تاريخ المصريين ٢٠٨

الدور المصرى والعربى فى حرب تحرير الكويت

الجزء الأول

لواء/ د. كمال أحمد عامر



الهيئة المصرية العامة للكتاب

اهداءات ٢٠٠٢

أ.د/عبد العظيم رمضان

القاهرة

الدور المصرى والعربى
فى
حرب تحرير الكويت

الجزء الأول

لواء/ د. كمال أحمد عامر



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠٠١

تقديم

لقى الدور المصرى فى حرب تحرير الكويت تجاهلا من الكتاب السياسيين والعسكريين، لصالح إبراز أدوار أخرى لم تكن لتبرز لولا هذا الدور المصرى، الذى أعطى الشرعية العربية لقوات التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة للنزول فى المنطقة العربية وتكتيل القوى الدولية، ومواجهة الغزو العراقى للكويت ودحره.

لذلك عندما قدم لى اللواء أركان حرب كمال عامر رسالته القيمة عن «الدور المصرى والعربى فى عمليات الخليج وتأثيره على الشرق الأوسط»، والتى حصل بها على درجة الدكتوراه من أكاديمية ناصر العسكرية العليا، رحبت بنشر هذه الرسالة فى سلسة «تاريخ المصريين» لتنوير قراء هذه السلسلة والقراء العرب فى كل مكان بحرب غير مسبوقة فى تاريخ الأمة العربية، ونتائجها وآثارها على المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط.

والدراسة تعتمد بالدرجة الأولى على الوثائق العسكرية والسياسية، وتقوم على المنهج العلمى الصارم الذى يتحرى الحقائق التاريخية دون تزيد.

كماأنها تعد دراسة موسوعية بكل المعايير، بذل فيها كاتبها جهدا شاقا حـ
أستطاع عمل هذه التغطية الممتازة لأحدث الحروب التى شاركت فيـ
القوات المسلحة المصرية ويكفى أنه كان متعذرا على أى باحث فى التار
العسكرى المصرى تقديم هذه الدراسة المتعمقة والموثقة.

والكتاب ينقسم إلى قسمى: القسم الأول ويتضمن الدراسة التاريخـ
والقسم الثانى ويتضمن الوثائق التاريخية، وهى ذات أهمية قصـ
للباحثين فى التاريخ.

ونظرا لضخامة حجم هذا العمل العلمى، فقد رأيت نشره فى جز
وفقا للتقسيم الموضوعى سالف الذكر، ولسرعة النشر فقد رأيت أن جـ
الكتاب ومراجعته بواسطة المصححين وتصويب أخطائه، سوف يستغـ
وقتا طويلا قد يصل إلى قرابة العام، لذلك رأيت تصويره لملافاة أية أخـ
قد تظهر بعد التصحيح. وحفاظا على صورته الأصلية. ولكن ذلك
إلى صغر كلمات الكتاب بدرجة قد تضايق بعض القراء. وهو ما نعـ
عنه، وعدا بطبعة أخرى بخط أكبر عند نفاذ نسخ هذه الطبعة، وإن كـ
هذه الطبعة فى كل الأحوال ستكون هى الأصل الذى قدمه المؤلف.

وأملى أن يسد هذا الكتاب ركنا مهما فى المكتبة العربية العسكرية،
يجد صداه الذى يستحقه فى تحليلات المؤرخين والسياسين والعسكريين.

والله الموفق

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضاز

بسم الله الرحمن الرحيم

فَمَن يُؤْمِنْ بِرَبِهِ فَلَا يَخَافُ بَخْساً

وَلَا رَهَقاً "

(آية ١٣ سورة الجن)

صدق الله العظيم

إهـــــداء

الى .. اغلى اسـم فى الوجـود .. الى مصـر العظيمة ، ام الدنيا .. قلـب الامة العربيـة .. ام الحضارة .. وعبق التاريخ .. الى مصر العروبة والإسلام.

الى .. الى ابن مصر البار الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية .. القائد الاعلى للقوات المسلحة والذى يجاهد باخلاصه وجهده ومثابرته وتفانيه وعروبته ليعلى ويعظم لمصر والامة العربية هيبتـها وتضامنها ومكانتها وامنها القومى .

الى .. قواتنا المسلحة العظيمة درع مصر وسيفها وعزها ومجدها .

الى .. قادتى واساتذتى الافاضل الذين اعطونى من وقتهم وفكرهم وعلمهم وخبرتهم الكثير .

الى .. شهداء مصر الذين قدموا ارواحهم فداءا للذود عن ثرى الوطن تحقيقا لامن مصر والامة العربية

الى .. كل القيادات الوطنية المخلصة والزملاء الاوفياء للامة العربيـة والاسـلامية الذيـن يسـهرون ويحرصون على أمنها وسلامتها وتضامنها .

الى .. زملائى واصدقائى المخلصين الذين عاونونى فى الدراسة وعمل البحث والذين سبقونى فى مجال البحث العميق الجاد والهادف فى سبيل رفعة وتطوير قواتنا المسلحة .

الى .. الانسان المصرى العظيم .. ابن السلام والحضارة .. ومشعها بقوته وعزيمته وفكره وتصميمه

اهدى هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

شكرا لله العلى القدير :

الذى اكرمنى بفضله ووفقنى بتوفيقه فى اعداد هذه الرسالة بالصورة التى إنتهت اليها .

شكر وتقدير وعرفان : الى السيد المشير حسين طنطاوى القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والانتاج الحربى والسيد الفريق مجدى حتاتة رئيس اركان حرب القوات المسلحة والسيد الفريق صلاح حلبى قائد القوات المصرية خلال حرب الخليج وقادتى وزملائى فى القوات المسلحة المصرية اسرتى الكبيرة التى تعلمت فى رحابها وتتلمذت على يد قادتها .. وصقلت خبرتى فى تشكيلاتها .

شكر وتقدير وامتنان الى : الدكتور ممدوح محمود مصطفى منصور مدرس العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة الاسكندرية .

واللواء أ.ح دكتور زكريا حسين احمد رئيس هيئة البحوث ومدير اكاديمية ناصر العسكرية العليا الاسبق للمعاونة الصادقة والجهد المخلص والتوجيه المثمر .

شكر وتقدير : الى مدير وهيئة تدريس اكاديمية ناصر العسكرية العليا على كل ما قدموه من معاونة صادقة .

شكر وتقدير وامتنان الى : اصدقائى الاوفياء وزملائى المخلصين الذين عاونونى بكل الحب والاخلاص فى اعداد ومراجعة واخراج الرسالة .

شكر وتقدير وعرفان الى : والدى الكرام الذين نلت برضاهم ودعواهم كل الخير والى اسرتى الصغيرة التى تحملت بصبر جهد دراستى وخدمتى وحياتى .

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ (٨٨) "

(آية ٨٨ سورة هود)

صدق الله العظيم

تقـــــــد يم

١-. أهمية الموضوع :

أ – لا شك أن أزمة الخليج (اجتياح العراق للكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠) قد هزت وجدان العالم كله ، وجذبت انتباه جميع القوى الاقليمية والعالمية ، وخاصة فى مرحلة يقترب العالم فيها من تحول ومنعطف حاد ، نحو واقع جديد هو انعكاس لظروف وتطورات القوى العالمية فى هذه المرحلة ، ولا سيما أنها جاءت ضمن أحداث الشرق الأوسط ، الذى يمثل موقع الصدارة فى هذه المرحلة ، فهو المسرح الذى يكاد ينفرد بسمة عدم الاستقرار والتوتر ، على مدى أكثر من نصف قرن ، فأزمة الخليج تعد أحد تلك الأزمات التى فجرتها معطيات هذا المسرح ، حيث أقدم العراق على عملية غزو لدولة الكويت ، فأحدث بذلك انتهاكا لشرعية النظام الدولى ، وتصدعا فى هيكل البيت الاقليمى، وتهديدا مباشرا للأمن القومى المصرى والعربى .

ب – ولقد أثرت عمليات الخليج بشكل رئيسى على النظام العربى بما فيه دور جامعة الدول العربية ، وتعطيل مؤسساتها ، كما صاحبها غياب معاهدة الدفاع المشترك ، ونتج عن احتلال العراق للكويت طعنة عميقة فى قلب التضامن العربى ، بل وفتح أبواب الوطن العربى على مصراعيه للتدخل فى مقدراته ، ومواجهة الأخطار والتهديدات ، وجر قوات أجنبية الى مسرح العمليات العربى ، وهدم أربع دعائم كانت تعتبر من الثوابت ، وهذه الدعائم التى هدمها ، تتمثل فى المقولات التالية (أن التضامن العربى عصى على النزاعات والصراعات العربية ، فهو أقوى منها، وأكثر رسوخا ،وأن الخلافات بين الأشقاء يمكن تسويتها داخل البيت العربى، وأن السلاح العربى لا يشهر قط فى وجه الشقيق ،وأن قيام دولة عربية باحتلال دولة شقيقة ، أمر لا يرد فى حسبان أحد) (١) .

ج – كما كان لأزمة الخليج ، وما سبقها من أحداث ومتغيرات على المستوى الاقليمى ، والدولى ، وما صاحبها من حشد لقوات العديد من دول العالم ، وما استحوذته من اهتمام معظم دول العالم بأسره ، على مختلف توجهاتها ، وما صاحبها من ردود فعل واجراءات على المستوى الاقليمى والدولى ، وما أتاحته من استخدام العديد من الوسائل والقوى والأسلحة والعقائد المختلفة ، وما أفرزته من خبرات ونتائج وانعكاسات لها تأثيرها المباشر على الأمن القومى العربى والأمن الاقليمى للشرق الأوسط ، اضافة الى تأثيرها على النظام العالمى ، وما لذلك من اتصال وثيق بالأمن القومى المصرى والعربى ومساراته المقبلة . .

كل ذلك يعظم تأثير الحدث ويدعو الى سرعة استيعاب المتغيرات / المؤثرات المحيطة به مع تحليل الانعكاسات التى ترتبت عليه والقاء الضوء عليها ، مع استقراء تلك الانعكاسات على الشرق الأوسط بصفة عامة ، والأمن القومى المصرى والعربى بصفة خاصة ، فى اطار المتغيرات الاقليمية والعالمية والنظام العالمى الجديد .

(١) تعبير جاء فى سياق كلمة الأمين العام للجامعة العربية ،خلال أعمال المؤتمر الدولى الثانى الذى نظمه مركز الدراسات العربية فى القاهرة فى الفترة من ٢٥-١٩٩٤/١/٢٧

د - بالاضافة الى أن الدور العربي فى الأزمة ، جاء انعكاسا لحالة الضعف والتمزق التى أصابت الأمة العربية ، فى ذلك الوقت والتى تستدعي منا الدراسة المتعمقة ، وصولا الى دعائم تقوية النظام العربي والتضامن العربي ، وعلى رأسه جامعة الدول العربية حتى تنطلق الأمة العربية ، بما تتخذه من اجراءات ، صوب آفاق المستقبل ، محققة تماسكها وتضامنها وأمنها القومى ، وبما ينعكس على تحقيق بنية الردع العربي المنشود .

هـ -كما أن دور مصر البارز فى جميع مراحل الأزمة ، سواء على المستوى السياسى/ السياسى ، والعسكرى / العسكرى ، وسواء فى مراحل الأزمة الأولية بهدف الاحتواء ، أو فى مراحل تطورها بحثا عن حل لها ، وصولا لمرحلة الدعم بالقوات المسلحة لدعم الدفاع عن الدول المهددة بالمنطقة ، أو مرحلة حشد القوات المصرية والمتحالفة / ثم أخيرا مرحلة المواجهة العسكرية لتحرير الكويت ، فى اطار الشرعية الدولية ، بالتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة ، يجعل دورها محوريا ذو تأثير رئيسى ، جدير بالبحث والتسجيل ، واستقراء مجرياته واثارة مخرجاته ، بما يدعم الرؤية الواضحة لتحقيق الأمن القومى المصرى والحفاظ عليه .

٢-ومن هنا كان اختيارنا لموضوع الرسالة عن الدور المصرى والعربى فى عمليات الخليج وتأثيره على الشرق الأوسط بهدف عرض دراسة تحليلية لأحداث أزمة الخليج الثانية والدور المصرى والعربى خلال عمليات الخليج سياسياً وعسكرياً . . . وتأثيرها وانعكاساتها على المنطقة العربية والشرق الأوسط . . . ومقترحات تنمية التضامن العربى . والحفاظ على الأمن القومى المصرى والعربى .

٣-وقد تم تناول موضوع عمليات الخليج فى دراسات متعددة من زوايا مختلفة تغطى بعض جوانبها سواء السياسية - العسكرية - الاقتصادية ، كما تناولها العديد من الكتاب والمحللون السياسيون المهتمون بشئون الشرق الأوسط .. وعُقدت العديد من الندوات العلمية سواء على المستوى الإقليمى أو العالمى .

ولا شك أن تناول موضوعنا بالتركيز على الدور المصرى والعربى فى هذه العمليات وانعكاسه على الشرق الأوسط سوف يلقى الضوء على زوايا أخرى منها نحن فى حاجة إليها .

٤ - الاعتبارات التى روعيت عند اختيار الموضوع والجديد فيه :-

أ - تعتبر عمليات الخليج ، وما صاحبها من آثار .. اجراء غير مسبوق ، فى تاريخ الأمة العربية ، يستحق الدراسة والتحليل وصولا الى أسبابه ، ونتائجه وآثاره على منطقة الشرق الأوسط .

ب - جاء الغزو العراقى للكويت ، نتيجة لمجموعة من المتغيرات فى البيئة الداخلية والخارجية التى عملت فيها القيادة العراقية ، بالاضافة الى البيئة العربية ، والاقليمية والدولية المحيطة ، والتى أثرت وتأثرت بهذه الأحداث ولها تأثيرها المباشر على الأمن القومى المصرى والعربى ، بأبعاده الشاملة وبتحليلها ودراستها يمكن استخلاص عوامل ودعائم الحفاظ عليه .

ج - تحليل الدور العسكرى المصرى والعربى المشارك ضمن قوات الائتلاف الدولى ، سواء فى ادارة الأزمة أو فى تنسيق وتنفيذ اجراءات التحضير والتنظيم وادارة كلا من العملية الاستراتيجية " درع الصحراء " و" عاصفة الصحراء " والخروج بالدروس المستفادة ، التى تنعكس على الأمن القومى المصرى والعربى والحفاظ عليه .

د - كما يعد العدوان العراقى على الكويت ، بالمعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، نكسة عربية كبيرة ، بعد أن تحقق فى ذلك الوقت قدر من السيطرة على بعض الصراعات العربية - العربية .. ونمو صيغ التعاون العربي على أسس واقعية ، وبعد أن حققت الانتفاضة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة فى حينه ، ميلادا جديدا للروح العربية وقواها الفاعلة ، وكان المناخ مهيئا لمزيد من التقارب والتضامن العربى ، المبنى على المصالح العربية المشتركة .. وجاء

العدوان ليعيد الأمور العربية الى مناخ أسوء مما كانت عليه ، تكشف عن عمق التناقضات بين الدول العربية ، واتساع مدى وطبيعة الاختلافات فى الأمور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو ما يتطلب دراسة هذه الأبعاد ، وصولا الى أنسب الصيغ المقترحة لبناء التضامن العربي ، والأمن القومي العربي والمصرى ، والحفاظ عليه ،

٤ - منهج البحث :-

إن منهج البحث الذى اتخذ يقوم على الدعائم الآتية :-

أ - اتساع نطاق البحث ، فبالرغم أن الحدث تم فى عام ١٩٩٠ ، ، الا أن مؤثراته تمتد حتى الآن ، سواء اقليميا أو عالميا ، لذلك تطلب البحث دراسة كل ما يتصل بالموضوع سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو العالمى

ب - تشعب وتعدد العوامل والمحددات ، والأطراف المحيطة بموضوع البحث ، سواء محليا / اقليميا / عالميا ، لذلك فقد تم المزج فى استخدام المنهج التاريخى والوصفى والاستقرائى، وبين الدراسة التحليلية المقارنة للعوامل والاعتبارات ، ومواقف الأطراف الاقليمية والدولية وصولا للانعكاسات والتأثيرات الحالية ، على الشرق الأوسط وآفاق المستقبل

ج - وقد كان لتعايش الباحث مع أحداث الأزمة منذ بدايتها ، سواء فى مرحلة التخطيط أو التنسيق أو حشد القوات أو التنظيم والادارة ، لكلا من عمليتى درع الصحراء وعاصفة الصحراء ، واحتكاكه بالحدث الفعلى حتى عودة القوات ، أثره فى اضفاء المنهج الواقعى على مشتملات البحث (١) ،

د - ولقد اتبعت عدة مناهج بحثية ليتحقق الهدف من الرسالة شملت الآتى :-

(١) **المنهج التاريخى** حيث تم توثيق دقيق للأحداث سواء قبل أو أثناء أو بعد عمليات الخليج ،

(٢) **المنهج الوصفى** وذلك من خلال التحليل الدقيق للعوامل التى بدأت بها العمليات العسكرية فى الخليج وتصاعدها مروراً بالصراعات المسلحة التى شملتها وانتهاءً بالانعكاسات والتأثيرات السياسية والعسكرية والاقتصادية على المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ،

(٣) **المنهج الاستقرائى** للأحداث والتفاعلات من خلال الدراسة التحليلية والوصفية للحقائق والمعلومات والبيانات والأحداث الرئيسية والخروج منها بالدروس والخبرات والنتائج المستفادة والمكتسبة.

٥ - وقد تم تناول موضوع الرسالة :- بشكل متدرج ومتكامل من خلال مقدمة وأربعة أبواب رئيسية كلا منها فى فصلين وخلاصة عامة وتوصيات ، ،

أ - **شمل الباب الأول : العمليات العسكرية فى الخليج ، ،**

• ويشمل دراسة توثيقية للعمليات العسكرية فى الخليج ، سواء الحرب العراقية / الايرانية أو عملية الغزو العراقى للكويت، مع تنظيم وادارة العملية الدفاعية الاستراتيجية "درع الصحراء" متضمناً الخلفية التاريخية ، ومواقف القوى العربية والاقليمية ، والقوى العظمى ،

---

(١) شارك الباحث فى مرحلة التخطيط والتنسيق الأساسية لوضع أسس المشاركة المصرية منذ بداية الأزمة ،

شارك الباحث ، كرئيساً لمجموعة التخطيط والتنسيق التى دُفعت ضمن قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات بالرياض،حيث شارك ضمن مجموعة التخطيط المشتركة فى تخطيط عمليتى "درع الصحراء وعاصفة الصحراء" ، ثم عُين رئيساً لأركان القوات المصرية عندما شكلت قيادة تعبوية لها ، حيث شارك فى كل مراحل تنظيم وتنفيذ وادارة عملية "عاصفة الصحراء" ثم كُلف بقيادة القوات عقب العمليات للسيطرة على اعادة القوات المصرية الى أرض الوطن ، حيث عادت بسلامة الله ، وكُلف بتقديمها الى السيد / رئيس الجمهورية خلال تفقده لها وتكريمها ، وكان شرفاً له أن كُرم بمنحه وسام النجمة العسكرية من الرئيس مبارك ووسام الملك عبد العزيز ونوط المعركة من المملكة العربية السعودية ووسام تحرير الكويت من دولة الكويت ،

- وقد شمل الفصل الأول دراسة توثيقية للغزو العراقي للكويت ،
- وقد شمل الفصل الثاني ، مواجهة الغزو العراقي للكويت ،

ب - كما شمل الباب الثاني:الدور السياسي المصري والعربي في عمليات الخليج

وقد تضمن الدور السياسي المصرى والعربي فى عمليات الخليج مع ايضاح المواقف التفصيلية للدول العربية والاقليمية والعالمية المؤثرة فى الأزمة ،

- وقد شمل الفصل الثالث الدور السياسي المصرى فى عمليات الخليج ،
- وقد شمل الفصل الرابع الدور السياسي العربي فى عمليات الخليج ،

ج -:كما شمل الباب الثالث : الدور العسكري المصري والعربي في عمليات الخليج

- وقد شمل الفصل الخامس الدور العسكرى المصرى فى عمليات الخليج ،
- كما شمل الفصل السادس الدور العسكرى العربي فى عمليات الخليج ،

د - كما شمل الباب الرابع تأثيرات وانعكاسات عمليات الخليج على منطقة الشرق الأوسط

- وقد شمل الفصل السابع: تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية ،
- وقد شمل الفصل الثامن : تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على منطقة الشرق الأوسط ،

- ويتضمن التأثيرات على الأمن القومي العربي ، مركزاً على قضية التضامن العربي ، وقضية السلام بالشرق الأوسط ، واختلال التوازن الاستراتيجي فى المنطقة ،

- وينتهي أبواب الرسالة بخلاصة عامة وتوصيات تتضمن العديد من التوصيات التي تتصل بمستقبل منطقة الشرق الأوسط والنظام العربي ، ومستقبل السلام ، وتوازن القوى ، والخيارات العربية والمصرية المتاحة لمواجهة الخلل فى التوازنات العسكرية فى المنطقة ، وكذا الأمن القومي المصرى والعربي والحفاظ عليه ،

٦ - ولقد واجهتني العديد من المصاعب أوضح أبرزها :-

أ - تشابك الأزمة وتعدد جوانبها وارتباطها بالبيئة المحلية / العربية / الاقليمية / الدولية وما يتبعه من اتساع نطاق البحث والدراسة ،

ب - كان تفجر الأزمة مواكباً للمتغيرات فى النظام العالمي وانعكاس ذلك على الادارة الدولية لها بما يؤثر على جوانب البحث المختلفة ،

ج - امتداد الأزمة وتأثيراتها المتلاحقة وانعكاساتها المباشرة على المنطقة،مع التطور السريع لأحداثها الذى يتطلب المتابعة الدائمة لأحداثها بما يستكمل جوانب الموضوع ،

د - أن تعدد الأطراف المعنية بالأزمة وارتباطها بالموقف العربي والاقليمي والعالمي وتطوره الدائم يلقى عبئاً على متابعة جوانبها المختلفة تحقيقاً لأهداف الرسالة .

هـ كما أن اقتناص الوقت اللازم لانجاز أبواب الرسالة وفصولها كان فضلاً كبيراً من الله وخاصة بجانب المهام المختلفة التى واجهناها .

وبعد .. فان التصدى لمثل هذا البحث ، هو أمر نحن فى أمس الحاجة اليه لأهميته وتأثيره الواسع ، وحيويته ، التى تجعله جديرا بالمحاولة ، لاضافة لبنة مخلصة الى الأمن القومى العربي والمصرى ، الذى نرجو الله تعالى أن يرعاه ويحفظه..

ولا شك أن فضل الله تعالى والمعاونات المخلصة القيمة التى قدمتها لى قواتنا المسلحة العظيمة وقادتى العظام ومشرفىَّ الأوفياء وزملائى المخلصين فى كل موقع ومكان ، كانت عظيمة الأثر فى انجاز هذه الرسالة بالشكل الذى انتهت اليه ..

وفق الله الوطن ورعاه وحقق على الخير خطى رجاله ..

" وَقُلِ اعمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالمُؤمِنُونَ "

(آية ١٠٥ سورة التوبة)

صدق الله العظيم .

الباحث

لواء أ.ح.م / كمال أحمد عامر

الباب الأول : العمليات العسكرية فى الخليج

عـام ٠٠ جذور الصراع وتطورات الأزمة سياسيا :

-لاشك أن عملية الغزو العراقى لدولة الكويت ، فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ لم تكن وليدة اللحظة ، وانما جاءت كامتداد لجـذور عميقة من الصراع والخلافات بين الطرفين العراقى والكويتى ، أخذت تتصاعد تدريجيا وبمرور الوقت إلى أن تفجرت الأزمة فى هـذا التاريخ ،وقد تكون ظروف العراق السياسية والعسكرية خلال فترة صراعه العسكرى مع إيران سببا فى تأجيل تفجير الموقف ،

- ومن المعروف أن أسرة الصباح الكويتية تتولى مسئولية الحكم والسيادة فى الكويت منذ القرن الثامن عشروبالتحديد منـذ عـام ١٧٣٧حيث كانت تقوم بمهام الدفاع عن الأراضى الكويتية من الهجمات المتكررة القادمة من بلاد الفرس على الساحل الغـربى للخليج ٠
- وقد كانت الكويت إمارة خاضعة للحماية والوصاية الأجنبية العثمانية ثم البريطانية كسائر بلاد منطقة الخليج ، والأطماع العراقية فى الكويت تعود الى طبيعة العلاقات الإدارية التى كانت تربط تلك الامارة بولاية البصرة خلال فترات الاحتلال العثمانى ،
- وفى عام ١٩٥٨ حصل العراق على استقلاله من الحماية البريطانية بينما حصلت الكويت على استقلالها عام ١٩٦١ وذلك مـن خلال اتفاقيات منفصلة لكل منهما عن الأخرى مع السلطات البريطانية ،
- استمر العراق منذ هذا التاريخ فى ادعاءاته بحقوقه فى الأراضى الكويتية حتى بعد إعلان استقلال كل منهما عن بريطانيا بـالرغم من انضمام كلا الدولتين الى المنظمـات الدولية والإقليمية بشكل منفصـل وأصبحت تلك القضية (حقوق العراق فى الكويت) تثار من فترة لاخرى طبقا لطبيعة ومسار ومستوى العلاقات بين البلدين ،
- وقد كانت اولى الإجراءات العراقية الفعلية لتنفيذ نواياها ضد الكويت فى عام ١٩٦٥وخلال فترة حكم الرئيس العراقى عبـد الكريم قاسم حيث قامت العراق باحتلال الجزء الشمالى من الأراضى الكويتية باستخدام القوة العسكرية الا انه بجـهود الجامعـة العربية فى هذا التوقيت امكن احتواء الأزمة بانسحاب القوات العراقية من الكويت مع الاتفاق على إعادة رسـم الحـدود بـين البلدين من جديد وهو الأمر الذى لم يتم التوصل فيه الى اتفاق نهائى كنتيجة لعدم موافقة العراق على المقترحات الكويتية ،
- وفى عام ١٩٧٩ تولى السلطة فى العراق الرئيس صدام حسين فى أعقاب انقلاب سلمى ضد الرئيس حسن البكر حيـث كـان الرئيس صدام حسين يشغل فى ذلك الوقت نائب الرئيس العراقى وفى إطار النزاعات الأيديولوجية التوسعية لحزب البعث الحـاكم شن العراق الحرب على جمهورية إيران الإسلامية عام ١٩٨٠ وهى مازالت فى المهد وذلك وفقا لقواعد وحسابات خاطئة ممـا أدى الى امتداد الحرب لاكثر من ثمانى سنوات ،
- ولقد انتهت الحرب دون حسم واضح لأى منهما ولكل طرف بعض الأوراق فى يديه (أراضـى - اسرى - ٠٠٠) وما نتـج عنها من تأصيل للعداء بين البلدين خاصة على المستوى القومى وذلك نتيجة للخسائر الكبيرة التى ترتبت على هذه الحرب علـى المستويين الاقتصادى والاجتماعى ،
- وكان للحرب العراقية - الايرانية علاقة مباشرة بالقوتين العظميين فكل منهما كان مصدرا هامـا لبيع السلاح للطرفين رغـم اعلان كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت حيادهما فى ذلك الصراع ولكن لاعتبارات المصالح الحيوية لكـل منهما كان موقفهما متذبذبا بين هذا الطرف أو ذاك ،
- وبات واضحا أن ذلك كان فى اطار هدف رئيسى هو استمرار اشتعال الحرب بلا نهاية بين العراق وايران بهدف استنـــزافهما وتدمير قوتهما سواء العسكرية أو الاقتصادية ،

- كما اثرت الحرب العراقية – الايرانية على صعيد القوى الإقليمية حيث انقسمت مواقف الدول العربية وتاثرت علاقاتها تاثيرا سلبيا وانعكست مصالح الدول المعنية على هذه العلاقات .
- في الوقت نفسه انعكست آثار هذه الحرب على دول الخليج وبالدرجة الأولى الستة دول المطلة على ساحل الخليج العربي ، وقد كان تكوين مجلس التعاون الخليجي رد فعل لتلك الحرب العراقية – الايرانية كما كانت السعودية والكويت أكبر ممولين للعراق سواء على سبيل الإقراض أو الهبة كما استمرت العراق في طلب الدعم من هذه الدول بحجة أنها في تلك الحرب تحمي البوابة الشرقية للوطن العربي .
- وكانت أبرز نتائج هذه الحرب هو الاستنزاف للأرصدة والموارد العربية ، فقد بدأ الرئيس العراقي حربه ضد ايران في ٢٢ سبتمبر وكان احتياطي النقد لبلاده ٣٥ مليار دولار تم استنزافها في ٣٦ شهرا الأولى، كما بلغ الانفاق العسكري للعراق من عام ١٩٨١ – ١٩٨٨ في شراء الأسلحة حوالي ٨٠ مليار دولار ، وعندما توقفت الحرب كانت مديونية العراق ما بين ٧٠ – ٨٠ مليار دولار معظمها للسعودية والكويت ، بالاضافة الى حوالي عشرون مليار دولار للمصارف والهيئات الخارجية وبصفة خاصة اليابان – كما ان الدين المدني لفرنسا بلغ ٦ آلاف مليون دولار ولايطاليا ٢,٤ مليار دولار ولألمانيا الغربية ١,٨ مليار دولار ، ويتضح من تحليل هذه الأرقام أن حجم تكلفة قرار واحد اتخذه صدام حسين ببدء الحرب مع ايران قد كلف بلاده حتى أغسطس ١٩٨٨ ما يساوى ٤٥٢,٦٠٠ مليار دولار أمريكي كما كلف ايران على التوازى ما يساوى ٦٤٤,٢٣ مليار دولار أمريكي أيضا وأن مجموع ما أنفقته الدولتين كنتاج لقرار تلك الحرب ما مجموعه ألف وسبعة وستون مليار دولار أمريكي أى ما يوازى أكثر مما أنتجه العراق وايران من نفط منذ عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٨٨ هذا بالاضافة الى قتل ربع مليون عراقي وأسر ١٠٠ ألف آخرين مع تدمير هائل في البنية الأساسية للدولتين .. مما أنهى الحرب والعراق على حافة الافلاس وكان صدام حسين نفسه على حافة السقوط [1] .
- ولقد وظف العراق كافة جهوده لابراز معاركه مع إيران خلال فترة وقف اطلاق النار على كونها انتصار في الحرب مع حشد الأجهزة الإعلامية والسياسية من اجل تدعيم هذا الخط .
- ولقد جسد هذا الانتصار (المزعوم) آمال حزب البعث وبصفة خاصة طموحات الرئيس صدام حسين الشخصية الذى بدأ في استثمار ما ترتب على تلك الحرب من نتائج (دعم عربي وخليجي – تأييد شعبي وعربي وفلسطيني مطلق – ترسانة أسلحة ضخمة) في وضع مخطط استراتيجي يتيح له امتلاك أدوات الردع والقدرة العسكرية المناسبة التى تمكنه من تحقيق كامل أهدافه في المنطقة العربية ومنها (الاستيلاء على الكويت) على مراحل زمنية وفقا لاستراتيجية تعتمد في عناصرها على
- استمرار بناء وتطوير القوات المسلحة كماوكيفا وفي هذا الإطار تمكن من الحصول علىأسلحة من الشرق ومن الغرب على حد سواء .
- الاهتمام بتوفير الأسلحة فوق التقليدية ووسائل حملها المختلفة مع تطوير قدراته الكيماوية بشكل خاص .
- محاولة إعادة بناء وتطوير القدرة الذرية .
- توسيع قاعدة الصناعات العسكرية تحسبا لأى مقاطعة مستقبلية ولتحقيق اكتفاء ذاتي لتلبية احتياجات قواته المسلحة .
- وسوف نتناول الباب في فصلين ، نشير في الفصل الأول منه الى الغزو العراقي للكويت ، حيث نتناول "الحرب العراقية – الايرانية ونتائجها وأثرها في غزو الكويت "و"الغزو العراقي للكويت" ثم نتناول الفصل الثانى "مواجهة الغزو العراقي للكويت" في تدرج منطقى حيث يشمل "عملية الحشد والإعداد للدفاع الاستراتيجي " درع الصحراء "ثم تخطيط وإدارة العملية الدفاعية الاستراتيجية " درع الصحراء " .

---

[1] محمد حسنين هيكل – حرب الخليج – أوهام القوة والنصر – إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر – القاهرة – عام ١٩٩٢

الفصـل الأول
الغـزو العـراقى للكويت

الفصل الأول : الغـزو العراقى للكويت

الحرب العراقية ـ الايرانية ونتائجها وأثرها على غزو الكويت

عـــام : أبعاد الصراع بين أيران والعراق :-

اتسم الصراع بين العراق وإيران بجذوره العميقة وبتشعبه وتعدد المشاكل القائمة بين البلدين سواء منـــها المشـــاكل الحدودية والأمنية ذات الجذور التاريخية أو المشاكل المذهبية والعقائدية الموغلة فى التاريخ أو المشاكل القومية القديمـــة ، إضافة الى الحساسيات على مستوى الزعامات الشخصية أو التطلعات الزعامية على مستوى الدولتين للهيمنة على منطقة الخليج ، هذا الى جانب مواقف القوتين العظميين ودورهما فى اشعال أو استمرار أو تهدئة ذلك الصراع ارتباطا بمصالحهما فى منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة .

- وعن المشاكل الحدودية والأمنية يمكن القول، أن العراق تتمسك بإقليم " عر بستان " على أنها أراضٍ عربية منـــذ أكثر من قرنين من الزمان ، حيث كانت تسكنها قبائل عربية أعلنت لها حكومـــة فى " المحمرة " ، فى الوقت الذى لم تكن هناك حدود جغرافية بالمعنى المتعارف عليه حاليا، وأن الشاه "رضا بهلوى" قام بالسيطرة على هذا الإقليم بالقوة وصبغه بالصبغة الفارسية، هذا إضافة الى أن العائدات البترولية لذلك الإقليم وصلت الى ٢٨ مليار دولار سنويا مما زاد من أهميته .

ولم يكن عامل الوقت فى صالح العراق حيث استمر الإقليم لأكثر من نصف قرن تحت السيطرة الإيرانية ، إضافـة الى توقيع الدولتين لاتفاقية أرخروم الثانية عام ١٨٤٧ ، والتى تمت صياغتها بواسطة لجنة رباعية ضمت كل من روســيا وبريطانيا وايران والعراق ، والتى أعطيت ايران بموجبها مدينتى عبدان والمحمرة والضفة الشرقية لشط العـــرب " أى إقليم عر بستان تقريبا " ، كما تم توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بين البلدين بواساطة كل من مصـــر والجزائـر والأردن وفرنسا ، والتى حددت أن يمر خط الحدود فى منتصف شط العرب ، الأمر الذى لم توافق عليه العراق حيث أن ذلك لايوفر لها شواطئ على الخليج العربى سوى أربعين كيلو مترا . .

كما أن احتلال إيران للجزر الثلاث " طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى " رغم أنها جزر عربية كما أثبت التـاريخ ، قد اعتبره العراق تهديدا لأمـــنه القومى الى جانب تهـــديد دول الخـــليج باعـــتبار أن هـــذه الجزر تسيطر على " مضيق هرمز " .

- وعن المشاكل المذهبية والعقائدية يمكن القول انه نتيجة لكون الشيعة يمثلون ٦٠ % من سكان إيران وأن الأمـــاكن المقدسة الشيعية متواجدة فى العراق ، فقد قام الفرس باحتلال العراق للسيطرة على تلك الأماكن المقدسة بهـــا ـــ حيث حدثت صراعات عنيفة بين الشيعة والسنة فى العراق خلال السنوات الأولى من القرن السادس عشر، حيـث تطاول الشيعة على مقدسات السنة فى العراق مما زاد من الاحقاد والضغائن بينهما ، هذا إضافة الى قيـــام القيـــادة العراقية بترحيل الشيعة العراقيين الذين هم من أصل ايرانى وذلك قبل أشهر قليلة من بدء الحرب ، وذلك خوفا مـن التأثير الروحى للإمام الخومينى عليهم وتحريك النـــزعة المذهبية لديهم والتى تتفق مع حركة الثورة الإسلامية الـــتى تتبناها إيران فى مواجهة علمانية البعث العراقى على حد تعبيرهم .

ولقد اثبت التاريخ على مر العصور أن المسائل المذهبية والعقائدية يستحيل حلها بتوافق فى الفكر المذهبى والعقائدى، حيث انها من الأمور التى يصعب تحقيقها وان ظهر الهدوء على السطح ، الا أنه اذا تم تحريك تلك النزعات فإنها تصبح من العنف بما يكفى لقيام أزمات قد تؤدى الى صراع مسلح .

● وعن المشاكل القومية القديمة يمكن القول بأنه منذ أن زرعت بريطانيا مشكلة الأكراد فى العراق عام ١٩٣٠ بتشجيعهم على قيام حكم محلى تمهيدا لقيام حكم ذاتى خاص بهم فى "السليمانية وكركوك والموصل" رغم علم بريطانيا بأن إيران متمسكة بأن الأكراد من الجنس الآرى الايرانى، وعلى ذلك يمكن لايران المطالبة بالولاية عليهم فى مقابل مطالبة العراق "بعربستان" - وبالتالى - تظل مشكلة الأكراد أحد عناصر الأزمات التى قد تؤدى الى صراع أيضا

أولا : اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية :

إذا استعرضنا الأسباب التى أفضت الى حرب الخليج الأولى فليس معنى ذلك أن الصراع بين العراق وإيران كان أمرا محتوما ، ذلك أن قرار الحرب اتخذه حاكم مطلق السلطات هو صدام حسين الذى أخطأ فى حساباته ، ومع ذلك فإن تسرع رئيس الجمهورية العراقية الذى انفرد بالحكم وقضى بمجرد الشبهة على جميع معارضيه وأثار الذعر بإعدام ستة من وزرائه [٢]، وأخضع الحزب والجيش لسلطاته المطلقة كما أنشأ الحرس الجمهوري الذى اكتسب شهرة لكفاءته العسكرية، وقد اتخذ صدام حسين قرار الحرب على اثر معلومات تشير الى أن القوات المسلحة الإيرانية قد تهاوت وانهارت كفاءتها نتيجة عمليات التطهير التى اتخذها النظام الجديد خاصة فى مواجهة ضباط سلاح الطيران المعروفين بولائهم للشاه .

وقد اشتعلت الحرب يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ على جبهة عريضة تمتد الى مسافة ٣٠٠ كيلومتر حيث تقدمت القوات العراقية خلال السنة الأولى منها ولكن ليس بالمدى الذى يحسم الحرب ، اذ احتل العراق بعض المواقع القريبة من الحدود مثل مدينة خور شهر " المحمرة سابقا " ، ودسفول ، وتوقف التقدم عند ذلك الحد ولم يحل عام ١٩٨٢، حتى استردت ايران أراضيها وشرعت فى مهاجمة الحدود العراقية حيث دارت معارك حامية حول جزر مجنون مما هدد طريق البصرة/ بغداد بالاختراق الأمر الذى دفع العراق الى استخدام الأسلحة الكيماوية .

ولقد كان العراق يتفوق من حيث الأسلحة الحديثة وخاصة الطيران بفضل الدعم العربى خاصة الدعم السعودى والكويتى، أما إيران فقد كان لديها عناصر قوة أخرى من أبرزها المساحة التى تبلغ أربعة أضعاف العراق والقوة البشرية التى تقدر بثلاثة أضعاف سكان العراق ، ثم استعداد الشباب الذى كون الحرس الثورى " للشهادة " بعد ان اجرى "آية الله" الخومينى لهؤلاء الشباب عمليات غسيل للمخ مما جعلهم يغامرون بحياتهم دون مبالاة امام القوات العراقية .

وفى بداية الحرب عرضت وساطات متنوعة لإنهاء القتال فمنها ما صدر عن دول عدم الانحياز أو المؤتمر الاسلامى أو الأمم المتحدة ، وكان صدام حسين مستعدا لقبول الوساطات طالما أن القوات العراقية متقدمة ، أما ايران فعرضت شروطا لانهاء القتال يتعذر قبولها من الجانب العراقى منها دفع تعويضات قدرت أولا بـ ١٦٠ مليار دولار باعتبار أن العراق هو البادئ بالحرب ، الى جانب تخلى صدام حسين عن الحكم وهو شرط استبعده وزير خارجية العراق .

وفى إطار رغبة القيادة العراقية فى حسم الحرب وإنهائها بأى شكل حتى لو ادى الأمر الى إعادة العمل باتفاقية الجزائر ، وتحقيقا لهذا الغرض رأت القيادة العراقية توسيع دائرة القتال كنوع من الضغط على ايران خاصة بعد تسلمها لصفقة

---

[٢] د / صلاح العقاد — التيارات السياسية فى الخليج العربى — ١٩٩٢ ص ٤١٨ — ٤٢٠

طائرات فرنسية " سوبر اتندار " المجهزة بصواريخ اكسوست ، والتى باستخدامها اتخذت الحرب العراقيـــة - الإيرانيــة أبعادا جديدة فقد استطاع العراق أن يدمر قسما كبيرا من محطة شحن النفط الايرانى فى جزيرة "خرج"وهدد العراق بمد الأعمال الحربية الى " مضيق هرمز" مما جعل الدول الغربية تهدد بالتدخل فى حالة الاخلال بأمن الملاحة فى المضيق ..

وفى مجال رفع المعاناة عن الشعب العراقى الذى انعكست عليه آثار الحرب ولفرض مزيد من الضغط علـى القيـادة الإيرانية لإنهاء الحرب جاء التصعيد العراقى بضرب المدن الإيرانية الآهلة بالسكان ومنها طهران ، وكان الرد الايـرانى باستخدام الصواريخ أرض - أرض ضد بغداد ورغم الخسائر الفادحة التى تكبدها الجانبان فقد وصل النظام الحـاكم فى العراق الى مرحلة اعتبر فيها الحرب أداة لاستمرار وجوده ، حيث اتخذها "صدام حسين" أداة للبطش بما تبقى من عناصر معارضة عراقية .

ويمكن القول أن " معركة الفاو" هى التى مهدت السبيل لإنهاء تلك الحرب ، فقد استعملت إيران وسيلتين للضغـط على العراق - أولاهمـا - تشجيع التمرد الكردى عام ١٩٨٧ ، وثانيتهما-القيام بهجوم شامل فى القطاع الجنـوبى أدى الى الاستيلاء على " شبه جزيرة الفاو" العراقية مما جعل سقوط البصرة أمرا وشيكا فى ابريل ١٩٨٨ .

وعلى ذلك القى العراق بكل ثقله فى معركة الفاو ، ولم يتردد فى اسـتخدام الأسلحة الكيماوية واسـتفاد من تفوقه الجـوى مع الدعم الكبير، الذى تزعمته المملكة السـعودية والكـويت ودولة الإمـارات العربية ، الى جـانب الدعم المصرى [٣].

وباسترداد الفاو ، أمكن لصدام حسين أن يقيم أفراح النصر - أما حقيقة الأمر فهى ان الحرب وصلت الى نفـس نقطة البداية بحيث لم يعد هناك غالب أو مغلوب ، ووجد الطرفان المتحاربان فى الأمم المتحدة مخرجا لهذا المازق وصـدر قرار رقم ٥٩٨ فى ٢٠ أغسطس ١٩٨٨ تاركا الخلافات الرئيسية معلقة ، وهى الخلافات الخاصة بـالحدود وقضيـة المسئولية عن الحرب والتى يترتب عليها تحمل الطرف المسئول التعويضات اللازمة للطرف الأخر ، وقد بقيـت هـذه الأمور معلقة حتى وقوع أزمة الخليج الكبرى فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ .

ثانيا : مواقف القوى العظمى والكبرى من الحرب :

كانت للقوتين العظمين علاقة مباشرة بالحرب العراقية / الايرانية ، فكل منهما كانت مصدرا هاما لبيع السـلاح للطرفين ، رغم إعلان كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى " فى ذلك الوقت " حيادهما فى ذلك الصراع ولكـن اعتبارات المصالح الحـيوية لكل منهما جعلت مواقفهما متذبذبة بين هذا الطرف أو ذاك .

إن المتتبع للسياسة الأمريكية طوال فترة الحرب العراقية - الإيرانية ، يمكن أن يرى أن هذه السياسة كانت متذبذبـة بين هذا الطرف أو ذاك ،فقد كان الواضح ان الولايات المتحدة تساند العراق عند بداية الحرب وقد كان لديها أسـبابها فى ذلك [٤]، والتى تتمثل فيما يلى: -أن إيران دولة بترولية وأن بترولها استعمل لفترة من الفترات احتياطيـا جـاهزا للبترول العربى فى حالة ما إذا تعرض الغرب لحظر بترولى عربى على نحو ماحدث عام ١٩٧٣ .

- أن الولايات المتحدة تركت فى ايران بعد الثورة مخزونا هائلا من الأسلحة التى قدمتها للشاه حينما عهدت اليه بدور رجل البوليس فى المنطقة ، وربما كان بين امانى السياسة الامريكية ان يستنـزف ذلك المخزون من السلاح .

---

[٣] د. صلاح العقاد - التيارات السياسية فى الخليج العربى - ١٩٩٢ ص ٤٢٤

[٤] محمد حسنين هيكل -حرب الخليج - أوهام القوة والنصر، اصدارمركز الأهرام للترجمة والنشر ، عام ١٩٩٢ص ١٢٥

- أن كلا من الولايات المتحدة وإسرائيل ، كان تقديرهما أن دخول إيران فى حرب على نطاق واسع يجعل الثورة الإسلامية مضطرة للاعتماد على الجيش الإيرانى النظامى ، وكان للاثنين فى الجيش النظامى أصدقاء ، وبالتالى فانه قد يصبح فى يوم من الأيام قادرا على الاستيلاء على سلطة الدولة ، خصوصا وأن " الخومينى " وحده هو المحرك لتلك الثورة ، وباعتباره شيخا تجاوز الثمانين من عمره ،وأن اختفاءه بالموت الطبيعى أمرا محتمل .

وفى ١١يونيو ١٩٨٥ كانت الدراسات فى مجلس الأمن القومى الأمريكى قد توصلت الى نتيجة مؤداها أن تترك إيران تحصل على احتياجاتها من أسلحة بطريقة عشوائية يجب أن يتغير ، وظهرت فى توصيات اللجنة فقرة لافتة للنظر تقول " أن الولايات المتحدة يتعين عليها أن تشجع حلفاءها الغربيين وأصدقاءها على مساعدة ايران فى الحصول على طلباتها واحتياجاتها ، بما فى ذلك المعدات الحربية التى تحتاج إليها .

وتشير لجنة " تاور " (*) الى أن إسرائيل ظهرت فى الافق بعلاقات ومصالح خاصة مع إيران كما أن هذه العلاقات تهم أيضا صناعة السلاح الاسرائيلى ، فبيع السلاح لإيران يمكن أن يحقق الهدفين فى نفس الوقت ، تقوية إيران فى حربها ضد العراق ، كما أنه يساعد صناعة السلاح الاسرائيلى (٦)،وبدأت صفقات السلاح تصل الى إيران

والغريب ان مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى ومعه أحد مساعديه ، وهو الكولونيل" أوليفر نورث" ، ذهبا فى زيارة سرية لإيران وذلك لاخفاء التفاصيل عن الكونجرس ، ولعدم طلب اعتمادات مالية بقوانين منه ، اتفق على أن تقوم إسرائيل ببيع سلاح من إنتاجها لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية لتقديمه لجماعات " الكونترا " المعارضة لحكومة نيكاراجوا والتى كان الكونجرس يوافق على دعمها ، ثم يحتسب البيع لوكالة المخابرات المركزية الامريكية بسعر أعلى ، ويذهب الفرق الى تمويل تصدير السلاح لايران مضافا اليه ما تدفعه ايران لشراء ذلك السلاح .

وقد وصل لايران فى اطار ذلك أكثر من ١٥٠٨ صاروخ من طراز " تاو " ، ١٨ صاروخ من طراز " هوك " ، وبالتالى كشفت تلك الصفقة والتى عرفت فيما بعد بفضيحة " إيران - كونترا " عن الاسواق السرية لبيع السلاح والتى اخذت تزدهر فى إطار هدف رئيسى هو استمرار اشتعال الحرب بلا نهاية بين العراق وايران بهدف استنزافهما وتدمير قواهما سواء العسكرية أو الاقتصادية ، ومما يؤكد تلك الحقيقة أن نظرة الولايات المتحدة ودول الغرب عموما الى دور بغداد فى السياسات الإقليمية ، كانت نظرة شك وريبة ، ومن هنا ، فلم يكن لدى واشنطن ، نتيجة لذلك أى مانع فى أن تطول الحرب ، وأن تزيد تكاليفها ، وكان التقدير أن طول مدة الحرب وزيادة التكاليف سوف يؤدى الى تحجيم دور العراق الاقليمى حتى لو خرج من الحرب منتصرا ، ولم يكن هذا هو رأى واشنطن وحدها ، وإنما كان رأى بقية التحالف الغربى ، وربما لم يكن " هنرى كيسنجر " ، بعيدا عن الحقيقة كثيرا حين قال " هذه أول حرب فى التاريخ نتمنى الا يخرج فيها منتصر ، وانما أن يخرج الطرفان كلاهما مهزوم " (٧) .

(*) محمد حسنين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوة والنصر - ص ١٣١- مرجع سبق ذكره .

(٦) يقدر الكولونيل "اوليفرنورث " المسئول عن التعاون العسكرى بين اسرائيل وايران - ان حجم مبيعات السلاح الإسرائيلى لإيران وصل الى عدة بلايين من الدولارات ، طبقا لما ورد فى مذكراته بعنوان "تحت النار" .

(٧) الملف السرى لحرب الخليج ، بيير سالينجر ايريك لوران ، ترجمة محمد مستجير .

ومع تدفق الأسلحة على إيران سواء بوسائل مشروعة أو غير مشروعة ، بدأ اتجاه الأحداث يتغير فى المعارك بين العراق وإيران ، وبعد أن كانت اليد الطولى فى الحرب للعراق ، أصبحت الأمور مواتية لإيران التى بدأت تأخذ فى الهجوم ، وبدأت خطوط المواصلات العراقية تطول ، إضافة الى زيادة تكاليف الحرب .

هذا وقد بدأ دور الاتحاد السوفيتى "السابق" ، والذى كانت تربطه بالعراق معاهدة صداقة وتعاون منذ عام ١٩٧٢ ، حيث كان تدفق السلاح والذخائر الشرقية يتم بشكل منتظم لتلبية مطالب العراق التسليحية ، حيث التقت المصالح السوفيتية مع مصالح العراق من حيث التخوف من تصاعد قوة الجمهورية الإسلامية خاصة مع قيام إيران بحظر حزب الثورة الشيعى الايرانى وإعدام قادته واتهامهم بالجاسوسية وطرد بعض الدبلوماسيين السوفيت الى جانب احتمال تأثير فكرة الجهاد على بعض المسلمين الذين يشكلون أغلبية فى بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق .

وقد جاءت فرنسا فى المرتبة الثانية بالنسبة لتصدير السلاح وتوثقت علاقات فرنسا بالعراق منذ السبعينات على أساس تبادل المصالح حيث اشترت فرنسا كميات كبيرة من النفط دون أن تسدد الثمن كاملا ، واستغل العراق هذه الفرصة ليطلب من فرنسا تزويده بالأسلحة والخبرات ، بما فى ذلك المفاعلات النووية ، وبذا تحولت من مدين الى دائن للعراق ، مما عرض فرنسا للانتقاد من حلفائها على ذلك الدور ..

ثالثا : مواقف القوى الإقليمية من الحرب :

موقف الدول العربية :-

على الصعيد العربى عامة ، فقد انقسمت المواقف بحيث أثرت على العلاقات العربية تأثيرا سلبيا فالأردن لم يتردد فى الإعلان عن تأييده للعراق تأييدا تاما ، واستخدمت أراضيه لنقل الإمدادات الى العراق عن طريق ميناء العقبة ، الذى انتعش انتعاشا كبيرا بعد أن توقف الشحن والتفريغ من موانئ شط العرب .

وأثار موقف سوريا المتضامن كليا مع إيران تساؤلات عن أسباب هذا الاتجاه الفريد من بين دول المشرق العربى ، فقيل فى تعليل ذلك أن الخصومة التقليدية بين فرعى البعث فى سوريا والعراق هى التى دفعت حكومة دمشق الى اتخاذ ذلك الموقف ، فقد تعمقت تلك الخصومة فى عام ١٩٧٩ بعد فترة قصيرة من المصالحة التى تمت فى مؤتمر بغداد حيث اتحدت سوريا والعراق فقط فى جبهة " الصمود والتصدى " التى تصدت لمصر فى "كامب دافيد " وبعد وقوع محاولة انقلاب ضد حكم صدام فى يوليو ١٩٧٩ واتهام سوريا بالتحريض عليه وعبثا حاولت القيادة السورية التبرؤ من هذا الاتهام وبدأت حملة إعلامية شعواء ، كما كان للتضامن المذهبى عاملاً هاما وراء التحالف السورى-الإيرانى ، باعتبار أن النظام الحاكم فى دمشق يعتمد أساسا على طائفة العلويين المرتبطة بشيعة إيران الذين باعوا لها النفط بأسعار مخفضة ..

أما أقطار المغرب العربى فكانت أقل تأثرا بتلك الحرب ، بحكم بعدها الجغرافى ، ومع ذلك فقد تباينت مواقفها ، فالملك الحسن رأى فى توجهات الجمهورية الإسلامية خطرا على نظامه ، بينما تعاطفت الجزائر وليبيا مع إيران بحكم العداء المشترك للولايات المتحدة ، ومن هنا ، فقد امتدت آثار وأحداث تلك الحرب ذلك الامتداد الجغرافى الواسع .

أما عن مصر ، فقد كان العراق منذ وقت مبكر قد بدأ يشترى ذخائر منها لملاءمة الأسلحة السوفيتية التى كان الجيش المصرى يستخدمها ، وكان الرئيس " السادات " هو الذى أمر بالاستجابة لأول طلب عراقى قدم لمصر عن طريق سلطنة عمان مبكرا عام ١٩٨١ م ، ولم تمض شهور قليلة حتى كانت خطوط الإنتاج فى مصانع الذخيرة المصرية تعمل للجيش العراقى ، واستمر ذلك خلال سنوات الحرب .

وبعد تصدير الذخائر جاء الدور على تصدير المعدات وبالذات المدفعية [8] فقد كان لدى مصر كثير من السلاح السوفيتى ، فى الوقت الذى كانت تتجه فيه لشراء السلاح الامريكى ، وأصبح المنطق السائد وقتها هو أن تبيع مصر من مخزون سلاحها الروسى كل ما تستطيع بيعه للعراق ، وتشترى بثمنه سلاحا تريده من الولايات المتحدة ، وقد بلغت مبيعات مصر من الاسلحة السوفيتية للعراق ما حجمه مليار دولار سنويا .

ومع تزايد اتفاقيات الأسلحة التقليدية بين مصر والعراق فى منتصف الثمانينيات ، وقعت نقطة انطلاق جديدة فى مجال الصواريخ ، وقد بدأت مصر والعراق والأرجنتين تتعاون معا فى مشروع واحد لانتاج الصواريخ عرف باسم "كوندور" وكانت الفكرة الأساسية فيه أن الأرجنتين استطاعت أن تحصل على قدر كاف من تكنولوجيا الصواريخ بسبب من لجئوا اليها من العلماء الألمان ، إلا أن هذا المشروع قد توقف نتيجة مضاعفات كثيرة و أهمها الدور الإسرائيلي فى هذا المجال .

وقد استمر العراق فى محاولاته لانتاج الأسلحة الكيميائية والتى بدأت من خلال شراء العراق لتلك الغازات من إيطاليا وألمانيا ثم تحول الاهتمام الى ضرورة إنتاجها محليا ..

موقف الدول الخليجية :

انعكست أثار حرب الخليج بالدرجة الأولى على الدول الستة المطلة على ساحل الخليج العربى ، وقد كان تكوين مجلس التعاون لدول الخليج العربى ، رد فعل لتلك الحرب العراقية - الإيرانية , ولم يمنع تكوين المجلس من اختلاف بين أعضائه فى التفاصيل ، فالمملكة العربية السعودية والكويت كانتا أكبر ممولين للعراق سواء على سبيل الإقراض أو الهبة ، وعموما لم تقطع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربى علاقاتها الدبلوماسية مع إيران باستثناء المملكة العربية السعودية ويبدو أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربى قد تململت من كثرة المطالب العراقية بحجة أن العراق فى تلك الحرب إنما يحمى البوابة الشرقية للوطن العربى ، ورغم استيائها إلا أن معاونتها المالية لم تنقطع طول مدة الحرب .

موقف المملكة العربية السعودية والكويت :

لعل دور كل من السعودية والكويت من الأهمية فى تأكيد وقوفهما الى جوار العراق كحقيقة تاريخية ، تستحق الإشادة بها والتوقف عندها ، فالواقع أنه منذ أن بدأت تلك الحرب حتى أصبحت الكويت ميدانا من ميادين قتالها ، ومع انه كان ميدانا جانبيا ، إلا أن التأثير عليه كان كبيرا ، فالكويت لا تبعد عن ميناء عبدان اكثر من ٦٠ كيلومترا ، ولا تبعد عن ميناء البصرة بأكثر من ٤٠ كيلومترا ، وكلا الميناءين بقيام الحرب تحولا الى لهيب من نار ، وبصفة خاصة عندما بدأ الطرفان المتحاربان ، كل منهما بضربة موجهة للمنشآت البترولية للطرف الآخر ، وراحت القوات الجوية المتقاتلة تقترب من سماء الكويت خلال تنفيذها لمهامها القتالية ، بل وأحيانا كانت تخترقها ، وتصادمت قطع من البحرية فى الخليج وزرعت فيه الألغام البحرية التى لا تختار أهدافها ، بل واقترب التهديد الايرانى أكثر من الكويت بعد دعمها المالى المتكرر للعراق ، الأمر الذى أدى الى تنفيذ عملية تخريب واسعة النطاق فى ميناء " العبدلى " ثم انفجار مصنع لتسييل الغاز فى منطقة " الشعيبة " ووصل تأثيره الى دائرة قطرها عشرين كيلومترا، ثم زادت على ذلك عمليات القصف الصاروخى المباشر بالطائرات على موانى شحن البترول ، وعلى مركز تجميع الأنابيب ، وهكذا بدأت ما أطلق عليها حرب الناقلات ، والتى كان معظمها مركزا على الناقلات الكويتية ، فقد أصيبت فى تلك الحرب ١٦٠ ناقلة ، كان

---

[8] لسنوات طويلة كان إنتاج مصر من ذخائر المدفعية عيار ١٢٢مم يباع للعراق .

بينها ٤٨ ناقله للكويت وحدها ، مما اجبر الكويت على اللجوء لمجلس الأمن الدولى طالبة الحماية من ذلك التهديد الـتى تتعرض له الملاحة فيها ، حيث أصدر مجلس الامن قراره رقم ٥٥٢ وفيه يشير الى الاعتداءات الإيرانية على النـاقلات العاملة ذهابا وإيابا من موانئ الكويت والسعودية الى العالم الخارجى وطلب إيقاف تلك الأعمال ، كما طالبت الكويـت بتأجير ناقلات تحمل أعلام أعضاء مجلس الأمن ، بادئة بالولايات المتحدة لإمكان نقل بترولها الى الأسواق الخارجية .

ومع تزايد احتياجات العراق من السلاح خاصة بعد الهجوم الإيراني المفاجئ ، الذى نجح فى احتلال شبه جزيـرة " الفاو " التى تطل مباشرة على جزر" بوبيان و وربة " التابعة للكويت ، كان الخليج كله بقيادة المملكة العربية السـعودية على استعداد لتلبية كل مطالب العراق حتى يمكنها من الصمود فى تلك الحرب التى بدأتها .

وقد قامت كل من المملكة العربية السعودية والكويت فى الفترة من ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٢ بدفع مليار دولار شهريا للعراق [٩] أى إجمالي ٢٤ مليار دولار ، وفى الفترة من ١٩٨٢ وحتى نهاية الحرب كان دعم العراق من خلال بيع ٣٠٠ ألف برميل نفط يوميا باسم العراق الى الأسواق الخارجية وتحويل دخلها الى بغداد ، وإذا تُرجم ذلك الى أرقـام ، فانـه يعنى أن العراق حصل على ٣,٧ مليار دولار عام ١٩٨٣ ، ٣,٥ مليار دولار عام ١٩٨٤ ، ٣,٢ مليار دولار عـام ١٩٨٥ ، ٢,٩ مليار دولار عام ١٩٨٦ ، وبالتالى يبلغ إجمالي ما حصل عليه العراق خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حـتى ١٩٨٦ فقط ٣٧,٣ مليار دولار ، هذا إضافة الى الفترة من نهاية عام ١٩٨٦ حتى أوائل عام ١٩٩٠ والتى قدرت بمـا قيمته ١٢ مليار دولار حصل عليها العراق كدعم مباشر من المملكة العربية السعودية والكويـت الى جـانب دولـة الإمارات العربية بإجمالي وصل الى ٤٦,٤ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٠ .

هذا بالإضافة الى أن العراق كان لا يستطيع أن يعول بصفته الذاتية الى أسواق السلاح مشتريا ، ومن هنا قـامت المملكة العربية السعودية باعداد ترتيبات بمقتضاها تقوم بشراء السلاح للعراق من أوربا الغربية وغيرهـا ، إذ كـانت الصعوبة فى هذه العملية ، أن كل بائع للسلاح فى العالم لابد أن يحصل على الإذن بالتصدير من حكومة بـلاده وذلـك بتقديم " شهادة مشتر نهائى " لهذا السلاح لا يكون خاضعا لأى حظر من اى نوع ، وبالتالى كان تقديم تلك الشهادة من المملكة العربية السعودية أو اى بلد عربى من المشاركين فى العملية ، يمكن أن يخرج الشركات من دائرة ذلك الحظـر ، وهكذا أمكن تصدير أسلحة كثيرة من أماكن متعددة تصاحبها تلك الشهادات ، ثم تجد طريقها الى العراق .

ونظرة مدققة لتلك المعونات من خلال إلقاء الضوء على ترسانة الأسلحة العراقية ، يمكن أن تشير الى عمق دوز المملكـة العربية السعودية والكويت فى ذلك المجال .

فقد بدأ العراق حربه مع إيران ، وهو يمتلك طبقا لتقرير من مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لهيئـة أركـان القوات المسلحة الأمريكية ، حوالى ٩٥٥ ألف مقاتل ، ٥٥٠٠ دبابة ، ١٠٠٠ مركبة قتال مدرعـة ، ٧١٠٠ ناقلـة جنود مدرعة ، ٣٠٠٠ قطعة مدفعية ثقيلة ، ٥٠٠ قطعة مدفعية ذاتية الحركة ، ٢٠٠ قاعدة لإطلاق الصواريخ ، هـذا الى جانب إمكانيات من الأسلحة الكيماوية ، وبرنامج لإنتاج سلاح نووى اقترب أن يصـل الى نهايتـه ، إضافـة الى صواريخ هجومية قد يصل مداها الى أكثر من ١٥٠٠ كيلو متر .

---

[٩] محمد حسنين هيكل – حرب الخليج – أوهام القوة والنصر ، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر

وبعد معارك ضارية استمرت ثمان سنوات متصلة ، ورغم كل الخسائر التى منيت بها القوات المسلحة العراقيـــة ، إلا أن الإمداد الخليجي بالأسلحة الذى قادته المملكة العربية السعودية الى جانب الكويت ، ادى الى خروج القوات المســلحة العراقية من الحرب محتفظة بترسانة من الأسلحة وصلت عند غزوه للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ الى اجمالى ٤٨ فرقـة منها ١٢ فرقة مشاه ، ١٦ فرقة ميكانيكى ، ٢٠ فرقة مدرعة إضافة الى ٣٠ لواء مستقل ، منها ١٠ لواء مـدرع ، ٢٠ لواء مشاه ، باجمالى مليون و ١٥ ألف جندى ، ٦٣٠٠ دبابة ، ٥٤٧٢ قطعة مدفعية ميـدان ، ٥٩٨٨ مركبـة قتـال مدرعة ، ٥١٨٤ قاذف صاروخى مضاد للدبابات ، ٦٠٠ قاذف صاروخى ، ٢٨٨ صاروخ ارض – ارض من طـراز فروج ، سكود ب ، العباس ، الحسين [١٠] ،

وإذا أضفنا لكل ذلك قيام المملكة العربية السعودية الى جانب دول أخرى فى الخليج بزيادة الإنفاق العسكرى لبناء قوة مسلحة ذاتية فى مواجهة التهديدات سواء منها العراقية أو الإيرانية ، والتى وصلت فى المملكة العربيـــة السـعودية وحدها الى ١٧,٨٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٦ والى ١٣,٦٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٨ ، إضافة الى صفقـة أخـرى أبرمتها المملكة العربية السعودية وصلت الى ٢١ مليار دولار ، لامكن تقدير حجم الاستنـزاف الذى تعرضـت لـه الدول الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والكويت من وراء العراق وحربها مع إيران ثم غزوهـــا لدولـة الكويت بعد ذلك ،

رابعا : نتائج الحرب العراقية - الايرانية :

إن نظرة فاحصة للتكلفة المالية للحرب العراقية – الإيرانية ، وما سببته من استنزاف للأرصدة والثروات العربيـــة يمكن أن تعطى صورة دقيقة لإحدى النتائج التى انتهت إليها تلك الحرب ،

فقد بدأ الرئيس العراقى حربه ضد إيران فى ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ ، وكان احتياطى النقد لبلاده يبلغ ٣٥ مليـار دولار ، تم استنفاذها فى ٣٦ شهرا الأولى من الحــرب ، هذا وقد بلغ حجم الإنفاق العسكرى فى الفترة من عام ١٩٨١ حـتى ١٩٨٨ فى شـراء أسـلحة من الأسـواق الخارجية تقدر بـ٨٠ مليار دولار ،

وعند وقف إطلاق النار بين العراق وإيران ، بلغ حجم مديونية العراق ما بين ٧٠ – ٨٠ مليار دولار معظمـــها لـدى الكويت والمملكة العربية السعودية ، كما بلغت مديونية العراق لبعض المصارف والهيئات المالية العالمية وبصفة خاصـــة اليابان حوالى ٢٠ مليار دولار ، وبلغ الدين المدنى والعسكرى لفرنسا ٦ آلاف مليون دولار ، ولإيطاليـا ٢,٤ مليـار دولار ، ولألمانيا الغربية ١,٨ مليار دولار ، هذا إضافة الى أن " اكزيم بنك " فى الولايات المتحدة قد رتب قرضا للعـراق بمبلغ ٥٣٧ مليون دولار ،

ويتضح من حساب هذه الأرقام ، أن حجم تكلفة قرار واحد اتخذه الرئيس صدام حسين " ببدء حربه ضد إيـران قد كلف بلاده حتى اغسطس ١٩٨٨ ، ما يساوى ٤٥٢,٦ مليار دولار أمريكى ،كما كلف إيران على التـوازى بمـا يساوى ٦٤٤,٢٣ مليار دولار ايضا ، اى ان مجموع ما أنفقته الدولتان كنتاج لقرار تلك الحرب ما مجموعه ألفا.وتسـعة وتسعون مليار دولار تقريبا ، اى مايوازى اكثر مما أنتجه العراق وإيران من نفط منذ عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٨٨ ،

[١٠] تقرير التوازن الاستراتيجى فى الشرق الأوسط / مركز الدراسات الاستراتيجية فى لندن / طبعة عام ١٩٩١

هذا إضافة الى قتل ربع مليون عراقى واسر ١٠٠ ألف آخرين ، وتدمير هائل فى البنية الأساسية للدولتين ، مما ألهى الحرب والعراق على حافة الإفلاس ، واصبح صدام حسين نفسه على حافة السقوط .[١١]

ثم كان التحول المفاجئ الذى طرأ على السياسة العراقية إزاء إيران والتنازلات العديدة ، التى قدمتها بغداد لطهران ، كانت مسار حديث العالم واندهاشه ، فقد تمت تنازلات عديدة من أهمها اعترافه باتفاقية الجزائر المبرمة عام ١٩٧٥ والانسحاب من الأراضى الإيرانية إضافة الى التعويضات العسكرية والتى تتمثل فى حصول إيران على كل ما يمكنها الحصول عليه من البترول العراقى والذى يصل الى ١٥٠ ألف برميل بترول يوميا ، يتم نقلها عبر شط العرب عن طريق الأسطول العراقى الهائل من اللوريات ثم بالسفن من شبه جزيرة " الفاو " وتبلغ قيمة هذه الكمية ٤,٥ مليون دولار يوميا اى ما يعادل ١,٥ مليار دولار سنويا ، مما دعا وزير الخارجية الايرانى " على اكبر ولاياتى " الى التصريح بان ما تحقق يعد اعظم الانتصارات الإيرانية على مدى التاريخ حيث كانت إيران تطالب بـ ٣٠٠ مليار دولار تعويضات عسكرية ، ولكنها حصلت على ما هو اكبر من ذلك ، كل ذلك فى مقابل وعد إيرانى بعدم مهاجمة العراق فى حالة دخولها حربا مع الولايات المتحدة وحلفائها [١٢].

وقد كان ذلك التحول المفاجئ فى الموقف العراقى، برهان ساطع وقاطع على نوايا العراق الحقيقية و إعداده المبكر لعملية غزو الكويت ، حيث يعلن قبوله لاتفاقية الجزائر مع ايران ، وقبوله من جانب واحد وبلا مفاوضات ، الجلاء عن الأراضى التى احتلها فى إيران ، تلك الاتفاقية التى فرضها الشاه وأشعل العراق الحرب بسببها على أساس ألها ظالمة ، تقتطع من التراب الوطنى العراقى ، وتنكر له حقوقا مشروعة على شط العرب؟ !! .

ثمان سنوات من الحرب المدمرة من اجل لاشيء !! ، رفض محاولات الوساطة لوقف نزيف الدم الاسلامى من اجل لاشيء !! ، مليون شهيد من الجانبين من اجل لاشيء !! ، مئات المليارات من اجل لاشيء !! ، إنفاق أموال العراق ومساعدات الخليج والهاب المشاعر القومية بل والعرقية من اجل لاشيء !!، التغرير بالشعوب بل وبالحكام من اجل لاشيء !! ، استنفار النخوة الخليجية والعربية والحصول على الدعم العسكرى والسياسى من اجل لاشيء !! .. ويأتى التساؤل .. هل يمكن ان يكون ذلك القرار أو تلك المبادرة السلمية العراقية تجاه إيران هى المأساة بكل أبعادها التراجيدية؟؟ [١٣].

ويجيب الدكتور ممدوح البلتاجى رئيس هيئة الاستعلامات المصرية " فى ذلك الوقت " فيقول .. لا .. وبالقطع لا .. تلك بالتحديد فى تصورى هى أكبر أوراق التوت تسقط لتتعرى الحقيقة الكبرى !! تلك محاولة إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية .. تلك محاولة تأمين المكسب وهو ابتلاع الكويت بثرواتها الراهنة والباطنة .. تلك محاولة للدفاع عن الغنيمة الاساسية وهى الكويت .

---

[١١] بيتر سالينجر ، ايريك لوران – حرب الخليج / الملفات السرية ص ٨ – إصدار عام ١٩٩٢ .

[١٢] تقرير من "الفورين ريبورت" الصادر فى لندن ، عن التنازلات العراقية لإيران ، إصدار عام ١٩٩١ .

[١٣] د / ممدوح البلتاجى،رئيس الهيئة العامة للاستعلامات ، مقال فى الأهرام الاقتصادى ، بتاريخ ٢٠ / ٨ / ١٩٩٠

تحليل نتائج الحرب العراقية - الإيرانية :

- **على إيران :-**

على الرغم من أن الهجوم العراقي، قد فاجأ إيران وأصابها داخليا وخارجيا باصابات خانقة ، إلا أن حكام إيران وصفوا الحرب لأية الله الخميني على أنها " هبه من السماء " ، ورحب قطاع المؤسسة الإيرانية الحاكمة بهذه الحرب على المدى الطويل انطلاقا من مصالح واضحة وجليه وأطماع إقليمية ، فقد هيأت هذه الحرب لحكام إيران تحقيق ثلاثة أهداف داخلية [١٤] أولها – تعبئة الجماهير ضد أي عدو خارجي لتامين القاعدة غير المستقرة للجمهورية الإيرانية الجديدة من وجهة نظر النظام وثانيها – القضاء على المعارضة ، خاصة من التيارات اليسارية والوطنية وكذلك أيضا ما يصفه الحكام المتشددون بالاتجاهات الإسلامية الليبرالية التى يمثلها " بنى صدر " – وثالثها – اخفت الحرب الأزمة الاقتصادية الطاحنة وأصبحت الحكومة غير مسئولة عن عدم الوفاء بأغلب الوعود التى قطعتها الثورة على نفسها وعلى الرغم من الخراب والخسائر البشرية وتدمير المنشآت الاقتصادية ، فقد رسخ حكم القادة الإيرانيين ، وتوطدت الدولة ومؤسساتها ،

وعن تأثيرات الحرب السياسية على جهاز الدولة ، يمكن إيجازها فى ثلاثة مؤثرات أساسية ، أولها – تقوية مركز الجيش ، الذى كان ضعيفا قبل اندلاع الحرب وغير منظم وتنقصه بعض التجهيزات ، إضافة الى انه كان لا يتمتع بثقة الحكام الجدد بوصفه حاملا لأيديولوجيات ما قبل الثورة القديمة، لذا فقد أعيد تنظيمه ورد اعتباره سياسيا ، وصار من اهم عوامل الحكم بعد أن تعرض لحملات التطهير ، حيث أطلق عليه " الخومينى " مع بداية الحرب [١٥] جيش الإسلام وجيش إمام الزمان ،

وثانيها – حقق الحرس الثورى الذى يمثل الجماعات الموالية أيديولوجياً لنظام الحكم ، نفوذا واسعا خلال الحرب ، فمن ناحية زاد عدد أفراده الى ما يزيد عن مائة ألف،وزادت قوته بانضمام مئات الآلاف من المقاتلين المتطوعين ، ومن ناحية اخرى استغل الحرس الثورى الحرب ودوره فيها لتحسين تسليحه بأسلحة خفيفة وثقيلة [١٦] وفضلا عن ذلك حظى الحرس الثورى بأهمية سياسية متعاظمة فى الصراعات الداخلية على الحكم مما أدى الى تعيين وزير مسئول عن حرس الثورة الى جانب وزير الدفاع ،

وأكد الحرس الثورى فى هذه الحرب ، انه يمكن أن يكون بديلا عن الجيش ، أو على الأقل اعتبر تنظيما موازيا له فى القوة والأهمية ، ففى الوقت الذى كان الجيش النظامي يعمل فيه على الجبهة كان الحرس الثورى يتولى الإشراف على المواقع الاستراتيجية فى البلاد وفى مقدمتها أهم المدن ، وبذلك فقد أمن لنفسه قاعدة نحو أى قادم على الحكم ، وثالثها – ترسيخ بيروقراطية الدولة بعد القضاء على اتجاهات معينة وتوحيد الساسة القياديين بعد إنشاء جهاز قمعى منظم ،

---

(١٤) فاضل رسول، العراق – ايران،أسباب وأبعاد النزاع،إصدار المعهد النمساوى للسياسة الدولية ،طبعة عام١٩٩١

(١٥) رسالة الخومينى فى ٤ مارس ١٩٨٠ ،

(١٦) جريدة " جمهورى إسلامى " فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٠ ،

اما فى المجال الاقتصادى فقد عملت القيادة الدينية على وقف أى خطوات أخرى للتأميم والتى كان من الممكن أن تؤدى الى تنامى السلطة الاقتصادية للدولة ،كما أثرت عدة عوامل بشكل سلبى على الموقف الإيرانى ،لعل أبرزها :-

- العزلة الدولية بسبب خطف الرهائن وما ادى اليه من عقوبات .
- الصراع مع دول الخليج مما اضطرها إلى الانطلاق فى دعمها للعراق .
- وجود مشاكل داخل القيادة المستقلة للقطاع الصناعى ، مع وجود نقص فى التكنولوجيا المتقدمة وفى عمليات الأسلحة المتخصصة .

هذا وقد أفادت المساحة والعمق ، وزيادة عدد السكان مع الاعتماد المحدود على البترول بالمقارنة بالعراق ، إضافة الى التعبئة الواسعة التى تمت لصالح الحرب ، كل ذلك كانت عوامل قوة فى الموقف الإيرانى انعكست على النتائج الاستراتيجية للحرب .

- **على العراق :-**

أخذت القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية للعراق، فى الانخفاض مع استمرار الحرب ، إلا أن العراق قد استغل بكفاءة عدة أمور كانت عاملا رئيسا فى عدم انهيار القدرة العراقية : -

أولها - وجود احتياطى كبير نسبيا من العملات الحرة ، مع وجود جيش جيد التسليح رغم أن هذين العاملين قد تآكلا مع طول مدة الحرب ، وثانيها - توافق الظروف السياسية الدولية والإقليمية التى وفرت للعراق مساندة على كافة الأصعدة ، عوضت نسبيا ضعف البلاد الناشئ عن العوامل الداخلية ، وثالثها - استفادة العراق من عدم قبول الشعب للرؤية الأيديولوجية الإيرانية ، خاصة مع استمرارية القتال ، فعلى الرغم من أن العراق قد بدأ تلك الحرب الطويلة ، الا انه استطاع استغلال رفض قيام نظام حكم إسلامي ، وحوله الى سلاح دفاعي للوقوف أمام القوات الإيرانية الغازية ، ورابعها- وجود مصادر متنوعة للتسليح .

أما عن الجوانب التى أضعفت الموقف العراقى ، يمكن إيجازها فى أربعة جوانب- أولها - الوضع الجغرافى، فبغداد العاصمة ، واغلب المدن واهم المناطق الصناعية وحقول البترول تقع على نهر دجلة على مقربة من الحدود الإيرانية ، مما سهل مهمة المخطط الإستراتيجي العسكرى من الاستيلاء على بعض النقاط المركزية من ذلك المصب الحيوى العراقى ، وثانيها - الاعتماد شبه الكامل على عائدات البترول وتشغيل صادرات البترول العراقى ، والتى شكلت اكثر من ٩٠% من حجم تلك الصادرات ، وثالثها - وجود نظام اقتصادى وسياسى منظم مركزيا ، يعتمد على وجهة نظر عسكرية وسياسية منظمة تعتمد أساسا على استقرار الطبقة الحاكمة ، حيث من الممكن أن يؤدى عدم استقرار قيادة الدولة إلى هزات متواصلة مما لا تستطيع معه المؤسسات الاقتصادية والسياسية من الاستقلال عن بيروقراطية الدولة - ورابعها - اعتبار اغلب قطاعات الجبهة مناطق لها حساسية خاصة ، بسبب الجماعات الكردية والشيعية الساخطة هناك- وخامسها وأهمها - الاعتماد على قروض أجنبية والتمويل الخارجى للحرب خاصة المساعدات المالية التى قدمتها الدول الخليجية ، وقد أنقذت تلك المساعدات العراق ، الذى كان على وشك الانهيار عام ١٩٨٤/١٩٨٣ ، حيث مكنت تلك المساعدات من تهدئة الوضع الحرج الذى وصلت إليه ، وأمدت العراق بالوسائل التى مكنته من خوض حرب طويلة المدى .

وتظهر تلك الحرب سواء الغزو العراقى لإيران او الهجوم المضاد الإيراني ، بوضوح مدى تأثير العوامل الإقليمية والدولية خاصة على الصعيد الاقتصادى ، لتسيير الحرب حيث اثر ذلك على منع الانهيار الاقتصادى لأي من طرفى الصراع ، الذى كان يعنى انتهاء تلك الحرب

ففى الأشهر الأولى التى تلت اندلاع الحرب ، أصيبت المراكز الحساسة لكلا البلدين ، ففى إيران تعطلت أهم معامل البترول وتعطلت عمليات نقل البترول العراقى عبر الخليج بسبب سيطرة الأسطول الإيراني ، وبرزت معاناة الدولتين من الدمار المؤثر،حيث كان نصيب إيران اقل من العراق

كما قللت التحالفات الإقليمية من خطر الانهيار الاقتصادي ، فقد استطاع العراق استيراد سلعه عبر الأردن والكويت ، وتلقى معونات مالية ضخمة من الدول الخليجية بينما اعتمدت إيران على معونات ليبيا وسوريا ، مما مكن البلدين سواء إيران أو العراق من امتلاك الوسائل الكافية لمواصلة الحرب على الرغم من مصاعبها الاقتصادية الضخمة ،

- **<u>على دول الخليج والمنطقة العربية :-</u>**

لقد أثرت الحرب العراقية / الإيرانية ، على الصراعات الإقليمية الأخرى ، كما هددت بشكل مباشر بامتداد الحرب الى دول الخليج ، وأملت الحرب على العراق سياسة معتدلة لاعتماده بشكل رئيسى على مساعدات دول الخليج ، ومن ناحية أخرى ازدادت عزلة إيران فى المنطقة بشكل عام – وبالتالى زادت حدة توتر علاقاتها مع دول الخليج والحصرت علاقاتها بشكل عام مع الدول العربية باستثناء التحالف مع سوريا وليبيا والى حد ما مع اليمن الجنوبى والجزائر ،

وكان إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربى من الكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان فى فبراير ١٩٨١ بمثابة رد فعل مباشر على تلك الحرب ،

حيث بدأ بأهداف اقتصادية لتوحيد مواقف أعضائه داخل الأوبيك ، ومع تفاقم الوضع وتصاعد المواجهة بين الدولتين المتحاربتين فى فبراير ١٩٨٣ بدأ مجلس التعاون لدول الخليج العربى يوسع دائرة اهتماماته ويناقش السياسات الدفاعية والأمنية ،، وفى عامى ١٩٨٤ / ١٩٨٥ نوقشت الخطط الأمنية الخليجية وتسليحها وأجراء المناورات المشتركة بينها

ووقف مجلس التعاون لدول الخليج العربى الى جانب العراق وشجع كل المساعى المبذولة لإنهاء الصراع او حصره على الأقل فى العمليات البرية فقط ، حيث لم يكن الخطر على الدول الخليجية من جانب إيران فحسب ، والمتمثل فى حوادث الاغتيال والتدمير التى كانت تقوم بها الجماعات الموالية لإيران فى دول الخليج ، بل حدثت استفزازات مماثلة من جانب العراق لنسف أي تقارب بين دول الخليج وإيران ، ومن هنا– فقد اشتركت كل من العراق وإيران فى هجومها على ناقلات البترول التابعة لدول الخليج فيما سمى" حرب الناقلات" ،

وعلى ضوء ذلك فقد اصبح أمن الخليج موضوع نقاش بين الدول الكبرى ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من الاختلاف فى الرأي داخل مجلس التعاون الخليجي من حيث الموافقة على تواجد عسكرى مباشر للولايات المتحدة ، باعتبار أن ذلك لن يؤدى فقط الى تأرجح الصراعات بين الدول الكبرى وبعضها ، بل قد يؤدى الى تزايد الخطر الذى تتعرض له الدول الخليجية من جانب جيرانها العرب بسبب زيادة الروح المعادية للولايات المتحدة فى المنطقة العربية ، ومن هنا – كان تركيز دول الخليج للسعى لتأمين منطقة الخليج من خلال الأنشطة الدبلوماسية ،

كما كان صعود نجم سوريا فى العالم العربى أحد ثمار تلك الحرب الخليجية من حيث سعيها للوساطة بين إيران ودول الخليج ، كما أدت تلك الحرب الى القضاء على المنافسة بين العراق وسوريا مرحليا ، خاصة فى لبنان والذى تقلص الدور العراقى بها نتيجة لتلك الحرب .

هذا وتعتبر عودة مصر الى الصف العربى إحدى الثمار الرئيسية لهذه الحرب على المستوى الإقليمي ، فقد عادت العلاقات المصرية تدريجيا مع منظمة الدول الإسلامية والجامعة العربية ، كما تم رد اعتبار مصر جزئيا وتحسنت علاقاتها مع الجزائر وتونس ، ثم التعاون العسكرى الفعال بين مصر والعراق وإمداده باحتياجاته من الذخائر وأسلحة المدفعية ، إضافة الى امتداد ذلك التعاون الى الدول الخليجية وبصفة خاصة الى عمان .

- هذا الى جانب تصاعد الدور الجديد لتركيا فى العالم العربى ، حيث تحولت تركيا الى بلد مرور "ترانزيت" هام لطرفى الصراع ، وصارت ثانى شريك تجارى لإيران بعد اليابان ، وفى عام ١٩٨٤ اضطر العراق إلى طلب معونة الجيش التركي لقمع المعارضة الكردية فى شمال العراق ، هذا إضافة الى التقارب مع بقية العالم العربي بعد عزلة دامت أعواما ، حيث امتد التقارب ليشمل ليس فقط المملكة العربية السعودية بل امتد الى ليبيا .

ويمكن القول أن تلك الحرب كانت سببا رئيسيا فى زيادة حدة الانقسامات داخل الوطن العربي كما كانت إحدى مقدمات الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ والتى بدون تلك الحرب ما كان لذلك الغزو ان يحدث ، هذا الى جانب الإضعاف الكبير الذى انتهت إليه منظمة التحرير الفلسطينية والذى كان ثمرة لتلك الانقسامات العربية .

- هذا بالاضافة الى ما انتهت اليه نتائج الحرب من خسائر سبق الاشارة اليها ، ليس فقط لطرفى الصراع ، ولكن لمعظم دول المنطقة ، وكان للتحول المفاجئ فى الموقف العراقى فى ١٢ أغسطس ١٩٩٠ ، واعادة الحرب الى نقطة بدايتها ،وقبوله من جانب واحد وبلا مفاوضات كل الشروط الايرانية ، دليلا لاعداد العراق المبكر لغزو الكويت ، الذى جاء صدمة للأمة العربية والشرعية الدولية .

الغزو العراقى للكويت

● **بوادر الغزو:-**

● لقد تصاعدت الأزمة العراقية / الكويتية بوتيرة حادة منذ أعلن الرئيس صدام حسين فى احتفالات العراق خلال يوليو ١٩٩٠ (احتفالات تموز) أن سياسة الكويت البترولية قد أثرت على قدرة العراق الاقتصادية وان الكويت تستقطع من ممتلكات العراق فى حقل الرميلة على الحدود المشتركة بين البلدين ٠

● وقد تزامن مع هذا الإعلان بدء الحشد العراقى لقواته مع منطقة الحدود وواكب الحشد حملات إعلامية متبادلة بين الطرفين كانت لها آثار فى تعميق حدة الأزمة وابعادها ودفع أطراف عربية لمحاولة احتواءها ٠

● وبفشل لقاء جدة كنتيجة لتقدم العراق بمطالب يصعب على الجانب الكويتى قبولها (خاصة مايتعلق بتأجير جزيرتى وربة وبوبيان لمدة ٩٩ عاما) وفى نية مبيتة للغزو قرر العراق الهجوم على دولة الكويت بهدف تغيير نظام الحكم وخلق الظروف المواتية لتأمين مصالحة الاقتصادية وحسم مشاكله الحدودية وتحقيق طموحاته الزعامية فى المنطقة ٠

● وفى هذا المناخ وفى اطار طموحات القيادة العراقية للاضطلاع بالدور القيادى فى النظام العربى (بعد الفراغ الذى نشأ بسبب غياب الدور المصرى) فقد قررت القيادة العراقية أن يكون الاتجاه الجديد لاندفاعها الى قيادة النظام العربى هو تلك الدولة الصغيرة الثرية التى قدرت أن اجتياحها سهل وعائده مضمون [١٧] ٠

وصباح يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ قام العراق بغزو الكويت ، فى اطار إستراتيجية غزو ، فى المجال السياسى و الاقتصادى و العسكرى ٠

● **الخلفية التاريخية عن العراق والكويت بشأن السيادة والحدود الدولية بين البلدين:-**

وقد طرح هذا العدوان العراقى على الكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠وسعيه لإلغاء كيانها و إعلان ضمها للعراق تحديا غير مسبوق أمام المجتمع الدولى والعالم العربى وقد كان هذا الحدث بالنسبة للجماعة الدولية فرصة لاعادة تأكيد الشرعية الدولية، من خلال العودة الى مبادئ القانون الدولى وضمان احترامها بكل الوسائل التى كفلها ميثاق الأمم المتحدة ، ومن هنا فقد تبلورت وربما لأول مرة فى تاريخ المجتمع الدولى ، ارادة سياسية عالمية موحدة تجاه هذا التحدى ،على أن الأمر بالنسبة للعالم العربى كان مختلفا بعض الشىء فقد كان مفاجأة فاقت قدرة النظام العربى ومؤسساته القائمة على مواجهتها ، وبدلا من أن تتبلور فى مواجهة هذه الحالة إرادة سياسية عربية موحدة تعددت الآراء واختلفت التوقعات ، ولولا الحنكة السياسية والتوجه القومى الرائع لبعض القادة العرب المخلصين لأمتهم العربية لسارت الأمة العربية بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة الى هاوية محتومة قد لا يمكن التنبؤ بمداها وأبعادها ونهايتها ٠

ولقد بعث الغزو العراقى للكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ فكرة " الحق التاريخى " من مرقدها ، والتى كانت قد توارت وانتهت من فكر العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، لقد زعمت العراق أن اجتياحها للكويت تبرره " حقوق تاريخية " ترجع الى العصر العثمانى وأن الكويت كانت تتبع اداريا ولاية البصرة ، فأثار ذلك جدلا على الساحة العربية والدولية حول مصداقية " الحق التاريخى " ومبرراته مع إجماع تام على رفض دعاوى العراق ٠

وبصفة عامة فان الأصل فى فكرة " الحق التاريخى " هو تقديم المبررات للتوسع الإقليمى والهيمنة من جانب دولة قوية على حساب دولة أخرى ضعيفة تكون مجاورة لها ،أو حتى بعيدة عنها كانت ترتبط معها بعلاقة من نوع ما فى فترة

---

(١٧) حرب الخليج ، أوهام القوة والنصر ، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر ، عام ١٩٩٢ ٠

انتهت منذ أمد بعيد أو قريب ، وذلك بحثا عن مصالحها سواء الاقتصادية أو الاستراتيجية أو بسبب شخصى من حاكم لاحياء مجد قديم يدعى أنه أحد ورثته أو له القدرة على استرجاعه أو طمعا فى ثروات إحدى الدول المجاورة باستغلال ضعفها وعدم قدرتها على حماية نفسها كالحالة التى نحن بصدد إلقاء الضوء عليها .. " حالة العراق والكويت " - أو بحثا عن وطن لشعب حكم عليه بالتشرد فيستولى على أرض شعب أخر يزيحه منها بالقوة ليسكن مكانه دون رادع من ضمير أو سلطة كدعوى الصهيونية فى أرض فلسطين أمام عجز المنظمات الدولية .

ويلاحظ أن هذه الدعاوى قد استغلت الظروف والملابسات الخاصة [18] مثل ضعف الدولة أو الشعب المغار عليه كذا الظروف الدولية وإرهاصات الحروب - وخير مثال عليها تلك الادعاءات التى استندت عليها الصهيونية العالمية لاغتصاب أرض فلسطين و إقامة دولتها عليها حيث يتركز المفهوم الصهيونى على ضرورة تكوين مجتمع يهودى خالص يتمتع بالوجود فى فلسطين ، والتى تتباين مناهج المؤرخين الصهاينة أنفسهم عند إرجاع الصهيونية الى جذورها وأصولها التاريخية الاولى ، و لو أنهم يتفقون فى معظمهم على أن يهود بابل هم أول من وضعوا فكرة " العودة الى صهيون " [19] وتتضح افتراءات الصهيونية وادعائهم بحقهم التاريخى من انقطاع صلتهم بهذه المنطقة طيلة قرون وأزمنة عدة، لتبدأ الفكرة الصهيونية الحديثة فى القرن التاسع عشر حين حكمتها ظروف دولية معينة اقترنت بالنشاط الاستعمارى الواسع وضغطه على الطبقات الوسطى فى البلاد الاستعمارية مما دفع الطبقات الوسطى اليهودية الى البحث عن حل جذرى لأزمتها خارج حدود مجتمعاتها وسرعان ما وجدت الحل فى الفكرة الصهيونية - وكانت الضحية هى أرض فلسطين .

أخيرا فإننا نجد أن كل تلك الادعاءات قد انتهت بنهاية الحرب العالمية الثانية - ماعدا حالة فلسطين والكويت ، وقيام الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحديثة الأخرى والتى شددت مواثيقها على احترام حدود واستقلال الدول ، حيث أن مسألة الحق التاريخى المدعى به مسألة خطيرة ومعناها سلب شعب من الشعوب حقوقه التى حصل عليها عن طريق كفاح طويل ، وحقوقه شهد بها المجتمع الدولى ، الى جانب أنها تغيير لهويته أو ضياعها وخلط فى الأوراق لا سبب له ولا سند ألا الطمع والادعاء .

تاريخ العلاقة العراقية - الكويتية :-

خضعت الكويت للسيادة العثمانية منذ وصل العثمانيون الى الاحساء عام ١٥٥٥ [20] وأدى ضعف العثمانيين الى تراخى سيطرتهم على المنطقة ، مما أدى الى اعتمادهم على والى البصرة فى استعادة سلطة الدولة ، حيث كانت العراق فى ظل الحكم العثمانى تضم ثلاث ولايات هى الموصل ، بغداد ، البصرة وكان والى البصرة يجمع الضرائب من كافة إمارات الخليج أو من بعضها .

كما أدت سياسة حكام إيران " نادر شاه وكريم خان " الى السيطرة على الكويت ، وبعد أن ظهر المنتدب فى المنطقة كقوة سياسية يعتد بها فى مطلع القرن الثامن عشر - قام بشن حربا ضارية عام ١٧٥٢ ضد الاحتلال الايرانى للكويت

---

[18] د / يوالميم رزق مرقص ، الحق التاريخى وأزمة الخليج العربى - مارس ١٩٩١ ، ص ٦ .

[19] صهيون ، اسم جبل يقع شرقى القدس ، وكان النبى داود قد بنى عليه قصره .

[20] سيد فليفل ، بحث الأزمة العراقية / الكويتية ، ديسمبر ١٩٩٠ ص ٨ .

حتى طردوه منها ، ومن ثم راحوا ينكرون أن للدولة العثمانية أى سيادة عليها بعد أن قام آل الصباح بتحرير الكويت من الإيرانيين ،

وقد نجح أهل الكويت فى جعل بلادهم مركزا تجاريا ومنطقة جذب هامة حيث ازدادت تلك المكانة التجارية قوة بعد حملة الفرس على البصرة عام ١٧٧٦م ، كما نجح آل الصباح عام ١٧٨٢ فى صد هجوم الفرس بمساعدة أقاربهم آل خليفة مساهمة من العرب أيضا لتحريرها ، ثم تعاونت كل من العائلتين سويا فى طرد الفرس من المنامة حيث سيطر آل خليفة على البحرين ،

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر توالى على الحكم فى الكويت آل الصباح – حيث حكمها الشيخ " مبارك بن الصباح" خلال الفترة من عام ١٨٩٦ الى ١٩١٥ وقد قام خلال فترة حكمه بتوقيع معاهدة حماية مع بريطانيا – ثم الشيخ مبارك الصباح ، الذى حكم الكويت خلال الفترة من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٥٠ ، ثم الشيخ عبد الله سالم الصباح خلال الفترة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٥ حيث تزايد فى عهده الاهتمام بالنفط ومهدت بريطانيا لاستقلال الكويت رغم مطامع العراق وايران معا وفى الثلاثينيات من القرن العشرين وبتولى "رشيد عالى الكيلانى" ذى التوجهات القومية رئاسة الوزراء فى العراق ومع تزايد إنتاج الكويت من النفط ظهرت حركة المطالبة بضم الكويت تحت زعم الواجب القومى العراقى فى تطوير الكويت ،

وفى عام ١٩٣٨ ظهرت الحاجة العراقية الملحة الى إيجاد منفذ لها على الخليج [٢١]وتساءل وزير خارجية العراق عن مدى استعداد بريطانيا – حامية الكويت آنذاك – للسماح للعراق بمد خط حديدى عبر مقاطعات الكويت حتى ساحل الخليج و إقامة ميناء هناك ، مؤكدا أن العراق يأمل فى التوصل الى معاهدة بشأن ذلك مع الكويت فى حالة عدم إثارة الحكومة البريطانية لأية مشكلات سياسية وكانت بريطانيا تتوجس خيفة من هذا المشروع لأنه رغم ما سيوفره للكويت من أهمية استراتيجية وازدهار تجارى ، وتوسيع فى شركات النفط فانها قدرت ما يمكن أن يترتب عليه من خطورة امتداد النفوذ العراقى اليها ، وهكذا حالت بريطانيا دون تلك المحاولة لضم العراق للكويت.

ومما قوى فكرة الضم هذه ، شكوى العراق [٢٢]واحتجاجاته المتواصلة من تهريب السلاح من الكويت على أيدى المتمردين فى داخله ، بل إن تهريب السلاح وصل الى إيران ويستغل ضده مما أدى الى موجة من الاستياء فى العراق كله ضدها ، كما أن وزير الخارجية العراقى شكك فى نوايا شيخ الكويت وأنه لا يحترم التزاماته الطبيعية كحاكم أمارة مجاورة للعراق ، ولكنه ازاء موقف بريطانيا ألمح الى أن فكرة ضم الكويت ليست ضمن سياسة العراق الا أن استمرار عمليات التهريب تلك يمكن أن تقود الى تلك السياسة ،

وفى نفس الوقت تكونت فى البصرة رابطة أطلق عليها عزب الخليج مارست نشاطها فى الفترة من ١٩٣٦ الى ١٩٣٩ نادت بضم الكويت للعراق ومساعدة إمارات الخليج الأخرى ومعاونتها فى التطور – وقد وصل الأمر بعد ذلك الى أن تقدم وزير خارجية العراق الى الحكومة البريطانية مطالبا بضم الكويت ولكن الطلب قوبل منها بالرفض بشدة [٢٣]وهكذا كان العراق يحاول ضم الكويت ولكنه لم ينجح لعدم استناده الى قاعدة شعبية عريضة ، اضافة الى أنه قصر استغلال

---

[٢١] د / يواقيم رزق مرقص ، الحق التاريخى وأزمة الخليج العربى – مارس ١٩٩١ ، ص ٨ ،

[٢٢] يلاحظ أن التاريخ يعيد نفسه فى التسعينيات،حيث اتهم العراق،الكويت بسرقة بتروله والإضرار بمصالحة الاقتصادية ،

[٢٣] جمال زكريا قاسم – الخليج العربى ، ١٩٤٥– ١٩٧١ ص ١٤– ١٥ ، ص ١٥٧ – ١٨٢

دعايته على الدعاية المضادة للوجود البريطاني في الكويت والخليج العربي - وبقدر ما كُتب على العراق بالفشل في دعواه - كُتب للكويت كيان اقليمي خاصة بعد اكتشاف النفط واستغلاله ، مما ساعد علي تطورهـــا اقتصاديـــا واجتماعيـــا وعمرانيا مما أضحت معه دولة ذات بريق في أعين الطامعين من جيرانها .

● **العلاقات العراقية - الكويتية خلال الخمسينيات - الستينيات :**

أخذ العراق مرة أخرى في أوائل الخمسينيات ، وإثر تصدير النفط من الكويت وتدفق الاموال عليه يدعو للتعـــاون معها لتنفيذ مشروعات اقتصادية وعمرانية تحت دعوى أن ذلك واجب قومي على العراق مما أثار شكوك شيوخ الكويت في نواياه ، وقد أخفى العراق تلك النوايا بمزيد من اظهار الود بين الشيخ " عبد الله السالم " و الأمير " عبد الله " الوصي على العرش بالعراق من خلال الزيارات المتعددة - الى أن ظهرت المساعي من جديد في شكل محاولة ضم الكويت لحلـف بغداد عام ١٩٥٥ على يد " نوري السعيد " الذى كان مدفوعا بعاملين - أولهما - أن شيوخ الكويت لا يرتبطون بصلـة الى الأسرة الهاشمية مما جعل فكرة الاتحاد أكثر قبولا في المنطقة العربية - وثانيهما - هو بريق الثروة الكويتية حيـث دارت مناقشات حول هذا الموضوع بين " نوري السعيد " والحكومة البريطانية مما جعل العراق يؤكد ضرورة استقلال الكويـت كمبادرة جديدة ليضمها بعد ذلك اليه - وقد انعكس ذلك بفائدة على الكويت .

هذا وقد قاومت الكويت محاولات ضمها الى حلف بغداد ، كما رفضت الانصياع الى محاولات الهاشميين في كل من العراق والاردن لضمها الى الاتحاد الهاشمي والذى تبنى فكرته " نوري السعيد " ايضا ، حيث كان يهدف الى ادماج كـــل من الكويت والاردن والعراق في اتحاد واحد ، الا أن ثورة تموز في العراق أطاحت به وأنهت الفكرة .

وقد كانت بريطانيا وحتى قيام ثورة تموز ١٩٥٨ تتعامل مع الكويت ككيان منفصـــل حيـــث كـــانت المعتمديـــة البريطانية في الكويت تشرف على المصالح العراقية هناك والتى لم يكن للعراق تمثيل قنصلي لها، الا انه بقضـــاء " عبـد الكريم قاسم " على الحكم الهاشمي في العراق قام بفتح أول قنصلية عراقية في الكويت وأخذ يدعم الاتجاه القومي لها حتى عقدت بريطانيا معاهدة في ١٩ يوليو ١٩٦١ مع حكومة الكويت والتى اعترفت فيها باستقلالها حيث تضمن اعـــلان الاستقلال الـــرسمي قسمين رئيسيين ، أولهما يتضمن تصريح بإلغاء معاهدة ١٨٩٩ التى كانت تربط الكويت ببريطانيا والتى جعلت منها محمية بريطانية - وثانيهما - النص على أن هذا الإلغاء لا يمنع من مساعدة أى طرف للآخر اذا طلـب اليه ذلك [٢٤] .

وقد تغير اسم حاكم الدولة الى " أمير " وسمح للكويت في الشهر التالى بالتقدم لعضوية الجامعة العربيـــة والأمـم المتحدة ، كما أكدت المعاهدة أيضا أنه كان من الضرورى التوصل الى اتفاق جديد بين الكويت وبريطانيـــا حيـث ان اتفاق ١٨٩٩ أصبح غير ذى موضوع بعد أن تطورت العلاقات بين البلدين تطورا أدى الى قيام الكويت وحدها بتحمل أعباء شئونها الداخلية والخارجية ، وقد رحب "عبد الكريم قاســـم " بمعاهدة اســـتقلال الكويت في برقيـــة تهنئة للشيخ سالم الصباح " بمناسبة التخلص من تلك المعاهدة حيث تضمنت البرقية الأتي :-

● أن العراق يرحب بالغاء معاهدة ١٨٩٩ باعتبارها معاهدة غير شرعية ، أو انها عقدت دون علـــم الدولـــة العثمانية التى كانت الكويت تابعة لها .

---

[٢٤] صلاح العقاد - القيادات السياسية في الخليج ١٩٧٤ ص ٢٥٠

- أن الذى عقد هذه الاتفاقية هو " الشيخ مبارك بن الصباح " قائمقام الكويت التابع لولاية البصـــرة، " وفى هذا اشارة الى تبعية قائمقامية الكويت للواء البصرة " ،
- ممثنة لشيخ الكويت دون أن تشير الى استقلاله ،

كما تضمنت البرقية تحذيرا من العراق لشيخ الكويت من أن يتقبل امبريالية جديدة [٢٥] وفى يوم الأحد ٢٥ يونيـــو ١٩٦١ وفى مؤتمر صحفى عقده " عبد الكريم قاسم " فى مقر وزارة الدفاع العراقية تفجرت الازمة بمطالبتـــه صراحـــة بضم الكويت للعراق طبقا لحقه التاريخى فيها باعتبارها مقاطعة تابعة للبصرة ، بل الها تشكل جزءا متكاملا من العـــراق ، وطلب من أمير الكويت أن يتعاون فى اعادة الامور الى مجراها الطبيعى ، بل وأعلن أن الجمهورية العراقية لن تتنازل عـــن أية قطعة من أرض الكويت ، مؤكدا انه عندما يصرح بذلك فانه له القدرة التامة على تنفيذ ما يقوله ، وكان نص ما قاله "أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق [٢٥]، وأن الجمهورية العراقية لا تعترف باتفاقية عام ١٨٩٩ لالها وثيقة مـــزورة ولا يحق لأى فرد من الكويت أو خارج الكويت التحكم فى الشعب الكويتى و هو من الشعب العراقـــى ، وقـــد قـــررت الحكومة العراقية حماية الشعب العراقى فى الكويت والمطالبة بالأراضي التابعة لولاية البصرة بكل حدودها وعدم التنـــازل عن شبر واحد من أراضيها " ،

كما أعلن " قاسم " ضم جيش الكويت الى حامية البصرة وأنه سوف يصدر مرسوما جمهوريا بتعيين شيخ الكويـــت قائمقاما لقضاء الكويت ليكون تابعا للواء البصرة ، وأنه ينذر هذا الشيخ إن تعنت بحق شعب الكويت الذى هو حـــــق الشعب العراقى نفسه ، وان أساء التصرف فسيلقى العقاب الصارم ويحسب فى عداد المتمردين ،

وفى ٢٦ يونيو من نفس العام أصدرت الحكومة العراقية مذكرة وزعتها على سفراء الدول العربية والأجنبية جـــاء فيها " أن الكويت جزء من العراق ، وألها كانت تتبع البصرة منذ زمن طويل خاصة أثناء الحكم العثمانى وحتى انـــدلاع الحرب العالمية الأولى ، وأن الاستعمار البريطانى فى سبيل غايات عسكرية واقتصادية يحاول بشتى الطرق التغلغل فى بـــلاد العرب منذ القرن الرابع عشر وذلك بالسيطرة على أجزاء من السواحل الغربية عن طريق الهند بالعمل علـــى تركـــيز أقدامه فيها ، ولاسيما الخليج العربى ، وكانت الكويت جزءا من تلك السواحل ، لذلك عملت الحكومة البريطانية علـــى مد سيطرها على الكويت تدريجيا وفصلها عن العراق [٢٦]،

وهكذا أسس " عبد الكريم قاسم " ادعاءاته على صلات الكويت التاريخية بالدولة العثمانية وحق العراق فى ضمـــها باعتباره وريث الدولة العثمانية ، وقد سارعت الكويت بالرد بالرفض على تلك المزاعـــم وتفنيدهـــا وارتكـــزت فى ذلك على الآتى :-

- أن الكويت كانت خلال سيادة الدولة العثمانية تتمتع باستقلال ذاتى، وكانت لها شخصيتها المتميزة حتى عن العـــراق نفسه ، وتعاملت مع بريطانيا كإمارة ووقفت الى جانبها ضد الدولة العثمانية ذاها أثناء الحـــرب العالميـــة الاولى ، ولذلك وعدها بريطانيا بالاستقلال تحت حمايتها ،

---

[٢٥] جمال ذكريا قاسم – الخليج العربى ١٩٤٥– ١٩٧١ ص ٨ ،

[٢٦] نفس المصدر السابق ،

* أن معاهدتى سبتمبر ١٩٢٢ ، ولوزان ١٩٢٣ عندما أعلنت استقلال العراق عن الدولة العثمانية لم تشر الى تبعية الكويت له ، وعلى الرغم من عدم تحديد الحدود بين العراق والكويت الا أنه عند استقلال العراق والضمامه الى عصبة الأمم عام ١٩٣٢ كانت هناك محاولات لتحديد الحدود بينهما [٢٧].

* أن العراق لم يكن ولاية واحدة وأنه خضع للانتداب البريطاني طبقا للمادة ٢٢ من اتفاقية عصبة الأمم خلافا للكويت التى ظلت تحت الحماية البريطانية .

وبتصاعد لهجة التهديد العراقية طلب الكويت من الدول العربية والجامعة العربية أن تتدخل ، وقد اجتمع مجلس الجامعة العربية فى جلسة طارئة بناء على طلب من المملكة العربية السعودية لبحث طلب الكويت بالانضمام للجامعة العربية ، ومناقشة التهديد العراقى لاستقلالها ، وأخفق المجلس فى اتخاذ قرار واكتفى بتكليف أمين عام الجامعة بالاتصال بالحكومات العراقية ، والكويتية ، والسعودية للعمل على تسوية الصراع .

وفى ٢٠ يوليو ١٩٦١ أصدر المجلس قرارا دعا فيه الكويت الى أن تلتزم بسحب القوات البريطانية من أراضيها فى أقرب وقت ، كما تلتزم العراق بعدم استخدام القوة لضم الكويت ، كما أعلن عن تأييده لكل رغبة تبديها الكويت للوحدة أو الاتحاد مع أى من الدول فى الجامعة العربية طبقا للميثاق مع قبول عضويتها بالجامعة ومساعدتها على الانضمام للأمم المتحدة .

كما أوصى المجلس بأن تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدات الفعالة لصيانة استقلال الكويت بناء على طلبها وعهد القرار الى الأمين العام باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه [٢٨].

وعلى ضوء ذلك فقد رؤى أن المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت يمكن أن تتم من خلال " قوات أمن عربية" ، حيث قام الأمين العام بالأشراف على تكوين قوة طوارئ دولية عربية قوامها أربعة آلاف جندى [٢٩]، قدمت كل من مصر والمملكة العربية السعودية والأردن ألفا منها ، وقدمت كل من السودان وتونس خمسمائة بقيادة قائد سعودى ـ هذا بالإضافة الى قيام الأمين العام بإبرام اتفاق مع حكومة الكويت حدد فيه الاطار الذى عملت فيه تلك القوات مع اعتراف حكومة الكويت بحق القوة التى شكلت فى رفع علم الجامعة العربية داخل أراضيها ، كما أنشئ صندوق لتمويل تلك القوة ونفقات نقلها و إقامتها ، ساهمت فيه الكويت بالقسط الأكبر .

وقد نفذت الكويت قرار الجامعة العربية وطلب أمير الكويت انسحاب بريطانيا وفعلا استجابت بريطانيا لذلك وسحبت قواتها بعد أن وصلت القوات العربية مما أكد استقلال الكويت ، وقد استمرت الكويت بعيدة عن عضوية الأمم المتحدة حتى عام ١٩٦٣ بعد أن تمت الاطاحة " بعبد الكريم قاسم " فى ثورة فبراير ١٩٦٣ وصدور بيانات مطمئنة من العراق للكويت .

---

[٢٧] صلاح العقاد ، القيادات السياسية فى الخليج ١٩٧٤ ص ٢٥٠.

[٢٨] خالد السرجانى – جذور الأزمة بين العراق والكويت– مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٠٢ ص ١٥

[٢٩] د/ يواقيم رزق مرقص – الحق التاريخى وأزمة الخليج العربى – مارس ١٩٩١ – ص ١٠٣

وهكذا بدأت حدة الأزمة تخف بعد مقتل " عبد الكريم قاسم " ،كما أخذت مقومات شخصية الدولة الكويتية فى الاستكمال بداية باشتراكها فى جامعة الدول العربية ، الى جانب تقديمها المساعدات المادية لكثير من الدول العربية ورغم أن الأزمة بين البلدين بدأت تهدأ الا أن المشكلة لم تُحسم بشكل نهائى لتوافر سوء النية لدى النظام العراقى ، الذى حاول أن يصلح من العلاقات بين البلدين ووُقِّع بينهما فى ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ بيان مشترك حول الحدود الكويتية العراقية والذى نص على الآتى :-

- تبدأ الحدود من ميناء أم قصر فى الشرق وحتى واحة العوجة فى الغرب وتمتد مسافة ٢٠٠ كم
- يتقاسم البلدان مساحة صغيرة من "خور عبد الله" .
- تمتلك الكويت ميناء أم القصر على الخليج العربى الذى يواجه ميناء أم القصر العراقى .
- تمتلك الكويت جزيرتى واربة وبوبيان .
- تمتلك الكويت حقل الروضتين .

ومع ذلك فان المعاهدة التى وُقِعت بين الدولتين لم تضع حلا نهائيا لمشكلة الحدود ، الا أنها أكدت اعتراف العراق باستقلال دولة الكويت مع تأكيد التزامها بالحدود التى سبق الاتفاق عليها فى المذكرات المتبادلة بين وزير خارجية العراق وشيخ الكويت فى ٢١ يوليو ، ١٠ أغسطس ١٩٣٢ بمناسبة استقلال العراق وانضمامه الى عصبة الأمم .

وفى نوفمبر ١٩٦٣ اتفُق على التعاون الشامل بين الدولتين ثقافيا واقتصاديا بما فى ذلك الغاء الرسوم الجمركية بينهما اضافة الى قيام العراق بتزويد الكويت باحتياجاتها من مياه شط العرب بما قدره مائه وعشرون مليون جالون مياه يوميا - وقد قدمت الكويت ثلاثين مليونا من الدينارات الكويتية منحة ، وان كانت فى صورة قروض بدون أرباح ثمنا لتلك الاتفاقية .

وفى مارس ١٩٦٧ تصاعدت حدة التوتر مرة أخرى بين البلدين على اثر إبلاغ العراق للكويت بعدم وجود ضرورة لتخطيط الحدود ، الأمر الذى دفع الكويت الى اتخاذ إجراءات حاسمة لتقييد حرية انتقال المواطنين ، ومنع الاستثمار ، وإيقاف المساعدات للعراق - وفى المقابل قامت القوات العراقية باحتلال المنطقة بين العبدلى وصفوان والتى يقع فيها حقل الرميلة الغنى بالنفط وذلك فى أبريل ١٩٦٧ وأعقب ذلك إعلان من الرئيس العراقى باستعداده للتفاوض مع الكويت .

وبالتالى فقد استمرت نفس حملات " قاسم" السابقة تحت نفس الدعاوى والادعاءات بأن العراق للكويت والكويت للعراق .. وفى مجال تهدئة الموقف واستمرارا للابتزاز العراقى فى إطار تلك الدعوة .. انتهى الأمر الى إعطاء العراق قرضا فى أكتوبر ١٩٦٧ لتمويل مشروع كهرباء سد سامراء ،وصناعة الورق بالبصرة بمبلغ ٢٥ مليون دينار كويتى حيث هدأت الأمور مرحليا ،صدر بيان مشترك عن المفاوضات التى أجرتها لجنة تخطيط الحدود وأعلن عن العزم على إجراء مسح شامل للحدود تجتمع بعده اللجنة فى بغداد فى مارس ١٩٦٨ ، ثم هدأت الأزمة تماما فى ظل قيام ثورة العراق بقيادة البكر وصدام ..

● العلاقات العراقية ـ الكويتية منذ السبعينيات وحتى التسعينيات :

فى ٣٠ مارس ١٩٧٣ تفجرت أزمة الحدود من جديد وتصاعدت مع اجتياز قوات عراقية الحدود الكويتية العراقية وتوغلها لمسافة ٣ كيلومترات شرق مركز العبدلى بعد أن قصفت بالمدفعية مواقع كويتية عند " أم القصر " بينما هاجمت وحدة عراقية مركز الشرطة عند " الصامتة " القريبة من مركز العبدلى – وذلك تحت حجة أن العراق يصعب عليه استخدام ميناء أم القصر العراقى الا من خلال المرور بأرض الكويت عند منطقة " الصامتة " والتى قام مركز الشرطة الكويتى عند الصامتة بالتدخل لمنع ذلك .

وقد أعقب ذلك إعلان حالة الطوارئ فى الكويت وأغلقت الحدود بين البلدين . ثم كانت المطالبة الكويتية بانسحاب القوات العراقية الى ما وراء خط الحدود الذى كانت قد رابطت عنده قوات الجامعة العربية عام ١٩٦١ ، إضافة الى تكرار مطالبتها بترسيم الحدود بشكل نهائى وفقا لاتفاق ١٩٦٣ ، وكان الرفض العراقى والذى أقترح انسحاب قوات الدولتين لمسافة عشرة كيلومترات من الحدود موضع النزاع .

ومع الوساطة العربية من خلال أمين عام الجامعة العربية اقترحت عدة حلول لإنهاء الأزمة وانسحاب القوات العراقية مع البدء فى مناقشة مسائل الحدود المعلقة بمشاركة الأمين العام للجامعة العربية ، إلا أن العراق لم يستجب للمطالبة بسحب قواته – كما أن محادثات تحديد الحدود لم تحرز تقدما ، واستمرت مشكلة تخطيط الحدود بينهما قائمة . هذا وقد جرت عدة محاولات من أجل تسوية نزاع الحدود بين البلدين بعد انسحاب القوات العراقية ، بدأت فى مايو ١٩٧٥ واستمرت دون حسم حتى الشغل " صدام حسين " فى عملية انفراده بالسلطة عام ١٩٧٨ .

ومع قيام الثورة الإسلامية فى إيران وقيام " صدام حسين " بالهجوم عليها وخوضه للحرب معها توارى موضوع الحدود مع الكويت الى أن أنهى حربه مع إيران ، فاستدار ليحتل الكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ .
ومن هنا ، وبعد هذا العرض التاريخى ، يمكن القول ، أن بعض الدول توظف التاريخ بشكل خاطئ يرفضه العقل والمنطق ، عندما تنادى بحقها التاريخى فى دول أخرى حيث افتعل العراق أسبابا واهية وغير سليمة كمبرر لغزوه لدولة الكويت واستيلائه عليها ، وكان الواقع الذى لا يحتاج الى دليل أو برهان هو أن السبب الرئيسى وراء اجتياح العراق للكويت انما هو تحقيق لطموحات شخصية ونزعة الى الزعامة .

والعراق نفسه – صاحب الادعاء بالحق التاريخى – كان تحت السيطرة الصفوية فى فارس قبل أن تسيطر عليه الدولة العثمانية ، وانتقل من سيطرتها الى الأخرى ، بل ظلت المنطقة " الوسطى والجنوبية " منه تحت سيطرة الفرس حتى العهد العثمانى الأول ، مما عرضه لعدة غارات إيرانية بهدف استرداده ، وذلك خلال القرنين السابع والثامن عشر اعتمادا على ذلك الحق التاريخى ، وفشلت محاولتها ليظل العراق تحت السيادة العثمانية الكاملة .

هذا ومن الثابت تاريخيا أنه عندما غزا العثمانيون العراق لم تكن ثمةدولة قائمة بذاتها تسمى الدولة العراقية ، وطوال حكمهم لم يكن هناك ما يسمى بالعراق ، و إنما كانت مجرد ألوية يحمل كل منها اسما مستقلا ، ولم تحمل اسم العراق إلا بعد وحدته فى عهد " فيصل بن الشريف حسين " ، ذلك بينما كانت هناك إمارة واحدة تعرف باسم الكويت .

أما عن علاقة الكويت بوالي البصرة فلم تظهر على أنها هيئة علاقة تبعية أو سيادة ، و إنما كانت مجرد قنوات اتصال بينها وبين الإدارة العثمانية هناك ، كما كانت حال الإمارات الخليجية الأخرى آنذاك ، بل

لقد كان " صباح بن جابر " شيخ الكويت عام ١٧٥٢ أكبر سند للبصرة ، هو وآل خليفة من البحرين ضد غـــارات الفرس والقراصنة عليها ٠٠

أولا : الاستراتيجية العراقية لغزو الكويت :-

إن محاولة النفاذ الى الاستراتيجية العراقية أمر يكتنفه الكثير من المصاعب ، لعدة اعتبارات ، أولها – الشك فى انه يوجد تخطيط إستراتيجي قومي أو شامل لتلك الدولة فى ظل حكم البعث بقيادة صدام حسين ، والذى تتركز فى يده كل السلطات ، وفى ظل نظام حكم يعتمد على تفشي الرعب ، حيث اصبح الخوف هو سند استمرارية النظام الحاكم وقوتـه الفعالة للحفاظ على كيانه السياسي ، ولا سيما أن أى حوار سياسى أو أى مناقشة للسياسات أو استراتيجيات الدولـة اصبحت أمرا خطيرا قد يوصل أطرافه الى سجل المقصلة ٠
وثانيها – ما شهدته السنوات الأخيرة –تحت مظلة الرعب والإرهاب للنظام العراقى – من فيضان الكتابات والتحليلات ، التى تركزت فى تمجيد حكم صدام حسين وسياساته بالغة النجاح والتى حققت انتصارات على كافة الأصعدة الخارجية والداخلية ، إضافة إلي أن معظمها كان من إعداد مؤسسات النظام الحاكم ، وبالتالى ازدادت صعوبة البحث والدراسـة والتعمق فى الاستراتيجية العراقية فى ظل ندرة الكتابات الجادة والحقيقية عنها ٠
وثالثها – أن التخبط الواضح وقرارات التصعيد والمواجهة السياسية والعسكرية التى انتهت بالعراق إلى الصـــورة الـتى وصل اليها الآن من عزلة إقليمية وعالمية تامة ، واستسلام كامل المقررات شرعية أجمعت عليها كل دول العـــالم شـــرقا وغربا – يؤكد – أن حكم الفرد هو السائد وان الاستراتيجيات " إن وجدت تكون قد بنيت على حسابات خاطئة وغير دقيقة أساسها دعم قرار الحاكم المطلق من خلال نفاق فردى أو جماعى فى ظل ذلك الإرهاب والرعب الذى فرضه النظام العراقى ٠

وعلى ضوء تلك الحقائق سنحاول استقراء الاستراتيجية العراقية لغزو الكويت فى ٢ أغســـطس ١٩٩٠ ، بـــدءا بالعوامل الرئيسية التى بنيت عليها تلك الاستراتيجية ، ثم عرضا شاملا للتخطيط الإستراتيجى العسكرى لغزو الكويـت والذى اصطلح على تسميته " بأزمة الخليج الثانية " والتى ربما لا يكون هناك تجاوز للحقيقة فى القول بأنها اخطر تحــدى واجهه النظام العربي منذ نشأته رسميا عام ١٩٤٥ – باعتبار – ان تلك المحنة قد تفجرت – ولأول مرة – من داخل ذلـك النظام العربى مهما كان دور الأطراف الخارجية فيها ٠

- **العوامل التى تأثر بها التخطيط الإستراتيجى العراقى لغزو الكويت :-**

هناك العديد من العوامل التى تأثر بها التخطيط الاستراتيجى للعراق ، وسنركز فى دراستنا على أهمها ، وهى تلـك التى تختص بالظروف الدولية السائدة أو الظروف الإقليمية وانعكاساتها على ذلك التخطيط ، الى جانب البيئة الداخليـة فى العراق ، وانتهاء بالطموحات الشخصية للرئيس العراقى "صدام حسين" والتى تعتبر أهم تلـك الاعتبــارات علـى الإطلاق ، حيث إن الدراسة المتعمقة والمتأنية والتى أجمعت عليها معظم أراء الباحثين والمفكريـــن ، انـــه كـــان لتلـك الطموحات الشخصية ابرز الأثر على التخطيط الاستراتيجى الذى قام به العراق غازيا لدولة الكويت ٠

- **الظروف الدولية السائدة قبل الغزو العراقى للكويت :-**

سيطرت أحداث غزو العراق للكويت ، فى ٢اغسطس ١٩٩٠ م وتداعياتها على مسرح الأحــداث العالميـة ، فى توقيت خاص ومتميز مرت به العلاقات الدولية بفترة حرجة ومرحلة انتقالية بين نسق دولى قديم فى ســبيله الى التغيــر

والانتهاء ، ليفسح المجال لنسق جديد له سمات خاصة تختلف عن النسق القديم ، والذى ظل سائدا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، حيث برزت أوضاع دولية تختلف عن سابقتها وتمثل مرحلة جديدة تهيئ لاستقرار العلاقات الدولية على أسس جديدة ، وقد كان من أهم ملامح تلك التطورات والتحولات الآتى :-

- انتهاء مرحلة الكفاح من اجل تصفية الاستعمار ، وتراجع شعارات النضال من اجل التحرر الوطنى بعد أن تحقق استقلال اغلب المستعمرات والأراضي الخاضعة للسيطرة الأجنبية وظهرت بدلا منها شعارات التحرر الاقتصادى وتحقيق الهوية الاجتماعية والثقافية والقومية للدول التى استقلت بعد الحرب العالمية الثانية .
- سقوط أنظمة الحكم فى اغلب دول أوربا الشرقية وبدء التحولات السياسية والاقتصادية فيها بشكل يزيل الحواجز والسدود الأيديولوجية بينهما وبين باقى دول المعسكر الغربى وبشكل خاص دول أوربا ، بما يسمح فى المستقبل بدخولها ضمن آليات التكامل الأوربي الذى يتقدم بسرعة .
- اقتراب موعد إعلان ظهور دول الجماعة الأوربية الموحدة ، والتى بدأت ملامحها فى التبلور مع تصديق البرلمانات الأوربية المتتالى على معاهدة " ماستريخت " مع نهاية عام ١٩٩٢ وما يعنيه ذلك من ظهور قوة أوربية جديدة وسوق موحد تقف منافسة للولايات المتحدة واليابان .
- الوفاق الدولى الذى كان قد اتخذ العديد من الخطوات الإيجابية مع بدء الغزو ، خاصة بين الاتحاد السوفيتى " فى ذلك الوقت " والولايات المتحدة ، وما يعنيه من انتهاء الحرب الباردة ، وبدء مرحلة من التنسيق والتعاون بدلا من المواجهة ، انعكست تماما على ردود فعل العملاقين اثر عملية الغزو العراقى للكويت .
- تفكك الاتحاد السوفيتى ، واضمحلال قوته وتراجع موقعه على خريطة توزيع القوة العالمى ، بحيث لم يعد قادرا على ممارسة دوره كقوة اقليمية قطبية ، فى اطار النسق العالمى ، الأمر الذى هيأ للولايات المتحدة الانفراد بدور القوة القطبية الوحيدة خلال هذه الفترة الانتقالية من مراحل تطور النسق العالمى .

ونظرا لأن تلك التحولات الدولية كانت ومازالت بالرغم من كل ما حققته ، تمر فى مرحلة التبلور وتحديد المعالم والآليات ، ولم تستقر بعد على شكل محدد واضح ، فقد فاجأت أزمة الخليج الثانية العالم فى وقت لم تتضح فيه بعد معالم إعادة توزيع القوة وتقسيم مناطق النفوذ الخاصة للقوى الفاعلة على الساحة الدولية بالرغم مما ساد علاقاتها من وفاق بشكل عام ، وقد أدى ذلك الى ظهور اتجاهين متوازيين قد انعكس تأثيرهما معا على مواقف الدول المختلفة من الأزمة .. أحدهما – وضع فى اعتباره ظروف ذلك المناخ الدولى الجديد – وثانيهما – حرص على تأكيد مصالح كل طرف من الأطراف الدولية المعنية فى ظل أوضاع دولية لازالت تحت التشكيل ومنافسة مخفية لم تكن ظاهرة على السطح ولكنها كانت كامنة فى خلفية الذين رسموا سياسات كل طرف .

وسواء كان التوقيت الذي اختاره الرئيس صدام حسين لغزو الكويت وتفجير الأزمة قد تم فى إطار استراتيجية مخططة من جانبه او انه قد دفع الى ذلك التوقيت دفعا واستدرج الى القيام بالغزو فى ذلك الوقت بالذات ، فالواضح ان الأزمة قد جاءت فى وقت قد شارفت فيه الحرب الباردة على الانتهاء بل وبدء ترتيب البيت الأوربي الكبير واتفقت فيه الجماعة الدولية على استغلال المناخ الدولى الجديد لتسوية المنازعات بالوسائل الدبلوماسية "ناميبيا–أفغانستان–كمبوديا–نيكاراجوا . . . الخ" .

ولم يبق من بؤر التوتر الإقليمى ما يهدد الأمن الدولى سوى منطقة الشرق الأوسط التى بدت وكأنها بمعزل عن التطورات العالمية وعن اتجاهات الوفاق والحلول السلمية ونبذ استخدام القوة وسباق التسلح رغم خصوصية تلك المنطقة

وما تتمتع به من خلفية حضارية وثقافية ودينية إضافة الى أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية باعتبارها تمثل أهم احتياطي للبترول فى العالم ومن ناحية اخرى رأت الجماعة الدولية والعالم الغربى والولايات المتحدة بشكل خاص انه لابد من تطويع هذا الجزء من العالم "الشرق الأوسط" لقواعد ما سمى بالنظام العالمى الجديد حتى لا يكون الشرق الأوسط حلقة ضعيفة او مصدر إزعاج له .

ومن هنا ، فعندما تفجرت أزمة الخليج الثانية كانت أول مناسبة تختبر فيها الأنماط الأمريكية لادارة العلاقات الدولية الجديدة والتى هيأت المناخ المناسب لقيام الولايات المتحدة بتعبئة الرأى العام العالمى لاتخاذ موقف حاسم من الأزمة والتى ارتبطت بالعديد من العوامل التى قد تساعد على تفسير بعض مظاهر الاتفاق والاختلاف فى المواقف - لعل أولها - هى رغبة الولايات المتحدة فى تأكيد زعامتها المطلقة فى أول اختبار لها أمام مشكلة تهم العالم بصفة عامة والدول الغربية بصفة خاصة ، وثانيها- الرغبة فى ترتيب الأوضاع فى منطقة من مناطق التوتر التى لازالت تشكل تهديدا للسلام بالرغم من روح الوفاق التى بدأت تسود العالم ، بعد بدء ترتيب الأوضاع فى أوربا الجديدة بعد سقوط نظم دول شرق أوربا ، وثالثها- ما تشكله منطقة الخليج من خصوصية سبق التنويه عنها ثم الارتباط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية ، والتى كان واضحا أن تسوية الأزمة الأولى سيساعد على تسوية الثانية خاصة عند الأخذ فى الاعتبار أن القوة العسكرية العراقية المتنامية تشكل فى نظر الولايات المتحدة عائقا أمام تسوية سلمية للقضية الفلسطينية بما تمثله من دعم لمواقف العناصر المتشددة وان تحجيم تلك القوة قد لايترك امام هذه العناصر سوى قبول التسوية السلمية ، بالاضافة الى رغبة الولايات المتحدة فى تحقيق وجود عسكرى فعلى لها بمنطقة الخليج ، بالشكل الذى يمكنها من أن تحكم قبضتها على احتياطيات البترول الهائلة فى منطقة الخليج ، لكى تستخدمها كورقة ضغط فى مواجهة القوى الأخرى التى تتطلع لمزاحمتها على زعامة النسق العالمى الجديد ، بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة ، ورابعها- رغبة الاتحاد السوفيتى "السابق" فى تأكيد صدق نواياه بالنسبة لسياسة الوفاق الجديدة وابتعاده عن انتهاج سياسات ومواقف مناهضه للولايات المتحدة وسياساتها ، وخامسها- حرص أوربا على القيام بدور متميز وعدم ترك الساحة للولايات المتحدة ، ولأن لأوربا مصالح وارتباطات بالمنطقة قد تفوق مصالح وارتباطات الولايات المتحدة ، ولذلك سارعت أورربا وعلى رأسها فرنسا بالمشاركة فى الإجراءات التى اتخذت ضد العراق وان كانت قد احتفظت دائما لنفسها بمسافة تفصل بينها وبين الاتفاق الكامل على ما تراه الولايات المتحدة وذلك خلافا لبريطانيا التى اتخذت موقفا مؤيدا للولايات المتحدة تماما .

- **الظروف الإقليمية السائدة قبل الغزو العراقى للكويت :-**

عند تحليل أي أزمة يقصر فريق من المحللين عادة رؤيته لهذه الأزمة على الموقف الذى يحلله ، بينما يتجاوز فريق ثان هذا الموقف المحدد الى العوامل البنيوية التى أفرزت هذه الأزمة داخل نظام ما ، وتطبيقا للنظرة الاولى يمكن ان تكون ازمة الخليج مترتبة على عسر اقتصادى عراقى لم يكن استمرار احتماله ممكنا ، او حرج سياسى بالغ للقيادة العراقية فى مواجهة شعبها مع تقدم خطى المصالحة مع ايران على نحو لابد ان يتضمن تنازلات اساسية تجعل اعادة التفكير فى عقلانية الحرب وجدواها أمرا حتميا ، وكلتا المسألتين سواء العسر الاقتصادي أو الحرج السياسى ، يمكن مواجهتهما بغزو الكويت فى إطار حسابات معينة من وجهة نظر القيادة العراقية ، ولذلك اتسم سلوك القيادة لعراقية، بالذات فى الفترة من ١٧ يوليو وحتى اول اغسطس ١٩٩٠ بالتصعيد الذى أفضى فى النهاية الى الغزو .

ومن ناحية أخرى يرى البعض أن السلوك الكويتى تجاه العراق قبل الأزمة وأثناءها قد اتسم بتشدد يعتبر هو المسئول عن سلوك التصعيد المنسوب للقيادة العراقية ، كما يضيف أعضاء هذا الفريق ، من أن الكويت قد تلقت التشجيع فى هذا

ولو على نحو غير مباشر من قوة عظمى كالولايات المتحدة يهمها استدراج العراق الى تهديد الكويت حتى يمكن لهـا ـ أى الولايات المتحدة – أن تؤسس لها وجودا عسكريا ذا ثقل فى منطقة شديدة الحساسية ،لمصالحها فى منطقة الخليج ، خاصة بعد أن تناقصت أعباؤها العسكرية العالمية من جراء التحولات الراهنة فى النسق الدولى .

وفى الواقع ان ما يعيب هذا التحليل على الرغم من أن جزءا منه ربما يكون صحيحا ، أنه تجاهل الأوضاع الكامنة فى بنية النسق العربى ذاته ، والتى ربما تكون قد شكلت الأساس الحقيقى للأزمة ، بمعنى ان تلك الأزمة لم تكن لتحدث لولا وجود تلك الأوضاع والتى يمكن تسميتها بالمصادر البنيوية او النسقية للأزمة ، وبصفة خاصة افتقاد النسق العربى لآليات فعالة لحل وتسوية الصراعات بين وحداته ، والتى سنركز فى دراستنا عليها ، رغم أن هناك العديد من المصادر البنيوية الأخرى التى يمكن تدارسها فى هذا المجال .

فقد شهد النسق العربى على نحو مزمن منذ عام ١٩٤٥ ظاهرة الصراع بين أعضائه ، ويظهر التحليل العلمى لهذه الظاهرة ، أن شدتها لا تتجه الى التزايد أو التناقص باستمرار عبر الزمن ، وإنما هى اتجاهات صاعدة وهابطة ، ومن الواضح أن تفسير هذا النموذج العام يرجع الى أن العداءات العربية ـ العربية فى أية مرحلة من المراحل لم تكن تحل وإنما تتم تهدئتها ، أو على أحسن الفروض تسويتها تحت تأثير عامل او آخر بما يفيد أن محتوى الصراع ذاته يبقى كامنا كالبركان يستعد للانفجار فى أية لحظة .

ولذلك فانه بمجرد ضعف أو اختفاء تأثير العوامل التى أدت الى التهدئة أو التسوية ، أو ظهور عوامل جديدة تدفع الى الصراع ، تبدأ الصراعات فى التصاعد من جديد حتى تصل الى عامل تهدئة أو تسوية جديد او أكثر وهكذا [٣٠]، ويعكس ما سبق غياب الآليات الفعالة لحل وتسوية الصراعات العربية ـ العربية ، ويلاحظ هنا أن دور الجامعة العربية فى هذا الصدد دور محدود على الرغم من أنها تسبق غيرها من المنظمات الاقليمية " منظمة الوحدة الافريقية " والعالمية "الأمم المتحدة " فى سجل تسوية المنازعات العربية ـ العربية ، ويعنى ما سبق ، أن وحدات النسق العربى القوية الراغبة فى تحدى الوضع الراهن ، لا تجد رادعا كافيا لها فى سوابق حل أو تسوية الصراعات بين وحداته ، أى أن افتقاد النسق لمثل هذه السوابق المنتظمة ، يمثل فى الواقع دعوة لتغيير الوضع الراهن لمن يريد ذلك ويقدر عليه .

وقد يعزز هذا ، ما أظهره التحليل العلمى لخبرة تسوية الصراعات العربية ـ العربية ، فى ان احدى الآليات شديدة الأهمية بهذا الصدد قد تمثلت فى تغيير نظام الحكم لدى احدى طرفى الصراع ، وعلى الرغم من أنه قد ثبت أن هذا التغيير لا يفضى الا الى تهدئة مؤقتة للصراع ، فان هناك ما يشير الى أن النظم العربية الحاكمة قد زادت من تدخلسها فى شئون بعضها البعض عبر الزمن،ويعنى ذلك أن خبرة النسق العربى تقدم اغراء محددا للنظام العراقى ، بأن يحاول تسوية خلافه مع الكويت عن طريق احداث تغيير فى نظام الحكم ، وهو التغيير الذى اختارت القيادة العراقية فيما بعد أن تحدثه عن طريق الغزو الشامل .

ولاشك ان غياب الدولة القائدة فى النظام منذ نهاية الستينيات، من ناحية أخرى كان يعنى أن تكرار سابقة ارسال قوات الى الكويت تحت مظلة الجامعة العربية بمناسبة التهديد العراقى لها فى أوائل الستينيات ، قد أصبح أمرا بعيد المنال ، وهو الأمر الذى ينقلنا الى المصدر الأخير للأزمة من وجهة نظر النسق العربى [٣١] .

---

[٣٠] د/احمد يوسف احمد–الصراعات العربية/ العربية (١٩٤٥ - ١٩٨١ بيروت ، يناير ١٩٨٨ ص١١٣ - ١١٩

[٣١] نفس المصدر السابق .

- **البيئة الداخلية في العراق :-**

ان المتابعة المتأنية للبيئة الداخلية للنظام العراقى تبين لنا بوضوح حجم السلطات المطلقة التى يتمتع بها الرئيس العراقى " صدام حسين " فى ظل مجتمع يعيش على خوف من صور مرعبة لأساليب القمع والتعذيب الذى يمارسه النظام ، حيث تتعدد وتتنوع مؤسسات العنف التى انشأها البعث العراقى ردعا وارهابا لكل من تسول له نفسه او يفكر ان يعمل ضد النظام او يعارضه ، هذا وقد صدر مؤخرا عن كاتب منفى عراقى اختار لنفسه اسما مستعارا هو "سمير الخليل" ليعيش به متخفيا فى اوربا منذ سنوات بعد ان جهر بمعارضته لصدام حسين وانتقد نظام حكمه ، حيث يعيش ذلك المؤلف فى حالة عزلة حقيقية حيث لا يعرفه الا قلة قليلة من إصدقائه المقربين ، ولقد صدر عن ذلك الكاتب مؤخرا مؤلف بعنوان "جمهورية الخوف" عبر فيها وبصدق عن الحقيقة التى تدل على حجم الرعب والارهاب الذى يبثه النظام البعثى العراقى فى نفوس مواطنيه، ليس فقط داخل البلاد بل خارجها ايضا ،،ومن هنا كان لزاما طرح ما صوره ذلك الكاتب ليعبر عن البيئة الداخلية التى فى ظلها تخطط الاستراتيجية العراقية داخليا وخارجيا ، حيث يثير ذلك تساؤلا محيرا عن كيفية قيام مثل هذه الدولة الارهابية فى اواخر القرن العشرين، واستمراريتها فى وسط عالم تتساقط فيه الحواجز بين الشعوب،وتنهار الدكتاتوريات امام ارادة الشعوب الساعية للحرية والديموقراطية .

وتشير الدراسة انه رغم انتهاء الحرب بين العراق وايران فى صيف عام ١٩٨٨،فان العنف لم يتوقف او حتى يتراجع ،بل على العكس فقد تصاعد ، اذ ازدادت غرف الرعب فى العراق، ففى اليوم التالى مباشرة لوقف اطلاق النار قصفت الطائرات العراقية القرى الكردية بالغازات السامة والكيماوية مما اسفر عن مقتل الآلاف من الاكراد المدنيين العزل مابين ٢٥-٢٧ اغسطس ،واستمر الوضع على ما هو عليه طوال شهر سبتمبر من نفس العام ، وتجدر الاشارة الى ان قرية "حلبجة" قد سبقت القرى الكردية فى ذلك اذ اغارت عليها القوات العراقية فى مارس ١٩٨٨ مما ادى الى مصرع ٦آلاف شخص ومن حسن الحظ ان قصص الرعب هذه مابين اباده وتعذيب وغيره قد بدأت تحظى بتسجيلها وتوثيقها من قبل فريق من لجنة حماية حقوق الانسان الذى نشر تقريرا فى ٢٥فبراير ١٩٩٠ يؤكد ان نظام صدام حسين يعد المنتهك رقم واحد لحقوق الانسان فى العالم ،ولقد لعب العنف دورا بالغ الاهمية فى العراق منذ عام ١٩٦٨ ،واصبح يشكل لغة السياسة والقضية الرئيسية التي تواجه المواطنين العراقيين فى الحاضر والمستقبل المنظور خاصة بعد تولي صدام حسين السلطة ، والذي اعتمد ثلاث مؤسسات للعنف في النظام البعثى العراقى ، أولها هو اقامة قوة حزبية باسم البوليس السري والذي يعتبر وحدة خاصة فى الفرع العراقي لحزب البعث، حيث نشأ ما بين عامي ١٩٦٦/٦٤ تحت اسم الجهاز الخاص او جهاز حنين ، حيث أصبحت هذه القوة بديلة لتلك التى كان يستخدمها كادر الضباط فى البعث بهدف حرمانهم من موقفهم المتميز فى الدولة والقضاء على مصدر قوتهم، وقد تمت الاطاحة باول نظام بعثى قام فى العراق عام ١٩٦٣ عندما انحاز العسكريون من رجال الحزب لرفاق السلاح للاطاحة بالحزب الوطنى البعثى ، وفى عام ١٩٦٤ وبتحريض من "ميشيل عفلق" مؤسس حزب البعث تم تصعيد صدام حسين للقيادة القطرية وهى الهيئة العليا التى تتخذ القرارات فى حزب البعث العراقى ، وقد كان هذا التعيين بمثابة بداية عصر جديد للبعث فى العراق ، يتم فيه تنظيم استخدام العنف والقهر بدقة ،حيث تولى صدام حسين فى ذلك الوقت ثلاث مناصب ، السكرتير العام المساعد لحزب البعث الاشتراكي، ونائب رئيس القيادة القطرية ، والرئيس المباشر للبوليس السرى حيث قام بتقسيم البوليس السرى الى ثلاث وكالات كل منها مسئولة مسئولية مباشرة وبشكل مستمر امام القيادة القطرية ، وهى - وكالة أمن الدولة الداخلي-وقد تم تسليحها بمعدات معقدة ودقيقة لاستخدامها فى اعمال الرصد والمراقبة والتحقق

وتبادل المعلومات فضلا عن التعاون فى مجالات التدريب ،ثم الاستخبارات العسكرية – وهو الجهاز المنوط بـه تنفيذ عمليات الارهاب والتصفية ضد المعارضين والمناوئين سواء المواطنين العراقيين فى المنفى او غيرهم من اصحاب الجنسيات الاخرى، ويعتمد هذا الجهاز فى اسلوبه على زرع عملائه فى السفارات العراقية فى الخارج خاصة فى مكاتب الملحقين العسكريين ، وبالفعل تم اغتيال العديد من القيادات العراقية المعارضة ، ولايقتصر نشاط الاستخبارات العسكرية على ذلك،بل يمتد ليشمل تقديم التقارير المنتظمة عن المؤسسات الصناعية العسكرية المتخصصة فى صناعة الاسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية ، ثم مخابرات الحزب، وهى اكبر الوكالات الثلاث قوة واثارة للرعب ، ولقد صممت اساسا لمراقبة اعمال الشبكات البوليسية الاخرى والسيطرة على الشطة الدولة ومؤسساتها مثل الجيش واجهزة الحكم الاخرى ، كذلك المنظمات الجماهيرية " الشباب – المرأة – العمال " وقد تم انشاء جهاز اخر داخل هذه الوكالة سمى قطاع الامن الخاص وهو منوط به التحكم فى ميليشيات الحزب المسلحة ،

وثانيهـا – الجيش والذى اختلف دوره فى الحياة العامة العراقية عن الدور الطبيعى له وهو الدفاع عن الوطن ، حيث تم استخدامه لمدة ٦٠يوما كاداة للقمع الداخلى،كما تغلغل الجيش فى كافة نواحى الحياة فى العراق وتولى العسكريون مابين ٢٥-٣٥% من المناصب الحكومية ومابين نصف وثلثى مراكز صنع القرار ، وقد خرج من الجيش كل رؤساء الجمهوريات وكل رؤساء الوزارات،كذلك نواب رئيس الجمهورية باستثناء واحد فقط،وقد تضاعفت ميزانية الجيش بينما ظل الانفاق على مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ثابتا بل تناقص ،

وفى مجال تعميق تبعية الجيش لحزب البعث فقد جرت حركة تطهير واسعة شملت كل الضباط الكبار ذوى النفوذ،والتى امتدت لتشمل العسكريين اعضاء الحزب المشكوك فى ولائهم ،

وثالثهـا – ميليشيات الحزب والتى تعود فكرة تأسيسها الى عام ١٩٥١ ، وقد برزت الميليشيات العسكرية فى خضم احداث انقلاب مايو ١٩٦٨ والذى اشرف صدام حسين بنفسه على تنظيمها ، وبالتالى ظل وجود ميليشيا حزبية مكونا هاما من مكونات الأيديولوجية البعثية بوصفها ثقلا مضادا للجيش ، وهو ما يعكس عدم ثقة حزب البعث فى الجيش ، فضلا عن قيامها بدور هام فى التجنيد الحزبى وبث وغرس القيم البعثية فى نفوس الشباب ، وقد قفز تعدادها الى مايقرب من نصف مليون مجند فى عام ١٩٨٢ ،

وبالتالى استطاع حزب البعث العراقى ان يجند عسكريا معظم افراد الشعب ، فحوالى ٥٠% من تعداد الشعب العراقى يمكن تصنيفهم فى عداد الرجال المسلحين المسئولين عن استخدام العنف، والذين يتقاضون رواتب من الدولة ليراقبوا بعضهم البعض، والنتيجة تفشى الرعب بين المواطنين ولم يعد هناك وجود للمعارضة الا فى عقولهم فقط دون القدرة على التعبير عنها ،

ومن خلال مؤسسات العنف هذه فقد تمت ممارسة العنف على مرحلتين – الاولى – العنف الموجه للداخل مثل ابادة القرى والمدن الكردية والشيعية وكذلك تصفية كل المعارضين اسياسيا ، ثم الانتقال للمرحلة الثانية وهى العنف الموجه الى الخارج ، اذ اتجه البعث الى شن العدوان على الدول المجاورة ، حيث بدأ بايران وثنى بالكويت ،

هذا وقد سعى البعث الى غزو عقول الجماهير واعادة صياغتها بهدف السيطرة على المجتمع سيطرة تامة ، بدءا من الطفولة باقامة منظمات تابعة للبعث تضم كافة فئات المجتمع الا ان الامر الخطير حقا مايحدث للطفولة فى العراق ، فهى تتعرض للغزو والانتهاك ، فالطفل تتم تربيته على اساس الخوف والخضوع من خلال المناهج الدراسية التى تؤكد على احترام وتقديس النظام"والطاعة الكاملة للبعث" ،

ولم تقتصر انتهاكات البعث على الافراد والجماعات بل امتدت الى القيم والافكار ، فالحرية لها معنى مختلف تماما لدى حزب البعث ، فالحرية بالمفهوم الغربي – من وجهة نظر البعث – هى خديعة برجوازية ، ولكن الحرية بالمفهوم البعثى هي التنمية ، فالحرية الحقيقية تكمن فى المجال الاجتماعي وليس السياسي وقد روجت السلطة السياسية لافكار مثل التنمية فى مقابل الحرية ، والتخلف كمبرر لاستخدام العنف .

كما اصبح تقديس السلطة امرا مفروضا على المجتمع ، فقد اصبح صدام حسين كائنا مقدسا صوره تملأ كل مكان ، واقواله تتردد بكثافة شديدة فى اجهزة الاعلام المسموعة والمرئية والمقروءة وكذلك افعاله وبطولاته ، فضلا عن احتلاله لعديد من المناصب القيادية العلياوالتى تتجاوز العشرة ، ومئات الالقاب التشريفية التى تطلق عليه ، حيث تحولت العراق الى دولة الزعيم بل وقد اصبحت صنيعة الزعيم ، هذا ويلجأ البعث الى تبرير ممارساته القمعية بالبحث عن كبش فداء او تهديد خارجي والتهديد المزعوم من وجهة نظر البعث هو الامبريالية والصهيونية ، فاى مشكلة داخلية مهما كانت تعود الى تآمر الامبريالية والصهيونية وعملائهم فى الداخل "وهم الطابور الخامس" والذى تحت رايته يدخل كل المعارضين و الاقليات ، تلك هى البيئة الداخلية فى العراق ..

والتساؤل الذى يطرح نفسه .. هل يمكن فى ظل تلك البيئة ان تصاغ الاهداف القومية وان ترسم فى اطارها الاستراتيجيات والسياسات التى تحشد لها كل قدرات الدولة وصولا الى تنمية متوازنة لكل قواها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية فى اطار مشاركة شاملة تحقيقا لتلك الاهداف !!! .

● **<u>طموحات القيادة العراقية للاضطلاع بالدور القيادى فى النظام العربى :-</u>**

عرف النظام العربى منذ منتصف الخمسينيات وحتى نهاية الستينيات تقريبا دورا قياديا لمصر بنى على مشروع قومى بدأ بالتحرر من الاستعمار ثم اضيف اليه بعد ذلك هدفا الوحدة والعدالة الاجتماعية ، وان كان هذا الهدف الاخير بالذات قد تراوح بين البروز والاختفاء ، حيث ظروف تطور علاقات مصر العربية ، بحيث برز فى فترات الصراع وتوارى الى الخلف فى فترات التضامن ، وكانت القوة المحركة لهذا المشروع هى تلك العلاقة الفريدة التى تمت بين قيادة عبد الناصر والجماهير العربية .

ثم جاءت هزيمة ١٩٦٧، ووفاة عبد الناصر فى ١٩٧٠ لتضع نهاية لهذا الدور المصرى القيادى وتستبدل به عملا جماعيا من جانب عدة دول عربية رئيسية فى قيادة النسق العربى وكان ابرزها القيادة الجماعية بين المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا التى انتهت الى النجاح العسكرى المصرى-السورى فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، والذى كان ثمرة لذلك التخطيط والاعداد والتنسيق الناجح بين الدول الثلاث ، والذى نجح فى تعبئة جهود الأمة العربية كلها فى تضامن عربى غير مسبوق ، وبعد نهاية الحرب تكفلت الطفرة فى اسعار النفط باحداث تغيير حقيقى فى موازين القوى داخل النسق العربى لصالح الدول النفطية الغنية ، ثم ادت السياسة المصرية الجديدة تجاه التسوية السلمية مع اسرائيل الى استبعاد مصر بالتدريج من المواقع المؤثرة فى قيادة النسق العربى ، ووصل هذا الوضع ذروته مع زيارة الرئيس السادات الى القدس فى ١٩٧٧،ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد فى ١٩٧٨ ثم معاهدة السلام المصرية – الاسرائيلية فى ١٩٧٩ [٣٢]

[٣٢] جميل مطر – التطورات التى ألمت بالوظيفة القيادية فى النظام العربى .

وفى هذا الاطار بدا ثمة فراغا سياسيا قد نشأ بسبب غيبة الدور المصرى وبروز عدد من الدول يسعى الى ملء هذا الفراغ، ولاشك ان العراق كان فى مقدمة هذه الدول [٣٣] بما تستند اليه معادلة القوة العراقية من حجم سكانى معقول، وثروات نفطية ضخمة،واقتصاد متوازن نسبيا اذا قورن بالاقتصاديات النفطية الاخرى، والاهم من ذلك قيادة تمتلك رؤية واضحة لدور قيادى عراقى ، وترى ان التاريخ قد دار دورته لكى يعاود العراقيون من جديد لعب الدور القيادى فى هذه المنطقة من العالم .

والواقع ان القرارات العراقية الاساسية منذ منتصف السبعينيات على الاقل يمكن ان تفهم فى هذا السياق ، فالتنازلات التى قدمها العراق فى اتفاقية ١٩٧٥ بينه وبين ايران فى قضية شط العرب كان الغرض منها وضع نهاية للتمرد الكردى المستند الى الدعم الايرانى كى يمكن التفرغ لبناء القوة التى يمكن ان توظف لتحقيق الدور القيادى ، وقيادة عملية عزل السادات بعد زيارته للقدس كانت تهدف الى التأكيد على ان هذا الدور قد اصبح حقيقة واقعة ، واسقاط اتفاقية ١٩٧٥ مع ايران ، واجتياح حدودها فى سبتمبر ١٩٨٠ كان الغرض منه هو اضافة بعد اقليمى للقيادة العراقية .

غير ان الحرب العراقية / الايرانية التى دامت ثمان سنوات كانت عاملا فى تآكل المخطط العراقى الرامى الى لعب دور قيادى فى المنطقة ، فقد اضطر العراق مع تطورها وقبل اغتيال الور السادات الى ان يدق الباب المصرى طلبا للسلاح والذخائر بعد ان توقف الاتحاد السوفيتى الى حين عن امداده بها نتيجة الاعتراض السوفيتى على الحرب مع ايران باعتبار ان الثورة الاسلامية بغض النظر عن طابعها الدينى ثورة معادية للامبريالية ، وهكذا ثبت ان هناك حدودا للدور العراقى لا يمكن تجاوزها .

ومع ذلك فان الحرب العراقية / الايرانية لم تقض على طموحات الدور القيادى العراقى على الاقل لان القيادة التى تتبنى هذه الطموحات ظلت باقية بل ان الطريقة التى توقفت بها الحرب قد أضفت نوعا من الشرعية على الدور العراقى بعد ان انتهت المعارك الحربية بسلسلة من الانتصارات العسكرية العراقية ادت الى اجبار القيادة الايرانية على قبول وقف اطلاق النار دون شروط خلافا لموقفها الثابت منذ نشوب الحرب .

هذا فضلا على ان سنوات الحرب قد مكنت العراق من الخروج بقوة عسكرية متفوقة بالمعيار العربى على الاقل، وهكذا بدا ان الاندفاع العراقى نحو قيادة النسق العربى مستمر اذا لم يكن آخذا فى التزايد ، وحيث ان تجربة الصدام مع ايران كانت مريرة ، وحيث ان التسوية السياسية معها بدت بعد ثمانى سنوات من الحرب الطريق الوحيد المفتوح لعلاقة مستقرة مع ايران وحيث ان التسوية تتطلب بالضرورة تنازلات يمكن ان تثير جدلا حول الحرب وجدواها[٣٤] ، فقد قررت القيادة العراقية ، ان يكون الاتجاه الجديد لاندفاعها الى قيادة النسق العربى هو تلك الدولة الصغيرة الثرية التى قدرت ان اجتياحها سهل وعائده مضمون .

---

[٣٣] د/ احمد يوسف احمد — النظام العربى وأزمة الخليج — ندوة ، ٢٠ يناير ١٩٩١ .

[٣٤] يقول صدام حسين مخاطبا العراقيين فى نوفمبر ١٩٧٩ "انها فرصتكم التاريخية الآن ، دار التاريخ بعد مئات السنين لتكون فرصة الأمة فى العراق من خلال مرة أخرى أوسع من فرصتها الأخرى فى باقى اجزاء الوطن العربى" — ويضيف — " هذه فرصتكم التاريخية ومن خلالكم فرصة الأمة العربية ، فاذا اضعتم هذه الفرصة غابت عنكم الدورة كلها" ويزعل "عليكم ليس هواء العراق وماؤه وانما "تزعل" عليكم حتى قيم السماء ومبادئها

تلك هي الاستراتيجية العراقية التى تخطط وتعد وتقرر بناء على قرار شخص رئيس الدولـــة تحقيقـــا لطموحـــات شخصية اوصلت شعب العراق والامة العربية كلها الى نكسة قاسية تعتبر النكسة الثانية بعد عام ١٩٦٧م ، وتلك هـــى العوامل الرئيسية التى تأثر بها التخطيط الإستراتيجى العراقى ، هذا وتجمع كافـــة التحليـــلات علـــى ان التخطيـــط الاستراتيجى العراقى لغزو الكويت لم يكن وليد صدفة، وانما كان ثمرة تخطيط واعداد سياســـى وعســـكرى واعلامـــى لسنوات طويلة ، أجرى فيها حسابات دقيقة لتحركاته على مستويات مختلفة وداخل قطاعات معينة ، بـــل اتســـمت فى بعض مراحلها خاصة السياسية منها والعسكرية بالدقة والتكامل •

هذا وقد ساعد على الاسراع بتنفيذ استراتيجية الغزو العراقى للكويت ان العراق قد خرج من حربه مـــع ايـــران وهو يعانى ازمة اقتصادية طاحنة ، من مظاهرها المديونية الضخمة والنقص الحاد فى الاموال السائلة فى وقت يزداد فيـــه احتياج العراق لهذه الاموال لاستئناف برامجه لاعادة الاعمار فى المناطق التى دمرتها الحـــرب ، ومـــن تأثـــيرات الازمـــة الاقتصادية التى يعانى منها العراق على المجتمع العراقى مع اضطرار العراق على الاحتفاظ بجيش ضخم من الرجال غـــير المؤهلين حيث يعجز الاقتصاد العراقى عن استيعابهم فى القطاعات المدنية ومن ناحية اخرى وجد نظام البعث الحاكم انـــه لا سبيل للخروج من المأزق الاقتصادى والسياسى إلا من خلال حشد المجتمع وتعبئته خلف قيادته مـــن أجـــل تحقيـــق طموحاته الاقليمية والتى سعى من خلالها الى ايجاد ما يشغل جيش المليون مقاتل الذى يشكل عبئا متزايدا علـــى النظـــام السياسى ، وايضا – وهذا هو الاهم ، فان هناك فراغا فى القوة فى الخليج ، ذلك ان دول الخليج الصغيرة ، لم تكن لديها القوة العسكرية ما يكافئ قوة العراق العسكرية التى كانت تتزايد بمعدلات اكبر من معدلات تنامى قوى الدول المجـــاورة فى الخليج وفى المنطقة العربية كلها بشكل عام •

ومن هنا – يمكننا استشراف استراتيجية الغزو العراقية للكويت ، ســـواء فى مجالهـــا السياســـى او الاقتصـــادى او الاجتماعى او العسكرى •

- <u>التخطيط الاستراتيجى العراقى لغزو الكويت :</u>
- <u>فى المجال السياسى " سياسيا "</u> [٣٥]

لاشك أن القرار – غير المسئول – للرئيس العراقى صدام حسين باجتياح الكويت كان جريمة كبيرة فى حق الشعب العراقى والشعب الكويتى ، وفى حق كل مسلم وكل عربى يعيش فوق هذه الأرض ، وحيث لم يكن أبدا وليـــد صدفـــة • • وانما كان تخطيطا استراتيجيا طويلا ومدروسا أحكم الإعداد له حاكم مطـــلق لا يستطيع أن يســـتمع إلى رأى آخـــر اوكلمة مخالفة ، أذاق أبناء العراق ألوانا من المهانة وكثيرا من المتاعب، وحرمهم من حرية التعبير ومن المشاركة الحقيقيـــة فى الحكم ، وفرض عليهم الإرهاب الفكرى والنفسى ، وعرضهم لعمليات غسيل مخ جماعية ، وقد أصبح واضحـــا أن تخطيط صدام حسين فى المجال السياسى ، كان دقيقا ومتكاملا ، واذا كان هذا التخطيط قد لاقى الفشل ، فان ذلـــك لا يعزى أنه كان بسبب عدم التخطيط أو أن الحدث كان وليدا لصدفة ، ولكنه قد يكون خطئا فى التقديـــر بـــنى علـــى افتراضات ونتائج غير دقيقة •

---

[٣٥] موسوعة حرب الخليج •

- ففى بداية عام ١٩٨٩ خطط الرئيس العراقى لإنشاء مجلس التعاون العربي - ليضم أربعة دول تحيط بمنطقة الخليج - العراق فى الشمال والشمال الغربى ، الأردن شمالا ، ومصر غربا وفى الشمال الغربى ، واليمن جنوبا ، وكان يأمل أن يتحول هذا التجمع الى تحالف عسكرى يضم قوات مسلحة مشتركة ، لكن مصر رفضت بشدة و أصرت على أن يكون مجلس التعاون العربي مجرد تجمع اقتصادى لخدمة شعوب الدول المشتركة فيه .
- ثم قامت العراق بتوقيع اتفاقية عدم اعتداء واعتراف بالحدود القائمة مع المملكة العربية السعودية لضمان عدم إثارة المخاوف السعودية فى بداية الأزمة .
- افتعال المشكلات مع الولايات المتحدة والدول الغربية وإسرائيل قبل اشهر من اندلاع الأزمة ، والتهديد بحرق نصف إسرائيل بالأسلحة الكيميائية ، وتهريب المتفجرات الدقيقة الأمريكية للقنابل النووية ومواسير المدفع العملاق المزعوم لإثارة الرأي العام العربى وكسبه الى جانب العراق ، فضلا عن جذب اهتمام الرأى العام العالمى الى مشكلات فرعية بعيدا عما يجرى تدبيره فعلا فى اتجاه آخر تماما .
- انعقاد مؤتمر بغداد قبل الغزو بأشهر لضمان تأييد ومساندة جميع الدول العربية للنظام العراقى ضد الولايات المتحدة والدول الغربية وإسرائيل ، وإنشاء جائزة "صدام" لاستقطاب رجال الإعلام والأدب العربى .
- كما أجرى اتصالات دبلوماسية جانبية مع الدول الأوربية واليابان لاستمرار تدفق البترول فيما لو نشب صراع مسلح فى المنطقة بالكميات والأسعار العادية .
- ثم قام باتصالات رسمية مع إيران لاول مرة فى ابريل ١٩٩٠ ، برسالة وجهها الرئيس العراقى لنظيره الايرانى ، لتحييد الجانب الايرانى عند اندلاع الأزمة .
- ثم افتعال مشكلة مع الكويت والامارات واتهامهما فى يوليو ١٩٩٠ بإغراق الأسواق العالمية بالبترول لخفض أسعاره بهدف عدم تمكين العراق من إعادة بناء اقتصاده .
- ثم اتهام الكويت بالاستيلاء على بعض البترول من حقل الرميلة العراقى الذى يمتد داخل الحدود الشمالية الكويتية ، مع إثارة المشاكل الحدودية القديمة .
- إبلاغ الملك حسين ملك الأردن قبل الغزو بأسبوعين بنية العراق لضمان عملية الإمداد والتموين من خلال ميناء العقبة والاستعداد لمرحلة ما بعد غزو الكويت .
- محاولة الحصول على الضوء الأخضر من الولايات المتحدة عن طريق حديث مع السفيرة الأمريكية فى بغداد قبل الغزو بثلاث أيام والتى أكدت للرئيس صدام حسين انه لا توجد اتفاقية دفاع مشترك مع الكويت .
- حرص العراق على ان يبدو أمام العالم كمن استنفذ جميع الوسائل السياسية فى الأزمة الناشئة مع الكويت ، وكان اجتماع الوفدين العراقى والكويتى فى جدة يوم ٣١يوليو ١٩٩٠ مؤشرا واضحا لذلك ، اذ قدم الوفد العراقى كشفا بالمطالب العراقية والتى لا يمكن قبولها ، الى الوفد الكويتى طالبا قبولها كلية دون نقاش او رفضها وحينما رفض الوفد الكويتى انتهى الاجتماع وانسحب الوفد العراقى ، وزيادة فى الخداع اتفق على استمرار المباحثات فى بغداد بعد عدة أيام ، ثم كان الغزو فى ٢اغسطس ١٩٩٠ بعد ذلك الاجتماع بأقل من يومين حيث كانت تلك هى آخر مراحل التخطيط السياسى والتقل بعدها الى العمل العسكري .

التجمعات العربية الإقليمية :

إن فكرة إنشاء مجالس للتعاون الاقليمي بين أجزاء العالم العربي المتلاصقة جغرافيا، او بالمصالح الذاتية لم تكن جديدة فـلن هذه الفكرة ظهرت فى الواقع من قبل إنشاء الجامعة العربية ، ثم جرى الترويج لها فى بعض الأحيان كبديل لها .

وكان مؤدى هذه الفكرة تقول انه ليس هناك عالم عربي واحد ، ولكن أربعة عوالم لكل منها خصوصيته وقاعدته وشبكة علاقاته الطبيعية ، فشبه الجزيرة العربية عالم له خصوصيته والرياض فيه هى المفتاح ، والهلال الخصيب عالم ثان وسوريا هى المفتاح والمغرب العربي عالم الثالث وحده له خصوصيته والرباط فيه هى المفتاح ، ووادى النيل "مصر-السودان" عالم رابع والقاهرة فيه هى المفتاح [٣٦] .

والحقيقة أن توازنات القوة الداخلية فى العالم العربي كانت قد تغيرت ، وأصبح من الصعب على محرك واحد أن يدفـع العمل العربي العام – ومن هنا – فقد بدأت سلسلة المجالس الإقليمية بمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الذى ربط بين دول هى جميعها متقاربة من حيث نظم الحكم وطبائع السلطة ، إضافة الى ربطها برباط قوى هو رباط البترول ، وكـان طبيعيا أن يحدث ذلك فى عام ١٩٨٠ كرد فعل مباشر لقيام الثورة الإيرانية ، ثم تأكدت أهميته مع بداية الحرب العراقيـة – الايرانية .

وعلى ذلك فإن الهدف الحقيقى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي كان هو اعتبار الأمن سواء الداخلـى منـه أو الخارجى ، وبالتالى فهو إفراز فرض نفسه على أواخر حقبة السبعينيات ، والتوقعات المنتظرة للأرصاد السياسية فى أجواء الثمانينيات وما بعدها مع تصاعد الأطماع والتهديدات لدول الجوار المتاخمة له بدءا بإيران وانتهاء بالعراق .

- ثم كان التجمع الذى حركته دعوة الوحدة المغاربية فى شمال أفريقيا ، و التى ظهرت مواكبة لفكرة أوربا الموحـدة ، ومع قناعة دول المغرب العربي بمدى ارتباطها الاقتصادى بأوربا الغربية – إضافة – الى تراخى قوة الجذب بين المشرق والمغرب فى العالم العربي ، عادت فكرة التجمع لدول المغرب العربي كوسيلة لتنظيم علاقاتها بأوربا الموحدة وبالتـالى كان ذلك التجمع إفرازا طبيعيا لواقع حال مختلف ، فكان اتحاد المغرب العربي .
- ثم كانت فكرة مجلس التعاون العربي التى تبناها الرئيس العراقى صدام حسين ، والذى طرح نفسه فجأة على جماهـير عربية لم تعرف كيف تكيف نفسها ومشاعرها تجاهه ، ومن استقراء الوقائع وقراءة الوثـائق تـبرز مجموعـة مـن المؤشرات التى تبين أن هذا المجلس كان خطوة غير ثابتة ، على طريق غير ممهد [٣٧] مما حمل معه العديد من الشـكوك منذ بدء إعلانه .. فقد كان التواصل الجغرافى بين أطرافه غير قائما ولا يوجد إطار فكرى او سياسى أو استراتيجي ثابت ، فى الأرض يشد إليه الأطراف المترامية ويوحد حركتها ومجال انتشارها ، كما أن الفكرة من إنشائه كـانت تبدو وكأنها رد فعل لظهور وبروز مجلس التعاون لدول الخليج العربي واتحاد المغرب العربي .
- اضافة الى أن قيام ثلاث مجالس مختلفة للتعاون العربي ، كان معناه ترك عدد من الدول العربية بعيدة عن المشاركة فى العمل العربي ، وبالتالى فإن تقسيم العالم العربي الى كتل ، وترك دول عربية كثيرة خارجها ، كان خصما من القـوة العربية ، وليس اضافة عليها .

---

[٣٦] دكتور احمد يوسف احمد ، النظام العربي وازمة الخليج

[٣٧] محمد حسنين هيكل،حـرب الخليج ، أوهام القوة والنصر،مركز الأهـرام للترجمـة والنشر،عام ١٩٩٢ ص ١٦٨-١٧٠

- هذا الى جانب أن الأهداف بين الأطراف المشاركة فيه ليست متجانسة ، بل لعلها كانت أقرب الى الاختلاف منها الى الاتفاق أو التجانس ، فقد كان ظاهرا أن هدف الأردن هو مواجهة أزمته الاقتصادية ونتائجها السياسية المحتملة ، كما ان هدف العراق كان مواجهة ظروف ما بعد حربه مع ايران ، ثم التمهيد للغزو الكويتي " كما اتضح بعد ذلك" كما أن هدف مصر كان كسر طوق العزلة ، والدخول الى العمل العربي من أى باب قد يؤدى الى اجتياز مشكلاتها .

أما اليمن فقد انضم الى المجلس فى اللحظة الأخيرة قبل إعلان قيامه ، فقد كان يبحث عن دافع للاقتراب من القلب العربي ، اضافة الى سعيه لتحقيق مطالب اقتصادية لم يعلن عنها أو يحدد أجلها .

- **المزايا الاستراتيجية التى تتحقق للعراق فى مجلس التعاون العربى :-** [٣٨]
- أن المجلس الجديد سيعطى للعراق عمقا استراتيجيا .
- أنه سيؤدى الى تحييد التفوق الايرانى البشرى والاقتصادى على العراق باعتبار أن دول المجلس ستشكل قوة ردع هائلة لايران .
- سيعطى للعراق منافذ جديدة على العالم الخارجى حيث سيكون مسيطرا من الخليج العربى الى خليج السويس ، وبالتالى يمكن ان يعزل سوريا برا وجوا عن باقى الوطن العربى ، وعن آسيا وأفريقيا الا عن طريق البحر ، مما سوف يفرض عليها التخلى عن سياسة العداء للعراق ، وربما يغريها بالانضمام اليه .
- سيتيح للعراق المحافظة على قدرته العسكرية بما فى ذلك التصنيع الحربى ، وتنمية هذه القدرات من خلال التعاون التكنولوجى مع مصر والأردن .
- يوفر المناخ النفسى و الاجتماعى للعراق للتعامل الأفضل مع المشكلة الكردية .
- سيجعل من العراق دولة مواجهة فى الصراع العربى - الاسرائيلى ، مما يعطيه دورا أكبر فى أى تسويات مستقبلية
- سوف يؤدى الى تعظيم قدرة العراق على الحصول على مساعدات مالية من دول الخليج .
- **المزايا الاقتصادية فى إقامة مجلس التعاون العربى على العراق تتمثل فى الآتى :-**
- سيتوفر للعراق وعاء بشرى هائل يقدم له كل القوى العاملة اللازمة للتعمير و لاعادة البناء من ناحية ، و إبقاء أعداد كبيرة من أبنائه تحت السلاح من ناحية أخرى .
- سوف يعظم من فرص العراق للحصول على أفضل شروط فى تعاقداته الاقتصادية الدولية التى تتطلبها إعادة البناء والحصول على السلاح .
- ستسمح إمكانيات السوق الواحدة الكبيرة لدول المجلس ، للصناعات العراقية ، بما فيها الصناعات الحربية ، من الإنتاج بتكلفة اقتصادية مثلى .
- يمكن للعراق من خلال العمالة الزراعية المصرية الفائضة أن ينهض بالقطاع الزراعى فيه ، بما فى ذلك استصلاح مساحات شاسعة من أراضيه .
- سوف يتيح للعراق أن يلعب دورا أكبر فى منظمتى " الأوبيك ، أوابيك " .
- يتيح للعراق الحصول على شروط أفضل من تعاملاته مع تركيا ، وهى احدى المنافذ البديلة فى تجارته .

---

[٣٨] المرجع السابق ص ١٦٨ - ١٧٠

- المزايا الاجتماعية التي يحققها مجلس التعاون العربي للعراق :- [٣٩]

- يعطي مشروع التكامل للعراق الفرصة الوحيدة لتصحيح هياكله العمرية ، والجنسية في مدى زمني قصير من خلال الهجرة المصرية ، الأردنية ، الفلسطينية وخاصة من فئات الذكور من الشباب.
- تدفق الهجرة العربية من طرف الدول الأعضاء الى العراق يمثل ضمانا في الأمد المتوسط والطويل للحفاظ على الهوية البشرية والثقافية للقطر العراقي ويقلص من امكانيات الاستقطاب السني والشيعي في العراق .

ولقد تعقدت الأمور عندما اقترح الأردن تكوين فيلق عربي مشترك ليكون للمجلس درع واحدة تحميه ، واعتذرت مصر ، ومضى العراق والأردن وحدهما الى نوع من التنسيق العسكرى ، ثم اقترح العراق نوعا من التوحيد لعملية المعلومات بما فيها المخابرات — ومرة أخرى رفضت مصر – وبدا واضحا أن مصر تريد أن تحصر مجلس التعاون العربي كله في الإطار الاقتصادى ، أما بالنسبة للأمن العسكرى ، والأمن السياسى ، فان رؤاها بشأنها كانت على نقيض من رؤية بقية دول المجلس .

وقد أكدت حقائق التاريخ ومتابعة أحداث عملية الغزو ، كيف استغل الرئيس العراقى ، دول ذلك المجلس ــ باستثناء مصر ــ لصالح عمليه المخططة لاجتياح الكويت ، في كافة المجالات وبصفة خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية وذلك في إطار الاستراتيجية السياسية التي خططها صدام حسين لدور ذلك المجلس !! ، مما دعا الرئيس محمد حسني مبارك الى إطلاق اسم " مجلس التآمر العربي " عليه . .

- العراق والولايات المتحدة الأمريكية :

يؤكد الكثير من المحللين على أن الرئيس العراقى صدام حسين ، في مجال التخطيط لاستراتيجيته السياسية لغزو الكويت ، قد حاول خلال لقائه الشهير مع سفيرة الولايات المتحدة في بغداد " ابريل جلاسبي" أن يأخذ الضوء الأخضر من الولايات المتحدة باعتباره رجلها المدافع عن مصالحها في الشرق الوسط ، وبصفة خاصة مصالحها النفطية ، الأمر الذى أدى الى استدعاء السفيرة للاستجواب في مجلس الشيوخ الأمريكي عن حقيقة دورها في ذلك ، والذي اتضح أنه كان استنتاجا ساذجا من الرئيس صدام حسين ، أضيف الى الكثير من الحسابات الخاطئة التي بنيت عليها استراتيجيته ، وكان ذلك مدعاة للسعى الى نشر ذلك الحوار في الصحف الأمريكية والبريطانية ومحطات التليفزيون العالمية .

ان المتابعة لذلك الحوار تؤكد أن السفيرة الأمريكية [٤٠] لم تكن مسئولة عما استنتجه الرئيس العراقى ، بقدر ما استطاعت من خلال ذلك الحوار ان تسحب اعترافا منه عن مشروعاته وخططه في المنطقة العربية حيث أمكنها استنتاجها الآتى :

- أن صدام حسين كشف للإدارة الأمريكية عن مشروعاته للاستيلاء على الكويت قبل الغزو بعدة أيام محدودة .
- استطاعت السفيرة الأمريكية استدراج صدام حسين حتى جعلته يبتلع طعما أن امريكا ليس لها رأى فيما يتعلق بالصراعات العربية وخلافات الحدود . . مما بنى عليه رؤيته في أن امريكا لن تتدخل عند غزوه للكويت .

---

[٣٩] ورقة عمل أعدها " منتدى الفكر العربي " / هيئة الدراسات السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية .

[٤٠] جريدة الأهرام القاهرية بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٩٠

- وهذه النقطة بالذات هى التى أدت الى توجيه النقد من جانب بعض أعضاء الكونجرس الأمريكى للإدارة الأمريكية بأنها أعطت بذلك إشارة الضوء الأخضر لغزو الكويت .
- ان صدام حسين اعترف للسفيرة الأمريكية بأنه كان متعاونا مع الولايات المتحدة أثناء حربه مع ايران ، كما اعترف بعد ذلك بأنه أرغم على ترك نصف شط العرب لإيران ، ولم يعد أمامه خيار غير ضم الكويت الى العراق .
- ان صدام حسين كشف للسفيرة الأمريكية عن طموحه فى أن يحل محل المملكة العربية السعودية فى علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة قائلا "العراق أفضل لكم من التحالف مع السعودية "
- ولقد طغت الطموحات الشخصية للرئيس العراقى ، والخطأ فى التقديرات التى صاغ بها استراتيجيته لغزو الكويت.

على حقائق هامة للموقف الأمريكي من منطقة الخليج ، حيث كانت المخاوف الأمريكية فى تزايد مستمر من التهديد الايرانى للخليج الأمر الذى دفع الرئيس الأمريكى " جيمى كارتر" للاعلان فى ٢٣ يناير ١٩٨٠ فى خطاب له امام الكونجرس الأمريكى عن نظرية أمن أمريكية صريحة بالنسبة للمنطقة والتى عرفت " بمبدأ كارتر " الذى انطوى على شقين ، أحدهما شق سياسى أعلنه الرئيس كارتر رسميا فقال " ان أى محاولة من جانب أى قوة للحصول على مركز مسيطر فى منطقة الخليج سوف تعتبر فى نظر الولايات المتحدة كهجوم على المصالح الأمريكية الحيوية النسبة لها وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة " .

وكان الشق الثانى فى نظرية الأمن الأمريكية فى منطقة الخليج تكملة عسكرية للاعلان السياسى ، وقد تمثلت فيما سمى " قوة الانتشار السريع "[41] والذى وقف الجنرال " كولين باول " رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية يدافع عنها امام لجنة العلاقات الخارجية من يوم أول مارس ١٩٩٠ حيث قال" يجب ان ننظر الى التاريخ والى الحوادث الجارية وعيوننا على المستقبل . ومهما كانت الظروف فان هدفنا لا يمكن أن يصبح حل او تفكيك أوصال القوة الأمريكية - التى توليت مسئولية منصبى كرئيس لهيئة أركان الحرب ، آملا ان اساعد على تشكيل القوة الأمريكية لمواجهة تحديات المستقبل ، وليس لأقوم بتسريح الجيش الأمريكى وأضعف موقف الولايات المتحدة الأمريكية فى العالم "

وقد كانت تلك القوة هى أكبر تجمع قتالى واجه القوة المسلحة العراقية وطردها من الكويت الى جانب باقى قوات الائتلاف الدولى الغربى والاسلامى والعربى ، والذى تصور الرئيس العراقى وهما أو خيالا أنه قادر على تحييدها أو وقوفها الى جانبه .

وقد كان القرار الأمريكي بانشاء قوة تدخل سريع أمريكية تتمركز فى الولايات المتحدة نفسها وتكون جاهزة لكى تحمل جوا وبحرا الى منطقة الخليج عند أى طارئ وبذلك تكون الولايات المتحدة مستعدة أو تكون قواتها المخصصة لحماية الخليج على أرضها وأطلق على قيادة هذه القوات قيادة المنطقة المركزية ، ويقول تقرير صادر عن هذه القيادة فى المقدمة التمهيدية له " بالخلفية السياسية والاقتصادية بمنطقة الخليج انه من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية هى القوة الوحيدة فى الغرب التى تستطيع ان تتدخل فى الخليج فى معارك متوسطة أو كبيرة " ثم يمضى التقرير فيقول " ان الفكرة فى إنشاء هذه القيادة هو ان قوات الولايات المتحدة لا تملك الحرية الكافية للعمل العسكرى فى المنطقة عند

---

[41] تم تقديم تقرير الى لجنة القوات المسلحة فى الكونجرس الأمريكي ضمن تقارير وزارة الدفاع عام ١٩٨٨ وعلى أساسه اعتمدت ميزانية قوات الانتشار السريع لتلك السنة وقد قام الدكتور / التونى كوردسمان بنشره كاملا فى كتابه "الخليج والغرب " الذى صدر فى لندن ١٩٩٠

الضرورة لأنها محددة بعدة قيود ، منها إمكانية ما يمكن نقله بالجو وبالبحر فورا عندما تطرأ الحاجة الى ذلك ومنها عـدم وجود قواعد وتسهيلات كافية فى المنطقة تستطيع أن تخدم أهداف المعركة " . ثم يستطرد التقرير فيشرح الحاجة إلى مخازن مقدمة للمهمات والذخائر فى المنطقة بحيث يخصص المجهود الرئيسى فى حالة العمليات لنقل القوات " .

ثم يورد التقرير جدولا بالقوات [42] التى خصصت لقوة التدخل السريع الأمريكية ، فيحسبها على النحو التالى طبقا للميزانية المرصودة لهذه القيادة عام ١٩٨٩ :

- التخطيط الاستراتيجى فى المجال الاقتصادى " اقتصاديا" :-
- دوافع الاستراتيجية العراقية فى المجال الاقتصادى :-

لعل المطامع فى الاستحواذ على ثروة الكويت النفطية والمالية والمطامع فى بناء العراق كقوة إقليمية مهيمنة ، كانت أهم دوافع الاستراتيجيةُ العراقية فى المجال الاقتصادى ولم تكن عواقب هذه الاستراتيجية سوى تبديد لا حدود له للثروة العراقية والكويتية والخليجية بوجه خاص ، فضلا عن تدمير غير مسبوق للقوة العراقية بل والعربية بوجه عام ، فقد بنيت تلك الاستراتيجية على ادعاءات واتهامات عراقية لدولة الكويت باستيلائها على نفط عراقى من حقل الرميلـة علـى حدود البلدين مع رفضه السماح للعراق بمنفذ بحرى ضرورى له لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية -على الخليج - وذلك بعدم قبول تأجير او بيع جزيرتى "وربة وبوبيان" للعراق ، فضلا عن المطالبة بديون الكويت للعراق وهى الديون الـتى تتمثل فى قروض بدون فوائد قدمت إبان الحرب العراقية -الايرانية ، ولم يقتصر بناء تلك الاستراتيجية علـى مجـرد الادعاءات او الاتهامات بل عنيت اكثر بعدم إعطاء الفرصة للتفاوض الجاد او التدخل العربى الحاسـم لحـل الخـلاف المفتعل، حيث كان اجتماع الوفدين فى ٣١ يوليو ١٩٩٠ فى جدة اذ أعلن الوفد العراقى مطالبه طالبا قبولها كليـا دون نقاش او رفضها ، ،الامر الذى يؤكد ان المطامع فى الاستحواذ على ثروة الكويت من خلال غـزوه عسـكريا كـان المستهدف من بناء استراتيجية العراق فى المجال الاقتصادى ،

من هنا - تؤكد ان غزو الكويت فى إطار تلك الاستراتيجية لا تبرره هذه الاتهامات والمطالب الحدوديـة او الأمنيـة او المالية التى وضعتها القيادة العراقية على قائمة الأسس التى بنيت عليها استراتيجيتها ،

والواقع ان المطالب "الحدودية" للعراق تتجاوز نطاق حقل الرميلة وتتعدى المنفذ الى الخليج ، كما ان المطالب المالية للعراق تتخطى مجرد إسقاط الديون ، حيث تأكدت الأهداف الاسعراتيجية العراقية وراء غزو الكويت فاننا نرصد هدفين أساسين - أولهما - هو محاولة ضم الكويت ، كهدف تاريخى للعراق بعد ان زاد إلحاحا مع اكتشاف وتصدير النفـط وثانيهما - هو محاولة الخروج من المأزق الاقتصادى الصعب الذى واجه العراق وخاصة بسبب أعباء الحرب مع إيـران ، ويكشف الخطاب العراقى بعد الغزو عن ان ضم الكويت لا يعدو أن يكون خطوة على طريق تخطيط استراتيجى لتحقيق طموحات النظام العراقى فى الهيمنة الإقليمية بدءا من إخضاع الحلقات الضعيفة فى المجال الحيوي للعراق ،

هذا وقد آثار العراق فى تبريره لغزو الكويت وتهديده لغيرها من الدول الخليجية العربية قضية أخـرى فى المجـال الاقتصادى ، وهو تقليص الفجوة بين الدول العربية من حيث الثراء والفقر بالاسـتغلال الأمثـل للـثروات النفطيـة الخليجية ،

---

[42] ملحق الرسالة يوضح حجم وقوة التدخل السريع الأمريكية،

ويهمنا فى هذا المجال ان نؤكد على أمرين – أولهما – أن ثروة النفط التى تملكها الدول الخليجية العربيـــة ليســت موضوعا للتوزيع بين الدول العربية ، اذ على امتـــداد الزمـــان والمكان لم يحـــدث ان تقـــاسمت البلـــدان والشـــعوب ثرواتها، و إنما جرى تبادل الخبرات او جرى اغتصاب الثروات والدول المعاصرة لا توزع ما تملكه من ثروة بالمجـــان ، و إنما تقدم العون ، او تستثمر المال او تتبادل السلع على أساس تبادل المنافع والمزايا ، وقد تطالب الدول الخليجية العربيـــة ان تكون ثروة النفط التى تملكها مشاعا للاقتسام ، إذا قبلت غيرها من الدول ان تكون الثروات الصناعية والزراعيـــة والمالية وغيرها مشاعا للاقتسام والتملك – وثانيهما– ان تاريخ العالم لم يعرف "إعادة توزيع الدخل" او "تقاسم غنـــائم السطو" على أساس العدل بواسطة قوة غازية وعبر الحدود .

كما كان من ابرز دوافع الاستراتيجية العراقية فى المجال الاقتصادى ذلك التهديد للقسم الأعظم من موارد العـــراق النفطية وغير النفطية فى تغطية التكاليف الهائلة التى تحملها الاقتصاد العراقى إبان الحرب العراقية – الايرانية .

واذا كانت غالبية الأقطار الخليجية وغير الخليجية ، قد دعمت العراق إبان هذه الحرب دفاعا عن الأمن القومى العـــربى فان هذا لا يعفى النظام العراقى من مسئولية عدم تجنب حرب لا معنى لها .

وتتعدد مؤشرات تهديد عوائد نفط العراق نتيجة الحرب مع إيران ، حيث نجد انه وفقا للتقديرات العراقية ، فـــان قيمة التجهيزات العسكرية التى اشتراها العراق بالعملة الحرة واستخدمت فى الحـــرب [٤٣] بلغـــت ٨٠ مليـــار دولار ، وقدرت خسائر العراق من جراء توقف وانخفاض صادراته النفطية بسبب ظروف الحرب بنحو ١٠٦ مليـــارات دولار ، كما قدرت تكاليف التعمير لاعادة بناء وتشغيل المنشآت والمشروعات التى أصيبت بسبب الحـــرب بنحـــو ٦٣ مليـــار دولار،اضف الى هذا ، الخسائر البشرية التى لا تقدر بمال،فضلا عن خسائر تباطؤ النمو وأعباء الديون وغيرها .

هذا الى جانب استمرار التخلف والانكشاف وتبعية الاقتصاد العراقى فى حقبة النفط ، وضعف إسهام عوائد نفـــط العراق فى تحقيق غايات التقدم والأمن والتكامل فى الوطن العربى ، ويبرز تخلف الاقتصاد العراقى فى ان مساهمة الصناعـــة التحويلية من الناتج المحلى الاجمالى للعراق لم تتعد نحو ١١,٦ % فى عام ١٩٨٨ ، وذلـــك مقـــابل ٧,٨% فى عـــام ١٩٧٨ ورغم النمو النسبى للصناعة التحويلية العراقية فى حقبة النفط ، فان تحليلا اكثر عمقا يدعونا الى عدم المبالغة فى شأن إنجازات التصنيع بالعراق ، وعلى ذلك فان الاقتصاد العراقى استمر متخلفا ، ولم تسهم عوائد نفط العراق فى دفعه، كما ان الانكشاف الاقتصاد العراقى يظهر بوضوح فى الاعتماد غير المتكافئ صناعيا وتكنولوجيا للعراق على الخارج .

هذا إضافة الى أن الديون الخارجية للعراق قدرت بنحو ٨٠ مليار دولار فى نهاية الثمانينيـــات ، كمـــا أن واردات العراق من الحبوب قد تضاعفت اكثر من خمس مرات بين عامى ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، وزادت الواردات الزراعية للعراق بنحو ٣٧% بين عامى ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ كما اعتمد العراق على واردات الحبوب فى تغطية ٦٣% من الاســـتهلاك عام ١٩٨٧ .

وقد كانت الصورة التى انتهى إليها الاقتصاد العراقى من حربه الطويلة مع إيران وتهديده لثروته القومية الدافع الحيـــوى والهام الذى ارتكز عليه التخطيط الاستراتيجى العراقى فى المجال الاقتصادى .

---

[٤٣] التقرير الإستراتيجي العربي – عام ١٩٩١ الصادر عن مؤسسة الأهرام ص ٣٥٣

- **التخطيط الإستراتيجي في المجال العسكري :-**

واكب التخطيط الاستراتيجي فى المجال السياسي ، تخطيطا استراتيجيا فى المجال العسكرى فكانت خطة الإعداد الاستراتيجي للقوات المسلحة العراقية [44] والتى بدأت اعتبارا من أول يونيو ١٩٩٠ ثم تتابعت خطة ذلك الإعداد الاستراتيجي حتى تمام الاستعداد للتنفيذ ونشير هنا الى ابرز ما تم فى ذلك المجال .

- استكمال التخطيط الاستراتيجي و إعداد الوثائق وتدارس الخيارات والبدائل المطروحة و إقرارها بشكلها النهائى من الرئيس صدام حسين بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة .
- إنشاء مركز خاص لتجميع المعلومات وتصنيفها وتحليلها عن الجيش الكويتى تسليحا وتنظيما وتدريبا ، وكافة المواقع الدفاعية الكويتية ، والأماكن الاستراتيجية العسكرية والمدنية ، وكل البيانات المفصلة والتى يمكن الحصول عليها من أي مصدر عن اوجه الحياة فى الكويت ، بما فيها الشخصيات الهامة والقيادية .
- رفع كفاءة قوات الفيلق الثامن "حرس جمهورى" وزيادة نسبة الاستكمال فى الأفراد والأسلحة والمعدات مع استعواض الخسائر ليصل الى نسبة ١٠٠% .
- إعداد مسرح العمليات المنتظر فى المنطقة العسكرية الجنوبية العراقية وخاصة فى المنطقة الممتدة من جنوب البصرة و الزبير وقاعدة الرميلة الجوية ، وحتى قاعد جليبة الجوية الى الغرب ، وإنشاء التجهيزات الهندسية للقوات واقامة مراكز قيادة ، مع تجهيز مناطق حشد القوات ، وعمليات الحفر والإخفاء والتمويل ، وتعديل طبيعة الأرض لتتناسب مع العمليات المخططة .
- إجراء عمليات الفتح الاستراتيجي والتعبوى للقوات المشتركة فى الغزو والتى تضم أساسا قوات الفيلق الثامن "حرس جمهورى " وانتقالا الى المنطقة جنوب البصرة والزبير وجليبة وعلى بعد يتراوح مابين ٣٥-٧٥ كم من الحدود الشمالية الكويتية وذلك تحت ستار القيام بمناورات ليلية .
- تم دعم هذه القوات بمعدات وأجهزة رؤية ليلية والقنابل والدانات المضيئة ، وطلقات الإشارة الضوئية الملونة ، ونظارات الميدان الليلية التى تعمل بالاشعة تحت الحمراء او بتكثيف ضوء القمر او النجوم .
- اجراء مشروعات التدريب الليلية لمستوى اللواءات المدرعة والمشاة الميكانيكية ، مع إشراك مراكز القيادة للفيلق والفرقة التابعة لها ، وذلك بمعدل مشروع تدريبى لكل لواء ، ومشروعين لكل قيادة فرقة ، بالإضافة الى تدريب كتيبة مشاه على الإبرار البحرى " البرمائى " فى منطقة "رأس بيشة" جنوب الفاو وذلك باستخدام ٦ سفن برمائية منها ٣سفن من طراز "الزهراء" يمكن لكل منها حمل ٢٥٠ جنديا و ٢٠ دبابة وطائرة هليوكوبتر واحدة مسلحة ٣ سفن برمائية من طراز"بولنوسق"السوفيتية ويمكن لكل منها حمل١٨٠ جنديا بمعداته مع ٦ دبابات او عربات مدرعة
- كان التركيز فى التدريب على الملاحة البرية الليلية مع سرعة الاختراق والوصول الى العمق ، وذلك بدلا من التركيز على القتال والتحام المواقع .
- تم عمل مشروع تدريبى بواسطة الفرقة ٢٣ مدرع باشتراك الضباط فقط وجزء من القوات لكيفية احتلال مدينة وتأمينها ، وتم هذا المشروع داخل مدينة البصرة المخربة من جراء حرب الخليج قبل شهر واحد من الغزو ، تمهيدا لاحتلال هذه الفرقة لمدينة الكويت .

---

[44] جلال عبد الفتاح – العمليات العسكرية لغزو الكويت، المكتب العربي للمعارف، نوفمبر ١٩٩٠ ص١٣-١٤

- تجهيز القواعد الجوية الجنوبية العراقية فى الرميلة وجليبة بالوقود والذخائر والمعدات الأخرى ووصول أربعة لسواءات جوية من الطائرات المقاتلة القاذفة ، بمعدل لواءين جويين لكل قاعدة من طائرات "الميج - ٢٣" و"السوخوى -٢٠" و"الميراج إف-١" اضافة الى وصول لواء جوى من الطائرات الهليوكوبتر المسلحة والنقل من طراز " سى -٢٤" الى قاعدة الرميلة الجوية .
- إنشاء شبكة كبيرة من المدقات عبر التلال والرمال تنتهى عند الحدود الكويتية مع العراق ، مع تعليمها مسبقا ، ووضع "فوانيس ميدانية ملونه ليلا " .
- تم إعادة تمركز اللواء ٩٥ مظلات فى المنطقة الواقعة شرق قاعدة الرميلة الجوية وكذلك تمركز المجموعتين ٦٥،٦٨ مغاوير "كوماندوز" فى المنطقة الواقعة شمال صفوان وأم قصر .
- القيام بتكديس كميات هائلة من الذخائر والوقود والإمدادات الغذائية ، كذلك قطع الغيار المختلفة فى منطقة الحشد لخدمة الخطة الهجومية .
- تم مراجعة وتأكيد الخطط الموضوعة على واقع الأرض ، وتسجيل آخر المعلومات التى قامت بها أجهزة الاستطلاع عن اى تغيير فى اوضاع القوات الجوية .
- خداع للقوات الكويتية المتقدمة ودوريات الاستطلاع الخاصة بها وتعودها على سماع أصوات جنازير الدبابات وتحركات القوات العراقية على مقربة منها ليلا ولعدة أسابيع مع الإعلان على ان هذه المناورات العراقية لأغراض التدريب ورفع الكفاءة .
- فى ١٧يوليو١٩٩٠ أتم العراق حشده المرحلة الأولى من تجميعه القتالى بقوة خمس فرق .
- فى ٢٥يوليو١٩٩٠ قامت القوات العراقية بإزاحة التواجد الكويتى من الاراضى المتنازع عليها من الجزء الجنوبى من حقل الرميلة بواجهة ٣٥-٤٠ كم وبعمق ٢٠-٢٥ كم جنوبا ولم تعلن العراق عن ذلك كما لم تعترض الحكومة الكويتية على هذا الاعتداء [٤٥].
- فى ٣١يوليو١٩٩٠ دفع العراق بمجموعتين من العناصر الخاصة فى ملابس مدنية "حوالى ٢كتيبة كل منها ٣٠٠فرد" حيث اكتمل تواجدهم داخل الكويت قبل الغزو بـ٤٨ ساعة ، وكانت مهمة هذه المجموعات العمل كادلاء لطلائع قوة الغزو من القوات المحمولة جوا بالطائرات العمودية ، خاصة وان هذه المهمة كان مخططا لها أن تتم ليلا ، الى جانب إثارة الفزع والرعب داخل المناطق السكنية حتى تتمكن المجموعات الاولى من تنفيذ مهمة السيطرة على وسط العاصمة وأسر أمير الكويت ومعظم افراد الأسرة الحاكمة .
- تم اختيار شهر أغسطس بصفة خاصة نظرا لان معظم الكويتيين يقضون فترة الصيف خارج الكويت ، أما اختيار ليلة ١ / ٢ أغسطس ١٩٩٠ فكان لاكتمال القمر -١١ من محرم - حتى تسهل تحركات القوات .
- بدأت العمليات ليلا لتحقيق المفاجأة على القوات الكويتية ، بالإضافة الى المناخ والطقس المناسبين وانخفاض درجة الحرارة ليلا ، مع تحقيق المبادءة والاحتفاظ بها حتى نهاية العمليات .

---

[٤٥] لواء مدحت هاشم - الملحق الحربى المصرى فى العراق / محاضرة فى أكاديمية ناصر فى ١٧ نوفمبر ١٩٩١

- **حجم قوات الغزو العراقى :**
- بلغ حجم القوات العراقية التى قامت بغزو الكويت ٥٥ ألف جندى ، ٤٢٣ دبابة ، ٢١٦٧ قطعة مدفعية ، ١٤٤ طائرة مقاتلة قاذفة بقيادة اللواء نجم الدين عبد الله الذى كان قائدا للفرقة ٣٠ التابعة للفيلق الثالث العراقى .
- شكلت حجم القوات الغازية فى ٢ فرقة مدرعة (٢٣،٢١ مدرع) ، الفرقة التاسعة الميكانيكى من الفيلق الشلمن " حرس جمهورى " ، اللواء ٩٥ مظلات - لاحتلال قصر "ديسمان" والموانى الجنوبية الكويتية ، كتيبة مشاه ابرار بحرى "برمائية" لاحتلال جزيرة بوبيان ، ٢ فوج استطلاع متقدم ، ٢ كتيبة مغاوير "كوماندوز" - الكتيبة ٦٥ ، ٦٨ قوات خاصة ، ٦ الوية مدفعية ميدان .
- **الفكرة الاستراتيجية للعملية الهجومية :** [٤٦]
- وقد بنيت الخطة الاستراتيجية الهجومية لغزو الكويت على اساس التوسع فى استخدام الطائرات الهليوكوبتر المسلحة وعناصر الاقتحام الرأسى فى الموجات الاولى للهجوم ، ثم يلحق بها موجات تالية من الطائرات الهليوكوبتر التى تحمل اسلحة الدعم كما تستخدم القوات العراقية "الحوامات " مركبات الهوفركرفت فى الاستيلاء على جزيرتى وربة وبوبيان مع الساعات الاولى للغزو .

وتزامن مع ذلك دفع الارتال الميكانيكية والمدرعة من ثلاث محاور رئيسية بقوة فرقة ميكانيكية+فرقة مدرعة من الحرس الجمهورى فى اليوم الاول للهجوم للسيطرة على مدينة الكويت والجهرة "الجزء الشمالى من دولة الكويت "

- ثم بقوة فرقة مدرعة يتم دفعها فى اليوم التالى ليتم السيطرة على منطقة ميناء الاحمدى وجنوبها بالتعاون مع كتيبة مظلات احتياطى لواء المظلات .
- وبانتهاء عملية الغزو تستكمل القوات العراقية اتخاذ اوضاعها وتستكمل بناء تجميعاتها القتالية المخصصة للعملية بقوة ٧-٨فرقة ميكانيكى ومدرع ، لواء مدرع مستقل فى اليوم الخامس للغزو ، تدافع منها ٢فرقة ميكانيكى +فرقة مدرعة على الحدود الكويتية - السعودية .
- **سير العمليات الهجومية :**
- بدأت العمليات العسكرية فى تمام منتصف ليلة ١ / ٢ اغسطس ١٩٩٠ "الساعة ٠٠٢٤٠٠" حيث دفع لواء مدرع من الفرقة التاسعة مشاه ميكانيكية ، لواء مدرع من الفرقة ٢٣ المدرعة كمفارز متقدمة لقوات الغزو، دفعت على محورين الأول - محور ام قصر ثم الصبية ثم جسر بوبيان الى البحرة شمال خليج الكويت ، الثانى- من صفوان ثم العبدلى الى الجهراء يدعم كل لواء مدرع بفوج استطلاع متقدم ، وذلك بمهمة سرعة اختراق الحدود الدولية مع الكويت والوصول الى منطقة البحرة والجهراء شمال وغرب خليج الكويت خلال ٣ساعات .
- وفى الساعة الواحدة فجر ٢اغسطس "الساعة ٠١٠٠" تم دفع القوة الرئيسية المكونة من باقى الفرقة ٩ مشاه ميكانيكى وباقى الفرقة ٢٣ المدرعة مع الاحتفاظ بالفرقة ٢١ المدرعة كاحتياطى استراتيجى ، ويعاون اعمال قتال القوة الرئيسية ٢كتيبة مغاوير ٦٨،٦٥ ، ٤لواء مدفعية ميدان وفى نفس الوقت تم انزال كتيبة مشاه بحرية على الشاطئ الجنوبى لجزيرة بوبيان حيث تقدمت وهاجمت كتيبة مشاه بحرية كويتية ، واتمت الاستيلاء على الجزيرة التى يبلغ طولها ٤١كم وعرضها اقل من ٢كم فى اقصى اتساع لها .

---

[٤٦] ملحق الرسالة المرفق يوضح سير القوات العراقية داخل الكويت خلال الغزو .

- وفى الرابعة والنصف فجرا " الساعة ٤٣٠" اتصلت القوة الرئيسية بالمفارز المتقدمة السابق دفعها وذلك على مشارف مدينة الكويت ، بعد ان قامت بتدمير القوات الكويتية المدافعة عن الحدود الدولية وشمال الجهراء ، ومن خلال خمسة محاور للتقدم من الجنوب والغرب تمكنت القوات العراقية من الاستيلاء على الاهداف الحيوية والاستراتيجية داخل مدينة الكويت ومحاصرة منطقة "ديسمان" .
- وفى الساعة السادسة والنصف صباح ٢أغسطس "الساعة ٦٣٠" تم ابرار اللواء ٩٥ مظلات عدا كتيبة جوا بطائرات الهليوكوبتر فى مناطق قصر الرئاسة فى ديسمان ومنطقة السالمية ومنطقة السرة بهدف وقف المقاومة المسلحة الكويتية ، واسر اعضاء الاسرة الحاكمة ولكنها فشلت نتيجة اخلاء القصر قبل وصول القوات العراقية .
- اعتبارا من أول ضوء يوم ٢أغسطس ١٩٩٠ قامت القوات الجوية العراقية بعمل مظلات جوية مستمرة مستخدمة المقاتلات والمقاتلات القاذفة العراقية ، انطلاقا من قاعدتين عراقيتين فى الرميلة وجليبة وشملت المظلات الجوية العراقية مدينة الكويت والجهراء والاحمدى والحدود الدولية والساحل الكويتى وحتى عمق ٣٠كم .
- وفى منتصف يوم ٢أغسطس "الساعة ١٢٠٠" اتمت القوات المهاجمة العراقية السيطرة على مدينة الكويت واحتلال الاهداف الحيوية والإستراتيجية داخلها .
- فى فجر يوم ٣أغسطس تم دفع الفرقة ٢١ المدرعة احتياطى قائد قوة الغزو من منطقة الانتظار التى نقلت اليها داخل الكويت واتجهت الفرقة للاستيلاء على ميناء ومدينة الأحمدى والمنطقة الجنوبية وذلك بالتعاون مع كتيبة مظلات احتياطى اللواء ٩٥ مظلات والتى تم ابرارها جوا بطائرات الهليوكوبتر ، حيث تكبدت هذه الكتيبة خسائر فادحة واسقطت منها ٤ طائرات .
- وبالاستيلاء على ميناء الأحمدى ، واعتبارا من أول ضوء يوم ٤ اغسطس ، اليوم الثالث للغزو تقدمت الفرقة ٢١ مدرعة فى اتجاه المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية حيث توقفت على مسافة كيلومتر واحد من الحدود السعودية .
- بدأت قوة الغزو فى تعزيز المناطق المستولى عليها ، وقامت القيادة العراقية بدعمها بدفع باقى الفيلق الثامن "حرس جمهورى" الى مدينة الكويت ، اضافة الى قوات الدفاع الشعبى العراقى ، مع استعدادها للتقدم جنوبا فى اتجاه حقول البترول السعودية طبقا للموقف الدولى والعربى .
- وفى اليوم الخامس للغزو استكملت قوة الغزو اتخاذ اوضاعها وبناء تجميعاتها القتالية لقوة وصلت الى ٧-٨فرقة مدرعة وميكانيكية دفعت منها ٢ فرقة ميكانيكى وفرقة مدرعة للدفاع عن الحدود الكويتية ـ السعودية .
- وباستمرار تصاعد رد الفعل الدولى والعربى لمجابهة الغزو العراقى بالقوة المسلحة ، قامت القيادة العراقية بتعزيز قواتها داخل الكويت والمنطقة الجنوبية العسكرية المتاخمة للحدود السعودية بقوات أخرى جديدة شملت الفيلق الثالث ووحدات من الفيلق الثانى والسادس والسابع ، مع سحب الفيلق الثامن "حرس جمهورى" الاكثر تدريبا وتسليحا داخل الكويت وتوزيعه شمال وغرب الكويت .
- قامت القوات البحرية العراقية بنشاط بحرى متزايد فى مدخل خليج الكويت ومحاصرة الساحل الكويتى بالكامل بقوة خمس فرقاطات وعشرات من زوارق الصواريخ والطوربيد .
- وقد بلغت الخسائر العراقية ، اسقاط ١٨ طائرة هليوكوبتر من طراز " مى-٢٤" سقط منهم ١٤ طائرة فوق مدينة الكويت فى اليوم الاول للغزو واربع طائرات هليوكوبتر من نفس الطراز فوق ميناء الأحمدى فى اليوم الثانى للغزو

وقد تم اسقاط هذه الطائرات بما تحمله من جنود المظلات العراقيين من اللواء ٩٥ مظلات بواسطة صواريخ امون " سكاى جارد" وبلغ عدد القتلى ٢٩٥ جندى والجرحى ٣٦١ جندى عراقى ٠

- اما خسائر القوات الكويتية فقد كانت فادحة حيث قتل خلال الغزو ٤٢٠٠ كويتى واسر ١٢ ألف جندى كويتى وعدد كبير من المدنيين ٠

ثانيا: الخطة الدفاعية الكويتية :

- حجم القوات المسلحة الكويتية: [٤٧]
- اجمالى تعداد القوات المسلحة الكويتية ٢٠,٣٠٠جندى منهم ١٦ ألف فى القوات البرية ، ٢١٠٠ جندى فى القوات البحرية ، ٢٢٠٠جندى فى القوات الجوية الى جانب ١٥٠٠جندى من الحرس الاميرى والحرس الوطنى وقوات الحدود ٠
- تضم هذه القوات ٢٧٥ دبابة ، ٢٠٠ عربة قتال مدرعة ، ١٣٢ قطعة مدفعية ميدانى وهاون انواع ، ١٥٦ قاذف صاروخى انواع منها ١٢ قاذف صاروخى ارضى - ارضى فروج ، ١٤٤ صاروخ سام ٧ ، سام ٦ المتحركة السوفيتية ،صواريخ آمون "سكاى جارد" ٠
- مشكلة فى ٢ لواء مدرع " ارقام ٨٠،٩٠" ، ٢لواء مشاه ميكانيكى منها اللواء ٣٥ ، لواء مدفعية ذاتية الحركة ، ٣ كتيبة صواريخ مضادة للدبابات من طراز " تاو" ، ١٠كتيبة وبطارية مضادة للطائرات من طراز "هوك" ، خمسة كتائب صواريخ مضادة للطائرات من طراز آمون ٠
- وتضم القوات البحرية ٨ زوارق صاروخية ، ١٥ زورق زوديك ساحلى ، اربعة سفن برمائية ، ٢ سفن مسلحة ، ٥٠ زورقا بحريا [٤٨] ٠
- وتضم القوات الجوية ٨٠ طائرة مقاتلة قاذفة ، ١٨ هليوكوبتر مسلحة مشكلة فى :

٢ سرب مقاتلات قاذفة طراز سكاى -هوك "أيه-٤"

سرب مقاتلات "لايتنج" ٠

سرب طائرات تدريب وهجوم " ار تى هوك " ٠

٢ طائرات نقل سى ٩ + ٤ طائرة نقل الـ-١٠٠ ، طائرات هليوكوبتر جازيل ، سوبر بوما الفرنسية ٠

فكرة العملية الدفاعية :

- تتجمع القوات الكويتية فى معسكرات ثابتة مجهزة بالمبانى والتحصينات على الحدود الدولية للكويت وفى العمق ، ومهمتها تامين خط الحدود الدولية ومنع القوات المعادية من اختراقها وتعطيلها لمدة من ٢٤ -٤٨ ساعة حتى يتم اعطاء فرصة للتدخل العربى والدولى ٠
- وبوصول الانذار بنوايا القوات العراقية للقيام بعمليات هجومية تقوم القوات المسلحة الكويتية باتخاذ اوضاعها الدفاعية ، وتقوم باستغلال الضربات الجوية ونيران المدفعية باحداث اكبر خسائر فى القوات المهاجمة فى مناطق

---

[٤٧] الملحق العسكرى المرفق يوضح الآليات التى استطاعت القوات الكويتية الدخول بها الى المنطقة الشمالية السعودية رقم (١)طبقا لتقرير معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية بلندن حول التوازن العسكرى لعام ٨٩/٩٠

[٤٨] التقرير الاستراتيجى العسكرى - الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية فى لندن ٨٩/١٩٩٠ ٠

حشدها والناء فتحها وتقدمها للهجوم ومع اقترابها الى خط الحدود وباستغلال كافة الوسائل النيرانية يتـم ايقـاف تقدمها ومنعها من أختراق خط الحدود الكويتية ، وعند نجاحها فى الاختراق تقوم بالهجمات المضادة وبالاحتياطيات المدرعة والميكانيكية لتدمير القوات المخترقة واستعادة الحدود الدولية ، مع التوسع فى استخدام الموانـع الصناعيـة واعمال الكمائن والاغارات بواسطة القوات الخاصة لتعطيل تقدم القوات المهاجمة ،

ومن مقارنة القوات المسلحة الكويتية بالقوات المسلحة العراقية يبرز التفوق الحاسم لصالح العراق من حيـث الحجـم ونوعية التسليح والكفاءة التدريبية وخبرة القتال التى اكتسبها الجيش العراقى خلال ثمانى سنوات هى عمر حربه مع ايران هذا اضافة الى ان علاقات حسن الجوار وعدم توقع القيام بمثل ذلك الغزو من دولة عربية مجاورة ، ادى الى عدم قيام القوات المسلحة الكويتية باستناد دفاعاتها على خطة موانع دفاعية وخـنادق وسواتر واستكمال التحصينات الدفاعيـة لاتجاهات الاقتراب للقوات المهاجمة والتركيز على الكمائن المضادة للدبابات والمضادة للافراد ، واعداد وتجهيز خطـوط الهجمات والغارات المضادة ،، وخطوط الصد المستندة على كثافة ونطاقات متعددة من موانع الالغام بانواعها ،

ومن هنا يمكن القول ان الاستراتيجية الدفاعية الكويتية لم تبن على تصورات القيام باجتياح عراقى كاسح لابتلاع دولـة الكويت ، وانما بنيت على التصدى لبعض محاولات عراقية لاحتلال بعض الجزر أوالقطاعات داخل الاراضى الكويتية ،

وعلى ذلك كان اهم مايعنى المخطط الاستراتيجى الكويتى فى اطار حسن النية وعلاقات حسن الجـوار ان يؤمـن اهدافه الحيوية داخل الكويت اكثر من تركيزه على بناء تخطيط دفاعى شامل للحدود فى مواجهـة قـوات وقـدرات تسليحية وبشرية متفوقة عليه تفوقا حاسما بما يكفل لها ليس فقط هزيمة القوات المدافعة الكويتيـة ، انمـا يمكنـها مـن اكتساحها وهذا ما حدث فعلا ،

هذا وقد كان الشيخ جابر الاحمد الصباح امير الكويت فى قصر "ديسمان" حتى اقتربت القوات البرية وبدأ هبـوط وحدات فرعية من اللواء ٢٥ مظلات العراقى قرب منطقة القصر – فاستقل امير الكويت وولى عهده الشـيخ سـعد العبدالله الصباح سيارة خاصة وانطلقت جنوبا الى الحدود السعودية الكويتية متجها الى مدينة "الخافجى" حيث التقـوا بالامير محمد بن فهد بن عبد العزيز امير المنطقة الشرقية فى المملكة العربية السعودية ليصحب امير الكويت فى موكـب رسمى الى عاصمة المنطقة الشرقية ،،

ثالثا : التمهيد للازمة العراقية – الكويتية وتصاعدها: -

التسلسل الزمنى للأزمة:

- مع اقتراب عام ٨٩ وبداية عام ١٩٩٠ وصل الانقسام العربى الى ذروته وتباعدت وجهات النظر العربيـة إزاء كافة القضايا – وحتى يمكن عقد قمة عربية فى ظل ذلك التردى العربى ، سعى ملك المغرب الى البحث عن هـدف تلتقى حوله الزعامات والقيادات العربية ، ومن هنا فقد تحدد هدف قمة الدار البيضاء فى نوفمبر ١٩٨٩ ليكـون "دعم الانتفاضة " فى مواجهة القمع الدموى المتصاعد من جانب إسرائيل ، إدراكا من الملك الحسن بان اقتصـار القمة على ذلك الهدف وعلى تلك القضية يمكن ان يؤدى الى انعقادها ، باعتبارها مازالت تلقى إجماعا واسـتجابة عربية حولها ، ورغم التحديد للهدف إلا أن هناك قضايا متعددة حملتها ملفات الزعماء الرؤساء خلافـا لذلـك الهدف [٤٩]عند حضورهم تلك القمة ،

(٤٩) محمد حسنين هيكل – حرب الخليج – أوهام القوة والنصر – مرجع سبق ذكره – ص ٢٩٢

- لمنظمة التحرير الفلسطينية تريد تصديقا وإقرارا من مؤتمر عربي على مستوى القمة بمجمل التنازلات التي قدمتها ومنها اعترافها بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كأساس لتسوية سلمية ترعاها الولايات المتحدة الامريكية التي أبدت استعدادها للحوار مع المنظمة اذا هي اعترفت بهذا القرار ، ومع استجابة المنظمة لذلك ، ولكنها كانت تريد تقوية موقفها بتضامن عربي شامل .
- كان لبنان يريد نهاية منظمة لحربه الأهلية التي اندلعت عام ١٩٧٥ – وكان الدافع الرئيسي لطلب تلك التسوية هو أن كل الأطراف في الحرب الأهلية اللبنانية لم تعد قادرة على مواصلة تلك الحرب ، وبالتالي فهي تسعى جادة إلى الحل ، خاصة وانه كان هناك اعتقاد سائد بأن تلك الحرب في حقيقتها حرب دولية / عربية اختار أصحابها أن يقاتلوا معاركها على الأرض اللبنانية .
- كانت سوريا أيضا تسعى إلى تسوية الحرب اللبنانية – وكسب اعتراف عربي بوضع خاص لسوريا في لبنان .
- كانت الدول العربية الخليجية التي شاركت في مؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ الذى أعقب إبعاد مصر عن الصف العربي بعد صلحها مع إسرائيل ، وقد قدمت لدول المواجهة الباقية "سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية" مساعدات طويلة الأمد على عشر سنوات – تنتهي عام ١٩٨٩ وكانت دول المواجهة تريد تجديد ذلك الدعم .
- كان العراق يريد اعترافا من الجميع بدوره في الدفاع عن البوابة الشرقية للعالم العربي ولعله كان يريد ترجمة هذا الدور إلى اعتراف به كقوة إقليمية بارزة ، خصوصا وانه يدخل القمة العربية المقترحة وهو طرف رئيسي في مجلس التعاون العربي الذى دخلته مصر – وأيضا – كان يريد مساندة لموقفه في قضية أسعار البترول .
- كانت مصر تريد العودة إلى صفوف جامعة الدول العربية – وقد كان موضوع عودة مصر قد سبق أن عرضه الملك "فهد" وتصدى لمعارضته بعض الرؤساء ، وبالتالي فان اشتراكها في ذلك المؤتمر كان له دلالة اكبر فهي تذهب إلى الدار البيضاء حاملة اتفاقية السلام مع إسرائيل،– وبالتالي فان وجود مصر في الجامعة العربية كان جسرا أو صلة من نوع ما بين الجامعة العربية وإسرائيل .
- كانت زيارة الشيخ " سعد السالم الصباح " ولي العهد ورئيس وزراء الكويت إلى بغداد في ٦فبراير ١٩٨٩ في رحلة استطلاعية يثير فيها قضية ترسيم حدود نهائية بين البلدين في مناسبة انتهاء الحرب العراقية / الإيرانية تقديرا للدور الكويتي في مساندة العراق في تلك الحرب الطويلة خاصة وان التوتر قد عاد للظهور من جديد حيث وقع تصادم برى بين دورية كويتية وأخرى عراقية – إضافة إلى شكوى الكويت من دخول زورق مسلح عراقي إلى مياهها الإقليمية واشتباكه بالنيران مع زورق كويتي ، إلى جانب شكوى العراق في عمليات تهريب سلاح إليه من الكويت إضافة إلى عمليات استصلاح واستزراع أراضي يقوم بها كويتيون داخل الحدود العراقية وفي مجال التمهيد لتلك الزيارة قامت الصحف الكويتية بحملة إعلامية أثارت فيها ترسيم الحدود مع العراق ، وكان رد الصحف العراقية يوم وصول الأمير الكويتي إلى العاصمة بغداد فكان اعنف مقال في جريدة "القادسية " حيث تحدثت الصحيفة في مقال لها عن مشكلة الجزر فقالت " أن العراق لا يطلب فقط جزيرتي بوبيان و وربة" كما هو شائع ، فهاتان الجزيرتان لم تعودا محل مناقشة لان ملكيتهما للعراق ثابتة ثم أضاف المقال أن هناك أراضي في الكويت تخص العراق كما انه اتضح أن الكويت انتهزت فرصة الحرب العراقية – الإيرانية وانشغال بغداد ، وغيرت خط الحدود فأزاحته عن مكانه وأعادته من جديد بعد أن قضمت منه قطعة ضخمة من أراضي العراق .

وفى أول لقاء بين الشيخ "سعد" مع وزير الدفاع العراقى الفريق " عدنان خيرالله" آثار الشيخ "سعد" قضية الحملة الإعلامية التى قوبل بها لحظة وصوله بغداد ، وقال انه فكر جديا فى قطع الزيارة والعودة للكويت وكان الرئيس العراقى ودودا إلى درجة طمأنت الشيخ "سعد" و امر بتشكيل لجنة على اعلى مستوى لانهاء ذلك الموضوع .

و تعزيزا لإمكانية التفاهم بين البلدين جرى ترتيب لزيارة يقوم بها أمير الكويت الشيخ "جابر الأحمد الصباح" للعراق ، وكانت الزيارة ودية للغاية حيث قدم الرئيس "صدام حسين " خلالها اعلى وسام عراقى لأمير الكويت تقديرا للموقف الذى اتخذته الكويت أثناء الحرب العراقية /الإيرانية ، وبالتالى لم يثر موضوع الحدود بين الرئيسين حتى لا يعكر الجو الودى للزيارة والتى تمت فى سبتمبر ١٩٨٩ .

- وبدأت الاتهامات تتصاعد وعلى التوازى معها كان هناك تصعيد بين العراق والدول الغربية بسبب الصواريخ وأسلحة التدمير الشامل العراقية ، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع أصوات عربية تنادى بقمة عربية فى بغداد لمواجهة المخاطر الأمريكية/ الإسرائيلية المحتمل أن تواجهها ، حتى اتفق على أن يكون عنوانها " التحديات التى تواجه الأمن القومى العربى من إسرائيل " وقد عقدت تلك القمة فى ٢٨ مايو ١٩٩٠ ، وعلى هامش تلك القمة تطرق الرئيس العراقى إلى خلافاته مع الكويت مع الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية و أثار معه موقف التعنت الكويتى من قضايا تخطيط الحدود ، حصص البترول والادعاء بقيامهم بالتخزين داخل العراق الأمر الذى اقترح معه الملك فهد عقد اجتماع على مستوى القمة لعدد محدود من دول الخليج المنتجة للبترول للتوصل إلى حل حاسم وحازم لقضية الحصص "وبالتالى الأسعار" ، وحدثت محاولة مشابهة من أمير الكويت اذ انتهز فرصة قيام الرئيس "صدام حسين " بمرافقته إلى المطار لوداعه ، حيث بدأ أمير الكويت حديثه وجاء فيه من حيث انتهى الملك "فهد" فقال ما مؤداه "أن كل المشاكل لها حل ، ونحن أخوة وأول من يتفهم ظروف العراق .
- وفى ١٠ يونيو ١٩٩٠ انعقد اجتماع دول "الأوبيك " فى جدة ثم دعى وزير البترول العراقى إلى اجتماع خاص يضم وزراء السعودية والإمارات والكويت وقطر، ولم يصل الأطراف فيه إلى اتفاق .
- وقد وصلت الأزمة إلى قمة تصاعدها فى ١٧ يوليو ١٩٩٠ حيث وقف الرئيس العراقى "صدام حسين " يلقى خطابه التقليدى فى ذكرى ثورة ١٩٦٨ ، وفى مجال استعراضه لأحداث العام المنصرم تعرض للسياسة البترولية الجديدة التى يتبعها منذ حين ، بعض الحكام فى دول الخليج تعمدا فى تخفيض أسعار النفط بدون مبرر اقتصادى ، وقال على سبيل المثال "أن انخفاض دولار واحد فى سعر النفط من جراء هذه السياسة يؤدى إلى انخفاض مليار دولار من عائدات العراق سنويا وان تخفيض سعر النفط عن السعر الذى كان سائدا قبل وقت ليس ببعيد ، وهو ٢٧-٢٨ دولار ، إلى الأسعار المتدهورة التى وصل إليها سعر البترول حاليا أدى إلى خسارة أربعة عشر مليار دولار سنويا فى الوقت الذى تحل فيه بضعة مليارات من الدولارات الكثير مما هو موقوف ومؤجل فى حياة العراقيين " .

وقد انهى الرئيس العراقى صدام حسين خطابه بتحذير لبعض الدول الخليجية من الاستمرار فى إنتاج البترول بما يزيد عن الحصة المقررة ، وهدد بالقيام بدور فعال لاعادة الحقوق المغتصبة إلى أصحابها ، وقد تزامن مع هذا الخطاب حضور السيد "طارق عزيز" نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقى اجتماعا لوزراء خارجية الدول العربية فى تونس كان مخصصا لموضوع هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل - حيث سلم رسالة من الحكومة العراقية إلى مكتب الأمين العام للجامعة العربية "الشاذلى القليبى" كان لها وقع الانفجار وقد طرحت الرسالة قضيتين أولاهما - قضية الحدود ، حيث اوضحت الرسالة أن حكومة الكويت استغلت انشغال العراق بالحرب مع

إيران ومضت فى تنفيذ مخطط يهدف إلى تصعيد الزحف التدريجى والمبرمج باتجاه ارض العـــراق فصـارت تقيـم المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية والمزارع على ارض العراق وثانيتهما - أن حكومة الكويت اشتركت مع حكومة الإمارات العربية المتحدة فى تنفيذ عملية مدبرة لإغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصتـــهما المقررة فى الاوبيك بمبررات وهمية، وقد أدت هذه السياسة المدبرة إلى تدهور أسعار النفط تدهورا خطيرا ، فبعـــد الأسعار العالية التى كان قد بلغها وهى ٢٨،٢٦،٢٤ دولار للبرميل الواحد ، أدت تصرفات حكومتى الكويـــت والإمارات إلى انهيار سعر الحد الأدنى المتواضع الذى تم الاتفاق عليه فى الاوبيك أخيرا وهو ١٨ دولار للـبرميل إلى ما بين ١١-١٣ دولار للبرميل - وبعملية حسابية بسيطة يمكننا أن نقدر مقدار الخسائر الباهظة التى لحقت بالدول العربية المنتجة للنفط •

وقد أوضحت الرسالة أن الخسائر وصلت فى الفترة من ١٩٨١-١٩٩٠ ما قيمتــه خمسمائة مليار دولار كـــانت حصة العراق منها خسارة ٨٩ مليار دولار ، ثم أضافت الرسالة العراقية إلى ذلك اتهاما للكويت أنها انتـــهزت فرصـــة ظروف الحرب ، فأقامت منشآت نفطية على الجزء الجـــنوبى من حقل "الرميلة" العراقى وراحت تسحب النفط منــــه ، وقد قدرت الرسالة العراقية ماسحبته الكويت من بترول حقل "الرميلة" بما قيمته ٢٤٠٠ مليون دولار وكان الأخطر بعد ذلك ماورد فى نص الرسالة بان ما فعلته حكومتا الكويت والإمارات يمثل عدوانا على العراق •

ورأى الأمين العام للجامعة العربية عرض الرسالة على مجلس وزراء خارجية دول الجامعة وتضاربت الآراء بشـــأنها وكادت الجلسة أن تتفكك حيث وقف السيد "طارق عزيز" وقال لوزراء الخارجية " إننى أحدثكم عن موقـــف يعتـبره العراق عدوانا مباشرا عليه ، ومعنى ذلك أن العراق سوف يرد هذا العدوان "•

- ومع تصاعد التوتر وزيادة الحشود العراقية على حدود الكويت وكثافة الاتصالات الدبلوماسية بين كل من الملـــك فهد عاهل المملكة العربية السعودية والرئيس المصرى محمد حسنى مبارك والملك حسين ملك الأردن والرئيس صدام حسـين - اتفق على قيام الرئيس محمد حسنى مبارك بدور الوساطة لاحتواء الأزمة •
- وفى ٢٤ يوليو ١٩٩٠ تم اللقاء بين الرئيس محمد حسنى مبارك والرئيس صدام حسين وتم الاتفـــاق علـى عقـــد محادثات فى جدة يوم ٣١يوليو ٩٠ بين وفدين - الأول - عراقى برئاسة "عزت إبراهيم" نائب رئيس مجلس قيـــادة الثورة العراقى - والثانى - كويتى برئاسة الشيخ "سعد السالم الصباح" ولى العهد ورئيس الـــوزراء الكويـــتى - وان تجرى المفاوضات فى جدة برعاية الملك "فهد" عاهل المملكة العربية السعودية •
- وفى ٢٧يوليو٩٠ قبل الغزو بأربعة أيام تصاعدت لغة التهديد العراقى حيث أعلن ناطق رسمى عراقى بيانا جاء فيـــه " من الضرورى أن يعلم رئيس وزراء الكويت بان الذى يأتى إلى لقاء معنا ينبغـــى أن يكــون مــهيئا لإزالـــة الأذى والعدوان الذى لحق بالعراق " •
- وفى ٣١يوليو١٩٩٠اليوم المحدد للقاء الوفدين الكويتى والعراقى فى جدة استمرت لهجة التهديد والتلويح باستخدام القوة فصدر بيان آخر جاء فيه :" إننا نحذر من يحتاج إلى تحذير ، ونجدد القول بان الذى يضرب العراق عليــــه أن يتوقع ضربات تزلزل كيانه وان قواتنا المسلحة لهم بالمرصاد وسيخيب الخائبون ونرد لهم الصـــاع صـــاعين بعــون الله"وكانت تلك التهديدات تتوالى لتحقيق جوا من التوتر أحاط بمباحثات جدة التى كان الهدف منها عدم تصعيـــد الموقف وحل الأزمة سلميا•

● ورغم الأنباء عن الحشود العراقية التى تتناقلها وكالات الأنباء الأجنبية - ثم مانشرته جريدة الواشنطن بوست من أن فرقتين عراقيتين تم حشدهما فى منطقة البصرة - رغم كل ذلك فان حكام الخليج وبخاصة قادة الكويت والإمارات ، لم يأخذوا التهديدات على محمل الجد - فقد كانوا يظنون أن التباين فى وجهات النظر حول الحصص البترولية يمكن تسويته سلميا !! وربما لم ينتبهوا لأمر آخر وهو أن السياسات غير المعلنة للعراق التى كانت ترمى إلى أكبر من خلاف على حصص بترولية وقد بدأت الأهداف الغير معلنة فى الظهور بمطالب لم يقبلها قادة الكويت وقد سلمت هذه المطالب رسميا فى مباحثات جدة ومنها [٥٠] ،

● أن تشطب الكويت ١٢ مليار دولار قيمة ديونها على العراق ،
● أن تؤجر جزيرتى " وربة وبوبيان" لمدة ٩٩ عام ،
● أن تدخل العراق تعديلات لصالحها فى حقل الرميلة على نفقة الكويت ،
● أن تقدم الكويت ١٠ مليارات دولار ترفعا للعراق ليواجه تبعات الحرب ،

وقد رافق هذه المطالب عبارات التهديد والاستفزاز،حيث وجه "عزة إبراهيم"نائب الرئيس العراقى الذى مثل العراق فى محادثات جدة تهديدا مباشرا لرئيس وزراء الكويت الشيخ سعد العبد الله بقوله"إننا نعرف كيف نأخذ حقنا"ولم يقبل الوفد العراقى أى تفاوض حول مطالبه الأمر الذى أعلن معه تأجيل المفاوضات على أن يتفق الطرفان على موعد اللقاء القادم ، وكان الغزو بعد ساعات معدودة من ذلك التصريح ،

الولايات المتحدة ومتابعة الحشد العراقى :

كانت الولايات المتحدة تتابع تصاعد التوتر فى منطقة الخليج حيث كانت وزارة الدفاع ترصد التحركات العسكرية العراقية ، وكانت تقارير عن حجم القوات العراقية المحتشدة فى منطقة البصرة وحولها - تقديرات دقيقة كما اتضح فيما بعد ، ولم ترصد وزارة الدفاع الأمريكية حجم القوات العراقية وانما رصدت أيضا درجة استعدادها ، وفى تقرير بتاريخ ٢٦يوليو١٩٩٠ [٥١] أرسلته إلى وزارة الخارجية والى مجلس الأمن القومى فى البيت الأبيض - قالت إدارة تنسيق المعلومات فى وزارة الدفاع " أن القوات العراقية كانت كاملة الاستعداد ولكنها لم تتخذ وضعا هجوميا" ،

وكانت وزارة الخارجية تتلقى تقاريرها فى المنطقة إلى جانب ما تتلقاه من الأجهزة المشاركة معها فى صنع القرار فى واشنطن ، وقد جاءت تقارير وزارة الدفاع الأخيرة - يوم ٢٩يوليو١٩٩٠ - بان القوات العراقية رغم كامل استعدادها لم تتخذ وضعا هجوميا - مؤكدة لاستنتاجات وزارة الخارجية بان العراق يتصرف بمنطق وضع الأزمة على حافة الهاوية ليثير الخوف فى أعصاب الآخرين ليسلموا بمطالبه - وان أقصى مايمكنه فعله هو تفكيره فى عملية محدودة لاحتلال جزيرتى "وربة وبوبيان " وربما منطقة الرميلة حيث حقل البترول المتنازع عليه ، وأيضا كانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تتابع الموقف ، ولعلها كانت أسرع من تنبه يوم ٢٨يوليو، إلا أن الخطط العراقية تغيرت وان الذى يجرى الإعداد له الآن هو عملية غزو كامل وقررت وكالة المخابرات المركزية أن تتصرف على هذا الأساس حتى لوكان أسوأ الاحتمالات ،

---

[٥٠] الدكتور / احمد على فهمى - تيارات ومواقف - المكتب المصرى الحديث ص ٩٠ - طبعة ١٩٩٣

[٥١] محمد حسنين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوة والنصر - مرجع سبق ذكره - ص٣٥٨

وقد اظهرت صور الأقمار الصناعية صباح ٣١يوليو ، أن القوات العراقية غيرت مواقعها ، وان الدبابات تقدمت إلى قرب خط الحدود بفاصل مابين ٥٠-٧٥مترا بين كل دبابة ، وان المدفعية أصبحت وراء المدرعات وكان معنى هذا الوضع أن الأمر النهائي بالهجوم قد اتخذ وان ساعة الصفر أصبحت معروفة للقوات ، ومع ذلك فقد كان رأى عدد من الخبراء العسكريين أن هذه الأوضاع الطارئة قد تكون مناورة مقصودة لتوجيه ضربة قاضية إلى أعصاب الذين يتابعون التحركات على الحدود حتى يقع في تصورهم أن الهجوم وشيك ومن ثم يكون التنازل للمطالب العراقية فوريا .

وحوالى ظهر يوم ٣١ يوليو طلب أحد خبراء الأمن الأمريكيين الاتصال بمدير الأمن الكويتى وطلب إبلاغ وزير الداخلية ، ووزير الدفاع برسالة مؤداها [٥٢] "نحن لا نريد أن نثير القلق في نفس أحد بدون داع ، ولكننا نعتقد أن خطة الطوارئ الموضوعة سابقا بشأن حماية سلامة الأمير والأفراد الرئيسيين للأسرة الحاكمة يجب أن توضع موضع التنفيذ من باب الاحتياط " .

وبعد أن حل المساء أصبحت إجراءات خطة الطوارئ اكثر شدة وصرامة وطلب إلى الأمير أن يتحرك إلى منطقة الخافجي في السعودية مع رجاء ألا يكون موكب سفره طابورا طويلا من السيارات فاتحة مصابيحها القوية في ظلام الليل، وبالفعل بدأ موكب الأمير يتحرك في اتجاه منطقة الخافجى ، حيث كان الذهول يمسك بأعصاب الجميع ، وكان الغزو قد بدأ فعلا ، وقد عبرت الطوابير المدرعة حدود الكويت في نفس الوقت الذى كانت فيه طائرات الهليوكبتر العسكرية العراقية تحوم حول بقع حساسة من مدينة الكويت ، مركزة على قصر الأمير ، وعلى دور الوزارات وعلى مداخل ومخارج الطرق من المدينة كما كانت القوات العراقية قد هبطت في مطار الكويت واحتلته .

استراتيجية العراق في المجال الاجتماعي والإعلامي :-

لقد بنى النظام العراقى وعلى رأسه الرئيس صدام حسين استراتيجيته الاجتماعية مستغلا وسائل الإعلام والإعلاميين بهدف تكوين رأى مضاد للكويت ولدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ولاكتساب شرعية وشعبية للغزو ، الأمر الذى أدى إلى أن هبت الجماهير في الشارع العربي والإسلامي لتعبرعن رأيها مناصرة للعراق ضد الكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي على عكس ماكان متوقعا تماما إلا وهو أن تهب هذه الجماهير منذ بداية الاحتلال العراقي للكويت معبرةبشدة عن رفضها لما قام به العراق من اجتياح عسكرى للكويت ومن تعريض المنطقة لخطر التدخل الخارجي ومطالبته بالانسحاب الفورىغير المشروط ومؤيدةفى نفس الوقت للمقاومة الكويتية والعالمية ضد هذا الاحتلال

على أن الأمر الأكثر إثارة للدهشة والاستغراب ما لوحظ خاصة من أن اشد الدول تأييد للموقف العراقى و أكثرها و أقواها في حماس جماهيرها لمناصرة العراق ضد الكويت ودول الخليج في هذه الأزمة ، إنما كانت تلك الدول والمجتمعات العربية والإسلامية صاحبة الأعداد الكبيرة التى تعمل وتتكسب ويقيمون في الكويت أو غيرها من دول الخليج كالمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ، والتى أيضا تتلقى معونات اقتصادية مهمة وشبه منتظمة من دول الخليج على النحو الذى كان الفلسطينيون واليمنيون والسودانيون والأردنيون [٥٣] . . بما يعنى أن حماسهم وتأييدهم لموقف العراق قد تخطى في قوته مصالحهم الذاتية الحيوية ، بل أن حماسهم قد وصل إلى حد هتافهم ضد الدول التى وقفت ضد العدوان ، وأعلنت موقفها الرسمى بشجب العدوان العسكرى العراقى على الكويت ومطالبته بالانسحاب .

[٥٢] بوب ورد ورد – أسرار صناعة القرار الأمريكي لحرب الخليج – ص١٧٢

[٥٣] اتجاهات الشارع العربي والإسلامي تجاه أزمة الخليج ، الصادرة عن دار القيم للإعلام عام ١٩٩٢ –ص ١٦٩

وعلى ضوء تلك الحقيقة يمكن القول أن استراتيجية العراق فى المجال الاجتماعى والإعلامى قد حققت نجاحا جزئيا فى هذا الاتجاه ويمكن تصور تلك الإستراتيجية التى خططها الرئيس العراقى صدام حسين وأدارها بالتعاون مع الدول المؤيدة له كانت تهدف الى إثارة العوامل النفسية والاجتماعية والسيكولوجية التى تفجر العداء نحو دول الخليج العربى بصفة عامة ، ولدولة الكويت بصفة خاصة بالشكل الذى يظهر المناصرة والتأييد للرئيس صدام حسين ونظامه وأحقيته فى غزو الكويت والتساؤل الذى يطرح نفسه .. كيف صاغ النظام العراقى هذه الإستراتيجية الاجتماعية !! .

لقد ارتكزت تلك الإستراتيجية على عدة مرتكزات أساسية ، أولها ـ استثارة العاطفة الدينية والتى من المعروف عن الشرق عموما والشرق العربى بصفة خاصة تقديسه الشديد للدين ، وكل ما يمس معتقداته أو نصوصه أو أصوله ، من منطلق أن الشرق العربى مهبط الأديان السماوية ومنه انطلقت دعواها حتى بلغت أقصى الآفاق ومن هنا فان المدخل الدينى يعتبر الفضل المداخل و أكثرها فعالية فى إقناع الجماهير العربية والإسلامية بفكرة ما .. وتكون البراعة هنا فى كيف يمكن ربط تلك الفكرة بالدين .

ولقد ركز الإعلام العراقى على تلك الفكرة فكان الرئيس صدام حسين ونظامه وإعلانه يوجهون الجماهير العربية والإسلامية إلى فكرة الدفاع عن شرع الله المنتهك فى دول الخليج ، ومحاولة لتطبيق التوجهات وقواعد السلوك والتصرف الإسلامى السديد فى الحكم والاقتصاد ونواحى الحياة المختلفة دعما وتقوية للإسلام والمسلمين حتى يتبوءوا مكانتهم اللائقة بهم ، والتى كانت لهم، أيام ازدهار حضارتهم وقوة سلطانهم ، ولقد ظلت وسائل الإعلام العراقى تلعب على هذا الوتر الحساس لدى كل مسلم ، حتى نجح جزئيا فى شق الصف الإسلامى سواء كان عربيا أو غير عربيا .

وثانيها– استثارة العاطفة القومية "العربية" حيث تعتبر العاطفة القومية "العربية" هى التالية مباشرة من حيث أهميتها وقوة تأثيرها على الجماهير العربية والإسلامية بعد العاطفة الدينية وباعتبار أن الوحدة العربية حلم يراود معظم العرب .فلقد اعتمد التخطيط الاستراتيجى العراقى فى المجال الاجتماعى على استغلال هذه العاطفة القومية العربية واحسن استغلالها للتأثير على الجماهير العربية وكسب تأييدها ، فقد خاطب الإعلام العراقى القوميين العرب بما يستثير مشاعرهم وعواطفهم القومية وفى استمالتها إلى موقف النظام العراقى من تكريس احتلاله للكويت وضمها بالقوة المسلحة تحقيقا لنواة وحدة عربية تتوسع لتضم دول الخليج طواعية أو كرها لتتطور بعد ذلك بنفس الأسلوب لضم بقية الدول العربية ، ثالثها استثارة عاطفة تحرير القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة ، حيث يمثل القدس إحدى المدن المقدسة الثلاث بالنسبة للجماهير الإسلامية والعربية إلى جانب مكة المكرمة، المدينة المنورة ، حيث من الواضح أن التخطيط الاستراتيجى العراقى فى المجال الاجتماعى قد استغل الباعث النفسى على الإحباط إثر هزيمة يونيو ١٩٦٧ والاستيلاء على القدس ضمن أراضى عربية أخرى ، وقام بإحياء الأمل فى اقتراب تحريرها إلى جانب الأراضى المحتلة الأخرى من خلال امتلاكه لقوة عسكرية متفوقة ، ومن هنا فقد خرج الرئيس صدام حسين بتهديده الشهير قبل شهور قليلة من احتلاله للكويت وعلى وجه التحديد فى شهر أبريل ١٩٩٠ انه سيدمر نصف إسرائيل بأسلحته الكيماوية أن هى فكرت فى قصف منشآته العسكرية أو قيامها بالتعدى على أى دولة عربية أخرى ،كما زعم بعد ذلك أن الاستيلاء على الكويت وضمه هو مرحلة على طريق مراحل تحرير القدس ، كما أكد نفس الفكرة فى مبادرته التى طرحها باشتراط خروج إسرائيل من القدس والأراضى العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية فى مقابل خروجه من الكويت ومن هنا، فقد كان واضحا أن التخطيط الاستراتيجى العراقى فى المجال الاجتماعى قد تركز على شحن وتفجير الاتجاهات العدائية نحو الكويت ودول مجلس التعاون الخليجى بكل ما يستثير الحماس والمناصرة للموقف العراقى .

وثالثهـا – إثارة قضية الإحباط النفسي وتوزيع الثروة حيث يعتبر المال أو الثروة هو الوسيلة الأساسية التي يمكن مـن خلالها إشباع الدوافع ، الرغبات والطموحات الإنسانية إلى جانب وسائل أخرى ، والتي تؤدي عدم القدرة على إشباعها إلى حالة من الإحباط النفسي ،ينتج عنها نوع من القلق والاستياء والضيق يتزايد مع تزايد صعوبة أو استحالة الإشـباع والإرضاء ، الأمر الذي يصبح معه الإنسان مملوءا بالسخط والرغبة في العدوان الذي يوجهه إلى العوائق التي تحـول دون الإشباع المطلوب لتلك الرغبات وعلى المسببات وراء ذلك الإحباط ، وقد استغل الخطاب الإعلامي تلـك الحقيقـة في إثارة الجماهير العربية والإسلامية العريقة والمعروف عنها معاناتها وإحباطاتها في إشباع روافعها الأساسية والذي يعتبر الفقر وندرة الموارد اللذان يميزان معظم البلاد العربية والإسلامية باستثناء دول الخليج فكانت فكرة الاستيلاء علـى ثـروة الكويت الغني وتوزيعها على فقراء الدول العربية بما يمكنهم من إشباع حاجاتهم المحبطة ، وما صاحب تلك الفكرة مـن ادعاء واضح ، وتبرير مصطنع لنهب ثروات الكويت لصالح العراق وحده ، إلا أن الجماهير العربية المحبطة قد سـارعت إلى تصديق الخطاب الإعلامي العراقي واستجابت بالهتاف للرئيس صدام حسين ونظامه وضد الكويـت ودول التعـاون الخليجي وحلفائها في إشارة إلى نجاح الاستراتيجية الاجتماعية العراقية في هذا المجال .

ورابعـها شراء بعض الذمم المؤثرة في الرأى العام حيث توسع النظام العراقي في استقطاب شخصيات من العالم العـربي والإسلامي ذات التأثير في تشكيل الرأى العام فيه في إطار تخطيط استراتيجي محكم بدا منذ حربه مع إيران وتزايد مـع سعيه لامتلاك الكويت – وذلك حتى يضمن تأييدهم له ، ودفاعهم عن نواياه – وهكذا أصبحت إيران من وجهة نظرهـم هي البادئة بالعدوان واصبح العراق في حربه مع إيران إنما يدافع عن ارض المسلمين ضد الإيرانيين الراغبين في اسـتعادة ملك فارس وقوتها قبل الإسلام ، ولهذا فان على العرب جميعا أن يساعدوا العراق الذي يحارب معركتهم ضـد إيـران ويحمى " البوابة الشرقية للعرب " ولقد نجح المخطط العراقي في ذلك المجال إلى حد كبير ، فقد اتخذ قطاع كبـير مـن الجماهير العربية ومن نظمها بذلك وتبنت وجهة النظر العراقية في تلك الحرب واقتنعت بها وأيدتها.

ولعل من الثابت في هذا المجال أن النظام العراقي قد اعتمد في تنفيذ مخططه هذا ، على شراء الذمم من خـلال عقـدة للمؤتمرات والندوات والمهرجانات العربية والإسلامية أكثر من مرة كل عام في بغداد ، حيث يدعو أعدادا كبـيرة مـن الصحفيين والكتاب والأدباء والشعراء والفنانين وذوى المكانة والمراكز في أنحاء الوطن العربي ، ويستضيفهم فيكرمـهم ، ويغدق عليهم بالهدايا التي تتناسب في قيمتها مع ما يقدمه المهدى إليه من تأثير في تشكيل الرأى العام في بلده وتأثـيره في مجاله ، فمنهم من أهداهم سيارات فخمة ومنهم من حصل على جوائز صدام العلمية إلى جانب المعونات والهبات الـتي منحت للصحف العربية التي امتدحت الرئيس العراقي ولقد امتد المخطط العراقي في شراء الذمم ليشمل كثـيرا مـن الأحزاب والتنظيمات الفعالة على الساحتين العربية والإسلامية .. ومن هنا كان النجاح الذي تحقق بإثارة الرأى العـام العربي والإسلامي وبالتالي ما تم من الدفاع في تأييد النظام العراقي .

وخامسها– السعي لرسم صورة ذهنية سيئة للمواطن الخليجي وحكامه ، حيث ركز المخطط العراقي على رسم صـورة عن المواطن الخليجي بصفة عامة والحكام بصفة خاصة على انهم جماعة من الأغنياء الفاسدين الذيـن يخونـون وطنـهم ومواطنيهم والذين يحترفون العمالة للأمريكيين والمستعمرين والذين يتاجرون بالإسلام ولا يرعون له حرمة ولا يطبقون له شرع ولا يحترمون له توجه ، والذين يتميزون بالبذخ في إنفاقهم على شهواتهم وبالبخل فيما يقدمونه من معونات للـدول والمنظمات والمجتمعات العربية والإسلامية المحتاجة ، وبكثرة المن على من يقدمون له هذا العون ، مما ترك أثرا في شـحن

الجماهير العربية والإسلامية باتجاهات سلبية عدائية نحو الخليج ، وفى نفس الوقت اظهر النظام العراقى فى صورة النظام المثالى المدافع عن الجماهير العربية والإسلامية المهددة مصالحها ، والمنهوبة حقوقها ،

وسادسها - إبراز التمييز فى عقود توظيف الغربيين فى الخليج عن العرب من نفس المستوى حيث ركز المخطط الاستراتيجى العراقى فى المجال الاجتماعى على التفرقة بين راتب المواطن الغربى عن راتب زميله المواطن العربى المقيم فى الخليج - حيث زاد الراتب عن الضعف ، علاوة على الامتيازات الأخرى التى يستمتع بها المواطن الغربى هذا إضافة إلى التركيز على نظام الكفالة المعمول به فى دول الخليج العربى وما يتضمنه من سلبيات تروى على مسامع الكثيرين من تلاعب واستغلال بعض الكافلين لهؤلاء المقيمين من العرب الذين يخدمون فى الخليج - مما أوجد مادة خصبة لتشويه صورة الخليج فى الدول العربية والإسلامية ،

تلك هى بعض الخطوط الرئيسية التى صاغها النظام العراقى فى استراتيجيته الاجتماعية والتى نجحت إلى حد بعيد فى استثارة بعض الجماهير العربية والإسلامية ، وضمت أصواتهم إلى جانب المعتدى على حساب المعتدى عليه ، خلافا لأى منطق مقبول ومعقول ،

وعلى ضوء ما سبق يمكن إيجاز أهداف الغزو العراقى للكويت فى خمسة أهداف :

- أولها - الضائقة المالية العراقية التى وصلت إلى عدم توازن الدخل من البترول وقيمته ١٦ مليار دولار فى مواجهة فوائد ديون عليها فقط تصل إلى ٢٠ مليار دولار ،
- وثانيها - سعى العراق لإيجاد منفذ على الخليج كبديل عن شط العرب المسيطرة عليه إيران ،
- وثالثها - إضافة واجهة جديدة للعراق تدعم قوته السياسية فى المنطقة العربية ،
- ورابعها - تعزيز الزعامة العراقية للوطن العربى ،
- وخامسها- امتصاص ردود الفعل الداخلية فى العراق وتوجيهها إلى عدو خارجى يحقق الذات الشخصية للرئيس صدام حسين بخلق العراق المؤثر عالميا والمسيطر على ٢٠ % من بترول العالم ،

إجراءات إزالة الشخصية الكويتية :

عمد النظام العراقى فى اتخاذ عدة إجراءات تستهدف إزالة الشخصية الكويتية لاذابتها فى العراق الكبير من خلال عدة إجراءات لعل أهمها :

- إعلان العراق يوم ٢اغسطس بيانها رقم "١" من الحكومة الكويتية المؤقتة عزل أمير الكويت وحل المجلس الوطنى وتشكيل حكومة الكويت الحرة ،
- قرار العراق تجميد سداد ديونه الواجبة السداد للولايات المتحدة ردا على الإجراءات الامريكية بتجميد الأرصدة العراقية ،
- إعلان العراق قراره باعتبار الدينار الكويتى مساويا للدينار العراقى ،
- إعلان راديو بغداد أن الحكومة المؤقتة فى الكويت قررت إعلان الجمهورية فى الكويت ،
- اسقط الرئيس العراقى الديون المستحقة على بلاده للكويت والتى بلغت ١٣مليار دولار كما قرر الوفاء بالالتزامات الكويتية المالية والاقتصادية تجاه الدول والمؤسسات سواء كانت فى صورة ديون عليها أو مستحقاتها ،
- إعلان العراق فى ٨ أغسطس ٩٠ ضم الكويت إلى العراق رسميا على أساس انها كانت أصلا جزءا من أراضيه ،

- قرار العراق إغلاق حدوده مع الدول المجاورة إلى اجل غير مسمى لأسباب أمنية وانه لن يسمح بمغـــادرة الرعايـا الأجانب فيما عدا الدبلوماسيين فقط ٠
- إعلان العراق فى ٢٨ أغسطس ٩٠ أن الكويت أصبحت المحافظة رقم ١٩ فى هيكـــل التقســيمات الإداريـــة وان محافظة الكويت سيكون مركزها قضاء كاظمة وتضم قضائى الجهراء والنوى ٠

موقف العراق من الرعايا الأجانب :

- فى ٩ أغسطس ٩٠ أبلغت وزارة الخارجية العراقية البعثات الدبلوماسية القائمة فى الكويت أنها لم يعد لها مهام مـــع الحكومة الكويتية السـابقة بعد قيام الوحدة الاندماجية بين البلدين وطالبت الوزارات والهيئات الدبلوماسية المعتمـدة فى العراق اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أعمال بعثاتها الدبلوماسية القائمة فى الكويت ونقلها إلى بغداد فى موعد ينتهى فى الرابع والعشرين من اغسطس٩٠ ٠
- فى ١٨ أغسطس ٩٠ قرر العراق احتجاز الرعايا الأجانب طالما ظل مهددا بحرب عدوانية ٠
- فى ١٩ أغسطس ٩٠ أعلن العراق اعتقال جميع رعايا الدول الغربية لديه واحتجـــازهم فى المنشـــآت والقواعـــد العسكرية المدنية والاستراتيجية فى كافة المدن العراقية واستمرار اعتقالهم حتى زوال شبح الحرب تماما ٠
- أعلن العراق عن استخدام الرعايا الأجانب لديه كدروع بشرية حيث يبلغ عددهم ٢١ ألف بينهم ٢٥٠٠ أمريكى فى الكويت ، ٧٠٠ فى العراق ، ٤٠٠٠ بريطانى فى الكويت ، ٦٠٠ فى العراق٠
- فى ٢٠ أغسطس ٩٠ هدد العراق جميع الدبلوماسيين المعتمدين فى الكويت بضرورة إغلاق مقار بعثاتهم الدبلوماسية فى موعد ينتهى فى ٢٠ أغسطس و اعلن أن الذين سيرفضون ذلك سيعاملون كرعايا أجانب عاديين بدون أى صفـة دبلوماسية ٠٠

الفصل الثانى
مواجهة الغزو العراقى للكويت

الفصل الثاني : مواجهة الغزو العراقي للكويت

عــــام :-

جاء اجتياح العراق للكويت مفاجأة للعالم بأسره ، وأكد هامشية نظريات الدفاع المشترك ، وانعدام فاعلية قوات درع الجزيرة ، وعدم فاعلية المؤسسات العربية ، كما أثبتت عدم تماسك الأمن القومي العربي، تلك المفاجـــــاة أدت إلى إصابة مراكز اتخاذ القرار في العالم لفترة من الارتباك عقب الغزو مباشرة حيث لم يكن الوقت مناسبا للقيام بتحركـــــات عسكرية مؤثرة ، حيث كانت الأهداف العراقية لم تتحدد بعد ، وكانت المعلومات المتداولة ضئيلة للغاية كما كان انعدام الأمن مخيفا وخاصة للمملكة العربية السعودية والدول الخليجية الأخرى .

عمليات الحشد والإعداد للدفاع الاستراتيجي " درع الصحراء "

انحصرت الجهود العربية والدولية في العمل السياسي والدبلوماسي لوقف تدهور الموقف مع بداية الغــــزو، واصــــدر مجلس الأمن بعد خمس ساعات فقط من بدء الغزو قراره الأول رقم "٦٦٠" بإدانة العـــــدوان العراقـــي والمطالبـــة بالانسحاب الفوري غير المشروط .

وفي مساء ٥ أغسطس ١٩٩٠،وعلى ضوء تزايد الحشد العسكري العراقي على الحـــدود الكويتيـــة/الســـعودية والذى وصل خلال أسبوع من الغزو الى نحو ١٢٠ ألف جندي وحوالى ٧٥٠ دبابة مما أعطى احتمـــال قيـــام العـــراق بتطوير الهجوم للاستيلاء على حقول البترول في المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات ، وفي مواجهة ذلك التـــهديد طلبت المملكة العربية السعودية الدعم العسكري من الولايات المتحدة ضمن قوات متعددة الجنسيات من الدول العربيـــة والاسلامية .

وفي ٧ أغسطس ١٩٩٠ ، دفعت الولايات المتحدة ٥٠ طائرة مقاتلة من طراز "أف-١٦" فـــالكون ، ٥٠ طـــائرة مقاتلة قاذفة من طراز "أف-١٥" أيجيل الى قاعدة الظهران في منطقة الاحساء شرقي السعودية ، وفي ٨ أغســــطس ٩٠ دفعت ٣٥٠٠ جندى من قواتها المتمركزة في المانيا منهم ١٥٠٠ جندى من قوات " دلتا فورس" للعمليات الخاصة ومع تطور أحداث الأزمة ومع إصدار مجلس الأمن لقراراته المتعددة ، وفي ظل وعي العالم بأبعاد الموقف ، كان التفاعل الـدولى لوقف أى هجوم عراقي يستهدف حقول البترول السعودى ، واستعداد دول العالم لتقديم الدعم العســــكرى للمملكـــة العربية السعودية وباقي دول الخليج .

وأخذت القوات الامريكية والقوات متعددة الجنسيات تتدفق الى الصحراء السعودية من خلال اكبر جسر جــــوى وبحرى منذ الحرب العالمية الثانية ، لبناء اكبر حشد استراتيجي فيما أطــلق عــليه عملية " درع لصحراء " والتي بدأت في ٧ أغسطس ١٩٩٠ واستكملت في مدة خمس شهور كاملة انتهت في ١٦ يناير ١٩٩١ ، حيث بلغ حجم القـــوات المشتركة حتى ذلك التاريخ ٥٨٥ ألــف جندى - ٣٩٥٠ دبابة ، ٢٩٥٠ قطعة مدفعية ، ٢٩٠٠طائرة مختلفة الأنواع ، ٧ مجموعات عمليات حاملة الطائرات ، عشرات السفن ، مئات الألوف من أطنان الاحتياجات الإدارية والفنية تحـــوى قنابل وذخائر ومياه ووقود ، ومهمات وتعيينات ومهمات وقاية كيماوية .

وبعد إجراءات الفتح الاستراتيجي والتعبوى ومراجعة الخطط وتنظيم التعاون بين القوات لتنفيذ هذه الخطط وتحديد نظام وأسلوب القيادة والسيطرة ، وبعد تدريب القوات على المهام وبالتحديد يوم ١٧ يناير ١٩٩١ بدأت العمليـــــات الهجومية لقوات الائتلاف الدولى التي عرفت باسم "عاصفة الصحراء" ضد القوات العراقية المدافعة في الكويت .

أولا : حشد القوات العراقية وفكرة عملياتها :

في مساء ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، أول أيام الغزو العراقي للكويت ، أصدرت القيادة العامة للقوات العراقية أمرا باستدعاء القوات الاحتياطية ، وأعلن في بغداد عن تعبئة [٥٤] ١٤ فرقة مشاة ، ٣ فرق مدرعة ، وتشكيل ١١ فرقة جديدة .

وفي نهاية عام ١٩٩٠ بلغ حجم القوات العراقية البرية ٤٨ فرقة كاملة ، تعدادها ٧٠٠ ألف جندي ، ٨ لواءات دفاع جوي بكل منها ٣ آلاف جندي بإجمالي ٢٤ ألف جندي ألحقت على الفرق المدرعة والمشاة اضافة الى ٣٥٠ ألف جندي من قوات المقاومة الشعبية .

وفي الأول من سبتمبر ١٩٩٠ بدأت القيادة العراقية في توزيع هذه القوات بالكامل على المناطق العسكرية المختلفة ، وخاصة المنطقة الجنوبية منها حوالي ٢٤ فرقة ، أي ٥٠% من حجم التشكيلات العراقية وذلك لاحكام السيطرة على الكويت واحتمالات قيامها بتطوير الهجوم جنوبا .

وأشارت تقديرات وزارة الدفاع الامريكية في ١٩ سبتمبر ٩٠ أن القوات العراقية التي تم حشدها على طول الحدود الكويتية - السعودية والتي يمكن أن تهدد الأهداف القريبة منها قد بلغت ٣٦٠ ألف جندي عراقي ، ٢٨٠٠ دبابة ، ١٨٠٠ عربة قتال ، ١٥٤٠ قطعة مدفعية .

واستمر الحشد العراقي في تزايد مستمر مع تثبيت مدافع ساحلية على طول السواحل الكويتية وجنوب جزيرة بوبيان وفي رأس بيشة جنوب الفاو ، الى جانب تمركز أربعة بطاريات صواريخ إستراتيجية ذات رؤوس كيمائية متفجرة داخل الكويت وشمالها .

وفي أول نوفمبر ٩٠ أعاد العراق تنظيم قواته في المنطقة الجنوبية التي تشتمل على جنوب العراق والكويت حيث وصل حجم القوات العراقية الى ٢٤ فرقة منها ١١ فرقة مدرعة ، ٧ فرقة مشاة ميكانيكي، ٦ فرقة مشاة ، بإجمالي ٣٨١ ألف جندي عراقي ، ٢٨٨٩ دبابة ، ٢٩٢٧ عربة قتال ، ٢٤٤٨ قطعة مدفعية ، ٢٥٩٢ صاروخ مضاد للدبابات .

وقد اتخذت اوضاعها طبقا لفكرة عملياتها كالآتي :

- ٦ فرق مشاة كانت تقوم بتأمين الساحل الكويتي بالكامل وبعمق ١٠-١٥ كم بالتعاون مع المدفعية الساحلية ، وزوارق الطوربيد والصواريخ البحرية ، مع تلغيم مداخل الموانئ الكويتية بالغام بحرية ثابتة تحت السطح ، وقد امتدت مهمة التأمين للفرق المشاة حتى شط العرب في مواجهة الحدود الإيرانية من الفاو حتى الخصيب مع استمرار تأمين مدينة الكويت بفرقة مشاة كاملة .
- ٧ فرقة مشاة ميكانيكي كانت تقوم باحتلال خط دفاعي كان قد تم تجهيزه جنوب الكويت والمنطقة المحايدة في اقصى الغرب مع الحدود السعودية ، وبعمق ١٥ كم .
- ٦ فرقة مدرعة تعمل كاحتياطيات ، وتمركزت بمعدل فرقة مدرعة خلف كل فرقتين من المشاة و المشاة الميكانيكي على الحدود الجنوبية الكويتية وداخلها ، وفي شبه جزيرة الفاو وعلى بعد ٣٠كم في العمق للقيام بالضربات والهجمات المضادة .

[٥٤] جلال عبد الفتاح / العمليات العسكرية لغزو الكويت - المكتب العربي للمعارف - القاهرة - ص ٣٧ ، ٧٣ ، ٧٤ .

• ٥ فرقة مدرعة تعمل كاحتياطيات فى منطقة شمال وغرب الكويت والمنطقة الواقعة شمال مطارى الرميلة وجليبة ، لدعم الدفاعات الامامية والتدخل لمنع عزل مدينة الكويت وتكون القوات العراقية على استعداد للتحول للهجوم الشامل بهدف أحداث اكبر خسائر ممكنة فى القوات المواجهة لها ، والاستيلاء على حقول البترول فى المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات المتحدة طبقا لفكرة العمليات الآتية [٥٥] : –

• توجيه ضربة صاروخية كيميائية مفاجئة على التجميع الرئيسى للقوات المشتركة فى مواجهتها وفى العمق وعلى حقول البترول – تنفذ قبل آخر ضوء بساعتين – تسبقها بساعة وأحدة ضربة جوية شاملة بقاذفات القنابل على نفس الأهداف .

• وبقوة ٨ فرقة "٤فرقة مشاة ميكانيكى ، ٤فرقة مدرعة " يتم توجيه ضربة رئيسية مع الاختراق السريع ليلا ، فى مواجهتها وبالتعاون مع ٤ فرقة مدرعة يتم توجيه ضربة أخرى والالتفاف شمال المنطقة المحايدة – وادى الباطن ، لتطويق القوات المشتركة فى مواجهتها ، والوصول الى الظهران والاحساء عبر خمسة محاور ، وبنجاحها فى مهمتها تتابع هجومها جنوبا فى اتجاه دولة قطر والإمارات .

• وفى اليوم التالى للعمليات يتم ابرار ٢ لواء مظلات جوا بطائرات الهليوكوبتر فى المناطق الشرقية فى السعودية وفى قطر طبقا للموقف ، وفى نفس الوقت تبدأ مجموعات التخريب التى يتم دفعها مسبقا فى اجراء عمليات تدميرية لحقول البترول البرية والبحرية فى الخليج بشكل عام .

• وبتمام دفع القوات المهاجمة يتم دفع الفيلق الأول من المنطقة المركزية العراقية "بغداد" ليحل محلها ويستمر فى تأمين المنطقة الجنوبية خاصة منطقة البصرة والرميلة وجليبة ، مع اعادة توزيع ٣ فرق مشاة لتأمين الحدود الجنوبية للكويت باتخاذ أوضاع دفاعية على مواجهة واسعة وبالتعاون مع ٦ فرقة مشاة السابق تواجدها يستكمل الدفاع عن الساحل الشرقى للكويت .

• ولمعاونة أعمال قتال الفرق المهاجمة تقوم القوات البحرية العراقية ببث الالغام البحرية بطريقة مبعثرة فى الخليج العربى ، كما تبدأ الوحدات الخاصة "المغاوير" بالقيام بغارات ليلية على القوات المشتركة فى المواجهة وفى العمق .

ثانيا : القرار التاريخى لخادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الإسلامية والصديقة :

• اتخذ الملك "فهد بن عبد العزيز" خادم الحرمين الشريفين قراره التاريخى بدعوة القوات الإسلامية والصديقة لمشاركة القوات المسلحة السعودية فى الدفاع عن أراضيها بعد دراسة متأنية لابعاد الموقف سياسيا واقتصاديا وعسكريا . وقد بنى خادم الحرمين قراره بناء على عدة اعتبارات رئيسية كانت الدافع لذلك القرار أولها – التفوق العسكرى الحاسم التى تتمتع به القوات العراقية على القوات السعودية بل وقوات دول الخليج كلها ، وثانيها – الحشد الكبير المتزايد يوما بعد يوم على الحدود الكويتية / العراقية – وثالثها – عدم الثقة فى نوايا صدام حسين والمفاجأة والسرعة التى اتم بها غزوه للكويت والسيطرة عليها فى اطار ماظهر من انه كان تخطيطا شاملا ومدروسا احاطه الرئيس العراقى بالكثير من الخداع والدهاء – ورابعها – التردد والانقسام العربى بين مؤيد ومعارض ومحايد للغزو العراقى للكويت وعدم الحسم فى مواجهته وبالتالى صعوبة اتخاذ قرار باستخدام قوات مسلمة وعربية شاملة تتوافق مع الحجم والقوة المسلحة العراقية – وخامسها – انه حق فى حالة امكانية حشد قوات عربية واسلامية فى مواجهة

[٥٥] جلال عبد الفتاح / العمليات العسكرية لغزو الكويت / المكتب العربى للمعارف – القاهرة – ص ٧٤ ، ٧٥

٦ ،

العراق فانها تفتقر الى وسائل النقل الاستراتيجية بحرا وجوا التى تمكنها من استكمال بناء ذلك الحشد فى الوقت المناسب - وسادسها - التعنت الذى ابداه النظام العراقى وعدم استجابته لأى مبادرة عربية أو اسلامية يمكن من خلالها التوصل الى حل سلمى للازمة فى النطاق العربى والاسلامى ٠

- اتخذ الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية قراره بدعوة القوات الإسلامية والصديقة بعد أن أكدت مصادر المعلومات من خلال الصور الجوية التى التقطتها الاقمار الصناعية - من النوايا العدوانية للرئيس صدام حسين من خلال حشده لحجم من القوة وصل الى ٢٤ فرقة متنوعة بإجمالى ٣٨١ ألف جندى ، ٢٨٨٩ دبابة - وبعد أن أعطى فرصة كاملة للزعماء والقادة العرب من خلال الجامعة العربية من كافة الفرص لإيجاد حل عربى للأزمة سواء كان سلمى أوعسكرى ٠

- **الولايات المتحدة وقرار دعوة القوات الصديقة :**

إثر الغزو العراقى للكويت اجتمع مجلس الأمن القومى الأمريكى بكامله فى الساعة الثامنة من صباح ٢ اغسطس ٩٠ بتوقيت واشنطن برئاسة الرئيس الأمريكى جورج بوش لتقييم نتائج الغزو العراقى للكويت واحتمالاته مستقبلا ٠

وقد عرض مدير المخابرات المركزية [٥٦] تقريرا يفيد بان الكويت تم احتلالها بـ ١٠٠,٠٠٠ من القوات العراقية وان ذلك الحجم من القوات يمكنه بسهوله أن يواصل استمرار هجومه لتحطيم دفاعات المملكة العربية السعودية وتدمير قواتها المسلحة التى لا تتجاوز ٧٠,٠٠٠ من القوات مما يؤكد خطورة الموقف فى منطقة الخليج وبصفة خاصة فى المملكة العربية السعودية ، وتم وضع اقتراحين امام الرئيس " بوش " للتدخل فى الخليج وايقاف طموحات الرئيس العراقى ومنعه من مواصلة هجومه جنوبا - أولهما - توجيه ضربة انتقامية واحدة بواسطة حاملات الطائرات الامريكية من قواعدها بمنطقة الشرق الأوسط والمنطقة الأوربية ، تركز اهدافها ضد التجمع الرئيسى للقوات المسلحة العراقية فى كل من العراق والكويت والاهداف الاستراتيجية العسكرية والاقتصادية فى العراق يدخل ضمنها انابيب البترول الممتدة الى تركيا -السعودية وسفن البترول العراقية فى البحر الى جانب مؤسسات العراق النووية والكيماوية ٠

وقد الغى ذلك الاقتراح باعتباره تحريضا قد يدعو صدام حسين لشن هجوم على الدولتين - كما أن ضرب المنشآت النووية والكيميائية قد يحدث تصعيدا خطيرا للازمة - وثانيهما - تنفيذ الخطة "٩٠-١٠٠٢" للدفاع عن المملكة العربية السعودية ، التى تحتاج الى حشد من القوة المسلحة قد يصل الى ٢٥٠,٠٠٠ مقاتل وهو الأمر الذى قد يستغرق شهورا ٠

وقد وجد هذا الاقتراح قبولا من الحاضرين الا انه اقترح أن تطور تلك الخطة بحيث لا تقتصر فقط على الدفاع بل امكانية تحولها الى عملية هجومية لطرد القوات العراقية من الكويت اذا تطلب الموقف ذلك ٠

وفى ٣ أغسطس ١٩٩٠ ، اجتمع مجلس الأمن القومى الأمريكى للمرة الثانية فى البيت الابيض برئاسة الرئيس الأمريكى جورج بوش ،وقدم فيه تقييم لحجم القوة العراقية والتى تزايدت بشكل لايبعث على التفاؤل وان حجمها واوضاعها داخل الكويت يشير الى كثير من الاحتمالات ضمنها القيام بتطوير الهجوم ومواصلة الاندفاع جنوبا والوصول الى العاصمة السعودية فى الرياض والتى تبعد مسافة ٢٧٥ ميلا منها خلال ثلاثة أيام ٠

---

[٥٦] بوب وورد / أسرار صناعة القرار الأمريكى لحرب الخليج - ص ١٨١،١٨٢

وقد قدم " سكوكرفت " مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي طريقين متوازيين يمكن للولايات المتحدة السير فيهما أولهما ـ أن الولايات المتحدة يجب أن تكون مستعدة لاستخدام القوة العسكرية لايقاف هجوم صدام حسين المنتظر فى اتجاه المملكة العربية السعودية وان تعلن ذلك الاستعداد على العالم أجمع ـ وثانيهما ـ هو السعى لاسقاط صدام حسين سرا من خلال وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ولا يجب أن يكشف ذلك للعالم .

وكان تعليق الرئيس بوش على ذلك الطريق ـ " أن العمل السرى سوف يكون صعبا ان لم يكن مستحيلا بالنظر الى أن صدام حسين يدير دولة بوليسية وقد استخدم اساليب وحشية لقمع أى منشق أو معارض " .

ولكن لم يمانع فى أن تبدأ وكالة المخابرات المركزية فى التخطيط لعملية سرية لزعزعة نظام الحكم املا فى ازاحة صدام حسين عن السلطة ـ الى جانب انه يريد مجهودا من كل الجهات لخنق الاقتصاد العراقى ، ومساندة جماعات المقاومة المناهضة لصدام داخل وخارج العراق .

وطلب الرئيس بوش من كل من " وزير الدفاع تشيني والجنرال باول رئيس الأركان وشوارسكوف"(قائد قوات القيادة المركزية والتى شكلت كقوة تدخل سريع للدفاع عن منطقة الخليج تنفيذا " لمبدأ كارتر " والذى اعلنه فى يناير ١٩٨٠ فى اطار نظرية أمن أمريكية صريحة بالنسبة لمنطقة الخليج فى مواجهة التهديد الايرانى فى ذلك الوقت) طلب بوش منهما الاجتماع به فى كامب ديفيد فى اليوم التالى ٤أغسطس ١٩٩٠ لبحث الخيارات العسكرية .

وبعد ظهر يوم ٣ أغسطس ٩٠ تم لقاء بين الأمير بندر بن سلطان سفير المملكة العربية السعودية فى واشنطن مع وزير الدفاع الأمريكي تشيني والجنرال باول رئيس الأركان ، حيث أطلعاه على الصور الجوية التى التقطت بواسطة الاقمار الصناعية ، والتى أوضحت حجم الحشد العراقى واوضاعه الهجومية على الحدود السعودية الكويتية .

وقد قام الجنرال "باول" بعرض ملخص لخطة العمليات (٩٠- ١٠٠٢) قائلا " إنها قوة ضخمة جدا يصل تعدادها بين مائة الى مائتى ألف مقاتل " وقد اتصل الأمير بندر بالملك فهد خادم الحرمين الشريفين لابلاغه بحقيقة التهديد العراقى ، قال بندر " أن صور القمر الصناعى قد أكدت أن السعودية تتعرض لمتاعب خطيرة وان التهديد حقيقى " .

حيث سأله الملك فهد " هل رأيت بعينيك هذه الصور ؟؟ " فرد بالايجاب ـ الامر الذى أدى الى موافقة خادم الحرمين على لقاء وفد أمريكى لبحث الموقف على أن يحضروا الى المملكة ومعهم الصور الجوية .

وفى مساء يوم ٦ أغسطس ٩٠ كان لقاء الملك فهد عاهل السعودية ومعه ستة من اعضاء الحكومة السعودية وافراد الاسرة الحاكمة ، منهم وزير الخارجية ونائب وزير الدفاع السعودى ، مع وفد أمريكى برئاسة وزير الدفاع تشيني ومعه الجنرال شوارسكوف وبوب كايتس من مجلس الأمن القومي و نيل ولفويتس وكيل الوزارة للشئون السياسية وبيتر وليمز وتشارلس فريمان سفير الولايات المتحدة فى المملكة السعودية ومسئول الخدمات الأجنبى الذى يتحدث العربية ، وخبير المخابرات الامريكية من المركز القومي للصور الجوية ومعه أحدث الصور التى التقطتها الاقمار الصناعية واكثرها سرية .

وقد عرض وزير الدفاع الأمر على الملك فهد خطة ذات شقين ـ الأول ـ التعاون لحماية المملكة العربية السعودية من غزو عراقى محتمل ـ والثانى ـ تحجيم العراق بزيادة فاعلية الحصار الاقتصادى والذى قد يدفع الرئيس العراقى للاسراع بغزو السعودية .

وقد نقل وزير الدفاع الأمريكي أربعة ضمانات عن لسان الرئيس الأمريكي جـورج بـوش - - أولهـا - أن الولايات المتحدة مستعدة للالتزام بقوة ملائمة لاداء مهمة الدفاع عن المملكة العربية السعودية سواء لـردع الرئيس العراقي صدام حسين أو العمل على منعه اذا فشل الردع ٠

ثانيها - أهمية تواجد قوة أمريكية فى المنطقة حيث من غير الممكن الانتظار حتى تعبر القوات العراقية المحدود السعودية وان القوات الامريكية ستعود فور انتهاء الخطر العراقي ٠

وثالثـها- أن التعاون مع المملكة السعودية سوف يجعل القوة المسلحة السعودية اقدر على الدفاع عن المملكـة بعـد رحيل القوة الأمريكية والتى ستكون قادرة على العودة السريعة عند الحاجة اليها مرة اخرى ٠

ورابعهـا- أن الانتظار اكثر من ذلك سوف يصبح خطرا داهما ، وان الرئيس الأمريكي يتطلع الى سرعة الموافقة علـى طلب القوات الامريكية ، والتى يسعى الرئيس الأمريكي بالتعاون مع المملكة العربية السعودية لان تصبح هذه القـوات قوات دولية تضم الى جوارها قوات من دول المنطقة العربية ٠

وبعد دراسة وتحليل دقيق للموقف وعرضه للصور الجوية وخطة الحشد الأمريكي ، كان القرار التاريخي للملـك فهد خادم الحرمين الشريفين لتبدأ عملية " درع الصحراء" بعد أن ربط الملك فهد ذلك القرار بعدة شروط أهمها :-

- التأكيد على القيام بعملية ردع "أى التخويف فقط لاجبار الرئيس العراقى على سحب قواته المسلحة من الكويت دون قتال " ٠
- أن يتم التحول للهجوم اذا تطلب الموقف ذلك بعد فشل الردع وكل محاولات الحلول السلمية ٠
- أن تقتصر مهمة القوة المسلحة الصديقة على تحرير الكويت فقط دون غزو العراق ٠
- أن تشترك قوات عربية واسلامية الى جانب القوات الصديقة وتكون فى صدارة القوات المسلحة التى تحرر مدينـة الكويت ٠
- أن تسحب القوات الصديقة من الاراضى السعودية بعد انتهاء مهمتها المكلفة بها مباشرة وهـى تحريـر الكويـت وعودة الشرعية لها ٠
- أن تلتزم القوات الصديقة بالشرعية الدولية والعربية والاسلامية فيما ستنفذه من عمليات قتالية ٠

وعلى ضوء ذلك فقد تحددت مهمة القوة الامريكية لتكون " الدفاع عن المملكة العربية السعودية ضد الهجوم العراقـى مع الاستعداد لعمليات أخرى اذا تطلب الموقف " ، وكان الأمر الفورى لها هو تنفيذ خطة العمليات (٩٠-١٠٠٢)٠

ومن المتابعة للظروف التى صدر فيها القرار التاريخى لخادم الحرمين بدعوة القوات الشقيقة والاسلامية والصديقـة ، والتغييرات المتلاحقة والحاسمة التى أحدثها النظام العراقى من تغيير لمعالم وشخصية الدولة الكويتية والـتزايد المستمر فى حشد وبناء قواته المسلحة على الحدود السعودية وتزايد التهديد والاخطار التى تتعرض لها المملكة السعودية طبقـا لما اكدته الصور الجوية ، مع عدم وجود أى بادرة لاستجابة الرئيس العراقى صدام حسين لقرارات المجتمع الدولى الصـادرة عن مجلس الامن او قبوله للوساطة العربية او الاسلامية مع وضوح العجز العربى عن امكانية توفير تجميع قتـالى عـربى واسلامى يتوازن مع القوة المسلحة العراقية يكون قادرا على ردعها وفرض انسحابها او التحول للـهجوم اذا تطلـب الموقف لهزيمتها ، كل تلك الظروف لم تدفع الملك فهد خادم الحرمين الشريفين على التعجيل باتخاذ قراره بدعوة القـوات الصديقة للمشاركة فى الدفاع عن المملكة العربية السعودية ٠٠ بل كان ذلك القرار بعد فترة كافية من الدراسة والبحث والتحليل ، الامر الذى ادى الى صدوره مساء يوم ٦ أغسطس ٩٠ بعد خمسة ايام كاملة من غزو القـوات العراقيـة

للكويت ، الى جانب أحاطته بالعديد من الضمانات التى تجعل من تواجد القوات الصديقة علــى الاراضــى الســعودية وجودا مؤقتا ينتهى بانتهاء المهمة التى تم حشده من اجلها وهى " تحرير الكويت " مما جعله وبحق قرارا تاريخيا .

ثالثا :- حشد القوات الشقيقة والاسلامية والصديقة " العملية درع الصحراء "

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية فى تحركها لمواجهة الأزمة ، أن يتم تحت مظلة دوليــة ، وأن يشـترك معــها وبطريقة عملية وفعالة أكبر عدد ممكن من دول العالم ، ومن خلال شرعية قرارات مجلس الأمن بدأت الولايات المتحــدة الأمريكية فى ارسال قواتها الى المنطقة تحت مظلة الأمم المتحدة باسم القوات المتعددة الجنسيات أو قوات الائتلاف الدولى ، وبدأت عملية النقل الاستراتيجى للقوات وتنظيم الدفاع عن المملكة العربية السعودية والتى أطلق عليها عمليــة " درع الصحراء " .

وقد حددت الولايات المتحدة أهداف عملية " درع الصحراء " فى الأتى :--

- حماية المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج من احتمالات العدوان العراقى وتأمين حقول النفط فيها ضد مختلــف صور العدائيات .
- ردع العراق واجباره على الانسحاب من الكويت .
- عودة السلطة الشرعية الى الكويت .
- حماية المصالح والرعايا الأمريكيين والأجانب فى المنطقة .
- الاسهام فى اعادة التوازن الاستراتيجى العسكرى فى منطقة الخليج بما يضمن الاســتقرار السياسـى والعســكرى مستقبلا .

وقد حرصت الولايات المتحدة على تشجيع المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية فى طلب الدعم مــن دول صديقة ، كما طالبت حلفائها فى الاشتراك بالدعم العسكرى والمادى حتى بلغ اجمالى الدول المشتركة فى عمليــة " درع الصحراء" ٣٠ دولة .

وفى ٧ أغسطس ١٩٩٠ ، دفعت الولايات المتحدة ٥٠ طائرة مقاتلة من طراز "أف-١٦" فالكون ؛ ٥٠ طــائرة مقاتلة قاذفة من طراز "أف-١٥" ايجيل الى قاعدة الظهران فى منطقة الاحساء شرقى السعودية ، وفى ٨ اغســطس ٩٠ دفعت ٣٥٠٠ جندى من قواتها المتمركزة فى المانيا منهم ١٥٠٠ جندى من قوات " دلتا فورس" للعمليات الخاصة وفى اجتماع طارئ للقمة العربية فى القاهرة فى ١٠ اغسطس ٩٠ صدر قرارها والذى تضمن ارســال قــوات عربيــة واسلامية الى السعودية والامارات واكد حق المملكة العربية السعودية فى دعوة دول صديقة للمشاركة تعزيز الدفاعــات السعودية .

واعتبارا من منتصف اغسطس بدأت اجراءات النقل الفعلية لقوات العملية " درع الصحراء "وبدأت الولايــات المتحدة بنقل جميع القوات التابعة للقيادة المركزية الامريكية وهى التى يطلق عليها قوات الانتشار السريع تابعتها الفــرق المشاة الميكانيكى والمدرعة ومشاة الاسطول .

ومن خلال جسر جوى اشتمل على ٣٥ طائرة نقل عسكرى ، ٣سفن حربية يوميا ، استمر تدفق القوات خــلال شهر اغسطس والاشهر التالية له ، وشهدت المنطقة تحركات لانظير لها فى التاريخ "برا وبحرا وجوا " مشتملة على قوات برية - وجوية وبحرية - وحاملات طائرات والحشود الادارية والفنية الهائلة اللازمة لهذه القوات .

وقد اعتمد نقل القوات على الطائرات العسكرية العملاقة من طراز "سي -٥"جالاكسي ،"سي-١٤١" ستار لفتر والطائرات المدنية وسفن الشحن العسكرية والسفن العملاقة وعلى مدى ٥شهور استمر الحشد العسكرى لقوات الائتلاف الدولى فى عملية "درع الصحراء" وحتى بلغ حجم القوات المشتركة ٥٨٥ ألف جندى ، ٣٩٥٠ دبابة ، ٢٩٥٠ قطعة مدفعية ٢٩٠٠ طائرة قتال مختلفة الانواع ، ٧ مجموعات عمليات حاملة للطائرات ، ٢١٩ سفينة قتال ، مئات الآلاف من اطنان احتياجات الادارية والفنية تحوى قنابل وذخائر ، ومياه ووقود ومهمات وتعيينات ومهمات كيماوية ٠

رابعا .. وصف مسرح العمليات البري :

امتد مسرح العمليات البرية ليشمل دولة الكويت بكاملها الى جانب اراضى المملكة العربية السعودية ، وذلك من منطقة "عرعر" فى الشمال الغربى وحتى مركز "الخليج" فى الشمال الشرقى وفى العمق وباتجاه الجنوب ، من مدينة الرياض فى الغرب وحتى "الهفوف" و"ابقيق" شرقا ، اما باتجاه الشمال فكان مسرح العمليات يمتد داخل الاراضى العراقية فى محافظتى "النجف" و"المثنى" غربا بمافى ذلك مدينة "السماوه" وفى اتجاه الشرق مرورا بمحافظتى "ذي قار" و "البصرة" شرقا بما فى ذلك مدينة "الناصرية" وجنوب "البصرة" بمساحة تصل الى حوالى "٣٥٠,٠٠٠"كم٢ ٠

أ ـ طبيعة الارض :

تتميز طبيعة الارض فى مسرح العمليات بصورة عامة بانها منبسطة بشكل شبه تام عدا الجزء الجنوبى الاوسط والواقع فى المملكة العربية السعودية حيث تتخلله بعض الكثبان الرملية وبعض المرتفعات البسيطة نوعا ، اما المناطق الشرقية من مسرح العمليات والقريبة نسبيا من سواحل الخليج العربى فانها تشمل على كثير من السبخات التى يزداد منسوب المياه فيها خلال فصل الشتاء زيادة كبيرة ، كما تتميز الاراضى العراقية فى المنطقة الواقعة فى محافظة "البصرة" بوجود المستنقعات الواسعة مثل "خور الحمار" الذى يمتد من الشرق الى الغرب لمسافة تصل الى مائة كم تقريبا ٠

تبدأ الارض فى مسرح العمليات منخفضة فى الشرق على ساحل الخليج العربى وتدرج فى الارتفاع كلما اتجهنا غربا الا ان هذا الارتفاع لايصل فى أقصاه إلا لبضع مئات من الأمتار ، وتوجد ضمن مسرح العمليات وخاصة فى الجزء الشمالى منه عدة أودية أهمها ـ وادى " حفر الباطن" الذى يمتد من العراق جنوبا وبمحاذاة الحدود الكويتية ـ العراقية الغربية الى ان يصل الى مدينة "حفر الباطن" فى المملكة العربية السعودية ، ولاتوجد ضمن مسرح العمليات نباتات طبيعية ذات قيمة الا انه توجد بعض المزارع فى كل من المملكة العربية السعودية والكويت وهى عموما مزارع صغيرة المساحة ، اما فى الجانب العراقى فتوجد مزارع كبيرة نسبيا وخاصة بالقرب من مصادر المياه العذبة ، ولاتوفر طبيعة الارض على وجه العموم الاخفاء والاستتار وتحتاج الى اعمال هندسية كبيرة لعمل ذلك ، وتوجد العديد من الآبار الارتوازية فى المناطق المختلفة من مسرح العمليات منها ماهو صالح للشرب ومنها مايصلح للاستخدامات الاخرى ٠

ب- صلاحية الأرض لعبور الآليات :

يعتبر سطح مسرح العمليات الترابى صالحا لعبور جميع انواع الآليات فى معظم اجزاءه عدا بعض المناطق جنوب طريق "التابلاين" فى اتجاه قرية "السعيرة" حيث تكثر فى تلك المنطقة الكثبان الرملية وهى مايعرف بصحراء "الدهناء" كما توجد مناطق اخرى صعبة العبور قريبة من الساحل تتميز باراضيها السبخة التى تعيق تحرك الآليات الثقيلة وخاصة اثناء فصل الشتاء كما هو الحال ايضا فى المناطق والمستنقعات الواقعة فى العراق جنوب وجنوب غرب مدينة "البصرة" اما المناطق الشمالية فمعظمها صالحة للحركة وخاصة اثناء فصول الجفاف ٠

ج - الطـــرق :

توجد بمسرح العمليات عدة طرق معبدة والكثير من الطرق الممهدة فهناك الطريق الرئيسى الممتد من "الريــاض" الى "الظهران" ومن "الرياض" الى "حفر الباطن" والطرق الممتدة من "الظهران-الخافجى-الكويت" وطريق "الظـهران الى حفر الباطن" وهو مايسّمى بطريق " التابلاين" كما ان هناك طريـــق " النويصيـــب-الكويـــت" الســـاحلى وطريـــق " النويصيب-الكويت" السريع ، ثم طريق "حفر الباطن -الرقعى/ الجهراء-الكويت " كذلك طريق " الكويت- صفـوان" وطريق "الكويت - ام قصر " وفى العراق هناك الطريق الرئيسى رقم ٨ الواصل بـــين "الســـماوة" وبـــين كـــل مـــن "ابوالخصيب"و"ام قصر" وطرق "البصرة - أبو الخصيب- صفوان " وجميع هذه الطرق تصلح لسير الحملات العســكرية الثقيلة •

د - المنـــاخ :

يتميز مناخ مسرح العمليات بطقس رطب وحار خلال فترة الصيف فى المناطق القريبة من الساحل وحار جــاف فى المناطق الداخلية ، اما فى فصل الشتاء فيصبح الطقس اقل رطوبة فى المناطق الساحلية ولكنه يتميز بطقس بارد نسبيا على وجه العموم خلال شهرى يناير وفبراير ومعتدل خلال شهرى ديسمبر ومارس ، كما تسقط بعض الامطار خلال فصــل الشتاء •

هـ السـكان :

يتميز السكان فى الجزء الواقع ضمن المملكة العربية السعودية من مسرح العمليات بـالولاء لحكومتـه ، ويعمـل معظمهم اما فى القطاع الحكومى او فى شركات البترول او فى الاعمال الخاصة وذلك ضمن المدن والقرى الرئيسية ، اما فى القرى الصغيرة فمعظم السكان يعملون اما فى الزراعة او الرعى ، ويبلغ تعداد سكان هذه المنطقة حوالى مليونى نسمة ونصف ، اما فى الكويت فينقسم السكان الى عدة اقسام منهم الكويتيون ومنهم العرب حاملو جنسيات بلادهم ومنــهم الاجانب بدون جنسية معروفة ويبلغ سكان الكويت حوالى مليون نسمة •

اما فى العراق فيتميز السكان جنوب العراق بالولاء لبلادهم فى غالبيتهم الا ان نظام الحكم العراقى وبسبب الضغـــوط التى مارسها عليهم فان الكثير منهم يتحينون الفرصة للثورة على نظام الحكم خاصة اذا هيئت لهم المساندة الخارجية •

خامسا .. وصف مسرح العمليات البحرى :

يتكون مسرح العمليات البحرى من خمسة مناطق للعمليات تشمل - البحر الاحمر - خليج عدن وشمـــال البحــر العربى وخليج عمان والخليج العربى •

ويعتبر الخليج العربى منطقة العمليات الهامة حيث يقع عليه معظم اطراف النزاع ، وتنحصر المنطقة البحرية الهامة فى الخليج بين خطى عرض من ٢٥ الى ٣٠ وبين خطى طول من ٤٨ الى٥٦ ، كما يوجد فى الخليج العربى عدة جـــزر هامة هى جزيرة "بوبيان" ، "الفيلكا" ،"كوبار" الى جانب بعض المنصات البترولية الهامة فى الشـــمال مثـــل "منصـــات الخافجى" ، "النيروز" ، "اردشير" ، " سيروس" ، " الضرة" ، " الحوت" ، "لولو" ، " الزلف" ، "السنانية" •

كما يوجد لدولة الكويت اربعة موانى على الخليج ، ميناء "الكويت" ، "الاحمدى" ، "الشعيبة" ، "عبد الله" - هـــذا الى جانب اربعة موانى اخرى بالعراق ميناء "البصرة" ، "ام قصر" ،"المغمور" "والبكر" وتتراوح اعماق المياه فى الخليج بين ١٠مترا الى ٨٠متر فى المياه الدولية وتنقص الاعماق كلما ابحـرنا شمالا حتى تصـــل الاعماق فى المـــياه الدوليـــة فى الشمال بين ١٠ الى ٤٠ متر ، ويوجد صعوبة كبيرة فى الملاحة على السواحل وقريبا من الشواطىء وخصوصا فى المناطق الشمالية ، لوجود كثير من المياه الضحلة والجزر المغمورة وانابيب البترول والمنصات البترولية •

ولايفضل القيام بالعمليات البرمائية الواسعة على ساحل الخليج العربي بشكل عام وبصفة خاصة فى المناطق الشمالية من الخليج "سواحل الكويت" ، حيث انها لم تمسح ملاحيا منذ فترة طويلة ، ولضحالة المياه على السواحل بالاضافة للالغام الكثيرة التى زرعت فيها من قبل العراق وبطريقة عشوائية مما يجعلها تسمح فقط بعمليات الانزال الصغيرة .

وللمملكة العربية السعودية سواحل على البحر الاحمر والخليج العربى ، فيبلغ طول الساحل الغربى المطل على البحر الاحمر "١٨٠٠" كم تقريبا ، والساحل الشرقى المطل على الخليج العربى "٥٠٠" كم تقريبا وتحيط بسواحل المملكة العربية السعودية ثلاث مضايق بحرية هامة "مضيق هرمز ومضيق باب المندب وقناة السويس " وهذه المضايق الثلاثة هى المدخل للسواحل والمياه الاقليمية للمملكة العربية السعودية .

ويوجد للمملكة العربية السعودية قاعدتين بحريتين رئيسيتين "قاعدة الملك عبد العزيز البحرية فى الجبيل وقاعدة الملك فيصل البحرية فى جدة" والمسافة البحرية الفاصلة بينهما ٣٥٠٠كم تقريبا.

كما يوجد للمملكة العربية السعودية عدد من القواعد البحرية الثانوية فى "رأس مشعاب ، رأس الفار ، القضيمة" كما يوجد للمملكة منشآت ومنصات بترولية على البحر الى جانب وجود جزر هامة فى البحر الاحمر "كجزر الفرسان" المواجهة لجيزان "وجزر حسان" المواجهة لأملج ، هذا الى جانب جزر المملكة فى الخليج العربى منها "الجزيرة العربية ، القرين ، القريان" .

- ويشمل خط الجبهة مع الكويت كلا من المنطقة الشمالية والشرقية .
- حدود ومسئوليات المنطقة الشمالية : تمتد مسئوليات المنطقة الشمالية من "مركز الحماطيات" فى الشمال الشرقى على الحد الكويتى الى "مقر النعام" على الحد السعودى العراقى غربا وتمتد الى الجنوب الشرقى لمنطقة "رماح" والى الجنوب الغربى لمنطقة "الشقيق" .
- حدود مسئوليات المنطقة الشرقية : تمتد مسئوليات المنطقة الشرقية من "مركز الحماطيات" فى الغرب الى "مركز الخليج" والمياه الاقليمية فى الشرق .

سادسا : <u>تنظيم القيادة والسيطرة على قوات الائتلاف :-</u>

- لحل مسائل القيادة والسيطرة على القوات الأجنبية والعربية تم تشكيل قيادتين عسكريتين :-
- الأولى (القيادة المركزية) .. ويتولاها الجنرال شوارسكوف وتوضع تحت قيادتها القوات الأمريكية والأجنبية .
- الثانية .. وهى القيادة المشتركة ومسرح العمليات بقيادة الفريق خالد بن سلطان وتوضع تحت قيادته القوات العربية والاسلامية .
- بناء على توجيهات وامر صاحب السمو الملكي النائب الثانى لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام فى ١٠ أغسطس ١٩٩٠ فقد تم تشكيل قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات ، واسندت قيادتها لصاحب السمو الملكى الفريق الركن/خالد بن سلطان بن عبد العزيز حيث قام سموه باختيار نخبة من ضباط القوات المسلحة السعودية من ذوى الخبرة والكفاءة و قد وضعت قيادة المنطقتين الشمالية والشرقية والقوات الجوية والبحرية من المملكة ومجموعتى الدفاع الجوى الخامسة والسادسة تحت إمرة هذه القيادة كما تم تشكيل قيادة أمامية متقدمة فى كل من المنطقتين الشمالية والشرقية مرتبطة مباشرة بقائد القوات المشتركة ومسرح العمليات ويرتبط اداريا وعملياتيا بقوات درع الجزيرة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربى والقوات العربية والاسلامية والدول الاخرى،حيث بلغ عدد الدول التى عملت تحت قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات (٢٤) دولة

من اصل (٣٧) دولة وامتد مسرح العمليات غربا حتى منطقة " عرعر" حيث تم تشكيل قوة كافيـــة تحسبا لأى عمليات التفاف او اختراق من قبل القوات العراقية لاراضى المملكة العربية السعودية ، ولم ينحصـــر دور قيـادة القوات المشتركة فى قيادة القوات التى تعمل تحت قيادتها وانما امتد ليمارس دورا متميزا فى عملية الاسناد والامـداد لجميع القوات الشقيقة والصديقة التى تواجدت على اراضى المملكة العربية السعودية والتى وصل عددها الى اكـثر من (٧٥٠) الف مقاتل ، حيث قامت حكومة خادم الحرمين الشريفين متمثلة فى القوات المشتركة بتأمين الايـــواء والتأمين الادارى (المواصلات والوقود والعلاج لهذه القوات) ، كما تم تسخير كافة موارد الدولة " البنية الاساسية " لخدمة المجهود الحربى من طرق ومطارات وموانى ووسائل اتصالات ووسائل نقل ومرافـــق ومنشـــآت حكوميـة وخاصة ، والتى ساهمت بشكل كبير فى النجاحات التى تحققت لاكبر حشد عسكرى بعد الحرب العالمية الثانيـــة ، مما يعد انجازا كبيرا بحد ذاته يحسب للمملكة العربية السعودية ، والذى كان لطبيعة المسرح بها وما توفر بـــه مـــن خدمات وتأمين أثره المباشر فى عملية تحرير دولة الكويت وعودة الشرعية ، هذا الى جانب دور هـــذه القيـــادة فى التنسيق والمتابعة ووضع خطط التدريب والتدريب المشترك مع القوات الشقيقة والصديقة لرفع مستوى الاستعداد القتالى لها واتخاذ الإجراءات الخاصة بالتنسيق الضرورى فيما يتعلق بالمعلومات والتخطيط العملياتى ونظام القيـــادة والسيطرة ، وبالتالى فقد حقق هذا التنسيق مستوى عال من الوحدة فى اطار العمليات العسكرية .

- وقد استمرت اجراءات الإعداد المتلاحقة فى منظومة عمل متكاملة من القادة والقيادات بالتوازى مع اجـــراءات اعداد المسرح وحشد القوات الصديقة والشقيقة بالمسرح ، مع توفير احتياجاتها ، وتدبير مطالبها مـــن معـدات وامكانيات تتطلبها سرعة إعدادها لبناء دفاع ثابت ومتزن لتلافى تدهور الموقف ، كأسبقية عاجلة ، وفى اطاره يتم استكمال بناء القدرات اللازمة للتحرير .

تخطيط وإدارة العملية الدفاعية الاستراتيجية " درع الصحراء "

- تحدد هدف التخطيط لعملية درع الصحراء للقوات المشتركة فى تأمين الاراضى السعودية ، فكان الهـــدف مـن التعزيزات الأولية للقوات الجوية والبحرية والبرية .. هو إعداد تشكيلات قتالية فى مسرح العمليات قادرة علـى الرد على الهجوم العراقى البرى المحتمل ضد الاراضى السعودية ، مع تأمين الموانئ والمطارات الجوية فى شمال اراضى السعودية القريبة من ساحل الخليج ، وفى البداية كانت مهمة قوات الائتلاف هى الانتشار فى منطقة العمليات لمنع أى عدوان عراقى جديد وللدفاع عن أراضى المملكة العربية السعودية [٥٧] وبالتـــالى فقـد تحـددت الاهـــداف العسكرية المشتركة السعودية والأمريكية .. فى اقامة قدرة دفاعية على مسرح العمليات تواجـــه أى اندفاعـــات عراقية جديدة وتمنعها من استمرار العدوان ، وبناء قوات تحالف متكاملة لتنفيذ الردع والدفاع عـــن الســـعودية وهزيمة أى هجوم عراقى ، والواقع أنه تم تطوير هذه الخطة بزيادة حجم قوات الائتلاف .

من الرسالة يوضح حجم وإمكانيات القوات الصديقة فى العملية " درع الصحراء ".

أولا : الاستراتيجية الدفاعية لعملية " درع الصحراء " :-

بنيت الاستراتيجية الدفاعية فى ضوء زيادة حجم القوات داخل مسرح العمليات مع تصاعد عملية الفتح الاستراتيجى للقوات ، وتحدد معالم هذه الاستراتيجية من خلال ثلاثة مراحل فرعية :

- المرحلة الأولى (الردع مع التأمين) الفترة من ٧-٢٠ /٨ / ١٩٩٠

وتهدف الى توفير قوة الردع مع احتمال المواجهة المباشرة بين العراق والقوات البرية للدول المتحالفة مع تحقيق امكانية جوية لعرقلة (تأخير) تقدم القوات العراقية المهاجمة ، وقد خططت هذه الاستراتيجية على أساس تنفيذ عمليات دفاعية برية مرتبطة بعمليات هجومية استراتيجية ضد العراق بحيث تهدف الى

- فرض أقصى تأخير وتعطيل وارباك لتقدم القوات العراقية .
- السماح بتحسين مستوى القدرات الدفاعية .
- اجبار العراق على ايقاف عملياته الهجومية وذلك بادارة عمليات هجومية استراتيجية جوية ضد القوات العراقية .

- **أهداف العملية الدفاعية الاستراتيجية " درع الصحراء "(المرحلة الأولى) :-**

أكدت استراتيجية الائتلاف تنفيذها لعمليات دفاعية برية مرتبطة بعمليات استراتيجية هجومية ضد العراق وقد تحددت أهداف هذه العملية فى الاطار التالى [٥٨] :-

- فرض أقصى تأخير وارباك لتقدم القوات العراقية مع انزال أقصى قدر من الخسائر فى قواتها .
- بناء قدرة دفاعية عن مسرح العمليات لمنع العراق من الاستمرار فى العدوان واجبار قواته على ايقاف عملياتها الهجومية .
- بناء قوات ائتلاف متكاملة لتنفيذ الردع والدفاع عن السعودية ، هزيمة الزحف العراقى اذا لزم الأمر مع التحسين المستمر لقدرات هذه القوات .
- ادارة عمليات استراتيجية جوية ضد قدرات العراق العسكرية (الهجومية والدفاعية) .
- العمل على تنفيذ العقوبات الاقتصادية ضد العراق بموجب قرارى مجلس الأمن رقمى ٦٦١ ، ٦٦٧ .
- ويتم ذلك فى اطار المراحل الآتية :

مرحلة بناء الدفاع المتكامل .

- مرحلة الردع مع التأمين .
- مرحلة تحقيق القدرة الدفاعية .
- مرحلة بناء القدرة الدفاعية مع امكانية القيام بالهجوم المضاد .

مرحلة تحقيق القدرة الهجومية :

- مرحلة بناء القدرة الهجومية .
- مرحلة الردع والهجوم المضاد .

(٥٩)

(٦٠)

---

[٥٨] البيان الأمريكى عن عاصفة الصحراء " يوميات الحرب " ، وزارة الدفاع الامريكية ، ترجمة الزهراء للاعلام العربى ١٩٩١- ص ٧٧

- **<u>الخطة الدفاعية المشتركة عن الاراضى السعودية من أجل بناء دفاع متكامل (٧/٨/٩٠-٧/١١/٩٠) .</u>**

تم التوقيع على الشكل النهائى لخطة الدفاع المشترك " درع الصحراء " بين كل من الفريق خالد بن سلطان قائد القوات المشتركة ومسرح العمليات ، والجنرال شوارسكوف على أن تتضمن هذه الخطة المحددات التالية [٥٩] :-

- تنظيم الدفاع عن الاراضى السعودية فى مراكز دفاعية حصينة خلال المراحل الأولى لتنفيذ الخطة .
- وضع خطة دفاعية تهدف الى اقناع العراقيين ، أن خط الدفاع الرئيسى لقوات الائتلاف هو الخط الموازى للحدود السعودية – الكويتية .
- عدم السماح للقوات العراقية بتخطى الخط العام خلال المراحل الأولى للدفاع شمال الجبيل.
- تأمين الموانى البحرية والقواعد الجوية والمدن السعودية .
- وقد اعتمد تخطيط الدفاع خلال هذه المرحلة على وحدات الجيش السعودى التى فتحت على امتداد الحدود الكويتية ، وكذلك على القوات المصرية التى فتحت فى منطقة حفر الباطن وكذا على الوحدات الفرنسية التى تمركزت فى مدينة الملك خالد العسكرية ، هذا بالاضافة الى غطاء جوى لتأمين هذه القوات ، أما القوات الأمريكية فقد تمركزت فى النسق الثانى فى مناطق تمركز شمالى الجبيل وغربها وفى المناطق الصحراوية شمال الظهران وبالتالى تركز الدفاع على اتجاهين رئيسيين داخل المسرح :-
  - الاتجاه الأول وهو اتجاه الساحل الخليجى (المنطقة الشرقية)
  وتم التخطيط لتركيز العمليات الدفاعية حول المدن والموانى الرئيسية .
  - الاتجاه الثانى محور حفر الباطن (المنطقة الشمالية)
  وتم تخطيط الدفاع على أساس تأمين منطقة الحدود وذلك بانشاء مواقع دفاعية حصينة حول مدينة الملك خالد العسكرية وفى حفر الباطن والقيصومة وحائل .
- أما باقى العمق .. فقد أصبح من مسئولية القوات الأمريكية التى تنفذ دفاعا متحركا هدفه تعطيل القوات العراقية ثم هزيمتها قبل أن تتمكن من الوصول الى الجبيل .
- **<u>فكرة العملية الدفاعية خلال هذه المرحلة :-</u>**
  - **<u>القوات العربية :</u>**
  - **هدف العملية الدفاعية[٦٠] :-**

التمسك بالخطوط الدفاعية بمحاذاة الحدود وعلى محورى التقدم الساحلى وحفر الباطن وتأمين الأهداف الحيوية وتعطيل القوات العراقية القائمة بالهجوم .

- **فكرة العملية :**

تدير القوات المسلحة العربية والاسلامية عملية دفاعية إستراتيجية مؤمنة الحدود الشرقية

---

[٥٩] أزمة الخليج ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، دراسة بحثية ، القاهرة ، يوليو ١٩٩١

[٦٠] صحيفة الأنباء الكويتية ، الكويت ، مايو ١٩٩٢ .

والشمالية وأحداث اكبر خسائر بالقوات العراقية التي تحاول اختراق الحدود الشرقية والشمالية مع أحداث اكبر خسائر بالقوات العراقية التي تحاول اختراق الحدود السعودية مع تركيز جهودها الرئيسية على المحورين الساحلي وحفر الباطن .

- **القوات الأمريكية :**

- أسس الدفاع الأمريكي :

يبنى الدفاع الأمريكي خلال هذه المرحلة " المرحلة الأولى " على الأسس التالية :

- أن القوة الجوية هي العنصر الحاسم في تأخير أى هجوم عراقي محتمل .
- تمركز القوات الأمريكية خلال هذه المرحلة في العمق خلف القوات العربية بهدف تأمين وصول ونزول قوات الائتلاف وحشدها مع تأمين اتجاهات الهجوم العراقية المحتملة والعمل في نفس الوقت على تأمين الموانئ والمطارات الحيوية .
- عرقلة تقدم أى هجوم عراقي في مراحله الأولى مع تكبيده اكبر قدر من الخسائر من خلال استخدام القوات الجوية أساسا .
- ايجاد قوة رادعة ودفاعية في مسرح العمليات ضد القوات العراقية المتفوقة كما وحجما .

- **تخطيط الدفاع لعملية " درع الصحراء" (٦١) :-**

تم تخطيط الدفاع الأمريكي في هذه المرحلة بحيث يحقق :

- امكان حشد أكبر قدر من القوات البرية قرب الحدود الشمالية للسعودية في أسرع وقت لادارة عملية دفاعية ضد القوات العراقية وتحدد لذلك أحد ألوية الفرقة ٨٢ المنقولة
- تأمين القواعد الجوية داخل الأراضي السعودية ضد أى عمليات خاصة من جانب قوات الكوماندوز العراقية .
- تدمير أى هجمات جوية عراقية تخترق المجال الجوى السعودى .
- التعاون مع القوات البرية والجوية والبحرية داخل المسرح لتأخير وعرقلة تقدم القوات البرية العراقية المهاجمة .
- المرحلة الثانية (تحقيق القدرات الدفاعية) الفترة من ٢١أغسطس-٣٠سبتمبر١٩٩١ :

وتهدف الى توفير قدرات دفاعية قادرة على صد القوات البرية العراقية ضد المملكة العربية السعودية ، مع توفير قدرات هجومية في الجو .

- **القوات العربية :-**
- تم تعزيز القوات العربية والاسلامية لزيادة حجم وامكانيات القوات المدافعة عن المحورين الساحلي وحفر الباطن واستكملت تجهيز مواقعها الدفاعية في شكل مراكز دفاعية

- **القوات السعودية :-**
- تمركزت اللواءات المشاة الميكانيكية الثلاث المرابطة على طول الساحل لاتخاذ مواقع دفاعية بمحاذاة الحدود بالتعاون مع القوات الخليجية بالمنطقة الشرقية من قطر وعمان والبحرين والامارات كل بقوة حتى كتيبة وتشكلت أربع مجموعات قتال هي(قوة عمر وقوة عثمان وقوة أبوبكر وقوة طارق) .

---

(٦١) أزمة الخليج ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، دراسة بحثية ، القاهرة ، يوليو ١٩٩١

• أما على محور حفر الباطن (المنطقة الشمالية) فقد اتخذت القوات السعودية المشكلة من لواء مشاة ميكـــانيكى ولواء مدرع مواقعها الدفاعية ونظمت الدفاع عن هذا المحور بالتعاون مع القوات المصرية وتشـــكلت القـــوات السعودية من مجموعتى قتال هما قوة خالد وقوة عرعر .

• القوات المصرية :-

تم تنظيم الدفاع خلال هذه المرحلة على محور حفر الباطن بعناصر من الفرقة الثالثة المشاة الميكانيكية والمجموعـــة ١٤٥ صاعقة حيث قامت بتجهيز مواقع دفاعية عن هذا المحور .

• القوات الأمريكية :-

• عززت القوات الأمريكية قواتها بالمسرح حيث وصل حجم قواتها بنهاية المرحلة الى ١٣ لواء ، ١٤٣ ألف جندى من القوات البرية ومشاة البحرية وهذه القوات هى :

❖ قيادة الفيلق الثامن عشر منقول جوا ويشكل من الفرقة ٨٢ منقولة جوا ، والفرقة ١٠١ اقتحام جوى بالاضافـة الى الفرقة ٢٤ ميكانيكى والفوج الثالث فرسان .

❖ ٣ لواء مشاة بحرية / الفرقة الأولى مشاة بحرية .

❖ كما تم فتح ٤ بطاريات صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ فى ميناء الظهران وميناء الجبيل وفى الدمام لمواجهـة الصواريخ أرض / أرض العراقية .

واتخذت هذه القوات لأوضاعها فى مناطق تمركز على المحور الساحلى والمحور الصحراوى من أجل تعزيز الدفاع عـن الأراضى السعودية .

وبوصول هذا الحجم من القوات .. استطاعت قوات الائتلاف أن توفر نحو لواء لكل ١٥ كيلومتر مواجهـة علـى المحاور الرئيسية للحدود السعودية - الكويتية وأصبحت هذه الوحدات قادرة على توفير الصد وتأخير هجوم القوات العراقية بالتعاون مع القوات الجوية .

• جدول رقم (١) حجم قوات الائتلاف خلال هذه المرحلة مقارنة بالقوات العراقية (٦٢) :-

البيان / القوات	القوات المشتركة	القوات العراقية
أفراد	١٨٥ ألف جندى	٤٣٠ ألف جندى
لواءات	٢٦	٧٥
دبابات	٩٠٠	٣٥٠٠
مدفعية وصواريخ	٥٠٠	١٧٠٠ - ٢٢٠٠

(62)World armaments. opcit. sipri .1991

* المرحلة الثالثة (بناء القدرة الدفاعية مع امكانية القيام بالهجوم المضاد) من ١٠/١ -٩٠/١١/٧

* وتهدف هذه المرحلة الى توفير القدرة الدفاعية مع توفير امكانية القيام بالهجوم المضاد بواسطة القنوات المدرعة والميكانيكية بالتعاون مع القوات الجوية (بمعنى تغيير الاستراتيجية التى كانت تعتمد كلية على القوات الجوية الى الاعتماد على القوات البرية المتاحة) ،

* **خطة العملية الدفاعية للقوات العربية والاسلامية بنهاية مرحلة بناء الدفاع :-**

* بناء التجميعات الرئيسية على الحدود الشرقية والشمالية ،

* أسس بناء التجميعات :

* صد نسق أول تعبوى للقوات العراقية وتدمير تجميعه الرئيسى ،
* توفير احتياطى استراتيجي فى عمق كل منطقة للقيام بالهجمات المضادة لتدمير القوات العراقية المخترقة
* توفير احتياطى استراتيجى على مستوى المسرح لتحقيق التوازن ومواجهة اى احتمالات ،

* بناء التجميعات الرئيسية على الحدود الشرقية والشمالية :-
* قوات النسق الاستراتيجى[٦٣] :-

*المحور الساحلى (المنطقة الشرقية)

اللواءات الثانى ، الثامن ، العاشر الميكانيكى السعودى + كتيبة مشاة من كل من قطر والامارات والبحرين وعمان ،

* محور حفر الباطن (المنطقة الشمالية)

اللواء ٢٠ ميكانيكى السعودى واللواء الرابع مدرع السعودى ، الفرقة الثالثة الميكانيكى والمجموعة ١٤٥ صاعقة من مصر ، لواء ميكانيكى / الفرقة التاسعة المدرعة وفوج مغاوير من سوريا ، لواء مشاة كويتى ،

* احتياطى استراتيجى بقوة :-

٢ لواء ميكانيكى + لواء مدرع سعودى + عناصر من الحرس الوطنى السعودى ،

فكرة العملية الدفاعية :-

* هدف العملية الدفاعية بعد استكمال بناء القدرة الدفاعية :-

تأمين الحدود الدولية والأجواء والمياه الاقليمية السعودية لمنع القوات العراقية من اختراق الحدود السعودية والاستيلاء على الأهداف الحيوية بها وذلك بالتمسك بالخط الدفاعى الاستراتيجى على الحدود والسواحل الشرقية والشمالية السعودية وتأمين الأهداف الحيوية وهزيمة التجميعات الرئيسية للقوات العراقية ،

* فكرة العملية :-

تدير القوات العربية والاسلامية تحت قيادة .. القيادة المشتركة ومسرح العمليات ، عملية دفاعية استراتيجية مؤمنة الحدود الدولية من خلال نطاق أمن ونطاق دفاعى رئيسى على الحدود الشمالية والشرقية للسعودية بالتعاون مع القوات الجوية والبحرية لقوات الائتلاف وقوات الدفاع الجوى والحرب الالكترونية وذلك لصد وهزيمة التجميعات الرئيسية لقوات النسق الأول التعبوى للقوات العراقية ، مع الاستعداد لشن الهجمات

(63) DEFENCE. JOURNAL. October. 1990

والضربات المضادة بالتعاون مع القوات المتحالفة لتدمير القوات المخترقة ، مع تركيز الجهود الرئيسية للدفاع عن الحدود الشمالية والشرقية وتأمين الأهداف الحيوية والمدن الرئيسية ،

- **<u>خطة العملية الدفاعية للقوات الأمريكية بنهاية مرحلة البناء :-</u>**
- بناء التجميعات الإستراتيجية الأمريكية :
  - أسس بناء التجميعات :

❖ صد نسق أول تعبوى للقوات العراقية وتدمير تجميعه الرئيسي بقوة ٢ فرقة فى النسق الأول (الفرقتين ٨٢ ، ١٠١) ،

❖ تخصيص احتياطي استراتيجي بقوة ٣ فرقة مشاة و مدرعة وميكانيكى وفوج مدرع (الفرقة ٢٤ ميكانيكي ، الفرقة الأولى فرسان مدرع -الفرقة الأولى مشاة بحرية - الفوج الثالث فرسان مدرع) .. تتمركز فى العمق مع امكان المناورة فى اتجاه أى من المنطقتين الشرقية أو الشمالية السعودية ،

- بناء التجميعات الرئيسية :-

❖ قوات نسق أول : الفرقة ٨٢ ، الفرقة ١٠١ اقتحام جوى ويفتح منها ٢ لواء على المحور الساحلى ومحور حفر الباطن ،

❖ احتياطى استراتيجى : يتمركز فى العمق بقوة الفرق ٢٤ ميكانيكى ، الأولى فرسان مدرع - الأولى مشاة بحرية ، بالاضافة الى الفوج الثالث فرسان مدرع ،

- **<u>فكرة العملية الدفاعية :-</u>**
- هدف العملية الدفاعية :-

تأمين الحدود الدولية والأجواء والمياه الاقليمية السعودية بمنع القوات العراقية من اختراق الحدود السعودية والاستيلاء على الأهداف الحيوية فيها وذلك بالتمسك بخطوط دفاعية فى العمق مع تأمين الأهداف الحيوية وهزيمة التجميعات الرئيسية للقوات العراقية بتوجيه الضربات المضادة القوية اليها ،

- **<u>فكرة العملية :-</u>**
- تدير القوات الأمريكية عملية دفاعية استراتيجية بالتعاون مع القوات المتحالفة بالتمركز على خط الدفاع الاستراتيجي بالعمق على أن تتحول القوات للدفاع على الخط العام شرق الجبيل واحتلال مواقع متقدمة على المحورين الساحلى وحفر الباطن وذلك لصد وهزيمة التجميعات الرئيسية للقوات العراقية مع الاستعداد لشن الهجمات والضربات لتدمير قواته المخترقة ، وبواسطة الاحتياطيات المدرعة والميكانيكية يتم استكمال هزيمة الاحتياطيات العراقية وتطوير الهجوم شمالا لاستعادة الحدود السعودية ،
- تركز الجهود الرئيسية : للتمسك بالمناطق شمال الجبيل - شمال الرياض - ميناء الجبيل - الدمام - أبقيق - الرياض - مناطق انتاج البترول على الخليج ، مع تأمين القواعد والموانى البحرية والقواعد الجوية فى العمق،
- تشكيل العملية :

❖ فى النسق الأول : ٢ فرقة محمولة جوا (الفرقة ٨٢ ، الفرقة ١٠١) ،

❖ فى الاحتياطي الاستراتيجي : الفرقة ٢٤ ميكانيكى - الفرقة الأولى فرسان مدرع - الفرقة الأولى مشاة بحرية - الفوج الثالث فرسان مدرع ،

- القوات الأجنبية الأخرى :-
- القوات البريطانية :- اعتبارا من منتصف اكتوبر ١٩٩٠ . أعلن عن بدء وصول اللواء السابع مدرع بريطانى الى مسرح العمليات .
- القوات الفرنسية : بنهاية هذه المرحلة وصلت الى المسرح قوة برية فرنسية مكونة من الفوج الأول عربات مدرعة ، الفوج الرابع مدرع ، الفوج الثانى مشاة محمول ، كتيبة مدفعية / الفرقة السادسة المدرعة الخفيفة (٤٨ دبابة خفيفة + ٢٥٠ مركبة) حيث تمركزت على مسافة ٢٠ كيلومتر من الحدود العراقية السعودية .

- **القوات الاسلامية والعربية الأخرى :**

وصلت بنهاية هذه المرحلة القوات التالية :-

- كتيبة مشاة من بنجلاديش (٢٠٠٠ جندى) تمركزت بالمنطقة الشمالية .
- لواء مشاة باكستانى (٥٠٠٠ جندى) تمركزت بالمنطقة الشمالية .
- كتيبة مشاة من السنغال (٥٠٠ جندى) تمركزت بالمنطقة الشرقية .
- فوج مشاة مغربى (١٢٠٠ فرد) تمركز بالمنطقة الشرقية .
- عناصر من النيجر ومن أفغانستان (٥٠٠ فرد من كل منهما .

- **جدول رقم (٢) يوضح حجم قوات الائتلاف خلال هذه المرحلة مقارنة بالقوات العراقية:-**

القوات / البيان	القوات المشتركة	القوات العراقية
أفراد	٢٧٥ ألف جندى	٤٣٠ ألف جندى
لواءات	٣١ لواء	٧٥ لواء
دبابات	١٣٥٠دبابة	٣٥٠٠دبابة
مدفعية وصواريخ	٨٥٠ قطعة	١٧٠٠ - ٢٢٠٠قطعة

- **تمركز القوات المشتركة بنهاية مرحلة بناء الدفاع : -**
- **القوات العربية والاسلامية** (٦٤) :-
- قوات المنطقة الشرقية (المحور الساحلى)

❖قوة عثمان:اللواء الثامن ميكانيكى سعودى+كتيبة مشاة"البحرين"+لواء مشاة " الكويت "

❖قوة عمر :اللواء العاشر ميكانيكى سعودى+كتيبة مشاة"البحرين"+كتيبة مشاة"عمان"

❖قوة أبوبكر: اللواء الثامن ميكانيكى سعودى +كتيبة مشاة" قطر " .

❖قوة طارق : قيادة لواء مشاة سعودى +كتيبة مشاة بحرية سعودى + الفوج السادس مشاة مغربى + الكتيبة الأولى مشاة سنغالى .

- قوات المنطقة الشمالية (حفر الباطن)

❖قوة خالد : اللواء ٢٠ مشاة ميكانيكى سعودى + اللواء الرابع مدرع .

(64) DEFENCE. JOURNAL. October. 1990

❖ قوة سعد : عناصر / اللواء الشهيد الكويتي + عناصر / لواء التحرير الكويتي .

❖ قوة عرعر : ٣ كتائب مشاة سعودي + لواء مشاة باكستاني .

❖ القوات المصرية : الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكي + المجموعة ١٤٥ صاعقة .

❖ القوات السعودية : لواء ميكانيكي / الفرقة التاسعة المدرعة + فوج مغاوير .

● **القوات الأجنبية :-**

● القوات البرية الأمريكية :-

❖ الفرقة الأولى مشاة بحرية .. الجبيل

❖ الفرقة ٢٤ ميكانيكي +الفرقة الأولى فرسان + مدفعية الفيلق الثالث .. الدمام

❖ الفرقة ٨٢ محمولة جوا .. حفر الباطن

❖ قيادة الفيلق ١٨ + الفوج الثالث فرسان + مدفعية الفيلق ١٨ .. الظهران

❖ قيادة القوات المشتركة + الفرقة ١٠١ اقتحام جوى
+ المجموعة الخامسة قوات خاصة + الكتيبة الثامنة حرب نفسية
+ مجموعة مكافحة ارهاب . } .. الرياض

● القوات البريطانية :-

❖ اللواء السابع مدرع / الفرقة الأولى مدرعة .. حفر الباطن

● القوات الفرنسية :-

❖ قوات الفرقة السادسة الخفيفة المدرعة .. منطقة حفار

ثانيا : الخطة الدفاعية خلال مرحلة بناء القدرة الهجومية : (١٩٩١/١/١٦-٩٠/١١/٨)

فى ضوء زيادة حجم القوات البرية بالمسرح فقد أعيد تنظيم الدفاع الاستراتيجي عن السعودية بحيث يستوعب التجميعات الاستراتيجية الجديدة وبحيث يتم تطوير الخطة فى إحدى مراحلها من الدفاع الى الهجوم الاستراتيجي .

● أهداف الخطة الدفاعية خلال هذه المرحلة :

هدفت الخطة الدفاعية خلال مرحلة بناء القدرة الهجومية الى :-

● صد نسق أول تعبوى واحتياطى القوات العراقية وتدمير تجميعه الرئيسى .

● تخصيص احتياطى استراتيجى قادر على تدمير القوات المخترقة بالضربات المضادة ، ثم تطوير الهجوم لطرد القوات العراقية من الكويت وتحريرها .

● **فكرة العملية الدفاعية [٦٥] :-**

● هدف العملية الدفاعية :-

تأمين الحدود السعودية ضد أى عمليات هجومية عراقية وهزيمة التجميعات الرئيسية لها ، وعدم السماح بتوغلها جنوب الخط العام الخافجي - حفر الباطن مع الاستعداد لتطوير الهجوم شمالا لتحرير الكويت وتدمير القوات المدرعة والميكانيكية العراقية فى العمق .

---

[65] Command, Washington. November - December .1991

● فكرة العملية :-

● تدير القوات العربية والاسلامية بالتعاون مع القوات التابعة للقيادة المركزية والقوات الجوية والبحرية .. عملية دفاعية استراتيجية مؤمنة الحدود الدولية للسعودية من خلال نطاق أمن ونطاقين دفاعيين رئيسيين أحدهما على الحدود السعودية مع الكويت والثاني في العمق شمال الخط العام الجبيل ، مع تأمين الأهداف الحيوية السعودية وذلك بصد وهزيمة التجميعات الرئيسية العراقية مع الاستعداد لشن الضربات المضادة لتدمير القوات المخترقة ، ثم بواسطة الاحتياطيات المدرعة والميكانيكية يتم تطوير الهجوم شمالا لاستكمال هزيمة احتياطيات العراق التعبوية والإستراتيجية خاصة قوات الحرس الجمهوري وتحرير دولة الكويت •

● تركز الجهود الرئيسية للتمسك بالمدن الحدودية والساحلية للسعودية مع استمرار تأمين الأهداف الحيوية •

● الخطة الدفاعية للدول العربية والاسلامية خلال مرحلة بناء القدرة الهجومية :-

● التوزيع الاستراتيجي للقوات العربية والاسلامية :

● أسس بناء التجميعات الاستراتيجية :

- تدمير التجميع الرئيسي لقوات نسق اول تعبوى القوات العراقية •
- القيام بالضربات المضادة لتدمير القوات العراقية المخترقة •
- بناء تجميعات هجومية برية قادرة على ادارة عملية هجومية على المحور الساحلي ومحور وادى الباطن •

● بناء التجميعات الرئيسية :-

● قوات نسق أول استراتيجي :

● على المحور الساحلي :

- قوة أبوبكر : اللواء الثاني ميكانيكي سعودى + كتيبة ميكانيكي / قطر •
- قوة عمر : اللواء ١٠ ميكانيكي سعودى +كتيبة ميكانيكي / الامارات +كتيبة ميكانيكي عُمان
- قوة طارق : قيادة القوة +كتيبة مشاة بحرى سعودى +فوج مشاة مغربي +كتيبة مشاة سنغالى •

● على محور حفر الباطن :

- قوة خالد اللواء ٨ ميكانيكي سعودى + لواء الرابع مدرع سعودى •
- الفرقة الثالثة الميكانيكي + المجموعة ١٤٥ صاعقة / مصر •
- قوات سورية : لواء ميكانيكي / الفرقة التاسعة المدرعة + فوج مغاوير •
- قوة عرعر : لواء باكستاني + ٣ كتائب مشاة سعودى •

● <u>قوات النسق الثاني الاستراتيجي :-</u>

● <u>على المحور الساحلي :</u>

- قوة عثمان : اللواء ٨ ميكانيكي سعودى + لواء الفتح الكويتى + كتيبة / البحرين •

● على محور حفر الباطن :

- قوة سعد : لواء الشهيد الميكانيكي الكويتى + لواء التحرير الكويتى •
- الفرقة الرابعة المدرعة / مصر •

- الفرقة التاسعة المدرعة عدا لواء / سوريا .
- فكرة العملية الدفاعية :-
- هدف العملية الدفاعية :-

تأمين الحدود السعودية ضد أى عمليات هجومية عراقية وهزيمة التجمعات الرئيسية لها، وعدم السماح بالتوغل جنوب الخط العام الخافجى - حفر الباطن مع الاستعداد لتطوير الهجوم شمالا لتحرير الكويت

- فكرة العملية :-

تدير القوات العربية والإسلامية .. عملية دفاعية استراتيجية مؤمنة الحدود الدولية للسعودية من خلال التمسك بنطاق أمن ونطاق دفاعى رئيسى على الخط العام الخافجى- حفر الباطن ، وذلك بصد وهزيمة التجميعات الرئيسية العراقية مع الاستعداد لشن ضربات مضادة بواسطة الانساق الثانية المدرعة ، وبنجاح هذه الضربات يتم تطوير الهجوم شمالا على المحور الساحلى ومحور حفر الباطن لتحرير الكويت.

- تركز الجهود الرئيسية .. للتمسك بالمدن الحدودية والساحلية للسعودية على المحور الساحلى ومحور حفر الباطن مع استمرار تأمين الأهداف الحيوية .
- الخطة الدفاعية للقوات (الأمريكية-البريطانية-الفرنسية) خلال مرحلة بناء القدرة الهجومية :-
- بناء التجميعات الاستراتيجية :
- قوات نسق أول استراتيجى :
  - الفيلق السابع مدرع أمريكى (الفرقة الأولى مدرعة - الفرقة الثالثة المدرعة - الفوج الثانى فرسان مدرع - الفرقة الأولى مشاة ميكانيكى)
  - الفرقة السادسة الخفيفة المدرعة الفرنسية .

(تتمركز جميعها فى منطقة حفر الباطن)

- احتياطى استراتيجى :
  - قيادة الفيلق ١٨ أمريكى + الفرقة ٢٤ ميكانيكى + الفرقة الأولى فرسان + الفوج الثالث فرسان مدرع (تتمركز فى منطقة الدمام - والظهران).
  - الفرقة الأولى والثانية مشاة بحرية أمريكية + الفرقة الأولى المدرعة البريطانية(وتتمركز فى منطقة ميناء الجبيل)
  - الفرقة ٨٢ محمولة جوا (وتتمركز فى " أبقيق ") .
  - الفرقة ١٠١ اقتحام جوى (وتتمركز فى " الرياض ") .

- **فكرة العملية الدفاعية :-**
- هدف العملية الدفاعية :-
- تأمين الحدود السعودية ضد أى عمليات هجومية عراقية ، وعدم السماح بالاختراق جنوبا مع الاستعداد لتطوير الهجوم شمالا لتحرير الكويت .
- الفكرة العامة للعملية :-
- تدير القوات التابعة للقيادة المركزية بالتعاون مع القوات العربية والإسلامية والقوات الجوية والبحرية عملية دفاعية استراتيجية لتأمين الحدود الدولية للسعودية من خلال التمسك بتنظيم الدفاع عن نطاق أمن ونطاقين

دفاعيين مع تأمين الاهداف الحيوية السعودية ، مع الاستعداد لشن الضربات المضادة لتدمير القوات العراقية المخترقة ، مع تطوير الهجوم شمالا لهزيمة الاحتياطيات العراقية لتحرير الكويت ٠

جدول رقم (٣) يوضح حجم القوات المشتركة فى العملية من قوات الائتلاف فى مواجهة القوات العراقية(حتى١٦/١/٩١)

القوات / البيان	القوات الأمريكية	باقى قوات الائتلاف	اجمالى قوات الائتلاف	القوات العراقية
أفراد	٣٠٠ألف جندى	١٤٠ ألف جندى	٤٤٠ ألف جندى	٥٤٥ ألف جندى
لواءات	٢٩	٢٦	٥٥	١٢٠
دبابات	٢٠٠٠	١٣٥٠	٣٣٥٠	٤٢٠٠
مدفعية وصواريخ	١٢٠٠	٦٠٠	١٨٠٠	٣١٠٠

بيان الدول المشتركة فى الائتلاف الدولى فى عملية درع الصحراء

- الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية

الولايات المتحدة – كندا – الأرجنتين – المملكة المتحدة – فرنسا – المانيا – هولندا – النرويج – الدغمارك – اليونان – بولندا – تشيكوسلوفاكيا –يوغسلافيا ٠

- الدول العربية :

مصر – السعودية – سوريا – المغرب – الامارات – قطر – البحرين– عمان – الكويت ٠

- الدول الافريقية :

السنغال – النيجر ٠

- الدول الأسيوية :

باكستان – الفلبين – بنجلاديش ٠

- **تخطيط العملية البحرية "درع الصحراء" :-**

تعتبر القوة البحرية المتمثلة فى حاملات الطائرات ومشاة الاسطول المحمولة بحرا هى قوة الردع الاساسية التى خطط لها لمنع العراق منذ اللحظات الأولى لغزوها للكويت من الاستمرار فى التقدم والضغط على المملكة العربية السعودية وذلك حتى يتم بناء القوة الدفاعية المتحالفة ، كذلك تم التخطيط للنقل البحرى والاستراتيجى للقوات البرية والقوات الاخرى لبناء القوات للاشتراك فى حرب تحرير الكويت على ان يتم هذا النقل بكثافة عالية لسرعة وصول القوات الى منطقة العمليات وجنبا الى جنب مع التخطيط للنقل البحرى ووضعت الخطط لتامين خطوط المواصلات البحرية من موانى الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا غربا ومن قاعدة سوبك فى الفلبين شرقا ، ومن ناحية اخرى خطط لاجراء الحظر الاقتصادى على العراق مع بداية غزو العراق للكويت وتكليف السفن الحربية الأمريكية و البريطانية فى المنطقة باعتراض السفن التجارية العراقية او التى تتعامل مع العراق لقطع خطوط الامداد عن العراق خاصة الاحتياجات العسكرية اللازمة لادارة عجلة الحرب ، وقد اعتمدت الولايات المتحدة فى التخطيط على استخدام قوة الشرق الاوسط الامريكية المكونة من (سفينة قيادة وطراد ومدمره وخمسة فرقاطات) ، بالاضافة الى القوة البريطانية المكونة من المدمرة (يورك) ٢ فرقاطة وسفينة الامداد اورنج لاييف فى تنفيذ الحظر الاقتصادى الذى تحول فيما بعد الى حصار بحرى بعد اتخاذ الأمم المتحدة لقرارها رقم ٦٦٥ .

● **التخطيط لتأمين قناة السويس وموانى السعودية :**

روعى عند التخطيط لعملية درع الصحراء اهمية تأمين قناة السويس التى ستستخدم لمرور الجزء الاكبر من القـوة البحرية من حاملات طائرات وسفن الاستطلاع متعددة الانواع وغواصات نووية بالاضافة الى سفن النقـل العملاقـة بانواعها المختلفة لنقل القوات الى مسرح العمليات ، فكان لزاما التفكير فى تامين هذا الممر الملاحى الاستراتيجى خوفـا من قيام العراق او اى دولة اخرى بتلغيم قناة السويس او مداخلها اسوة بما حدث عام ١٩٨٤ عندما قامت سفن مجهولة بالقاء الغام عند مدخل قناة السويس الجنوبى فكان لابد من التخطيط لاستخدام كاسحات وصائدات الألغـام لتـأمين مدخلى قناة السويس .

كذلك الحال بالنسبة لتأمين الموانئ السعودية فقد كان ضروريا التخطيط لتأمين مينائى الجبيل والدمام التى سيتم تفريـغ حمولات السفن بهما .

وقد وضع فى الاعتبار أن العراق يمكنها تعطيل تفريغ السفن فى الموانئ السعودية لوانها قامت بضـرب منشـآت ومعدات الشحن والتفريغ فى الموانئ السعودية بالطيران أو تخريبها بعمليات خاصة بالضفادع البشرية والكوماندوز لذلك لقد خططت البحرية الأمريكية لاستخدام وحدات خفر السواحل الأمريكية لتأمين موانئ السعودية ولتأمين موانئ دولـة البحرين .

● حاملات الطائرات ومشاة البحرية وبناء قوة ردع أولية :-

● عندما بدأت أزمة الخليج تتبلور فى يوليو ١٩٩٠ كانت مجموعة الحاملة " الدبندنس " من قوة الأسطول السـابع تقوم بإجراء الفتح المؤقت فى شمال بحر العرب فصدرت اليها الأوامر بالاستمرار فى المنطقة والتوجه الى عمان (٦٦)

● وفى البحر المتوسط كانت الحاملة " دوايت ايزنهاور " من قوة الأسطول السادس تتمركز فى أحد الموانئ الايطاليـة وصدرت اليها الأوامر بالتوجه شرقا الى مدخل قناة السويس حتى تكون طائراتها قادرة على ضرب غرب العـراق وقد عبرت بالفعل قناة السويس لتتمركز فى البحر الأحمر .

● من ناحية أخرى كانت القوات الأمريكية الوحيدة القادرة على الحركة السريعة والقتال لفترة كبـيرة " مشـاة البحرية الأمريكية " والتى كانت معداتها وأسلحتها محملة على سفن التمركز المسبق فى قواعد " د ييجو جارسـيا " وكان كل سرب من هذه السفن يحمل المعدات والذخيرة والامدادات اللازمة لتمكين لواء انتشار سريع من ألويـة مشاة البحرية من القتال المستمر لمدة شهر لذلك قامت الولايات المتحدة بدفع اللواء السابع مشـاة الأسـطول " المتمركز فى كاليفورنيا" واللواء الأول مشاة اسطول " المتمركز فى هاواى" جوا الى المملكة العربية السعودية حيـث وصل اللواء السابع الى ميناء جبيل يوم ١٥ أغسطس .

● بينما وصلت معداته على السرب الثانى يوم ١٤ أغسطس الى ميناء جبيل ووصل الى الحدود السعودية - الكويتيـة يوم ٢٠ أغسطس وكان اللواء السابع مشاة أسطول يتكون من ١٥,٢٤٨ جندى وضابط ، ١٢٣ دبابـة ، ٤٢٥ قطعة مدفعية ، ١٢٤ طائرة جاهزة فى أماكنها ن هذا وقد تحرك اللواء حتى وصل الى موقعه لمسافة ١٢ ألف ميـل بحرى واستخدم ٢٥٩ طلعة نقل جوى بالاضافة الى السفن الخمس .

---

(66) Allen. Thomas. Band. Others. war in the gulf .Maxwell Macmillan .international.

- وبنفس الأسلوب انضم اللواء الأول مشاة أسطول الى الحدود العراقية / الكويتية هكذا عندما وصل الجنرال شوارتزكوف وأعضاء القيادة المركزية كانت البحرية الأمريكية قد أقامت خط دفاعى بالاشتراك مع الفرقة ٨٢ المحمولة جوا قادر على تعطيل أى تقدم للقوات العراقية ، بالاضافة الى حاملتى الطائرات " اندبندنس" ، "وايزنهاور" .
- وفى منتصف أغسطس ١٩٩٠ كانت الحاملة " ايزنهاور " قد اقتربت من انهاء فترة خدمتها فى موقعها لهذا فقد قامت الولايات المتحدة بدفع مجموعة الحاملة " ساراتوجا " بالاضافة الى مجموعة البارجة " وسكونسن " للعمل فى منطقة البحر الأحمر واستبدال الحاملة " ايزنهاور " والتى عادت الى البحر المتوسط ثانية ، وتم غيار هذه الأخيرة بمجموعة الحاملة " جون كينيدى " من أسطول الأطلنطى .
- وعندما أعلن الرئيس جورج بوش عن مضاعفة القوات الأمريكية فى الخليج فى ٨ نوفمبر ١٩٩٠ انضمت الى القوة الموجودة فى مسرح العمليات حاملتين جديدتين هما الحاملة " أمريكا " والتى عملت فى البحر الأحمر والحاملة " رانجلر " لتعمل شمال بحر العرب بينما بدأت الحاملة " ميداوى " تتحرك من قواعدها فى اليابان مقتربة من مسرح العمليات .

وهكذا قررت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام مجموعات حاملات الطائرات المتمركزة بالمنطقة بالاضافة الى " قوة الشرق الأوسط البحرية " كقوة ردع تستخدم طائراتها فى ضرب أى قوة عراقية تتقدم فى اتجاه المملكة العربية السعودية مع استخدام قوات مشاة الاسطول والفرقة المحمولة جوا فى بناء خط دفاعى أولى للصد لحين بناء قوة الائتلاف ، بالاضافة الى البدء فى تنفيذ حظر بحرى على العراق حتى قبل اتخاذ الامم المتحدة لقراراتها بالحصار البحرى مع البدء فى بناء قوة الائتلاف البرية لتنفيذ خطة درع الصحراء كمرحلة أولى .

ثالثا : تخطيط الدفاع عن السعودية بواسطة قوات الائتلاف الجوية :-

- الملامح العامة لخطة الدفاع عن المملكة العربية السعودية :-
- الأهداف العامة لعملية درع الصحراء :

حددت القيادة المركزية الأمريكية أربعة أهداف لعملية درع الصحراء هى :

- تطوير القدرات الدفاعية فى منطقة الخليج لردع القيادة العراقية عن القيام بعمليات هجومية
- الدفاع عن المملكة العربية السعودية بصورة فعالة فيما لو فشل الردع .
- بناء تحالف عسكرى فعال ، وتحقيق التكامل لقوات الائتلاف فى اطار خطط العمليات.
- العمل على تنفيذ العقوبات الاقتصادية ضد العراق طبقا لقرارات مجلس الأمن .
- مراحل الخطة وأهداف كل منها :

خطط تنفيذ أهداف العملية على ثلاث مراحل زمنية تبعا لتزايد حجم القوات التى يتم فتحها بالمسرح كما يلى :

- مرحلة الردع والتعطيل (٧ - ٢٠ أغسطس ١٩٩٠) :

كانت هذه المرحلة تهدف الى بناء قوة دفاعية قادرة على تأمين المطارات والموانى الحيوية اللازمة لعملية الفتح الاستراتيجى بالمملكة العربية السعودية ، مع بناء قوة جوية قوية قادرة على تأمين المجال الجوى السعودى ضد أى

هجمات جوية والحاق قدر كبير من الخسائر واعتبرت القوة الجوية هي العنصر الحاسم فى هذه المرحلة لـــردع أو تأخير الهجوم العراقى فى حالة حدوثه .

- مرحلة الصد والدفاع (٢١ أغسطس – ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠) :

وكانت هذه المرحلة تهدف الى بناء قوة دفاعية برية قادرة على صد أى هجوم برى على السعودية مع بنـــاء قـــوة جوية رادعة قادرة على تأمين القوات والأهداف الحيوية بالمملكة ، والمعاونة فى صد أى هجـــوم بـــرى عراقـــى ، والحاق أكبر قدر من الخسائر بالقوات المهاجمة .

- مرحلة الضربة المضادة (١ أكتوبر – ٧ نوفمبر ١٩٩٠) :

وكانت هذه المرحلة تهدف الى زيادة القدرات الدفاعية بالقدر الذى يسمح بادارة دفاع نشط وتوجيه ضربة مضادة قوية بالمدرعات والقوات الجوية والمدفعية وكان على القوات الجوية فى هذه المرحلة الاستمرار فى تـــأمين القـــوات والأهداف الحيوية بالمملكة العربية السعودية مع شن الضربات الجوية ضد القوات العراقية المهاجمة ، بالاضافـــة الى معاونة وتأمين الضربة المضادة لقوات الائتلاف ضد القوات العراقية ، وايقاع أكبر قدر من الخسائر فى تلك القوات ، وقد امتدت هذه المرحلة خلال الفترة التحضيرية لعاصفة الصحراء حتى بداية الحملة الجوية فى ١٧ يناير ١٩٩١

- حجم القوة الجوية الأمريكية الابتدائية التى تقرر فتحها لبناء القدرة الدفاعية :

قررت القيادة المركزية الأمريكية فتح القوة الجوية السابعة التى وُضعت تحت قيادتها بمسرح عمليات الخليج اعتبـارا من ٩ أغسطس ١٩٩٠ ، بالاضافة الى حاملات الطائرات الثلاث (اندبندس، وايزنهاور ، وساراتوجا)وكان قـوام القوة الجوية السابعة حوالى ٤٦٠ طائرة مشكلة فى أسراب مقاتلات ومقـــاتلات قاذفـــة ، ومجموعـــتى قاذفـــات استراتيجية ، ومجموعة استطلاع وانذار جوى ، فضلا عن مجموعة استطلاع تكتيكى ،ومجموعة حرب إلكترونيـــة ومجموعة عمليات جوية خاصة ، أما حاملات الطائرات الثلاث فكان على متنها ٢٤٠ طائرة قتال وتأمين أعمـــال قتالية .

- <u>مراحل الفتح لبناء القدرة الدفاعية :</u>

وقد تم فتح القوات السابقة طبقا لمراحل الخطة الدفاعية كما يلى :

- <u>مرحلة الردع والتعطيل (٧ – ٢٠ أغسطس) :</u>

بدأت عملية الفتح خلال هذه المرحلة بوصول أولى أسراب الجناح الأول قتال – المجــهز بطـــائرات " اف –١٥ سى " الى أراضى المملكة العربية السعودية يوم ٩ أغسطس ، ثم توالى وصول الأسراب الأمريكيـــة وبعـــض الأســـراب البريطانية الى مسرح عمليات الخليج .

وحتى نهاية مرحلة الردع والتعطيل فى ٢٠ أغسطس ، كانت القوات الجوية للائتلاف الـــتى تم فتحـــها فى مســـرح العمليات قد بلغت ٦٢٦طائرة قتال وتأمين أعمال قتالية من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والمملكـــة المتحدة (١٤٤ مقاتلة اعتراضية ، ١٨٤ مقاتلة قاذفة ومتعددة المهام ، ١٣٨ طائرة معاونة جويـــة ، ١١٨ طـــائرة هجومية وقاذفة ، ٤٢ طائرة تأمين أعمال قتالية) ، بالاضافة الى طائرات الحاملات الثلاث (اندبندنس ، ايزنهـــاور ، ساراتوجا) ، وعدد كبير من طائرات النقل والإمداد بالوقود و الهليوكوبتر .

- **مرحلة الصد والدفاع (٢١ أغسطس - ٣٠ سبتمبر) :**

استمرت أعمال الفتح لقوات الائتلاف الجوية خلال هذه المرحلة لبناء القوة الجوية القادرة على تأمين أعمال الصد والدفاع وحماية القوات والأهداف الحيوية فى المسرح ، فضلا عن حماية الفتح الاستراتيجى للقوات البرية والبحرية فى المنطقة .

ومع نهاية هذه المرحلة فى ٣٠ سبتمبر ، كانت القوات الجوية للائتلاف التى تم فتحها فى مسرح العمليات قد بلغت أكثر من ١١٣٦ طائرة قتال وتأمين أعمال قتالية ، منها ٢٤٠ طائرة على ظهر حاملات الطائرات الثلاث (انبندنس بالخليج العربى ، وساراتوجا وجون كيندى التى حلت محل ايزنهاور فى البحر الأحمر) ، وأكثر من ٨٩٦ طائرة منتشرة بالقواعد الجوية بالمنطقة (١٧٤ مقاتلة اعتراضية . ٢٠٦ مقاتلة قاذفة ومتعددة المهام ، ١٨٦ طائرة معاونة جوية قريبة ، ١٩٦ طائرة هجومية وقاذفة ، ٨٤ طائرة تأمين أعمال قتالية)، من الولايات المتحدة والسعودية والمملكة المتحدة وفرنسا وايطاليا .

- **مرحلة الضربة المضادة (١ أكتوبر - ٧ نوفمبر) :**

استمرت أعمال الفتح لقوات الائتلاف الجوية خلال المرحلة الثالثة من الخطة الدفاعية ، حتى وصلت بنهاية الأسبوع الأول من نوفمبر الى أكثر من ١٢٦٨ طائرة قتال وتأمين أعمال قتالية منها حوالى ٣٢٠ طائرة على متن أربع حاملات (اندبندنس وميدواى فى الخليج العربى ، وساراتوجا وجون كيندى فى البحر الأحمر) ، وأكثر من ٩٤٨ منتشرة فى القواعد الجوية بالمنطقة (١٨٦ مقاتلة اعتراضيه ، ٢٨٢ مقاتلة قاذفة ومتعددة المهام ، ١٨٦ طائرة معاونة جوية قريبة ، ٢٠٦ طائرة هجومية وقاذفة ، ٨٨ طائرة تأمين أعمال قتالية)،وشارك فى هذا الحشد كل من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وفرنسا وايطاليا وكندا ..

واستمرت جميع اجراءات التحضير والتخطيط وحشد القوات والجهود والإعداد ، تجرى بصورة متلاحقة للحفاظ على دفاع قوى وثابت ومتزن ، وقادر على تحقيق الأهداف المحددة مع استمرار بناء القدرة الهجومية اللازمة تلبى مطالب الائتلاف الدولى فى الوقت المناسب .

رابعا : ادارة العمليات الدفاعية الإستراتيجية " درع الصحراء " :

- **مدينة الخافجى :**
- مدينة الخافجى مدينة صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها "٢٠"ألف نسمة تقع على الساحل المطل على الخليج العربى فى اقصى الشمال الشرقى للمملكة العربية السعودية وهى قريبة جدا من الحدود السعودية - الكويتية حيث لا تبعد سوى (٦) كيلومترات عنها ، ويوجد بالمدينة بعض المنشآت البترولية الصغيرة كما يوجد فى شمالها محطة تحلية مياه البحر .

وقد بدأت مدينة الخافجى بعد الاحتلال العراقى للكويت باستقبال الآلاف من المواطنين الكويتيين وغير الكويتيين واعداد من العسكريين العراقيين الذين فروا من وحداتهم المتمركزة فى الكويت ، ولقد اقيمت بالقرب من المدينة معسكرات كبيرة من الخيام لاستقبال المواطنين الكويتيين مؤقتا تمهيدا لنقلهم الى الجهة التى يختارونها فيما بعد..

وقد كان هناك تفكير فى اخلاء مدينة الخافجى تماما من سكانها بعد الاحتلال العراقى للكويت بسبب قربها من الحدود الكويتية على ان يتم القيام باعمال الدفاع والتحصين شمال المدينة وداخلها، الا انه قد تم صرف النظر عن

ـالات ،
ـد مـن
ـسـبات
ـسودانية
ت وان
بجلـس
لم يمثل
لاقـلت
ح وان
قيـادة
ـسبق
نهـة
مـن
مـن

ذلك لإستبعاد القيادة السياسية للمملكة العربية السعودية ذلك الاجراء من حيث إثارته لشيء من الفزع الـذى لا مبرر له ليس بين سكان مدينة الخافجي فحسب بل فى سائر مدن المنطقة الشرقية من المملكة وبعد بدء الحملة الجوية مباشرة اخذت السلطات المدنية والعسكرية فى العمل على اخلاء المدينة من معظم سكانها عدا بعض المواطنين الذين كان لوجودهم ضرورة لادارة وتشغيل بعض المصالح الحكومية والمرافق المهمة والاساسية مثـل اقسـام الشـرطة ومراكز الهلال الاحمر والكهرباء والماء كما بقى فيها عدد من رجال الأمن لحراسة الدوائر الحكوميـة وممتلكـات المواطنين وقد ادى لجوء أعداد كبيرة من المواطنين الكويتيين وغير الكويتيين الى مدينة الخافجي الى منـع القيـادة السعودية من انشاء حزام دفاعى عن شمال المدينة يحتوى على حقول الغام واسلحة مضادة للدروع وخنادق مضادة للدبابات وغير ذلك من الاجراءات الدفاعية الضرورية وخاصة ان الخافجي كانت اقرب مدينـة سـعودية لمـدن الكويت ، كما كانت مدينة الخافجي خارج النطاقات الدفاعية الرئيسية للقوات السعودية المتمركزة فى الجنـوب منها ، كما ان المدينة كانت تقع فى المدى المؤثر للمدفعية العراقية مما يجعل تواجد قوات كبيرة فيها عرضة لخسائر لا داعى لها قد تؤثر سلبا على معنويات القوات والمواطنين ، الى ان وجود قوات سعودية كبيرة بالمدينة قد يكون دافعا للقوات العراقية باستخدام السلاح الكيميائى ضد المدينة •

- <u>عملية الخافجى :</u>

بدأت العملية مساء يوم ٢٩يناير١٩٩١ حيث قامت القوات العراقية بتوجيه هجومها على بلدة الخافجي تصاحبها ثلاثة هجمات خداعية على ثلاث محاور وتمكنت من تحقيق المفاجأة باستخدام اساليب خداعية تكتيكية وهـاجمت قوات الائتلاف بالمدينة ونجحت فى الاستيلاء عليها وخلال ٣٠ساعة تمكنت القوات السعودية بالتعاون مع جزء من القوات الامريكية من توجيه هجمات مضادة ناجحة استعادت بها الاوضاع الى ما كانت علية خلال ٣٠ساعة • وتعتبر هذه العملية واحدة من اكثر اعمال القتال التى احتدم حولها الخلاف فى تحليلـها ويمكـن حصـر تلـك الاجتهادات البارزة حولها وتحديد الاهداف العراقية منها فى الآتى:

- ان هذه العملية كانت عملا من اعمال الاستطلاع بالقوة للحصول على معلومـات عـن مـدى اسـتكمال واستعداد القوات المدافعة بالمملكة السعودية •
- ان هذه العملية محاولة من القيادة العراقية لجذب قوة الائتلاف نحو المعركة البرية مبكرا وقبـل ان تسـتكمل العمليات الجوية تحقيق اهدافها •
- ان هذه العملية ذات بعد دعائى على المستوى الداخلى بهدف رفع معنويات القوات المسلحة بعـد القصـف الجوى المستمر لقوات الائتلاف وعلى المستوى الخارجي بهدف ابراز قدرة العراق على الصمود •
- وأيا كان الهدف العراقى وراء هذه العملية — فقد كان عملا عسكريا فاشلًا للآتى :

- كان الهجوم استنزافا للقوات العراقية اكثر منه استنزافا لقوات الائتلاف خاصة وان الهجوم تم دون معاونة جوية
- فشل الهجوم فى دفع قوات الائتلاف فى التعجيل ببدء المعركة البرية وانما دفعها الى تكثيف عملياتها الجوية •
- صعوبة تصور ان تلك العملية وما لحقته من فشل قد زودت العراق باى معلومات عسكرية ذات قيمة •

- **القصف الصاروخي ضد المملكة العربية السعودية واسرائيل :**

تعتبر اعمال القصف الصاروخي العراقي ضد المملكة العربية السعودية واسرائيل بمثابة الاعمال العسكرية الاكثر تركيزا وكثافة فى الادارة العراقية وقد بدأت هذه الاعمال فى ٢٠يناير ١٩٩١ وقد اعتمدت اعمال اطلاق واستخدام الصواريخ ارض–ارض على الآتى:–

- خطة تمويه وخداع تهدف الى تضليل قوات الائتلاف الدولى عن اماكن انتشار منصات الصواريخ او القدرات المتبقية لدى العراق .
- اعتمدت القيادة العراقية على اطلاق عدد كبير نسبيا من الصواريخ فى وقت وأحد ومن اتجاهات متعددة بحيث يصعب التصدى لها جميعا ، الا ان كثافة اعمال القصف الجوى لقوات الائتلاف ضد منصات اطلاق الصواريخ العراقية قلل من قدرة العراق على تنفيذ هذا الاستخدام .

وقد استهدفت القيادة العراقية من استخدام الصواريخ ارض–ارض ضد اسرائيل الى جذبها الى دائرة الحرب وتوريطها فيها لاكتساب التعاطف والتأييد الشعبى فى العالم العربى حسب التصور العراقى .

اما الهدف من استخدام تلك الصواريخ ضد المملكة العربية السعودية كان السعى الى زيادة تكلفة الحرب علاوة على ما قد يحدث من اضطرابات داخلية ، وبالتالى فقد كان هدفا سياسيا بالدرجة الأولى

هذا وقد اتسمت أعمال القصف الصاروخى العراقى بنقص الفاعلية وذلك نتيجة الكثافة الشديدة فى أعمال القصف الجوى لقوة الائتلاف الدولى وما أحدثته من خسائر فى منصات الصواريخ العراقية ، الى جانب نجاح الصواريخ المضادة للصواريخ "باترويت" فى اعتراض الكثير من الصواريخ التى أطلقها العراق ، هذا إضافة الى تدنى المستوى التكنولوجى للصواريخ العراقية سواء من حيث انخفاض مستوى دقة نظام التوجيه للصواريخ .

- **إشعال النار فى آبار البترول فى الكويت :**

قام النظام العراقى بالإعداد والتخطيط المبكر لتدمير آبار البترول الكويتية تحت اسم "خطة التخريب المؤجل للآبار" وقد بدأت القوات العراقية فى إشعال النيران فى الأسبوع الرابع من أعمال القتال لتحقيق هدفين .

أولهما:عسكرى ويستهدف استخدام الناتج عن هذه الحرائق فى أغراض إخفاء مواقع القوات العراقية فى الكويت واعاقة أعمال قتال قوات الائتلاف الدولى سواء للعمليات الجوية او لاعمال القتال البرى .

وثانيهما: اقتصادى ويمثل امتدادا لسياسة النظام العراقى التى تقوم على التدمير الشامل لجميع مقومات الاقتصادية لدولة الكويت قبل الاضطرار للانسحاب منه .

- **ضخ البترول فى مياه الخليج :**

وقد أراد النظام العراقى من وراء ذلك الضخ تحقيق هدفين رئيسين :–

أولهما إعاقة أعمال الإبرار البحرى التى كان يفترض ان قوات الائتلاف الدولى ستنفذهاضمن عملياتها لاستعادة الكويت وثانيهما – تلويث مصادر ومحطات تحلية المياه وغيرها من المنشآت البحرية بما يضطر بمنشآت البنية الأساسية فى دول الخليج ويرفع من التكلفة الاقتصادية للصراع المسلح بالنسبة لها .

بتحليل العمليات العسكرية العراقية يتضح أنها اتسمت بمحدودية التأثير العاجز عن أحداث تغييرات جوهرية فى مسار الصراع المسلح إضافة الى القصور الواضح فى الأهداف الكاملة ورائها الى جانب ماشابها من أخطاء عند التنفيذ

- **خطة الدفاع عن مدينة الخافجي :**

خطط للدفاع عن المدينة فى إطار الاعتبارات السابقة بتخصيص سرية مدعمة من مشاة البحرية السعودية لحماية المنشآت الحيوية بها من أعمال التخريب ، ولتقديم الإنذار المبكر عند تقدم أى قوات عراقية برا او بحرا او عن طريق الإنزال بالطائرات العمودية داخل او بالقرب من المدينة مع التأكيد على عدم الاشتباك الحاسم مع قوات مهاجمة متفوقة وفى حالة محاولة القوات العراقية احتلال المدينة بقوات متفوقة تقوم القوات السعودية جنوب مدينة الخافجى بالهجوم المضاد بمساندة القوات الجوية لمنع القوات العراقية من احتلال المدينةوتدمير اى قوات تنجح فى الاستيلاءعلى اجزاء منها

- **مراحل معركة الخافجي :**

اشتملت معركة الخافجى على ثلاث مراحل بدأت برصد القوات العراقية التى كانت متقدمة فى اتجاه المدينة والاحتلال الفعلى لها ثم مرحلة استطلاع الموقف داخل المدينة مع العمل على منع اى تعزيزات جديدة للقوات العراقية التى احتلت المدينة ثم مرحلة الهجوم المضاد على المدينة واسر جميع القوات العراقية المتبقية بها والاستيلاء على آلياتها ومعداتها حيث تمت تلك المراحل كالاتى :—

- المرحلة الأولى : ليلة (١٤/١٥ رجب ١٤١١هـ) الموافق (٢٩/٣٠يناير ١٩٩١م) حيث قامت القوات السعودية برصد التحركات لآليات الجانب العراقى من الشمال فى اتجاه الجنوب عدا طريق الكويت ـ السعودية ، والتى اتضح انها عناصر من الفرقة الخامسة مشاة الية والمكونة من اللواء (١٥) مشاة الية ، اللواء (٢٠) مشاة ، اللواء (٢٦) المدرع معززة بلواء من الفيلق الثالث ، وكان اللواء (٢٦) المدرع يتحرك فى اتجاه مركزى (رغوة) و(الرافعة) الحدوديين التابعين لسلاح الحدود السعودى ، حيث قام اللواءين (١٥)و(٢٠) بالهجوم على المدينة سعت١٢٤٠ يوم ٢٩ يناير ، بينما استمر اللواء (٢٦) المدرع متمركزا أمام مركزى سلاح الحدود ، حيث انسحبت سرية المشاة البحرى السعودى جنوبا ، ثم تمكنت القوات الجوية السعودية والطائرات العمودية المتعاونة معها من قصف اللواء (٢٦) المدرع قصفا مركزا مما اجبره على الانسحاب فى اتجاه الشمال بعد تكبده خسائر جسيمة فى آلياته ، كما قصفت الطائرات العمودية السعودية ، القوات العراقية التى كانت متقدمة الى الخافجى والحقت بها بعض الخسائر .

وقد كان تقدير القيادة السعودية لتلك العملية العراقية بأنها عملية استطلاع بالقوة لمعرفة مواقع القوات السعودية بالمدينة وحجمها وتوزيع القوات المتعاونة اضافة الى إجبار قوات الائتلاف الدولى على بدء المعركة البرية مبكرا قبل تمام استعدادها لذلك وقبل ان تنخفض القدرة القتالية للقوات العراقية نتيجة تأثير الحملة الجوية المستمرة والتى كانت لاتقابل بأى مقاومة ذات قيمة من قبل القوات الجوية او الدفاع الجوى العراقى .

- المرحلة الثانية : صباح يوم (١٥رجب ١٤١١هـ) الموافق (٣٠يناير١٩٩١م) حيث قدرت القوة العراقية التى نجحت فى التسلل الى داخل مدينة الخافجى بكتيبة مشاة آلية معززة بسرية دبابات، ومن هنا كان القرار بعزل تلك الكتيبة ومنع وصول اى تعزيزات عراقية اليها بتكليف قوة شكلت من سرية دبابات سعودية وسرية دبابات قطرية ومعها فصيلة صواريخ "تو" مضاد للدبابات بالعمل على قطع الطريق المؤدى الى مدينة الخافجى من اتجاه الكويت ولمنع انسحاب الكتيبة العراقية من الانسحاب الى داخل الكويت من اتجاه الشمال او الشمال الغربى ، هذا مع

استمرار القوات الجوية فى التعامل مع عناصر الفرقة الخامسة العراقية لمنع محاولاتها تعزيز جزء من قواتها داخل المدينة . وقد أدت شدة القصف الجوى الى انسحاب معظم الفرقة شمالا ، وشمال غرب مركز "النويصيب الكويتى" .

* المرحلة الثالثة:بعد التأكد من حجم القوة العراقية داخل مدينة الخافجى والتى قـدرت بكتيبة مشاة آليـة معـززة بسرية دبابات ، شكلت القوة الرئيسية للهجوم المضاد وتحرير المدينة من كتيبتين"٨،٧"من لواء الملـك عبدالعزيـز الثانى"حرس وطنى"وعززت بكتيبة دبابات وسرية مشاة آلية من اللواءالثامن وسرية مشاة الية وسرية دبابات مـن اللواء القطرى .

وتلخصت خطة القيادة السعودية فى الهجوم على الكتيبة العراقية المعادية من اتجاه الجنوب ومن الغرب مع استمرار القوة المكلفة بمنع وصول تعزيزات معادية فى مواقعها شمال المدينة وصبـاح يـوم (١٦رجـب ١٤١١هـ) الموافـق (٣١يناير١٩٩١م) سعت ٠٠٦٠ بدأت عملية تحرير مدينة الخافجى واستمر القتال من شارع الى اخر حتى انتهت العملية سعت ١٤٠٠من نفس اليوم ، وقد كان للقصف الجوى المركز ضد القوات العراقية وتصدى القوة المكلفـة بمنـع اى تعزيزات عراقية جديدة ، اكبر الأثر فى منع المحاولات المتكررة التى قام بها الجانب العراقى لتعزيز وجوده داخل المدينـة ، اضافة الى فشله فى سحب قواته من داخلها .

وهكذا فان مدينة الخافجى التى اراد الجانب العراقى احتلالها تحقيقا لمكسب دعائى يرفع من خلاله معنويات قواتـه التى كانت قد تأثرت كثيرا بسبب الخسائر الفادحة التى لحقت بها كانت درسا قاسيا للقيادة العراقية امتنع بعدهـا عـن القيام بأى عملية مماثلة طيلة فترة العمليات .

وقد كانت خسائر تلك العملية بالنسبة لقوات الائتلاف " استشهاد (١٨) العسكريين وجـرح (٢٥) آخـرين واسر (٩) افراد من قوة الدفاع المدنى والحرس الوطنى وفقد (٤)عسكريين آخرين" .

أما خسائر الجانب العراقى فقد وصلت الى " (٣٢) قتيل ، (٣٥) جريح من العسكريين واسر (٤٣٢) ضابطـا وفـردا منهم (٢٩) ضابطا الى جانب تعطيل دبابة،(٧٠٠) ناقلة جنود،عربة جيب، (١٠) شاحنة منها (٦)صالحة للاستعمال " .

وفى الأول من فبراير١٩٩١ م صدر الأمر بالتحول للدفاع عن مدينة الخافجى بعد تطهيرها من فلول القوة العراقية وقد كلفت بهذه المهمة قوات الحرس الوطنى فى القطاع الشمالى والتى تتولى مسئوليتها قوة ابو بكر "لواء الملـك عبـد العزيز الآلى الثانى" اضافة الى مجموعة المجاهدين الافغان ، "قوة طارق" والتى تشمل مشاة البحرية السعودية وكتيبة مشـاة مغربية وكتيبة مشاة سنغالية وكتيبة اسناد ادارى مصرية وخمسة سرايا شرطة عسكرية من الجيش السعودى وسرية شرطة عسكرية من الحرس الوطنى وقوة أمن منشآت ومراكز سلاح الحدود ، وكانت مهمتها الدفاع عن القطـاع الشـمالى المتخصص لها ضد اى تهديد لضمان حرية العمل فى منطقة القتال .

* **تأمين الرقـعى :**

* تقع مدينة الرقعى [٦٧]على الحدود الشمالية للمملكة العربية السعودية مع الكويت التى أصبحت تحتلها القـوات العراقية – وهى مدينة حدودية صغيرة بها منطقة الميناء البرى السعودى والمناطق الجمركية وبعض المحلات والخدمات .. وهى منذ الغزو العراقى خالية تماما من السكان .. ولم يكن هناك ثمة ما يمنع القوات العراقية من احتلالها .. بعناصر رئيسية او بعناصر مراقبة متقدمة .

---

[٦٧] محاضرة – دكتور / عبد الرحمن رشدى – أكاديمية ناصر العسكرية العليا فى ٢٥ أبريل ١٩٩٢

- وتقع فى نطاق مسئولية تأمين القوات المصرية وتبعد عن الحد الامامى لمناطق تمركز القوات حوالى أربعون كـــم لا تتواجد بها قوات رئيسية ولكنها تغطى باعمال عناصر الاستطلاع .
- ولتلافى تكرار ما حدث فى منطقة الخافجى فقد بادرت القوات المصرية بتأمينها اعتبارا مـن (٣فـبراير١٩٩١بعد أحداث الهجوم على مدينة الخافجى التى تمت فى٣٠يناير١٩٩١ وذلك بعد رصد تجمعات التشكيلات من الحـرس الجمهورى بعد تمركزها على محاور تؤدى الى المنطقة .
- لذلك فقد قرر قائد القوات المصرية دفع مجموعتى تأمين للقوات مع تنظيم خطة ميدانية وخطة موانـــع لتأمينـــها ..لمنع المعتدى من التفكير فى احتلالها - وفى نفس الوقت تحمل القوات المدفوعة كعناصر متقدمة للقوات لتـــأمين وستر تحركها وهجومها فى التوقيت المحدد .
- اعمال التأمين بالقوات ووسائل إنتاج النيران .

لتأمين نطاق المسئولية للقوات تم دفع العناصر التالية :-

- تم دفع مجموعة قتال بقوة كتيبة دبابات وسرية ميكانيكية وكتيبة مدفعية ميدان مدعمة باثنين ســــرية بمقذوفـــات موجهه مضادة للدبابات بالاضافة الى فصيلة ضبع اسود .. وقد اختيرت هذه المجموعة من الفرقة الرابعة المدرعـــة (النسق الثانى) مراعاة لعدم المساس بتشكيل الفرقة الثالثة الميكانيكية التى خطط لعملها فى النسق الاول للقوات .
- تم دفع مجموعة قتال بقوة كتيبة ميكانيكا عدا سرية بالاضافة الى سرية دبابات مدعمة بسرية هاون ١٢٠مم وسرية مقذوفات موجهة مضادة للدبابات "تو" وفصيلة صواريخ مضادة للطائرات (ضبيع اسود) من الفرقة الثالثة علـــى الساتر الترابى فى المنطقة غرب "ام عمارة" .
- تم دفع سرية صاعقة وفصيلة مقذوفات مضادة للدبابات ميلان + فصيلة مقذوفات دراجون سعودى لتأمين مدينـــة الرقعى من الداخل .
- تم رص حقل الغام بمواجهة ٤,٢ كم على محور تحرك الرقعى / حفر الباطن فى اطار خطة تأمين مدينة الرقعى .
- وقد كان لقرار قائد القوات المصرية والمبادرته فى تأمين مدينة الرقعى اثره المباشر فى تأمين المدينــــة وردع القـــوات العراقية من القيام بأى أعمال قتالية فى اتجاهها بالإضافة الى تأمين نطاق الهجوم الذى يتم الاعداد له .. واصبـــح تنفيذه وشيكا وبالرغم ان هذه الإجراءات تمت بهدوء وباتقان ولم يعلن عنها .. الا ان تأثيرها كان ناجحا ومحققـا للأهداف التى خططت لها ..

خلاصة الباب الأول

- لم تكن عملية الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ، وليدة اللحظة وانما جاءت كـامتداد لجذور عميقة من الأطماع العراقية في الأراضي الكويتية كنتيجة لادعاءاته بحقوق فيها وقد سبق أن قام النظام العراقي عام ١٩٦٥ باحتلال الأجزاء الشمالية من الأراضي الكويتية بالقوة العسكرية .

- اتخذ الموقف العراقي منذ الغزو جانب التشدد ورفض الانسحاب من الكويت واستمر في إجراءاته لفرض الأمر الواقع وطمس الهوية الكويتية وتفريغها من سكانها و إحلال عراقيين بدلا منهم واخذ يسانده بشكل نسبي ، وغير رسمي في هذا الموقف بعض الدول العربية (الأردن/اليمن/السودان/الفلسطينيين) .

- وعلى الجانب الآخر شكلت القوى الدولية والإقليمية المعارضة للغزو العراقي للكويت وهي تشكل معظم باقي القوى السياسة والإقليمية وبخلاف تلك الدول العربية التي ساندت العراق في الأزمة فقد اتخذت معظم الدول العربية موقفا معارضا للتحرك العراقي وأيدت تلك الدول كافة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بإدانة الغزو وفرض العقوبات الاقتصادية علية كما شاركت بعض تلك الدول في القوة المتعددة الجنسيات التي وصلت الى السعودية للدفاع عنها

- وعن الموقف الأمريكي تجاه الأزمة فقد شكل التحرك السياسي والعسكري الأمريكي ركيزة المحور المضاد للعراق فالتحرك الأمريكي السياسي النشط لدى المنظمات الدولية والقوى العالمية ساهم كثيرافي سرعةاستصدار القرارات الدولية التي أخذت تدين العراق وتطالبه بسرعة الانسحاب من الكويت وبفرض عقوبات اقتصادية ضده .

- وركزت الولايات المتحدة من منظورها السياسي في هذا الوقت حركتها تجاه الأزمة في الإطار الآتي :-
  - انسحاب القوات العراقية من الكويت و إعادة الشرعية الكويتية .
  - الإفراج عن الرعايا الأجانب المحتجزين لدى العراق .
  - عودة كافة الأوضاع بالكويت الى ما كانت عليه قبل الغزو .

- ولقد سعت الولايات المتحدة الى تحقيق أهدافها من خلال إجراءاتها في إدارة الأزمة وهي :
  - مواجهة و إضعاف النظام العراقي المتطرف بقيادة الرئيس صدام حسين .
  - تأكيد المصداقية الامريكية في العالم بشكل عام وفي المنطقة بشكل خاص .
  - إتاحة الفرصة لخلق الظروف المناسبة لتواجد دائم بالمنطقة بدعوى الحفاظ على الأنظمة وتأمين المصالح .

- وقد عارض الموقف الأوربي ، الغزو منذ البداية و أدان بشدة كافة الإجراءات العراقية المتتالية في الكويت وجاء تحركه منسجما ومتوافقا مع التحرك الأمريكي المتشدد تجاه الأزمة على الصعيدين السياسي والعسكري وبرز من تلك المواقف بريطانيا وفرنسا اللتين اتخذتا مزيدا من الإجراءات السياسية والعسكرية المضادة للعراق .

- اتخذ الاتحاد السوفيتي، من تحركه موقفا معارضا ومتشددا ضد الغزو العراقي وتحركه الراهن يشير الى مزيد من التجاوب مع الدور الأمريكي في إدارة الأزمة ولعل نتائج لقاء قمة "هلسنكي" لخير مؤشر على هذا الموقف .

- ارتباطا بما سبق فان مجمل معطيات الموقف السياسي ومواقف الأطراف الرئيسية من الأزمة عكست منذ البداية صعوبة التوصل الى تسوية سلمية لتلك الأزمة عبر القنوات الدبلوماسية خاصة في ظل عدم تراجع القيادة العراقية عن موقفها المتشدد والرافض لكل القرارات الدولية التي تؤكد على ضرورة عودة السيادة والشرعية لدولة الكويت .

تطور الأزمة عسكريا :-

- استمر العراق متشددا في موقفه .. رافضا لنداءات السلام متخذا من سياسة التشدد وفرض الأمر الواقع منهجا وأسلوبا مما دفع المجتمع الدولي الى التدرج في إجراءات رد الفعل بدءا من فرض العقوبات الاقتصادية ضد العراق الى اقرار حقه في استخدام القوة لتحرير الكويت .. و إعادة الشرعية والأوضاع كما كانت .. وقبل هذا وذاك ، إقرار الشرعية الدولية .

- نتيجة للتشدد العراقي وعدم الاستجابة لتغيير موقفه .. كان استخدام القوة العسكرية امرا حتميا وقد اتخذ هذا القرار منذ البداية وتمثل ذلك في قرارات مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد بالقاهرة لبحث العدوان وقرار مصر وسوريا بإرسال قوات مسلحة الى مسرح العمليات بالخليج للمساهمة في الدفاع الاستراتيجي عن المملكة .. كما تمثل في قرار الولايات المتحدة المبكر بإرسال قوة أمريكية مسلحة - وبناء على وحدة وتوجه دول المنطقة ودفعها للقوات الى المسرح الذي استتبعه إرسال قوات أخرى بريطانية وفرنسية وجنسيات أخرى شكلت في مجموعها قوة الائتلاف المواجهة للقوات العراقية في الكويت .

- وفي إطار رد الفعل العربي والدولي لهذا الحدث الكبير شهد مسرح عمليات الخليج اكبر عملية حشد عسكري استراتيجي لقوات مسلحة متعددة الجنسيات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لدعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بعملية دفاعية استراتيجية (درع الصحراء) تحولت فيما بعد نتيجة لعدم استجابة القيادة العراقية لقرارات المجتمع الدولي لشن عملية هجومية استراتيجية (عاصفة الصحراء) تم شنها بالفعل لتحقيق الأهداف السياسية والسياسية العسكرية والاستراتيجية كما سنرى في الباب الثاني

- وقد تم إدارة الأزمة منذ البداية على ثلاث محاور متوازية ويؤثر كل منها في الأخر وهي [٦٨] :

- **المحور الأول : الاستعداد العسكري في منطقة الأزمة :**

- وبه ضمن تحديد التجمع الاستراتيجي بالحجم الكافي الذي يضمن سرعة الحسم وقوة الضربة في أقل وقت وبأقل خسائر .. كما يتضمن عمليات النقل الاستراتيجي - الجوى - والبحرى للقوات من

- مناطق تمركزها الى المسرح .. ثم توزيعها على المسرح .. ثم فتحها استراتيجيا لمواجهة متطلبات العملية الدفاعية الاستراتيجية (درع الصحراء) ثم إعادة تجميعها وفتحها استراتيجيا استعدادا لبدء العملية الهجومية الاستراتيجية (عاصفة الصحراء)طبقا لخطة عمليات محددة وسيناريوهات مختلفة تحقق أهداف التخطيط الاستراتيجي .

- **المحور الثاني : توجهات السياسة الخارجية لدول الائتلاف الدولي:-**

ويشمل ثلاث محاور فرعية :-

الأول : موائمة السياسة الخارجية للمستوى الذي وصل إليه الاستعداد العسكري ، بالإضافة الى التنسيق المستمر بين دول الائتلاف لتبني خط سياسي ودبلوماسي موحد يحقق الأهداف منه .

---

[٦٨] تعايش الباحث مع الحدث الفعلي .

الثانى : إعمال آليات الأمم المتحدة بكامل طاقاتها وإصدار القرارات المتتالية من مجلس الأمن الدولى والتى تتواكب فى توقيت صدورها مع تطور محور السياسة الخارجية الذى واكب بدوره محور الاستعداد العسكرى ٠

الثالث : استخدام جميع وسائل الخداع السياسى والاستراتيجى بهدف إظهار موقف غير حقيقى يظهر إمكانيات الحل السلمى تارة وإمكانيات الحل العسكرى تارة أخرى وفى إطار هذا المحور يمكن تفسير جميع المواقف السياسية والعسكرية للأطراف كافة والتى أحدثت بلبلة فى الرأى العام الدولى والمحلى ولدى القيادة العراقية بصفة خاصة ٠

- **المحور الثالث : الاحتفاظ بعمليات التصعيد بالمنطقة :-**

وفى إطار هذا الخط يمكن تفسير عمليات تضخيم القوة العسكرية العراقية وتضخيم إمكانيات العراق الكيماوية والنووية والصاروخية وبروز مواقف متشددة ثم متساهلة للأطراف الدولية ٠٠ كما يضم هذا المحور أيضا الإعلان عن بعض الأحداث العسكرية الصغيرة التى تحدث فى المنطقة وذلك حتى يتم الاحتفاظ بهذا المحور لحين بدء توجيه الضربة العسكرية للقوات العراقية فى الكويت ٠

وخلاصة القول ٠٠ فان المحور الأول للاستعداد العسكرى كان دائما هو المحور الرئيسى ٠٠ وكان المحوران الآخران يتحركان بهدف كسب الوقت اللازم للاستعداد العسكرى ٠٠ وكان خط التقاء هذه الخطوط الثلاث هو التوقيت الذى بدأت فيه العمليات العسكرية ٠

- **وقد روعى خلال التحرك على هذه المحاور الاعتبارات التالية :-**

- إصرار الائتلاف الدولى أن يكون للعمل صفة (الدولية)وان ينضم اليه اكبر عدد ممكن من دول العالم التى تعارض الاحتلال ٠
- إصرار الائتلاف الدولى على أن يوازى استعداده السياسى والعسكرى للمواجهة المنتظرة مع سلطات الاحتلال العراقى فى الخليج ٠٠ وادارة عجلة الأمم المتحدة واستغلال جميع آلياتها الممكنة طبقا لميثاقها ، وتوازى عمله السياسى والعسكرى مع قرارات مجلس الأمن الدولى التى تواكب المتغيرات الحادثة فى الموقف ، وتعطى للقوات الدولية شرعية العمل فى الأزمة طبقا للتطورات ٠
- إصرار الائتلاف الدولى على مشاركة الاتحاد السوفيتى – والصين فى حل الأزمة –على الأقل من جانب اتخاذ القرار المناسب للموقف وفى هذا الإطار كان استمرار اطلاع الاتحاد السوفيتى بالتطورات السياسية والعسكرية التى تتم وكان ايضا لقاء رئيسى القوتين العظميين للتشاور حول متغيرات الموقف ٠
- إصرار الائتلاف الدولى على تجميع القوة العسكرية المناسبة لتطورات الموقف الأمر الذى أدى الى استمرار نقل القوات العسكرية من مختلف أنحاء العالم حتى الوصول الى حجم التجميع الاستراتيجى المناسب للقوات فى مسرح العمليات ٠
- إصرار الائتلاف الدولى على السيطرة (المخابراتية) التامة على الموقف قبل بدء قواته أعمال قتال مسلحة وانتشار العملاء فى جميع أرجاء العراق ، واستمرار الرصد الدقيق لجميع الأهداف الاستراتيجية ، وبهذا الشكل يكتمل قرار المواجهة العسكرية ولا يبقى سوى الإعداد لهذه المواجهة ٠٠ ثم القيام بعملية التحرير استجابة لمطالب المجتمع العربى ٠٠ الاسلامى ٠٠ الدولى ٠٠

الباب الثانى

الدور السياسى المصرى والعربى فى عمليات الخليج

عـــام:-

● لقد جاء اجتياح العراق للكويت فى الثانى من اغسطس ١٩٩٠ ، صدمة للعالم كله وفى مقدمته العالم العربى على وجه الخصوص .. حيث نتج عن احتلال العراق للكويت طعنة عميقة فى قلب التضامن العربى .. بل وفتح أبواب الوطن العربى على مصراعيه للتدخل فى مقدراته ومواجهة الأخطار والتهديدات .. كما أثرت تلك العمليات على النظام العربى الذى وجد نفسه عاجزاً عن احتوائها داخل البيت العربى أمام جسامة الحدث ، وتعنت القيادة العراقية ..

● ومع انقسام العالم العربى ما بين مؤيد ومعارض ، كان لمصر والدول العربية مواقفها السياسية المختلفة ، حتى تم تحرير الكويت واعادة الشرعية لها ، وهو ما سوف نتناوله فى هذا الباب ، حيث نوضح فى الفصل الثالث الدور السياسى المصرى فى هذه العمليات ، كما يشمل الفصل الرابع الدور السياسى العربى فيها ..

الفصل الثالث
الدور السياسى المصرى
فى عمليات الخليج

الفصل الثالث : الدور السياسى المصرى فى عمليات الخليج

عـــــام :

- منذ بداية الأزمة تحملت مصر مسئولياتها التاريخية انطلاقا من موقعها الريادى والقيادى فى المنطقة وقد مثلت أزمـــة الخليج تحديا أساسيا للسياسة المصرية كما كان الحال بالنسبة لقوى اقليمية وعالمية كثيرة ٠٠ على النحـــو الـــذى جعلها فى بؤرة السياسة المصرية فى معظم النصف الثانى من عام ١٩٩٠ ٠٠ وتحديدا منذ النصف الثانى من شـــهر يوليو من ذلك العام ٠
- وقد بدأ دور مصر [٦٩] منذ بدء الأحداث التى بدأت بالهجوم العراقى الدبلوماسى على السياسة البترولية لدولـــتى الكويت والامارات فى مذكرة طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقى الى الأمين العـــام لجامعـــة الدول العربية فى ١٦ يوليو ١٩٩٠ - وما تلاها من تصعيد اعلامى لهذا الهجوم فى خطاب الرئيس العراقى صـــدام حسين فى اليـــــوم التالى مباشرة بـــــما فى ذلك التهديد ولو الغير مباشر للدولتين باقدام العراق على (فعـــل مؤثر) يعيد الأمور الى نصابها ان أخفق فى الحصول على ما اعتبره حقوقه بالوسائل التى اتبعها حتى ذلك الحـــين ٠٠ ثم كافة التطورات التى انتهت بالغزو العراقى للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ - وكافة ما ترتب عليـــه مـــن ردود الفعال حتى نهاية العام٠
- وقد حرصت مصر من واقع ادراكها لمخاطر استمرار وتعدد مظاهر الانشقاق العربى خلال مرحلة ما قبل الأزمـــة على تركيز جهودها من خلال تحرك واسع النطاق اتسم بالنشاط والفاعلية لرأب الصدع وتحسين شكل العلاقـــات العربية وقد نجحت فى خلق وايجاد قاعدة للتضامن العربى حتى يمكن البناء عليها وتطويرها ، وفى تطور مفاجئ ودون مبررات واقعية حشدت العراق جزء كبير من قواتها فى اتجاه الكويت وكان امرا طبيعيا وهى عضو فى مجلس التعـــاون العربى ان تعرض الامر للبحث داخل المجلس الذى انشئ من أجل تنسيق المواقف السياسية وارساء قواعد للتعـــاون الاقتصادى فيمابين اعضائه ومع ذلك فلقد سارعت القيادة السياسية بالتحرك لتهدئة الموقف قبل تفاقمه(زيارة السيد الرئيس لكل من العراق والكويت والسعودية فى نهاية يوليو ١٩٩٠) ولكن أمر الغزو كان مبيتاومخططاً له من قبل ٠
- وحتى بعد الغزو مباشرة ومن منطلق الحفاظ على القدرات والامكانيات العربية فقد وجهت مصر الدعـــوة لعقـــد مؤتمر قمة عربى طارئ فى ٩ - ١٠ أغسطس ١٩٩٠ لإيجاد حل للازمة فى الاطار العربى الا ان المصالح والاهـــداف الذاتية لدى بعض الاطراف قد حالت دون التوصل لحلول تفرض على العراق التراجع عن خطواتها العدوانية ٠
- وتلبية للمطلب السعودى بالمشاركة فى الدفاع عن اراضيها وطبقا لقرارات الجامعة العربية فقد دفعت مصر بقـــوات رئيسية من قواتها المسلحة لتاخذ مكانها على خطوط المواجهة المباشرة على الحدود السعودية / الكويتيـــة فى اطـــار المظلة العربية والدولية ٠
- وأخذت مصر تطرق كل الابواب والمنافذ لتحول دون تفجير الأزمة واللجوء للخيار العسكرى وذلك على ضـــوء تقديرها لحجم الخسائر والآثار المترتبة عليها ليست على المنطقة فحسب ولكن على العالم بأثره ، وسوف نتعـــرض فى إستعراض السياسة المصرية تجاه الأزمة للخلفية التاريخية والزوايا المتعلقة بها الأولى تتعلق بالمصالح المصرية والأزمـــة، الثانية محاولة التسوية السلمية للأزمة والثالثة بالسياسة المصرية بعد الغزو ثم جهود مصر لاحتواء الأزمة مع تطور أحداثها ٠

---

[٦٩] السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج - التقرير الاستراتيجى العربى - ١٩٩٠

أولا : الخلفية التاريخية قبل الأزمة :-

- شكلت عملية الغزو العسكرى العراقى للكويت فى ٢أغسطس ٩٠ وما صاحبها من تطورات تهديدا رئيسيا لجميع الدول الخليجية الأمر الذى دفع تلك الدول الى طلب الدعم الخارجى ارتباطا بتواضع قدراتها العسكرية أمام التفوق العراقى وخطورة الموقف والأطماع العراقية فى ثروات الدول الخليجية ،
- وكانت مصر ايجابية فى حركتها فى محاولة لاحتواء الأزمة والسيطرة عليها داخل الأمة العربية وبعيدا عن خيار القوة

- **العلاقات العسكرية بين مصر وكل من العراق والكويت :**

- لم تكن العلاقات العامة بين مصر وكل من العراق والكويت وكافة الدول العربية على درجة من التوافق والتعاون بالقدر الذى كانت عليه قبل أزمة الخليج ولعل المرجع الأساسى لذلك ما عانته الأمة العربية خلال فترة ابتعادها عن مصر من تفكك وصراع وظهور النزاعات العقائدية والعنصرية ،
- وهذا بالرغم من قطع العلاقات بين مصر والكثير من الدول العربية الا ان روح التعاون والمساندة كانت قائمة قبل و أثناء تلك القطيعة ،

- **العلاقات العسكرية المصرية - العراقية :**

- تتميز العلاقات العسكرية بين مصر والعراق بامتداد جذورها الى سنوات بعيدة ، فقد تعاون العراق عسكريا مع مصر خلال معارك ١٩٧٣،٦٧ بين مصر وإسرائيل وساندت مصر العراق بالسلاح والعتاد والذخائر والخبرات خلال الحرب العراقية -الإيرانية (٨٠-٨٨) ولقد كان لهذا الدعم المصرى الأثر الكبير فى حسم المعركة لصالح العراق و إعانة العراق على إنشاء قاعدة صناعية حربية على درجة من التقدم ولم يكن يخطر ببال اكثر الناس تشاؤما أن تستخدم القوة العسكرية العراقية للاعتداء على دولة عربية إسلامية مسالمة قدمت العون أيضا للعراق ،

- **العلاقات العسكرية المصرية - الكويتية[٧٠] :-**

- كان من إفرازات حرب العراق مع إيران أن تعرضت دولة الكويت الى بعض الهجمات الصاروخية وبعض الأعمال الخاصة من جانب القوات الإيرانية وهذا ما دفع الكويت أن تلجأ الى مصر لمعاونتها عسكريا لمحاولة التصدى للأعمال العدوانية الإيرانية وتوفير وسائل الوقاية لمنشآتها ومدنها ولم تضن مصر على الكويت وقدمت لها بعض النظم العسكرية الدفاعية ووسائل الوقاية ضد الأعمال الكيميائية وبدأ هذا التعاون يتنامى بثقة بين الدولتين العربيتين ولم يكن من المتصور أن تتعرض الكويت لهذا الهجوم العراقى الغادر ،

- **المعاهدات العربية والدولية للدفاع :**

- وقد تناولت القوانين الوضعية للدول إطار التعاون من خلال مواثيق ومعاهدات واتفاقيات ، نتناول بعض منها المرتبط مباشرة بتلك الأزمة ،

---

(٧٠) السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج – التقرير الاستراتيجى العربى – ١٩٩٠

- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية :-

- تم موافقة مجلس الجامعة عليها فى دورته العادية المنعقدة فى ١٣ابريل ١٩٥٠ لمواجهة التحديات الإسرائيلية المتمثلة فى حرب ١٩٤٨ومانتج عنها من تهديدات للوطن العربي

- **أهم أسس المعاهدة :**

  - اللجوء لحل المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية ،

  - تعتبر الدولة المتعاقدة أى اعتداء يقع على دولة أو اكثر اعتداء عليها جميعا ، والتزامها تبعا لذلك وعملا بحق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى عن كيانها أن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها وان تتخذ على الفور منفردة أو مجتمعه جميع التدابير وان تستخدم جميع ما لديها من وسائل بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء و لإعادة الأمن والسلام إلى نصابها ،

- معاهدة الدفاع المشترك بين مصر والمملكة العربية السعودية :

وتم توقيعها فى أكتوبر ١٩٥٦ وبمقتضى هذه المعاهدة تتعاون الدولتان لتحقيق الدفاع وتوفير الأمن ضد أى اعتداء خارجى يقع على أى منهما ،

ثانيا : المصالح المصرية وأزمة الخليج : -

- لقد هددت أزمة الخليج، المصالح الحيوية المصرية على كافة المستويات المحلية الاقليمية والعالمية وعلى الرغم من أن درجة التهديد قد تطورت بتطورات الأزمة فبلغت أوجها بالغزو العراقى للكويت الا أن النظرة المتكاملة لها وتأثيرها المتكامل على المصالح المصرية مع بدء الأزمة وحتى قبل التحرير هو أقرب الى التحليل الشامل لهذا التاثير كالآتى:-

- فعلى المستوى الاقليمى لاشك أن الأسلوب الذى فجر العراق به أزمة علاقاته بكل من الكويت والامارات (الهجوم الدبلوماسى والاعلامى الحاد) قد هدد فى الصميم مناخ التضامن العربى الذى كانت تنعقد آمال على أن يحقق انجازات متتالية منذ قمة عمان ١٩٨٧ ويمثل استمرار هذا التضامن وتعزيزه مصلحة مصرية أساسية واضحة .. فمن ناحية كانت مصر تتمتع وقت تفجر الأزمة بعلاقات طيبة أو على الأقل خالية من التوتر مع كافة الدول العربية [٧١]وكان استمرار التضامن العربى وتعزيزه مطلوب لعدم اثارة مشكلات جانبية للسياسة المصرية تقتضى منها الانحياز الى هذا الطرف أو ذاك على نحو يمكنْ من انجاز عودة العلاقات المصرية - العربية أو يؤثر بالسلب على تكوين موقف عربى واحد فى جهود التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى ،

- هناك حاجة ماسة لعدم الضرر بالمساعدات المالية التى تتلقاها مصر من بعض دول الوفرة المالية العربية .. وكذلك استمرار تواجد العمالة المصرية فى الأقطار العربية التى قدرت اعدادها بالملايين ، أو يعرقل تنفيذ عودة الجامعة العربية الى مقرها بالقاهرة ،

---

(٧١) السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج – التقرير الاستراتيجى العربى – ١٩٩٠

- أو من ناحية أخرى .. فإن استمرار وتعزيز مناخ التضامن كان يلائم الدور العربي لمصر التى لا تعتبر فى هذه المرحلة قوة تغييرا فوريا تقود معسكرا ضد آخر وانما هى قوة اعتدال يمكن أن يزدهر دورها فى اطار تضامنى ، غير أن تهديد مناخ التضامن العربى ربما لا يكون هو المصلحة المصرية الأهم التى تهددت على المستوى الاقليمى .

لقد كان نجاح العراق فى ادارته للأزمة التى فجرها فى منطقة الخليج سواء بدفع الكويت والامارات الى قبول مطالبه قبل الغزو أو بالاحتفاظ بالكويت جزءا من العراق بعد ضمها أو على الأقل الانسحاب منها مقابل مكاسب واضحة يعنى – أى النجاح العراقى – أن ثمة قوة اقليمية بكافة المعايير قد ترسخت فى المنطقة ذات امكانيات اقتصادية وعسكرية ضخمة بكل التداعيات المتصورة لهذا الوضع على مكانة مصر الاقليمية ومن ثم على علاقاتها بالقوى العظمى والكبرى وكذلك على علاقاتها بالقوى الاقليمية الأخرى.حيث ان بروز العراق كقطب اقليمى ذى امكانات اقتصادية وعسكرية عالية يعنى بداهة التضاؤل ولو النسبى للتأثير المصرى فى قضايا المنطقة الرئيسية عامة وقضايا منطقة الخليج خاصة حيث توجد لمصر مصالح حيوية بها .

ثالثا: الدور المصرى فى ادارة أزمة الخليج الثانية :-

تبدأ هذه الدراسة بتحليل الجوانب الوقائية للتحرك المصرى فى أزمة الخليج الثانية (الغزو العراقى لأرض دولة الكويت) وأسلوبها فى ادارة الأزمة سواء على الصعيد الاقليمى أو الدولى مع التعرض للمراحل الرئيسية التى مرت بها الادارة المصرية للأزمة .

- **التحرك المصرى على الصعيد الاقليمى :**

تدرجت وتصاعدت المسلكيات المصرية فى مواجهة أزمة الخليج الثانية منذ البدايات الأولى لاشتعال الأزمة وحتى نهايتها فى تنويعات حركية متباينة جمعت ما بين التحرك الدبلوماسى التقليدى ثم المبادرة السياسية الرئاسية ثم قرار وتنفيذ الحشد العسكرى فى منطقة الصراع ، والذى تواكب وتزامن مع جهود مصرية- عربية تنسيقية ، رئاسية ودبلوماسية اتجاها نحو الحل العربى الجماعى للأزمة .

ويمكن تحليل هذه الحركة المصرية الكثيفة وفقا لثلاث مراحل زمنية متعاقبة أولها تقع ما بين يومى ٢٠ يوليو ١٩٩٠ و٢ أغسطس ١٩٩٠ (واقعة الغزو العراقى للكويت) والثانية تستغرق الاسبوع الأول للغزو وحتى انعقاد مؤتمر القمة العربى الطارئ بالقاهرة فى ١٠ أغسطس ١٩٩٠. والمرحلة الثالثة تمتد حتى اعتبار الحل العسكرى هو الخيار العربى الوحيد لانهاء الأزمة أواخر ديسمبر ١٩٩٠ .

- **المرحلة الأولى : الجهود المصرية لعدم تصعيد الموقف :-**

شهدت الفترة ما بين يومى ٢٠ يوليو و ٢ أغسطس ١٩٩٠ حركة مصرية نشيطة لتطويق الاحداث ونزع فتيل التفجير منها سعيا نحو حصر نطاقها فى أضيق الحدود الممكنة .

لقد بدأ النذير الأول لتصاعد الاحداث فى منطقة الخليج فى منتصف يوليو ١٩٩٠ عندما اتهم العراق فى رسالة وجهها إلى الامين العام لجامعة الدول العربية ، الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة بتجاوز حصصها من انتاج النفط وفقا لما حددته منظمة الأوبك مما أدى إلى إغراق السوق البترولية العالمية بما يزيد عن احتياجاتها وبالتالى انخفاض أسعار النفط بدرجة أثرت بشدة على اقتصاديات العراق والدول الأخرى المنتجة للنفط ثم حذر الرئيس العراقى فى

خطابه بمناسبة ذكرى الثورة العراقية فى ١٧يوليو ١٩٩٠ بعض دول الخليج من الاستمرار فى انتاج البترول بما يزيد على الحصة المقررة وأوضح بأنه فى حالة عدم الالتزام بذلك فانّ بلاده ستقوم بعمل فعال لاعادة الحقوق المغتصبة إلى أصحابها واتهم الكويت علنا بالاستيلاء على ٢,٤ مليار دولار ثمنا للبترول الذى حصلت عليه من الآبار الموجودة على الحدود المتنازع عليها بين البلدين (حقل الرميلة على وجه الخصوص) بهدف تدمير الاقتصاد العراقى عن طريق زيادة انتاج البترول لخفض أسعاره . وجاء رد الكويت والامارات العربية المتحدة فى مذكرتين إلى كل من الامين العام للجامعة العربية والسكرتير العام للأمم المتحدة ، أكدتا فيهما التزامهما بحصص الانتاج المقررة لها .

وإزاء اشتعال الحملات الاعلامية العدائية بين العراق والكويت ، جاء التحرك المصرى لتطويق الأزمة على عدة مستويات [٧٢] ففى ١٩ يوليو صدر بيان رئاسة الجمهورية يدعو الطرفين المعنيين إلى ضبط النفس واعطاء أولوية قصوى لتعزيز التضامن العربى وتشويه الخلافات العربية بالحوار الأخوى باعتباره الأسلوب الوحيد الذى يحقق مصالح الأمة العربية . ثم أجرى الرئيس المصرى اتصالا هاتفيا بالرئيس العراقى واستقبل فى اليوم التالى نائب الرئيس العراقى ووزير خارجيته .

ثم شهدت الاسكندرية فى ٢٣ يوليو ١٩٩٠ قمة ثنائية بين الرئيس المصرى وملك الأردن . ثم قام الرئيس المصرى فى فجر اليوم التالى بجولة ثلاثية إلى العراق والكويت والسعودية وذلك فى مهمة مساع سلمية وليس وساطة وبهدف احتواء الأزمة والابقاء عليها فى اطار قومى عربى محدد ، ولذا لم يتدخل الرئيس المصرى آنذاك فى تفاصيل القضايا المتنازع عليها بل ركز على تهيئة المناخ العام المناسب لتهدئة الأزمة . وذكرت وكالة الأنباء الكويتية أن مصر قد اقترحت خطة من أربع نقاط لاحتواء الأزمة وتطويقها وهى ما يلى :-

- استبعاد أى تهديد باللجوء إلى العمل العسكرى المسلح من جانب أى طرف ضد الأطراف الأخرى .
- البدء فى قيام مهمة مكوكية مصرية من أجل التقريب بين وجهتى نظر البلدين (العراق والكويت) مع الترحيب بأى مساعدة ترى أى دولة عربية أخرى التقدم بها .
- عقد اجتماع مصالحة على مستوى وزراء الخارجية يعقد فى القاهرة بمشاركة محدودة من الدول العربية ذات الثقل السياسى .
- وقف كل الحملات الاعلامية بين البلدين .

ويلاحظ على الاطار العام للتسوية والمطروح من جانب مصر فى الايام الاولى لنشوب النزاع العراقى الكويتى ، حرص مصر على الحياد الايجابى ما بين طرفيه ومحاولة عدم التورط أو اتخاذ موقف محدد لصالح أحدهما وفى هذا السياق التوسطى اللاانحيازى أرسلت مصر وكيل وزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس للشئون السياسية برسالتين يوم ٢٦ يوليو الى كل من بغداد والكويت ، تتعلقان بوضع الترتيبات النهائية لاجتماع فى جدة ما بين طرفى الصراع برعاية سعودية وبوساطة مصرية .

---

[٧٢] ملف وثائقى عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية — الكويتية ، جمهورية مصر العربية / وزارة الاعلام/الهيئة العامة للاستعلامات— القاهرة — اغسطس ١٩٩٠ — ص١ — ٢٩ .

وبالفعل توقفت الحملات الاعلامية المتبادلة بين العراق والكويت فى نفس اليوم وكخطوة أولى من بين الخطـــوات التى اتفق عليها لتصفية الخلافات بين البلدين .

ثم انعقد مؤتمر جدة الثلاثى يوم ٣١ يوليو ١٩٩٠ ما بين ممثلى الرئيس العراقى وأمير الكويت وعاهل السعودية فى محاولة لتسوية الخلافات الحدودية والبترولية والمالية الناشبة بجدة بين العراق والكويت ولكنه انتـهى بـالتعثر التـام . ولاحت حينئذ اشباح الخطر الوشيك . فقد سعى العراق إلى املاء شروطه على الكويت وأهمها اسقاط الديون الكويتية على العراق وتقديم الكويت تعويضات هائلة للعراق عن خسائره فى الايرادات البترولية واعادة تعيين الحدود المشتركة بما يحقق مزايا استراتيجية بالغة لصالح العراق على حساب الاقليم الكويتى ، بما فى ذلك ضمان سيطرة العـراق علـى جزيرتى وربة وبوبيان .

واقع الأمر أن هذه المطالب العراقية المذكورة كانت تطبيقا لاسلوب الشروط المستحيلة فى التفاوض الدولى ، تبريراً لعمل عسكرى شديد لاحق مباشرة على عملية التفاوض ، وتمهيداً نفسيا لتقبل ذلك العمل من جانب أوساط الـرأى العام المعنية بالأمر عالميا واقليميا ومحليا .

وجاء الرفض الطبيعى من جانب الكويت وفشل مؤتمر جدة. وبنظرة تحليلية سياسية إلى التحرك المصرى الأولى فى هـذه المرحلة المبكرة من الأزمة الخليجية الثانية ، تتضح الأمور التالية :-

- دعت مصر فور نشوب النزاع إلى تسويته بالحوار الأخوى الهادف وكانت مصر أول الدول العربية نشـاطا وتحركا فى العمل على تطويق الأزمة ومنع تصعيدها من قبل أطرافها .
- انطلق التحرك المصرى من جملة مبادئ ميزت الدبلوماسية المصرية فى تعاملها مع أوائل الأزمة . وفى مقدمـة تلك المبادئ ، النظر إلى النزاع بين العراق والكويت بأنه اختلاف فى وجهات النظر ومن الممكن حلـه عـن طريق تدخل وسطاء عرب وأن مهمة مصر هى تهيئة المناخ المناسب للحل العربى السلمى ومحاولة الوصول إلى تفاهم حول السبل المؤدية إلى تحقيق اتفاق لازالة الخلاف وان مصر بحكم علاقاتها المتميزة مع كل الأطـراف مؤهلة أكثر من غيرها لحل الأزمة الناشبة بين العراق والكويت .

وبناء على المبادئ السابقة تحركت الدبلوماسية المصرية عبر محاور متعددة أهمها توجيه النداءات إلى الاطراف المعنيـة بالأزمة بضرورة البحث عن سبل سلمية لتسويتها واعطاء تفسيرات مهدئة للمواقف التى قد تنذر بالمزيد من التصعيـد والسعى إلى الحصول على ضمانات بعدم تصعيد الأزمة إلى المستوى العسكرى وهو ما يتضح فى الوعـد الـذى تلقـاه الرئيس المصرى من الرئيس العراقى بأن العراق لا ينوى اللجوء إلى الحل العسكرى ثم التقدم بمبادرات اجرائية الطـابع لحل الأزمة مثل اقناع الاطراف المعنية بالدخول فى مباحثات مباشرة لتسوية المسائل المتنازع عليها ، فكان الاثر المصـرى فى الدفع إلى عقد مؤتمر جدة الذى انتهى بفشله وتعثره فى هذه المرحلة الأولى لتحرك المصرى ازاء أزمة الخليج الثانية .

- **<u>المرحلة الثانية : مرحلة الرفض المصرى للأمر الواقع الناتج عن عملية الغزو :-</u>**

بدأت مع الغزو العراقى لدولة الكويت واحتلالها بالكامل فى الساعات الأولى من فجر يوم ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠ وفى نفس اليوم صدر القرار رقم ٦٦٠ من مجلس الأمن الدولى بادانة الغزو العراقى للكويت ومطالبة العراق بان يسحب جميع قواته فورا ودون قيد أوشرط إلى المواقع التى كانت تتواجد فيها فى ١٩٩٠/٨/١ ، وبدعوة العراق والكويـت إلى

البدء فورا فى مفاوضات مكثفة لحل خلافاتها [٧٣] وهنا حدثت نقلة نوعية واضحة فى طبيعة التحرك المصرى تجاه الأزمة ، فأضحت المكوكية المصرية ، طيلة الاسبوع التالى للغزو ، حركة رفض نشيط لاستمرارية الأمر الواقع الناشئ من هذا الغزو ، ومقاومة فعالة سياسية ودبلوماسية لاثار هذا الغزو، وتبعث هذه النقلة فى التحرك المصرى ازاء الأزمة من ذات الدلالات الخطيرة ومن نفس الاحتمالات الجسيمة التى انطوى عليها العدوان العراقى على أراضى الكويت .

فالعراق بواقعة الغزو الخاطف الشامل لاراضى بلد عربى جار له ، أراد اثبات انه هو الدولة الكبرى فى المنطقة التى يمكنها ان تلعب دور الزعامة فى العالم العربى وبتطبيق مباشر لشريعة الغاب فى العلاقات الدولية العربية ، وان العراق قادر على فرض أهدافه التوسعية فى المنطقة الخليجية باستخدام القوة العسكرية المحضة وانه عن طريق ضمه للكويت بالكامل يصبح موجوداً مستمراً على حدود المملكة العربية السعودية بما يحمل ذلك الوضع من ردع عسكرى عراقى لكل دويلات الخليج ، كما يصبح العراق القوة البحرية المطلقة فى مياه الخليج العربى بعد سيطرته على سواحل الكويت وعلى جزيرتى وربة وبوبيان [٧٤].

كذلك كان الغزو العراقى لأراضى الكويت تحديا صارخا لثلاثة مبادئ استراتيجية فى "فكريات" التعامل الدولى المعاصر ، وأولها الرفض المطلق لاساليب الاستيلاء المادى من قبل دولة لأراضى دولة أخرى ، وثانيها عدم السماح من جانب القوى الصناعية الكبرى فى عالمنا الجديد بسيطرة قوة عسكرية ضخمة توسعية التخطيط مثل العراق على رأس منطقة البترول الخليجية وثالثها أن العالم العربى يرفض تماما منطق احتلال أراضى الغير بالقوة ويقيم دعواه العادلة فى قضية فلسطين على مطالبة اسرائيل بالجلاء عن الأراضى العربية المحتلة ومن ثم يكون الأولى والادعى أن يرفض احتلال دولة عربية لدولة عربية أخرى [٧٥].

ولتلك الأسباب مجتمعة انتهت سمة الحيادية والتوازنية ما بين طرفى الصراع ، من بين خصائص التحرك المصرى فى الأزمة بعد وقوع الغزو ، وبرز الرفض المصرى والمقاومة المصرية الدبلوماسية والسياسية للمسلك العراقى العدوانى وكذلك أعلن التأييد المصرى الرسمى للجانب الكويتى فى الصراع.

هذا وان كان التحرك المصرى حتى يوم ١٠ اغسطس ١٩٩٠ قد استمر بنفس هدفه التكتيكى السابق وهو "تطويق مدى الانفجار" الحادث فى الموقف السياسى الخليجى العام، فبعد ساعات معدودة من واقعة الغزو ، أجرى الرئيس المصرى اتصالات هاتفية عاجلة بالقيادات العربية لكل من الكويت والسعودية وسوريا واليمن والعراق والاردن ،وتمت محادثات مباشرة بين الرئيس المصرى والعاهل الاردنى الذى وصل إلى الاسكندرية فى نفس يوم الغزو ، واتفقا خلالها على عقد قمة مصغرة بجدة يوم ٥ اغسطس ١٩٩٠ يحضرها معهما العاهل السعودى والرئيسان العراقى واليمنى ، وفى هذا اللقاء الثنائى أوضح الرئيس المصرى، الاركان الأساسية للحل السلمى من المنظور

---

[٧٣] مجلة السياسة الدولية – عدد ١٠٢ – اكتوبر ١٩٩٠ – ص ١٧١ – ١٧٢ "نص القرار ٦٦٠"

[٧٤] مجلة السياسة الدولية – ملف الغزو العراقى للكويت "الابعاد والنتائج عدد ١٠٢ اكتوبر ١٩٩٠ ص١١/٢٢١"

[٧٥] مجموعة من الباحثين "ابعاد واحتمالات ازمة الخليج" .

المصرى ، وهى الانسحاب العراقى وعودة الشرعية الكويتية النظامية ثم معالجة كل جوانب النزاع المتفجر تحت مظلة عربية صميمة .

وكان لمصر الأثر فى تأجيل صدور بيان مجلس وزراء الخارجية العرب المنعقدة بالقاهرة آنذاك ، بادانة العدوان العراقى ، إلى ما بعد زيارة العاهل الاردنى لبغداد ، وبفشل تلك الزيارة فى تحقيق الهدف السلمى المرجو منها طالبت الخارجية المصرية فى بيان رسمى يوم ٥ أغسطس ١٩٩٠ بانسحاب القوات العراقية فورا من الاراضى الكويتية والكف عن محاولة تغيير نظام الحكم فى الكويت ليقرره بارادته الحرة وقراره المستقل .كذلك أدان مجلس وزراء خارجية الدول العربية فى دورته غير العادية بالقاهرة فى بيان رسمى العدوان العراقى على الكويت ورفض أى آثار مترتبة عليه وعدم الاعتراف بتبعاته ، مع مطالبة العراق بالانسحاب والتأكيد على ضرورة الحل السلمى من خلال عقد اجتماع قمة عربية طارئ .

وصدر هذا القرار بأغلبية ١٤ دولة مع عدم موافقة الأردن والسودان وفلسطين وموريتانيا ، وعدم مشاركة ليبيا فى الاجتماع ، وهكذا اتضح فى هذا الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب بعد ٢٤ ساعة فقط من العدوان العراقى ، الاختلاف فى رؤى الدول العربية لواقعة الغزو ولآثارها . واتسع الشقاق العربى مع تصاعد الأزمة واعلان السعودية طلبها لقوات أجنبية من أجل حماية أمنها من التهديد المتمثل فى الحشد العسكرى العراقى على حدودها الشمالية والشمالية الشرقية ، واستمراراً لمتابعة التحرك المصرى ازاء تطور العدوان العراقى فى أسبوعه الأول فى اليوم التالى لبيان وزراء الخارجية العرب المذكور ، وبعد ٤٨ ساعة من الغزو التقى الرئيس المصرى بالرئيس الفلسطينى بالاسكندرية حيث أكد رفض مصر القاطع للتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى وضرورة انسحاب القوات العراقية والحيلولة دون تدخل أى قوى أجنبية وحصر النزاع فى نطاق العالم العربى . كما عقد الرئيس المصرى فى اليوم التالى بالاسكندرية جلسة مباحثات مع الرئيس اليمنى حول سبل انهاء الأزمة سلميا ، ثم اجتمع مرة ثانية بالرئيس الفلسطينى يوم ٦أغسطس ١٩٩٠ كما استقبل الرئيس المصرى كلا من ولى عهد الكويت ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقى ووزير الدفاع الامريكى كلا على حده ، ومن ثم التزمت الحركة المصرية طيلة الأسبوع الأول بعد الغزو العراقى بالحوار السياسى المباشر على مستوى القمة مع طرفى الصراع وكذا مع أنصار ومؤيدى الطرف العراقى ، من الحكام العرب وظلت الهدفية المصرية تتركز فى التوصل إلى أرضية مشتركة لحل وسط يلتقى عنده الفريقين المتصارعين .

هذا وقد استضافت القاهرة خلال الأيام الأولى عقب الغزو العراقى المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية والذى أصدر من القاهرة يوم ٥أغسطس ١٩٩٠ بيانا مماثلا لبيان مجلس الوزراء الخارجية العرب بالقاهرة يوم ٣أغسطس ١٩٩٠ .

وفى ظل تجمد الموقف على ما هو عليه ، واعلان العراق ضم الكويت إلى أراضيه فى وحدة اندماجية كاملة يوم ٨ أغسطس ١٩٩٠ ، وجه الرئيس المصرى نداء فى مؤتمر صحفى عالمى عقده بالقاهرة ، ناشد فيه الرئيس العراقى الاستجابة لمظلة العربية وسحب القوات العراقية وعودة الشرعية الكويتية ودعا إلى عقد قمة عربية خلال أربع وعشرين ساعة تستضيفها القاهرة من أجل التوصل إلى حل عربى بدلا من أن "يفرض علينا حل بالقوة [٧٦] الاجنبية

[٧٦] أوراق الشرق الأوسط –المركز القومى لدراسات الشرق الوسط–القاهرة –نوفمبر ١٩٩٠–ص ٣٠ –٤٥.

واستجاب جميع الحكام العرب لدعوة الرئيس المصرى باستثناء الرئيس التونسى الذى تغيب ، وعقدت القمة العربية الطارئة بالقاهرة لمدة يوم واحد فى ١٠أغسطس وقررت بأغلبية ١٢ دولة من عشرين حضروا القمة نفس المبادئ التى تؤكد(الانسحاب وعودة الشرعية والالتزام بقرارات مجلس الجامعة العربية ومجلس الأمن الدولى،فى ذلك النزاع) كما أعلنت تأييدها للإجراءات التى تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى العربية أعمالا لحق الدفاع الشرعى وفقا لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية والمادة ٥١ من ميثاق المم المتحدة ولقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ بتاريخ ٦أغسطس١٩٩٠ (وهو الخاص بفرض العقوبات الاقتصادية على العراق) ، على أن يتم وقف هذه الاجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية للكويت. وكذلك الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى نقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعا عن أراضيها وسلامتها الاقليمية ضد أى عدوان خارجى[٧٧]وكانت القمة العربية الطارئة هذه مرآة عكست بوضوح الانقسام العربى ما بين معسكر يدين الغزو العراقى ويؤيد الاجراءات الكويتية والسعودية الخاصة بأعمال حق الدفاع الشرعى الجماعى عن النفس ، ومعسكر آخر يتحفظ أو يرفض الآمرين معا ، ادانة العراق واللجوء الكويتى السعودى المشترك إلى قوات أجنبية وعربية تحتشد على الحدود العراقية السعودية والحدود السعودية الكويتية ، هذا وإن كان الشقاق العربى قد تركز حول قضية التدخل الأجنبى بقوات عسكرية فى المنطقة محل الصراع مما أدى إلى تعقيد وتشابك الأزمة على المستويين الرسمى والشعبى حيث اتجهت بعض الدول والقوى السياسية إلى اعطائها الأولوية واعتبارها هى الخطر الأشد بينما أصرت دول وقوى أخرى على أن قضية احتلال الكويت هى الأصل الاشكالى الذى لا ينبغى أن يطغى عليه الفرع الناتج من ذلك الأصل ، وهو التدخل الأجنبى .

وتمثل المعسكر الأول فى الاردن واليمن والسودان وموريتانيا وفلسطين والجزائر وليبيا وتونس وهو المعسكر الذى يتحفظ ويرفض الأمرين معا (ادانة العراق ، والاستعانة بقوات أجنبية) بينما تشكل المعسكر الثانى من دول مجلس التعاون الخليجى الست ومعها مصر وسوريا والمغرب ولبنان والصومال وجيبوتى وهو الذى يدين الغزو العراقى ويؤيد اجراءات المملكة العربية السعودية والكويت بإعمال حق الدفاع عن النفس .

المرحلة الثالثة:

المشاركة فى الحشد الدولى لردع العدوان العراقى واستمرار السعى لحل سلمى للأزمة :-

وكان مؤتمر القمة العربية الطارئ بالقاهرة يوم ١٠أغسطس هو فى آن واحد علامة النهاية لمرحلة من التحرك المصرى المحدود نسبيا فى مضامينه ولطاقاته ونقطة البداية لفعاليات مصرية أبعد مدى وأشد كثافة ، وبهذا يصل التحليل إلى المرحلة الثالثة لمسار الحركة المصرية ازاء أزمة الخليج الثانية أى منذ ١١أغسطس ١٩٩٠ وحتى أواخر ديسمبر ، ويتميز هذا المسار الحركى المصرى بتوجيهين أساسيين متوازيين غير متقابلين/ *وهما* الحشد العسكرى المصرى بثقل عددى ووزن فنى

---

[٧٧] مجلة السياسة الدولية –كلمة الرئيس مبارك فى أغسطس ١٩٩٠" العدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠–ص١٧٨ ، ١٧٩

تسليحى كبير فى أراضى السعودية والامارات ، على حدود العراق والكويت بالذات وثانيهما الحد الفاصل التنسيقى العربى والدولى ، للعمل المشترك من أجل التوصل إلى الحل السلمى للأزمة .

فعلى صعيد الحشد العسكرى الرادع لامتداد العدوان العراقى مستقبلا إلى مناطق خليجية أخرى ، استجابت القيادة المصرية لطلب المملكة السعودية ودولة الامارات العربية بارسال قوات مسلحة مصرية وبناء على قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة وفى اطار المظلة العربية العسكرية المساندة للقوات السعودية .

وعلى الرغم من الأهمية النسبية الملحوظة ، البشرية والتسليحية الفنية للقوات المصرية الموفدة إلى أراضى السعودية والامارات حيث أرسلت طلائع تلك القوات بعد يوم واحد من صدور قرارات القمة العربية الطارئة ، فى صورة مجموعة مكونه من ثلاثة آلاف مقاتلاً من قوات الصاعقة والمظلات ، تبعتها الفرقة الثالثة الميكانيكية (مشاة) خلال أكتوبر ١٩٩٠ ثم الفرقة الرابعة المدرعة على امتداد شهرين نوفمبر وديسمبر بما يتجاوز فى مجموعه ثلاثين ألف مقاتلا مصريا ، الا أن الثقل الحقيقى لهذا الحشد العسكرى المصرى يبرز بجلاء فى مجال الحركة السياسية . وبتعبير أخر فان الوجود العسكرى المصرى فى منطقة الصراع دليل حى ومادى على الدور المصرى الفعال ، ولو جزئيا ضمن قوات متعددة الجنسيات فى دعم استقرار المنطقة الخليجية وردع الاعتداءات المحتملة أو المتوقعة مستقبلا من قبل العراق أو من جانب أى قوة أخرى من المنطقة أو من خارجها ، وتتضح الاهمية المحورية الفائقة للوجود العسكرى المصرى فى مدلوله السياسى المذكور ، بمنطقة الخليج فى الشرط الصريح الذى جاء فى مبادرة الرئيس العراقى يوم ١٢أغسطس ١٩٩٠ أى بعد يوم واحد من بدء وصول القوات المصرية إلى أراضى السعودية. فقد طرح الرئيس العراقى مبادرة أعرب فيها عن استعداده للانسحاب من الكويت بشرط الغاء العقوبات الاقتصادية التى اتخذها مجلس الأمن ضد العراق والاعتراف بحق العراق التاريخى والشرعى فى الكويت وحل كل قضايا الاحتلال فى المنطقة . وتوضع ترتيبات لحالة الكويت بحيث يتم الاتفاق بين السعودية والعراق فقط على وجود قوات عربية على الحدود " بشرط الا تضم قوات مصرية" (٧٨) .

وبالاضافة إلى الحشد العسكرى المصرى الكثيف ، هناك اعتبار الموقع الاستراتيجى الخطير لمصر فى الشرق الأوسط ، فى حالة اندلاع معركة عسكرية فى أراضى ومياه منطقة الخليج ، ذلك أن مصر هى الممر أو الطريق الطبيعى المباشر لقلب تلك المعركة المتصورة فى حالة استحالة الحل السلمى ، سواء لعبور المدمرات وناقلات الطائرات وباقى قطع الاسطول عبر موانئ مصر على البحر الأحمر وصولاً إلى مياه الخليج أو لحماية الموانئ والسواحل السعودية على البحر الأحمر حتى لاتتعرض دول الخليج والسعودية لعدوان ما من الغرب ، بعد أن أقفل الوجود العسكرى الامريكى والسورى والمغربى والمصرى حدود المواجهة البرية شمالا وشرقا .

وفى سياق أخر مختلف يتواكب ويتزامن ويتوازى مع الحشد العسكرى المصرى فى منطقة الصراع يأتى الجهد السياسى والدبلوماسى لمصر فى مضمار التسوية السلمية لجذور النزاع بين العراق والكويت .

ويتفرع هذا الجهد المصرى ذو الجوهر التفاوضى والتهادنى أساسا إلى مسارات ثلاثة أولها الخطاب المصرى الرئاسى المباشر عبر أجهزة الاعلام المرئية والمسموعة إلى الرئيس العراقى ، وثانيها المسعى المصرى الرئاسى أيضا لتنسيق التحرك

---

(٧٨) مجلة السياسة الدولية "قرار القمة العربية الطارئة فى اغسطس١٩٩٠" العدد ١٠٢ أكتوبر١٩٩٠ص٨٤ ، ١٨٥.

السلمي مع القوى العربية الاخرى المعنية بالامر وذات الاثر والوزن فى تطورات الاحداث ، وثالثها الاتصالات المصرية المستمرة بمختلف القوة الدولية العربية وغير العربية والمعنية بالموقف بالخليج والعالم العربي .

فالخطاب المصرى الرئاسى توجه إلى الرئيس العراقى ونظامه بصورة مباشرة وغير مباشرة عبر نداءات رسمية معلنة اعلاميا ومن خلال تصريحات واضحة تلقى ضوء كاملاً على موقف القاهرة من الأزمة وتداعياتها الخطيرة والتسوية السلمية المقبولة للنزاع :

فبعد أيام قليلة من صدور مقررات القمة العربية الطارئة بالقاهرة وأثناء استقبال وفد "الترويكا" الممثل للجامعة الاوربية (برئاسة جيانى ديميكيليس وزير خارجية ايطاليا ووزيرى خارجية ايرلندة ولوكسمبرج وابيل ماتوتى المفوض العام للجامعة لشئون الشرق الوسط وجنوب البحر المتوسط وحيث استهدف اللقاء تنسيق الجهود بين دول الجامعة الاوربية ومصر من أجل تسوية أزمة الخليج وقواعد القانون الدولى) أعلن الرئيس المصرى فى مؤتمر صحفى عالمى يوم ١٨أغسطس ١٩٩٠ إنه يدعو القيادة العراقية إلى الاستجابة لصوت السلام وتجنب المواجهة المدمرة وقال أن القوات المصرية ارسلت إلى السعودية بناء على طلب من حكومتها وبموافقة القمة العربية الطارئة فى القاهرة وأكد أن هذه القوات وغيرها من القوات العربية والاسلامية الأخرى ستتلقى أوامرها من القيادة السعودية[٧٩]وفى يوم ٨/٢١ صدر بيان الرئيس المصرى إلى " شعوب الأمة العربية وشعب العراق الشقيق " وجاء فيه : " ... أناشد الرئيس صدام أن ينقذ الانسان فى عالمنا العربي من حرب مدمرة سوف تأكل الأخضر واليابس ولا يعلم الا الله كيف تكون النهاية المفزعة اذا بدأت ... " [٨٠].

وفى نفس اليوم جاء النداء الانسانى المباشر من الرئيس مبارك للرئيس العراقى فى رسالة مفتوحة جاء فيها " أناشد الرئيس صدام حسين أن يتخذ القرار بانسحاب القوات العراقية من أراضى الكويت لكى تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه . ان الاجماع العربي يتطلع اليك أن تقدم على هذه المبادرة التى سوف تكون موضع التقدير فى العالم العربي وعلى مستوى العالم كله غربا وشرقا وشمالا وجنوبا ... " [٨١]ومن جهة أخرى جاء خطاب مصرى رسمى غير مباشر إلى القيادة العراقية متمثلا فى قرار القاهرة بالابقاء على السفارة المصرية بالكويت وعدم نقلها إلى العراق ، دليلا عمليا على حرص مصر على عودة الشرعية النظامية لدولة الكويت وعدم الاعتراف بالآثار القانونية التى تريد بغداد أن ترتبها على الغزو العراقى للكويت .

---

[٧٩] النص الكامل لمبادرة الرئيس العراقى/المرجع السابق– ص١٩١ ، ١٩٢

[٨٠] تصريحات الرئيس مبارك فى المؤتمر الصحفى العالمى يوم ٨ أغسطس ١٩٩٠ملف وثائقى سبق ذكره ص٤٠

[٨١] نص بيان الرئيس مبارك فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ — مجلة السياسة الدولية — مرجع سبق ذكره .

وفى أحاديث الرئيس المصرى العديدة إلى ممثلى الصحافة العالمية [٨٢] وجهت مخاطبة غير مباشـــرة للنظـــام العراقـــى ولرئيسه ، وضح فيها أن مصر ترى أنه اذا كان يتعين تقديم أى تنازل للعراق فان ذلك يجب ان يتم فى وقت لاحق علـــى الانسحاب وأن يأتى من جانب الحكومة الشرعية للكويت وتأييد مصر لأى حـــل دبلوماســـى شـــريطة أن يـــؤدى إلى انسحاب القوات العراقية وعودة الشرعية للكويت أما على الساحة العربية ، فقد استمرت الاتصالات المصريـــة علـــى المستويات الرئاسية والوزارية والفنية منذ الساعات الولى التى أعقبت القمة العربية الطارئة بالقاهرة ، حيث ظل الرئيـــس المصرى والمسئولون المصريون ، يقومون بمباحثات مكثفة سواء فى العاصمة المصرية أو فى العواصـــم العربيـــة الأخـــرى وبجولات مكوكية كثيفة متبادلة فيما بينهم وبين نظرائهم العرب الآخرين ، سواء كانوا من الفريـــق المنـــدد بـــالعدوان العراقى ، أو كانوا من المجموعة المتفهمة لدواعى واعتبارات الموقف العراقى من الأزمة ، وتتميز وجهة النظر المصريـــة فى جميع تلك الاتصالات بالثبات المبدئى على أركان ثلاثة : أولها : انسحاب القوات العراقية من الكويت وثانيها : عـــودة النظام الشرعى الحاكم للكويت وثالثها : التوصل تفاوضيا عربيا سلميا إلى حل وسط توفيقى ما بين مصـــالح الطرفـــين المتصارعين وكلها جزئيات مبدئية تطبيقية للمبدأ الكلى الشامل الثابت للشرعية الدولية والتى جسدتها قـــرارات القمـــة العربية الطارئة بالقاهرة وقرارات منظمة المؤتمر الاسلامى وقرارات مجلس الأمن الدولى [٨٣].

وجدير بالتنويه أن هذه الشبكة الاتصالية الكثيفة ما بين القاهرة والعواصم العربية ، سعيا إلى التنســـيق الجمـــاعى العربى من اجل الحل السلمى للأزمة ، قد انتجت مجموعة اتفاقيات ثنائية انتاجية مشتركة ، ما بين القاهرة من جـــانب وكل من السعودية والدول الخليجية الأخرى وليبيا من جانب أخر ، تركزت فى معظمها فى استثمار الأموال العربيـــة فى شتى قطاعات الانتاج ، وخاصة الزراعية منها ، فى الاقتصاد المصرى [٨٤].

التحرك المصرى على الصعيد العالمى :-

أما على الصعيد العالمى فقد تركز التحرك المصرى فى محاولة لتنسيق الجهود السلمية وتسوية النزاع العراقى الكويـــتى دون اراقة دماء . فأرسل الرئيس المصرى عشرات الرسائل الموضحة للموقف المصرى بأركانه الثلاثة المنفذة للشـــرعية الدولية إلى العواصم الافريقية غير العربية المختلفة ، كما أوفد كبار مسئولى الخارجية المصرية إلى أركان المعمـــورة مـــن كندا إلى الصين ، لنفس الهدف السلمى المذكور لأزمة الخليج وخلال شهرى (نوفمبر وديسمبر ١٩٩٠) تكثفت المساعى المصرية السلمية فى وجهتها العالمية ، ففى الاسبوع الأول من نوفمبر ١٩٩٠ أجرى الرئيس المصرى مباحثات فى القاهرة تناولت الوضاع فى الخليج مع كل من الرئيس الفرنسى والسنغالى والزائيرى والاثيوبى ووزيرى خارجية الولايات المتحدة الامريكية والصين ، وحيث ساد الاتفاق بان تنفيذ الحصار الاقتصادى المقرر من مجلس الأمن الدولى ، بشـــكل كـــامل وصـــارم على العـــراق ، من جـــانب جميع الـــدول يمكن أن يجنب العـــالم اراقـــة الدمـــــاء واحتمـــــالات الحـــل

---

(٨٢) نص رسالة الرئيس مبارك إلى الرئيس العراقى فى ٢١ أغسطس ١٩٩٠ –المرجع السابق – ص١٩٦.

(٨٣) اصدر مجلس الأمن الدولى "١١" قراراً بشأن أزمة الخليج التالية بأرقام من ٦٦٠ وحتى ٦٧٨ .

(٨٤) جريدة الأهرام المصرية فى شهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٩٠.

العسكرى [٨٥] وتمثلت ذروة الجهد المصرى الاتصالى بالقوى العالمية بشأن أزمة الخليج فى زيادة الرئيس الامريكى للقاهرة يومى ٢٢ و٢٣ نوفمبر ١٩٩٠ حيث عرض الرئيس المصرى على الرئيس الامريكى مجموعة افكار محددة لتسوية الأزمة سلميا وذلك بناء على اتفاق سورى مصرى بعد اتصالات مكثفة جرت بين القاهرة ودمشق ، وتتضمن عدة نقاط أهمها [٨٦]:-

- استمرار التحرك الدولى بهدف الضغط على العراق للانسحاب من الكويت فى مدة زمنية محددة (لمدة شهرين) من خلال الاتصالات السياسية والعقوبات الدولية المفروضة فى آن واحد .
- عقد مؤتمرات دولية محددة الأطراف يدعى اليها العراق لحل الأزمة خلال الفترة الزمنية المشار اليها فى البند السابق وذلك لاقناع العراق بحل الأزمة سلميا .
- أن يكون الخيار العسكرى والذى سيصدر عن الأمم المتحدة خيارا تهديديا فى مرحلته الأولى وبالشكل الذى يؤدى إلى تهديد عسكرى دولى للقوات العراقية حتى يرتدع العراق فى مواقفه المتشددة .
- فى حال الاتفاق على مضامين وتفاصيل العمليات العسكرية الدولية فان الدول العربية تطالب بالاطلاع الكامل على دقائق هذه العمليات وتحديد نقاط تمركزها ومراعاة وجهة النظر العربية للأزمة فيها مع الحد بقدر الإمكان من استخدام أسلحة الدمار الشامل ذات الأثر التدميرى على شعوب المنطقة .

وعلى أثر زيارة الرئيس الامريكى للقاهرة ثم لعدد من العواصم العربية والأوربية ، جاءت مبادرة الادارة الامريكية بطرح مشروع قرار على الدول الأربع الأخرى الدائمة العضوية فى مجلس الأمن ، تم صدوره يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ فى صورة القرار رقم ٦٧٨ من مجلس الأمن بموافقة ١٢ عضوا ومعارضة اليمن وكوبا وامتناع الصين عن التصويت ، وهو القرار الذى حذر العراق بأنه اذا لم ينسحب من الكويت قبل منتصف يناير ١٩٩١ فان المجلس يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة واعادة السلام والأمن الدوليين إلى نصابهما فى المنطقة [٨٧] وقبل مرور ثمانى عشرة ساعة على صدور هذا القرار طرح الرئيس الأمريكى مبادرة جديدة تستهدف انهاء أزمة الخليج الثانية سلميا حيث عرض اجراء حوار مباشر مع العراق باستقبال وزير الخارجية العراقى فى واشنطن وايفاد وزير خارجيته للقاء الرئيس العراقى فى بغداد [٨٨] ورحبت مصر رسميا بمبادرة الرئيس الامريكى بصفتها محاولة أخيرة لايجاد حل سلمى لأزمة الخليج ولتجنب المنطقة ويلات أى عمل عسكرى دموى ،كما أبلغت مصر الولايات المتحدة الامريكية رأيها فى أن تجرى تلك المحادثات

---

[٨٥] ملف وثائقى عن الهيئة العامة للاستعلامات — مرجع سبق ذكره .

[٨٦] تقارير وكالات الأنباء العالمية يومى ٢٣ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٩٠ .

[٨٧] نص القرار فى الملف الوثائقى السابق ذكره — ص ٦١ .

[٨٨] المرجع السابق ص ٦٢ ، ٦٣ .

المطروحة فى اطار ثنائى على الجانبين الامريكي والعراقى وذلك تجنبا لأية تعقيدات قد تنجم عن اشتراك اطراف اخرى فى هذه المحادثات ، وكان الرئيس الامريكي قد ألمح عند اعلانه لمبادرته انه قد يدعو سفراء الدول المعنية الى حضور محادثاته مع وزير الخارجية العراقى عند اجتماعه به فى واشنطن .وقد عاد المسئولون الامريكيون فاعلنوا العدول عن هذه الفكرة مؤكدين ان هذه المحادثات ستجرى على المستوى الثنائى [٨٩].

وعلى ضوء ذلك فقد تحول التحرك المصرى فى ازمة الخليج الثانية تحولات ثلاثة موضوعية رئيسية فى الفترة ما بين الاسبوع الثانى من يوليو ١٩٩٠ وحتى نهاية نوفمبر ١٩٩٠ .

فقد ظل جوهر السلوك المصرى هى الوساطة الحيادية اللاانحيازية السلمية ما بين الطرفين المتصارعين حتى واقعة الغزو وطيلة الاسبوع الاول ما بعد الغزو حدثت تطورات نوعية فى التحرك المصرى حيث اصبح يتسم بصيغة الوساطة السلمية ولكن المنددة والمستنكرة والرافضة لموقف وسلوك احد طرفى الازمة والمؤيدة والمساندة لمطلب ومسلك الطرف الاخر فى الازمة . ثم تحولت الجهود المصرية بعد صدور مقررات القمة العربية الطارئة بالقاهرة فى ١٠ أغسطس الى مسارين متعارضين من حيث المضمون ومتواكبين او متوازيين زمنيا وفنيا . اولهما الحشد العسكرى الدفاعى الرادع الهادف الى استقرار امن الخليج ومن ثم الامن العربى الشامل . وتمركز ذلك الحشد فى منطقة الصراع ذاتها . وثانيهما الاتصالات الكثيفة السياسية ، الرئاسية منها والدبلوماسية مع شتى فعاليات المجتمع الدولى العربى والعالمى سعيا حثيثا الى الحل السلمى للازمة .

- وفى اطار عرض لاسلوب مصر فى ادارة ازمة الخليج الثانية يمكن التأكيد على حدة حقائق :-

اولها ان استمرارية وثبات السلوك السياسى الخارجى العربى لمصر والتى وضحت فى التحرك المصرى ازاء ازمة الخليج الثانية من وجهة نظر الباحث تمثل الاتى :-

- استمرارية اضطلاع مصر ، قيادة ونظاما ومجتمعا ، بالمسئولية التاريخية العامة ، وآية هذه الاستمرارية المذكورة روح المبادرة المبدئية السريعة لتطويق الأزمة حتى قبل انفجارها واقعيا ، وسرعة رد الفعل الكثيف على مستويات عدة فى النظام وفى المجتمع المصرى .
- استمرارية واجهة الصدارة السياسية العربية ، ممثلة فى مصر والتى يتعامل ويتفاعل معها فى المقام الاول قوى العالم الخارجى غير العربية ، سعيا الى حل المعضلات السياسية العربية الصميمة بما يحفظ لتلك القوى مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية فى النقاط الساخنة الصراعية بالمنطقة العربية .
- استمرارية القدرات القتالية المادية المتفوقة اقليميا ، والاكثر فعالية وتطورا فنيا وعدديا ، والتى تمتلكها المؤسسة العسكرية المصرية وتتميز بها حجما ونوعا على عموم البلدان العربية الاخرى .
- استمرارية عدم القدرة المصرية على منع انقسام العالم العربى ازاء مشكلات مصيره المشترك . وبعبارة اخرى استمرارية عجز السلوكيات السياسية العربية لمصر عن تحقيق اجماع عربى استراتيجى شامل فى مقوماته وما

[٨٩] محمد حسنين هيكل – حرب الخليج أوهام القوة والنصر، الطبعة الأولى ، مركز الأهرام للنشر، ص ٥٦

بين أطراف العلاقات العربية – العربية ، فى مواجهة ازمة متفجرة تستوجب التسوية العاجلة. فالحرب الباردة العربية فى الستينيات تجد نظيرا لها فى الآونة الحالية فى انشقاق الصف العربى ، ازاء أزمة الخليج الثانية ، وان كانت المنطلقات قد اختلفت كثيراً ، ما بين الحالتين ولكن مضمون الظاهرة الانقسامية التجزيئية للعالم العربى فى معسكرين متعارضين ، تتكرر مرة أخرى .

- استمرارية ادراكية وفكرية عميقة متغلغلة فى العقل الباطن السياسى المصرى أو فى الضمير الجماعى المصرى ، ولدى مختلف القيادات وصناع قرارات السياسة الخارجية العربية لمصر ، مهما كانت تبايناتهم العقيدية وآيا كانت تضارب مشاربهم ، وتتجلى هذه الاستمرارية المذكورة فى تكييف وأقلمة التأصلات والتنظيرات التى يتأسس عليها فكريا ، السلوك والحركة الخارجية المصرية تجاه العالم العربى ، طبقا لمتغيرات وتطورات البيئة العالمية العامة فى نفس المرحلة التى يمارس فيها السلوك المصرى العربى ، حيث تأكد السلوك المصرى مع اندلاع أزمة الخليج الثانية ، فاذا بالحركة المصرية الخارجية العربية تكيف ذاتها فكريا وعقيديا ، وفقا لمنطق احترام متطلبات ولزوميات " الشرعية الدولية " بموجب قرارات مجلس الأمن الدولى الممثلة لقيم الضمير الجماعى الدولى ، ازاء العدوان العراقى على الكويت ، انها المثالية الدولية الجديدة ، فى ظل ارهاصات نظام دولى مستحدث فى أواخر القرن العشرين ، تشرع فى سن قواعد ٥ مراكز قوى عالمية بازغة جديدة جنبا الى جنب العملاق الأمريكى ، بعد زوال صفة القطب عن الدولة السوفيتية ، وهكذا تستمر الحساسية الحضارية والاستشعار السياسى الفائق لدى " الجماعة المصرية " بالمفهوم العربى للمصطلح ، تجاه التطورات السريعة للمحيط العالمى .

ثانيها : هناك مستجدات خمسة يمكن اعتبارها شواهد التغير أو ظواهر جديدة فى السلوك الخارجى العربى لمصر ، كما أوضحت مواجهتها لأزمة الخليج الثانية :–

- القدرة على تجميع الصفوف العربية ممثلة فى الرئاسات والقيادات فى ساعات معدودة ، بالقاهرة ، بعد دعوة الرئيس المصرى بعقد قمة عربية طارئة لبحث الأزمة الخليجية المتفجرة ، وهنا تستدعى الذاكرة مقارنة محدود ما بين هذا الموقف المذكور ، واجتماع قمة الخرطوم العربية لمواجهة آثار نكسة يونيو ١٩٦٧ ، بعد حدوثها بفترة شهرين ونصف تقريبا .

والتفسير المقبول عقليا فى تقدير الباحث ، لهذه السرعة فى الاستجابة العربية الجماعية (ماعدا تونس) للدعوة المصرية الى عقد قمة طارئة ، انما يرجع الى طبيعة الاعتدالية التوسطية والتهادنية التى اتسمت بها ممارسات السياسة الخارجية لمصر طيلة الثمانينيات بحيث ساد مناخ من الهدوء الايجابى فى العلاقات المصرية العربية خاصة بعد عودة مصر الى انشطة وأجهزة جامعة الدول العربية . ومن ثم كان انفجار يوم ٢ اغسطس ١٩٩٠ بمثابة صدمة شديدة لكل العرب حتى بالنسبة لأولئك الذين كانوا يتخوفون ويترقبون هذا الانفجار العنيف ، وهنا جاءت الاستجابة سريعة على النحو المذكور .

- آلية الحشد العسكرى النظامى الكثيف (حوالى ٣٥ الف مقاتل مصرى وفقا للتقديرات التقريبية) فى منطقة الصراع ، وفى اطار قوى عسكرية متعددة الجنسيات ، عربية واسلامية وافريقية آسيوية وأوروبية غربية وأمريكية .

وذلك تجسيدا لوجود مصرى رادع وفعال من أجل الحفاظ على التوازن الاقليمى العربى والخليجى والذى لم تستطع آليات الوساطة الدبلوماسية بمفردها أن تحافظ عليه •

وهنا نذكر أن القوات المصرية تدخلت منفردة فى أحداث اليمن (١٩٦٢ كما اشتركت القوات المصرية اشتراكا رمزيا لم يتعد ٥٠٠ مقاتل ضمن قوات الردع العربية التى قررها مجلس جامعة الدول العربية لمواجهة الأزمة العراقية الكويتية الأولى عام ١٩٦١ [٩٠] وهنا قد تبدو المقارنة منطوية على قدر ملحوظ من التناقض فكيف اقتصر التدخل العسكرى النظامى المعلن فى أزمة الكويت الأولى على هذه الرمزية البالغة وفى ظل الحقبة الثورية للسياسة الخارجية العربية لمصر ، بينما ترسل مصر ٣٥ ألفا من مقاتليها الى منطقة الصراع فى أزمة الكويت الثانية عام ١٩٩٠ فى ظل الحقبة الاعتدالية التهادنية الراهنة للسياسة الخارجية العربية لمصر ؟

ان حل هذا التناقض يكمن فى حقيقة أن السلوك الخارجى لمصر فى عموم الحقبة الثورية (باستثناء حالة اليمن) كان معتمدا بصفة رئيسية على أدوات أخرى للتأثير والتحرك الخارجى غير الأداة العسكرية النظامية الرسمية المعلنة ، مثل دعم القوى الثورية المحلية داخل مجتمعات الدول العربية وأساليب الضغط الدعائى النفسى على النظم المحافظة العربية القائمة فى الساحة آنذاك ... الخ •

ويختلف الأمر فى الفترة الراهنة ، حيث يحرص القائمون على صنع وتنفيذ السياسة الخارجية العربية لمصر على العلانية والوضوح و " الرسمية " فى ممارساتهم ازاء أزمة الخليج الثانية ، وهذا ينقلنا الى فرعية تفصيلية فى اطار هذا " المستجد " فى السلوك المصرى تجاه أزمة الخليج الثانية ، ذلك أن المشاركة الكثيفة نسبياً ضمن قوات متعددة الجنسية ، يعتبر تطويرا كمياً وفنياً فى استخدام أداة الحشد العسكرى الدفاعى الردعى ، فلقد ساهمت مصر فى تشكيل قوة الطوارئ الدولية ابان أزمة الكونغو الأولى (سنة ١٩٦٠) ولكن اقتصرت المشاركة المصرية آنذاك على عدد محدود من قوات المظلات المصرية ، وهكذا يتضح المتغير الهام فى توظيف السياسة الخارجية العربية لمصر ، للأداة العسكرية النظامية ، كمياً وفنياً وغرضيا فى اطار نطاق حركتها ازاء أزمة الخليج الثانية •

- السلوك المصرى المتميز فى مواجهة الانقسام العربى ازاء أزمة الخليج الثانية ، الى فريقين متناقضين فى الرؤية والقناعة وفى الأهداف وفى الحركة ، الفريق الأول يضم السعودية والكويت ومصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجى ، ويعتبر الأزمة قضية غزو دولة عربية لدولة عربية أخرى بالقوة المسلحة والعمل على ضمها والغاء هويتها الذاتية ، وأن الانسحاب العراقى وعودة الشرعية الكويتية يشكلان معا الحل الحقيقى لمشكلة الغزو ، ويستهدف هذا الفريق هدفا يحقق حلا مباشراً ، هو ردع العراق عن استمراء المغامرة العسكرية ضد السعودية وغيرها من الدول الخليجية وذلك بالاستعانة بالقوات المسلحة العربية والاسلامية والدولية غير العربية ، تطبيقا لمبدأ حق الدفاع الشرعى الجماعى عن النفس ، أما الفريق الآخر المناوئ فيضم العراق والأردن وفلسطين واليمن والسودان ، الذين يعتبرون الأزمة قضية عربية بالأساس لايمكن أن تُحل الا فى اطار عربى بحت ، ومن ثم ضرورة العمل على انسحاب القوات الأجنبية من الخليج والتى هى أداة لتعظيم سيطرة القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة العربية بأسرها، بعبارة أخرى فان الفريق الأول يدرك طبيعة الأزمة من منظور عملية الغزو العراقى للكويت ، بينما يركز الفريق الثانى على اشكالية الوجود العسكرى الأجنبى الهائل حجما ونوعا فى أراضى ومياه الخليج •

---

(٩٠) اعلان العاهل السعودى ، امام قمة مجلس التعاون الخليجى بالدوحة فى ٢٤ ديسمبر ١٩٩٠

ويختلف الأمر فى التحرك المصرى الحالى ازاء أزمة الخليج الثانية ، حيث تتطابق وجهة النظر المصرية مع آراء القوى الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ، بشأن التسوية المثلى للأزمة من حيث الأساليب الكفيلة بتحقيق الهدف العام لهذا الفريق وهو انسحاب العراق وعودة الشرعية الكويتية ، فبينما ترى الدول الخليجية حتمية اللجوء الى الأسلوب العسكرى الرادع للعراق ولتوسعاته الاقليمية الخليجية مستقبلا ، فان مصر تحبذ بدرجة عالية تحقيق هذا الهدف من خلال الأساليب السياسية التفاوضية السلمية وعدم اللجوء الى استخدام أداة الردع العسكرية الا حين الضرورة القصوى ، هذا بالاضافة الى الميل الخليجى الشديد الى تحطيم آلة الحرب العراقية القائمة ، مما لا تؤيده السياسة المصرية بحال من الأحوال ، كذلك فان الترتيبات التوازنية الاقليمية الأمنية بمظلة دولية ، وبمشاركة قوى غير عربية فى المنطقة ، وهو الخط الفكرى الأساسى للحل فى المدى الطويل ، لدى حكام الخليج ، لايمكن الا أن يثير التحفظ والحساسية المصرية لأسباب تاريخية ولاعتبارات جيوستراتيجية خاصة بدقة الموقع المصرى فى قلب منطقة الشرق الأوسط .

- هذه الأزمة الخليجية الثانية أدت الى خلق " حالة " رأى عام مصرى شديدة الخصوصية ، ساعد عليها مناخ حرية التعبير الاعلامى وحرية الاجتماعات السائدة فى النظام المصرى الراهن . فالقوى السياسية الاسلامية ترفع لواء رفض الوجود العسكرى الأجنبى الذى "يدنس " بأقدامه أراضى المقدسات الدينية للمسلمين فى أنحاء الأرض ، والقوى المصرية اليسارية لا تتقبل فكرة مشاركة الأداة العسكرية والأداة الدبلوماسية المصريتين فى حشد سياسى وعسكرى يمهد تلقائيا فى نظر تلك القوى ، لترتيبات أمنية اقليمية بالمنطقة العربية ، تهيمن عليها الولايات المتحدة والقوى الغربية .

والقوى المصرية القومية والعربية ترى فى التدخل العسكرى الكثيف الغربى فى منطقة عربية صميمة ، حكم بالاعدام على المشروع القومى الوحدوى العربى ، وقضاء مبرما على مساعى التسوية العادلة للمشكلة الفلسطينية والمواطن العادى أو رجل الشارع المصرى ، يستنكر ذهاب القوات المسلحة الى حفر الباطن بالسعودية ، بدلا من توجهها الى تل أبيب والقدس ، هذه "الحالة الخاصة "لتنويعات رؤية شرائح الرأى العام المصرى المختلفة ، لأزمة الخليج الثانية ، واختلاف التقييم للتحرك المصرى فيها ، انما تُشكل " مستجداً " أو متغيرا جديدا حقيقيا فى المسلك العام المصرى تجاه قضايا العالم العربى ، وذلك من منظورين غير مسبوقين :

- العلنية والوضوح فى ابداء الرأى المعارض للموقف الرسمى من الأزمة ، كتابة وشفاهة فى الاجتماعات العامة والحزبية ، وفى الندوات العلمية العديدة التى عُقدت فى القاهرة حول أزمة الخليج الثانية ، وفى أجهزة الاعلام خاصة الصحفية منها ، مما أتاح مناخا عاما يتسم "بالصحية " و " التحضر " والابتعاد عن المهاترات والاتهامات الجزافية فى أساليب واتجاهات النقاش حول السياسة المصرية تجاه الأزمة .

- هذه القوى المعارضة المذكورة للتحرك المصرى فى أزمة الخليج الثانية ، تدرك بعمق الجدلية والتناقضية الشديدة التى تنطوى عليها تلك الأزمة بالنسبة للمصالح الآنية المباشرة للمجتمع المصرى ، ومن ثم تخلو مواقف تلك القوى المعارضة من القطع أو الحسم أو التصور الحركى المحدد أو النظرة العلمية القابلة للتطبيق الواقعى ، لما يجب أو ينبغى أن يكون عليه التحرك المصرى ازاء تلك الأزمة .

● المستجد أو المتغير الخامس ، وربما كان أكثر أهمية من سابقيه ، فيتولد من خطورة ما تمثله أزمة الخليج الثانية بالنسبة للمصلحة القومية العليا لمصر .

أن أزمة الخليج الثانية ، رغم طبيعتها الاقليمية الخليجية الصرفة ، الا أنها أول أزمة عربية تقع فى منطقة متاخمة للأراضى المصرية وتكون آثارها شديدة الخطورة ، وفى آن واحد ، وعلى كل من الأهداف الأمنية الوطنية العليا للدولة المصرية ، وعلى المصالح الحياتية اليومية المباشرة للمجتمع المصرى ، ولأول مرة تأخذ أزمة عربية آسيوية موضع التهديد الحال الفورى لمصر بنفس الدرجة والحدة التى يستشعرها الضمير الجماعى المصرى تجاه أزمات جنوب وادى النيل بالسودان حيث يوجد الشريان الطبيعى الرئيسى لحياة الانسان المصرى .

فعلى صعيد الأمن القومى المصرى ، أدى الغزو العراقى لأراضى الكويت بالمدى التدميرى الهائل الذى بلغته الترسانة العراقية ، فضلا عن الهدف المباشر للغزو ذاته (الغاء دولة قائمة بأكملها) الى بروز مفهوم سياسى استراتيجى جديد يرتبط برباط وثيق ما بين الأمن الخليجى والأمن القومى المصرى .

ونتذكر فى هذا الصدد أن المسلك المصرى ازاء الحرب العراقية / الايرانية لم يتعد فى العامين الأخيرين منها فحسب ، الدعم السياسى غير المباشر للطرف العراقى ، ومبيعات السلاح ، وتوفير الخبرة الفنية العسكرية المصرية دون مظاهر التدخل الصريح أو التحرك الايجابى المعلن على أى مستوى من مستويات الصراع الايرانى / العراقى ، وذلك لأن العقل السياسى المصرى لم ير فى التهديد الايرانى للخليج آنذاك امتدادت محتملة أو أبعاد واسعة يمكن أن تصل الى النيل من الأمن القومى المصرى ذاته أو المساس بالسلام الاقليمى .

عكس الحال تماما فى أزمة الخليج الثانية ، حيث أن من المنظور الجيوستراتيجى ، يتاخم الاقليم العراقى، أراضى الأردن التى تلتقى بالأراضى المصرية فى نقطة تماس شديدة الأهمية والخطورة هى ميناء العقبة الأردنى ومع واقع التفهم الأردنى المعلن رسميا لدواعى ومبررات الغزو العراقى للكويت ، يمكن للمرء أن يصل الى استخلاص حقيقة الخطر الداهم المتمثل فى التطورات المحتملة بل المرجحة للنزعة العراقية التوسعية الاقليمية على الأمن القومى المصرى

هذا بالاضافة الى التهديد العراقى المباشر لأراضى السعودية وبالتالى للبحر الأحمر خاصة مع ظروف التفهم اليمنى لدوافع العنف العراقى السافر .

وعلى الصعيد الاقتصادى المجتمعى المصرى ، تبدو خصوصية أزمة الخليج الثانية فهى بمثابة سلاح ذو حدين .

الحد الأول يتركز فى الآثار السلبية الشديدة الناجمة من الغزو العراقى للكويت على مصادر ثلاثة رئيسية للدخل القومى المصرى :أولهما ايرادات قناة السويس ، وثانيها الدخل المتحقق من الأنشطة السياحية ، وثالثها التحويلات المالية للعاملين المصريين فى الخليج ، كذلك أضيرت ضرراً شديدا سوق العمالة المصرية بعودة نحو نصف مليون مصرى من الكويت والعراق الى البلاد مما يفاقم من أزمة البطالة القائمة .

أما الحد الثانى للسلاح فيتمثل فى الدفعة الانمائية المتوقعة لقطاعات الانتاج المختلفة ، خاصة البترولية والزراعية والانشائية فى هيكل الاقتصاد المصرى نتيجة لارتفاع أسعار البترول العالمية بعد غزو العراق للكويت وتحول جانب من الاستثمار الخليجى الى مصر ، يضاف الى ذلك التعويضات المالية المقررة من جانب الجماعة الأوروبية واليابان الى الدول المتضررة من عواقب الغزو وعلى رأسها مصر ، ونذكر فى هذا المجال الغاء أصول وفوائد الديون العسكرية المستحقة

على مصر للولايات المتحدة الأمريكية ، ودعوة واشنطن العواصم الغربية الدائنة لمصر ، جميعها الى أن تحذو حذوهـــا فى ذلك المضمار فى وقت لاحق وشيك ، فضلا عن التقدم فى مفاوضات مصر مع صندوق النقد الدولى ،

لقد واجهت مصر الدولة والمجتمع يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ موقفا عربيا فجائيا غاية فى الحدة وفى التعقيد ، ولـــذا تزامنت وتعادلت فيما بينها من حيث الكثافة فى الاستخدام ، كافة أدوات التعامل الدولى المتعارف على مشـــروعيتها فى نطاق هذه الحركة السياسية الخارجية لمصر ازاء أزمة الخليج الثانية ..

الفصل الرابع

الدور السياسى العربى فى عمليات الخليج

الفصل الرابع
الدور السياسي العربي في عمليات الخليج

عام :-

- واجهت الأمة العربية العديد من الأزمات والمصاعب والتحديات على مدى تاريخها ، وتطور دولها .. وكانت تلجأ عادة لحلها سواء بالتنسيق الثنائى ،أو بتدخل أطراف أخرى فاعلة للتوفيق بينها أو من خلال الجامعة العربية، وكانت غالبا ما تخرج منها وقد التأمت جراحها بعد فترة علاج طالت أو قصرت ، ولكنه لم يحدث طوال رحلة استغرقت ٤٥ عاما وهى عمر جامعة الدول العربية (وحتى ذلك الوقت) أن اعتدت دولة عربية بجيوشها وبقرار من رئيسها .. على دولة عربية اخرى عضو فى الجامعة العربية واحتلتها .. بل ابتلعتها تماما ..فنحن منذ البداية هنا أمام قضية عربية غير مسبوقة فى تاريخ النظام الاقليمى والعربى .. ونواجه أزمة لم تواجه الدول العربية مثلها من قبل ، ولم تكن فى حسبان أحد على النحو الذى صارت عليه .

- وقد أبرزت مشكلة الخليج مدى الاختلاف والتشقق العربي ، وكذا عجز هذا النظام على حل قضاياه ، فبينما اتجهت بعض الدول الى جانب الحق والشرعية الدولية متمثلة فى رفض الغزو العراقى للكويت .. وضرورة الانسحاب وعودة الحكومة الشرعية ، نجد ان دولا أخرى أظهرت ميلا وتعاطفا مع الجانب العراقى ، فى حين لاذت دولا أخرى بالصمت .

- وكانت مقادير العالم العربى ان يدخل الى أزمة من أصعب أزماته وأعنفها [٩١] .

- ولعل إلقاء الضوء على الموقف والدور السياسى العربى من الأزمة يترجم الأوضاع والمناخ السائد فى هذا الوقت ، وسوف نعرض مواقف الدول المعنية بالأزمة سواء العربية منها أو الاسلامية او دول الجوار الاقليمى المعنية بالأزمة .

أولا : موقف ودور دول المواجهة

• دور المملكة السعودية و الدول الخليجية :

يبرز دور المملكة العربية السعودية على مسرح الأحداث ، باعتبارها دولة محورية فى الأحداث ، فقد كانت منذ البداية الطرف المباشر للأزمة ، ولقد وظفت المملكة كل قدراتها السياسية والدبلوماسية منذ البداية فى اتجاه كافة القوى لاستثمار القوى للدفاع عن أراضيها والخروج من المأزق الذى سببه الموقف الراهن ، وعزل العراق فى أضيق مجال ممكن .. ورأت ان العالم بقواه السياسية وقواته العسكرية الوافدة هو منطق القوه الواقع على أراضيها ،وليس القوات الأمريكية وحدها التى سلط العراق الأضواء عليها وأخذ فى اتهام المملكة بأنها فتحت الباب لعودة الاستعمار من جديد فى المنطقة العربية ومن هنا كانت ارض المملكة العربية السعودية موقعا لحضور عالمى إلى جانب الحضور العربى مما عكس تجسيدا للتوحد بين الشرعية العربية والشرعية الدولية، حيث كان الحسم السعودى النابع من فهم واسع للوضع الانتقالى الدولى والذى بدأ يتحول من موقع العداء الأيديولوجي والقطيعة السياسية والاقتصادية مع الاتحاد السوفيتى الر انتهاء الحرب الباردة إلى موقع أساسه تبادل المصالح فى إطار وفاق دولى محوره التقارب الأمريكى – السوفيتى ، الأمر الذى أدى إلى توازن علاقات الرياض الدولية من

---

[٩١] بحث الأزمة العراقية-الكويتية إصدار مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية عام٩٢ ص٩٧

خلال حرصها على وضع ما سمى بالانتقال نحو التوازن فى خدمة ما اسماه الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى بمفردات لغة سياسية دقيقة بحسن خيار الحل لأزمة الخليج والذى لم يركز على إدانة الغزو فحسب ، بل امتد ذلك إلى ما بعد الحل فى بناء نظام عربى جديد – ومن هنا – فقد بنى موقف المملكة العربية السعودية على ضوء الدروس الآتية :

- ان العراق بغزوه للكويت قد أعلن الحرب وخرج عن النظام العربى المستند إلى ميثاق جامعة الدول العربية وخرج على العالم عندما خرق ميثاق منظمة الأمم المتحدة .
- ان العراق بإعلانه ضم الكويت وحشد قواته بتشكيلات قتالية على حدود المملكة انتهك مجددا المواثيق والقوانين ، بعد انتهاك الأعراف ونكس الوعود معرضا أمن المملكة العربية السعودية لبالغ الأخطار ومهددا الأمن والسلم الداخلى .
- ان المملكة العربية السعودية ارتكزت فى حق دفاعها عن نفسها على نص المادة ٥١ من ميثاق المنظمة الدولية واعتماد معاهدة الدفاع العربى المشترك وميثاق كل من مجلس تعاون دول الخليج العربية وميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى حتى لاتكرر كارثة غزو الكويت وتمتد إلى غزو أراضيها .
- أكدت المملكة ان وجود القوات الشقيقة والصديقة على الأراضى السعودية هو وجود مؤقت وبناء على طلبها ، وأكدت ان هذا الإجراء هو ما أملته الظروف التى افتعلها نظام الحكم فى العراق وانه سيزول بزوالها وقد كان ذلك ليتم وتوفر ضماناته إلا من خلال التحول إلى نظام دولى جديد لم يعد بمقدور دولة مهما عظمت قدراتها ان تتحرك وتنفرد باستخدام القوة العسكرية أو استمرار الوجود على غير إرادة البلد المعنى ، وإلا حدث الارتداد إلى الحرب الباردة وصراعاتها التى كان من الممكن ان تفجر حربا ساخنة دولية أجمعت كل الدول على تحاشى وقوعها .
- انطلقت المملكة فى تعاملها مع الأزمة إلى جنوحها المثابر نحو السلم ومشاركة الأسرة العربية فى البحث عن قرار عربى باعتبار ان الحل العربى المقبول هو الذى يرتكز على الشرعية العربية وعلى ميثاق جامعة الدول العربية و الذى ينبع من المؤسسات العربية الرسمية التى يمثلها مؤتمر القمة العربى والمجلس الوزارى لجامعة الدول العربية .
- ان المملكة قد سعت مع أبناء العراق إلى بناء قوة العراق والتى حرصت على بقاء تلك القوة والمحافظة عليها ليظل العراق قويا يحمى الدول العربية ويكون ركيزة للأمن القومى العربى ، وليس عراقا يهدد أمن الدول العربية ويعمل على تقويض أركان النظام العربى .
- ان المملكة العربية السعودية قد أكدت التزامها إلى جانب العرب – نحو شعب فلسطين والذى لم يكن وليد اليوم بل امتداد للامس وسيستمر ذلك التلاحم مع ذلك الشعب الفلسطينى إلى ان يكتب له النصر ، باعتبار ان القدس هى أولى القبلتين والمسجد الأقصى هو ثالث الحرمين .
- الاستمرار فى تقديم المساعدات المالية والانمائية العاجلة للعديد من الدول التى تضررت من جراء العدوان العراقى ، إضافة إلى ما أعلن فى الأمم المتحدة حول تقديم الدعم لكل من تركيا ومصر والأردن ، فان المملكة رأت استمرار الدعم ليشمل سوريا ولبنان وباكستان وبنجلاديش والصومال وجيبوتى ودول أخرى ثبت تضررها .

هذا إلى جانب التزام المملكة العربية السعودية بأولوية الحل السلمى طبقا للشرعية العربية والشرعية الدولية للأزمـــة ، وبحماية قوة العراق وحرية الكويت والتصار الشعب الفلسطيني وانتفاضته فى إطار نظام عربى جديـــد لخدمـــة المواطـــن والوطن والتنمية الاقتصادية المشتركة يشارك المثقفون العرب فى صياغته ،

- كما كان للاعلام السعودى دوره البارز سواء على المستوى الداخلى من خلال الصحافة المحلية لابــــراز القضيـــة الكويتية التى حظيت باهتمام بالغ من قبل الصحف كما حظيت القضية باهتمام بالغ من قبل الكتـــاب السعـــوديين سواء اكان ذلك عن طريق الخبر او المقال او الشعر او الكاريكاتير كما ان الصحافة قد ســـعت بكافـــة طاقاتهـــا وامكانياتها لابراز قضية ابناء الشعب الكويتى الى جميع العالم ،

وقد اتاحت الصحف السعودية الفرصة امام الكتاب الكويتيين للدفاع عن قضيتهم مما كان لذلك الاثر الطيب فى ابـــراز قضية شعب الكويت ووضعها فى صورة واضحة امام الصحف الاجنبية والرأى العام العالمى ،

كما استضافت بعض المؤسسات الصحفية بالمملكة بعض الصحف الكويتية ووضعت امامها كافة الامكانيات والجـــهود التى يتطلبها حيث قامت مؤسسة عكاظ الصحفية استضافة صحيفة السياسة الكويتية ووفرت لها جميع الامكانيات مـــن اجل مواصلة الصدور داخل المملكة كما اتاحت الشركة السعودية للابحاث والنشر الفرصة لصحيفة "الكويت" بمواصلة صدورها ايضا وقد كان لهذا الدور الذى قامت به المؤسسات الصحفية السعودية الاثر المتميز فى ايصال صوت شـــعب الكويت الى مختلف انحاء العالم بالاضافة الى السماح للصحف الكويتية بطباعتها وصدورها فى المملكة ، مع شراء اكثر من ٣٠٠ الف نسخة من الكتب التى صدرت عن احتلال الكويت او تفضح ممارسات النظام العراقى ، هذا وقد خصصـــت الاذاعة السعودية لاذاعة الكويت منذ بداية الغزو العراقى قناة اذاعية قوتها ١٠٠ كيلووات ،

- ويمكن ادراك جوهر الدور السعودى [٩٢] أن دول المجلس لم تتخذ قرار بحرب ولاسلام ولكنها اتخذت قرارا بعودة الكويت سلما ما امكن السلم وحربا حين لا يبقى سوى الحرب ،

- **<u>الدور السياسى لباقى الدول الخليجية :-</u>**

- كشفت القيادات الخليجية من تحركها مع بداية الأزمة وعلى الأصعدة المختلفة (سياسية / عسكرية / اقتصاديـــة) وذلك ارتباطا بحجم التهديدات المحتملة باعتبار المنطقة مسرح الصراع المنتظر هذا فضلا عن قناعة هـــذه الـــدول بمحدودية قدراتها الذاتية على مواجهة أى تهديدات عراقية ويمكن ابراز تلك التحركات على النحو التالى :

- طلب الدعم العسكرى من القوى الصديقة الاقليمية والدولية أعقبها وصول قـــوات امريكيـــة وغربيـــة وعربيـــة واسلامية الى معظم دول المنطقة(وصول قوات مغربية وسورية واسلامية - بنجلاديش وباكستان تمركزت جميعـــها بالسعودية ودولة الامارات العربية) ،

- تكثيف الاتصالات والتنسيق فى اطار مجلس التعاون الخليجى (لقاء قمـــة اجتماعـــات وزراء الدفـــاع والداخليـــة والخارجية والاقتصاد) ،

- التنسيق الدولى والاقليمى بهدف دعم الموقف الخليجى من الأزمة ،

---

[٩٢] يوميات الأزمة ملف وثائقى،عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية / الكويتية ، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٩٠

- من ناحية اخرى فقد حرصت القيادة الشرعية للكويت على استمرار حضورها على الساحات المختلفة حيث كثفت انشطتها الدبلوماسية واجراءات التنسيق السياسى مع القوى الاقليمية والدولية (جـولات ولى العـهد والـوزراء الكويتيين) هذا فضــلا عن تـزايد انشطة المقاومة الكويتية بالداخـل والتى بدأت مظاهـرها مـنذ الايام الأولى (مشكلة من بعض عناصر الجيش ومتطوعين مدنيين متخذين من الاراضى السعودية قواعد انطلاق / ونجاحـهم فى تحقيق خسائر مادية وبشرية نسبيا ضد القوات العراقية المحتلة) ٠

- ومع تطور الاحداث بالأزمة فقد شاركت تلك الدول (خاصة السعودية وقطر) بايجابية فى الاجـراءات الـتى تم اتخاذها ضد العراق والاطراف المساندة لها (طرد رعايا الدول المساندة للعراق وإبعاد الفلسـطينيين / ايقـاف أى معونات خليجية لتلك الدول) ٠

- واستمرت دول الخليج فى سعيها لمواجهة الموقف موظفة كل قواها المتاحة فى اطار الجهود العربية والعالميـة ، درءاً لأخطار الأزمة وبحثا عن مخرج كريم مناسب منها ، وأصبحت أحداث الأزمة العامة لا تنفصل عن أحداثها وأدوارها ، حيث اصبحت محور الحركة فى المنطقة ، وسوف نشير الى المعالم البارزة فى أدوار هذه الدول ٠

- **دولـة الامـارات :-**

- مع تطور الأحداث وبروز التهديد العراقى للامارات ، أعلنت دولة الامارات المتحدة موافقتها على استقبال قـوات عسكرية من الدول العربية والصديقة ، وفى اطار التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية ، صرح وزيـر الدفـاع الامريكى فى اعقاب المباحثات التى اجراها مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بان بلاده قـررت ارسـال قـوات عسكرية الى دولة الامارات معربا عن سعادته بقبولها هذه القوات فى اطار الوجود الدولى بمنطقة الخليج لـردع أى عدوان قد تتعرض له الدول الخليجية ٠

- قامت الامارات باقامة جسر جوى للمساهمة فى نقل المصابين العائدين من الكويت والعراق ٠

- وفى اطار الدعم بالقوات المصرية لدولة الامارات العربية أكد الشيخ زايد بن سلطان ان ابناء القـوات المسـلحة المصرية هم فى وطنهم الثانى مكرمين بين اخوانهم فى الامارات وقال انهم جاءوا للدفاع عن الحق والمبـادئ ولكـى يساندوا الحق فى مواجهة الباطل ، وقال الشيخ زايد اننا نتطلع الى مصر كقلعة مضيئة للامة العربية ولهـا دورهـا الكبير والفعال والمخلص فى مواجهة التحديات واننا لعازمون على العمل المشترك معا ومع الاشقاء فى دول الخليـج والدول العربية والصديقة لانهاء العدوان العراقى على الكويت واضاف انه متأكد من ان الكويت ستعود الى شـعبها وان الشرعية ستعود لقيادة مسيرة الكويت ٠

- كما رفضت دولة الامارات العربية – ردا على الاقتراح المنسوب لجورباتشوف بشان عقد قمة عربية لبحث أزمـة الخليج والمبادرات التى ترددت حول الدعوة لعقد لقاء عربى لايجاد حل لأزمة الخليج وقال الشيخ حمدان بن زايـد وزير خارجية الامارات انّ أى حديث عن حل عربى، لابد أن ينبع من داخل الأمة العربية

- كما أيدت الامارات مبادرة الرئيس بوش باجراء حوار مع العراق على اساس جميع قرارات مجلس الامن الصـادرة بشان أزمة الخليج ووصفها بانها تعتبر فرصة اخيرة فى مضمار المساعى المبذولة لايجاد مخرج سلمى لأزمـة الخليـج يستند الى ارادة المجتمع الدولى ٠

• دولــة قطر :-

- قررت قطر منح تسهيلات عسكرية لبعض الدول الصديقة بناء على طلبها وتحقيقا للاغراض الـتى يـهدف اليـها القرارات الخاصة بحل مشكلة الخليج •
- كما اصدر الشيخ خليفة أمرا بتخصيص طائرتين من طائرات الاسطول المدنى للمساهمة فى نقل العائدين المصريين من الكويت والعراق •
- واعلنت دولة قطر فى بيان اصدرته وزارة الخارجية القطرية الغاء جميع الديون المستحقة لها على شـقيقاتها الـدول العربية وغيرها من الدول النامية وفوائد تلك الديون ويشمل القرار مصر وسوريا والمغـرب وتونـس وموريتانيـا والصومال وغينيا واوغندا والكاميرون ومالى •

• دولــة البحرين :-

- اعرب الشيخ عيسى بن سلطان آل خليفة أن دولة البحرين عن بالغ تقديره للموقف المصرى المناصر للحق والمبـدأ الرافض للعدوان العراقى على الكويت وذلك خلال استقباله للسفير المصرى فى المنامة ، وان يامل ان تمـر أزمـة الخليج سريعا بتحقيق الانسحاب العراقى وعودة الشرعية الكويتية
- وبعد لقاء السيد طارق المؤيد وزير الاعلام البحرينى بالرئيس مبارك ، أكد ان بلاده ودول الخليج بصفة عامة تعتز بمواقف الرئيس مبارك المشرفة تجاه القضية الاساسية التى تهمنا فى الوقت الحاضر والقضايا العربية بصفة عامة واشار الى ان موقف مصر الصادر منحاز الى الحق فى هذه القضية ووصفة بانه موقف يستحق التقدير من كل العالم ومـن ابناء الخليج بصفة خاصة •

• سلطنة عُمان :-

- أعلنت سلطنة عمان على لسان السيد يوسف بن علوى وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية الالـتزام بقـرارات مجلس الامن خاصة قرارات الحظر الاقتصادى على العراق وأوضحت ان وجود القـوات العربيـة والشـقيقة فى السعودية هو لضمان الاستقرار فى المنطقة •
- اكد السلطان قابوس فى تصريحات نشرتها صحيفة"أى.بى.سى"الاسبانية ان العرب بدأوا يفقدون الامل فى حل سلمى لأزمة الخليج ويميلون الى الاعتقاد بان الحل العسكرى هو الممكن وشدد على انه اذا لم ينسحب العراق من الكويت فانه سيكون من الصعب ايجاد حل سلمى للنزاع واعرب عن اسفه لان العقوبات الاقتصادية على بغداد لم تنجح •
- كما رحبت سلطنة عمان على لسان السيد يوسف بن علوى وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية بجولة الرئيـس الجزائرى حيث اعتبرتها هامة جدا فى هذه الظروف الدقيقة البالغة الحساسية وهى تدعو الى التفاؤل بشـأن الأزمـة ودعت الى دعم الجهد الجزائرى فى اتجاه حل سلمى للأزمة حيث دعت جميع الدول العربية لدعم هذه الجهود •

• الدور السياسى للجمهورية العربية السورية :-

لقد كانت العلاقات السورية ـ العراقية متوترة ، تحكمها خلافات عميقة بين فرعى حزب البعث ، وقد زادت حـدة درجة التوتر بين الدولتين من خلال موقف سوريا المـؤيد لإيران أثناء الحـرب العراقية ـ الإيرانية ، لذلك كـان مـن الطبيعى أن تنحاز سوريا إلى جانب المملكة العربية السعودية ومصر فى موقفها من الغزو العراقى ، إلا أن ذلك لم يكـن بالأمر السهل اذا وضعنا فى الاعتبار موقف الشارع السياسى فى سوريا ومشاعر العداء تجاه الولايات المتحدة الامريكيـة

باعتبارها الحليف الرئيسى لإسرائيل ، لذلك فقد تقدمت سوريا فى موقفها المؤيد للمملكة العربية السعودية وفى قرارهـــا بإرسال قوات عسكرية إليها ، وقد حاولت موازنة موقفها هذا إرضاء للرأى العام داخلها على الأقل حيث حــددت فى خطابها للرأى العام الداخلى عدة اعتبارات[93] أولهـــا التأكيد على أن إسرائيل هى العدو الأساسى وأنهـــا اذا هـــاجمت العراق فستنحاز سوريا إلى جانب العراق .

وثانيها - انتقاد السياسة الامريكية تجاه إسرائيل ومهاجمة الولايات المتحدة لما تقدمه إلى إسرائيل من أســلحة ومعونــات عسكرية إضافية ، وثالثها - التصريح بان القوات السورية قد توجهت إلى المملكة العربية السعودية للدفاع عنها ، وأنهـــا سوف لاتشارك فى أى عملية هجومية ضد العراق .

هذا وقد أكدت سوريا موقفها الثابت بشأن رفض الاحتلال العراقى للكويت والمطالبة بضـــرورة انســحاب القـــوات العراقية منها كخطوة أساسية لتحقيق السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط . . وقد حدد وزير الخارجية سوريا موقفـــها خلال حديث فى اجتماع عقدته القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم فى سوريا بتاريخ ١١نوفمبر ٩٠ تضمن الآتى :

- أن صدام حسين قد ارتكب جريمة احتلال الكويت ضاربا عرض الحائط بكل المواثيق والأعـــراف الدوليـــة مشيرا إلى أن ضم الكويت بالقوة يعطى المبرر لإسرائيل لمواصلة نهجها العدوانى والتوســـعى ضـــد الشـــعب الفلسطينى .
- أن أى حل للازمة فى الخليج لابد وان يتضمن انسحاب العراق من الكويت وعودة الشرعية إليها .
- أن سوريا أرسلت قواتها إلى منطقة الخليج استجابة لنداء الأشقاء مشيرا إلى أن هذه القوات تقـــوم بواجبـــها القومى دفاعا عن الأشقاء فى الخليج .

- هذا وقد جاهدت الحكومة السورية فى شتى الميادين منذ بداية أزمة الخليج التى نجمت عن غزو العراق للكويت كـــى لا تقع الكارثة المدمرة التى انتهت إليها ، إلا أن النظام العراقى لم يستجب إلى أى نداء واستمر فى سياسته المغـــامرة التى أوقعت الأمة العربية بعدة كوارث متتالية بدأت بإشعاله حربا فى الخليج بلا هدف القضيـــــة وانتــــهاء بغــــزوه للكويت ومانتج عنها .
- منذ بداية حرب تحرير الكويت لم تغفل القيادة السورية مرحلة مابعد الحرب وما تستوجبه من وضع ترتيبات أمنيـــة للمنطقة العربية تهدف إلى الحفاظ على المصالح العربية العليا واحتواء الجرح العميق الذى أصاب الأمن العربى مـــن جراء الحدث المتمثل فى اجتياح دولة عربية بقوة السلاح دولة عربية أخرى ، وأدركت القيادة الســـورية - منـــذ البداية - حجم المخاطر الحقيقية المترتبة على هذه السابقة الفريدة والخطيرة فى تاريخ الأمة العربية، فجاء التصـــور السورى - أثناء الحرب - للترتيبات الأمنية بعد الحرب كخطوة تمهيدية للمشاركة السورية الفعالة عقـــب انتـــهاء الحرب فى وضع الترتيبات الأمنية للمنطقة بالاشتراك مع مصر ودول مجلس التعاون الخليجى .

وقد تمثلت الرؤية السورية للترتيبات الأمنية طبقا لما صدر فى تصريح لوزير الدفاع السورى لصحيفة النمر الأحمـــر السوفيتية بتاريخ ٨فبراير ١٩٩١ أكد فيه :

- اله ينبغى بعد الحرب فى الخليج عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط بمشاركة الاتحاد الســـوفيتى والبلـــدان المعنية الأخرى تحت رعاية الأمم المتحدة .

- انه ينبغي أن يقوم في المنطقة سلام وطيد عادل يراعي مصالح كافة الأطراف حيث أن سلام قائم على العنف والقوة هو خداع ووهم كاذب .
- ان دول الخليج فقط هي التي يجب أن تشكل النظام الأمني في المنطقة بعد انتهاء الحرب .
- ان موقف سوريا ينطلق من أن الصيغة الأمنية يجب أن تنبع من دول المنطقة وليس من خارجها
- وقد شاركت سوريا ممثلة في وزير خارجيتها في اجتماعات وزراء خارجية مصر ودول مجلس التعاون الخليجي في ١٥فبراير٩١ بالقاهرة لدراسة تطورات أزمة الخليج والترتيبات الأمنية بعد تحرير الكويت في كافة المجالات خاصة الأمنية والسياسية والاقتصادية وسعيهم لانبعاث روح جديدة بين الدول العربية – وقد تم التوقيع بالأحرف الأولى على إعلان للتنسيق والتعاون بين الدول العربية والذى انتهت إليه تلك الاجتماعات في ٦مارس١٩٩١م .
- ويمكن القول أن سوريا حرصت على أداء دورا متميزا خلال الأزمة الى جانب الشرعية والاجماع الدولي وذلك في اطار عدة اعتبارات هي :
- الصراع التقليدي بين جناحي حزب البعث وبغداد والممتد لاكثر من ٢٠ عاما والحرص السوري على المشاركة في القضاء الرئيس صدام حسين عن المسرح السياسي والاقليمي.
- الرغبة السورية في تطبيع علاقاتها مع قوى الغرب خاصة في ظل التوافق الدولي والذى اضعف من الدور السوفيتي كحليف لسوريا (ما كان يمثله كمصدر رئيسي للدعم السياسي والعسكري) .
- دعم العلاقات مع الدول الخليجية ولاهداف اقتصادية .
- كانت ابرز مظاهر الموقف السوري في الأزمة هو الاستجابة الفورية للدعوة السعودية بمشاركة تشكيلات رئيسية مقاتلة سورية الى جانب القوات المتعددة داخل السعودية حيث تم دفع فرقة مدرعة ووحدات من القوات الخاصة السورية مع رفع درجة الاستعداد لقواتها تحسبا من أى تطورات في الموقف .
- شاركت سوريا في اجراءات الحظر السياسي والاقتصادي على النظام العراقي مع دعم جهودها لضمان استمرار الموقف الإيراني للمشاركة في أعمال الحظر(رغم عودة العلاقات الإيرانية العراقية)
- ويلاحظ أن الرئيس حافظ الأسد قام بزيارة إيران وكانت اول زيارة للاسد منذ قيام الثورة الإيرانية وتركزت المباحثات حول أزمة الخليج وأكد محمد سليمان وزير الاعلام السوري ان سوريا ستلبى اى طلب من السعودية لارسال فريق من القوات السورية واوضح في تصريح لصحيفة " لوموند الفرنسية " ان اى حل لأزمة الخليج لايمكن ان يخرج عن اطار القرارات العربية والدولية هذا الخصوص ، وقد صدر في بيان مشترك ، عن القيادة السورية والايرانية ، إكد فيه الجانبان السوري والإيراني عدم قبول بلديهما لأى تعديل في الخريطة الجغرافية او السياسية لمنطقة الخليج واعربا عن اقتناعهما بان اى مبادرة سياسية لحل أزمة الخليج يجب ان ينتهى على اساس الانسحاب الكامل وغير المشروط من الكويت لتجنب المنطقة شبح الصراعات والحروب .
- وقد حرصت سوريا أن لا ينعكس موقفها على العلاقات بين البلدين وفي هذا الاطار وجه الرئيس السوري حافظ الأسد نداء الى الرئيس العراقي طالبه فيه بالانسحاب من الكويت وتجاوز الخلافات العراقية السورية مؤكدا انه اذا انسحب العراق من الكويت فان سوريا ستقاتل الى جانبه في حالة تعرضه لعدوان بعد الانسحاب

وصرح فاروق الشرع وزير الخارجية لوكالة "رويتر " بان سوريا لن تقبل أى تدخل اسرائيلى فى أزمة الخليج وسوف تقف بجانب العرب اذا ما هاجمتهم اسرائيل [٩٤].

ثانيا : الدور السياسى للاطراف العربية المساندة للعراق :

- فى اعقاب توقف حرب الخليج بين العراق وإيران بدأت القيادة العراقية التحرك السياسى والدبلوماسى النشط تجاه بعض الدول والقوى الاقليمية وخاصة العربية فضلا عن الافريقية والتى تمثل من منظوره المستقبلى محاور هامة لخدمة اهدافه ومصالحه وتوجيهاته الاستراتيجية مستغلا فى ذلك امكانياته الاقتصادية (خاصة البترولية) فضلا عن بعض مجالات التعاون والدعم العسكرى وفى اطار الحرص على ربط المصالح والاهداف ببعض الدول .
- وارتباطا بما سبق فلقد ساهم هذا التحرك العراقى فى التأثير على شكل وطبيعة ردود فعل بعض الدول العربية لصالح موقفه الراهن حيث اسفرت أزمة الخليج عن انشقاقات حادة فى الجسد السياسى للتجمع العربى ولقد جسد هذا الانقسام نتائج مؤتمر القمة العربى الطارئ بالقاهرة حيث اتخذت كل من الاردن وفلسطين والسودان واليمن ودول المغرب العربى موقفا لا يتفق وموقف الاغلبية النسبية التى صوتت لصالح قرار ادانة الغزو العراقى للكويت وضرورة عودة السيادة الشرعية الكويتية متذرعين بدعاوى ثانوية لا تتعلق بلب وجوهر القضية (المطالبة بخروج القوات الاجنبية) وهو امر يتطلب تناول مواقف هذه الدول ودرجة فعاليتها فى ادارة تلك الأزمة خاصة فى ظل الموقف السائد وتطوره .

- **الدور السياسى للمملكة الأردنية الهاشمية :-**

- اتسم الموقف الأردنى فى حرب الخليج بالتحيز الواضح إلى جانب العراق وارتكز هذا الموقف على مبدأين أساسيين - أولهما - أن الحرب من جانب الائتلاف الدولى هى حرب ظالمة وغير عادلة والهدف الأساسى منها تدمير العراق وتغيير موازين القوى فى الشرق الأوسط -وثانيهما- هو الربط بين مشكلة الخليج ومشكلة الشرق الأوسط أن الحل يجب أن يقوم على عدم الفصل بينهما .
- وفى ١٧يناير ٩١صدر بيان عن الموقف الرسمى الأردنى جاء فيه " أن الأردن قيادة وحكومة وشعبا تستنكر احداث الاعتداء فى الساعات الأولى من صباح ١٧يناير من هجوم على بلد عربى ومسلم كان دائما المسارع إلى نجدة أشقائه العرب ودفع ضريبة الدم والتضحية فى كل المعارك التى فرضت على الأمة العربية وان الأردن سيحمل كل من شارك فى هذا الهجوم مسئوليته أمام الله والناس والتاريخ .

وقد تبنى الأردن أفكارا ومقترحات عراقية - إيرانية تقضى بانسحاب العراق من الكويت وخروج قوات الائتلاف الدولى من المنطقة واحلال قوات إسلامية بدلا منها والبدء فى مفاوضات تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامى .

هذا إلى جانب استمرار الأردن فى استيراد النفط من العراق مما ساعد على التقليل من فاعلية الحصار الاقتصادى الذى فرضه المجتمع الدولى على العراق ، وقد دافع الأردن عن موقفه والانتقادات التى وجهت إليه بارسال مذكرة رسمية إلى الأمم المتحدة تقضى باستمرار الحكومة الأردنية فى استيراد الطاقة من العراق ، وان الأردن سيتوقف عن ذلك اذا وجد البديل .

---

[٩٤] التقرير الاستراتيجى العربى - ١٩٩٠ ، إصدار مركز الدراسات السياسية لجريدة الأهرام - القاهرة

وعلى ضوء ماسبق يمكن القول أن السياسة الأردنية فى معالجتها لأزمة الخليج من المنظور الأردنى الذى سعى إلى إرضاء كافة الأطراف ،مما أدى إلى عدم إرضاء أى طرف منها ، فلم ترض دول الخليج عن موقفه مما افقده دعمها المالى المتصل له والدول العربية تشككت فى نواياه .

وقد أدت تلك السياسة إلى وقوعه تحت الضغط المستمر للنظام العراقى لتقديم مزيد من التعاون للتقليل من تأثير فاعلية الحصار الاقتصادى عليه إلى جانب ضغط الجبهة الداخلية التى عانت وتعانى من أزمة اقتصادية طاحنة من حيث انعكاس المقاطعة الاقتصادية للعراق عليها حيث تشكل صادراته إلى العراق ٢٥ % من إجمالى تلك الصادرات ، بينما تستورد بغداد ٧٠% من مجمل الصناعة الأردنية .

- ساند الاردن الموقف العراقى منذ بداية الأزمة فضلا عن ما يتردد عن دور اردنى ومعرفة مسبقة لمخططات الغزو العسكرى للكويت وذلك ارتباطا بمجموعة من الاعتبارات التى تحكم حركة الدور الاردنى فى هذا المجال ابرزها
- الدعم الاقتصادى والعسكرى العراقى المتميز للاردن خلال الفترة السابقة للأزمة .
- القدرة العسكرية العراقية كعامل ردع رئيسى فى حسابات مواجهة التهديدات الإسرائيلية للأردن .
- التواجد الفلسطينى داخل الاردن (٦٠ %) من السكان والمعروف بمساندته للعراق وحرص القيادة الاردنية على عدم اتخاذ مواقف مخالفة .
- مشاركة الاتجاه الاسلامى فى الحكم (٣٥ % من أعضاء البرلمان) .
- ورغم محاولات القيادة الاردنية المتكررة للتخفيف من حدة الانتقادات الموجهة لها لدورها فى الأزمة الا ان الاجراءات والخطوات الفعلية لتلك القيادة تعبر عن المساندة للموقف العراقى حيث جاءت ابرز مظاهرها على النحو التالى[٩٥] :-
- استمرار دور الاردن كمصدر رئيسى لوصول الامدادات العراقية التى تنجح فى تخطى اجراءات الحظر .
- تبنى مواقف العراق من الأزمة (ربط أزمة الخليج بباقى القضايا الاقليمية الاخرى - الحقوق التاريخية للعراق فى الاراضى الكويتية - ...) .
- ما تمثله العاصمة عمان كمركز رئيسى لتجميع وتعبئة الاتجاهات الشعبية والحزبية المساندة للعراق (مؤتمر نصرة العراق الذى عُقد فى عمان) .
- محاولات الوساطة للقيادة الاردنية بين العراق والقوى الدولية المختلفة (زيارات الملك حسين للعواصم الاوروبية) رغم محدودية النتائج .
- من ناحية اخرى فان الاردن من الدول التى تضررت اقتصاديا من قرارات الحظر المفروض حاليا على العراق (ميناء العقبة كمنفذ رئيسى للصادرات والواردات العراقية / امدادات بترولية عراقية للاردن / عمالة / ...) وان بذلت جهود دولية للتخفيف من آثار الأزمة على الاقتصاد الاردنى ولهدف سياسى كمحاولة لتخفيف الضغوط العراقية عليها .

---

[٩٥] التقرير الاستراتيجى العربى - ١٩٩٠ ، إصدار مركز الدراسات السياسية لجريدة الأهرام - القاهرة

* ولقد ارتبطت طبيعة النشاط العسكرى الاردنى خلال الأزمة بعوامل واعتبارات يعد ابرزها تواضع حجم القـــوات المسلحة الاردنية مقارنة بدول الجوار الامر الذى ادى الى اقتصار هذا النشاط على تأمين جبهتها مع اسرائيل وتأمين النظام من الداخـــل (اعادة تمركز محدودة لتشكيلاتها الرئيسية وفى اطار اجراءات الدفاع) •
* ولعل ما اعترف به الملك حسين فى حديثه يوم ١٦ أكتوبر ١٩٩٠ الذى أدلى به لصحيفة نيويورك تايمز الامريكيـــة بان صدام حسين ابلغه ان قرار الاستيلاء على الكويت كلها وليس على المناطق المتنازع عليها فقط، قد اتخذ فى يوليو ١٩٩٠ وان الولايات المتحدة لن تستطيع الرد عليه عسكريا وسوف تحاول حماية "المشيخة" بقوة السلاح ولكنـــه سيكون فى وضع افضل اذا اضطر الى الانسحاب من الكويت •
* وصرح الملك حسين فى حديثه بمايلى :-
* ان الرئيس صدام حسين وافق فى اغسطس الماضى على الانسحاب من الكويت اذا لم تنتقده الجامعة العربية ولكـــن ادانة الجامعة قضت على الاتفاق •
* ان العاهل الاردنى كشف النقاب عن انه فى الثانى من اغسطس الماضى امهله الرئيس الامريكى ٤٨ ساعة من اجـــل الحصول على التزام من صدام حسين بسحب قواته من الكويت
* ان الملك حسين لم يعرف بعد السبب الذى ادى الى تقويض مبادرته وانه فجأة إنهار كل شئ •
* انه اذا اندلعت الحرب فسيرجع ذلك جزئيا الى عدم رد بوش والزعماء الغربيين الآخرين فى وقت مناســـب علـــى اشارات صدام بأنه مستعد للانسحاب من معظم الكويت •
* انه يعتقد انه مازال من الممكن التوصل الى حل سلمى لأزمة الخليج اذا كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها الـــرب مستعدين لحل وسط •
* ان محادثاته مع صدام اقنعته بان العراقيين سيقاتلون اذا اخفقت الدبلوماسية وان الحرب ستكون بمثابة كارثة للمنطقة كلها وللعرب •
* ان صدام حسين صديق وانه ظاهرة جديدة فى عالم السياسة العربية •
* وعلى جانب آخر وفى اطار موقف الأردن خلال الأزمة تجاه مصر سحب رئيس وزراء الاردن "نصر بدران" موافقته على استخدام مصر لمطار عسكرى على بعد ٢٠٠ كم فقط من منطقة الرويشد وذلك بعد يوم واحد من موافقتـــه على استخدام المطار واصر على ان ينقل المصريين بالاتوبيسات فقط حتى العقبة وهى مسافة ٧٣٠ كم والطريـــق وعر وشاق وتستغرق الرحلة ١٢ ساعة اذا كان المرور مباشرا ولكن الاردن اقام ٥ مراكز لتجميع المصريين •
* وفى محاولة لاحتواء ردود الفعل السلبية تجاه موقف الأردن ، طرح العاهل الأردنى مشروعا سلميا لحل ازمة الخليج ويقوم المشروع الذى جاء فى رسالة وجـــهها الملك حسين الى الشعب الامريكى والكونجرس على ثلاث نقاط هى
  * حل مشكلة الحدود بين الكويت والعراق على اساس اتفاق ثنائى بينهما •
  * حل النزاع الخاص بالكويت والعراق الذى له صفة عاجلة وملحة مع اعطاء تأكيدات بايجاد حل لمشاكل قبل احتلال اسرائيل للاراضى العربية •
  * حظر انتشار كل اسلحة الدمار النووية والكيماوية •

- كما أكد الملك حسين فى خطاب العرش على ما يلى :-
  - ان تباعد المواقف العربية بشأن أزمة الخليج لايمكن ان يكون سببا للقطيعة او العداء مع أى مـن الاشقاء الاردن ممن يختلفون معا فى النظرة او الموقف اولا يتفقون معه فى اسباب الأزمة وسبل معالجتها .
  - ان الأردن لايكن لأشقائه العرب سوى المحبة والخير ويثق فى كل ماحدث لن ينسيهم مسئولياتهم نحوه ونحو اهلنا فى فلسطين المحتلة لان الاردن هو البوابة الصامدة فى مواجهة مخططات التوسـع تسـتهدفهم كما تستهدفه .
  - ان اندلاع أزمة الخليج وتطوراتها وضعت العرب جميعا امام منعطف خطير وان هذه التطورات ما كـانت لتقع لو ان الجهود العربية لتسوية الخلافات بين الاشقاء العراقيين والكويتيين نجحت مشـيرا الى ان هـذه الجهود اصطدمت بمطالب الموافقة وبما تواجهه الآن من حشد عسكرى اجنبى كبير على الارض العربية .
  - ان مساعى الاردن التى بدأت قبل الثانى من اغسطس لم تتوقف ولم يمنعها خروج أزمة الخليج مـن داخـل الاسرة العربية الى الساحة الدولية من متابعة الجهد والعمل للوصول الى تسوية سياسية تعيـد الأزمـة الى اطارها العربى وتضمن للدولتين مصالحهما وحقوقهما .
  - واكد الملك حسين انه لا يؤيد ضم الاراضى بالقوة وانه يعترف بالكويت وحكومتها الشرعية ونفـى ان يكون قد علم بالغزو قبل وقوعه ودعا الأمريكيين الى مساندة ايجاد حل تفاوضى للأزمة .
- وارتباطا بما سبق فان طبيعة الدور الاردنى فى الأزمة يتبلور فى الاتى :-
  - وصول محاولات الوساطة من جانب القيادة الأردنية بين العراق والقوى الدولية الى مرحلة التجميد .
  - ان الاردن برغم ما يمثله كاحد المنافذ الرئيسية لمقاومة الحصار الاقتصادى للعراق الا انها ظلـت جـهودها ليست ذات فاعلية استراتيجية لصالح الموقف العراقى بشكل تام .
  - استمرار التحسب الاردنى من ردود الفعل الاسرائيلية خاصة فى ظل الموقف الاردنى شبه المسـاند للموقـف العراقى منذ بداية الأزمة .

- <u>الدور السياسى للجمهورية اليمنية :</u>
- جاء الموقف اليمنى تجاه أزمة الخليج ارتباطا بعدد من العوامل والمصالح والاهداف اليمنية -العراقية المشتركة تبلورت فى مجملها نحو الاتى :-
  - توافق الموقف العراقى واليمنى فى مجال الخلافات التقليدية مع باقى الدول الخليجية خاصة مع سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية (الاطماع اليمنية فى الثروات البترولية لمناطق الخلاف الحدودية مع السعودية) .
  - الدعم الاقتصادى والعسكرى العراقى لليمن (دعم مادى/اسلحة ومعدات وذخائر/...)
  - عضوية كلا الجانبين فى مجلس التعاون العربى .
  - ايواء كلا الجانبين لمجموعات من العناصر الفلسطينية .
  - التغلغل العسكرى العراقى داخل صفوف القوات المسلحة اليمنية(حوالى ٤٠٠ مستشار فى مختلف التخصصات) .
  - الاهداف والطموحات التقليدية التى تسعى القيادة اليمنية لتحقيقها وذلك من خلال اظهار تجاوبها مع مظاهر التعبير الشعبى داخل اليمن والمؤيدة للموقف العراقى .

- تميز اليمن بموقع جغرافى استراتيجى بمنطقة باب المندب فضلا عن حدوده المشتركة مع المملكة العربية السعودية وتقدير اهمية هذا العامل من وجهة النظر العراقية .
- ولقد اتخذت القيادة اليمنية منذ المراحل الأولى للأزمة موقفا اتسم بالمساندة والتأييد للعراق جاءت ابرز ملامحه على النحو التالى :
- رفض (أو الامتناع عن التصويت) على القرارات التى تدين عملية الغزو العراقى لدولة الكويت (مجلس الامن / جامعة الدول العربية) .
- عدم التقيد بتنفيذ الحظر الاقتصادى المفروض على العراق (السماح باستقبال السفن التى تحمل مواد غذائية وطبية واعادة شحنها جوا للعراق) .
- مظاهرات تأييد على المستويات الشعبية المختلفة لموقف الرئيس العراقى من الخليج .
- جهود واتصالات دولية للتخفيف من اجراءات الحظر الاقتصادى على العراق(زيارة لمسئولين يمنيين للعديد من الدول) حملة اعلامية مكثفة ضد التواجد الاجنبى فى المنطقة كذا التنديد بموقف الدول الرافضة للغزو العراقى لدولة الكويت .
- ومع تطور الاحداث وتزايد الضغوط والانتقادات الدولية والاقليمية على القيادة اليمنية لموقفها المساند للعراق بدأت وفى اطار المناورات السياسية باجراء تعديلات فى موقفها للتأكيد على مسايرتها للاجماع الدولى والاقليمى وعلى ادانة الغزو العراقى والالتزام بقرارات الحظر الاقتصادى واخيرا التصويت الى فرض الحظر الجوى داخل مجلس الأمن .
- ومن ناحية أخرى فانه جدير بالذكر ان قرار السعودية الذى ترتب عليه الغاء التسهيلات التى كان يحصل عليها اليمنيون للعمل والاقامة بالسعودية سيصيب اليمن بأضرار اقتصادية ، ويبلغ عدد اليمنيين العاملين بالسعودية حوالى ٢ مليون شخص يشكلون حوالى ٢٠ % من سكان اليمن ، واغلبهم من التجار الصغار والنشيطين فى سوق الذهب بالسعودية ، كما كانوا يتمتعون بحق التجارة الحرة عبر الحدود داخل السعودية .
- ويمكن ادراك الموقف اليمنى فى الأزمة من خلال ما أدلى الرئيس اليمنى على عبد الله صالح بحديث لمجلة " ديرشبيجل " الألمانية حيث تعرض فيه لموقف اليمن من أزمة الخليج كالتالى :-
- ان اليمن يسعى الى منع قيام الحرب فى الخليج ولهذا صوت بالمعارضة ضد قرار مجلس الأمن الأخير الذى يسمح باستخدام القوة ضد العراق اذا لم ينسحب حتى ١٥ يناير ١٩٩١ .
- انه كان من الممكن تجنب أزمة الخليج لو قدمت دول الخليج مبلغ ١٠ مليار دولار لتعويض العراق عن خسائره البترولية .
- ان أزمة الخليج لا ترتبط بالقانون الدولى أو بالأخلاق بل بالمصالح وانه يتساءل عن غياب القانون الدولى والأخلاق بصدد مشكلة الشعب الفلسطينى وان المصالح المتمثلة فى بترول الخليج هى السبب فى ظهور هذا التضامن الدولى فى مواجهة العراق .
- ان اليمن كان يمكنه ان يلعب دورا أكبر فى الأزمة لو كان الموضوع عولج فى اطار عربى .
- ان اليمن يحذر من فشل جهود السلام وأثارها السلبية على الجميع فلا يكون منتصر فى أى حرب قادمة .

- كما أعلن الرئيس اليمنى اله اجرى اتصالين هاتفيين مع كل من الرئيس مبارك والرئيس الأسد ، واعلن عن مبادرة سلام يمنية تشمل النقاط الست التالية :-
- انسحاب القوات العراقية من الكويت .
- حلول قوات عربية ودولية فى المنطقة المتنازع عليها بين العراق والكويت تحت اشراف جامعة الدول العربية والأمم المتحدة .
- انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة بمجرد قبول العراق لمبدأ الانسحاب من الكويت .
- التزام مجلس الأمن الدولى بتنفيذ قراراته بشان النزاع العربى / الاسرائيلى من خلال التعجيل بعقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط .
- تعهد الدول التى لها قوات بمنطقة الخليج والجزيرة العربية بعدم استخدام القوة ضد العراق .
- انتهاء الحصار الاقتصادى المفروض على العراق بمجرد قبول أطراف النزاع لهذه المقترحات .

• <u>الدور السياسى لمنظمة التحرير الفلسطينية :</u>

- انحازت منظمة التحرير الفلسطينية بشكل واضح إلى جانب النظام العراقى ، وقد خسرت المنظمة بسبب ذلك الموقف كثيرا من تعاطف غالبية الدول العربية المناهضة للعراق كما اتسمت مواقف الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعدم الاتساق تجاه أزمة الخليج ، وربما كان موقف الزعيم الفلسطينى من اكثر المواقف المحيرة على الساحة العربية فقد كانت العلاقات الخليجية - الفلسطينية تتسم بالمتانة والدعم المستمر لمنظمة التحرير الفلسطينية إضافة إلى انحيازه لقضية دولة عربية استولت بالقوة المسلحة على دولة عربية مجاورة وهو نفس الموقف الذى تقفه المنظمة من إسرائيل والقائم أساسا على رفض الاستيلاء على الأرض بالقوة .

وكان التساؤل .. كيف يتغنى الزعيم الفلسطينى بتشريد الشعب الكويتى ، وهو يبكى على تشريد إسرائيل لشعبه ؟ لقد دعم الزعيم الفلسطينى الوقفة الشجاعة للجيش والشعب العراقى إذ قال فى رسالة له للرئيس صدام حسين اثر الغزو " أخى الفارس العربى صدام حسين - حفظه الله - أنت وشعبك وجيشك الباسل البطل تقودون اليوم معركة من اشرف معارك العرب والمسلمين ، دفاعا عن العراق ، ودفاعا عن الأمة العربية والإسلامية ، وشعوب العالم الثالث، ضد الديكتاتورية الامريكية التى تريد أن تفرضها على العالم اجمع ، لنتوجه إلى الله العلى القدير أن يؤيدكم بنصره ، ويثبت اقدام هذا الجيش المجاهد البطل جيش العراق ، جيش الأمة العربية والإسلامية " .

- مثلت خلفية العلاقات الفلسطينية - العراقية بعدا كبيرا فى التأثير على الموقف الفلسطينى والذى جاء مؤيدا ومساندا للموقف العراقى حيث :
  - تحتفظ منظمة التحرير الفلسطينية وبعض المنظمات الفلسطينية الأخرى بعلاقات قوية بالقيادة العراقية
  - تحرص العراق على ايواء بعض المجموعات من العناصر الفلسطينية المتطرفة .
  - مواصلة العراق فى التمويل المادى والدعم المعنوى لمعظم القطاعات الفلسطينية داخل وخارج الأراضى المحتلة .
  - قناعة القيادات الفلسطينية بما تمثله القوى العسكرية العراقية من تهديد وردع لاسرائيل
  - سمات الموقف الفلسطينى خلال الفترة السابقة لعملية الغزو العراقى للكويت والتى تمثلت فى حالة من الاحباط الفلسطينى تجاه امكانية احراز تقدم فى مجال القضية الفلسطينية ارتباطا ببعض العوامل منها :-

● الرأى العام الفلسطيني المضاد للولايات المتحدة خاصة فى أعقاب قيامها بتعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية فى ذلك الوقت .

● انخفاض درجة فاعلية أعمال :الانتفاضة فى الأراضى المحتلة .

● تصريحات الرئيس العراقى السابقة لعملية الغزو والتى هدد فيها بقصف اسرائيل بالأسلحة الكيماوية الأمر الذى اعتبره الفلسطينيون نوعا من الدعم والمساندة للقضية فى وقت تخلت فيه الأطراف العربية الأخرى من القضية (من وجهة النظر الفلسطينية) .

● حاجة المنظمة لاستمرار الدعم العراقى (الاقتصادى / العسكرى) .

● ومنذ تفجر الأزمة جاءت أبرز ملامح الموقف الفلسطيني على النحو التالى :

● تأييد الموقف العراقى والاعتراض على قرار القمة العربية الطارئة بادانة الغزو العراقى لدولة الكويت

● شن حملة إعلامية مضادة للولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والتواجدات الأجنبية بدول الخليج .

● تبنى محاولة تشكيل جبهة عربية مؤيدة للعراق من خلال التنسيق مع بعض الدول العربية الأخرى ذات الموقف المتقارب مع الموقف الفلسطيني تجاه الأزمة(تونس/ الجزائر/موريتانيا/ ..)

● دعم التحرك السياسى العراقى خارجيا والهادف لايجاد قدرا من القناعة الاقليمية والدولية بالمبررات والدوافع العراقية لاحتلال وضم الكويت (جولة الرئيس الفلسطيني ومبعوثيه لمعظم رؤساء الدول الأفريقية وبعض الدول الأخرى) .

● عرض مبادرة لإنهاء الأزمة بالطرق السلمية والتى جاءت فى جوهرها تتفق ومعظم الأطماع والأهداف العراقية وعلى حساب السيادة والشرعية الكويتية .

هذا وقد قاد الزعيم الفلسطيني حملة قوية ، مفادها أن الحرب اذا وقعت سوف تكون لها آثارها المدمرة على الجميع فى إطار الحملة الكبرى التى صاحبت أحداث هذه الحرب وسبقتها .

وقد سادت منظمة التحرير موقف رئيسها وصدر بيان لها فى ٢٠يناير ١٩٩١ يقلل بشكل عام من نتائج الممارسات العسكرية للقوات الحليفة ضد العراق ويصف قيادات الائتلاف الدولى بالمبالغة والكذب فى تقدير إعلان نتائج تلك العمليات ، ويحذر من الانسياق وراء التفاؤل ، لأن العراق لازال يملك قوات جوية وبرية وان معظمها "من وجهة نظر المنظمة لم يدخل المعركة بعد،وان العراق ينتظر معركته البرية التى ستحسم الموقف بتعاونها مع صواريخه وقواته الجوية لصالح العراق .

وإلى ذلك الموقف المؤيد تأييدا كاملا للعراق كان المجلس الثورى لحركة "فتح" الفصيل الرئيسي فى منظمة التحرير الفلسطينية ، وقد أسرف فى الوعود التى أعلن بموجبها أن الخندق الواحد سيجمع الحركة مع العراق ، واعلنوا فى بيان صدر فى ٨سبتمبر ٩٠ عن استنفار قوى الشعب الفلسطيني وقوى الجماهير العربية لخوض معركة الدفاع عن الأمة العربية وانمنها ضد قوى العدوان .

وعلى ضوء ماسبق ــ ما أسفرت عنه حرب الخليج من نتائج يتضح أن القيادة الفلسطينية اتخذت مواقفها دون تقييم حقيقى وواقعى للموقف ، مما كان له انعكاسات سلبية بالغة الأثر على قيادة المنظمة بشكل خاص والانتفاضة والقضية الفلسطينية بشكل عام .

● ويمكن فهم أبعاد الموقف الفلسطيني على ضوء ما أعلنه مصدر اعلامي فلسطيني حيث نفي ان يكون ياسر عرفات قد ندد بالاجتياح العراقي للكويت في المقابلة التي تمت مع التلفزيون الهولندي يوم ٩٠/١٢/١٢ واكد المصدر الاعلامي الفلسطيني في تصريح وزعته وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا" في تونس مايلي :

● ان ما نشرته الصحف التونسية بهذا الشان بعيدا كل البعد عن الحقيقة وان ما ركز عليه عرفات خلال هذه المقابلة هو تطبيق الشرعية الدولية في كل من أزمة الخليج والشرق الأوسط والقضية

● ان على اجهزة الاعلام التونسية توخي الدقة في نقل اخبارها .

● ان منظمة التحرير الفلسطينية كانت منذ البداية وفي المؤتمرات العربية ترفض أي قرار يتعلق بالادانة وتصر على القرارات التي تؤكد على الحل السلمي العربي للأزمة الخليج تحت الغطاء الدولي والذي يصون حقوق الجميع وكرامة الجميع ويحفظ الامن العربي .

● ودعا ياسر عرفات في حديث لراديو "لندن" الى عقد مؤتمر حول الخليج وكل مشاكل الشرق الاوسط واكد ان العراق لن ينسحب من الكويت اذا لم يبدأ الامريكيون محادثات مع بغداد وان الحوار مازال ممكنا ، وحول الموعد النهائي الذي حددته الامم المتحدة للعراق للانسحاب من الكويت قبل الخامس عشر من يناير ١٩٩١ قال عرفات سيكون هناك موعدا اخر في موعد اخر .

● كما صرح ياسر عرفات لصحيفة " نيويورك تايمز" الامريكية انه والرئيس العراقي لا يصران على حل المشكلة الفلسطينية قبل انسحاب القوات العراقية من الكويت واوضح انه يسعى للحصول على التزام قوى من الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الامن لبحث القضية الفلسطينية كشرط لتسوية أزمة الخليج واكد ان بيان صدام في ١٢ اغسطس ١٩٩٠ الذي ربط بين انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية وانسحاب العراق من الكويت لم يعد من المطالب القائمة كشرط للتفاوض .

● **الدور السياسي السوداني :**

● جاء الموقف السوداني تجاه أزمة الخليج معبرا عن مدى نجاح العراق في تحقيق علاقات وثيقة بالقيادة السودانية حيث استغل ظروف المناخ السائد في السودان لتحقيق أهدافه الذاتية من خلال ما قدمه من دعم عسكري للقوات السودانية مكنها من الحفاظ على الأوضاع في الجنوب وعدم انهيار الموقف لصالح المتمردين .

● ارتبط التحرك السياسي للقيادة السودانية بمجموعة من الدوافع والاعتبارات سواء الداخلية أو الخارجية والتي حرصت على ان تشكل في مجموعها محاولة لكسر حالة العزلة المفروضة عليها في ذلك الوقت أو كنوع من الرد على مواقف أطراف متعددة ذات مواقف سلبية تجاه ثورة الانقاذ وذلك من وجهة نظر القيادة السودانية .

● الدوافع والاعتبارات التي أثرت في الدور السوداني في الأزمة :-

اتخذت دوافع الدور السوداني المؤيد للعراق (تحت ستار الوساطة العربية لانهاء الأزمة) مجالات متعددة منها مايتعلق بظروف السودان الداخلية وعلاقاته الخارجية وأخرى بدول الخليج العربية وثالثة بالولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب بصفة عامة ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي :

● ما يتعلق بالسودان :

● يمر السودان بأزمات مزمنة تتزايد حدتها بمرور الوقت (وضع اقتصادي متدهور ينذر بالانفجار داخلي - امكانيات عسكرية متواضعة لاتوفر القدرة على تأمين اتجاهاته الاستراتيجية خاصة الشرقي والغربي ضد أي عدائيات منتظرة -

فشل فى حل مشكلة الجنوب عن طريق العمل العسكرى او المفاوضات) وعدم نجاح القيادة الحالية فى احـداث أى قدر من النجاح فى أى منها مما اصبح الأمر يهدد استقرارها ومن ثم قدر ان اعتماده على العراق كمنفـذ رئيسـى لدعمه عسكريا قد يمكنه من انهاء الحرب فى الجنوب لصالحة الأمر الذى يضفى على موقفه مزيدا مـن الاستقرار ويقلل من حجم الانشطة المضادة له •

- سيطرة وتحكم قيادات الاتجاه الاسلامى على مسار القرار السودانى والتى تسعى لخلق فجوة فى العلاقات المصريـة ـ السودانية فى نفس الوقت الذى تستثمر فيه الأزمة للضغط على السعودية وباقى دول الخليج التى احجمـت عـن دعمها تخوفا من تأثير تنامى التيار الاسلامى المتطرف على استقرارها
- تطور وتعدد مجالات الارتباط مع ليبيا وما يشكله ذلك من عامل ضغط على النظام فى السودان لامداده باحتياجاتـه العسكرية والاقتصادية من ناحية وباعتبار ان الولايات المتحدة الامريكية تمثل الطرف المضـاد للعـراق فى الأزمـة وتتخذ موقفا مضادا للنظام الليبى من ناحية اخرى •
- رغبة القيادة السودانية فى تحقيق كسب سياسى من خلال قيامها بدور وساطة لانهاء الأزمة وبما يمكنها من الخـروج من عزلتها على المستوى الاقليمى خاصة وان السودان لم يشارك فى أى من التجمعات العربية بالمنطقة رغم قناعتـه بامتلاك مقومات التنمية التى تؤهله لذلك •
- ما يتعلق بدول الخليج :—
- احجام دول الخليج عن استثمار رؤوس اموالها فى اقامة مشروعات تنمية فى السودان بما يمكنه من التغلـب علـى مشكلته الاقتصادية نسبيا وبالتالى تحقيق نوع من الاستقرار الداخلى •
- توقف السعودية عن امداد السودان بالشحنات البترولية التى كانت تقدمها للسودان مجانا أو بأسعار رمزية خـلال فترة حكم النميرى للمساهمة فى برامج التنمية وعدم استئنافها وقت الأزمة •
- تحكم دول الخليج فى حجم المعونات التى تقدمها للسودان بحيث تكون بالقدر الذى يجنبها لوم التقصير فى توجيـه حركة أموالها الضخمة تجاه المصلحة المشتركة مع الدول العربية •
- تأخر دول الخليج فى تأييدها لثورة الانقاذ الوطنى فور حدوثها وبالتالى عدم تقديم دعم مؤثر لها الا بعد فترة يُتـاح خلالها تقييم القيادة الجديدة •
- ما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية :
- العداء التقليدى للولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٨٣ عندما جاهرت برفض القوانـين الاسـلامية وانهـاء الائتلاف مع مؤيدى السودان مع التلويح بوقف المساعدات التى تقدمها للسودان والاتجاه لدعم " جارانج " ضـد الحكومة •
- التقدير السودانى بان الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل وراء استمرار الحرب فى الجنوب رغم المبادرات العديدة التى طرحتها لانهاء المشكلة •
- قناعة القيادة السودانية بان دوافع المواقف الأمريكية الحقيقية فى مساندتها لدول المنطقة مبنية على تحقيـق أهدافـها ومصالحها الاستراتيجية دون النظر لأى اعتبارات أخرى •

- الحملات الاعلامية الغربية المكثفة ضد النظام فى السودان فى محاولة لابراز انتهاكه لحقوق الانسان (اعتقالات ، اعدام – منع تنفيذ عمليات الاغاثة للجنوب) وارتباطا بالجبهة الاسلامية الأمر الذى أدى الى احجام عديد من الأطراف المانحة عن دعمه اقتصاديا وعسكريا .
- وفى ضوء نفى تهديد السودان للمصالح المصرية حرصت القيادات السودانية على اعلان مواقفها فى مناسبات متعددة كالآتى : –
- صرح الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى السودانية حول العلاقات المصرية – السودانية اكد فيها حرص الخرطوم على تقوية اواصر الاخوة مع القاهرة وان العلاقات السودانية المصرية فوق الشبهات وان السودان ومصر تحميها روابط الدين والتاريخ المشترك .
- كما شارك السودان مصر فى أعياد المولد النبوى وخلال الاحتفال صرح العقيد صلاح الدين كرار عضو مجلس قيادة الثورة الانقاذ الوطنى فى السودان لدى وصوله للقاهرة على رأس وفد لحضور الاحتفالات بان السودان لم يمثل عبر تاريخه أى تهديد لأمن مصر كما اكد ان بلاده ضد ضم العراق للكويت
- بالاضافة الى ذلك حرص الفريق عمر البشير أن يذكر خلال اجتماع مجلس الوزراء الذى عقد برئاسته ان العلاقات بين مصر والسودان ازلية ووطيدة وراسخة كما اكد ان ما يحدث فى مصر يؤثر فى السودان والعكس صحيح وان أى تهديد لامن مصر من السودان امر مستحيل ولا يمكن حدوثه وكان العقيد صلاح الدين كرار عضو مجلس قيادة الثورة قد قدم تقريرا لمجلس الوزراء عند زيارته لمصر .

ثالثا : الدور السياسى لدول المغرب العربى :

تبنت دول المغرب العربى مواقف متباينة – تجسد فى مجملها حالة الانقسام العربى تجاه الأزمة من ناحية وغياب التنسيق السياسى بين دول المغرب واختلاف توجهاتها السياسية من ناحية اخرى .

- **الدور السياسى الليبى من أزمة الخليج :**
- اتخذت ليبيا فى تحركها وتداولها للأزمة خطاً شبه متوازى حيث حاولت ابراز توجهاتها الثورية القومية من جهة والعمل على تفادى سلبيات الماضى من جهة اخرى وفى نفس الوقت حاولت استثمار الأزمة لتحقيق نوع من الحضور على المستوى العربى ولقد جاء الموقف الليبى مرتبطا بعدد من العوامل والاعتبارات التى حكمت موقفه من الأزمة بشكل عام .
- الاعتبارات التى أثرت فى الموقف الليبى من الأزمة :
- تأثر موقف ليبيا تجاه الأزمة بمجموعة من الاعتبارات والعوامل يعد من اهمها ما يلى :–
  - الاهداف والطموحات التقليدية التى تسعى اليها القيادة الليبية ومحاولة استثمار الأزمة لتحقيقها(دور زعامى – تأكيد توجهات قومية) .
  - سياسة الاعتدال التى تنتهجها ليبيا وحرصها على ما حققته هذه السياسة من ايجابيات حتى الان (تخفيف حصار العزلة اقليميا ودوليا) .
  - العداء التقليدى للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وما يفرزه هذا العداء من تهديدات أمريكية متكررة تتجاوز قدرات ليبيا .

* تطور ايجابي في العلاقات الليبية / المصرية في ظل حرص ليبي على هذا التطور وانعكاساته الايجابية على الموقف الليبي سياسيا واقتصاديا وداخليا .

* غياب وقصور التنسيق السياسي بين دول اتحاد المغرب العربي بصفة عامة وتجاه الأزمة بصفة خاصة في ضوء التباين الواضح في مواقف دول المنطقة من الأزمة .

* تحسن ملموس في العلاقات الليبية / العراقية في اطار حرص كل منهما على تجاوز مرحلة القطيعة بينهما لتحقيق مصالح متبادلة كتحرك تكتيكي ومرحلي .

* هامش من الأمان النسبي نتيجة البعد الجغرافي عن مسرح الأزمة وهو ما يعكسه تواضع حجم التفاعل الشعبي مع الأزمة مقارنة بباقي دول المغرب العربي .

* ردود الفعل الاقليمية والدولية تجاه الأزمة في ظل اجماع دولي ضد الغزو العراقي للكويت .

* انقسام وتباين المواقف العربية من الأزمة بين مؤيد للسعودية ودول الخليج وبين مؤيد للعراق ومحاولة بعض الدول اظهار موقف متوازن .

* الملامح الرئيسية للتحرك الليبي تجاه الأزمة :-

* برز التحرك الليبي تجاه الأزمة منذ اندلاعها محاولة اتخاذ موقف متوازن تجاه الأطراف الرئيسية - تتنازعه في ذلك محاولة ابراز توجهات قومية وعداء تقليدي للولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أو العمل على تفادي سلبيات الماضي من ناحية أخرى (عزلة عربية ودولية - تهديدات متكررة)

* ويمكن ايضاح ملامح التحرك الليبي من خلال الآتي :-

* تجاه العراق :

* مهاجمة الموقف العراقي من الأزمة من خلال الآتي :

  * ادانة الغزو العراقي للكويت وما أسفر عنه من تواجد أجنبي .
  * مهاجمة مبادرة العراق تجاه إيران .
  * تفنيد وتكذيب ادعاءات العراق بحقها التاريخي في الكويت .
  * ادانة استخدام العراق للرعايا الأجانب كأحد كروته في الأزمة .

* محاولة اظهار موقف ليبي مؤيد للعراق برز منه رفض قرارات الحظر الاقتصادي وتسريب مواد غذائية للعراق فضلا عن اعلان الاستعداد للوقوف الى جانب العراق حالة تعرضه لهجوم أمريكي .

* تجاه السعودية ودول الخليج :

* اتخاذ موقف مضاد برز من خلال ادانة لاستدعاء القوات الأمريكية ومهاجمة السياسات النفطية لدول الخليج ، فضلا عن التشكيك في استقلالية دول الخليج والدعوة الى تدويل الأماكن المقدسة في السعودية لعدم قدرة الأخيرة على حمايتها .

* وفي اطار محاولة اظهار نوع من التأييد من ناحية أخرى عرضت ليبيا ارسال قوات الى دولة الامارات كما قام "مصطفى الخروبي " بجولة في دول الخليج في اطار الترويج للمبادرة الليبية .

● تجاه الولايات المتحدة الأمريكية :

● ادانة التدخل الأمريكي في الخليج واتهام الولايات المتحدة بتخطيط سيناريو الأزمة لتحقيق هذا الهدف (احتلال المنطقة) .

● مطالبة الأمم المتحدة بادانة التدخل الأمريكي في الخليج .

● مهاجمة أسلوب أمريكا في تطبيق العقوبات الاقتصادية على العراق .

● وفي مجال الاشتراك في جهود تسوية الأزمة سلميا برز ما يلي :

● الاشتراك في مؤتمر القمة الطارئة واجتماعات مجلس الجامعة (رفضت قرارات القمة)

● طرح عدة مشروعات ليبية لتسوية الأزمة كان أخرها مبادرة " القذافي " في ١٩٩٠/٩/١ تضمنت ما يلي:

  ● الانسحاب العراقي من الكويت ودخول قوات الأمم المتحدة .

  ● الانسحاب الأجنبي من الخليج ووضع قوات عربية واسلامية في السعودية .

  ● تمكين العراق من جزيرة بوبيان وحقل بترول الرميلة .

  ● حرية الشعب الكويتي في اختيار نظام حكمه .

● الاشتراك في الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية دول المغرب العربي للتوصل الى موقف موحد تجاه الأزمة وقد أسفر هذا الاجتماع عن اعداد ورقة عمل لاقرارها بواسطة الرؤساء اشتملت ما يلي :

  ● ضرورة الانسحاب العراقي من الكويت كشرط مسبق لأي تسوية على ان يتم إحلال القوات العراقية بقوات عربية .

  ● تسوية الخلافات بين العراق والكويت .

  ● استرداد الكويت لسيادتها وعدم المساس بأمن العراق .

  ● اتصالات دبلوماسية للترويج للمبادرة الليبية (لم تحقق رد الفعل المؤثر) .

● وعلى المستوى الشعبي والاعلامي :

برز قيام مظاهرات شعبية محدودة (الوقت والمكان) لتأييد العراق والاعلان عن تطوع بعض الشباب للقتال الى جانب العراق (لم يتجاوز الاعلان الاطار الاعلامي) كما تفاوتت ردود الفعل الشعبية بين كبار السن والمثقفين الذين نددوا بالغزو العراقي وبين الشباب المتحمس للعراق مع تركيز وسائل الاعلام على ادانة التواجد الأجنبي والدعوة الى حل عربي للأزمة .

● ويمكن الالمام بالمعالم البارزة للموقف الليبي من خلال الآتي :-

● ما أعلنه العقيد القذافي من مبادرة سليمة [٩٦] جديدة لحل أزمة الخليج تضمنت عدة نقاط ابرزها انسحاب القوات العراقية من الكويت واحلال قوات تابعة للامم المتحدة وانسحاب القوات الاجنبية من السعودية والمنطقة على ان تحل محلها قوات عربية واسلامية في السعودية والامارات وقطر وتمكين العراق من جزيرة بوبيان لتكون منفذا له على الخليج مع اعادة حقل الرميلة للعراق وفك الحصار الاقتصادي عنه مع انسحابه من الكويت .

---

[٩٦] خطاب الرئيس الليبي في الدورة الاستثنائية لمؤتمر الشعب العام بمدينة مصراته .

- كما أكد العقيد القذافى على ضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت لحل أزمة الخليج - بالاضافة الى عـودة الشرعية وتعويض كل الاطراف المتضررة من هذه الأزمة .
- أسفر موقف ليبيا شبه المتوازن من الأزمة عن الآتى :
  - محاولة العراق والدول المؤيدة لها استمالة موقف ليبيا الى جانبها .
  - ترقب أمريكى وغربى لتحرك ليبيا تجاه الأزمة وهو ما فرض عليها نوع من الحسابات الدقيقة فى تحركها تفاديـا للتعرض لتهديدات مؤجلة (تجديد الاتهامات لليبيا بدعم التطرف الفلسطينى) .
- ظهور بوادر لتحسن نسبى فى الاقتصاد الليبى فى ضوء الآتى :
  - احتمالات تزايد الطلب العالمى على البترول الليبى وما يشكله ذلك من زيادة عـائداها البتروليـة (زيـادة الانتاج - ارتفاع الأسعار) .
  - محاولة الدول العربية استغلال ليبيا كسوق بديلة للعراق والكويت وما يشكله ذلك من انتعاش نسبى فى السوق الليبى .
  - احتمال توجيه بعض الاستثمارات الأجنبية الى ليبيا .
  - تزايد فرص ليبيا للحصول على حاجتها من العمالة الأجنبية بالشروط والمواصفات التى تحددها .
- أسفر تزايد حجم ونشاط القوات الأمريكية فى المنطقة عن تزايد اجراءات التحسب والتأمين الليبية خوفا من تنفيـذ تهديدات مؤجلة .
- افرزت الأزمة وتداول القيادة الليبية لها نوع من الارتياح الشعبى (حيث وجد البعض فى الأزمة فرصة لصرف نظـر أمريكا عن ليبيا - استحسان موقف القيادة فى تمشيها نسبيا مع الموقف المصرى) .
- <u>الدور السياسى المغربى :-</u>
- أبرز ملامح الموقف المغربى من أزمة الخليج :-
- جاء موقف المغرب فى اطار التحرك تجاه الأزمة العربية صريحا ومبكرا بإدانة العراق وتأييد السعودية وكـان أبـرز ملامح التحرك المغربى تجاه الأزمة ما يلى :-
  - ادانه مباشرة وصريحة للغزو العراقى [٩٧](بيان رسمى يوم ٢ / ٨ / ١٩٩٠) .
  - الاشتراك فى القمة الطارئة واجتماعات مجلس الجامعة بالقاهرة والتصويت لصالح قراراتها
  - تقديم تسهيلات للقوات الأمريكية المتجهة الى الخليج .
  - الاشتراك فى القوات العربية التى أرسلت الى كل من السعودية والامارات(تساهم كـل منـهما فى إعـداد وتسليح القوات) [٩٨] .
- وفى محاولة موازنة الموقف المضاد للعراق برز ما يلى :-
  - ادانة التواجد الأجنبى فى الخليج بواسطة قيادات الأحزاب .

---

[٩٧] بيان رسمى مغربى فى ٢ أغسطس ١٩٩٠

[٩٨] القمة الثلاثية التى عقدت فى الرباط فى ١٩ سبتمبر ١٩٩٠ بين الملك الحسن الثانى والملك حسين والرئيس الجزائرى

- مهاجمة بعض صحف المعارضة للسعودية ودول الخليج .
- الاشتراك فى الاتصالات والجهود العربية تجاه البحث عن حل عربى [٩٩].
- إيفاد مبعوثين الى عدد من دول الخليج والعراق لاستطلاع امكانيات التحرك لحل الأزمة سلميا (اعتبارا من ١١ / ٩ / ١٩٩٠) .

- العوامل والاعتبارات التى أثرت على موقف المغرب من الأزمة :-
- حرصت المغرب على تأكيد مصداقية علاقاته بالولايات المتحدة الأمريكية والغرب .
- علاقات تقليدية مع كل من السعودية ودول الخليج واستغلال الأزمة لاقناعهم باستعداد المغرب للدفاع عنهم
- محدودية تفاعل الموقف الداخلى مع الأزمة وما يشكله ذلك من تحررالنظام من أى ضغوط داخلية(شعبية -حزبية)
- التحرك العراقى تجاه المغرب والذى برز منه ما يلى :-
  - تلويح العراق بالاستعداد للاعتراف بالجمهورية الصحراوية .
  - مهاجمة ما أسماه العراق نظام الحكم الوراثى (والمغرب احداها) .
  - الاساءة للدبلوماسيين المغربيين فى الكويت وبغداد .
  - هامش من الامان الجغرافى يؤمن رد الفعل الانتقامى من العراق ومؤيديها .
  - ادراك الملك الحسن لابعاد الأزمة وتجاوزها الاطار الاقليمى او العربى وما يستتبع ذلك من تضاؤل فرص الحل فى هذا الاطار .
  - الحرص على الاحتفاظ بحد ادنى من قدرة الاتصال باطراف الأزمة لخدمة دور وساطة مستقبلى اذا سمحت الظروف .

- أثر الأزمة على المغرب والعوامل التى اثرت على تحركه :-
  - تزايد علاقات المغرب مع كل من السعودية ودول الخليج (هدف مغربى ثابت) .
  - تزايد علاقات المغرب مع الولايات المتحدة والغرب .
  - تأثيرات سلبية على الاقتصاد المغربى تتمثل فى الاتى :
    - توقف امدادات المغرب من البترول العراقى (تمثل ٥٥% من احتياجات المغرب) .
    - خسائر تقدر بحوالى ٤٥ مليون دولار سنويا نتيجة لارتفاع اسعار البترول (كحد ادنى)
    - واستمر الموقف المغربى من الأزمة بنفس ملامحه الرئيسية فى ضوء ما يحقق ذلك من ايجابيات تتجاوز السلبيات مع الاشتراك فى الجهود العربية بما يحقق للمغرب اهدافه .

- <u>الدور السياسى التونسى :-</u>
- تأثر موقف تونس وتحركها تجاه الأزمة بالعوامل والاعتبارات الآتية :-
- علاقات تقليدية بالولايات المتحدة والغرب .
- فتور علاقات تونس بالسعودية ودول الخليج فى ضوء الآتى :

---

[٩٩] أصدار الهيئة العامة المصرية للاستعلامات فى يناير ٩١ عن موقف الدول الأسيوية من الخليج مرجع سبق ذكره

- موقف السعودية ودول الخليج من موضوع نقل مقر الجامعة العربية .
- محدودية التجاوب مع المطالب التونسية من الدعم الاقتصادى .
- دعم سعودى غير معلن لبعض قيادات التيار الاسلامى .

- ضغوط شعبية تحت قيادة الأحزاب المعارضة لتأييد العراق وحرص النظام على تفادى الاصطدام بها (حفاظا على شعبيته) .

- تحرك عراقى نشط للتأثير على موقف تونس برز منه :
  - وعود اقتصادية شملت منح تونس الاستثمارات الكويتية فيها .
  - استغلال عناصر بعثية فى التأثير على مراكز صنع القرار .
  - دعم موقف تونس فيما يتعلق بنقل الجامعة العربية للقاهرة(تصريحات طارق عزيز فى ١٩٩٠/٨/١٩).
  - حساسية تجاه مصر ودورها فى المنطقة بصفة عامة وما يتعلق بنقل الجامعة العربية بصفة خاصة .
  - ردود الفعل الاقليمية والدولية تجاه الأزمة .

- وقد اتسم موقف تونس من الأزمة بنوع من عدم الوضوح حيث اتخذت جانب العراق ثم تراجعت نسبيا فى محاولة لاظهار موقف متوازن وفى هذا الاطار برز من التحرك التونسى ما يلى :
  - مقاطعة القمة الطارئة واجتماعات مجلس الجامعة العربية ومهاجمة قراراتها .
  - ادانة التواجد الأجنبى فى المنطقة وتجاهل الغزو العراقى .
  - مهاجمة التحرك المصرى تجاه الأزمة (رسميا واعلاميا وشعبيا).
  - تأييد شعبى وحزبى واعلامى للعراق بشكل مبالغ فيه .
  - طرح مبادرة تتبنى المطالب العراقية وعدم تجاوب كافة الأطراف التى عُرضت عليها .
  - استقبال طائرات وسفن عراقية فى موانى تونس رغم قرارات الحظر .
  - زيارة وفد تونسى برئاسة رئيس الوزراء للعراق (٢٢ / ٩ / ١٩٩٠) .
  - وفى محاولة لاحتواء ردود الفعل السلبية على موقف تونس من أزمة برز ما يلى :
  - تأييد غير معلن بكل من الكويت والسعودية (مقابلات كل من ولى عهد الكويت ومبعوثى الملك فهد مع الرئيس التونسى) .
  - تصريحات صحفية وتليفزيونية لوزير الخارجية تبرز نوع من تراجع التأييد للعراق .
  - بيان لرئيس الوزراء (١٩٩٠/٩/١٢) تناول فيه الأزمة بشكل عام وان كان يعكس فى مجمله عدم وضوح الموقف التونسى من الأزمة .

- وتتمثل تأثيرات وانعكاسات الأزمة على الموقف التونسى فى الآتى :
- تأثيرات سلبية للأزمة على الموقف الاقتصادى فى ضوء الآتى :
  - توقف المشروعات الاستثمارية والقروض الكويتية (حوالى ٤٥٠ مليون دينار).
  - توقف تحويلات العمالة التونسية فى كل من العراق (٢٥٠٠عامل)والكويت(٢٠٠٠عامل)
  - توقف المبادلات التجارية مع كل من العراق والكويت .
  - الخسائر الناتجة عن زيادة أسعار البترول .

● تأثيرات سلبية لموقف تونس من الأزمة تتمثل فى الآتى :

● توتر العلاقات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب (لوحت أمريكا بوقف اتفاقية المعونة الغذائية)

● اهتزاز مصداقية تونس على المستوى العربى .

● صعوبة التجاوب مع مطالب تونس من المعونات التى ستقدم للدول المتضررة من الأزمة إقتصاديا .

● تراجع نسبى فى شعبية النظام رغم محاولته التجاوب مع الرأى العام .

● وجدير بالذكر أنه فى أعقاب الأزمة أعلن الشاذلى القليبى استقالته من منصبه كأمين عام جامعة الدول العربية وقال للتليفزيون التونسى ان سبب الاستقالة يرجع الى الخلافات العميقة داخل الجامعة حول أزمة الخليج بينما أكدت مصادر دبلوماسية عربية ان سبب الاستقالة هو الانتقادات الحادة التى وجهها اليه بعض وزراء الخارجية العرب لموقفه فى معالجة الأزمة وادعاءه انه لم يستطيع الاتصال ببعض الدول العربية التى رفضت قرار القمة الطارئة بالقاهرة والتى ادانت الغزو العراقى للكويت .

● **الدور السياسى الجزائرى :**

● تأثر موقف الجزائر تجاه الأزمة بمجموعة من الاعتبارات والعوامل يُعد أبرزها ما يلى :

● الخط السياسى العام للجزائر الذى يعتمد أساسا على ابراز حيادها تجاه النزاعات الاقليمية بما يتيح لها امكانية القيام بدور [وساطة] فى تلك النزاعات .

● تحرك العرا[ق] تجاه الجزائر فى بداية الأزمة والذى برز منه تلويح العراق بالاعتراف بالجمهورية الصحراوية وتقديم رشاوى للـ[قيا]دات الاعلامية .

● ضغط الشا[ر]ع الجزائرى المؤيد للعراق فى مواجهة التواجد الأجنبى فى الخليج وتفادى الاصطدام به فى اطار المسار الديمقراطى الذى تتبناه حاليا (لخدمة موقف الحزب الحاكم فى الانتخابات التشريعية فى ذلك الوقت) .

● تحرك قيادات المعارضة والتى برز منها ما يلى :

● زيارات مكوكية لعباس مدنى (زعيم الجبهة الاسلامية للانقاذ فى ذلك الوقت) بين السعودية والعراق .

● زيا[ر]ة "بن بيلا" للعراق وقبول صدام حسين توسطه للافراج عن بعض الرعايا الفرنسيين

● فتور فى العلاقات مع الكويت نتيجة عدم تجاوبها مع المطالب الاقتصادية للجزائر من ناحية والتعارض [فى] السياسات النفطية للبلدين من ناحية أخرى .

● تأثير بعض العناصر ذوى الميول البعثية ومنها رئيس الوزراء على بعض القوى لتأييد العراق ومنها بعض القيادات العسكرية .

● التأثيرات والانعكاسات المباشرة للأزمة وخاصة الاقتصادية منها على موقف الجزائر .

● محدودية العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع الولايات المتحدة والغرب (عدا فرنسا) .

● وفى ضوء ما يحكم الجزائر من اعتبارات جاء تحركها تجاه الأزمة كما يلى :

● موقف رسمى متوازن يبرز منه :

● ادانة الغزو العراقى والمطالبة بالانسحاب من الكويت .

● ادانة التواجد الأجنبى فى الخليج .

● الالتزام بقرارات العقوبات الاقتصادية والمطالبة بعدم شمولها المساعدات الانسانية .

- مطالبة الأمم المتحدة معاملة باقى قضايا الشرق الوسط بنفس السرعة والايجابية التى تعاملت بها مع أزمة الخليج (رسالة وزير الخارجية فى ١٥/ ٩/ ١٩٩٠) ٠
- الاشتراك فى القمة الطارئة بالقاهرة (تحفظت على القرارات) وقاطعت اجتماعات مجلس الجامعة بعد ذلك ٠
- الاحتفاظ بقنوات اتصال مباشرة مع جميع الدول العربية مع التحفظ على كافة المبادرات التى طُرحت فى ذلك الوقت (أردنية – فلسطينية – ليبية – تونسية – ٠٠٠) ٠
- الاحجام عن طرح مبادرة خاصة فى ضوء تقديرها لصعوبة التوصل لحل عربى وتفاديا لاتهامها بالانحياز لأى من اطراف الأزمة ٠
- تأييد شعبى واعلامى للعراق تحت سيطرت بعض قيادات الاحزاب ٠
- مواقف حزبية متناقضة تتخذ فى مجملها خط مؤيد للعراق ٠
- تأييد بعض قيادات القوات المسلحة لموقف العراق(بدفع من رئيس الوزراء ذو الميول البعثية)
- وتتمثل تأثيرات الأزمة وانعكاساتها على الجزائر فيما يلى :
- تأثيرات ايجابية على الموقف الاقتصادى (زيادة عائدات البترول بحوالى٥,٤مليار دولار سنويا)
- احتفاظ الجزائر بهامش مناسب من حرية الحركة تجاه كافة اطراف الأزمة ٠
- الاحتفاظ بمصداقية علاقاتها الاقليمية والدولية ٠
- تزايد التوتر بين الحزب الحاكم وكل من حزب الجبهة الاسلامية للانقاذ واحمد بن بيلا فى ضوء ما يمثله تحركهم من مزاحمة للموقف الرسمى للدولة ٠
- توتر داخل مراكز صنع القرار فى ضوء موقف رئيس الوزراء والمتناقض مع موقف وزير الخارجية (لكل منهما علاقات خاصة بالرئيس الجزائرى) ٠

الدور السياسى الموريتانى من الأزمة :-

- تأثر موقف موريتانيا وتحركها تجاه الأزمة بمجموعة من العوامل والاعتبارات والتى يعد أبرزها مايلى:
- علاقات متميزة مع العراق يبرز منها الآتى :
- دعم عسكرى عراقى (إمدادات – تدريب – خبرات) وتأثير هذا الدعم بشكل مباشر على النزاع الموريتانى / السنغالى ٠

تقدير البلدين بتعرضهما لمؤامرة غربية / أمريكية (بتوجيهات عراقية) ٠

تأثير مباشر لحزب البعث العراقى على مراكز صنع القرار والقوات المسلحة (من خلال الخبراء – البعثات – الميول لبعض القيادات) بالرغم من تحسب النظام من النشاط الحزبى

تدعيم الحرس الخاص للرئيس الموريتانى بعناصر عراقية ٠

احساس موريتانيا بمحدودية الدعم العربى وخاصة من دول الخليج فى نزاعها مع السنغال ٠

محدودية ثقل وتأثير موريتانيا إقليميا ودوليا ٠

موقف داخلى مؤيد للعراق (بتأثير إعلامى مأجور) وما يشكله ذلك من ضغط نسبى على الموقف الرسمى ٠

وقد جاء موقف موريتانيا على المستويين الرسمى والشعبى منحازا للعراق وفى هذا الإطار برز من التحرك الموريتانى تجاه الأزمة ما يلى :-

- تجاهل الأزمة رسميا وإعلاميا فى الأيام الأولى لها ،
- الامتناع عن التصويت على قرارات مجلس الجامعة فى ١٩٩٠/٨/٣ ،
- الاشتراك فى القمة الطارئة (تحفظ جزئي على قرارالها) والامتناع عن الاشتراك فى اجتماعات مجلس الجامعة فى القاهرة فى ١٩٩٠/٨/١٠ ،
- تنديد رسمى وشعبى وإعلامي للتواجد الاجنبى فى الخليج ،
- الدعوة لعقد قمة عربية طارئة لتعديل قرارات قمة القاهرة ،

- وحول تأثير وانعكاسات الأزمة على موريتانيا برز الاتى :
  - تزايد العلاقات مع العراق على حساب تراجع علاقات موريتانيا على المستوى العربى ،
  - تأثيرات سلبية على علاقات موريتانيا مع الولايات المتحدة والغرب ،
  - مؤثرات تعكس احتمال توقف الدعم الخليجى والسعودى لموريتانيا ،
  - تأثير سلبى على موقف موريتانيا فى النزاع من السنغال فى ضوء موقف الاخيرة من الأزمة (تأييد موقف السعودية وارسال قوات لها) ،

- وفى ضوء ما سبق يتبلور اتجاه التحرك الموريتاني تجاه الأزمة فى اطار استمرار الخط العام المؤيد للعراق مع محاولة استغلال أى فرصة مناسبة للاشتراك فى تحرك مغربى تجاه الأزمة بما يخفف نسبيا من سلبيات انحيازها الكامل للعراق ،
- وهكذا يتبلور الموقف السياسى لدول المغرب العربى فى الآتى :
  - مع استعراض مواقف دول المغرب وتحركها تجاه الأزمة يتضح ان التحرك الذى تم تغلب عليه التحرك الفردى على التحرك الجماعى وهو ما يعكس عدم وجود حد أدنى من التنسيق السياسى داخل اتحاد المغرب العربى ،
  - وقد يبرز من مواقف دول المنطقة دور المغرب فى ضوء نجاح الملك الحسن فى الاحتفاظ بقدر مناسب من إمكانية الاتصال بكافة الأطراف وما يشكله ذلك من تحقيق دور زعامى على صعيد المغرب متغلبا فى ذلك على منافسيه التقليديين (الجزائر - ليبيا) ،
  - هذا وعكست المواقف الشعبية والحزبية لدول منطقة المغرب العربى ميلا لتأييد العراق والتى لها دور مباشر فى ذلك من خلال توظيف قيادات الإعلام وبعض الأحزاب لإثارة المشاعر الإسلامية والقومية لصالح الموقف العراقى ،
  - ورغم محدودية ثقل الأطراف فى منطقة المغرب العربى وبعدها الجغرافى إلا ان معطيات الأزمة أتاح لهذا التجمع بمواقفه ان يلعب الدور الوسط فى الإطار العربى خلال تطور الأزمة ،

- <u>دور الدول الإسلامية :-</u>

أصدرت الدورة ١٩ لوزراء خارجية الدول الإسلامية خلال انعقادها فى القاهرة فى ٣ اغسطس ٩٠ بيانا طالبت فيه بانسحاب قوات العراق من الكويت ،

كما أصدرت ست دول إسلامية آسيوية هى باكستان وبنجلاديش وإندونيسيا وبروناى وماليزيا والمالديف بيانا مشتركا دعت فيه الى انسحاب القوات العراقية وعودة الأسرة الحاكمة الى الكويت ودعمت ببذل كل جهد للتوصل الى تسوية سلمية لنقاط الخلاف بين الكويت والعراق -كما أرسلت كل من باكستان وبنجلاديش قوات رمزية لحماية المملكة

العربية السعودية. بينما اعتذرت كل من واندونيسيا وماليزيا عن ذلك بسبب ما يمكن أن يترتب على مثل هذا الإجراء من إثارة لمشاعر الشارع الإسلامي الذى لا يخفى عدم ترحيبه بتواجد قوات أمريكية وأوربية على أراضى السعودية .

رابعا : الدور السياسى لدول الجوار الاقليمى المعنية بالأزمة :

- وفى مجال إلقاء مزيدا من الضوء على مواقف دول الجوار الجغرافى ، فسوف نتناول مواقف كل من إيران وتركيا واسرائيل .

الدور السياسى الإيرانى من الأزمة :-

- تعد إيران احد الاطراف الاقليمية والتى حقق لها الغزو العراقى مكاسب استراتيجية وفى مجالات متعددة (سياسية / عسكرية / اقتصادية / داخلية) ولقد ساعد على تنامى و تأكيد تلك المكاسب قبول الرئيس العراقى لمعظم الشروط الإيرانية لانهاء النزاع وفى اطار مبادرة تستهدف من ورائها كسر الحظر الدولى الناتج عن غزوه العسكرى لدولة الكويت .
- وبالرغم من الموقف الإيرانى الرافض بضم العراق لدولة الكويت الا انها ظلت تتعامل مع الأزمة بشكل يعكس حرصها على استمرارها لاطول مدة ممكنة الامر الذى يتطلب استعراض أثار تلك الأزمة على الموقف الإيرانى والعوامل والاعتبارات التى اثرت فى التحرك الإيرانى فى هذا المجال .

العوامل والاعتبارات التى اثرت فى الموقف الإيرانى من الأزمة :

- حرص النظام على استثمار اعادة صياغة سياسته الخارجية لتحقيق اهداف مابعد ايقاف اطلاق النار (الحاجة الى التغيير والتنمية الاقتصادية – اعادة البناء العسكرى – التكنولوجيا لتطوير القدرة بما يتناسب وكونها قوة اقليمية لا يمكن تجاهلها فى المنطقة) .
- ممارسة سياسة معتدلة إزاء القوة الاقليمية والدولية والتعاون مع الجميع بهدف خلق المجال لتحقيق أهدافها وقد نجحت الى حد كبير فى تحقيق ذلك (علاقات مع الاتحاد السوفيتى "السابق" – دول أوربا الغربية – قنوات مستمرة مع الولايات المتحدة – باكستان – تركيا – بعض الدول الخليجية) والرغبة فى عدم هدم المكاسب التى تحققت فى هذا الصدد .
- استمرار سياسة العداء التقليدى مع النظام البعثى وفقدان الثقة فى كافة مبادراته المطروحة وفى نفس الوقت الوقوف بشكل جاد فى مواجهة التحركات السعودية من منطلق المنافسة على الزعامة الدينية رغم قدرة الرئيس رافسنجانى على تحييد قوى المعارضة المتشددة فى مجال إدارة سياسة الدولة الخارجية "فى ذلك الوقت" إلا ان استمرار تواجدهم فى مواقع التأثير على القرارات تحد من قدرته على المناورة بشكل جذرى إزاء القضايا الثورية والأزمات ذات التأثير المباشر على الأمن القومى الإيرانى .
- الحاجة الملحة إلى مصادر التمويل لصالح تحقيق الخطط الطموحة ولاشك ان ارتفاع أسعار البترول ووجود منافذ إيراد مباشرة وغير مباشرة أمر يوضع فى الاعتبار عند اتخاذ قرار التحرك الإيرانى إزاء تلك الأزمة بوجه عام .
- استمرار قصور القدرة العسكرية الإيرانية مقارنة بالجانب العراقى رغم الجهود المبذولة من اجل تدعيم تلك القدرة خلال العامين السابقين للأزمة .

- **الموقف الإيرانى من غزو العراق للكويت :**

تلخص موقف إيران من أزمة الخليج فى الآتى :

- الاعلان عن موقفها من الأزمة والذى تضمن شجب الغزو العراقى وطلب سحب قواته من الكويت ورفض اجــراء أى تعديلات فى الحدود بين البلدين مع الموافقة على قــرارات مجلس الأمن الصادرة بهذا الشان .
- الحرص خلال تعاملها مع الأزمة على الموازنة بين الأطراف فى اطار تحقيق مصالحها فى المنطقة (تطور علاقاتها مع دول الخليج – العداء التقليدى مع العراق والسعودية – حجم الجالية الإيرانية بالكويت)
- التأكيد على رفض التواجد الأجنبى كخط سياسى عام منذ بداية حربها مع العراق .
- وقد حدد المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى فى ١١ أغسطس ٩٠ المــوقف الإيرانى مــن الغــزو العــراقى للكويت فى النقاط الآتية [١٠٠].
- عدم قبول الاحتلال العراقى للكويت بأى شكل من الأشكال .
- أن الحل الوحيد يتمثل فى الانسحاب الفورى وغير المشروط من الكويت .
- أن إيران على استعداد للدفاع عن مصالحها فى أولى ظرف من الظروف .

ومن الملاحظ أن الموقف الإيرانى حتى هذا التاريخ لم يتطرق الى تواجد القوات الأجنبية الــتى وصلــت الى المنطقــة وتمركزت فى السعودية ودولة الإمارات العربية كما لم يتطرق الى قرارات مجلس الأمن الصادرة ضد العراق ، وقــد عكس الموقف الإيرانى حتى هذا التاريخ اهتماما إيرانيا بتحقيق الانسحاب العراقى من الكويت بدون شروط،وتأكيدا على استعدادها للدفاع عن مصالحها الحيوية ضد أى تهديد .

- أما عن الفترة الثانية – فقد اتخذ الموقف الإيرانى عقب التنازلات العراقية فى ١٥ أغسطس ٩٠ منحنى جديد تمثل فى رفض إيران رسميا التواجد العسكرى الخارجى فى المنطقة وتضمنت دعوة خامنئى مبررات منها أن الكفــاح ضــد سياسة الى الأجنبية أمر مقدس ، بل تضمنت دعوة خامنئى لدول الخليج دعوة ضمنية للتعاون مع إيجاز لمــا اسمــاه باستعادة الأمن وقطع أيدى من يعتدون على الآخرين .
- هذا وقد رفضت إيران إرسال قوات الى منطقة الخليج بناء على طلب سورى فى بداية الأزمة ، حيث صرح الرئيس الإيرانى فى ٧ أكتوبر ٩٠ انه لا يستطيع أن يتخيل أن يتواجد الجنود الإيرانيين فى نفــس الخنــادق مــع الجنــود الأمريكيين فى الأراضى السعودية – كما أعلنت انها لن تتورط فى الحرب اذا اندلعت بين العراق والقوات المتحالفــة فى منطقة الخليج .
- كما رفضت إيران الربط بين الانسحاب العراقى من الكويت وأزمة الشرق الأوسط ، وأكــدت علــى ضــرورة الانسحاب العراقى الفورى وغير المشروط من الأراضى الكويتية دون الربط بين هذا الانسحاب والسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة .
- وفى مجال رؤية إيران للترتيبات الأمنية فى المنطقة فقد صرح " على اكبر ولاياتى وزير الخارجية الإيرانى خلال زيــارة له لتركيا فى ١٣ ديسمبر ٩٠ ، صرح انه بحث التعاون الإقليمى بين إيران وباكستان وتركيا فى إطار منظمة التعــاون الاقتصادى فى ضوء الحديث عن ترتيبات أمنه فى المنطقة بعد انتهاء أزمة الخليج – واضاف – " أن التعاون بــين دول

---

[١٠٠] الجامعة العربية وأزمة الخليج د/ عطية حسين الندى

المنطقة سيكون الضمان الوحيد للاستقرار فيها " ودعا الى إعداد خطة " لمستقبل الأمن فى المنطقة وتـامين تصدير البترول " ٠

- المسارعة بقبول مبادرة الرئيس صدام حسين لما تحققه من مكاسب داخلية دون تقديم أى تنازلات مع الاستجابة لمطالب التطبيع مع العراق (إعادة العلاقات) فى اطار التجاوب المحدود لضمان استمرار مكاسبها من الأزمة ٠
- ولقد جاءت موافقة إيران للمبادرة فى اطار الآتى :
  - تحقيق المبادرة لغالبية شروطها وان طرحها من جانب صدام حسين هو اعتراف ضمنى بباقى الشروط
  - تأمين الجبهة مع العراق بأقل حجم من القوات ولصالح تحسين موقفها الاقتصادى ٠
  - تحقيق انجازات وطنية لحكومة رافسنجانى والثورة الاسلامية بعودة الأرض والأسرى بدون تنازلات من جانبهم
  - خطوة ايجابية تجاه تحقيق الاستراتيجية الإيرانية فى المنطقة (دورها المسيطر على منطقة الخليج ونشر مبادئ الثورة الاسلامية) ٠
- ولقد رفضت إيران عند اعلانها الموافقة على المبادرة الربط بين تنفيذ بنود العرض العراقى وموقفها من الغزو العراقى للكويت ٠
- محاولة استثمار أعمال الحشد الغربى وتطورات الأزمة فى التأكيد على مواقفها المناهضة ضد الولايات المتحدة والسعودية احتواءً للموقف الداخلى فى اطار حرصها على الزعامة الاسلامية (تصريح خامينى) ٠
- وبالتالى فان الموقف الإيرانى يتبلور فى الآتى :
- ان إيران تدرك جيدا ان هدف مبادرة صدام حسين هو هدف مرحلى وان اتاحة أى فرصة لاستغلالها لصالح العراق له مضاعفات سلبية على الامن القومى الإيرانى مستقبلا خاصة فى ظل انعدام الثقة الإيرانية لشخص الرئيس العراقى لذلك فان القيادة الإيرانية تعاملت مع الأزمة وبشكل يحقق الآتى :
  - خروج العراق من هذه الأزمة ضعيفا وبقدرات عسكرية واقتصادية اقل مماكانت عليه قبل بدئها
  - عدم حصول العراق على أى مزايا استراتيجية سواء حالة انهاء النزاع بالطرق السلمية او العسكرية (الاحتفاظ بجزيرتى وربة وبوبيان – او المصادر البترولية) ٠
  - التخلص من شخص الرئيس صدام حسين التى عانت منه كثيرا ٠
  - الحرص على عدم التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية بطريقة مباشرة ٠
  - مساعدة العراق لكسر الحظر الاقتصادى وبطريقة غير مباشرة او رسمية (من خلال التجار الإيرانيين وفى مجال المواد الغذائية ودون تلبية الاحتياجات الاستراتيجية وهدف استمرار الأزمة لاطول فترة ممكنة ٠
- وفى ضوء ما سبق يتضح عدم تدخل إيران فى الصراع القائم لأى من اطراف الأزمة (سواء عند اللجوء للخيار العسكرى) او ان تقدم أى دعم عسكرى للعراق ارتباطا بمحدودية امكانياتها فى هذا المجال فضلا عن الرغبة فى اجهاض العراق عسكريا حيث هدفت القيادة الإيرانية الى تحقيق الآتى:
  - تحقيق اكبر فائدة سياسية على حساب الدور العراقى ٠
  - استغلال الموقف لتحسين علاقاتها مع الدول الغربية وبشكل يحقق لها فك الارصدة المالية المجمدة وتحسين موقفها المالى والاقتصادى ٠
  - التوسع فى اقامة علاقات عسكرية متعددة تحقق لها بناء قواتها المسلحة على أسس سليمة ٠

- بناء علاقات جيدة مع الشرق والغرب تعيد لها مكانتها واهميتها فى منطقة الخليج .

- **وتجدر الاشارة الى النقاط التالية فى الموقف ايرانى :-**

- اكد الرئيس الإيرانى – ردا على مبادرة صدام حسين ان السلام مع العراق قضية منفصلة تماما عن قضية العدوان العراقى على الكويت وقال ان استسلام صدام حسين لايعنى تغيير موقفنا من هذا العدوان واشار الى ان بلادة مازالت متمسكة بموقفها الذى اعلنته من قبل وهو ضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت حتى يتوفر المناخ الملائم لاعادة السلام فى المنطقة .

- وافقت إيران على استئناف علاقتها الدبلوماسية مع العراق بناء على الطلب المقدم من طارق عزيز وزير الخارجية العراقى خلال زيارته لطهران حيث أعلنت طهران ان السبب الرئيسى وراء رغبة العراق فى اعادة علاقاته مع إيران هو السماح بتفريغ شحنات من الاغذية والادوية على الاراضى الإيرانية ، وبالرغم من ذلك أعلن الرئيس الإيرانى (آنذاك) هاشمى رافسنجانى خلال اجتماعه مع طارق عزيز ادانة إيران للغزو على الكويت .

- وفى هذا المجال وافقت إيران على بيع المواد الغذائية والادوية للعراق فى مقابل البترول وقالت المصادر ان مثل هذه الصفقة يمكن ان تمثل اختراقا للحظر الدولى على العراق .

- وقد كشفت مجلة "الفورين ريبورت" الصادرة فى لندن عن تنازلات سرية عراقية خطيرة لإيران من بينها :

  - ان زيارة طارق عزيز وزير الخارجية العراقى بصحبة عصام الشلبى وزير البترول العراقى لإيران فى مطلع سبتمبر ١٩٩٠ لم يكن الهدف منها مجرد عقد صفقة تقدم فيها العراق بترولها لإيران نظير الطعام ويعطى السلع بالرغم ان هذه الصفقة قد تمت بالفعل فان الهدف الحقيقى كان بحث التعويضات المالية التى سيدفعها العراق لإيران .
  - ان ما تستطيع إيران ان تحصل عليه الان هو ١٥٠ ألف برميل بترول يوميا يتم نقلها عبر شط العرب وتبلغ قيمة هذه الكمية ٤,٥ مليون دولار يوميا أى ما يعادل ١,٥ مليار سنويا .
  - ان صدام حسين كان يطالب من قبل باطلاق سراح اسرى الحرب العراقيين جميعا واعادتهم إلى العراق دون اعتبار لرغباتهم حيث ان عدد كبير من هؤلاء العراقيين وخاصة من الشيعة (ويقدرون بالآلاف) لم يقبلوا العودة خلال اللقاءات التى اجرتها منظمة اللجنة الدولية للصليب الاحمر الى العراق حيث يعارضون صدام حسين .
  - انه تم الاتفاق على تحجيم المعارضة الإيرانية المتواجدة فى العراق وقد اكدت التقارير ان العراق اسكت جماعة "مجاهدى خلق" الإيرانية التى تتخذ بغداد مقرا لها لمعارضة إيران .
  - ان إيران طلبت تسليم رجوير زعيم مجاهدى خلق وزوجيه لاعدامهما وان العراق طلب فى المقابل من إيران حل المجلس الاعلى للثورة الاسلامية وهى منظمة معارضة للعراق انشأتها إيران وتتخذ من طهران مقرا لها .
  - ان العراق لم يحصل على مقابل هذه التنازلات الا على وعد إيرانى بعدم مهاجمة العراق فى حالة دخولها حرب ضد الولايات المتحدة .

- و أكد الرئيس الإيرانى هاشمى رافسنجانى فى حديثه لصحيفة "لوموند" الفرنسية اعتراضه على اعطاء جزيرة بوبيان الكويتية للعراق وانه اذا حدث هذا فسوف تتحرك إيران لمنعه واوضح ان بلاده تطبق الحظر ضد العراق تطبيقا كاملا وانه لو طبقت جميع الدول الحظر مثلما تطبقه إيران فان العراق سيضطر للانسحاب من الكويت .

- كما زار على اكبر ولايات وزير خارجية إيران ، بغداد فى اول زيارة رسمية إيرانية على هذا المستوى للعراق منذ حوالى عشر سنوات وبحث الوزير الإيرانى القضايا المتعلقة بالتسوية النهائية للصراع العراقى - الإيرانى واعلن عقب عودته انه شعر بان العراقيين لا يرفضون الانسحاب من الكويت وقال فى تصريح لراديو طهران انه يعتقد ان المسئولين العراقيين اصبحوا مقتنعين بأنه لادول العالم او دول المنطقة سيقبلون احتلال وضم الكويت وان ذلك الرفض لن ينفذ بمرور الوقت ،
- اعلن وزير خارجية إيران فى خطاب له فى جامعة طهران ان إيران ستبقى على الحياد فى أى حرب تنشب بين العراق والائتلاف العربى وقال ان إيران ترى ان الطرفين العراقى والعرب على خطأ وان الأزمة يجب ان تحل بشكل سلمى واضاف ولاياتى ان إيران لن تسمح لأى طرف باستخدام مجالها الجوى اذا نشبت الحرب ،
- دعت إيران الى عقد قمة اسلامية للبحث عن حل سلمى لأزمة الخليج وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ان طهران اوسلت مذكرة بهذا الشان الى منظمة المؤتمر الاسلامى فى ضوء الموقف الدولى الحالى المؤسف الناتج عن أزمة الخليج ،
- اعلنت وزارة الخارجية الإيرانية ان العراق وإيران اتفقا على اعادة نشر قواتها بحيث تبعد قوات كل جانب مسافة كيلومتر واحد من مناطق الحدود المشتركة بين البلدين وتاتى هذا الاتفاق فى الوقت الذى وصل فيه الى طهران وفد عراقى برئاسة عزة ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقى وذلك لاجراء مباحثات حول الأزمة ،

- **<u>الدور السياسى التركى أثناء الأزمة :</u>**

- ينطلق الموقف التركى من أزمة الخليج من عدة اعتبارات لعل فى مقدمتها أن تركيا تعد إحدى دول الجوار للمنطقة العربية بما يجعلها تتأثر تأثيرا مباشرا بتطورات الأوضاع بالمنطقة ، وهو مابدا واضحا إبان الحرب العراقية الإيرانية ، ثم جاء الغزو العراقى للكويت ليؤكد هذه الحقيقة خاصة اذا وضعنا فى الاعتبار احتفاظ تركيا بعلاقات طيبة مع العراق قبل الغزو ،
- ومن ناحية أخرى فان تركيا تعد الجناح الجنوبى لحلف الناتو ومن ثم فلابد أن يترك الموقف الغربى من الأزمة بمبادئ على الموقف التركى ومن هنا نجد أن الموقف التركى يتمتع بخصوصية فريدة إزاء الأزمة نظرا لارتباط تركيا الجغرافى بالمنطقة من جهة وارتباطها العسكرى والسياسى بالمعسكر الغربى من جهة أخرى ،
- وعلى الرغم من أن تركيا تأثرت سلبيا بالغزو العراقى للكويت من جراء المقاطعة الاقتصادية للعراق والتزامها بقرارات مجلس الأمن الخاصة بالحصار الاقتصادى على العراق ، حيث صرح الرئيس التركى فى ٧سبتمبر ٩٠ بأن خسائر تركيا المبدئية من المقاطعة الاقتصادية للعراق بلغت ٣,٥ مليار من الدولارات ، خاصة وأن تركيا قد التزمت بإغلاق خط الأنابيب العراقى الممتد من كركوك والموصل ووقف جميع أعمال الاستيراد والتصدير من العراق اعتبارا من ٧ أغسطس ٩٠ الى جانب رفضها إمداد العراق بالمواد الغذائية والأدوية التزاما منها بقرارات المقاطعة الاقتصادية ، كما أن إحدى محددات الموقف التركى تجاه الأزمة هو اثر الآلة العسكرية المتطورة العراقية على الأمن القومى التركى خاصة وان النظام العراقى الحالى يقوم بتغيير تحالفاته واتجاهاته بصورة سريعة وغير مضمونة العواقب كما حدث مع ايران ، ومن ثم فان هذه القوة العسكرية فى ظل تواجد هذا النظام تمثل تهديدا محتملا لتركيا التى لها حدود مشتركة مع العراق يبلغ طولها ٣٤٠ كيلومترات ،

- **العوامل والاعتبارات التى اثرت على التحرك التركى تجاه أزمة الخليج :**

- التزام تركيا بالتجاوب مع الخط السياسى والعسكرى لحلف الناتو بالقدر الذى يؤكد الاهمية الاستراتيجية لتركيا ، لاسيما وان هذه الاهمية تضاءلت كثيرا فى اطار سياسة الوفاق الدولى وما اسفرت عنه من تقارب بين الشرق والغرب .
- اهمية تأكيد تركيا لحقيقة ما تردده عن التمائها الغربى وما يتطلبه ذلك من اجراءات فعالة لمساندة الحلف سياسيا وعسكريا فى الأزمة الحالية،على امل ان ذلك يساعد فى تحقيق حلم تركيا بالانضمام للسوق الاوربية المشتركة والذى كان من المقرر بحثه مرة اخرى فى عام ١٩٩٣م.
- اعتقاد الحكومة التركية بان هذه الأزمة بصفة خاصة- هى فرصة جيدة يجب استغلالها والاستفادة منها الى اقصى حد ممكن لتاكيد اهمية الدور الحيوى الذى يمكن ان تلعبه تركيا من اجل تامين مصالح دول الغرب والحلف فى منطقة الشرق الاوسط .
- رغم كل ماسبق فان تركيا حاولت اتباع خط سياسى متوازن بنفس القدر مع ضمان استمرار علاقاتها وارتباطاتها مع الدول العربية والاسلامية ، لاسيما وان هذه العلاقات تعتبر الاتجاه الامثل فى حالة تدهور امل تركيا فى الانضمام للسوق الاوربية المشتركة .
- تواجه الحكومة التركية مشكلات سياسة واقتصادية داخلية تلزمها بصفة دائمة بان يكون التحرك التركى الخارجى مؤديا بشكل مباشر الى تقليل حدة هذه المشكلات وليس الى تفاقمها ، ولعل ابرز مايؤثر على التحرك التركى فى المرحلة الحالية هو مايمكن ان تواجهه تركيا من تزايد وتفاقم مشكلة الاقلية الكردية والتى تدعمها سوريا حاليا وقد تضاف العراق مستقبلا هذا بالاضافة الى مشاكل الديون الخارجية فى ميزان المدفوعات وماسوف يطرأ عليهما من اثار سلبية اضافية لنتيجة تزايد اسعار البترول .
- الحكومة التركية فى حد ذاتها لاتحظى بالتأييد الشعبى العام الذى يسمح لها باتخاذ قرارات حادة اوغير تقليدية لاسيما فيما يختص بالامن القومى التركى ، وبالتالى فان الحكومة تفضل غالبا اتخاذ قرارات ذات طابع مرن لاتؤدى الى اتصال او قطع الخطوط الخارجية بشكل مطلق .
- القوات المسلحة التركية - رغم حجمها - الا انها بالمقارنة بالقوات العراقية لا تعتبر من ناحية الكيف فى وضع يسمح لها بالمخاطرة والبدء بتصعيد عسكرى مع العراق هذا فضلا عن تركيز القوات التركية على تحديث وتطوير المعدات العسكرية لتصل الى وضع مقارنة متوازن مع التهديدات الخارجية وقد يتطلب ذلك عدة اعوام .
- توجد بالفعل ارتباطات وعلاقات اقتصادية هامة تربط بين كل من العراق وتركيا وتشكل هذه الارتباطات عاملا هاما فى صياغة التحرك التركى لاسيما فى ظروف ما يواجه الاقتصاد التركى من عقبات .

- **ملامح الدور التركى فى أزمة الخليج :**

- بدأت تركيا باتخاذ خط يتفق ومواقف المجتمع الدولى حيث اعلنت عن ادانتها للموقف العراقى ورفضها لاحتلال الكويت وفى هذا الاطار اعلنت تأييدها لقرارات مجلس الامن الدولى فى هذا المجال .

- كانت تركيا من اولى الدول التى التزمت وبشكل فعلى بقرارات الحصار الاقتصادى ضد العراق (غلق انابيب البترول - منع مرور الامدادات العراقية عبر اراضيها الى داخل الاراضى العراقية - الاعلان عن ايقاف مرور الطائرات العراقية عبر مجالها الجوى) ·
- وفى المجال العسكرى قامت تركيا باعتبارها احدى دول حلف الناتو بتقديم تسهيلات للقوات الجوية الامريكية مع رفع درجة الاستعداد فى اتجاه الحدود التركية - العراقية ·

- ومن هنا - جاء الموقف التركى معارضا للغزو العراقى للكويت ومطالبا بانسحاب القوات العراقية من الكويت ومؤكدا بالالتزام بتطبيق قرارات المقاطعة الاقتصادية ضد العراق على الرغم من خسائره الاقتصادية من جراء هذا الحظر ، كما كان الاتجاه التركى لحل أزمة الخليج سلميا إلا انها لاترفض الحل العسكرى للازمة فى حالة فشل الحل السلمى ·
- هذا وقد برز تخوف الموقف التركى من فتح جبهة ثانية ضد العراق اذا وقعت الحرب بينه وبين قوة الائتلاف الدولى المتواجدة فى الجنوب ، الأمر الذى أدى الى موافقة البرلمان التركى فى ٦سبتمبر ٩٠ على مشروع قانون يسمح للحكومة التركية بإثارة قوات الى الخارج وهى المرة الثانية التى يسمح فيها بإثارة قوات عسكرية خارج الأراضى التركية ، وعلى ضوء ذلك فقد وضعت تركيا ١٣٥ألف جندى على طول الحدود المشتركة بينها وبين العراق ووضعت ٥٠ دبابة ، ١٥٤ طائرة مقاتلة ، ٢٠ فرقاطة - الى جانب - السماح للقوات الجوية الامريكية من الانطلاق من تركيا فى هجماتها على العراق طبقا لقرارات مجلس الأمن الدولى ·
- وفى مقابل ذلك - قامت الولايات المتحدة وهولندا بدفع وحدتى صواريخ للدفاع الجوى المتطور من طراز " باترويت " الى تركيا لتعزيز دفاعاتها فى مواجهة العراق فى جنوب شرق تركيا ، هذا الى جانب تعهد حلف الأطلنطى بالدفاع عن تركيا فى حالة تعرضها لأى هجوم عراقى ·
- وفى مجال رؤية تركيا لمستقبل المنطقة فقد أعلنت تركيا أن الخطوة الأولى نحو السلام الدائم فى الشرق الأوسط هى العمل على ايجاد حل للصراع العربى - الإسرائيلى وللمسألة الفلسطينية وان تركيا تدعو الى التفكير فى صيغة أمنية على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى ، مع الاعتقاد بأهمية توجيه الاهتمام الخاص للتعاون الاقتصادى إضافة الى مسألة الترتيبات الأمنية ، مع استعداد تركيا للقيام بدور فعال فى هذا المجال إذ أن تجسيد التعاون بين دول المنطقة هو الضمان للنجاح فى تحقيق السلام المنشود ·
- وجدير بالذكر الاشارة الى النقاط الآتية فى الموقف التركى :-
- ذكرت الصحف التركية ان العراق عرض على تركيا رشوة قدرها مليار و٢٥٠ مليون دولار مقابل تخفيف الحظر الجوى المفروض عليه دوليا ، وان تركيا رفضت باصرار تلك الرشوة التى عرضها وزير البترول العراقى فى اجتماع عقده مع نظيره التركى بناء على طلب عاجل من العراق وأضافت ان الوزير العراقى عرض تسوية فورية لديون تركيا التى تقدر بمليارى دولار على شكل امدادات بترولية تستقطع منها ديون العراق لدى تركياوهى٧٥٠ مليون دولار ·

هكذا يتبلور الموقف التركى فى الآتى :-

- تركز الحكومة التركية رسميا واعلاميا على تضخيم الآثار الاقتصادية والسياسية السلبية التى تتحملها الحكومة التركية فى محاولة للحصول على اكبر قدر ممكن من التعويضات الاقتصادية من دول الغرب وخاصة الولايات المتحدة ٠
- رغم الآثار الاقتصادية الحادة التى ستواجهها العلاقات التركية - العراقية الا ان هناك عامل مؤثر لـــه نفـس القدر من الخطورة ويؤثر كثيرا على رد الفعل التركى وهو احتمال تصدير تحركات كردية معاديـــة للنظـــام التركى من خلال بعض المنظمات ذات الانشطة الارهابية وما يترتب على ذلك من اثار خطـــيرة داخليـــا فى مواجهة نظام حكم تركى لا يحظى بتأييد شعبى عام قوى ٠
- التحرك التركى تجاه الأزمة كان يهدف دائما للموازنة بين الطموحات التركية مع العالم العربى والاســلامى فى محاولة للحفاظ على مستوى علاقاتها مع تلك القوى ٠

التحرك الإسرائيلى أثناء الأزمة :

لاشك ان أزمة الخليج قد شكلت مناخا مناسبا تسعى اسرائيل لاستثماره وبما يخدم اهدافـــها السياســية والامنيـــة لاجهاض القدرة العسكرية العراقية ، و تأكيد مفهوم اسرائيل كحليف اســـتراتيجى للغـــرب وتحقيـــق مخططاتهـــا للاستيطان والهجرة وفرض التسوية السلمية لمشكلة الشرق الاوسط من وجهة نظرها تجنب التأثيرات الاقتصاديـــة للأزمة على اسرائيل ٠

وفى ضوء الحقائق السابقة تجئ اهمية استعراض ابعاد الموقف الاسرائيلى والظروف وتطوراتها التى تحكم هذا الموقـــف واحتمالاته وفقا لاسلوب ادارة تلك الأزمة وتطوراتها المحتملة من قبل اطرافها المختلفة ٠

الاسلوب الاسرائيلى فى تناول الأزمة :

ارتبطت المواقف الاسرائيلية تجاه الأزمة عن تطوراتها المختلفة والتى تمكن بلورتها فى ثلاث اتجاهات رئيسية :

استثمار الأزمة اعلاميا :

تم خلالها التأكيد على مخاطر القوة العسكرية العراقية على المصالح الغربية بالمنطقة خاصة فى ظل تطلعـــات زعاميـــة وتوسعية وبما يدفع الغرب لمواجهة تلك القوة واجهاضها دون تورط مباشر من جانب اسرائيل ٠

اظهار قوة الردع الاسرائيلية من خلال الاتى :

- تحديد الخطوط الحمراء التى يفرض تجاوزها حتمية القيام بعمل عسكرى ضد العراق (دخول قوات عراقيـــة للاردن - اغلاق خليج العقبة - اعادة تمركز لتشكيلات جوية فى القواعد الاردنية - ٠٠)
- امتلاك ادوات الرد المناسبة لمواجهة كافة الوسائل العراقية حالة استخدامها ضد اسرائيل
- التلويح بامكانية توجيه ضربة اجهاض للعراق حالة استشعار القيادة الاسرائيلية بنوايا حقيقية تهـــدد العمـــق الاسرائيلى ٠
- تزايد مظاهر التنسيق العسكرى الامريكى /الاسرائيلى من واقع الائتلاف الاستراتيجى والتوافق المطلـــق فى المصالح والاهداف ٠
- توجيه التحذيرات للاردن بشأن استمرار تنمية الخط المؤيد للعراق على حساب مطـــالب الأمن الاسرائيلى
- اتخاذ العديد من الاجراءات العسكرية فى اطار التأهب والاستعداد ٠

• اعداد الموقف الداخلى لمواجهة احتمالات التهديد :

اولت اسرائيل اهتماما بالغا حيال طمأنة وتهدئة الرأى العام الداخلى ازاء ما يثار من احتمالات تهديد العمق الاسرائيلى وذلك من خلال خطة اعلامية استهدفت ابراز ما يلى :

- الكشف عن حقيقة القدرات الكيماوية العراقية (عدم امتلاك العراق لرؤوس كيماوية يمكن تحميلها على الصواريخ واقتصار وسائل الحمل على القوات الجوية) .
- امتلاك شبكة انذار جوية متطورة توفر سرعة الكشف والابلاغ عن الاهداف المعادية فى وقت مناسب وبما يسمح بمواجهة أى تهديدات .
- استبعاد اية ادوار اسرائيلية فى الأزمة لكونها تقع بين اطراف عربية فضلا عن انه لم يطلب منها أى مشاركة من قبل الولايات المتحدة .
- اظهار ما تتمتع به الجبهات الاخرى من هدوء واستقرار (استمرار المفاوضات وان كانت بصورة غير رسمية مع سوريا بشان معالجة قضية الجولان- استمرار العلاقات والاتصالات المصرية/الاسرائيلية)
- ابراز الكفاءة ومدى التنسيق فيما بين الاجهزة المعنية فى مجال الدفاع المدنى (تعيين مساعدا لوزير الدفاع اللواء / يعقوب لابيدوت لشئون الجبهة الداخلية) .
- الرؤية الاسرائيلية لعدم وجود تهديد كيماوى فى ظل الظروف الراهنة(قرار الكنيست ٨/٢٢ بعدم توزيع مهمات الوقاية على المواطنين بعد فترة من الجدل والانقسام بين مؤيد ومعارض) .
- زيادة البرامج الاعلامية الموجهة للتقليل من مخاطر الغازات الحربية (استعراض الطرق والوسائل المتعددة بالوقاية والعلاج) .

• الظروف والاعتبارات التى تحكم التحرك الاسرائيلى أثناء الأزمة :

لاشك ان ظروف التوتر التى شهدتها المنطقة خلال الأزمة تشكل مناخا مناسبا لاسرائيل سعت لاستثماره وبما يخدم اهدافها السياسية والامنية وتعد ابرز الاعتبارات التى تحدد مسار الحركة الاسرائيلية تجاه تناولها للأزمة الأتى :

- خلل الميزان العسكرى فى المنطقة لغير صالح اسرائيل فى ظل تعاظم القوة العسكرية العراقية والنوايا الاسرائيلية لاجهاض تلك القوة .
- الالتزام الاسرائيلى تجاه الحليف الامريكى من واقع خصوصية العلاقة بينهما وضرورة التجاوب مع اية ادوار تسند اليهم .
- مواقف الاطراف الدولية خاصة الغربية الضاغطة على اسرائيل بشان جهود السلام والتصور الاسرائيلى بان الأزمة تمثل فرصة يمكن معها احداث التحول فى مواقف تلك الاطراف خاصة تجاه منظمة التحرير .
- التقدير الاسرائيلى بحجم وطبيعة التهديد العراقى المحتمل ضدها .
- مدى تأثر الاقتصاد الاسرائيلى حالة استمرار الأزمة ارتباطا بارتفاع اسعار البترول وانخفاض معدلات السياحة بالمنطقة .

• وظل التحرك الاسرائيلى فى اطار الاكتفاء بمراقبة الاوضاع دون تورط كالآتى:-

- تجنب حالة القلق التى قد تحدثها ردود الفعل العراقية بضرب العمق الاسرائيلى .

- الحصول على العديد من المكاسب حالة اجهاض القوات العسكرية العراقية من خلال عمل عسكرى امريكى وان الولايات المتحدة يمكنها العمل منفردة ودون المساعدة من اسرائيل .
- عدم اضافة اعباء جديدة للاقتصاد الاسرائيلى والذى يعانى من مشاكل عديدة .
- الاحتفاظ بالأزمة فى اطارها العربى وعدم السماح لها بالدخول فى دائرة الصراع العربى/ الاسرائيلى .

دور السياسى لاسرائيل اثناء الأزمة :-

- فى ٢ سبتمبر ١٩٩٠ بلغت هجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل خلال اغسطس ٩٠ شهر الغزو العراقى للكويت اعلى معدل لها على الاطلاق منذ قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ حيث اعلنت وكالة الهجرة اليهودية ان عدد المهاجرين من خلال اغسطس بلغ ١٨٨٢٤ شخصا .
- وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٩٠ كشف تقرير " الفورين ريبورت" الذى تصدره مجلة الايكونوميست البريطانية عن وجود اتصالات مكثفة تجرى وراء الكواليس بين كبار المسئولين العراقيين تعهد خلالها صدام حسين بعدم شن هجمات على اسرائيل فى مقابل موافقة اسرائيل على عدم مهاجمة العراق فى حالة نشوب حرب فى الخليج واكد التقرير مايلى:-
- ان العاهل الاردنى قد قام بالتوسط بين اسرائيل والعراق ونقل للرئيس صدام تأكيدات اسرائيل بعدم مهاجمته .
- ان الاتصالات العراقية - الاسرائيلية ليست وليدة اللحظة بل تعود الى سنوات طويلة مضت عقب نشوب القتال بين العراق وإيران حيث طلب العراق من اسرائيل تزويده باسلحة اسرائيلية وتعهد بعدم ضرب خطوط انابيب البترول .
- ان اسرائيل ردت على المطالب العراقية عن طريق دونالد راسفيلد وزير الدفاع الامريكى فى عهد ادارة الرئيس فورد باجراء مباحثات مباشرة مع العراق وتصدير البترول العراقى عن طريق الاردن واسرائيل .
- ان كبار العسكريين الاسرائيليين اعربوا عن استهانتهم بالانباء التى تتردد حول القدرات القتالية للجيش العراقى حيث اشار احد هؤلاء الخبراء الى ان ١٠% فقط من جنود صدام المليون لديهم الخبرة .
- واكد خبير اخر ان صدام قد صنع نمرا من الورق وان الجيش العراقى هو واحد من اسوأ الجيوش العربية على الاطلاق وانه لن يستطيع الصمود سوى ٤٨ ساعة اذا ما نشبت الحرب.
- وفى ٥ أكتوبر ١٩٩٠ ذكرت وكالة (أ , ب) ان مستشارا سابقا للحكومة الاسرائيلية اعترف بانه كانت هناك رسائل تبادلت بطرق متعددة بين اسرائيل والعراق خلال سنوات الحرب مع إيران وان هذه الاتصالات مستمرة عبر الوساطة خاصة بعد ان هدد الرئيس العراقى بحرق نصف اسرائيل .
- وفى اطار كل هذه العوامل يمكن أن يتضح الموقف الاسرائيلى فى الاطار الآتى :-
- بنفس القدر الذى تحرص فيه اسرائيل على عدم التورط فى الأزمة كطرف فانها تتخذ من الاجراءات ما يجعلها قادرة على مواجهة أى احتمالات قد تفرض اليها للدخول فى الأزمة .
- ويعد أفضل الخيارات امام إسرائيل هو ترك الامر للاطراف الدولية ومعالجة الأزمة وحسمها عسكريا على ان يبقى دورها رهنا بتطورات مواقف اطراف الأزمة وما يترتب على ذلك من قياسها لحجم العدائيات ضدها (التدرج من العمل المشترك مع الولايات المتحدة الى العمل منفردة حالة اضطرارها لذلك) .

- ويظل تأكيد دورها كحليف استراتيجي حليف للولايات المتحدة احد اتجاهات تركيز جهودها الرئيسية خلال المرحلة الحالية (تقديم كافة مختلف التسهيلات) •
- ويبقى الاحتفاظ بحالة الهدوء على الجبهات الاخرى (خاصة سوريا) احد الامور ذات الاهمية البالغة حالة اضطرارها للتورط العسكرى ضمانا لتحقيق النتائج وعدم الاقدام على مغامرات غير محسوبة •

خامسا: الدور السياسى للجامعة العربية من الأزمة :

- **اغراض الجامعة العربية ووظيفتها فى اطار النظام الاقليمى العربى :**

النظام الاقليمى العربى هو حقيقة اعم واشمل من الجامعة العربية بل ان بعضا من اهم الاحداث تمت خارج اسوارها ومع ذلك تبقى الجامعة رمزا للنظام تسعى الى تحقيق الاغراض المنشأة من اجلها وتؤدى وظيفتها المبتغاة فى اطار ذلك النظام •

- اغراض الجامعة العربية طبقا للميثاق :

حددت المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية اغراضها وهى سياسية وغير سياسية ، اما الاغراض السياسية فتستهدف

- توثيق الصلات بين الدول المشتركة فى الجامعة وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينهما وصيانة استقلالها وسيادتها •
- النظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها •

والملاحظ هنا ان عبارة " توثيق الصلات " بين دول الجامعة جاءت مقترنة بعبارة " وصيانة استقلالها وسيادتها " كما ان " تنسيق الخطط السياسية " لا يعنى حتما " توحيدها " بل ورد كمظهر من مظاهر التعاون فيما بينها وقد استخدمت هذه العبارة عن قصد توكيدا لمعنى استقلال كل دولة من الدول الاعضاء فى الجامعة واحتفاظها بسيادتها فى تقرير شئونها • أما النص على النظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها فيقصد به الاعلان عن ان نشاط الجامعة البناء لاينبغى ان يقف عند حدود الدول الاعضاء فيها بل يشمل العالم العربى كله وان يتعين عليها ان تعمل على تحقيق امانى الاقطار العربية الاخرى التى لم تنضم بعد الى هذه المنظمة الاقليمة فى الحرية والاستقلال والرفاهية بقدر ما تسمح به الظروف السياسية الخاصة بها بطبيعة الحال ، وقد اكد ذلك ملحق الميثاق الخاص بالتعاون مع الدول العربية غير المشتركة فى مجلس الجامعة [101] •

- **الجامعة العربية كرمز للنظام العربى :**
- لقد عكس ميثاق الجامعة الاتجاه الذى كان سائدا قبيل انشائها والذى طالب بان تكون الجامعة اداة "تنسيق" وليست اداة "وحدة" وكان ذلك تأكيدا لمنطق "اداة الدولة" على حساب منطق " الفكرة القومية" ومع ذلك فان استمرار الجامعة كاطار للعمل العربى المشترك جعلها تبدو كرمز للنظام العربى وامالة فى الوحدة •

وفى هذا السياق يبدو مفهوما حرص الدول العربية مع اختلاف سياستها على مراعاة ان تكون كلمتها المعلنة فى مؤتمرات الجامعة ومجالسها متمشية مع الاطار القومى العام أى مع عقيدة النظام العربى ولذلك تعتبر الجامعة احد المحددات الرئيسية على عملية صنع القرار السياسى الداخلى فى الدول العربية ومن ثم تتضح اهمية الجامعة كطرف فى النظام العربى بادائها لوظيفة المحافظة ولو (رمزيا)على عروبة النظام •

---

(101) الجامعة العربية وأزمة الخليج د/ عطية حسين القدى

● **الجامعة العربية كمنتدى للدول العربية :**

تطلبت التطورات الحديثة فى النظام والعلاقات الدولية بصفة عامة ان تتكيف المنظمات الدولية لكى تلائم هذه التطورات وفى هذا السياق نجد ان المشاورات والتراضى تمثل علامة بارزة على مستوى

التنظيم الاقليمى العربى يمكن القول بان الجامعة العربية تعمل كمنتدى او كناد سياسى تعبر فيها الدول عن مختلف الآراء وتقدم فيه شتى وجهات النظر بشان المنازعات والمواقف التى تعرض لها بل هى ايضا تعتبر ملتقى يسهل للدبلوماسيين ورجال السياسة بالاضافة الى القيام بمهامهم وواجباتهم الرسمية تبادل الآراء والمناقشة العامة للمشاكل بشكل وطرقة غير رسمية .

وان المشاورات غير الرسمية او المشاورات الخاصة توفر درجة من المرونة فى عمل الجامعة وامكانية التوصل الى التراضى ومن ثم اصدار القرارات بما يزيد من فاعلية الاداء.

والجامعة العربية تمثل لاعضائها المكان الافضل للتراضى من خلال الاجتماعات الدورية والاستثنائية لان هذه الاجتماعات تكفل حفظ ماء الوجه للمتنازعين ولانها تتم داخل الاطار والمؤسسة القومية وفى ظل شعار المصلحة العربية والقومية العليا كما توفر الجامعة انسب مكان لتحديد و تأكيد التزام الدول بمواقف قومية قد لا تستطيع الالتزام بها على الصعيد المحلى .

سادسا : الادارة العربية لأزمة الخليج(١٠٢):-

● فوجئ النظام العربى بانفجار أزمة الخليج وهو يمر بمرحلة سيولة وهشاشة واضحة ، كانت قد ظهرت علامات هامة لرغبة شبه جماعية فى نهوض النظام العربى ، على أن – النظام فشل فى تأسيس اطار سياسى أو فلسفة مقبولة لنهوضه بعد مرحلة التشتت الطويلة منذ بداية الثمانينيات ، وكان يلملم قواه بالكاد فى محاولة يائسة لملاحقة التطورات الدولية الهائلة والتى حملت اليه تهديدات كبرى ، على أن بروز الصراع بين خط التشدد وخط الاعتدال من جديد فى الساحة العربية ، الى جانب الاتجاه الهجومى والعدوانى الذى ظهر من السياسة العراقية نحو الخليج منذ مؤتمر قمة بغداد قد بعث مشكلة الاطار السياسى الجامع ولم يكن هذا الصراع قد أسفر عن تلاقى الأفكار وامتزاجها عبر حوارات عقلانية ومفاوضات جادة وصريحة عندما انفجرت أزمة الخليج .

● وفى غضون ايام قليلة كان النظام الدولى قد اخذ فى يديه ادارة أزمة الخليج برمتها وكان من الضرورى ان يبرز النظام العربى موقفه من هذه الأزمة وطرحت منذ البداية مسالة مركزية على العقل العربى وهو من يملك اهلية وصلاحية ادارة الأزمة – النظام الدولى ام النظام العربى لم يكن حتى اكثر العرب اعتدالا ينظرون الى النظام الدولى كنظام عادل فهو يدخل فى دائرة ادارة أزمة عربية وهو مفتقد الى الانسجام الاخلاقى والقانونى بسبب صمته الطويل عن التواتر المذهل للانتهاكات الاسرائيلية للقانون والشرعية الدوليين فى المنطقة بسبب الحماية الامريكية لاسرائيل على ان المشكلة هى ان النظام العربى لم يكن يتمتع بجدارة سياسية حقيقية فى ادارة الأزمة على الأقل من وجهة نظر دول الخليج التى هزها العدوان العراقى على الكويت هزة عنيفة للغاية .

● ومنذ البداية واجه النظام العربى مجموعة من المعضلات المبدئية والاجراءات الكبرى التى حرمته من تكوين موقف جماعى من الأزمة وسريعا ماتعمق الانشقاق بين مجموعتين من الدول العربية حول هذا الموقف او مجموعة الاشكاليات المتضمنة فيه ومع ذلك فقد استمر وجود فرصة ما لتكوين موقف جماعى عبر حوارات ومفاوضات حقيقية غير ان

---

(١٠٢) التقرير الاستراتيجى العربى – مركز الدراسات السياسية – مرجع سبق ذكره

جمود الدول العربية عند مواقفها الاولية وافتقار العديد منها الى الكفاءة الدبلوماسية والى حرية الحركة الكافية قد ادى الى اهدار هذه الفرصة ٠

- وافضت هذه العوامل الى فشل ذريع وسريع لفكرة الحل العربى لأزمة الخليج بل ان اشتعال حرب اهلية اعلامية بين الدول العربية قد ادى الى تدهور متواصل لفرصة النظام العربى فى القيام بدور مميز فى اطار الادارة الدولية للأزمة وارتبط ذلك بعملية توسع مطرد للفجوات بين المواقف التى اتخذتها الدول العربية المختلفة من الأزمة ٠
- ويمكننا ان نتتبع جذور هذا الفشل بدراسة المواقف العربية المختلفة من المعضلات المبدئية والاجرائية التى طرحتها أزمة الخليج على العقل الرسمى العربى وعملية توسع الفجوات بين المواقف المتضاربة منها فى سياق تفاعلات الادارة العربية للأزمة ٠

• معضلات الإدارة العربية لأزمة الخليج :

- واجهت الادارة العربية لأزمة الخليج طائفة من الاشكاليات التى فشل النظام العربى فى الاستجابة لها بصورة موحدة والواقع ان الأزمة قد شرخت النفس العربية على كافة المستويات الرسمية وغير الرسمية واخذت الاستجابة لهذه الاشكاليات هيئة البحث عن الروح والهوية وبعض هذه الاشكاليات اتسم بالطابع المبدئى اى انها تعلقت بماهية المبادئ التى تنطلق منها المواقف والسياسات وبعضها الاخر اتسم بطابع اجرائى اى تعلق بالاشكال والترتيبات والعمليات التى تحقق مبادئ معينة من وجهة نظر الاطراف العربية المؤثرة فى الأزمة ٠

وعلى المستوى المبدئى اثيرت ثلاث قضايا رئيسية وهى الموقف من الشرعية الدولية والموقف من الوجود العسكرى الاجنبى على الارض العربية كتمهيد لحرب محتملة ضد طرف عربى ثم قضية الربط بين حل أزمة الخليج وحل الازمات والصراعات الاخرى فى المنطقة وعلى رأسها الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية وعلى المستوى الاجرائى اثيرت اربع قضايا رئيسية وهى المدى الممكن للحل العربى ومقوماته او ضماناته والعلاقة بين نزع فتيل الحرب وضمان تحرير الكويت والموقف من المشاركة الاسرائيلية المحتملة فى الحرب المتوقعة واخيرا الموقف من ترتيبات امن الخليج التى اقترحت من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى سياق الأزمة ٠

وسوف نتناول كل من هذه القضايا بعرض الحجج المختلفة على جانبى المناظرات العربية التى اثيرت على المستويين الرسمى والشعبى وجوانب قوتها وشعبها ٠

- المعضلات المبدئية :-
- سببت الهزة العميقة التى مثلتها أزمة الخليج طرحا عنيفا لبعض الاسئلة الكبرى المتعلقة بذات ماهية وطبيعة النظام العربى وهى الاسئلة التى عزفت الاطراف الرئيسية فى النظام عن الاجابة عليها بوضوح خاصة بعد الصحوة الجزئية التى بدأت مع مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٧ وربما كان المحور الرئيسى الذى دارت حوله هذه الاسئلة هى طبيعة العلاقة بين النظام العربى والنظام الدولى والقوى الحاكمة لهذا الاخير وبالتالى طبيعة النظام العربى ذاته اى نوع الروابط التى يجب على هذا النظام ان يقوم عليها فقد انشغل النظام العربى خلال السنوات ١٩٨٧-١٩٩٠ بتحقيق المصالحات بين الاطراف المتخاصمة فى الساحة العربية وهو ما يسمى فى الدبلوماسية العربية بـ " تنقية الاجواء العربية " وفى اغلب الحالات تمت هذه المصالحات بدون توضيح الاسس المبدئية التى تقوم عليها وعندما وقف النظام امام قضية المبادئ الكبرى الحاكمة له وهى المبادئ التى تطرح مشروع تعديل الميثاق ومسودة. بروتوكول ضوابط العمل العربى المشترك تصورا محددا لها لم يملك سوى ان يؤجل حسمها او يضعها على الرف

اوربتجها كلية وجاءت أزمة الخليج فى وقت اتسم بوجود هذا الفراغ المبدئى.بل والدستورى حيث اصبح الميثـــاق قديما ومهجورا بعد ما حدث من تطورات على الساحة العربية التى تجاوزته جذريا وكان من الطبيعى لذلك ان تـــلتى الاستجابات المختلفة لهذه الأزمة وللاشكاليات التى طرحتها محملة بتضمينات مبدئية مختلفة بل ومتناقضات الى حـــد كبير وفيما يلى نعرض لبعض هذه الاشكاليات .

- **الموقف من الشرعية الدولية :**
- تعين على النظام العربى ان يتخذ موقفا حول كيفية ادارة أزمة الخليج وحلها فى ظرف متفرد وشـــديد الخصوصيـــة ذلك ان النظام الدولى ممثلا فى مؤسسة الامم المتحدة كان قد سبق باتخاذ موقف حاسم وواضح ولالبـــس فيـــه ولا تأويل من الغزو العراقى المفاجئ للكويت فى ذات اليوم الذى جرى فيه هذا الغزو فاكد قرار مجلس الامـــن رقـــم ٦٦٠ على ادانة الغزو العراقى للكويت وطالب بان ينسحب العراق فورا وبلا شروط جميع قواته الى المواقع الـــتى كانت فيها فى اول اغسطس عام ١٩٩٠ وكان من الواضح حتى منذ اليوم الاول للغزو ان مجلس الامـــن ســـوف يتخذ مواقف متشددة للغاية ولها طابع تنفيذى من الغزو العراقى للكويت على نحو لم يحدث فى تاريخ هذا المجلس .
- وقد وضع هذا الظرف النظام العراقى فى مأزق فكان عليه ان يتماشى مع قرارات مجلس الامن باعتبارها تعبيرا عـــن الشرعية الدولية او ان ينشأ موقف متميز مقاربا او معارضا لهذه الشرعية وقد حاولت مجموعة من الدول العربيـة ان تلتف على قرارات مجلس الامن—او الشرعية الدولية – بصورة تمكن النظام العربى من ايجاد مدخل خاص بـــه لادارة او حل الأزمة دون اصطدام واضح بهذه الشرعية على ان الموقف العراقى لم يسعف هذه المجموعة – اذا طرح النظام العراقى اختيارا استقطابيا بين رفض المشروعية الدولية والاقتراب بدرجة او اخرى من الموقف العراقـــى او التبـــنى الكامل لهذه المشروعية ومع تطور الأزمة بدأ موقف مجموعة اصغر من الدول العربية ينزلق الى الحديث عن " شرعية عربية " بديلة للشرعية الدولية او معارضة لها والامر الأكثر اهمية ان هذا الموقف الرسمى لعدد من الدول العربيـــة وعلى رأسها منظمة التحرير واليمن والاردن وليبيا قد اصبح نواة تجمع حولها طائفة من المواقف اللارسمية لأعـــداد كبيرة من المثقفين والتيارات السياسية القومية والراديكالية والاسلامية طورت معارضة جذرية للشرعية الدولية على الأقل فيما يتعلق بأزمة الخليج بمفهومها الخاص عن " الشرعية العربية " واصبحت مقولة الحل العربى خلال اســـابيع قليلة من بدء الأزمة تقوم على تلك المعارضة الشاملة والجذرية " للشرعية الدولية " " بالشرعية العربية " ، ومضت المعارضة الجذرية للشرعية الدولية – كما تنعكس فى قرارات الامم المتحدة التى توالت بتواتر سريع مع تطور الأزمة على حجتين رئيسيتين .

الحجة الاولى : تؤكد على ازدواجية الشرعية الدولية – وكيلها بمكيالين– فيما يتعلق على الاقل بقضايا الشـــرق الاوسط اذا رتبت الشرعية الدولية موقفا متشددا وفوريا من الاحتلال العراقى للكويت فى حين فشلت فى ترتيـــب نفس هذا الموقف من الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية وخاصة الضفة الغربية وقطاع غزة الذى استمر لاكثر من ثلاثة وعشرين عاما دون معارضة من جانب النظام الدولى ونفس الامر ينطبق على موقف النظام الدولى او الشـــرعية الدولية من ملكية العراق للاسلحة الكيماوية والبيولوجية مع السكوت الكامل او حتى التواطؤ مع حيازة اســـرائيل للاسلحة الذرية وهى اشد فتكا ودمارا من الاولى . وحيث ان الشرعية الدولية تتسم بالازدواجيـــة : اى ترتـــب معاملة مختلفة جذريا لنفس المسألة القانونية تبعا للامة او المجتمع الذى يتخذ بحقه الموقف فانها تفتقد العدالة والحيـــاد

والتجديد الذى يجب ان يميز اى قاعدة قانونية شرعية وهى بهذه الصفة لا تستحق اى احترام او طاعة من جانب العرب .

اما **الحجة الثانية** فتؤكد ان الشرعية الدولية الممثلة فى قرارات مجلس الامن المتصلة بأزمة الخليج وهى الولايات المتحدة وهى نفس القوة التى تحمى اسرائيل وتؤمن استمرار احتلالها غير المشروع للاراضى العربية وسياستها العدوانية ضد الشعب الفلسطينى والشعوب العربية وهى من حيث المضمون شرعية تستهدف سلب الوطن العربى كل عوامل القوة ومنح اسرائيل كل عوامل التفوق .

وقد وجدت هاتان الحجتان قبولا واسعا بين المثقفين بل وبين الشعوب العربية عموما ولم ينازعهما من منطلق علمى او مبدئى سوى اقلية صغيرة من المثقفين العرب المناهضين للغزو العراقى للكويت لم يكونوا على استعداد لمنازعة مقولة ازدواجية الشرعية الدولية غير انهم اسسوا مواقفهم على احدى حجتين الاولى هى القول بان اهدار الشرعية الدولية نحو قضية ما ليست رخصة لاهدارها فى قضية اخرى والا كان البديل هو سيادة الفوضى وشريعة الغاب والثانية هى ان العرب حتى لو اجتمعوا على كلمة واحدة لا يمكنهم سوى الاذعان للشرعية الدولية على ان الحجتين اللتين ابرزتهما المعارضة للشرعية الدولية فى الساحة العربية لن تقوما على وقائع حقيقية وكاملة ، ولا يمكن قبولها على ما بها من علل ونواقص ، فمن ناحية لا يمكن القول بأن الشرعية الدولية فيما يتصل بالصراع العربى الاسرائيلى للأراضى المحتلة هى معاكسة من حيث المبدأ والاتجاه للشرعية الدولية فيما يتصل بأزمة الخليج ، فأسس ومبادئ الشرعية الدولية فى الحالتين واحدة وهى عدم جواز احتلال أراضى الغير بالقوة والاقرار بحق تقرير المصير للشعوب .

ويمكننا أن نصور الفجوة بين موقفى الشرعية الدولية فى الحالتين فى درجة الوضوح والانسجام والشدة بين المواقف الاجرائية عند تطبيق نفس القاعدة القانونية من ناحية وفى غياب الأداة التنفيذية عند تطبيق هذه القاعدة فى حالة الصراع العربى الاسرائيلى ، وحضورها فى حالة أزمة الخليج ، وكذلك فانه لا يمكننا الموافقة – من منظور علمى – على أن الشرعية الدولية هى شرعية الأقوياء ، فقط – ذلك أن القانون الدولى قد أصبح يتطور بسرعة بسبب دخول العالم الثالث كشريك ومصدر رئيسى فى صنع القواعد الدولية الجديدة ، وان الشرعية الدولية – معبرا عنها فى كثير من المعاهدات والاتفاقيات والقرارات الدولية ، ومنها قرارات الأمم المتحدة ، قد أصبحت تعكس وجهة نظر اغلبية دول العالم وقرارات العديد من المنظمات الدولية الأخرى ، بما فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة التى طالما اتخذت مواقف مخالفة أو مناهضة لمواقف أمريكية [١٠٣] .

وإضافة لذلك وانه لا يمكن معارضة الشرعية العربية بتلك الدولية ، فأسس ومرتكزات الشرعية العربية الواجبة التطبيق فى اللحظة التى كان يتعين على المؤسسات العربية اتخاذ موقف حيال الأزمة فيها وهى المجسدة فى ميثاق جامعة الدول العربية واضحة وقاطعة ، وخاصة فيما يتعلق بعدم جواز احتلال أراضى الغير بالقوة ، وعدم جواز استخدام القوة فى تسوية المنازعات بين الدول العربية ، وبالتالى فان المعارضين للشرعية الدولية فيما يتصل بالموقف من أزمة الخليج كانو فى الواقع يتحدثون لا عن الشرعية العربية القائمة بل عن شرعية جديدة " شرعية ثورية " .

والواقع ان تلك الشرعية الثورية العربية الجديدة كانت وراء الحماس والتأييد الشعبى للعراق فى العديد من الأقطار العربية ، بما فيها كل أقطار المغرب العربى،شاملة المغرب التى كانت مواقفها الرسمية متباينة مع بقية دول المغرب العربى)

---

[١٠٣] أدانت الجمعية العامة العراق بأغلبية ١٤٨ صوتا ضد صوت واحد فى ٢٨ نوفمبر ، بسبب العنف ضد البعثات الدبلوماسية والقنصلية ، مؤكدة على قرارات مجلس الأمن أرقام ٦٦٤، ٦٦٧ ، ٦٧٤ وأدانت العراق بأغلبية ١٤٤ صوتا ضد صوت واحد لانتهاكه حقوق الإنسان فى الكويت المحتلة وذلك فى ١٨ ديسمبر .

والأردن واليمن والأراضى العربية المحتلة ، بل وأجزاء من الرأى العام السورى والمصرى ، وقد وجدت هذه الشرعية الثورية العربية المقترحة أصداء فى المواقف الرسمية لعدد من الدول العربية ومنها ليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية واليمن والجزائر ، ولكنها لم تجد تعبيرا رسميا صريحا ، الا على نحو استثنائى لأى دولة أو طرف عربى ، فعلى مستوى النظام الرسمى العربى تركزت اشكالية المعارضة بين الشرعية العربية والشرعية الدولية فى مسألة محددة وهى ضرورة الجمع فى وقت واحد بين حماية العراق من الدمار الاقتصادى والعسكرى التى مهدت له قرارات مجلس الأمن على ضوء المواقف العربية للشرعية الدولية وامكانية تحرير الكويت.

والواقع ان تلك الاشكالية كانت جسيمة وحقيقية لو اتفقنا على أن الشرعية الدولية كما تجسدت فى قرارات الأمم المتحدة تستحق كل الاحترام ، فانه تظل مسألة أن الولايات المتحدة كانت تقود عملية تطوير تلك الشرعية الى موقف متكامل يتيح استخدام القوة بهدف تدمير القدرات العسكرية والاقتصادية للعراق ، وأن ذلك الموقف كان ينطوى عمليا على احتمالات كبيرة لتدمير الكويت أيضا، وهنا يمكن القول من الناحية النظرية تطوير مرتكزات اشمل للشرعية العربية يتيح التوافق مع قرارات الأمم المتحدة او الشرعية الدولية وانقاذ الكويت والعراق فى نفس الوقت ، وعلى حين تقع المسئولية الأساسية لفشل النظام العربى فى تطوير موقف شامل من هذا النوع على التعنت العراقى واصرار القادة العراقيين على صيغة الاستقطاب الكامل والنهائى بين تحرير الكويت أو القبول بتدمير العراق ، فانه لا يمكن اعفاء النظام العربى بما يظهره من جمود وانقسام تجاه تلك الأزمة من جانب هذه المسئولية .

- **مسألة الوجود العسكرى الأجنبى فى الخليج :-**
- فى الوقت الذى نوقشت فيه مسألة الشرعية الدولية على نحو نظرى ، ومن جانب القوى غير الرسمية فى النظام العربى ، فان المسألة الملحة والاساسية التى طرحت النظام العربى (الرسمى) وسببت انقسامه الشديد حول أزمة الخليج ، هى الوجود العسكرى الأجنبى فى الخليج ، وخاصة فى المملكة السعودية ، فبقدر ما مثل الغزو العراقى للكويت صدمة للنظام العربى الرسمى ولقطاع من الرأى العام العربى وخاصة فى الخليج ومصر ، فان الموافقة السعودية والخليجية على نشر قوات أمريكية وأجنبية فى أراضيها قد سبب صدمة للرأى العام العربى ولعدد لا بأس به من الحكومات العربية ، وسواء أكان ذلك عن حسن نية أو عن تدبير ، فان الحكومات العربية المعارضة كليا أو جزئيا لقرارات مؤتمر القمة العربى الطارئ فى القاهرة يوم ١٠ أغسطس ١٩٩٠ قد أسست موقفها على رفض التواجد العسكرى الأجنبى فى دول الخليج ، وظل هذا التواجد هو محور المعارضة من جانب هذا العدد من الحكومات العربية والقطاع الأكبر من الرأى العام العربى ، فعلى المستوى الرمزى والعاطفى انعش الوجود العسكرى الأجنبى فى السعودية والخليج الذاكرة الجماعية العربية الحافلة بالمرارات لوضع الاستعمار والحماية الأجنبية الذى فرض على الأكثرية الساحقة من الأقطار العربية ، كما هدد هذا التواجد باحياء النظام الاستعمارى عبر اقامة قواعد عسكرية أجنبية على الأرض العربية .
- ومن الناحية السياسية ، فان هذا التواجد العسكرى الأمريكى والأجنبى كان يحمل فى طياته احتمالات كبيرة للغاية بشن حرب امريكية وأجنبية على العراق بقصد تدميره واصطدم بالتالى بالهدف الأسمى للرأى العام العربى بانقاذ الكويت والعراق معا من المأزق التاريخى الذى نشأ بسبب الغزو العراقى للكويت ، وهو الهدف الذى تبلور فى شعار النضال العربى من اجل منع الحرب ، والحقيقة هى أن الاستعانة بقوات أجنبية وأمريكية على وجه الخصوص - فى سياق المواقف العدوانية والعدائية الأمريكية ضد المصالح التحررية العربية ،قد زلزل الضمير القومى والاسلامى معا

وقد وجدت السعودية صعوبة بالغة فى تعبئة تأييد الفقهاء السعوديين والخليجيين وراء القول بشرعية الاستعانة بهذه القوات ، حتى لو كان بغرض مقاومة عدوان دولة عربية ، وأجمع الفقهاء المسلمون فى الدول العربية خارج الخليج ومصر على تحريم هذا الاختيار .

- وواجهت السعودية ودول الخليج الأخرى معضلة حقيقية بين الخطاب الدينى الذى نظر للقوات غير الاسلامية باعتبارها " كافرة " من ناحية والخطاب الذى يعبر عن "عقل الدولة " اقليمية الحديثة ، وخاصة ما يرتبط بضرورات أمنها وسلامتها الاقليمية ، فلم تكن السعودية ودول الخليج فى ظروف تسمح لها بالدفاع عن نفسها ضد عدوان عراقى محتمل ، وكذا فانها لم تكن تستطيع الاعتماد على وعود الرئيس والزعماء العراقيين بعدم العدوان بعد ان أتموا لتوهم اجتياح الكويت عسكريا ، وقد اشترك قادة دول الخليج فى اعتقاد موحد بأن نية العراق تتجه لابتلاع الخليج كله ، وعبروا عن هذا الاعتقاد صراحة ، وفوق ذلك ، فحتى لو لم تكن شكوكهم فى عدوان عراقى وشيك على بقية دول الخليج صحيحة ، فان أمن دول الخليج بحكم الاعتبارات الجغرافية والسياسية والاستراتيجية كل مترابط ، فاذا مر غزو الكويت دون مقاومة جادة لم يكن من الممكن منع سقوط الامارات وأجزاء من السعودية وقطر ، وربما عُمان فى قبضة العسكرية العراقية ، والبديل الأول الذى كان من الممكن نظريا أن يحمى دول الخليج من الاجتياح العسكرى العراقى هو اذعانهم الفردى والجماعى بوضع التوابع للقوة العراقية الصاعدة ، أما البديل الأخر ، فهو شكل أو آخر من أشكال التدخل العسكرى الأجنبى " لضمان أمن دول الخليج الأخرى " وتشكيل ضغط عسكرى فعال بما فيه الكفاية لاقناع العراق بالانسحاب من الكويت ، وزاد من قناعة السعودية بضرورة الاسراع بطلب التدخل العسكرى الخارجى وصول القوات العراقية الى حدود المملكة وإقدامها على القيام بثلاثة اختراقات للأراضى السعودية ، وربما بقصد جس النبض، كما ذكرت بعض المصادر السعودية والامريكية .
- ومن الناحية النظرية ، مثل البديل العربى الاختيار الأكثر أمانا من الناحية الدعائية والعاطفية ، غير أن القادة السعوديين والخليجيين عموما ، لم ينظروا اليه باعتباره بديلا كافيا ، أو حتى أساسيا ، فمن الناحية العسكرية ، لم تكن الدول العربية مجتمعة تستطيع ان توفر قوات عسكرية كافية ، لا من حيث العدد والتجهيز ، ولا من حيث الفعالية العسكرية والتكنولوجية ، لردع هجوم عراقى محتمل ، ناهيك عن تحرير الكويت ، اذا فشلت الوسائل الدبلوماسية ، ومن الناحية السياسية لم يكن قادة الخليج يرغبون فى تمكين أى من الدول العربية من السيطرة على ساحة الصراع السياسى والاستراتيجى مع العراق ، الأمر الذى ينطوى على احتمالات كبيرة لتخفيض الوزن الخليجى فى تحديد المحصلة النهائية للصراع ، بما قد يجعل الخليج فى النهاية رهنا بالتوازنات السياسية العربية ، وفوق ذلك فان شكوكا تاريخية بين النخبة السعودية من ناحية وعدد من الدول العربية المحيطة من ناحية أخرى قد جعلت من المستبعد اللجوء للبديل العربى وحده ، أو حتى بشكل رئيسى ، وأمام هذه الاعتبارات ظهرت ثلاثة مواقف عربية .

الموقف الأول : ادانة الاستعانة بالقوات الأمريكية ومتعددة الجنسية مع التأكيد على الحل العربى والبديل العربى بصورة نظرية وعامة ، وقد اتخذت فلسطين وليبيا والسودان واليمن والأردن وموريتانيا وتونس هذا الموقف أثناء مؤتمر القمة الطارئ فى القاهرة ، واستمر بعض الأطراف فى اتخاذه طوال الأزمة ويقوم هذا الموقف على الحجج التالية :-

- ان تمكين القوات الامريكية من الانتشار فى الأراضى السعودية والخليجية يدفع فى اتجاه الحل العسكرى للأزمة، ومساعدة الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها فى تدمير القوة العسكرية العراقية لصالح اسرائيل .

- ان الاستعانة بالقوات الأجنبية والأمريكية خاصة يقطع الطريق على الحل العربي وعلى الدبلوماسية العربية الهادئة دون اعطائها فرصة كافية أو فسحة من الوقت للتفاهم مع القيادة العراقية بما يحقق هدف انقاذ الكويت والعراق معا ، وينتج أثرا عكسيا حيث يزيد من عناد القيادة العراقية التى لا ترغب فى الظهور كأنها تنازلت أمام استعراض أمريكا للقوة ، وعلى ان هذا الموقف كان يواجه بحجج مناقضة وهى بايجاز :

ان مفهوم الحل العربي – من منظور الدول المسماة – يفتقر الى محتوى عملى محدد ، فالدبلوماسية ركن هام من أركان ادارة الأزمة ، غير أن القدرات العسكرية هى الركن المقابل واللازم لتحقيق الردع والتوازن ، وهو الركن الأهم عندما تفشل الدبلوماسية فى الزام العراق بالامتثال للشرعية الدولية والعربية ، ولم يكن باستطاعة العالم العربى بأسره أن يقدم حزمة القوة العسكرية الضرورية حتى لمجرد ردع المعتدى عن مواصلة العدوان ومده الى دول الخليج الأخرى .

فى ظل غياب بديل عسكرى عربى ، لا يكون امام دول الخليج – عند فشل الدبلوماسية – سوى الاعتماد على القوة الوحيدة الراغبة فى الالتزام بالدفاع عن دول الخليج والقادرة عليه ، وهى الولايات المتحدة الأمريكية ويأتى بعد ذلك دور الدول العربية والاسلامية كعامل عسكرى مكمل

ان القوات الأمريكية قد نشرت فى أراضى السعودية ودول الخليج بناء على طلبها للدفاع عن النفس ويمكن ان ترحل اذا زال التهديد العراقى ، وبالتالى فان مقياس فاعلية الحل العربي واضح وهو اقناع العراق بالانسحاب من الكويت وتقديم ضمانات بعدم الاعتداء على دول الخليج الأخرى عموما أى لابد من الاتفاق على أسبقية مواجهة السبب – أى العدوان العراقى – على النتيجة – وهى التواجد العسكرى الأجنبى والأمريكى خصوصا .

أما الموقف الثانى : فهو القبول بالتواجد العسكرى الأمريكى ومتعدد الجنسيات باعتباره أمرا لا غنى عنه من الناحية العملية لوقف العدوان العراقى والزام العراق بالاذعان للشرعية العربية والدولية مع اعطاء الأولوية الى أقصى مدى ممكن للحل الدبلوماسى والسياسى للأزمة على أن هذا الموقف لم يجد صياغة موحدة او متجانسة لا فيما بين الدول العربية القائلة به ولا من حيث الانسجام مع المنطق الأصلى له مع الزمن ، ففى البداية قبلت مصر وسوريا هذا الموقف باعتباره أمرا واقعا ومؤقتا فقد كانت القيادة المصرية والسورية على وعى كامل بان الموقف السعودى – وهو الموقف الحاكم لهذه القضية – كان نهائيا وليس من الممكن تغييره وانه لو بذل ضغط عربى كامل ضد التواجد العسكرى الأمريكى فان الاحتمال المرجح هو أن تقطع السعودية ودول الخليج الأخرى كل صلة بالنظام العربى وفوق ذلك فقد كان لدى كل من سوريا ومصر أسبابهما الخاصة للقبول المشروط بهذا التواجد وأسبابهما لتفهم ضرورته من وجهة نظر السعودية ودول الخليج على ضوء عدم كفاية البديل العسكرى العربي وبناء على هذه الاعتبارات توصلت الدولتان الى الاستنتاجات التالية : –

- ان افضل السبل للمحافظة على الحد الادنى من الروابط العربية هو تقديم اقصى دعم عسكرى وسياسى ممكن للسعودية ودول الخليج حتى يمكن تقديم مبررات كافية لاقناع دول الخليج بالاستمرار فى النظام العربى ، ولم يكن الدفع بقوات عسكرية مصرية وسورية لهذا السبب وحده ولكنه كان فى الحقيقة احد الاسباب الجوهرية وراء هذا القرار .
- ان الحل العربى يعنى مضمونا متجددا فى كل لحظة بعينها ففى بداية الأزمة كان "الحل العربى " معلقا من الناحية العملية باقناع العراق بالانسحاب الفورى من الكويت والكف عن تغيير نظام الحكم فيه بالقوة وعندما بات من

الواضح ان العراق لم يفعل ذلك ، اصبح المضمون العملى للحل العربى هو مشاركة العرب فى الصيغة السياسية والعسكرية الدولية بهدف جعل التواجد العسكرى الامريكى والاجنبى مؤقتا ومرتبطا بهدف استعادة الشرعية الدولية والاقليمية ، ولم تقبل مصر او سوريا بصيغة تواجد عسكرى اجنبى دائم ، وقاومتا اعلان بيكر بالنية فى انشاء "بنية امنية شرق اوسطية " وكان احد اهداف زيارة الرئيس مبارك للسعودية والامارات وعمان فى شهر اكتوبر هو التوصل الى فهم مشترك حول هذه المسألة وضرورة الامتناع عن التعهد امام الامريكيين باية صيغة لوجود عسكرى اجنبى ثابت بعد حل أزمة الخليج ، والواضح ان الرئيس مبارك كان قد حصل على هذا الالتزام ، وكانت تصريحات وزير الخارجية السعودى ومسئولين آخرين تؤكد على نفس هذا المعنى وحرصت سوريا على الدفع فى نفس هذا الاتجاه .

- وفى هذا الاطار كان التواجد العسكرى المصرى والسورى هو الضمان الرئيسى للتأكيد على اولوية الحل السياسى للأزمة ، ومع ذلك فقد اخذ هذا الموقف فى التغير منذ لحو منتصف شهر اكتوبر ، وربما تكون القيادات العربية التى اتخذت هذا الموقف قد صارت فى ذلك الوقت على يقين بان الحل العسكرى للأزمة حتمى
- اما الصياغة الخليجية لنفس هذا الموقف فقد اتسمت منذ البداية بعدم الثقة فى تواجد عسكرى عربى كبير ، وحرصت القيادة السعودية على "تحجيم هذا التواجد" ولاشك ان ذلك الموقف لا يعود فقط الى شكوك تاريخية وانما ايضا الى الرغبة فى "تحجيم" الدور السياسى العربى فى ترتيبات مابعد نهاية الأزمة .
- والى جانب ذلك اتسم تقدير القيادة السعودية بالحرص على اظهار اهداف التواجد العسكرى فى الاطار الدفاعى البحت لفترة طويلة من الزمن والارجح هو ان القيادة السعودية والخليجية كانت تتوقع ان يسفر التواجد العسكرى الامريكى ومتعدد الجنسية عن افراز ضغوط كافية لاقناع العراق بالانسحاب من الكويت ، ولم تتضح فى اذهان هذه القيادة قيام هذه القوات بمهام هجومية الا مع الوقت ربما فى لحو منتصف اكتوبر ايضا ، والواقع ان القيادة السعودية كانت مترددة حقا فى القبول باهداف هجومية للقوات الاجنبية بسبب التوقعات الكبيرة لحجم الدمار المحتمل فى حرب هجومية وهو ماظهر من الاستعداد السعودى للقبول باعطاء تنازلات اقليمية وخاصة فيما يتصل باعطائه منفذا بحريا مباشرا على الخليج مع ابراز الاستعداد للتعاون فيما يتعلق بالجانب الاقتصادى وتبلور ذلك فيما اعلنه وزير الدفاع سلطان بن عبد العزيز فى هذا الصدد ، الا ان هذه البادرة لم تاخذ الفرصة الكافية للتفاعل نتيجة للتراجع السعودى السريع عنها عقب مايمكن القول انه ضغوط امريكية فى هذا الشان وهكذا اصبح من الواضح ان السعودية قد فضلت فى النهاية - لنتيجة للعديد من العوامل المتداخلة حسم ترددها بقبول حرب هجومية بالمقارنة بالتسليم بتنازلات كبيرة للعراق لانهاء الأزمة الامر الذى كان يجبرها على التسليم بضرورة رحيل القوات الاجنبية او الجانب الاكبر منها مع استمرار التهديد العراقى فى نفس الوقت .

واخيرا تبلور موقف ثالث فى قضية التواجد العسكرى الاجنبى فى الخليج قوامه هو الرفض المبدئى لهذا التواجد مع اظهار التفهم لاضطرار القيادات الخليجية - والسعودية خاصة لاستدعائه ، وبالتالى ركز هذا الموقف على ايجاد مجموعة من الافكار التى تضمن رحيل القوات الاجنبية وتامين دول الخليج وخاصة السعودية من امتداد العدوان العراقى اليها فى نفس الوقت ، وكان هذا الموقف هو اساس اغلبية المبادرات السياسية الفردية ومتعددة الاطراف العربية على ان هذا الموقف قد قام على الفصل بين قضية احتلال الكويت وقضية تامين دول الخليج وخاصة السعودية من امتداد العدوان

العراقى اليها ، ففى الوقت الذى اجتهدت فيه الدول العربية التى تبنت هذا الموقف فى ابتكار الافكار التى تستهدف تأكيد ضمانات امن السعودية ، فانها قد اظهرت رغبة او استعدادا حقيقيا لحل وسط بالنسبة لمسالة الكويت وتراوحت المبادرات العربية من حيث مدى التنازلات للعراق على حساب الكويت بهدف اقناع العراق بالانسحاب او مجرد الالتزام بالانسحاب من الكويت فى النهاية ٠

وقد تمتع هذا الموقف بميزة واضحة وهو انه قام على دبلوماسية ديناميكية نسبيا تستهدف تجنيب العراق الدمار المتوقع من حرب ضروس يشنها الامريكيون مع ضمان بعض الحقوق للكويت وخاصة باعتبارها وحدة سياسية مستقلة عن العراق ، ومع ذلك فانه كان يتسم بعيوب واضحة يمكن ايجازها فيما يلى:-

- ركز هذا الموقف على منح ضمانات امن للسعودية بما يقبل التفسير بأنه ينطوى فى النهاية على التضحية بالكويت وحرصت كافة المبادرات الفردية ومتعددة الاطراف العربية على اجراء حوار مباشر بين العراق والسعودية على اساس افتراض قوامه انه لو امكن تهدئة المخاوف الامنية للسعودية فانه يمكن اقناعها باجلاء القوات الأجنبية وبالتالى ضمان تجنب الحرب وبحيث تحسم مسالة الكويت فى مفاوضات مباشرة تكون السعودية والعراق هما طرفاها الرئيسيان ٠

- ارتطم هذا الموقف باصرار القيادة العراقية على عدم الالتزام بمبدأ الانسحاب من الكويت وعلى ان مسالة الكويت منتهية ومثل الانفتاح على فكرة الحوار مع السعودية وقبول منحها ما تطلبه من الضمانات بعدم العدوان مفتاح المبادرات العربية الفردية ومتعددة الاطراف الامر الذى فهم باعتباره محاولة لترضية السعودية من اجل السكوت عن مسالة الكويت او قبول حل وسط يرضى العراق ٠

- ان هذا الموقف لم يتمتع عموما بالمصداقية - لدى دول الخليج لان القائلين به قد بدؤوا متحيزين للعراق بل ان السعودية ودول الخليج قد اعتبرت منظمة التحرير واليمن والاردن بصفة خاصة ضالعين مع العراق كما انها قد اهتزت بعنف لمواقف دول المغرب العربى وان كانت بدرجة اقل مما شعرت به حيال المنظمة واليمن والاردن ٠

- <u>معضلة الربط بين الكويت وفلسطين :</u>

- من بين كل المبادرات العراقية لم تحظى فكرة بمدى الشعبية التى تمتعت بها فكرة الربط بين حل أزمة الكويت وحل القضية الفلسطينية ، وعلى حين تضمنت المبادرة العراقية يوم ١٢ اغسطس ربطا بين كل "الاحتلالات" فى المنطقة فان احد فى الساحة العربية لم يبد ادنى اكتراث سوى بالربط بين الكويت وفلسطين بل اتى هذا الشعار وحده يفسر الجانب الاعظم من تعاطف الرأى العام العربى مع العراق والجانب الاعظم من "الحرج" الذى استشعره النظام الرسمى العربى فقد اتكأ النظام العراقى على موطن الالم الرئيسى فى الوطن العربى وبدا امام الرأى العام ان هناك حلا جذريا وثوريا مفاجئا للمسالة الفلسطينية يتمثل فى الضغط على المصالح الامريكية والغربية فى الكويت والخليج ونظر الى هذا الشعار باعتباره استمرارا لخط المتشددين من الراديكاليين العرب فى الدعوة لتصفية المصالح الغربية والامريكية خاصة فى الوطن العربى ردا على الدعم الامريكى الكامل لاسرائيل والاذلال المتواصل للكرامة العربية ٠

واستند القائلون بالربط على عدد من الحجج اهمها ما يلى :

- مع الاعتراف بمعاناة الشعب الكويتى ، فان الغزو يمثل فرصة نادرة للتعامل مع الغرب والولايات المتحدة خاصة من موقع القوة ، فيما يتصل بالقضية الفلسطينية ، حيث ان العرب لم يعودوا يملكون الكثير من عناصر الضغط على الموقف الأمريكى حيال هذه القضية ٠

- انه لو اجتمع العرب على فكرة الربط ، فان من الممكن خلق تيار عالمى يؤيد هذه الفكرة بحيث يصير من غير الممكن تجنبها ، وكانت هذه الفكرة قد حظيت فعلا ببعض القبول لدى أطراف دولية هامة فى ادارة الأزمة ، وخاصة فرنسا التى أعلن رئيسها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى بداية أكتوبر مبادرة تأخذ مسألة الربط فى الاعتبار ، ومن المعقول أن تدفع بعض القوى الغربية لتنفيذ فكرة الربط ، فى الوقت الذى يرفضها فيه بعض العرب .
- انه لو تواصل الضغط العربى والدولى لتطبيق فكرة الربط باعتبارها قلب اية تسوية يصبح من الصعب على الولايات المتحدة أن تستمر فى رفضها للفكرة ، حيث أنها لن تستطيع الدفاع عن موقفها الذى يكافئ المعتدى الاسرائيلى ويعاقب "المعتدى" العراقى ، وانه لو أمكن تحقيق تسوية من خلال الربط فيكون العرب قد كسبوا كل ما يطمحون فيه من تحرير فلسطين وتحرير الكويت ، وانقاذ العراق فى نفس الوقت .

ولم يتح لمؤتمر القمة العربى المنعقد فى القاهرة مناقشة هذه الفكرة التى طرحت فى " مبادرة " عراقية بعد القمة بيومين ، وبقصد واضح هو الطعن فى الشرعية " القومية " لهذا المؤتمر وقراراته ، ومع ذلك فقد كان من الواضح أن أغلبية الدول العربية ترفض مقولة الربط رفضا تاما ، على الأقل فى مواقفها المعلنة ،وقد استند هذا الرفض الى مجموعة من المبررات والحجج منها ما يلى :-

- من الناحية الأخلاقية بدت فكرة الربط منحرفة الى حد بعيد ، حيث لا يمكن النظر الى الكويت باعتبارها رهينة عربية يمكن مقايضتها بالأرض المحتلة فى ٥ يونيو ١٩٦٧ ، ولا تغير أحسن النوايا عن تفسير فكرة الربط أخلاقيا من حقيقة العدوان العراقى كعدوان على دولة عربية وشعب عربى
- ومن الناحية السياسية ، كان أقرب الى الدعاية التى تستهدف تعبئة الرأى العام العربى والاسلامى وراء غزو الكويت أكثر منها تفاوضا جادا حول مستقبل الشعب الفلسطينى والمؤكد انه لو كانت الولايات المتحدة قد قبلت بضم العراق للكويت ما كانت العراق لتطرح صداما سياسيا وعسكريا معها حول حقوق الفلسطينيين ، ففى سياق المداولات التى تمت بين الرئيس العراقى والسفيرة الأمريكية - ثم القائم بالاعمال الأمريكى - فى العراق ، صرح الرئيس العراقى بوضوح نيته فى احترام وصيانة المصالح الأمريكية فى المنطقة العربية .
- ومن الناحية الدبلوماسية لم يكن من الممكن قبول رهن مصير الكويت والذى يقع فى يد دولة عربية قامت بغزوه بمصير الأرض العربية المحتلة التى تقبض عليها إسرائيل ، ولم يكن من المتصور أن تقبل اسرائيل ، وحتى لو ضغطت عليها الادارة الأمريكية بأقصى ما لديها من قوة بالانسحاب من الأراضى المحتلة لمجرد ضمان تحرير الكويت .
- ومن الناحية العملية ، فان القائلين بمقولة الربط قد وقعوا فى تناقض بين اعتبار العراق فى مركز قوة باحتلاله الكويت والخشية عليه من عدوان أمريكى وشيك ، كما أنهم قد وقعوا فى تناقض بين رفع شعار منع الحرب الأمريكية ضد العراق ، واعتبار العراق - والعرب عموما - فى موقع قوة يتيح لهم التفاوض حول الأرض المحتلة .

والواقع ان شعار الربط قد صادف استحسانا لدى اقلية من الدول العربية لفترة قصيرة بعد اعلان المبادرة العراقية، فوافقت اليمن رسميا على مبادرة الرئيس صدام حسين بعد اعلانها كما تضمنت مبادرتها فى أول سبتمبر هذه الفكرة ، غير انها سريعا ما أسقطت هذه الفكرة من مبادرتها المعلنة فى ١٩ أكتوبر ، وفى مشروع القرار المقدم منها - مع عدد من دول عدم الانحياز - لمجلس الامن فى ٧ أكتوبر ، وهو المشروع الذى رفض المجلس تمريره ، كما اتخذت المبادرات الأردنية نفس المسار .

● وفى الوقت نفسه ، فانه فى الوقت الذى رفضت فيه دول الخليج ومصر وسوريا رسميا مقولة الربط ، فالها فى مفاوضاتها مع الجانب الأمريكى ، وبعض الأطراف الأوربية قد حثت على اعلان التزام ما من جانب الولايات المتحدة أو مجموعة من الدول الغربية أو مجلس الأمن بتحريك القضية الفلسطينية ، وتسوية الصراع العربى - الاسرائيلى بعد انهاء أزمة الخليج ، واعلان هذا الالتزام فى وقت مبكر ، وكانت مجموعة دول المغرب العربى ، وخاصة الجزائر تدفع فى نفس الاتجاه وان كانت قد طلبت التزاما تعهديا أقوى من جانب الولايات المتحدة ومجلس الأمن ، وبحيث يبدو هذا الالتزام كتنازل لصالح العراق وهو الأمر الذى رفضته الولايات المتحدة بصورة تامة ، ومع ذلك فقد كانت ضغوط الدول العربية ، وخاصة مصر ، وراء صدور بيان غير ملزم من مجلس الأمن بتاريخ ٢٠ ديسمبر بالتوصية بعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط (دون تحديد شكل معين أو تاريخ محدد لهذا المؤتمر) ولم يكن هذا الحل الوسط مقبولا من جانب دول المغرب العربى ، أو العراق بالطبع ، وبالتالى فقد استمرت فى مساعيها لاصدار التزام أقوى ، وقادت فرنسا الاتجاه لاصدار هذا الالتزام فى سياق حل دبلوماسى لأزمة الخليج ، وتبلور هذا الموقف فى المبادرة بتوزيع اقتراح بين أعضاء مجلس الأمن فى ١٤ ينساير - أى قبل انتهاء مهلة الأمم المتحدة بيوم واحد - يتضمن التزام المجلس " لمساهمة نشطة فى حل المشكلات الأخرى بالشرق الأوسط ، فى وقت ملائم" بعد التوصل الى اتفاق حول جدول زمنى لانسحاب القوات العراقية من الكويت .

● والواقع انه كانت هناك فرصة كبيرة من الناحية النظرية لحدوث توافق عربى بشأن العلاقة بين حل أزمة الخليج وحل المشكلة الفلسطينية لا يضمن ربطا ميكانيكيا ومباشرا ، ولكنه يؤكد فى نفس الوقت على ضرورة معاملة القضية الفلسطينية معاملة مماثلة من حيث المبدأ القانونى والدبلوماسى فى الحد الأدنى للقضية الكويتية ، وبسبب الحرب الأهلية الاعلامية - التى استخدمت فيها حجج متعارضة حول مقولة الربط - بين قضايا أخرى - ضاعت هذه الفرصة .

● **المعضلات الإجرائية :-**

الى جانب المعضلات المبدئية ، واجه العالم العربى مجموعة من الاشكاليات الاجرائية التى أوضحت بجلاء حدود فكرة النظام العربى ، فى المرحلة التاريخية التى ثارت فيها أزمة الخليج ، وقد تعينت هذه الحدود فور انفجار الأزمة مباشرة فى السؤال التالى : ماذا يستطيع النظام العربى أن يفعل اذا قرر أحد أطرافه ذو القوة العسكرية الكبيرة والتصميم غير المحدود على تحدى قواعده ؟ والوجه المقابل لهذا السؤال هو ماذا يستطيع النظام العربى أن يفعل اذا قرر النظام الدولى - باجماع القوى العظمى فيه - أن يأخذ المبادرة بادارة أزمة تقع فى صميم نسيج العلاقات العربية - العربية ؟ وفيما بين هذين السؤالين المتقابلين تحددت جدارة النظام الدولى ، ونعنى بالجدارة هنا كفاية القواعد المقننة القابلة للتطبيق على الأزمة ، ووضوحها وانسجامها - من ناحيتى الشكل والمضمون - وكفاية القوة اللازمة لفرض الاذعان لهذه القواعد قبل أطراف النظام ذاتهم ، وليست الجدارة هنا بهذا المعنى ضمانا لنجاح إدارة الأزمة أو كفاءة ادارتها ، اذ يتعلق نجاح ادارة أية أزمة بمدى الرضا الكلى الذى يتحقق عن الحصيلة النهائية لهذه الادارة بين أطراف النظام القائم على هذه الادارة .

وقد اكتشف الأطراف الرئيسيين فى النظام العربى عدم كفاية وتناقض واضطراب القواعد الواجبة التطبيق على حالة الغزو العراقى للكويت ، فقد كانت هذه الأطراف قد نحت جانبا مشروع تعديل الميثاق وبروتوكول ضوابط العمل العربى المشترك ولم تصدق عليها ، ولم يكن هناك غير نص المادتين ٦ و ٧ من ميثاق جامعة الدول العربية الذى وضع

فى عام ١٩٤٤ ، ونص المادة ٢ من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية والموافق عليها فى عام ١٩٥٠ ويلزم نص المادة ٦ مجلس الجامعة باتخاذ القرارات الخاصة بالتدابير اللازمة لرد الاعتداء الواقع على احدى دول الجامعة بالاجماع (مع استثناء رأى الدولة المعتدية) أما نص المادة ٧ وهى التى تضع القاعدة العامة للتصويت فى قطاع الجامعة فيعين أن ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة فى الجامعة ، وما يقرره المجلس بالاكثرية يكون ملزما لمن يقبله ، ولم يكن هناك نصوص مشابهة لضبط نظام التصويت فى مؤتمر القمة العربى ، الذى تطور كأهم مؤسسة فى النظام العربى فى الممارسة ، دون تطور قانونى مناظر ، أما نص المادة الثانية من اتفاقية الدفاع المشترك فتلزم الدولة الموقعة بالمبادرة الى معونة الدولة المعتدى عليها ، حتى لو كانت هذه المبادرة منفردة ، ولا يشترط اجماعا للوفاء بهذا الالتزام ، وقد أثارت هذه المتناقضات اضطرابا ومعارضة عند التصويت على مشروع قرار مؤتمر القمة العربى الطارئ فى القاهرة وبعد صدور قراره فى العاشر من أغسطس ، والأهم من ذلك هو عدم وضوح التدابير التى يفترض أن يتخذها مجلس الجامعة او مؤتمر القمة عند عدوان من دولة عربية على دولة عربية اخرى فالتدابير التى تشمل استخدام القوة المسلحة فى نص المادة ٢ من معاهدة الدفاع مقصودة بوضوح لرد اعتداء دولة اجنبية على دولة عربية وفوق ذلك كله فان النظام العربى لم يكن يملك قاعدة واحدة صالحة للتطبيق عندما يكون الهدف من ادارة أزمة نشأت عن عدوان دولة عربية على دولة عربية اخرى هو انقاذ الدولتين معا من مخاطر داهمة بسبب العدوان الاصلى وما قد يتلوه من اعمال عدوان خارجى ضد الدولة العربية المعتدية ٠

ويرتبط بعدم كفاية القواعد الواجبة التطبيق واضطرابها افتقار النظام العربى لوسائل القوة والالزام الضرورية لوضع قراراته او قواعده موضع التطبيق وخاصة اذا قررت دولة ما انتهاك هذه القواعد وتحديها او الهجوم على النظام كله وقواعده الجوهرية ومن بينها قاعدة حل المنازعات بالطرق السلمية

وقد شهد النظام العربى نزاعات عسكرية كثيرة وان لم يصل اى منها ابدا الى حد غزو دولة عربية لكل اقليم دولة عربية اخرى بالقوة العسكرية الغاشمة ولم يتمكن النظام فى اى منها من التدخل المقنن او تطوير قواعد كافية للمشروعية فى رد العدوان او الدفاع عن المصالح العربية الجماعية وفوق ذلك فانه بالرغم من تكرار المنازعات العسكرية بين الدول العربية فان النظام العربى لم يكن مصمما من حيث قواعده القانونية والعملية كنظام يقوم على توازن القوى بالمعنى الاستراتيجى العسكرى لهذا المصطلح وعلى النقيض فانه كان مصمما وظل يعمل منذ بدايته كنظام تفاهم او تراضى ويترتب على ذلك ان هذا النظام كان دائما معرضا للتفكك - المؤقت غالبا - عندما تعمد احدى الدول العربية القوية عسكريا الى التحدى الصريح لقواعد ومحاولة احلالها بقواعد شرعية ثورية واتسم هذا النظام ايضا بميل منحدر للتأقلم والتسليم امام حالات فرض دولة لوضع ما بالقوة فى محيطها الاقليمى بل واحيانا تقنين هذا الفرض مثلما حدث فى حالة التدخل العسكرى السورى فى لبنان عام ١٩٧٦ ٠

وقد زاد من عجز النظام العربى عن فرض قواعد الامن المعمول بها ان توزيع موارد القوة وخاصة القوة العسكرية قد اصبح اكثر انتشارا مع الوقت ولم يعد من الممكن ان تقوم دولة او دولتان بدور شرطى النظام واصبح العمل العسكرى الجماعى لحراسة قواعد النظام وتأمينه مرهونا بالتوافق بين عدد كبير نسبيا من الدول العربية وهو امر يصعب تحقيقه وخاصة مع تصاعد وتعمق الاختلافات الكبيرة فى التوجهات السياسية والاستراتيجية فيما بينها وحتى لو افترضنا امكانية التوافق بين هذا العدد الكبير من الدول العربية فانها قد لاتستطيع توفير ونشر حجم كاف من القوات العسكرية لفرض قرار جماعى على دولة واحدة قوية عسكريا مثل العراق ٠

وقد اتسم الموقف السياسى المصاحب للغزو العراقى للكويت بكل هذه العوامل مجتمعة وكان من اليسير اكتشاف ان النظام العربى لايستطيع ان يقوم بدور كبير طالما ان دولة قوية عسكريا مثل العراق قد قررت تحدى قواعده الجوهرية وصممت على الذهاب بذلك الى ابعد مدى ممكن بالاحاطة بقواعد التفاهم ذات الطبيعة العرفية للنظام وان جدارته فى ادارة أزمة من هذا النوع محدودة للغاية اذا لم يبق غير اتخاذ موقف دعائى جماعى وهو الامر الـذى لم يحدث بسبب الاختلافات الكبيرة فى التوجهات فيما بين الدول العربية والتى اسهم التدخل العسكرى الاجنبى فى تفاقمها .

اما الوجه المقابل لعدم الجدارة الداخلية للنظام العربى فى ادارة أزمة بجسامة الغزو العراقى للكويت فيتصل بسلب جدارته الخارجية وقد اثارت هذا الجانب مناظرات حادة بين المثقفين والخبراء العرب ففى اعقاب الغزو مباشرة قام مجلس الأمن باصدار قراره رقم ٦٦٠ والذى وضع اسس الشرعية الدولية فيما يتصل بالأزمة وقبل ان يتخذ النظـام العربى موقفا محددا منها وبالتالى بات امام هذا النظام اختيار صعب بين انشاء قواعد مناقضة او متوافقة مع هذه الشرعية وخلال يام قليلة كانت الولايات المتحدة قد بدأت ترسل قواتها العسكرية الى منطقة الخليج بموافقة السعودية ودول الخليج لاخرى مستندة الى قواعد السيادة وحق الدفاع الشرعى عن النفس واخذت قرارات مجلس الامن تتدفق بصورة قننت شرعية التواجد العسكرى الامريكى ثم متعدد الجنسيات وضغوطه الاقتصادية واجراءاته العقابية ضد العراق فاذا اخذنا مجموع تلك المبادرات الثنائية والجماعية لوجدنا انها تستند الى قواعد قانونية شرعية وثنائية فردية وانها أنشأت آليات لوضع تلك القواعد موضع التطبيق والى جانب ذلك كله لمضت تلك الآليات على مخاوف امنية مشروعة لدول الخليج زاء دولة اقوى عسكريا وقادرة على تجديد ومد عدوانها الى كل منطقة الخليج .

ومن الناحية السياسية كان من الواضح ان القواعد القانونية والآليات(العسكرية والاقتصادية وغيرها) الدولية والثنائية قد تحركت بسبب ضغوط متواصلة من جانب الولايات المتحدة التى لا ينكر احد انها قد استهدفت تدمير القدرات العسكرية والقدرات الاقتصادية المساندة للعراق وبالتالى كان هناك تعارضا واضحا بين المضمون السياسى العملى لهذه القواعد والآليات الدولية من ناحية والاماني العربية التى تركزت على منع انفجار حرب دولية ضد العراق مع تحرير الكويت فى ذات الوقت وهنا يثور الخلاف بين المثقفين والخبراء العرب .

اذ يعتقد تيار واسع من هؤلاء المثقفين والخبراء انه كان من الممكن ان يثبت النظام العربى جدارته الخارجية من خلال صيغة للحل العربى تقوم على مايلى :

- اعمال قواعد التفاهم العرفية مع القيادة العراقية لحثها على الانسحاب من الكويت وقبول حل وسط اما من خلال وساطة جماعية او من خلال تفاوض وحوار مباشر بين العراق والسعودية .
- تقديم مجموعة من الافكار لاتتعارض كليا مع الشرعية الدولية ولكنها لا تأخذ بها كلها وخاصة مقولة الانسحاب غير المشروط والفورى للقوات العراقية .
- نزع فتيل الحرب من خلال فكرة الانسحابات المتبادلة اما على نحو متزامن او متتال : بحيث تنسحب القوات العراقية اولا ثم القوات الامريكية ومتعددة الجنسيات بعد ذلك او العكس .
- البحث فى ضمانات متبادلة للامن بين الدول العربية المعنية تكون صالحة على المدى الطويل وتعيد بناء الثقة بين هذه الدول وتكون مضمونة جماعيا من جانب النظام العربى .

يعتقد هذا التيار انه كان من الممكن اصلا منع تدفق القوات الامريكية والاجنبية الى الاراضى السعودية والخليجية وبالتالى قطع الطريق على سيناريو الحرب الدولية ضد العراق .

والواقع ان هذا التيار قد استند على العاطفة والوجدان القومي والعربي ولكنه كان يفتقر الى ضمانات حقيقية فيما يتصل بالجوانب التى اقترحها على نحو متفرق ولذلك فانه قد اخذ ينزلق عمليا من استهداف الجمع بين حماية العراق وتحرير الكويت الى تفضيل حماية العراق حتى ولو كان على حساب التضحية بالكويت على اساس من قاعدة اقل الاضرار .

وعلى الجانب المقابل نهض تيار قوى بين المثقفين والخبراء العرب يرى ان اعمال قواعد التفاهم العرفية قد فشل مع القيادة العراقية ولم يكن من الممكن تصديق ان تدفع العراق بالقوات الهائلة التى غزت الكويت لكى تنسحب فى ايام قليلة بما يساعد على تهدئة المخاوف الامنية لدول الخليج الاخرى وخاصة السعودية ولم يكن من الممكن من باب اولى، ان تستقبل السعودية القوات الامريكية ثم متعددة الجنسيات لحمايتها من احتمال عدوان عراقى لكى تطلب سحبها مع استمرار الاحتلال العسكرى فيما بين الطرفين وفى ظروف تتميز بانهيار الثقة بينهما بعد غزو الكويت وكانت الفرصة الوحيدة للسيطرة لدى دول الخليج تتمثل فى موقف عربى جماعى وقوى للغاية يتخذ شكل امدادات عسكرية عربية سريعة للسعودية ودول الخليج الاخرى بما يسمح بتقليص الحاجة للقوات الاجنبية وسحبها بالتدريج وبالارتباط مع قدرة النظام العربى على اعادة التوازن العسكرى بين الخليج والعراق وكان من الواضح لدول الخليج ان النظام العربى لن يستطيع التقاط هذه الفرصة بسبب الانشقاق الايديولوجي والسياسى حول الموقف من التواجد العسكرى الاجنبى ومن ذات عملية الغزو العراقى للكويت فضلا عن الرغبة الخليجية فى تحجيم الدور السياسى العربى فى ترتيبات ما بعد الأزمة .

فطالما ان النظام العربى لم يكن يستطيع ضمان الاسس الاولية للتوازن العسكرى بين العراق والخليج وتشكيل قوة ردع عسكرى حقيقية فى مواجهة العدوان العراقى لم يكن ممكنا طرح شعارات او خطوات اجرائية ذات مصداقية لمنع الحرب ففى غياب القدرة العربية العامة على ضمان ردع امتداد العدوان العراقى بعد الأزمة مباشرة وعلى المدى الابعد كان المحتم ان تبحث السعودية ودول الخليج عن ضمانات امن دولية مادية وقد ادركت مصر وسوريا هذه الضرورات المادية والاجرائية فى الوقت الذى اصر فيه الائتلاف العربى المقابل على ادارة أزمة تحدى ثورى عسكرى للنظام العربى ولامن دول الخليج على وجه الخصوص باساليب لاتتفق مع طبيعة هذا التحدى غير المسبوق اى باساليب التفاهم العرفى وطالما ان دول الخليج كانت ستطلب بالضرورة ضمانات امن دولية تمكنها من تحقيق الردع فى الحد الادنى فان شعارات مثل الانسحاب المتبادل للقوات العراقية والاجنبية او الانسحابات المتوالية لم تكن عملية قبل ان تتحقق ضمانات الردع والتوازن العسكرى فحتى اذا كانت العراق قد قبلت فكرة الانسحاب المتبادل سواء على نحو متزامن او متتال وهو ما لم يحدث لم يكن من المتوقع ان تقبلها دول الخليج فالانسحاب المتبادل وحدة كان يعنى سحب القوات العراقية عدة كيلومترات وانسحاب القوات الاجنبية عدة آلاف من الكيلومترات تاركة اختلالا هائلا فى موازين القوى ينطوى بالضرورة على احتمالات كبيرة لتجدد العدوان .

ان بنية النظام العربى ذاته لم تكن صالحة لاثبات الجدارة المبدئية والاجرائية فى ادارة أزمة الخليج باعتبارها أزمة تحد ثورى وعنيف لاسس هذا النظام على انه اذا كان النظام العربى قد فشل فى ادارة الأزمة ككل فقد ظل من الممكن لظريف ان يقوم بدور متميز فى الادارة العالمية للأزمة عبر تقديم مجموعة حزمة متكاملة من الافكار التى تتوافق مع الشرعية الدولية وتضمن تحرير الكويت وانقاذ العراق على ان ذلك كان مرهونا بتفاعلات مرنة وصحية بين الدول العربية

الرئيسية وباستعراض نمط هذه التفاعلات يتضح ان النظام العربي واطرافه الرئيسية قد اهدر هذه الفرصة وانه يتحمل جزءا من المسئولية عن هذا الاهدار .

- **تفاعلات الادارة العربية للأزمة :**

تطورت الادارة العربية للأزمة عبر اربع مراحل متصلة ففي البداية وعندما ظهرت بوادر الأزمة سعت اطراف عربية قيادية لمحاولة تجنب انفجارها وعندما وقع هذا الانفجار شغل النظام العربي لفترة قصيرة بمحاولة ايجاد حل جماعي او موقف جماعي منها وفشل هذا المدخل بسبب وقوع انشقاق كبير حول الموقف الواجب اتخاذه ، وفي المرحلة الثالثة انطلقت مجموعة من المبادرات القطرية او الجهود الدبلوماسية متعددة الاطراف لاقناع الاطراف المعنية مباشرة بالصراع بحلول وسط مختلفة وربما يكون السبب الرئيسي لفشل هذه المبادرات هو تصميم العراق على مواصلة الصراع وعدم قبول المبدا الاساسي والشروط الدنيا للحل المقبول وهو الانسحاب من الكويت على ان احد اهم الاسباب يتمثل كذلك في الجمود الواضح للتحالفين العربيين الرئيسيين والافتقار الى المرونة الدبلوماسية والعجز عن تجسير الفجوة بين هذين الائتلافين واخيرا انتقلت الأزمة الى مرحلة التحضير للحرب واتخذت الاطراف العربية مواقف متعارضة منها مع قاسم مشترك يتمثل في التسليم بالامر الواقع وادراك عجز العرب عموما عن التأثير على مجرى الأزمة والحرب وعبر هذه المراحل الاربع برزت اتجاهات اساسية في التفاعلات العربية المتصلة بالأزمة وهي:

- توسع مطرد للفجوة بين المواقف الرئيسية في النظام العربي من الأزمة واشتداد الاستقطاب بين الموقفين الرئيسيين .
- الجمود الواضح بين الائتلافين الرئيسيين من حيث موقفهما المتبادل والعجز عن تجسير الفجوة بينهما من خلال مبادرات دبلوماسية قوية .
- تجميد النظام العربي عموما ليس فقط فيما يتعلق بنشاطات اطرافه حيال الأزمة وانما بصدد كل نشاطاته الاخرى .
- المرحلة الاولى : محاولة تجنب الانفجار :

ظهرت البوادر المباشرة للأزمة عندما تقدم وزير الخارجية العراقي بمذكرة في ١٦ يوليو الى الامين العام للجامعة تشتمل على طائفة من الاتهامات الموجهة للكويت والامارات العربية منها استغلال الكويت لانشغال العراق بالحرب مع ايران في تصعيد وتيرة الزحف التدريجي والمبرمج في اتجاه ارض العراق وقيام الكويت والامارات باغراق السوق العالمية للنفط خارج حصتهما المقررة في الاوبيك بما ادى الى خسائر مالية كبيرة قدرتها المذكرة بنحو ٢٥ بليون دولار للعرب ككل خلال الفترة ٨٧-١٩٩٠ .

وكذا اتهمت المذكرة حكومة الكويت بنصب منشأة نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي وسحب النفط منه بما قيمته ٢,٤ بليون دولار وقدمت المذكرة المطالب التالية : اقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية على غرار ما اتفق عليه في قمة عمان ١٩٨٠ برأسمال ٥ بليون دولار ويخصص للدول العربية الفقيرة وممول بدولار واحد عن كل برميل من النفط يصدر بسعر ١٥ دولار للبرميل واسقاط الديون المسجلة على العراق (وهي ديون نسبت الى استيلاء دول الخليج على جزء من حصة العراق من صادرات النفط خلال الحرب مع ايران) وتنظيم مشروع مارشال عربي لتعويض العراق عن خسائر اثناء الحرب مع ايران وهي حرب ترى المذكرة انها كانت دفاعا عن سيادة دول الخليج وعن الوطن العربي عموما .

وبعد يومين قام الرئيس العراقي بالقاء خطاب في عيد "ثورة ١٧ يوليو ١٩٩٠" حذر فيه دول الخليج من الاستمرار في انتاج النفط بما يزيد عن الحصص المقررة لها في الاوبيك بما يؤدي بالي الاضرار بالاقتصاد العراقي واكد الرئيس

العراقى بأنه فى حالة عدم الاستجابة لهذا التحذير فان العراق سيقوم بعمل فعال لاعادة الحقوق المغتصبة الى اهلها مشيرا الى انه يعتبر سياسات بعض دول الخليج تطبيقا لاهداف امريكية فى زعزعة امن العراق والاضرار بالمصالح العربية عموما وكذا طالب البرلمان العراقى بتدخل الدولة العربية للقضاء على مواطن الضعف لبعض حكام الخليج الذين دخلوا لعبة الاضرار بالمصالح العربية وسريعا ما تصاعدت الحشود العسكرية العراقية على الحدود مع الكويت منذرة بعمل عسكرى ضد الكويت ،

وحفزت هذه التهديدات دولا عربية عديدة على التحرك لمحاولة احتواء الأزمة وتجنب انفجارها بطرق مختلفة فعلى حين طالبت ليبيا بموقف عربى جماعى من خلال تشكيل لجنة من الجامعة العربية لمعالجة النزاع العراقى - الكويتى فقد اثرت اطراف عربية اخرى بذل جهود مكثفة للوساطة او استخدام نفوذها لدى الطرفين للامتناع عن تصعيد الأزمة ومعالجتها بصورة هادئة وقامت مصر والسعودية بجهود خاصة لاحتواء الأزمة ولم يقم الرئيس مبارك بالوساطة بين الطرفين بالمعنى المعهود للكلمة ولكنه كان يهتم بوضع حدود قوية على المدى الذى قد يذهب اليه الطرفان خاصة العراق فى تصعيد الخلاف وتشجيعهما وخاصة الكويت على ابداء مرونة كافية بما يضمن احتواء الأزمة وحل المشكلات بينهما من خلال مفوضات ثنائية وفى لقاء مع الرئيس العراقى صباح يوم ٢٤ يوليو ١٩٩٠ انتهت المفاوضات بنتائج اثارت لبسا كبيرا بعد ذلك اذ يؤكد الرئيس مبارك انه حصل على وعد قاطع من الرئيس العراقى بعدم الاقدام بعمل عسكرى ضد الكويت على حين نفى العراقيون انهم قطعوا مثل هذا الالتزام الا فى حدود " استنفاذ وسائل المفاوضات" وما حدث بالفعل من مفاوضات بين الكويت والعراق فى مؤتمر جدة يؤكد ان مسألة المفاوضات لم تكن غائبة وان الرئيس مبارك هو الذى دفع اليها كما ان الرئيس مبارك قد حث الكويتيين بقوة على التصرف فى المفاوضات باقصى قدر ممكن من المرونة حول جميع المطالب العراقية وبالتالى يكون منشأ اللبس الحقيقى هو ان العراق لم يكن يهتم بالمفاوضات وانما بالقبول الكامل من جانب الكويت للمطالبة العراقية فيما لا يعد مفاوضات حقيقية وانما اتخاذ مقصودا لهيئة المفاوضة بقصد توجيه انذار بالاستسلام غير المشروط من جانب الكويت لهذه المطالب ومن المؤكد ان هذه لم تكن هيئة المفاوضات التى تصورها الرئيس مبارك كما لم تكن مشروطية الوعد العراقى واضحة لا بهذه العجلة من حيث الوقت ولا بهذه الحدة من حيث الصياغة اما السعودية فقد كانت مرتبطة بالخلاف العراقى الكويتى ارتباطا مباشرا وكانت تدرك كذلك ان جانبا هاما من الاتهامات والتهديدات العراقية موجهة لها فى الحقيقة اكثر مما هى موجهة للكويت وبصورة خاصة مايتصل بسياسات الانتاج والتصدير للنفط ومادعته العراق بالحرب الاقتصادية التى يقصد بها تركيع العراق ولذلك فقد فضلت ان تاتى مساعيها الحميدة على هيئة وساطة وبخاصة فى اللقاء العراقى - الكويتى فى العاصمة السعودية وقد روى الطرفان حكايات متناقضة بشان هذا اللقاء غير ان الامر المرجح هو ان الوفد العراقى قد تحدث بلغة الانذار وطلب الموافقة الكاملة على مطالبة فى مجالى السياسات النفطية والدعم المالى على حين ان الوفد الكويتى كان يرغب فى ربط الدعم المالى بالتفارض حول ترسيم الحدود كما كانت هناك خلافات حول "مقدار" الدعم المالى واله فى الوقت الذى كان الوفد العراقى يطلب موافقة كويتية على مطالبه كاملة فان الوفد الكويتى لم يكن لديه تصور متكامل حول كيفية ومدى الاستجابة لهذه المطالب وانتهت المناقشات بما اعلن عن انهيار المفاوضات بالرغم من الوساطة السعودية وكان فشب لقاء جدة تمهيدا مقصودا من جانب العراق للغزو الذى تم فى اليوم التالى لبدايته ،

والواقع ان لقاء جدة قد فشل لا بسبب جمود الموقفين العراقى والكويتى فحسب بل بسبب عدم كفاية الادارة العربية للأزمة فى هذه المرحلة ويمكننا ان ننسب فشل الادارة العربية لبوادر الأزمة الى مجموعتين من الاسباب ، اولهما

تتعلق بواقع السياسات العربية عموما فيما بين مؤتمر قمة بغداد وبروز البوادر المباشرة للأزمة ، وثانيهما تتعلق بنمط ادارة الأزمة فى هذه المرحلة وفيما يتصل بالمجموعة الاولى اشرنا من قبل الى ان مؤتمر قمة بغداد قد اسفر عن بداية انشقاق بين تحالفين من الدول العربية وعن انتقال بغداد الى خط هجومى فى مجال السياسة العربية بالارتباط مع خطها الهجومى فى مجال السياسة الدولية وقد عمق هذا الخط من مخاوف الدول العربية الاخرى التى كانت قد بدأت تتشكل فى تحالف مستتر "معتدل" الطبع وقادها الى نزعة قوية لمقاومة المطالب العرقية عموما واغراقها فى بيروقراطية السياسة العربية وقد اتسمت استجابة النظام العراقى لبوادر الأزمة بقوة هذه النزعة ومن ناحية ثانية فان السياسات العربية عموما كانت قد فقدت التركيز والقدرة على العمل السريع بسبب كثرة القضايا والموضوعات العاجلة والهامة فى " أجندة النسق العربى " وبسبب استمرار التشتت الفكرى والسياسى عموما اما بالنسبة للمجموعة الثانية من الاسباب فانه يمكن اجمالها فيما يلى :

- فشل النظام العربى فى ادراك كنه وطبيعة المشروع السياسى العراقى الجديد ومدى الحاح العراق على تطبيقه فكان الانطباع الغالب بان الراديكالية المفاجئة للنظام العراقى لاتزيد كثيرا عن وسيلة لابتزاز دول الخليج العربية "المعتدلة" الاخرى وبالتالى كان الاستنتاج الرئيسى الذى يرجح انه قد حكم رد فعل هذه الدول هو امكانية التعامل مع هذا المشروع بالمداخل التقليدية للنظام العربى مثل اغراق المطالب العراقية فى دولاب البيروقراطية العربية واجبار العراق على تخفيض مطالبه فى سياق مفاوضات طويلة ومعقدة .
- فشل النظام العربى فى التنبؤ بالمدى الذى قد تذهب اليه القيادة العراقية فى الضغط على الكويت ودول الخليج الاخرى والمؤكد ان الكويتيين انفسهم وغالبية القادة العرب معهم لم يذهب بهم الى التصور الى حد التنبؤ لامكانية غزو كل الاراضى الكويتية وظن القادة العرب او بعضهم على الاقل ان الضغط العراقى لن يزيد عن عمل عسكرى على الحدود قياسا على ماحدث فى عام ١٩٦٦ وعام ١٩٧٣ .
- فشل النظام العربى فى توجيه رسالة قوية الى العراق بالامتناع عن القيام بعدوان عسكرى ضد الكويت والا واجه موقفا عربيا شديدا وعلى النقيض فان العراق كان قد حقق تقدما على طريق بناء تحالف عربى واسع نسبيا وربما تكون قد وصلته رسالة من جانب بعض العرب مفادها تضامن مستتر مع موقفه المعادى لدول الخليج عموما وللكويت بصفة خاصة .

والواقع ان بعض مطالب العراق قد صادفت قبولا من جانب كثرة من الدول العربية فسياسات الاغراق النفطية كانت تضر ايضا بعدد من الدول العربية غير الخليجية المصدرة للنفط وكذا كانت الكويت تتخلى فى ذلك الوقت عن عدد من المنظمات العربية وعلى رأسها مجلس الوحدة الاقتصادية بناء على سياسة معلنة بأنها لن تسدد نصيبها فى موازنات هذه المنظمات الا اذا سددت الدول العربية الاخرى انصبتها ولم يكن ذلك النصيب كبيرا حقا بالمقارنة بالامكانيات المالية الكويتية كما كانت الكويت قد قطعت او خفضت بشدة معونات الدعم والتسهيلات المالية لعدد كبير من الدول العربية بما فيها تلك الدول المواجهة لاسرائيل الامر الذى خلق استفزازا عاما بين الدول العربية من السلوك الكويتى كما ان الجمود الفكرى والدبلوماسى للقيادة الكويتية كان ايضا ملحوظا ومثيرا لمشاعر سلبية لدى عدد من الدول العربية وفى المقابل لم يكن الائتلاف الذى بزغ بعد انفجار الأزمة فى مواجهة العراق قد تبلور بعد ما هو اكثر من التوافق على سياسات الاعتدال نحو النظام الدولى والغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص ولم يكن هذا الائتلاف المستتر قادرا على توجيه رسالة "انذار" للعراق والمخاطر باستفزازه بتوجيه انذار كهذا .

● المرحلة الثانية : البحث عن حل جماعي للأزمة :

شغلت هذه المرحلة فترة قصيرة جدا من عمر الأزمة وهى بداية الغزو العراقى للكويت فى الثانى من اغسطس حتى نهاية اعمال مؤتمر القمة العربى الطارئ بالقاهرة يوم العاشر من اغسطس وخلال هذه الفترة القصيرة عقد الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية فى اليوم التالى للغزو الى جانب مؤتمر قمة مصغر فى الرياض فى الرابع من اغسطس كما عقد الى جانب مؤتمر القمة المشار اليه واجهض سريعا مشروع لعقد مؤتمر قمة مصغر فى الرياض فى الرابع من اغسطس كما عقد الى جانب ذلك اجتماع لمجلس وزراء خارجية التعاون الخليجى فى الثالث من اغسطس وفيما بعد عقدت عدة اجتماعات عربية ثنائية ومتعددة الاطراف للبحث عن حل مقبول للأزمة فى النطاق العربى بدون طائل .

ويمكن القول بان دبلوماسية الحل العربى للأزمة قد حصرت فى او ارتكزت على الموقف المصرى الصريح والمستتر وقد عين هذا الموقف النطاق المقبول للحل العربى الممكن عمليا فى امرين اولا الضرورة المطلقة وغير القابلة للمناقشة لالتزام العراق الصريح والمؤكد بالانسحاب من الكويت (دون تعيين لحدود الانسحاب) والكف عن محاولة تغيير نظام الحكم فيها بالقوة ، وثانيا التزام البلدين باسلوب محدد لتسوية الخلافات القائمة بينهما عن طريق المفاوضات السلمية وقد تضمن هذا الامر الاخير موقفا مستترا يوحى بامكانية الزام الكويت بالموافقة على مطالب عراقية جوهرية منها تعويض العراق عن نفط مسلوب من حقل الرميلة واسقاط الديون العراقية ومنح العراق تنازلات هامة فى مجال ترسيم الحدود وربما حق استخدام جزيرتى وربة وبوبيان ، على ان الموقف المصرى لم يبد اى استعداد لمجرد التشكيك فى اولوية الالتزام العراقى بالانسحاب من الكويت على حين ان الموقف العراقى يعتبر علنيا على الاقل ان مسالة الكويت منتهية بما يشير الى استحالة قبوله لفكرة الانسحاب كمبدأ وربما يكون الموقف الحقيقى للعراق يقبل بشكل ما من اشكال الانسحاب العسكرى فى سياق حزمة كاملة من معطيات الحل عن طريق التفاوض مع اطراف عربية رئيسية منها مصر والسعودية وحيث ان مصر قد شعرت بعدم الثقة فى وعود الرئيس صدام حسين فانها قد اعتبرت الملك حسين المسئول الرئيسى عن التفاوض مع العراق طوال اليومين الحاسمين ٣،٢ اغسطس وقد اهتمت الادبيات الصحفية العربية والدولية بتفسير فشل فكرة عقد مؤتمر قمة مصغر كان الملك الاردنى يتفاوض حوله مع الرئيس العراقى خلال هذين اليومين واختلفت الروايات بين ما يؤكده الملك حسين من ان الرئيس العراقى قد وافق فى المباحثات معه على التعهد بالانسحاب بعد التوصل الى يحقق مصالحة ومطالبه فى مؤتمر القمة المصغر وما يؤكده الرئيس مبارك من ان الملك قد ابلغه انه لم يبحث امر الالتزام بالانسحاب مع الرئيس العراقى الذى لم يقطع هذا التعهد على نفسه والارجح ان الملك الاردنى كان يجاهد لتلخيص موقف عراقى معقد وحافل بصياغات المراوغة التى قد ترد فيها تعبيرها مايعنى الانسحاب ولكن مشروطا بامور كثيرة ومطالب مطولة وامد زمنى طويل وبدون جدول وفى الوقت نفسه فان الرئيس مبارك كان يبحث - بدون طائل - عن موافقة صريحة وواضحة باولوية الالتزام بالانسحاب من الكويت وبصورة قطعية ودقيقة وهو مالم يكن من الممكن للملك حسين ان يزعم حصوله عليه من الرئيس العراقى ويوضح خطاب الرئيس مبارك فى الثامن من اغسطس والذى دعا فيه لعقد مؤتمر قمة عربى طارئ فى القاهرة على وجه السرعة استمرار استعداده الواضح للتعاطف مع الكثير من المطالب العراقية على اساس اولوية التعهد العراقى القاطع بالانسحاب ويتضح الامر نفسه من تحليل احاديث وتصريحات الرئيس مبارك حتى نهاية شهر اكتوبر عندما اكد انه يعرف ان العراق فى موقف صعب ولكن نحن مستعدون لمساعدته بعد ان يقبل الانسحاب وعودة الشرعية .

وتعمدت ادبيات صحفية وتصريحات سياسية عربية عديدة تصوير اسباب فشل الحل العربي الجماعي وكأنها كامنــه فى اقدام مجلس الجامعة المنعقد فى القاهرة فى الثالث من اغسطس على ادانة العراق ومطالبته بالانسحاب غير المشـــروط لقواته من الكويت وحدوث نفس الامر فى مؤتمر القمة العربي الطارئ فى القاهرة فى العاشر من اغسطس والواقع ان هذا التفسير يخلو من المصداقية العلمية فلا يعقل ان العراق قد غير فجأة من موقفه الاستراتيجي بـــابداء الرفـض الكـامل للالتزام بالانسحاب لمجرد ان مجلس الجامعة قد ادانه بل لم يكن من اليسير تصور ان يقبل العراق بالانسحاب او الالـتزام به بصورة قطعية بعد ان قام لتوه بالغزو العسكرى بالمدى والحجم الهائلين الذين تم بهما ولاشك ان احجام العراق عـــن الالتزام القطعي بمبدأ الانسحاب – فى مقابل الالتزام المصرى المدعم عربيا بارضاء الكثير من مطالبة من الكويت كان هـو العامل الحاسم وراء فشل صيغة الحل العربي للأزمة فلم يتم اتخاذ قرارات مجلس الجامعة الا بعد عقد ثلاثـة اجتماعـات للمجلس بدون قرارات انتظارا لاعلان عراقى بالالتزام بالانسحاب ولم يصدر عن الوفد العراقـى فى اجتمـاع مجلـس الجامعة ادنى اشارة لامكانية البحث عن حل وسط على الاطلاق ولم يكن من الممكن تجاهل المغزى السياســى للتشـدد المتطرف لهذا الوفد وحتى لو قبلنا تفسير الملك حسين للموقف العراقى بالموافقة على عقد مؤتمر القمة المصغر المقـترح فى الرياض على انه استعداد لبحث مسألة الانسحاب فانه لايمكن استبعاد تفسير مكمل او مقابل لهذا الموقف ينطوى علـى مناورة عراقية تستهدف مواجهة الشرعية الدولية ممثلة فى قرار مجلس الامن رقم ٦٦٠ بشرعية عربية بديلـة ومؤسسـة على منطق مختلف مع استمرار غياب التزام قطعي من جانب العراق بالانسحاب من الكويت وبالرغم من فشل فكـــرة عقد مؤتمر مصغر فان مصر وسوريا والسعودية ودول الخليج كانت لاتزال راغبة فى تأكيد اولوية الحل العربي حتى عقـد مؤتمر القمة الطارئ فى القاهرة إذ أن الرئيس مبارك قد وعد فى خطابه الافتتاحي للمؤتمر ان هذا لم يقصد به ولن يكـون ساحة لاحراج العراق وتوجيه الاتهامات له او النيل من دوره وانه لا انحياز لطرف على حساب الاخر .

وفى نفس الوقت فان الموقف العراقى قد اتسم بنفس الدرجة من المراوغة اذ جمع بين الانفتاح على فكرة التفـاوض مع تجاهل الالتزام القطعي بالانسحاب ويقبل هذا الموقف تفسيرا قوامه مايلي :

ان الدبلوماسية العربية قد شهدت صراعا مستترا وشديدا حول طبيعة المفاوضات المقترحة بين العـراق واطـراف رئيسية فى النظام العربي من بينها مصر والسعودية فقد رغبت العراق وايدتها فى ذلك ضمنا منظمة التحرير والاردن وليبيا واليمن وهى الاطراف التى بذلت جهودا دبلوماسية ذات قيمة خلال الفترة منذ بداية الغزو حتى العاشر من اغسطس فى ان تكون المفاوضات نوعا من التسليم العربي بمطالب عراقية مغالى فيها يمكن ان تفتح الطريـــق امـام تعـهد عراقـى بالانسحاب من الكويت وهو الامر الذى يعنى من الناحية الرمزية تنصيب العراق قيادة غير منازعة للعالم العربي وقبـول دول الخليج بوضع تابع للعراق وفى المقابل فان مصر وسوريا ودول الخليج وعلى رأسها السعودية قد رغبت فى ان تكون المفاوضات المقترحة اداة تنفيذية لضمان الانسحاب العراقى من الكويت على اساس ان حل من وســط يقبـل بعـض المطالب العراقية ويعيد العراق الى صيغة تعددية وتوازنية للتفاعلات الرسمية العربية يزعن وفقا لهـا للشـرعية العربيـة والدولية فى وقت واحد وسريعا ما اكتشف الطرفان المباشران ان التعارض بين التوجيهات الاستراتيجية والاكثر عمقـدلا يمكن حله ووضح ذلك على نحو قاطع اثناء عقد مؤتمر قمة القاهرة بل واتضح ذلك ان الموقـــف العراقـى او التوجـه الاستراتيجي العراقى يبقى دعما قويا من عدد كبير من الاطراف العربية ومع ذلك فان الفشل النهائى لصيغة الحل العربي قد اتضح فقط عبر جلسات مؤتمر القمة ذاته وهو ما يفسر ان قرارات هذا المؤتمر قد جاءت على عكس الروح التى بـدا بها ويمكننا ان نعزى هذه المفارقة الى الاعتبارات التالية :

• تصعيد العراق الى تكتيك الهجوم السياسى على دول الخليج والدول المعتدلة فى المنطقة العربية اذ لم يكتف النظام العراقى بظهور وفده بدرجة عالية من الجمود ونية رفض فتح مسالة الانسحاب للمناقشة فكان خطاب الرئيس العراقى بعد نصف ساعة من عقد الجلسة الختامية قد بدأت الحرب الاهلية الاعلامية الموسعة اذ هاجم دول الخليج جميعها مع التركيز على السعودية بسبب استدعائها لقوات اجنبية ودعا الى حماية الاماكن المقدسة بمكة والمدينة من دنس الاجانب بما يعنى دعوة لقلب نظام الحكم فى السعودية وجاء ذلك مكملا لموقف الوفد العراقى بانكار مشروعية تمثيل الكويت بحكومتها كدولة مستقلة وقصر عروضه للتفاوض على تقديم ضمانات "قانونية" بعدم الهجوم العسكرى على المملكة السعودية مقابل اولوية الانسحاب الفورى للقوات الامريكية والأجنبية من دول الخليج واكد ذلك كله استنتاج الرئيس مبارك فى لقاء مع الوفد العراقى اليوم السابق على عقد الجلسات الرسمية للمؤتمر بان العراق ماض فى احتلاله وضمه للكويت وعازم على مواصلة الصراع حتى نهاية المنطقية .

• شد الاستقطاب الحاصل فى المؤتمر حيث ركز كل جانب على اولوياته الخاصة مع تجاهل واضح لمطالب الجانب المقابل فعلى حين ركزت السعودية ودول الخليج مع مصر وسوريا على اولوية الانسحاب العراقى وهو الامر الذى بدا منطقيا تماما بعد صدور قرارات مجلس الامن فان العراق مدعوما بشدة من السودان ومنظمة التحرير وليبيا والاردن قد ركز على السحب الفورى للقوات الأجنبية وادانة دول الخليج على استدعائها لهذه القوات وقد اكد هذا الاستقطاب فى المؤتمر انطباع مصر وسوريا ودول الخليج بان بعض الدول العربية الاخرى متواطئة مع العراق فى اجهاض موقف عربي قوى يتفق مع الشرعية الدولية وبالتالى تصوير المؤتمر وكأنه قد اتى بشرعية بديلة لتلك الدولية وهذا الانطباع كان قد تكون بالفعل عبر المشاورات الاولية التى دارت منذ اليوم الاول للغزو على قدم وساق وشملت منظمة التحرير والاردن واليمن وليبيا مع مصر ودول الخليج وسوريا هو الامر الذى يفسر الصياغة الحاسمة للقرارات التى صدرت عن المؤتمر .

• التآكل السريع للثقة بين اطراف الائتلافين الواسعين الذين ظهرا فى المؤتمر فقد انعقد المؤتمر انطباع نافذ بقرب حدوث مواجهة عسكرية بين العراق والولايات المتحدة بعد قيام القوات العراقية بتطوير الهجوم والوصول الى الحدود السعودية فى ناحية المنطقة المحايدة مع الكويت والاعلان عن نشر القوات الامريكية فى الاراضى السعودية يوم ٦ اغسطس ١٩٩٠ وهو الامر الذى ساهم فى تفاقم حدة الاستقطاب اذا خشى الائتلاف المناصر للموقف العراقى من ان يدار المؤتمر بما يوفر غطاء عربيا لحرب امريكية مقبلة ضد العراق على حين خشى الائتلاف المناهض للغزو العراقى للكويت من التفاف عراقى يظهر المؤتمر وكأنه قد انتصر – ولو ضمنيا – للمعارضة العربية /العراقية للشرعية الدولية وعلى حين اعتبر الائتلاف المناصر للعراق ان وجود صيغة مقترحة لمشروع قرارات المؤتمر مقدم من دول الخليج علامة على سوء النية فان مصر والسعودية قد نظرت لاقتراح الجانب الآخر بتشكيل وفد للتفاوض مع الرئيس العراقى فى بغداد – دون ضمانات مسبقة– على انه نوع من الفخ المنصوب لهم بما يهدر فرصة ابراز موقف يعبر عن الشرعية العربية ويدفعهم للتسليم بالمطالب العراقية المغالى فيها .

وهكذا شهد مؤتمر القمة العربي الطارئ فى القاهرة ٩-١٠ أغسطس ١٩٩٠-تقنينا للانشقاق فى النظام العربى وهو الانشقاق الذى برز فى اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب فى ٣ اغسطس ١٩٩٠ ومع ذلك فقد كانت هناك فوارق هامة بين الاجتماعين فقد صوتت ١٤ دولة عربية ايجابيا على قرارات مجلس الجامعة فى ٣ اغسطس ١٩٩٠ على حين صوتت ١٢ منها فقط ايجابيا على قرارات مؤتمر القمة ويعود ذلك الى تغيب تونس عن المؤتمر واعلانها بعد ذلك

معارضتها لقراراته وانتقال الجزائر من التصويت الايجابي على قرارات المجلس الى الامتناع عن التصويت على قرارات القمة وعلى حين تغيبت ليبيا عن اجتماع المجلس فانها قد عارضت قرارات المؤتمر وبذلك يكون موقف المعارضة والامتناع والتحفظ قد تضخم فيما بين اجتماعي المجلس والمؤتمر من سبع دول (منها العراق) الى تسع دول (بحساب العراق) وبذلك لايعد مؤتمر القمة قد انهى المحاولة الضعيفة من جانب النظام العربي لايجاد حل عربي فحسب بل انه قد عمق وفاقم من الاستقطاب داخل النظام العربي فيما يتصل بأزمة الخليج .

- المرحلة الثالثة : المبادرات والجهود الدبلوماسية العربية الفردية والثنائية ومتعددة الاطراف :

لم يؤد فشل " الحل العربي " الجماعي الى القضاء فورا على فكرة الحل العربي او انهاء الدور العربي فى ادارة أزمة الخليج اذ استمرت الجهود الدبلوماسية العربية لوضع الأزمة على طريق الحل السياسي غير ان هذه الجهود قد اتخذت صورة المبادرات او النشاطات الدبلوماسية الفردية والثنائية ومتعددة الاطراف غير ان المدهش حقا ان هذه المبادرات والنشاطات الدبلوماسية العربية جاءت اقل عددا واقل جدارة بكثير من تلك التى قامت بها اطراف اجنبية ولم يكن من الغريب انها فشلت جميعا فى التحرك السياسي لدبلوماسية فعالة لتسوية الازمة سواء على صعيد عربي او دولى ويعود هذا الفشل الى اسباب متعددة نتناول اهمها فيما يلى :

ربما يكون اول واهم الاسباب المباشرة لفشل المبادرات العربية هو ان اغلبها قد جاء من العراق نفسه او اطراف عربية متعاطفة مع الموقف العراقى وانها فى هذا السياق لم تقدم اساسا كافيا لحل مشكلة الكويت وقد افتقرت اغلب هذه المبادرات بالتالى للوزن السياسي الضرورى للفت الانظار اليها وجعلها مرتكزا لتحريك التسوية السياسية للازمة فالاثر النفسي والسياسى لفشل الحل الجماعى العربي قد افقد هذه المبادرة البيئة السياسة المناسبة وافرغها من قوتها الدبلوماسية وكان من الصعب تجريد هذه المبادرات وتحريرها من السياق السياسي والاعلامى ، ففى اعقاب فشل مؤتمر القمة الطارئ فى القاهرة يوم ١٠ أغسطس ١٩٩٠ انخرط الإئتلافان الكبيران فى الادانة المتبادلة واقتصرت المشاورات الدبلوماسية الى حد بعيد على اطراف من نفس الائتلاف وفى الوقت الذى لم تكن فيه المبادرات المقدمة من اطراف او دول عربية مرتبطة بالنظام العراقى مقبولة او ذات مصداقية من جانب دول الخليج وعلى رأسها السعودية فانها لم تلق دعما حقيقيا من جانب العراق كما ان بعض هذه المبادرات لم يظهر حرصا كافيا على التوافق مع الشرعية الدولية وربما كانت اهم المبادرات الفردية هى ما اطلقه العراق على نفسه بتاريخ ١٢أغسطس ١٩٩٠وتضمنت اعداد ترتيبات لانسحاب متزامن لكل الدول التى تقوم بعملية احتلال فى المنطقة وهى اسرائيل وسوريا على ان تكون البداية لما هو اسبق فى الاحتلال ووضع ترتيبات خاصة لحالة الكويت مع الاخذ فى الاعتبار حقوق العراق التاريخية وترك الموضوع للعرب لمعالجته وانسحاب القوات الاجنبية والدولية من منطقة الخليج وخاصة السعودية وبحيث تحل محلها قوات عربية لاتضم قوات مصرية وتكون تحت رعاية مجلس الامن والتجميد الفورى لكل قرارات المقاطعة والحصار التى اصدرها مجلس الامن وبدء مفاوضات وحوار لمعالجة مشكلات المنطقة بما فيها الكويت فى اطار مؤتمر دولى وكانت هذه المبادرة هى بداية ماسمى فى الدبلوماسية الدولية بربط الانسحاب العراقى من الكويت بالانسحاب الاسرائيلى من الاراضى العربية المحتلة فى يونيو ١٩٦٧ ومع الرفض الدولى والعربي لهذه المبادرة قدم العراق مبادرة جزئية لاتتعلق بالكويت وانما بالسعودية وذلك فى ١٩أغسطس ١٩٩٠ وتضمنت تعهد مجلس الامن بموافقة الولايات المتحدة على سحب قواتها من المنطقة وفق جدول زمنى لايزيد عن فترة مجيء هذه القوات الى المنطقة ويتعهد مجلس الامن فى المقابل بالوقوف عسكريا ضد العراق بصورة جماعية فى حالة اعتداء العراق عليها ويتعهد العراق للسعودية والعكس بعدم الاعتداء او الاضرار بمصالح الطرف الاخر

وترك موضوع لمعالجتها كشأن عربي والافراج عن الرعايا الاجانب المحتجزين فى العراق وقدم العراق كذلك مبـادرة فى ٣أكتوبر ١٩٩٠ لاطلاق سراح جميع الرهائن الاجانب اذا اشتركت الدول الخمس دائمة العضوية فى اعـلان موقـف واضح ضد الحرب والخيار العسكرى والتهديد به كما ابدى العراق استعداده لفتح الحوار مع فرنسا على اساس المبادرة التى اعلنها الرئيس ميتران فى خطابه امام الجمعية العامة للامم المتحدة فى بداية اكتوبر وهو مايعنى موافقة ضمنيـة مـن جانب العراق على المبادرة الفرنسية وكررت القيادة العراقية الافكار الرئيسية الواردة فى هذه "المبادرات" عدة مرات فى مناسبات مختلفة بعد ذلك .

وقد توجهت كافة " المبادرات " العراقية الى النظام الدولى وفعلت كذلك بعض الاطراف العربية وثيقـة الصلـة بالعراق اثناء الازمة وخاصة الاردن ولم يتقدم الأردن بمبادرات رسمية متكاملة بقدر ما طرح "افكارا" بقصد التحريـك الدبلوماسي للازمة بعيدا عن منطقة التهديد بالحرب وضمان عدم انفجارها ومن المرجح ان يكون الملك حسين قد نـاقش اثناء زيارته للولايات المتحدة افكارا مثل مفاوضات ثنائية عراقية / امريكية بعد تحرير الرهائن الاجانب وذلك لمناقشـة الانسحاب العراقى خلال فترة تحدد فى المفاوضات وبحيث يسمح العراق بالاحتفاظ ببعض الاراضى الكويتيـة وخاصـة جزيرة بوبيان وحقل نفط الرميلة كما صرح الملك حسين قبيل زيارته الملغاة للاتحاد السوفيتى بأنه سيعرض حلا وسـطا يقوم على الانسحاب العراقى من الكويت مقابل تعهد امريكى بعدم شن الحرب او توجيه ضربة للاهـداف العسـكرية والاقتصادية للعراق واطلاق سراح الاجانب الرهائن فى العراق مع بدء قيام الولايات المتحدة بتخفيض قواتها العسـكرية فى الخليج وقيام مجلس الامن بتخفيض المقاطعة الاقتصادية للعراق واحلال قوات تابعة للامم المتحدة محل القوات متعـددة الجنسيات فى السعودية كما طرحت الاردن فى ٢١سبتمبر ١٩٩٠ افكار للتحريك الدبلوماسى للازمة تشمل قيام حـوار مباشر بين العراق والكويت حول مشكلات الحدود وحظر انتشار اسلحة الدمار الشامل بكـل انواعـها فى الشـرق الاوسط واعطاء تأكيدات لحل المشكلة الفلسطينية ومع أن بعض الافكار الاردنية كانت ايجابية الا انها ضاعت فى سـياق الحماس الهائل للرأى العام الاردنى تأييدا للعراق وهو الحماس الذى اضطر الملك للاستجابة له مما اظـهره فى موقـف الحليف للعراق وعمق من هذا الانطباع التواتر المرتقب للزيارات المتبادلة بين المسئولين الكبار فى الدولتين بما فى ذلـك زيارات الملك شخصيا للعراق وظهرت الاردن بذلك باعتبارها المتحدث باسم العراق فى المحافل الدولية والعربية ولاشك ان هذا المظهر قد جعلها على قائمة الدول العربية المعادية للخليج وخاصة ان الاردن قد صارت مركز نشاط التحركـات والمنظمات الاسلامية المعادى للتدخل العسكرى الاجنبى والمتعاطف والمناهض لدول الخليج .

وقامت اليمن من جانبها بتقديم مجموعات مختلفة من الافكار لخدمة دبلوماسية الحل السياسى للازمة ومن اهم هـذه المبادرات التى اوضحت تعاطف اليمن مع الموقف العراقى ماطرحته القيادة اليمنية فى بداية سبتمبر وتتضمن انسـحابات شاملة ومتزامنة لكل الاحتلالات غير الشرعية فى المنطقة وارسال قوات تحت علم الامم المتحدة للفصل بـين القـوات العراقية ومتعددة الجنسيات وانسحاب هذه الاخيرة مع بدء مفاوضات فى اطار الجامعة العربية لابرام اتفاقيـات بشـان الحدود وصياغة سياسة نفطية مشتركة وطرحت اليمن مبادرة ثانية اقل طموحا بكثير فى ١٩ اكتوبر تتضمن انسـحاب القوات الاجنبية من منطقة الخليج على ان اهم المبادرات اليمنية طرحت فى سياق مشروع قرار لمجلس الامـن برعايـة مجموعة من دول عدم الانحياز تشمل كولومبيا وماليزيا وكوبا يدعو العراق للانسحاب من الكويت واطـلاق سـراح الرهائن الاجانب وعودة الحكومة الشرعية الكويتية على ان يتلو ذلك مباشرة تشكيل قوة عسكرية من مجلـس الامـن للمحافظة على الامن والاستقرار فى الكويت بعد الانسحاب العراقى مع رفع كل صور العقوبات الاقتصادية التى فرضها

المجلس على العراق والدعوة لحل كل المشكلات بين العراق والكويت من خلال المفاوضات وتعكس هذه المبادرة الذى تحقق على نحو مبهم نسبيا بين اليمن وممثلى دول عدم الانحياز فى مجلس الامن وبالرغم من "توازن" هذا المشروع الا انه لم يطرح على المجلس بسبب عدم موافقة الدول دائمة العضوية .

والواقع ان النشاط الدبلوماسى لليمن فى الساحة العربية لم يكن يتفق مع اهميتها السياسية الكبيرة بحكم كونها الدولة العربية الوحيدة العضو فى مجلس الامن اثناء الازمة فبعد نشاط دبلوماسى وافر فى الساحة العربية تجسد فى الجولة المكوكية التى قام بها الرئيس على صالح بدءا من يوم ٤ اغسطس ١٩٩٠ لكل من بغداد وجدة والاسكندرية ومباحثاته مع رؤساء الدول الثلاث ، انكمش النشاط الدبلوماسى اليمنى فى الساحة العربية بدرجة كبيرة واقتصر على محادثات تليفونية متفرقة مع عدد من الرؤساء العرب وتوجهت مبادرات اليمن اساسا الى النظام الدولى ولم يحمل اى منها وزنا سياسيا باستثناء مشروع القرار المشار اليه لمجلس الامن وصنفت اليمن فى الساحة العربية كحليف للعراق الامر الذى ادى الى معاناتها بسبب الاجراءات الانتقامية السعودية ضدها والتى كان اهمها الغاء السعودية لامتيازات اليمنيين فى اراضيها فى ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠ وترحيل اعداد كبيرة منهم الى اليمن .

وقامت ليبيا - بدورها - بعدة مبادرات تميزت بالطابع الفريد للدبلوماسية الليبية وقد بدأت هذه المبادرات مبكرا حيث سعت ليبيا للمساهمة فى تجنب انفجار الازمة من خلال اتصالات مكثفة مع السعودية ومصر والعراق قبل وبعد المذكرة العراقية وما ان انفجرت الازمة بالفعل حتى تقدمت ليبيا بمبادرة مشتركة مع منظمة التحرير اعلنتها فى الخامس من اغسطس وزعمت انها دخلت مرحلة التطبيق منذ يوم ٤ اغسطس ١٩٩٠ وتشمل هذه المبادرة اعلان الكويت قبولها لمبدأ دفع تعويضات وتوافق على تأجير جزيرتى وربة وبوبيان على حين يوافق العراق على ترسيم الحدود المشتركة وعلى استئجار الجزيرتين ويعلن الجانبان قبولهما لقوات ليبية - فلسطينية مشتركة تحل محل القوات العراقية ويعملان على التفاوض فيما بينهما لتوقيع اتفاق نهائى. وواصلت ليبيا جهودها لتحريك الازمة سلميا بعقد لقاءات مباشرة مع الجانب العراقى وعدة اطراف عربية اخرى وتوصلت الى مبادرة اخرى اعلنتها فى اول سبتمبر ١٩٩٠ شملت انسحاب العراق من الكويت وبحث شرعية اسرة الصباح فى الحكم فى مقابل تمكين العراق من جزيرتى وربة وبوبيان وانسحاب القوات الاجنبية من السعودية وفشلت هذه المبادرة بدورها مما حدا بالقيادة الليبية الى محاولة عقد لقاء وتفاوض مباشر بين العراق والسعودية وقد وافق الرئيس العراقى على هذا الاقتراح ولكن السعودية رفضته وكان فى نية العقيد القذافى ان يعلن نجاحه فى ترتيب عقد مفاوضات مباشرة بين الرئيس العراقى والملك فهد يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠ غير انه اعلن فى ذات المؤتمر الصحفى الذى رتبه لهذا الغرض انهيار المبادرة بسبب نكوص السعودية عن وعدها فى هذا الصدد الامر الذى نفته السعودية .

وتحركت منظمة التحرير فى نفس الاتجاه تقريبا بدون نجاح كبير فبعد فشل المبادرة المشتركة مع ليبيا ركزت المنظمة جهودها إلى فكرة عقد لقاء مباشر بين الرئيس العراقى والملك السعودى وانتهت تلك المحاولات بقطيعة بين الرئيس الفلسطينى والسعودية اثر زيارته لها فى ١٣ اغسطس ١٩٩٠ وقرب نهاية نفس الشهر اعلن مبادرة جديدة تشمل فكرة نشر قوات عربية فى الكويت محل القوات العراقية بحيث يتم خلال ستة اشهر القيام بانسحابات متبادلة اشمل بين القوات العراقية والقوات الاجنبية فى السعودية والخليج وخلال الشهور الثلاث التالية قام الرئيس الفلسطينى بعدد هائل من الزيارات للعواصم العربية دون طائل حيث تركزت هذه الزيارات فى الدول العربية المتعاطفة مع الموقف العراقى وخاصة

العراق ذاتها وصنعاء والاردن والجزائر وليبيا وكان من الواضح ان الرئيس ياسر عرفات قد فقد مصداقيته كوسيط واصبح المنفذ الرئيسى جنبا الى جنب مع الملك حسين الى الموقف العراقى بالنسبة للعالم الخارجى .

وضاعت مبادرات كل من الاردن وليبيا واليمن ومنظمة التحرير فى سياق الاستقطاب الحاد الذى تطور فى النظام العربى حيث اعتبرت هذه الاطراف الاربعة انصارا للعراق واقرب كثيرا الى موقفه من الازمة وشاركت فى الحرب الاعلامية والسياسية الاهلية العربية على الجانب المواجهة لدول الخليج .

وقد بدا لفترة من الوقت بعد فشل مؤتمر القمة الطارئ فى القاهرة أن المغرب العربى الكبير سوف يصير مركز المبادرات السياسية العربية لحل الازمة بسبب ما يتمتع به من احترام اكبر فى النظام العربى فعلى حين دخلت علاقات دول الخليج بسرعة فى تفاعلات عدائية مع الاردن واليمن ومنظمة التحرير فانها قد حافظت على علاقاتها مع المغرب العربى بل وحاولت ان تستميله الى موقفها من الازمة ومع ذلك فقد جاءت مبادرات دول المغرب العربى اقل عددا واقل قيمة مما هو متوقع بكثير فالى جانب المبادرات الليبية قامت تونس بمبادرة واحدة فى ٦ سبتمبر ١٩٩٠ تشتمل على الدعوة للانسحاب العراقى من الكويت واحترام سيادتها مع قيام " حكومة كويتية حرة" فى مقابل التزام القوات الاجنبية بعدم مهاجمة العراق واستبدالها بقوة عربية وفك الحصار الاقتصادى عليها واعطاء الحرية لحكومة الكويت بشأن قيام وحدة محتملة مع العراق وكان من الصعب للغاية فهم المقولة الاخيرة ومن المحتمل انها تشير الى معنى مشابه لما يتفق عليه الرئيس الفلسطينى والملك الاردنى مع منح سلطة حكم ذاتى فى اطار الاندماج مع العراق والارجح ان تونس قد سعت لاعطاء الانطباع باقصى درجة ممكنة من التوازن والحياد نحو الازمة بالرغم من ادانتها لقرارات مؤتمر قمة القاهرة وهجومها الحاد على التدخل العسكرى الامريكى فى الخليج فحافظت تونس على مستوى معدل من الاتصالات بالاطراف المباشرة للازمة كما ان تونس قد عملت على فتح اتصالات مباشرة بين العراق وفرنسا وخاصة من خلال رعاية اللقاء بين وزير الخارجية الفرنسى ومبعوث الرئيس العراقى طه ياسين رمضان فى تونس يوم ٢٠ اكتوبر ١٩٩٠ .

اما الجزائر فلم تطرح مبادرة مستقلة لحل ازمة الخليج سياسيا ولكنها نشطت دبلوماسيا لحث الاطراف المباشرة للنزاع على الاعتدال بما يفتح الباب امام حل سياسى للازمة والارجح هو ان الرئيس الجزائرى كان على قناعة شخصية بضرورة التأكيد على الانسحاب العراقى بمبادرة من طرف واحد من اجل الوصول الى تسوية سياسية للازمة غير انه قد وجد صعوبة بالغة فى موازنة الرأى العام الجزائرى والمواقف المتشددة المعادية للخليج داخل الجبهة الحاكمة والحكومة وظهرت السياسة الجزائرية بدرجة واضحة من تذبذب المواقف مع اقتراب متزايد مع الوقت من التعاطف مع الموقف العراقى بسبب السياق العام لمواقف دول المغرب العربى وخاصة على جانب الرأى العام والمؤسسات الكبرى الحاكمة للسياسات المغاربية ،وكان أثر الرأى العام المغربى عاملا هاما فى تكييف المواقف الرسمية للمغرب فقد كانت المغرب هى الدولة المغاربية الوحيدة التى وافقت على قرارات مجلس الجامعة فى ٣ اغسطس ومؤتمر قمة القاهرة فى ١٠ اغسطس وكان من الواضح ان الملك والحكومة يميلان لموقف قوى مساند لدول الخليج ويبدو انهما قد فوجئا بشدة موقف الرأى العام المغربى المتعاطف مع العراق الامر الذى حدا بالسياسة الرسمية المغربية الى تخفيف واضح للموقف المساند للخليج ومع ذلك فقد صدر عن المغرب اهم مبادرات دول المغرب العربى والمتمثلة فى الدعوة لعقد ما اسماه الملك الحسن " قمة الفرصة الاخيرة " التى اعلنت فى ١١ فبراير ١٩٩٠ .

والواقع ان المغرب العربى الكبير قد عجز عن استثمار مكانته الدبلوماسية المتميزة فى النظام العربى من اجل الدفع لحل سياسى لازمة الخليج ويعود اهم اسباب هذا العجز الى الخلافات داخل منظومة المغرب الكبير حول الموقف من

الأزمة بل حول مستقبل مشروع " اتحاد المغرب العربي" ذاته والذى سار التطور فيه على نحو مضطرب كثيرا فيلاحظ اولا ان المبادرات الليبية قد انطلقت منعزلة عن التنسيق القوى مع دول المغرب العربي الاخرى ويلفت النظر ان ليبيا لم تدع لحضور "القمة المصغرة" التى شملت المغرب والجزائر والاردن فى ١٩ سبتمبر ١٩٩٠ ويلاحظ من ناحية ثانية انه لم تصدر قرارات تستحق وصف بالموقف الجماعى ناهيك عن المبادرة من اجتماعين طارئين لوزراء خارجية دول المغرب العربى فى بداية سبتمبر وفى ٢٠ اكتوبر ١٩٩٠ فالسخط الجماعى بين كافة دول المغرب العربى الاخرى على التدخل الاجنبى فى السعودية لم يقنع المغرب بسحب قواتها (الرمزية) المشاركة فى القوات متعددة الجنسية هناك وعلى حين كانت ليبيا وتونس مستعدتين لحل وسط بشأن " الاستقلال الحقيقى للكويت وعودة الحكومة الشرعية فان المغرب والجزائر كانتا على اقناع بصعوبة تمرير هذه المسألة فى النظامين العربى والدولى كاحد شروط انسحاب العراق من الكويت اما موريتانيا فكانت تقف قلباً وقالبا مع العراق فيما يتصل بقضيتى الانسحاب وعودة الحكومة الشرعية الى الكويت ، وساهم فى فشل المغرب العربى الكبير فى التقدم بمبادرة ذات مصداقية على المستويين الفردى والجماعى ان دولة قد تورطت فى مساندة تونس فى نزاعها مع مصر حول مسالة نقل المقر الدائم للجامعة العربية الى القاهرة ولاشك ان المغرب الكبير كله قد شعر بالاهانة لاصدار مجلس الجامعة فى ١٠ سبتمبر ١٩٩٠ لقراره الخاص باعادة الامانة العامة بكل ادارتها واجهزتها للقاهرة فى موعد غايته ٣١ اكتوبر ١٩٩٠ (مع استثناء بعض الادارات حتى ٣١ سبتمبر ١٩٩٠) وقد صدر القرار عن اجتماع استثنائى بموافقة ١٢ دولة عربية فقط الامر الذى شكل تجاهلا تاما لرغبة المغرب كله ووجدت بقية دول المغرب العربى صعوبة فى القبول بمخاطرة للاساءة البالغة لعلاقتها مع مصر بسبب رفض تونس لقرارات المجلس واعتبارها غير شرعية وكان الحل يكمن فى "مناشدة" مصر القبول بتأجيل تنفيذ قرارات عملية النقل وهو الامر الذى مثل محور الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية دول المغرب العربى يوم ٢٠ اكتوبر ١٩٩٠ باعتباره حلا وسطا بين ضغوط متعارضة وقد سبب رفض مصر لهذه المناشدة احراجا لدول المغرب العربى وخاصة الجزائر الامر الذى قاد بدوره الى مضاعفة حساسية منظومة الدول المغاربية تجاه الائتلاف المناهض للعراق فى أزمة الخليج وبالتالى الى مزيد من صعوبات التقدم بمبادرة ذات مصداقية وثقل كافيين للتحرك الدبلوماسى للأزمة ،

ومع ذلك فقد اظهرت منظومة دول المغرب العربى الكبير قدرا معقولا من ضبط النفس اذا اخذنا المعطيات المفروضة على المواقف الرسمية لهذه الدول ككل ويظهر ذلك جليا من توافقها شبه الجماعى على تمييز موقفها من الازمة عن المجموعة الاقرب الى الموقف العراقى وخاصة الاردن واليمن ومنظمة التحرير وقد لعبت القواسم المشتركة فيما بين هذه الدول دورا هاما فى تلطيف الميول نحو التطرف عند بعض دول المغرب العربى وخاصة موريتانيا ،

ومثلما كان الانشقاق الذى شهده النظام العربى بين "تحالفين" عريضين كان هو السبب المباشر فى انهيار الحل العربى الجماعى فقد كان وراء فشل المبادرات الفردية والثنائية ومتعددة الاطراف العربية فقد شهدت الفترة منذ نهاية مؤتمر القمة العربى حتى صدور قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨ الذى فوض الدول الاعضاء بالامم المتحدة فى استخدام " كل الوسائل الضرورية " لتنفيذ قراراته فيما يتعلق بازمة الخليج تعمقا لهذا الانشقاق وجاءت اغلبية المبادرات او الجهود الدبلوماسية متعددة الاطراف العربية لتعكس هذا الانشقاق والواقع ان " الائتلاف المتعاطف مع العراق " كان النشط دبلوماسيا فسعى بعض اطرافه منذ البداية لصياغته فى شكل " تكتل سياسى ودبلوماسى عربى فيما يتعلق بالموقف من أزمة الخليج فى الحد الادنى فصرحت الاردن عن رغبتها فى الدعوة لعقد مؤتمر قمة بين الدول العربية الثمانى التى عارضت او تحفظت او امتنعت عن التصويت على قرارات مؤتمر القمة الطارئ فى القاهرة بغرض توجيه نداء مشترك بحل أزمة الخليج

سلميا وجاء هذا التصريح فى اعقاب اجتماع ضم الملك حسين مع الرئيس عرفات والرئيس السوداني البشير فى ٢٥أغسطس ١٩٩٠وفي اليوم التالى تم اجتماع فى بغداد ضم الرئيس العراقى مع الرئيس السودانى والعقيد الخروبى كممثل للرئيس الليبى وهو الاجتماع الذى شجع ليبيا على اعلان مبادرة جديدة وعاد بعدها الخروبى الى بغداد حيث اجتمع مع الرئيس العراقى والملك الاردنى فى ٧-٨ سبتمبر١٩٩٠ ، والواقع ان فكرة عقد اجتماع للدول الثمانى المعارضة لقرارات قمة القاهرة لم تصادف نجاحا غير ان الاجتماعات تواترت بين اعداد متباينة اصغر من هذه الدول وتركزت اغلب المشورات الدبلوماسية فى دائرة هذه الدول الثمانى اضافة الى العراق التى شاركت فيها جميعا تقريبا على نحو مباشر او غير مباشر وقد عزز هذا التركيز للنشاط الدبلوماسى العربى الانطباع بان هذه المجموعة من الدول تتصرف ككتلة وخاصة بعد ما اطلقت منظمة التحرير الفلسطينية شعار انشاء جامعة عربية بديلة فى تونس فى ٤ سبتمبر ١٩٩٠على ان هذا الانطباع سريعا ما تبدد فمن ناحية سعت دول المغرب العربى لتميز نفسها عن بقية الدول العربية المتعاطفة مع الموقف العراقى ومن ناحية ثانية زاد تركز المشاورات الدبلوماسية والسياسة فى اطار مجموعة اصغر من هذه الدول وهى فلسطين والاردن واليمن والسودان الى جانب العراق ذاته .

وعلى الجانب الاخر تعمقت العلاقات بين مجموعة الدول العربية المناهضة للغزو العراقى للكويت وبصفة خاصة مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجى الست ويمكن القول بان الدول الثمانى قد تصرفت فى النظام العربى ككتلة على نحو لم يتيسر لمجموعة الدول المعارضة (والمتحفظة) على قرارات قمة القاهرة وكانت العلاقات بين مصر وسوريا قد توثقت بسرعة وخاصة بعد زيارة الرئيس السورى لمصر فى ١٤ يوليو١٩٩٠ واتفاقه مع الرئيس مبارك على عقد لقاءات سياسية منتظمة وتكررت اللقاءات بين مصر وسوريا على اعلى المستويات السياسية بعد الازمة فبعد ان شارك الرئيس الاسد فى مؤتمر قمة القاهرة فى ١٠ أغسطس ١٩٩٠عاد لزيارتها فى ٢٨ من نفس الشهر وشهد شهر مارس مولد التجمع الثلاثى الذى يضم السعودية الى جانب مصر وسوريا بعد لقاء دمشق بين وزراء خارجية الدول الثلاث .

وشعرت سوريا بثقة كبيرة بعد نجاحها فى اقناع مصر بالتنسيق السياسى الاستراتيجى عند ظهور مواقف دولية تحتاج لذلك وبعد التزام الرئيس مبارك بالفعل بوجهة النظر السورية فى رفض مشروع وزير الخارجية الامريكى بيكر بانشاء " بنية امنية شرق اوسطية جديدة" وكان هذا التنسيق اساسا اوليا كافيا لاقناع السعودية بعدم الموافقة على المشروع اثناء زيارة الرئيس مبارك للسعودية فى ٢٢ اكتوبر ١٩٩٠ومن الواضح ان هذا التجمع الثلاثى قد تطور الى حد التوافق الاستراتيجى على قيام اطرافه بدور ملموس فى العمليات العسكرية لتحرير الكويت بعد ان كان دور القوات المصرية والسورية قد حدد على نحو دفاعى بحت والارجح ان هذا التوافق قد تم ابتداء من زيارة الرئيس مبارك للسعودية حتى زيارته لسوريا فى ١٤ نوفمبر١٩٩٠ ومثل هذا التوافق توطئه هامة لصدور قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨ فى ٢٩ نوفمبر١٩٩٠ ولا شك ان نجاح "التكتل الثلاثى" الذى جمع بين مصر وسوريا والسعودية فى التصرف كتكتل سياسى / استراتيجى فى الساحة العربية والدولية منذ فشل مؤتمر القمة الطارئ فى القاهرة يعد من الامور المثيرة فعلى الرغم من وجود مقدمات طويلة نسبيا وخاصة فى النصف الاول من عام ١٩٩٠ الا ان العلاقات بين الدول الثلاث كانت مشوبة بميزان اكثر من عشر سنوات من الخصومة والشكوك المتبادلة ومن هذا المنظور يعد نشوء هذا "التكتل الثلاثى"مفاجئا الى حد ما ومن الامور الملفتة للنظر كذلك ان هذا التكتل السياسى الاستراتيجى قد اظهر صلابة مدهشة فى الساحة العربية وخاصة ازاء ازمة الخليج ولم يصدر عن هذا التكتل اى مبادرة سياسة مكتملة تختلف باى قدر ملموس عما ورد فى قرارات مؤتمر القمة العربى الطارئ فى القاهرة يوم ١٠ اغسطس١٩٩٠ واقتصر دوره فى الجهود

الدبلوماسية العربية لتحريك الازمة سلميا على ما يمكن تسميته " دبلوماسية المناشدات والرسائل المكتوبة " حيث وجه الرئيسان مبارك والاسد مجتمعين اكثر من ثلاثين مناشدة مذاعة للرئيس العراقى للانسحاب من الكويت امتثالا للشرعية العربية والدولية ولم يكن من المتوقع ان تسفر هذه المناشدات عن شئ وسريعا ما امكن للدول الثلاث ان تحقق التوافق فيما بينها لا على مساندة الدفاعات السعودية ضد هجوم عراقى محتمل فحسب بل وعلى المساهمة فى العمليات الهجومية لتحرير الكويت ايضا .

وهكذا اظهر الائتلاف المناهض للعراق اثناء ازمة الخليج تجانسا واستمرارية واضحين لموقفه من الازمة منذ بدايتها حتى نهاية الحرب ضد العراق وتحرير الكويت فى ٢٨ فبراير عام ١٩٩١ وعلى النقيض اظهر اداء الدول الثمانى التى عارضت او تحفظت او امتنعت عن الموافقة على قرارات قمة القاهرة اختلافات وتذبذبات فى المواقف يجعل من الصعب الحديث عنها " كتحالف سياسى / استراتيجى " .

وفوق ذلك فانه بالرغم من الجمود النسبى فى الاداء السياسى "للتحالفين" خلال فترة الازمة فقد اظهرت مبادرات وجهود دبلوماسية عربية سعت لتجاوز الانشقاق فى النظام العربى وانفردت عمان بهذه المحاولة على جانب "معسكر الاغلبية" على حين قامت اطراف مختلفة وخاصة الاردن وليبيا والجزائر بالمحاولة على جانب "معسكر الاقلية" العربية فمن الواضح ان عمان كان لديها رغبة للقيام بمبادرة سلمية باسم دول مجلس التعاون الخليجى ككل ولهذا الغرض التقى السلطان قابوس بالملك حسين فى نهاية اكتوبر كما التقى بطارق عزيز وزير الخارجية العراقى مرتين خلال شهر نوفمبر ووسع السلطان قابوس اتصالاته لتشمل الى جانب الملك فهد عددا اخر من الرؤساء العرب والارجح انه كان يرغب فى الاستعانة بنفوذ مصر خاصة فى اقناع بقية دول مجلس التعاون الخليجى باهمية القيام بمبادرة دبلوماسية لحل الازمة سلميا غير ان العراق لم يلتزم امام السلطان بما يكفى من التعهدات لاقناع بقية دول مجلس التعاون الخليجى بقيمة اجراء حوار مباشر مع العراق حول الحل السلمى للأزمة .

وعلى الجانب الاخر قامت ليبيا والجزائر بجهود كثيرة لفتح قنوات ملائمة للحوار المباشر او صياغة حلول وسط يمكن احداث التوافق بشأنها بين العراق وخصومة العرب وخاصة السعودية غير ان هذه المحاولات لم تفلح بدورها وتعتبر القمة المصغرة المنعقدة فى المغرب بين الملك حسين والرئيس الشاذلى بن جديد والملك الحسن اهم محاولة جمعت بين اطراف مختلفة عبر الائتلافين الكبيرين فى الساحة العربية لتحريك الازمة بالطرق الدبلوماسية وحلها سلميا . واضافة لذلك كان يمكن لاجتماعات مجلس الجامعة ان تشكل منبرا للتفاوض بين الدول العربية حول ايجاد مخرج سياسى لازمة الخليج غير ان احتدام الصراع السياسى والاعلامى بين الائتلافين الكبيرين فى الساحة العربية قد اهدر هذه الفرصة فبعد فشل مؤتمر القمة الطارئ فى القاهرة عقد مجلس الجامعة اربع دورات رسمية الى جانب اجتماع غير رسمى على هامش اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة فى نيويورك .

ففى ٣١ اغسطس ١٩٩٠ انعقدت دورة طارئة للمجلس بناء على دعوة مصر وقاطعت الدول الثمانى التى رفضت او تحفظت او امتنعت عن التصويت على قرارات قمة القاهرة هذه الدورة وادعى الامين العام السابق للجامعة السيد الشاذلى القليبى انه لم يتمكن من الاتصال بوزراء خارجية هذه الدول وهو ما انتهى الى استقالته بعد توجيه دول الخليج النقد بهذا " الفشل المقصود" فى الاتصال وخرجت هذه الدورة بقرارات تشمل تجديدا لادانة العدوان العراقى على الكويت ومطالبة العراق بالاذعان لقرارات الامم المتحدة والافراج عن الرعايا الاجانب والحفاظ على السفارات والتمثيل الدبلوماسى فى الكويت وبادر مجلس الجامعة فى هذه الدورة باقرار فكرة تعويض الكويت عما اصابها من خسائر

بسبب العدوان وفى ١٠ سبتمبر ١٩٩٠ عقد مجلس الجامعة دورة طارئة اخرى بناء على طلب مصر ايضا لمناقشة عودة الامانة للجامعة العربية الى مقرها الدائم بالقاهرة وقاطعت الدول الثمانى ايضا هذه الدورة وتتسم اعمال هذه الدورة الطارئة باهمية خاصة لأنها حسمت فى غياب ثمانى دول خلافا طويلا ومريرا بين مصر وتونس حول قضية نقل الامانة العامة الى المقر الدائم بالقاهرة .

وكان مجلس الجامعة فى دورته العادية الثالثة والتسعين قد ناقش موضوع عودة الجامعة الى مقرها بالقاهرة واتخذ بتاريخ ١١ مارس ١٩٩٠ قرارا ينص على ما يلى :

- الاعلان عن عودة مقر جامعة الدول العربية الى القاهرة فى دورة سبتمبر ١٩٩٠ .
- انشاء مركز اخر لجامعة الدول العربية بتونس .
- اعتبار تونس مقرا دائما لكل من : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مجلس وزراء الداخلية العرب ، اتحاد الاذاعات العربية .
- استكمال بناء المركز الاخر لجامعة الدول العربية بتونس طبقا لقرارات قمتى فاس ١٩٨٢ وعمان ١٩٨٧ .
- تسوية اوضاع الموظفين والعاملين الذين لا يمكن الانتقال الى القاهرة تسوية مجزية .
- تسوية اوضاع الموظفين والعاملين فى المقر الدائم لجامعة الدول العربية فى القاهرة فى حالة فقدانهم لوظائفهم عند نقل الجامعة الى القاهرة تسوية مجزية .
- تكليف لجنة برئاسة السيد طارق عزيز وعضوية وزراء خارجية مصر وتونس والمغرب وسلطنة عمان والامين العام لدراسة التدابير الكفيلة بتنفيذ بنود هذا القرار ورفع تقريرها فى هذا الشان الى مجلس الجامعة فى دورة المعقوده فى سبتمبر ١٩٩٠ بتونس .

وتنفيذا لهذا القرار باشرت اللجنة الوزارية الخماسية اعمالها بان اتفق وزراء الخارجية على تكليف لجنة خبراء من الدول اعضاء اللجنة على تنفيذ المهمة وعقدت هذه اللجنة اجتماعين فى بغداد فى ١٣-١٤ يوليو و٢٨ يوليو ١٩٩٠، واعدت تقريرها الذى تضمن الجدول الزمنى والاجراءات والترتيبات اللازمة لعودة الجامعة واجهزتها الى المقر الدائم ولكن اللجنة فشلت فى الاتفاق حول المقصود بمفهوم "المركز الاخر" الوارد فى قرار مجلس الجامعة .

وتلخصت وجهة النظر المصرية فى الاتى : انه لا يمكن اعتبار مفهوم "مركز اخر" نوعا من المقر ولا حتى مقرا فرعيا للجامعة ذلك ان قرار مجلس الجامعة لا يعدل الميثاق الذى لا يشير الا الى مقر واحد دائم للجامعة بالقاهرة وعلى ذلك فما يمكن انشاؤه بقرار من المجلس هو كل مادون ذلك المقر ومن الناحية السياسية فانه لما كانت الصيغة السياسية للقرار المعنى لمجلس الجامعة تقوم على تحقيق التضامن العربى بعودة الامور الى نصابها فان مصر تؤمن بان اى تفسيرات يشتم منها استهداف تفتيت الامانة العامة لم تكن واردة فى ذهن المجلس ويقوم تصور مصر عن "المركز الاخر" على نوع من مكاتب العلاقات العامة وحلقة وصل بين الامانة العامة فى القاهرة والمنظمات المتخصصة الثلاث التى نص عليها القرار .

اما وجهة نظر تونس فتتلخص فيما يلى : ان قرار مجلس الجامعه حين نص على انشاء مركز اخر للجامعة قد اتخذ بعين الاعتبار الواقع الجديد الذى طرأ على العالم العربى حتى يستوفى العمل العربى المشترك كل ابعاده بما فيها البعد المغاربى وحيث ان العمل العربى المشترك يتوزع على المجالين السياسى والتنموى فان المقترح هو ان يعود المحور السياسى - وهو الاصل - بكامله الى المقر الدائم ويسند الى المركز الاخر فى تونس كل مايتعلق بالوظيفة التنموية للجامعة وبالتالى يكون المركز الاخر فرعا للامانة العامة يشمل ادارات عامة ومجالس متخصصة ومحكمة الاستثمار العربية وتشمل

الادارات العامة كلا من الادارات الاقتصادية والادارة الاجتماعية اضافة الى ادارة عامة لتسيير المركز ماليا واداريا وترى تونس ان يضم المركز الاخر المجلس الاقتصادى والاجتماعى اضافة الى كافة المجالس العربية المتخصصة فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية الى جانب المنظمات الثلاث المسماة فى قرار مجلس الجامعة •

وقد فصل قرار المجلس فى دورته الطارئة فى ١٠ سبتمبر ١٩٩٠ فى هذا الخلاف فصدر قرار نقل مقر الجامعة باجماع الدول الحاضرة الاثنى عشرة وهى مصر وسوريا ولبنان والصومال وجيبوتى والمغرب ودول مجلس التعاون الخليجى الست وذلك على اساس ان يضم المركز الاخر للجامعة فى تونس المجالس والمنظمات التى تقرر البقاء فى تونس اضافة الى مكتب للعلاقات العامة والمراسم ويكون حلقة وصل بين الامانة العامة فى القاهرة وهذه المنظمات وبذلك يكون المجلس قد انحاز تماما لتفسير مصر للقرار الاصلى رقم ٤٩٨٣ لمجلس الجامعة فى مارس ١٩٩٠ •

ويمكن اعتبار القرار الاخير للمجلس فى دورة سبتمبر الطارئة احدى ثمرات ازمة الخليج صحيح ان مصر قد دافعت عن وجهة نظرها ذاتها قبل انفجار الازمة وبعدها الا ان التوافقات العربية كانت من الأرجح ان تؤدى الى تفسير وسط بين وجهتى النظر المصرية والتونسية ان لم تقسم ازمة الخليج الدول العربية وتضمن لمصر اغلبية تلقائية حول هذا الخلاف، وقد ترك هذا الانشقاق اثره الكبير على اداء مؤسسات الجامعة فقد عقدت الدورة العادية لمجلس الجامعة فى ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠على مستوى المندوبين الدائمين وحضرها جميع الدول العربية غير انه قد تقرر "تعليقها" على اساس الحجة القائلة بانشغال الدول العربية باعمال الجمعية العامة للامم المتحدة •

اما الدورة الطارئة الاخيرة للمجلس فقد عقدت فى ١٨ اكتوبر ١٩٩٠ فى اعقاب مذبحة القدس ولمناقشة عدوان اسرائيل على المسجد الاقصى وثار خلاف عنيف حول البيان الختامى بسبب اصرار منظمة التحرير واليمن والاردن والعراق على ادانة الولايات المتحدة لدورها غير المباشر من المذبحة ورفض دول الخليج لاقتراح الادانة والامر المثير واللافت للنظر فى اعمال هذه الدورة الطارئة هو ان دول المغرب العربى لم تنسحب مثلما فعلت وفود الاردن واليمن والمنظمة والسودان والعراق وامكن الوصول الى حل وسط حول القرارات والبيان الختامى بتوسط دول المغرب العربى وبعد ان كاد الاجتماع ينهار بسبب المواجهات العنيفة بين الوفود وخاصة وفدى اليمن والسعودية ووفدى المنظمة وسوريا •

اما الاجتماع غير الرسمى لوزراء الخارجية العرب فى نيويورك يوم ٣ أكتوبر ١٩٩٠ فقد شهد بدوره عددا من المواجهات العنيفة غير ان الحضور كان اجماعيا باستثناء العراق التى السحب وفدها بسبب رئاسة الكويت للاجتماع غير اله لم يخرج بنتائج هامة على صعيد المبادرات الخاصة بالتسوية السلمية لازمة الخليج وضاعت بذلك فرصة ثمينة لحدوث توافق عربى حول هذه التسوية او حتى دور عربى محدد ومميز فى الادارة الدولية للازمة واذا اخذنا مجموع المبادرات والجهود الدبلوماسية الفردية والثنائية ومتعددة الاطراف العربية لوجدنا ان الافكار الرئيسية التى تضمنتها كانت كما يلى:

- التركيز على اولوية تحاشى الانفجار العسكرى للازمة من خلال اجراءات تعهديه وعملية تقوم فى النهاية على سحب القوات الامريكية والاجنبية عموما واستبدالها اما بقوات عربية او قوات تابعة للامم المتحدة فى منطقة الخليج وخاصة السعودية •
- الفصل بين مسالة الانسحاب العراقى من الكويت ومسالة ضمانات امن دول الخليج الاخرى فركزت معظم المبادرات على امكانية تقديم ضمانات امن للسعودية وربما بقصد اقناعها بالتخلى عن الحل العسكرى للازمة وجعل مسالة الجلاء العراقى عن الكويت مسالة تفاوضية •

- وفيما يتصل بمسالة الكويت سعت اكثرية المبادرات العربية للتمييز بين جلاء القوات العراقية من ناحيـــة وطبيعـة الحكم فى دولة الكويت من ناحية ثانية ومدى او درجة استقلال الكويت عن العراق من ناحية ثالثة ونصت اغلبيـة المبادرات صراحة او ضمنا على الانسحاب العراقى غير الها اختلفت فى تعيين طبيعة الحكم فقفز اغلبها على عـودة الحكومة الشرعية وتبنت فى المقابل صياغات مختلفة لحكم بديل عن اسرة الصباح كما ان اكثرية المبادرات العربيـة افترضت صراحة او ضمنا ان تكون للعراق فى الكويت حقوق مميزة ذات طبيعة سيادية او اقليمية وكـان ارضـاء مطالب العراق الاقليمية فى جزيرتى وربة وبوبيان ومطالبها المالية والنفطية قاسما مشتركا بين هذه المبادرات والواقـع ان هذا التمييز والاصرار على حقوق تاريخية او اقليمية للعراق فى الكويت كان وراء فشل معظم المبادرات العربيـة حتى فى مجرد لفت نظر الاطراف الدولية المؤثرة وفى اقناع السعودية التى اصرت علـى عـودة الحكـم الشـرعى للكويت .
- واشتملت بعض المبادرات العربية على نوع او اخر من انواع الربط بين الانسحاب العراقى من الكويت وتحريـك القضية الفلسطينية على طريق التسوية السلمية .
- المرحلة الرابعة : انهيار دبلوماسية الدور العربى :

جدد الملك المغربى دعوته لعقد قمة عربية مصغرة بين الاطراف المباشرين والقريبين من الازمة تتلوها قمة عربية عامة لوضـع اتفـاقية سـلام يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠على انه مع صدور قرار مجلس الأمـن رقـم ٦٧٨ بتـاريخ ٢٩نوفمبر ١٩٩٠كانت كل الاطراف العربية المؤثرة قد اعلنت عن ياسها بصورة او اخرى من الحل السلمى وانحصرت المبادرات العربية للتسوية السياسية والدبلوماسية لأزمة الخليج ولم تؤد دعوة الرئيس الامريكى بوش لوزيـر الخارجيـة العراقى للالتقاء به فى واشنطن واستعداده لايفاد وزير خارجيته للالتقاء بالرئيس العراقى لاجراء حوار حول ازمة الخليـج سوى لتحريك بسيط لروح المبادرة لدى الاطراف العربية المؤثرة والواقع أن اكثرية الدول العربية قـد رحبـت بهـذه المبادرة الامريكية بعد اعلانها مباشرة فى ٣٠ نوفمبر١٩٩٠ الا ان اكثرها لم يتوقع ان تسفر مبادرة الحوار هذه عن مخرج دبلوماسى للازمة وعلى حين قرأها المناصرون للعراق باعتبارها اعترافا من الولايات المتحدة بافضلية الخيـار السياسـى وكعلامة للضعف فان المناهضين للعراق حاولوا اخفاء احباطهم بسبب عدم مشورة الرئيس الامريكى لهم قبل اعلان هذه المبادرة ويمكن القول ان التحرك العربى الوحيد والاخير (قبل انفجـار الحـرب) لتحـريك الازمة سلميا هـو جـولة الرئيس الجزائرى الشـاذلى بن جـديد فى الفترة ٢٢-٢٣ ديسمبر ١٩٩٠شملـت ايطاليـا وفرنسـا واسبانيا والمغرب وموريتانيا وواجهت جهود الرئيس الجزائرى حائطا من اليأس واحبطت اماله فى استكشـاف قواسـم مشتركة والمساعدة على التوافق حول ضرورة اجراء حوار عربى - عربى لانهاء الازمة واضطر للاعـتراف فى البيـانين الرسميين اللذين صدرا عن زيارته لكل من دمشق والقاهرة بأنة " لا يوجد حل عربى منفصل عن الحل الدولى للازمـة " وكان هذا الاعتراف مقدمة واضحة لقمة مصراته بين رؤساء مصر وليبيا والسودان فى ٣ يناير ١٩٩١ وبالتالى فانهـا لم تتناول الازمة بقصد ايجاد مبادرة عربية ولم تسفر عن توافق حول الموقف العربى من الازمة او الادارة الدولية لها وكـان هذا الاعتراف نفسه وراء اقـدام الملك حسين فى بداية يناير ١٩٩١ على القيام بجولة اوربية شملت المملكة المتحـدة وفرنسا وايطاليا والمانيا ولكسمبرج لاقناع القادة الاوربيين بامكانية نزع فتيل الحرب والوصول الى حل وسط للازمـة وهو ما فشل فيه وكذلك فشلت مجموعة من المحاولات المتفرقة - الاقل اهمية - من جانب عـدة دول عربيـة اخـرى لتحريك الازمة سلميا سواء من خلال مشاورات عربية او مفاوضات مع اطراف اوربية ،والواقع ان الفترة الفاصلة بـين

قرار مجلس الأمن المذكور والفجار حرب الخليج قد شهدت تصلبا فى المواقف على جانبى المواجهة العربية - العربية وربما بدرجة اشد من تصلب مواقف اطراف دولية عديدة ففى اجتماع وزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجى يوم ٥ ديسمبر ١٩٩٠تم الاعلان عن الاتفاق على استراتيجية عسكرية لمواجهة العدوان العراقى على الكويت وتعهدت دول المجلس بتحرير الكويت مهما كانت التضحيات وفى قمة المجلس فى ٢٢-٢٥ ديسمبر ١٩٩٠فى الدوحة اضافت الدول الست الى ضرورة الانسحاب الفورى من جميع الاراضى الكويتية دون قيد او شرط وعودة السلطة الشرعية قبل نفاذ فترة السماح التى حددها مجلس الامن فى ١٥ يناير ١٩٩١ضرورة التزام العراق بدفع تعويضات عن اضرار الغزو وفى رابع اجتماع لتنسيق المواقف بين وزراء خارجية مصر وسوريا والسعودية فى ٥-٦ يناير١٩٩١ حملت الدول الثلاث كامل مسئولية الموقف المتأزم للعراق ٠

واعلن فى القاهرة ودمشق ان القوات المصرية والسورية ستشارك فى العمليات العسكرية لتحرير الكويت اذا اصبح من الضرورى شن الحرب لهذا الغرض ومثل ذلك يعد تحولا هاما عن المواقف السابقة للدولتين التى حددت مهمة قواتهما فى السعودية بالواجب الدفاعى وعلى الجانب الاخر استمرت فى الاصرار على ان مسالة الكويت منتهية وغير قابلة للتفاوض ففى خطابه فى ٦ يناير اعلن الرئيس العراقى " ان ضم الكويت للعراق نهائى وان الكويت هى المحافظة التاسعة عشر للعراق حاضرا ومستقبلا " وكان العراق قد هدد فى نوفمبر بأنة سيهاجم كل الدول العربية التى تشارك فى القوات متعددة الجنسيات الموجودة فى الخليج وان " الضربة العراقية ضد مصر والسعودية بالتحديد ستكون مدمرة" وكذا ايدت عدة اطراف عربية استعدادها لخوض غمار الحرب الى جانب العراق فاعلنت منظمة التحرير فى ٢٤ ديسمبر ان " المنظمة ستقاتل مع العراق اذا اندلعت الحرب فى الخليج " واعلنت اللجنة الوطنية الجزائرية لمساندة الشعب العراقى فى ٢٥ ديسمبر١٩٩٠ ان " ٤٠٠ ألف متطوع جزائرى مستعدون للتوجه للعراق " وصدر عن موريتانيا اعلان مشابه الى جانب موقف رسمى مفاده التأييد الكامل للعراق فى موقفه من الازمة واضاف حماس الحركات الشعبية والمنظمات الحزبية والتشكيلات الاسلامية السياسية فى الدول العربية الثمانى المعارضة لقرارات قمة القاهرة تأييدا للعراق مزيدا من التصلب على المواقف العربية ووصلت الخصومة بين " الائتلافين الكبيرين" فى الساحة العربية حدا اهتز معه ماكان يعتقد انه من الثوابت التاريخية - العاطفية والسياسية - للعرب اذ اتسم الموقف الثابت لمصر منذ ازمة الخليج بمعارضة تدخل اسرائيل فى الازمة معارضة تامة حتى ولو على سبيل الرد على هجمات عسكرية عراقية وكان اقوى تعبير عن هذا الموقف تصريح الرئيس مبارك فى ٨ يناير١٩٩١ بان مصر لا توافق على تدخل اسرائيل فى حالة نشوب حرب فى المنطقة وان اسرائيل اذا تدخلت ستأخذ مصر موقفا مخالفا وعندما اقترب الموقف من الانفجار اعلن الرئيس مبارك فى ١٣ يناير١٩٩١ انه " يحق لاسرائيل الرد اذا هاجمها العراق " واتخذ الموقف السورى مسارا مشابها فكانت سوريا قد حذرت اسرائيل فى ١٣ يناير١٩٩١ من التدخل فى ازمة الخليج حتى لو نفذت العراق تهديداتها وهاجمت اسرائيل ولم يمض اسبوع واحد على هذا التصريح عندما اعلنت سوريا فى ٢١ يناير ١٩٩١ان " الرئيس العراقى صدام حسين بشنه هجمات صاروخية على اسرائيل لن يجر دمشق الى حرب ضد اسرائيل وهو مايمثل اشارة واضحة الى قبول سورى لقيام اسرائيل بالرد على هجوم العراق الصاروخى عليها ٠

والحقيقة ان انهيار دبلوماسية الدور العربى بعد انهيار دبلوماسية الحل العربى قد افضى الى واقع سياسى ونفسى مذهل يتسم بتسليم كامل امام انفجار حرب الخليج لقد اصدرت عواصم عربية عديدة بيانات رسمية بادانة الحرب وعبرت تصريحات ومظاهرات رسمية وحزبية فى طرابلس وتونس والجزائر وعمان وصنعاء عن الغضب الشديد لمشاركة اطراف

عربية فى الحرب الامريكية ضد العراق على ان تلك المواقف المناهضة للحرب على المستويين الرسمى والشعبى لم تحمل ثقلا سياسيا كبيرا بل الما وقد استشعرت الحرج من تصلب الموقف العراقى ازاء مسألة الانسحاب من الكويت قد جاءت اقل كثيرا مما كان متوقعا وظهر العالم العربى باسره وكانه عاجز عجزا تاما عن التاثير على مجرى الاحداث بمنع الحرب او وقفها او مجرد رسم خطوط حمراء وفرض ضوابط لاينبغى تخطيها عندما تشن فعلا وربما كان الاستثناء الوحيد لذلك العجز الشامل عن موقف الحرب بعدما تفجرت فى السابع عشر من يناير هو قيام دول المغرب العربى بتقديم طلب رسمى لمجلس الامن بوقف الحرب مؤقتا لاتاحة الفرصة للحلول السياسية وهو مارفضه المجلس بسبب معارضة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى ٢٥ يناير ١٩٩١ وبعدما رفض الرئيس العراقى مبادرة الرئيس السوفيتى جورباتشوف فى ٢١ يناير ١٩٩١ ٠

ووصلت العلاقات بين اطراف الائتلافين الكبيرين فى الساحة العربية الى ادنى مستوى فى تاريخها ولم تعد فجوة المواقف مقصورة على تعارض الاجتهادات حول سبل حل الازمة بل توسعت لتصير مشاركة فعلية او رمزية فى حرب اهلية وإعلامية وسياسية عربية وان دولة عربية واحدة باستثناء منظمة التحرير الفلسطينية لم تنضم رسميا او ماديا للجهد العسكرى العراقى غير ان الدول العربية الثمانى التى تحفظت او امتنعت او عارضت قرارات قمة القاهرة قد مارست نوعا من اعمال الحرب الرمزية والمعنوية ضد الدول العربية التى شاركت ماديا فى الحرب " متعددة الجنسية " ضد العراق وبهدف تحرير الكويت اى مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجى ان ضراوة المعارك العسكرية " متعددة الجنسية" لم تكد تخفى ان العرب قد اشتبكوا فى حرب اهلية عسكرية وسياسية واعلامية ، وكان النظام العربى قد انفجر بالفعل ٠

وهكذا لم توفق الدول العربية وجامعة الدول العربية فى احتواء الأزمة فى النطاق العربى ٠٠ ودرء الأخطار التى تؤثر فى مستقبلها وبات واضحا أن مقدراتها تتدخل فيها قوى أخرى وأصبح واضحا أن الحل يتحرك فى اتجاه استخدام القوة العسكرية ، وما يصاحبه من محاذير وأصبح التباين فى مواقف هذه الدول وردود أفعالها وحركتها معبرا عن التناقضات بها وبدت النظم العربية ضعيفة هشة أقل استعدادا لاتخاذ موقف حازم منها الى السعى الى المصالحة وغالبا ما اتسمت اجتماعات القمة فى الماضى بالعزم على عدم اتخاذ أى قرار بشأن المشكلات التى تتناولها لكن البلدان العربية كانت فى وضع بالغ الحرج هذه المرة عاجزة عن اخفاء ازدواجيتها [١٠٤] ٠

---

[١٠٤] الملف السرى لحرب الخليج ٠٠ تأليف بيرسالينجر ، ايريك لوران – ترجمة محمد مستجير ٠

خــلاصة البــاب الثــانى

لاشك أن أزمة الخليج (اجتياح العراق للكويت فى الثانى من أغسطس) قد هزت وجدان العالم كله ، ، وجذبت انتباه جميع القوى الإقليمية والعالمية وخاصة فى مرحلة يقترب العالم فيها من تحول ومنعطف حاد نحو واقع جديد هو انعكاسا لظروف وتطورات القوى العالمية فى هذه المرحلة .

وليس بمفاجأة أن يحتل الشرق الأوسط موقع الصدارة فى هذه المرحلة فهو المسرح الذى يكاد ينفرد بسمة عدم الاستقرار والتوتر على مدى اكثر من نصف قرن فأزمة الخليج تعد أحد تلك الأزمات التى فجرتها معطيات هذا المسرح فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ حيث اقدم العراق على عملية غزو لدولة الكويت فاحدث بذلك انتهاكا لشرعية النظام الدولى وصدعا فى هيكل البيت الإقليمى وتهديدا مباشرا للأمن القومى العربى .

ولقد جاء رد الفعل العالمى كظاهرة غير مسبوقة فى الأزمات الدولية حيث تواكبت الإدانة لعملية الغزو وتوالت قرارات الأمم المتحدة المنسجمة واهداف ومطالب المجتمع الدولى الرافض لسياسة القوة واستخدام العنف فى حل النزاعات الإقليمية والدولية .

ورغم تكاثف الجهود الدولية والإقليمية فقد ظل العراق ماضيا فى ممارسة التشدد ورفض نداءات السلام متخذا من خط التصعيد وسياسة فرض الأمر الواقع منهجا وأسلوبا فى مجال إدارته للأزمة مما دفع بالمجتمع الدولى الى التدرج بإجراءات رد الفعل بفرض العقوبات الاقتصادية وتطبيقها عبر الحصار البحرى والجوى مع التلويح بإمكانيات التصعيد فى قرارات الأمم المتحدة لتشمل استخدام القوة لاقرار الشرعية الدولية .

وعلى صعيد التحرك السياسى المصرى ورغم كثافة الجهود الدبلوماسية على المستوى الفردى والثنائى والإقليمى والجماعى عربيا ودوليا وتوظيف كل القوى المتاحة من اجل التوصل الى مخرج او إيجاد وسيلة لتسوية تلك الأزمة بعيدا عن خيار القوة والعنف الذى بدا ان تطورات تدفع للأزمة نحوه ولم تنجح تلك الجهود لتحقيقه باعتبار ان المشكلة تتعلق بمبادئ شرعية اقرها النظام الدولى غير قابلة للمساومة .

الموقف العربى والإقليمى من الأزمة :-

أظهر البيان الذى صدر عقب انعقاد المجلس الوزارى لمجلس التعاون الخليجى فى القاهرة فى٣ أغسطس ٩٠ أول رد فعل جماعى لدول الخليج تجاه الأزمة ، فقد طالب البيان بالانسحاب الفورى وغير المشروط للقوات العراقية ، كما أعلن عدم الاعتراف بنتائج العدوان ، وهذين الطلبين قد أصبحا فيما بعد الركيزة الأساسية لموقف دول الخليج من الأزمة ، والجدير بالملاحظة هنا أن المجلس الوزارى لمجلس التعاون الخليجى كان يرى منذ وقت مبكر أن الأزمة أكثر من أن تحل فى إطار جامعة الدول العربية ، ولتفادى ذلك أصدر وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجى بيانا أكدوا فيه أن مفهومهم للفقرة السادسة من قرار مجلس جامعة الدول والقاطع برفض أى تدخل أجنبى فى الشئون العربية ، لا يعنى أن يدخل ضمن ذلك الإجراءات الدولية الجماعية فى الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها — حيث أن الأمم المتحدة تعتبر الهيئة الدولية المعنية قانونا بحفظ الأمن والسلام العالمى وأن قرارات الأمم المتحدة وإجراءاتها لا تندرج تحت معنى أو مفهوم التدخل الأجنبى .

وبناء على ذلك يمكن تلخيص موقف التحرك الخليجى لمواجهة المشكلة خاصة بعد ما كشف الغزو العراقى عن أزمة هيكلية فى نظام المجلس وفشله فى توفير مظلة حماية إقليمية لأعضائه فى الآتى :-

على المستوى السياسى :

الموافقة على قرار قمة الدول العربية الطارئة والذى عقد فى ١٠ أغسطس بحضور جميع الدول العربية عدا تونس والذى أدان العدوان العراقى على الكويت وطالب العراق بسحب قواته منها

الموافقة على قرارات مجلس الأمن بكامل بنودها ،

لا مساومة على الشرطين الأساسيين الذين تعتمد عليهما أية مساعى سلمية وهما الانسحاب وعودة الشرعية ،

يظل الطريق مفتوحا لأى حل سياسى للمشكلة ،

الموافقة على جميع العقوبات السياسية والاقتصادية ضد العراق ،

على المستوى الاقتصادي :

دعم المصارف والمؤسسات الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجى ، لتقليل الآثار السلبية للأزمة مثل توفير السيولة النقدية للبنوك المحلية والقبول المتبادل لعملات دول مجلس التعاون وبالسعر نفسه ،

الموافقة على حجم المساعدات المالية التى ستقدم للدول المتضررة من الأزمة بهدف مساعدة هذه الدول على تطبيق قرارات المقاطعة الاقتصادية ضد العراق ،

على المستوى العسكرى :

السماح بتواجد قوات الائتلاف الدولى فى منطقة الخليج وذلك سواء كانت قوات عربية بناء على طلب دول مجلس التعاون وعلى رأسهم السعودية أو كانت قوات أجنبية طبقا لقرارات مجلس الأمن ، وذلك بمهمة الدفاع عن أراضى دول المجلس ضد أى اعمال عدائية عراقية ، وكذا الاستعداد لتحرير الكويت بالقوة العسكرية اذا ما تطلب الموقف ذلك ،

تم دراسة الترتيبات المتعلقة بتحرير الكويت بالدراسة التفصيلية للوضع العسكرى والقتالى لجيوش دول المجلس والدور الذى ستقوم به اذا ما تطلبت الحاجة ذلك ،

تم إعادة دراسة استراتيجية الدفاع المشترك والتى كانت قد وضعت فى قمة مسقط عام ١٩٨٥ وذلك بغرض دراسة كيفية الاعتماد على جيوش دول المجلس لتكون قادرة على مواجهة أى ظروف مشابهة مستقبلا ،

التحرك المصرى لمواجهة واحتواء الأزمة :-

كان تدرج تصاعد التحرك المصرى تجاه المشكلة تدرجاً منطقياً بعدما مثلت أزمة الغزو العراقى للكويت تحديا كبيرا للدور المصرى ومكانته العربية ، علاوة على ما شكلته المشكلة من حرج سياسى ومعنوى شديد للقيادة المصرية بسبب ما انطوت عليه طريقة الغزو من تضليل للقيادة المصرية مع محاولة لاحتواء الدور المصرى وتحييده من خلال مجلس التعاون العربى ،

بدأ التحرك المصرى فور تقديم مذكرة وزير خارجية العراق لأمين عام جامعة الدول العربية فى ٩٠/٧/١٥ والتى أعقبها رد الكويت ، ودعت مصر الى ضبط النفس وإعطاء أولوية قصوى لتعزيز التضامن العربى ، وأعقب ذلك زيارة الرئيس مبارك لكل من العراق والكويت والسعودية والتى أحرزت ظاهريا نجاحا ملموسا ،

صدر بيان مصر فى ٣ / ٨ / ١٩٩٠ برفض الغزو العراقى للكويت بعد التأكد من عدم جدوى الاتصالات مع العراق ثم كانت دعوة الرئيس مبارك لعقد مؤتمر قمة عربى خلال ٢٤ ساعة ، والذى كانت قراراته بأغلبية ١٢ عضوا من ٢٠ حضروا القمة ، وقد رفضت كل من العراق وفلسطين وليبيا القرارات بينما تحفظت السودان والأردن وموريتانيا ، فى حين امتنعت عن التصويت كل من الجزائر واليمن ، ولم تحضر تونس ،

استجابة القيادة المصرية لطلب السعودية بإرسال قوات عسكرية مصرية فى إطار قرارات القمة العربية وضمن القوة العربية المساندة للقوات السعودية ، بالإضافة لإرسال قوات مصرية الى الإمارات .

دعم الكويت من خلال عدة وسائل تمثلت فى توجيه بث إذاعى لشرح خطورة أبعاد الأزمة لكل من الشعب الكويتى والعراقى ، كما تم إعادة إصدار جريدة الأنباء الكويتية من القاهرة ، وكذا دعوة أمير الكويت لحضور مؤتمر قمة القاهرة مع الإبقاء على السفارة المصرية بالكويت وعدم نقلها للعراق ، وكذا تم تشكيل وتدريب لواء التحرير الكويتى بمصر .

استمرار التشاور العربى والدولى لمحاولة احتواء الأزمة وحلها سياسيا .

دعوة العراق الى إعادة الحسابات والاستجابة لصوت العقل لما يتهدد العراق والأمن العربى لخطر حقيقى وذلك من خلال البيانات والتصريحات التى وجهها الرئيس مبارك الى الرئيس العراقى .

التحرك السورى لمواجهة واحتواء الأزمة :

بدأ الموقف السورى متفاعلا ومتجاوبا منذ اللحظة الأولى للغزو ، فقد أدانت سوريا الغزو والآثار السلبية الناتجة منه وطالبت بانسحاب العراق وعودة الحكومة الكويتية الشرعية .

توثيق العلاقات السورية – المصرية – السعودية مع تنسيق وجهات النظر تجاه المشكلة .

الاستجابة لقرارات القمة العربية وإرسال قوات عسكرية سورية الى السعودية مع التركيز على أن هدف هذه القوات دفاعى بحت بقصد ردع العراق عن تهديد أراضى السعودية ، وليس للمشاركة مع قوات الائتلاف فى حرب العراق اذا اندلعت الحرب .

موقف كل من الأردن واليمن والسودان ومنظمة التحرير الفلسطينية :-

موقف الأردن :

تراوح الموقف الأردنى من المشكلة بين اتجاه التأييد الكامل للعراق واتجاه البعد النسبى عن خط هذا التأييد ، ومن هنا يمكن إيجاز موقف الأردن من المشكلة فى النقاط التالية :

تأييد السياسة العراقية والتركيز على التدخل الأجنبى فى المنطقة والمطالبة باحتواء الأزمة فى إطار البيت العربى

إبراز مخاطر التهديد الإسرائيلى للأردن خلال مرحلة وقوع الأزمة ردا على نغمة التهديد الإسرائيلى اذا ما هاجم العراق إسرائيل .

بذل المساعى لتبنى موقفا وسطا بين اتجاهى مهادنة النظام العراقى ومحاولة إثبات حسن النية تجاه قرارات المجتمع الدولى .

موقف اليمن :

يمكن رصد موقف اليمن فى النقاط التالية :-

الالتزام بالحرص على تعريب القضية وعدم تدويلها مع القبول بالثوابت العربية المتمثلة فى ضرورة الانسحاب العراقى وعودة الشرعية للبلاد .

التحول نحو دعم وتأييد العراق (ليس ضد الكويت) ولكن ضد التكتل الدولى المضاد للعراق .

موقف السودان :

يمكن القول بأن الأوضاع الداخلية فى السودان كان لها تأثير على موقف حكومته العسكرية فى مواجهة المشكلة فالتيار السياسى الوحيد داخل السودان والذى يدعم حكومته وهو الجبهة الاسلامية يتخذ موقفا معاديا للتدخل

الأجنبي ولكن الأرجح أن هذا العامل الداخلي لم يكن هو الحاسم في موقف السودان بل كان مساعداً للعامل الرئيسي الذي يتمثل في العلاقات العسكرية القوية بين السودان والعراق والذي أصبح أهم مصدر لتسليح السودان ودعمه عسكريا في حرب الجنوب ومن هنا يمكن تفسير موقف السودان المؤيد ضمنيا للموقف العراقي

موقف منظمة التحرير الفلسطينية :

يمكن إيجاز الموقف الفلسطيني في النقاط التالية :

تأييد الحل الذي يضمن سلامة أراضي وأمن العراق والمنطقة العربية بأسرها ،

رفض حل الخلافات العربية بالقوة مع احترام وجهة النظر السعودية بحماية ذاتها وأراضيها بمعاونة أشقائها العرب ،

التقدم بمشروع سلام ليبي – فلسطيني والذي لم يلق قبولا ، علاوة على أن بيانات المنظمة والتي اتصفت بالغموض حيناً وبالتناقض حيناً آخر، ترك تأثيراته على الأوضاع في الأراضي العربية المحتلة وعلى الفلسطينيين في منطقة الخليج وكذا على مصداقية منظمة التحرير ، حيث أن تأييدها للموقف العراقي يعني تأييدها لاحتلال أراضي الغير بالقوة ،

موقف دول المغرب العربي :

ان ردود فعل ومواقف دول المغرب العربي وخاصة بعد تصويتهم على قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة ، قد أثارت الاهتمام والتساؤل ، حيث عبر تصويتهم عن خمسة مواقف بعدد الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي ، بل تباينت مواقفهم بصورة حادة وتبدلت بوضوح مع التطورات المتسارعة في الأزمة ،

الموقف الليبي من الغزو العراقي للكويت :

أعلنت ليبيا أن أي تدخل خارجي في النزاع سيعتبر اعتداء على الأمة العربية ، كما أكد بيانها أن السياسة النفطية لبعض الدول في المنطقة أضرت بالمصالح الاقتصادية للأمة العربية ، وقد أعلنت تونس عن قلقها البالغ حيال الأزمة وأنها ترى أنه من الضروري أن يسحب العراق قواته لتوفير الشروط المناسبة للحل السياسي للمشكلة ،

وقد أصدرت الجزائر بيانا يدين بشدة العدوان العراقي على الكويت وطالبت بالانسحاب الفوري للقوات الغازية دون قيد او شرط مع التأكيد على سيادة الكويت واستقلالها ،

وكذلك كان موقف المغرب ، أما موريتانيا فقد مال موقفها الى عدم ادانة العراق على الرغم من تأكيدها لمبدأ رفض استخدام القوة لحل المنازعات بين الأشقاء ،

الموقف من قرارات القمة العربية بالقاهرة :

ويبرز هنا التضارب الشديد في موقف دول المغرب العربي من قرارات هذه القمة ففي حين وافقت المغرب على القرارات امتنعت الجزائرعن التصويت وتحفظت موريتانيا عليهاوعارضت ليبيا بينما تغيبت تونس عن القمة أصلا ،

وقد أدى ذلك بطبيعة الحال الى عدم وجود موقف موحد لدول اتحاد المغرب العربي ، فقد كان امتناع الجزائر بسبب الرغبة في إدخال بعض التعديلات على القرارات لتحصل على أغلبية عربية كبيرة ، وكان تحفظ موريتانيا بسبب علاقتها الوثيقة مع العراق ، أما ليبيا فقد عارضت نتيجة لطلب السعودية لاستدعاء قوات أجنبية الى المنطقة ، وأخيرا تونس بسبب أنها أرادت تأجيل المؤتمر أيام قليلة لمحاولة التوصل الى اتفاق مع الرئيس العراقي ، يحفظ حقوق أطراف النزاع ويصون وحدة الأمة العربية ،

الموقف الإقليمي لمواجهة الأزمة :-

ويقصد به موقف كل من إيران وتركيا وإسرائيل تجاه الأزمة ،

موقف إيران

كان موقف إيران هادئاً الى حدكبيرفى الأيام الأولى للغزو مع توجيه انتقادات قاسية الى الأسرة الحاكمة فى الكويت حدث تغير فى الموقف الإيرانى بعد زيارة وزير خارجية إيران لسوريا فى ٦/ ٨/ ٩٠ حيث أعلن وزير خارجية إيران أن بلاده لا تقبل أى تعديل فى الحدود الكويتية سوءا براً أو بحراً ومن هنا أعلنت إيران رفضها لقرار العراق ضم الكويت

بعد التنازلات العراقية التى أعلنها الرئيس صدام حسين فى منتصف أغسطس بقبول الشروط الإيرانية حول تسوية مشكلات الحرب بين لبلدين وهى قبول العراق انسحاب قواته الموجودة داخل الأراضى الإيرانية مع قبول اتفاقية ١٩٧٥ الخاصة برسم الحدود بين البلدين (كان هذا البند هو سبب الحرب بين البلدين والتى استمرت ثمانية أعوام) إضافة الى التبادل الفورى للأسرى ، وحيث أن هذه التنازلات تمثل انتصارا إيرانيا ، فقد رحبت إيران بالعرض العراقى إلا أنها حرصت فى الوقت نفسه على التفرقة بين مشكلتها مع العراق وموقفها من غزو الكويت السابق ذكره ،

ومن هنا كان موقف إيران بعد ذلك موقف انتظارى لما سوف تسفر عنه الأحداث التى حتى لا تغلق الباب أمام العلاقة مع العراق أو مع الدول العربية أو مع المجتمع الدولى ،

موقف تركيا :

بمجرد وقوع الغزو سارعت تركيا بإدانته وطالبت بسحب القوات العراقية من الكويت وعودة الشرعية لها ، إلا أنها تعمدت عدم اتخاذ أى إجراءات مضادة ضد العراق انتظاراً للحصول على المقابل من الولايات المتحدة أو من الدول العربية لتعويضها عن الخسائر الاقتصادية التى ستعانى منها نتيجة للمقاطعة الاقتصادية ضد العراق ،

بعد تعهدت الولايات المتحدة لتعويض تركيا عن خسائرها الاقتصادية المنتظرة ، وكذا رفعها للقيود العسكرية المفروضة على تسليح تركيا وتدعيم مطلبها للانضمام للجماعة الأوربية ، سارعت تركيا بالموافقة على إغلاق خط الأنابيب العراقى مع وقف العلاقات التجارية مع العراق ، وكذا السماح للولايات المتحدة باستخدام القاعدة العسكرية التركية ، بل أصبحت تركيا طرف أساسى فى مواجهة العراق ، وهكذا جاء الغزو العراقى للكويت كفرصة ذهبية لتركيا لتحصل على ما تريد من المكاسب المختلفة ،

موقف إسرائيل :

جاء الغزو العراقى للكويت ليقدم فرصة ذهبية لإسرائيل على كافة المستويات حيث يصعب حصر هذه المكاسب سواء على المدى القريب او البعيد ، وسواء على المستوى الداخلى أو الخارجى ،

على مستوى الرأى العام العالمى :

محاولة إقناع الرأى العام العالمى بأن الدول العربية لا تحترم مبادئ القانون الدولى وهى دول لا تعترف سوى بمنطق القوة ، ومن ثم فان إسرائيل ليست سبب التوتر بالمنطقة ،

ضرورة حماية إسرائيل ضد الطموحات الشخصية لبعض الزعماء العرب ومن ثم تصبح إسرائيل هى السند الوحيد للدول الغربية لحماية مصالحها فى المنطقة ،

على مستوى الرأي العام الإسرائيلي :

قبل الغزو كان الرأى العام الإسرائيلي ينقسم الى معسكرين ، الأول يؤيد الحل السلمي للصراع العربي - الإسرائيلي وقبول مبدأ الأرض مقابل السلام ، والثاني يؤيد الاحتفاظ بالأرض واعطاء الحكم الذاتي للأفراد دون الأرض وقد أدى الغزو الى زيادة نفوذ المعسكر الثاني،وتوارى أنصار المعسكر الأول الى حد ما .

على مستوى مواجهة الانتفاضة الفلسطينية :

قامت اسرائيل باستغلال انشغال الرأى العام العالمي والعربي بعمليات قمع مكثفة للقضاء على البقية الباقية من أعمال المقاومة فى الأرض المحتلة ، كما تم اضعاف قدرة سكان الأرض المحتلة على المقاومة نتيجة لانقطاع التحويلات النقدية والعينية المرسلة اليهم ، وأخيرا قامت اسرائيل بزيادة أعمال التوطين لليهود والمهاجرين من الاتحاد السوفيتى " السابق " .

على مستوى العلاقات مع الولايات المتحدة والدول الغربية :

دعمت إسرائيل علاقاتها مع الولايات المتحدة والدول الغربية وظهرت بمظهر الحمل الوديع خاصة بعد ضربها بالصواريخ أرض / أرض العراقية ، مما أدى الى التعاطف الشديد معها والذى كان من نتيجته إمدادها بسيل من المعونات الاقتصادية والعسكرية .

موقف جامعة الدول العربية :

لم يحدث طوال مدة استغرقت ٤٥ عاما وهى عمر جامعة الدول العربية أن اعتدت دولة عربية بجيوشها وبقرار من رئيسها على دولة عربية أخرى عضو فى الجامعة واحتلتها بل وابتلعتها تماما ، مما جعلها قضية غير مسبوقة فى تاريخ النظام الاقليمي والعربي .

كان أول رد فعل للجامعة العربية هو انعقاد مجلس وزراء خارجية الدول العربية فى دورة غير عادية بالقاهرة فى ٩٠/٨/٣ وأصدر فى نهايته بيانا أدان فيه العدوان العراقي ورفض أى آثار مترتبة عليه ، وتلا ذلك انعقاد قمة عربية بناء على دعوة الرئيس مبارك فى ١٠/ ٩٠/٩ حيث اختتمت أعمالها فى مساء نفس اليوم وصدر عنها بيان ختامي بادانة العدوان العراقي مع التأكيد على سيادة الكويت واستقلال أراضيه وكذا تأكيد الاجراءات التى تتخذها السعودية ودول الخليج لحق الدفاع الشرعي مع الاستجابة لطلب السعودية ودول الخليج بنقل قوات عربية لدرء أى عدوان محتمل على أراضيهم ، وأخيرا التأكيد على قرارات مجلس الأمن والصادرة حتى ميعاد انعقاد المؤتمر .

وقد وافقت على القرارات ١٢ دولة واعترضت دولتان هما العراق وليبيا وتحفظت ثلاث دول هى السودان ، فلسطين ، موريتانيا بينما امتنعت الجزائر والأردن واليمن عن التصويت ، ولم تحضر تونس المؤتمر .

ومعنى الاعتراض هو رفض القرارات جملة وتفصيلا ، أما التحفظ فهو أن تقبل الدولة القرار جزئيا وتتحفظ على أجزاء فيه وطبقا للقانون الدولي ، فان الدولة المتحفظة لا تلتزم بهذا الجزء الذى تحفظت عليه ، أما الامتناع فهو عدم قبول أو رفض القرار وهذا الموقف له اهمية عند التصويت حيث لا تدخل الدولة الممتنعة فى تحديد النصاب القانوني الواجب توافره ليكون القرار صحيحا ، ومن ثم فان موقفها يساعد على صدور القرار وفى اول سبتمبر ٩٠ أصدر مجلس الجامعة خمسة قرارات بناء على الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية الدول العربية التى وافقت على قرارات مؤتمر القمة السابق انعقاده فى ٩٠/٨/١٠ وكان ملخص القرارات هو التأكيد على استقلال الكويت وعدم الاعتراف بالغزو العراقي والآثار المترتبة عليه .

وظهر ضعف دور جامعة الدول العربية فى معالجة الأزمة كالآتى :

أن الجامعة العربية لا تملك وسيلة لفرض الحل العربي وضمان الانسحاب الكامل للعراق مع تصفية آثار الغزو ، فالجامعة العربية لا تملك غير وسيلة القوة المعنوية ، كما وان النظام العربي لا يملك قوة عسكرية رغم امتلاكه لها قانونا بناء على اتفاقية الدفاع المشترك .

أطاح الغزو بقدر لا يستهان به من الوفاق العربي وأحدث انقساما بين دوله بل ان سفير الجامعة العربية لدى الأمم المتحدة قدم استقالته من منصبه ، واعلن أن الوضع العربي قد أصيب بحالة من الانقسام المريع الذى لم يسبق له مثيل ، وأصيبت الشرعية القومية بضربة عنيفة هدت أركانها ومقوماتها بدرجة صار معها من الصعب بل من المستحيل اعادة الأمور الى نصابها الصحيح .

مما لاشك فيه ان الجامعة العربية قد فشلت ، حيث ان النوايا تجاهها غير مخلصة وغير دائمة ، فتارة تطلب الدولة العضو ضرورة الالتزام بالتضامن العربى حين تكون فى وضع الحاجة الى الجامعة العربية ، وتارة أخرى تضرب الدولة العضو – نفسها – هذا التضامن وتسخر من الجامعة اذا كانت الأغلبية ضدها .

وفى اطار رد الفعل على الصعيد العسكرى فقد شهد مسرح الخليج اكبر عملية حشد استراتيجى لقوات مسلحة متعددة الجنسيات منذ الحرب العالمية الثانية فى خطوة لدعم اجراءات الضغط ورفع القدرة الدفاعية للسعودية والحد من مخاطر اقدام القيادة العراقية لمزيد من الاجراءات غير المحسوبة

وقد شكلت عملية الحشد العسكرى للقوى الدولية فى مسرح الخليج وعلى اتجاهات اخرى محيطة به محورا مركزيا فى حركة العراق المضادة على الصعيدين السياسى والعسكرى باعتبارها مظهرا للتعبير عن النوايا الى جانب ما تشكله من تهديد مباشر لأمنه القومى .

وقد برز الدور الامريكى كلاعب رئيسى فى مجال الأزمة حيث نجح الى حد كبير فى تهميش باقى الأدوار المعنية بها سواء كانت إقليمية أو دولية من منطلق الرغبة فى الانفراد كقوة عظمى تسعى لاعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية بالمنظور الأمنى الذى يتلاءم وعالم القطب الواحد الذى تأمل فيه.

ورغم ان التحرك الأساسى لمصر فى هذا الاطار قد انطلق اولا من مظلة اغلبية عربية وتمشيا مع الاجماع الدولى شرقا وغربا فى ادانة العدوان واحتراما لمبادئ الشرعية والقانون الدولى الا ان هذا التحرك كان من المنظور العراقى يجئ فى صدارة التهديدات المباشرة التى وضعها فى اعتباره عند تخطيطه لاجراءات رد الفعل فى نطاق ادارته لتلك الأزمة بكافة الادوات والوسائل المتاحة لديه .

وقد شكل الحشد المصرى والامريكى على وجه الخصوص فى اطار التطورات مادة لهجوم العديد من دول المنطقة الا ان واقع الامر قد اوضح ان الذين اتخذوا من هذا المحور مسارا لحركتهم هم مجموعة الدول التى بادرت بشكل او بآخر فى دعم العراق والوقوف الى جانبه مع بدء الأزمة من منطلقات بنيت على المصالح الذاتية والنظرة القاصرة لابعاد المتغيرات الدولية فى العصر الراهن .

والواقع ان العراق قد مهد خلال مرحلة ما قبل الغزو لبناء الجسور مع العديد من دول المسرح (الاردن – اليمن – موريتانيا –السودان–ايران)واخيرا متوهما مصر فى اطار مجلس التعاون العربى .

ولكن جاء موقف مصر المضاد لحركة العراق بمثابة مفاجأة له بكل المقاييس وعلى عكس حساباته التى بنى عليها خطط ومسار تحركه فى مراحل ما بعد الغزو وبالتالى فقد دخل أزمة فقد السيطرة عليها وفشل مع تطورها فى ايجاد منافذ او خيارات بديلة للخروج منها بقدر من المكاسب تجاوزا لأى ضغوط داخلية فى المستقبل ٠

وفى ظل الموقف الضاغط والإصرار على تطبيق ما أقره المجتمع الدولى كان على القيادة العراقية أن تتخذ قراراً بالتنازل عن حقوق حاربت من اجلها ثمانى سنوات مع إيران للتحرر من بعض القيود وإتاحة الفرصة لامتلاك أوراق جديدة فى مخطط يستهدف مزيد من التصعيد والمواجهة والإصرار على رفض ارادة المجتمع الدولى ٠

وفى إطار تمسك العراق بموقفه حشد معظم التجميع القتالى لقواته المسلحة فى مسرح عمليات الكويت مع الاستعداد لزيادة حجم تلك القوات فى محاولة لأبراز مدى الإصرار على الإبقاء على الكويت كجزء من العراق فى نفس الوقت الذى استمر فيه بالتلويح باستخدام القوة ضد مصادر الطاقة وتفجير المنطقة بصراعات جانبية ٠

وبالرغم من ذلك فقد ظلت الجهود السياسية لمصر والقوى العربية المختلفة موظفة لصالح تجنب المواجهة العسكرية إدراكا منها لنتائجها الخطيرة ليس على العراق وحده ولكن على الأمة العربية كلها ٠

وبالتوازى مع الجهود السياسية استكملت عملية الحشد وبناء القدرات والقوات اللازمة للدفاع للعملية (درع الصحراء) ٠٠ ثم كان قرار إباحة استخدام القوة العسكرية ضد العراق وتنفيذ العملية الهجومية الاستراتيجية (عاصفة الصحراء) ليحقق من المنظور العسكرى تدمير التجمع الرئيسى للقوات المسلحة العراقية فى مسرح عمليات الكويت ٠٠ واستعادة الشرعية ٠٠ مع فرض الإرادة الدولية على النظام لتحقيق الأهداف السياسية والأمنية للعملية الاستراتيجية ٠

ولقد ولد الغزو العراقى للكويت ردود فعل متباينة بشدة على المستوى الإقليمى حيث خلقت الأزمة ما يشبه "حالة استقطاب حادة" فى العالم العربى بين الدول التى أيدت العراق والدول التى ناهضته الأمر الذى دعا البعض الى وصف تلك الحالة بأنها " حالة حرب أهلية عربية " والواقع أن هذه التباينات الحادة فى المواقف العربية من أزمة وحرب الخليج الثانية كانت نابعة فى الأساس من تراكم اوجه الخلاف بين الدول العربية بشأن العديد من القضايا التى آثارها الغزو العراقى للكويت سواء تلك المتعلقة بمشروعية الخطوة العراقية أو المتعلقة بالخلاف حول مسألة الاستعانة بالقوات الأجنبية أو المتعلقة بالخلاف حول مسألة الربط بين الكويت وفلسطين على نحو ما فعلت القيادة العراقية ، أضف الى ذلك أن هذه الأزمة أثارت خلافا حادا حول طبيعة الخطوات الإجرائية التى يتعين اتخاذها لعلاج الأزمة التى نشبت بفعل الخطوة العراقية ٠

الباب الثالث

الدور العسكرى المصرى والعربى
فى عمليات الخليج

عــــام:-

- أوضحنا فى الباب الثانى أن رد الفعل العالمى جاء كظاهرة غير مسبوقة فى الأزمات الدولية حيث تواكبت الادانة لعملية الغزو وتوالت قرارات الأمم المتحدة المنسجمة وأهداف ومطالب المجتمع الدولى الرافض لسياسة القوة واستخدام العنف فى حل النزاعات الإقليمية والدولية .

- ورغم تكاثف الجهود الدولية والاقليمية .. فقد ظل العراق ماضياً فى ممارسة التشدد ورفض نداءات السلام متخذاً من خط التصعيد وسياسة فرض الأمر الواقع منهجاً وأسلوباً مما دفع بالمجتمع الدولى الى التدرج بإجراءات رد الفعل .. بدءاً بفرض العقوبات الاقتصادية وتطبيقها عبر الحصار البحرى والجوى مع التلويح بإمكانية التصعيد فى قرارات الأمم المتحدة لتشمل استخدام القوة لاقرار الشرعية الدولية .

وفى إطار رد الفعل على الصعيد العسكرى .. فقد شهد مسرح الخليج أكبر عملية حشد استراتيجى لقوات مسلحة متعددة الجنسيات منذ الحرب العالمية الثانية ، لدعم اجراءات الضغط ورفع القدرة الدفاعية للسعودية والحد من مخاطر وإقدام القيادة العراقية لمزيد من الاجراءات الغير محسوبة .

وقد شكل الحشد المصرى والسورى بالاضافة الى الدور السعودى ركيزة القوة العربية والدور العربى الفاعل فى هذه العمليات جنباً الى جنب مع القدرات المتاحة من باقى الدول العربية .

ومع تطور الموقف .. حاولت الأمة العربية أن توظف قواها لتجنب الأمة أخطار العمل العسكرى الذى أصبح وشيكاً مع تعنت القيادة العراقية ورفضها الاستجابة للمجتمع الدولى للانسحاب من الكويت وإعادة الشرعية لها

وقد قطنت الشرعية الدولية لاقرار العمل العسكرى منذ مؤتمر القمة العربى الذى أجاز لكل من الكويت والسعودية والإمارات حق الدفاع عن النفس وحق الاستعانة بالقوات الصديقة والشقيقة ولذلك فان الدور العسكرى العربى بدأ يتبلور منذ ذلك الحين ، حيث جاء متمشياً مع موقف وقدرات وامكانيات الدول العربية والاسلامية المتاحة .. بالتعاون مع قوات الائتلاف الدولى ..

وكان للدور العسكرى السعودى البارز أثره الفاعل فى مراحل العملية من حيث استيعاب الحشد والفتح الاستراتيجى واستقبال القوات وتأمين احتياجاتها مع تطويع إمكانيات مسرح العمليات لصالح تأمين وتنفيذ المهام لقوات الائتلاف الدولى .

- وسوف نتناول فى هذا الباب الدور العسكرى المصرى والعربى فى هذه العمليات .. بالتركيز على الأدوار البارزة للدول ذات الدور الرئيسى منفرداً مع الإشارة الى دورها العسكرى مع قوات الائتلاف الدولى فى تنظيم وادارة العمليات سواء العملية الدفاعية الاستراتيجية "درع الصحراء" للدفاع عن المنطقة أو العملية الهجومية الاستراتيجية "عاصفة الصحراء" لتحرير الكويت ..

الفصل الخامس
الدور العسكرى المصرى
فى عمليات الخليج

الفصل الخامس
الدور العسكرى المصرى فى عمليات الخليج

عـــــام

- سيظل دور القوات المسلحة المصرية الطليعى ، فى عمليات الخليج ومبادرتها بدفع قواتها منذ اللحظات الأولى للأزمة للحد من انحدار الموقف ، ودعم الدفاع عن المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية ، مع تطويع كل قدراتها لتسهيل وتأمين عملية حشد القوات الصديقة والشقيقة فى مسرح العمليات ومشاركتها قوات الائتلاف الدولى بمهمة بارزة فى تحرير الكويت .. علامة بارزة فى تاريخ مصر وقواتنا المسلحة التى طالما رفعت رايات الحق والشرعية ونبذت الباطل والعدوان .
- ولقد كان لاشتراك القوات المصرية فى عمليات الخليج وتعاونها مع العديد من دول العالم المحتشدة فى تلك المهمة أثره فى تفجير طاقاتها وقياس كفاءتها ومستوى أدائها مع اكتسابها خبرات قتالية واسعة تضاف على رصيد أبنائها وينعكس على تطورها ونموها .
- كما كان للجهد الكبير للقيادة العامة بجميع أجهزتها المشتركة لتوفير كل سبل نجاح تنفيذ المهمة لقوات الدعم المصرية والدور المتميز الفاعل والإيجابى لهذه القوات فى جميع مراحل التحضير والتنظيم والإدارة .. مع التنسيق والتعاون مع قيادات وقوات المسرح ، أثره الفعال فى النجاح البارز للدور المصرى (بفضل الله تعالى) فى ظروف معقدة ، بأعلى درجة من الأداء ، وبأكبر قدر من التأمين وبأقل حجم من الخسائر ..

أولا : المعالم البارزة للدور العسكرى المصرى :-

- انطلق الموقف المصرى من خلال إيجاد معادلة صعبة بين الصالح الوطنى لكل بلد عربى والصالح القومى المشترك للامة العربية ككل حيث أن الصالح الوطنى يفترض احترام السيادة والاستقلال لكل دولة عربية وحق الشعب فى اختيار نظامه دون وصاية أو تدخل من الخارج وبالتالى لم يعد ثمة مبرر للعودة إلى سياسة تدبير الانقلابات أو تصدير الثورات التى يقوم بها نظام عربى ضد نظام عربى آخر والتى انتهت إلى كوارث للطرفين وبالتالى عدم التدخل فى شئون بلد عربى آخر ، وانطلاقا من ذلك فانه مهما كان حجم الخلافات ومهما كانت قائمة الدعاوى فان مكان بحثها وحلها هو سقف البيت العربى الكبير وهو الجامعة العربية، وعلى ذلك سارت معالجة الأزمة فى محورين رئيسين - أولهما - عدم شرعية الغزو أو الاحتلال بالقوة وما يترتب عليه من آثار - وثانيهما - انه رغم الخطأ الكبير الذى ارتكبه النظام العراقى إلا أن مصر لا تريد أن يتحمل الشعب العراقى ذنب وجريمة حكامه ، وانه اذا تركت هذه الجريمة دون ردع فان هذا يخلق مبررا للتدخل الأجنبى بموافقة المجتمع الدولى لحماية المصالح الحيوية التى أصبحت تملك صفة الشرعية الدولية .
- وعلى ذلك توالت نداءات مصر إلى الرئيس العراقى بالانسحاب بكرامة فى ظل الأسرة العربية الواحدة بدلا من حل عسكرى مدمر ، وفى نفس الوقت استمرت مصر فى الاتصال بالإدارة الامريكية بضرورة التأكيد على الحل السلمى بدلا من الحل العسكرى ، مع إرسال المبعوثين المصريين إلى كل مكان فى العالم يدعون فيه إلى مزيد من

الصبر والاستماع إلى صوت العقل و إعطاء الفرصة لمزيد من التفاهم والحل على مائدة المفاوضات وليس على ساحة الحرب .

- وعلى ضوء الثوابت التي حكمت السياسة المصرية في إدارة الأزمة ، كان قرار مصر بإرسال قوات مصرية إلى السعودية والإمارات من منطلق إلا يترك الحشد الأجنبي ينفرد وحده بالحل في المنطقة بل ضرورة توفير قوات عربية وإسلامية إلى جانبه .
- ولقد أثبتت التجربة أن القوات المسلحة المصرية بما تملكه من قدرات عسكرية عالية ، ومستوى تدريب عال والتزام بالقضايا القومية إلى جانب الالتزام بمبادئ الشرعية والقانون الدولي ، أثبتت أنها القوة الأقدر على أن تلعب دورا رئيسيا في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ، والمحافظة على قدرات وثروات الوطن العربي ، إضافة إلى أن مصر قد شاركت في تدريب معظم جيوش الدول العربية ، ومصانعها الحربية كادت تغطي مطالب الدول العربية من أسلحة وذخائر ، ومعاهدها العلمية العسكرية مفتوحة لكل الأشقاء العرب من القادة والضباط .

ومن هنا فقد تحددت مهمة القوات المسلحة المصرية في الدفاع عن المملكة العربية السعودية والاستعداد طبقا للموقف لتنفيذ أي مهام أخرى تكلف بها من القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وبالتالي فإن الدور البارز للقوة المسلحة المصرية يؤكد البعد العربي في الأمن القومي المصري ولا يشكل عبئا إضافيا ، بل وقد أثبتت التجربة ضرورة دعم ذلك البعد وتأكيده ليزداد عمقا وارتباطا للأمن القومي العربي ، كما أن اشتراك القوة المصرية يؤكد الدور العربي في مساهمة في حل النزاعات العربية وتأكيدا لعدم انفراد القوى الأجنبية بفرض حلولها للنزاعات العربية ، ومن هنا فان الوجود المصري كان ضروريا لاثبات مصداقية مصر وتأكيد دورها في استمرار مساندة الدول العربية ضد عدوان دولة عربية أخرى تنفيذا لاتفاقية الدفاع العربي المشترك .

- لقد كانت مصر عبر تاريخها العظيم وفية لأمتها العربية .. تزود عن مصالحها .. تدعم أمنها .. بل لم ينفصل – طوال تاريخها – أمنها القومي عن أمن امتها .. ولطالما قدمت كل ما تملك طوعا وحبا في سبيل أمتها العربية ، ليس فقط في أزماتها ، ولكن لتأخذ بيدها حضاريا وثقافيا صوب آفاق العصر .. ولم تمن أبدا بذلك على أمتها بل ظلت رمزا للتسامح والحضارة واليد الكريمة،والحكمة التي يدخرها التاريخ .. كي تكون وفية في عطائها لأمتها في الوقت المناسب والأسلوب المناسب ..وهذا ليس غريبا – فهذه هي مصر العظيمة التي يرتفع تاريخها في العالمين.
- ومنذ بداية الأزمة والفكر الواعي والنظرة الثاقبة لقيادة مصر متيقظ لحشد وتطويع وادارة جميع قواها الشاملة لمواجهة كل الاحتمالات المتوقعة مع تركيز جهودها السياسية والدبلوماسية التي طالما تمنت أن تنجح لكي تنأى بأمتها العربية بعيدا عن أخطار محققة أصبحت تبدو في الأفق .. يخلفها ويعكسها التعنت العراقي وخروج الأزمة في حلها عن الأيدي العربية .
- وقد بدأ الدور العسكري المصري في الأزمة منذ اللحظة الأولى لها .. حيث حشدت كل الجهود لمتابعة أحداثها .. وتطورها مع وضع السيناريوهات والبدائل المناسبة لأفضل السبل لمواجهـ [illegible] تنسيق مع باقي قوى الدولة المتاحة ، مستعدة لأداء دورها عندما يطلب منها ذلك .
- وكان لابد من الالمام بتفاصيل الموقف بالمسرح مع تقييم الموقف وتقدير حجم الدعم المطلوب عاجلا ..وتحديد الاجراءات المطلوبة لمنع تفاقم الموقف وتطوره مع مواجهة أي تهديد للمملكة العربية السعودية أو العدوان

عليها، لذلك شكلت مجموعة اتصال وتنسيق من القيادة العامة والأفرع الرئيسية للقوات المسلحة لتكون جاهزة فور تبلور الموقف والتصديق على دفعها •

- ولم تدفع هذه المجموعة الا بعد صدور قرارات مؤتمر القمة العربية ، حيث تم التصديق على دعم مطلب السعودية والامارات ، وتلبية مطلبها لدعم قدراقما ، وفعلا تم دفع هذه المجموعة خلال أغسطس ١٩٩٠ ن وعلى ضوء اجراءاقما وتنسيقها •• وضعت خطة الدعم العاجل للمملكة •• حيث تم اختيار أحد وحدات الصاعقة عالية التدريب والكفاءة ليتم نقلها فورا كأسبقية عاجلة •• مع دعمها بعناصر مهندسين عسكريين مع دفع مجموعة سيطرة لتكون أحد أدوات التنسيق والسيطرة فى هذه المرحلة بالمسرح •
- وفعلا تم دفع هذه العناصر قبل نهاية شهر أغسطس٩٠ •• وبالتوازى استمرت القوات المسلحة فى اجراءاقما للتحضير والتنظيم واختيار أنسب العناصر من القوات لاستكمال بناء الدفاع عن المملكة العربية السعودية ولتلائم مسرح العمليات •• حيث وقع الاختيار على تشكيل ميكانيكى بتسليح غربى لتتمشى مع التأمين الفنى ومطالب الاستخدام مع باقى قوات المسرح •
- وفى نفس الوقت ، تم اختيار مجموعة تنسيق مصرية من أربعة ضباط من ذوى الخبرة ليعملوا ضمن القيادة السعودية سواء للمعاونة فى التخطيط أو التنسيق ، وكان لهذه المجموعة دورها الرئيسى والهام فى التنسيق واتخذت أوضاعها ضمن القيادة المشتركة ومسرح العمليات اعتبارا من النصف الثانى من شهر سبتمبر •
- ومع تطور الأحداث واستمرار الموقف على ما هو عليه ولزيادة قدرة المملكة العربية السعودية للدفاع عن أراضيها •• تم دفع الفرقة المشاة الميكانيكية وأسلحة دعمها لتأخذ اوضاعها فى المنطقة الشمالية لتأمين الاتجاه اعتبارا من شهر سبتمبر / أكتوبر٩٠ وكان لتواجدها الأثر الفعال فى دعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية •
- ومع استمرار تعنت القيادة العراقية وظهور بوادر اللجوء للحل العسكرى للأزمة •• تطلب الموقف دعم قدرات القوات المصرية بفرقة أخرى مدرعة تم اختيارها من أقوى التشكيلات المصرية المدرعة مع دعمها بالقدرات النيرانية المناسبة للتأمين والمعاونة سواء نيرانا / فنيا أو اداريا ، وقد اتخذت أوضاعها بالمملكة خلال شهر ديسمبر ٩٠ مع دعم المملكة بمجموعة تخطيط ادارى وفنى للمعاونة فى التخطيط الادارى والفنى بالقيادة المشتركة ومسرح العمليات •
- كما ظهرت الحاجة الى تشكيل قيادة تعبوية للقوات من العناصر ذات الخبرة والفعالية والكفاءة ، ولذلك •• فقد تم تشكيل هذه القيادة قبل نهاية عام ١٩٩٠، وقد انتخب لقيادتها أحد القادة البارزين ذو الخبرة الناجحة فى القيادة التعبوية •• وذودت القيادة بكل ما يلزمها من العناصر والكوادر اللازمة مع دعم القوات بقاعدة ادارية كبيرة تلبى لها مطالبها ، وبذلك اكتملت أركان بناء قيادة تعبوية كاملة سواء من تشكيلات ميدانية مقاتلة أو أسلحة دعم وتامين نيرانى وفنى وادارى •• بالاضافة الى عناصر الصاعقة السابق دفعها •
- وتلبية لمطالب المملكة السعودية ، فقد تم دعمها بكتائب إسناد ادارى •• ونقل ثقيل للدبابات والجنزرات وعناصر المواصلات والسيطرة حيث شاركت بشكل فعال فى تامين مطالب المسرح سواء فى مرحلة الفتح/ التأمين الادارى والفنى حتى نهاية العمليات •

- واستمرت إجراءات تنسيق وتحضير وتدريب واعداد القوات فى المسرح لتنفيذ مهامها بالتوازى مع باقى الجهود الدبلوماسية والسياسية لمحاولة احتواء الأزمة بعيدا عن الخيار العسكرى .. ولكن مع استمرار التعنت العراقى .. واجراءاته لتهديد المسرح .. شاركت القوات المصرية بفاعلية كبيرة فى العملية الاستراتيجية " درع الصحراء " .. مؤمنة بذلك نطاق دفاعها وخلالها وبظهور تهديد منطقة الرقعى فى أعقاب عملية الهجوم على منطقة الخفجى .. قامت القوات المصرية بمبادرة منها بتأمين مدينة الرقعى بخطة محكمة بالقوات والنيران والاحتياطيات .
- وبتنسيق وتلاحم كبير مع جميع القوات المشتركة فى مسرح العمليات والقوات الصديقة والشقيقة .. تم اعداد القوات والقيادات .. وحل المسائل التعبوية والتكتيكية ، مع المشاركة فى التخطيط للعملية الهجومية فى اطار مجموعة التخطيط للقوات المشتركة ومسرح العمليات ، للعملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " ممثلة فى مجموعة التخطيط والتنسيق المصرية ... وبالتوازى كان هناك جهد كبير للقيادة العامة بمصر والقيادة التعبوية بالمملكة للاعداد والتجهيز لمطلب القوات وتأمينها ، مع استمرار تدريب القوات على مهامها مع عمل العديد من البيانات العملية والمشروعات التكتيكية ، وهكذا أصبحت القوات جاهزة تماما لأداء مهامها .. مدركة تماما عظمة المسئولية الملقاة على عاتقها تعى تماما أنها تمثل مصر التى يحرص أبناؤها على أن تكون كما كانت دائما شامخة برجالها وعلى مستوى المسئولية بين كل القوات المشتركة شقيقة كانت أم صديقة وخاصة انه خصص لها قطاع مسئولية رئيسى يؤثر فى نجاح العملية كلها وقد أثبتت الأحداث فيما بعد أن رجال مصر كانوا على مستوى الحدث .
- وكان على القيادة المصرية التعبوية والقوات المقاتلة خلال أدائها أن توازن بين أدائها لمهامها ونجاحها فيها وبين الحرص على الانسان العراقى الذى وضعته الأقدار فى مواجهتها والذى يعرف الجميع أنه لا حول له ولا قوة .. ولذلك كان النسق الأول كله من القوات مسلح بميجافونات مع القادة ينادى بها على القوات العراقية المواجهة لتطمئن هذه القوات ان المهمة هى تحرير الكويت وليس الحاق أى أذى فيهم .. مما كان له الأثر الأكبر أن قدم نفسه فى بداية ساعات القتال أكثر من ستة آلاف أسير تم معاملتهم معاملة طيبة بخلاف حوالى ٢٠٠ ضابط وجندى سلموا أنفسهم للقوات المصرية قبل الهجوم وظهر معدن الانسان المصرى عندما اعطى كل جندى من جنود مصر غذائه (لأشقائه العراقيين الذين أعياهم سوء الأحوال)
- ومع تطور أعمال القتال ونجاحها شكلت مجموعة قتال من الوحدات العربية لدخول العاصمة الكويت وتحريرها .. حيث تضمنت قوة مصرية - كويتية - سعودية لتدخل المدينة فى آخر أيام القتال معلنة بذلك إعادة الحق واعلاء كلمة الشرعية .. مدعمة بذلك كل معانى الاخاء والتضحية .. والتأمين .
- وظلت القوات تواصل إنجاز مهامها .. حتى صدرت اليها التعليمات للعودة الى وطنها بعد أداء مهامها مباشرة مرفوعة الهامة (بعد تشكيل مجموعة تطهير الغام خاصة) لتعلن للعالم أجمع ولأمتها العربية عظمة مصر ولتضيف على رصيدها رصيدا كبيرا ، ولم يكن ذلك غريبا على مصر العظيمة .. مصر التى لم تتوانى أن تحارب كل معارك أمتها العربية ، وقدمت من شهدائها وأموالها الكثير .. بل ولم تبخل على أمتها بكل غالى ونفيس .. وتلك هى مصر دائما .

- وسوف نتعرض لأبعاد الدور العسكرى لمصر خلال الأزمة ‎٠‏ ‎٠‏ علما بأن هذا الدور امتزج فى مراحل متعددة منها مع أدوار باقى قوات الائتلاف الدولى سواء فى مرحلة بناء الدفاع عن المملكة العربية السعودية ودولة الامارات لتنفيذ العملية الاستراتيجية " درع الصحراء " ‎٠‏ ‎٠‏ أو التحضير وتنظيم وادارة العملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " ‎٠‏ ‎٠‏ او باقى الأحداث الأخرى وهذا ما سنعمل على ايضاحه ‎٠‏

ثانيا : الدور العسكرى المصرى :

- أبعاد وضوابط القرار السياسى العسكرى المصرى ‎٠‏
- القرار السياسى العسكرى هو القرار الذى يعطى مؤشرا باستخدام القوة العسكرية او التهديد باستخدامها لتأكيد مصداقية القرار السياسى وينبع القرار السياسى العسكرى من السياسة العامة للدولة التى تخططها القيادة السياسية وتقرها المؤسسات الدستورية وتنفذها قوى الدولة من خلال سياسات واستراتيجيات تخصصية ، وعلى هذا فان القرار السياسى العسكرى يخطط له وينفذ فى إطار السياسة العسكرية التى تحدد المعالم الواضحة التى تتبعها القوات المسلحة لتنفيذ المهام الاستراتيجية التى تحددها القيادة السياسية فى إطار التوجيهات السياسية العسكرية للقوات المسلحة ‎٠‏
- وطبقا للنظام الدستورى المصرى وكما فى معظم دول العالم يكون رئيس الدولة هو المسئول عن القيادة السياسية وفى نفس الوقت قائدا اعلى للقوات المسلحة وهذا ما ينعكس على الأبعاد المختلفة للقرارات السياسية والعسكرية فى إطار تكاتف قوى الدولة الشاملة لتحقيق الأهداف والغايات القومية لها ‎٠‏

- **المحددات التى تم فى إطارها اتخاذ القرار السياسى العسكرى :**
- **المحددات السياسية :**
  - نبع القرار السياسى العسكرى انطلاقا من السياسة العامة لجمهورية مصر العربية والخط الثابت الذى التزمت به القيادة المصرية منذ بدء تعاملها مع الأزمة ، ومن ابرز معالم تلك السياسة :
    - عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة مع عدم السماح لأى دولة بالتدخل فى الشئون الداخلية المصرية ‎٠‏
    - رفض العدوان او احتلال أراضى الغير بالقوة تحت اى مسمى من المسميات ‎٠‏
    - اللجوء الى الحوار السلمى لحل المنازعات وان تحل المنازعات العربية بالإمكانيات العربية
    - الالتزام المصرى بالمواثيق والمعاهدات الدولية والعربية الجماعية والفردية ‎٠‏
    - الحفاظ على الثقل السياسى العربى للاستفادة به فى مواجهة تهديدات الأمن العربى
    - تنفيذ القرار الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية المنعقد فى القاهرة يوم ‎١٠‏،‎٩‏ أغسطس ‎١٩٩٠‏ ‎٠‏

- **المحددات العسكرية :**
  - الحفاظ على القوة العسكرية العربية لمواجهة تهديدات الأمن القومى العربى وخاصة ان كافة المعاهدات الدفاعية العربية الجماعية والثنائية لم تأخذ فى اعتبارها أن تستخدم بين الدول العربية وبعضها ‎٠‏
  - الحد من التدخلات العسكرية الأجنبية فى المنطقة وخاصة ان ردود الأفعال العالمية للغزو العراقى كانت أسرع من المتوقع حيث بدء الدور الأمريكى للتنسيق مع المملكة العربية السعودية عقب الغزو مباشرة أى خلال

٩٦ ساعة من اجتياح العراق للكويت وتم انتشار القوات الأمريكية على الأراضى السعودية و أعلنت الادارة الأمريكية بوش قرارها بدفع قواتها الى الأراضى السعودية يوم ٧ أغسطس وتبعها العديد من الدول الغربية .

- محاولة إثناء العراق عن إصراره من خلال زيادة الحشد العربى والأجنبى والذى يمكن ان يكون وسيلة للردع دون حاجة الى استخدام القتال .
- إثبات مصداقية مصر فى رفضها لكافة صور العدوان ليس فقط بالعمل السياسى بل بالقوة العسكرية أيضا .
- الوفاء بمطالب المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية لدعمها بالقوات المسلحة المصرية لمواجهة العدوان العراقى المحتمل ضد أراضيها .

ثالثا : القرار السياسى العسكرى المصرى (١٠٥) :-

- صدر القرار السياسى العسكرى المصرى متمشيا مع الارادة والشرعية الدولية.- والاجماع العربى والالتزام المصرى الدائم تجاه الأمة العربية ، حيث لم يتوقع الرئيس العراقى ان يؤدى عدوانه الغاشم على الكويت الى ان يتوحد العالم - ولاول مرة فى التاريخ الانسانى - فى معارضة مغامراته العسكرية التى خرق خلالها جميع المبادئ الانسانية وحقوق الانسان فلاول مرة تتفق القوتان العظميان والقوى الكبرى والقوى الاقليمية والقوى المحلية رغم مواقف بعض الاطراف العربية التى لا تعبر عن حقيقتها لظروف مختلفة ، على ادانة هذه العملية العسكرية ثم توالت قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن المتوافقة مع اهداف ومطالب المجتمع الدولى لاستخدام القوة والعنف فى حل النزاعات الاقليمية .
- وفى اطار محاولة ايجاد الحلول العربية للأزمة سلميا اجتمع مجلس الجامعة العربية فى الثانى من اغسطس ١٩٩٠ بناء على طلب الكويت واستنادا الى المادة الخامسة والمادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية والمادة الثانية من معاهدة الدفاع العربى المشترك وتبنى المجلس قرارا يدين الغزو العراقى كما يدين الخسائر فى الارواح والممتلكات الناجمة عن الغزو ويطالب بالانسحاب الفورى وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت ويقترح عقد قمة عربية استثنائية لبحث السبل الكفيلة باحتواء هذا الغزو وبالفعل اجتمعت القمة العربية فى العاشر من اغسطس واتخذت قرارا بتأييد القرار الذى تبناه مجلس الأمن فى هذا الصدد كما أدان الغزو العراقى للكويت ولم يعترف بضم الكويت للعراق ويطالب بالانسحاب الفورى للقوات العراقية من الكويت واشتمل القرار ايضا على تأييد الخطوات التى اتخذتها المملكة العربية السعودية ودول الخليج التى تستند الى حق الدفاع الشرعى الذى تنص المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة والموافقة على الاستجابة الى طلب المملكة العربية السعودية والدول الخليجية بايفاد قوات عربية الى الخليج لدعم قواتها العسكرية والمساهمة فى حماية الوحدة الاقليمية لبلادهم ورغم الصعوبات الجمة التى واجهت اصدار هذا القرار الا انه فى النهاية صدر بالفعل.

---

(١٠٥) احمد عبد الحليم - القرار السياسى العسكرى المصرى .

- وفى اطار ردود الفعل السياسية للغزو توالت قرارات جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربى ومنظمة المؤتمر الاسلامى والامم المتحدة برفض سياسة استخدام القوة والعنف ضد دولة الكويت ودعت العراق للانسحاب الفورى المشروط من الاراضى الكويتية •
- وفى اطار رد الفعل العربى لهذه المغامرة العسكرية شهد مسرح عمليات الخليج اكبر عملية حشد عسكرى استراتيجى لقوات مسلحة متعددة الجنسيات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لدعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية وباقى دول مجلس التعاون الخليجى بعملية دفاعية استراتيجية (درع الصحراء) تحولت – نتيجة لعدم استجابة القيادة العراقية لقرارات المجتمع الدولى – الى الاستعداد لشن عملية هجومية استراتيجية (عاصفة الصحراء) وخلال ذلك كله بذلت جهود سياسية ودبلوماسية عربية كبيرة كان فى محورها الجهود المصرية فى هذا السبيل لمحاولة حل الازمة فى اطار جامعة الدول العربية وتحت المظلة العربية للحد من تدخلات الدول الاجنبية ولكن كان نتيجة لتمسك الرئيس العراقى بآرائه مصرا على استمرار احتلاله للكويت الامر الذى فتح الباب واسعا لقيام الائتلاف الدولى المضاد للعراق •
- واذا كان طابع التباين والانقسام قد طغى على الموقف الاقليمى العربى فان الموقف الدولى كان على النقيض من ذلك حيث اتسم بالاجماع شبه المطلق حيال الازمة وحيث توالت صدور قرارات مجلس الأمن الدولى والتى واكبت تطور الازمة ، ففى الثانى من اغسطس ١٩٩٠ صدر القرار رقم ٦٦٠ الذى ادان الغزو وطالب بالانسحاب الفورى غير المشروط للقوات العراقية وحث الدولتين على بدء التفاوض وايد جهود الجامعة العربية الرامية الى تسوية الأزمة ولم يلبث ان تبنى مجلس الامن فى الخامس من اغسطس ١٩٩٠ القرار رقم ٦٦١ الذى يقضى بمقاطعة العراق اقتصاديا وعسكريا وفور اعلان العراق ضم الكويت ، صدر القرار رقم ٦٦٢ فى التاسع من اغسطس ١٩٩٠ الذى يرفض فيه هذا الضم ويصف القرار العراقى بالبطلان وحين قرر العراق احتجاز أعداد المواطنين الأجانب لاستخدامهم كدروع بشرية صدر القرار رقم ٦٦٤ فى الثامن عشر من اغسطس ١٩٩٠ الذى يطالب العراق بتسهيل المغادرة الفورية للمواطنين الاجانب فى كل من الكويت والعراق وفى ٢٥ اغسطس اصدر المجلس قراره رقم ٦٦٥ الذى يخول فيه الدول الاعضاء استخدام القوة البحرية لوقف السفن التجارية التى تتجه الى او تغادر العراق ثم صدر القرار رقم ٦٦٦ فى الرابع عشر من سبتمبر ١٩٩٠ الذى يخول للامم المتحدة والصليب الاحمر وغيرها من المنظمات الدولية مسئولية نقل وتوزيع الامدادات الغذائية الخاصة بالعراق وذلك ضمان وصولها الى مستحقيها وحين قامت قوات الاحتلال العراقية بشن حملات هجومية متكررة على عدد من السفارات فى الكويت اصدر مجلس الامن فى السادس عشر من سبتمبر ١٩٩٠ القرار رقم ٦٦٧ والذى يدين هذه العمليات وعندما طالبت بعض الدول الاعضاء بتعويضها عن الخسائر المادية التى لحقت بها من جراء مشاركتها فى فرض الحصار الاقتصادى على العراق أصدر مجلس الامن فى الرابع والعشرين من سبتمبر ١٩٩٠ القرار ٦٦٩ الذى يكلف لجنة العقوبات الاقتصادية بدراسة طلبات المساعدة للدول المتضررة ، وفى اليوم التالى ، فى الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٩٠ ، أصدر المجلس القرار رقم ٦٧٠ الذى يطالب فيه جميع الدول بعدم السماح لأى طائرة تحمل شحنة للعراق أو الكويت بالاقلاع من اقليمها ، وفى التاسع والعشرين من أكتوبر ١٩٩٠ صدر القرار رقم ٦٧٤ ، الذى يدين الأعمال التى تقوم بها سلطات الاحتلال العراقى فى الكويت ، ثم صدر القرار ٦٧٧ فى الثامن والعشرين من نوفمبر ١٩٩٠ الذى يدين محاولات العراق الرامية الى

تغيير التكوين الديموجرافى لسكان الكويت وبعد مداولات عسيرة استمرت اسابيع بذلت خلالها الادارة الأمريكية جهودا ولقاءات دبلوماسية مكثفة ، ثم اصدر مجلس الامن فى التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٩٠ قراره رقم ٦٧٨ الذى يسمح لقوات الائتلاف الدولى باستخدام جميع الوسائل اللازمة - بما فيها التدخل العسكرى - باجبار العراق على الامتثال لكل قرارات مجلس الامن الخاصة بازمة الخليج ويمنح العراق مهلة حتى ١٥ يناير ١٩٩١ لتنفيذ هذه القرارات وفى حالة تمسك العراق بموقفه حتى هذا التاريخ يخول القرار لدول الائتلاف حق استخدام كل الوسائل الكفيلة باجبار العراق على تنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة بازمة الخليج وذلك من اجل اقرار السلم والامن بالمنطقة ٠

● العمل العسكرى وقرار المواجهة[١٠٦] : -

نتيجة للموقف السياسى والعسكرى المتأزم فى مسرح عمليات الخليج وعدم تغير الموقف العراقى طوال الازمة كان استخدام القوة لحل الازمة امرا حتميا وقد اتخذ هذا القرار ضمنيا منذ البداية وتمثل ذلك فى قرارات الجامعة العربية وقرارات مؤتمر القمة العربى الطارئ الذى عقد فى القاهرة وقرار مصر وسوريا ارسال قوات مسلحة الى مسرح عمليات الخليج للمساهمة فى الدفاع الاستراتيجى عن المملكة العربية السعودية ثم الاشتراك فى الهجوم الاستراتيجى لتحرير الكويت كما تمثلت القرارات المتابعة لمجلس الامن الدولى وقرار الولايات المتحدة المبكر بارسال قوة امريكية مسلحة - بناء على دعوة دول المنطقة - الى المسرح الذى استتبعه ارسال قوات اخرى بريطانية وفرنسية وجنسيات اخرى شكلت فى مجموعها قوة الائتلاف المواجهة للقوات العراقية فى الكويت وكانت الحشود العسكرية المتواجدة فى مسرح الخليج بحجم ليس له سابقة فى تاريخ المنطقة وتاريخ العالم كله منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية الامر الذى تتطلب عملا سياسيا دؤوبا مواكبا للعمل العسكرى واعتبرت العناصر الرئيسية لهذا الحشد من الاسس الهامة التى تحدد الرؤيا والفكر الاستراتيجى الذى يحكم عمل القوات العسكرية اذا ما اتخذ القرار السياسى ببدء الضربة العسكرية والصراع المسلح ٠

● وقد تطلب الأمر القيام بتعظيم العمل العسكرى والسياسى ومرت مرحلة "تعظيم" العمل العسكرى فى مسرح العمليات بالخليج بعدة مراحل[١٠٧]:

- مرحلة اتخاذ القرار السياسى باستخدام القوة المسلحة واعداد التجمعات الاستراتيجية المناسبة ونقلها استراتيجيا للمسرح ٠
- مرحلة اتخاذ القرار العسكرى طبقا لخطط العمليات الموضوعية ٠
- مرحلة استعداد القوة المسلحة واستكمال كفاءتها القتالية والاستعداد ٠
- مرحلة العمل العسكرى المباشر حين اتخاذ القرار السياسى ببدء اعمال الصراع المسلح لحل المشكلة بالقوة المسلحة طبقا لتفويض مجلس الأمن الدولى بذلك ٠

وخلال مرحلة العمل العسكرى المباشر تم توزيع القوات استراتيجيا فى مسرح العمليات واعداد المسرح للحرب وتأمين انتشار القوات العسكرية والقيادة الاستراتيجية والمخابرات الاستراتيجية لهذه القوات واعداد خطط

---

(١٠٦) نفس المصدر السابق ٠

(١٠٧) تعايش الباحث مع الحدث

العمليات وبدء تدريب القوات عليها ثم التعرف على الطبيعة الطبوغرافية للأرض وتحقيق الاتصال عن قرب للتعرف على نقاط القوة والضعف فيه لموائمة خطط العمليات مع ذلك ثم الاتفاق على تصور مشترك للعمل العسكرى المطلوب القيام به .

- وقد واكب هذه الاعمال العسكرية عمل سياسى منظم كانت ابرز ملامحه فصل العمل العسكرى عن العمل السياسى حيث يتولى العسكريون متطلبات العمل العسكرى والاستراتيجي بعيدا عن اعتبارات السياسية ويتولى السياسيون اعباء ادارة المعركة السياسية والاقتصادية ومداومة اتصال القادة السياسيين للائتلاف مع بعضهم لضمان استمرار عمليات التنسيق والتعاون وعلى اعتبار ان اتخاذ قرار عسكرى بهذا الحجم يستلزم اشتراك الجميع فيه ثم استمرار التحرك على خط اعمال آليات المنظمات الدولية لتتواكب مع القرارات السياسية التى تتخذ . .

رابعاً : التخطيط لتنفيذ القرار السياسى العسكرى

- لم يصدر القرار السياسى العسكرى وليد انفعال او رد فعل رغم قسوة الغزو العراقى للكويت ولكن رأت القيادة السياسية المصرية إعطاء الفرصة للجهود الدبلوماسية لاحتواء الموقف دون تصعيد او إثارة لأى طرف وهذا لا يعنى ان القيادة العسكرية بدأت العمل بعد استنفاذ الجهود الدبلوماسية بل بدأت حساباتها وتقديراتها للموقف العسكرى قبل مرور ثلاث ساعات من الغزو العراقى وبدأت فى وضع السيناريوهات والحلول المناسبة لكل منها حتى تكون جاهزة فور صدور القرار السياسى العسكرى وهذا ما كان حيث توجهت طلائع القوات المصرية الى الاراضى السعودية عقب ساعات محدودة من صدور أوامر القائد الأعلى للقوات المسلحة بذلك .
- اعتبارات التخطيط :
- فرضت احداث الخليج على المخطط المصرى اعتبارات مختلفة لابد ان يلتزم بها وكانت تلك الاعتبارات انعكاس لهذا الموقف المفاجئ والشاذ فى علاقات الدول العربية ببعضها واللجوء لاستخدام القوة العسكرية العربية لمواجهة قوة عربية على ارض عربية لحل نزاعات عربية وفى جميع الاحوال النتيجة اضعاف للقدرات العسكرية فى مواجهة التحديات الخارجية .
- مع عدم وضوح الابعاد الممكن ان يصل اليها هذا الصراع فقد التزم المخطط باسلوب العمل من خلال مراحل قتالية متكاملة تستخدم فيها القوات بقدر تطور الأزمة والتزام المعتدى من عدمه ، ولذا تم التخطيط من خلال مرحلتين :-
  - المرحلة الاولى :دعم قدرات التامين والدفاع لدول المواجهة(العملية الاستراتيجية " درع الصحراء") وذلك بالدعم العاجل للمملكة العربية السعودية ودولة الامارات بهدف زيادة قدرتها الدفاعية لمواجهة اى تطور للهجوم العراقى داخل الاراضى السعودية أو الامارات .
  - المرحلة الثالية : استكمال الحشد والاشتراك فى العملية الاستراتيجية الهجومية (عاصفة الصحراء) والمشاركة العسكرية الفعالة بالقوات لتنفيذ مهمة تحرير الكويت واستعادة الشرعية .

- وقد شملت هذه الاعتبارات الآتى :-
  - سرعة دعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات لاثبات جدية مصر ضد العدوان .
  - مع التزام مصر بالقيام بدورها العسكرى الكامل فى ازمة الخليج فلا بد من الحفاظ على قدرات القوات المسلحة المصرية فى تنفيذ باقى مهامها الاستراتيجية وتأمين الحدود المصرية
  - اختيار النوعية المناسبة من القوات القادرة على العمل فى مثل تلك الظروف خارج ارض الوطن
  - ضمان تحقيق التامين الشامل للقوات من خلال المراحل المختلفة لتنفيذ المهام وقد شملت تلك المراحل طبقا لتسلسل تنفيذها الآتى:-
    - التحركات البحرية والجوية والبرية وداخل وخارج الاجواء والمياه والاراضى المصرية .
    - الاشتراك فى عملية (درع الصحراء) لدعم السعودية والامارات .
    - الاشتراك فى عملية (عاصفة الصحراء) لتحرير الكويت .
  - ويدخل تحت مفهوم التامين الشامل العناصر الآتية :-
    - توفير الوقاية ضد اى عدائيات محتملة .
    - توفير مطالب الذخائر والامداد والاستعواض .
    - توفير المطالب الادارية للاعاشة والايواء والتحركات .
    - توفير مطالب التامين الفنى والهندسى .
    - توفير وسائل اتصال مستمرة ومؤمنة .
  - ان الدور المصرى يقتصر على دعم القدرات الدفاعية للسعودية والامارات والاشتراك فى عملية تحرير الكويت فقط .
  - ان القوات المسلحة العراقية هى جزء من القوات المسلحة العربية ويجب الحفاظ عليها قدر المستطاع.
  - ان يكون الدور العربي والمصرى بارزا واضحا فى تحرير مدينة الكويت العاصمة فى اطار الخطة الشاملة لتحرير دولة الكويت .
  - القوات المسلحة المصرية سوف تعمل فى ظل تعدد القيادات الميدانية على مسرح العمليات وهى:
    - القيادات المركزية الامريكية :

    وهى القيادة التى تملك أكبر قوة فى المسرح وعليها يقع دور توفير كافة المعاونات النيرانية واعمال التأمين الجوى وضد الصواريخ أرض / أرض العراقية .
    - القيادة السعودية المشتركة لمسرح العمليات :

    وهى القيادة العسكرية لكل القوات العربية على الاراضى السعودية .
    - قيادة المنطقة الشمالية السعودية :

    وهى القيادة التعبوية الميدانية للقوات المصرية والسورية فى منطقة حفر الباطن .
- رغم ان القوات المسلحة المصرية على الاراضى السعودية وضعت تحت القيادة السعودية الا ان هذا لايعفى القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية من المسئولية امام القيادة السياسية والشعب المصرى والتاريخ

وبالتالى كان لابد ان يكون لها الدور الاساسى فى التخطيط وتنسيق اعمال القوات المصرية تحت جميع الاحوال والظروف .

- مراعاة اختلاف الظروف المناخية وطبيعة مسرح العمليات عن ما تعودت عليه القوات .

• التخطيط لعملية درع الصحراء :

- كان الهدف المحدد لتلك العملية هو :
- دعم القدرة الدفاعية للمملكة العربية السعودية بما يحرم القوات العراقية من استغلال نجاحها فى غزو الكويت والتقدم فى اتجاه الاراضى السعودية ودولة الامارات للسيطرة على منابع البترول او تهديدها .
- كان حجم القوات المصرية لتلك العملية يتكون من :
- فرقة ميكانيكية - لواء صاعقة - كتيبة مهندسين للمعاونة فى انشاء ورفع كفاءة التجهيزات الدفاعية .
- فرضت ظروف تلك العملية سرعة تواجد القوات المصرية على الاراضى السعودية والامارات ولذلك تم التخطيط للنقل العاجل لقوة لواء الصاعقة وكتيبة المهندسين العسكريين وتواجدوا بالفعل على الاراضى السعودية خلال الفترة من ١٦-٢٣ اغسطس ١٩٩٠ مع دفع مجموعة تخطيط وتنسيق الى مركز القيادة المشتركة ومسرح العمليات بالرياض خلال شهر سبتمبر .
- وخلال شهر اكتوبر تم استكمال باقى قوات الدعم بوصول الفرقة الثالثة المشاة الميكانيكية المدعمة الى منطقة حفر الباطن فى المنطقة الشمالية السعودية .
- وباستكمال وصول هذا الحجم من القوات أصبحت القوات السعودية المدعمة قادرة على صد اى هجوم عراقى سواء فى اتجاه الرياض بالتعاون مع القوات المصرية او فى اتجاه الظهران بالتعاون مع القوات الامريكية .
- وفى اطار تلك الخطة الدفاعية تم وضع الخطط المختلفة لانشاء الدفاعات واقامة الموانع المختلفة لإعاقة اى هجوم بالاضافة الى التجهيزات اللازمة لتأمين القوات ومن خلال التنسيق مع القيادة السعودية تم توفير المطالب اللازمة لسرعة انجاز تلك المهمة .
- ولتأمين عمل القوات المصرية والعربية فى هذه المهمة تولت القوات الجوية الامريكية مهمة الانذار وتنفيذ مهام الاعتراض الجوى لاى طائرات عراقية يمكن ان تهدد القوات .

• التخطيط لعملية عاصفة الصحراء :

- مع اصرار العراق على موقفه المتعنت ورفضه لكافة الجهود المبذولة للوصول الى حل مناسب، من خلال التنسيق العسكرى والسياسى على اعلى المستويات ومن خلال رؤساء كل من مصر والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية تم التوصل الى ان الخيار الوحيد الممكن هو فرض الشرعية الدولية بالقوة وطرد العراق من الكويت وخاصة بعد مرور اكثر من اربعة اشهر ووصول كافة المساعى الى طرق مسدودة .
- ومن هنا استكمل التخطيط المصرى لتنفيذ عملية تحرير الكويت وكان امام المخطط عدة بدائل للمشاركة فى تلك العملية تم حصرها فى الآتى :

- ان يقتصر الاشتراك المصرى على تامين الاراضى السعودية دون الدخول الى الاراضى الكويتية والاشتراك الفعلى فى عملية التحرير وتم استبعاد هذا الخيار لعدم مناسبته للثقل العسكرى المصرى ومصداقيتها فى العمل الايجابى لردع العدوان ٠
- المشاركة تحت قيادة فيلق عربى توضع تحت قيادته القوات السعودية والكويتية والسورية يتولى تنفيذ مهمة التحرير فى شريحة محددة من الاراضى ولم يحظى هذا الخيار بالنجاح نظرا لاختلاف وتباين اساليب عمل القوات واعلان سوريا انها لن تشترك الا فى الدفاع عن السعودية فقط ٠

- الخيار الثالث :

العمل على محور شبه منفصل تحت القيادة السعودية وبالتنسيق والتعاون مع باقى القوات العربية وللائتلاف المهاجمة ، وقد رأى المخطط ان هذا انسب الخيارات التى تحقق اقصى نجاح للمهمة ٠

- خططت الفكرة الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " فى الاطار الآتى :-
  - تدمير مراكز القيادة والسيطرة ووسائل الدفاع الجوى العراقية ٠
  - تدمير القدرة الاقتصادية " المنشآت الصناعية الحيوية " ٠
  - الحصول على السيطرة الجوية والمحافظة عليها ٠
  - القضاء على قوات الحرس الجمهورى ٠
  - تحرير دولة الكويت واعادة الشرعية وتأمينها ٠
  - وقد شملت مراحل التحضير للعملية الآتى :
    - اعادة التجميع والاستكمال (٢ أسبوع) ٠
    - اتخاذ أوضاع التمركز (٢ أسبوع) ٠
    - اتخاذ الأوضاع الابتدائية للهجوم (٤ أسبوع) ٠
- وقد خطط الهجوم البرى ليتم بعد تدمير حوالى ٥٠ % من قوات المعتدى فى اتجاه رئيسى وأربعة اتجاهات مساعدة كالآتى :-
  - الهجوم الرئيسى :

يوجه بواسطة الفيلق السابع الأمريكى من خارج حدود الكويت فى اتجاه جنوب الرميلة بمهمة تدمير قوات الحرس الجمهورى بمعاونة الفيلق الثامن عشر مع عزل القوات العراقية فى الكويت وقطع خطوط إمدادها (وتنفذ بالتجمع الرئيسى للقوات الأمريكية والانجليزية والفرنسية) ٠

- الهجوم المساند الأول :

ويتم بواسطة الفيلق الثامن عشر فى اتجاه جنوب البصرة للمعاونة فى تدمير الحرس الجمهورى ويبدأ من أقصى الغرب بهدف قطع خطوط الامداد والمعاونة فى التدمير ٠

- الهجوم المساند الثانى :

ويتم بواسطة قوات المنطقة الشمالية بهدف اختراق الدفاعات العراقية داخل دولة الكويت وتأمين الجانب الأيمن للهجوم الرئيسى (الفيلق السابع) والوصول الى الجهراء تمهيداً لاستكمال تحرير الكويت ، وتنفذ بواسطة قوات المنطقة الشمالية (القوات المصرية /السعودية / الكويتية) ٠

- الهجوم المساند الثالث :

و يتم بواسطة قوات المارينز الأمريكية بمهمة اختراق الدفاعات العراقية فى مواجهة المنطقة الشرقية وعزل الاحتياطيات العراقية والوصول الى مدينة (الأحمدى) بالتنسيق مع قوات المنطقة الشرقية ومشاة الأسطول .

- الهجوم المساند الرابع :

ويتم بواسطة قوات المنطقة الشرقية لاختراق الدفاعات الساحلية والوصول الى ميناء عبد الله وتأمين الجانب الأيمن لقوات المشاة البحرية واستكمال حصار مدينة الكويت من الجنوب .

- تم التخطيط للخداع باجراء نشاط بحرى فى الخليج يتبعه انزال عدد ٢ لواء مشاة اسطول فى منطقة الأحمدى .
- وبعد تنسيق القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية للخطوط العامة لفكرة عملية " عاصفة الصحراء " مع كل من القيادة السعودية والقيادة المركزية الامريكية تم تصديق القيادة السياسية لمصر على مهمة القوات المصرية وبدأ التخطيط لتحديد المطالب والتفاصيل الدقيقة للخطة وترتب على ذلك استكمال حشد القوات المطلوبة لتنفيذ تلك العملية واتخاذ الاجراءات التالية:
- تشكيل قيادة مصرية تعبوية ميدانية لتولى اعمال التخطيط الميدانى وإعداد القوات والتنسيق مع القيادات المختلفة .
- استكمال استعداد التجميع القتالى اللازم للعملية بدفع فرقة مدرعة وعناصر الدعم اللازمة لدعم امكانيات وقدرات قوات الدعم المصرية ، مع زيادة حجم الدعم والمعونات النيرانية والاسلحة المضادة للدبابات ، مع زيادة حجم قوات الدفاع الجوى لدعم قدرات التأمين ضد العدائيات الجوية، بالاضافة الى زيادة حجم عناصر التامين الادارى والطبى والفنى .
- بالاضافة الى استمرار تدريب القوات على مهامها المنتظرة .
- واستعداد لتنفيذ عملية عاصفة الصحراء وصل حجم القوات المسلحة المصرية على الاراضى السعودية الى ٣٥٠٠٠ مقاتل-٣٥٨ دبابة- ٧٧٠ مركبة مدرعة- ٣٣٠ مدفع ميدان وهاون .
- باستكمال التخطيط للعملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " وتخصيص المهام للقوات بدأت اجراءات التحضير والتنظيم للعملية .
- وعلى ضوء تلك الخطة المنسقة والمتفق عليها وقع على عاتق القوات المسلحة المصرية قطاع من الارض والدفاعات العراقية اشار اليه الجنرال شوارسكوف بعد العملية انه اصعب القطاعات ولاتستطيع ان تعمل فيه بنجاح الا القوات المصرية وقد تميز هذا القطاع بوجود نظام موانع عراقية على طول مواجهة عمل القوات المصرية امتد لاكثر من ٥٠٠متر امام الدفاعات العراقية وتكون هذا النظام من الاتى :-
- سلسلة من السواتر الترابية بارتفاع من٣-٥ متر امام الحد الامامى وفى عمق الدفاعات .

- خنادق لهب بعرض من ٣-٥ متر بعمق ٢,٥ متر يتم ملئها بالبترول الخام من خلال شبكة انابيب ويتم اشعالها عند هجوم القوات لينتج عنها مانع من النيران يستمر لاكثر من ١٢ ساعة مع امكانية اعادة التغذية بالبترول لاستمرار الاشتعال .
- حقول الغام مضادة للافراد والدبابات ذات كثافة عالية من الالغام وبعمق يصل الى ٢٠٠م
- وجود شبكة من الاسلاك الشائكة تصل الى ٦ صفوف وبعمق يصل الى ١٥٠ متر .
- خنادق مضادة للدبابات بعرض حوالى ٣ متر وعمق ٥ امتار .

- **التخطيط التعبوى للعملية :**

- قامت القيادة التعبوية الميدانية المصرية بتنفيذ التخطيط الكامل للعملية فيما يختص باستخدام القوات المصرية فى اطار الفكرة الاستراتيجية العامة للعملية وقد تم ذلك بالتنسيق الكامل مع القيادة العامة للقوات المسلحة بمصر واشتركت مجموعة التخطيط والتنسيق المصرية (تم تشكيلها ضمن قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات بالرياض) فى التخطيط لعملية عاصفة الصحراء .
- بدأ التخطيط للعملية الهجومية اعتبارا من ٧ يناير ١٩٩١ ، واستمرت اجراءات التنسيق والتعاون وحل المسائل العملياتية المحتملة مع باقى قوات الائتلاف حتى بدأ الهجوم .. وبدأ تخصيص المهام للمرؤوسين وتنفيذ باقى الاجراءات التنظيمية للعملية حتى اتخاذ القرار ثم تنفيذ كافة اجراءات التامين الشامل للعملية وتنظيم التعاون والاشراف وتذليل الصعاب وذلك بالاستفادة من امكانيات دول الائتلاف (خاصة الولايات المتحدة) فى التخطيط وذلك من خلال :-
  - الاستعانة بالمعدات المتطورة مثل ايجاد الاحداثيات وانشاء شبكة مساحية بواسطة أجهزة تحديد الاحداثيات بالأقمار الصناعية وكذلك التقارير الجوية اللازمة للمدفعية .
  - أجهزة الرادار للتعامل مع المدفعية العراقية .
  - الحصول على معلومات صحيحة ومؤكدة عن أوضاع القوات العراقية داخل الأراضى الكويتية .
  - التنسيق الكامل بين التشكيلات المصرية والقوة الجوية للائتلاف لتعويض هذه التشكيلات عن غياب القوات الجوية المصرية .
- وقد قابلت مرحلة التخطيط بعض المصاعب التى تتطلب وضع الحلول لها مثل :-
  - التغلب على الموانع المركبة للجانب العراقى .
  - تأمين نطاق الأمن ونقاط الاتصال للقوات المصرية قبل بدأ العملية الهجومية .
  - المحافظة على الاتجاه وادارة نيران المدفعية .
  - السيطرة على القوات خلال ادارة العملية .
  - اتجاهات تركيز الجهود الرئيسية .
  - تنظيم صد الضربات والهجمات المضادة .
  - اجراءات التعارف والتمييز .

● **فكرة العملية الهجومية :-**

تهاجم القوات المصرية ضمن القوات المشتركة فى نطاق المنطقة الشمالية اعتبارا من يوم بدء العمليات على ثلاث مراحل :

● المرحلة الأولى :-

● تهاجم القوات المصرية وتخترق دفاعات الجانب العراقى فى نطاق هجومها من اتجاه الغرب كهجوم رئيسى وتندفع فى اتجاه الأبرق وتؤمنه بالتعاون مع مجموعة خالد السعودية مع بقاء القوات السورية فى الاحتياط .

● المرحلة الثانية :-

● تقوم القوات المصرية بتطوير هجومها شرقا على محورين كهجوم رئيسى أحدهما فى اتجاه مدينة الجهراء والأخر فى اتجاه قاعدة على السالم الجوية وبالتعاون مع مجموعة خالد السعودية .

● المرحلة الثالثة :-

● تقوم القوات المصرية بمواصلة هجومها فى اتجاه الشمال الشرقى فى اتجاه الهجوم الرئيسى والوصول الى جنوب غرب جزيرة بوبيان ، جنوب الروضتين بالتعاون مع مجموعة خالد مع استمرار القوات السورية فى الاحتياط .

● وتحددت سعت (س) لتكون سعت ٠٤٠٠ يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ .

● ولتامين عمل القوات المصرية وضمان نجاحها فى تنفيذ مهامها (خاصة مع عدم وجود قوات جوية مصرية فى العملية) فقد تم التنسيق لتخصيص الحجم المناسب من القوات الجوية المشتركة مع تحديد الأهداف المطلوب تدميرها وأسلوب الطلب والتوجيه .

● ولتوفير التامين الإدارى للقوات تم التخطيط على الاحتفاظ بمطالب من الاحتياطيات المختلفة (ذخائر / تعيينات / مياه / وقود ...) تكفى لضعف المدة المخططة للعملية .

● كما تم مراعاة العامل المعنوى للقوات المصرية التى تعمل فى تلك الظروف الصعبة رغم قناعتهم بعدالة القضية التى يقاتلون من أجلها .. وذلك من خلال تنوع الزيارات التى اشتركت فيها القيادات السياسية وأجهزة الدولة ومختلف قطاعات الشعب (زيارة القائد الأعلى للقوات المسلحة ...) اضافة الى دور القوات المسلحة فى الاعداد المعنوى للقوات .

● كما تم ولأول مرة وضع خطة محددة لاستخدام وسائل العمليات النفسية المختلفة .. وكان للخبرات المصرية فيها دورا بارزا فى مسرح السعودية بالكامل وانعكست آثارها بوضوح فى اعداد القوات العراقية التى لجأت الى السعودية قبل العملية البرية أو التى استسلمت أثناء القتال .

● قام قائد القوات المصرية بعرض قراره لادارة العملية التعبوية لنطاق المسئولية وتم التصديق عليه ، كما تم اجراء استطلاع دقيق لأرض العمليات وتنظيم تعاون بحضور من القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية .

● وقد حرصت القيادة العامة بالوطن على توفير كافة مطالب القيادة التعبوية والقوات لضمان تحقيق المهمة بنجاح وفى التوقيتات المحددة .

خامسا : العملية الدفاعية الاستراتيجية " درع الصحراء " :-

- وبدأ التنسيق لتلك المرحلة عقب صدور القرار السياسى العسكرى لدعم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات من خلال وفد عسكرى مصرى وصل الى الرياض يوم ١١ أغسطس ٩٠ لبحث كافة المطالب السعودية وتنسيق تنفيذها وكان أهم معالم تلك المرحلة :-
  - تحديد حجم القوات المصرية المطلوبة لدعم السعودية ووسيلة النقل ومنطقة العمل ٠
  - أسلوب التامين الادارى والفنى لتلك القوات ٠
  - تامين عبورها الاجواء الدولية والسعودية ٠
- ومع تزايد التهديد العراقى تطلب الموقف زيادة حجم قوات الدعم باضافة فرقة ميكانيكية مدعمة وهنا ظهر على المسرح ضرورة تنسيق اعمال النقل البحرى والجوى والبرى وما يستتبع ذلك من اعداد موانى تحميل وتفريغ واجراءات اضافية للتامين البحرى لرحلة تبلغ حوالى ٧٥٠ ميل بحرى وتحرك برى داخل السعودية من ميناء ينبع الى حفر الباطن لمسافة حوالى ١٢٠٠ كم ٠
- اشترك فى اعمال تنسيق تلك المرحلة القيادة العامة المصرية والقيادة السعودية والقيادة الامريكية ٠
- **مرحلة الحشد والتخطيط لتحرير الكويت :**
- مع بدأ هذه المرحلة كانت القيادات الميدانية المختلفة قد استكملت تكوينها على الاراضى السعودية فكانت هناك القيادة السعودية المشتركة لمسرح العمليات والقيادة المركزية الامريكية وقيادة المنطقة الشمالية والقيادة التعبوية الميدانية المصرية ٠
- ومن خلال تلك الشبكة من القيادات كان على القيادة العامة المصرية ان تجرى تنسيقها لضمان نجاح القوات ٠
- كانت تلك المرحلة من اعقد واحرج مراحل التنسيق وذلك للاسباب الآتية :-
  - القوات المسلحة المصرية على الاراضى السعودية تحت قيادة المنطقة الشمالية العسكرية السعودية ٠
  - القيادة الامريكية سوف توفر للمسرح بالكامل الحماية الجوية والوقاية ضد الصواريخ العراقية وتوفير الانذار الاستراتيجى والتعبوى ٠
  - الاختلاف والتباين بين اساليب عمل مراكز القيادة المصرية مع كل من السعودية والامريكية ٠
  - ان حجم القوات المسلحة المصرية ياتى فى المرتبة الثانية بعد القوات الامريكية على مسرح العمليات وبالتالى لها مطالب تنسيق كبيرة ٠
- ومن امثلة اعمال التنسيق المعقدة والتى امكن حلها مشكلة الانذار والتعارف بين القوات الجوية للائتلاف ووسائل الدفاع الجوى المصرية من صواريخ ومدافع خاصة ان حجم الطلعات الجوية سيتجاوز الالف طلعة وبالتالى من الصعب وقد يكون من المستحيل تميز العدو من الصديق الا باستخدام اجهزة تعارف خاصة ٠
- وقد اشتركت القيادة التعبوية المصرية فى تلك المرحلة ٠
- مرحلة تنفيذ العملية :

وقع العبء الأكبر لتلك المرحلة وفى اطار تنسيق القيادة العامة المصرية مع باقى الأطراف على عاتق القيادة التعبوية الميدانية المصرية والتى استطاعت أن تدير تلك المرحلة بصورة أدت الى تحقيق النتائج الرائعة للقوات المصرية فى عملية تحرير الكويت ٠

- **التنسيق داخل ارض الوطن :**

لاشك أنه من الصعب على غير العسكريين استيعاب حجم التنسيق الهائل الذى يتم داخل أرض الوطن بين أجهزة الدولة المختلفة والقوات المسلحة لضمان نجاح خطة نقل القوات عبر شبكة من الطرق البريـة والممـرات المائيـة والحيوية ،وباستخدام وسائل مختلفة للنقل تبدأ من المركبات والسكة الحديد ووصولا الى الطائرات والبواخر الناقلة العملاقة بالاضافة الى دور أجهزة الأمن المختلفة ووسائل الاعلام المسموعة والمقروءة والمرئية ،

وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية بجميع أنواعها ، كما أن الأجهزة الدينية بالدولة تمثل دورا هاما فى تثبيت العقائد الدينية للمقاتلين من خلال اللقاءات المباشرة والغير المباشرة معهم يأتى دور هيئة قناة السـويس الشـريان الحيوى الذى شهد عبور أكبر وأقوى الأساطيل خلال الحشد لعملية تحرير الكويت ، ثم هيئات المـوانى البحريـة والجوية المختلفة وأجهزة الطيران المدنى ، ولنستطيع أن نؤكد أن تنسيق القوات المسلحة لتحقيـق مهمـة تحريـر الكويت اشتركت فيه كافة الأجهزة المعنية بالدولة ،

- **تنسيق التعاون وتأمين القتال مع القوات الصديقة :-**

- كان للتنسيق الجيد مع الجانب الأمريكى فى مجال تبادل المعلومات والحصول على أحدث المعلومات عن التجـهيزات الهندسية ومنظومة الموانع وأوضاع وأنشطة القوات العـراقية بالغ الأثر فى التخطيط الجيد للعملية الهجومية ،
- امداد الجانب الأمريكى للقوات المصرية بخرائط المعلومات المحدثة عن العدائيات الموجودة وأجهزة تحديد الاتجاهـات وعربات القتال وبعض أنواع ذخائر المدفعية هذا فضلا عن الجرافات التى تم استخدامها فى توسيع الثغرات فى حقول الألغام ،
- الاستفادة الكاملة من تنفيذ طلعات (R P V . S) الأمريكية والانجليزية خلال الفترة التحضيرية فى تأكيد أوضـاع قوات نطاق الأمن العراقية وطبيعة ومواصفات منظومة الموانع الهندسية أمام الحد الأمامى للدفاعات وشكل ونظـام الدفاعات وتحديد أماكن مرابض المدفعية ونتائج القصف الجوى الصديق ،
- نتيجة للكم الهائل من وسائل المواصلات اللاسلكية المستخدمة مع القوات المشتركة فى حرب تحرير الكويت فقـد تم التنسيق الدقيق بين هذه القوات وتخصيص حصص من الترددات اللاسلكية (H F - VHF - U H F) للقوات ممـا أدى الى تجنب التداخل بين الترددات المستخدمة .
- استجابة الجانب الأمريكى لامداد القوات المصرية بعدد (٨٠٠٠) بدلة واقية من الغازات الحربية هذا بالاضافة الى امداد الجانب السعودى للقوات المصرية بعدد (٢٠٠٠٠) بدلة واقية وعدد (١٠٠٠) قناع واقى ،
- أفرز التنسيق الجيد مع الجانب الأمريكى فى مجال تأمين عناصر الاستطلاع خلال مراحل عملها فى عمق الدفاعـات العراقية نتائج جيدة فى ظروف القصف الجوى الكثيف والصيد الحر بطائرات (ايه - ١٠) والهليوكوبتر المسـلح الصديق ضد الأهداف والاحتياطيات المعادية التى يعمل داخل نطاقهاعناصر الاستطلاع التابعة التنسيق لتنفيذالمهام :
  - شكل عنصر التنسيق المحور الاساسى لنجاح كافة عملية الاعداد والتحرك والتخطيط والتنفيذ حيث امتد هذا العنصر وتفرع ليغطى الاعمـال التى تمت فى ارض الوطن وخلال التحـرك فى الاجـواء والميـاه

الدولية والتحرك داخل الاراضى السعودية ثم تنسيق اعمال القتال المنتظرة ولاشك ان اقل خطا فى تلـــك العملية يمكن ان يؤدى الى نتائج حادة التأثير .

- ولقد وقع عبء التنسيق على عاتق اجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية بصفة عامة وعلى هيئـــة عمليات القوات المسلحة بصفة خاصة وتطلب تحقيق هذا التنسيق اجراء عشرات الرحلات بين القـــاهرة والرياض ، وقد وصل مستوى القيادة المشاركة فى اعمال التنسيق الى اشراك القيادة السياسية العليا لمصـــر بعض مراحله مع القيادات العليا السعودية والكويتية والامريكية .

- **مراحل التنسيق :**

يمكن تناول الخطوط الرئيسية للتنسيق من خلال المراحل الآتية :-

- مرحلة التحرك للدعم العاجل .
- مرحلة الحشد والتخطيط لتحرير الكويت .
- مرحلة تنفيذ عملية التحرير .

إعداد وتجهيز ونقل القوات المسلحة المصرية الى مسرح العمليات :

- الاعداد والتجهيز قبل التحرك من أرض الوطن :

لأهمية دور وموقع مصر فى العالم العربى وبعد أن تقرر سفر القوات الى مسرح عمليات الخليج لتنفيذ مهام بعيدا عن أرض الوطن فقد تم اعطاء عناية خاصة لاعداد وتجهيز هذه القوات قبل مغادرتها أرض الوطن لكى تثبت دور مصـــر الرائد فى العالم العربى وتمثلت إجراءات الإعداد والتجهيز فى الأتى :-

- **الإعداد البشرى :**

لقد أعطت القيادة العامة هذا الموضوع اهمية كبيرة وعناية خاصة حيث تم تنفيذ العديد من الاجـــراءات شملـــت اختيار أنسب العناصر من الضباط والدرجات الأخرى ، مع استكمال مرتب التشكيلات والوحدات الـــتى تقـــرر سفرها من القوة البشرية بما يمكنها من تنفيذ مهامها القتالية بكفاءة تامة ، وتزويد الأفراد بالمهمات التى تمكنها مـــن العمل فى الصحراء المفتوحة نهارا وليلا ، بالاضافة الى تجهيز خطة استعواض الخسائر فى الأفراد والأسلحة والمعدات ، مع تنظيم أسلوب استقبال وترحيل الشهداء والمتوفيين خارج الجمهورية ، وقد حرصت القواتُ المسلحة المصريـــة على إعداد دليل للخدمة (للجنود والقوات) للدولة المسافر إليها يحتوى على العادات والتقاليد فى هذه الدولـــــة وكذا القوانين المطبقة فيها وبعض النصائح الطبية وكيفية الوقاية من الأمراض المنتشرة ودرجات الحرارة والأحـــوال الجوية السائدة بالاضافة الى إعداد وتجهيز الأرشيف الميدانى والعلامات المميزة لجميع الضباط والدرجات الأخرى ، مع إجراء مسح طبى شامل ودقيق لجميع الأفراد .

- **الإعداد الإدارى والفنى :-**

نظرا لدرجة الاستعداد العالى للقوات .. بالاضافة لما تتمتع به من كفاءة فقد تم اســــتكمال مطـــالب الوحـــدات والتشكيلات من المعدات والمهمات (التعينات – المهمات – الوقود – الخدمات الطبية – الحريق)، مع إعداد خطـــة النقل الجوى والبحرى للقوات المصرية الى مسرح العمليات وتجهيز جميع النواحى المالية للأفراد مع حساب التكلفـــة المالية للقوات (أفراد – أسلحة – معدات) ، مع مراعاة زيادة رفع الكفاءة الفنية للأســلحة والمعدات والمركبـــات لجـــميع التخصصـــات بنســـبة ١٠٠%، ورفع نـــسبة استكمال التشكيلات والوحـــدات مـــن الأســـلحة

والمعدات بما يمكنها من تنفيذ مهامها القتالية بنجاح معتمدة على نفسها ، مع رفع نسب استكمال مجموعات الاصلاح وقطع الغيار الاحتياطية التى ستحتاجها القوات مع بدء القتال ، واستبعاد المعدات والأسلحة والمركبات الغير صالحة لمثل هذه المهام.

- الإعدادوالتجهيز أثناء دعم القدرات الدفاعية للسعودية ودولة الإمارات لتنفيذالخطة الدفاعية(درع الصحراء):-

بدأت هذه المرحلة فور وصول القوات المصرية الى الأراضى السعودية وتطورت هذه المرحلة طبقا لتسلسل وصول القوات المصرية والصديقة وقد شملت ثلاث مراحل رئيسية :-

- المرحلة الأولى (الدعم الدفاعى العاجل):- اعتبارا من ١٦ أغسطس ١٩٩٠ م .
  - اشترك فيها لواء صاعقة + كتيبة مهندسين مصرية .
  - تم تكليف لواء صاعقة بالآتى :-
    - تنظيم الدفاع عن المنطقة الخلفية للمنطقة الشمالية العسكرية .
    - الاشتراك فى القيام بالهجوم المضاد للمنطقة طبقا للموقف .
    - تم تكليف كتيبة المهندسين بأعمال الموانع والإنشاءات .
- المرحلة الثانية (استكمال الخطة الدفاعية) :- اعتبارا من ١٠ أكتوبر ١٩٩٠م.
  - بدأت بتمام انضمام الفرقة الثالثة المشاة الميكانيكى على المنطقة شمال حفر الباطن.
  - تم تكليف عناصرالمشاة الميكانيكى المصرى بمهمة الدفاع عن نطاق دفاعى بمواجهة ٨٥كم مع صلاحية جميع المواجهة لاقتراب قوات المعتدى وعلى الرغم من أن هذه المهمة الصعبة والكبيرة فقد قامت القوات بالتجهيز الهندسى للمواقع واحتلالها فى زمن وجيز جدا شهد له الجميع .
- المرحلة الثالثة (زيادة القدرات المصرية) :- اعتبارا من ١١ يناير ١٩٩١م .

وصول الفرقة الرابعة مدرعة.و إعادة تمركزها ضمن التشكيل التعبوى للعملية الدفاعية وتم فى هذه المرحلة الآتى :-

- احتلال مناطق التمركز بما يحقق الآتى :-
  - تنظيم الدفاع للقوات عن مناطق تمركزها .
  - عدم الإسراف فى أعمال التجهيز الهندسى للمحافظة على المعدات .
  - تأمين القوات ضد جميع الاحتمالات .
- وضع القوات فى أوضاع تحقق لها القدرة على التحول للهجوم من أوضاعها .

- **الإعداد والتجهيز لتنفيذ الخطة الهجومية (عاصفة الصحراء) :-**

شملت أبرز إجراءات المرحلة التحضيرية للقوات المصرية للإعداد للعملية الهجومية الآتى :-

- **الاستعداد القتالى :-**
- مراجعة وتأكيد الاستعداد القتالى للقوات وتنفيذ تفتيشات الحرب المتعددة على مراكز القيادة للقوات والاحتياطات ووحدات القيادة والسيطرة مع استكمال متابعة تدفق قوات الدعم المصرية وحشدها بالمملكة العربية السعودية ، وبالتوازى تم تنفيذ اللمسات الأخيرة لتجهيز مسرح العمليات لتشمل

التجهيز الهندسى للمناطق الابتدائية للهجوم بنسبة ١٠٠٪ ، والتجهيز الهندسى لمراكز القيادة والسيطرة على كافة المستويات ، مع إنشاء وتعليم محاور تحرك القوات لتنظيم حركة القوات من مناطق تمركزها واحتلالها للمناطق الابتدائية للهجوم .

- تنفيذ أعمال التنسيق مع القوات العربية والصديقة وللائتلاف لتنسيق مطالب تأمين النطاقات التعبوية للقوات وقد تم الاستعانة بالمعدات المصرية، مع الاستعانة ببعض المعدات الخاصة بالتأمين الهندسى للقوات من القوات الأمريكية الصديقة .
- كما تم إعداد القوات للعمل الميدانى فى الصحراء المفتوحة نهارا وليلا بعقد الدورات التدريبية المركزة باستخدام معدات الملاحة الحديثة ، بالاضافة الى تنفيذ جميع أعمال التأمين المختلفة لنطاق الهجوم خلال المرحلة التحضيرية مع دفع عناصر التأمين المختلفة على خط الحدود الدولية (الساتر الترابى السعودى) بين السعودية والكويت .
- تدريب و إعداد القوات لتنفيذ المهام القتالية المخططة :-

لنجاح أداء قواتنا لمهامها المحتملة ونظرا لحصول قواتنا على بعض المعدات الحديثة من الإنتاج الحربى المصرى علاوة على المعدات المتطورة التى لديها كان من الضرورى تدريب قواتنا على أهم الموضوعات البارزة المؤثرة على تنفيذ القوات لمهامها المقبلة وأبرزها الآتى :-

- تدريب القوات على فتح الثغرات باستخدام صواريخ فتح الثغرات المصرية الحديثة التى تم الحصول عليها مع الاستفادة بخبرات القوات الصديقة .
- تم تدريب القوات على تنفيذ طوابير التدريب التكتيكى لأسلوب التغلب على الموانع المركبة للجانب العراقى خاصة وان قواتنا لها خبرة كبيرة فى هذا المجال من خلال حرب أكتوبر المجيدة .
- تم تدريب القوات على تنفيذ أعمال المفارز وأسلوب التغلب على عناصر نطاق الأمن وسرعة الانطلاق فى الصحراء المفتوحة .
- تدريب القوات على الهجوم والتقدم من العمق .
- تم التدريب الكيمائى للقوات (قادة وضباط ودرجات أخرى) على اسلوب استخدام مهمات الوقاية الفردية وكذلك أسلوب تنفيذ التطهير الجزئى واستخدام علب التطهير الفردى .
- تم تنفيذ بعض البيانات العملية على أهم الموضوعات المتعلقة بتنفيذ القوات للمهام .
- استمرار التدريب الفنى التخصصى لجميع التخصصات طوال الفترة التحضيرية لثقل مهارة الأفراد على العمل الفنى التخصصى .
- اعداد وتدريب مراكز القيادة والسيطرة للقوات واستمر تدريبها على سرعة الانتقال والفتح قبل بدء العمليات حيث أن المتوقع أن يكون معدلات التقدم للقوات سريعة وكبيرة .

- **الإعداد الادارى والفنى للقوات :-**

- تم رفع طاقة الحملة للقوات بعد الاستعانة بطاقة نقل من الجانب السعودى بعدد (٣٨٠ عربة أنواع) لتكون كافية لتنفيذ خطة الامداد الاجمالية للقوات وملاحقة القوات لمسافات كبيرة .

- تم استكمال بناء قسم القاعدة المتقدم للقوات من كافة الاحتياجات لضمان تنفيذ التامين الاداري للقوات بدفع ذلك من مصر لضمان تأمين قواتنا وعدم الاعتماد على أحد .
- تم الاحتفاظ بمستويات كبيرة نسبيا لكافة أنواع الاحتياجات للقوات مع رفع مستوى الاكتفاء الذاتي بالتشكيلات لضمان توفر وتدفق الامداد الاداري للقوات .
- تم استكمال أطقم الجراحة الميداني بامكانيات مستشفى جراحة ميداني لضمان توفير التأمين الطبي المؤهل الكامل بصفة مستمرة ،كما تم فتح عدد ورشة مختلطة في الأماكن المخططة لتنفيذ مهام التامين الفني للقوات في الفترة التحضيرية لسرعة إصلاح أي أعطال قد تحدث

مع رفع نسبة الكفاءة الفنية للقوات بنسبة ١٠٠% لجميع المركبات ذات العجل قبل بدء العملية البرية

- وقد تم وضع علامات التمييز على جميع المعدات والمركبات لقوات الدعم المصرية طبقا للتعليمات الصادرة ،كما تم تطوير مهمات الأفراد (بدل الميدان - الأحذية) لتتلاءم مع طبيعة المناخ هناك في مصانع المهمات بالقوات المسلحة في زمن قياسي ودفعت للقوات هناك . .

- **الإعداد البشرى :-**

لأهمية الاعداد البشرى فقد أعتبر ذلك مكملا لكفاءة القوات وقد شمل تلقين جميع الأفراد باتفاقيه جنيف الخاصة بمعاملة الأسرى وتم التنبيه مشددا بحسن معاملة اخوالهم الجنود العراقيين عند وقوعهم في الأسر ، بالاضافة الى التنسيق مع الجانب السعودى لتحديد أماكن معسكرات الأسرى وأسلوب ترحيلهم ، مع عمل التسويات الداخلية لتحقيق الاتزان لنسب الاستكمال طبقا لكود التنظيم الخاص بقوات عروبة " ٩٠ " ، وقد تم تنسيق أعمال الامداد بالافراد من عناصر سد الخسائر ، واعداد ٢ نسق لسد الخسائر أحدهم في المملكة العربية السعودية والآخر في مصر جاهز فورا للدفع .

- **الاعداد المعنوى :-**

وقد شمل التوعية الدينية للأفراد في أماكن تمركزها وذلك بدفع القوافل الدينية الى مناطق تمركز القوات وعلى رأسها فضيلة المفتي ، مع تنفيذ الزيارات الميدانية من كبار المسئولين المصريين والسعوديين وعلى رأس هذه الزيارات زيارة السيد رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة للقوات المصرية في ميدان القتال بحفر الباطن وللقوات المصرية بدولة الإمارات العربية وكذا زيارة جلالة الملك " فهد ابن عبد العزيز " خادم الحرمين الشريفين والزيارات المتعددة للسيد وزير الدفاع ورئيس أركان حرب القوات المسلحة وكبار قادة القوات المسلحة والأمير : سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران السعودى والأمير : خالد بن سلطان قائد القوات المشتركة وفضيلة مفتي الجمهورية ووزير الأوقاف ووفود مجلسي الشعب والشورى وتنظيم لقاء للإعلام وتقديم عروض السينما والفيديو للقوات في أماكن تمركزها ودفع المجلات والصحف المصرية وكذا جريدة القوات المسلحة ومجلتي النصر والمجاهد ، بالاضافة الى دفع الأصناف المناسبة من الترفيه العيني للقوات وتنظيم دفع واستقبال الوفود الاعلامية لمرافقة القوات أثناء تحميلها وتحركها ووصولها الى مسرح العمليات ، وكان لبث الارسال الاذاعي والتليفزيوني للقوات في مسرح العمليات (القناة الفضائية) واستقبال القوات له أكبر الأثر في معايشتها لنبض الوطن ورفع معنوياتها والحرص على تحقيق الاتصال التليفوني المباشر للمقاتلين بذويهم في جمهورية

مصر العربية ،كما تم تنظيم العمرة للقوات من والى مسرح العمليات ، مع الاعداد والتنظيم لاستقبال المستسلمين وتقديم مطالب الاعاشة لهم حتى يتم ترحيلهم الى الجانب السعودى ، ويجدر الاشارة الى قيام كل مؤسسات الدولة وأيضا مؤسسات القطاع الخاص بدفع كميات هائلة من الترفيه العينى للقوات فى المسرح ، كما كان للاعلام دوره المؤثر فى الروح المعنوية سواء للقوات فى المسرح أو للشعب المصرى الذى كان يتابع أنباؤه ٠

اجراءات النقل الاستراتيجى للقوات :-

بعد صدور القرار السياسى والعسكرى لدعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة فى مواجهة التهديدات والأطماع العراقية قامت القيادة العامة للقوات المسلحة بالتنسيق مع أجهزة الدولة المختلفة بتنفيذ عملية نقل استراتيجى للقوات المصرية ٠

- وفى هذا الاطار تم مراعاة الاسس والاعتبارات المؤثرة خلال التخطيط والتنفيذ :-

حجم الدعم المطلوب للدول الشقيقة ، ووسائل النقل المتيسرة ، ومواصفات الموانى والمطارات المخطط التحميل منها والتفريغ فيها ، ومسافات التحرك حتى مناطق تجميع القوات ، والعدائيات التى يمكن أن تتعرض لها القوات أثناء تنفيذ عملية النقل الاستراتيجى ، والتوقيتات المحددة لتواجد القوات بمناطق التجميع وأسبقية الحشد داخل مسرح العمليات ، مع وضع أسبقيات النقل لهذه للقوات ٠

- حجم النقل البحرى :-
- رحلة الذهاب :-

تم نقل عدد ٢ فرقة مشاة ميكانيكى ومدرعة بالاضافة الى وسائل دعمهم واستغرقت عملية النقل حوالى ٣٨ يوم وباستخدام ٢٦ سفينة بواقع ٢١ سفينة / رحلة واستغرقت الرحلة البحرية ٦٠ ساعة ابحار بطول ٧٣٠ ميل بحرى وكان حجم القوات والمعدات التى تم نقلها بحرا كالتالى :-

- ١١٩٩٢ فرد ٠
- ٥٨٥٩ معدة / مركبة ٠
- ١٤٦٧٤ طن احتياجات ٠

- رحلة العودة :-

استغرقت فترة النقل ١٣٨ يوم وباستخدام عدد ٨ سفينة بواقع ٢١ سفينة / رحلة وكان حجم المعدات التى نقلها كالأتى :-

- ٨٣١٠ معدة / مركبة — ١٥٠٠٠ حاوية ٠

- **حجم النقل الجوى :-**

قامت القوات الجوية المصرية بتنفيذ أعمال النقل الجوى الاستراتيجي للقوات الى ومن مسرح العمليات بالاضافة الى اعادة العاملين المدنيين بكل من السعودية والاردن باجمالى ٢٦٣٨٠ فرد وقد بلغ اجمالى الطلعات التى نفذت خلال هذه الفترة ٢١٤ طلعة/طائرة باجمالى عدد ساعات طيران ١٣٠١ ساعة وقد تم تنفيذ هذا الحجم من النقل فى زمن قياسى .

- **إجراءات التأمين لتنفيذ أعمال النقل الاستراتيجي :-**
- قامت القوات المسلحة المصرية باتخاذ مجموعة من الاجراءات اللازمة لحشد عودة القوات والتى تتمثل فى الآتى
- تأمين تحرك القوات المصرية من مناطق تمركزها داخل الاراضى المصرية حتى تمام وصولها الى مناطق تمركزها بمسرح العمليات .
- تأمين عودة القوات من مسرح العمليات الى مناطق تمركزها داخل الاراضى المصرية
- كما اتخذت اجراءات التأمين اللازمة بواسطة الافرع الرئيسية للقوات المسلحة لتأمين حشد / عودة القوات وشملت تأمين القوات خلال تجهيزها للتحرك ونقلها ووصولها الى المسرح .

سادسا : الفتح الاستراتيجي للقوات البرية المصرية فى مسرح العمليات :

- فى ضوء القرار السياسى لجمهورية مصر العربية بدعم القدرات الدفاعية للملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة فى مواجهة التهديدات والأطماع العراقية قامت القيادة العامة باتخاذ العديد من الاجراءات لتحديد واختيار القوات المصرية واعدادها بما يضمن وصولها لمسرح العمليات فى التوقيتات المناسبة وعلى أعلى درجات الكفاءة القتالية حتى يمكن تنفيذ مهامها فى منطقة الخليج بكفاءة واقتدار .
- حجم القوات التى تم حشدها فى المسرح :

جدول رقم (٤) يوضح موقف حشد القوات المشتركة في المسرح في منتصف شهر يناير ١٩٩١

م	الدولة	قوة بشرية	دبابات	مدفعية	صواريخ مضادة للدبابات	ملاحظات
١	الولايات المتحدة	٤٠٥,٠٠٠	٢٥٥٠	٨١٠	٣٤٠٠	
٢	المملكة السعودية	٧٩,٠٠٠	٢١٣	١٦٦	٤٩١	
٣	مصر	٣٥,٠٠٠	٣٥٨	٢١٥	٢٥٢	
٤	انجلترا	٣٥,٠٠٠	٢٨٦	٧٢	١٥٠	
٥	سوريا	١٥,٠٠٠	٣٧٢	١٢٦	٢٢٦	
٦	فرنسا	١٢,٥٠٠	١٢٨	٦٠	١٠٤	
٧	باكستان	٥,٠٠٠				
٨	الكويت	٤,٠٠٠				
٩	بنجلاديش	٢,٠٠٠				١١ دولة
١٠	باقى الدول الغربية	٧,٠٠٠	٨٦	٦	١٨	غربية
١١	قوات دول	٤,٠٠٠				الامارات/
		١,٥٠٠				قطر/عمان/
	الخليج					البحرين

الجدول السابق يوضح أن القوات المصرية كانت ثالث قوة عسكرية فى المسرح بعد كل من الولايات المتحدة والمملكة (الدولة المضيفة) وهذا يعنى ان القوات المصرية هى ثانى قوة عسكرية خارجية فى المسرح بعد الولايات المتحدة الأمريكية كما انها أكبر قوة عربية / اسلامية تم حشدها •

• جدول رقم (٥) يوضح موقف القوات المصرية بالنسبة للقوات العربية :

م	العنصر	القوات العربية	القوات المصرية	النسبة %
١	أفراد	١٣٨,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٢٥
٢	دبابات	٩١٧	٣٥٨	٣٠
٣	مدفعية	٥٦٦	٢١٥	٣٨
٤	صواريخ مضادة للدبابات	١١٦٩	٢٥٢	٢١,٥

• ولقد روعيت الأسس والاعتبارات الآتية عند اختيار القوات :

- عدم تأثير هذه القوات على قدرة القوات المسلحة المصرية على تنفيذ مهامها الاستراتيجية داخل حدود جمهورية مصر العربية •
- اختيار القوات المصرية من بين احتياجات القيادة العامة دون الاخلال بالتجميع القتالى للنسق الأول الاستراتيجى للقوات المسلحة •
- قرب مناطق تمركز القوات من موانئ التحميل لتقليل مسافات التحرك البرى لهذه القوات
- تحقيق أعلى مستويات الكفاءة القتالية والفنية وذلك من خلال :—
  - ضمان التفوق النوعى للقوات المصرية بالمقارنة بالقوات العراقية •
  - الكفاءة القتالية والفنية العالية •
  - سهولة التميز والتعارف مع باقى القوات الشقيقة والصديقة المشتركة فى المسرح •
  - سهولة أعمال التامين الفنى للقوات •
- عدم التأثير بشكل حاد على الاتزان الاستراتيجى للقوات داخل أرض الوطن •

• تحديد القوات المقرر دفعها الى منطقة الخليج :

بناء على الأسس والاعتبارات السابقة فقد تم اختيار وتحديد القوات المقرر دفعها الى منطقة الخليج كالآتى :

• الى المملكة العربية السعودية:

- وقد تم دفع فرقة مشاة ميكانيكية ، وفرقة مدرعة ، ولواء صاعقة،
- وحتى خمسة لواءات مدفعية ودفاع جوى وعناصر مقذوفات موجهة مضادة للدبابات وعناصر التدعيم المخصصة والفنية والادارية •
- هذا بالاضافة الى تشكيل قيادة تعبوية لقيادة القوات المصرية بمسرح العمليات على المستوى التعبوى مع القيادات التعبوية الصديقة •

- الى دولة الامارات العربية المتحدة :

كتيبة مظلات وعناصر التدعيم القتالى والادارى والفني وعناصر قيادة وسيطرة .

- أسبقيات الفتح الاستراتيجى للقوات المصرية :
- الى المملكة العربية السعودية :
- الأسبقية العاجلة : (لتأمين المملكة العربية السعودية)
- مجموعة قيادة وسيطرة ، وحتى لواء صاعقة وعناصر الدعم من المهندسين العسكريين ومجموعة التخطيط والتنسيق بالرياض فى النصف الثانى من شهر أغسطس ٩٠ .
- الأسبقية الثانية : (لدعم القدرات الدفاعية للملكة العربية السعودية)
- عناصر الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكى ، وعناصر الدعم القتالى والادارى والفنى خلال شهر أكتوبر ٩٠.
- الأسبقية الثالثة : (لزيادة القدرات المصرية للاشتراك فى تحرير الكويت)
  - القيادة التعبوية .
  - الفرقة الرابعة المدرعة وعناصر الدعم القتالى والفنى والإدارى .
  - وقد تم تنفيذها خلال شهرى ديسمبر ٩٠ ويناير ٩١ .
- الى دولة الامارات العربية المتحدة : (لتأمين دولة الامارات العربية المتحدة)
- مجموعة قيادة وسيطرة وكتيبة مظلات مدعمة ، وعناصر دعمها خلال شهر أغسطس ٩٠ .

• اجراءات تأمين الفتح الاستراتيجى للقوات المصرية المشتركة :

- تم اتخاذ مجموعة من الاجراءات اللازمة لتأمين حشد القوات داخل مسرح عمليات الخليج وتشمل الآتى :-
  - تأمين تحرك القوات المصرية فى مناطق تمركزها داخل الأراضى المصرية حتى تمام وصولها الى مناطق تمركزها مسرح العمليات .
  - تأمين حشد القوات الصديقة أثناء عبورها الأجواء والمياه الاقليمية المصرية وداخل المجرى الملاحى لقناة السويس .
- الاجراءات الرئيسية لتأمين حشد القوات المصرية :
- القوات البحرية :
- قامت القوات البحرية بالتنسيق مع هيئة امداد وتموين القوات المسلحة وهيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة وقيادة الجيش الثالث الميدانى وقيادة المنطقة الشمالية العسكرية لتنفيذ الآتى :-
  - الاشتراك والاشراف على تحميل القوات على متن سفن النقل .
  - تأمين سفن النقل أثناء مرحلتى التحميل والابحار داخل المياه الاقليمية لجمهورية مصر العربية بالتعاون مع القوات الجوية وقوات الدفاع الجوى والقوات البرية .
- قامت القوات البحرية بالتنسيق مع الجانب السعودى بتأمين سفن النقل حتى ميناء التفريغ وتامين عملية التفريغ بالميناء .
- قامت القوات البحرية بالتنسيق مع هيئة الامداد والتموين للقوات المسلحة باستلام السفن المعبأة والتفتيش عليها وتحديد مدى صلاحيتها .

- دفع مجموعة اتصال بحرية / جوية على سفينة القيادة رقم (١) للجانب الصديق ،
- دفع مجموعة اتصال بحرية الى المطارات المخصصة لتقديم الحماية الجوية لعملية النقل ،
- تعيين مجموعة اتصال بين ربابنة السفن وقادة القوات البحرية للسيطرة على السفن أثناء الابحار ،

- **القوات الجوية :**
  - قامت القوات الجوية بتأمين المجال الجوى المصرى أثناء تحرك القوات باعادة تمركز بعض التشكيلات الجوية داخل المطارات المصرية ،
  - قامت القوات الجوية بالتنسيق مع ادارة المخابرات الحربية والاستطلاع بتامين مطار التحميل،
  - قامت القوات الجوية بالتنسيق مع القوات البحرية وقوات الدفاع الجوى وادارة المخابرات الحربية والاستطلاع لتوفير الحماية والتامين للقوات أثناء مرحلة الحشد داخل مسرح عمليات الخليج ،

- **قوات الدفاع الجوى :**
  - تنظيم الاستطلاع والانذار للقوات بالتعاون مع طائرات الانذار المبكر "E 0 2 0c" وعناصر الحرب الالكترونية ،
  - توفير الحماية للقوات (بالصواريخ – المدفعية المضادة للطائرات – الضبع الأسود) ،
  - توفير الدفاع المباشر المضاد للطائرات عن المجرى الملاحى لقناة السويس بواسطة عناصر المدفعية المضادة للطائرات وفصائل الضبع الأسود على المعابر العاملة فى نطاق كل من ج ٢ ميدان ، ج ٣ ميدان
  - توفير الدفاع المباشر المضاد للطائرات للقوات أثناء تواجدها بمناطق تمركزها وأثناء تحركها على المحاور المختلفة حتى موانى / مطار التحميل ،

- **القوات البرية :**
  - تأمين مناطق تمركز الوحدات والوحدات الفرعية ضد العدائيات ،
  - تامين ساحات تحميل المركبات والمعدات ذات الجنزير بموانى التحميل ،
  - تأمين المجرى الملاحى لقناة السويس ،
  - السيطرة على تحرك القوات لضمان تدفق مسلسلات التحرك ،
  - تأمين موانى / مطار التحميل من الخارج والداخل ،
  - تأمين محاور تحرك القوات من مناطق تمركزها وحتى موانى / مطار التحميل ،
  - التأمين الفنى والادارى والطبى للقوات والأسلحة والمعدات ،
  - تنظيم خدمة القائد لتامين تحرك القوات من مناطق تمركزها وحتى موانى م مطار التحميل،

- تشكيل مجموعة سيطرة موانى / مطارات القيام والوصول لتنفيذ المهام الآتية :-
- مهمة مجموعة السيطرة بميناء القيام :-
  - التأكد من وصول السفن على أرصفة الركوب / الشحن ومدى صلاحيتها ،
  - تخصيص المهام للضباط المسافرين وتوضيح موقف كل سفينة لهم ،
  - تنظيم العمل داخل الميناء بما يحقق أفضل استخدام لمعدات الشحن والتفريغ ،

- تنظيم الدخول والخروج من الميناء بما يسهل سيولة التحرك فى الميناء وسهولة التحميل على السفن بالتنسيق مع قيادة التشكيل التعبوى ،
- التأكد من توفر جميع أصناف التعيينات والمياه اللازمة لاعاشة الأفراد على سفن الركاب بما يكفى مدة الابحار ،
- التنسيق مع هيئة الميناء فيما يختص بترك السفن على الأرصفة المخصصة وابحارها طبقا للخطة ،
- التدخل الفورى لانهاء جميع المشاكل التى تعترض تنفيذ خطة النقل سواء مع القيادات العسكرية أو الجهات المدنية ،

- **مهمة مجموعة التشهيلات بميناء الوصول :**
  - التأكد من تراسى السفن على أرصفة النزول أو التفريغ المخصصة لها ،
  - التنسيق مع الضباط المتسفرين بخصوص حمولة السفينة ومدى مطابقتها لخطة النقل للمشحونات ،
  - التنسيق مع الجانب السعودى بخصوص تنظيم العمل داخل الميناء وتوفير التعيينات والمياه اللازمة لاعاشة القوات للوصول الى منطقة التمركز الجديد ، والتدخل الفورى لانهاء أى مشاكل تعترض تنفيذ المهام ،

- **مهمة مجموعة السيطرة بمطار القيام :**
  - استقبال أفراد التشكيل المنقول طبقا لخطة النقل الجوى فى معسكر الاستقبال المخصص داخل المطار ،
  - التتميم على الأفراد طبقا لكشوف القوة الموجودة مع أقدم رتبة والتأكد من تذكرة الركوب وجواز السفر المؤقت مع كل فرد ومراجعتهم طبقا لتحقيق الشخصية الخاصة بكل فرد ،
  - التنسيق مع أجهزة المطار والجوازات لتسهيل ركوب الأفراد ،
  - التأكد من أن الأفراد لم يتجاوزوا الوزن المسموح بركوبه من الأمتعة الشخصية على الطائرة
  - السيطرة على ركوب الأفراد على الطائرات طبقا لترتيبهم فى الكشوف واستلام تذاكر المغادرة لكل فرد ،
  - إعطاء تمام برقم وحمولة كل طائرة وتوقيت اقلاعها الى مركز السيطرة الخلفى للقوات المسلحة الذى يقوم بدوره باعطاء تمام الى مركز العمليات الدائم للقوات المسلحة ،

- **مهمة مجموعة تشهيلات مطار الوصول :**
  - استقبال أفراد التشكيل المنقول طبقا لخطة النقل الجوى فى معسكر استقبال مخصص لهم داخل المطار ،
  - التتميم على الأفراد طبقا لكشوف القوة الموجودة مع أقدم رتبة وأخذ كعب تذاكر الركوب منهم وطبقا لجوازات السفر المؤقتة خاصتهم ،
  - التنسيق مع مسئول الدولة الشقيقة لانهاء أى ختم الجوازات ونقل الأفراد بالاتوبيسات المخصصة الى منطقة اعادة التمركز والتدخل الفورى لانهاء اى مشاكل تعترض الأفراد داخل المطار ،
  - اعطاء تمام برقم حمولة كل طائرة وصلت وتوقيت وصولها وتوقيت اقلاعها الى مركز السيطرة الخلفى الذى يقوم بدوره باعطاء تمام الى مركز العمليات الدائم للقوات المسلحة ،

- إجراءات تأمين حشد القوات الصديقة :
  - تأمين القوات أثناء ابحارها داخل المياه الاقليمية لجمهورية مصر العربية وأثناء عبورها المجرى الملاحى لقناة السويس .
  - تأمين القوات أثناء عبورها المجال الجوى لجمهورية مصر العربية .
  - السماح لطائرات الدول الصديقة باستخدام المطارات المصرية للتزود بالوقود أو أى أغراض أخرى .
- وبتمام الفتح الاستراتيجى للقوات المسلحة المصرية كانت الأوضاع كالآتى :-
  - الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكى ومعها عناصر دعمها تتخذ أوضاعها بمنطقة الانتشار شمال حفر الباطن (بمنطقة الحرس الوطنى) بمهمة الدفاع فى نطاق مسئولية بمواجهة ٩٠كم وعمق ٥٥ كم.
  - الفرقة الرابعة مدرعة وعناصر دعمها تتخذ أوضاعها فى منطقة الانتشار جنوب شرق الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكى بمهمة العمل كاحتياطى رقم ٢ للعملية الدفاعية مع تأمين مدينة الرقعى بمجموعة قتال (بقوة كتيبة دبابات وسرية مشاة ميكانيكية وعناصر الدعم من المدفعية والمقذوفات والدفاع الجوى)
  - اللواء ١٤٥ صاعقة يتخذ أوضاعه فى منطقة الانتشار شرق حفر الباطن وتم الحاقه على اللواء الرابع المدرع السعودى احتياطى المنطقة الشمالية لتنظيم الدفاع فى المنطقة الخلفية للمنطقة .

دور القوات الجوية المصرية خلال الأزمة :-

- مع بداية اقتحام القوات العراقية لدولة الكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ وقرار القيادة السياسية اشتراك القوات المسلحة المصرية ضمن قوات الائتلاف الدولى (الصديقة والشقيقة ، بدأت القوات الجوية المصرية كأحد الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة أولى خطواتها فى الاعداد والتجهيز لعملياتها المقبلة لتحقيق المهام المكلفة بها .
- قامت القوات الجوية بأجهزتها المختلفة بنشاط بارز خلال الأزمة متمثلة فى اشتراك تشكيلات من طائرات القتال (إف- ٧ ، إف - ٤ ، إف - ١٦ ، ميراج ٥ ، ميج ٢١) وطائرات النقل (سى - ١٣٠ / جولف ستريم / مستير) وطائرات الهليوكوبتر (مى -٨ / جازيل) سواء بالتجهيز والاعداد لاشتراك تشكيلات من طائرات (إف -١٦) فى أعمال القتال مع القيام بمهام الحماية للوحدات المنقولة الى المملكة العربية السعودية وحماية الأهداف الحيوية للدولة إضافة الى الخدمات والتسهيلات التى تم تقديمها الى قوات الائتلاف الدولى .
- ولقد احتلت القوات الجوية جانبا كبيرا وهاما خلال الأزمة وذلك فى اطار المهام التالية :
  - توفير الانذار المبكر للقوات بالطائرات " E – 2 C " أثناء رحلتى الذهاب والعودة .
  - توفير الحماية الجوية للقوات أثناء ابحارها داخل المجال الجوى المصرى .
  - تأمين المجال الجوى المصرى أثناء تحرك القوات باعادة التمركز لبعض التشكيلات الجوية داخل المطارات المصرية .
  - تأمين واستطلاع الممرات البحرية بالبحر الأحمر .
- ولقد شملت تلك المهام المراحل التالية :-
  - مرحلة الاعداد والتحضير لتنفيذ المهام المقبلة .

- مرحلة التنظيم لأعمال القتال الجوى .
- مرحلة تنفيذ المهام ودور أسلحة الجو المختلفة .

- **مرحلة التحضير :-**

- نظرا لأن التحضير الجيد يصنع البداية السليمة لأعمال قتال القوات الجوية ، لذا فمنذ بداية اقتحام القوات العراقية لدولة الكويت بدأت أجهزة قيادة القوات المسلحة فى اتخاذ كافة التحضيرات المطلوبة للمهام المقبلة . ولقد تميز تحضير اعمال قتال القوات الجوية – فى هذه الفترة . بسمات خاصة كان أبرزها الاحتفاظ بتشكيلات ووحدات القوات الجوية فى درجة استعداد عالية بصفة مستمرة لمواجهة أى عدائيات محتملة مع الاستعداد لمواجهة طبيعة وتعدد العدائيات المنتظر مواجهتها على الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة ، مع تعدد المهام التى يمكن أن تنفذها القوات الجوية فى ظل تحالف عسكرى مع دولة أخرى ، فى اطار تعدد القيادات التى يجب تنظيم التعاون معها لتنفيذ المهام المطلوب تحقيقها ، ومراعاة الأعماق الكبيرة فى تنفيذ المهام القتالية المنتظرة وضخامة اجراءات التامين اللازمة لأعمال القتال الجوية ، وصعوبات توفيرها عند العمل خارج حدود الدولة ، مع التركيز على ضرورة الفهم السليم للموقف ، وايقاعه السريع ، والتحلى ببعد النظر فى استشفاف التطورات المنتظرة ، الأمر الذى يؤكد أهمية التحضيرات المطلوبة ، وضرورة استمرار تبادل المعلومات ومتابعة الموقف .

- وفى اطار قرار دعم القدرة الدفاعية للمملكة العربية السعودية ، واحتمالات اشتراك القواعد الجوية المصرية فى العمليات المنتظرة قامت قيادة القوات الجوية بعمل العديد من الدراسات تشمل أسلوب تقديم المعاونة الجوية لقوات الدعم المصرية عندما يتقرر دخولها فى العمليات ، والمهام التى يمكن أن تكلف بها القوات الجوية المصرية ، و حجم وشكل وطبيعة أعمال القتال الجوية المنتظرة بالمنطقة ، بالاضافة الى كافة المعلومات اللازمة عن حجم القوات المضادة بالمنطقة وطبيعة الدفاعات الجوية بها ، بالاضافة الى العدائيات الالكترونية ووسائلها وأساليب التغلب علي أعمال الاعاقة المعادية مع دراسة امكانيات عمل أسلحة الجو المصرية سواء من قواعد تمركزها داخل ج. م . ع أو من داخل المملكة العربية السعودية ، و أنسب الوحدات الجوية التى تكلف بهذه المهام وتشكيل عناصرها المختلفة ، و اسلوب تنفيذ النهام بالتعاون مع القوات الصديقة ومتطلبات ذلك سواء من ناحية موضوعات التنسيق اللازمة أو كافة نواحى التامين المطلوبة لتنفيذ هذه المهام ن وكيفية ادارتها وأسلوب السيطرة عليها ، مع دراسة متابعة التهديدات المحتملة ضد جمهورية مصر العربية على الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة ، و متطلبات تحقيق الاتزان التعبوى والاستراتيجى للقوات الجوية المصرية على جميع الاتجاهات .

- ومع احتمال اعادة تمركز عناصر من القوات العراقية فى السودان وما يترتب على ذلك من تهديدات محتملة قامت القوات الجوية بدراسة لحجم وقدرات القوات الجوية العراقية والسودانية واليمنية ، وكافة القواعد الجوية المحتمل إعادة التمركز بها ، وامكانيات العمل منها ضد جمهورية مصر العربية ، كذلك تم دراسة أسلوب دعم قدرة القوات الجوية على الاتجاه الإستراتيجى الجنوبى ، (وقد تم دراسة بدائل إعادة تمركز طرازات مختلفة وتحديد للنقاط الايجابية والسلبية لكل طراز) وأسلوب توفير الانذار الجوى المبكر ودعم قدرات الاستطلاع الجوى فى الاتجاه الجنوبى .

● **مرحلة تنظيم أعمال القتال الجوية :-**

تضمنت هذه المرحلة العديد من أنشطة قائد وقيادة القوات الجوية لتجهيز وتنفيذ إجراءات تنظيم أعمال قتال القوات الجوية ، ففي هذه المرحلة تم اتخاذ القرارات لتنفيذ العديد من المهام التى كلفت بها القوات الجوية والتخطيط لأسلوب تنفيذها واجراءات التأمين اللازمة لها ، بالاضافة الى ماتم من اجراءات تنسيق تعاون مع جهات متعددة ، ودول صديقة ، ويتلخص دور القوات الجوية خلال هذه المرحلة فى التالى :-

بناءا على قرار الدعم العسكرى للقدرة الدفاعية للمملكة العربية السعودية ، قامت القوات الجوية بدراسة أسلوب واجراءات تنفيذ المهام المكلفة بها ، وقد تم فيها تحديد الآتى :

- حجم المجهود الجوى اللازم لنقل مجموعة صاعقة كاملة بالاضافة الى فوج مقذوفات موجهة مضادة للدبابات خلال أربعة أيام •
- حجم المجهود الجوى اللازم لنقل لواء مظلات وكذلك فوج مقذوفات مضادة للدبابات خلال ستة أيام •
- كيفية توفير الاستطلاع الجوى لصالح تأمين عناصر الدعم •
- أسلوب توفير الاستطلاع الجوى لصالح تأمين عناصر الدعم باستخدام طائرات الـ (E 2 C) ، وتغطية عمق إنذار حتى الساحل السعودى •
- بالاضافة الى توفير الحماية الجوية لعناصر الدعم والأهداف الحيوية داخل ج • م • ع ، باستخدام أسلوب الطائرات المقاتلة والمتعددة المهام ، هذا مع الاستعداد لصد وتدمير قوات الابرار البرى المعتدية •
- ولضمان إنجاح أعمال النقل الجوى للقوات المصرية قامت القوات الجوية باتخاذ كافة إجراءات التنسيق اللازمة مع قيادة وحدات الصاعقة ، وقيادة قوات المظلات ، وقامت القوات الجوية بالتخطيط لاعادة تمركز عدد من طائرات القتال متعددة المهام الى قاعدة الظهران بالسعودية وذلك لدعم قدرات القوات الجوية السعودية وقد تم التخطيط لنقل عناصر التامين الفنى والادارى والهندسى اللازمة لها بقوة طائرات النقل المصرية واتخذت اجراءات التنسيق اللازمة مع قيادة قوات الدفاع الجوى بتامين تحرك هذه الطائرات وتوفير الانذار الجوى المبكر لها عن أى عدائيات ، كذلك تم التنسيق مع الجانب السعودى لتامين هبوط هذه الطائرات واجراءات التامين اللازمة لأعمال قتالها •
- وبصدور قرار نقل الفرقة الثالثة الميكانيكية الى المملكة العربية السعودية قامت القوات الجوية بتنظيم إجراءات تنفيذ المهام التالية :-
  - القيام بالاستطلاع الجوى لصالح سفن التحميل على خطوط الابحار المختلفة •
  - توفير الحماية الجوية للتشكيلات البحرية القائمة بتنفيذ النقل •
  - البحث والانقاذ بواسطة طائرات القوات الجوية •
  - نقل مقدمات الفرقة الثالثة جوا الى مطارى ينبع وحفر الباطن •

- مرحلة تنفيذ المهام :
- قامت القوات الجوية بالتخطيط لتنفيذ مهمة الحماية الجوية أثناء نقل عناصر الدعم من الاسكندرية وأثناء ابحارها فى خطوط السير المحددة وذلك بالتعاون مع قوات الدفاع الجوى والقوات البحرية والحرب الالكترونية ، كذلك صدرت الأوامر والتعليمات التى توضح أسلوب توفير الحماية – سواء من حالات الاستعداد الجوى أو الأرضى – بواسطة الوحدات المخصصة من أسراب المقاتلات متعددة المهام ، وأسلوب طلب مجهود الحماية بواسطة القطاع البحرى ، وكذلك أسلوب السيطرة على تنفيذ هذه المهمة من خلال مراكز ونقط التوجيه المختلفة أو منة خلال طائرات الانذار المبكر (E-2C) عند دفعها فى اتجاه التهديد .
- وفى اطار اجراءات القوات الجوية التى اتخذت لتنفيذ المهام السابقة فقد تم اصدار الأوامر التى تنظم تنفيذ الاستطلاع الجوى عن الأهداف البحرية والجوية ، وكيفية تبادل معلومات الاستطلاع بين الطائرات والقطع البحرية .
- هذا وقد تم اعادة تمركز عدد من الطائرات الهليوكوبتر المخصصة لأعمال البحث والانقاذ لرفع امكانيات تنفيذ هذه المهام على خطوط الابحار .

دور القوات البحرية لتأمين القوات خلال الأزمة :-

- كان للقوات البحرية المصرية ، أيضا ، دورا بارزا فى الأزمة، وقد اقتصر هذا الدور على اجراءات التأمين المتخذة لتأمين حشد وعودة القوات بالاضافة الى تأمين المياه الاقليمية ، وتأمين قناة السويس كممر ملاحى حيوى لتأمين أعمال الحشد لقوات الائتلاف .
- وقد اشتمل هذا الدور على الملامح البارزة الآتية :
  - تأمين القوات خلال عملية التحرك والحشد :
  - خلال رحلة الذهاب :
    - تحضير موانى التحميل وتأمينها فى البحرين المتوسط والأحمر .
    - تأمين المسطحات المائية ضد أعمال الضفادع البشرية والألغام وأعمال التخريب .
    - تكوين مجموعات غطس للكشف على قاع السفن وعلى الأرصفة قبل وبعد التحميل.
    - الكشف على الحالة الفنية للسفن ومعداتها قبل وأثناء التحميل .
    - الاشتراك فى اعداد جداول التحميل ومراقبة توزيع المشحونات واتزان السفن .
    - تأمين السفن داخل النطاقات التعبوية للقواعد البحرية ، بالاضافة الى مصاحبة الفرقاطات المصرية لها أثناء رحلة الابحار .
    - تواجد ضباط اتصال على السفن لتأمينها .
  - خلال رحلة العودة :
    - ارسال مجموعات عمل الى الكويت للكشف على السفن والأرصفة وتأمين قاع السفن.
    - الكشف على الحالة الفنية للسفن قبل الابحار .
    - الاشتراك فى اعداد جداول التحميل ومراقبة توازن السفن .

- مرافقة مجموعة تأمين للسفن أثناء الابحار ،
- تأمين السفن داخل النطاقات التعبوية للقواعد البحرية ، ومرافقة الفرقاطات المصرية لها ،
- الاشتراك فى عملية التفريغ وتلمين المساحات المائية ،

مهام قوات الدفاع الجوى لتأمين القوات :-

- تنظيم الاستطلاع والانذار للمجال الجوى المصرى بالتعاون مع طائرات الانذار المبكر ،
- توفير الوقاية للقوات (بالصواريخ — المدفعية المضادة للطائرات) بمناطق تمركزها ، وأثناء تحركها حتى موانى / مطار التحميل ، وعلى طول خطوط سيرها طبقا لامكانياتها وبالتعاون مع القوات الجوية والحرب الالكترونية ،
- توفير الدفاع المباشر عن المجرى الملاحى لقناة السويس ،
- تكثيف الدفاع الجوى عن موانى التحميل والتفريغ ،
- التأمين الذاتى للسفن أثناء رحلات الابحار بتزويدها بعناصر من الصواريخ المضادة للطائرات ،

الدور المصرى لدعم قوات الائتلاف لتأمين الفتح والوصول الى المسرح

- ان القرار الذى اتخذته القيادة السياسية للدولة بدعم القدرات العسكرية للمملكة العربية السعودية ودولة الامارات ووقوفها بجانب الحق والشرعية الدولية كان له الاثر الاكبر فى دعم قوات الائتلاف وسرعة وصولها الى مسرح العمليات ، وبناءا على طلب القيادة السعودية وفى اطار القرار السياسى العسكرى المصرى قامت القوات المسلحة المصرية بتقديم كافة التسهيلات والمعاونات للقوات البحرية والجوية للائتلاف الدولى والتى نسردها فيما يلى :-
- التسهيلات والمعاونات التى قدمت للقوات البحرية وتامين عبورها قناة السويس :-
  - تقديم المساعدات الفنية والادارية لعدد ١٢٨ سفينة حربية اجنبية لقوات الائتلاف قامت بزيارة الموانى البحرية المصرية فى الفترة من اول اغسطس ١٩٩٠ حتى اول مارس ١٩٩١ ،
  - تامين السفن الاجنبية المحملة بالاسلحة والذخائر والمعدات اثناء عبورها قناة السويس فى طريقها الى منطقة الخليج والتى يقدر عددها ٣٧٦ سفينة خلال الفترة من اول اغسطس ١٩٩٠ وحتى اول مارس ١٩٩١
  - تامين عبور عدد ٣٩٦ سفينة حربية اجنبية لقوات الائتلاف لقناة السويس فى الفترة من اول مارس ١٩٩١ وحتى اخر سبتمبر ١٩٩١ ،
  - الاشتراك فى تامين المجرى الملاحى لقناة السويس ومتابعة السفن المشبوهة التى تعبر القناة حتى خارج المياه الاقليمية ،
- التسهيلات والمعاونات التى قدمت للقوات وتامين هبوطها وعبورها الاجواء المصرية :-
  - استخدام القواعد الجوية المتقدمة لتمركز طائرات الامداد بالوقود جوا وطائرات الانذار المبكر والحرب الالكترونية وتقديم كافة الخدمات والتسهيلات لها ،
  - ويقدر اجمالى كميات الوقود التى قدمت لخدمة تشكيلات قوات الائتلاف الاتى :
    - ٨٦٠٢٥ طن وقود نفاث ،

- ١٨٥ طن بنزين .
- ٩٢٠ طن سولار .

- استخدام مطار الغردقة كقاعدة متقدمة لامداد كافة الخدمات لحاملات الطائرات لقوات الائتلاف بالبحر الاحمر .
- المساعدة على رفع الكفاءة القتالية للقوات الجوية للائتلاف باستخدام ميادين الرماية الجوية المصرية للتدريب ويقدر عدد الطائرات المستخدمة لميادين الرماية المصرية بحوالى ٧٣ طائرة من الانواع (F-4 , A-6 , F-18 , A-7) .
- تامين عبور طائرات قوات الائتلاف للاجواء المصرية او الهبوط بالمطارات المصرية بالتعاون مع قوات الدفاع الجوى مع تقديم كافة التسهيلات لها ويقدر اجمالى عدد الطائرات العابرة للاجواء المصرية خلال هذه الفترة ٣٠٤٩٥ طائرة والطائرات الهابطة بالمطارات المصرية والتى قدمت لها خدمات بعدد ٤٤٥٧ طائرة .
- ومع عبور هذا العدد الضخم والكثافة الجوية للمجال الجوى المصرى فى هذه المرحلة فقد تم التنسيق الكامل بين القوات الجوية والدفاع الجوى للسيطرة عليها وتسهيل وتامين عبورها دون حدوث اى ارباك لحركة الطيران المدنى فى ضوء الخبرة المصرية المتميزة فى هذا المجال التى اشاد بها الجميع فى الوقت الذى ارتبكت فيه الحركة الجوية فى دول اخرى لم تحدث فى اجواءها هذه الكثافة .

الفكرة العامة لدور القوات المصرية فى الدفاع (درع الصحراء) :

- كان من الطبيعى ان يكون الدور الرئيسى للقوات فور انضمامهم لدعم المملكة من الاشتراك فى الدفاع عن حدودها التى اصبحت مهددة بتواجد قوات المعتدى بكثافة كبيرة على مقربة منها .
- بدأت هذه المرحلة فور وصول القوات الى الاراضى السعودية وتطورت هذه المرحلة طبقا لتسلسل وصول القوات المصرية والصديقة ويمكن تقسيمها الى ثلاث مراحل فرعية .
- المرحلة الاولى : اشترك فيها (لواء ١٤٥ صاعقة – كتيبة ٢٣ مهندسين عسكريين) :
  - خطط لاستخدام عناصر الصاعقة فى هذه المرحلة فى مهام تامين وكاحتياطى . . كما كلفت ببعض المهام الاخرى التى لاتتمشى مع خصائصها .
  - خطط لاستخدام عناصر المهندسين العسكريين فى اعمال الموانعة والانشاءات ونتيجة لتأخر الامداد بالمعدات فلم تستغل امكانياها على الوجه الأمثل .
- المرحلة الثانية : بتمام تمركز فرقة ٣ مشاه ميكانيكا فى المنطقة شمال حفر الباطن :

وبدأ وصول فرقة ٩ مشاه السورى ،تم اعادة تخصيص المهام للقوات المصرية وكانت اهم ملامح هذه المرحلة الاتى :-

- خصص للفرقة الثالثة نطاق دفاعى بمواجهة ٨٥ كم مع صلاحية المواجهة لاقتراب قوات المعتدى فى حالة تحوله للهجوم .
- نظرا لعدم وجود جار ايمن مع اتساع مواجهة الجار الايسر ادى الى ضرورة تنظيم دفاع صندوقى يبدأ من أجناب القوات .

- اثرت طبيعة الارض المفتوحة وصلاحيتها للاقتراب المباشر والغير مباشر للمعتدى على تنظيم دفاعات غير غطية تتميز بالمرونة فى مقابلة جميع الاحتمالات (الدفاع المرن) ، على ان يتم تنظيم دفاع ثابت بقوة لواء ٢٢٢ مشاه ميكانيكا مع مقابلة اعمال المناورة للمعتدى داخل نطاق المسئولية بقوة اللواء ١٠ مشاه ميكانيكا او جزء منه على ان يبقى لواء ٩٩ مشاه فى الاحتياطى للقيام بالهجمات المضادة او تنظيم الدفاع على الموقع الثانى
- كان لابد من مقابلة اعمال المناورة الواسعة المنتظرة للمعتدى مع قلة قوات التجمع التعبوى للمنطقة الشمالية ادى الى ضرورة وضع التجميع الرئيسى للقوات المدافعة فى اتجاه الضربة الرئيسية المنتظرة للمعتدى ٠
- نظرا لاختلاف تكوين عناصر الاستطلاع فى العقيدة الغربية عنه فى العقيدة الشرقية وكذا الاستخدام التكتيكى له ، تم تكليف القوات المصرية بدفع كتيبة استطلاع الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكا للعمل كعنصر نطاق امن – ولكن تم دفع سرية فقط بالتناوب من كتيبة استطلاع الفرقة على ان يعاد تجميعها كمجموعات استطلاع على خط الحدود الدولية فى حالة هجوم المعتدى ٠
- روعى اتخاذ اجراءات التامين الشامل للقوات بصفة دائمة ٠

- المرحلة الثالثة :

وصول الفرقة الرابعة مشاه واعادة تمركزها ضمن التشكيل التعبوى للعملية الدفاعية مع بدء التخطيط للعملية الهجومية (عاصفة الصحراء) لذا اتسم تنظيم الدفاع للفرقة الرابعة بالاتى :-

- تنظيم احتلال مناطق التمركز مما يحقق :-
  - تنظيم الدفاع للقوات عن مناطق تمركزها ٠
  - عدم الاسراف فى اعمال التجهيز الهندسى للمحافظة على قوات ٠
  - تامين القوات ضد جميع الاحتمالات ٠
- وضع القوات فى اوضاع تحقق لها القدرة على التحول للهجوم من اوضاعها ٠

الفكرة العامة لإدارة أعمال القتال فى العملية الهجومية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " ودور القوات المصرية فيها :-

نتيجة لتعنت الجانب العراقى وانتهاء المهلة المحددة (سعت ٢٣٥٩ يوم ١٥ يناير) لتنفيذ قرارات مجلس الأمن وانسحاب القوات العراقية بدأت العملية الاستراتيجية لتحرير دولة الكويت (عاصفة الصحراء) سعت ٢٠٠ يوم ١٧ يناير ١٩٩١ ٠

استمر تنفيذ العملية لمدة " ٤٣" يوما على النحو التالى :-

- **الضربة الجوية :-**
- استمرت لمدة " ٣٨ " يوما (من سعت ٢٠٠ ،يوم ١٧ يناير حتى سعت ٤٠٠ ، يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١) ٠
- تم خلال الضربة الجوية تدمير معظم الأهداف الاستراتيجية – مراكز القيادة والسيطرة – الوحدات والتشكيلات المقاتلة بنسبة خسائر حتى ٥٠ % ٠

- العملية البرية :-

- استمرت لمدة "٤" يوم (من سعت ١٤٠٠ يوم ٢٤ فبراير الى سعت ٠٧٠٠ يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١ وتلخصت فكرة ادارة العملية فى الآتى :-

- باستغلال نتائج الضربة الجوية والصاروخية واعتبارا من فجر يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ بدأت قوات المنطقة الشرقية (السعودية - مشاة الاسطول الأمريكى) فى اقتحام الدفاعات العراقية على المحور الساحلى لايهام القيادة العراقية أن هذا هو اتجاه المجهود الرئيسى ثم بدأت قوات الفيلق (الثامن عشر) الأمريكى (المنقول جوا) باختراق الأجواء العراقية وتنفيذ مناورة عميقة والوصول الى وادى (الفرات) لعزل القوات العراقية الموجودة بمسرح عمليات الكويت ،
- باستغلال نجاح هذه الأعمال بدأ الفيلق السابع الأمريكى ومعه القوات البريطانية فى التحول للهجوم داخل الأراضى العراقية (غرب وادى الباطن) لتدمير تشكيلات الحرس الجمهورى ومنع تدخلها ضد باقى القوات المشتركة فى تحرير الكويت ،
- نظرا للنجاح السريع للفيلق السابع والثامن عشر على محور غرب وادى الباطن صدرت الأوامر للقوات المصرية ضمن قوات المنطقة الشمالية (السعودية - الكويتية) ببدء الهجوم فى اليوم الأول لتأمين أجناب الفيلق السابع مبكرا عن الموعد المحدد طبقا للتخطيط بـ ٨ ساعات وعلى الرغم من ضيق الوقت المتاح للقيادة المصرية فقد ظهرت المرونة والاستجابة السريعة للموقف ،
- بالتعاون مع القوات التى تعمل على المحور الساحلى ونتيجة لأعمال القتال الناجحة والاختراقات العميقة للقوات المشتركة نجحت القوات المصرية والعربية فى اكتساح القوات العراقية ومطاردتها وتحرير دولة الكويت ،
- بنهاية يوم ٢٧ فبراير أتمت القوات المشتركة تحقيق مهامها المخططة واعتبارا من صباح يوم ٢٨ فبراير توقفت العمليات الحربية بمنطقة الخليج العربى ،

- مراحل تنفيذ القوات المصرية للعملية البرية :-

- تم تنفيذ العملية البرية من خلال " ٣ " مراحل رئيسية على النحو التالى :-
  - المرحلة الأولى :-

    التغلب على الموانع العراقية والاستيلاء على نطاق الأمن واختراق الدفاعات الرئيسية ،
  - المرحلة الثانية :-

    استغلال النجاح وتطوير الهجوم ،
  - المرحلة الثالثة :-

    تطويق القوات العراقية وعزل مسرح العمليات وتحرير مدينة الكويت واستكمال تدمير قوات الحرس الجمهورى العراقية ،
- المرحلة الأولى (٢٤ - ٢٥ فبراير ١٩٩١):-

وتم خلال تلك المرحلة التغلب على الموانع العراقية والاستيلاء على نطاق الأمن واختراق الدفاعات الرئيسية من خلال أعمال قتال القوات المصرية التالية :-

- بعد ظهر يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ تم دفع المفارز للتغلب على نطاق الأمن ونجحت فى تحقيق مهامها ، وصدرت الأوامر لأحد المفارز لاستثمار النجاح وفتح الثغرات فى مواجهتها ٠
- تم دفع دوريات الصاعقة المصرية لتدمير وسائل اشعال خنادق اللهب فى مواجهة نطاق الهجوم بالتعاون من القوات الخاصة السعودية ٠
- فجر يوم ٢٥ فبراير تم دفع " ٢ " مفرزة ميكانيكية بمهمة فتح الثغرات فى مواجهتها والقيام باختراق الدفاعات الرئيسية وانشاء عدد " ٢ " رأس مانع بعمق ٣ - ٤ كم وتأمين دفع القوة الرئيسية (الفرقة الثالثة الميكانيكية) وتم اعادة تخصيص المهمة لاحد المفارز المدرعة لتنفيذ هجوم خداعى لتأمين الجانب الأيسر للقوات الرئيسية المهاجمة ٠
- بعد ظهر يوم ٢٥ فبراير تم دفع القوات الرئيسية (الفرقة الثالثة الميكانيكية) بقوة" ٢ " لواء ميكانيكى مدعم التى نجحت فى اختراق الدفاعات الرئيسية للقوات العراقية باستغلال نجاح أعمال قتال المفارز وتحت ستر نيران المدفعية ٠
- فى مساء يوم ٢٥ فبراير نجحت الفرقة الثالثة الميكانيكية فى تحقيق المهمة المباشرة لها والوصول الى الى المنطقة جنوب الأبرق والاستيلاء على خط بعمق ٣٠ كم شمال الحدود الدولية الكويتية وذلك بالتعاون مع القوات السعودية والكويتية وقوات الائتلاف ٠٠
- بنهاية يوم ٢٥ فبراير كانت أوضاع قوات الائتلاف كالآتى :-
  - المحور الساحلى :-

    نجحت القوات السعودية ومشاة الأسطول الأمريكى فى اختراق الدفاعات العراقية ووصلت الى الخط رأس الطليعة - رجمه - جثمان - جنوب الصليبية ٠
  - المحور المركزى :-

    نجحت القوات السعودية والكويتية فى القضاء على نطاق الأمن وفتح الثغرات واختراق دفاعات القوات العراقية ٠
  - محور غرب وادى الباطن :-

    نجحت قوات الفيلق السابع وقوات الفيلق الثامن عشر فى تطويق القوات العراقية والاستيلاء على خط بعمق حتى ١٦٠ كم ٠
- المرحلة الثانية :-

استغلال النجاح وتطوير الهجوم ٠

- صدرت الأوامر الى قيادة الفرقة الثالثة الميكانيكية من القيادة المصرية بسرعة تحقيق المهام باستغلال أعمال القتال الليلية النشطة وتمكنت الفرقة من تحقيق المهمة المباشرة للمنطقة الشمالية والاستيلاء على خط شمال الأبرق بـ ٢ كم اعتبارا من صباح يوم ٢٦ فبراير ٠

- وفى منتصف يوم ٢٦ فبراير تم دفع الفرقة الرابعة عدا لواء مدرع – واللواء صاعقة عدا كتيبة من خط الدفع بمنطقة " المتياهه " فى اتجاه "الجهراء" لتأمينها بالتعاون مع باقى قوات الائتلاف .
- بعد الدفع بنصف ساعة تم تعديل المهمة الى قائد الفرقة الرابعة بناء على أوامر قيادة القوات المشتركة المتقدمة بالمنطقة الشمالية لتكون الوصول الى قاعدة على السالم الجوية وتأمينها .
- فى مساء يوم ٢٦ فبراير وبناء على تعليمات قيادة مسرح العمليات تم تعديل المهمة للفرقة الرابعة وذلك بتخصيص المهمة للواء السادس مشاة ميكانيكى منها – ولواء الصاعقة عدا كتيبة بتطهير وتمشيط مدينتى الكويت والجهراء بالتعاون مع القوات الصديقة والشقيقة (تم لقاء ضابط اتصال من القوات المصرية مع نظيره من مشاة البحرية لتنسيق أسلوب عبور قواتنا) على أن يتم اعادة املىء صباح يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١
- كانت أعمال قتال قوات الائتلاف كالآتى :-
- على المحور الساحلى :

وصلت الى الخط العام الفنطاس – الصليبة – جنوب الجهراء بـ٢٠ كم .

- المحور المركزى :

بنهاية يوم ٢٦ فبراير نجحت القوات السعودية والكويتية (مجموعة خالد) فى الوصول الى جنوب الجهراء وقاعدة على السالم بالتعاون مع القوات المصرية .

- محور غرب وادى الباطن :
- تمكن الفيلق السابع من الوصول الى الخط العام جنوب ترعة بن ثقيلة – الركبة .
- وتمكن الفيلق الثامن عشر من قطع طريق بغداد / البصرة الصحراوى فى مناطق جليبة – دراو – الناصرية
- المرحلة الثالثة (يوم ٢٧ – ٢٨ فبراير ١٩٩١):-

تطويق القوات العراقية وعزل مسرح العمليات وتحرير مدينة الكويت واستكمال تدمير قوات الحرس الجمهورى العراقية من خلال أعمال القتال التالية :-

- فى صباح يوم ٢٧ فبراير قامت قوات الصاعقة بدخول منطقة الجهراء ونجحت فى تطهير والاستيلاء عليها وتأمينها .
- فى الساعة العاشرة من صباح نفس اليوم (٢٧ / ٢) تم دفع اللواء السادس الميكانيكى من الفرقة الرابعة المدرعة – ولواء الصاعقة عدا لكتيبة ، وبالتعاون مع القوات السعودية والكويتية تم اقتحام مدينة الكويت عن طريق الصولينجات ونجحت فى تطهيرها من القوات العراقية وتأمينها .
- قامت القوات المصرية بالاشتراك مع القوات السعودية برفع الأعلام على السفارات والقوات الكويتية برفع الأعلام على المنشآت العسكرية .
- بنهاية يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١ تم اعادة تجميع اللواء السادس الميكانيكى من الفرقة الرابعة المدرعة – ولواء الصاعقة عدا كتيبة فى مناطق تمركز جنوب قاعدة على السالم مع استمرار تأمين السفارة والقنصلية بقوة داوريات صاعقة .

- أعمال قتال قوات الائتلاف الدولى :-
- على المحور الساحلى :

تمكنت قوات المحور الساحلى بالتعاون مع قوات المحور المركزى من دخول مدينة الكويت ونجحت فى تطهير الجزء الشرقى والشمالى والمنطقة الجنوبية من مدينة الكويت وتأمين مطار الكويت ٠

- المحور المركزى :
- تمكنت القوات السعودية والكويتية بالتعاون مع القوات المصرية من دخول مدينة الكويت وتطهير المشارف الجنوبية الغربية للمدينة ورفع الأعلام على السفارات والمبانى الحكومية ٠
- محور غرب وادى الباطن :

تمكن الفيلق السابع من استكمال تدمير قوات الحرس الجمهورى العراقية واحكام السيطرة على منطقة شمال الكويت ووصل الى الخط العام شمال الجهراء - جنوب الصليبية - جنوب غرب أم قصر - جنوب غرب البصرة ٠

تمكن الفيلق الثامن عشر من احكام حصار القوات العراقية واستكمال تدمير قوات الحرس الجمهورى والاستيلاء على مطارات الرميلة - المفراش - صفوان - طليل - ووصل الى الخط العام جنوب البصرة - جنوب غرب البصرة - جنوب الناصرية ٠

- تمكنت مجموعة العمليات النفسية المصرية خلال مراحل العملية من احداث تأثير نفسى سلبى على القوات العراقية مما أدى الى انهيار الروح المعنوية لهذه القوات كما ساعد ذلك فى سرعة التأثير عليهم بالاستسلام وتم ذلك من خلال الأعمال الآتية :-
  - اسقاط بطاقات موجهة بواسطة الطائرات والمدفعية ٠
  - استخدام مكبرات الصوت والاذاعات التكتيكية فى توجيه النداءات للتشكيلات والوحدات خاصة فى المراحل الأولى للعملية ٠
  - استخدام الطائرات المجهزة لاعادة الاذاعة من أماكن أخرى لتضليل القوات العراقية عن أماكن هذه الاذاعات ٠

انتهاء المهمة وعودة القوات المصرية الى ارض الوطن :

- عقب تمام تحرير دولة الكويت كانت القوات المصرية قد انجزت المهام المطلوبة منها بكفاءة عالية وكانت مصر قد اوفت بالتزامها العربي تجاه امتها العربية وعاد الحق الى نصابه ٠٠ وبالتالى ، صدرت التوجيهات السياسية والعسكرية لعودة القوات هذه القوات الى ارض الوطن ٠
- وقد تم عودة القوات باسلحتها الخفيفة باستخدام المجهود الجوى السعودى حيث خصص حوالى (١٠٧رحلة طائرة) فى الفترة من ٢٠/٤/٩١ الى ٢٤/٨/١٩٩١ بالاضافة الى ٢ رحلة خلال شهر سبتمبر ٩١ وطبقا لخطة النقل التى اصدرتها قيادة القوات حيث تم نقل حوالى ٣٥ ألف فرد جوا باستخدام قاعدة الملك خالد الجوية بمدينة الملك خالد العسكرية بحفر الباطن حيث كانت تتحرك هذه القوات يوميا من معسكرها بمنطقة الجهرة بجوار مطار على السالم بالكويت لتصل الى معسكر تم اعداده لاستقبال القوات وتأمينها ٠

- ولأهمية المرحلة فقد نظمت السيطرة على القوات بواسطة عناصر التأمين والسيطرة على التحركات المختصة وكذا عناصر الشرطة العسكرية وعناصر خدمة القائد والدوريات الانضباطية والقادة والقيادات على كافة المستويات مع توفير التأمين الادارى اللازم للاعاشة والنقل بما يحقق استقرار التدفق لهذه القوات مع الحفاظ على اعلى درجات التأمين والانضباط والمظهر المتميز لها
- كما خطط لعودة الاسلحة والمعدات الثقيلة والذخائر بحرا باستغلال الانساق البحرية المخصصة لهذا الغرض من المملكة العربية السعودية (٢١سفينة) وذلك باستخدام ميناء الشعيبة بالكويت ،
- من خلال الحشد المتعاقب لمجموعات الاسلحة والمعدات والمركبات للتشكيلات والوحدات طبقا لخطة التحرك وفكرة وامكانيات تحميل السفن المخصصة ،
- كما نظمت السيطرة بواسطة مجموعة السيطرة المحددة بالميناء والعناصر الامنية والشرطة العسكرية وعناصر خدمة القائد والقادة والقيادات على جميع المستويات ... مع توفير التأمين الادارى اللازم للسفن والاعاشة والنقل ، بما يحقق استقرار وتأمين الحشد والتحميل ورحلة الابحار مع التنسيق مع المختصين الكويتيين والسعوديين ..مع الحفاظ على اعلى درجات للتأمين والانضباط والاداء ،
- كما قامت القيادة والقوات والعناصر الفنية بجهود مكثفة لرفع كفاءة وتجهيز كافة المعدات والاسلحة بجميع الورش المتاحة لاعدادها للعودة الى ارض الوطن مع اتخاذ كافة اجراءات التأمين الواجبة سواء للقوات أو لتجهيز ميناء التحميل او التأمين الارشادى والفنى و الهندسى ،
- هذا بالاضافة الى تنفيذ اعمال التنظيم والادارة لحصر الجرحى والمصابين وتصفية موقفهم حيث بلغ عددهم ٢٨٢ فرد (سواء خلال العمليات) او الحوادث المختلفة [١٠٨] كما بلغ عدد المستشهدين والمتوفين عدد (٤٨ فرد) ،
- وبتوجيهات من القيادة العامة المصرية راعت قيادة القوات المصرية وجميع القيادات العمل على توثيق التعاون والعلاقات الطيبة بين القوات المصرية والقوات الشقيقة والقوات الصديقة بشتى صور التعاون بما فى ذلك تبادل الزيارات / الهدايا التذكارية (دروع-اعلام) كما تم تنفيذ العديد من المراسم والاجراءات كالاتى :-
  - تنظيم حفل شعبى بميناء الشعيبة الكويتى لتوديع القوات المصرية العائدة الى ارض الوطن يوم ١٩٩١/٥/١٨ .. وقد تم اهداء القوات المصرية علم الكويت موقع عليه من الطوائف الشعبية والكويتية المختلفة وقد ارسل مع كل الهدايا (الى هيئة بحوث القوات المسلحة) ،
  - تم تنظيم حفل استقبال لتكريم القوات المصرية والقوات المشتركة بسفارة جمهورية مصر العربية بدولة الكويت حضره مايقرب من ٧٠ قائد وضابط من جميع الجنسيات ،
  - تم تنظيم احتفال لتوديع آخر نسق بحرى رئيسى للقوات المصرية يوم ١٩٩١/٨/١٧ بواسطة قائد القوات المصرية حضره القيادات العسكرية للقوات الصديقة والشقيقة المختصة ،
  - كما اصدرت وزارة الدفاع والطيران والمفتشية العامة السعودية قرارها بشأن منح القوات المصرية نوط المعركة وكذا ميدالية تحرير الكويت مع منح جميع الشهداء والمصابين نوط الشرف ،

---

[١٠٨] بوب وورد / اسرار صناعة القرار الأمريكى لحرب الخليج — ص ١٨١، ١٨٢

- هذا بالاضافة الى تكريم القيادات البارزة المصرية تكريما خاصا بمنحهم الاوسمة العسكرية الرفيعة فى حفل خاص بالرياض .
- وقد اشادت جميع القيادات سواء للقوات الشقيقة او الصديقة باداء وخلق وتعاون القوات المصرية المشاركة .
- ولا شك أن الدور المصرى كما استعرضناه ، قد تفاعل بكل قوى الدولة الشاملة مع الدور العربى ، فى كل مراحل الأزمة ، ورغم التناقضات فى الموقف السياسى العربى فى مواجهة أزمة الاجتياح العراقى للكويت ، الا أن القناعة بسمو المهمة ، والدفاع عن مقدرات وأمن الأمة العربية ، كان وراء الحرص على المشاركة المصرية والعربية فى الدور العسكرى لمواجهتها ، حيث حرصت الدول العربية التى استنكرت هذا العدوان أن يكون لها دورها العسكرى المؤثر والفعال ضمن قوات الائتلاف الدولى ، بهدف نصرة الحق ، واعادة الشرعية ، وكان لمصر والمملكة العربية السعودية دورهما البارز على رأس هذه الأدوار، وقد تناولنا الدور المصرى فى هذا الفصل، وسوف نتعرض فى الفصل التالى الى الدور العسكرى العربى بالتركيز على دور المملكة العربية السعودية ، حيث كان لحشد القوات وتمركزها فى نطاقها، بما توفره امكانياتها من تلبية مطالب المسرح ، من بنية أساسية ومنشآت وطرق للمناورة ومطارات وموانى وامكانيات مختلفة ، كان لها انعكاسها الايجابى على تعظيم دور المملكة فى عمليات الخليج ، بالاضافة الى النواحى الايجابية التى تحققت بتولى سمو الأمير الفريق الركن/ خالد بن سلطان قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات التى انبثق منها القيادة المتقدمة للاتجاهات الشمالى والشرقى ، حيث قام بتذليل كافة المصاعب التى اعترضت القوات العربية وتلبية احتياجاتها ، مع المعاونة فى تحقيق أبعاد السيطرة الشاملة على هذه القوات فى جميع مراحل العمليات ، مع تأمينها بالاحتياجات حتى تأمين عودتها ، ومن هنا تأتى أهمية الدور العسكرى السعودى وهو ما سوف نركز عليه خلال التعرض للدور العربى فى الفصل التالى والذى يوضح الدور العسكرى العربى حتى تحرير الكويت وتحقيق الهدف النهائى من العمليات . .

الفصل السادس
الدور العسكرى العربى
فى عمليات الخليج

الفصل السادس
الدور العسكرى العربى فى عمليات الخليج

عـــــام :

- كان اندلاع القتال المسلح فى منطقة الخليج فجر يوم ١٧ يناير ١٩٩١ بمثابة نتيجة منطقية لوصول جـــهود الحـــل السلمى الى طريق مسدود .

- وأمام عجز النظام العربى والجهود الدولية عن احتواء الأزمة فى إطار التنازلات المتبادلة بدأ يبرز الحل العسكرى كأمر حتمى لتحرير الكويت ، ولقد بدأ الإعداد له منذ بداية الأزمة جنبا الى جنب مع باقى الجهود الأخرى المبذولة سـواء العربية أو الدولية .

- وقد برز الدور العسكرى العربى فى الدور المحورى للمملكة العربية السعودية والدور الرئيسى الذى قامت به مصر .. كما كان للدور السورى وباقى الأدوار العربية معالمه البارزة ضمن الدور العربى .

- وسوف نشير فى هذا الفصل الى الدور العسكرى العربى بالتركيز على الدور السعودى ، حيث أوضحنا فى الفصـــل السابق المعالم البارزة للدور المصرى مع ايضاح باقى أدوار الدول العربية ضمن الدور العسكرى الشامل الـــذى تم فى هذه المرحلة ، سواء خلال التحضير أو التنظيم أو إدارة أعمال القتال ضمن قوات الائتلاف الدولى حتى تحقيق الهدف النهائى بتحرير دولة الكويت واستعادة الشرعية لها كما سنوضح .

أولا : الدور العسكرى السعودى :-

- لاشك ان للمملكة العربية السعودية دورها العسكرى البارز ايضا على مسرح الاحداث باعتبارها الدولة المحوريـــة فى هذه الاحداث فقد كانت الطرف المباشر فى الأزمة .. فضلا عن انه تم حشد قوات الائتلاف الدولى على ارضـــها .. ومياهها الاقليمية وباستخدام اجواءها .

- ولقد كان لما تتمتع به المملكة من بنيه أساسيه مجهزة سواء محاور تحرك او مطارات او موانى او قـــدرات لايـــواء او اعاشة القوات مع امكانياتها لتقديم المطالب الادارية المختلفة لها بما اكتسبته من خبرات من خدمة حجاج بيـــت الله الحرام اثره الكبير فى نجاح اعمال الحشد والفتح الاستراتيجى والتعبوى لتنظيم وادارة عمليـــتى درع الصحـــراء او عاصفة الصحراء .

- كما كان لتشكيل القيادة المشتركة ومسرح العمليات واختيار افضل الكوادر من القادة والضباط لدعمها وتطويـــع كافة الامكانيات لها كى تنجح فى مهامها مع تولى اعطاء قيادتها لاحد ابنائها المخلصين (الفريق الركن الامير خـــالد بن سلطان بما له من عزيمة عمل ونضج فى الفكر ومرونة فى الاداء بما انعكس أثره الاكبر فى تركيز الجهود وتيســـرها ونجاحها فى جميع المراحل بما يحقق اهداف كل مرحلة .

- كما كان لحـــل مســـائل القيادة والسيطرة والتنسيق والتعـــاون بين قوات الائتلاف بالمسرح بواسطة قيادة القوات المشتركة ومســـرح العمليات .. مع وضع اسلوب دقـــيق للادارة وللمتابعة اليومية والاسبوعية والعمل المشترك فى شتى المجـــالات مع الاهتمام بالعمل المعنوى والنفسى واستمرار الجهود لرفع قدرات القـــوات وتوفير مطالبـــــها لدعم كفاءتها .. كل الأثـــر فى تحقيق جميع الاهداف المرجوة ســـواء خلال عمليتى درع الصحـــراء او عاصــــفة

الصحراء أو لدعم كل مطالب قوات الائتلاف ، ومنذ البداية اتسم الموقف السعودى بالوضوح فى الاطار الآتى:-

- ان العراق بغزوه للكويت قد اعلن الحرب وخرج على النظام العربى المنبثق من ميثاق الجامعة العربية وخرج على الشرعية الدولية بل وخرق ميثاق الامم المتحدة .
- ان العراق باعلانه ضم الكويت وحشد قواته بتشكيلاته القتالية على حدود المملكة وتهديدها .. قد انتهك ايضا الاعراف والمواثيق الدولية .. معرضا امن المملكة للتهديد والخطر .. مؤثرا على الامن والسلم الدوليين .
- ان المملكة ارتكزت فى حق دفاعها عن نفسها على نص المادة ٥١ من ميثاق المنظمة الدولية واعتماد معاهدة الدفاع العربى المشترك وميثاق كل من مجلس التعاون دول الخليج العربى وميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى حتى لا تتكرر كارثه غزو الكويت وتمتد الى غزوه اراضيها .
- اكدت المملكة ان وجود القوات الشقيقة والصديقة على ارضها انما هو لهدف الدفاع المؤقت ويرتبط بالمهمة وبناء على طلبها .. وهو اجراء املته الظروف الطارئة التى سببها غزو العراق للكويت .
- كما ان المملكة العربية السعودية شأنها فى ذلك شان مصر .. بل والاسرة العربية .. انطلقت منذ بداية الازمة فى توظيف كل جهودها بحثا عن حل سلمى وقرار عربى يحقق الشرعية العربية ويعيد الحق لاصحابه ويحمى المصير العربى من اى اخطار وبما يحافظ على الاسرة العربية قوية متماسك ... ولكن ذلك لم يعد خيارا متاحا مع استمرار الصلف والغرور للقيادة العراقية التى ابت ان تتراجع او تعود الى الحق .

القرار التاريخى لخادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الشقيقة والصديقة :

- اتخذ الملك "فهد بن عبد العزيز" خادم الحرمين الشريفين قراره التاريخى بدعوة القوات الإسلامية والصديقة لمشاركة القوات المسلحة السعودية فى الدفاع عن أراضيها بعد دراسة متأنية لابعاد الموقف سياسيا واقتصاديا وعسكريا . وقد بنى خادم الحرمين قراره بناء على عدة اعتبارات رئيسية كانت الدافع لذلك القرار - أولها - التفوق العسكرى الحاسم التى تتمتع به القوات العراقية على القوات السعودية بل وقوات دول الخليج كلها . وثانيها - الحشد الكبير المتزايد يوما بعد يوم على الحدود الكويتية / العراقية - وثالثها - عدم الثقة فى نوايا صدام حسين والمفاجأة والسرعة التى اتم بها غزوه للكويت والسيطرة عليها فى اطار ما ظهر من انه كان تخطيطا شاملا ومدروسا احاطه الرئيس العراقى بالكثير من الخداع والدهاء - ورابعها - التردد والانقسام العربى بين مؤيد ومعارض ومحايد للغزو العراقى للكويت وعدم الحسم فى مواجهته وبالتالى صعوبة اتخاذ قرار باستخدام قوات مسلمة وعربية شاملة تتوافق مع الحجم والقوة المسلحة العراقية - وخامسها - انه حتى فى حالة امكانية حشد قوات عربية واسلامية فى مواجهة العراق فانها تفتقر الى وسائل النقل الاستراتيجية بحرا وجوا التى تمكنها من استكمال بناء ذلك الحشد فى الوقت المناسب - وسادسها - التعنت الذى ابداه النظام العراقى وعدم استجابته لأى مبادرة عربية أو اسلامية يمكن من خلالها التوصل الى حل سلمى للازمة فى النطاق العربى والاسلامى .
- اتخذ الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية قراره بدعوة القوات الإسلامية والصديقة بعد أن أكدت مصادر المعلومات من خلال الصور الجوية التى التقطتها الاقمار الصناعية - من النوايا العدوانية للرئيس صدام حسين

من خلال حشده لحجم من القوة وصل الى ٢٤ فرقة متنوعة بإجمالى ٣٨١ ألف جندى ، ٢٨٨٩ دبابة - وبعد أن أعطى فرصة كاملة للزعماء والقادة العرب من خلال الجامعة العربية من كافة الفرص لإيجاد حل عربي للأزمة سواء كان سلمى أو عسكرى .

- وطبقا لتسلسل الأحداث وأثر الغزو العراقى للكويت واجتماع مجلس الأمن القومى الأمريكى فى الثانى من أغسطس ٩٠ برئاسة الرئيس الأمريكى الأسبق " بوش " لتقييم نتائج الغزو العراقى للكويت واحتمالاته المستقبلية ، وعرض الأمر بواسطة مدير المخابرات المركزية [١٠٩] لتقريره والوصول الى اقتراح تنفيذ الخطة (٩٠ - ١٠٠٢) للدفاع عن المملكة العربية السعودية التى تحتاج الى حشد من القوات المسلحة الذى قد يصل الى ٢٥٠,٠٠٠ مقاتل ، وهو الأمر الذى قد يستغرق شهورا .
- واقرار هذه الخطة وتطويرها بحيث لا تقتصر فقط على الدفاع بل امكانية تحولها الى عملية هجومية لطرد القوات العراقية من الكويت اذا تطلب الأمر ذلك .
- ويعرض وزير الدفاع الأمريكى الأمر على الملك فهد فى اطار خطة ذات شقين ..
  - الأول منها - التعاون لحماية المملكة العربية السعودية من الغزو العراقى المحتمل .
  - والثانى - تحجيم العراق بزيادة فاعلية الحصار الاقتصادى والذى قد يدفع الرئيس العراقى للاسراع بغزو السعودية .

وقد نقل وزير الدفاع الأمريكى أربعة ضمانات عن لسان الرئيس الأمريكى جورج بوش اولها - أن الولايات المتحدة مستعدة للالتزام بقوة ملائمة لاداء مهمة الدفاع عن المملكة العربية السعودية سواء لردع الرئيس العراقى صدام حسين أو العمل على منعه اذا فشل الردع .

وثانيها - أهمية تواجد قوة أمريكية فى المنطقة حيث من غير الممكن الانتظار حتى تعبر القوات العراقية للحدود السعودية وان القوات الامريكية ستعود فور انتهاء الخطر العراقى .

وثالثها- أن التعاون مع المملكة السعودية سوف يجعل القوة المسلحة السعودية اقدر على الدفاع عن المملكة بعد رحيل القوة الأمريكية والتى ستكون قادرة على العودة السريعة عند الحاجة اليها مرة اخرى .

رابعها- أن الانتظار اكثر من ذلك سوف يصبح خطرا داهما ، وان الرئيس الأمريكى يتطلع الى سرعة الموافقة على طلب القوات الامريكية ، والتى يسعى الرئيس الأمريكى بالتعاون مع المملكة العربية السعودية لان تصبح هذه القوات قوات دولية تضم الى جوارها قوات من دول المنطقة العربية .

وبعد دراسة وتحليل دقيق للموقف وعرضه للصور الجوية وخطة الحشد الأمريكى ، كان القرار التاريخي للملك فهد خادم الحرمين الشريفين لتبدأ عملية " درع الصحراء" بعد أن ربط الملك فهد ذلك القرار بعدة شروط اهمها :-

- التأكيد على القيام بعملية ردع "أى التخويف فقط لاجبار الرئيس العراقى على سحب قواته المسلحة من الكويت دون قتال ".
- أن يتم التحول للهجوم اذا تطلب الموقف ذلك بعد فشل الردع وكل محاولات الحلول السلمية .

---

[١٠٩] وثيقة عسكرية - حصل عليها الباحث بجهوده الخاصة - عام ١٩٩٣ .

- أن تقتصر مهمة القوة المسلحة الصديقة على تحرير الكويت فقط دون غزو العراق .
- أن تشترك قوات عربية واسلامية الى جانب القوات الصديقة وتكون فى صدارة القوات المسلحة التى تحرر مدينة الكويت .
- أن تسحب القوات الصديقة من الاراضى السعودية بعد انتهاء مهمتها المكلفة بها مباشرة وهى تحرير الكويت وعودة الشرعية لها .
- أن تلتزم القوات الصديقة بالشرعية الدولية والعربية والاسلامية فيما ستنفذه من عمليات قتالية .

وعلى ضوء ذلك فقد تحددت مهمة القوة الامريكية لتكون " الدفاع عن المملكة العربية السعودية ضد الهجوم العراقى مع الاستعداد لعمليات أخرى اذا تطلب الموقف " .

وكان الأمر الفورى لها هو تنفيذ خطة العمليات (٩٠-١٠٠٢) .

ومن المتابعة للظروف التى صدر فيها القرار التاريخى لخادم الحرمين بدعوة القوات الشقيقة والإسلامية والصديقة ، والتغييرات المتلاحقة والحاسمة التى احدثها النظام العراقى من تغيير لمعالم وشخصية الدولة الكويتية والتزايد المستمر فى حشد وبناء قواته المسلحة على الحدود السعودية وتزايد التهديد والاخطار التى تتعرض لها المملكة السعودية طبقا لما اكدته الصور الجوية ، مع عدم وجود أى بادرة لاستجابة الرئيس العراقى صدام حسين لقرارات المجتمع الدولى الصادرة عن مجلس الامن او قبوله للوساطة العربية او الاسلامية مع وضوح العجز العربى عن امكانية توفير تجميع قتالى عربى واسلامى يتوازن مع القوة المسلحة العراقية يكون قادرا على ردعها وفرض انسحابها او التحول للهجوم اذا تطلب الموقف هزيمتها ، كل تلك الظروف لم تدفع الملك فهد خادم الحرمين الشريفين على التعجيل باتخاذ قراره بدعوة القوات الصديقة للمشاركة فى الدفاع عن المملكة العربية السعودية . . بل كان ذلك القرار بعد فترة كافية من الدراسة والبحث والتحليل ، الامر الذى أدى الى صدوره مساء يوم ٦ أغسطس ٩٠ بعد خمسة ايام كاملة من غزو القوات العراقية للكويت ، الى جانب إحاطته بالعديد من الضمانات التى تجعل من تواجد القوات الصديقة على الاراضى السعودية وجودا مؤقتا ينتهى بانتهاء المهمة التى تم حشده من اجلها وهى " تحرير الكويت " مما جعله وبحق قرارا تاريخيا .

- بصدور القرار التاريخى لخادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الصديقة والشقيقة ، واقرار هذا الحق بواسطة جامعة الدول العربية وقرار القمة العربى ، بدأت الاجراءات الفورية لمواجهة هذا العدوان الذى يعتبر من أخطر ما شهده التاريخ الاسلامى والعربى الحديث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .
- فلم يسبق أن قامت دولة عربية باجتياح دولة عربية مجاورة واحتلالها ، وتدمير بنيتها العمرانية والاقتصادية والعلمية ، وسرقة ممتلكاتها الرسمية والشعبية ، وقتل وتشريد مواطنيها العزل بدون تمييز .
- ومن هنا كان التحرك السريع للقيادة السياسية للمملكة العربية السعودية فى عدة مجالات متوازية لمواجهة التهديدات العراقية المحتملة للأراضى السعودية واستقبال حكومة وشعب الكويت ثم الاستعداد لاستقبال القوات العربية والاسلامية والصديقة فى مرحلة لاحقة بعد صدور القرار التاريخى لخادم الحرمين الشريفين بدعوة تلك القوات لمشاركة القوات المسلحة السعودية فى الدفاع عن أراضيها .

● وفى المجال العسكرى [110] .. استنفرت المملكة العربية السعودية جميع قواتها المسلحة ورفعت حالة التأهب القصوى للقوات المسلحة ، وتم تحريك القوات المسلحة الى المواقع الأمامية فى البر والبحر ، كما كثفت القوات الجوية طلعاتها لحماية أجواء المملكة ، وجهزت جميع المطارات والموانى والمدن العسكرية والقواعد الجوية والبحرية تنفيذا لخططها للفتح الاستراتيجى واتخاذ الأوضاع الدفاعية للدفاع وتامين حدود المملكة ، وعلى ذلك فقد اتخذت العديد من الاجراءات تنفيذا للتخطيط المسبق - لعل أهمها ..

● اصدار أمر ادارى للقوات المسلحة السعودية واستعدادها للتحرك الى كل من المنطقتين الشرقية والشمالية .

● بدء تدفق القوات المسلحة السعودية من المناطق المختلفة الى مناطق حشدها فى مسرح العمليات .

● وقد قامت القوات الجوية بزيادة أعداد طائرات الاقلاع الفورى التى كانت جاهزة للاقلاع خلال خمس دقائق - مع تنفيذ داوريات جوية مستمرة فى القطاع الشرقى والأوسط والقيام بالتغطية الرادارية مستخدمة الرادارات الأرضية وطائرات الانذار المبكر "ايواكس" .

● هذا الى جانب البدء فى تجهيز المطارات الأمامية فى القطاع الشرقى والأوسط والشمالى الغربى لاستخدامها عند الحاجة ، مع تجهيز وتحميل الطائرات الهجومية بالذخائر - مع تكثيف عمليات الاستطلاع الجوى على طول الحدود السعودية - العراقية ، والحدود السعودية - الكويتية .

وقد تزامن مع ذلك اتمام اجراءات التنسيق اللازمة مع الطيران المدنى لاحكام السيطرة على المجال الجوى ، مع زيادة أعداد العاملين فى مراكز العمليات ومراكز القيادة والسيطرة لمتابعة الموقف وتحديد مناطق عمليات الاسناد الجوى القريب والاجراءات اللازمة للتعامل مع القوات المعتدية عند عبورها الحدود السعودية .

ومن هنا - يمكن القول ان القوات الجوية السعودية نفذت بكفاءة اجراءاتها لاتمام الفتح الاستراتيجى المخطط لها ، وتم انتشار طائرات الدفاع الجوى والاسناد الجوى القريب فى المواقع المخصصة لها طبقا للخطة ، مع دعم القطاع الشرقى بطائرات اعتراضية وهجومية من بقية القطاعات الجوية الأخرى دون الاخلال بمتطلبات الدفاع عن بقية القطاعات .

● وقد قامت القوات البحرية الملكية السعودية بتعزيز تواجدها فى ميناء " رأس مشعاب " المتاخم للحدود الكويتية ، وأرسلت اليه عددا من الطائرات العمودية من قاعدة الملك عبد العزيز البحرية الشرقية ، اضافة الى وحدات من البحرية فى البحر وعلى الشواطئ لتغطية المياه الاقليمية السعودية بالدوريات البحرية من الدمام جنوبا حتى مدينة الخافجى شمالا ، وذلك ضمن خطة بحرية منظمة لضمان المراقبة والانذار المبكر وتدمير أى هدف بحرى معادى يحاول الاقتراب من المياه الاقليمية للمملكة العربية السعودية .

هذا وقد شاركت القوات البحرية بعدد (٢٨) قطعة بحرية سعودية توزعت على أسطولين ، أحدهما فى الخليج العربى " قاعدة الملك عبد العزيز البحرية بالمنطقة الشرقية " ، والأخرى فى البحر الأحمر " قاعدة الملك فيصل البحرية بالمنطقة الغربية " حيث كانت تقوم بها الدورية .

---

[110] وثيقة عسكرية - حصل عليها الباحث بجهوده الخاصة - عام ١٩٩٣ .

هذا الى جانب استقبال الزوارق الكويتية التى لجأت الى قاعدة الملك عبد العزيز البحرية بعد الاجتياح العراقى ، وقامت بتوفير المساندة اللازمة لها من اسكان واعاشة وتسهيلات بحرية ، اضافة الى استقبال الطائرات العمودية الكويتية التى لجأت الى المطارات البحرية الشرقية .

- كما قامت قوات الحرس الوطنى السعودى بمهمة تأمين فتح القوة الرئيسية السعودية حيث رفعت درجة استعداد "لواء الملك عبد العزيز الآلى الثانى " الى درجة التأهب القصوى وتحرك من منطقة تمركزه فى منطقة الاحساء عبر الطريق العام أبو حدرية - الخافجى ، حيث تم انتشاره بمواجهة (٦٠) ستون كيلومترا بطول الحدود الدولية بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ، وذلك للقيام بمهام الاستطلاع والتى نفذها اللواء بانطلاق وحداته الاستطلاعية طبقا لخطة عمليات واتخاذ أوضاعها على الحدود الدولية ، هذا الى جانب مهمة تهيئة الظروف المناسبة لفتح باقى القوات الرئيسية للمملكة العربية السعودية واتخاذ أوضاعها المناسبة لحرمان القوات المعتدية من استغلال الموقف والقيام بعمليات عدوانية فى المنطقة .
- وأيضا قامت وزارة الداخلية ممثلة فى قطاعاتها العسكرية والمدنية بتنفيذ مهامها الوطنية بكل وعى ومسئولية ، فبعد هجوم القوات العراقية على دولة الكويت بدأ التدفق البشرى للمواطنين الكويتيين ، فقامت قطاعات وزارة الداخلية فى المنطقة الشرقية والشمالية بالتعامل مع هذا التدفق البشرى بتسهيل استقبال وايواء الكويتيين وتهيئة المناخ المناسب لهم لامتصاص الصدمة النفسية .
- وتعتبر أجهزة وزارة الداخلية العسكرية أجهزة مساندة ومساعدة للقوات المسلحة السعودية فى الدفاع عن الوطن ضد أى اعتداء عسكرى ، وقد ظهر هذا الدور لاجهزة وزارة الداخلية العسكرية ، حيث تم تشكيل فريق عمل تمثل قطاعات وزارة الداخلية العسكرية تركزت مهمته فى أن يكون حلقة وصل بين مختلف قطاعات وزارة الداخلية والقوات المسلحة السعودية ، الى جانب مهام الدفاع المدنى وحفظ الأمن فى الخطوط الخلفية للقوات المسلحة .
- وفى الخامس من أغسطس ١٩٩٠ وبصدور القرار التاريخى لخادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الشقيقة والاسلامية والصديقة لمشاركة القوات المسلحة السعودية فى الدفاع عن أراضيها ، انطلقت المملكة العربية السعودية فى كل المجالات وكافة الاتجاهات فى اطار ملحمة من التعاون بين القيادات السياسية والعسكرية والداخلية ، لتهيئ أنسب الظروف لاستقبال وايواء وتحرك وانتشار واعاشة القوات القادمة الى المملكة وما تطلب ذلك من تخطيط شامل وضعت فيه المملكة العربية السعودية قيادة وشعبا كل امكانياتها وقدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والمعنوية والدبلوماسية سعيا لانجاح ذلك الحشد الدولى وتوفير كافة الوسائل والسبل والعناصر للوصول الى والتحرك والانتشار والتأمين حتى تمام حشده فى المناطق المخصصة له فى المنطقتين الشرقية والشمالية السعودية ..

تلك هى الملحمة التى تعددت وتنوعت للدرجة التى يصعب معها تسجيل كل أحداثها ودقائقها وانجازاتها .. ومن هنا تأتى محاولة القاء الضوء على بعض جوانبها بالتركيز على اعداد وتجهيز الدولة لاستقبال القوات ونظام امدادها اداريا وفنيا ..

تشكيل قيادة القوات المشتركة :

بناء على توجيهات المقام السامي الكريم وامر صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الطيران والدفاع والمفتش العام في ١٠ أغسطس ١٩٩٠م فقد تم تشكيل قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات واسندت قيادتها لصاحب السمو الملكي الفريق الركن خالد بن سلطان بن عبد العزيز حيث قام سموه باختيار نخبة من ضباط القوات المسلحة السعودية من ذوى الخبرة والكفاءة ،

وقد وضعت قيادة المنطقتين الشمالية والشرقية والقوات الجوية والبحرية في المملكة ومجموعتي الدفاع الجوى الخامسة – السادسة تحت امرة هذه القيادة كما تم تشكيل قيادة امامية متقدمة في كل من المنطقتين الشمالية والشرقية مرتبطة مباشرة بقائد القوات المشتركة ومسرح العمليات ويرتبط اداريا وعملياتيا بقوات درع الجزيرة لدول مجلس التعاون الخليجي والقوات العربية والاسلامية والدول الاخرى حيث بلغ عدد الدول التي عملت تحت قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات (٢٤) دولة من اصل (٣٧) دولة وامتد مسرح العمليات غربا حتى منطقة "عرعر" حيث تم تشكيل قوة كافية تحسبا لاى عمليات التفاف او اختراق من قبل القوات العراقية لاراضى المملكة العربية السعودية ولم ينحصر دور قيادة القوات المشتركة في قيادة القوات التي تعمل تحت قيادتها وانما امتد ليمارس دورا متميزا في عملية الاسناد والامداد لجميع القوات الشقيقة والصديقة التي تواجدت على اراضى المملكة العربية السعودية والتي وصل عددها الى اكثر من (٧٥٠) الف مقاتل حيث قامت حكومة خادم الحرمين الشريفين ممثلة بالقوات المشتركة بتامين السكن والمأكل والمواصلات والمحروقات والعلاج لهذه القوات كما تم تسخير كافة موارد الدولة "البنية الاساسية" لخدمة المجهود الحربي من طرق – مطارات – موانئ – وسائل اتصالات – وسائط نقل – مرافق – منشآت حكومية وخاصة والتي ساهمت بشكل كبير في النجاحات التي تحققت لاكبر حشد عسكرى بعد الحرب العالمية الثانية مما يعد اعجازا كبيرا بحد ذاته حيث برز الدور الايجابي للمملكة في عملية تحرير دولة الكويت وعودة الشرعية هذا الى جانب وضع خطط التدريب والتدريب المشترك مع القوات الشقيقة والصديقة لرفع مستوى الاستعداد القتالي لها واتخاذ الاجراءات الخاصة بالتنسيق الضرورى فيما يتعلق بالمعلومات والتخطيط العملياتي ونظام القيادة والسيطرة ،

دور القوات السعودية في العملية الدفاعية " درع الصحراء "

- منذ اللحظات الأولى لاجتياح القوات المسلحة العراقية لدولة الكويت وخلال ساعات محدودة تمكنت من السيطرة على اراضى دولة الكويت وتهديد أمن باقي دول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة و المملكة العربية السعودية بصفة خاصة ،
- لم يتمكن العراق من تبرير تدخله في الكويت للرأى العام الاقليمي والدولي او إيجاد المبرر القانوني لهذا التدخل ، وبعد عدة تبريرات متباينة ومتضاربة اعلن الرئيس العراقي ضم دولة الكويت الى العراق واطلق عليها المحافظة التاسعة عشر ضاربا بالقوانين والاعراف الدولية عرض الحائط ،
- ولقد جاء رد الفعل العالمي كظاهرة غير مسبوقة في الازمات الدولية حيث تواكبت الادانة لعملية الغزو باجماع دولي لم يسبق له مثيل وتوالت قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن المتوافقة مع اهداف ومطالب المجتمع الدولي الرافض لسياسة استخدام القوة والعنف في حل النزاعات الاقليمية ،

- وقد استمر العراق فى ممارسة التشدد ورفض نداءات السلام متخذا فى سياسة التشدد وفرض الامر الواقع منهما واسلوبا فى مجال ادارته للأزمة مما دفع المجتمع الدولى الى التدرج فى اجراءات رد الفعل بدءا من فرض العقوبات الاقتصادية ضد النظام العراقى الى حق استخدام القوة لاقرار الشرعية الدولية .
- وفى اطار رد الفعل على تشدد النظام العراقى فقد شهد مسرح عمليات الخليج اكبر عملية حشد عسكرى استراتيجى لقوات مسلحة متعددة الجنسيات منذ الحرب العالمية الثانية لدعم القرارات الدفاعية للمملكة العربية السعودية وباقى دول مجلس التعاون الخليجى والضغط على القيادة العراقية للاستجابة لقرارات المجتمع الدولى واستعادة الشرعية لدولة الكويت بالقوة اذا لزم الأمر .
- ولقد لعبت المملكة العربية السعودية دورا رئيسيا فى ادارة ازمة الخليج خلال مراحلها المختلفة من خلال العمل على محاور واتجاهات متوازية :

اولها – التحرك السياسى لتسوية النزاع بين العراق والكويت قبل بدء الصراع المسلح .

ثانيها – المشاركة فى الدفاع عن المملكة العربية السعودية وباقى دول مجلس التعاون الخليجى لتأمينها ضد مخاطر إقدام القيادة العراقية لمزيد من الاجراءات الغير محسوبة .

ثالثها – صدور القرار التاريخى لخادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الشقيقة والاسلامية والصديقة لمشاركة القوات المسلحة السعودية فى الدفاع عن اراضيها بعد تصاعد التهديد العراقى ودعم قدراته وقواته المسلحة على الحدود السعودية بالشكل الذى اكد نوايا فى احتمال قيامة بتطوير اعمال قتالية ومهاجمة المملكة العربية السعودية .

بعد ان توافدت الى اراضى ومياه ومطارات المملكة العربية السعودية اعداد كبيرة من القوات الشقيقة والصديقة ، اعدت خطة دفاعية استراتيجية مشتركة اطلق عليها "درع الصحراء" للدفاع عن اراضى المملكة العربية السعودية ضد اى هجوم مباشر تقوم به القوات المسلحة العراقية وقد حددت القيادة السياسية والعسكرية السعودية بالتنسيق مع قيادة قوات الائتلاف الدولى خمسة اهداف رئيسية لهذه العملية .

- المشاركة فى الدفاع عن المملكة العربية السعودية وتحسين العمل المشترك بين القوات .
- ضمان حرية استخدام خطوط المواصلات البحرية الى المملكة ودول مجلس التعاون الخليجى .
- تحسين نظام القيادة والسيطرة والاتصالات .
- تحسين نظام الامداد والتموين لتغطية متطلبات عملية الحشد الاستراتيجى .
- رفع القدرات الدفاعية لتشمل الدفاع ضد الحرب الكيميائية والالكترونية وضد الصواريخ البلاستيكية باعتبارها ابرز عناصر القوة للنظام العراقى .

- **مهمة القوات المسلحة السعودية :**

وبتمام تشكيل قيادة المشتركة ومسرح العمليات حددت القيادة السياسية مهمة القوات المسلحة السعودية لهدفى اطار قوات الائتلاف الشقيقة والصديقة لتكون " قيام القوات المسلحة السعودية للمملكة العربية السعودية والقوات الشقيقة والصديقة بالدفاع عن اراضى واجواء ومياه المملكة العربية السعودية ضد اى هجوم عراقى "

• **فكرة عمليات القوات المسلحة :**

على ضوء تلك المهمة وضعت فكرة العمليات للدفاع عن اراضى المملكة باتخاذ الاوضاع الدفاعية فى منطقة قتال القوات المشتركة بالمنطقتين الشرقية والشمالية التى كان تكون مسرح العمليات ، شاركت فيها كل افرع واجهزة وقيادات القوات المسلحة السعودية البرية والبحرية والجوية والدفاع الجوى الى جانب قوات الحرس الوطنى السعودى فى اطار خطة استراتيجية شاملة ومنسقة مع باقى القوات المتعددة الجنسيات التى شاركت فى قوة الائتلاف الدولى وذلك كالاتى :-

• **القوات البرية :**

• اتخذت القوات البرية اوضاعها الدفاعية فى المنطقة الشرقية – حيث قامت "قوة ابو بكر" المشكلة من لواء الملك عبد العزيز الثانى حرس وطنى وقوة واجب من دولة قطر باتخاذ اوضاعها لتامين القطاع الايمن وقامت "قوة عثمان" المشكلة من لواء الملك فهد الثامن الالى وسرية من دولة البحرين والقوات الكويتية باتخاذ اوضاعها لتامين القطاع الاوسط – ثم قامت "قوة عمر" المشكلة من مجموعة لواء الملك فيصل العاشر الآلى وقوة واجب من دولة الامارات وسلطنة عمان باتخاذ اوضاعها لتامين القطاع الايسر ،

• يدافع عن مدينة الخافجى بقوة واجب من مشاة البحرية السعودية مدعمة بسرية مضادة للدبابات "١٠٦م" وفصيل رشاش عيار "٥٠و بوصة" – ومنطقة رأس مشعاب بقوة واجب من المشاة البحرية السعودية – والسقالية بقوة فوج مشاه مغاربى وكتيبة من السنغال ،

وقد اتخذت القوات الصديقة اوضاعها الدفاعية خلف وفى الجانب الايمن والايسر للقوة السعودية والعربية حيث اتخذت مشاه البحرية ومعها اللواء السابع المدرع البريطانى اوضاعها فى منطقة شمال وشمال غرب الجبيل مع دفع فرقة محمولة جوا للدفاع عن المنشآت البترولية فى منطقة "بقيق"،

كما اتخذت القوات البرية اوضاعها فى المنطقة الشمالية حيث قامت الفرقة الرابعة المدرعة والفرقة الثالثة المشاة الميكاليكية ومجموعة صاعقة مصرية بالدفاع عن القطاع الشمالى وقامت مجموعة لواء الملك عبد العزيز العشرون الآلى ومجموعة لواء الملك خالد الرابع المدرع السعودية بالدفاع عن القطاع الاوسط وقامت الفرقة التاسعة المدرعة ولواء المغاوير السورية بالدفاع عن القطاع الغربى وتمركز لواء الشهيد الكويتى خلف القطاعين الشرقى والايمن وتمركزت الفرقة السادسة المدرعة الفرنسية والخفيفة الى الجنوب من خط " حفر الباطن-عرعر" مستعدة لتنفيذ اى مهام تكلف بها الى جانب قوة النيجر التى كانت مكلفة بالدفاع عن منطقة الاسناد الادارى المتقدمة والقيادة الامامية ،

وقد كان للحرس الوطنى السعودى دور فعال وبارز حيث لم تقتصر مشاركته فقط بقوة ٢ لواء فى المنطقتين الشرقية والشمالية – بل امتدت مشاركة الحرس الوطنى لتشمل تامين وحماية الجبهة الداخلية كالمحافظة على الامن والنظام وتقديم الخدمات الطبية الضرورية للمدنيين وحراسة الاسرى العراقيين كما برزت مشاركات الحرس الوطنى من خلال العديد من المهام التى منها – تكليف لواء الامام محمد بن سعود الآلى بمهمة دعم قوى الأمن الداخلى وتقديم العون لها الى جانب استعداده للعمل كقوة احتياط مجمع لمساندة القوات السعودية العاملة فى جبهة القتال مع تكليفه بمسئوليات القيام بداوريات مختلفة اثناء تحرير الكويت اما لواء الملك خالد فقد الحقت الكتيبة (٣١) منه على الوحدات التى شاركت فى تحرير الكويت وبينما شاركت الكتيبة (٣٢) بمهمة حراسة

الاسرى وتسليمهم الى الصليب الاحمر الدولى بالحدود السعودية العراقية كما تم الحاق الكتيبة (٣٣) منه بلواء الامام محمد بن سعود الآلى ولواء الملك عبد العزيز اثناء عملية تحرير الكويت وايضا كلف لواء الامير محمد بن عبد الرحمن بالقيام بمراجعة عمليات الاخلاء فى منطقة الخافجى وتولى امر شئون الاسرى واللاجئين بمنطقة حفر الباطن مع قيامه باستلام الاسرى العراقيين من منطقة حفر الباطن الى منطقة عرعر مع المشاركة فى عملية تحرير الكويت والمحافظة على الأمن خلالها بقوة الكتيبتين (٢١،٢٤) منه ، وقد استمرت افواج الحرس الوطنى فى مهامها الامنية بتكثيف الحراسة لبعض المواقع الحيوية وتعزيز الدوريات والمراقبة فى منطقة الرياض باضافة اربعة داوريات جديدة فى جانب الداوريات السابقة لتغطية مناطق اخرى من المدينة بالاشتراك مع وزارة الداخلية فى خطة امن المدينة لالحاق عدد من الافراد لتعزيز المهام لبعض المناطق العسكرية فى مطار رفحة ، وايضا تم تعزيز الحراسات على المنشآت الحيوية الصناعية فى المنطقة الشرقية اضافة الى قيام الداوريات الراكبة والراجلة داخل المدن بواجبها الأمنى •

- **القوات البحرية :**
- تلعب القوات البحرية دورا فعالا فى المملكة العربية السعودية ذات السواحل البحرية الطويلة حيث تعتبر خط الدفاع الاول وتقوم القطع البحرية بحماية الموانئ والمراسى والمدن الساحلية والمحافظة على حرية الملاحة وتامين حركة السفن التجارية عند استخدامها فى نقل ادوات ومتطلبات المجهود الحربى والاقتصادى عبر البحر هذا الى جانب قيام القوات البحرية بدور هام فى العمليات التعرضية لما لديها من ذخائر ذات قوة تدميرية عالية الى جانب دقة اصابة الاهداف وقد قامت القوات البحرية الملكية السعودية بادوار دفاعية وهجومية خلال حرب تحرير الكويت •
- فمنذ بدأت الاحداث فى منطقة الخليج وتوافد القطع البحرية للدول الصديقة الى مسرح العمليات البحرى للمشاركة فى الدفاع عن مياه وسواحل المملكة السعودية ودول مجلس التعاون وتامين خطوط الملاحة العالمية وتطبيق قرارات الامم المتحدة فى الحصار الاقتصادى والبحرى على النظام العراقى وبتزايد اعداد القطع البحرية المشاركة للدول الصديقة والشقيقة والتى وصلت فى ٢٨نوفمبر ١٩٩٠ الى (١٢٩) قطعة بحرية – والتى وزعت على خمسة مناطق فى مسرح العمليات البحرى – "البحر الاحمر – خليج عدن – شمال البحر العربى – خليج عمان – الخليج العربى " – حيث شاركت القوات البحرية الملكية السعودية بعدد (٢٨) قطعة بحرية [١١١] وزعت على اسطولين – اولهما – فى الخليج العربى فى قاعدة الملك عبد العزيز البحرية – وثانيهما – فى البحر الاحمر فى قاعدة الملك فيصل البحرية •

وقد كانت القطع البحرية تقوم بمهام الداورية فى سبع مناطق للعمليات منذ بدء الاحداث حتى نهاية العمليات الحربية فى منطقة الخليج منها ثلاثة مناطق عمليات فى منطقة البحر الاحمر واربعة فى منطقة الخليج العربى •

وقد شاركت الطائرات العمودية من طراز "روفان – سوبر بوما " مع القوات الملكية البحرية السعودية فى اعمال الداورية فى مناطق محددة مواجهة لقاعدة الجبيل وجدة ورأس مشعاب ،كما شاركت مشاة البحرية الملكية

---

[١١١] وثيقة عسكرية – حصل عليها الباحث بجهوده الخاصة – عام ١٩٩٣ •

السعودية فى حماية السفن التجارية التى نقلت القوات البرية المصرية والسورية الى ميناء ينبع وكان من ابرز المهام التى قامت بها القوات البحـرية الملكية السـعودية فى العملية الدفاعية الاستراتيجية " درع الصحراء" :

- تأمين طرق الملاحة الى موانئ المملكة العربية السعودية فى كل من البحر الاحمر والخليج العربى
- تأمين المنشآت النفطية فى المياه الاقليمية والدولية ،
- حماية شواطئ وسواحل المملكة العربية السعودية وخاصة فى الجناح الشرقى للقـوات البريـة ضـد اى هجوم بحرى ،
- تطهير مياه الخليج من الالغام البحرية لضمان وتامين الملاحة البحرية ،
- الانذار المبكر بواسطة الداوريات البحرية والجوية والتى استخدمت فيها الطائرات العمودية البحرية
- المشاركة مع قوات الائتلاف الدولى فى فرض الحصار البحرى والاقتصادى على العراق ،
- استقبال اعداد هائلة من القوات التى شاركت فى عملية تحرير الكويت من خلال تجهيزات المـوانئ مثـل ميناء وقاعدة الملك عبد العزيز البحرية وقاعدة الملك فيصل البحرية وميناء رأس مشـعاب وميـناء رأس الفار وميناء القصيمة ، الى جانب تجهيز المطارات البحرية لاستقبال الطائرات العمودية المختلفة للقـوات الصديقة التى شارك فى حرب التحرير مثل مطار قاعدة الملك عبد العزيز البحرية ومطار قـاعدة الملـك فيصل البحرية ، واستنادا وتنفيذا لقرار مجلس الامن الدولى القاضى بفرض الحصار الاقتصادى والبحـرى على العراق فقد قامت السفن المعاونة باعتراض مايقرب من (٧٨٨٢) سفينة بحرية تجارية فتـش منـها (٩٩٦) سفينة ، ووجد ان (٥١) سفينة منها تحمل حمولة عسكرية محظورة وقد اجبرت على العـودة الى الميناء الرئيسى التى ابحرت منه ، هذا وقد تم اكتشاف (٢٥٨) لغما بحريا ، تم تدمير (١٦١) لغما منـها، شاركت القوات الملكية السعودية بتدمير (٥٦) لغما بينما قامت بحرية الولايات المتحدة الامريكية بتفجير الباقى ،
- وايضا قام الاسطول التجارى السعودى بدور مميز فى نقل معدات واسلحة الفرقة التاسعة المدرعة السورية فى الموانئ السورية على شاطئ البحر الابيض المتوسط الى ميناء ينبع على البحر الاحمر كمـا قـام بنقـل معدات.واسلحة الفرقة الثالثة مشاة الميكانيكية المصرية والفرقة الرابعة المدرعة المصـرية من السـواحل المصرية الى ميناء ينبع ،
- وقد شاركت مشاة البحرية الملكية السعودية فى تامين ميناء الاحمدى والشعيبة وقاعدة العليقـة البحريـة وتطهيرها من الالغام الى جانب المساندة فى مكافحة بقعة الزيت فى الخليج حيث تم ارسال فريق من مرفـق اصلاح السفن الى ميناء راس شعاب وقام بتركيب حاجز بطول (١٥٥٠) قدم واخرى بطـول (١٠٠٠) قدم لحماية مرافق وسواحل الميناء من الزيت ،

- القوات الجوية :
- قبل التعرض لدور القوات الجوية الملكية السعودية فى حرب تحرير الكويت فانه جدير بالذكر القاء الضـوء على تاريخ نشأة وبناء هذه القوات [١١٢] ، حيث تعود بداية هذه القوات الى عام ١٩٣٥م٠
- وفى عام ١٩٧٢م رفع اول علم لسلاح الطيران السعودى ، ولقد خطت القوات الجوية الملكية السـعودية خطوة كبيرة بحصولها على طائرات (اف-١٥) المقاتلة ، كما تم الحصول على طـائرات الانـذار المبكـر (اواكس) وطائرات التزود بالوقود (النفاثة) التى مكنت القوات الجوية من تنفيذ العمليات بعيدة المـدى ثم دخول طائرات (التورنيدو الهجومية والدفاعية) حتى اصبحت القوات الجوية الملكية السعودية فى فترة زمنية قياسية من ابرز القوات الجوية فى مستوى دول الشرق الأوسط ٠
- وقد اتخذت القوات الجوية الملكية العديد من الاجراءات الفورية بعد الاجتياح العراقى لدولة الكويت وبصدور قرار خادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات العربية والاسلامية والصديقة لمساندة القوات المسلحة السعودية فى الدفـاع عن اراضى المملكة شملت :
- تجهيز المطارات الامامية والقواعد الرئيسية والمطارات المدنية لاستقبال الأعداد الكبيرة مـن الطـائرات الوافدة وتوزيع هذه الطائرات فى القواعد الجوية فى كل من القطاع الشرقى والاوسط والشمالى الغـربى والمطارات الامامية فى الشرقى والاوسط والشـمالى الغربى اضافة الى المطارات المـدنية فى مختـلف المناطق ٠
- تحديد اجراءات السيطرة على الاجواء وضمان حرية الحركة للطائرات وتحديد علامات التمـيز ولغـة التعارف بين القوات الصديقة والمعادية مع احكام المراقبة والسيطرة على الاجواء وتخصيص مناطق مختلفـة ومتعددة لتدريب القوات المشتركة واستحداث ميادين رماية اضافية هذا اضافة الى تحديد مسارات آمنـة للطائرات من اجل اجراءات الدفاع الجوى وتحديد اجراءات استخدام المجال الجوى لتفـادى تعـارض العمليات ٠
- بالاضافة الى تقديم الاسناد الادارى والفنى للمواقع التى انتشرت فيها الطائرات ٠
- اندماج القوات الملكية السعودية مع بقية القوات الجوية المشاركة مـن الولايـات المتحـدة الامريكيـة وبريطانيا وفرنسا وايطاليا وكندا وبقية الطائرات المشاركة فى دول مجلس التعاون ، وقد كان للتدريـب المتقدم والحديث أثره فى اندماج هذه القوات مع بقية القوات المشاركة من كل تلـك النوعيـات مـن القـوات الجوية وصقلها فى اطـار تخطيط مركزى لتدمير قوات مسلحة لدولة واحدة معادية ، تنطلـق الهجمات الجوية المخططة بنجـاح غير مسبوق من عدة اتجاهات وبكثافة كبـيرة واعـداد ضخمـة الى اهدافها المعادية والتى قامت بها قـوات الائتلاف الدولى فى عمليات الخليج الثانية ، حيث تمت السـيطرة على جمـيع القوات الجوية للائتلاف الدولى من مركز عمليات القوات الجوية بالرياض وكانت اوامـــر

[١١٢] د ٠ / زكريا حسين احمد – دراسات فى حرب الخليج – مجموعة محاضرات القيت فى اكاديمية ناصر العسكرية ٠

العمليات ترسل الى الوحدات المشاركة خلال دقائق فى مختلف المطارات والموانع داخل المملكة او فى دول الخليج او الى حاملات الطائرات فى البحر الاحمر والخليج العربى .

- كما قدمت القوات الجوية السعودية جميع امكانياتها ومرافق الصيانة من حظائر للطـائرات وورش فنيـة ومعدات ومراكز القيادة والعمليات المجهزة باحدث الاجهزة والمعدات،وقد كان للبنية الاساسية وتجهيزاتها الفريدة فى المملكة العربية السعودية اثرا فريدا وواضحا فى القدرة على استيعاب تلـك الاعـداد مـن الطائرات المتنوعة ومساندتها .

- وقد كان اشتراك القوات الجوية الملكية السعودية اشتراكا ايجابيا فى العملية الدفاعية الاستراتيجية "درع الصحراء" حيث قامت بالعمليات التالية :
  - الاستمرار فى عمليات الاستطلاع الجوى المكثف لاكتشاف تحركات الجـانب العراقـى وجميـع المعلومـات الاستخبارية وتحليل منطقة العمليات .
  - الاستمرار فى عمليات الانذار المبكر على مدار الساعة .
  - تنفيذ الداوريات الجوية فى ، تحديد قواعد الاشتباك وتطويرها بما يتلاءم مع الموقف فى ظل اختـلاف المفـاهيم والعقائد والتكتيكات، وكذا الاشتراك فى اعداد الخطة الدفاعية وتحديد دور القوات الجوية الرئيسـى والمسـاند للقوات المشتركة والتدريب على تنفيذها ، وتنفيذ تمارين جوية مشتركة بما يحقق توحيـد اجـراءات القيـادة والسيطرة وتطبيق اجراءات قواعد الاشتباك وتجربة عدة تكتيكات مختلفة لتنفيذ العمليات الجوية ورصد وسـائل الدفاع الجوى المعادى فى مسرح عمليات الكويت لمعرفة وتحديد مواقعها لتحيدها لوسائل الحرب الإلكترونية عند بدء العمليات الجوية .
  - التغلب على الاختلاف فى المفاهيم والتكتيكات بدمج عدة طلعات جوية تشارك فيها طائرات مختلفة مـن جميـع القوات ومن مواقع متباعدة لتدمير هدف واحد او عدة اهداف فى آن واحد .
  - تحديد وتطوير اسلوب العمل مع القوات المشتركة وتدريب الموجهين الاماميين والتدريب على منـاطق معـارك وهمية مماثلة لما هو متوقع ، مع اختيار كفاءة الدفاعات الجوية وتدريب وحدات الدفاع الجوى علـى العمـل فى ظروف غير طبيعية مثل عمليات الاعاقة الالكترونية او خلل فى القيادة والسيطرة او التدريب علـى اسـاليب الوقاية من اسلحة التدمير الشامل .
  - وقد شاركت القوات الجوية الملكية السعودية فى التمارين الجوية المشتركة وتنفيذ العمليات الجوية الحقيقية مـن دفاع جوى واستطلاع ونقل وانذار مبكر وعمليات مساندة وقد نفذت خـلال هـذه المرحلـة مـا مجموعـة "٢٦,٠٠٠" ألف طلعة جوية اضافة الى اشتراك عناصر الدفاع الجوى السعودى الاقليمـى والعضـوى رغـم اختلاف الامكانيات والقدرات بين الدول المشاركة من حيث اسلوب تمييز الاهداف ومقاومة عمليات الحـرب الالكترونية

- **قوات الدفاع الجوى :**

لقد قسم الدفاع الجوى بالمملكة العربية السعودية خلال الازمة الى قسمين رئيسين يتكون كل منهما من منظومـة متكاملة من اسلحة الدفاع الجوى المختلفة – اولهما – دفـاع جوى اقليمي – وقد قامت وحـدات بتأمين الحماية الجوية للاهـداف الحـيوية والاستراتيجية من المملكة للمؤسسات العـامة والمصانع والمـوانى والمطـارات

والمدن ...الخ ، وقد بنى الدفاع عن تلك المنشآت الوطنية الهامة بشكل دقيق – متكامل مما مكنه من تحقيق السيطرة على سماء المنطقة المدافع عنها بتوفير القدرات القتالية لديه لصد الطائرات المغيرة قبل ان تقترب وقصد سلامة الاهداف المدافع عنها ،

وثانيهما – دفاع جوى تكتيكى "عضوى" وهو ذلك النوع من الدفاع التى قامت به وحدات الدفاع الجوى العضوية والوحدات المساندة لها لحماية التشكيلات الميدانية ومناطق الاسناد والتجمع ومراكز القيادة والتى يقيد الطيران على ارتفاعات منخفضة من ابرز التهديدات التى تتعرض لها ،

هذا وقد اشتملت منظومة اسلحة الدفاع الجوى السعودى فى مسرح عمليات المنطقة الشرقية على شبكة واسعة من عناصر الدفاع الجوى لحماية المناطق الحيوية المنتشرة فى هذه المنطقة قبل منابع وآبار النفط وموانى التصدير والمناطق الصناعية والمطارات والقواعد الجوية ومحطات تحلية المياه والمناطق الآهلة بالسكان حيث امتد قطاع المسئولية من رأس مشعاب شمالا وحتى مدينة البقيق فى جنوب غرب المنطقة ، وقد استخدم فى هذه المنظومات العديد من الانظمة الصاروخية والمدفعية الحديثة مشكلة فى كتائب مختلفة او موحدة التسليح حيث تم ربطها بنظام القيادة والسيطرة للدفاع الجوى وبالتالى ربطها مع نظام القيادة والسيطرة الآلى للقوات الجوية كما اشتملت منظومة الدفاع الجوى فى المنطقة الشمالية على العديد من الاسلحة الصاروخية والمدفعية الحديثة والتى وفرت الحماية الكاملة لمدينة الملك خالد العسكرية والمطار ومناطق التخزين والمناطق الآهلة بالسكان ،

الدور العسكرى لباقى الدول العربية :-

- كما أوضحنا ومنذ اللحظات الأولى ، تفاعلت الدول العربية والاسلامية مع الأزمة بشكل متفاوت ، وطبقا لمواقفها وظروفها ، فاتخذ جزء منها موقفا مضادا للغزو مستنكرا لاجراءاته ، مؤيدا للشرعية ، واعادة الحق الى أصحابه ، وبعض الدول الأخرى اتخذ موقف التعاطف مع العراق تحت دعاوى مختلفة ، أما الفريق الثالث ، فقد آثر أن يلزم الحياد والصمت ، أو اتخاذ مواقف عامة ،
- ومع تطور الأحداث واقرار حق المملكة العربية السعودية ودولة الامارات ففى طلبهما الدعم بالقوات الشقيقة والصديقة لدعم قدراتها الدفاعية درءا للعدوان الذى كان وشيكا ، وبدأ رد فعل الدول العربية للدعم بقواتها طبقا لامكانياتها المختلفة وطبقا لموقف كل منها (يظهر هذا الدعم فى تعرضنا لمراحل الحشد والقتال) ،
- وكان لموقف ودور المملكة العربية السعودية فى الأزمة أهميته بما يتطلب القاء الضوء عليه منفردا ، لذلك أفردنا له الجزء الأول من هذا المبحث ، أما باقى الأدوار فقد جاءت متفرقة لا يمكن عزلها عن مراحل تطور الأزمة ، ضمن باقى قوات الائتلاف الدولى ، ولذلك فسوف نشير فى هذا الجزء الى أدوار هذه الدول مندمجة مع باقى قوات الائتلاف الدولى منذ مرحلة الحشد وبناء الدفاع وتطوره الى مرحلة تنفيذ العملية الهجومية الاستراتيجية "عاصفة الصحراء " وحتى نهاية المهمة ،،

ثانيا : مراحل تحرير الكويت والدور المصرى والعربى فيها :-

- العملية الاستراتيجية الدفاعية (درع الصحراء) :-
  - كما أوضحنا عندما قام العراق بغزو الكويت فى ٩٠/٨/٢م لم تستطع قوات دول مجلس التعاون الخليجى ردع العدوان العراقى بالاضافة الى عدم وجود اى قوات – عربية او صديقة فى الخليج لها القدرة على ايقاف العراق او اخراجه من الكويت او رده كما ان اكبر قوة عظمى هى الولايات المتحدة لم يكن لها اى

وجود جوى فى المنطقة سوى ٨١طائرة على ظهر حاملة الطائرات "الدبندس" التى كانت تبحر فى طريقها الى احدى القواعد الجوية بعيدا عن مضيق هرمز وكانت حاملة الطائرات سراتوجا فى طريقه لتنضم الى حاملة الطائرات ايزنهاور فى البحر المتوسط وبناءا على قرار الرئيس الامريكى بشأن تدعيم الوجود العسكرى الامريكى فى منطقة الخليج لتامين المملكة العربية السعودية وردع اى عدوان عراقى جديد فى المنطقة عقب الغزو العراقى لدولة الكويت ،

- وفى الثامن من اغسطس اعلن الرئيس الامريكى ان هدف الولايات المتحدة الواضح هو اخراج العراق من الكويت واعادة الحكام الشرعيين للبلاد وان الولايات المتحدة ستحقق هذا الهدف من خلال فرض العقوبات الاقتصادية الفعالة على العراق واعلن وزير الخارجية بيكر ان حكومة الكويت الشرعية طلبت رسميا من الولايات المتحدة مساعدتها فى تحرير اراضيها وان واشنطن ستلبى طلب الكويت فورا ،
- وكما هو معروف فقد مرت عملية تحرير الكويت بمرحلتين رئيسيتين وهما :
  - مرحلة الحشد والدفاع عن الاراضى السعودية واطلق عليها عملية "درع الصحراء" ،
  - مرحلة تحرير الكويت واطلق عليها عملية "عاصفة الصحراء" ،

• المصاعب والمشاكل التى واجهت عملية حشد وبناءالتجميع القتالى لقوات الائتلاف

- لقد كان الهدف من انشاء قوة الانتشار السريع الامريكية هو سرعة التدخل فى منطقة الخليج لمنع تهديد او خداع اى دولة نفطية من اى قوى اجنبية او عربية وكذا مكافحة الارهاب والتمرد او الثورات الداخلية فى الدول النفطية دون ان يفهم ان الولايات المتحدة تسعى للسيطرة على هذه الدول الغنية بالطاقة منفردة ،
- ولذا كان من الضرورى ان تتمركز القوات الامريكية فى مناطق قريبة من الدول الخليجية الغنية بالثروات حتى يمكنها التدخل السريع قبل اى تهديد او اعتداء مباشر ضد هذه الدول ولكن جميع دول المنطقة حتى الصديقة رفضت التواجد العسكرى الامريكى باى شكل او صورة داخل اراضيها فى زمن السلم ،
- وقد واجهت الولايات المتحدة ودول الائتلاف الكثير من المصاعب اثناء عملية الحشد والاعداد للعملية العسكرية الاستراتيجية كما ان هناك مشاكل ادارية ومعنوية قابلت القوات مثل عدم توفير اماكن ايواء ونوعية الطعام المقدم وفرض قيود على اسلوب اعاشة قوات الائتلاف وتحركاتها نظرا للتقاليد الاسلامية، كل ذلك ادى ذلك الى ظهور العديد من المشاكل والمصاعب التى نوجزها فيما يلى :-
- القوات البرية :

• حجم ونوعية القوات المطلوب حشدها :

نتج عن الحشد العراقى الكبير تفوق عددى كبير لصالح القوات العراقية مما اضطر القيادة المشتركة الى حشد اقصى مايمكن حشده سواء من القوات الامريكية او قوات الائتلاف بالاضافة لبقية القوات حتى تتفوق من حيث النوعية على ماتملكه العراق من دبابات ومركبات مدرعة ومدفعية حديثة ،

• المسافة :

تعتبر منطقة الخليج العربى هى من اكثر المناطق بعدا عن الولايات المتحدة فنجد ان طول الخط الجوى بين الساحل الشرقى للولايات المتحدة ومنطقة الخليج يزيد عن ٧٠٠٠ميل كما ان المسافة من خلال البحر تصل الى ٨٥٠٠ ميل بحرى عن طريق قناة السويس و ١٢٠٠٠ ميل بحرى عن طريق رأس الرجاء الصالح

ومن هنا فان الوصول السريع لمنطقة الخليج كان يشكل صعوبة بالغة كما انه يحتاج امكانيات كبيرة وتكاليف باهظة كان له تأثير على نقل قوات الانتشار الامريكية الى المنطقة حيث الها تتمركز فى الولايات المتحدة مما يشكل عبء ادارى وفنى ومادى يحتاج وسائل نقل حديثة وسريعة كما ان الولايات المتحدة لاتملك اى قواعد عسكرية او ممتازة للتأمين الادارى والفنى المستمر لهذه القوات بعد نقلها بالاضافة الى المصاعب السابق ذكرها فان هذه القوات لاتكفى عدديا لمجابهة الحجم الضخم من القوات العراقية بالكويت وللتغلب على هذه المصاعب تم اتخاذ الاجراءات التالية ٠

- قامت الولايات المتحدة بامداد طائرات النقل جوا نظرا لطول المسافة ٠
- بالاضافة الى تعبئة عدد (٣٨)طائرة جامبو ضخمة للاشتراك فى عملية نقل القوات فى استخدام القواعد العسكرية الامريكية فى اوربا والتسهيلات العسكرية فى الدول الصديقة القريبة من مسرح العمليات ٠
- ولمواجهة الحشد العراقى العسكرى قامت الولايات المتحدة بالتنسيق مع الدول الصديقة (الأوربية والعربية) القريبة من المنطقة لسرعة إرسال قواها لضمان تحقيق حشد عسكرى مناسب يكون قادرا على صد اى عملية تعرضية ضد المملكة العربية السعودية فى التوقيت والمكان المناسبين ٠

- **مسرح العمليات :**

- ان الاختلاف الكبير والواضح بين طبيعة مسرح العمليات الصحراوى الذى يتم بالحرارة الشديدة والعواصف الرملية وبين مسرح العمليات الأوربى والأمريكى لاشك شكل صعوبات كبيرة على غالبية قوات الائتلاف فيما عدا القوات المصرية والسورية ودول مجلس التعاون الخليجى ٠
- وقد ادى هذا الاختلاف الى ظهور العديد من المشاكل منها التامين الإدارى -والفنى مع ارتفاع درجة الحرارة وندرة توفير المياه والعواصف الرملية المستمرة مما يتطلب إجراء الصيانة المستمرة للأسلحة والمعدات والطائرات والدبابات وبالتالى يحتاج الى مجهود إضافى على أطقم الصيانة والإصلاح وهناك مشكلة قلة المياه حيث ان الفرد يحتاج الى ١٢٠ جالون مياه يوميا سواء للشرب او النظافة العامة او الصيانة كما سبق ذكره ٠
- ومع هذا الحجم الكبير من القوات التى وصلت فى نهاية الحشد الى ٧٠٠ ألف مقاتل وكذا اتساع مواجهة المسرح وعمقه فقد استلزم ذلك تخزين كميات كبيرة من المياه الى اماكن ومناطق متعددة مما احتاج وقت كبير واضاف عبء ادارى على القوات كما ظهرت مشكلة السيطرة على التحركات الميدانية نظرا لتعدد الاتجاهات ونوعية وجنسية القوات وكذا اهدافها ومهامها داخل مسرح العمليات مع اتساع وعمق مسرح العمليات البرى والبحرى والجوى وتعقيدات وتغييرات الموقف السياسى والاستراتيجى العسكرى بضعة يومية تقريبا ٠

بالاضافة الى ان طبيعة الارض الصحراوية التى تحتاج من القوات البرية والبحرية والجوية الى تدريب مستمر للتعرف عليها وتحديد معالمها مما يشكل بعض الصعوبات على القوات اثناء التدريب او أعمال النقل والإمداد والإخلاء ٠٠٠ الخ ٠

- **القيادة والسيطرة :**

- ظهرت هذه المشكلة نتيجة تعدد الجنسيات واللغة والعقائد القتالية وتباين التنظيم ومستوى وخبرة القتال والفارق الكبير فى نوعية أنظمة التسليح والعادات والتقاليد وأسلوب المعيشة وتعود القيادات وأسلوبها والاختلاف فى نظم السيطرة والإنذار والمعلومات مما أدى الى صعوبة القيادة والسيطرة مع اتساع وعمق وتنوع

مسرح العمليات وكذا صعوبة التعاون والتعارف والتمييز والحصرت المشكلة الرئيسية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية بسبب رفض الاولى ان توضع قواها تحت اى قيادة او علم غير امريكى حتى تحتفظ لنفسها بحرية الحركة واتخاذ القرارات طبقا لمتغيرات الموقف كما رفضت الولايات المتحدة ان يكون الملك فهد القائد الاعلى لقوات الائتلاف على ان يعاونه وزير الدفاع السعودى والجنرال "نورمان شوار سكوف" قائد القيادة المركزية الامريكية واتفق الجانبين السعودى والامريكي على ثنائية القيادة العامة لمسرح العمليات أحدهما امريكى هو الجنرال شوارسكوف ويتبعه القوات الامريكية والاجنبية الصديقة والاخر سعودى "الفريق خالد بن سلطان" ويتبعه القوات السعودية والعربية والاسلامية على ان يتم التنسيق بصفة مستمرة بين القيادتين واصبح الملك "فهد" القائد الأعلى للقوات العربية والاسلامية والرئيس "بوش" القائد الاعلى للقوات الامريكية والاجنبية للائتلاف بعد موافقة رؤسائها مع بدء العمليات الحقيقية على اساس ان القوات الامريكية تحتل الحجم الاكبر من قوات الائتلاف الاجنبية

- بالاضافة الى مشاكل التعاون بين القوات وقد تم تحديد قطاعات عمل لها مع تمييز الاسلحة والمعدات والافراد بالاساليب المختلفة المتعارف عليها ٠
- **التدريب :**
- لقد كان نتيجة الاختلاف السابق ذكره فى تعدد الجنسيات واللغة ومستوى التدريب والخبرات والتسليح والكفاءة القتالية اكبر تأثير على مستوى التدريب بين قوات الائتلاف بالاضافة الى مصاعب ومشاكل مسرح العمليات وكذا الحشد الضخم المتعدد والمتنوع من الطائرات والدبابات والمدفعية ومركبات القتال والقطع البحرية والمشاكل الادارية والفنية والروح المعنوية نظرا لطول مدة الاعداد والتحقيق لقوات الائتلاف ٠
- لقد تمكنت القيادة للائتلاف من التغلب على المشاكل والمصاعب من خلال تنفيذ التدريبات المشتركة بين القوات البرية طبقا لقطاعات العمل المخطط لها مسبقا على ان يكون التدريب اساسا على مهام العمليات طبقا للتخطيط ٠
- كما تم التنسيق المستمر بين القوات البرية والجوية والدفاع الجوى والبحرية اثناء تنفيذ التدريبات المشتركة بين قوات الائتلاف وبعضها ٠
- كما كان يتم تقييم لنتائج التدريب طبقا لخطة العملية الهجومية الإستراتيجية مع التنسيق المستمر للتعاون والتمييز والتعاون بين قوات الائتلاف وبعضها سواء كانت (جوية ، برية ، بحرية) أثناء تنفيذ المناورات التدريبية المشتركة ٠
- يضاف الى ذلك تحقيق الاستفادة القصوى أثناء التدريب لدراسة طبيعة الارض والتعرف على المعالم الرئيسية فى مسرح العمليات سواء كانت محاور اقتراب طولية / عرضية او هيئات رئيسية استراتيجية / تعبوية / تكتيكية او المصادر الطبيعية وكذا دراسة اوضاع وحجم القوات العراقية طبقا لقطاعات العمل المحددة فى التخطيط ٠
- **القوات الجوية :-**
- تتلخص المصاعب والمشاكل الرئيسية التى واجهت القوات الجوية للائتلاف فى الاتى :
- تدبير الاحتياجات الخاصة بايواء القوات الجوية للائتلاف نظرا لتعدد نوعية وجنسيات وضخامة حجم وعدد الطائرات وكذا توفير الوقود واطقم الصيانة اللازمة للطائرات ونقل الذخائر ٠

- قلة ومحدودية الوقت المتيسر لدفع القوة الجوية الرادعة الى المنطقة لتامين وحماية المملكة العربية السعودية فور الغـــزو العراقي للكويت .
- تنظيم القيادة والسيطرة على القوات الجوية للائتلاف .
- تنظيم التعاون والتمييز والتعارف بين القوات الجوية للائتلاف وباقى الافرع الرئيسية لها .
- تحقيق الحشد الجوى المطلوب لتنفيذ عملية هجومية استراتيجية بالقوة المسلحة طبقا لقرار مجلس الأمن الـــــدولى فى ٢٩نوفمبر١٩٩٠م .
- وتمكنت قيادة القوات الجوية للائتلاف من التغلب على المصاعب والمشاكل السابقة ذكرها من خلال اتخاذ العديــــد من الاجراءات والحلول الحاسمة والمدققة والموقوتة كمايلى :-
- بالنسبة لمشكلة التسهيلات الخاصة بايواء القوات الجوية كانت فيما يتعلق بالطائرات خارج اطار حاملات الطائرات حيث يتوفر لها اماكن الايواء والامداد والصيانة اما باقى القوات الجوية فكـــانت تحتـــاج الى عشـــرات القواعـــد والمطارات الجوية وممرات الهبوط وكذا احتياجات كبيرة من الوقود واطقم الصيانة والذخائر وقد اعتمدت الولايات المتحدة وباقى دول الائتلاف على قواعد ومطارات وممرات دول مجلس التعاون الخليجي ودول حلـــف الاطلنطـــى القريبة من المسرح فى تركيا واوربا والمحيط الهندى بالرغم من الحظر المفروض على وثائق عمليـــة "درع وعاصفـــة الصحراء" الا انه يمكن استخلاص الآتى من وسائل الاعلام المختلفة فيما يخص التسهيلات الجوية لقوات الائتـــلاف من خلال ٢١ قاعدة ومطار كما يلى :-
  - ١٣ قاعدة ومطار فى المملكة السعودية هى :-

    قاعدة ومطار حفر الباطن / الملك خالد/حائل/ تبوك / الظهران / جبل / الرياض / ينبع / جدة / خميـــس مشيط/شراوح .
  - ٢ قاعدة ومطار فى البحرين (البحرين / المحرقة) .
  - ٢ قاعدة ومطار فى الإمارات (ابوظبى / الشارقة) .
  - ٣ قاعدة ومطار فى عمان (سيب / مصيرة / ثمريت) .

بالاضافة الى استغلال منشآت النفط الكبيرة لدول الخليج العربى وما لها من امكانيات ضخمة لنقـــل وتكريـــر النفط لامداد وتزويد القواعد الجوية والمطارات والطائرات عن احتياجاتها من الوقود .

كما اشغلت الولايات المتحدة ودول الائتلاف القواعد الجوية والمطارات ممرات الهبوط المتواجدة فى كلا مـــن تركيا واسبانيا / قبرص/ القاعدة الجوية الاستراتيجية فى دييجو جارسيا فى المحيط الهندى ، اما القوات الجويـــة البريطانية فقد استغلت قواعد ومطارات دول مجلس التعاون الخليجى والقاعدة الجوية البريطانية "اكروتـــيرى ،قبرص" .

وفرنسا كان ايواء قواتها الجوية فى القواعد السعودية ومطار جيبوتى فى البحر الاحمر .

- اما مشكلة قلة ومحدودية الوقت المتيسر لحشد القوات الجوية الرادعة فقد نشأت من عدم وجود قوات جوية رادعة عربية او غربية فى منطقة الخليج وقد تحملت عبء إيجاد حل لهذه المشكلة الولايات المتحدة من خلال سرعة دفـــع قوات الانتشار السريع بالإضـــافة الى حاملات الطـــائرات المتواجدة فى مياه الخـــليج وكذا الوحـــدات الجويـــة الغـــربية التى يمكن دفعها من أوربا لحـــين وصـــول باقى القوات مما أدى الى عبء كبير فى النقـــل الجـــوى

العسكرى والمدنى المعبأ ، مع تزايد الطائرات المقاتلة القاذفة اثناء طيرانها من قواعدها فى الجو،مما حقق حشد جوى كبير بقوة ٥٤٠ طائرة خلال أسبوع كما سبق ذكره بالإضافة الى وصول ٧٢ طائرة (٣١) جربية من اسبانيا والعديد من القاذفات الاستراتيجية"بى٥٢"من قاعدة دييجو جارسيا فى المحيط الهندى .

- اما مشكلة القيادة والسيطرة فكانت للولايات المتحدة بصفة اساسية الا ان فرنسا اعتبرت التبعية من حيث تحديد المهام وتخصيص الاهداف فقط ولكن السيطرة على نشاط المقاتلات القائمة بمهام الدفاع الجوى فكانت تتم بطريقة مركزية من مركز عمليات قاعدة الطيران الجوية الذى تسيطر عليه الولايات المتحدة ويعاونها ضباط اتصال من باقى قوات الائتلاف حيث كان يتم تجميع المعلومات من طائرات الاواكس ومحطات الرادار الارضى والاقمار الصناعية والتى على ضوءها يتم تخصيص من المركز الى المقاتلات سواء فى المظلات الجوية او حالات الاستعداد الارضى .
- ومشكلة تنسيق التعاون بين قوات الائتلاف كانت ذات شقين الاول بين القوات الجوية وبعضها ، والاخر بين القوات الجوية للائتلاف وبين القوات العربية والاسلامية البرية التى تم حشدها دون قواتها الجوية .

فالشق الاول من المشكلة كان يتم من خلال تنسيق التعاون بالمهام والتوقيتات والمناطق ثم بالاهداف عن العمل فى منطقة واحدة مع مراعاة قدرات ومستوى التدريب والاعتبارات السياسية المختلفة لكل من دول الائتلاف مثال ذلك تحديد الاهداف الجوية للقوات الفرنسية داخل الكويت المحتلة فقط فى بداية عملية عاصفة الصحراء ثم امتدت للعراق بعد موافقة الرئيس الفرنسى الامر الذى ادى الى استقالة وزير الدفاع الفرنسى .

وتحديد دور الطيران الكندى على مهام الدفاع الجوى فقط وتخفيض مهام القصف الجوى المحدود لدول مجلس التعاون الخليجي مع تحديد دور اكبر للقوات الجوية السعودية لاعتبارات سياسية .

اما الشق الاخر من المشكلة فكان تنسيق التعاون بين القوات الجوية للائتلاف وبين القوات العربية والاسلامية البرية التى ليس لها قوات جوية فى المنطقة (المصرية / السورية / المغربية ... الخ) فقد تمكنت قيادتى الائتلاف الامريكية والسعودية من ايجاد حل لها من خلال :-

- تنفيذ مهام المعاونة الجوية للقوات البرية العربية بواسطة الطائرات الفرنسية والبريطانية فقط .
- قيام المقاتلات القاذفة والهليكوبتر المسلحة الامريكية بمعاونة القوات العربية المكلفة بمهام هجومية مع دفع اطقم ادارة امريكية مع هذه القوات المهاجمة بمعداتها كاملة على ان يرافقها ضباط اتصال من القوات العربية يجيدون اللغة الانجليزية .
- استخدام القوات البرية الحليفة لوسائل التمييز والتعارف المرئية مثل البلاستيك الملون على الدبابات والمركبات بالاضافة الى الوسائل الالكترونية فى الوقت الذى كان يتم تمييز الطائرات بوسائل الكترونية مع اعلان وتدريب القوات على اسلوب ووسائل التعارف والتمييز المحددة .
- ايقاف عمل طائرات الميراج أف الفرنسية التى يملك العراق الكثير منها حتى لايحدث خطأ فى تميزها لحين تحقيق السيادة الجوية على مسرح العمليات .
- واخيرا مشكلة تحقيق القدرة الهجومية المدرعة العراقية على الكويت بعد نجاح عملية الغزو العسكرى لها ولصعوبة تحقيق قوات الائتلاف للنسبة اللازمة للهجوم قبل موسم الحج وقسوة حرارة الطقس فى المنطقة

اعتبارا من شهر مارس وابريل ، مما اضطر القيادة الامريكية لتحقيق التفوق السابق فى القوات الجوية لتعديل ميزان القوى البرى لصالح الائتلاف خلال المرحلة التحضيرية،واثناء مرحلة القصف الجوى الاستراتيجى من طراز بى٥٢ وكذا ٤٦% من حاملات الطائرات التى تملكها مما ادى الى التغلب على هذه المشكلة وتحقيق الجزء الأكبر من أهدافها الاستراتيجية بالمنطقة بالقوات الجوية .

- **القوات البحرية :**

لقد واجهت القوات البحرية للائتلاف مشاكل ومصاعب عديدة خلال مرحلة حشد القوات تتلخص فى الاتى :

- صعوبة نقل القوات والمعدات الثقيلة من مناطق مختلفة وبعيدة الى منطقة الخليج مما ادى الى تعبئة سفن النقل العملاقة والعسكرية والمدنية وكذا سفن الابرار البحرى .
- ولقد تمكنت القوات البحرية للائتلاف من تأمين اكبر خطوط المواصلات البحرية لنقل كم كبير من القوات والاسلحة والمعدات لتأمين عملية درع الصحراء بل وتعتبر هذه العملية اكبر عملية نقل وحشد للقوات منذ حرب فيتنام وكان من اضخم المشاكل التى واجهت القوات البحرية للائتلاف هى عمليات تحديد الاساطيل البحرية وكذا صعوبة انتشار القوات فى مناطق ومساحات عديدة بالاضافة الى التطورات السريعة سياسيا وعسكريا وما استتبع ذلك من ضرورة نقل حجم كبير من القوات والمعدات والاسلحة والطائرات بحرا وباقصى معدلات السرعة .
- ولقد اشتركت اعداد كبيرة من سفن النقل العسكرية والمدنية من مختلف القواعد والموانئ البحرية الامريكية المطلة على المحيط الأطلنطى (قاعدة نورفولك البحرية) فى عمليات نقل ضخمة لمسافة ١٢ ألف ميل بحرى حتى الموانئ السعودية بالخليج فى رحلات بحرية لمدة حوالى ١١-٢١ يوم حسب نوع وخصائص السفن فنجد على سبيل المثال سفن الشحن العسكرية (أس ٠ال٧) تستطيع نقل القوات والمعدات الثقيلة بسرعة خلال ١١يوم ويمكنها انزال المعدات آليا على ارضية الشحن .
- كما يوجد سفن الشحن (أجو) التى يمكنها نقل ٥٠طائرة مقاتلة بكافة انواع الذخائر والوقود وقطع الغيار باسلوب دقيق ومنظم .
- وهناك ايضا السفينة (اوكيناوا) التى تنقل طائرات الهليوكوبتر المسلحة وعربات الجيب ومعدات المارينز وكذا سفن الشحن (موبيل) المصممة لحمل زوارق الانزال البرمائية والذخيرة الخاصة بالمارينز .
- والسفن السريعة طراز (سابيان) حمولة ٣١ ألف طن التى تستخدم فى نقل فرقة مدرعة كاملة المعدات او فرقة مشاة ميكانيكى (الف جندى) ٣٥٠ دبابة والمدفعية الثقيلة والعربات المدرعة ومركبات القتال والزامهم على اى شاطئ غير مجهز خلال ٣ساعات حوالى ١٥ سفينة وجارى بناء ٥ سفن كما يمكنها نقل ٢٠ طائرة هليوكوبتر مسلحة بالاضافة الى سرب ١٤ طائرة طراز هاربر البريطانية التى (تقلع وتهبط عموديا) التى تصنع فى الولايات المتحدة تحت اسم (اية-فى-٨) وهى سفن مجهزة بنظام اتصالات بحرية وبرية مغلقة غير قابلة للتشوش عبر الاقمار الصناعية العسكرية وقد اثبتت حرب الخليج حاجة الولايات المتحدة الى تصنيع اعداد كبيرة من سفن الشحن (أس-ال٧) وسفن الشحن والعمليات (سابيان) بالاضافة الى حاجتها الى سفن الابرار البرمائى الحاملة (المارينز) ومشاة الحربية الامريكية .

- ومن هنا تمكنت الولايات المتحدة من التغلب على مصاعب ومشاكل عمليات النقل والشحن باستخدام سفن الشحن والعمليات والامداد العسكرية السابق ذكرها بالاضافة الى تعبئة العديد من السفن المدنية لاستخدامها فى هذا الاطار وتحقيق الحشد العسكرى المناسب وفى التوقيت المناسب طبقا للخطة العامة لعملية (درع الصحراء)
- صعوبة توفير المعلومات اللازمة لتحضير وادارة العملية العسكرية ونظام السيطرة الالية على القوات وقد امكن التغلب من خلال*ما يأتى :-
- توفير قدر كبير من المعلومات من خلال استخدام اقمار التجسس وشبكات قطع فوق منطقة الخليج بالاضافة الى ان حاملات الطائرات والسفن الحربية الامريكية فى الخليج والبحر الاحمر وشرق البحر المتوسط تستخدم قمرين صناعيين عسكريين للاتصالات بغرض تحقيق الاتصال بين السفن والقوات البرية بالسعودية كما تستخدم ٤ قمر صناعى لتحقيق الاتصال بين السفن الامريكية بعضها البعض فى دائرة مغلقة .
- وهناك ايضا اقمار صناعية طراز (نافستار) الملاحقة التى تستخدمها الطائرات والسفن والغواصات لتدمير مواقعها بدقة طبقا لاحداثيات خطوط الطول والعرض من خلال اجهزة خاصة داخل كل سفينة او طائرة ، وخصوصا (قاذفات برمائية٥٢) اما القوات البريطانية فكان يخدمها قمران صناعيان من طراز (سكاى نيت٤) وتستخدمها فى الاتصالات بين القوات البريطانية البرية والبحرية والجوية فى الخليج والقيادة العسكرية فى لندن .
- طائرات الانذار المبكر وطائرات الاستطلاع فهناك طائرات الإنذار المبكر (اواكس) ومنها ٥طائرات امريكية بالاضافة الى الطائرات السعودية فى المنطقة وتستخدم اساسا فى الانذار المبكر باى هجوم جوى على ارتفاع منخفض والاشراف على سير اعمال القتال البحرى والبرى والجوى ، وتوجيه المقاتلات الى اهدافها وكذا المدفعية الى الاهداف المتحركة بالاضافة الى اعمال السيطرة والمراقبة والتحكم والتوجيه وكانت هناك ٢ طائرة اواكس بصفة دائمة واحدة شمال الخليج والاخرى جنوبه ولمدة ٨ ساعات متصلة وتغطى الطائرة الواحدة دائرة قطرها ٥٠٠كم وتتلاقى مع الدائرة الاخرى لتغطى منطقة الخليج باكملها بطول ٩٠٠كم وعرض ٣٠٠كم .
- طائرات استطلاع بدون طيار الموجهة عن بعد "ار بى فى" ومنها انواع متعددة مختلفة فنجد ان القوات البحرية تستخدم الطائرات التى ينطلق من استطلاع البارجة / المدمرة / الفرقاطة بقوة صاروخ صغير الى اعلى وتوجه لاسلكيا باجهزة خاصة وتظهر جميع الاهداف المكتشفة على شاشات جهاز الاستقبال على السفن اى كان نوعها ويتم تسجيلها فورا .
- ارسلت بريطانيا ثلاث طائرات استطلاع من طراز (نرود) تتمركز فى قواعدها الجوية فى عمان وتقوم باعمال دورية فى خليج عمان ومضيق هرمز وتعمل بالتنسيق فى الطائرات الهليوكوبتر البريطانية طراز (لينكس) - (دولفن) بالاضافة الى كشف وتحديد اماكن الالغام الحربية باستخدام اجهزة التأثير المغناطيسى الموجود عليها .

- ونجد بالاضافة الى ماسبق هناك الشبكات الارضية الرادارية بعيدة المدى التى تعمل من خلال المحطة الامريكية الالكترونية والرادارية بعيدة المدى (كوكبورتسلون) على الساحل الاسترالى الغربى لرصد التحركات الجوية شرق المحيط الهندى والمحطة البريطانية فوق جبال جنوب افريقيا (سولتاون) •
- والمحطة الامريكية فى منطقة (سيلجرمين) الجبلية لكشف التحركات البحرية فى غرب المحيط الهندى بحيث يشمل ايضا خليج عمان ـ الخليج العربى ـ باب المندب وجنوب رأس الرجاء الصالح •

- وقد كان من المصاعب الرئيسية عملية التنسيق بين القوات البحرية للائتلاف ومشاكل القيادة والسيطرة وقد برزت هذه المشكلة لتعدد القوات وكذا اتساع نطاق مسرح العمليات البحرى ليشمل ٣ محيطات وبحار مفتوحة ومغلقة وممرات ومضايق بحرية استراتيجية بالاضافة الى حشد كم ضخم من القطع البحرية الضخمة المتعددة المهام والمتنوعة التسليح بلغ ١٥٠ قطعة بحرية منها ٧ حاملات طائرات ـ ٢ بارجة وعدد كبير من الطرادات والمدمرات والفرقاطات والسفن المعاونة والمساعدة المنتشرة فى مياه الخليج العربى وعمان وبحر العرب والمحيط الهندى والبحر الاحمر وشرق البحر المتوسط بالاضافة الى خط مواصلات بحرى يبلغ حوالى ١٢ ألف ميل بحرى •

وقد تم الاتفاق على انشاء قيادة تنسيق بين الاساطيل الامريكية والاوربية المتعددة الجنسية للتنسيق وتخصيص المهام والتشاور واتخذت دولة البحرين مقرا لهذه القيادة •

- اما المشكلة الرابعة والاخيرة كانت مجابهة خطر الالغام البحرية التى بثها العراق فى مياه الخليج على الساحل السعودى والكويت والبحرين لعرقلة عملية الحشد العسكرى للقوات وحرمانها من المرور من المضايق المائية وتأمين الجزر الكويتية المحتلة وقد تمكنت قوات الائتلاف من التغلب على هذه المشكلة من خلال التوسع فى استخدام كاسحات الالغام وطائرات الهليوكوبتر والمدمرات والفرقاطات لازالة وتفجير الالغام فى مياه الخليج وحولها •

- **<u>العملية الهجومية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " :-</u>**

- ان العملية الهجومية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " والتى بدأت ليلة ١٨/١٧ ينساير ١٩٩١ وعلى وجه التحديد فى الساعة ٠٢٥٠ " الثانية وخمسون دقيقة " من تلك الليلة لتحرير دولة الكويت ستظل ولمدة طويلة موضع بحث ودراسة جميع المفكرين العسكريين ودارسى الاستراتيجية العسكرية ، حيث قدمت العمليات العسكرية التى دارت على مسرح العمليات " الكويتى "[113] نموذجا عمليا لاستخدام القوة المسلحة فى ظل تطور تكنولوجى هائل للأسلحة التقليدية مع التهديد باستخدام الأسلحة الفوق تقليدية كأداة للردع ، الأمر الذى يجعل العديد من النظريات والاستراتيجيات العسكرية قد تتأثر بها ايجابا وسلبا ، وسيتم تناول وعرض تلك العملية الهجومية " عاصفة الصحراء " من خلال ••
- دراسة التخطيط الاستراتيجى العسكرى التى تبناه كلا طرفى الصراع – ثم أسلوب تلك العملية الهجومية مع التركيز على الدور العسكرى المصرى والعربى مع القاء الضوء عليه والتسهيلات التى قدمتها المملكة العربية السعودية لانجاح ادارة عمليات قوات الائتلاف الدولى سواء القوات العربية أو الاسلامية أو القوات الصديقة•

---

(١١٣) يطلق اسم مسرح العمليات الكويتى على المنطقة التى دارت عليها العمليات العسكرية فى العملية الهجومية " عاصفة الصحراء " وهى تلك المنطقة التى يحدها شرقا خط الطول ٤٩ وغربا خط طول ٤٥ وشمالا خط عرض ٣١ وجنوبا خط عرض ٢٨ •

● التخطيط الاستراتيجى العسكرى العراقى :-

● لقد صاغت القيادة العسكرية العراقية هدفها القومى ليحقق .. " تعظيم المكانة الاقليمية والعالمية للعراق وتصحيح التفاوت الذى كانت تشعر به القيادة العراقية بين محدودية النفوذ والتأثير السياسى العراقى من جهة ، وبين تعاظم مقومات القوة العسكرية لديها من جهة أخرى " .

● وفى اطار ذلك الهدف رسمت القيادة السياسية استراتيجيتها الشاملة لحشد طاقات وقدرات العراق سياسيا ودبلوماسيا واجتماعيا واقتصاديا وعسكريا لتحقيق ذلك الهدف - ومن هنا - فقد صاغت هدفها السياسى العسكرى الذى رسمت سياستها العسكرية لتحقيقه فى اطار هدفها القومى واستراتيجيتها الشاملة ليكون ..

" تكريس احتلالها لدولة الكويت والاحتفاظ بها تحت سيطرتها واعتبارها جزءا من العراق "

حيث وضعت القيادة السياسية العراقية أن صياغة ذلك الهدف السياسى العسكرى يمكن أن يحقق لها هدفين فرعيين - أولهما - يتمثل فى توسيع دائرة النفوذ السياسى العراقى بزيادة المجال الجغرافى ليتناسب مع الطموحات والمطامع العراقية - وثانيهما - ويتمثل فى التأكيد على تنامى القدرات العراقية العسكرية بما يجعلها قوة اقليمية رئيسية فى المنطقة العربية بالقدر الذى يمكنها من فرض سياستها على باقى دول المنطقة .

ولقد بنت القيادة العراقية قناعتها بامكانية تحقيق أهدافها السياسية والعسكرية على أساس تفوقها ، حيث قدرت القيادة العراقية موقفها سياسيا وعسكريا على اعتبار أن هناك عدة مؤثرات يمكن أن تحد من ارادة وقدرة الائتلاف الدولى عن اتخاذ قراره بشن الحرب والتى يمكن تصورها من وجهة النظر العراقية فى :

ضعف النظام العربى القائم وتفككه وعجزه عن القيام بردود فعل ايجابية تجاه الاحتلال العراقى للكويت ، كما أن التواجد العسكرى الأجنبى فى منطقة الخليج سوف يؤدى الى انقسامات هائلة فى البنيان العربى وانه قد يهدد استقرار بعض الأنظمة العربية أو استخدام القوة المسلحة يحتاج الى حسابات بالغة التعقيد مما قد يؤدى الى منع نشوب الحرب ليصبح أنسب الخيارات أمام النظام العربى للمحافظة على بقائه هو السعى لحلول سلمية للأزمة وانه مهما كانت حدة وضراوة ردود الفعل الدولية تجاه الغزو العراقى للكويت الا أن المعسكر الدولى لا يمكن أن يغامر فى النهاية بشن الحرب ضد القوات العراقية فى الكويت .

وعلى ضوء تلك الحقيقة فقد اعتقدت القيادة العراقية أن مثل هذه الحرب سوف تؤدى الى اندلاع حريق هائل فى منطقة عائمة على بحيرة شاسعة من النفط مما يمكن أن يترتب عليه عواقب بالغة الخطورة على السياسات والاقتصاديات الغربية خاصة فى مجال تدفق النفط ومن هنا فان الائتلاف الدولى لن يستخدم القوة العسكرية من منطلق أن الصدام المسلح يمكن أن يترتب عليه مواجهة طويلة الأمد مما قد يحدث انشقاقا وخلافا داخل المعسكر الدولى والذى بدأ نظاما دوليا جديدا مازال فى طور التشكيل .

ومن هنا - فقد تأكدت حقيقة أن النموذج " الفيتنامى " قد فرض نفسه على فكر الرئيس العراقى صدام حسين وقيادته العسكرية ، حيث انه رغم امتداد فترة الصراع لم تستطع الولايات المتحدة حسمه بالقوة المسلحة ، وانتصرت الارادة الفيتنامية وقلبت كل التقديرات العسكرية التى كانت متوقعة فى ذلك الوقت - وباعتبار أن قرار شن الحرب من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة يتأثر بشكل مباشر باتجاهات الرأى العام داخل هذه الدول ، الأمر الذى يمكن أن يلعب دورا نشطا تجاه الحيلولة دون اقدام قوة الائتلاف

الدولى على شن الحرب ضد العراق ، وذلك نظرا لما يمكن أن يتعرض له من خسائر فى القوة البشرية والتى تمثل حساسية خاصة لدى الولايات المتحدة الأمريكية .

ولقد واجه الفكر العسكرى العراقى مأزقا حقيقيا عند البحث عن أفضل صيغة ممكنة لتحقيق الأهداف السياسية للقيادة العراقية ، فقد كان عليه أن يواجه أكبر حشد عسكرى دولى بما يتضمنه من تفوق نوعى وتقنى هائل مقارنة بالامكانيات والقدرات العسكرية العراقية ، وعلى ذلك فقد تم التخطيط الاستراتيجى للعراق لتحقيق الأهداف السياسية العسكرية على مرحلتين :-

● المرحلة الأولى :-

● ويمكن تصور هدفها " منع نشوب الصراع المسلح بتبنى استراتيجية الردع " والتى تعتمد على تعظيم القدرات العسكرية العراقية وما يمكن أن تحدثه من خسائر جسيمة فى الأفراد والمعدات والأسلحة بالقدر الذى يؤدى الى تخوف قيادة قوة الائتلاف الدولى من اتخاذ قرار الحرب وبالتالى تقييد استخدام القوة المسلحة وحصرها فى نطاق الأعمال الخاصة والمحدودة ، والتركيز على الحلول السياسية التى تمكن القيادة السياسية العراقية من جنى أكبر مكاسب سياسية .

وقد حاول المفكر العسكرى العراقى توظيف استراتيجيته للردع فى اطار منع نشوب الحرب أو اطالة مدة الصراع لأطول فترة ممكنة وذلك من خلال ...

● التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وما يستتبعه ذلك من احتمالات تزايد نسب الخسائر البشرية ، والتى قد لا يتحملها معسكر الائتلاف الدولى نتيجة لحساسية الرأى العام الغربى والأمريكى بصفة خاصة للخسائر البشرية .

● تكثيف أعمال الحشد العسكرى بتنفيذ أعمال " فتح استراتيجى واسع النطاق فى اتجاه مسرح العمليات الكويتى وجنوب العراق ، بهدف زيادة العبء الاقتصادى على جبهة الائتلاف عند حشدها واطالة مدة الفتح الاستراتيجى لها أطول فترة ممكنة بما يؤدى الى حدوث انشقاق داخلها يؤدى فى النهاية الى منع نشوب الحرب .

● التهديد باقحام اسرائيل فى الصراع العسكرى بهدف احداث خلل فى الائتلاف العسكرى الدولى من خلال انسحاب القوات العربية منه تحت تأثير الضغط الشعبى على الحكومات وافتقاد جبهة الائتلاف شرعية وجودها فى منطقة الخليج .

● التهديد بتدمير آبار النفط فى الكويت مما يستتبعه ذلك من تأثير على اقتصاديات الغرب وطموحاته المستقبلية فى زيادة معدلات نمو الاقتصادى فى فترة يعانى منها الاقتصاد العالمى بصفة عامة واقتصاد الولايات المتحدة بصفة خاصة من اختناقات اقتصادية .

● المرحلة الثانية :

● ويمكن تصور هدفها فى " الدفاع عن حدود الدولة والأراضى الكويتية التى تم احتلالها " - حيث اعتبرت الاستراتيجية الدفاعية هى الأنسب من وجهة نظر القيادة العسكرية العراقية فى ظل التفوق الكمى والنوعى والتقنى لقوات الائتلاف الدولى ..

وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على التمسك بأوضاعها ومكاسبها فى دولة الكويت ومنع قوات الائتلاف الدولى من القيام بالهجوم مع استمرار تأمين باقى الاتجاهات الاستراتيجية الأخرى مع الدول المجاورة لها ، وقد بنيت الاستراتيجية الدفاعية العراقية على ركيزتين :-

أولهما - استنزاف قوات الائتلاف الدولى من خلال احداث خسائر بشرية ومادية بشكل مستمر ومتصاعد على امتداد زمنى طويل يهدف الى احداث أثر تراكمى ينتهى بها الى الانهاك المادى والبشرى .

وثانيهما - الحيلولة دون تمكين قوة الائتلاف الدولى من شن حرب خاطفة تمكنها من تدمير القدرات العسكرية العراقية خلال فترة زمنية قصيرة وذلك بالاعتماد على خطة خداع تعتمد على تعظيم القدرات العسكرية العراقية وبصفة خاصة امكانيات الأسلحة الاستراتيجية المتمثلة فى الصواريخ أرض - أرض والأسلحة الكيماوية والبيولوجية وما قد يؤدى به ذلك من خلق موقف استراتيجى مناسب للعراق فى مواجهة الائتلاف الدولى .

وعلى ضوء ذلك فقد تضمن الهيكل الرئيسى للخطة الاستراتيجية الدفاعية للعراق على ثلاثة أشكال دفاعية :-

أولها - الخطوط الدفاعية الثابتة التى تشتمل على اقامة خطوط دفاعية متماسكة تعتمد على تجهيز هندسى عالى الكفاءة ويرتكز على منظومة متكاملة من الموانع الهندسية المركبة .

وثانيها - الدفاع العميق عن طريق سلسلة من المواقع الدفاعية المتتالية الموزعة جيدا فى العمق لصد أى اختراقات قد تتعرض لها الخطوط الدفاعية الثابتة .

وثالثها - الاحتفاظ باحتياطيات استراتيجية وتعبوية فى العمق قادرة على المناورة وتوجيه الضربات المضادة والتحول للهجوم المضاد العام حال تهيئة الموقف الاستراتيجى المناسب .

ولقد لعب مبدأ الحشد " أحد مبادئ الحرب " دورا رئيسيا فى الفكر العسكرى العراقى أثناء تخطيطه حيث كانت أعمال الحشد تستهدف تحقيق استراتيجية الردع والذى تبنته القيادة العسكرية العراقية ، ولذا فقد عملت على احراز التفوق العددى على قوات الائتلاف الدولى حيث كانت وجهة النظر العراقية أن التفوق العددى احد عوامل تضييق فجوة التفوق التكنولوجى الذى تمتلكه جبهة الائتلاف ، لذا قد تمت أعمال الفتح الاستراتيجى والتعبوى لحشد [١١٤] ٩ فيلق مكونة من ٦٨ فرقة منها ٥٤ فرقة مشاة ، ٦ فرقة ميكانيكى ، ٨ فرقة مدرعة ، ١٠ لواءات مدرعة مستقلة ، ٢٠ لواء مشاة مستقل ، وقد حقق ذلك الحشد امكانيات ٥٥٠٠ دبابة (منها ١٠٧٢ دبابة طراز ت ٧٢ ، ٣١٥٠ دبابة طراز ت ٥٤ ، ١٢٧٨ دبابة أنواع أخرى تم الاستيلاء عليها من الكويت وايران) ، ٦٦٠٠ عربة مدرعة ، ٨٣٠٠ قطعة مدفعية ميدان ، وصواريخ ، ٢٣٥٠ مقذوف موجه مضاد للدبابات ، ١١٣ قاذف صواريخ أرض - أرض .

---

(١١٤) توزع باقى حجم القوات العراقية وحجمه ٢٥ فرقة لتأمين العاصمة بغداد وفى مواجهة دول الجوار الأخرى سواء فى المنطقة الشمالية المواجهة لتركيا أو المنطقة الشرقية المواجهة لايران .

• أما عن القوات البحرية :

فقد حشد لها ٨٦ قطعة بحرية منها ١٧ لنش صاروخي ، ٣٢ لنش مدفعية ومرور ، ٣ وحدة مضادة للغواصات ، ١١ سفينة مساعدة ، ٣ سفينة انزال متوسط ، ٢ سفينة انزال صغيرة ، ٧ وحدة مرور بحرية خاصة ، ٦ حوامات هوائية ، ٥ كاسحة ألغام .

وقد حقق هذا الحشد امكانيات تشكيل ٤ مجموعات قتال كل منها ٣ لنش صاروخي ، ٦ مجموعات قتال للتأمين القريب كل بامكانيات ٣ لنش داورية ، الى جانب امكانية ابرار حتى كتيبة مشاة مدعمة بكامل أسلحتها ومعداتها .

• أما عن القوات الجوية :

فقد حشد لها ٧٢٠ طائرة قتال منها ٦٨ طائرة مقاتلة (سوخوى ٢٥) ، ٢٥ طائرة مقاتلة (سوخوى ٢٤) ، ١٧٥ طائرة (ميج ٢١) ، ٧٥ طائرة (ميراج إف ١) ، ٢٠طائرة (سكاى هوك) ، ٨ (هوفر كرافت) (مستولى عليها من الكويت) ، ١٥ قاذفة منها ٧(تى - يو ٢٢) ، ٨ (تى - يو ٦) ٢٨١ هليوكوبتر منها (٩٧ طائرة هليوكوبتر مضادة للدبابات) .

وقد خصص ٤٣ فرقة مختلفة ، ٦ لواءات مدرعة ، ٣ لواءات مشاة للعمل فى داخل مسرح عمليات الكويت (من اجمالى ٦٨ فرقة عراقية) وقد اتخذت أوضاعها بقوة ١٦ فرقة مشاة ، ٣ فرقة ميكانيكى ، ٤ فرقة مدرعة ،٦ لواء مدرع مستقل ، لواء مشاة مستقل باجمالى (٢٣ فرقة ، ٦ لواء مدرع ، لواء مشاة) داخل مدينة الكويت [١١٥].

وبقوة ٨ فرقة مشاة ، فرقة ميكانيكى ، ٢ فرقة مدرعة باجمالى (١١ فرقة) فى منطقة حفر الباطن .

وبقوة ٧ فرقة ، ٢ فرقة مدرعة ، ٢ لواء مشاة مستقل باجمالى (٩ فرقة ، ٢ لواء كاحتياطيات فى عمق الكويت .

وقد نظم العراق دفاعاته الرئيسية فى ٣ نطاقات دفاعية منها ٢ نطاق دفاعى داخل مدينة الكويت والنطاق الدفاعى الثالث فى المنطقة الممتدة من شمال الحدود العراقية - الكويتية (شرق وغرب حقول البترول حتى جنوب البصرة) .

وقد تكون النطاق الأول من ٣-٤ موقع دفاعى بمواجهة ٢٤٠ كم ، أما النطاق الثانى ، فقد امتد من جزيرة بوبيان مارا بجنوب منطقة حقل الرميلة حيث ينتهى عند الحدود الغربية المشتركة بين الكويت والعراق بمواجهة ١٢٠ كم وعمق ٥٠ كم ، وتمركز خلفه تشكيلات ووحدات من الحرس الجمهورى ، أما النطاق الدفاعى الثالث فقد امتد من شمال الحدود العراقية - الكويتية حتى جنوب البصرة بمواجهة ١٠٠ كم وعمق من ٤٠ - ٥٠ كم وتمركز عليه وخلفه باقى تشكيلات ووحدات الحرس الجمهورى التى عملت كاحتياطى استراتيجى لمسرح العمليات

وقد كان تركيز العراق فى خطته الدفاعية على امتصاص التفوق الجوى والنيرانى والتكنولوجى واحداث أكبر خسائر ممكنة فى قوات الائتلاف الدولى المهاجمة - وذلك - بقيام القوات المدافعة على النطاق الدفاعى الأول بصد القوات المهاجمة أطول فترة ممكنة أمام الدفاعات الرئيسية مستغلة فى ذلك خطة موانع متتالية وخطة نيران قوية لاحداث أكبر خسائر ممكنة بها ومعها من الاختراق السريع - ثم - الاستمرار فى استنزاف القوات المهاجمة التى تنجح فى الاختراق وجذبها الى مناطق قتل مجهزة مسبقا بالاستخدام الموسع للمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات ، وبقوة الاحتياطيات التعبوية يتم توجيه الضربات المضادة لاستعادة الأوضاع الدفاعية الى الحالة التى كانت عليها .

ثم تقوم القوات المدافعة على النطاق الدفاعى الثانى بتثبيت القوات المهاجمة التى قد تنجح فى اختراق النطاق الدفاعى الأول بالاستناد على طبيعة الأرض وخطة الموانع المجهزة وقوة النيران للأسلحة المضادة للدبابات مع قيامها بعزل الاحتياطيات للقوات المهاجمة باستخدام الأسلحة الكيماوية ، ثم القيام بتوجيه ضربة مضادة قوية بالاحتياطى الاستراتيجى بهدف استعادة الأوضاع الدفاعية التى سقطت لاستمرار احتلال الكويت طبقا للتخطيط ، مع القيام بتأمين الساحل الكويتى والعراقى من خلال التوسع فى بث الألغام البحرية شمال الخليج العربى وخليج عمان مع الاعتماد على مواقع لصواريخ أرض / سطح أو صواريخ ساحلية لتأمين الساحل الكويتى الممتد بطول ٢٢٠ كم ، مع الاستمرار لصد أى أعمال ابرار بحرى من قوات الائتلاف الدولى بالتشكيلات المدافعة عن الساحل وتأمين الجانب الأيمن للقوات الرئيسية المدافعة فى الكويت ومنع الالتفاف على جانبها الأيمن وعزلها بانشاء نطاق دفاعى تكميلى على الجانب الأيمن تحتله فرقة مشاة ، هذا الى جانب الاحتفاظ بحجم مناسب من الاحتياطيات الميكانيكية والمدرعة فى منطقة الحدود الكويتية – العراقية وفى جنوب العراق لمنع أى عمليات التفاف أو عزل للقوات العاملة فى الكويت ، اضافة لعملها كاحتياطيات لادارة العملية الدفاعية داخل الكويت .

- **القرار السياسى للعملية الاستراتيجية:-**

- لقد روعى خلال التحرك السياسى والاستراتيجى طوال الازمة وخاصة استعدادا لبدء العملية الاستراتيجية بشقيها الدفاعى والهجومى الاعتبارات التالية :

- اصرار الائتلاف الدولى على ان يكون للعمل صفة "الدولية" وان ينضم اليه اكبر عدد ممكن من دول العالم التى تعارض الاحتلال العراقى للكويت ومحاولة الرئيس العراقى التفرد بالسيطرة على اكثر المواد الاستراتيجية اهمية فى العالم وهى البترول .

- اصرار الإئتلاف الدولى على ان يوازى استعداده السياسى والعسكرى للمواجهة المنتظرة مع قوات الاحتلال العراقى فى الكويت ادارة عجلة الامم المتحدة واستغلال جميع آلياتها الممكنة طبقا لميثاقها وتوازى عمله السياسى والعسكرى مع قرارات مجلس الأمن الدولى التى تواكب المتغيرات الحادثة فى الموقف وتعطى للقوات الدولية شرعية العمل فى الازمة طبقا للتطورات .

- اصرار الائتلاف الدولى على مشاركة الاتحاد السوفيتى "السابق" والصين فى حل الازمة على الاقل من جانب اتخاذ القرار السياسى المناسب للموقف وفى هذا الاطار كان استمرار اطلاع الاتحاد السوفيتى بالتطورات السياسية والعسكرية التى تتم وكان ايضا لقاء رئيسى القوتين العظميين – فى ذلك الوقت – للتشاور حول متغيرات الموقف السياسى والاقتصادى والاستراتيجية والعسكرية .

- اصرار الائتلاف الدولى على اتخاذ القرارات السياسية [١١٦] المطلوبة لتجميع القوة العسكرية المناسبة لتطورات الموقف الامر الذى ادى الى استمرار نقل القوات العسكرية من مختلف انحاء العالم حتى الوصول الى حجم التجميع الاستراتيجى المقرر للقوات فى مسرح العمليات .

---

[١١٦] بلغ عدد القرارات التى صدرت من مجلس الأمن الدولى (١٣) قرار ضد العراق وسوف نشير اليها بالتفصيل بالملاحق المرفقة .

- اصرار الائتلاف الدولى على السيطرة " المخابراتية " التامة على الموقف قبل بدء اى اعمال قتال مسلحة الامر الذى نتج عنه اتخاذ بعض القرارات السياسية بدفع العملاء فى جميع ارجاء العراق واستمرار الرصد الدقيق لجميع الاهداف الاستراتيجية وبذا يكتمل قرار المواجهة العسكرى ،
- لقد استغرقت الترتيبات السياسية والعسكرية الضرورية للهجوم وقتا طويلا اعتقد البعض خلاله ان عمليات القتال الفعلية لم تبدأ وان هناك حلولا سياسية ودبلوماسية بديلة تبدو على السطح وكان هذا الاعتقاد خطأ فقد كانت تلك الترتيبات ضرورية لتحقيق الهدف من العمليات الاستراتيجية وخلال هذه الفترة تم تحديد الاهداف المختلفة على كافة المستويات وكانت هذه الاهداف كالاتى :
  - الهدف السياسى : "تحرير دولة الكويت من القوات العراقية المحتلة وعودة الشرعية الدستورية للبلاد " كما كان الهدف المعلن للقوات المشتركة هو "ازالة قدرة العراق على شن الحروب" ،
  - الهدف السياسى العسكرى : " الاستخدام السياسى للقوة المسلحة فى اطار عملية هجومية استراتيجية يتم التخطيط لاجرائها فى اقل عدد من ايام القتال تقوم خلالها القوات المشتركة بالهجوم على القوات العراقية المدافعة فى الكويت وهزيمتها فى معركة عسكرية وطردها من اراضى الكويت وتامين هذه العملية عن طريق ازالة القدرة العراقية على شن الحرب " ،
  - الهدف الاستراتيجي : " التخطيط الاستراتيجي التفصيلى لعملية هجومية استراتيجية تستغل فيها كافة امكانيات القوات المشتركة ووضع خطط عمليات تفصيلية تعمل القوات فى اطارها لتحقيق الهدف السياسى والهدف السياسى العسكرى مع تامين العملية بالحصول على السيادة الجوية والبحرية والبرية عن طريق استخدام كافة القوى والوسائل المتاحة والتأكد من ازالة القوة العراقية على شن الحرب بضرب الاهداف الاستراتيجية فى عمق العراق وتدمير القوات العراقية المدافعة والانساق الثانية المدرعة والميكانيكية المكلفة بتوجيه الضربات والهجمات المضادة دعما لدفاعات القوات العراقية وخلخلة دفاعاتها فى الكويت ثم تدمير هذه القوات على مراحل طبقا لخطط الاستخدام الاستراتيجي للقوات "
- وفى اطار الهدف الإستراتيجى تمت صياغة خطة للعمليات استفادة من اقصى امكانيات عناصر العملية وتم تشكيل العملية فى انساق استراتيجية واحتياطيان كما سيتضح فيما بعد ،

● التخطيط الاستراتيجى للائتلاف الدولى :-

بالرغم من التفوق التكنولوجى والنوعى لعب دورا رئيسيا فى حسم الصراع المسلح لصالح جبهة الائتلاف الدولى ولكن ستبقى دراسة الاستراتيجية العسكرية التى قادت أدوات الصراع ووظفتها توظيفا يحقق الأهداف التى من اجلها استخدمت القوة المسلحة ، مطلبا هاما لمفكرى الاستراتيجية العسكرية للوقوف على أحدث نظريات وأساليب القتال المستخدمة ،

هذا وقد تم التخطيط الاستراتيجى لجبهة الائتلاف الدولى لادارة الصراع المسلح على مستويين:-

أولهما – وهو ما يطلق عليه المستوى السياسى العسكرى وهو الذى تولى ادارة الأزمة على المستوى الدولى وقد كان لمخططى السياسة العسكرية فى الولايات المتحدة بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية بصفة أساسية الدور الرائد فى هذا المجال حيث تعددت المهام والمسئوليات والأنشطة التى تمت على ذلك المستوى ولعل أبرزها – ذلك النجاح الذى حققته فى تعبئة وحشد الارادة الدولية سياسيا وعسكريا واقتصاديا فى مواجهة النظام الحاكم فى العراق ، مع

قيادة المجتمع الدولى من خلال مجلس الأمن لفرض سلسلة من العقوبات السياسية والاقتصادية والعسكرية ضد العراق (١١٧) مع عدم السماح للعراق باستغلال عامل الوقت ومحاولة القيام بالمناورات السياسية أو أعمال التسويف والمماطلة ، وفى نفس الوقت وبالتوازى مع ذلك كان التخطيط والتنفيذ لبناء القوة المسلحة اللازمة لتنفيذ العقوبات الدولية سواء كانت المقاطعة الاقتصادية أو الحصار البحرى أو الجوى للضغط

على العراق وفرض الانسحاب عليه ، مع استكمال ذلك البناء بحشد التجميعات القتالية اللازمة لتحرير الكويت بالقوة المسلحة من أكبر عدد من الدول المعارضة للغزو العراقى ،

هذا الى جانب عدم السماح بامتداد دائرة الصراع لتشمل اسرائيل من خلال اتخاذ كافة الاجراءات السياسية والعسكرية لحصره داخل مسرح عمليات الكويت فقط ،

وثانيهما – وهو ما يطلق عليه المستوى الاستراتيجى العسكرى والتى تولت القيادة العسكرية مسئولياته التى تركزت فى التخطيط للاستخدام الناجح لكل ذلك الحشد من القوات الدولية ودراسة اختيار أنسب الخيارات العسكرية وحل كافة المشاكل التى نشأت كنتيجة لطبيعة الائتلاف العسكرى من تباين للعقائد القتالية واختلاف التسليح ومشاكل القيادة والسيطرة وتنسيق أعمال التعاون والتامين الادارى والفنى للقوات ،

ورغم كثرة عدد الدول التى شاركت فى الائتلاف الدولى واختلاف توجهاها السياسية تجاه الصراع الدائر – فقد استطاعت جبهة الائتلاف أن تحدد أهدافها السياسية والعسكرية بوضوح ، حيث شملت تحرير دولة الكويت والانسحاب الغير مشروط للقوات العراقية من الكويت وعودة الحكومة الشرعية اليها مع اعادة بناء الترتيبات الامنية فى منطقة الخليج بجهود عربية ودولية مشتركة بحيث تمنع أى تهديدات مستقبلية من أى قوى اقليمية أو دولية للمنطقة مستقبلا ، الى جانب – أن تتم الحملة العسكرية بالتعاون مع كافة الدول الصديقة وبأقل خسائر بشرية ومادية

وبناء على تلك الأهداف تم وضع الاستراتيجية العسكرية التى تحقق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة فى (١١٨) تدمير القدرات العسكرية العراقية من خلال ادارة عملية استراتيجية هجومية شاملة تؤدى الى تدمير للبنية الأساسية العراقية التى ترتكز عليها القوات المسلحة العراقية بشكل رئيسى وكامل وتنتهى بعودة الحكومة الشرعية لدولة الكويت مع فرض قبول جميع القرارات الدولية على نظام الحكم العراقى ،

وفى اطار ذلك يمكن القول بأن القيادة العسكرية لقوة الائتلاف الدولى فى تخطيطها لاستراتيجيتها كانت على وعى كامل بأن النصر فى الحرب ليس هدفا فى حد ذاته وانما كان التحجيم الكامل للعراق عسكريا والحد من تنامى قدراته وتقليص دورة اقليميا بما لا يسمح بتكرار ذلك الغزو مستقبلا – كان ذلك هو الأساس الذى خططت له قيادة الائتلاف ،

وعلى ذلك كانت أهمية الحصول والاحتفاظ بالسيادة الجوية وقطع خطوط الامداد وعزل القوات العراقية وتدمير قدرات العراق الكيماوية والبيولوجية والنووية الى جانب أهمية تدمير قدرات الحرس الجمهورى الأعلى تدريبا والأكثر كفاءة قتالية ، كانت كلها أهداف استراتيجية يلزم تحقيقها لامكان تحرير دولة الكويت وعودة الحكومة

---

(١١٧) دكتور / زكريا حسين أحمد – حرب الخليج الثانية فى الميزان – مجلة الدفاع – العدد٥٧ شهر أبريل ١٩٩١م،

(١١٨) محاضرة – لواء / يسرى قنديل ،

الشرعية ، ولتحقيق تلك الأهداف فقد كان التركيز على التنفيذ السريع للعمليات النفسية والخداعية على قوات الحرس الجمهورى واجبار العراق على تركيز جهـوده على الجبهة الشرقية من مسرح العمليات ، مع حشد قـوات الائتلاف الدولية فى منـــاطق انتظارها الأمامية تحت غطاء العمليات الجوية الهجومية والاستمرار فى تطوير الامداد بالاحتياجات قدر الامكان – أيضا – تطوير مراكز القيادة والسيطرة والاتصالات الالكترونية والدفاع ضـد الأسـلحة الكيميائيـة والصواريخ البلاستيكية التكتيكية – هذا الى جانب التركيز على أعمال التعاون والتنسيق أثناء العمليات مـن خـلال التدريب المشترك .

ولقد فرضت الأهداف السياسية والعسكرية و الاستراتيجية التى تركز على العمل الهجومـي علـى شـكل النشـاط العسكرى للائتلاف الدولى ، حيث أدركت القيادة العسكرية للائتلاف أهمية تهيئة موقف استراتيجي فى واحـدة مـن أضخم العمليات التى تمت فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما تضـمنه ذلك من تخطيط ونقل استراتيجي للقـوات المسلحة والمعدات عبر آلاف الكيلومترات ولا سيما بالنسبة للقوات الأمريكية وهى القوة الرئيسية فى ذلك الائتـلاف ، وفى نفس الوقت وبالتوازى مع أعمال الحشد كانت سرعة اعداد وتجهيز مسرح العمليات بكل ما يلزمه من طرق ومحاور وموانع ومراكز قيادة ومستودعات ما لم يكن موجودا من قبل .

كل ذلك فى ظروف افتقاد معظم القوات التى قدمت للاشتراك فى القتال الى خبرات العمل فى الصحـــراء واحتياجـها للتدريب المشترك واحتياج معداتها لتجهيزات اضافية معينة حتى يمكنها العمل فى مسرح العمليات الصحراوى ، اضافـة الى التأثير السلبى لطبيعة الطقس على القوات .

ومن هنا – فقد ركزت قيادة الائتلاف الدولى على انهاء أعمال الحشد وتجهيز مسرح العمليات وتدريـب واستعداد القوات المشتركة قبل منتصف يناير ١٩٩١ .

ولقد كان لامتلاك قيادة الائتلاف لقوة جوية متفوقة كما ونوعا وكفاءة الى جانب التفوق التقنى المطلق – ومن منطلـق حسن استغلال ذلك – فقد توصل الفكر العسكرى للائتلاف الى أسلوب غير مسبوق لاستخدام القـوات الجويـة – . والذى ارتكز على نظرية " المراحل المركبة " والتى اشتملت على مجموعة من العمليات الجوية غير المنفصلة عن بعضـها البعض حيث تبدأ المرحلة التالية قبل انتهاء المرحلة السابقة لها ، وقد اختصت كل مرحلة من المراحل بتنفيذ مهمة معينـة ومحدودة تعطى لها الأسبقية الأولى مع عدم اغفال باقى المهام الأخرى ، مع استغلال النسبة الأكبر والغالبة من المجـهود الجوى لمهمة رئيسية وتوزيع المجهود الجوى المتبقى على باقى المهام الفرعية .

- وقد انعكست الأهداف العسكرية للائتلاف على استراتيجية التمهيد الجوى حيث حرصت قيادة الائتـلاف علـى اضعاف القدرات العسكرية العراقية بشكل عام .
- وقد لخص الجنرال " كولين باول " رئيس الأركان المشتركة أهداف التمهيد الجوى فى ثلاثة أهداف :-

أولهـا – تصفية قدرات العراق على استخدام المواد النووية والكيماوية والبيولوجية .

وثانيها – تدمير مصادر القوة الاستراتيجية العراقية وخاصة الصواريخ " سكود – ب المطورة "

وثالثها – قطع خطوط المواصلات والامداد لعزل القوات العراقية فى الكويت ، وذلك لتهيئة الظروف المناسـبة لانجاح العمليات البرية ، ومنع القوات العراقية من ابداء مقاومة فعالة تتسبب فى خسائر بشرية كبيرة فى القوات المهاجمة .

وقد التزمت قيادة الائتلاف الدولى بعدة أسس مكنتها من تحقيق الأهداف المحددة لها :-

أولها : الاستغلال الأمثل للمبادأة وتوجيه عدة ضربات جوية وصاروخية شاملة يتخللها ويعقبها ضربا جوية منفصلة قبل بدء العملية الهجومية مستهدفة بذلك تصفية القدرات العسكرية العراقية لاجبارها على سحب قواتها أو توفير الظروف الملائمة للقيام بالعملية البرية لتحرير دولة الكويت .

وثانيها : القيام بعملية عزل القوات العراقية داخل الكويت لقطع كافة خطوط امدادها وإفقاد القيادة العسكرية العراقية أى قدرة على دعمها سواء بالقوات من خلال توجيه الضربات والهجمات المضادة م احتياطياتها فى العمق أو دعمها بالقدرات النيرانية لتعزيز قدرتها على الصمود .

وثالثهما : تركيز الجهود الجوى لتدمير الاحتياطيات التعبوية والمواقع الدفاعية الحصينة فى النطاق الدفاعى الأول وفتح الثغرات فى حقول الألغام مع اقتراب توقيت بدء العملية البرية ، مع التخطيط لتركيز الجهود الجوى لتأمين ومعاونة أعمال قتال التشكيلات البرية المهاجمة مع بداية العملية البرية الاستراتيجية .

- وعلى ضوء كل ذلك فقد تضمن الهيكل الرئيسى للخطة الهجومية الاستراتيجية لقوات الإئتلاف الدولى مرحلتين رئيسيتين تضمنت كل منها عدة مراحل فرعية .
- المرحلة الأولى :- العمليات الجوية (والتى بدأت فى ١٧ يناير ١٩٩١) .
- اجزاءات تنظيم الحملة الجوية الآتى :-

تخطيط الحملة الجوية :

- الأهداف السياسية العسكرية لعاصفة الصحراء وأثرها على تخطيط الجملة الجوية :

بعد ساعتين من توجيه الضربة الجوية / الصاروخية الافتتاحية للحملة الجوية ، أعلن الرئيس الأمريكى أن هدف الولايات المتحدة " ليس غزو العراق وانما " تحرير الكويت " الا انه اضاف أن قوات الائتلاف سوف تدمر آلة الحرب العراقية الهجومية التى جعلت من العراق مصدر خطر على جيرانه ، كما أكد الرئيس الأمريكى تصميمه على تدمير القدرات النووية والكيميائية العراقية .

وقد أيدت معظم دول الائتلاف هدف تحرير الكويت باستخدام القوة المسلحة وحشدت قواتها لهذا الغرض ، الا أن هذه الدول مثل مصر وفرنسا كانت لها تحفظاتها بالنسبة لاضعاف القدرات العسكرية العراقية بأكثر مما تحتاجه عملية تحرير الكويت ، ولكن القوة الرئيسية فى دول الائتلاف التى تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية - تساندها المملكة المتحدة كانت ترى ان تحرير الكويت ليس هدفا كافيا لضمان استقرار المنطقة فيما بعد ، وانه لابد من اضعاف القدرات العسكرية العراقية مع عدم تدميرها تماما ، حفاظا على التوازن مع ايران .

الا أنه بالإضافة الى تلك الأهداف المعلنة للولايات المتحدة ، فقد أصبح واضحا انه كان لتلك الحرب أهدافا أخرى لخدمة السياسة الداخلية الأمريكية والمصالح الاسرائيلية فى المنطقة ، فتحقيق نصر عسكرى كامل على العراق ، كان سيزيد من رصيد الرئيس الأمريكى قبل انتخابات الرئاسة التى جرت عام ١٩٩٢ ، كما أن هذا النصر سيزيل عقدة فيتنام التى ظلت تعانى منها العسكرية الأمريكية منذ انتهاء تلك الحرب وهو ما لم يخفيه الرئيس الأمريكى الذى أعلن فى احتفالات النصر - التى أقيمت بمناسبة عودة الدفعات الأولى من القوات

الأمريكية فى الخليج – أن تلك الحرب ، والنصر الذى حققته القوات الأمريكية فيها قد أنهيا الى غير رجعة عقدة فيتنام ،

وكما كان تحقيق نصرا عسكريا كاملا فى الخليج مطلبا أساسيا للرئيس الأمريكى ومؤسسته العسكرية ، فان آلة الحرب العراقية – وخاصة القدرات النووية والكيميائية والبيولوجية – كان مطلبا أمنيا اسرائيليا ،

وقد انعكست الأهداف السابقة على تخطيط الحملة الجوية فى أربعة مجالات رئيسية هى :

- تحديد الهداف الاستراتيجية للحملة الجوية ،
- استراتيجية الحملة الجوية وفكرة تنفيذها ،
- أهداف القصف الجوى فى المراحل المختلفة للحملة الجوية ،
- قوات الائتلاف الجوية المشاركة فى الحملة ،

وسنتناول انعكاس الأهداف السياسية العسكرية السابقة على كل من هذه المجالات الأربعة بشكل مختصر ،

- **الأهداف الاستراتيجية للحملة الجوية :**

لتحقيق الأهداف السياسية العسكرية السابقة ، استهدف تخطيط الحملة الجوية تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية [119]

- عزل وتعجيز القيادة العراقية وافقادها القدرة على السيطرة على قواتها فى مسرح العمليات
- تحقيق السيطرة الجوية والمحافظة عليها طوال الحملة ،
- تدمير القدرة العراقية على انتاج وتخزين واستخدام أسلحة التدمير الشامل (نووية – كيميائية – بيولوجية) ،
- تصفية القدرات الهجومية العراقية ،
- عزل وشل فعالية التشكيلات البرية العراقية فى الكويت ،

- **استراتيجية الحملة الجوية وفكرة تنفيذها :**

لتحقيق الأهداف السابقة ، بنيت استراتيجية الحملة الجوية وفكرة تنفيذها على أساس مهاجمة مراكز الثقل العراقية التى تسمح باستمرار احتلال الكويت ، وذلك بشل قدرة القيادة العراقية على ادارة العمليات الهجومية والدفاعية ، وتدمير مصادر القوة التى تسمح لها بتهديد الأمن والاستقرار فى المنطقة ، مع القضاء على فعالية القوات العراقية فى مسرح عمليات الكويت ، وتوفير الظروف الملائمة لشن العمليات البرية بأقل قدر من الخسائر ،

وعلى ذلك خطط تنفيذ الحملة الجوية على ثلاث مراحل جوية ، متداخلة زمنيا لكل منها سماتها الخاصة وأهدافها منها ثلاثون يوما يعقبها مرحلة مشتركة مع العمليات البرية لتحرير الكويت ،

وقد خططت المرحلة الأولى للحملة الجوية فى شكل عملية جوية استراتيجية لمدة أسبوع بهدف تحقيق السيطرة الجوية وتصفية القدرات النووية والكيميائية العراقية وتدمير قواعد اطلاق الصواريخ البلاستيكية مع شل نظام القيادة والسيطرة الاستراتيجية وتدمير البنية الأساسية للصناعات الحربية ومحطات توليد الكهرباء ومنشآت تكرير وتخزين النفط التى تدعم المجهود الحربى العراقى ،

---

(119) مجموعة باحثين – الأزمة العراقية / الكويتية ، الجزء الثانى،مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية ،

كما خطط تنفيذ المرحلة الثانية خلال يوم واحد فى شكل ضربات جوية كثيفة ضد القوات الجوية ووسائل الدفاع الجوى فى مسرح عمليات الكويت استكمالا لجهود المرحلة السابقة فى تحقيق السيطرة الجوية وسحق وسائل الدفاع الجوى العراقية وتمهيدا لنقل الجهود الجوية الرئيسية لقوات الائتلاف الى الكويت وجنوب العراق ،

أما المرحلة الثالثة التى استهدفت تمهيد مسرح عمليات الكويت فقد خطط تنفيذها فى شكل ضربات جوية متصلة لمدة ٢٢ يوم لشل فعالية القوات العراقية فى الكويت وخاصة الحرس الجمهورى وتجزئة هذه القوات وعزلها عن قواعد امدادها مع ايقاع أكبر قدر من الخسائر بها (٥٠ % من قوة هذه التشكيلات لتعديل ميزان القوى البرية بالقدر الذى يسمح بتحرير الكويت بأقل قدر من الخسائر البشرية فى قوات الائتلاف) واستمرار الجهود الجوية المكتسبة وتدمير قواعد اطلاق الصواريخ البلاستيكية الجوية ،

ومع بداية العمليات البرية لتحرير الكويت تنقل القوات الجوية للائتلاف جهودها الرئيسية لتأمين ومعاونة قوات الائتلاف البرية خلال اختراقها للدفاعات العراقية وقيامها بأعمال الالتفاف والتطويق لهذه الدفاعات مع إجهاض الهجمات والضربات المضادة للاحتياطيات العراقية والمشاركة فى مطاردة القوات المرتدة وتدميرها وبجزء من مجهودها تستمر القوات الجوية للائتلاف فى الحفاظ على السيطرة الجوية المكتسبة ومنع القوات الجوية العراقية من التدخل فى العمليات البرية مع استمرار القصف الجوى لقعد المواصلات والكبارى لحرمان القوات العراقية المرتدة من الانسحاب المنظم بعتادها وأسلحتها الثقيلة ،

- **أهداف القصف الجوى فى المراحل المختلفة للحملة الجوية [١٢٠] :-**

لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للحملة الجوية خطط توجيه الضربات الجوية الى مجموعات الأهداف التالية خلال مراحل الحملة المختلفة تبعا لأسبقيات الأهداف الفرعية داخل كل مجموعة :-

- لعزل وشل القيادة السياسية والعسكرية العراقية خطط توجيه الضربات الجوية ضد منشآت القيادة السياسية العراقية وشبكة مراكز القيادة والسيطرة الاستراتيجية فضلا عن شبكات مواصلات القيادة والسيطرة ومحطات توليد الطاقة الكهربائية التى تعتمد عليها المنشآت العسكرية ومنشآت الانتاج الحربى ،
- لتحقيق السيطرة الجوية والمحافظة عليها خطط توجيه الضربات الجوية الى القواعد الجوية والمطارات العراقية ونظام الدفاع الجوى فضلا عن مراكز القيادة والسيطرة على القوات الجوية والدفاع الجوى ،
- لتدمير قدرة العراق على انتاج وتخزين واستخدام أسلحة التدمير الشامل خطط توجيه الضربات الجوية ضد المفاعلات ومراكز الأبحاث النووية والكيميائية والبيولوجية ومصانع ومنشآت تخزين الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ،
- لتصفية القدرات الهجومية العراقية تم تخطيط الضربات الجوية ضد منشآت انتاج وتخزين الصواريخ البلاستيكية وقواعد اطلاقها والقنوات والموانئ البحرية فضلا عن منشآت تكرير وتخزين وتوزيع النفط لحرمان العراق من مصادر الطاقة لفترة طويلة ،

---

(١٢٠) نفس المصدر السابق

• لعزل وشل فعالية القوات العراقية فى الكويت والعمل على انهيارها خطط توجيه الضربات الجوية الى المستودعات الاستراتيجية وخطوط الامداد والسكك الحديدية والكبارى وعقد المواصلات التى تربط القوات العراقية فى الكويت بمصادر امدادها فضلا عن التشكيلات المدرعة والميكانيكية وخاصة تشكيلات الحرس الجمهورى .

• **قوات الائتلاف التى شاركت فى الحملة الجوية:**

جاء تشكيل القوات المشاركة فى الحملة الجوية سياسيا الى حد كبير فقد حرصت الولايات المتحدة منذ البداية على اشراك اكبر عدد من الدول للائتلاف وخاصة الدول الغربية والعربية لاسباغ الشرعية على الحملة التدميرية التى خططت لها بما يتجاوز احتياجات تحرير الكويت حتى لا تتحمل الولايات المتحدة وحدها تبعات هذه الحملة امام الرأى العام والعربى .

فبالاضافة الى الولايات المتحدة وخمس دول من مجلس التعاون الخليجى شارك فى الحملة الجوية اربع دول غربية بشكل مباشر والنتين منها تحت مظلة حلف الناتو وقد تفاوت مشاركة كل من الدول الغربية والخليجية فى كثافتها ونوعيتها تبعا لسياسة وقدرات كل دولة ومدى قوة حشدها الجوى فى المنطقة .

فبينما جاءت الولايات المتحدة على راس الدول الغربية المشاركة فى الحملة الجوية بما يقرب من ١٧٠٠ طائرة قتال وتأمين اعمال قتالية ومئات الحوامات (الهليوكوبتر) يليها كل من المملكة المتحدة (٧٠ طائرة) وفرنسا(٥٢ طائرة) وكندا (٢٩ طائرة) وايطاليا (٨ طائرات) وكانت مشاركة كل من المانيا وهولندا تحت مظلة حلف الناتو لا تتجاوز (٥٨ طائرة) [١٢١].

اما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجى فقد جاءت السعودية على رأس هذه الدول باستضافتها معظم القوى الجوية الغربية فى الائتلاف وقيادتها فضلا عن مشاركتها بمعظم طائرات القتال المتوفرة لديها (٢١٦ طائرة) يليها القوات الجوية الكويتية فى المنفى التى استطاعت الفرار واللجوء الى السعودية اثناء الغزو العراقى (٣٥ طائرة) .

اما كل من دولة الامارات وقطر والبحرين فانها وان شاركت فى استضافة بعض الاسراب الغربية وتأمينها الا ان مشاركتها المباشرة فى الحملة الجوية كانت رمزية تعبر عن التضامن اكثر مما تعبر عن قوة جوية حقيقية بينما اقتصر دور القوة الجوية العمانية على استضافة بعض الاسراب الغربية فى مطاردها وتأمينها مثلها فى ذلك مثل القوات الجوية التركية .

وقد تضمنت أربعة مراحل فرعية لم تنفذ كل منها منفصلة ومتعاقبة ولكنها تداخلت تحقيقا للأسس التى بنى عليها التخطيط .

• المرحلة الفرعية الأولى – وهى مرحلة القصف الاستراتيجى والتى هدفت الى تصفية القدرات النووية وأسلحة الردع الفوق تقليدية وشل وتدمير مراكز القيادة الاستراتيجية .

• المرحلة الفرعية الثانية – وهى مرحلة تحقيق السيادة الجوية وهى تعنى تهيئة الموقف الجوى المناسب الذى يسمح بالحركة والمناورة والوصول الى الأهداف المخططة لكافة أنواع طائرات القتال المشتركة دون التعرض لأى هجمات جوية أو صاروخية عراقية سواء الجوية منها او الأرضية .

---

(١٢١) نفس المصدر السابق

- المرحلة الفرعية الثالثة – وهى عزل مسرح العمليات بالكويت وهى تعنى شل قدرة القيادة العراقية عن تقديم الدعم للقوات المدافعة داخل دولة الكويت سواء بالنيران أو الدعم بالقوات المقاتلة أو الامداد الادارى والفنى .
- المرحلة الفرعية الرابعة – وهى تأمين ومعاونة وحماية القوات البرية المشتركة فى العملية البرية الاستراتيجية وتعتبر جزءا منها وقد استهدفت توفير الظروف التعبوية والتكتيكية الملائمة لنجاح أعمال القوات البرية .

وقد تمت هذه المراحل فى اطار عمليات خداع استراتيجى وعمليات حرب نفسية لتحييد وعزل قوات الحرس الجمهورى فى جنوب العراق ، حيث شمل الخداع العملياتى قيام القوات الخاصة والقوات البحرية بتنفيذ نشاطات متعددة لتضليل العراق من خلال تهديد البصرة والقوات العراقية من الشرق والجنوب عبر الكويت ، ومع بدء العمليات البرية نفذت هجمات برية وبحرية وجوية من عدة اتجاهات اشتملت على عمليات برمائية وانزال بحرى لايهام العراق بأن اتجاه الهجوم الرئيسى من الشرق وبالتالى خداعه عن اتجاه الهجوم الرئيسى الذى خطط له أن يكون من داخل مسرح عمليات الكويت الغربى .

- المرحلة الثانية – العملية البرية (والتى بدأت فى ٢٤ فبراير ٩١ – الى ٢٨ فبراير ٩١)

وتضمن التخطيط لتنفيذها ثلاث مراحل فرعية .

- المرحلة الفرعية الأولى – وهى مرحلة التغلب على الموانع العراقية واختراق الدفاعات الرئيسية وقد استهدفت فتح الثغرات والممرات فى الموانع والتحصينات العراقية ودفع المفارز الأمامية للاستيلاء على دفاعات نطاق الأمن لتهيئة الظروف المناسبة لدفع القوة الرئيسية المهاجمة على المحاور المختلفة .
- المرحلة الفرعية الثانية – وهى مرحلة تطوير الهجوم والالتفاف حول الدفاعات الرئيسية العراقية ، وقد استهدفت اختراق والاستيلاء على النطاقات الدفاعية للقوات العراقية وتدمير القوات والأسلحة والمعدات المدافعة عليها من خلال مع الضربات والهجمات التى تتم بالمواجهة .
- المرحلة الفرعية الثالثة – وهى مرحلة احكام تطويق القوات العراقية وعزل مسرح العمليات وتحرير مدينة الكويت واستكمال تدمير قوات الحرس الجمهورى العراقى .

وقد اعتمدت قوات الائتلاف فى تخطيطها للعملية البرية الاستراتيجية على نظرية الحرب الجو / برية والتى ترتكز على فكرة أن ما يحدث فى الجو سوف يكون له تأثير أكيد على ما يحدث فى البر وبالتالى فان القصف الجوى المستمر معم عمليات الابرار الجوى العميقة سوف يؤدى الى انجاح الهجوم البرى – وعلى ضوء ذلك فقد كان يشتمل التجميع القتالى للقوات المشتركة على ثلاث محاور رئيسية :-

- المحور الأول – " المحور الساحلى " ويعمل فى نطاقه قوات المنطقة الشرقية المشكلة من تجميع قتالى يتكون من ٣ لواء حرس وطنى سعودى (اللواء الثانى والثامن والعاشر الميكانيكى) ، وكتيبة ميكانيكى قطرى ، ٢ فرقة مشاة أسطول امريكى .
- المحور الثانى – " المحور المركزى " ويعمل فى نطاقه قوات المنطقة الشمالية المشكلة من تجميع قتالى يتكون من مجموعة خالد السعودية (اللواء الرابع المدرع واللواء ٢٠ مشاة الميكانيكى) ومجموعة سعد الكويتية (لواء التحرير الميكانيكى ولواء الشهيد المدرع) والقوات السورية (الفرقة التاسعة المدرعة ولواء مغاوير) والقوات المصرية (الفرقة الثالثة مشاة الميكانيكى – والفرقة الرابعة المدرعة – اللواء ١٤٥ صاعقة).

- المحور الثالث –" محور حفر الباطن " ويعمل فى نطاقه قوات الفيلق السابع المكون من قوات أمريكية (الفرقة الأولى والفرقة الثالثة – الفوج الأول والثانى فرسان مدرع – الفرقة الأولى مشاة ميكانيكى) وقوات بريطانية (الفرقة ٢٤ مشاة ميكانيكى والفرقة ٨٢ محمولة جوا والفرقة ١٠١ اقتحام جوى والفوج ٣ فرسان مدرع) وقوات فرنسية .

وتنفذ العملية الهجومية البرية بتوجيه ضربة رئيسية وأربعة ضربات معاونة بهدف تحرير الكويت وقطع خطوط المواصلات فى جنوب شرق العراق وتدمير قوات الحرس الجمهورى العراقية فى مسرح العمليات الكويتى ، وفى نفس الوقت يتم هجوم تظاهرى للخداع والتضليل بالتظاهر بعمليات انزال على طول الشواطئ الكويتية والعراقية وذلك كجزء من عمليات الهجوم البرى .

وقد تم تنفيذ أربعة ضربات معاونة خلال المواجهة سبقت الضربة الرئيسية حيث تهاجم قوات المنطقة الشرقية من الشرق فى اتجاه الأحمدى لاختراق الدفاعات العراقية وتأمين الجانب الأيمن لمشاة البحرية الأمريكية وتدمير القوات العراقية وتأمين الأهداف فى نطاقها مع استعدادها لتأمين مدينة الكويت .

وفى المنطقة الجنوبية من الكويت تقوم مشاة البحرية الأمريكية بهجوم معاون فى اتجاه الكويت / الجهراء لاختراق الدفاعات العراقية وتدمير القوات فى مواجهتها وتأمين الأهداف الحيوية لمنع وصول تعزيزات للقوات العراقية التى تواجه المنطقة الشمالية وتحتل مواقع لمنع انسحاب القوات العراقية من جنوب الكويت .

وفى المنطقة الوسطى الغربية من الكويت تقوم قوات المنطقة الشمالية بهجوم معاون فى اتجاه الجهراء لاختراق الدفاعات العراقية وتدمير القوات فى مواجهتها وتأمين الجانب الأيمن للضربة الرئيسية وتقطع خطوط المواصلات شمال مدينة الكويت وتؤمن الجهراء وتستعد للمعاونة فى تأمين وتطهير مدينة الكويت .

وفى غرب الكويت يقوم الفيلق الثامن عشر بهجوم معاون فى اتجاه الناصرية / البصرة لعزل القوات العراقية التى بمسرح عمليات الكويت ويستعد للتحول للهجوم شرقا لتدمير قوات الحرس الجمهورى جنوب البصرة .

أما الضربة الرئيسية فتتم بعد قطع الجسور والطرق وخطوط السكك الحديدية جنوب البصرة مباشرة لمنع قوات الحرس الجمهورى من الانسحاب وتشكيل منطقة قتل لها شمال الكويت ، ثم يقوم الفيلق السابع بتوجيه الضربة الرئيسية فى اتجاه البيضا لاختراق الدفاعات العراقية وتدمير قوات الحرس الجمهورى فى نطاقه ويستعد الفيلق للدفاع الحدود الشمالية الكويتية .

وتعاون الضربة الرئيسية بالقاذفات (بى ٥٢) والهجمات الجوية التكتيكية والهليوكوبتر المسلح بمقذوفات موجهة مضادة للدبابات مع تنفيذ عمليات ابرار جوى فى المناطق شمال السلمان ، وجنوب الناصرية ومطار على السالم وغرب الجهراء بقوة ٢ لواء من الفرقة ١٠١ اقتحام جوى استخدمت فيها ٣٠ طائرة هليوكوبتر من طراز (شينوك – وبلاك هوك – وأباتشى – وكوبرا)

وتعمل الفرقة التاسعة المدرعة احتياطى لمسرح العمليات مستعدة لمعاونة الضربة الرئيسية بقوة الفيلق السابع أو الضربة المعاونة لقوات المنطقة الشمالية .

- **التخطيط العربى لعملية عاصفة الصحراء :-**
- الخطة العامة للعملية الهجومية (عاصفة الصحراء) :-
- فى ضوء الخطة العامة لقوات الائتلاف وباستغلال الضربات الجوية وأعمال الخداع والحرب الالكترونية يتم تنفيذ عملية هجومية لتحرير الكويت ، وعلى ضوء تلك الخطة وقع على عاتق القوات العربية فى المنطقتين الشرقية والشمالية قطاع من الأراضى والدفاعات العراقية يعتبر من أصعب اتجاهات الهجوم حيث يتميز بوجود نظام موانع عراقية على طول مواجهة هجوم القوات ويتكون هذا النظام من :-
- سلسلة من السواتر الترابية بارتفاع ٣-٥ متر أمام الحد الأمامى وفى عمق الدفاعات .
- خنادق بعرض ٣-٥ متر وبعمق ٢,٥ متر يتم ملئها بالبترول الخام من خلال شبكة أنابيب ، ويتم اشعالها عند هجوم القوات .
- حقول الغام مضادة للأفراد والدبابات ذات كثافة عالية من الألغام وبعمق يصل الى ٢٠٠ متر
- شبكة من الأسلاك الشائكة تصل الى ٦ صفوف ، وبعمق يصل الى ١٥٠ مترا .
- تتم الخطة الهجومية من خلال مرحلتين رئيسيتين:-
- المرحلة الأولى : التغلب على الموانع واختراق الدفاعات وتطوير الهجوم فى العمق .
- المرحلة الثانية : تحرير مدينة الكويت ، حيث تقوم تحت ستر التمهيد النيرانى للمدفعية والطيران بتحقيق الاتصال بنطاقات الأمن العراقية ثم التغلب على الموانع الدفاعية ومهاجمة الموانع الأمامية واقامة رؤوس موانع داخل الأراضى الكويتية ، مع الاستعداد لصد الهجمات المضادة العراقية ، ثم تطوير الهجوم شمالا فى عمق الأراضى الكويتية لتحرير مدينة الكويت وتتم العملية خلال خمسة أيام قتال .
- تقوم قوات المنطقة الشرقية بمهاجمة المواقع العراقية على المحور الساحلى بقوة ٣ مجموعات قتال (قوة عمر - قوة عثمان - قوة أبوبكر) بالتعاون مع ضربة معاونة على يسارها بقوة الفرقتين الأولى والثانية مشاة بحرية أمريكية ، حيث تنطلق قوات المنطقة من " الخافجى " شمالا حتى جنوب الأحمدى الى المطار الدولى الى مدينة الكويت وذلك خلال ٤-٥ أيام قتال .
- أما قوات المنطقة الشمالية (محور حفر الباطن) :-
  - فتقوم بمهاجمة الدفاعات العراقية على محور حفر الباطن على محورين :-
- المحور الاول : بقوة ٣ مجموعات قتال (قوة خالد - قوة سعد - قوة عرعر) تقوم بالهجوم على محور النمرتين - عمارة الدرب ثم التقدم شرقا فى اتجاه سوكنات الصداة ... مخترقة الدفاعات العراقية على هذا المحور ثم الاندفاع تجاه الجهراء ثم الى مدينة الكويت ، تنفذ اعمال قتالها خلال خمسة ايام قتال ، وتحتفظ بقوة طارق فى الاحتياطى العام .
- المحور الثانى : (القوات المصرية)
- بقوة الفرقة الثالثة الميكانيكى فى النسق الاول والفرقة الرابعة المدرعة فى النسق الثانى وبالتعاون مع المجموعة ١٤٥ صاعقة تقوم بالهجوم واختراق الدفاعات العراقية على محور الشفايا - غرب ام عمارة حتى الابرق ، وتتم العملية خلال خمسة ايام قتال .

• بدأ الهجوم بدفع ٣ مفارز ميكانيكية مدعمة تتقدم تحت ستر نيران المدفعية وتقوم بالشاء رؤوس موانع عميقة داخل الدفاعات العراقية بما يؤمن دفع التجميع الرئيسي لقوات النسق الاول للقوات العربية ، وتخترق الدفاعات الرئيسية للقوات العراقية وتدمر قوات النسق الاول لها فى قطاع المسئولية مع الاستعداد لصد الهجمات والضربات المضادة لنسق ثانى /احتياطى القوات العراقية ، وبنجاح عملية الصد يتم دفع الانساق التالية اعتبارا من صباح اليوم الثالث قتال لتطوير الهجوم فى اتجاه الجهراء وقاعدة على السالم ومدينة الكويت ... واستكما تدمير القوات العراقية .

• **ادارة العملية البرية الاستراتيجية :**

• التغلب على نظام الموانع العراقى :

• نظرا للظروف السياسية السائدة فى فترة ماقبل الضربة الجوية فانه لم يكن مسموحا بدفع اى عنصر من عناصر الاستطلاع الهندسى للحصول على المعلومات عن نظام الموانع بالدفاعات العراقية وكان المصدر الاساسى للحصول على المعلومات فى هذه الفترة هو الصور الجوية بالتنسيق مع الجانب الامريكى ورغم التقدم العلمى فى مجال التصوير الجوى الا انه لم يتم تكوين صورة حقيقية للموانع العراقية لنتيجة عاملين :

اولهما – قصور التصوير الجوى فى اظهار حقول الالغام المدفونة والتى تتنوع فيها الالغام المستخدمة فى رصها سواء من ناحية الحجم او المادة المصنعة منها من حيث كونها مادة معدنية او غير معدنية الى جانب عمق اللغم تحت الارض .

وثانيهما – الاختلاف فى تفسير وقراءة وتحليل الصور الجوية بما يمكن ان يؤدى الى اكثر من تفسير للصورة الواحدة .

وبعد بداية الضربة الجوية ولجوء الكثيرين من افراد الجيش العراقى الى قوات الائتلاف الدولى ونتيجة لاستجواب هؤلاء الافراد المستسلمين وخاصة افراد سلاح المهندسين العراقى الذين شاركوا فى الشاء لنظام الموانع العراقى فقد ساهمت المعلومات التى تم الحصول عليها بدرجة كبيرة فى استكمال الشكل النهائى للتجهيز الهندسى العراقى والذى كان يتكون من [١٢٢] :–

مانع نطاق الأمن :– وهو عبارة عن حقول الغام مختلفة مضادة للافراد ومضادة للدبابات بعمق حتى ٥٠ مترا ومحددة بسور من السلك الشائك من الجانبين حول مواقع سرايا نطاق الامن الذى يبعد حتى ٥كم من الدفاعات العراقية الرئيسية وفى الفواصل بين هذه المواقع .

• خنادق اللهب :– وهى خنادق بعمق ٢ متر وعرض ٢ متر ومقسمة الى اجزاء مواجهة الجزء الواحد منها ١كم حيث يتم ضخ البترول الى هذه الخنادق من حقول البترول من خلال شبكة الانابيب للتغذية بحيث يتم تغذية كل ١٠ كم من انبوب واحد تتصل بالانبوب الرئيسى ويتم اشعال البترول فى الخندق بنظام اشعال متعدد الوسائل " كهربائيا او حراريا " بواسطة برميل من النابالم او يدويا بواسطة فرد مكلف خصيصا لهذه المهمة .

---

[١٢٢] د . / زكريا حسين أحمد – دراسات فى حرب الخليج – مرجع سبق ذكره .

هذا وكانت القوات العراقية قد أنشأت عدة نطاقات من الموانع امام الدفاعات الرئيسية متمثلة فى اثنين من حقول الالغام كل منها بعمق ١٠٠ متر بفاصل ٦٠ متر اضافة الى موانع الاسلاك الشائكة واسلاك اخرى بارتفاع ٢ متر وعمق ٦ متر وبحيث يصل العمق الكلى للمانع الى حوالى ٢٧٠ مترا

والى جانب كل ذلك كان هناك الساتر الترابى الذى اقامه العراقيون ليكون فاصلا بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والذى يعتبر المانع الاول الذى واجه قوات الائتلاف الدولى وهو عبارة عن ساتر ترابى مزدوج بارتفاع يصل الى ٧ امتار .

وقد تم التغلب على الساتر الترابى على مرحلتين اولهما - مرحلة فتح الممرات فى الساتر الترابى الجنوبى خلال الليلة السابقة لبدء العمليات البرية لقوات الائتلاف الدولى .

وثانيها - مرحلة فتح الممرات فى الساتر الترابى الجنوبى مع بدء الهجوم البرى للقوات المشتركة ، حيث تم اختيار توقيتات فتح تلك الممرات فى توقيت ينتهى مع بداية الهجوم حتى لايتم تحديد اماكنها بواسطة عناصر الاستطلاع العراقية العاملة على الحدود الكويتية ، وقد استخدمت المعدات الميكانيكية الهندسية فى فتح الممرات .

أما أسلوب التغلب على موانع نطاق الأمن العراقى - فقد خطط لفتح ثغرة فى مواجهة هجوم كل سرية من قوات الائتلاف من الكتائب المكلفة للتغلب على نطاق الأمن وذلك باستخدام صواريخ فتح الثغرات وجرافات الألغام والدقاقات .

أما خنادق اللهب فتشكل مانعا قويا ضد أى قوات مهاجمة يصعب اجتيازه أو التغلب عليه نتيجة لدرجة الحرارة العالية جدا والتى تصل الى ثلاثة آلاف درجة مئوية والضغط الشديد للبترول المشتعل والذى يصل الى ستة آلاف رطل للبوصة المربعة ، وعلى ذلك فقد تركز التخطيط على منع العراقيين من اشعال البترول فى هذا المانع وذلك بتشكيل مجموعات من الوحدات الخاصة المدعمة بعناصر من المهندسين ، بمهمة ابطال تجهيزات الإشعال الخاصة بهذا المانع وتأمينه .

وقد دفعت مجموعات الاغارة ليلة هجوم قوات الائتلاف الدولى وقامت بقطع أسلاك التوصيل الكهربائية الخاصة بتجهيزات الاشعال وقلب براميل النابالم فى الاتجاه البعيد عن الخندق البترولى وتأمينه ، وقد تلك المجموعات فى المهام التى كلفت بها وذلك قبل فجر يوم الهجوم البرى .

وعن المانع العميق أمام الدفاعات العراقية - فقد خطط لتقوم مفارز الموانع المسلحة بصواريخ فتح الثغرات وجرافات الألغام والدقاقات ودبابات الكبارى ، حيث وصلت عناصر الاستطلاع الهندسى الى بداية المانع فى الساعة ١٢٠٠ يوم ٢٥ فبراير وقامت باستطلاع المانع وأكدت المعلومات التى سبق حصولها عنها وبدأت فى فتح الثغرات طبقا للمخطط ، حيث خصص لكل ثغرة اثنين صاروخ لفتح الثغرات فى حقول الألغام المضادة للدبابات الذى تم اطلاقها بالتتالى ، وجرافة ألغام لتأكيد فتح الثغرة ، ثم تم تعليم كل ثغرة بعلامات ارشاد ، كما نظم مرور القوات من خلالها بواسطة عناصر مشتركة من الشرطة العسكرية والمهندسين ، وفى الساعة ١٢٥٥ كانت القوات المهاجمة قد نجحت فى فتح الثغرات التى اندفعت من خلالها موجات الاقتحام الأولى لتجتاز الدفاعات العراقية وانشاء رأس مانع تمهيدا لدفع باقى القوات من خلالها .

وقد تم وضع برنامج تدريب مشترك على فتح الثغرات فى الموانع الهندسية باستخدام عدة طرق ، بدأت باستخدام طوربيد "البنجالور" التقليدى وصولا الى استخدام الأنظمة الصاروخية لفتح الثغرات فى حقول الألغام ، وقد أسفر استخدام نظام فتح الثغرات فى حقول الألغام المضادة للدبابات " فاتح " المصرى والذى أنتجته الهيئة العربية للتصنيع نجاحا كبيرا ، اذ نتج عن تجارب استخدامه فتح ثغرة بعرض ٣٦ مترا فى حين كان المستهدف فتح ثغرة بعرض ٦ – ٨ مترا فقط .

وقد شمل التدريب المشترك استخدام المعدات الأمريكية للتغلب على الموانع مثل صواريخ فتح الثغرات فى حقول الألغام " ميسليك " وجرافات الألغام " ماين راكس " والكبارى المحملة على الدبابات " آل ٨ " ، مما كان له أكبر الأثر فى نجاح التخطيط لفتح الثغرات .

- بدأ تنفيذ العملية البرية الاستراتيجية فى الساعة ٠٤٠٠ يوم ٢٤ فبراير ٩١ واطلق عليها حرب المائة ساعة حيث انتهت فى الساعة ٠٧٠٠ يوم ٢٨ فبراير ٩١ حيث تم تنفيذها طبقا لمراحلها الفرعية الثلاثة المخططة لها الا انه نظرا للنجاح الذى حققته قوات الضربة الرئيسية لقوة الفيلق السابع فقد تم تقديم موعد الضربات المعاونة لتكون اعتبارا من الساعة ١٢٠٠ من نفس يوم الهجوم بدلا من صباح اليوم الثانى ٢٥ فبراير طبقا للتخطيط وقد تم ادارة العملية كالاتى :
- المرحلة الفرعية الاولى : وتم تنفيذها خلال الفترة من ٢٤ الى ٢٥ فبراير ٩١ حيث قامت القوات العاملة على المحور الساحلى بالهجوم وتمكنت قوات الحرس الوطنى السعودى بقوة ٣ لواء ميكانيكى من اختراق دفاعات الفرقة ١٨ مشاه عراقية التى كانت تدافع فى المواجهة وتمكنت من الوصول الى منطقة ميناء سعود والاستيلاء عليه وتأمينه بعمق اختراق وصل الى ٢٥ كم .

وتمكنت الفرقة الثانية مشاه اسطول من الهجوم والتقدم بنجاح فى الفاصل بين الفرقة الثامنة مشاة اسطول والفرقة ٢٩ المشاة العراقية التى كانت تدافع فى المواجهة ووصلت بنجاح الى منطقة المزاريع والاستيلاء عليها وتأمينها بعمق اختراق وصل الى ٥٠كم . وتمكنت الفرقة الاولى مشاه اسطول من اختراق دفاعات الفرقة السابعة مشاه العراقية فى مواجهتها ووصلت بنجاح الى منطقة ضليعات العوازل والاستيلاء عليها وتأمينها بعمق اختراق وصل الى ٣٠كم وصباح يوم ٢٥ فبراير ٩١(١٢٣) استمر الهجوم الناجح لقوات المحور الساحلى ووصلت قوات الحرس الوطنى السعودى بنهاية اليوم الى منطقة راس القليعة – كما وصلت الفرقة الثانية مشاه اسطول الى رجم جثمان – ووصلت الفرقة الاولى مشاة اسطول الى المنطقة جنوب الصليبية .

وفى نفس اليوم ٢٤فبراير ٩١ قامت القوات العاملة على المحور المركزى بالهجوم وتمكنت مجموعة خالد السعودية المكونة من اللواء الرابع المدرع واللواء ٢٠ مشاة ميكانيكى ومجموعة سعد الكويتية المكونة من لواء التحرير الميكانيكى ولواء الشهيد المدرع من اختراق نطاق الامن وتأمينه بدأت فى فتح الثغرات فى الموانع حيث نجحت فى فتح الثغرات وانشاء رؤوس موانع وبذلك مهدت الطريق وهيأت الظروف المناسبة لدفع القوات الرئيسية واخترقت دفاعات الفرقة ٣٠ مشاه العراقية .

(١٢٣) كان الرئيس العراقى قد اصدر أوامره يوم ٢٥ فبراير بانسحاب قواته المسلحة من الكويت ، وقد أدى القصف الجوى للطرق والكبارى الى تكدس العربات والدبابات على الطرق الرئيسية بين الكويت والبصرة مما جعلها هدفا مثاليا للقصف الجوى وكثف الهجمات الجوية عليها وقد أدت كثافة الطائرات الحليفة فوق هذه القوات الى خشية مراكز السيطرة الجوية التى تتابع نشاطها من تصادم هذه الطائرات ، فحولت بعضها الى قصف بعض الطرق الفرعية الأخرى .

وخلال يوم ٢٤فبراير ٩١ قامت القوات العاملة على محور وادى الباطن بالهجوم وتمكنت قوات الفيلق السابع فى اختراق دفاعات الفرقة ٢٨، الفرقة ٢٥ ، الفرقة ٣١ ، الفرقة ٤٨، الفرقة ٢٦ العراقية والتقدم بنجاح والتوغل الى عمق٣٥ الى ٦٠ كم داخل الدفاعات العراقية ،

وفى نفس الوقت تمكنت قوات الفيلق الثامن عشر من تطويق القوات المدافعة العراقية بالتعاون مع قوات الابرار الجوى واستمرت فى التقدم بنجاح والتوغل الى عمق ٨٠ الى ١٠٠ كم داخل الدفاعات العراقية ،

وخلال يوم ٢٥ فبراير ٩١ استمرت قوات الفيلق السابع فى هجومها وتوغلت الى عمق ٥٠ - ٨٠ كم - كما استمرت قوات الفيلق الثامن عشر فى هجومها وتوغلت الى عمق ١٣٠ الى ١٦٠ كم داخل الدفاعات العراقية،

وفى نفس اليوم ٢٤فبراير ٩١ واعتبارا من الساعة ١٥٠٠ دفعت القوات المصرية مفارزها المتقدمة لتامين نطاق الامن وفى الساعة ١٤٠٠ يوم ٢٥ فبراير ٩١ تم دفع القوة الرئيسية للفرقة الثالثة المشاة الميكانيكى ونجحت فى اختراق دفاعات الفرقة ٢٠ مشاه عراقى وبنهاية اليوم حققت مهامها واستولت على خط بعمق ٣٠كم وذلك بالتعاون مع القوات السعودية والقوات المشتركة ،

- المرحلة الثانية : وتم تنفيذها يوم ٢٦ فبراير ٩١ حيث استمرت القوات العاملة على المحور الساحلى فى هجومها وتمكنت قوات الحرس الوطنى السعودى بقوة ٣ لواء ميكانيكى وبالتعاون مع باقى القوات العاملة على المحور قد نجحت فى الوصول الى اهدافها المخططة واستولت على مناطق الفنطاس والصليبية وجنوب الجهراء بـ ٢٠ كم

وفى نفس الوقت استمرت القوات العاملة على المحور المركزى فى اعمال قتالها وهاجمت مجموعة خالد السعودية بقوة اللواء الرابع المدرع واللواء ٢٠ ميكانيكى ومجموعة سعد الكويتية بقوة لواء التحرير الميكانيكى ولواء الشهيد المدرع وتمكنت فى الساعة ١٠٠٠ يوم ٢٦ فبراير من تحقيق المهام المخططة لها بنجاح ،

وفى الساعة ١٢٠٠ من نفس اليوم تم دفع الفرقة الرابعة المدرعة المصرية عدا اللواء الثانى المدرع واللواء ١٤٥ صاعقة عدا كتيبة فى اتجاه مدينة الجهراء وقاعدة على السالم الجوية ،

وفى نفس التوقيت من نفس اليوم دفعت مجموعة خالد السعودية ومجموعة سعد الكويتية على يمين الفرقة الرابعة المدرعة وفى نفس اتجاه هجومها حيث تمكنت من تنفيذ مهامها بالتعاون مع القوات المصرية التى نجحت فى الاستيلاء على قاعدة على السالم الجوية واحكام السيطرة على منطقة الجهراء فى الاتجاه الشمالى الغربى وقفل الطرق المؤدية من والى مدينة الكويت ،

كما نجحت الفرقة الثالثة المصرية العاملة ضمن التجمع القتالى للمحور المركزى من تحقيق مهامها بالاستيلاء على منطقة شرق الابرق وذلك فى الساعة ١٠٠٠ من نفس يوم ٢٦ فبراير ،

وعلى محور وادى الباطن استمر هجوم الفيلق السابع ونجح فى تدمير الفرقة ١٢ مدرع العراقى واتصل بعناصر من الحرس الجمهورى العراقى ووصل الى الخط العام جنوب قرعة بن لقيلة - الكربى كما طور الفيلق الثامن عشر قتالة وتمكن من قطع طريق بغداد / البصرة الصحراوى فى مناطق جليبة - دارو - الناصرية ،

- المرحلة الفرعية الثالثة - وتم تنفيذها ليلة ٢٨/٢٧ فبراير ٩١ فى الساعة ٦٠٠ يوم ٢٧ فبراير قامت قوات الصاعقة المصرية بدخول مدينة الجهراء ونجحت فى تطهيرها من القوات العراقية والاستيلاء عليها وتأمينها وفى الساعة ١٠٠٠ من نفس اليوم تم دفع اللواء السادس الميكانيكى من الفرقة الرابعة المدرعة المصرية ومعه اللواء ١٤٥ صاعقة عدا كتيبة وبالتعاون مع القوات السعودية والكويتية تم دخول مدينة الكويت ونجحت القوات فى

تطهيرها من القوات العراقية والاستيلاء عليها وتأمينها ورفع الاعلام السعودية والمصرية والكويتية على السفارات وعلى المبانى الحكومية الكويتية .

وتمكنت القوات العاملة على المحور الساحلى بالتعاون مع القوات العاملة على المحور المركزى من دخول مدينة الكويت ونجحت القوات السعودية - والكويتية فى تطهير الجزء الشرقى والشمالى من مدينة الكويت وقامت قوات مشاة الاسطول الامريكية بتطهير المنطقة الجنوبية من المدينة وتأمين مطار الكويت الدولى .

وعلى محور وادى الباطن استمرت اعمال قتال الفيلق السابع فى التقدم بنجاح تجاه الشرق واستكمل هزيمة قوات الحرس الجمهورى العراقى بقوة ثلاث فرق مدرعة وتمكن من احكام السيطرة على المنطقة شمال الكويت - ووصل الى منطلق فى شمال الجهرا - خور الصبية - جنوب غرب ام القصر - جنوب غرب البصرة ، كما استمرت اعمال قتال الفيلق الثامن عشر وتقدم بنجاح وتمكن من احكام حصار القوات العراقية شمال العراق واستكمل هزيمة فرق الحرس الجمهورى العراقية واحكم السيطرة على مطارات الرميلة - المفراش-صفوان - طليل ووصل الى المنطقة جنوب غرب البصرة المنطقة جنوب الناصرية (المراحل التفصيلية للعملية الهجومية بالملاحق العسكرية) .

ثالثا : نتائج عملية عاصفة الصحراء [١٢٤] :-

لقد حققت عملية عاصفة الصحراء الاستراتيجية العديد من النتائج على المستوى الاستراتيجى سواء من المنظور السياسى والعسكرى او الاقتصادى وكان أهم النتائج التى تحققت مايلى :

- إجبار القيادة العراقية على الاستسلام لكافة المطالب والشروط الدولية مع الالتزام بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولى الاثنى عشر .
- التنازل رسميا عن الادعاءات التاريخية والإقليمية التى تعتقد أن الكويت جزء من العراق وتطالب بضمها
- دفع التعويضات لدولة الكويت التى تقدر بحوالى ١٠مليار دولار مع إطلاق سراح جميع اسرى الحرب والرهائن من الشعب المتواجدين بالعراق .
- حظر تصدير السلاح بأنواعه وأشكاله المختلفة الى العراق .
- تدمير جميع أسلحة الدمار الشامل ومخازنها داخل العراق .
- تدمير القوات العراقية التى تمثلت فى الآتى :-
- تدمير ٥٠%و٦٠% من قدرات ٤٠ فرقة عراقية جنوب العراق وفى الكويت .
- اسر حوالى ٨٥٠٠٠ جندى .
- مقتل و إصابة ١٦٠,٠٠٠ مدنى وعسكرى .
- تدمير ٣٩٠٠ دبابة ، ٢٥٠٠ عربة مدرعة ، ٢١٠٠ قطعة مدفعية طبقا لتقارير المخابرات الحربية والاستطلاع .
- تدمير ٢٤ قاذف صواريخ أرض / ارض .
- تدمير ٩٠% من القوات البحرية .

---

[١٢٤] التقرير الاستراتيجى العربى - ١٩٩١ م

• تدمير ٨٥% من الدفاع الجوى العراقى ،

• تدمير ٦٠% من القوات الجوية العراقية ،

• تدمير ٩٠% من أسلحة الدمار الشامل العراقية ،

• **أما الخسائر الاقتصادية فكانت :**

• تدمير البنية الأساسية فيما قيمته حوالى ٢٠٠ مليار دولار تمثلت فى تدمير حوالى ٣٢٥ مجمع صناعى – ٧ مصنع بترولى و أبرزها مجمع البتروكيماويات "خور الزبير" ٥٠٠ وحدة صناعية عسكرية ، ٥٠ % من الكبارى والجسور، بالإضافة الى شل قدرة حوالى ٢٠٠ مصنع على الإنتاج ،

• احتلال مساحة حوالى ٥٠،٥٠٠كم٢ من الأراضى العراقية شمال وجنوب العراق وفرض السيطرة الكاملة عليها بواسطة قوات الائتلاف وستظل هذه المساحة من الأرض تحت سيطرة قوات الائتلاف حتى يتم تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولى ،

• كما تكبدت قوات الائتلاف نفقات مالية ضخمة يمكن بيانها كالتالى :

• تكاليف عملية " درع الصحراء " : متوسط التكاليف اليومية منذ الثانى من أغسطس حتى ١٦ يناير ١٩٩١ ٧٦,٨مليون دولار يوميا باجمالى ١٢,٩ بليون دولار ،

• تكاليف عملية " عاصفة الصحراء " :

  • الحرب الجوية : ٢٩٥ مليون دولار فى اليوم الواحد باجمالى ١٣,٣بليون دولار خلال ٤٥ يوما ،

  • الحرب البرية : ٥٢٠ مليون دولار فى اليوم الواحد باجمالى ٢,١بليون دولار خلال ٤ أيام ،

• تكاليف ازالة المخلفات واعادة الأمور الى ماكانت عليه :

  • فترة مابعد المعركة (٣ شهور) ٧ بليون دولار ،

  • تكاليف عودة القوات ١١,٥ بليون دولار ،

• اجمالى التكاليف ٥٠ – ٦٠ بليون دولار ،

• دمرت الاغارات الجوية للائتلاف التى وصل عددها الى مايزيد على ١١٠ ألف اغارة ، البنية الأساسية للعراق وبلغ اجمالى وزن القنابل والصواريخ التى أسقطت على القوات العراقية فى العراق والكويت المحتلة ١٤١٩٢١ طن بينما يصل وزن القنابل التى ألقيت على مدينة " نجزاكى " ٢٤٢٠٠طن ، والقنابل التى ألقيت على مدينة " درسدن " الألمانية ٣٤٢١ طن ، وازاء ذلك سوف تحتاج العراق تكاليف بالغة الضخامة لاعادة بناء ما دمرته الحرب ،

• تعرضت الكويت لعملية دمار شامل سواء على أيدى القوات العراقية التى دمرت المرافق الأساسية الكويتية ، ونهبت الممتلكات ، واحرقت آبار البترول، وسربت النفط فى مياه الخليج ، وقتلت أعدادا كبيرة من الشعب الكويتى ، وحاولت افقاده هويته ، قد تتطلب عملية اعادة اعمار الكويت مبالغ طائلة قدرت بحوالى ٤٠ مليار دولار ، فى الوقت الذى فقدت فيه الكويت نسبة لم تقدر بعد من امكانيات انتاج النفط الخام فى المستقبل ،

جدول رقم (٦) يوضح نتائج العمليات العسكرية فى الجانبين :-

العـــــــراق		البيـــــــان	الائتلاف	
قبل الحرب	ما تم تدميره		قبل الحرب	ما تم تدميره
٤٢٨٠	٤٠٠٠	الدبابات	٣٣٦٠	٤
٣١١٠	٢١٤٠	المدفعية	٣٦٣٣	١
٢٨٧٠	١٨٧٠	ناقلات الأفراد المدرعة	٤٠٥٠	٩
١٦٠	٧	هليوكوبتر	١٩٥٩	١٧
٨٠٩	١٠٣ *	طائرات قتالية	٢٦٠٠	٤٤
٦٠	٨٣ **	سفن حربية	١٢٠	٢

* ١٣٩ طائرة عراقية نزحت الى ايران ومازالت هناك ، ** استولت العراق على ما يزيد على ٢٨ قطعة بحرية بعد غزو الكويت كانت لدى الكويت ،

من هنا نجد أن العملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " قد حققت ما هو اكثر من أهدافها المخططة الـــتى سبق الإشارة لها من قبل كما أن هذه العملية كان لها عدة دروس مستفادة سواء استراتيجية او تعبوية او تكتيكية وسـيتم استعراضها فيما بعد ،

- **تحليل العمليات العسكرية البرية :-**

فشلت القوات العراقية فى ادارة عملياتها الدفاعية ولم تتمكن من التمسك بدفاعاتها ، وقامت بعض وحدات من القـوات العراقية بالاستسلام بالكامل لقوات الائتلاف الدولى ولم تبدى سوى بعض المقاومات المحدودة ،

وقدر صدر الأمر بانسحابها صباح يوم ٢٦ فبراير ١٩٩١ الأمر الذى أدى الى حدوث انهيار كامل للدفاعات العراقيـة ، وفى الساعة ٠٨٠٠ يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١ كانت جميع التشكيلات العراقية قد تم هزيمتها واستلامها عدا فرقة بمنطقـة جنوب البصرة كانت محاصرة ،

وبتحليل العمليات العسكرية لقوات الائتلاف الدولى ، يتضح أن قيادة الائتلاف قد وفرت كل عوامل النجاح للعمليـة من سيادة جوية مطلقة وحشد نيرانى هائل ، واستخدام منظومات متطورة من الأسلحة والمعدات ظـهرت فى مسـارح العمليات لأول مرة ، مع توفير امكانيات ضخمة فى مجالات الاستطلاع والاتصالات وادارة النيران ، اضافة الى تـدنى امكانيات القوات العراقية مقارنة بقوات الائتلاف الدولى ، هذا الى جانب عدم اغفال تطبيق مبـادئ الحـرب خاصـة المفاجأة والحشد والخداع والحرب النفسية ،

وبدراسة أعمال قتال القوات البرية يبرز بوضوح أن قوات الائتلاف الدولى قد طبقت على أرض الواقع أساليب قتـال العملية " الجو / برية " حيث هدفت المرحلة الفرعية الأولى منها الى تدمير الأنساق الأولى بـالقوات البريـة ، وتدمـير الأنساق الثانية فى توقيت متزامن بالنيران باستغلال القوات الجوية والصاروخية ، هذا الى جانب تنفيذ منـاورة عمليـة بتوجيه ضربة رئيسية من اتجاه غرب وادى الباطن فى اتجاه القوة الضاربة للجيش العراقى " الحرس الجمهورى " فى العمق ، تحت ستر أعمال القوات المخصصة للضربة الرئيسية ،

ومن هنا يمكن القول أن تطبيق العملية "الجو/ برية "تمثل بتشكيل قوات الائتلاف الدولى فى قوات للمعركة القريبة ضد الانساق الأولى فى كل من المنطقتين الشرقية والشمالية ، وقوات للمعركة العميقة ، والتى استخدمت فيها الامكانيات النصرانيـة للقـوات الجوية والصاروخية ونيران القوات البحرية ضد الاحتياطات الاستراتيجية والتعبوية ثم قوات التأمين وقوة المناورة التى قام بها الفيلـق السابع لتطويق الدفاعات العراقية والاتصال بالحرس الجمهورى العراقى فى العمق وتدميره ،

خلاصة الباب الثالث

- جاء العمل العسكرى المصرى والعربى فى عمليات الخليج ضمن قوات الائتلاف الدولى كنتيجة طبيعية لموقف الحكومة العراقية المتعنت والرافض الانسحاب من الكويت واعادة الشرعية لها ،
- وبدأ هذا الدور يتبلور منذ مؤتمر القمة العربى فى أغسطس ١٩٩٠ الذى أقر حق كل من السعودية والكويت والامارات فى طلب الدعم سواء من الدول الشقيقة أو الصديقة حيث بدأ رد فعل الدول العربية للدعم بقواتها طبقا لامكانياتها المختلفة وطبقا لموقف كل منها ،
- وكان لمصر دورها البارز فى هذه العمليات حيث شاركت بقوات رئيسية وصلت الى حوالى ٣٥,٠٠٠ من القوات المشتركة من المدرعات والمشاة الميكانيكية وأسلحتها المعاونة والتخصصية المختلفة ،
- كما شاركت سوريا بفرقة مدرعة ولواء من المغاوير وأسلحة دعمها ،
- وقامت المملكة العربية السعودية بدور بارز فى هذه العمليات سواء فى استيعاب حشد قوات الائتلاف الدولى أو الفتح الاستراتيجى أو المشاركة فى أعمال القتال والتأمين الشامل ، مما جعل دورها محوريا ورئيسيا ، وجاءت مشاركة باقى الدول العربية طبقا لامكانياتها وموقفها ..
- ومع تطور حشد وحجم القوات بالمسرح كانت تتطور خطط التامين والدفاع وأساليب تنفيذها طبقا للموقف .. فيما عرف بالعملية الاستراتيجية " درع الصحراء " ،
- ومع استكمال الحشد والتدريب اللازم لشن العملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " ، وبانقضاء الفترة التى حددها مجلس الأمن لانسحاب العراق من الكويت ودون ظهور أى مؤشرات على استجابة النظام العراقى وتجاوز ممارساته حد القبول الدولى بدأت قوات الائتلاف فى إدارة عمليات عسكرية لتحرير الكويت فى حملة أطلق عليها اسم " عاصفة الصحراء " اعتبارا من ١٧ يناير ١٩٩١
- وقد نفذت قوات الائتلاف الدولى عملياتها ضد العراق على مرحلتين رئيسيتين :-
- **مرحلة العمليات الجوية :**
- استغرقت هذه المرحلة ٣٨ يوما تم خلالها تنفيذ أكثر من ٩٠ ألف طلعة جوية منها ٣٦ ألف طلعة قصف وهجوم جوى استخدمت فيها حوالى ٢٠٠ ألف طن متفجرات بالإضافة الى ضربات صاروخية بلغت ٤٠٠ صاروخ " توماهوك " ضد أهداف السيطرة القومية والبنية الأساسية ومراكز وعناصر القدرة العسكرية لدولة العراق ،
- وركزت العمليات الجوية لقوات الائتلاف فى أيامها الأولى على قصف الأهداف الاستراتيجية بالعمق العراقى ثم تحولت الى التركيز على عزل منطقة العمليات وتخصيص نسبة كبيرة من الجهود لتدمير قوات الصفوة العراقية (الحرس الجمهورى) بالمسرح ،
- استهدفت مرحلة العمليات الجوية لقوات الائتلاف تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية كان أهمها مايلى :-
  - ◆ تحقيق السيادة الجوية فوق مسرح العمليات من خلال :-
  - ◆ تدمير وسائل الإنذار والدفاع الجوى ، مع حرمان العراق من استخدام القوات الجوية ،

- تدمير البنية البحثية وتقليص قدرات العراق فى مجال إنتاج واستخدام أسلحة التدمير الشامل من خلال تدمير مراكز النشاط النووى (مفاعلات – معامل أبحاث) ، وتدمير مراكز إنتاج وتخزين الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ، مع تدمير وسائل الحمل المختلفة (طائرات قتال – صواريخ أرض/ أرض – مدفعية) ٠
- تحجيم التهديد العراقى بواسطة الصواريخ أرض / أرض من خلال تدمير مراكز الإنتاج والصيانة والتخزين تدمير مواقع الإطلاق الثابتة والقواذف المتحركة ٠
- شل القيادة العراقية وإفقادها القدرة على السيطرة من خلال تدمير مراكز القيادة والسيطرة وتدمير مراكز الإشارة والمواصلات ٠
- التأثير على إمداد القوات فى مسرح عمليات الكويت من خلال تدمير الطرق والكبارى والجسور المؤدية للمسرح مع تدمير قواعد ومستودعات الإمداد (وقود – ذخيرة) ٠
- السيطرة البحرية على شمال الخليج وسواحل الكويت من خلال تدمير الحجم المحدود من القطع البحرية وشل وتدمير المواني ونقاط التمركز مع شل وتدمير عناصر الدفاع الساحلى ٠
- تقليل الكفاءة القتالية العاملة فى مسرح عمليات الكويت من خلال تدمير نسبة من التسليح فى التشكيلات المدرعة والميكانيكية وقوات الحرس الجمهورى والعمل على إضعاف تشكيلات النسق الأول مع حرمان القوات من الحصول على احتياجاتها الرئيسية ٠
- تحطيم القدرة القتالية بالتأثير على الروح المعنوية من خلال تدمير وسائل الإعلام والاتصال بالشعب ، شن حملات نفسية ضد القوات المسلحة بالمسرح مع حرمان المواطنين من الخدمات الأساسية ٠

- أوضحت العمليات الجوية لقوات الائتلاف العجز الكامل للقوات العراقية بأفرعها المختلفة فى التصدى العام بردود فعل مؤثرة ، حيث اقتصرت أعمال قتالها خلال هذه المرحلة على محاولة تقليل الخسائر واستخدام الصواريخ أرض / أرض فى إطار دعائى مع وقف كافة أنواع النشاط الجوى وتهريب أعداد من الطائرات الى إيران ووقف التحركات الرئيسية نهارا مع التوسع فى أعمال الخداع والإخفاء والتمويه وإدارة بعض عمليات الاستطلاع والتى استهدفت رفع المعنويات أساسا مع استخدام مكثف للصواريخ أرض / أرض ضد كل من إسرائيل والسعودية لتحقيق أهداف سياسية ودعائية مع التوسع فى أعمال التلغيم أمام السواحل الكويتية والسواحل الشمالية للسعودية ٠

- <u>مرحلة العمليات البرية :-</u>
- بدأت هذه المرحلة اعتبارا من سعت ٠٤٠٠ يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ واستغرقت حوالى ٥ أيام أدارت خلالها قوات الائتلاف عملية هجومية استراتيجية فى الوقت الذى فشلت فيه القوات العراقية فى ادارة أو تنفيذ أعمال قتال رئيسية خلال هذه المرحلة ٠
- نفذت قوات الائتلاف أعمالها الهجومية على ثلاث مراحل رئيسية على النحو التالى :-
  - مرحلة الاختراق والعزل وقد استغرقت هذه المرحلة ٢ يوم قتال تمكنت خلالها قوات الائتلاف من اختراق النسق الأول التعبوى وعزل وتدمير الاحتياطيات التعبوية ٠

● مرحلة التطوير والالتفاف وقد استغرقت هذه العملية يوم قتال تمكنت خلاله قوات الائتلاف من استكمال تدمير الاحتياطيات التعبوية ٠

● مرحلة التطويق واستكمال الحصار وقد استغرقت هذه المرحلة ٢ يوم قتال تم خلالها تدمير الاحتياطيات التعبوية وقوات الحرس الجمهورى واستكمال حصار القوات العراقية المتبقية فى المسرح ٠

● وفى ٢ مارس ١٩٩١ تبنى مجلس الأمن – بناء على ممارسات الادارة السياسية للائتلاف – القرار رقم ٦٨٦ الذى يطالب العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة وبالزام العراق بدفع تعويضات عن الخسائر الناجمة عن أزمة الخليج التى كان السبب فى نشوبها وتكليف عدد من القيادات العسكرية العراقية بالتفاوض مع بعض قيادات قوات الائتلاف بشأن الاجراءات الخاصة بوقف العمليات العسكرية ، وقد امتثلت القيادة السياسية العراقية دون قيد او شرط لهذا القرار وفى اليوم نفسه أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٦٨٧ الذى كان بمثابة اعلان رسمى بانتهاء حرب الخليج من الناحية الفعلية حيث يضع هذا القرار – الرابع عشر فى سلسلة قرارات مجلس الأمن – العراق تحت نظام من الرقابة الدولية المباشرة ٠

● ولم تستطع القيادة السياسية العراقية أن ترفض – أو حتى تناقش – الشروط التى أمليت عليها فقد وافقت الحكومة العراقية على عقد اجتماع بين القيادتين العسكريتين العراقية والمشتركة لمناقشة الاجراءات العسكرية الخاصة بوقف إطلاق النار ، ثم تلقت القوات العسكرية بالفعل الأوامر للالتزام بهذا القرار وفى الوقت نفسه ألغى مجلس قيادة الثورة العراقى جميع القوانين والإجراءات التى اتخذت من اجل ضم الكويت ثم اصدر البرلمان العراقى قرارا يلغى قراره السابق بضم الكويت الى العراق وكذلك جميع النتائج التى نجمت عن قرار الضم ٠

● ثم بدأت الأنباء تتوالى عن حركة تمرد ذات صيغة إسلامية شيعية فى الجنوب العراقى ضد نظام الحكم فى بغداد امتدت فيما بعد الى مناطق الأكراد فى الشمال وعن مقاومة النظام العراقى لهذه الحركات بالقوة المسلحة الأمر الذى أدى الى وقوع خسائر جسيمة بين سكان هاتين المنطقتين وفيما بعد ومع استمرار العنف العراقى تجاه الشعب غير المسلح اتخذ القرار السياسى الأمريكى بإنشاء منطقتين أمنيتين تخضعان لأشراف قوات الائتلاف إحداهما فى الشمال فوق المناطق الكردية والاخرى فى الجنوب فوق المناطق الشيعية وفى الوقت نفسه قامت لجنة فنية بتكليف من مجلس الامن طبقا للقرار رقم ٦٨٧ بترسيم الحدود بين الكويت والعراق وقامت لجنة اخرى بالتفتيش على المنشآت العراقية الخاصة بانتاج الاسلحة فوق التقليدية (الكيماوية والبيولوجية وأيضا النووية) [١٢٥] وانتهت " ام المعارك " وكانت نهايتها مأساوية وخلفت وراءها قلوبا يعتصرها الالم لهذا المصير الذى اختاره حاكم العراق لشعبه وقواته المسلحة وامته العربية كلها كما خلفت وراءها انعكاسات متعددة ودروس مستفادة عديدة سوف نتناولها فى الباب الرابع ٠

---

(١٢٥) د / احمد عبد الحليم – القرار السياسى والعسكرى المصرى ٠

الباب الرابع

تأثير وانعكاسات عمليات الخليج
على الشرق الأوسط

عـــــام :

- يوضح هذا الباب تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على الشرق الأوسط ، فنتناول فى الفصل السابع انعكاسات هذه العمليات على المنطقة العربية .. مركزين على انعكاساها على العراق عسكريا وسياسيا واقتصاديا .. ثم نوضح انعكاسات الأزمة على دول الخليج والأمن القومى المصرى والنظام العربى ، ونشير الى الحقائق التى أفرزها الأزمة ، والدروس المستفادة منها ثم نأتى الى انعكاسات هذه العمليات على المنطقة العربية خلال التسعينيات بما يلقى الضوء على التطور الحالى للأزمة وانعكاساها على العراق والمنطقة .

- واستكمالا لدراسة انعكاسات تلك العمليات .. نوضح فى الفصل الثامن تأثيرها على منطقة الشرق الأوسط ، فنوضح مفهوم الشرق الأوسط فى الاستراتيجية العالمية والاقليمية ، والتحولات والتحديات التى تواجهه فى أعقاب عمليات الخليج، وأثرها على دول الجوار الاقليمى المعنية بالأزمة ، كما نوضح انعكاساها وسباق التسلح بالشرق الأوسط ..

الفصل السابع
تأثيرات وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية

الفصل السابع
تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية .

عــــام :

سوف نركز فى هذا الفصل على تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية ، حيث نوضح أثر التقديرات العراقية الخاطئة على نتائج العمليات وانعكاساتها على العراق من النواحى السياسية والاقتصادية والعسكرية ، ثم نتناول الانعكاسات على دول المواجهة بالخليج ، فمصر والنظام العربى ، ثم نخلص الى الحقائق التى أفرزتها الأزمة ، فالدروس المستفادة منها مع تحليل استمرار تداعيات الأزمة خلال حقبة التسعينيات .

أولا :التقديرات الاستراتيجية الخاطئة للعراق وأثرها على نتائج عمليات الخليج:-

بتحليل الأزمة .. مقدماتها .. ونتائجها ، فانه يمكن الخروج بالعديد من الانعكاسات ، كان أكثرها سلبية على العراق نفسه وذلك بسبب ما أرتكب من أخطاء متعددة فى تقديرات قيادته ،أدت الى الوقوع فى هذا الخطأ الجسيم والتى يمكن تلخيصها فى الآتى :

- **أن احتلال العراق للكويت لا يشكل تهديدا للآخرين[126] :**
- تتوفر العديد من المؤشرات الى ان صدام حسين كان ينوى أن يستغل نجاحه فى الكويت ليسيطر عسكريا على أجزاء أخرى من شبه الجزيرة العربية ، سواء فى المملكة العربية السعودية أو فى أماكن أخرى ، ولكن ما أثر على تداعيات الأحداث ليس خطط صدام حسين فقط ، ولكن أيضا الخوف الكامن فى النفوس من نواياه وعدم الثقة فى وعوده ، وهذا يرجع الى أن احتلال العراق للكويت يمثل سابقة لم تحدث فى العالم العربى من قبل ، وهى ان دولة عربية تبتلع جارتها كلية ، ولعدم الثقة هذه أسباب عديدة ، فابان الهجوم العراقى المفاجئ ضد ايران عام ١٩٨٠ ، قامت العديد من الدول العربية بدعم الموقف العراقى ، من منطلق أن العراق بحربها هذه سوف تقوض الخومينى ونظامه ، ومن ثم سينحسر التهديد الشيعى الأصولى الموجه ضدهم ، وفى المقابل ، فانه فى عام ١٩٩٠ قامت العراق بمهاجمة احدى الدول العربية التى طالما ساعدتها ودعمتها طوال سنوات الحرب الثمان ، والأكثر من هذا ، فان العراق كانت قد أعلنت مرارا وتكرارا أن سبيلها لتسوية الخلاف مع الكويت هو المفاوضات ونبذ استخدام القوة .
- ولقد ظهرت نوايا صدام واضحة ، فبعد ستة أيام من استيلائه على الكويت ، أعلن العراق ضم الكويت رسميا اليه ، وكان هذا يعنى للعالم أجمع أن احتلال الكويت لا رجعة فيه ، وانه لا سبيل للتفاوض على ذلك ، وفى نفس الوقت ، فان هذا كان يعنى الوصول الى طريق مسدود وقفل الباب أمام أية تسوية مستقبلية ، الا أن قرار الضم علاوة على فشله فى جعل أى دولة تعترف بالوضع القائم ، فان جميع الدول صممت على أن تتوحد فى مواجهة العراق ، وكان خطأ صدام حسين الأكبر هو اعتقاده بان الدول العربية سوف تغض الطرف عن تصفية وجود دولة عربية عضو فى الجامعة العربية .

- **أن الدول العربية لن تتحالف مع دول خارجية :**
- التصور الخاطئ الثانى الذى سيطر على فكر صدام حسين ، أن الدول العربية الاسلامية لن تطلب المساندة العسكرية أو السياسية من دول خارجية ، وبالتالى لن تدخل فى أى تحالفات معها ، وعلى هذا ، فقد اعتقد انه لا

---

(126) الحرب فى الخليج وانعكاساتها على إسرائيل – مركز الدراسات الاستراتيجية – أكاديمية ناصر العسكرية .

خوف عليه من اتخاذ اجراءات عسكرية تحول دون احتلاله للكويت وخاصة ان العراق تمتلك " رابع قوة عسكرية فى العالم (١٢٧) لا تستطيع اية دولة عربية بمفردها أو بالتعاون مع غيرها ان تواجهها فى عمل عسكرى .

- وقد قلب احتلال الكويت الموازين رأسا على عقب ، فخلال نصف قرن من المحاولات العربية المضنية لتحقيق الوحدة العربية ، استقر فى وجدان الدول العربية مفهوم استراتيجى وسياسى قوامه أن التهديدات التى تواجه الدول العربية هى تهديدات خارجية ، وعلى هذا فيجب أن تكون اجراءات الدفاع والتامين موجهة الى العدو الخارجى فقط من خلال التعاون العسكرى العربى ، والآن تزعزع هذا المعتقد بعد أن اتى التهديد من الداخل ، والخلاص منه من الخارج .

- **محاولة الربط بين احتلال الكويت والصراع العربى - الإسرائيلى :**

- عندما أدرك صدام حسين قوة الاعصار الذى تسبب فى انطلاقه ، قرر ان يظهر بمظهر المرونة والمصداقية ، فأكد مرارا ان العراق ليس الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى احتلت أراضى الغير بالقوة ، وانما على استعداد أن تعيد النظر فى المشكلة الكويتية اذا ما اعلنت اسرائيل استعدادها للتخلى عن الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧ ، واذا ما وافقت سوريا على سحب قواتها من لبنان .

- وقد لعب صدام حسين على هذا الوتر الحساس ، فمنذ أن أعلن هذا التصريح فى الثانى عشر من أغسطس عام ١٩٩٠ ، اصبح هو محور سياسته من منطلق أن ما من دولة عربية تجرؤ على رفض او تجاهل هذا الربط ، بينما اسرائيل على الجانب الأخر سوف ترفضه حتما ، وعلى هذا ، فان تبعات الأزمة سوف تنعكس على اسرائيل دون العراق ، وسوف تخف حدة الضغوط على بغداد ، وبهذا تستمر الكويت جزءاً من العراق .

- إلا أن هذا الربط لم يخدع احداً ، وإن انساق البعض وراء مقولة صدام حسين ونادوا بضرورة ايجاد الحلول لكل المشاكل الاقليمية وعلى رأسها المشكلة الإسرائيلية - الفلسطينية ، ولكن ظل السواد الأعظم على مستوى العالم رافضا هذا الربط غير المقنع ، فلم يطالب أحد بضرورة ان تلزم اسرائيل نفسها بالانسحاب من الأراضى المحتلة كشرط لانسحاب العراق من الكويت .

- وردا على ذلك ، أعلن الرئيس الأمريكى " جورج بوش " خطه السياسى الحازم برفض اى شروط عراقية مسبقة للانسحاب من الكويت ، وبناءً على ذلك فقد بدأ صدام حسين يتراجع عن مقولته وعندما سُئل بشأنها بدأ يراوغ قائلا أن العراق توافق على " مناقشة " مستقبل الكويت .

- **استحالة تكوين تحالف ضد العراق :**

- لقد فشل العراق فى استقراء وفهم خريطة القوى العالمية ، فلم يكتشف أنه لم تعد هناك قوة عالمية أخرى مناوئة للولايات المتحدة ، القادرة وحدها على الساحة العالمية أن تحشد التأييد العالمى وراءها ، الذى ما كان أن يتحقق لولا تفكك الكتلة الشرقية ، وهذا أيضا اعطى قوة كبيرة لمجلس الأمن ، والذى طالما وقف عاجزا أمام العديد من المشاكل العالمية إبان حقبة الحرب الباردة بسبب الاستخدام المستمر لحق الفيتو ضد قراراته .

- وقد اعلن الرئيس جورج بوش بعد ان انتهت عملية " عاصفة الصحراء" أنه كان سيقدم على هذا العمل العسكرى حتى لو لم يصدر قرار من مجلس الأمن بذلك ، ولكن بدراسة تلك الحرب ، نجد انه ما من شك فى صعوبة قيامه

---

(١٢٧) طبقا لما كان يعلن بواسطة القيادة العراقية .

بذلك بدون شركاء يدعمونه سياسيا وعسكريا وماليا ، كما أن قيامه بهذا العمل بمفرده كان سيلقى معارضة كبيرة من " الكونجرس " والرأى العام الأمريكى •

- **أن الاتحاد السوفيتى لن يقف مكتوف الأيدى :**
- لا شك ان تجاهل العراق لصورة النسق العالمى بعد انتهاء الحرب الباردة قد نتج عنه خطأ آخر فى التصور ، فمن الواضح أن العراق تعلق بوهم استحالة أن يسمح الاتحاد السوفيتى لقوات أجنبية بمهاجمته أو هزيمته ، ورغم أن صدام حسين قد أشار الى انحسار الدور السوفيتى بعد التغيرات الجذرية فى دول أوربا الشرقية ، وتحديدا فى فبراير ١٩٩٠ ، الا انه لم يتفهم تماما أبعاد التحولات الجديدة ، فقد استمر على اعتقاده بأن العالم مازال منقسما الى كتلتين ومن الصعوبة بمكان اصدار قرارات فاعلة ضده ، وانه لم يعد للاتحاد السوفيتى سياسة خاصة به تجاه دول الشرق الأوسط وأنه سلم مقاليد الأمور فى المنطقة للولايات المتحدة ، كذا فقد فشل فى استيعاب أن ما يهم الاتحاد السوفيتى فى المقام الأول هو اهتمامه ومصالحه الداخلية ، كذا المساعدات الاقتصادية الغربية وخاصة الأمريكية والتى أصبحت أكثر اهمية من لعب أى دور فى أى نزاع دولى •
- وأخيرا فان جميع التصريحات السوفيتية ومنذ الأيام الأولى من الأزمة - وخاصة تلك الصادرة عن " ادوارد شيفرنادزه [١٢٨] أوضحت موقف موسكو المعلن حيال العدوان العراقى واعتبرته غير مقبول من الرأى العام العالمى •
- **ردع العالم الغربى بالتهديد باستخدام الارهاب ضده :**
- ان سياسات صدام حسين قد اعتمدت على تكتيك بث الارهاب من منطلق أن ذلك سوف يردع الدول الغربية عن اتخاذ اى إجراء ضده ، وخير شاهد على ذلك تصرفاته الممجية فى الكويت واحتفاظه بآلاف الرهائن ، الذى وضع بعضهم فى الأماكن الحيوية لاستخدامهم كدروع بشرية ، كذا ظهوره على شاشات التليفزيون مع مجموعة الأطفال البريطانيين الرهائن ، وحصاره للسفارات الأجنبية ، وكذا تهديده بأن جنود قوات الائتلاف " سوف يغرقون فى بحار من الدماء وسيرجعون الى أوطانهم فى أكفان " ولم يفطن صدام حسين الى أن تكتيكاته هذه لم تفشل فقط فى تحقيق أهدافه ، بل شدت أزر خصومه لاتخاذ اجراءات فعالة ضده •
- **أن الولايات المتحدة لن تخوض الحرب :**
- من أفدح اخطاء صدام حسين اعتقاده بأن الولايات المتحدة لم تتخلص بعد من عقدة "فيتنام"، وقد سيطرت عليه هذه الفكرة تماما قبل اقدامه على احتلال الكويت ، بسبب سوء فهمه للاشارات التى وجهتها اليه واشنطن ، وفهم منها أن الولايات المتحدة لا تهتم بمصير الكويت ، واستمر على يقين من عدم تدخلها منذ بداية الأزمة وحتى نشوب الحرب الفعلية ، وعلى هذا ، فان الحصار الاقتصادى الدولى وحشد القوات لم يكن من وجهة نظر صدام حسين سوى (حملة) الهدف منها تهديده للانسحاب من الكويت دون الاقدام على عمل عسكرى فعلى ، فواشنطن -كما أكدت العراق مرارا - ليست حريصة ولا قادرة على تنفيذ ذلك ، فكان صدام حسين يسيئ فهم مبادرات الرئيس بوش - بدءا من المقابلة التى تمت بين وزيرى خارجية البلدين وحتى اقتراح عقد لقاء قمة بين الرئيسين - ويعتبرها علامة على التخاذل والتردد وعدم الرغبة فى تنفيذ عمل عسكرى ضده •

---

[١٢٨] وزير الخارجية الروسى فى ذلك الوقت •

- والأمر المرجح ، أن أخطاء صدام حسين ترجع ببساطة الى الفجوة الثقافية بين البلدين ، فان تفكيره كطاغية جعل من الصعب عليه تفهم الأسلوب الديمقراطي في الجانب الآخر ، فقد أساء فهم دلالات المظاهرات المناوئة للحرب وكذا المناقشات البرلمانية التي شاهدها على شاشات التليفزيون ، واعتبرها دليل تفكك الجبهة الداخلية في الولايات المتحدة [129] ٠
- ولم يسعف الوقت صدام حسين ليدرك مدى جدية الولايات المتحدة ولكن حتى بعد ادراكه ذلك ، فقد واصل صدام حسين اعتقاده بان الولايات المتحدة سوف تتراجع في اللحظة الأخيرة ، وحتى لو أقدمت على عمل عسكري فان هزيمة العراق لن تكون حاسمة وذلك من منطلق تحقيره للروح القتالية الأمريكية ومن ايمانه المطلق في قدرات العراق وامكانيات القوات المسلحة وقدرتها على الصمود حتى لو تعرضت لأعمال عقابية عنيفة ، بالاضافة الى ايمانه في قدرته على احرازه نصر سياسي بعد خوض حرب استنزاف طويلة يلحق فيها بالجانب الأمريكي خسائر بشرية لا يستطيع تحملها ، وعلى هذا ، يستمر في رفضه التسوية ويبتلع الكويت نهائيا ٠
- وفي هذا الصدد ، فقد بادر صدام حسين الى اهانة الشعب الأمريكي ، ورئيسه الذي استثمر ذلك في تعبئة قطاع عريض من الرأي العام الأمريكي وراء سياساته تجاه العراق ٠
- ومن الملاحظ أن صدام حسين لم يكن وحده الذي أساء فهم نوايا الولايات المتحدة ، بل كثيرون غيره في الدول العربية ، بل وحتى في الولايات المتحدة أيضا هناك من شاركوه نفس الشعور في أن الولايات المتحدة لن تخوض حربا من أجل تحرير الكويت ٠
- <u>التردد والتراجع رغم المواقف المتصلبة :</u>

بالرغم من أخطاء صدام حسين القاتلة الا أنه اتخذ بعض القرارات التي تنم عن شيء من المرونة منها على سبيل المثال ، مهادنة ايران والتنازل عن دعاواه التي طالما برر بها هجومه عليها عام ١٩٨٠ ، وبهذا فقد أزال التهديدات على جبهة العراق الشرقية ، ومهد الطريق جزئيا لتقليل آثار الحصار الاقتصادي ، وضمن ملاذا آمناً فيما بعد لطائرات القتال العراقية لكي تتفادى التدمير المحقق ، كذلك عدوله عن استخدامه للرهائن الغربيين كدروع بشرية واطلاق سراحهم وذلك استجابة للمساعي الحميدة التي قام بها بعض الزعماء الغربيين بصفتهم الشخصية أمثال " كورت فالدهايم " والفس " جيسي جاكسون " ، ورئيس الوزراء البريطاني السابق " ادوارد هيث " وغيرهم ، بالاضافة الى ممارسة القيادة العراقية سياسة ضبط النفس وسيطرتها سيطرة تامة على قواتها لمنع فتيل الحرب من أن يشتعل ، وذلك بعدم اعتراض قوات الائتلاف التي تقوم بتفتيش ناقلات البترول العراقية وباقي سفنها التجارية ، والأكثر من هذا فلم تقم العراق بتوجيه ضربة اجهاض لقوات الائتلاف أثناء حشدها ، وقد اتخذ صدام حسين هذه السياسات المرنة والتي أضافت الى أخطائه أخطاءً جديدة - هادفا الى دق إسفين في جبهة الائتلاف وليضعف تصميمها على مواصلة العمل ضده ، وفيما بعد ، وأثناء ذروة الحرب واصل صدام حسين هذه السياسة عندما أعلن استعداده التام للانسحاب من الكويت ، آملا بذلك في منع قوات الائتلاف من الهجوم البري ، وعندما فشل

---

(١٢٩) الحرب في الخليج وانعكاساتها على إسرائيل - مركز الدراسات الاستراتيجية - أكاديمية ناصر العسكرية ٠

أيضا فى منع المصير المحتوم ، قام العراق بتوقيع وثيقة ايقاف النيران المهينة والتى فرضتها عليه الولايات المتحدة ، حيث لم يجد وسيلة أخرى سواها للمحافظة على نظامه والمتبقى من قواته المسلحة بعد الحرب .

ثانيا : انعكاسات العمليات على العراق عسكريا وسياسيا واقتصاديا :

١- على المستوى العسكري :

- لقد أدت التقديرات الخاطئة لحجم وطبيعة التهديدات الى عدم التوافق بين الأهداف العراقية وامكانياتها المتاحة - لقد كان الاختلال واضحا فى موازين القوى العسكرية فى غير صالح العراق مما شكل قيداً جوهريا على الادارة العراقية للصراع المسلح ، هذا الى جانب عدم التقدير لشكل وطبيعة الحرب المقبلة من حيث كونها أولى التطبيقات العملية لنظريات القتال الحديثة " العملية الجو / برية " والتى اعتنقتها قوات الائتلاف الدولى ، والتى افتقر الفكر العسكرى الاستراتيجى العراقى الى الأساليب والوسائل وتنظيم الدفاعات الذى يمكن أن يواجه ذلك الفكر العسكرى المتطور
- هذا وقد فقدت استراتيجية الردع العراقية فعاليتها فى ظل غياب القدرة العراقية على استخدام أدوات الردع المتاحة وذلك للعديد من الأسباب :-

أولها - محدودية تأثير أدوات الردع فى مواجهة ما تمتلكه جبهة الائتلاف الدولى وبالتالى فقد فقدت ما يسمى " بالردع المؤكد المتبادل " والذى يعنى قدرة الطرفين على تدمير الآخر حتى بعد التعرض للهجوم على نفس مستوى القوى التدميرية ، وعلى هذا فقدت استراتيجية الردع أهم عناصرها وهو "مصداقية الردع " .

وثانيها - فقدت القيادة العراقية ما استهدفته من تأثير "للردع المعنوى " فى ظل تأكد قوة الائتلاف الدولى من غياب القوة المسلحة الفاعلة والداعمة له .

- كما فشلت القيادة العراقية فى بناء نظام دفاعى يستطيع أن يواجه أساليب قتال قوات الائتلاف الدولى والتى تعتمد على ادارة أعمال القتال على طول مواجهة وعمق مسرح العمليات ، الأمر الذى يستلزم التخطيط لاساليب دفاعية تعتمد على المزج الماهر بين صور الدفاع المختلفة بحيث يتوفر له القدرة والمناورة والمرونة للقتال فى المواجهة وفى العمق فى وقت واحد وبدون حدوث اختلال فى ثبات الدفاعات ، وعلى ضوء ذلك يمكن إجمال أوجه القصور فى الدفاعات العراقية فى عدة أسباب :-

أولها - الالتزام بنظام الدفاع الثابت من خلال بناء خطط دفاعية متتالية ، مما فرض نوعاً من السلبية على القوات المدافعة وحصر أعمالها فى نطاق ردود الفعل وبالتالى حرمها من التوظيف الجيد لقدراتها التسليحية والقتالية والأعمال الايجابية .

وثانيها - خلو مسرح العمليات من خطوط دفاعية استراتيجية أفقد النظام الدفاعى العراقى قيمته وفعاليته ، هذا الى جانب عدم التخطيط لتنفيذ أعمال ايجابية ذات طبيعة هجومية مؤثرة خاصة فى المراحل الأولى للتدخل ضد التجميعات القتالية لقوات الائتلاف الدولى فى مراحل فتحها الاستراتيجى مما أفقدها عنصر المبادأة تماما .

وثالثها - افتقاد النظام العراقى للحد الأدنى من الحماية الجوية فى ظل تفوق جوى لقوات الائتلاف ، مما عرض القوات المدافعة الى خسائر جسيمة وأدى الى الانهيار السريع للروح المعنوية وبالتالى على ادارة القتال .

ورابعها - عدم استناد التخطيط العراقى للعملية الدفاعية على مبادئ الحرب حيث لم يطبق منها سوى مبدأ الحشد والذى احتوى على ثغرات كثيرة ، لعل من اهمها ، تركيز أعمال الحشد داخل الكويت فى الوقت الذى خططت فيه

قوات الائتلاف الدولى لتوجيه ضرباتها الرئيسية من غرب وادى الباطن وهى أقل الاتجاهات المدافع عنها كثافة ، الى جانب تفادى كل التشكيلات الرئيسية العراقية المدافعة بالالتفاف الواسع حولها •

وخامسها – قصور مصادر المخابرات العراقية فى توفير المعلومات الدقيقة عن القوات المشتركة خلال مرحلة الحشد لتقدير قدراتها الحقيقية ونواياها المقبلة •

وسادسها – عدم تحقيق التوازن داخل القوات البرية العراقية وذلك بسبب قلة عدد التشكيلات المدرعة والميكانيكية بالمقارنة باجمالى حجم القوات البرية مما أضعف حجم الاحتياطيات الواجب توفرها فى المسرح ، الى جانب افتقاد القوات البرية الى خفة الحركة والقدرة على المناورة ، اضافة الى سوء الحالة الفنية وانخفاض الكفاءة القتالية بفعل الحصار وأعمال قطع المحاور والطرق الى جانب الحظر الجوى ، مع ضعف امكانياتها وقدراتها بشكل عام على القتال الليلى •

- أما القدرات البحرية العراقية ، فقد كانت محدودة الحجم بما لايتناسب مع طول السواحل المكلفة بتأمينها بعد الاستيلاء على الكويت ، خاصة بعد ما فرض عليها من مهام اضافية نتيجة لفرض الحصار البحرى على العراق مع سوء الحالة الفنية لمعظم القطاع البحرية بشكل عام •
- أما القوات الجوية فقد كان افتقادها الى خبرة القتال فى مجال الاعتراض الجوى والضعف الواضح فى مجال القيادة والسيطرة والتنسيق وقدرات العمل الليلى ، الى جانب سوء الحالة الفنية لها بصفة عامة والنقص الحاد فى قطع الغيار مع انخفاض المقارنة النوعية للطائرات العراقية بالأنواع الحديثة من طائرات قوات الائتلاف من أبرز نقاط ضعفها وانخفاض كفاءتها القتالية بشكل عام •
- أما قوات الدفاع الجوى فقد كان لافتقادها لعنصر الانذار المبكر وقدراتها المحدودة فى الاشتباك الليلى مع عدم توفر الامكانيات الالكترونية المضادة لأعمال الحرب الالكترونية للقوات المشتركة مع ضعف وسائل الدفاع الجوى عن التشكيلات البرية العاملة فى المسرح ، كانت تلك أبرز نقاط ضعفها مما انعكس على كفاءتها القتالية •
- وقد كان لأوجه القصور والنقص تلك أثرها على الهزيمة العسكرية ومانتج عنها من خسائر جسيمة فى القوات المسلحة العراقية أبرزها الآتى [١٣٠] :–
- القوات البرية .. تدمير ٣٩٥٦ دبابة من اجمالى ٥٩٩٠ دبابة بنسبة ٦٦ % ، تدمير ٢١٦٦ عربة مدرعة من اجمالى ٦٢٠٠ عربة مدرعة بنسبة ٢٤ % ، تدمير ٣٠٩٢ قطعة مدفعية من اجمالى ٨٣٧٣ قطعة بنسبة ٣٦ % ، هذا الى جانب أسر واستسلام حوالى ٦٢ ألف فرد اضافة الى حوالى ١٥٠ ألف فرد بين قتيل وجريح ومفقود •
- القوات البحرية .. تدمير ٨٨ % من لنشات الصواريخ ، ٤٠ % من باقى القطع •
- القوات الجوية .. تدمير ٢٤٢ طائرة قتال ، وهروب ١١٢ طائرة أخرى الى ايران ، باجمالى ٣٥٤ طائرة تمثل ٥٠ % من اجمالى القاذفات ، شل وتدمير ١٤٤ قاعدة ومطار منها ٦ تدمير كامل ، تدمير ٦٣ % من اجمالى دشم الطائرات •
- الدفاع الجوى .. تدمير ٤ مراكز عمليات دفاع جوى ، وخمسة مراكز توجيه طائرات ، وتدمير حوالى ٥٠ % من كتائب الدفاع الجوى •

---

[١٣٠] التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٣ •

وقد كان لصدور الأوامر بانسحاب القوات العراقية صباح يوم ٢٦ فبراير ١٩٩١ وعدم التخطيط والتدريب على الانسحاب التكتيكى الناجح أن حدث انهيار كامل فى الدفاعات مما زاد من حجم الخسائر بصفة عامة ، بالاضافة الى زيادة عدد الأسرى والقتلى والجرحى والمفقودين بصفة خاصة .

● **خلاصة الموقف العسكرى :-**

● اسفرت حرب الخليج فى المجال العسكرى عن تقليص قدرة العراق العسكرية كما أوضحنا الى نسبة ٥٥% تقريبا وهو ما أحدث نوعا من التوازن خاصة مع سوريا وايران وأن ظل متفوقا على دول مجلس التعاون الخليجى مجتمعة .

وبالرغم من ذلك فقد ظل الموقف داخل القوات المسلحة يمثل احدى الركائز الاساسية لتأمين النظام من خلال الامتيازات التى حصل عليها وخاصة قوات الحرس الجمهورى والتى لم تتأثر بنتائج حرب الخليج (رفع المرتبات مرتين بعد توقف العمليات لتتضاعف بنسبة ١٢٥% للقوات النظامية ٢٥٠% لقوات الحرس الجمهورى) ، وقد تم اجراء تغييرات فى المناصب الرئيسية شملت رئيس الاركان ومدير المخابرات على الرغم من قصر مدة شغلهم للمنصب (٣-٤) شهور وقد ارتبط ذلك بما تردد عن فشل عدة محاولات لانقلاب عسكرى ،كما ظل النظام يسعى بعد سيطرته على الموقف الداخلى إلى إعادة بناء القوات المسلحة من حيث إعادة التنظيم وفتح باب التطوع واصلاح الاسلحة والمعدات والمطارات .

● **النشاط الكيماوى والنووى :**

اسفرت عملية عاصفة الصحراء عن تدمير وإصابة معظم المنشآت الكيماوية العراقية ،مع استمرار قيام لجنة التفتيش بالتفتيش عليها وتدميرها على الرغم من تعرض معظم المنشآت النووية العراقية للقذف الجوى خلال العمليات إلا أن العراق استطاع أن يحتفظ ببعض معدات تخصيب اليورانيوم بالاضافة إلى ٤٠ كجم يورانيوم مخصب لم يكشف عنها للجنة التفتيش مما زاد الشكوك فى مصداقية النظام العراقى بشأن التزامه بقرارات مجلس الامن ، وقد أدت الضغوط الدولية على العراق إلى كشفه عن منشأة لتخصيب اليورانيوم شمال بغداد فى الطارمية فضلا عن اكتشاف منشأة أخرى جنوب الموصل (فى شرقاط) ، واعتراف العراق مؤخرا بامتلاك برنامج نووى للأغراض العسكرية وأنه تمكن من إنتاج ٤ كجم بلوتونيوم بالاضافة إلى امتلاك ١٢ كجم يورانيوم مخصب .

وهكذا فقد أتت عمليات الخليج على كل مقومات القوة العسكرية للعراق، الذى لم يعد - فى ضوء ذلك - احدى القوى المؤثرة فى حسابات القوى العربية ، ومما هو جدير بالذكر فى هذا الخصوص أن عمليات الخليج لم تؤد فقط الى تدمير هذه القوة العسكرية العراقية فحسب ، وانما أدت أيضا - وهذا هو المهم - الى تدمير القاعدة الصناعية العسكرية التى ترتكز اليها هذه القوة .

والواقع أنه اذا كانت القوة العسكرية العراقية لم يثبت أنها اضطلعت بدور كبير فى الصراع العربى - الاسرائيلى منذ عام ١٩٤٨ ، الا أن بقاء هذه القوة والمحافظة عليها كان مهما من وجهة النظر المتعلقة بالتوازن الاستراتيجى بين العرب واسرائيل [١٣١].

---

[١٣١] الأزمة العراقية - الكويتية - مرجع سبق ذكره

٢- على المستوى الداخلى :

- مما لا شك فيه أن الأزمات والحروب الدولية الكبرى غالبا ما يكون لها نتائجها العديدة – الايجابية والسلبية – ليس على مستوى أطرافها أو المشاركين فيها بشكل مباشر فحسب ، وانما على مستوى قوى دولية أخرى ، بل على المستوى الدولى العالمى ، ولعله قد لايكون من قبيل المبالغة القول ، فى هذه الخصوص ، بأن مثل هذه الأزمات أو تلك الحروب – أو بعضها على الأقل – إنما تمثل فى الغالب الأعم نقطة تحول أو تاريخا فاصلا CRITCAL DATE فيما يتعلق بالأوضاع والمراكز القانونية والسياسية للأطراف ذات الصلة .
- وتعتبر أزمة / حرب الخليج الثانية (٢ أغسطس ١٩٩٠ – ٢٨ فبراير ١٩٩١) من هذا النوع من الأزمات والحروب الكبرى التى مثلت نقطة تحول مؤثرة فى علاقات القوى وموازين الصراع الدولى ، فكما سنرى ، فقد كان لهذه الأزمة / الحرب نتائجها العديدة سواء على المستوى العربى – العربى أو الاقليمى أو العالمى ، بالنظر الى حجم ما أفرزته من آثار وما قادت اليه من تداعيات بالنسبة لكل مستوى من المستويات الثلاثة ،بالاضافة الى تأثيراتها بالنسبة للوضع الداخلى فى العراق الذى أضحى بمثابة دولة ناقصة السيادة الى حد بعيد .

وسوف نشير الى هذه التأثيرات المختلفة مع استكشاف أهم النتائج المختلفة التى ترتبت على عليها .

- <u>الآثار السياسية لعمليات الخليج على المستوى الداخلى فى العراق :-</u>

يعتبر العراق هو الدولة الأولى التى عانت أشد المعاناة من جراء هذه العمليات ، ولا شك أن هذه المعاناة – التى لا تزال قائمة الى وقتنا الراهن – انما تعتبر ذات دلالة كبيرة على مدى عدم دقة الحسابات السياسية والعسكرية من جانب صانع القرار السياسى فى العراق ، فقد كشفت الأزمة – وبصفة عامة – عن حقيقة أن صانع القرار السياسى فى العراق لم يكن على وعى تام ليس فقط بقدراته الذاتية مقارنة بقدرات الأطراف الأخرى المعنية بكل ما يحدث فى الخليج من تطورات ، وانما أيضا لم يكن على قدرة كافية لفهم الظروف المتغيرة على امتداد الساحة الدولية ، وعلى قمة النسق الدولى خاصة ، فضلا عن عدم الادراك الكافى للموقع الخاص الذى تشغله منطقة الخليج فى الحسابات السياسية والجيوستراتيجية للدول الكبرى العالمية منها والاقليمية على حد سواء .

- وقد تأثر الموقف الداخلى فى العراق كالآتى :-
- <u>الموقف الداخلى :-</u>
- تفجرت الثورة الشعبية بعد وقف اطلاق النار مباشرة بدءاً بالجنوب ذى الأغلبية الشيعية ثم تبعتها الثورة فى الشمال حيث الأغلبية الكردية الأمر الذى جاء معبرا عن حالة الاستياء الشعبى والرغبة فى التخلص من نظام الحكم الذى تسبب بأخطائه فى تردى الموقف العراقى فى جميع المجالات .

ونظراً لتقدير النظام العراقى (سواء المجموعة الحاكمة أو أعوانهم من المنتفعين سواء من قيادات القوات المسلحة أو القيادات الحزبية) لخطورة الموقف تمت مواجهة هذه الثورة باستخدام كافة الوسائل والسبل الى أن أمكن السيطرة عليها فى الجنوب أولا ثم الشمال .

ولقد أسفرت الثورة عن العديد من المشاكل والمصاعب التى يعانى منها الشعب العراقى فضلا عما خلفته حرب الخليج ولعل من أبرزها الآتى :

- تشريد من ٢ – ٣ مليون كردى وشيعى لجأوا الى كل من تركيا وايران والسعودية عاد معظمهم بعد انشاء المنطقة الأمنية للأكراد شمال العراق وهدوء الموقف نسبيا فى الجنوب .

- تدمير الأحوال الأمنية وانتشار الجريمة (سرقة – قتل – ۰۰۰) ٠
- تردى الأحوال المعيشية والصحية وظهور العديد من الأمراض (كوليرا- التهاب سحائى – التهاب كبدى –۰۰الخ)
- ارتفاع معدلات الوفيات خاصة بين الأطفال ٠
- وقد تصاعدت ردود الأفعال الدولية المضادة للعراق بسبب سياسته القمعية التى مارسها ضد التمرد ، وقد تميزت ردود الفعل بالحسم والايجابية وقد برز منها الأتى :
- صدور القرار رقم ٦٨٨ لمجلس الأمن والذى يطالب العراق بوقف الأعمال القمعية ضد الشيعة والأكراد ٠
- انشاء المنطقة الأمنية شمال العراق وتحديد الأنشطة العسكرية العراقية شمال خط العرض ٣٦° (معظم اقليم كردستان) مع حرمان الطيران العراقى بانواعه من التحليق الا بتصريح من قوات الائتلاف .
- استمرار طيران الائتلاف فى تنفيذ طلعاته الاستطلاعية شمال ووسط العراق .
- انشاء قوة انتشار سريع قوامها ٥٠٠٠ فرد وتمركزها فى قاعدة سلوبى والجرليك داخل الاراضى التركية كعامل ردع للقوات العراقية حالة تعرضها مرة اخرى للاكراد ٠
- مع انشاء مكاتب اغاثه دولية للاشراف على توزيع المساعدات الانسانية للشيعة فى الجنوب وانشاء ممر آمن الى ايران فى الجنوب لتامين عودة اللاجئين الشيعة .
- ولامتصاص الغضب والسيطرة على الموقف الداخلى وتحسين الصورة اتخذ النظام العديد من الاجراءات والتغييرات فى القيادات التنفيذية يعد ابرزها الاتى :-

التركيز على سرعة اصلاح البنية الأساسية للاجهزة الخدمية ، وتعيين طه ياسين رمضان (كردى) نائبا لرئيس الجمهورية وعلى حسن كامل المجيد ابن عمه وله دور بارز فى قمع الاكراد وزيرا للداخلية وحسن كامل التكريتى (زوج ابنته [١٣٢]) وزيرا للدفاع للسيطرة على القوات المسلحة ومسئولا عن عملية اعادة اصلاح البنية الأساسية ، مع اعادة تشكيل الحكومة برئاسة سعدون حمادى (شيعى) لدعم القدرات التنفيذية من ناحية استغلال ما يتوفر لديه من قبول عربى من ناحية اخرى ، واصدار قانون التعددية الحزبية مع ضمانه لسيطرة لحزب البعث (انفراده بالعمل داخل القوات المسلحة – اعتراف باقى الاحزاب بمبادئ حزب البعث)، وفى نفس الوقت تم إجراء بعض التغييرات فى قيادات وهياكل الحزب والاستغناء عمن وصفهم صدام حسين بانهم لم يكونوا على مستوى الاحداث مع الوعد بانتخابات عامه خلال عام ، إطالة فترة مباحثات الحكم الذاتى للأكراد لامتصاص حماسهم وبث الشقاق بين صفوفهم وكذا فصائل المعارضة الاخرى ٠

- **<u>الموقف السياسى :-</u>**

ظل العراق يعانى من العزلة السياسية التى فرضت عليه منذ غزوه للكويت مع محاولة القيادة العراقية التحرك على كافة الاصعدة العربية والاقليمية والدولية لكسر هذه العزلة وقد برز منها الاتى :-

- **<u>على الصعيد العربى :</u>**

العمل على تحسين وتطبيع العلاقات مع الدول العربية والدعوة لتجاوز سلبيات الفترة السابقة من خلال:

---

(١٣٢) قام النظام بالتخلص منه فى أعقاب عودته الى الأردن ٠

تعيين مندوب دائم فى جامعة الدول العربية بعد رفض نقلها إلى القاهرة والموافقة على ترشيح الدكتور/ عصمت عبد المجيد امينا عاما للجامعة وحضور جلساتها (مجلس وزراء الجامعة– اللجان التخصصية) ووقف الحملات الاعلامية ضد الدول العربية ، مع اللجوء لجامعة الدول العربية للتدخل لوقف أى أعمال عدائية من قبل دول الائتلاف ضد العراق والمطالبة باحياء اتفاقية الدفاع المشترك ٠

- **على الصعيد الاقليمى :-**

محاولات التقارب مع تركيا من خلال تبادل الزيارات والاتفاق على استئناف تصدير البترول العراقى من الموانى التركية وعدم تصعيد الموقف معها على الرغم من انتهاك القوات التركية لحدود العراق الشمالية واستمرار تواجدها حتى الآن

- **على الصعيد الدولى :-**

الموافقة على جميع قرارات مجلس الامن باستثناء القرار رقم ٧٠٦ الصادر مؤخراً بخصوص السماح بتصدير البترول واشراف الامم المتحدة على تصديره واستيراد المواد الغذائية ، مع التجاوب مع لجان التفتيش الخاصة بتدمير أسلحة التدمير الشامل (صواريخ أرض / أرض – كيماوى) والمماطلة مع لجان النووى وان كشف العراق مؤخراً عن جانب من برنامجه النووى تحت تأثير الضغوط والتهديدات الدولية ٠

- **فقدان العديد من مظاهر السيادة على الاقليم :**

- بالنظر الى مفهوم السيادة فى نطاق الفكر القانونى والسياسى بأنها مجموعة السلطات أو الصلاحيات التى تتمتع بها الدولة – دون منازعة من أحد – داخل اقليمها وفى مواجهة كافة الأفراد الذين يعيشون على هذا الاقليم ، فيما عدا أولئك الذين يتمتعون بوضع خاص منه ، كالدبلوماسيين وغيرهم من الأشخاص المحميين دوليا ، وعادة ما يشار الى هذه السلطات بأنها تمثل المظاهر الداخلية للسيادة ، وذلك تمييزا له عن مظاهرها الخارجية التى تعنى عدم خضوع الدولة لأى سلطان آخر بغير رضاها وللسيادة ، كما هو معلوم ، مظاهر شتى ، تدل عليها ، منها مثلا :

أن الأصل فى تنظيم كل ما يجرى داخل الاقليم ينعقد الاختصاص فيه للسلطات المعنية فى الدولة ، ومنها أيضا اعتبار المجال الجوى جزءاً لا يتجزأ من اقليم الدولة ومن ثم فلا يجوز عبوره الا بعد الحصول على اذن مسبق ، ومنها كذلك سلطة فرض الضرائب وتحصيلها ٠٠

ومما لاشك فيه أن العراق بعد هزيمته فى حرب الخليج الثانية ، قد أضحى دولة ناقصة–أوغير كاملة– السيادة الى حد بعيد وذلك بفعل الجزاءات الدولية الصارمة التى فرضت عليه من جانب مجلس الأمن

ومن مظاهر ذلك أيضا ، حقيقة أن السماء العراقية قد صارت مفتوحة تماما أمام طيران ما سمى بدول الائتلاف الدولى وهى بالاساس الدول الكبرى فى مجلس الأمن بزعامة الولايات المتحدة ، وكذا انشاء مناطق معينة واقتطاعها من الوطن العراقى واعتبارها " مناطق آمنة " يحظر على الطائرات الوطنية العراقية استخدامها أو الطيران فوقها ٠

- كذلك ، فانه يمكن القول بأن من بين الآثار السياسية المهمة التى ترتبت على عمليات الخليج على المستوى الداخلى فى العراق ، مبادرة الحكومة العراقية – وربما لمحاولة منها لتأمين جبهتها مع ايران – الى التنازل عن كل مطالبه التى كان يتمسك بها فى السابق ازاء مسألة الحدود المشتركة ومياه شط العرب ، وهى المطالب التى حارب من أجلها ثمانى سنوات تكبد خلالها خسائر ضخمة بشريا وعسكريا واقتصاديا ٠

- كما أدت الحرب ، كذلك ، الى تعميق الانقسام فى صفوف أبناء الشعب العراقى : ثورة الشيعة فى الجنوب ، ثورات الأكراد المستمرة فى الشمال ، ونزوح أعداد كبيرة من العراقيين وانضمامهم الى صفوف المعارضة للنظام فى الخارج .. وقد نجم عن ذلك كله ، تزايد قبضة هذا النظام وممارساته الدموية ضد أبناء الشعب .

وإذا أضفنا الى كل ما سبق ، حالة العزلة السياسية الدولية والاقليمية التى يعيشها العراق فى الوقت الحاضر ، فاننا ننتهى الى القول بأن القرار الخاص بغزو دولة الكويت واحتلال أراضيها كان بكل المقاييس خطأ سياسيا واستراتيجيا غير محسوب بالمرة ، ومثل – وبحق – انتكاسة خطيرة الى الوراء لمركز العراق الاقليمى والدولى .

٣- استسلام العراق ومحادثات صفوان :-

- لقد انتهت حرب الخليج الثانية ، حرب الخسائر .. الخسائر لكل الأطراف العربية ، خسائر فى المال .. فى الرجال .. فى الثروة البترولية .. فى العمران الذى تحول دمار ، وفى الشمل الذى تفرق .. وفى الوحدة التى تبعثرت .. وفى المستقبل الذى تحول الى تربص وثأر وعداوة .. ولا مكاسب لأحد ، انتهت الحرب .. واستمر رد الفعل الجماهيرى الغاضب .. بل والثورة الجماهيرية المتدفقة خاصة فى جنوب العراق كل تلك المآسى ..ومازال صدام حسين حاكماً للعراق .. فلا الرجل استقال تحت وطأة الهزيمة .. ولا بقايا الجيش العراقى استطاعت أن تقوم بانقلاب ضد حكمه .. ورغم كل الدمار .. تحولت بقايا الجيش الى أداة لقمع الثورات الشعبية .. ومئات من الجرائم الجديدة أضافها صدام حسين الى جرائمه ضد العراق وشعب العراق ، ليستمر حاكماً مطلقاً .. رغم كل الهزائم [١٣٣] .

- ويأتى القرار الأخير .. قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ والذى تضمن أقصى شروط الاستسلام على النظام العراقى .. والذى سوف يمتد أثره على الدولة الشقيقة والشعب الشقيق .. شعب العراق الى سنوات عديدة قادمة .. سوف يعود بالعراق الى عصور التخلف والتبعية وضعف الارادة الوطنية والقومية .. قرار الاستسلام الأخير .. قرار الإذلال لقيادة متصلبة ومتعنتة ويعتبر قرار الاستسلام هذا ترجمة سياسية للهزيمة العسكرية الساحقة التى منيت بها قوات صدام حسين خلال معارك تحرير الكويت ، وقد وافق على هذا القرار المجلس الوطنى العراقى بأغلبية ١٦٠ نائباً ضد ٣١ نائباً ، حيث أوصت لجنتا الشئون القانونية والخارجية فى المجلس الوطنى العراقى ، بقبول القرار،والذى لم يكن لها خيار سوى هذا القبول وذلك الاستسلام ، وقد تضمن القرار مطالبة العراق بتسليم كافة أسلحة الدمار الشامل للجهات الدولية لتدميرها ، مع الزام الحكومة العراقية بدفع تعويضات لكل المتضررين من غزو الكويت ففى قرار وُصف بأنه أطول وأكبر قرار فى تاريخ مجلس الأمن وافق المجلس بأغلبية كبيرة على مشروع القرار المقدم للمجلس بشأن انهاء حرب الخليج والذى ينص على ترسيم الحدود بين الكويت والعراق من خلال الاتفاق الموقع بينهما فى أكتوبر ١٩٦٣ .

وطلب المجلس من السكرتير العام للأمم المتحدة أن يُعد خطة فورية لوضع وحدة مراقبة تابعة للأمم المتحدة فى منطقة تمتد لمسافة عشرة كيلومترات داخل العراق وخمسة كيلومترات داخل الكويت على أن تقدم للمجلس لاعتمادها خلال ثلاثة أيام .

---

(١٣٣) د / زكريا حسين أحمد – مقال فى مجلة الدفاع ، العدد رقم ٥٧ ، ابريل ١٩٩١، ومجلة النصر ، العدد رقم ٧١٣٠ يوليو ١٩٩١ .

● وقد اتخذ مجلس الأمن قراره بأغلبية ١٢ صوتاً ضد صوت واحد - كوبا - وامتناع اليمن والاكوادور عن التصويت واشترط المجلس لوقف اطلاق النار أن يمتثل العراق لعدة شروط .. من بينها أن يدمر العراق جميع محتويات ترسانته من أسلحة الدمار الشامل وأن يتعهد بعدم حيازة أو انتاج أسلحة نووية وأن يُخضع جميع مالديه من مواد يمكن استعمالها فى انتاج أسلحة نووية للرقابة الحصرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية لكى تحتفظ بها لديها وتزيلها .

وأكد مجلس الأمن فى قراره التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة الكويت والعراق وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسى ، ويحيط علماً بالنية التى أعربت عنها الدول الأعضاء والمتعاونة مع الكويت على انهاء وجودها العسكرى فى العراق فى أقرب وقت ممكن .

كما يؤكد المجلس على ضرورة التأكد من النوايا السلمية للعراق فى ضوء غزوه للكويت واحتلاله لها بصورة غير مشروعة ويطالب العراق والكويت باحترام حرمة الحدود الدولية وتخصيص الجزر على النحو المحدد فى المحضر الموقع بينهما فى بغداد فى أكتوبر ١٩٦٣ م ، بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف بالامور ذات العلاقة المشتركة .

ويطالب مجلس الأمن السكرتير العام للأمم المتحدة بأن يساعد فى اتخاذ الترتيبات اللازمة مع العراق والكويت لتعيين الحدود بينهما وأن يقدم الى مجلس الأمن تقريراً عن ذلك فى غضون شهر واحد.

كما يطلب المجلس من السكرتير العام أن يقدم - فى غضون ثلاثة أيام الى مجلس الأمن للموافقة بعد التشاور مع العراق والكويت -خطة للنشر الفورى لوحدة مراقبة تابعة للأمم المتحدة لمراقبة ميناء عبد الله ومنطقة منزوعة السلاح تنشأ بموجب هذا القرار لمسافة عشرة كيلومترات داخل العراق وخمسة كيلومترات داخل الكويت ، وان يقدم السكرتير العام الى المجلس بصفة منتظمة تقريراً عن عمليات وحدة المراقبة وبصفة فورية اذا وقعت انتهاكات خطيرة للمنطقة أو تعرض السلم لتهديدات محتملة ، وينص القرار على أنه بمجرد أن يخطر السكرتير العام المجلس بتحقيق انتشار وحدة المراقبة التابعة للأمم المتحدة ستهيأ الظروف اللازمة للدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت كما تنهى وجودها العسكرى .

ويدعو القرار العراق الى أن يؤكد من جديد - دون أى شرط - التزامه بموجب برتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربى للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البيولوجية وتدمير تلك الأسلحة .

وينص القرار على قبول العراق - دون أى شرط - القيام تحت اشراف دولى بتدمير وازالة جميع ما لديه من أسلحة كيميائية وبيولوجية وما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع بالاضافة الى تدمير جميع القذائف التى يزيد مداها عن ١٥٠ كيلومتراً والقطع الرئيسية المتصلة بها ومرافق اصلاحها وانتاجها .

كما ينص القرار على قيام العراق فى غضون ١٥ يوماً من اعتماد هذا القرار بتقديم بيان الى السكرتير العام للأمم المتحدة بمواقع وكميات وأنواع جميع هذه المواد ويوافق على اجراء تفتيش عاجل عليها فى المواقع .

● ويقوم السكرتير العام خلال ٤٥ يوماً من صدور هذا القرار وبالتشاور مع الحكومات المعنية وعند الاقتضاء مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية بوضع خطة وتقديمها للمجلس للموافقة عليها لتشكيل لجنة خاصة تقوم على الفور بأعمال تفتيش فى الموقع على قدرات العراق البيولوجية والكيميائية وما يتعلق منها بالقذائف ويتخلى العراق لهذه اللجنة عن حيازة جميع هذه المواد وذلك لتدمير جميع قدراته المتعلقة بالقذائف بما فى ذلك منصات اطلاقها .

- ويوافق العراق – دون أى شرط – على عدم حيازة أو انتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية أو أى منظومات فرعية أو مكونات أو أى مرافق بحث أو تطوير أو دعم أو تصنيع تتصل بذلك ،
- وأن يقدم العراق الى السكرتير العام أو المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية فى غضون ١٥ يوماً من اعتماد القرار اعلاناً بمواقع وكميات وأنواع جميع هذه المواد ، وأن يُخضع جميع مالديه من مواد يمكن استعمالها فى الأسلحة النووية للرقابة الحصرية للطاقة الذرية لكى تحتفظ بها لديها وذلك بمساعدة اللجنة المختصة ،
- ويطلب القرار من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يجرى فوراً عن طريق السكرتير العام للأمم المتحدة ، وبمساعدة وتعاون اللجنة الخاصة تفتيشاً دقيقاً على القدرات على القدرات النووية للعراق وأن يضع خطة لتقديمها الى مجلس الأمن فى غضون ٤٥ يوماً تدعو الى تدمير جميع المواد النووية المذكورة سابقاً أو ازالتها أو جعلها عديمة الضرر وأن يتم تنفيذ الخطة خلال ٤٥ يوما من موافقة المجلس عليها ،
- ويشير القرار الى أن هذه الاجراءات تمثل خطوات نحو هدف انشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى منطقة الشرق الأوسط بهدف فرض حظر عالمى على الأسلحة الكيميائية ،

ويطلب القرار من السكرتير العام للأمم المتحدة أن يقدم الى مجلس الأمن تقريراً عن الخطوات المتخذة لتيسير اعادة جميع الممتلكات الكويتية التى استولى عليها العراق بما فى ذلك وضع قائمة بأى ممتلكات تدعى الكويت عدم اعادتها أو عدم اعادتها سليمة ،

ويؤكد من جديد مسئولية العراق عن أى خسائر مباشرة أو ضرر مباشر بما فى ذلك الضرر اللاحق بالبيئة واستنفاذ الموارد الطبيعية أو أى ضرر وقع على الحكومات الأجنبية أو رعاياها أو شركاتها نتيجة الغزو العراقى للكويت ويؤكد القرار بطلان تصريحات العراق فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ بشأن الغاء ديونه الأجنبية ، وينص القرار على انشاء صندوق لدفع التعويضات وانشاء لجنة لادارة الصندوق ،

- وينص القرار على استمرار جميع الدول فى فرض حظر على تصدير السلاح والعتاد الحربى الى العراق سواء بالبيع أو النقل عن طريق وسائل أخرى بما فى ذلك جميع أشكال المعدات العسكرية التقليدية ، وما يوجه منها للقوات شبه العسكرية وقطع الغيار والمكونات ووسائل انتاج هذه المعدات ،
- ويشمل هذا الحظر أيضا تصدير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية بالصواريخ بعيدة المدى والمساعدة فى انتاجها سواء بتقديم الأفراد أو التدريب أو خدمات الدعم التقنى ،
- وبهذا القرار .. تستمر قصة انتحار دولة .. بقيادة غير مسئولة .. بشكل يدعو الى الاشفاق على شعب العراق الذى تملهلت أوصاله ، ودب الضعف فى كيانه ، وتمدده اتجاهات التقسيم الى دويلات ومحميات .. دولة شيعية فى الجنوب ترتبط مذهبياً على الأقل بايران .. ودولة كردية فى الشمال تميل نحو تركيا .. ودولة سنية فى بغداد محاصرة ومعزولة .. اضافة الى الحزام الأمنى الذى يمتد بعمق ١٠ كيلومترات على امتداد الحدود العراقية – الكويتية .. طبقا للقرار الأخير ،
- **محادثات صفوان :-**
- فى الساعة الحادية عشر مساء يوم ٢٧ فبراير ١٩٩١ حينما تقرر وقف اطلاق النار اعتباراً من الساعة السابعة والدقيقة العشرون يوم ٢٨ فبراير ، تحركت احدى الفرق المدرعة الأمريكية التابعة للفيلق السابع الى قاعدة صفوان

الجوية التى تقع على مسافة ٣٥ كيلومتراً من البصـــرة واثنين كيلومتر من الحدود الكويتية – العراقية لتأمين المنطقة التى اختارها القيادة الأمريكية لعقد الاجتماع بين القادة العسكريين الذى نص عليه قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٦ وصفوان هى إحدى مدن الجنوب العراقى – شمالها الرميلة وطريق أم قصر ونهر الفرات وعلى مقربة من مدينة البصرة ثانى المدن العراقية ؟

- وقد تحددت الساعة العاشرة صباح ٢ مارس ١٩٩١ موعداً لعقد ذلك الاجتماع ثم تأخر يوماً واحداً ليتم يـــوم ٣ مارس ، ذلك الاجتماع الذى وصفه الأمير خالد بن سلطان بقوله " ينبغى أن نعتبر اليوم يوماً تاريخياً" وفى الســاعة الثامنة والنصف يوم الاجتماع هبطت مجموعة من طائرات الشينوك الأمريكية ، وقـــام مجموعـــة مـــن المهندســين الأمريكيين باعداد وتجهيز مكان اللقاء .
- وفى الساعة التاسعة والنصف هبطت مجموعة من طائرات الشينوك تحمل الجنرال نورمان شوارسكوف والفريق خالد بن سلطان واللواء جابر خالد الصباح نائب رئيس الأركان الكويتى وممثل عن القوات المصرية وممثل عن القـــوات السورية .
- وفى الساعة الحادية عشرة الا عشر دقائق وصل الوفد العراقى المكون من ثمانية ضباط وكان فى استقباله الجـــنرال نورمان شوارسكوف والفريق خالد بن سلطان ، وبعد أن تعرضوا لعملية تفتيش من القوات الأمريكية التى تســيطر على قاعدة صفوان ورافقت الوفد العراقى ثلاث دبابات وطائرتان من طراز أباتشى .
- وقد كان الوفد العراقى خاليا من الشخصيات العسكرية المعروفة حيث كان يرأسه الفريق سلطان هاشم أحمد ، وقد اكتفى الجانب العراقى بتحديد أسماء الوفد ورتبهم دون الاشارة الى المناصب التى يتولوها ، ولقد لوحظ أن الوفـــد العراقى دخل الى مكان الاجتماع ومعه ملفات حمراء تحمل خرائط للألغام والشراك الخداعية فى الكويـــت وميــاه الخليج .
- ولقد افتتحت الجلسة الأولى فى الساعة ١١,٣٤ الحادية عشرة وأربعة وثلاثون دقيقة بالتوقيت المحلى ، وفى البدايــة تحدث الفريق سلطان رئيس المفاوضين العراقيين موجهاً حديثه للجنرال شوارسكوف باللغة العربية .. حيث قال : " نأسف على التأخير فقد وجدنا صعوبة فى الوصول الى هنا ، فكثير من الطرق دُمرت وقواتكم تقيم كثـــير مـــن الموانع على الطرق ، فقد أخطأنا مرات عديدة فى الوصول لنقط مشابهة " وبعد ساعتين انفض الاجتمـاع وأدى فريق المفاوضين العراقيين التحية العسكرية للجنرال شوارسكوف الذى رد التحية ، وتوجه ومعه الفريق خالد بـــن سلطان للمنصة التى أُعدت للمؤتمر الصحفى ليرد على تساؤلات الصحفيين – وقد اكتفى الوفد العراقى بالرد علـى سؤال واحد ، حول ما اذا كان الاجتماع قد توصل الى شىء .. فقال الفريق سلطان بالانجليزية "OF COURSE" "بالطبع" وبدت على الجنرال شوارسكوف والفريق خالد بن سلطان ، السعادة وهما يتحدثان الى الصحفيــين بعــد نهاية الاجتماع [١٣٤].
- ومن دراسة مادار فى ذلك اللقاء التاريخى الذى عُرف باسم " محادثات صفوان " والذى انعقد فى الساعات الحرجة ، حيث حمل وفد الائتلاف الدولى لتلك المحادثات تعليمات القيادة السياسية السعودية بضرورة معاملة الجانب العراقى

(١٣٤) مجدى شندى ، أسرار عاصفة الصحراء، الملف السياسى، الدار المصرية للنشر والتوزيع ، ص ٢١٣، عام ١٩٩٠

باحترام ، وذلك من أجل عدم الاساءة للجيش العراقى الذى أقحم عنوة فى حرب ثانية مدمرة بعد حربه الأولى مع ايران ، وقد التزم جانب الائتلاف بتعليمات القيادة السياسية السعودية ، وعلى ضوء ذلك لم يُسجل محضر المحادثات السرية أية اشارة فيها اساءة الى الجانب العراقى ، بل على العكس تماماً ، فرغم أن الجانب العراقى وقع اتفاقية استسلام ، الا أنه روعى استخدام عبارة " وقف اطلاق النار " كعنوان لهذا اللقاء .

- وعلى ضوء ما تم عرضه وفى اطار الهدف الذى تحدد لهذا اللقاء وهو مناقشة واقرار الشروط اللازمة لضمان استمرار وقف العمليات الهجومية من جانب قوات الائتلاف الدولى والكيفية التى يمكن بها تنفيذ تلك الشروط التى تضمنها قرار مجلس المن رقم ٦٨٧ ، يمكن القول أن ذلك الاجتماع .

- قد اشتمل على مناقشة ست نقاط أساسية ..

أولها – أسلوب تبادل الأسرى بين الجانبين والاتفاق على موعد اطلاق سراحهم بالطريقة التى تلائم هيئة الصليب الأحمر الدولى وفى المواعيد التى تراها مناسبة لذلك وفى أى مكان يناسبها .

ثانيها – أسلوب تسليم الرهائن المحتجزين من المدنيين والعسكريين واعتبارهم من أسرى الحرب وتكليف الجانب العراقى بتقديم بيان باسماء أولئك المحتجزين . " وقد اتفق فى هذا الشأن بان يقدم العراق قائمة تتضمن أسماء الأسرى من العسكريين والمدنيين والصحفيين ، وفقاً لما تنص عليه اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ م ، وأن يتم التنسيق مع هيئة الصليب الأحمر الدولى على أن يتم تبادل الأسرى فوراً "

ثالثها – تقديم بيان بالمفقودين – وهم الأفراد الذين فقدوا فى ميدان القتال دون ان يكون معروفاً – هل هم أسرى أم قتلى ممن يمكن التعرف على هويتهم ، على أن يتم تحديد مكان دفن الأفراد مجهولى الهوية للجانبين بالتنسيق مع هيئة الصليب الأحمر الدولى .

رابعها – تقديم معلومات موقعة على خرائط توضح أماكن الألغام التى قام العراق بزرعها فى أرض الكويت وفى المياه الاقليمية الكويتية أو فى المياه الدولية للقيام بتنظيفها منها إضافة الى مواقع أى ذخائر كيماوية أو بيولوجية أو نووية مخزنة داخل الكويت الى جانب أى ذخائر أخرى من اى نوع .

خامسها – الاتفاق على التدابير التى تضمنت وقف اطلاق النار بين الجانبين مع الاتفاق على المناطق المطلوب اخلاؤها كاجراء أمنى ليس له علاقة بترسيم الحدود بين العراق والكويت والذى سيقرره مجلس الأمن الدولى – اضافة الى الاتفاق على النقاط التى تمنع سوء الفهم والتى قد ينتج عنها استمرار الاشتباك بنوع الخطأ .

سادسها – الموافقة على استخدام الطائرات الهليوكوبتر غير المسلحة لنقل المسئولين العراقيين عبر الطرق والجسور غير الصالحة نتيجة أعمال القصف الجوى لقوات الائتلاف الدولى .

- <u>انعكاس عمليات الخليج على الاقتصاد العراقى :-</u>

- أن مغامرة الغزو العراقى لدولة الكويت قد امتدت آثارها الى أبعاد اقتصادية بالغة الخطورة على العراق والأمة العربية والمنطقة كلها ، واذا حاولنا تتبع هذه الأبعاد على العراق فاننا نجد ان هذا الخطر يتمثل فى المعاناة الرهيبة التى يعيشها وسوف يعيشها الشعب العراقى ، وخاصة أن إجماع العالم على محاصرة العراق بمنعه من ضخ البترول عبر الأنابيب عبر كل من تركيا والسعودية ، كذلك فرض حصار فى مياه الخليج حول موانيه لمنع ما يخرج منها ، وما

سوف يصل اليها ، الأمر الذى رأى المراقبون السياسيون أنه سبب كساداً داخلياً لن يستطيع العراق تعويضه لسنوات قادمة خاصة مع استمرار ذلك الحصار لشهور متتالية والحظر لسنوات متتالية .

- كما أدى الاجماع الدولى الى عزل العراق بصورة مخيفة ، لم يستطع معها تقديم أية مبررات منطقية لفض هذه العزلة ، حتى مع محاولات استمالة أية دولة للتعامل معه فى أزمته ، والتى انعكست بصورة حادة على الموقف السياسى العراقى الذى لم يجد من عون دولى لتعزيز موقفه لأنه هو المعتدى ، وهو الغازى ، وهو المحتل لأرض الغير بالقوة ، وهو ما رفضته الجماعة الدولية بأسرها .
- وقد امتد هذا الخطر على العراق من خلال الاجماع العالمى على فرض الحصار الاقتصادى عليه ، الأمر الذى انعكس بصورة حادة على الشعب العراقى حيث توقفت مشروعاته ، وتجمدت خططه التنموية التى كانت تستهدف التعويض عن سنوات حربه مع ايران والتى استنفدت بدورها الكثير من امكانيات العراق وموارده على امتداد ثمان سنوات ، فضلا عن المعونات والقروض التى تلقاها من كل الدول العربية ودول العالم ،تلك الرؤية لأبعاد الخطر الذى حاق بالشعب العراقى والذى انعكست أبعاده على المنطقة العربية بأكملها ، مما شكل ومازال يشكل أعظم المخاطر التى تعرضت لها الأمة العربية منذ الاحتلال الاسرائيلى للأراضى الفلسطينية [١٣٥] .
- وعلى طريق إحكام الحصار الاقتصادى العالمى للعراق ، فقد أعلنت الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا وايطاليا ودول السوق الأوربية المشتركة فرض عقوبات اقتصادية على العراق بتجميد جميع الأرصدة والممتلكات العراقية فى البنوك لديهم ووقف كافة الصادرات العراقية للولايات المتحدة .
- ومن جانب اخر جمدت الولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا وسويسرا جميع الأرصدة والممتلكات الكويتية لمنع أى نظام تابع فى الكويت من تحويل الأرصدة الكويتية لمصالحها ،كما زاد ضغط فرض العقوبات الاقتصادية من مختلف دول العالم ، كما أعلنت المانيا حظر مرور أى بضائع او أسلحة نووية تمر عبر أراضيها للعراق .

كما أوقف الاتحاد السوفيتى (السابق) صادراته من الأسلحة النووية والمعدات العسكرية الأخرى الى العراق رداً على غزو القوات العراقية للكويت ،كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وقف استيراد البترول العراقى ، فقد كانت تقوم بشراء ٢٠٠ الف برميل من البترول الخام من الكويت فى اليوم الواحد ، بينما كانت تقوم بشراء ما يتراوح بين ٥٠٠ - ٦٠٠ ألف برميل يوميا من العراق .

- هذا ومن المعروف أن العراق والكويت كانتا تنتجان خمس الانتاج الكلى لمنظمة الدول المصدرة للبترول " أوبيك " كما تُعد العراق من أبرز دول المجموعة حيث تصل حصة انتاجها اليومى ٣,١٤ مليون برميل يوميا وهو ما يعادل انتاج ايران ويأتى فى المرتبة الثانية بعد حصة المملكة العربية السعودية وتبلغ حصة انتاج الكويت ١,٥ مليون برميل يوميا .

كما اعلنت اليابان أنها لن تتبنى فرض عقوبات اقتصادية على العراق الا اذا اقتضت الضرورة ، ولكنها اذا اضطرت الى ذلك فانها ستقوم بوقف استيراد البترول من العراق ، ومن المعروف أن اليابان تستورد أكثر من ٨٠ % من البترول العراقى .

---

(١٣٥) ميرفت الحصرى - مجلة الأهرام الاقتصادى - الصادرة بالقاهرة - عدد ٦ أغسطس ١٩٩١ م

❖ وعن انعكاس المقاطعة الاقتصادية للعراق برز الأثر البالغ الخطورة خاصة فى مجال المواد الغذائية ، ووفقا لتقارير منظمة الأغذية والزراعة العالمي " الفاو " فان العراق كان يستورد ما يقرب من ٥/٤ (أربعة أخماس احتياجاته) من الغذاء [١٣٦] ،

فالعراق كان يستورد سنويا حوالى ثلاثة ملايين طن حبوب من عدة دول على رأسها الولايات المتحدة وكندا واستراليا ، كما ذكرت جريدة " فرانكفورت " الألمانية أنه وفقا لما أعلنته وزارة الزراعة الأمريكية ، فان مخزون الحبوب فى العراق عند بدء الغزو فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، كان يكفى العراق لثلاثة أشهر فقط ، أما بالنسبة للمواد الغذائية الأخرى ، فقد ذكر اتحاد الشرقين الأدنى والأوسط فى مدينة هامبورج ، ان استمرار المقاطعة اذا استمرت فانها ستشكل تهديدا حقيقيا للعراقيين ،

ووفقا لما نشرته الجريدة الألمانية ، فان ما خفف من أثر ذلك التهديد على العراق هو حصولها على احتياجاتها من الأردن ، وبالذات من ميناء العقبة ،

- من ناحية أخرى هناك تركيا التى كانت قد وافقت على العقوبات الاقتصادية التى فُرضت على العراق ، الا أنها تشترك معه فى حدود طويلة يصعب معها عملية المراقبة ، وذلك قد فتح بابا أمام العمليات التجارية غير المشروعة عن طريق هذه الحدود ، خاصة وانها كانت بمثابة اغراء كبير لسائقى سيارات النقل فى تركيا والذين تأثر نشاطهم بدرجة كبيرة منذ الحرب العراقية - الايرانية ،
- هذا وقد جاء تبنى مجلس الأمن الدولى قراره بفرض العقوبات التجارية والمالية والعسكرية الشاملة على العراق لعدم التزامه بتنفيذ قرار المجلس رقم ٦٦٠ الداعى الى الانسحاب الفورى والغير مشروط للقوات العراقية من الكويت - جاء القرار ٦٦١ والذى اعتمده المجلس بـ ١٣ صوتاً وامتناع عضويين " كوبا واليمن " عن التصويت ،والذى نص على امتناع جميع الدول عن أى عمليات تصدير أو استيراد من العراق والكويت حتى الانسحاب التام وغير المشروط للقوات العراقية واعادة حكومة الكويت الشرعية ،
- وقد شمل ذلك الحظر كل المنتجات والسلع تقريبا بما فى ذلك الأسلحة ، كما تضمن القرار منع تحويل أى أموال الى العراق والكويت ،

واعتبر القرار ملزما لجميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة وهذه هى المرة الثالثة فى تاريخ مجلس الأمن التى يتخذ فيها قرار مقاطعة شاملة ضد دولة عضو فى الأمم المتحدة ، وكانت المرة الأولى ضد روديسيا عام ١٩٦٧ والثانية ضد جنوب أفريقيا عام ١٩٧٧

وجاء هذا القرار بعد خمسة أيام من القرار ٦٦٠ الذى اتخذه مجلس الأمن بعد ساعات من دخول القوات العراقية الأراضى الكويتية ،

- وبالنظر الى حقائق الموقف الاقتصادى فى العراق نجد الآتى :-
- يعتمد الاقتصاد العراقى الموجه مركزيا اعتماداً كبيراً على البترول الذى يمثل ٩٥ % من عائدات العملة الأجنبية ، وقد أدت الحرب العراقية - الايرانية والانفاق العسكرى عليها الى استنزاف الاقتصاد وخلق عبء مديونية ثقيل يتمثل فى ٤٥ مليار دولار مديونية العراق لدول غير عربية ، وعلى الرغم من أن القطاع الزراعى تحول الى قطاع

---

(١٣٦) شهيرة الرافعى - مجلة الأهرام الاقتصادى - الصادرة بالقاهرة - عدد ١٣ أغسطس ١٩٩٠ م ،

خاص فى عام ١٩٨٧ ، فان عملية التنمية استمرت تتعرض للتعطيل بسبب نقص الأيدى العاملة وزيادة الملوحة فى الأراضى الزراعية ، وحالات هجرة المزارعين من موطنهم الأصلية نتيجة برامج الإصلاح الزراعى والمزارع الجماعية التى نفذت سابقا ، ويشتمل القطاع الزراعى على حوالى ٣٥ % من اجمالى الأيدى العاملة ، الاأنه ينتج أقل من ١٫٠ % من الناتج المحلى الاجمالى ، أما القطاع الصناعى الذى يشتمل على ٣٠ % من القوى العاملة فانه يعانى من قيود مالية شديدة ، وقد أدى التقشف الشديد الى هبوط معدل النمو الاقتصادى بشكل كبير فى الأعوام الماضية ، بحيث أصبح نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى حوالى ١٩٠٠ دولار سنويا

- تكاد جميع قطاعات الاقتصاد العراقى تعتمد على الاستيراد الذى وصل حجمه الى ١٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ ، وتمثل الواردات حوالى من ٧٠ % الى ٨٠ % من استهلاك الطعام العراقى ، علما بان واردات الطعام العراقية وصلت ٣ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ ، ويعتمد القطاع الحديث فى الاقتصاد العراقى بشكل خاص على استيراد الآلات والخدمات والسلع المصنعة من جميع الأنواع للحفاظ على مستويات التشغيل .
- وتعتبر الكيماويات المنتجة فى الخارج عنصراً اساسيا فى محطات تحلية المياه و معامل تكرير البترول
- وتمثل أزمة الأيدى العاملة مشكلة أساسية فى التنمية الاقتصادية العراقية ، اذ ان الجيش العراقى البالغ عدده مليون فرد يمثل ٢٥ % من قوة العمالة ، وهناك ٢٫٢مليون رجل لائقين للخدمة العسكرية من بين ٤ مليون رجل تشملهم شريحة السن ١٥ ـ ٤٩ سنة ، وهناك ٢١٫٠٠٠ رجل آخرين يصلون الى سن ١٨ سنة كل عام .
- وتعتبر العمالة الأجنبية عنصرا حيويا فى الاقتصاد العراقى تتزايد أهميته كلما أستدعى مزيد من العراقيين الى الخدمة العسكرية بالقوات المسلحة ، وقبل الغزو العراقى للكويت كان العمال الأجانب يمثلون ربع قوة العمالة العراقية ، وتشغل العمالة الأجنبية التى تتألف أساسا من عمال عرب ، وظائف فى جميع قطاعات الاقتصاد العراقى ، الا أن معظمها يعمل فى الحرف اليدوية كعمالة شبه ماهرة ، والعمالة الأجنبية تمثل عنصرا هاما بشكل خاص فى الجهود العراقية الرامية الى التحايل على حظر واردات الطعام الى العراق ضمن العقوبات الاقتصادية .
- لقد حل الأجانب محل العراقيين الذين هجروا الحقول الزراعية بأعداد كبيرة خلال العقد الماضى للبحث عن وظائف أكثر عائدا فى المناطق الحضرية ، ولا يمثل الأجانب القوى الضاربة فى الاقتصاد العراقى من حيث العمالة فقط ، ولكنهم يوفرون للعراق أيضا الخبرة التى ساعدته على الاحتفاظ بمعدلات الانتاج على مدى الأعوام الأخيرة ، وان كانت هذه المعدلات قد تناقصت فى تلك الفترة وعلى ذلك فقد تأثر انتاج المحاصيل الزراعية نتيجة لرحيل أعداد كبيرة من العمال الأجانب من العراق .

وعلى ضوء حقائق الموقف الاقتصادى العراقى يمكن القاء الضوء على أثر العقوبات الاقتصادية على العراق من خلال الآتى :—

- الطعام .. لقد بدأ الغزو العراقى للكويت وكانت مخزونات المواد الغذائية الأساسية طبق لتقديرات الخبراء تكفى لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وخاصة فى ضوء سياسة الحصص التموينية والاجراءات الحكومية الأخرى التى استهدفت خفض الاستهلاك والحفاظ على المخزون ، ومن هنا فقد بدأت أزمات اختفاء الدقيق البلدى من الأسواق، كما أصبحت سياسة التسعير للسلع الأساسية هى السيف المسلط على رقاب الشعب نتيجة الندرة الملحوظة فيها ، ومع استمرار ازدياد الأسعار فى السوق الرمادية نتيجة لعدم تناسب العرض مع الطلب على أصناف الطعام الأساسية .

• الزراعة .. يمثل الانتاج الزراعى العراقى ١٠ % من احتياجات الاستهلاك العراقى ، ومع رحيل العمالة الأجنبية . فقد تعطل جنى الفواكه والخضروات الى جانب تعطيل زراعة المحاصيل فى توقيتاتها ، كما أن الامداد الأردنى يمكن أن يضيف من ٥% الى ٧ % فقط من المطالب العراقية فى مجال الزراعة وبالتالى يمكن تصور الوضع حاليا داخل العراق نتيجة العقوبات الاقتصادية .

• الصناعة .. لقد انعكس نقص المواد الخام والخبرات الأجنبية والمعدات وقطع الغيار على تعطيل بعض الصناعات الحيوية ، ورغم أن جهود الحكومة موجهة بشكل مكثف للحفاظ على الصناعات الاستراتيجية ومن هنا فقد كانت باقى الصناعات المتناثرة الأخرى أكثر القطاعات تأثرا بالعقوبات الاقتصادية .

• القطاع العسكرى .. لقد كان القطاع العسكرى أكثر القطاعات تأثرا على الاطلاق ، فالى جانب النقص فى بعض أصناف قطع الغيار الرئيسية وبصفة خاصة قطع غيار الطائرات ووسائل الدفاع الجوى ، الا أن القرار ٦٨٧ الذى صدر عقب الهزيمة العراقية وما فرضه من قيود على القدرات التسليحية الى جانب تقليص القدرة التصنيعية الحربية خاصة فى مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والصاروخية الى جانب تدمير مخزونات العراق منها ، قد أفقد العراق لسنوات طويلة قادمة من كافة المقومات التى يمكن أن تعيد للقطاع العسكرى فاعليته فى العراق .

• النقل .. إن النقص الحاد فى المواد الخام نتيجة العقوبات الاقتصادية قد ألقى بظلال على اعاقة انتاج بعض الأنواع الخاصة والحيوية من الوقود والزيوت والشحومات مما انعكس بشكل فاعل على امكانيات وقدرات وسائل النقل العراقية .

• التمويل .. يمثل التمويل مشكلة أساسية للعراق ، حيث ركزت العقوبات الاقتصادية على ايقاف جميع عائدات العراق ، وجمدت جميع الأموال العراقية والكويتية ، عدا ما تم الاستيلاء من أموال وذهب من بنوك الكويت .

وبحساب مصروفات العراق العسكرية فان أقل تقدير لها انها كانت بمعدل ٤٠٠ - ٥٠٠ مليون دولار شهريا ، يدخل ضمنها مرتبات الضباط والجنود ومصروفات التحركات والصيانة والانتاج الحربى المحلى ، وقد احتاج ذلك فقط الى حوالى ٢٤ مليار دولار للانفاق على المجهود الحربى خلال فترة ماقبل تحرير الكويت .

فاذا أضفنا أن العراق كان ينفق على استيراد المواد الغذائية حوالى ٣ مليار دولار سنويا ، وبتقدير مبدئى فلو انه تمكن من استيراد حوالى ٢٥ % فقط من احتياجات فانه سيحتاج الى حوالى ٤٠٠ مليون دولار اضافية ، وبالتالى فان التقدير بان مصادر التمويل العراقية المتوفرة قبل بدء العقوبات الاقتصادية كانت تكفى لفترة ستة أشهر فقط ، وليس هناك من أمل فى وجود مصادر أخرى نتيجة لأن التركيب التمويلى يعتمد على البترول فقط، الى جانب أن الموقع السياسى والجغرافى للعراق ضعيف جدا بالنسبة لفرض الحظر ، حيث أمكن التحكم العسكرى فى مخارج التصدير فى تركيا وينبع والبصرة ، الى جانب أن الدول المؤيدة للعراق ضعيفة اقتصاديا جميعها ولا يمكن أن تقدم مساعدة فعالة له عدا ليبيا والتى تستطيع تقديم المساعدة بطريقة محدودة جداً .

• **تحطيم البنية الاقتصادية :-**

• وهكذا تبرز الانعكاسات السلبية على الاقتصاد العراقى .. ويمكن القول بأنه اذا سلمنا بحقيقة هذه البنية الاقتصادية للعراق قد استنزفتها - الى حد كبير - حرب الثمانى سنوات مع ايران ، لأدركنا مقدار الخسارة الاضافية التى لحقت بها من جراء عمليات الخليج منذ الثانى من أغسطس ١٩٩٠ وما أعقبها من تداعيات ، وقد ترتب على تحطيم

هذه البنية تراجع ملحوظ فى وضع العراق كاحدى القوى العربية الكبرى - بل وكاحدى القوى الاقليمية فى منطقة الشرق الأوسط - المؤثرة سياسيا واقتصاديا وعسكريا.

وهذا يفسر سعى العراق الى الالتزام الكامل بكل ما صدر من مجلس الأمن من قرارات خاصة معاونته للجان الفنية المشكلة من مجلس الأمن لتدمير مخزوناته التسليحية وقاعدته الصناعية العسكرية سعيا الى تخفيف حدة تلك العقوبات والسماح له ببيع جزء من بتروله للتغلب على مشكلة التمويل التى ألقت بظلالها الكثيفة على كل أوجه الحياة فى العراق .

تلك كانت بعض ملامح الصورة التى عكستها قرارات العقوبات الاقتصادية وما فرضته من معاناة على شعب العراق .

ثالثا : انعكاسات الأزمة على دول الخليج :

- الانعكاسات على دولة الكويت :

- فى أعقاب تحرير الكويت ظلت الكويت تمر بنوع من التوتر وعدم الاستقرار ارتباطا بتأثيرات ونتائج الاحتلال العراقى وأعمال القتال للتحرير ، وقد تأثر الموقف فى الكويت بمجموعة من الظروف والعوامل كان أهمها ما لحق بمنشآت البنية الأساسية والجهاز الادارى للدولة من تدمير مع وضوح عجز الحكومة فى تعاملها مع هذه النتائج (اقتصاديا واداريا) فضلا عن تردى الأوضاع الأمنية .

وقد اتسم الموقف الداخلى :

شهدت الجبهة الداخلية نوعاً من التوتر وعدم الاستقرار كأحد النتائج المباشرة للغزو العراقى وأعمال القتال لتحرير الكويت شملت أبرز هذه الملامح الآتى :

- استمرار تدهور الوضاع الأمنية (وجود كميات كبيرة من الأسلحة والمتفجرات مع المواطنين - تعدد حوادث الانفجارات الناتجة عن الألغام والشراك الخداعية ، واحتمال وجود دور لبعض العملاء العراقيين وراء هذه الانفجارات - انتشار حوادث السلب والنهب والسرقة للحصول على الاحتياجات الأساسية - استمرار أعمال تصفية الحسابات مع العناصر التى تعاونت مع قوات الغزو - تواجد محدود نسبيا لأفراد الشرطة) ، مع استمرار القصور فى الخدمات الأساسية للمواطنين ، واستمرار فرض الرقابة على وسائل الاعلام ، بالاضافة الى تصاعد نشاط ومظاهر المعارضة الداخلية ، كما ظهر ما سمى تنظيم الضباط الأحرار ... (من ضباط القوات المسلحة المشتركين فى مقاومة الغزو العراقى / يطالبون بتقديم كبار المسئولين للمحاكمة لتقاعسهم عن أداء واجبهم وفرارهم مع بوادر الغزو العراقى - تخلى أسرة الصباح عن الحكم) ، وكذا حركة الثانى من أغسطس (المرابطين " الصامدين " وهى الفئة التى ظلت تحت الاحتلال / يطالبون بتعديل الدستور وانهاء احتكار السلطة وتوفير مبدأ المساواة بين جميع المواطنين مع تشكيل حكومة انتقالية و انشاء مجلس أعلى لقيادة القوات المسلحة لاعادة بنائها - سرعة اجراء الانتخابات التشريعية) بالاضافة الى بعض الأحزاب والتيارات السياسية الأخرى (حركة المنبر الديمقراطى - التيار الاسلامى السلفى - اتحاد طلبة جامعة الكويت - قائمة الاتحاد الاسلامى - القائمة الاسلامية الحرة - الجبهة الديمقراطية العلمانية - الحركة الدستورية الاسلامية - الأخوان المسلمين - جماعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر / المطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية) ، وكذا بعض الفئات الأخرى (المثقفين / يطالبون بتقليل أعداد الشيوخ من التشكيل الوزارى واتاحة الفرصة أمام العناصر الشابة والمتفهمة لأوضاع البلاد - ممثلى الغرف التجارية / يطالبون بتقليل سيطرة أبناء الشيوخ على وكالات الصناعة والتجارة) .

- وعلى الرغم من أن مطالب الأحزاب المعارضة تشتمل فى مجملها على صيغة سياسية الا أنها فى النهاية تعبر عن أهداف كل فئة على حدة .

وتبرز أهمية تنظيم الضباط الأحرار من امكانية تأثيره على تطورات الموقف الداخلى خلال الفترة التى أعقبت عمليات الخليج على ضوء ارتباط أعضاؤه بالقوات المسلحة الكويتية .

- وقد ظهر فى ذلك الوقت اتجاه الحكومة الكويتية الى ابعاد الفلسطينيين من الوظائف المدنية والعمل على تقليص وجودهم فى الكويت (يتردد أن عدد الفلسطينيين لن يزيد عن ١٠٠ألف فرد) من خلال :

- الاعلان عن فتح سجلات بوزارة الداخلية لطلب مغادرة البلاد نهائيا ، مع عدم تمكين من غادروا أثناء الغزو من العودة وفتح مساكنهم وتأجيرها مع عدم التدخل لدى ملاك العقارات الذين يهددون المستأجرين الفلسطينيين بالقاء أثاثهم حالة عدم دفع الايجار ، ومنع غالبية الفلسطينيين من العودة الى أعمالهم وبصفة خاصة الأماكن الحساسة بالوزارات ووظائف التدريس بالمدارس .

- بالاضافة الى ما تمثله فئة الكويتيين بدون جنسية من مشاغل لأجهزة الأمن الكويتية حيث أخذ عليهم انخراطهم فى صفوف الجيش الشعبى الذى كونه العراق بالكويت كقوة محلية موالية ، وأن غالبيتهم ظاهرت الغزو العراقى منذ البداية ، مع اتهام العديد منهم بممارسة التجسس لصالح العراق خلال خدمتهم بالجيش الكويتى ، وفى اطار مواجهة هذا الموقف اتخذت الحكومة الكويتية العديد من الاجراءات التى تهدف الى السيطرة على الموقف الداخلى من جانب واحتواء العناصر المعارضة من جانب آخر أبرزها : الاعلان عن موعد الانتخابات العامة فى خريف ١٩٩٢ وتوجيه الدعوة لعقد المؤتمر الوطنى ، مع القيام بعملية مواجهة شاملة لموقف الجنسيات المختلفة داخل الكويت ومن بينها فئة "الـ بدون " من حيث :

تعاونها مع القوات العراقية خلال الغزو من عدمه ، ودرجة الولاء ومدى الاحتياج الى هذه الجنسيات وطبيعة العمل - ...) و فى اطار سعيها بألا يتواجد على أراضيها أى فرد بدون جنسية والعمل على توفير الخدمات الأساسية من الكهرباء والمياه والمواد الغذائية ... للمواطنين مع تشكيل لجنة لمتابعة أوضاع الأسرى الكويتيين بالعراق وصرف منح ومعاشات لأسر الشهداء و صرف منح للكويتيين الذين أقاموا بالبلاد خلال فترة الغزو . اسقاط الديون عن كافة المواطنين الكويتيين ، اعادة فتح المدارس والاعلان عن استئناف الدراسة بالجامعات ، بالاضافة الى وضع خطة العودة للكويتيين خارج البلاد ومنحهم تذاكر عودة مجانية .

- <u>تأثر الموقف الاقتصادي للكويت :-</u>

تأثر الموقف الاقتصادى الكويتى بشكل مباشر نتيجة الخسائر الفادحة الناجمة عن إشعال معظم أبار البترول خلال عملية التحرير (٧٣٢ بئرا) ، وعلى الرغم من جميع الجهود المبذولة لاطفاء هذه الآبار (الولايات المتحدة - بريطانيا - فرنسا - اليابان - ....) الا أنه لم يتم اطفاء هذه الآبار الا أوائل عام ١٩٩٢ وقد تكلفت عملية اطفاء آبار البترول المشتعلة مليار دولار تقريبا ، ولقد نجحت الكويت فى استئناف تصدير البترول مرة ثانية (تم تصدير الشحنة الأولى/حوالى ٢٦٠ ألف طن يوم ٢٧ / ٧ / ٩١ وتصدير الشحنة الثانية يوم ٦ / ٨ / ٩١)حيث قدر انتاج الكويت من البترول فى أعقاب التحرير بـ ١١٥ ألف برميل يوميا من الآبار الواقعة فى الأراضى الكويتية بالاضافة الى ٨٥ ألف برميل يوميا من المنطقة المحايدة مع السعودية من أصل مليون برميل / يوم كانت تنتجها الكويت قبل حرب الخليج كما سعت الكويت للحصول على قروض مالية تقدر قيمتها بـ ٣٣ مليار دولار لتمويل عملية اعادة البناء.

- **التأثير على الموقف السياسى للكويت :-**

جاء التحرك الكويتى على الصعيد السياسى فى اطار حركة دول مجلس التعاون الخليجى الأخرى لمواجهة تداعيات أزمة الخليج وتأثيرها على المستويين الداخلى والخارجى أو لتطوير علاقاتها مع باقى الدول بما يخدم دورها فى الترتيبات الأمنية والسياسية التى يتم التنسيق بشأنها لتخفيف التوتر وتحقيق الاستقرار فى المنطقة ، وفى هذا الاطار وقعت الكويت اتفاقيتين مع الولايات المتحدة الأمريكية من منطلق حقها كدولة ذات سيادة فى ابرام اتفاقيات ثنائية مع أى دولة وبما يحقق لها تأمين حدودها السياسية ضد أى اعتداءات خارجية ... فضلا عن أنه لا يتعارض مع تعديل اتفاق دمشق بشأن الترتيبات الأمنية (حق الدول الخليجية فى عقد اتفاقيات ثنائية مع أى طرف آخر) .

- اتفاقية مدتها ١٠ سنوات تقوم الولايات المتحدة بمقتضاها بتوفير الحماية للكويت .. وافق المجلس الوطنى عليها .. وقد تم عرضها على الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت للتصديق عليها .
- اتفاقية تنفيذية لتقنين التواجد العسكرى الأمريكى بالكويت وأسلوب استخدام القوات الأمريكية للتسهيلات الممنوحة لهم .

فى أعقاب الأزمة حدث تقارب الى حد ما فى العلاقات بين الكويت وايران حيث كان لكل طرف أهدافه .. الكويت .. ورقة ضغط سياسية ضد النظام العراقى .. ايران .. محاولة ايجاد دور لها فى الترتيبات الأمنية بمنطقة الخليج .. وما زال العراق يمثل مصدر التهديد الرئيسى للكويت فى ضوء استمرار احتفاظه بالتفوق من ناحية واستمرار صدام حسين على رأس النظام البعثى فى السلطة من ناحية أخرى ، وان كان من المستبعد قيام العراق بعمل عسكرى مباشر ضد الكويت ويمكن أن يتم ذلك بشكل غير مباشر وتتمثل امكانية التهديد العراقى غير المباشر فى :

- اثارة القلاقل الداخلية لزعزعة استقرار وسيطرة نظام الحكم بدعم المعارضة .
- تنفيذ عمليات تخريب وارهاب ضد الأهداف الحيوية منفردا أو بالتعاون مع منظمات ارهابية أو دولية .

- **التأثير على الموقف العسكرى للكويت :-**

وقد تمثل فى اعادة بناء القوات المسلحة أحد مجالات الاهتمام لدى الحكومة الكويتية ، بهدف بناء قوات مسلحة قوية تتناسب مع طبيعة التهديدات وحجم العدائيات بالمنطقة ، وكأحد الدروس المستفادة من حرب الخليج ، وعلى الرغم من أن امكانيات الكويت الاقتصادية (خاصة بعد نجاحها فى اطفاء العديد من آبار البترول المشتعلة وبدء تصدير البترول مرة ثانية) تمكنها من الحصول على نوعيات متطورة من التسليح ، الا أن هناك بعض العوامل التى تؤثر على امكانيات هذه القوات :-

- عدم توفر الكوادر اللازمة للعمل على مثل هذه النوعيات المتطورة من التسليح (استخدام -صيانة) .
- طبيعة الفرد الكويتى (يميل الى الرفاهية وليس لدية الاستعداد لتحمل طبيعة الحياة العسكرية)
- ضعف المستوى العلمى للقادة والضباط على كافة المستويات .

كما تم احالة عدد من كبار الضباط بالجيش الى التقاعد مع تغيير رئيس أركان حرب القوات المسلحة ، ويأتى ذلك بهدف امتصاص ردود الفعل السلبية داخل القوات المسلحة تجاه بعض القيادات الكويتية خلال الغزو العراقى ، كما اتجهت الكويت الى الاستعانة بالولايات المتحدة فى اعداد وتدريب القوات المسلحة الكويتية ، وفى مجال الجهود الكويتية للحصول على نوعيات متطورة من التسليح فقد حصلت على عدد من الطائرات من طراز إف - ١٨ ، كما تم عقد صفقة مع الولايات المتحدة بـ ٥ مليار دولار تشمل دبابات وعربات مدرعة وقطع مدفعية وصواريخ

مضادة للدبابات ، فضلا عن خبراء للتدريب والصيانة ، بالاضافة الى احياء صفقة الميراج ٢٠٠٠ مع فرنسا ، وعقد صفقة مع بريطانيا لبناء منظومة الدفاع الجوى .

- الانعكاسات على الموقف الداخلى لباقى دول الخليج :-

- اتسم الموقف الداخلى لدول الخليج بصفة عامة بحالة من الاستقرار النسبى من خلال سيطرة أنظمة الحكم وحرصها على استيعاب واحتواء أى مظاهر يمكن أن تؤثر على حالة الاستقرار والسيطرة على الموقف .

كما ساعدت القدرات الاقتصادية لهذه الدول فى تحقيق قدر وافر من الرخاء وتلبية المطالب الأساسية لخطط التنمية الطموحة والارتفاع بالمستوى المعيشى للمواطنين وهو الأمر الذى زاد من الولاء لأنظمة الحكم والالتفاف حولها .

وبالرغم من ذلك فقد بدأت بعض الأوساط داخل دول الخليج فى أعقاب الأزمة فى المطالبة بتطبيق الديمقراطية والمشاركة فى الحكم (الكويت - السعودية) وأن برز سرعة تحرك أنظمة الحكم لاحتواء هذه المطالب وحصر انتشارها .

ويمثل التوازن الديمغرافى بين مواطنى دول الخليج والوافدين اليها أحد المشاكل التى استحوذت على اهتمامات وجهود أنظمة الحكم خلال هذه المرحلة فى محاولة للتغلب عليها .

- ولقد شهد الموقف الداخلى نوع من التوتر بالرغم من الاجراءات التى اتخذتها الحكومة الكويتية للتغلب على الظروف والعوامل المؤثرة على استقرار الموقف (الاسراع فى اعادة البناء - التجاوب النظرى مع مطالب المعارضة - محاولة التغلب على مشكلة الجنسية) .

- **<u>الانعكاسات على الموقف الاقتصادي :-</u>**

- تأثر الموقف الاقتصادى لدول الخليج بشكل مباشر منذ بداية الغزو العراقى للكويت ارتباطا بالمساهمة فى تكاليف الحرب من ناحية وما لحق بقطاع البترول من خسائر من ناحية أخرى .

ومن أبرز ملامح الموقف الاقتصادى لدول الخليج ما يلي :-

- لجوء السعودية الى الاقتراض لأول مرة فى تاريخها .. قدر حجم الاقتراض الداخلى ٢,٥ مليار دولار مفاوضات مع بعض البنوك الدولية للحصول على قروض تبلغ قيمتها ٦ مليار دولار .

- حرص السعودية على الابقاء على مستوى الانتاج الحالى من النفط (٨,٥ مليون برميل يوميا) .. مع عدم زيادة سعر البرميل عن ١٨ دولار .

- اعلان دول مجلس التعاون الخليجى عن عدم قدرتها على منح الكويت الكمية التى تطلبها من النفط (حيث كانت تحتاج الكويت الى ١٠٠,٠٠٠ برميل يوميا لانعاش اقتصادها حتى تستعيد منشآتها كفاءتها الانتاجية .

- سعى الكويت للحصول على قروض مالية تقدر قيمتها بـ ٣٣ مليار دولار لتمويل عملية اعادة البناء .. (بلغ عدد آبار البترول المشتعلة ٧٣٢ بئرا تتكلف عملية اطفائها حوالى مليار دولار ، اكتمل اطفائها مع أوائل عام ١٩٩٢) .

- نجاح الكويت فى استئناف تصدير البترول مرة ثانية (تم تصدير الشحنة الأولى / حوالى ٢٦٠ ألف طن يوم ٢٧ / ٧ / ٩١ وتصدير الشحنة الثانية يوم ٦ / ٨ / ٩١) حيث قدر انتاج الكويت من البترول فى أعقاب التحرير بـ ١١٥ ألف برميل يوميا من الآبار الواقعة فى الأراضى الكويتية بالاضافة الى ٨٥ ألف برميل يوميا من المنطقة المحايدة مع السعودية من أصل مليون برميل / يوم كانت تنتجها الكويت قبل حرب الخليج .

- **الانعكاسات على الموقف السياسي :-**
- شهدت منطقة الخليج خلال تلك الفترة عدة تحركات من جانب دول المنطقة إما لمواجهة تداعيات أزمة الخليج وتأثيراتها على المستويين الداخلي والخارجي أو لتطوير علاقاتها مع باقي الدول بما يخدم دورها في الترتيبات الأمنية والسياسية التي تم التنسيق بشأنها لتخفيف التوتر وتحقيق الاستقرار في المنطقة العربية خاصة والشرق الأوسط عامة ومن هذا المنطلق وفي اتجاهات حركة هذه الدول نجد أن الدول الخليجية قد تبنت موقفا جديدا من موضوع الترتيبات الأمنية يختلف كليا عما جاء باعلان دمشق ويعتمد أساسا على تنمية القدرات الدفاعية الخليجية في اطار تصور شامل يرتكز أساسا على المساعدة الدولية (الولايات المتحدة – بريطانيا – .. مع ترك الحرية لكل دولة خليجية لعمل ترتيبات أمنية خاصة بها في اطار ثنائي مع من تراه من دول الائتلاف (غربية – عربية) مع الأخذ في الاعتبار أن يظل اتفاق دمشق هو الواجهة العربية التي تتحرك منها هذه الدول مع مصر وسوريا (دول اعلان دمشق) في اطار عربي عام – فضلا عن عدم اغفال الدور الايراني في هذه الترتيبات .. على ألا يشمل ذلك المجال العسكري (وجهة نظر السعودية) مع امكانية التنسيق والتعاون في المجالات الأخرى خاصة الاقتصادية .
- **وفي اطار هذا التصور كانت حركة هذه الدول كالآتي :-**

توقيع الكويت اتفاقيتين مع الولايات المتحدة الأمريكية طبقا لما سبق ايضاحه .

- اتفاقية مدتها ١٠ سنوات تقوم الولايات المتحدة بمقتضاها بتوفير الحماية للكويت .. وافق المجلس الوطني عليها، وقد تم عرضها على الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت للتصديق عليها .
- اتفاقية تنفيذية لتقنين التواجد العسكري الأمريكي بالكويت وأسلوب استخدام القوات الأمريكية للتسهيلات الممنوحة لهم .
- وقد تردد في أعقاب أزمة الخليج اتفاق كلا من السعودية والولايات المتحدة على أسس الترتيبات الأمنية ومنها .. تكثيف التواجد البحري – المناورات المشتركة بما في ذلك الانزال البحري – تخزين المهمات العسكرية – نقل القيادة والسيطرة للقوات البرية من تامبا بولاية فلوريدا الى دولة البحرين .
- التنسيق من خلال رؤساء أركان دول مجلس التعاون الخليجي (٢٧ – ٢٨ / ٨ / ١٩٩١) في مسقط للتباحث حول سبل تعزيز التعاون العسكري بينهم وتكوين قوة خليجية مشتركة جديدة تحل محل قوة درع الجزيرة تتناسب مع طبيعة التهديدات بالمنطقة وحجم العدائيات المتوقعة .
- **واستمرت مصادر التهديد الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي تتمثل في الآتي :-**
- **العـراق :**

❖ حيث ظل يمثل أحد مصادر التهديد الرئيسية لهذه الدول بصفة عامة ، وضد الكويت بصفة خاصة ، في ضوء استمرار احتفاظه بالفوق مقارنة بالقدرات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة من ناحية ، واستمرار صدام حسين على رأس النظام البعثي في السلطة من ناحية أخرى .

❖ وفي التقدير أن التهديد العراقي بشكله التقليدي (العمل العسكري المباشر) يعد غير وارد في ضوء نتائج الأزمة وما ترتب عليها من أوضاع اقليمية ودولية ويبقى له امكانية التهديد غير المباشر من خلال الآتي :-

- اثارة القلاقل الداخلية لزعزعة استقرار وسيطرة نظام الحكم بدعم المعارضة .

- تنفيذ عمليات تخريب وارهاب ضد الأهداف الحيوية منفردا أو بالتعاون مع منظمات ارهابية اقليمية أو دولية ..

كما أوضحنا .

- **إيران :**
- تعتبر ايران أحد التهديدات الرئيسية لمنطقة الخليج لما لها من تطلعات للسيطرة ولاثبات نفسها كقوة اقليمية . بالاضافة الى احتلالها لجزر الامارات العربية (طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى) .

- **اليمن : -**
- وتمثل اليمن أيضا مصدر تهديد رئيسى لأمن واستقرار دول الخليج بصفة عامة ، والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة وذلك على ضوء التفوق العددى والعسكرى مقارنة بدول الجوار فضلا عن وجود قناعة لدى دولة اليمن بحقها التاريخى فى بعض المناطق التى تسيطر عليها كلّ من السعودية (جيزان ونجران) وسلطنة عُمان (منطقة ظفار) .
- وتتمثل التهديدات فى الآتى :-
  - تهديد الملاحة النفطية بمنطقة الخليج العربى والبحر الأحمر (تتحكم فى مضيق باب المندب) .
  - استمرار مطالبتها لكل من السعودية وسلطنة عمان للأراضى المستولى عليها لما يتوفر بها من ثروة بترولية .
  - احتمال قيامها بأعمال تعرضية ضد بعض الأهداف الاقتصادية فى المناطق الحدودية .
  - تشجيع عناصر المعارضة داخل دول الخليج على استخدام العنف السياسى لزعزعة الاستقرار الداخلى لتلك الدول
  - أعمال الاضطرابات التى قد تحدث من العاملين المدنيين بدول المنطقة بهدف التأثير على الاستقرار الداخلى لهذه الدول .

- **الانعكاس على الموقف العسكرى :-**

ارتباطا برغبة دول مجلس التعاون الخليجى فى تنمية قدراتها الدفاعية كأحد الدروس المستفادة من حرب تحرير الكويت .. كانت حركة هذه الدول فى اتجاه اعادة بناء قواتها المسلحة وتنمية قدراتها القتالية بما يتمشى مع طبيعة التهديدات وحجم العدائيات بالمنطقة .

وعلى الرغم من أن الامكانيات الاقتصادية لهذه الدول تمكنها من الحصول على نوعيات متطورة من التسليح ، الا أن هناك بعض العوامل التى تؤثر على امكانية بناء قوات مسلحة قوية قادرة على التعامل مع أى متغيرات تطرأ على الساحة منها :-

- عدم توفر الكوادر اللازمة للعمل على مثل هذه النوعيات المتطورة من التسليح (استخدام - صيانة - ...) .
- استمرار الاعتماد على الخبرات الأجنبية للعمل فى صفوف قواتها المسلحة .
- عدم التجانس داخل القوات المسلحة لهذه الدول على ضوء تعدد الخبرات الأمر الذى يؤثر على مستوى كفاءتها وعدم وضوح عقيدة قتالية تتناسق مع نظم التسليح المتعددة .
- ضعف المستوى العلمى للقادة والضباط على كافة المستويات .
- طبيعة الفرد بدول الخليج (يميل الى الرفاهية وليس لدية الاستعداد لتحمل طبيعة الحياة العسكرية)

وفى اطار خطة التوطين التى تنتهجها الدول الخليجية :

- وجهت القيادة العامة للقوات المسلحة فى دولة الامارات نداء الى المواطنين للتطوع فى صفوف الجيش ووعدتهم بمرتبات عالية (لا تطبق الامارات نظام التجنيد الاجبارى) .. كما أتاحت الفرصة أيضا للنساء للتطوع فى الجيش
- تردد أن قوات الدفاع القطرية تعانى من الآثار السلبية الناتجة عن انهاء خدمة الفلسطينيين والأردنيين الذين كانوا يتحملون العبء الأكبر فى الجيش القطرى .. وهناك عدم اقبال من القطريين على التطوع .. وفى حالة التقدم للتطوع يوقع المتطوع على ١٢ سنة خدمة القوات المسلحة القطرية .
- تعانى الكويت صعوبات كثيرة فى توفير العدد اللازم للتجنيد حيث مازال التجنيد الالزامى يتوقف على الانتهاء من التعليم ومستوى الدراسة .. تصل مدته حتى ٢٤ شهرا .. وتتمثل الصعوبة فى ذلك نتيجة القرار الذى صدر بقصر الخدمة بالقوات المسلحة على الكويتيين ، حيث كان من المستهدف الوصول بحجم القوات المسلحة الكويتية الى ٢٥ ألف فرد .. ويقدر عدد قطاع البالغين بحوالى ١٦٠,٠٠٠ فرد وهو ما يمثل أساسا ضعيفا للأعداد المطلوبة .

- **<u>انعكاسات أزمة الخليج على دول المغرب العربى :-</u>**
- **<u>تأثير وانعكاسات الأزمة على الموقف الليبى :</u>**

أسفر موقف ليبيا شبه المتوازن من الأزمة عن الآتى :

- أفرزت الأزمة وتداول القيادة الليبية لها نوع من الارتياح الشعبى (حيث وجد البعض فى الأزمة فرصة لصرف نظر أمريكا عن ليبيا - استحسان موقف القيادة فى تمشيها نسبيا مع الموقف المصرى) .

- **<u>انعكاسات الأزمة على المغرب والعوامل التى اثرت على تحركه :-</u>**
  - تزايد علاقات المغرب مع كل من السعودية ودول الخليج (هدف مغربى ثابت) .
  - تزايد علاقات المغرب مع الولايات المتحدة والغرب .
  - تأثيرات سلبية على الاقتصاد المغربى تتمثل فى الاتى :
  - توقف امدادات المغرب من البترول العراقى (تمثل ٥٥% من احتياجات المغرب) .
  - خسائر تقدر بحوالى ٤٥ مليون دولار سنويا نتيجة لارتفاع اسعار البترول (كحد ادنى)

واستمر الموقف المغربى من الأزمة بنفس ملامحه الرئيسية فى ضوء ما يحقق ذلك من ايجابيات تتجاوز السلبيات مع الاشتراك فى الجهود العربية بما يحقق للمغرب اهدافه .

- وتتمثل تأثيرات وانعكاسات الأزمة على الموقف التونسى فى الآتى :
- تأثيرات سلبية للأزمة على الموقف الاقتصادى :

توتر العلاقات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب (لوحت أمريكا بوقف اتفاقية المعونة الغذائية) .

اهتزاز مصداقية تونس على المستوى العربى .

صعوبة التجاوب مع مطالب تونس من المعونات التى ستقدم للدول المتضررة من الأزمة إقتصاديا .

تراجع نسبى فى شعبية النظام رغم محاولته التجاوب مع الرأى العام .

- **<u>كما تمثلت تأثيرات الأزمة وانعكاساتها على الجزائر فيما يلى :</u>**

تأثيرات ايجابية على الموقف الاقتصادى (زيادة عائدات البترول بحوالى ٤,٥مليار دولار سنويا)

احتفاظ الجزائر بهامش مناسب من حرية الحركة تجاه كافة اطراف الأزمة .

الاحتفاظ بمصداقية علاقاتها الاقليمية والدولية .

تزايد التوتر بين الحزب الحاكم وكل من حزب الجبهة الاسلامية للانقاذ واحمد بن بيلا فى ضوء ما يمثله تحركهم من مزاحمة للموقف الرسمى للدولة .

توتر داخل مراكز صنع القرار فى ضوء موقف رئيس الوزراء والمتناقض مع موقف وزير الخارجية (لكل منهما علاقات خاصة بالرئيس الجزائرى) .

• وحول تأثير وانعكاسات الأزمة على موريتانيا برز الاتى :

• تزايد العلاقات مع العراق على حساب تراجع علاقات موريتانيا على المستوى العربى .

• تأثيرات سلبية على علاقات موريتانيا مع الولايات المتحدة والغرب .

• مؤثرات تعكس احتمال توقف الدعم الخليجى والسعودى لموريتانيا .

• تأثير سلبى على موقف موريتانيا فى النزاع من السنغال فى ضوء موقف الاخيرة من الأزمة (تأييد موقف السعودية وارسال قوات لها) .

رابعا : انعكاسات عمليات الخليج على الأمن القومى المصرى :

• كان لعمليات الخليج انعكاساتها المباشرة على الأمن القومى المصرى سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو العسكرية ، جاءت نتيجة لما شهدته المنطقة فى أعقابها من متغيرات ارتباطا بالأحداث الاقليمية

• وتمثلت تلك المتغيرات فى الآتى :-

• لقد كان الغزو العراقى للكويت وموقف الائتلاف الدولى فى ظل الشرعية الدولية ضد العراق ، وتحطيم البنية الأساسية وقدراته العسكرية ، وما استتبع ذلك من عقوبات وقيود على تلك القدرات وبشكل تراجع معه فى حسابات موازين القوى بالمنطقة بعد أن كان قوة اقليمية ذات ثقل اقتصادى وعسكرى وسياسى فى أعقاب انتهاء الحرب العراقية / الايرانية ، أثره فى اختلال التوازن الاستراتيجى فى المنطقة لصالح اسرائيل ، بما ينعكس على الأمن القومى المصرى .

• كما أن تبنى دول الخليج لمفاهيم أمنية تقوم على الارتباط بالدول الغربية الكبرى والقوى الدولية الأخرى أو حماية الاستقرار والأمن بها ضد أى تهديدات خارجية فى نفس الوقت الذى جاء فيه تجاوب تلك الدول الغربية والقوى الاقليمية المعتدلة على هذا الصعيد ، أثره أيضا على الأمن القومى المصرى .

• توحيد دول الخليج لسياستها وبما يتوافق مع أهداف ورغبات الدول الغربية والولايات المتحدة تجاه معظم القضايا الدولية والاقليمية (مسيرة السلام فى الشرق الأوسط - الموقف فى الصومال - دعم التحولات فى روسيا ودول أوروبا الشرقية ...) يؤثر على مرونة الموقف المصرى تجاه القضايا الاقليمية .

• تأثر علاقات دول الخليج مع الأطراف العربية والاقليمية الأخرى سلبا وايجابا على ضوء موقف تلك الأطراف من الغزو العراقى للكويت ومصالح الولايات المتحدة مع تلك الأطراف وتأثرت معه بشكل رئيسى الجهود المبذولة على صعيد ضم الصف العربى .

• اعادة دول الخليج لحسابات حركتها تجاه ايران مع تبنى مواقف تقوم على الاقتراب الحذر بغرض الاحتواء ومن خلال الاحتفاظ بعلاقات جيدة معها وبما يحد من الحركة الايرانية التى تهدف الى نشر الفكر والأيديولوجية الثورية فى دول المنطقة يؤثر على الدور المصرى بالمنطقة .

• بروز وتنامى أنشطة التيار الاسلامى المتطرف وظهوره بشكل مباشر فى كل من سلطنة عمان والسعودية مع تزايد الأصوات المعارضة للتواجد العسكرى الغربى فى المنطقة وفى ظل الممارسات القمعية لبعض أنظمة الحكم ، اضافة الى الدعم الذى تلقاه تلك الأنشطة من بعض القوى الاقليمية والجماعات الخيرية الأهلية ، وفى اطار تحقيق أهدافها الاستراتيجية ينعكس سلباً على الأمن القومى المصرى •

• سعى دول الخليج للاحتفاظ بعلاقات جيدة مع تركيا باعتبارها الدولة الاسلامية الاقليمية التى يمكن أن تحدث نوع من التوازن مع ايران بعد غياب العراق مؤقتا عن الساحة الاقليمية وفى اطار حفظ الجميل لتركيا بسبب دورها الايجابى فى أزمة الخليج ، وهو ما زاد من الثقل التركى على الساحة العربية والخليجية بما ينعكس على ثقل الدور المصرى •

• التحولات الخليجية على الصعيد الاقتصادى وما صاحبها من مظاهر يمكن ابرازها على النحو التالى :

• تراجع صافى الدخل القومى من البترول على الرغم من زيادة معدلات انتاجه لتعويض حصة العراق، وبسبب تحمل دول مجلس التعاون للعبء الأكبر من تكلفة الحرب ، ولا سيما مع انخفاض أسعار البترول عالميا •

• تراجع خطط التنمية تأثراً بزيادة الانفاق على التسليح •

• تقليص حجم ومميزات العمالة الأجنبية والعربية •

• تراجع حصة دعم الدول العربية والاسلامية من صندوق الدعم الخليجى ، بسبب النقص فى واردات الصندوق الناتجة عن اشتراك الدول الخليجية •

• معاودة النظام العراقى لتهديد الكويت والدول الخليجية كنوع من الضغط عليها وعلى الجماعة الدولية للنظر فى رفع أو تخفيف العقوبات المفروضة عليه منذ عام ١٩٩٠

وبالتالى فقد انعكست تأثيرات عمليات الخليج على أمن مصر القومى كالآتى :-

• سياسيا :-

• كان طبيعيا أن تكون أول هذه الآثار هو موقف مصر من مجلس التعاون العربى ، والتى ترددت الانباء عن انسحاب مصر منه [١٣٧]،وقد عكس تباين المواقف بين أطراف المجلس من الغزو العراقى الى جموده ، بشكل طرح تساؤلا عن جدوى المجلس فى ظل غياب صيغة الحوار بين أطرافه مع تصاعد الأزمة . نتيجة لما اتخذته مصر من موقف رافض للغزو ، وقد استمرت حالة الجمود بالنسبة لحركة المجلس وقيامه بأى دور فعال •

• ظهور قوى اقليمية بالمنطقة تتعارض أهدافها مع التحرك المصرى فى الخليج والمنطقة العربية بوجه عام (ايران – تركيا – اسرائيل) •

• ارتباط دول الخليج بالدول الغربية والقوى الدولية ، والاعتماد عليها فيما يتعلق بالبعد الأمنى وانعكاسات ذلك على الدور المصرى كأحد القوى الاقليمية المعنية بهذا البعد من جهة ، وتأثر الثقل السياسى والعسكرى بذلك من جهة أخرى •

---

[١٣٧] نفى د / حلمى نمر الأمين العام للمجلس هذا الادعاء مؤكدا حرص مصر على الاستمرار

● **عسكريا :-**

التوجه الخليجي للتسليح الغربي أفقد مصر سوقا هاما كانت تتطلع اليه لتصريف منتجاتها العسكرية .

زيادة حجم الصعوبات أمام توجهات احياء الهيئة العربية للتصنيع (خاصة بعد تنازل السعودية والامارات وقطر عن حصتها فى الهيئة واعتبارها هيئة مصرية ١٠٠ % فضلا عن الحد من فرض تنشيط التصنيع الحربى المشترك بين مصر وبعض الدول الخليجية فى اطارها الثنائى ، هذا اضافة الى منافسة الخبرات العسكرية الغربية والآسيوية العاملة بدول الخليج على حساب الخبرات المصرية فى هذا المجال .

● **اجتماعيا واقتصاديا :-**

● **على الصعيد الاجتماعى :-**

فقد تركت أزمة الخليج العديد من الآثار السلبية ،يتمثل فى ضياع حوالى ١٠ مليارات دولار [١٣٨] موارد ومدخرات موجودة بالفعل بالمصارف والصناديق الكويتية وضعها المصريون العاملون بالكويت . كذلك الديون العراقية لمصر وبـاقى مستحقات المصريين بالعراق واستكمالا للخسائر يأتى فى مقدماتها ايرادات قناة السويس ويقدر انخفاض عائدها بحوالى ١٥ بالمائة وكذلك موارد السياحة والتى تشكل السياحة العربية أكثر من ٥٠ بالمائة من اعداد السائحين . فى نفس الوقت الذى يعود فيه أكثر من نصف مليون مصرى تقريباً من الخليج ، وفى وقت تعانى فيه مصر من البطالة ، بما يستتبعه ذلك من أثار اجتماعية ، وهو ما يلقى بمزيد من الأعباء على الاقتصاد المصرى .

● **وعلى الصعيد الاقتصادي :-**

- تراجع الموقف الاقتصادى لدول الخليج وتأثيرات ذلك على موقف العمالة المصرية بتلك الدول ، التى بدأ تقليصها (الامارات - السعودية - الكويت) وبما يشكل أحد العوامل السلبية المؤثرة على الدخل القومى المصرى من جهة ، وتزايد معدلات البطالة الداخلية من جهة أخرى .
- تقليص حجم الاستثمارات الخليجية ، وانعكاس ذلك على الجهود المصرية لاستقطاب تلك الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة .
- اعداد الدول الخليجية لمشروعات التعاون الاقتصادى مع اسرائيل فى ظل المناخ المنتظر للسلام فى المنطقة وانعكاس ذلك على علاقات مصر الاقتصادية والتجارية مع هذه الدول لاسيما مع تنامى هذا التعاون .
- تباينت انعكاسات الغزو العراقى على الاقتصاديات العالمية من منطقة إلى أخرى ، ومن دولة إلى أخرى طبقا للارتباطات الاقتصادية والسياسية المختلفة بمنطقة الخليج ولاشك ان الاقتصاديات العربية بشكل عام هى أكبر الاقتصاديات التى تحملت خسائر الاجتياح العراقى للكويت والاقتصاد المصرى بشكل خاص تعرض لضربات قاسية وخسائر جسيمة ستكون لها أثار حادة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المصرية بشكل عام وفيما يلى عرض لانعكاسات الغزو العراقى على الاقتصاد المصرى من خلال ثلاثة محاور أساسية :

الأول : يتمثل فى الأثر على ميزان المدفوعات المصرى من خلال رصد المؤثرات المتوقعة سواء سالبة أو إيجابية فى جانب المتحصلات والتحويلات فى المعاملات الجارية وسيتم التركيز على إيرادات قناة السويس . والسياحة وتحويلات العاملين المصريين بالخارج . وصادرات البترول .

---

(١٣٨) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩١

الثاني: يتمثل في الأثر على سوق العمل المصري من خلال رصيد العمالة العائدة وحجمها وكيفية استيعابها وآثارها النهائية على المتغيرات في سوق العمالة المصري .

الثالث : نعرض الأثر على الاستثمار والادخار في مصر من خلال رصيد الاستثمارات الجديدة إلى مصر، وأيضا رصيد خسائر مصر الممثلة في انخفاض المدخرات وقيمة العملات العربية على المدخرات المصرية .

● الأثر على ميزان المدفوعات :-

يعاني ميزان المدفوعات المصري من عجز مزمن ومتزايد إذ سجل رصيد المعاملات الجارية والتحويلات لميزان المدفوعات عام ١٩٨٨/٨٧ عجزا قدره ٥٤٤,٦ مليون دولارا [١٣٩] وقد تدهورت حصيلة الصادرات المصرية من السلعتين الرئيسيتين وهما : القطن والبترول . فالأول وعلى الرغم من ارتفاع أسعاره العالمية للبالة حوالى ٣٠% إلا ان العام ١٩٨٩/٨٨ شهد تدهوراً شديداً في محصول القطن المصرى نتج عنه انخفاض حجم الصادرات من القطن المصرى ادى إلى انخفاض قيمة المصدر منه . وشهد سوق البترول المصرى انخفاض في الكميات المصدرة وأسعار التصدير نتج عنها انخفاض في حصيلة الصادرات من البترول بين عامي ١٩٨٨/٨٧ و١٩٨٩/٨٨ بحوالى ٣٠% وكان لذلك الأثر المباشر على زيادة العجز في ميزان المعاملات الجارية والتحويلات ، فعلى الرغم من الزيادة في حصيلة رسوم قناة السويس والسياحة وتحويلات العاملين المصريين بالخارج والبنود الأخرى الى جانب المتحصلات بين عامي ١٩٨٨/٨٧ ، ١٩٨٩/٨٨ التى وصلت الى ٦٢٨ مليون دولار إلا ان المتحصلات والتحويلات شهدت عجزاً قدره ١٠٠,١ مليون دولار هذا بالإضافة إلى ارتفاع في قيمة المدفوعات قدره ٨١٢,٢ مليون دولار بين العامين المذكورين وعلى ضوء ما سبق نجد أن ميزان المدفوعات المصرى يعانى من عجز نتيجة لتدهور نسبة تغطية الصادرات للواردات الناتج عن الزيادة في حجم الواردات وعجز الصادرات من السلع والخدمات والتحويلات عن تعويض الزيادة في قيمة الواردات ، ولبيان مدى التأثير ميزان المدفوعات نتيجة لتأثير الغزو العراقى على بعض البنود الهامة في الميزان وهى السياحة ، وصادرات البترول وقناة السويس وسوف نعرض لكل بند على حده فيما يلى :-

● السياحة :

يحتل الدخل من السياحة المرتبة الرابعة في إجمالى متحصلات وتحويلات ميزان المدفوعات المصرى عام ١٩٨٩/٨٨ حيث تأتى تحويلات العاملين المصريين بالخارج في المرتبة الأولى بإجمالى قدره ٣٥٣٠ مليون دولارا أمريكى بنسبة ٢٩,٨ % من إجمالى المتحصلات والتحويلات ، وتأتى حصيلة الصادرات في المرتبة الثانية بإجمالى قدره ٢٥٤٥,٩ مليون دولار بنسبة ٢١,٥% وفى المرتبة الثالثة نجد رسوم قناة السويس بإجمالى قدره ١٣٠٦,٧ مليون دولار بنسبة ١١% وأخيراً السياحة في المرتبة الرابعة بإجمالى قدره ٩٢٠ مليون دولار بنسبة ٨% وقد اهتمت مصر في الآونة الأخيرة بتنمية مواردها من السياحة بهدف زيادة الموارد من النقد الأجنبى للمساهمة في سد ارتفع دخل السياحة من ٣٧٩,٦ مليون دولار عام ١٩٨٧/٨٦ (بنسبة ٣,٧% من إجمالى المتحصلات والتحويلات) إلى ٩٢٠ مليون دولار عام ١٩٨٩/٨٨ (بنسبة ٨% كما ذكرنا انفا) واحتلت المركز الرابع في حجم الدخل بعد ان كانت في المركز السابع (مع زيادة كل بنود المتحصلات والتحويلات).

---

(١٣٩) نفس المصدر السابق .

ويتضح مما تقدم مدى أهمية قطاع السياحة كأحد القطاعات الاستراتيجية فى الاقتصاد المصرى . الأمر الذى دفع الدولة إلى تقديم كافة التسهيلات والخدمات لتنمية قطاع السياحة . إلا ان الغزو العراقى لدولة الكويت جعل من منطقة الشرق الأوسط منطقة تموج بالمخاطر أثر على انخفاض ضخم فى أعداد السائحين القادمين إلى مصر ،

وطبقا للتقديرات الرسمية المصرية فان أحداث الخليج تؤثر على انخفاض حجم السياحة فى مصر بنسبة حوالى ٣٥% من إجمالى الليالى السياحة المستهدفة - ويتأكد هذا من خلال إلغاء العديد من الرحلات السياحية المستهدفة والأفواج القادمة من أوربا الغربية وأمريكا والتى تم التعاقد عليها مسبقا وتمثل نسبة الـ ٣٥% حوالى ٨,٥ مليون ليلة سياحية بما قيمته حوالى ٥٩٥ مليون دولار ، ويمثل هذا الرقم الخسارة فى انخفاض عائدات السياحة المصرية نتيجة للغزو العراقى لدولة الكويت ،

● **صادرات البترول المصرى :**

تدهورت حصيلة الصادرات المصرية (١٤٠) من البترول من ٣٣٤٠ مليون دولار عام ١٩٨٥ إلى ٦٥١ مليون دولار عام ١٩٨٩ وقد تأثر ميزان المدفوعات بانخفاض حصيلة الصادرات البترولية ويرجع هذا الانخفاض فى حصيلة الصادرات إلى تدهور أسعار البترول المصرى وانخفاض حجم الصادرات منه كما ذكرنا انفا ، وجاء تأثير الغزو العراقى للكويت ايجابيا على حصيلة الصادرات المصرية من البترول فنتيجة للحصار الاقتصادى المفروض على العراق وقف صادرات البترول العراقى والكويتى والذى كان حوالى ٤,٥ مليون برميل يوميا كان له أثار على سوق النفط العالمى بشكل عام فارتفعت أسعار تصدير النفط. وكان نصيب البترول المصرى فى هذه الزيادة حوالى ١٢ دولار للبرميل إذ ارتفع سعر البرميل من ١٤ دولار إلى ٢٦,٥ دولار هذا إلى جانب زيادة حجم الصادرات من البترول المصرى طبقا لتصريحات وزير البترول المصرى لهيئة البترول والشريك الأجنبى بلغ حوالى نصف مليون برميل يوميا ، وذلك يؤدى إلى زيادة حصيلة الصادرات من البترول المصرى ، فى حالة استمرار أسعار البترول على حالها بمقدار يقرب من ٥٠٠ مليون دولار وتود ان نشير هنا إلى ان الزيادة المتوقعة فى حصيلة الصادرات من البترول المصرى لاتغطى الخسارة المتوقعة فى حصيلة الدخل من السياحة .

● **تحويلات العاملين المصريين بالخارج :-**

تمثل تحويلات العاملين المصريين بالخارج أهم بند من بنود ميزان المدفوعات المصرى فكما ذكرنا سابقا تبلغ قيمة هذه التحويلات حوالى ٣٥٣٠ مليون دولار أمريكى بنسبة ٢٩,٨% من إجمالى متحصلات وتحويلات ميزان المدفوعات عام ١٩٨٩/٨٨ ويعتبر هذا البند فى الميزان أكبر مصدر للعملات الأجنبية فى مصر ،ومما لاشك فيه ان الغز العراقى أثر على عودة العمالة المصرية بالكويت والعراق والذى يبلغ حجمها طبقا لتقديرات وزارة العمل المصرية ١٧٩,٥ ألف عامل فى الكويت ، وحوالى ٦٠٠ ألف عامل بالعراق ويعتبر العاملون المصريون بالكويت من أهم مصادر التحويلات نظراً لغلبة الخبراء والمستشارين والفنيين على هذه العمالة الذين يتقاضون أجوراً مرتفعة وادخار مرتفع عند هذه الفئات .

والجدير بالذكر هنا انه يوجد نقص حاد فى البيانات الخاصة بالتوزيع الجغرافى للتحويلات. الأمر الذى يجعل من حساب تقديرات حجم الانخفاض المتوقع فى تحويلات العاملين أمراً غاية الصعوبة ، إلا ان التصريحات الرسمية المصرية تقدر حجم الانخفاض بما يتراوح بين مليار ، ومليار ونصف دولار .

---

(١٤٠) نفس المصدر السابق ،

• إيرادات قناة السويس :

تحتل المرتبة الثالثة فى ميزان المدفوعات المصرى من حيث قيمة الدخل من العملة الصعبة والذى يقدر بحوالى ١٣٠٦,٧ مليون دولار بنسبة ١١% من إجمالى متحصلات وتحويلات ميزان المدفوعات عام ١٩٨٩/٨٨ كما ذكرنا سالفا إلى نوعين سفن تحمل بضائع بترولية ونصيبها النسبى حوالى ٤٠% من حجم البضائع التى تمر بالقناة ، وما يناهز ٢٥% من إيرادات القناة والنوع الثانى يتمثل فى البضائع غير البترولية ونصيبها النسبى حوالى ٦٠% من حجم البضائع و٧٥% من إيرادات القناة ويعبر قناة السويس حوالى ٥٠% من البترول القادم من الخليج والذى كان حجمه فى العام الماضى حوالى ٣٤ مليون طن نصيب العراق والكويت ٧ مليون طن . والسعودية ١٦ مليون طن بمعنى ان نصيب النفط العراقى والكويتى من إجمالى النفط العابر لقناة السويس حوالى ٢٠,٦% تمثل ما يقرب ن ٥,١% من إجمالى الإيرادات البترولية للقناة. وبإضافة السعودية تكون النسبة حوالى ٦٧,٦% من حجم البضائع غير البترولية التى تعبر قناة السويس من وإلى الخليج تقدر بحوالى ٢٤,٤ مليون طن نصيب الكويت والعراق منها حوالى ١,٢ مليون طن ، والسعودية ما يقرب من ٧,٨ مليون طن.

وعلى ضوء ماسبق نجد ان إيرادات قناة السويس تتأثر نتيجة للحصار الاقتصادى على العراق وتوقف صادراتها من السلع النفطية وغير النفطية ويتضخم حجم المشكلة إذا حدث توقف تدفق البضائع النفطية وغير النفطية وفى هذا الصدد تجدر الاشارة الى تصريح أدلى به الدكتور بطرس غالى لصحيفة " لوفيجارو " الفرنسية فى ٢ سبتمبر ١٩٩٠ ، تعرض فيه الى نقص عائدات مصر نتيجة للغزو العراقى للكويت حيث قُدر انخفاض تحويلات العاملين المصريين بالكويت والعراق بحوالى مليار دولار ، وانخفاض عائدات قناة السويس بحوالى ٤٠٠ مليون دولار ، وتقل عائدات السياحة بحوالى ٥٠٠ مليون دولار .

• الأثر على سوق العمل المصرى(١٤١):

يعانى سوق العمل المصرى من أزمة حادة ، نتيجة لعدم مرونته وقدرته على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل الأمر الذى نتج عنه زيادة تراكمية فى أعداد المتعطلين وخطورة الموقف تتمثل فى كون نسبة ٩٠% من المتعطلين هم من الشباب الداخلين الجدد إلى سوق العمل وان خريجى النظام التعليمى يمثلون نحو ٧٠ % منهم وكانت الهجرة الى العمل فى البلدان العربية والخليجية بشكل عام وبشكل خاص تمثل أحد المنافذ التى تساهم فى تخفيف حدة مشكلة البطالة ، فطبقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بلغت قوة العمل الكلية فى مصر (١٢ سنة فأكثر) حوالى ١٦,٢٨٤ مليون عامل ، يعمل منهم خارج مصر ٢,٦ مليون عامل بينما يوجد داخل سوق العمل المصرية حوالى ١٣,٦٧٨ مليون عامل بلغ حجم المتعطلين عن العمل منهم نحو ٢,٠١١ مليون فرد بما يوازى حوالى ١٤,٧ % من اجمالى قوة العمل داخل مصر ، وتمثل العمالة المهاجرة حوالى ١٦ % من اجمالى قوة العمل المصرية ، و١٩ % من اجمالى قوة العمل داخل مصر .

ويتضح مما تقدم مدى حجم المشكلة التى يعانى منها سوق العمل المصرى وأيضا مدى أهمية الهجرة الى الخارج واستيعاب فائض العمل المصرى ، ويأتى الغزو العراقى للكويت بآثاره السلبية المتمثلة فى عودة العمالة المصرية من الكويت والعراق ليضيف أعباء جديدة على سوق العمل المصرى من شأنها ان تفاقم أزمة البطالة فى المجتمع وتقدر وزارة القوى العاملة

(١٤١) إحصائيات وزارة القوى العاملة ، عن سوق العمل المصرى والهجرة للخارج ، طبعة ١٩٩٢

المصرية ، العمالة المصرية فى الخليج بنسبة ٥٨,٥ % من اجمالى العمالة المصرية المهاجرة منها حوالى ٤٠ % بالعراق ، ونحو ٣٧ % بالسعودية ، وما يقرب من ١٢ % بالكويت ، ٦,٥ % بالامارات العربية ، و٢,٣ % بالبحرين ، و١,٥ % بقطر ، و١,٣ % بعُمان ، أى ان العراق والكويت يوجد بهم نحو ٥٢ % من اجمالى العمالة المصرية بالخليج اذ يقدر عددهم بحوالى ٨٠٠ ألف عامل ، ونتيجة لأحداث الخليج حدثت ظاهرة العودة الجماعية والمفاجئة للعمالة المصرية فى كل من الكويت والعراق ، اذ وصل حجم العائدين خلال شهر أغسطس الى حوالى ١٨٠ ألف ، كما استمرت تيارات العودة لأغلب العاملين المصريين بالبلدين ، ومما يزيد من تفاقم الأزمة ان هؤلاء العائدين تعرضوا لفقدان مدخراتهم فى بلاد المهجر نتيجة لأحداث الغزو العراقى ، فتحولوا من مصدر من أهم مصادر الدخل فى مصر الى مجموعة من المشاكل والضغوط على الاقتصاد المصرى بشكل عام ، وسوق العمل المصرى بشكل خاص ، فى الوقت الذى يبدو فيه صعوبة خلق فرصة عمل جديدة اذ تتطلب الفرصة الواحدة الجديدة استثمارات قدرها ٢٠ ألف جنيه مصرى .

● الأثر على الاستثمار والادخار :

• يعانى الاقتصاد المصرى من عجز فى قدرته على تجميع مدخرات المصريين وتحويلها الى استثمارات تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، وخير دليل على ذلك أزمة شركات توظيف الأموال وضياع مدخرات المصريين ، وقدرة تلك الشركات على تجميع المدخرات بدلا من الحكومة وجاءت أزمة الخليج لتكشف عن عجز الجهاز المصرفى المصرى على تجميع مدخرات المصريين سواء العاملين بالخارج أو المقيمين ، فما ان تم الاجتياح العراقى لدولة الكويت وبدأت حسابات الخسارة الناجمة عن هذا الاجتياح ، حيث قدرت مدخرات المصريين العاملين بالكويت فى البنوك الكويتية بما يتراوح بين ١٠ - ١٣ مليار دولار تم ايداعها بالدينار الكويتى ، حيث كان الدينار الكويتى كان قبل الغزو من أقوى العملات العالمية وأكثرها استقرارا بالاضافة الى ان سعر الفائدة على الدينار أعلى من العملات الأخرى .

ومن جهة أخرى فهناك خسائر أيضا تتمثل فى استثمارات المصريين فى الكويت والتى يصعب تقدير حجمها ، هذا بالاضافة الى الخسائر الأخرى والمتمثلة فى ممتلكات المصريين فى الكويت سواء عقارية أو منقولة .

• أما عن الاستثمارات الكويتية والعراقية فى مصر فتقدر الاستثمارات الكويتية بنحو ٥٠٠ مليون جنيه مصرى ، والعراقية بنحو ٢٦ مليون جنيه ، وأغلب هذه الاستثمارات قائمة وتعمل بالفعل ، وهذه الاستثمارات قد لا تتأثر بشكل مباشر بأحداث الخليج ، ولكن الأمر الهام هنا الاستثمارات الكويتية على وجه الخصوص والتى كانت رهن التنفيذ ، ونذكر منها على سبيل المثال قرض من الصندوق الكويتى لتمويل البنية الأساسية لمشروع استصلاح ٤٠٠ ألف فدان فى سيناء تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى فى يوليو ١٩٩٠ بمبلغ قدره (٧١ مليون دينار كويتى) وتبلغ قيمة استثمارات صناديق التنمية الكويتية حوالى ١٣٠٠ مليون جنيه ، وعلى الرغم من تصريحات المسئولين الكويتيين فى ٢٨ أغسطس ١٩٩٠ بان حكومة الكويت الشرعية ملتزمة بدفع التزاماتها فى الاتفاقيات الخاصة بالقروض والاستثمارات التى عقدت مع الحكومة المصرية .

• وبالرغم من الانعكاسات السلبية التى خلفتها الأزمة على مصر الا ان هناك بعض الايجابيات الاقتصادية هدفت الى تقليل هذه السلبيات ومنها :

● العمل على جذب الأموال العربية الساعية للهروب من منطقة الخليج ، كما أوضحت بعض التقارير زيادة طلبات الاستثمار الكويتى والسعودى بالقاهرة ، وازدياد الإقبال على البنوك المصرية لفتح الحسابات والودائع ، بالإضافى لارتفاع أسعار البترول . كما طلبت السعودية زيادة الحصص التصديرية مع مصر خصوصا المنتجات الغذائية والسلع

الزراعية وذلك لان وارداقا من المواد الغذائية والفواكه القادمة من الأردن وتركيا وسوريا تواجه صعوبات تتعلق بالنقل البرى عبر الحدود. وتأتى هذه الزيادات فى مقابل توقف صادرات مصر لكل من الكويت والعراق والتى تقدر بحوالى ١٨٠ مليون جنيه تنقسم إلى ١٤٠,٤ مليون للعراق و٣٨ مليون للكويت. الا ان هذه الايجابيات وان كانت تعمل على تخفيف الاعباء الاقتصادية الا انه مع استمرار الأزمة فلا شك الها أثرت على الاقتصاد المصرى بالكامل .

- اعلنت السعودية عن تقديم ٦٠ مليون دولار لمصر مساهمة فى عودة المصريين العائدين بالاضافة الى ١٥ مليون دولار من الجمعيات السعودية .
- فى ٢٩ أغسطس ١٩٩٠ قرر الملك فهد عاهل السعودية تقديم مبلغ ١٠٠ مليون دولار لمصر للمساهمة فى تخفيف المعاناة [١٤٢].
- قررت الحكومة اليابانية مساعدة الدول المتضررة وهى مصر وتركيا والأردن بمبلغ ٢ مليار دولار منهم ٦٠٠ مليون دولار قروض ميسرة يتم سدادها على ٣٠ سنة مع فترة سماح عشر سنوات .
- فى ١٥ سبتمبر ١٩٩٠ قدمت بلجيكا ٢٥٠ ألف دولار مساهمة فى نقل المصريين ، كما أوضح المسئولون الألمان بأنه تم تخصيص مبلغ ٦٢١ مليون دولار لمساعدة مصر .
- فى ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠ صرح السفير المصرى فى بون ان المانيا الغربية وافقت على الافراج عن مليار مارك ألمانى لمصر كمساعدات عاجلة منها ٧٧٥ مليون مارك فى صورة مشروعات انتاجية كانت مجمدة بسبب التأخر فى سداد أقساط الديون ، كما وضعت حكومة بون تحت تصرف مصر مبلغ ٢٠٠ مليون مارك بدون قيد أو شرط بالاضافة الى ٣٠ مليون مارك فى صورة معونة فنية كمنحة .
- فى ٢٦ سبتمبر ١٩٩٠ أعلن مسئول بوزارة المالية الفرنسية ان حكومته قررت تقديم ٤٨ مليون دولار لمصر لمساعدتها على مواجهة الخسائر الاقتصادية ، واكد ان فرنسا سوف تتخذ اجراءات لتخفيف أعباء الديون المستحقة على مصر .
- فى ٢ أكتوبر ١٩٩٠ أكد وزير خارجية ايطاليا ان المجموعة الأوروبية قررت توزيع ١,٥ مليار دولار على كل من مصر وتركيا والأردن .
- فى ٧ أكتوبر ١٩٩٠ أعلنت دولة قطر الغاء جميع الديون المستحقة على مصر وكذا المستحقة على كل من سوريا والمغرب وتونس وموريتانيا ، وتقدر ديون مصر لدولة قطر ١٠٠ مليون دولار
- فى ٢٦ أكتوبر ١٩٩٠ تلقى الرئيس مبارك اتصالا هاتفيا من الرئيس بوش تضمن بالاضافة الى الغاء الديون العسكرية المستحقة على مصر ، حصولها على ١,٣ مليار دولار مساعدات عسكرية لا ترد ، ٨١٥ مليون دولار مساعدات اقتصادية ، ٢٠٠ مليون دولار من فائض الحاصلات الزراعية ، ١١٥ مليون دولار لتوفير السيولة النقدية ، وبلغ ما تم اسقاطه من الديون المستحقة لدول الخليج ما مقداره ٦,٦مليار دولار
- فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٠ ذكرت وزارة مساعدات التنمية الألمانية ان حكومة بون تعتزم بتقديم معونة قدرها نحو مليار مارك و٦٥٧ مليون دولار لمساعدة مصر فى مواجهة الأضرار التى تعرضت لها بسبب أزمة الخليج .

---

[١٤٢] يوميات أزمة الخليج وموقف مصر من أزمة الخليج ، الهيئة العامة للاستعلامات ، أبريل ١٩٩١

● وفى ١٣ نوفمبر ١٩٩٠ قررت بلجيكا مساعدة الدول المتضررة فى أزمة الخليج وهى مصر وتركيا والأردن بمبلغ ٩٠ مليون دولار .

● هذا بالاضافة الى ما أثبته وترجمه مصر فى موقفها المبدئى لكل العالم خلال الأزمة ، قدرة ودورها السياسى والمحورى .. لدعم الاستقرار الاقليمى والمشاركة الفاعلة الايجابية فى أمنه واستقراره وأن دورها الحيوى الرئيسى فى المنطقة لا يمكن إغفاله أو استبداله .

● أثر امتداد الأزمة على الاقتصاد المصرى والعربى (البترول والعمالة) [١٤٣] :-

استمرت الآثار الاقتصادية المترتبة على عمليات الخليج تلقى بظلالها على المنطقة ومصر بالذات خلال المرحلة الحالية ، ويمكن الوصول الى تلك الآثار بتحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة وخاصة انعكاسات الأزمة البترولية الحالية التى تمر بها المنطقة والعالم .

● وتؤثر أسعار النفط الخام فى السوق العالمية " ارتفاعا وانخفاضا " بصورة مباشرة فى الأوضاع الاقتصادية المصرية والعربية ، ويرجع ذلك الى ظروف ترتبط بواقع الاقتصاد المصرى المحلى بالاضافة الى الظروف المرتبطة بالدول العربية البترولية وفى مقدمتها دول الخليج العربى وليبيا والعراق ، وهى ظروف لا يتوقف تأثيرها على امكانيات وقدرات المساندة المالية والاستثمارية المباشرة لاحتياجات التنمية ومشروعاتها ولكنها ترتبط بالدرجة الأولى بما أتاحته الطفرة البترولية فى سنوات السبعينيات والثمانينيات من فرص عمل واسعة لمئات الآلاف من الأيدى العاملة المصرية ولقاعدة عريضة من الخبرات العلمية والمهنية على اختلاف درجاتها وتخصصاتها .

● وفى مقدمة المظاهر الواضحة للأزمة تأثيرات انخفاض أسعار النفط الخام على الصادرات البترولية المصرية والتى كانت تمثل فى سنوات الأسعار العالمية للنفط نحو ثلثى حصيلة الصادرات السلعية وفى سنوات الانخفاض المعتدل للأسعار كانت لا تقل عن ضعف قيمة الصادرات غير التقليدية من السلع الصناعية والزراعية .

● ويعنى كل ذلك ببساطة أن صادرات البترول تمثل إحدى الركائز الرئيسية لحصيلة النقد الأجنبى للاقتصاد المصرى فيما يخص عائدات التصدير للخارج وأن انخفاضها يؤثر بصورة مباشرة على حصيلة النقد الأجنبى واحتياطياته .. ولعل القرار المصرى الأخير بايقاف عمليات تصدير بترولها لانخفاض الأسعار بالقدر الذى لا يغطى تكاليف الانتاج ، لخير دليل على عمق تأثير أسعار النفط على الاقتصاد المصرى .

● ويرتبط المحور الهام للمشكلة البترولية وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية بقضية التحويلات الخارجية من النقد الأجنبى وفى مقدمتها تحويلات المصريين العاملين بالخارج على الأخص فى دول الخليج العربى وهى تحويلات شهدت بالفعل انخفاضات ملحوظة وواضحة خلال السنوات الماضية عقب حرب الخليج ودخول دولها الى مرحلة العجز المالى فى ظل التكاليف الهائلة لحرب تحرير الكويت والتى سددت من خزائن دول الخليج لصالح خزائن الائتلاف الغربى وما ارتبط بها بعد ذلك من صفقات شبه اجبارية لاستيراد السلاح بعشرات المليارات من الدولارات بالاضافة للانفاق اليومى لتمويل الوجود العسكرى الأجنبى على الأرض .. وتأثير ذلك واقعيا وعمليا يظهر من أن تقديرات حصيلة تحويلات المصريين العاملين فى الخارج تزيد قليلا خلال السنوات الثلاث الماضية على ثلث حصيلتها فى قمة الذروة والوفرة المالية البترولية .

---

[١٤٣] مصر والأزمة البترولية العالمية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٣٠ / ١ /٩٩

• ومع عمليات الخليج تم اغلاق شبه كامل لملف العمالة المصرية بالعراق وهو ملف كان ينتظر فى ظل الظروف الطبيعية والعادية ومع عودة التضامن العربى فى نهاية الثمانينيات أن يتحول الى أحد الملفات الحيوية والبالغة الأهمية لتصدير العمالة المصرية وزيادة تحويلاتها بصورة ملحوظة وكبيرة .. وفى نفس الوقت تقريبا فان ملف العمالة المصرية مع ليبيا تعثرت تقديراته فى ظل الأزمات البترولية وغير البترولية التى دخلت ليبيا الى ساحتها من أوسع الأبواب وانعكست فى بعض المراحل على العلاقات المشتركة والثنائية .. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتدت لتقلص من العمالة المصرية بالاردن التى تم الاستغناء عن عمالتها بالخليج فى ظل تأييد الأردن للعراق خلال فترة الحرب وكذلك ما حدث للعمالة الفلسطينية نتيجة لنفس الموقف .

• ومن نتائج التراجع المتواصل لأسعار النفط عقب عمليات الخليج وتدنيه المستمر خلال السنوات الأخيرة لاقل من السعر العادل فان العمالة المصرية لم تتعرض فقط لتقليص أعدادها بل تعرضت الى الأكثر أهمية وخطورة وهو ما يرتبط بتخفيض الأجور والمرتبات والمزايا المادية والعينية التى كانت تعد من قبيل الأمور البديهية لمن يعمل بالخارج على الأخص هؤلاء الذين يملكون حدا معقولا من الخبرات والمعارف والمؤهلات .. وواقع الأمور أن هناك تخفيضات كبيرة فى عوائد العمل بدول الخليج العربى وغيرها وبالتالى فان هناك تخفيضات كبيرة فى الفوائض المحققة للعاملين بالخارج وبالطبع فى مدخراتهم وتحويلاتهم ، وهو اتجاه لابد وأن يتعمق مع الأوضاع الجديدة لعصر الندرة المالية بهذه الدول .

• وتؤدى التقلبات الحادة والمستجدة فى ملف العمالة المصرية بالخارج الى ضغوط جديدة واضافية فى توجهات توفير فرص العمل وفى نوعيات فرص العمل المطلوبة خلال الفترة القريبة القادمة ليس فقط لمواجهة العمالة العائدة ولكن أيضا لتوفير العمل اللائق للفئات التى سافرت للعمل بالخارج وتعمل فى ظل ظروف وعوائد غير لائقة على الاطلاق بكل المعايير وبكل الحسابات والمقاييس .. بحكم انها وصلت الى درجة وحدود استنزاف الثروة البشرية مصرية بالمقارنة بكل الحسابات وتكاليف ما أُنفق عليها وما خُصص لها للتعليم والتدريب والحياة وصولا الى مرحلة ندرة على العمل .

بالنسبة للاحتياطيات البترولية المصرية وهى بكل الحسابات والمقاييس لا تُعد من قبيل الاحتياطيات الضخمة فان هنالك ضرورة عاجلة للتطبيق الصارم لمعايير الرشاد الاقتصادى فى تحديد معدلات الانتاج حتى يجور الحاضر على المستقبل وحتى لا تُستنزف الاحتياطيات فى تصديرها بأبخس الأثمان والأسعار .. وهو اتجاه دعمه الأحاديث الأخيرة عن ايقاف تصدير حصة الحكومة من انتاج النفط الخام والاتجاه نحو تكرير الجزء الأكبر من الانتاج وتحويله الى منتجات بترولية تحقق قيمة مضافة عالية للاقتصاد المصرى ، ويمكن تصدير جانب منها للخارج وبأسعار معقولة نسبيا ..

خامسا : انعكاسات عمليات الخليج على النظام العربى :-

واذا انتقلنا الى المستوى العربى فقد يكون من المهم ، وقبل أن نتعرض للآثار السياسية التى أفرزتها عمليات الخليج بالنسبة للعلاقات العربية – العربية ، أن نلقى بعض الضوء على حالة النظام العربى قبل اندلاع الأزمة فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ، مع الاشارة فى ايجاز الى الانعكاسات على ادارة هذا النظام (الأزمة – العمليات) المذكورة ..

• حالة النظام العربى قبل الأزمة :-

المعروف ان التضامن العربى الذى تحقق أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ سرعان ما انفكت عراه ليعود ويؤكد من جديد على طبيعته الموسمية فى نطاق العلاقات العربية – العربية ، وذلك بعد أقل من عامين فقط من انتهاء هذه الحرب (الخلافات

المصرية – السورية منذ بدء محادثات فك الاشتباك بين مصر واسرائيل) ، كما هو معلوم ، فقد بلغت حالة التردى فى العلاقات العربية – العربية أقصاها بعد إقدام مصر بقيادة الرئيس السادات بتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل عام ١٩٧٩ غير أن الأوضاع أخذت تهدأ شيئا فشيئا منذ منتصف الثمانينيات ، وأخذت الأزمة المصرية تنفرج تباعا ، وخاصة بعد انعقاد قمة عمان فى عام ١٩٨٨ ، وفى ضوء ذلك ، بدا الكثيرون فى الوطن العربى أن ثمة عهدا جديدا فى العلاقات العربية – العربية بسبيله الى أن يبدأ ، فنشأت تجمعات عربية اقليمية محدودة النطاق تمثلت فى : مجلس التعاون العربى عام ١٩٨٩ والذى ضم فى عضويته كلا من مصر والعراق والأردن واليمن ، وكذا اتحاد المغرب العربى الذى ضم كلا من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ، وقد سبق هذين التجمعين الاقليميين تجمع آخر نشأ عام ١٩٨١ وهو مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست : المملكة العربية السعودية ، الكويت ، قطر ، البحرين ، دولة الامارات العربية المتحدة ، سلطنة عمان .

وفى ظل هذا المناخ الايجابى كله ، حدثت أزمة الخليج الثانية ، فقد فاجأ الرئيس العراقى العالم بأجمعه بغزوه لدولة الكويت واحتلاله الكامل لكل أراضيها واعلانه ضمها الى العراق واعتبارها المحافظة العراقية رقم ١٩ .

وقد كان طبيعيا أن يكون لهذا الحدث غير المسبوق فى تاريخ العلاقات العربية – العربية المعاصرة وقع الصاعقة ، وذلك لعدة أسباب :-

- فبداية أن هذا التصرف من جانب العراق قد شكل وبحق اخلالا جوهريا لنص المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية الذى يؤكد صراحة على وجوب المحافظة على استقلال الدول الأعضاء .
- أن غزو العراق لدولة الكويت قد شكل أيضا خروجا صارخا على المبدأ الذى قررته المادة الخامسة من الميثاق المذكور – وكذا المادة الأولى من معاهدة الدفاع العربى المشترك – الذى يحظر اللجوء الى القوة لفض المنازعات فى نطاق العلاقات العربية – العربية .
- واتصالا بالمبدأ (سالف الذكر) فان الغزو العراقى لدولة الكويت المستقلة قد انطوى على خروج ظاهر على مبدأ تحريم العدوان من جانب أية دولة عربية ضد دولة عربية أخرى ، وهو المبدأ الذى أشارت اليه كل من المادة السادسة من ميثاق الجامعة والمادة الثانية من معاهدة الدفاع العربى المشترك .
- وأخيرا ، وربما ليس أخراً ، فقد مثل هذا التصرف العراقى أيضا انتهاكا صارخا لمبدأ عدم التدخل واحترام السيادة الاقليمية الذى أوردته المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية ، والذى يعتبر أحد المبادئ الحاكمة للعلاقات فيما بين الدول العربية .

- **<u>الآثار السلبية لعمليات الخليج على النظام العربى :-</u>**

بصفة عامة مثلت الأزمة خطرا شديدا وغير مسبوق بالنسبة للنظام العربى ، والواقع ، أن كون هذا الخطر غير مسبوق انما يعزى الى حقيقة أن الأزمة قد نبعت بالاساس من داخل النظام ــ وذلك على خلاف الأزمات السابقة والتى جاءت من خارجه (أزمة مايو / يونيو ١٩٦٧ مثلا) ولكونها قد جاءت من داخل النظام العربى ، فقد أدت الأزمة الى انقسام حاد فى الصف العربى وذلك على النحو الذى سنعود اليه .

ويمكن اجمال أبرز هذه الآثار فيما يلى :-

- فبداية ، يمكن القول بأن الأثر السلبى للأزمة يتمثل فى التعجيل بانهاء حالة الوفاق العربى – العربى التى بدأت ملامحه تتشكل بخطى حثيثة منذ انعقاد قمة عمان عام ١٩٨٨ وكذا قمة بغداد عام ١٩٩٠ .

- وقد أدى التعجيل بانهاء حالة الوفاق العربي – العربي الى عودة الانقسام فى النظام العربي ، وقد ظهر هذا الانقسام واضحا فى عدة مستويات :
- مستوى الحكومات ، حيث ما تزال فرص تحقيق المصالحة العربية – العربية أمرا متعذرا حتى وقتنا الراهن .
- مستوى الشعوب العربية ، فمنذ اندلاع أزمة الخليج الثانية فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠، انقسم الرأى العام العربي حول ماهية الأسلوب الذى ينبغي اعتماده لادارة هذه الأزمة ، ففي حين رحبت بعض القطاعات بالتدخل الدولى والعربي لحمل صدام حسين على سحب قواته من الكويت ، قامت المظاهرات الحاشدة فى بعض العواصم العربية منددة بالتدخلات الدولية وخاصة من جانب الولايات المتحدة فيما أسمته بالشئون العربية الداخلية .
- مستوى القوى السياسية غير الحكومية ،فقد حدث الانقسام أيضا على مستوى القوى الحكومية وغيرها من القوى السياسية غير الحكومية ، ففي دولة كمصر مثلا ، نجد أنه فى حين أيدت بعض أحزاب المعارضة الموقف المصرى الرسمى ازاء أسلوب إدارة الأزمة ، وقفت أحزاب أخرى (كحزب العمل مثلا) ضد الموقف على طول الخط .
- أدت الأزمة ،كذلك ، الى تقويض بعض الأطر المؤسسية للنظام العربي ، كما حدث بالنسبة لمجلس التعاون العربي الذى يعتبر قد انتهى "حكما " إثر اندلاع هذه الأزمة ، كما كشفت الأزمة عن عدم جدوى التجمعات العربية الجزئية فى التعامل الايجابي مع الأزمة ، وانها – أى هذه التجمعات – لا يمكن أن تكون بديلا عن جامعة الدول العربية .
- ويتصل بالأثر السلبى – سالف الذكر – أثر آخر يتمثل فى كون أن الأزمة قد وضعت صعوبات جمة أمام امكانية تطوير بعض مؤسسات العمل العربي المشترك ، وخاصة جامعة الدول العربية .

ففيما يتعلق بالجامعة ، يلاحظ أن موقفها إزاء ادارة هذه الأزمة ، قد طرح بشدة مسألة تعديل الميثاق ليجعل منها – أى الجامعة – أداة تنظيمية قادرة على التصرف والفعل ، ومع ذلك ، فان موضوع هذا التعديل لم يقدر له حتى اليوم أن يجد طريقه الى الحل ، وليس أدل على ذلك من أن بعض المسائل الملحة المرتبطة بمسألة تعديل الميثاق – والتى كان مقررا لها أن تعتمد (خلال الدور رقم ١٠٤ لمجلس الجامعة فى سبتمبر ١٩٩٥) – ما تزال حبيسة الأدراج ، ونعنى بذلك ، ميثاق الشرف العربي ، ومشروع محكمة العدل العربية .

- جعلت الأزمة وتداعياتها من النظام العربي نظاما قابلا للاختراق فى بعض أجزائه ، والدليل على ذلك أن بعض المشكلات التى يعانى منها النظام – ربما – ماكان لها أن تحدث لو لم تقع أزمة الخليج الثانية ، ومن أمثلة هذه المشكلات : أزمة لوكيربى ، مبادرة ايران الى اتمام احتلالها للجزر الثلاث (جزء من دولة الامارات) ، والوضع الراهن فى جنوب السودان .

واذا أردنا بصفة عامة ، أن نلخص الدلالات العامة التى كشفت عنها عمليات الخليج ، فيما يتعلق بالنظام العربي فاننا نقول بأنها تتمثل – من بين أمور عدة – فى الآتى :-

- <u>ضعف الأطر المؤسسية العربية .</u>
- طرحت عمليات الخليج قضية مهمة ألا وهى الولاء السياسى فى نطاق ما يسمى " بالوظيفة العامة العربية " وقد رأينا ذلك بوضوح فى نطاق جامعة الدول العربية ، إذ فى قمة الأزمة التى كانت تعانى منها هذه المنظمة العربية الأم من جراء سوء ادارة الأزمة ، أسرع الأمين العام السابق للجامعة الى الاستقالة ، وحذا حذوه بعض الموظفين

التونسيين وغيرهم من أبناء الدول العربية الأخرى ، مما أدى الى تعاظم دور القوى الاقليمية غير العربية كايران وتركيا وذلك على النحو الذى سيلى بيانه •

- فتور التأييد العربي للقضية الفلسطينية : تراجع الدعم المالى العربي للفلسطينيين والدعم الخليجى خاصة . أيضا تراجع التأييد السياسى (المواقف المرنة التى بدأت بعض الدول العربية تنتهجها ازاء موضوع المقاطعة العربية لاسرائيل) •
- كذلك ، فان من الدلالات المهمة التى تستفاد من أزمة الخليج الثانية على المستوى العربي ، حقيقة أن النظام العربي أصبح فى حاجة الى ماسة الى دولة كبرى قائد ، وأن وجود مثل هذه الدولة لا ينبغى بالضرورة النظر اليه بوصفه أمرا غير مقبول •

- **الآثار السياسية لعمليات الخليج على المستوى الاقليمى :-**

الى جانب التأثيرات والنتائج السياسية التى أفرزتها أزمة الخليج الثانية على مستوى العلاقات العربية – العربية ، كانت للأزمة آثارها الكثيرة أيضا على مستوى العلاقات الدولية الاقليمية فى منطقة الشرق الأوسط •

ونحاول فيما يلى ، رصد أبرز الآثار السياسية على مستويين للعلاقات الدولية الاقليمية ، مستوى الصراع العربي – الاسرائيلى من ناحية ، ومستوى العلاقات مع دول الجوار الجغرافى الطبيعى •

- فعلى مستوى الصراع العربي – الأسرائيلى ، فان الأثر السياسى السلبى البارز الذى أفرزته أزمة الخليج منذ نشوبها فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ يتمثل فى تراجع الوزن النسبى للعرب فى معادلة هذا الصراع •

فبعد أن تردد الحديث أكثر من مرة أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ وفى أعقابها عن أن العرب بسبيلهم لأن يكونوا القوة الكبرى السادسة فى العالم المعاصر ، جاءت أزمة الخليج لتعصف بذلك كله حيث ألحقت هذه الأزمة خسارة جسيمة بالعرب وفرضت عليهم – بالتالى – قبول الكثير مما كانوا يرفضونه بشدة فى اطار علاقاتهم الصراعية مع " العدو الاسرائيلى " •

وفى ضوء هذه التطورات ، قبل العرب المشاركة فى مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ ، كما قام الجانب الفلسطينى تقديم تنازلات كبيرة لصالح الجانب الاسرائيلى ، وأبدت بعض الدول العربية – التى سبقتها مصر فى هذا المجال – استعدادها التام لابرام معاهدات سلام منفردة مع اسرائيل •

وعليه فاذا أضفنا الى كل هذه التطورات ، حقيقة أن اسرائيل قد حصلت على كميات هائلة من الأسلحة مكافأة على صبرها على " مدافع وصواريخ صدام حسين "، فاننا نقول بأن اسرائيل كانت هى الكاسب الوحيد وأن العرب فى مجموعهم كانوا هم الخاسر الوحيد من جراء اندلاع أزمة الخليج الثانية •

- **وعلى مستوى العلاقات مع دول الجوار الجغرافى الطبيعى :-**

كما كان لأزمة الخليج الثانية آثارها السلبية المتعددة من وجهة نظر المصالح العربية العليا الجماعية والفردية على حد سواء حيث أنها أخلت بموازين القوى لصالح اسرائيل ، وكان لهذه الأزمة أيضا آثارها السلبية على موقع العرب فى اطار علاقاتهم ببعض دول الجوار الجغرافى الطبيعى ، وبالذات مع كل من ايران وتركيا •

- فعلى مستوى العلاقات العربية – الايرانية يمكن لنا أن نخلص الى أن ايران – وليس العرب – هى التى استفادت من جراء نشوب هذه الأزمة ومن أبرز مظاهر هذه الافادة •

● تسليم العراق بمطالب ايران بشأن الحدود وشط العرب وهى المطالب الذى ظل النظام العراقى يتمسك بها وخاض من أجلها الحرب نحو ثمان سنوات، تكبد خلالها والعرب معه خسائر ضخمة بشرية ومادية .

● اتمام ايران لاحتلالها العسكرى للجزر العربية التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة (أبو موسى ، وطنب الكبرى ، وطنب الصغرى)

● بروز ايران –بعد اضعاف العراق –كقوة اقليمية كبرى بحيث أضحى من غير الممكن إغفال دورها ، وأصبح الحديث –بالتالى –عن أمن الخليج بدونها لا يعدو الا ان يكون مجرد عبث سياسى ينم عن جهل بحقائق التاريخ والجغرافيا السياسية ناهيك عن اعتبارات الواقع المادى الملموس .

● **على مستوى العلاقات العربية - التركية :**

كما رأينا بالنسبة لايران ، فقد خرجت تركيا بدورها فى أعقاب أزمة الخليج ، بمكاسب عديدة ، أدت الى تدعيم موقفها التفاوضى فى نطاق علاقاتها مع الدول العربية المجاورة .

ولعل التطورات التى حدثت منذ أوائل عام ١٩٩٢ فيما يتعلق بمسألة مياه الفرات وكذا استمرار انتهاك القوات التركية للأراضى العراقية بدعوى تتبع المتمردين من أنصار حزب العمال الكردستانى دليل واضح على تعاظم هذا الموقف التركى ازاء الدول العربية المجاورة ، ونعنى بها أساسا العراق وسوريا ، وبعبارة أخرى ، فان قيام تركيا بحجز مياه الفرات وحبسها مدة شهر كامل – بالمخالفة لأحكام القانون الدولى ذات الصلة بتنظيم الاستغلال المشترك لموارد الأنهار الدولية – عن كل من سوريا والعراق ، والمتصور أنه ما كان ليحدث لو أن العراق ظل على قوته التى كان عليها قبل اندلاع أزمة الخليج ، والشيء ذاته يصدق أيضا على المحاولات المتكررة للقوات التركية لاختراق الحدود العراقية الشمالية والتوغل داخل العراق الى مسافات كبيرة تحت أى زعم كان .

سادسا : حقائق أفرزتها عمليات الخليج :

من الحقائق الأساسية التى تخلفت عن أزمة الخليج ، وبعد هزيمة العراق وانتصار قوات الائتلاف الدولى بزعامة الولايات المتحدة .. الا أن الهزيمة والانتصار مازالا كلاهما محصورين فى الاطار العسكرى ولم يتم ترجمة أى منهما سياسيا ، فالنظام العراقى بقيادة صدام حسين مازال قائما وقادرا على البقاء .

وبروز الخلافات بدرجات متعددة بين الولايات المتحدة وشركائها العرب والأوربيين فى الائتلاف الدولى حول استحقاقات كل منهما بعد " عاصفة الصحراء " .. والموقف مع استمرار النظام العراقى ، وبقية الصراعات وخاصة الصراع العربى /الفلسطينى – الاسرائيلى فى المنطقة .. والسياسة البترولية الدولية .. وترتيبات الأمن والسلام الإقليميين .

ومن هنا برزت خمسة حقائق رئيسية أفرزتها الأزمة ستؤثر تأثيرا مباشرا وغير مباشرا على الأمن القومى والاقليمى فى المستقبل القريب والبعيد .

● **الحقيقة الأولى :** تجاوز تعويض الشرعية الدولية بتحرير الكويت الى تدمير شبه كامل للعراق [١٤٤] أن الشعب فى العراق وفى كل العالم العربى والمنطقة لن ينسى تاريخيا ، للولايات المتحدة قيادتها لائتلاف دولى مزودا بأفضل قواتها وأحدث أسلحة التدمير ضد بلد وشعب عربيين – لأول مرة – فى معركة غير متكافئة وبحجم نيرانى أكبر من حجم

---

[١٤٤] الدكتور زكريا حسين أحمد – السياسة المصرية فى التسعينيات ، اصدار الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٩٣

الهدف المشروع لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي - وانما جرى بالشكل والنوعية التى حددها واشنطن من أجل فرض سياسة بترولية تخدم المصالح الأمريكية ، وقد تم الدور الأمريكى فى صياغة نظام دولى جديد وتأديب عام وشامل لكل دول العالم الثالث ومنطقة الشرق الأوسط على امتداد قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .. حيث تجاوزت الولايات المتحدة عمليا تفويض الشرعية الدولية بتحرير الكويت الى تدمير شبه كامل للعراق .. أعاده الى عصر ما قبل الصناعة .. فضلا عن بشاعة قيامها باستخدام ترسانة من الأسلحة الحديثة جدا التى لم يسبق استخدامها من قبل ، وأن واشنطن على وعى كامل بتلك المشكلة ، وحاولت محاصرة الآثار المحتملة لهذه الحقيقة فى أضيق نطاق ممكن .. وبالتالى سعت الى بناء السلام والاستقلال والتعاون والعدالة فى المنطقة وذلك من خلال احداث توازن بين تحالفها العربى الحديث مع دول الخليج ومصر وسوريا .. وبين تحالفها الاستراتيجى التقليدى مع اسرائيل من ناحية ، ومن ناحية مع تركيا وربما مع ايران بدرجة من درجات التعاون .

الأمر الذى تأمن من ورائه ربط مصالحها فى بترول المنطقة بمصالح المنطقة فى تسوية منازعاتها على أساس منظورها لمبادئ الشرعية أو على الأقل منظور الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن بدءً من الصراع العربى - الاسرائيلى بعمقه الفلسطينى الى الصراع التركى - اليونانى فى جزيرة قبرص ، الى اعادة بناء الاستقلال والسلام المنهارين فى لبنان وانتهاءً بترميم علاقاتها مع العراق .

● **<u>الحقيقة الثانية :</u>** ازدواجية معايير الشرعية الدولية فى السياسة الأمريكية .

تواجه الولايات المتحدة ، مع شركائها داخل الائتلاف وخاصة شركائها العرب وعددا من الأوربيين ، فضلا عن الاتحاد السوفيتى والصين ، إشكالية خاصة ذات آلية ضاغطة على نحو لم يسبق له مثيل

ونستطيع ان نصوغ هذه الاشكالية على النحو التالى : اذا كان ارغام العراق بالقوة العسكرية بذلك الثقل الأمريكى الكاسح ، للانسحاب غير المشروط من الكويت قد تم باسم تطبيق الشرعية الدولية التى تجسدت فى ثلاثة عشر قرارا من مجلس الأمن وحسب ، وفى حدود فترة زمنية لا تزيد على سبعة أشهر فقط ، فان الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها - وعلى نحو كاسح أيضا - تجاهلت تنفيذ الشرعية الدولية المتمثلة فى مئات القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن على امتداد مسافة زمنية تمتد منذ عام ١٩٤٧ حتى الآن ، فى شأن حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته الوطنية المستقلة وحمايته من القتل والتشريد والطرد تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلى ، واستخدمت - بسخاء - حق الفيتو ضد كل محاولة داخل الأمم المتحدة ، لتوفير آلية فاعلة لتنفيذ هذه الشرعية الدولية وفرض امتثال اسرائيل ، بل أكثر من ذلك عقدت تحالفا استراتيجيا معها ، سهل عدوانها على لبنان وقواعد وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بها ، واحتلال منطقة هامة من الجنوب اللبنانى ، وضم الجولان السورية ، وضم القدس العربية الى الضفة الغربية المحتلة واعتبارها مع القدس الغربية مدينة موحدة وعاصمة لاسرائيل .

ورفضت واشنطن كل طروحات الربط المباشر وغير المباشر المختلفة ن بين أزمة الخليج وتسوية القضية الفلسطينية وفقا للشرعية الدولية ، الصادرة عن العراق وبعض الدول العربية والأوربية والاتحاد السوفيتى والصين ، وذلك بحجة أن هذا الربط يعنى - فى ظروف أزمة الخليج - مكافأة للعراق على عدوانه ضد الكويت ، ولقيت فى ذلك دعما من حلفائها العرب ، مشروطا بالتزامها بالتحرك - مع العالم - لتطبيق الشرعية الدولية على اسرائيل ، بعد تحرير الكويت .

وحدث أن تواكب مع اشتعال أزمة الخليج ، اشعال اسرائيل لمذبحة مروعة ضد مواطنين فلسطينيين بالقدس فى ٨/ ١٠ / ١٩٩٠ الأمر الذى حدا بمجلس الأمن الى اصدار قرار خاص بادانتها وتكليف السكرتير العام للأمم المتحدة بايفاد بعثة لتقرير كيفية حماية الشعب الفلسطينى من ارهاب الدولة الاسرائيلية ، غير أن اسرائيل - كعادتها، ضربت بقرار مجلس الأمن عرض الحائط ورفضت استقبال بعثة الأمم المتحدة ولم تحرك الولايات المتحدة - المنهمكة فى عملية تطبيق الشرعية الدولية ضد العراق - اصبعا فى مواجهة اسرائيل ، وراوغت وهددت باستخدام حق الفيتو ضد كل محاولة لاستصدار قرار تنفيذى بفرض الشرعية الدولية على اسرائيل ، وكررت وعودها بالاهتمام الجدى بالقضية الفلسطينية فور الانتهاء من انجاز انسحاب العراق غير المشروط عن الكويت .

وقد أثارت هذه المواقف الأمريكية المتباينة ، بقوة فى أعماق العالم العربى ومنطقة الشرق الأوسط والعالم كله وخاصة داخل الائتلاف الدولى ضد العراق ، قضية ازدواجية معايير الشرعية الدولية فى السياسة الأمريكية ، وأصبحت هذه القضية تحاصر واشنطن من شركائها الرئيسيين فى بناء النسق العالمى الجديد وخاصة الاتحاد السوفيتى وفرنسا، فضلا عن حلفائها وأصدقائها من النظم العربية فى المنطقة بصفة خاصة ، وفجرت تحديات متزايدة للسياسة الأمريكية فى الواقع والمستقبل المنظور ، تهدد انتصارها العسكرى بعد العاصفة وترجماته السياسية على أرض الواقع

- **الحقيقة الثالثة :** تحول اسرائيل الحليفة للولايات المتحدة الى قوة غير فاعلة فى أزمة الخليج .
- اذا كانت عملية حشد قوات أمريكية وأوربية فى منطقة الخليج كان بهدف بناء تحالف دولى بقيادة واشنطن لتنفيذ عملية " عاصفة الصحراء " ، وكانت تدين بنجاحها أساسا الى انضمام دول عربية مثل مصر وسوريا بجانب دول الخليج فى عضوية الائتلاف ، فقد ثبت أن هذا كله كان معرضا للانهيار اذا انضمت اسرائيل " الحليفة الاستراتيجية" للولايات المتحدة الى راية الائتلاف ، أو حتى شاركت منفردة فى العمليات العسكرية من باب الرد على قصف العراق لها بصواريخ " سكود " .

وهكذا انفجرت فى وجه الولايات المتحدة ، فى ظروف أزمة الخليج ، مفاجأة غير متوقعة ، وهى أن اسرائيل التى تحالفت معها لتكون قوة رادعة فى المنطقة لحماية مصالحها وتأديب أى بلد عربى يجرؤ على تحدى استراتيجيتها ، تحولت الى قوة غير فاعلة وباتت عبئا ثقيلا عليها ، وظهر أن البديل الناجح الممكن وغير المكلف اقتصاديا وماليا بل والمربح أيضا ، وللتحالف الأمريكى - الاسرائيلى هو تحالف أمريكى عربى .

ذلك أن حركة الأحداث كشفت عن أن اسرائيل لم تكن قادرة - وحسب - على منع العراق من غزو الكويت أو التصدى لاجلاء الاحتلال العراقى بعد الغزو بل أن وجود اسرائيل نفسه مرتبط مع مصالح أمريكا فى المنطقة وخاصة البترولية منها ، اصبحا معا فى دائرة الخطر الحقيقى ، مادام قد بقى هذا النوع من الائتلاف الأمريكى - الاسرائيلى الاستراتيجى على ما هو عليه ولم يعد من الممكن لواشنطن الاحتجاج بأنها لا تملك ان تمارس ضغوطا على اسرائيل لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ، وبالنسبة للقضية الفلسطينية والجلاء عن الأراضى العربية المحتلة ، ذلك أن الولايات المتحدة مارست ، فى ازمة الخليج الضغط على اسرائيل الا ترد على قصف العراق لها بالصواريخ وامتثلت لذلك تماما وكان الضغط مرئيا وواضحا للعيان

من هنا برزت ، بصوت عال، التساؤلات الجدية فى عدد من الدوائر السياسية النافذة فى الولايات المتحدة ، ماكلت يتردد قبيل أزمة الخليج بأصوات خافتة حول ما اذا كان دور اسرائيل التقليدى فى المنطقة منذ ١٩٤٨ قد اخذ يتآكل على الرغم من الارتفاع المستمر فى تكلفته السياسية والمالية على كاهل دافع الضرائب الأمريكى وذلك بعد

المتغيرات العالمية وما صاحبها من وفاق تعاون بين واشنطن وموسكو من ناحية ، ومتغيرات منطقة الشرق الأوسط قبل وبعد أزمة الخليج من ناحية أخرى ، وانه اذا كان هذا كله لا يلغى ما يسمى بالالتزام الأمريكى الأخلاقى تجاه وجود وأمن اسرائيل ، فان الالتزام الأمريكى يكون محدودا فقط قبل يونيو ١٩٦٧ ، وليس باسرائيل التوسعية الكبرى التى تصادر حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره .

- غير أن هذه الأصوات المتصاعدة ، تصدت لها أصوات أمريكية / صهيونية ، لا تزال لها الغلبة ، تتمحور حول أن كلا من أزمة الخليج الثانية التى فجرها العراق بغزوه للكويت ، وأزمة الخليج الأولى التى كان قد أشعلها العراق أيضا بحربه ضد التوسع السياسى والأيديولوجى والجغرافى الايرانى ، تثبتان أن عدم الاستقرار والأمن فى العالم العربى ومنطقة الشرق الأوسط ككل ، ليس مرجعه وجود اسرائيل القوية الديمقراطية وخلافاتها الجانبية مع الفلسطينيين ، ولكنه يعود فى المقام الأول الى الصراعات العربية – العربية وأن الحكم الذاتى التى اقترحته اسرائيل لحل " مشكلة السكان الفلسطينيين فى اسرائيل " يصبح ممكنا ومقبولا ، اذا استخدمت الولايات المتحدة نفوذها المتصاعد فى المنطقة لتسوية الصراعات العربية – العربية من خلال نظام أمن اقليمى ، تقوم فيه واشنطن بدور قيادى ، وذلك كما فعلت – ونجحت – فى قيادتها للتحالف من أجل تحرير الكويت وتدمير القوة العسكرية للعراق من ناحية ، ونسج خيوط السلام والاعتراف المتبادل بين دولة اسرائيل والدول العربية من ناحية أخرى ، وأن اسرائيل – فى أثناء أزمة وحرب الخليج – أكدت انها حليف ملتزم وموثوق به تجاه الولايات المتحدة ، وذلك حين استجابت الى المطالب الأمريكية بضبط النفس وعدم الرد على القصف الصاروخى العراقى بهجوم مضاد ، وذلك على حساب أمنها الذاتى وحياة مواطنيها ، وبالتالى فان اسرائيل لا تزال تمثل احتياطيا استراتيجيا مأمونا للولايات المتحدة فى المنطقة ، لها دور جديد يمكن الاتفاق عليه وبتكلفة سياسية ومالية أقل .

- ولعل هذا ما كان يفسر مفردات الخطاب السياسى الجديد للولايات المتحدة الأمريكية التى شدد عليها جيمس بيكر خلال زياراته لاسرائيل وبعض دول المنطقة العربية وغير العربية فى شهر مارس / ابريل ١٩٩١ والتى حدد فيها ضرورة العمل من أجل تسوية الصراع على جبهتين متوازيتين فى وقت واحد ، جبهة السلام بين اسرائيل والدول العربية ، وجبهة السلام بين اسرائيل والفلسطينيين ، وراح فى الوقت نفسه يؤكد أن كثيرا من البلاد العربية ، تشارك الولايات المتحدة رأيها ، فيما أسماه " بفقدان منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها المتمثلة فى ياسر عرفات للكثير من مصداقيتها ، بعد أن راهنا على الحصان الخاسر فى أزمة الخليج " .

وقد أمكن فى ضوء حركة جيمس بيكر فى المنطقة ، استنتاج ثلاثة أمور على جانب كبير من الأهمية حيث انها يمكن أن تمثل دلالة واقعية للمعادلة السياسية الجديدة التى تتحكم موضوعيا فى مسار أحداث المنطقة بعد "عاصفة الصحراء " بغض النظر عن ارادات أطرافها ورغباتها الذاتية .

- الأمر الأول :

أن سؤال اسرائيل فيما يختص بحجمها ودورها ومدى أهميتها الاستراتيجية وتكلفتها ، غدا مطروحا وسط معطيات جديدة فى المنطقة والعالم ، على الفكر الاستراتيجى الأمريكى والسياسة الأمريكية ، ولم يحدث بعد التوصل الى الاجابة " القرار " على السؤال .

● الأمر الثاني :

السؤال الفلسطيني – ودوره – فيما يختص بنزع الاحتلال الاسرائيلي عن أرضه وشعبه وحقه فى تقرير مصيره ، وارتباط هذا كله بمصير المنطقة الأمنى والسياسى وعلاقات أمريكا المستقبلية بها ، أصبح أيضا مطروحا على الفكر الاستراتيجى الأمريكى والسياسة الأمريكية فى اطار المعطيات الجديدة وخاصة ما يتعلق منها بسابقة تطبيق الشرعية الدولية على أزمة الخليج فى المنطقة نفسها وهو ما يضغط بقوة وإلحاح من أجل بلورة الاجابة – " القرار " – فى هذا الموضوع الشائك أمريكيا .

● الأمر الثالث :

أن الولايات المتحدة تعاملت مع منظمة التحرير فى اطار عدم تجاهل وزنها وثقلها فى حسم الصراع العربى – الاسرائيلى بجميع أبعاده ، على الرغم من موقفها المعادى للدور الأمريكى العسكرى فى أزمة الخليج ، وهى عندما تثير مسألة مصداقية المنظمة أو قيادتها ، تحرص على الاستناد فى ذلك الى مواقف بعض الدول العربية ، التى راحت تسقط من بياناتها السياسية – بعد أزمة الخليج – المنظمة عندما تتعرض للقضية الفلسطينية .

ومن استقراء هذه الامور الثلاثة ،يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية استهدفت – أولا – كسب وقت كاف حتى تتوصل الى الاجابة – " القرار" – على السؤالين الاسرائيلى والفلسطينى ، وثانيا – محاولة الضغط على المنظمة لتقديم تنازلات جديدة لاسرائيل والولايات المتحدة تحت سيف احتمال استبعادها أو تهميش دورها فى التسوية ، وثالثا : تهيئة الظروف لاثارة صراع بين عدد من الدول العربية وبين المنظمة فى مناخ الثأر القبلى الذى أخذت نيرانه تشتعل بعد سكون " عاصفة الصحراء " الأمر الذى يضعف فى النهاية من وزن المنظمة والعرب ككل ، ازاء وزن اسرائيل فى عملية التسوية السياسية ، وبالتالى يحسن شروطها لمصلحة اسرائيل ، على قدر الامكان الأمر الذى يخفف الأعباء الأمريكية المتراكمة .

● <u>**الحقيقة الرابعة :**</u> ارتباط أمن الخليج بقضايا البترول والصراع الإسرائيلي– الفلسطيني والعربي.

اذا كانت منطقة الخليج العربى / الفارسى ، شهدت فى عقد واحد ، وهو عقد الثمانينات ، أزمتين ضاربتين تفجرت عنهما حربان ، أحدهما بالمعنى الاقليمى الدولى الجديد عام ١٩٩٠ بين العراق والائتلاف العالمى – العربى ، فان فلسطين كانت دوما مسرحا لأزمة ضارية مستحكمة منذ عام ١٩٤٧ بلا انقطاع وتفجرت عنها خمس حروب اقليمية بالمعنى القديم ، والانتفاضة جماهيرية تستخدم العنف المدنى منذ عام ١٩٨٧ فى ظل بدايات النسق الدولى الجديد ، واذا كان الصراع حول قاعدة النفوذ والهيمنة والحقوق الوطنية بطريق مباشر وغير مباشر هو محور أزمة المسرح الفلسطينى فان اللاعبين الكبار والصغار الدوليين والاقليميين ، على المسرح لم يتغيروا .

من هنا ارتبطت قضايا أمن المنطقة ، ببترولها ، وصراعها الإسرائيلى – الفلسطينى العربى الذى اتخذ بُعدا اسلاميا أيضا مع الثورة الخومينية فى ايران .

وهكذا فان القضية الفلسطينية كانت موضوعا رئيسيا مشتركا فى أزمتى الخليج وفى كل منهما وقف الشعب الفلسطينى – وليست منظمته وقيادته فحسب – مع العراق وكان منطلقه فى ذلك ، قوميا ومعاديا للعدوان ، فى الحرب العراقية – الايرانية ساند الشعب الفلسطينى العراق ، باعتباره قطرا عربيا يواجه عدوانا توسعيا من ايران ، وذلك بالرغم من العلاقات الوثيقة التى كانت قائمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الاسلامية الخومينية ، منذ أن كانت ثورة قيد الاعداد ، وحتى تولت السلطة بعد اسقاط الشاه .

وفى حرب العراق مع قوات الائتلاف الدولى ، وقف الشعب الفلسطينى أيضا مع العراق فى خصوصية عدوان الائتلاف الدولى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، الحليفة الاستراتيجية لاسرائيل ، وهذا الموقف لا يعنى أن الشعب عدوا لقضيته الوطنية ضد الاحتلال الاسرائيلى ، وهذا مستحيل بالنسبة لشعب له تراثه النضالى وخبراته ووعيه العميقان على مدى ما يقرب من قرن من الزمان .

هذا الوضع الفلسطينى ومنظمته وقياداته ، هو الذى فسر لنا - موضوعيا - حقيقة الموقف الفلسطينى الذى ميز فى تقديرنا بين ثلاث قضايا فى الأزمة ، قضية احتلال العراق للكويت التى دافع عنها أو كان يؤيدها . وقضية قصف عدوه الاسرائيلى المحتل لأرضه بالصواريخ العراقية التى دافع عنها وأيدها ، وقضية تحطيم العراق ومقدراته . كبلد عربى ، بقوة الآلة العسكرية للتحالف بزعامة الولايات المتحدة ، التى أدانها باعتبار أنها تتعدى حدود الشرعية الدولية لتحرير الكويت .

هذا التمييز بين القضايا الثلاث عمق من التحام الشعب الفلسطينى بمنظمته وقيادته الى درجة غير مسبوقة فى تاريخ المنظمة وأكسبها تجاوبا ملحوظا فى الشارع العربى والاسلامى حتى ممن كانت له انتقادات على توجهاتها ، وتفهمته نظم عربية لا يمكن احتسابها موالية للعراق فى اجتياحه للكويت ، وكذلك دول أوربية رئيسية أبرزها فرنسا فضلا عن الاتحاد السوفيتى والصين ودول وشعوب العالم الثالث ، وفى أمريكا نفسها نجد أيضا قدرا من التفهم الحذر .

- **الحقيقة الخامسة :** التفكير فى دور الولايات المتحدة الأمريكية فى النظام الاقليمى المستقبلى للشرق الأوسط والنسق العالمى الجديد فى ظل عدم قدرتها اقتصاديا على تغطية نفقات حرب الخليج :-

اذا كانت أزمة الخليج مثلت التحدى الأول لعملية بناء النسق الدولى الجديد ، وكان لا مفر بالتالى - من مواجهة بناة هذا النظام الوليد لهذا التحدى وترجمته الى هدف محدد هو انهاء احتلال العراق للكويت وتحريرها ، الا أن المشكلة التى أخذت بخناق الجميع هى فى حجم القوة التى استخدمها هذا التحدى فى تحقيق هدفه والطريقة والأبعاد التى مارس بها هذه القوة ، وتوازن أو عدم توازن أدوار كل دولة فى المشاركة العسكرية والمالية والسياسية لهذا التحدى .

وأخيرا وليس أخراً ، ما أسفر عنه " تحرير الكويت " من خلافات حول أسس وكيفية تسوية صراعات المنطقة واقامة نظام أمنى اقليمى بضمانات دولية ، تحول دون تكرار الأزمة مستقبلا بصور مختلفة ، وكذلك دور ومستقبل البترول ، عربيا واقليميا ودوليا ، وقضية تقسيم " تعمير الكويت " فى الحال وتعمير العراق فى المستقبل القريب .

من ثنايا هذا كله برزت علامة الاستفهام الكبرى حول دور الولايات المتحدة الأمريكية فى النظام الاقليمى المستقبلى للشرق الأوسط والنسق الدولى الجديد ، وذلك بعد ما ظهرت - من ناحية - كأكبر قوة منفردة وذات وزن حاسم فى تنفيذ عملية " عاصفة الصحراء " وعدم قدرة اقتصادها - من ناحية أخرى - على تغطية نفقات الحرب واضطرارها الى التعاون مع حلفائها الأغنياء فى تمويل الحرب .

علامة الاستفهام - هنا - ليست فى مواجهة أمريكا من جانب دول المنطقة وأوربا واليابان والاتحاد السوفيتى والصين فحسب ، بل هى فى مواجهة الذات الأمريكية أيضا ، بمعنى هل تجربة التحدى فى أزمة الخليج تعنى عجز الاقتصاد الأمريكى عن ان يمول - بمفرده - حربا ذات ضرورة استراتيجية له فى المستقبل،ومع ذلك كيف يمكن أن يستقيم هذا مع واقع الولايات المتحدة خلال الفصل الأول من الأزمة - ولا تزال - هى الممثل الرئيسى على المسرح العالمى .

وغنى عن البيان أن هذه الحقائق الخمس التى أفرزتها أزمة الخليج وحربها فى أرض الواقع والمعطيات التاريخية بالمنطقة وبالعالم بتشابكها وتداخلها العضوى بين بعضها البعض بمعدل سريع من التفاعلات ، هى التى سوف تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأمن القومى العربى ..

● **أثر عمليات الخليج الثانية على ظهور مصطلح" النسق العالمى- الشرعية الدولية" :-**

يكاد يكون هناك شبه اتفاق لدى الباحثين حول حقيقة أن أزمة الخليج الثانية قد أدت – من بين نتائج عدة – الى ظهور مصطلحين هما :–

الى أن الولايات المتحدة قد ادعت أثناء ادارتها لأزمة الخليج الثانية ، أنها بصدد ارساء نظام عالمى جديد حيث بدأ يظهر مصطلح " النسق الدولى الجديد " من ناحية ، ومصطلح " الشرعية الدولية " من ناحية أخرى .

ففيما يتعلق بالمصطلح الأول ، فالملاحظ أن بدياته تعود الى أوائل السبعينات من القرن الحالى وخاصة بعد انتهاج سياسة الوفاق بين قطبى النسق الدولى(الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى " السابق ") بدلا من سياسات المواجهة والصراع ، ومع ذلك فان مثل هذا القول لا ينفى حقيقة أن اختفاء الاتحاد السوفيتى رسميا فى ديسمبر ١٩٩١ – كإحدى القوتين العظميين فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية – من على خريطة العالم قد ساعد – أى مثل هذا الاختفاء المفاجئ للاتحاد السوفيتى – على حدوث أوضاع وتطورات ماكان لها أن تحدث لو قدر للاتحاد السوفيتى أن يستمر كإحدى القوتين العظميين ، ومن ذلك ، مثلا " أزمة لوكيربى "، واستمرار فرض الحظر على العراق والمضى قدما فى مسيرة عملية السلام فى الشرق الأوسط بدءاً من انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ وانتهاءً بالاتفاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ومن الملاحظ أن الأحداث قد أثبتت بعد ذلك أنه ليس نظاماً بحق .

وأما المفهوم أو المصطلح الثانى الذى كان لأزمة الخليج دورها فى ابرازه والتأكيد عليه ، فهو مصطلح الشرعية الدولية ، ويشير هذا المصطلح – بحسب اتفاق الباحثين فى نطاق القانون الدولى ، الى انزال أو تطبيق حكم القانون على كافة التصرفات والانتهاكات التى تحدث بالنسبة لقواعد هذا القانون ، وتوقيع العقوبات أو الجزاءات المقررة على كل من تسول له نفسه الخروج على مقتضيات هذه القواعد .

والواقع ، انه اذا كان ينسب الى عمليات الخليج الثانية أنها ادخلت هذا المصطلح فى أدبيات العلاقات الدولية منذ عقد التسعينيات، الا ان المشاهد، هو ان القائمين على أمر وضعه – أى المصطلح المذكور – موضع التطبيق لم يكونوا منزهين تماما عن الهوى والغرض ، فالثابت أن الحزم والشدة غير المهددين اللذين التزمت بهما الجماعة الدولية سواء فى نطاق الأمم المتحدة أو خارجها فيما يتعلق بتطبيق مبدأ الشرعية الدولية قد غض الطرف عنهما فى حالات كثيرة كانت تستوجب أيضا انتهاج الموقف الحازم ذاته الذى أنتهج ازاء العراق ، فمثلا ، لم يطبق المبدأ المذكور على حالة استمرار الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية المحتلة ، كما لم يتم الالتزام به تماما بالنسبة لحالة الصراع فى يوغسلافيا السابقة . وكما هو معلوم ، فقد أدى الانحراف بالمبدأ عن مفهومه الطبيعى ، الى حمل بعض الباحثين الى وصف السلوك الدولى ازاء حالتى العراق وليبيا – وكذا حالة الصومال – بازدواجية المعايير أو المعاملة الدولية غير المتسقة .

سابعا : الدروس المستفادة من عمليات الخليج :

تمثل عملية عاصفة الصحراء التى تم فيها تحرير الكويت عملا عسكريا غير مسبوق فى العصر الحديث حيث تم تنفيذها بواسطة تحالف ضم اكثر من ثلاثين دولة لتأكيد الشرعية الدولية وترسيخ مفهوم عدم جواز ضم اراضى دولة الى دولة اخرى ولقد اسفرت العملية العسكرية عن العديد من الدروس المستفادة خاصة على الصعيدين السياسى والعسكرى .

- **على الصعيد السياسى :-**
- اكدت الأزمة خطورة تجاهل المتغيرات الاقليمية والدولية واستبعادها من حسابات صنع القرار وهو الخطأ الاول للقيادة العراقية حيث :
- اغفال التحولات الجذرية فى النسق الدولى والتى تمخضت عن عالم احادى القطبية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية
- تجاهل تصاعد التأييد الدولى والمحلى داخل الولايات المتحدة لسياسة الرئيس بوش فى معالجة الازمة حيث راهن صدام حسين على عدم اقدام الائتلاف على المواجهة العسكرية
- اهمية تأمين القرار الاستراتيجى قبل اتخاذه بضمان حد ادنى من التأييد الدولى والاقليمى وهو ما افتقدته القرار العراقى بغزو الكويت ،
- خطورة سيطرة النظم الدكتاتورية والنظام العراقى احدها على صنع القرار السياسى فى الدولة حيث تلاشى دور المجموعة الحاكمة فى تعديل القرار تجاوبا مع ردود الفعل المحلية والدولية خوفا من بطش صدام حسين ،
- اهمية التوافق بين الاهداف الاستراتيجية للدولة مع القدرات والامكانيات المتاحة لتنفيذ تلك الاهداف ،
- خطورة تغلب النزعات الفردية والطموحات الشخصية على المصلحة القومية العليا للدولة وهو ما وضح من اصوار صدام حسين على استمرار تلقى الضربات الجوية الكاسحة على حساب مقدرات الشعب العراقى ،
- ضرورة تهيئة واعداد الرأى العام الداخلى لتقليل نتائج القرار وتأثيراته الايجابية والسلبية وهو ما اخطأت القيادة العراقية فى تنفيذه (انفجار الثورة الشعبية بمجرد وقف اطلاق النار).
- اهمية التقدير السليم لصلابة ودعم وتأثيرها وثقلها على المستوى الدولى حيث الفرق الشاسع بين ثقل و تأثير الائتلاف الدولى وهامشية الائتلاف الذى اعتمد عليه العراق ،
- اهمية التحرك الدبلوماسى فى ادارة الازمات حيث فشلت الدبلوماسية العراقية فى التأثير على القرارات المتلاحقة التى اصدرها مجلس الامن بتأثير ونجاح ملحوظ للدبلوماسية الامريكية ،

كما برزت الدروس التطبيقية التالية :

- **الدروس المستفادة من عملية درع الصحراء حشد القوات :-**
- لقد تميزت هذه المرحلة باشتراك قوات متعددة الجنسيات من ٣١ دولة وعناصر مختلفة من القوات ولقد تم حشدها من عدة مناطق مختلفة الى مناطق تمركز عديدة بالاضافة الى تميز هذه القوات بسمات خاصة تتلخص فى الاتى :- التباين الكبير فى التنظيم والتسليح والعقيدة القتالية واساليب القتال والتدريب ومستوى الكفاءة القتالية واللغات والديانات مما ادى الى ظهور العديد من المصاعب وقد سبق الاشارة اليها .
- وقد برز العديد من الدروس المستفادة على المستويات المختلفة نوجزها فى الاتى :-
- ظهر اهمية الاعداد السياسى للمسرح الدولى وتهيئة وتوجيه فى اتجاه هدف محدد.
- برز اهمية عدم اللجوء الى تصعيد الموقف السياسى والعسكرى منذ اللحظة الاولى مع اللجوء الى الوسائل الاخرى لحين اكتمال الاستعداد الشامل للعملية .

- لقد برز فعالية الاجراءات الاخرى الغير عسكرية الحصار البحرى والجوى مما ادى الى شلل الطرف الاخر واضعافه والتأثير النفسى والمعنوى على الشعب والقوات المسلحة لحين بناء التجمعات العسكرية المناسبة للعملية الاستراتيجية.

فى اطار الاهداف السياسية العسكرية يتم بناء التجمعات العسكرية للعملية وقد تم بناء قوات درع الصحراء لتأمين المملكة السعودية والدفاع عنها اولا ثم الانتقال فيما بعد الى اهداف اخرى هى تحرير الكويت وبالتالى كان من الضرورى استكمال بناء التجمعات اللازمة لتنفيذ ذلك .

اهمية البناء التدريجى للتجمعات مع توفير الحماية اللازمة لها من خلال نقل القوات جوا وبحرا باحجام محددة للتأمين ثم الانتقال لبناء التجميعات الرئيسية لتحقيق باقل المهام ٠

- **<u>القوات البرية :-</u>**

أهمية توفير وسائل نقل القوات الاستراتيجية :-

لقد كان من الضرورى توفير وسائل نقل متنوعة ومتعددة للنقل الاستراتيجى للقوات سواء جوية أو بحرية بحيث تحقق الآتى :-

- لقد كان من الضرورى توفير وسائل نقل متنوعة ومتعددة للنقل الاستراتيجى للقوات سواء جوية أو بحرية ، مناسبة بما يحقق التناسب مع الأسلحة والمعدات المطلوب نقلها ، وقد أثبتت وسائل النقل ذات الحمولات الكبيرة ، نجاحا فائقا ، اذ تميزت بامكانية نقل وحدة كاملة بتسليحها ومعداتها بما يوفر الوقت والامكانيات مع أهمية الاستفادة من تعبئة امكانيات النقل الجوى/ البحرى المدنى ، وضرورة تواجدها فى التوقيت والمكان المحدد لتحقيق السرعة والكفاءة فى عمليات النقل ، مع أهمية اجراء تجارب للتدريب على تعبئة وسائل النقل المدنية ، يلزم أن تكون مناسبة للناصر والمعدات والأسلحة المطلوب نقلها ٠
- الاحتفاظ باحتياطى استراتيجى من الاحتياجات الادارية :-
- لقد برز أهمية احتفاظ الدول باحتياطى استراتيجى من المواد التموينية بما يحقق التأمين الادارى للقوات المسلحة والقطاع المدنى حتى يمكن للدولة مواجهة أخطار استمرار الحرب لمدة طويلة ، وقد ظهر هذا واضحا على العراق بعد فرض الحظر الاقتصادى عليه ، مما أثر على الروح المعنوية للشعب والقوات المسلحة العراقية وبالتالى فى استمرارها فى القتال لمدة طويلة من عدمه ٠
- أهمية دراسة مسرح العمليات :-
- لقد كان من الضرورى دراسة مسرح العمليات البرى / البحرى / الجوى من جميع النواحى الجغرافية والجيوستراتيجية والطبوغرافية والمنشآت والتجهيزات والموارد حتى يمكن الاستفادة من ذلك أثناء حشد القوات نظرا لتأثير هذه العوامل على شكل ونوعية وتنظيم التسليح للقوات وأساليب قتالها وكذا أعمال التأمين الادارى والفنى لها حتى يمكن اعداد الخطط اللازمة لمجابهة الآثار السلبية لمسرح العمليات مع ضرورة توفير الخرائط للمسرح للاستفادة بها فى دراسة والتخطيط للمسرح العمليات ، مع أهمية تدريب القوات على مسرح عمليات يشابه مسرح العمليات المنتظر مما تطلب تدريب القوات على مهام العمليات فى مناطق تمركزها مع تنفيذ التدريبات المشتركة بين القوات متعددة الجنسيات بهدف توحيد أسلوب القيادة والسيطرة والتعاون مع تنسيق التدريب بين الأفرع الرئيسية ٠

- **القوات الجوية :-**
- ظهرت فاعلية العمل فى اطار الائتلاف والعمل الجماعى لتحقيق درجة التفوق الجوى المطلوبة – سواء للردع أو للقيام بالعمليات الدفاعية والهجومية – عندما تعجز قوات الدولة منفردة عن تلبية احتياجاتها الدفاعية فى مواجهة عدو متفوق ،
- برزت أهمية تجهيز مسرح العمليات والتخطيط والتنسيق المسبق لتوفير التسهيلات اللازمة لتأمين عمليات القوات الجوية بعيدا عن تمركزاتها الأصلية ، بما يسمح بالمناورة لاقوات الجوية من دولة الى أخرى فى أقصر وقت ممكن ،
- تأكد خلال عملية الحشد أن أسرع قوات يمكن دفعها الى منطقة الأزمات لتوفير قوة ردع عاجلة – لحين استكمال قوات الردع الشامل – هى القوات الجوية والقوات المحمولة جوا ،ظهرت اهمية وجود نظام قيادة وسيطرة موحد ومشكل مسبقا ، للسيطرة على القوات الجوية الحليفة فى منطقة الأزمة ، مع استنباط نظام تعاون فعال بين القوات الجوية الحليفة بعضها البعض ، وبينها وبين القوات البرية والبحرية الحليفة ،
- **القوات البحرية :-**
- لقد أظهرت عملية " درع الصحراء " معدل الحشد السريع للقوات البحرية للدول المتحالفة حيث تمكنت القوات البحرية الأمريكية من حشد أكثر من ٨٠ % من القطع البحرية المخصصة للعملية خلال ٤٥ يوم من بداية الأزمة حيث بدأت بحشد " ٨ قطع بحرية فى ٢ / ٨ ووطلت الى ٦٨ قطعة بحرية فى ١٥ / ٩ / ٩٠ ، ثم أصبحت ٩٠ قطعة بحرية فى ١٧ / ١ / ٩١ قبل بدء العمليات " مما يدل على أن الولايات المتحدة وبريطانيا قد اتجهتا الى الخيار العسكرى لحل الأزمة منذ بدايتها بهدف تدمير القوة العسكرية العراقية وتحقيق المصالح الأمريكية فى المنطقة ،
- أبرزت عملية " درع الصحراء " حاجة دول الائتلاف الى ضرورة تصنيع وزيادة حجم سفن الشحن الاستراتيجية وكذلك سفن الابرار ، فقد أظهرت عملية الحشد وادارة العملية كفاءة سفن طراز (سى- ل- ٧) التى تستطيع نقل المعدات الثقيلة وانزالها آليا على أرصفة الموانى دون استخدام الأوناش ، وكذا سفن الشحن طراز (سيان) التى يمكنها تحميل فرقة مدرعة أو ميكانيكية بجميع أسلحتها ومعداتها وانزالها على أى شاطئ غير مجهز خلال ثلاث ساعات وكذلك السفن الأخرى من نفس الطراز والتى تستطيع نقل ٢٠ طائرة هليوكوبتر ، ١٤ طائرة (ايه – فى – ٨) ، ، واقلاعها وهبوطها عموديا بالاضافة الى سفن الابرار التى تستخدم لابرار مشاة البحرية ، ومما سبق نجد أن القوات البحرية الأمريكية قد لعبت دورا رئيسيا فى عملية النقل الاستراتيجى للقوات أثناء تنفيذ عملية " درع الصحراء " ، ،
- **الدروس المستفادة من العملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء ":-**
- **تطبيق مبدأ الحشد :**
- أظهرت عملية " عاصفة الصحراء " الاستراتيجية مفاهيم جديدة منها تحقيق التفوق فى القوات الجوية والبحرية وتقدم فى القوات البرية مع مستوى عالى من التدريب فى غياب التفوق فى المدفعية والدبابات ،
- كما أن الحملة الجوية التى استمرت لمدة ٣٩ يوما قد أحدثت خسائر كبيرة فى الأسلحة والمعدات والأفراد مما أدى الى خلل كبير فى ميزان القوى وبالتالى فهو من المفاهيم التى برزت خلال هذه العملية حيث بدأت القوات المتحالفة بتعديل ميزان القوات ، ثم البدء فى تعديل ميزان القوات البرية على ضوء التفوق الجوى ،

- ومن المفاهيم الحديثة فى اختراق القوات المهاجمة بحجم كبير من القوات وعلى عمق كبير من خلال أعمال التطويق والالتفاف الواسعة والعمل ضد أجناب ومؤخرة الخصم يؤدى الى خلل كبير فى توازن القوى على المستويات الثلاثة (استراتيجى / تعبوى / تكتيكى) مما أدى الى استسلام القوات العراقية وبأعداد كبيرة .

- <u>تطبيق مبدأ السرية / الأمن / الخداع :-</u>

- لقد استخدم الطرفين الخداع بنجاح ولقد ظهرت ضرورة بناء تنسيق خطة للخداع الاستراتيجى والتعبوى مع تركيز الوسائل لانجاحها ، كما أظهرت عملية " عاصفة الصحراء " الاستراتيجية أهمية فرض السرية والأمن على كافة أنواع المعلومات ، والتعتيم الاعلامى وخصوصا عن خسائر الخصم وكذلك الأحوال الجوية حتى لا يستفاد منها الخصم ، فنجد ان اذاعة فى السعودية واسرائيل كان يستخدمها الجانب العراقى لاطلاق الصواريخ أرض / أرض ، كما أن عدم تحديد أماكن سقوط الصواريخ العراقية وما تحدثه من خسائر قد أدى الى عدم اجراء التصحيحات اللازمة خلال الضربات التالية ، وكذا عدم تكرار الضربات على الأهداف السابقة قصفها ، وكذلك عدم الاعلان عن خسائر الخصم حتى لا يؤثر ذلك على وحدة الائتلاف والرأى العام العربى والاسلامى والرأى العام العالمى .

- <u>الروح المعنوية والحرب النفسية :-</u>

- لقد أدى انخفاض الروح المعنوية للمقاتلين العراقيين الى انهيار روح القتال والاستسلام الفورى للقوات المتحالفة فى حالة المواجهة ، وكان من أسباب نجاح الحرب النفسية التى شنتها القوات المتحالفة انخفاض الروح المعنوية وروح القتال لدى القوات العراقية وقد اعتمدت خطة الحرب النفسية للتحالف على المنشورات المقذوفة جوا التى تناشد القوات العراقية بسرعة الاستسلام والمعاملة الحسنة بالاضافة الى اسقاط أجهزة الراديو للاستخدام الفردى حتى يمكنهم التقاط برامج الدول العربية المجاورة للتعرف على حقائق الموقف العسكرى / السياسى للقيادة العراقية .

- كما أن طول مدة التحضيرات الجوية والتمهيد التى استمرت ٣٩ يوما باستخدام الطائرات المتنوعة والقنابل الذكية الموجهة والصواريخ المتطورة (توما هوك) فقد أدت الى انهيار وشل حركة الامداد والاخلاء للقوات العراقية بالاضافة الى الخسائر التى أصابتها وقطع خطوط الاتصال بين القيادة العراقية والتشكيلات فى مسرح الكويت .

- <u>اختيار توقيت العملية الاستراتيجية :-</u>

- لقد كان توقيت بدء الحملة الجوية والعملية البرية فى أعقاب فشل المحادثات والانذار الأمريكى وبالتالى لم تتحقق المفاجأة - بصورة كاملة - الا أنه أمكن تحقيق المفاجأة فى الهجوم من خلال تنفيذه ليلا بالاضافة الى تنفيذ الحملة الجوية ليلا وبأعداد وكثافة غير مسبوقة مما أدى الى تحييد عناصر الدفاع الجوى / القوات الجوية العراقية .

- أما توقيت العملية البرية الهجومية الاستراتيجية فقد حقق اختراق فى عمق القوات العراقية والاستيلاء على أهداف استراتيجية جنوب العراق لتأمين العملية الهجومية من المواجهة ، لذا نجد أن الاختيار الدقيق لتوقيت العملية قد حقق أهداف العملية بأقل خسائر ممكنة وفى أقل وقت ممكن .

- <u>استخدام الصواريخ العراقية :-</u>

لقد كان الهدف الاستراتيجى من استخدام الصواريخ العراقية ضد اسرائيل والسعودية هو اضعاف الائتلاف من خلال اجبار اسرائيل على الرد عسكريا واظهار قوة العراق أمام الشعب العراقى والشعوب الاسلامية والعراقية ، الا أنه فشل فى تحقيق أهدافه الاستراتيجية من القصفات الصاروخية مما أدى الى تحقيق اسرائيل لمكاسب سياسية / عسكرية / استراتيجية / اقتصادية .

• **إعداد الدولة للدفاع :-**

لقد ظهرت أهمية التخطيط الاستراتيجى لأعداد الدولة للدفاع من خلال الآتى :-

• توزيع الأهداف الاستراتيجية على امتداد ومواجهة وعمق الدولة حتى لا يسهل تدميرها فى حالة تمركزها فى منطقة واحدة ، بمعنى أنه من الأفضل توزيع الأهداف الاستراتيجية على مختلف الاتجاهات والمواقع بالدولة .

• اختيار أماكن الأهداف العسكرية الاستراتيجية التى بتدميرها تحث أخطار كبيرة مثل " المفاعلات النووية – مصانع الأسلحة الكيماوية – الذخائر والمواد شديدة الانفجار " بعيدا عن المناطق السكنية حتى لا تكون الخسائر فادحة فى حالة تدميرها .

• اهمية استكمال التجهيزات الهندسية والتحصينات لوقاية الأفراد والمعدات من القصف الجوى مع التركيز على استكمال دعم الطائرات ووسائل الدفاع الجوى و استغلال طبيعة الأرض وبما تحققه من اخفاء ووقاية بالنسبة للمعدات كبيرة الحجم .

• **تنظيم التعاون :-**

مع تعدد الجنسيات واللغات للقوات المتحالفة ومع اتساع مساحة مسرح العمليات وتنوعه فقد برزت أهمية اجراء تنظيم التعاون بشكل تفصيلى بين القوات المتحالفة بحرية / جوية / برية ، وقد ظهرت النقاط التالية :-

• انشاء مراكز قيادة مشتركة .

• التوسع فى استخدام ضباط الاتصال من الجانبين وأطقم المعاونة الجوية لخدمة القوات البرية والبحرية التى ليس لديها قوات جوية داخل مسرح العمليات .

• توحيد علامات التمييز لقوات الائتلاف .

• التنسيق الاعلامى من خلال توحيد البيانات العسكرية التى تصدر عن القيادات المختلفة (الأمريكية / الفرنسية / البريطانية / السعودية) بما لا يخل بالسرية والخداع مع تسريب بعض المعلومات بهدف وصولها للجانب الآخر .

• تخصيص المهام للقوات بالأهداف والقطاعات والتوقيتات .

• **المبادأة :-**

ظهر واضحا أهمية حصول القوات على عنصر المبادأة مع استمرار المحافظة عليه طوال مراحل تنفيذ العملية الاستراتيجية .

ولقد نجحت القوات المتحالفة فى تحقيق المبادأة والمحافظة عليها مما أدى الى شل القيادة والقوات العراقية وفقدانها للقدرة على الحركة وكان غالبية ردود أفعالها ضعيفة لاتحقق أى أهداف أومكاسب استراتيجية / تعبوية .

• **الدفاع الجوى :-**

• ظهرت أهمية أعمال التنسيق والتكامل مع القوات الصديقة والائتلاف، وقد لعبت طائرات الانذار المبكر والتوجيه والسيطرة ، الدور الرئيسى فى هذا المجال من خلال المراقبة المستمرة لأجواء مسرح العمليات مما يتطلب ضرورة التنسيق مع جميع عناصرها .

• **القوات الجوية :-**

• أكدت الحملة الجوية لعملية " عاصفة الصحراء " دروس كافة الحروب السابقة فى المنطقة ومنذ الحرب العالمية الثانية بالنسبة للفاعلية الكبيرة للقوة الجوية فى مسارح العمليات الصحراوية المكشوفة ومدى ما يمكن أن تُلحقه بالخصم من

خسائر فادحة سواء فى قواته المسلحة أو أهدافه الاستراتيجية الحيوية عندما يتحقق لها السيطرة الجوية حيث أصبحت القوة الجوية هى مفتاح النصر الذى لا غنى عنه فى هذه المسارح .

- أكدت الحملة الجوية ، الأهمية البالغة للتفوق الجوى فى ميزان القوى عندما يكون ذلك الميزان مختلا لصالح الخصم من الناحية البرية ، فالتفوق الجوى عندما يُستغل بكفاءة لتحقيق السيطرة الجوية على مسرح العمليات فانسه يسمح بتعديل ميزان القوى البرية المختل بالتدمير المنظم والمستمر لأسلحة الخصم ومعداته المتفوقة قبل بدء العمليات البرية بما يوفر الظروف التعبوية والتكتيكية الملائمة لنجاح العملية الاستراتيجية ، وهو ما يؤكد الدرس القديم بأن من يسيطر على سماء المسرح يستطيع أن يشل فعالية السيطرة البرية فى هذا المسرح .
- أبرزت الحملة فعالية العمل الجماعى مهما اختلفت جنسيات ولغات ونوعية أسلحة المشتركين فى هذا العمل ومستوى تدريبهم اذا خلُصت النوايا السياسية لقادة هذا العمل وأُعطيت القيادات العسكرية الوقت الكافى للحشد والتنسيق .
- برزت أهمية التخطيط والتجهيز المسبق لمسرح العمليات المنتظر واعداده بما يناسب طبيعة العمليات وحجم القوات الجوية المنتظر تواجدها فيه .
- برزت فعالية الحرب الالكترونية فى شل أسلحة وقدرات الخصم الدفاعية والهجومية ونظام السيطرة على قواته بما يسمح بتدميرها بأقل قدر من الخسائر ..

ثامنا : تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية خلال التسعينيات :

لقد تواصلت تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية حتى نهاية حقبة التسعينيات ، ومن المنتظر أن تمتد الى النصف الأول من القرن الحادى والعشرين ، وقد أملت الضرورة طرح تساؤلين لتعبر عن مدى وحجم هذه الانعكاسات والتداعيات حتى النصف الأول من عام ١٩٩٩ .

أولهما : هل مازال العراق يشكل تهديدا حقيقيا لجيرانه ؟؟

وثانيهما : ما هو حجم ومدى الاستنزاف الاقتصادى لثروات الخليج تحت دعوى أمن النفط ؟؟

العراق والتهديد المزعوم لجيرانه .

لقد انتهت حرب الخليج الثانية فى ٢٨ فبراير ١٩٩١ .. حرب الخسائر لكل الاطراف العربية .. خسائر فى المال .. فى الرجال .. فى الثروة البترولية .. فى العمار الذى تحول الى دمار .. فى الشمل الذى تفرق .. فى الوحدة التى تبعثرت .. فى المستقبل الذى تحول الى تربص وثأر وعداوة .. لا مكاسب لاحد !!

كل تلك المآسى .. واستمر " صدام حسين " حاكما للعراق .. فلا الرجل استقال تحت وطأة الهزيمة .. ولا بقايا الجيش العراقى استطاعت ان تقوم بانقلاب ضد حكمه .. بل ورغم كل ذلك الدمار .. تحولت بقايا الجيش العراقى الى ادارة لقمع الثورات الشعبية ومئات من الجثث الجديدة اضافها " صدام حسين " الى جرائمه ضد العراق " الدولة والشعب " ليستمر حاكما مطلقا .. رغم كل الهزائم !!

وقد اصبح وجود صدام حسين على راس النظام الحاكم فى العراق .. وما اعلن عمدا عن حجم قوته المزعومة والتى اعلنتها المصادر الامريكية ومركز الدراسات الاستراتيجية فى لندن ان العراق رغم تعرضه لضربات جوية وصاروخية متواصلة استمرت " واحد واربعون يوما " اسقطت خلالها حوالى " مائة الف طنا " من المواد المتفجرة على دولة العراق ممن بينها نوعيات عالية التقنية مما يطلق عليها " الذخائر الذكية " او الموجهة " باشعة الليزر وبما يساوى قوة تدميرية تصل

الى اربعة اضعاف القنبلة الذرية التى القيت على مدينتى " هيروشيما ونجازاكى " اليابانية اثناء الحرب العالمية الثانية والتى كانت قدرة القنبلة الواحدة منها " ٢٠ ألف طن " مواد متفجرة .

رغم كل هذا التدمير " لدولة وشعب العراق " تعلق الولايات المتحدة انه خرج من العملية " عاصفة الصحراء " ومازال يمتلك قوة مسلحة تصل الى "٣٨٠ ألف مقاتل مشكلة فى نحو ٣٠ فرقة " بين مشاه ميكانيكى ومدرع وحوالى " ١٥ لواء مستقل انواع مختلفة وحوالى سبعة فرق حرس جمهورى عالية التدريب والمستوى القتالى وحوالى "٢٠٠طائرة قتال " انواع مختلفة واطنان من اسلحة الدمار الشامل خاصة الكيماوية منها والبيولوجية ووسائل اطلاقها من الصواريخ بعيدة المدى والتى قدرتها الولايات المتحدة بأنها حوالى " ٢٠٠ صاروخ " .. الى جانب قدرات تصنيعية عالية جدا لانتاج الاسلحة النووية !!

وظل التساؤل مطروحا .. كيف يمكن لدولة تعرضت لكل هذا الحجم من وسائل التدمير ان ينتهى بها الامر بالاحتفاظ بكل هذه القوات ؟؟!! .. واين امكانيات وقدرات هذه القوة بالمقارنة بحجم الخسائر الهزيلة التى الحقتها بقوات الائتلاف والذى وصفها المحللون العسكريون بأنها لاتتجاوز خسائر مناورات تدريبية مشتركة !! خاصة وانه بمتابعتنا لما تم فى العمليات البرية التى قامت بها قوات الائتلاف نجد ان معدل تقدمها وتحركها القتالى يشير الى انها لم تكن تواجه قوات مسلحة مقاتلة بالمعنى المتعارف عليه بقدر ما واجهت فلول من قوات منهارة عسكريا ومعنويا الامر الذى ادى الى صدور الاوامر بانهاء العمليات قبل موعدها المخطط بـ " ٢٤ ساعة " لسرعة تحقيق الاهداف دون مقاومة مع استسلام كامل للقوات المسلحة العراقية !!

ان الحقيقة التى اكدتها متابعة الاحداث بعد مرور " تسعة سنوات " من انتهاء حرب الخليج تؤكد ان هذا الاعلان من القوة المسلحة العراقية المزعومة هو المبرر الرئيسى لاستمرار اتباع سياسة امريكية / بريطانية تجاوزت مهمة تحرير دولة الكويت وعودة السلطة الشرعية لها الى تدمير الدولة .. وابادة الشعب العراقى من خلال السير على طريق عدة محاور متوازنة ومتكاملة .

اولها - دعم واستمرار عمل اللجنة الفنية لنزع اسلحة الدمار الشامل العراقية واستغلالها كوسيلة لاختراق امن العراق من جانب .. ولاستمرار فرض العقوبات الاقتصادية المدمرة له من جانب اخر .

ثانيها - تقسيم العراق بفرض مناطق حظر جوى بحجة تامين الشيعة فى الجنوب والاكراد فى شمال العراق

وثالثها - غض الطرف عن الاختراق الايرانى والعمليات العسكرية التركية المتكررة لغزو شمال العراق تحت زعم العمليات الارهابية سواء لجماعة مجاهدى خلق الايرانية او ضد حزب العمال الكردستانى .

رابعها - صياغة محكمة لاتفاق النفط مقابل الغذاء بما يسمح بالسيادة الكاملة على مبيعات النفط واوجه انفاقها مما يعد اختراقا صارخا لامن وسيادة العراق .

وخامسها - اتباع سياسة الضربات الجوية والصاروخية بحجة فرض قرارات مجلس الامن .

اللجنة الفنية واسلحة الدمار الشامل :

شكلت اللجنة الفنية لتدمير اسلحة الدمار الشامل العراقية تنفيذا لقرار مجلس الامن رقم "٦٨٧" والذى تضمن العديد من البنود القاسية على العراق نذكر منها تلك المتعلقة باسلحة الدمار الشامل العراقية والقيود المفروضة على القدرة العسكرية العراقية بشكل عام لعل اولها - قبول العراق - دون شرط - القيام تحت اشراف دولى بتدمير جميع

محتويات ترسانة من اسلحة الدمار الشامل وان يخضع جميع مالديه من مواد للرقابة الحصرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية وازالة مالديه من اسلحة كيمائية وبيولوجية •

وثانيها – القيام بتدمير جميع القذائف الصاروخية التي يزيد مداها على ١٥٠كم والقطع الرئيسية المتصلة بهـا ومرافق اصلاحها وانتاجها بما فى ذلك منصات اطلاقها •

هذا ويجتمع مجلس الامن كل ستون يوما لمراجعة العقوبات الاقتصادية التي فرضها على العراق خاصة مـدى استجابته للفقرة المتعلقة بتدمير اسلحة الدمار الشامل وذلك على ضوء تقرير رئيس اللجنة الفنية المعنية من قبـل المجلس لهـذا الغرض وقد قامت هذه اللجنة طبقا للتقارير المقدمة منها الى مجلس الامن بتدمير ٤٠ الف سلاح كيماوى ، ٧٠٠ طـن مواد كيماوية ، ٤٨ صاروخا ، ٤٠ رأسا ومصنعا كاملا لانتاج الاسلحة البيولوجية وذلك من خلال قيامـها بزيـارة وتفتيش حوالى ١٤ الف موقعا داخل العراق قام بها حوالى ٦٠٠ فريقا للتفتيش منها زيارة وفحص ٢١٤٧ موقعا خلال عام ١٩٩٧ وحدة وقد غطت التفتيشات كل شبر فى الاراضى العراقية حتى القصور الرئاسية ومواقع حـزب البعـث والمواقع السيادية مثل اجهزة الامن والخارجية والدفاع •• كما قدمت العراق للجان التفتيش حوالى ٢ مليون وثيقـة طبقا لمطالبها •

واذا اضفنا لذلك حجم التدمير الذى اصاب اماكن تصنيع وتجميع هذه الاسلحة خلال القصف الصاروخى الجوى اثنـاء العملية " عاصفة الصحراء " وما بعدها •• ثم اخيرا العملية " ثعلب الصحراء " لتأكد بما لايدع مجالا للشك انه لاتوجد اية قدرات حاليا او مستقبلا لهذه النوعية من الاسلحة داخل العراق •

لعل الفضائح التي اعلنت عن دور اللجنة ورئيسها ووجود عملاء للمخابرات المركزية الامريكية بين حقوقها وتجاوزهـا لمهمتها الاساسية الى قيامها باعمال التجسس لصالح الولايات المتحدة والتصنت على الاتصالات بين وحدات عسـكرية مسئولة عن امن الرئيس العراقى ودورها فى إيجاد المبرر وتحديد اهداف الضربة العسكرية " ثعلب الصحراء " الاخـيرة ثم تحكم الولايات المتحدة فيما تكتبه من تقارير قبل عرضها على مجلس الامن •• كلها دلائل تشير الى ان اللجنة الفنيـة اصبحت اداة فعالة للولايات المتحدة لاستمرار فرض العقوبات الاقتصادية على العراق •

<u>مناطق الحظر الجوى وتقسيم العراق :-</u>

مع نشوب حرب الخليج الثانية برزت قضية الاكراد فى شمال العراق وانتقلت من مشكلة داخلية او حتى مشـكلة اقليمية الى مشكلة عالمية بتدخل اقطاب العالم للتعامل معها فقد تزامن مع الغزو العراقى للكويت هروب نحـو مليـونى كردى من شمال العراق ونزوحهم الى الجبال حيث الحدود مع كل من تركيا وايران كنتيجة لعمليات القمع الذى قام بهـذا النظام العراقى لتأديب اكبر حركات التمرد فى تاريخ الاكراد على السلطة العراقية حيث قامت قوات الفصائل الكرديـة الشمالية فى مارس ١٩٩١ بالاستيلاء على المراكز الحيوية فى اربيل وكركوك والسليمانية الامـر الـذى ادى الى تبـنى الولايات المتحدة اصدار القرار رقم ٦٨٨ من مجلس الامن فى ٥ ابريل ١٩٩١ والذى يقضى بانشاء ملاذا امنا للاكـراد فى شمال العراق وقد قامت الحكومة العراقية بسحب هياكلها الادارية ومنافذ قواتها المسلحة عقب صدور القرار واجريت انتخابات لانشاء برلمان وحكومة محلية واصبحت المنطقة تحت سيطرة الاكراد منذ ذلك التاريخ •• ولمزيد من الضغـط على الحكومة العراقية وتقليص سيادتها على الشمال فرضت الولايات المتحدة وبريطانيا منطقة حظر جوى على الطـيران العراقى بحجة المزيد من توفير الامن للاكراد فى الشمال وقد امتد ذلك الحظر الى خط عرضى ٣٦ ما لم يقتصر الامر بعد ذلك على الحظر الجوى بل امتد لمنع اى تحرك للقوات البرية العراقية لفرض سيادتها او سيطرتها على شمال الدولة •

هذا وقد فرضت الولايات المتحدة وبريطانيا منطقة حظر جوى مماثلة فى جنوب العراق امتدت حتى خط عرضـــى ٣٢ وذلك فى ٢٧ اغسطس ١٩٩٢ ثم قامت بتوسيع هذه المنطقة لتمتد الى خط عرضى ٣٣ فى سبتمبر ١٩٩٦ وذلك بحجة تأمين دولة الكويت ولم يقتصر الامر على الحظر الجوى ايضا بل تخطاه الى منع اى تحرك للقوات البرية العراقية فى اتجـــاه الجنوب الامر الذى افقد الحكومة العراقية السيادة الكاملة على نحو ٦٠% من مساحة الدولة وهدد بشكل فاعل البقاء القومى ووحدة الاراضى العراقية حيث اصبحت مناطق الحظر الجوى فى الشمال والجنوب مع طول الوقت وامتداد ذلك لسنوات طويلة وصلت اكثر من ثمانى سنوات اصبحت هذه المناطق تمدد بفرض امر واقع يؤدى الى تقسيم العـــراق الى ثلاثة دويلات .. دويلة فى منطقة الوسط حيث بغداد العاصمة .. ودويلة فى الجنوب حيث النجف والبصرة وكربـلاء .. ودويلة فى الشمال حيث كردستان ومدن اربيل والموصل والسلمانية وغيرها .

وقد طرح هذا التقسيم لمناطق الحظر الجوى فى الشمال والجنوب العراقى امـام الادارة الامريكيـة رهانـات سياسـية واقتصادية واستراتيجية فى هذه المنطقة الغنية بالبترول من ناحية ومن ناحية اخرى فانها تزود الولايات المتحدة وحلفائـها فى الخليج بزمن اطول للانذار المبكر عند محاولة النظام العراقى اختراق هذه المنطقة بقوات برية خاصة الجنوبية منـها فى محاولة لتهديد دولة الكويت مرة اخرى .

وقد حاول النظام العراقى الغاء التزامه بمناطق الحظر وقام بالاستجابة لدعوة من الحزب الديمقراطى الكودستانى الـــذى يقوده مسعود البرزانى ودفع بقواته البرية عبر منطقة الحظر فى الشمال ودخلت فى معارك مع قـوات الاتحـاد الوطـنى الكردستانى بقيادة جلال طلبانى وحققت انتصارات سريعة وذلك فى سبتمبر ١٩٩٦ الماضى الامر الذى دفع الولايـــات المتحدة للقيام بضربة صاروخية وجوية ضد العراق الدولة والشعب لفرض التزامها بقيود منـــاطق الحظـــر فى الشـــمال والجنوب العراقى !! مما ادى الى اعلان اكثر من ٣٢ دولة بين اسيوية واوربية وافريقية رفضـــها للعـــدوان الامريكـــى وتأييدها للعراق لبسط سيادته على اراضيه .

وثم كان قرار المجلس الوطنى العراقى الذى اقرته واعلنته الحكومة العراقية كرد على العملية العسكرية التى قامت بهـا الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والمعروفة باسم " ثعلب الصحراء " والتى تمت فى الفترة مـــن ١٧ الى ديســـمبر ١٩٩٨ الماضى والتى وصلت طلعاتها الجوية الى ٦٥٠ طلعة استخدمت فيها ٤١٥ صاروخا من طراز توما هوك قـــامت بمهاجمة ١٠٠ هدف فى العراق تركزت على برامج التاج للصواريخ ومراكز القيادة والسيطرة وتجمعات قوات الحـــرس الجمهورى الى جانب العديد من الاهداف المدنية والمناطق الاهلة بالسكان فى محافظة البصرة وجنوب العـــراق والحقـــت اضرارا بالغة بمستشفى القرنة العام ومركز التحكم الجنوبى فى شبكة توزيع الكهرباء الجنوبية ومزارع الدواجن بالمنطقـــة ومركز الصحفيين الاجانب ومقر حزب البعث الحاكم وجميع محطات الاذاعة والتليفزيون وعددا من المساجد والقصـــر العباسى التاريخى كما امتد القصف الى وزارة الدفاع ووزارة الاعلام ووزارة الخارجية ومدينة تكريت مقر الرئيس صدام حسين اضافة الى تدمير كامل لكل المنشآت التى قيل انها لاسلحة الدمار الشامل العراقية كما اســـفرت العمليـــة عـــن عشرات القتلى من العسكريين ومئات القتلى من المدنيين العراقيين !!

وكان الرد العراقى على ذلك التدمير المتواصل للعراق " الدولة والشعب " وان اعلنت الحكومة العراقية الغاء العمـل بقرارات مجلس الامن ذات الصلة باحتلال الكويت والتوصية بالغاء الاعتراف بها وبحدودها الحالية كما اعلن عدم التزامه بقرارات مناطق الحظر الجوى شمال وجنوب العراق وانه سيتصدى بكل الوسائل لعمليات فرض هذه المناطق بالقوة مـــن خلال الطلعات الجوية المنتظمة لتلك المناطق .

ومنذ اعلان ذلك القرار واصلت الولايات المتحدة وبريطانيا هجومها على الاهداف العسكرية العراقيـــة فى منـاطق الحظر الجوى شمال وجنوب العراق وحشدت لهذا الغرض "١٩٤" طائرة قتال مختلفة الانـــواع كمـا ابلغـت الادارة الامريكية الدول الاعضاء فى مجلس الامن اعتزامها الاستمرار فى عمليات القصف المركز والمتكرر لمواقع الدفاع الجـوى العراقية حتى تستأنف لجنة " اونسكوم " التى تتمسك واشنطن باستمرارها فى العمل داخل العراق خلافا لكل او معظـم الدول الاعضاء فى مجلس الامن الدولى .. وهكذا تستمر السياسة الامريكية على طريق تدمير دولة العراق وابادة شعبه مستخدمة فى ذلك كل الوسائل المتاحة بما فيها القوة العسكرية التى تواصل ضرباتها المستمرة منذ ٢٠ ديســمبر ١٩٩٨ الماضى حتى الآن ولمدة تجاوزت اربعة اسابيع متواصلة !!!

الاختراق التركى والايرانى لشمال العراق :

لقد اتاح حظر الطيران العراقى فى شمال العراق الفرصة لدول الجوار للتوغل داخل الاراضى الكردية العراقية لفرض سيطرتها ونفوذها بالقوة على الاوضاع داخل العراق .. حيث قامت ايران بعملية غزو للحدود العراقيـــة فى المنطقـة الشمالية فى ٢٦ يوليو ١٩٩٦ حيث اخترقت قوة وصلت الى اكثر من الفى مقاتل مدعمـين بالمدفعيـة والمدرعـات والقوات الجوية وتوغلت الى مناطق الاكراد الايرانيين فى محافظة السليمانية وذلك بهدف وقـف هجمـات المتمرديـن الاكراد عبر الحدود .. هذا الى جانب قيام القوات الايرانية بشن غارتين جويتين كما نفذت اربعة عمليات عسـكرية لتحقيق نفس الاهداف المعلنة !!

كما قامت تركيا بشن عدة هجمات فى شمال العراق ضد مقاتلى حزب العمال الكردستانى حيـث اخـترقت قـوة مسلحة تركية وصلت الى خمسة وثلاثين الف مقاتل للحدود العراقية فى ابريل ١٩٩٥ وادت عملياتها القتاليـة داخـل الاراضى العراقية لمدة تجاوزت اسبوعين واعلنت امام المجتمع الدولى ممثلا فى مجلس الامن انها ستواصل عملياتها لتحجيـم نشاطات حزب العمال الكردستانى خارج الحدود التركية هذا وقد سبق تنفيذ هذا الهجوم عام ١٩٩٢ كمـا تكـررت العمليات العسكرية التركية لتحقيق نفس الهدف بالقدر الذى اعلنت فيه الحكومة التركية اعتزامها انشاء حـزام امـن داخل الشمال العراقى يمتد بطول الحدود الشمالية بين الدولتين بطول ٢٣٠ كم وعمق حتى ٢٠,٥ كم داخل الاراضـى العراقية وقد نفذت ذلك الهدف واستقر بالمنطقة الامنية حوالى سبعة آلاف مقاتل تركى بصفة مستمرة فقد زعم عـدم قدرة الحكومة العراقية وقف عمليات الارهاب التى تنطلق من شماله .. وعلى الحكومة التركية القيام بهذه المهمة حمايـة لامنها القومى اكثر .

وقد ادى عدم وجود سلطة مركزية بفرض منطقة الحظر شمال خط عرض ٣٦ الى عودة النزعة القبليـة والـدلاع النزاع بين الفصيلين الكرديين الرئيسيين الحزب الديمقراطى الكردستانى والاتحاد الوطنى الكردستانى حيث قـام بينـهما اقتتال مرير دفع ثمنه الاكراد انفسهم وادى الى عملية التحام بالقوى الاقليمية المحيطة واستعدائها ضد الطرف الاخر .. الامر الذى اوصل الشمال العراقى الى حالة من الفوضى الشاملة والتى ادت الى جانب ذلك وجود اختراق لكـل مـن وكالة المخابرات المركزية الامريكية وجهاز الموساد الاسرائيلى حيث تم اكتشاف اجهزة اتصـال الكترونيـة متطـورة واستقبال وبث اشارات للاقمار الصناعية عليها شارات اسرائيلية كما ادت الوثائق التى تم العثور عليها ايضـا ان ٥٥ ضابطا من الموساد الاسرائيلى و ١١٠ ضابطا من المخابرات المركزية يعملان بشكل دائم داخل الشمال العراقى كمـا ذكرت الوثائق المكتشفة على اهمية تقوية الاكراد وتركيز المعارضة التركية فى شمال العراق تمهيدا لشن حرب عصابـات ضد نظام صدام حسين واشعال الحروب بين العراق وايران وتركيا وسوريا ان امكن ذلك !!

ومع مرور الوقت بدا تكريس سياسة الامر الواقع بالقدر الذى جعل منطقة شمال العراق بصفة خاصة مفتوحة لمن يشاء !! الكل يحاول ان يحقق مصلحته على حساب مصلحة العراق ووحدة ترابه .. وبالتالى تكررت عمليات الاختراق العسكرى للحدود العراقية والتوغل داخلها دون رادع او النذار من جانب الولايات المتحدة التى فرضت هذه الوضاع سواء فى الشمال او الجنوب العراقى ..

صيغة النفط مقابل الغذاء والامن الاقتصادي :-

لعل مراجعتنا للصيغة التى تضمنها اتفاق النفط مقابل الغذاء تسوق لنا مثلا غير مسبوق فى التاريخ الحديث عن اقصى صور الاذلال والمهانة والاختراق السافر للامن الاقتصادى والاجتماعي والسياسى العراقى بحجة رفع المعاناة عن الشعب العراقى وتلبية حاجياته الضرورية والانسانية .. فقد اصدر مجلس الامن الدولى قراره رقم ٧٠٦ الذى صدر بتاريخ ابريل ١٩٩٥ والذى يسمح للعراق ببيع نفطه بقيمة ١,٦ مليار دولار لشراء احتياجاته من الامدادات الانسانية وقد وضع القرار شروطا قاسية ومهينة للتنفيذ حيث يخصص نصف قيمة المبيعات النفطية لتمويل عمليات التعويض عن نتائج الحرب ولجان الامم المتحدة المتعددة العاملة فى متابعة قرارات مجلس الامن الخاصة بالأزمة العراقية وتشكل الية تابعة للامم المتحدة لاقرار المشتروات الانسانية وايضا الاشراف على توزيعها داخل العراق بعيدا عن سيطرة الحكومة العراقية لم يقتصر دور الالية الجديدة عن هذا الحد بل عليها التحقق من ان السلع التى تسمح للحكومة العراقية بشرائها لتذهب الى الفئات الاكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية كما تقرر هذه الالية ايضا حجم الدعم المالى اللازم للاكراد فى شمال العراق ..

وفى مارس ١٩٩٥ قرر مجلس الامن رفع قيمة مبيعات النفط الى اربعة مليارات من الدولارات على ان ينفق ٥٠% منها ٢ مليار دولار على المشتروات الانسانية ويذهب ٥٠% منها ٢ مليار دولار الى صندوق خاص تابع للامم المتحدة يتم الانفاق بنسبة ٣٠% منه على تعويضات ضحايا حرب الخليج الثانية ، ٢٠ % الاخرى على الجهود الانسانية التى تبذلها الامم المتحدة فى المناطق الكردية شمال العراق !!

وعلى الحكومة العراقية ان تحصل مستقبلا على موافقة من الالية المشكلة من الامم المتحدة على كل العقود التى تبرمها لسد احتياجاتها الانسانية الملحة قبل تمام الشراء .. وما يتضمن ذلك من مراجعه من حيث القبول او الرفض لهذه العقود طبقا لما تراه الامم المتحدة !!

تلك بعض ملامح الصور الفريدة وغير المسبوقة تاريخيا لاذلال القيادة والعراق شعبا ودولة تحت حجة براقة هى رفع المعاناة عن الشعب وتوفير احتياجاته الانسانية الملحة !! ومن الغريب ان الصيغة الوحيدة الى تراها الولايات المتحدة مناسبة هى السماح ببيع كميات غير محدودة من النفط العراقى مع استمرار نفس قيود اتفاق النفط مقابل الغذاء باعتبارها الصيغة الوحيدة لرفع الحصار عن الشعب العراقى والتى بذلت الولايات المتحدة كل جهودها وسلطاتها وهيمنتها على الاعضاء فى مجلس الامن لتعطى المبادرات الروسية والصينية والفرنسية التى طرحت لرفع الحصار الاقتصادى عن الشعب العراقى بعد العملية " ثعلب الصحراء " الاخيرة وذلك لاحكام السيطرة على كل مايشترى او يباع او ينفق من اموال الشعب العراقى وثروته بحجة منع النظام العراقى من استغلال مبيعات النفط فى احياء ترسانته من الاسلحة سواء التقليدية منها او فوق التقليدية واعادة بناء قواته العسكرية وقدراته التصنيعية بالشكل الذى يؤدى الى الى تهديد امن المنطقة وجيرانه من دول الخليج العربية !!

لقد كانت هذه بعض صور الانتهاك غير المسبوق لامن دولة وشعب العراق الشقيق فى ظل قيادته المغامرة .. انه طريق لتدمير دولة وابادة شعب تحت سمع وبصر المجتمع الدولى كله .

التحديات الاقتصادية والأمنية لدول الخليج :-

عقدت القمة الخليجية التاسعة عشر فى أبو ظبى فى الفترة من ٧ ديسمبر إلى ٩ ديسمبر ١٩٩٨ وقد ناقشت القمة موضوعات مهمة فى المجالات الدفاعية والسياسية والاقتصادية والصحية والاجتماعية بهدف اتخاذ مواقف موحدة تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك بما يسهم فى دعم مسيرة مجلس التعاون .. وقد سيطر على أعمال القمة التحديات المشتركة الاقتصادية منها والامنية خاصة فى ضوء الانخفاض الحاد والمتزايد فى اسعار النفط باعتبار أن عائدات النفط والغاز تمثل المصدر الاساسى للدخل القومى لمعظم دول المجلس .

وتأتى هذه القمة تتويجا لمرور "ثمانى عشر عاما" على إنشاء مجلس التعاون الخليجى الذى يعتبر الوحيد من بين المجالس الاقليمية الثلاث التى أنشأت ، حيث انتهت فعالية ونشاط مجلس التعاون العربى بعد الضربة الموجهة للتضامن العربى كنتيجة من أبرز تداعيات الغزو العراقى لدولة الكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ .. كما بدء تفكك اتحاد المغرب العربى مع ما يتهدد الجزائر من حرب أهلية ناتجة عن الصراع على السلطة .. والمواجهة الليبية - المغربية وما نتج عنها من قرارات المقاطعة الدولية لليبيا ..

ويبقى مجلس التعاون لدول الخليج العربى .. وتتأصل فكرة الأمن الجماعى بين دوله ليواجه التهديدات المباشرة وغير المباشرة الموجهة له والتى كان من أصعب ما فيها أن القوة العسكرية العراقية التى قامت بالغزو هى نفسها القوة التى ساهمت فى انشائها دول الخليج والتى وصل دعم تكلفتها إلى حوالى ٥٢ مليار دولار ..

هذا ويبلغ إجمالى سكان المجلس حوالى ٢٠ مليون نسمة تمثل ٨% من إجمالى سكان الوطن العربى على مساحة حوالى ٢,٥ مليون كم٢ بنسبة ١٨% من مساحة الوطن العربى ، ويبلغ متوسط إجمالى الناتج القومى لها حوالى ٢٥٥ مليار دولار سنويا بنسبة ٤٢,٦% من إجمالى الناتج القومى للوطن العربى كله .

وقد تحدت أهداف مجلس التعاون الخليجى طبقا لميثاق الشاؤه فى أربعة أهداف رئيسية لعل أولها - تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دول الأعضاء فى جميع الميادين وصولا إلى وحدتها .. وثانيها - تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها فى مختلف المجالات .. وثالثها - وضع أنظمة متماثلة فى مختلف الميادين بما فى ذلك الشئون الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والتعليم والثقافة والشئون الاجتماعية والصحة والاعلام والسياحة والتشريع والادارة .. ورابعها - دفع عجلة التقدم العلمى والتقنى فى مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروة المائية والحيوانية وإنشاء بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها ..

ويتضح من الأهداف الرئيسية للمجلس بأنها تركز بالدرجة الأولى على المجالات الاقتصادية والتعليمية والثقافية والصحية والاعلامية والسياحية وصولا إلى التكامل الاقتصادى بينها .. إلى أن حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من تداعيات فرضت الجانب الأمنى على أهداف المجلس وأصبح موضوعا رئيسيا على جدول أعمال القمم الخليجية من ذلك الوقت .. إلى أن القمة التاسعة عشر كانت لها سماتها وخصائصها المميزة لها عن كل القمم السابقة بالقدر الذى أطلق عليها المحللون والباحثون والمفكرون العديد من التوصيف .. فمنهم من وصفها بأنها " قمة التحدى " ومنها من أطلق عليها قمة "التعايش مع الواقع الجديد" .. ومنهم من قال انها قمة "البحث عن التعاون فى مجلس التعاون" .. ومن من اطلق عليها قمة "النفط والاوضاع الاقتصادية الصعبة" ... ومنهم من أضاف أنها قمة "الانطلاق خارج الاقليم عربيا

ودوليا" .. وكلها مسميات تعكس أهمية هذه القمة والأهمية الأكبر لما يصدر عنها من قرارات فى مواجهة التحديات التى تواجهه دول المجلس خاصة الاقتصادية منها .. ولعل أبرز ما تميزت به القمة الخليجية هو البحث عن المخاطر والتحديات الاقتصادية التى تعترض دول مجلس التعاون الخليجية فى ضوء التدهور فى أسعار النفط ، ولعل صرخة التحذير التى أطلقها "الأمير عبد الله بن عبد العزيز " ولى عهد المملكة العربية السعودية أثرها على القرارات التى انتهت إليها القمة خاصة فى مواجهة أزمة النفط حيث أوضح سموه " أن عهد الوفرة والأموال السهلة والثروات المتدفقة بغير حساب على دول الخليج قد ولى بلا رجعة ، منبها إلى ضرورة الاتجاه إلى القطاع الخاص ليتحمل قسط من الأعباء وليخرج من السطح كلمة ظن أنها غائبة عن القاموس الخليجى وهى كلمة الديون .. " وبتلك الكلمة الصريحة الواضحة تحولت قمة أبو ظبى لدول مجلس التعاون الخليجى إلى قمة مختلفة عن كل القمم الخليجية السابقة والتى خصصت أخرها فى التسعينيات " للأمن ومكافحة الإرهاب " كانت ألقمة هذه المرة قمة النفط والسياسة والاقتصاد معاً ولها كشف الخليج عن خلجاته وهمومه الراهنة ..

حيث توالى أسعار النفط فى الانخفاض بصورة خطيرة وبدأ الحديث عن دول شقيقة كان يضرب بها المثل فى الثراء عن عجز فى ميزانياتها بدرجة دعتها إلى الاقتراض إلى تقليص استثماراتها ومشروعاتها وخططها الطموحة بنسبة كبيرة .

وتشير التنبؤات بأن أسعار النفط الخام سوف يهبط إلى ما بين "خمسة وسبعة دولارات" حيث وصل إلى ما يقرب من عشرة دولارات للبرميل حاليا وذلك بعد عقدين من الرواج الشديد الذى قفز باسعار النفط خلال السبعينات والثمانينات إلى حوالى " ٣٠ إلى ٤٠ دولار للبرميل .. وقد وصلت خسائر الدول المصدرة للبترول إلى حوالى ٤٥ مليار دولار عام ١٩٩٨ وقد تمكنت دول " الأوبك" من اجراء خفض ثالث مع دول من خارج " أوبك " باجمالى ٢,١مليون برميل/يوم ليصل اجمالى الخفوضات منذ مارس ٩٨ الى حوالى ٥ مليون برميل / يوم اعتبارا من ١٩٩٩/٤/١

ولعل ما يمكن أن نطلق عليه أزمة النفط التى سيطرت على القمة الخليجية يرجع أسبابها إلى حدوث التكتلات الكبرى بين شركات النفط العالمية حيث تجمعت أربعة شركات كبرى معا هى "شركة أكسون وشركة هيموكو وشركة يونيكل وبرتش بتروليوم " وبدعم من الولايات المتحدة استطاعت هذه الشركات العالمية العملاقة من التحكم فى مصير النفط وفى انتاجه وتسويقه حيث وصل الاحتياطى المتوفر لديها حوالى "٥ بلايين برميل" تكفى لسد احتياجات العالم كله من النفط الخام لمدة تصل إلى " ١٤٢ يوما " وتقوم هذه الشركات بضخ نفطها عندما يرتفع سعر النفط لاغراق الاسواق العالمية حتى تفرض خفض السعر ، ثم تبدأ فى استعواض ما تم بيعه للشراء عندما ينخفض سعر المعروض منه .

وهكذا تتحكم هذه الشركات بتلك السياسة فى اسعار النفط بالقدر الذى وصل به إلى هذا التدهور الحالى وستواصل سياستها ليصل سعر برميل النفط إلى أدنى مستوى له .

وعلى طريق استمرار سياسة خفض السعر النفط فقد عقدت احدى عشر شركة فى واشنطن خلال وقت انعقاد القمة الخليجية .. عقدت اتفاقا مع "قازخستان" لتمويل دراسة الجدوى الاقتصادية لمد خط أنابيب بين "قازخستان" وتركيا لنقل النفط من منطقة بحر قزوين .. وقد حضر مراسم التوقيع وزير المالية الامريكى "بيل ريتشاردسون" ووزير الخارجية القازخستانى "قاسم جوهار سكاييف" وذلك لزيادة الاعتماد على نفط دول الاتحاد السوفيتى السابق والتى شكلت وفرة جديدة فى اسواق النفط .. هذا إلى جانب سياسات ترشيد استخدام النفط وابتكار وسائل واساليب تكنولوجية عديدة للطاقة بدلا من النفط .. وكلها مخططات وسياسات لعدم استخدام النفط مستقبلا كسلاح سياسى أو لعدم التركيز العالمى فى الاعتماد على نفط الخليج.

وعلى ضوء ذلك فان قمة أبو ظبى قد أولت اهتماما كبيرا بشئون النفط الذى أثر بشكل ملحوظ على الدخل الوطنى لمعظم الدول الخليجية الست والتى أتضح عدم قدرتها فى اطارها المحدود ضمن سوق النفط العالمى التصدى لمشكلة الاغراق أو التسعيربصورة مؤثرةوقد ورد فى بيان القمة الختامية أن دول المجلس ستسعى إلى إدراج مادة النفط ضمن السلع المعفاة من الرسوم الجمركية فى اطار اتفاقية التجارة العالمية وذلك فى محاولة لادخال النفط إلى حيز استراتيجية التجارة العالمية بعد أن كان يستخدم سياسيا وهو الأمر الذى برزت أصوات تشير إلى أن ذلك من الأخطار التى ادت إلى أزمة النفط الحالية .. وقد دعت القمة فى هذا المجال الدول المنتجة للنفط ضمن منظومة (الأوبيك) إلى الالتزام بالحصص المفروضة لها وحددت نهاية عام ١٩٩٩ لالتزام دول الخليج الست بالخفض الذى أقرته فى كميات النفط .. كما ستسعى دول مجلس التعاون إلى تنسيق الجهود مع الدول المنتجة للنفط من داخل وخارج الأوبيك فى محاولة لدعم أسعار هذه المادة عالميا ..

وهذا وقد تردد ضرورة البحث عن موارد أخرى بديلة .. ومنها الاهتمام بتصنيع النفط حتى ولو بنسبة ٢٥% منه فقط من حجم الانتاج حيث يصل سعر برميل النفط المصنع إلى حوالى ٧٠٠ دولار وهو عائد يكفى لتوفير الدخل القومى السنوى لدول الخليج هذا اضافة إلى التركيز على الموارد الأخرى مثل السياحة أو الصناعات المختلفة أسوة بما تم فى دولة الامارات العربية المتحدة والذى لم يعد النفط يشكل نسبة ٩٠% من دخلها كما ... الحال فى المملكة العربية السعودية أو دولة الكويت ولعل سياسة الاحتكار والتحكم فى الانتاج والتسويق والتسعير للنفط من الشركات النفطية الاربعة العملاقة من جانب .. وعدم الالتزام من الدول الأعضاء فى منظمة "الأوبيك" بالحصص المقررة لها وطرح كميات زائدة لها كان من الأسباب الهامة لما أطلق عليها "أزمة النفط " ومن هنا فقد تردد خلال القمة الخليجية ضرورة استلام دول المجلس للمبادرة من خلال وضع استراتيجية شاملة فى إطار أهداف محددة يلتزم بها كل دول المجلس مما يفرض تعاون كامل بين الدول الست بعيداً عن الاعتماد على منظمة "الأوبيك" .. كما يجب أن يكون الهدف الرئيسى هو إدارة النفط على أسس تجارية حتى يمكن مواجهة احتكار الشركات التى تتحكم فى أسعاره .. ولعلى القرار الذى صدر عن قمة أبوظبى بالتزام بتخفيض الانتاج لمدة ستة أشهر أخرى يعتبر خطوة على طريق هذه الاستراتيجية .

ولعل ما اعلنه ولى عهد المملكة العربية السعودية والتنبيه الى خطورة المرحلة المقبلة قد فرض المزيد من التعاون الفعال والحقيقى بين دول الخليج الست بالقدر الذى تصبح فيه هذه الدول قادرة على منافسة الشركات الاحتكارية العملاقة

ولعل طرح أزمة النفط ـ ولاول مرة بين الدول الخليجية الست يمثل هذا القدر من المكاشفة والمصارحة قد وضع ابعاد وحقيقة الأزمة واسبابها امام قادة دول مجلس التعاون الخليجى مما سمح بطرح البدائل والاختيارات التى تمثل السبيل الوحيد على طريق حل أزمة النفط والتى يعانى منها الجميع .

وعلى طريق مواجهة التحديات الاقتصادية كان قرار قادة مجلس التعاون الخليجى فى ان ترى اتفاقية التعريفة الجمركية الموحدة النور تمهيدا لانشاء السوق الخليجية الموحدة التى تعتبر من ابرز اهداف قيام مجلس التعاون ذاته كما اقر المجلس عقد اجتماعا تشاوريا للقادة كل نصف عام بين القمتان وذلك لمتابعة الاستراتيجية المخططة وبحث المستجدات التى تطرأ على سياسة النفط وتقرير الاجراءات المضادة لمواجهة كافة التحديات الاقتصادية المستحدثة . هذا اضافة الى مراجعة ما تم تنفيذه من اتفاقيات تم التوصل اليها .. خاصة وان الكثير من الاتفاقيات التى تم التوصل اليها فى القمم الخليجية السابقة .

الفصل الثامن
تأثير وانعكاسات عمليات الخليج
على منطقة الشرق الأوسط

الفصل الثامن

تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على منطقة الشرق الأوسط

نتناول فى هذا الفصل التأثيرات والانعكاسات على الشرق الأوسط ، حيث نتعرض لمفهوم الشرق الأوسط ، واستراتيجية القوى العالمية والاقليمية الرئيسية فيه ، ثم نتناول التحولات والتحديات التى تواجهه ، وانعكاس عمليات الخليج على النسق الشرق أوسطى ، ثم تأثير العمليات على دول الجوار الاقليمى المعنية بالأزمة (اسرائيل - ايران - تركيا) ، ويتواصل البحث لعرض انعكاس عمليات الخليج على التعاون الاستراتيجى الاقليمى وأثره على الشرق الأوسط ، وفى هذا السياق نستعرض التعاون الاستراتيجى الاسرائيلى / التركى ، ثم الاسرائيلى / الأمريكى ، ومقترحات استراتيجية المواجهة بما يحقق مصالح الأمن القومى العربى والمصرى ، ثم نتناول أثر هذه العمليات على اختلال التوازن بالمنطقة بانهيار القوة العسكرية العراقية ، ثم نعرض لأثر عمليات الخليج على سباق التسلح فى الشرق الأوسط ، ولننتهى الى تحليل لمدى تواصل هذه التأثيرات والانعكاسات خلال حقبة التسعينيات !!

أولا : الشرق الأوسط فى الاستراتيجية العالمية والاقليمية :

مفهوم الشرق الاوسط .

- الشرق الاوسط اصطلاح سياسى اكثر منه جغرافى وقد عم استعماله اخيرا نتيجة لانشاء القيادة البريطانية للشرق الاوسط والمنظمات المدنية المماثلة خلال الحرب العالمية الثانية - وقد جرى العمل عند الجغرافيين على التمييز بين الشرق الادنى والذى يشمل اليونان وبلغاريا ، والشرق الاوسط والذى يضم بلاد العرب وارض الجزيرة وايران والفغانستان والذى أخذ يزداد مفهومه ليشمل العديد من البلاد المحيطة وهو ليس مجرد وحدة هامة من حيث التأثير السياسى والاقتصادى فى عالم اليوم بل هو اقليم له كذلك تاريخ مشترك .
- والواقع فان الشرق الاوسط كما تحدده احداث العالم يمثل دول عديدة بالمنطقة وسوف نركز على الدول المعنى بها بحثنا كالآتى : -
  - دول الخليج .. والتى تشمل دول المواجهة لأحداث الخليج .
  - دول الجوار الاقليمى المعنية بالأزمة (ايران - اسرائيل - تركيا) .
- الأهمية الاستراتيجية والبيئة الأمنية فى منطقة الشرق الأوسط :

تحظى منطقة الشرق الأوسط باهتمام عالمى ارتباطا بأهميتها الاستراتيجية وقيمتها الاقتصادية خاصة مع استمرار تزايد الحاجة الدولية لصادرات البترول القادمة من دول الخليج (يُنتظر أن تمثل ٩٠ % من الاستهلاك العالمى) وكونها قلب الحركة الدولية حيث موقعها الجغرافى ، وتحكمه فى حركة التجارة العالمية ، وسيطرته على المنافذ والممرات البحرية الاستراتيجية وما تشكله من أهمية لتحركات القوات بين مختلف المسارح الاقليمية ، كما تمثل المنطقة مجال للتنافس بين الدول الصناعية الكبرى وسوق رئيسى لتسويق منتجات تلك الدول ومجال كبير للاستثمارات الخارجية وأكبر الأسواق استهلاكا وشراءً للسلاح .

ورغم تلك الأهمية الا أن المنطقة تموج بالصراعات والقضايا والتناقضات التى أفرزها عوامل كثيرة تتعدد أبعادها لتشمل الصراع التاريخى والبعد العرقى والقبلى والنزعات الحدودية واختلاف التوجهات والأيديولوجيات والصراع على السلطة والزعامة وفرض الهيمنة .. الى جانب حركة وأهداف القوى الدولية التى تسعى الى حماية مصالحها فى تلك المنطقة .

وقد لعبت تلك العوامل دورا رئيسيا فى صياغة وتشكيل البيئة الأمنية فى منطقة الشرق الأوسط والتى تتعدد ظواهرهــا حيث نجد أن أهداف السياسة الخــارجية الأمريكية والقوى الدولية فى الشرق الأوســط تتحدد فى الاطار الآتى :-

- استراتيجيات وحركة القوى الدولية بالشرق الأوسط كالآتى :-
- الولايات المتحدة الامريكية :-

مازالت تتمتع بريادة شبه مطلقة فى النسق الدولى وبما تمتلكه من مقومات القوة الشاملة ستظل لعقود قادمة مرشحة لقيادة هذا النظام وللمحافظة على دورها العالمى الفاعل تتبنى استراتيجية تحرك ترتكز على المحددات التالية :

  - ضمان أمن اسرائيل والحفاظ على تفوقها العسكرى النوعى فى مواجهة الدول العربية.
  - ردع واحتواء النظم الراديكالية واتجاهات التطرف الدينى بالمنطقة .
  - استمرار تدفق واردات البترول من المنطقة وابقاء خطوط الملاحة مفتوحة أمام حركة التجارة الدولية
  - صيانة أمن الدول الخليجية الصديقة للولايات المتحدة .

- الحفاظ على التفوق الاقتصادى وجعله فى قمة اولويات سياساتها الخارجية ... وذلك بتشــكيل مجلــس للامــن الاقتصادى بالبيت الابيض على غرار مجلس الامن القومي والاتجاه لتقليص حجم المساعدات الخارجيــة وتطويعــها لخدمة المصالح القومية ... واتباع دبلوماسية اقتصادية تهدف لتوثيق روابط التعاون مع التجمعــات الاقتصاديــة الكبرى ترتكز على محاور اربعة .. الاول (النافتا) لتجميع دول امريكا الشمالية ، الثــانى (الفتــا) للربــط بــين الامريكتين ، والثالث (ابيك) للجمع بين الباسفيكى وجنوب شرق آسيا ، والرابع (الجات) لتحرير التجارة العالمية ، الى جانب اتفاق الحرية الفكرية مع الصين ،والمباحثات التجارية مع اليابان ، والسعى لفتــح اســواق فى اوربــا الشرقية
- الحفاظ على التفوق العسكرى الامريكى المطلق مع تطوير القوات بما يتلاءم ومطالب ضغط الانفاق الدفاعى وبما لا يخل بامكانيات مواجهة التحديات الامنية لها .. وذلك بالاعتماد على تطوير قوة الردع الاســتراتيجى ومعــدلات الدفاع بالاعتماد على التقنيات التكنولوجية الراقية ... بما يمكن من الاستجابة السريعة لتنفيــذ مــهام الــردع ومواجهة الأزمات فى مناطق مصالحها الحيوية ..مع خفض التواجد الخارجى واستعواضه بالاعتماد على صيغ الامن الجماعى والتخزين المسبق وتنمية تسليح الحلفاء الاستراتيجيين والتوسع فى التدريبات المشتركة واعتماد اســتخدام العمليات متعددة الجنسيات تحت مظلة الامم المتحدة مع الحفاظ على التفوق الجوى والانتشار الواسع للبحرية مــع السعى لخفض حجم التهديدات الخارجية بتطبيق سياسات الحد من التسليح ومنع الانتشار لاسلحة الدمار الشــامل ووسائل اطلاقها .
- تعزيز فاعلية الدور الامريكى فى ارساء قواعد تحقيق الامن والسلام فى النسق العالمى ...وبما يتوافق مع المصــالح الامريكية ... ويبرز فى هذا المجال ... الحركة الأمريكية لمساندة تطور النظم الديموقراطية باوربا الشرقية وبصفة خاصة روسيا الاتحادية (رغم الخلافات فى وجهات النظر حول العديد من القضايا) وبامريكا اللاتينية مع العمــل على محاصرة والقضاء على بقايا النظم الشيوعية السابقة وكذا النظم الراديكالية خاصة بمناطق المصــالح (كوبــا - كوريا الشمالية - ليبيا - العراق) لحماية مصالحها وحلفائها الاستراتيجيين ... واعطاء عناية خاصة لتوســيع دور الامم المتحدة فى مواجهة الازمات كضمان للحصــول على الشرعية لتحركاتها والاستفــادة من إمكانيات المنظمــة فى تحقيق اهــدافها (هايتى - الصومال - العراق) .

- محاربة التطرف والارهاب مع اعتبار نموذج التطرف الدينى الاسلامى البديل للايديولوجية الشيوعية والعمل على الربط بينه وبين اسلحة الدمار الشامل وهو ما يشير اليه التصعيد الامريكى الراهن بسيناريو الازمة مع ايران .

وفى اتجاه الشرق الاوسط ... يبرز الالتزام الامريكى بالحفاظ على التفوق النوعى الاسرائيلى ضد اى تجمع معادل محتمل ... والحرص على الانفراد بالترتيبات الاقتصادية بالمنطقة خاصة تامين تدفق البترول من منابعه لاسواقه مع ضمان من حلفائها الاستراتيجيين بالخليج والعمل على التخلص من النظام الراديكالية ومحاصرة ظاهرة الارهاب وفى هذا الاطار يبرز اتجاهها لتبنى استراتيجية الضغط المستمر على النظام الليبى وعرقلة اى جهود لتخفيف العقوبات والعمل على تنفيذ سياسة اضعاف مزدوج لكل من العراق وايران والتصعيد بالضغوط على السودان بعد اضافته لقائمة الدول المساندة للارهاب .

- وإذا انتقلنا إلى روسيا الاتحادية واستراتيجيتها بالمنطقة فاننا نجد انها كوريث شرعى للقوى السوفيتية العظمى بما تمتلكه من امكانيات اقتصادية وعسكرية وبحكم موقعها المتميز وسط رابطة الكومنولث المستقلة تمكنت لحد بعيد من استيعاب التداعيات السلبية لتحلل الاتحاد السوفيتى وتتجه منذ نهاية عام ١٩٩٣ لاستعادة ثقل وفاعلية دورها كدولة عظمى من خلال :-

- المشاركة فى معالجة القضايا والأزمات الدولية والاقليمية بالمنطقة (البوسنة والهرسك-العراق-وأزمة الحشود على الحدود الكويتية-رفض الضغوط الأمريكية لوقف التعاون مع ايران فى المسألة النووية -الحد من اتجاهات التصعيد الأمريكى لأزمة لوكيربى .

- كما برز التوجه الروسى للعودة إلى مناطق علاقاته السابقة وتوسيع دائرة تعاونه مع دول المنطقة بمحاولة تفعيل دوره على صعيد عملية السلام وعدم الاكتفاء بدور الراعى (جولات وزير خارجية روسيا وزيارات المسئولين لكل من سوريا-ولبنان-واسرائيل) والعمل على توثيق علاقات التعاون مع الدول الخليجية اقتصاديا /عسكريا ومحاولة لعب دور فاعل فى معالجة المشكلة العراقية وأزمة لوكيربى.

- وعن القوى الأوربية :-

فاننا نلاحظ أن الساحة الأوربية منذ انقضاء مرحلة الحرب الباردة تتعرض لتحولات جذرية بالغة الأهمية ... ستؤثر بلا شك على مستقبل النسق العالمى وبصفة خاصة تجاه منطقتنا ... وهى نتائج لعملية التفاعل بين تداعيات انتهاء الحرب الباردة وتطور حركة الوحدة الأوربية والتى تستهدف فى مجملها التوصل إلى صيغة للتعاون على كافة الأصعدة فى إطار الهوية الأوربية حيث تتوالى إجراءات وترتيبات الوحدة الأوربية وفقا لاتفاقية ماسترخت .

- وتلاحظ الاهتمام الأوربى المتصاعد تجاه منطقة الشرق الأوسط والساعى لمنافسة الدور الأمريكى فى إعادة الترتيبات الأمنية والاقتصادية بالمنطقة من خلال العمل على القيام بدور فاعل فى عملية السلام العربى الاسرائيلى مع انتهاج سياسات اقتصادية منافسة للولايات المتحدة فى الخليج العربى ، اضافة لتبنى رؤية خاصة لمعالجة مشاكل وقضايا المنطقة تتعارض أحيانا مع الرؤيا الأمريكية وبصفة خاصة تجاه العراق وايران وليبيا والتصدى لظاهرة الإرهاب .

- ومن جهة أخرى يبرز اهتمام المنظمات الأوربية بامن واستقرار البحر المتوسط فى اطار التقديرات بتنامى المخاطر والتهديدات من هذا الاتجاه للأمن الأوربى وبصفة خاصة فى جناحه الجنوبى (انتشار الأسلحة الفوق تقليدية - تنامى ظاهرة التطرف والإرهاب -النزوح الجماعى) وفى هذا الإطار يبرز الدور الأوربى لعقد مؤتمر برشلونة للحوار والتعاون بين الاتحاد الأوربى ودول المتوسط غير الأعضاء وحرص المنظمات الأمنية الدفاعية (الناتو-اتحاد غرب

أوربا-الأمن والتعاون فى أوربا) وعلى إقامة الحوار مع الدول المتوسطة خاصة دول الشمال الأفريقى مع زيادة الاجراءات الأمنية الدفاعية على هذا الاتجاه ٠

- **مواقف القوى الاقليمية تجاه منطقة الشرق الاوسط :**
- **اسرائيل :**
- تنتهج استراتيجية حركة تساندها القوى الغربية وبصفة خاصة الولايات المتحدة وتستهدف تنمية جوانب التفوق (التكنولوجى – الصناعى) لتولى دور ريادى فى منطقة الشرق الاوسط بابعاده الجديدة (اقليم البحر المتوسط – الدول الاسيوية الاسلامية "الدعم الامريكى لمحور اسرائيل / تركيا على هذا الاتجاه) ٠٠٠ وتحرص على الاحتفاظ بتفوقها النوعى العسكرى فى مواجهة الدول العربية والانفراد بالسبق فى مجال التسليح النووى والفضائى ٠٠٠ وتحدد اسرائيل اسبقيات العدائيات التى تتعرض لها فى سوريا كاسبقية اولى تليها ايران ثم مصر واخيرا العراق ٠
- وفى الاتجاه الافريقى فانه يبرز تزايد ملموس فى علاقاتها الافريقية بمساندة امريكة مع اعطاء تحقيق المصلحة الاقتصادية الاسبقية الاولى فى تعاملها مع دول القارة وتعزيز الولايات المتحدة هذا التحرك ٠

- **ايران :**
- اتاحت المتغيرات التى طرأت على المنطقة بعد ازمة الخليج الثانية (تدمير القدرات العسكرية العراقية وقرارات العقوبات الدولية علية واستقلال الدول الاسيوية الاسلامية عن الاتحاد السوفيتى) فرصة مثالية لتنشيط دورها تجاه منطقة الشرق الاوسط وافريقيا واقامة نظام امنى اقليمى بمنطقة الخليج العربى وامتداده بعمق الدول الاسيوية الاسلامية
- وترتكز السياسة الخارجية الايرانية على مجموعة من الركائز على النحو التالى :
  - تصدير الثورة الاسلامية بالمنظور الايرانى كهدف حيوى باتباع أيديولوجية عالمية عابرة للقوميات " دين الاسلام " تخدمها استراتيجية علمية عقائدية تستند الى مصادر وامكانيات وطاقات تحشد لتنفيذها دون حد اقصى ٠
  - تمثل منطقة الخليج العربى احداهم الثوابت فى سياستها باعتبارها المركزالرئيسىلثقل الدورالايرانىفى المنطقة والعالم ٠
  - تحقيق المصلحة الاقتصادية للدولة ٠
  - تجاوز العزلة الدولية والاقليمية ٠
  - بناء قدرة عسكرية متطورة (اسلحة تقليدية / غير تقليدية) توفر لها امكانية تحقيق طموحاتها بالمنطقة ٠
- وفى اطار تحقيق الاهداف الايرانية فقد اتسم السلوك الايرانى تجاه المنطقة باتباع سياسات تبرز الاطماع الاقليمية الصريحة (احتلال جزر طنب الكبرى والصغرى وابو موسى) ٠٠٠ تغذية التيارات الشيعية والمعارضة بدول الخليج العربى من ناحية والعمل على بناء علاقات مع نظم الحكم (اسلوب مزدوج يهدف لتعميق الفجوة بين القيادة والقاعدة الشعبية) واستخدام سياسات الامداد بالمياه (قطر) ٠٠٠ الحفاظ على علاقاتها بسوريا ونفوذها بلبنان (حزب الله) مع تعظيم المعارضة بجنوب العراق ٠٠٠ معارضة عملية السلام العربى الاسرائيلى وطرح نفسها رصيدا للمعارضة الفلسطينية ٠٠٠ معارضة اعلان دمشق / واتفاقيات الشراكة الامنية الغربية فى الخليج والمطالبة باقامة نظام امنى يجمع بينها ودولة وتعويق مشروع المياه لتركيا ٠٠٠ مد نفوذها الى السودان واليمن ومحاولة اختراق القرن الافريقى ٠٠٠ السعى لاقامة تحالف مع الدول الاسلامية الاسيوية منافس لتركيا من خلال اتفاقيات

التعاون على مختلف الاصعدة وبناء منظمات اقليمية معها مع السعى لاحتواء الصراعات العرقية بها تحسبا من تداعيات السلبية على اوضاعها الداخلية .

- وعلى جانب اخر فقد تبنت سياسة عسكرية تستهدف تطوير قواتها المسلحة وامتلاك منظومات متعددة من الصواريخ البالستيكية وكذا برامج لانتاجها وانتاج اسلحة التدمير الشامل (صفقة المفاعلات النووية مع روسيا والصين) .

- **تركيا :**

- ان المتغيرات الدولية والاقليمية (حرب الخليج الثانية عملية السلام العربى الاسرائيلى - استقلال الدول الاسلامية الاسيوية) ادت الى تزايد اهمية تركيا الى جانب اسرائيل فى الاستراتيجية الامريكية والغربية تجاه منطقة الشرق الاوسط ... ودفع بتركيا لمحاولة استثمار ذلك باعادة تشكيل وصياغة سياستها الخارجية تجاه المنطقة فى اطار السعى لتحقيق مجموعة من الاهداف يمكن ايجازها على النحو التالى :
  - الرغبة بان تكون القوة الاقتصادية باستغلال عنصرى المياه والارض واحد مراكز تحقيق الاستقرار والتوازن الاستراتيجى فى الشرق الاوسط مع القيام بدور فاعل فى الربط بين المنطقة والدول الاوربية .
  - توثيق علاقاتها بالدول العربية للحصول على تأييدها فى خلافاتها مع اليونان وقبرص
  - سد الفراغ الامنى الاستراتيجى الناشئ عن غياب الدور العراقى فى الخليج العربى تحسبا من اختلال التوازن فى المنطقة لصالح ايران بما يعد تهديدا لامنها .
  - توثيق الروابط مع الدول الاسلامية الاسيوية تحسبا من تحولها الى عمقا مذهبيا لايران
  - تحجيم التداعيات السلبية للمشكلة الكردية على اراضيها .
  - تطوير الانتاج الحربى مع اسرائيل وتسويقه لدول المنطقة .

- وفى هذا الاطار فان السياسة التركية تجاه المنطقة اكتسبت قدرا كبيرا من الفاعلية خاصة مع دول الخليج العربى على صعيد المشاركة فى التخطيط لتنفيذ مشروعات التعاون والتنمية الاقتصادية بها ... والاتجاه لاقامة تجمعات للدول الناطقة بالتركية ... تنامى علاقاتها مع اسرائيل بدعم من الولايات المتحدة اضافة الى التوسع فى تنفيذ المشروعات المائية والزراعية بجنوب شرق الاناضول ... القيام بعملية تعرضية فى مواجهة حزب العمال الكردستانى فى الشمال العراقى .

ثانيا : التحولات والتحديات التى تواجه الشرق الأوسط فى أعقاب عمليات الخليج :

- لاشك ان مطلع التسعينيات يعد منعطفا تاريخيا فى مسار وتطور العلاقات الدولية ... حيث تلاحقت الاحداث العالمية بإرهاصات متتالية سريعة الخطى تلاشى مفاهيم الحرب الباردة ، وتعلن عن مولد نظام دولى جديد تلعب فيه الولايات المتحدة الامريكية الدور الرائد والمحورى فى اطار من الشرعية الدولية .

ولقد تابع العالم الانعكاسات المباشرة لهذا النظام وتأثيراته فى المسارح الاقليمية .. مابين انهيار لانظمة ومعتقدات سياسية او صراعات عرقية .. او نزعات استقلالية .. الى اتجاه نحو تبنى التعددية .. كمفهوم سياسى وظاهرة ايجابية عامة تعكس الرغبة فى تسوية الصراعات عبر القنوات الدبلوماسية وذلك فى اوربا الشرقية وآسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية والجنوبية .

ولم يكن الشرق الاوسط ببعيد عن تأثير هذا النظام .. حيث شهد المتغيرات متعددة وكان اهمها الاتى :- (ايران - العراق - الصراع العربى الاسرائيلى) .

ولان النسق الدولى الجديد هو نظام احادى القطبية تسعى فيه الولايات المتحدة .. الى تشكيل وصياغة ملامحه ... بما يؤثر على معالجة الصراع فى المنطقة او ترتيب الاوضاع فيها ، كما ان انهيار القطب السوفيتى وتفكك المعسكر الشرقى .. يؤثر بالسلب على موقف الامة العربية .. حيث افقدها احد عوامل التوازن الدولى المساند لها .

- ولاشك أن عمليات الخليج كان لها انعكاسها على الشرق الأوسط وما يواجهه من متغيرات وتحولات وتحديات والتى يمكن أن نشير اليها فى الآتى :
- التحديات المستقبلية بمنطقة الشرق الأوسط فى أعقاب عمليات حرب الخليج :
- تتعرض منطقة الشرق الأوسط فى أعقاب عمليات الخليج للعديد من التحولات الغاية فى الأهمية والناشئة عن الاستراتيجية التى طرأت على المنظومة الدولية فى إطار إعادة ترتيب وتشكيل الأوضاع الأمنية والاقتصادية بالمنطقة لصالح مستقبل النسق العالمى.
- وتشير تلك التحولات لمجموعة من التحديات الاقليمية التى يأتى فى مقدمتها :-
- تطورات عملية السلام العربى الاسرائيلى ببعديها الثنائى ومتعدد الأطراف .
- تنامى ظاهرة الإرهاب والتطرف الدينى .
- قضايا الاختلال فى التوازن الاستراتيجى بين قوى المنطقة .
- التعاون الاقتصادى والصراعات المحتملة نتيجة الخلافات الحدودية أو على الموارد الطبيعية ارتباطا بالفجوة السكانية بين الدول المنطقة وتوزيع الثروات فيما بينها .
- ومما لاشك أن تلك التحولات فى مجملها تؤثر مباشرة على الأمن القومى المصرى والعربى طبقا للآتى :-
- <u>عملية السلام العربى / الاسرائيلى :-</u>
- أن ما تم احرازه من نجاحات على صعيد عملية السلام العربى / الاسرائيلى بدءا باتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية والتقالات لمؤتمر السلام بمدريد عام ١٩٩١ ووصولا لاتفاقيات أوسلو والحكم الذاتى بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ومعاهدة السلام الاردنية-الاسرائيلية اضافة لتوفير الارادة السياسية السورية واللبنانية لتحقيق السلام ... يدفعنا للتقدير بتقلص فرص لنشوب صراعات مسلحة عربية/ اسرائيلية على نمط مما حدث بالماضى خلال المدى القريب والمتوسط.
- ورغم ما سبق فإن مؤشرات تطور عملية السلام العربى الاسرائيلى فى بعديها الثنائى ومتعدد الاطراف تشير الدلائل تعكس فى مجملها أن هدف السلام لازال بعيداً وان أدوات وآليات الصراع الاسرائيلى العربى الجديدة باتت تشكل تحديات مستقبلية للأمن القومى المصرى والأمن العربى بمفهومه الشامل ، بما يؤدى حالة عرقلة تنفيذه الى احتمالات سلبية يمكن بلورتها على النحو التالى :
- تشجيع القوى المعارضة لعملية السلام سواء من المنطقة أو خارجها على التصعيد من مواقفها المضادة لافشالها والتعرض للنظم التى تعاون فى تحقيقها ، مع تفجر الصراع بين القوى العربية والاسرائيلية داخل مناطق الحكم الذاتى وتولد بؤرة جديدة بالمنطقة لتيارات التطرف الدينى لها ، بالاضافة الى تزايد فرص تصاعد حدة التوتر

والمواجهة بالجنوب اللبنانى ، و لجوء الاطراف الفاعلة لاستخدام الاساليب الاكراهية لتحقيق أهدافها فى المباحثات الامر الذى يترتب عليه مزيداً من أعمال العنف ، مع تزايد تعقيدات قضية القدس عند طرحها للتسوية ،

- وعلى صعيد المباحثات متعددة الاطراف ... فقد اتضحت محدودية ما تم التوصل اليه من نتائج حتى الان ارتباطاً بمقاطعة سوريا ولبنان للجان الخاصة بها ، بما عكس استمرار التصادم فى المواقف العربية خاصة المصرية والإسرائيلية فيما يتعلق بموضوعات الحد من التسلح (التقليدى-فوق التقليدى) ارتباطا بتمسك اسرائيل بمفهومها الخاص بالتفوق النوعى العسكرى والاصرار على الاحتفاظ بترسانتها النووية ... الامر الذى يزيد من قلق دول المنطقة ويساهم فى تزايد سباق التسلح بها ... وعلى جانب آخر فقد تم إحراز تقدم محدود على صعيد اجراءات بناء الثقة بين دول المنطقة ،
- مخاطر ضياع قضية اللاجئين بعد تعثر أعمال اللجنة المختصة وتراجع الاهتمام بأعمالها فى ظل ما تفرضه اسرائيل من عراقيل وعقبات ... وقد اقتصر ما حققته حتى الان على اقامة التمثيل الفلسطينى بها وزيادة عدد الدول المساهمة فى أعمالها .
- بقاء مشكلة المياه كقضية سياسية يرتهن تسويتها باحراز تقدم على صعيد المباحثات الثنائية مع احراز تقدم نسبى فى مجال اقامة بعض الآليات الخاصة بمعالجة المشكلة بالمنطقة ككل (الاتفاق على إنشاء محطة تحسين مياه فى غزة – إنشاء بنوك اقليمية لتبادل المعلومات حول مصادر ومشاكل المياه بالشرق الاوسط – اجراءات دراسة حول سبل تطوير تكنولوجيا المياه – إنشاء مركز دولى تكنولوجيا لتحلية المياه بسلطنة عمان – اعداد برنامج لتدريب الفنيين بدول الشرق الاوسط فى مجال المياه – تكليف المانيا باعداد دراسة عن الموارد المائية بالشرق الاوسط – الموافقة على اقتراح كندى بتجميع مياه الأمطار بالشرق الاوسط وآخر أمريكى بمعالجة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحى) .
- وبالرغم من احراز تقدم على صعيد وضع أسس ومبادئ وقوانين حماية البيئة بالشرق الاوسط ... مع إقامة آليات ومشروعات بين مصر واسرائيل والاردن وتونس وفلسطين لتنفيذ ذلك بالمنطقة ، فى الوقت نفسه لازالت خطط التنمية الاقتصادية بالشرق الاوسط تبحث عن صيغة ملائمة تتوافق مع مصالح كافة الاطراف حيث ارتبط معظم ما طرح من مقترحات وأفكار بمشروعات تدخل فى اطار الترتيبات الاقتصادية المقترحة من القوى الدولية للمنطقة ورغبتها فى دمج اسرائيل وتركيا بالمنطقة العربية .
- ويزيد من تعقيدات أعمال لجنة التنمية الاقتصادية فى المباحث متعددة الاطراف ذلك التسارع من الدول العربية خاصة الخليجية على اسقاط حواجز التعاون الاقتصادى مع اسرائيل (اسرع دول مجلس التعاون الخليجى على الغاء المقاطعة من الدرجة الثانية والثالثة مع اسرائيل دون العودة بالتنسيق فى ذلك مع الجامعة العربية وتحت ضغوط أمريكية – إضافة إلى استقبال الوفود الاسرائيلية بها وبدول أخرى مثل تونس والمغرب وبحث تنفيذ مشروعات مشتركة " قطر وعمان ") ،
- ظاهرة الإرهاب والتطرف الدينى ، حيث اصبحت ظاهرة الاهاب والتطرف الدينى وأعمال العنف أحد السمات الرئيسية فى عالم اليوم وباتت تشكل أكثر التحديات الامنية التى تواجه الامن المحلى والاقليمى والدولى بعد أن اتسعت دائرتها لتشمل كافة المجتمعات دون تفرقة بين مجتمع نامى يتعرض لمصاعب ومشاكل التنمية الاقتصادية أو مجتمعات متقدمة تتمتع بكافة مطالب تحقيق التقدم والرفاهية .

- وقد امتدت تلك الظاهرة لتشمل معظم دول منطقة الشرق الاوسط حتى باتت تأتى فى المرتبة الثانية من مناطق العالم التى تتعرض لها وذلك ارتباطا بمجموعة عوامل بعضها :
- عوامل خارجية ... ترتبط بقيام نظم عقائدية تسعى لتحقيق طموحات اقليمية ونشر أفكارها (ايران – السودان) ... أو كنتائج لتداعيات مرحلة الحرب الباردة وما أفرزته المرحلة اللاحقة لانقضائها من تناقضات فجرت العديد من الصراعات التى أدت إلى إقامة بؤر لتغذية تيارات التطرف (أفغانستان) أو تنشيطها وتشجيعها على ممارسة أنشطتها (البوسنة والهرسك – اليمن – الصومال – والقرن الافريقى) ... اضافة الى ما قدمته القوى الدولية من دعم غير مباشر لتلك التيارات تحت شعارات الديمقراطية وحقوق الانسان (اللجوء السياسى – التبرعات) .
- عوامل داخلية ... ترتبط بتداعى الأوضاع المعيشية واكتساب العديد من تلك التيارات الشرعية الدستورية بدولها (الجزائر – اليمن – لبنان – الاردن – ...) فى اطار التطبيقات الديمقراطية أو الوصول للسلطة من خلال الانقلاب العسكرى (السودان) وكذا اتجاه عناصر المعرضة والرفض لتشكيل تنظيمات ذات صيغة ومسميات اسلامية تحقيقا للسلطة ... إضافة لتحول ولاء بعض العناصر المثقفة من الأحزاب الاشتراكية لتلك التيارات فى اطار رفض التواجد الغربى فى ظل التقدير بانعكاساته السلبية على القيم والثقافة الاسلامية من ناحية وكذا طبيعة التركيب السكانى والتوزيع الدينى من المذاهب الاسلامية خاصة بالخليج العربى من جهة أخرى .
- ويزيد من تعقيدات وخطورة تلك الظاهرة ذلك التطور الذى شهدته تنظيماتها ووسائل وأساليب تنفيذها للمهام والتنسيق بين الجماعات بعضها مع بعض وتلك العلاقة التى أصبحت تربطها بعصابات الجريمة المنظمة خاصة بدول أوربا الشرقية وروسيا الاتحادية وما يحمله ذلك من مخاطر تجاه المجتمع ترتبط بتجارة المخدرات أو احتمالات حصولها مستقبلا على تكنولوجيا تؤثر بها على البنية الاساسية للدولة فى المجالات المختلفة .
- وارتباطا بالتأثيرات السلبية لتلك الظاهرة على المجتمع الدولى فقد شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً فى اجراءات المكافحة لتلك التيارات مع تزايد جهود التعاون والتنسيق على كافة المستويات ... ثنائية / متعددة الأطراف / دولية / اقليمية للحد من انتشارها ... وقد برز تزايد التفاعلات العربية المرتبطة بالتنسيق فى مواجهة تلك الجماعات سواء فيما بينها أو مع دول أوربا الغربية والولايات المتحدة .

- <u>اختلال التوازن الاستراتيجي للقوى بمنطقة الشرق الاوسط :</u>

- لا جدال فى أن الحفاظ على التوازن الاستراتيجى فى القوى بين دول المنطقة يأتى على قمة أولويات إقامة السلام الشامل والعادل بها باعتباره أحد أهم ركائز بناء الثقة ... وفى المقابل فان اختلال هذا التوازن لصالح أى من الاطراف يدفعه لتكريس عوامل التكافؤ وأوضاع عدم العدالة ومن ثم تجديد أسباب التناقض والصراع وربما التهديد بالحرب .
- ورغم الاعلان منذ بداية عملية السلام العربى الاسرائيلى على ضرورة ضبط التسلح التقليدى / غير التقليدى بالشرق الاوسط تحقيقا لمبدأ التوازن الاستراتيجى إلا أن دلائل تطورات الاحداث تشير إلى استمرار تسابق دول المنطقة على امتلاك وبناء القدرات العسكرية ذات التكنولوجيا المتقدمة .

- **<u>الصراعات / النزاعات الكامنة في الشرق الاوسط :</u>**

كما تشير شواهد الموقف بمنطقة الشرق الاوسط لاحتمالات نشوب نزاعات وصراعات فى المستقبل بين اطرافه حالة عدم توفر سبل التسوية والعلاج لمشكلاته وتناقضاته الكامنة وذلك ارتباطا بما يلى :—

- استمرار عجز القوى العربية على تجاوز التداعيات السلبية لازمة الخليج الثانية التى جاءت كاشفة لضعف هياكل النظام العربى عن تحقيق الامن والاستقرار بمنطقته واستمرار التباين فى قدرات الدول (الغنية والفقيرة) وسياسة المناورات بين الدول (الاردن / سوريا – الاردن / فلسطين) لتحقيق المصالح الذاتية .
- محدودية التطور الديموقراطى فى نظم الحكم التى تعتمد فى معظمها خاصة بدول الخليج العربى على العصبيات القبلية وتزايد الاتجاهات المعارضة وخاصة من جماعات التطرف التى تلقى دعما خارجيا .
- استمرار الخلافات الحدودية بين معظم دول المنطقة وعدم التوصل الى تسويات نهائية لها
- تزايد فرص النزاع حول الموارد الطبيعية (مياه – بترول – مصائد اسماك وثروة بحرية) فى ظل التزايد السكانى وتناقص تلك الموارد اضافة الى اتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة ارتباطا بضعف معدلات التنمية الاقتصادية .
- تنامى التوترات الطائفية والعرقية بدول المنطقة (الاكراد – السنة – الشيعة) كانعكاس لتأثيرات القضايا القائمة بمناطق الجوار الجغرافى .

- **<u>التعاون الاقتصادي الاقليمي :</u>**

- تشير الملامح الرئيسية للنظام العالمى الى ان احد سماته تستند على مبدأ الشراكة الاقتصادية لزيادة المنافع والمزايا النسبية والاقتصادية والمالية والتجارية للشركاء المندمجين فى اطارها وتضاعف من مكاسب الاعتماد المتبادل التى تتحقق فى نطاق التكتلات الاقتصادية والاسواق المفتوحة وتطبيق مبدأ حرية التجارة .
- وفيما يتجه العالم لزيادة التكتلات الاقتصادية واقتراب القائمة منها من استكمال تحقيق اهدافها واقامة العلاقات مع نظائرها ودخول اتفاقيات التجارة الحرة (الجات) حيز التنفيذ ... فان النظام العربى لازال يعانى من عوامل الضعف وعدم التنسيق والتكامل الامر الذى يدفع بها بعيدا عن الارتباط بالتجمعات الدولية فى ظل غياب الدوافع وعوامل التنافس .
- وعلى جانب اخر فلم تحقق التجمعات الاقليمية العربية التى جرى تنظيمها (الاتحاد المغاربى – مجلس التعاون الخليجى) تقدما ملموسا على صعيد التعاون الاقتصادى حتى الآن .
- هذا وتبرز العديد من الطروحات خلال المرحلة الراهنة يعد ابرز الاتجاه لهيكلة النظام العربى فى اطار المشروع الشرق الاوسطى الذى يضم قوى اقليمية جديدة (تركيا – اسرائيل – ايران) ذات طموحات فى القيام بادوار اقليمية تتحكم فى مسارات التطور الاقتصادى والسياسى والاستراتيجى بالمنطقة وهو ما يتم بحثه من خلال المباحثات متعددة الاطراف (الدار البيضاء / عمان) ... والثانى ما تطرحه المجموعة الاوربية والدول المتوسطية غير الاعضاء به (مؤتمر برشلونة) .
- وارتباطا بحتمية انضمام الدول العربية لاتفاقيات التجارة الحرة (الجات) والارتباط بالمشروعات المطروحة تجنبا للانعزال الدولى والاقليمى فالامر بات يفرض تحديا قوميا على المستوى المحلى والعربى لتحديد المطالب والاحتياجات وخطط التطوير والتكامل والتنسيق الاقتصادى لتجنب مزيد من التداعيات السلبية على الاوضاع الاقتصادية فى

المنطقة (البطالة – التضخم – المديونية – الفجوة التكنولوجية والغذائية – ضعف معدلات النمو – انخفاض الدخل ٠٠٠) من ناحية وتحقيق شروط الفضل لتحقيق التوازن مع القوى الاقليمية الجديدة بالمنطقة من ناحية اخرى ٠

•عمليات الخليج والنظام العالمي الجديد :-

- الصورة الراهنة للنسق العالمي:
- طرأ على العلاقات الدولية فى العالم الجديد العديد من المتغيرات بحكم المستجدات والتحولات العالمية التى اصبحت تحكمها والتى انعكست على الاطراف الدولية منذ مطلع التسعينات حيث اثرت فى تشكيل وسمات النسق العالمى الجديد ٠٠٠ والذى يمكن بلورتها على النحو التالى :-
- بروز العامل الاقتصادى كاحد اهم محاور العلاقات الدولية والاقليمية والتوجهات التى نشهدها لبناء التكتلات الاقتصادية ذات البعد الجغرافى ماهى الا ترجمة واقعية لذلك سواء فى اطار العلاقات الثنائية بين الدول او المتعددة وامثلة ذلك عديدة من خلال ما نراه من تجمعات إقليمية اقتصادية فى اوربا الغربية والامريكتين واليابان مع الدول الاسيوية ٠٠٠ الامر الذى بدأ يشكل نوعا من التنافس بين القوى الكبرى سواء على مناطق تسويق منتجاتها او على تلك المناطق الغنية بالموارد الاولية وكل ذلك له انعكاساته السلبية سواء على برنامج دول العالم الثالث للتنمية او الاصلاح الاقتصادى وتحسين مستويات المعيشة لشعوبها ٠
- ان معادلة القوة فى النسق العالمى الجديد اصبحت تتحقق من خلال امتلاك القدرات الاقتصادية والتقنية العالية والتى تدعم امكانيات فرض النفوذ السياسى الى جانب قدرة العسكرية المتميزة وذلك بخلاف النسق الدولى السابق الذى كان يعتمد على البعد العسكرى بالدرجة الاولى فى تحقيق هذه القوى ٠
- تدعيم وترجيح نموذج الديمقراطية المطبقة فى الغرب كنظام للحكم واقتصاديات السوق واعتبار ذلك معياراً تسعى اليه القوى الغربية بريادة امريكية لفرض تطبيقه ومراقبة دقة تنفيذه ٠٠ بوسائل عديدة بدءا من التلويح بالمساعدات ثم بممارسة الضغوط من خلال مؤسسات النقد والتمويل وانتهاء بامكانية الحصار الاقتصادى وتوقيع العقوبات بل واستخدام القوة المسلحة احيانا ٠
- تعدد عوامل تفجر الصراعات العرقية والازمات الاقليمية لظهور التناقضات التى ظلت نظم الحكم الشمولية المركزية تمنع تفجرها بالقوة ٠٠٠ فضلا عما افرزه انتهاء عصر الحرب الباردة من حالة فراغ غابت فيها ضوابط ادارة الصراعات الاقليمية وقد تجلت تلك السمة فى الصراعات الداخلية والعرقية ورغبات الانفصال فى دول اوربا الشرقية والكومنولث وفى القارة الافريقية فى الصومال ورواندا وبوروندى ٠
- تغير انماط واشكال التهديدات التى تمس الأمن والسلام العالمى حيث اصبح فى مقدمتها الارهاب والتطرف الدينى وقضايا الهجرة والنزوح الجماعى وحقوق الانسان والسيطرة على التسليح وغياب الديمقراطية ٠٠٠ ولعل التدخل الامريكى فى هايتى / تحت دعوى استعادة الديمقراطية ٠٠٠ وفى الصومال لحماية حقوق الانسان – واسلوب ادارة الازمة الكورية وما نراه من تحرك امريكى تجاه ايران ٠٠٠ امور اصبحت من مسلمات العصر ٠٠٠ فالتدخل فى امور الدول اصبح مقبولا من جانب المجتمع الدولى لضبط الامور الداخلية لها ٠٠٠ برغم ما يمثله من مساس بالسيادة المطلقة لها ٠
- المشاركة الجماعية وتحالف القوى العالمية تحت مظلة الشرعية الدولية لادارة الازمات كاحد سمات النظام الجديد ٠٠٠ مع تطور مهام واساليب ادارة عمليات السلام تحت المظلة الدولية من نمط المواجهة السلبية فى النظام السابق

الى استخدام اسلوب فرض حفظ السلام بالقوة فى النظام الجديد وسط هيمنة القوى الدولية الكبرى على المنظمات الدولية وازدواجية معايير التعامل مع الازمات وتراجع ثقل لمنظمات والتكتلات الاقليمية امثال (جامعة الدول العربية – مجموعة عدم الانحياز – منظمة الوحدة الافريقية) .

- فى أعقاب الأزمة بنيت التقديرات – بعد دراسة أسباب ونتائج عمليات الخليج وترتيب أحداثها زمنيا – على أن الأزمة العراقية – الكويتية كانت الشرارة التى الهمت المسئولين الأمريكيين لاعلان دعوتهم الى النسق العالمى الجديد والذى كان من نتائجه النجاح فى كل من الحرب وفى الجهود الرامية الى تحقيق تسوية سلمية ، ويبدو هذا سليما للوهلة الأولى ، فهدف النسق العالمى الجديد قد تحددت معالمه قبل أواخر خريف عام ١٩٩٠ وقبل تنفيذ العمليات الحربية ، وعلى هذا فمن المنطقى أن نتقبل فكرة أن مبادئ النسق العالمى الجديد هى التى تحكمت فى الطريقة التى تم بها تحرير الكويت ، وكيفية انهاء الأزمة ، وتوقيع العقوبات على العراق وكيفية استعادة السلم فى المنطقة .
- وقد اختلف المحللون فى الربط بين النسق العالمى الجديد وعمليات الخليج ، حيث يرى فريق منهم أن لها انعكاسها المباشر على النظام ، بينما يرى الآخرون أنه ليس هناك ارتباط مباشر بين النسق العالمى الجديد وعمليات الخليج للأسباب التالية :–
- أن فكرة النسق العالمى الجديد لم تكن قادرة كلية على المساهمة فعلا فى حل هذه الأزمة سواءا سياسيا أو عمليا ، وخاصة ونحن نتكلم هنا عن أزمة فوضوية يصعب التكهن بتوجهاتها الاستراتيجية ، ومن ثم تصور السياسات الملائمة لمواجهتها .
- وقد قدم روبرت جيتس نائب مدير مجلس الأمن القومى، تعريفا مبسطا أكد فيه على أن " النسق العالمى الجديد ليس هو السلام على الطريقة الأمريكية ولا هو نهج لتحسين صورة الولايات المتحدة كرجل بوليس للعالم " ، وبعد ذلك استطرد فى اعادة تعريف النسق العالمى الجديد حيث قال ان هذا النظام ببساطة ما هو الا وسيلة لردع العدوان ، (وكان ذلك فى ٧ مايو ١٩٩١)
- وعلى هذا ، فان واضعوا النظام الجديد لم يتطرقوا فى شرحه لأبعد من تحديد المفهوم فقط وكان هذا بعد ان وصلت الحرب الى ذروتها ، ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن حرب الخليج ليس لها أية علاقة باللحظة التاريخية التى مر بها العالم ، ويعنى بها لحظة الاعلان عن مولد النظام الجديد ولكنها بلا شك أثرت فيها وتأثرت منها .
- يعتبر العديد من المراقبين أن فكرة العيش فى " عالم أفضل " قد نبعت بعد انتهاء عصر توازن الرعب وما استتبعه من انتهاء للحرب الباردة ، وعمليات الخفض المتبادل للأسلحة النووية ، والانفراج بين الشرق والغرب ، والبعض الأخر يرى رؤية أخرى ، ارتباطا بانتصار الليبرالية فى آخر معاركها الأيديولوجية فى نهاية العقد الأخير من القرن العشرين .
- ومع ذلك يجب أن نبحث فى جذور نشأة النسق العالمى الجديد فى سياق تسارع وقوع عديد من المتغيرات خلال عام ١٩٨٩ ، وحتى منتصف عام ١٩٩٠ وهى الثورات الديمقراطية التى اكتسحت أنظمة الحكم الشمولية فى دول وسط وشرق أوربا ، واعادة توحيد ألمانيا ، والتقدم الذى تم لاستكمال الوحدة الأوربية ، وكل هذه المتغيرات قد حدثت قبل حرب الخليج ولكنها بلا شك أثرت فيها وتأثرت منها .
- ولو نظرنا لعمليات الخليج وتأثيرها على ظهور النسق العالمى الجديد لوجدنا ان توقيت حدوثها كان مفاجأة للرئيس بوش ومعاونيه ، فى الوقت الذى لم تكن فيه فكرة دعم السلام العالمى قد اختمرت فى أذهانهم بعد ، ولم تكن لديهم

الفرصة الحقيقية للتعبير عن أفكارهم الوليدة عن الأمن الجماعي ، واحياء دور الأمم المتحدة وما شابه ذلك من أفكار لذا فليس من المنطقى أن نربط بين ما تم فى هذه الأزمة من انجازات مثل تكوين الائتلاف الدولى وبين ظهور فكرة النسق العالمى الجديد ٠

- وأن الائتلاف الذى تم ٠ ٠ جاء متفقا مع القواعد والأسس المرعية فى العالم القديم محققا مصالح دول الائتلاف القومية ، الا أن تلك المصالح توارت وطفت على السطح بدافع رد العدوان ، ومن هنا كان قرار المقاطعة الاقتصادية ومساعدة المعتدى عليه ، وهناك من يرى أن هناك عوامل انعكست بصورة سلبية على النسق العالمى الجديد الأمر الأول ٠ ٠ منها سماحه ببقاء نظام صدام حسين ، وهذا يعنى أحد النماذج لحالة اللاسلم واللاحرب والأمر الثانى ٠ ٠ هو بقاء بعض المشاكل لكل طرف من أطراف الأزمة بلا حل ، ومثال ذلك ، ما تواجهه بلدان الخليج من بؤر التوتر ٠ ٠ فما زالت المملكة العربية السعودية وباقى دول الخليج غير قادرة على حماية أمنهم القومى بالرغم من تكريسهم لترسانة هائلة من الأسلحة المتقدمة على مدى العقدين المنصرمين ، وكذا والتوترات الطائفية والعرقية الكامنة تحت السطح ، وظهور التطرف ، وظهور حركات الاسلام الأصولى كعنصر فاعل فى الأحداث ، والتنافس على الزعامة الاقليمية بين دول مثلث توازن القوى فى المنطقة ، وأعنى بهم محور بغداد – الرياض – طهران ، كذا فان موضوع سباق التسلح لم يُحسم ، وهذا أمر يتطلب مفاوضات مستمرة ومكثفة قبل توقع الوصول الى برنامج عمل للحد من التسلح فى المنطقة ، وكما رأينا فان بقاء هذه المشاكل بلا حل قد ساعد على اضفاء ظلال من الشك وعدم الفهم للنظام العالمى الجديد وآلياته فى المنطقة ، حيث ظهرت بشكل أوضح فى أعقاب عمليات الخليج ٠

الأمر الثالث ٠ ٠ هو ظهور عدد من المشاكل الجديدة كنتاج لهذه الأزمة مثل : متطلبات تغطية نفقات عملية " عاصفة الصحراء " ، وتعويض الدول المتضررة من جراء الغزو العراقى، واستمرار عملية المسح الجوى فوق أراضى العراق لتحديد مواقع التصنيع العسكرى ، وعموما كل ما سينتج من تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ من مشاكل تمس السيادة العراقية ، وأخيرا ، فتبقى مشكلة أخرى لا تقل أهمية أو حساسية عما سبق ذكره وهى تواجد قوات أمريكية فى المنطقة وما يترتب عليه من حساسية لدى شعوب المنطقة ، وباختصار ، فان هذا المزيج من المشاكل الموجودة فى منطقة الشرق الأوسط سواء ما كان منها موجودا قبل الأزمة أو بعدها ، يشكل بلا شك تهديدا مستمر على النسق العالمى الجديد وتوجهاته ٠

- وهكذا يمكن أن نخلص الى ان التطورات التى شهدها النسق العالمى على مدار السنوات التالية من اشتعال أزمة الخليج قد عكست ، أن القوة والسلطة فى النسق العالمى لم تعد تحكمها قاعدة القوة العسكرية فى العلاقات الدولية فقط ، وانما صارت نتاج تفاعل ومزيج امتلاك القدرات التكنولوجية والاقتصادية وامكانيات فرض النفوذ السياسى الى جانب القدرات العسكرية المتميزة وعلى جانب آخر فقد شهدت مفاهيم الأمن والسلام العالمية تطورا ارتباطا بمعايير ومصالح القوى الفاعلة بالنسق العالمى (البيئة – الارهاب – حقوق الانسان – نشر الديمقراطية – منع أسلحة التدمير الشامل ٠ ٠ ٠) كما تعددت مصادر التنافس فى ظل غياب أسس وضوابط مرحلة الصراع فى أطر مختلفة يأتى فى مقدمتها تحقيق المصلحة الاقتصادية وتعاظم الاهتمام بالدور الذى تلعبه المنظمات والمؤسسات والتكتلات ، خاصة الاقتصادية والأمنية والسياسية على كافة المستويات الاقليمية والدولية ٠

• ويعد الشرق الوسط من أكثر أقاليم العالم تأثراً بالتفاعلات القائمة فى المنظومة الدولية ارتباطا بما يحظى به من اهمية حيوية فى استراتيجيات القوى الكبرى والتى يستمدها من موقعه الجغرافى بقلب العالم وباعتباره النطاق الجيوبوليتيكى للجنوب الأوروبى اضافة للحاجة الدولية المتزايدة لصادرات النفط لاسيما القادمة من الخليج العربى .

• ورغم ما يتسم به النسق العالمى خلال المرحلة الراهنة من مفاهيم جديدة بعيدة عن سياسات الملاحقة والتصادم حول مناطق النفوذ التى سادت النظام الماضى الا أنه لكل قوى رؤيتها لشكل وطبيعة ترتيب الأوضاع الأمنية والاقتصادية بالشرق الأوسط بما يحقق مصالحها .. وعلى جانب آخر فانه لا شك أن هناك قوى اقليمية سواء منتمية للمنطقة (الاتحاد المغاربى - مجلس التعاون الخليجى) أو غير منتمية للمنطقة (اسرائيل - تركيا - ايران - جنوب أفريقيا - القرن الأفريقى) تسعى لدور مؤثر فى مستقبلها .

• ولا جدال أن مجمل تلك السياسات واستراتيجيات تحقيقها تأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر بالانعكاسات المختلفة التى ترتبت على عمليات الخليج ، والتى سيكون لها تأثيرها فى مستقبل المنطقة .

ثالثا : انعكاس عمليات الخليج على النسق الشرق أوسطى :-

النسق الشرق أوسطى والتعاون الاقليمى :-

• فى أعقاب عمليات الخليج والمتغيرات المتلاحقة الاقليمية والعالمية التى حفلت بها المنطقة .. وكذا إفرازات عملية التحول والانتقال من عصر المواجهة والحرب الباردة الى عصر يأمل الجميع فيه أن يعم السلام والتعاون بين جميع الشعوب .. وخاصة بمنطقة الشرق الأوسط ، وكذا فى أعقاب مؤتمر مدريد للسلام ، وبروز اصطلاح الشرق أوسطية كصيغة من صيغ التعاون بين دول المنطقة .. زاد الجدل حوله وخاصة بعد توقيع الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى ، حيث كرس مخاوف فريق من المحللين حذروا من إعادة صياغة العلاقات الاقليمية فى ظل التسوية على نحو يكفل وضعا متميزا أو مهيمنا لاسرائيل ، وفيما عمد هذا الفريق الى شن حملة تعبر عن هذه المخاوف ، سعى فريق آخر لابراز ما يراه من محاسن التعاون الاقليمى فى ظل علاقات سلمية مع اسرائيل ، أو للتقليل من اهمية مخاوف المتخوفين ، وتعبر عن الترحيب بالتعاون الشرق أوسطى أو تنفى وجود مخاطر له ..

• ولقد تضمنت " صيغة مدريد " للتسوية مسارين للتفاوض أحدهما متعدد الأطراف يختص بالقضايا الاقليمية التى حددها مؤتمر موسكو فى يناير ١٩٩٢ بخمس قضايا شكل لكل منها مجموعة عمل ، وهى التنمية والتعاون الاقتصادى ، والأمن الاقليمى والحد من التسلح ، والموارد المالية ، وشئون البيئة ، واللاجئين ، ولقد قاطعت سوريا ولبنان ،مجموعات العمل به ، ولقد جاء الاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى ليختصر فترة الميلاد [١٤٥] ويحول اسرائيل الى دولة مقبولة فى المنطقة على الفور ، ويسرع اجراءات التعاون الاقليمى معها ، بدلا من المرور بمرحلة انتقالية ، لكن الاتفاق الذى تجاوز الاطار الثنائى الى الاقليمى وضع بعض الأسس لبدء التعاون الاقليمى على الفور ، انطلاقا من عملية تنمية منطقة الحكم الذاتى الفلسطينى ، الأمر الذى دفع الأردن للاسراع بتشكيل لجنة اقتصادية مشتركة وتوقيع اتفاقات اقتصادية مع اسرائيل ، كما وفر الاتفاق مناخا ملائما لإثمار الضغوط الهادفة للبدء فى الغاء المقاطعة العربية ، وبدأت فى الوقت نفسه تحركات مختلفة لتطبيع العلاقات مع اسرائيل على الصعيدين الرسمى والأهلى .

---

[١٤٥] نبيل عبد الفتاح ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام يناير ١٩٩٣ .

- وقد تلاحظ كثرة الجدل حول صيغ التعاون والتحديد الدقيق لموضوعه (ترتيبات اقليمية - سوق شرق أوسطية - نظام شرق أوسطى) فقد تركز جانب كبير منه على " السوق الشرق أوسطية "اعتقادا فى أنها محور الترتيبات الاقليمية البازغة ، فيما دار جانب آخر من الجدل حول " النظام الشرق أوسطى " .
- وظل الجدل مستمرا حول" السوق الشرق أوسطية"هجوما عليها أودفاعا عنها دون البحث جديا فيما اذاكان انشاؤها ممكنا بالفعل وفى أى مدى زمنى.

فالثابت أن اقامة سوق مشتركة فى الشرق الأوسط عملية طويلة المدى تحتاج الى اجراءات ووقت طويل ، وتؤكد ذلك التجربة الأوربية التى لم تصل بعد الى سوق مشتركة بالمعنى الكامل بعد أكثر من ربع قرن على بدايتها فالسوق المشتركة هى أعلى مراحل عملية التكامل الاقتصادى الذى يقوم على أسس التجارة ، ولابد ان تسبقها مراحل عدة بدءا من تحرير التجارة ، واقامة منطقة تجارة حرة ، وتوحيد التعريفات الجمركية واقامة سور جمركى موحد مع العالم الخارجى ، وتطوير التحرير التجارى ليشمل كذلك حرية انتقال عوامل الانتاج ، وتحقيق التنسيق فى السياسات الاقتصادية وعندئذ يمكن الوصول الى سوق مشتركة .

- وقد انطلق معارضو ومؤيدو هذه السوق من تسليم بأن " السوق الشرق أوسطية " جزء رئيسى من مشروع اسرائيل الاقليمى ، دون معرفة بخصائص الاقتصاد الاسرائيلى نفسه ، فما زال هذا الاقتصاد يقوم على درجة عالية من الحماية ، ويصعب تصور التخلى عنها فى أى مدى منظور لاقامة منطقة تجارة حرة التى هى الخطوة الأولى لبناء أى سوق مشتركة ، كما ان المشروع الاسرائيلى يركز على علاقات تعاون ثنائية أو ثلاثية على الأكثر .. ولذلك لا يطرح هذا المشروع عملية تكامل اقتصادى اقليمى شامل ، وبالتالى لا يصل هذا التكامل الى مستوى سوق مشتركة ، وقد أدى ذلك الى قصور فى طروحات المؤيدين والرافضين للترتيبات الاقليمية الجديدة ، فالمؤيدون بذلوا جهدهم بحثا عما تتيحه السوق المشتركة من فرص للتنمية الاقليمية استنادا الى ما توفره من تبادلات حرية التجارة ، والرافضون ركزوا فى اظهار فى تعداد مخاطر هيمنة الاقتصاد الأكثر نموا وتقدما والأقوى تكنولوجياً عندما يحدث الاندماج الاقتصادى المتخيل فى اطار سوق مشتركة .

- <u>تيار الرفض " للشرق أوسطية " :</u>

شن هذا التيار حملة شديدة على " الشرق أوسطية " بكل الصيغ التى جرى الجدل حولها ، طارحا المجادلات التالية :

- أن " الشرق أوسطية " مشروع ليس نابعا من العرب ، وانما مفروض عليهم ، وأن له أصولا تاريخية غربية وصهيونية ، فيرى القائلون بأصوله الغربية أن هذه الاصول تعود الى " حلف بغداد " ، "وحلف شرق البحر الأبيض المتوسط " " ومشروع إيزنهاور " ، وغيرها من المشروعات الغربية التى فشلت بسبب تنامى الوعى القومى العربى والاصرار على رفض اى ترتيب اقليمى يدعم مركز اسرائيل فى المنطقة ، لكن سلسلة الانكسارات التى تعرضت لها الحركة القومية العربية توفر ظروفا مواتية الآن لمثل هذه الترتيبات ، فالصف العربى مشتت ، والفكرة العربية تنتقد باعتبارها أحلاما ، والدول العربية مثقلة بأزماتها وهمومها الداخلية ، وأنظمة الحكم فيها حريصة على روابطها الغربية ،
- ويرى القائلون بالأصول الصهيونية " للشرق أوسطية " أن هذه الأصول تعود الى " مشروع هرتزل " الذى تطلع الى تحويل الشرق الأوسط الى منطقة سلام وتعايش وتعاون ، حيث تجتمع الثروات الطبيعية العربية مع التعاون والقوة العقلية اليهودية ، من اجل خلق جنة الرخاء على الأرض ، وطالما أن العرب لا يمكنهم القبول

بمشروع يقترن باسم " هرتزل" مهما تردت أوضاعهم ، فمن الضرورى إعادة صياغته تحت مسمى جديد هو "المشروع الشرق أوسطى" .

- وفى هذا السياق التاريخى تعود النسخة الراهنة "للمشروع الشرق أوسطى" الى منتصف الثمانينات عندما بحث شيمون بيريز ومصطفى خليل " مشروع مارشال الشرق الأوسط " ، الذى يقوم على برنامج للتنمية تموله دول غربية وأخرى عربية نفطية ، وقد تواكب ذلك مع عقد اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل ، والتى كانت احدى وسائل التحايل على المقاطعة العربية من خلال اتاحة الفرص لتسلل منتجات اسرائيل الى الدول العربية باعتبارها منتجات أمريكية ، ويؤكد مدى حاجة اسرائيل للأسواق العربية ، مما دفعها للتحايل على المقاطعة باللجوء الى ايجاد شهادات منشأ مزورة لسلعها .
- أن هدف "المشروع الشرق أوسطى"هو دمج اسرائيل فى المنطقة التى لفظتها ، وفى ظروف تتيح لها تبوء مركز متميز على حساب العرب ، فتحقيق تسوية سلمية لا يقود بالضرورة الى علاقات طبيعية وتفاعل اقليمى ، ما لم تقترن هذه التسوية بترتيبات معينة ، فالتسوية فى ذاتها لا تضمن تعاونا اقليميا واسعا ، كما ثبت من تجربة السلام المصرى - الاسرائيلى ، لأنها لا تكفل مصالح متبادلة حيث يظل جوهر المشكلة هو وجود اسرائيل نفسه بتكوينها العنصرى وأهدافها التوسعية وتهديدها للمصالح العربية من خلال وظيفتها كقاعدة متقدمة للغرب فى المنطقة واصرارها على الاحتفاظ باحتكارها للسلاح النووى وتأييد الولايات المتحدة لها فى ذلك .
- أن الحديث عن دور ايجابى لاسرائيل فى التنمية الاقليمية ، فى اطار "المشروع الشرق أوسطى" ، لا أساس له ، فهى ليست رائدة فى أى مجال من مجالات الانتاج ، ولا قدمت اختراعات أفادت البشرية ، ولا تملك من التكنولوجيا الا ما يسمح لها الغرب بالتعاون فيه ، فالتكنولوجيا الاسرائيلية ليست أصيلة بل مستوردة من الغرب ، ولذلك فان "المشروع الشرق أوسطى" لا يفيد سوى اسرائيل ، لأنه ينعش اقتصادها اعتمادا على السوق العربية الواسعة من ناحية والتمويل الدولى والاقليمى (وهو عربى أساسا) لمشروعات سيكون لها اليد العليا عليها والنصيب الأكبر فيها بدعوى اسهامها التكنولوجى ، وهذا التبشير بفائدة التكنولوجيا الاسرائيلية التى هى غير أصلية ، لا محل له لأن التكنولوجيا المطلوبة هى التى تنسجم مع الظروف والحاجات العربية ، فالتكنولوجيا المناسبة لمجتمع صغير ومنظم على مستوى علمى مرتفع تختلف عن تلك الملائمة لمجتمعات كبيرة تفتقر الى هذا المستوى ، واذا أقحمت عليها تكنولوجيا غير ملائمة ، ستكون النتيجة اتساع الفجوة بين مكونات هذه المجتمعات ومن ثم احتدام التناقضات داخلها .
- أن "المشروع الشرق أوسطى" يطمس هوية المنطقة ، وينزع عنها خصوصيتها العربية والاسلامية ، وبالتالى تصبح محيطا جغرافيا لا علاقة له بالانسان أو التاريخ ، فى صورة خريطة ملفقة تائهة لا تصلح سوى لاستيعاب الحضور الاسرائيلى وطموحاته وأطماعه ، كما أنها لا تخلو من افتعال حتى على الصعيد الجغرافى نفسه ، حيث تسعى اسرائيل الى اعادة تركيب المنطقة تبعا لهواها ومصالحها ، فتستبعد دولا وتضيف أخرى ، ومعنى ذلك ان هذا المشروع لا يبقى على خصوصية تاريخية ولا جغرافية للمنطقة ، وإنما يستبدل بهما خريطة فارغة من أى مضمون .

فالمقصود اذن هو تقويض الذاكرة التاريخية العربية ، فى حين تبقى العقيدة الصهيونية قائمة - فى صورة جديدة - بكل وظائفها وخاصة وظيفتها ضد مشروع النهوض العربى ، وبهذا المعنى يصبح البعد الثقافى "للمشروع الشرق أوسطى" ماسا بجوهر الوجود العربى بمفهومه الحضارى التاريخى ، باعتبار أن هذا المشروع يندرج فى برنامج تطويع المنطقة.

الذى تمارسه القوى الغربية بأساليب مختلفة ، فالتطبيع الثقافى اذن هو امتداد لعملية الغزو الثقافى والاخضاع التى يمارسها الغرب ، خاصة وأنه مرتبط بتسوية مملاة تفرضها موازين قوى مختلة تقود الى ترتيبات اقليمية ، تحتل اسرائيل فيها ليس فقط موقع المركز ، ولكن أيضا موقع النموذج الحضارى ، وهذه التسوية تتجاهل أن العرب هم " الضحية " وليس " المجرم " رغم أن هذه حقيقة تاريخية •

- أن مواجهة "المشروع الشرق أوسطى" إذن مهمة تاريخية جوهرها الحفاظ على الأمة ، وهى تقتضى السعى الى تدعيم مؤسسات العمل العربى المشترك ، وتطوير ميثاق جامعة الدول العربية وتفعيل معاهدة التعاون الاقتصادى والدفاع المشترك ، وترشيد استخدام الموارد المالية والاقتصادية والبشرية لتحقيق تكامل تتوفر مقوماته بالفعل فالمدخل الرئيسى الذى ينفذ منه هذا المشروع هو ضعف وتفكك النظام الاقليمى العربى ، الذى يمر الآن بأخطر مراحله منذ نشوئه •

- <u>تيار الترحيب " بالشرق أوسطية ":</u>
- قدم المعبرون عن هذا التيار آراء عدة سواء لتبرير ضرورة التعاون الاقليمى فى اطار " شرق أوسطى " ، أو لتأكيد الحاجة الى " سوق شرق أوسطية " أو سعيا لتقليل مخاطر التعاون العربى مع اسرائيل •

ففى مجال تبرير ضرورة التعاون " الشرق أوسطى " يجرى التركيز على فكرة تراجع وانكسار مشروعى القومية العربية والصهيونية ، الذين حاولا كل منهما أن ينفى الآخر نفيا مطلقا والحاق هزيمة ساحقة به ، ووفقا لهذه الفكرة بدأ انكسار المشروع القومى العربى بهزيمة ١٩٦٧ وما تبعها من تحول الى القبول بالتفاوض مع اسرائيل ، وهو الذى ظل يتزايد ويتسع نطاقه كلما تأكد انكسار هذا المشروع ، كما حدث انكسار موازٍ للمشروع الصهيونى رغم انتصار اسرائيل فى حرب ١٩٦٧ ، لأن هذا الانتصار لم يحقق فرض الحل الاسرائيلى على العرب ، وتزايد هذا الانكسار نتيجة لحرب ١٩٧٣ ، مما دفع الاسرائيليين لإدراك أن الاستمرار فى الصراع غير مجدٍ ثم تنبه قطاعات متزايدة منهم الى أن قضية الأمن لم تعد مرتبطة بالعوامل الجغرافية وحدها •

- كما وأسهمت الانتفاضة فى وجود نسيجا سياسيا جديدا بين الاسرائيليين والفلسطينيين على المستويات الفكرية والسياسية والاجتماعية رغم المواجهة الحادة ، حيث تبلورت الحاجة الى حل وسط يتيح التعايش والتعاون ليس فقط بين هذين الطرفين ولكن على صعيد المنطقة كلها والتى تجمع بين الثروات الطبيعية والبشرية والقدرة التكنولوجية ، وبذلك اصبح من الضرورى ربط أطرافها بالمصالح والمنافع المشتركة باعتباره الحل الأفضل للصراع والعاصم من تجدده مستقبلا ، بما يجعل "المشروع الشرق أوسطى" هو المانع لتكرار العنف الذى حدث ليس فقط على الجبهات العربية - الاسرائيلية ، ولكن أيضا فى منطقة الخليج التى شهدت حربين ضروسين خلال عشرة أعوام •
- أما فيما يتعلق بفائدة " السوق الشرق أوسطية " التى طرحها معظم المعبرين عن هذا التيار فقد ظهرت الآراء المؤيدة التى من أهمها الأتى :-
- أن وجود سوق مشتركة واسعة ضرورة للتعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية ولدعم مركز المنطقة فى النسق العالمى الجديد ، فالعالم يتجه الآن الى هذه التكتلات التى تتعدى الأسواق الوطنية ، ويقيمها على أساس المصالح والمنافع وليس فى منطقة الحب والكره ، فهى تعبير عن الاتجاه العالمى الذى يقوم على الأسواق الكبيرة •
- أنها تحقق تفاعلا بين التكنولوجيا والموارد الاقتصادية والبشرية فى المنطقة ، بما يتيح التطلع الى تنمية اقليمية تعد بازدهار للجميع ، ويدعم هذا التوجه وجود ثروات بالمنطقة تتجاوز حدود الدول وتشكل قواسم مشتركة بين

دولتين أو أكثر ، ومنها مثلا الموارد المائية ، مما يفرض الحاجة الى تطوير مشاريع مائية وكهربائية مشتركة تفيد منها عدة دول ، كما أن هناك مشكلات اقليمية لا يمكن التعامل معها داخل الحدود السياسية ، مثل تلوث البيئة والأوبئة وما الى ذلك .

- انها تحقق الكفاءة الاقتصادية فى تخصيص الموارد واستخدام التكنولوجيا المتقدمة بما يساعد على رفع معدلات النمو فى كل دول المنطقة ن التى ستصبح والحال هكذا جاذبة للاستثمارات الأجنبية التى تريد الافادة من انخفاض تكلفة الانتاج ، لكن الملاحظ أن الجانب الكبر من مجادلات هذا التيار ينصرف الى محاولة تبديد المخاوف العربية من التعاون مع اسرائيل فى الاطار " الشرق أوسطى " ، وأطروحة الرئيسية فى هذا المجال أن اسرائيل ليست تلك العملاق الذى يستطيع الهيمنة على المنطقة وبرزت فى سياقها مجادلات عدة من اهمها :-
- بالرغم من أن قدرات اسرائيل الاقتصادية التى يصل حجم ناتجها السنوى ما يزيد على ٦٠ مليار دولار ، أى بما يفوق حجم اقتصاديات مصر وسوريا والأردن معا ، فالاقتصاد الاسرائيلى يعتمد على معونات مباشرة وغير مباشرة تتجاوز أربعة مليارات دولار سنويا ، ومعنى ذلك أن معظم ما تحتاجه اسرائيل للاستثمار يأتى من معونات اجنبية (أمريكى بالأساس) ، وبحساب تأثير المضاعف ، يصبح جزء مهم من حجم الاقتصاد الاسرائيلى ناتجا من هذه المعونات .
- مراجعة مقولة التفوق الاقتصادى الاسرائيلى من خلال التأكيد على ان الصناعات العسكرية هى التى توفر المجال الهم لهذا التفوق ، الى جانب الدعم الأمريكى الذى يتجاوز المعونات الى توفير الخبرات والأسواق ، وعندما يتكرس السلام سيقل الاندفاع نحو التسلح ، وستعانى الصناعات العسكرية الاسرائيلية بالتالى من الخسار فى مواردها واسواقها ، الأمر الذى سيؤثر سلبيا على أنه احد أهم مجالات التميز الانتاجى الاسرائيلى ، ولن يبقى من مجال للتميز الا صناعة قطع الماس وصقله والتاج بعض الأجهزة الإلكترونية وخاصة فى مجال الخدمات الطبية ، الى جانب خبرة الزراعات الصحراوية ، وهى مجتمعة لا تضمن لاسرائيل ثقلا اقتصاديا تجاه الدول العربية .
- كما أن العرب هم الذين يملكون المال والطاقة والعمالة والأسواق والمساحة وطرق المواصلات والممرات المائية وأنابيب النفط والغاز ، أما التكنولوجيا الاسرائيلية فستواجه منافسة شديدة من التكنولوجيا الغربية واليابانية .
- التأكيد على أن تحويل الأموال المهدرة فى سباق التسلح الى التنمية يفيد العرب منه أكثر من اسرائيل ، فالمتوسط العربى العام للانفاق العسكرى يبلغ ١٤ % من الدخل القومى ، فاذا توقف هذا الانفاق أو تراجعت معدلاته جذريا ، يصبح بالامكان تحقيق تنمية تدعم مركز العرب الاقتصادى فى ظل الترتيبات الاقليمية الجديدة ، بل وتجعلهم يضاهون العالم المتقدم نموا وازدهارا ، وفى هذه الحالة تكون الدول العربية مؤهلة للتفوق على اسرائيل ، خاصة وان العرب يتمتعون أيضا بتقاليد وعلاقات مع العالم تفوق ما لدى الاسرائيليين .
- تسفيه المخاوف من غزو ثقافى اسرائيلى ، استنادا الى اعتبارات من أهمها :-
- أن المنطقة تضم خليطا من الحضارات والثقافات واللغات والقوميات ، مما دفع الى التعايش والتفاعل بينهما ، وذاكرة شعوب المنطقة ليست قصرا على الصراع والعداء لأن فى تاريخها فترات تعايش وتعارف لا بأس بها ، ولا خطر اذن فى ان تعم ثقافة السلام وان تتغير صورة العدو الى صديق ، فالعالم يعيش عصر التفاعل الثقافى الواسع النطاق ، والذى لا يمكن التخلف عنه بدعوى الخوف من الغزو الثقافى أو وهم الخضوع للهيمنة الثقافية الغربية ، وخاصة وأننا نشترك مع الاسرائيليين فى النهل من ثقافة الغرب دون أن يعنى ذلك الانسلاخ عن ثقافتنا .

- أن الثقافة الاسرائيلية نفسها تنطوى على تعدد ، ويوجد فى داخلها مكون ثقافى عربى بحكم أن ما يقرب من خُمس سكان اسرائيل هم عرب فلسطينيون أو هاجر آباؤهم وأجدادهم من الدول العربية ؛
- أن الثقافة العربية تربة استعصت على كل محاولات الاستيعاب والاحتواء فى الماضى والحاضر من أى ثقافة أخرى .
- التأكيد على عدم وجود تعارض بين " العروبة "و" الشرق أوسطية " من عدة منظورات :

أولها : أن " الشرق أوسطية " ترتيب اقليمى ، فيما العروبة فكرة وانتماء وشعور ووجدان ، والمشكلات التى تواجه العروبة أسبق من التسوية مع اسرائيل وما يترتب عليها من ترتيبات "شرق أوسطية " فهى مشكلات ناجمة عن تناقضات العرب أنفسهم بالأساس ، ولذلك فان طرح العروبة فى مواجهة " الشرق أوسطية " هو طرح زائف وخادع ، فالعروبة هى إحدى مستويات الهوية بالنسبة للانسان العربى ، وجوهرها ثقافى قبل أن يكون سياسى أو تنظيمى ، وبالتالى فهى ليست فى مواجهة أو تنافس مع " الشرق أوسطية " ولا ينبغى وضعها فى هذا الاطار ، والتحدى الحقيقى للعروبة لا يأتى من " الشرق أوسطية " وانما من الداخل ، وتقتضى مواجهته أن يكون الفكر العربى قادرا على النقد الذاتى والتجدد ومعرفة جوانب القصور فى بنية الفكرة القومية ، والسعى لتطويرها بما يتلاءم مع ظروف عالم متغير وادراك أن عرب التسعينيات ليسوا عرب الخمسينيات .

وثانيها : أن " الشرق أوسطية " ليست ترتيبا اقليميا شاملا يحل محل النظام العربى ، وانما مجموعة ترتيبات تنظيمية يتعلق كل منها باحدى القضايا التى توجد حاجة للتعاون فيها ، ولذلك ستختلف المشاركون فى كل ترتيب منها وفقا لمدى ارتباطهم بموضوعه .

وثالثها : عدم انشاء مشروعات أو مؤسسات " شرق أوسطية " على حساب المشروعات أو المؤسسات العربية ، بحيث تكون نظرة العرب الى الدائرة " الشرق أوسطية " مثل نظرته الى الدائرة الاسلامية أو الأفريقية أو دائرة البحر المتوسط

- وخلاصة ذلك أن " المشروع الشرق أوسطى " ليس فى وضع التعارض مع النظام العربى ، حيث يمكن الحديث عن دوائر اقليمية متجاورة كما هو الحال فى أوروبا وبدراسة ما يحقق الصالح القومى والاقليمي فان التصورات العملية التى يمكن أن تواجه بها فكرة " الشرق أوسطية " هى أهمية المشاركة الايجابية فى صياغة الترتيبات الاقليمية الجديدة بما يتفق مع المصالح العربية ، وفق استراتيجية تقوم على أسس أهمها :-
- ربط الغاء المقاطعة العربية لاسرائيل بالتسوية الشاملة لكل جوانب الصراع ، وعندئذ يمكن البحث فى موضوع المقاطعة فى اطار جامعة الدول العربية .
- التعامل مع اسرائيل كدولة من دول المنطقة واقامة علاقات معها فى الحدود التى تراها كل دولة عربية ملائمة لمصالحها .
- دراسة أى مشروع للتعاون الاقليمى على أساس تأثيره فى المصالح العربية ، فعلى سبيل المثال يمكن مناقشة إنشاء " بنك الشرق الوسط للتنمية " الذى بدا الحديث عنه من خلال المقارنة بين خيارين أحدهما عدم قبوله ابتداء والاكتفاء بالصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى والأخر قبول إنشائه الى جانب هذا الصندوق وبالتالى تحديد العلاقة بينهما وصياغة تصور عربى لأسس إقامة البنك المقترح ، ومثل هذا التصور مطلوب أيضا بالنسبة "لمشروع الشرق الأوسط للتنمية "اذا رأت الدول العربية فائدة فى انشائه كمؤسسة تقدم قروضا ميسرة .
- تطوير الأوضاع الداخلية فى الدول العربية لدعم الكفاءة والمصداقية ، وهو ما يقتضى اتباع السياسات الاقتصادية الرشيدة التى ترفع الانتاجية والقدرة التنافسية ، وتتمشى مع روح العصر وتستجيب لمتطلبات التقدم والتنمية .

- الحفاظ على جامعة الدول العربية وتدعيمها والتأكيد على أهمية دورها بغض النظر عما قد ينشأ من روابط أخرى فى اطار " المشروع الشرق أوسطى " .
- العمل على حل المشكلات التى تعرقل التنسيق العربى تجاه مستقبل المنطقة ، وتحول دون بلورة رؤى بشأن الترتيبات " الشرق أوسطية "ويمكن أن يتم ذلك من خلال مؤتمر للأمن والتنمية فى الشرق الأوسط ، والدخول اليه بأفكار ومشروعات يتم التوصل اليها من خلال مفاوضات عربية - عربية ، وذلك لتحديد اطار الترتيبات الاقليمية الجديدة ، بحيث ينعقد فور الوصول الى ترتيبات سلام نهائية ، ويمكن أن تدعى اليه الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن ، مضافا اليها بقية الدول الصناعية السبع الكبرى ، وكل من الأمم المتحدة والجامعة العربية والبنك الدولى ، ويستفاد فى ذلك بتجربة مؤتمر الأمن الأوربى ، الذى كان اطارا للتفاوض بين الدول الغربية والدول الاشتراكية فى شرق أوربا ، والذى انتهى الى اصدار " اعلان هلسنكى " كأساس لما يعرف بمؤتمر الأمن والتعاون الأوربى.
- وارتباطا بحتمية انضمام الدول العربية للاتفاقيات التجارة الحرة (الجات) والارتباط بالمشروعات المطروحة تجنبا للانعزال الدولى والاقليمى فالأمر بات يفرض تحديا قوميا على المستوى المحلى والعربى لتحديد المطالب والاحتياجات وخطط التطوير والتكامل والتنسيق الاقتصادى لتجنب مزيد من التداعيات السلبية على الأوضاع الاقتصادية فى المنطقة (البطالة-التضخم-المديونية-الفجوة التكنولوجية والغذائية-ضعف معدلات النمو-انخفاض الدخل) من ناحية وتحقيق شروط أفضل لتحقيق التوازن مع القوى الاقليمية الجديدة بالمنطقة من ناحية أخرى .
- بالاضافة الى أهمية مراعاة العوامل الآتية ضمن استراتيجية التحرك بما يحقق أهداف التعاون الاقليمى الايجابى بالمنطقة:
  - أن اقامة منطقة للأمن والتعاون بالشرق الوسط تعد خطوة متقدمة يرتبط مناقشتها بما يتم احرازه من تقدم فى عملية التسوية السياسية ، ونجاح مباحثات الأمن الاقليمى وضبط التسلح .
  - أهمية النظرة المتوازنة للتعاون الاقليمى باعتباره أساس فى تحقيق نمو المنطقة اقتصاديا ومواجهة التحديات الأمنية .
  - أهمية المشاركة بفاعلية فى كافة المبادرات المطروحة للتعاون سواء من خلال اللجان المتعددة الأطراف بالشرق الأوسط ، أو فى اطار البحر المتوسط الذى يمثل الجناح الشمالى للأمن القومى المصرى والعربى .
  - مع أهمية البعد عن سياسات بناء المحاور واقامة التحالفات التى تمثل تعبيرا مضادا لعملية السلام والأمن والتعاون الاقليمى .
  - ان تحقيق التعاون الاقليمى فى اطاره الشامل يرتبط بتوفير عوامل اقامة السلام الشامل والعادل بعيدا عن سياسات فرض الارادة والرغبة فى السيطرة والهيمنة .
- وحول مستقبل الأفكار المطروحة لشكل التعاون الاقليمى عبر السوق الشر أوسطية من الثابت أن انشائها داخل أى اقليم عملية طويلة المدى تحتاج الى فترة زمنية طويلة ، وتؤكد التجربة الأوروبية ذلك حتى الآن لم تصل بعد الى سوق مشتركة بالمعنى الكامل بعد أكثر من ربع قرن على بدايتها ، فالسوق المشتركة فى حاجة لاجراءات مثل تحرير التجارة ،توحيد التعريفات الجمركية ،واقامة سوق جمركى موحد فى مواجهة العالم الخارجى - تنسيق السياسات الاقتصادية ..الخ وهى عملية يصعب تحقيقهاوسط اقليم لتباين السياسات الاقتصادية بين وحداته السياسية الى حد كبير .

● كما أن المشروع الاسرائيلي يستهدف اقامة علاقات تعاون ثنائية أو ثلاثية الأبعاد حيث لازال الاقتصاد الاسرائيلي ذاته يقوم على درجة كبيرة من الحماية ومن ثم فان عملية اقامة سوق شرق أوسطية أمر يصعب تحقيقه حتى فى ظل السلام وبالتالى فان الصيغة الأرجح لمستقبل المنطقة / الاقتصادى هو اقامة نوع من التعاون بدرجات مختلفة وأكثر اندماجا وتنسيقا لامكان مواجهة التكتلات الاقتصادية الصاعدة فى العالم الجديد .

رابعا : أثر عمليات الخليج على دول الجوار الاقليمى المعنية بالأزمة بالشرق الأوسط :-

● انعكاسات عمليات الخليج على اسرائيل :

وفرت أزمة الخليج أوضاعا استراتيجية مثالية أمام القيادة الاسرائيلية ، فمن خلال ما أدت اليه هذه الأزمة من تأجيج الصراعات العربية وادخالها الى ساحة الصراعات الدولية وتحويل الانتباه عن قضايا الصراع العربى - الاسرائيلى مع اتاحة الفرصة أمام اسرائيل لتبنى سياسات قمعية فى الداخل وتوسيعه فى الخارج ومن خلال جميع هذه المعطيات ، شكلت أزمة الخليج مناخا إستراتيجيا مناسبا لاسرائيل على كافة الأصعدة السياسية والعسكرية والدعائية ، وقد حرصت القيادة الاسرائيلية فى معالجتها للأزمة على استخدام أنماط من الاستراتيجيات ، التى استهدفت بشكل أساسى توفير امكانيات التعامل الفاعل مع الأزمة ، بما يضمن فى النهاية خدمة مختلف أغراض الأمن الاسرائيلى بمفهومه الشامل ، ويمكن حصر ذلك فى خمسة أنماط استراتيجية .

أولها : شملت التكيف بما يحقق لها القدرة على مجابهة مختلف الاحتمالات خلال الأزمة وتطورها والاستفادة منها ، وفى هذا السياق أخذت تصور أنها الدولة الواقعة تحت التهديد العراقى .

ثانيها : شملت أيضا المناورة بهدف استغلال الأزمة لتعديل بعض المفاهيم عن الشرق الأوسط للتأكيد أن الخلافات والصراعات فيه هى خلافات وصراعات عربية داخلية وليس مشكلة أساسية فيه هى المشكلة الفلسطينية .

ثالثهما: انكار التورط بهدف عدم ممارسة أى سلوك يمكن أن يقوى الموقف العراقى فى العالم العربى ويزيد من شعبية الرئيس العراقى صدام حسين مع حرصها على أن تظل الأزمة عربية - عربية داخلية لتعميق الشقاق والفجوة بين الدول العربية .

رابعها : التحريض وقد اعتمدت فى ذلك على أمرين ، الأول منه تكثيف و تعظيم المخاطر الناجمة عن الغزو العراقى للكويت ، والثانى المبالغة فى تصوير التهديدات المستقبلية التى يمكن أن تنجم فى حالة التساهل مع العراق من جانب المجتمع العربى ، وذلك بهدف تحريض المعسكر الغربى خاصة على توجيه ضربة عسكرية قاصمة ومدمرة ضد القدرات العسكرية العراقية .

خامسها : توظيف الأزمة لتحقيق العديد من الأهداف السياسية والعسكرية المتعلقة بأغراض الأمن الاسرائيلى ، وجدير بالذكر أنه منذ بدء الأزمة وصلت السياسة الأمريكية الى القناعة الى أهمية إبعاد اسرائيل عن الأزمة بشتى الوسائل بما ينعكس بالسلب على اجراءاتها .

● **الأزمة وتداعياتها على اسرائيل :**

● ان تراجع الاهمية الاستراتيجية لاسرائيل قبل الازمة اصبح امرا مؤكدا بعد نشوبها فى اغسطس ١٩٩٠ فمنذ ان خرجت هذه الازمة من اطار المنافسة التقليدية بين الشرق والغرب والتى كانت سائدة من قبل فلم يعد هناك مجال فى نظر واضعى السياسة الامريكية لان تشارك اسرائيل فى الجهود الدولية الهادفة الى اعادة الاتزان فى المنطقة فى مواجهة العراق كما ان نجاح الرئيس بوش فى تكوين تحالف عربى ضد العراق اكد وجهة نظر واشنطن بضرورة عدم تدخل اسرائيل فى الأزمة وقد حرصت امريكا طوال ادارتها للأزمة على المحافظة على هذا التوجه .

● وقد اعتبرت السياسة الأمريكية ان اى خطأ فيه سوف يزيد من التوتر وسوف يؤدى الى خروج بلد مثل سوريا من الائتلاف العربى الموجه ضد العراق وعلى هذا فقد حرصت الادارة الامريكية ان تفصل تماما بين ازمة الخليج وقضية الصراع العربى – الاسرائيلى واصرت على ان تقتصر اسرائيل على دور المراقب فقط لمسا يدور والا تستدرج الى التدخل فى حالة استفزاز العراق لها وقد ظهر هذا التوجه بوضوح عندما قام العراق بقصف المناطق الآهلة بالسكان فى اسرائيل بالصواريخ سكود ،ولهذا فلم تتردد واشنطن فى توفير الانذار لاسرائيل ضد هذه الهجمات كما اسرعت بتزويدها ببطاريات الصواريخ المضادة للصواريخ من طراز باتريوت وكل هذا حتى لاتتدخل اسرائيل فى الأزمة بناءا على هذا فقد اصبح واضحا ان افضل مساهمة استراتيجية يمكن ان تقدمها اسرائيل للولايات المتحدة وباقى اعضاء الائتلاف اثناء هذه الازمة هو ان تذعن للمطالب الامريكية بان يظل دورها سلبيا والا فان تدخلها سوف يقوض اركان الائتلاف الذى عملت الادارة الامريكية طويلا على تكوينه . ومن هذا المنطلق فقد كان متوقعا ان تتشكل العلاقات بين البلدين بناءا على قواعد واسس جديدة وذلك نظرا لتدهور العلاقات بينهما بالاضافة الى حدوث العديد من المتغيرات الدولية والاقليمية التى لا يمكن تجاهلها ولهذا فبعد ان تم تجريد اسرائيل من اهم عناصر دعمها وهو تأييد الرأى العام الامريكى فلم يبق لها الا ان تعتمد على حل نابع منها وان تصر على الوقوف فى وجه التحركات الدبلوماسية والمبادرات الامريكية الغير مرغوبة والتى لاتحقق صالح اسرائيل وبمعنى اخر فان عليها ان تواجه الادارة الامريكية فى حالة عرضها لحلول غير متوازنة (١٤٦) .

وجدير بالذكر ان المساعدات الاقتصادية الامريكية لاسرائيل كانت اكثر المجالات تأثرا بالمتغيرات التى حدثت فى العلاقات بين البلدين ابان عام ١٩٩١ ومايدل على ذلك رد فعل الادارة الامريكية تجاه طلب اسرائيل لمساعدة اقتصادية عاجلة فرغم الجهود المكثفة التى بذلتها اسرائيل الا انها لم تدرج فى الموازنة الاضافية للمساعدات الخارجية التى اقرت فى عام ١٩٩١ لتغطية عملية عاصفة الصحراء ولم تعتبرها امريكا ضمن دول المواجهة التى تستحق اخذ تعويضات من مجموعة التنسيق لتمويل ازمة الخليج (اقيمت هذه المجموعة برئاسة الولايات المتحدة لتوفير المساعدات المالية لدول مثل تركيا ومصر واللتان اعتبرتا من اكثر الدول تضررا بحرب الخليج) .

● على هذا لم تجد الحكومة الاسرائيلية ازاء هذا الرفض سوى ان تتوجه مباشرة للرأى العام الامريكى مطالبة اياه بالدعم المالى المطلوب فقامت منظمة الايباك (١٤٧) بالتنسيق مع حلفائها من اعضاء الكونجرس للضغط على الادارة الامريكية من اجل تخصيص مساعدات مالية اضافية لاسرائيل للمساعدة فى تغطية نفقات الحرب، الا أن العلاقات بين الدولتين قد عادت الى حالتها الطبيعية بل وانطلقت فى مجال التعاون الاستراتيجى بين الدولتين مع وصول حزب

---

(١٤٦) نفس المصدر السابق .

العمل الى السلطة فى اسرائيل بزعامة اسحاق رابين وقد ترسخ هذا التعاون وتعددت مجالاته مع تولى الرئيس بيل كلينتون الادارة الأمريكية ..

مجمل القول ان القائمين بامور السياسة الخارجية فى ادارة بوش تبنوا وجهة النظر الداعية الى الربط بين النوايا الطيبة والسخاء فى مجال الاقتصاد مع اسرائيل بمقدار التقدم على طريق التسوية مع سوريا او الفلسطينيين وللدلالة على ذلك فمنذ حرب الخليج والتى لعبت فيها القوة العسكرية الامريكية الدور الحاسم لتامين المصالح الامنية الاسرائيلية بقيامها بتدمير قدرات العراق العسكرية ، لم تجد الادارة الامريكية ادنى سبب معقول – من وجهة نظرها – لمكافأة اسرائيل على اتباعها سياسة ضبط النفس تجاه الاستفزازات العراقية .

- **الانعكاسات على ايران :-**
- لاشك فى أن الحركة الايرانية خلال تلك الفترة شكلت أحد مصادر الاهتمام الرئيسية فى حسابات القوى المعنية بالموقف فى منطقة الخليج خاصة والشرق الاوسط عامة وذلك فى ضوء التحولات الاستراتيجية فى السياسات الايرانية والتى اتسمت فى مجملها بالانفتاح وبهدف العودة بايران إلى دورها التقليدى كقوة توازن إقليمى .
- وبالرغم من ان الرئيس رافسنجانى (صاحب هذه التوجهات) كان يرتكز على العديد من عناصر القوى لدعم تحركاته أبرزها ثقله الداخلى وانعكاسات تعرف الشعب الايرانى على حقائق الموقف والتى تؤكد على محدودية ايجابيات حكم الثورة إلا أن خطوات التطور اتسمت بالهدوء خلال الفترات التى سبقت أزمة الخليج إلا أنه جاءت تلك الأزمة بالظروف المناسبة لانطلاقة جادة لطموحات القيادة الايرانية طبقا للآتى :-

- **الآثار على الموقف السياسى :-**

• اكدت ازمة الخليج الاهمية الاستراتيجية لايران كاحدى قوى التوازن الاقليمى فى المنطقة وقد ساعد ذلك على نجاح السياسة الخارجية ودعم علاقاتها مع المجتمع الدولى خاصة الدول الغربية (اتصالات مباشرة مع فرنسا وبريطانيا – اتصالات غير مباشرة مع الولايات المتحدة نتيجة لحرص تلك الاطراف على عدم اقامة حلف مع العراق يدعم اطماعها فى المنطقة) .

• احياء الهدف الاستراتيجى الايرانى للسيطرة على دول الخليج من خلال دعم العلاقات معها بعد اتجاه تلك الدول لتقوية هذه العلاقات فى اعقاب غزو العراق للكويت (وفود رسمية من الكويت والامارات والبحرين والاردن بالاضافة الى العراق) .

• مثلت ازمة الخليج فرصة للقضاء على القيادة البعثية العراقية والمهددة لايران بطريق غير مباشر ، هذا اضافة الى أن ازمة الخليج وما أحدثته من انشقاق فى الصف العربى قد ساعد ايران على تحقيق احدى مبادئ الثورة الايرانية من خلال نشر مبادئها وقيادة العالم الاسلامى الذى كان يعوقه (من وجهة نظرهم) فكرة القومية العربية والوطن العربى الواحد .

- **دوليا :-**
- كان التحرك على الصعيد الدولى محور الاهتمام الرئيسى لجهود القيادة الايرانية فى ضوء القناعة بما أصاب العلاقات الخارجية من فتور بلغت فى بعضها حد المواجهة خاصة مع القوى الغربية وما أدى إليه ذلك من انعكاسات سلبية على الموقف الايرانى فى كافة المجالات .

---

(١٤٧) منظمة الايباك هى أكبر المنظمات اليهودية فى الولايات المتحدة ، وكلمة ايباك هى الاختصار باللغة الانجليزية لعبارة لجنة الشئون العامة الأمريكية – الاسرائيلية .

ولقد أكدت المتغيرات التى شهدها الساحة الدولية على ضرورة إعادة حسابات القيادة الايرانية والتى تحكم مسار العلاقات الخارجية وذلك بتكثيف الجهود ومحاولات الاقتراب من هذه الاتجاهات والتى قدرت منذ بداية الثورة أنها تمثل العدائيات الرئيسية لايران .

وبالرغم من التحفظ الغربي على مسار الحركة الايرانية واستمرار شكوكه تجاه نواياها منذ الثورة الايرانية إلا أن قيادة رافسنجانى نجحت فى الاقتراب متخذة من الاجراءات الاصلاحية للتخفيف من حدة التوجهات الأيديولوجية والثورية منفذاً لاقناع القوى الغربية بجدية التغيرات فى ايران مع التلويح باستمرار دورها الرئيسى واليد العليا تجاه تصفية الرهائن الغربيين المحتجزين فى لبنان .

- كما أضافت أزمة الخليج عنصراً جديداً فى الحسابات التى حكمت علاقات ايران خارجيا حيث تسارعت خطوات الاقتراب من كلا الجانبين ولكل أهدافه فبالرغم من تحفظ ايران على التواجد الغربي والاجنبى فى المنطقة خلال أزمة إلا أن تفهمها لموقف الائتلاف وإدانة الغزو العراقى حسبته القوى الدولية تطوراً إيجابيا كان له الأثر المباشر لمدى الاستجابة لجهود الاقتراب الايرانية من أبرزها موافقة الولايات المتحدة ولأول مرة منذ الثورة على تزكية طلب ايران للحصول على قرض من البنك الدولى قيمته ٣٠٠ مليون دولار ... وتزايد الاتصالات بين الجانبين .
- وعلى صعيد العلاقات مع أوربا حققت ايران خطوات جادة نحو التطبيع بدءاً من استئناف العلاقات الدبلوماسية مع انجلترا أو باقى المجموعة الاوربية وتعدد زيارات وزراء خارجية الغربيين (دوما - جينشر) كما تم عقد قمة إيرانية مع الرئيس النمساوى كورت فالدهايم .

من ناحية أخرى لم تسقط القيادة الايرانية من حساباتها الاتحاد السوفيتى كقوة يمكن استثمارها لصالحها حيث شمل تحركها تطوير العلاقات بين البلدين ودعم التعاون بينهما فى كافة المجالات خاصة الاقتصادية بإنشاء مشروعات مشتركة خاصة فى قطاع البترول وأخيراً مايمثله الاتحاد السوفيتى حاليا كمصدر رئيسى للسلاح الايرانى وما يتم حاليا من تنفيذ تعاقد بين البلدين بما قيمته ٧ مليار دولار .

بالاضافة الى ما شهدته العاصمة الايرانية ..كمسرح للقاءات دولية تمت لأول مرة منذ قيام الثورة فى أواخر السبعينيات (المؤتمر الدولى لبحث مستقبل البترول ومؤتمر الكوارث الطبيعية والزلازل)

- <u>إقليميا :-</u>
- حققت ايران معدلات اقتراب عالية من الدول الخليجية مستمرة فى ذلك التخوف الخليجى من التهديدات العراقية فى بداية الأزمة حيث كان التجمع الخليجى يرى أن دعم العلاقات مع ايران هو محاولة لايجاد توازن اقليمى أو كحد أدنى مع أى تحالف ايرانى/عراقى فى الوقت الذى نجحت فيه الدبلوماسية الايرانية والتى كثفت من نشاطاتها بالمنطقة للتخفيف من حدة التحفظات الخليجية تجاه النوايا الايرانية التقليدية بالمنطقة وقد تم استئناف العلاقات والتعاون فى كافة المجالات مع الدول الخليجية بعد الاتفاق على تجاوز نقاط الخلاف خاصة مع السعودية والعودة بمعدلات الحجاج الايرانيين الى معدلاتها التى تتوافق مع المطالب الايرانية فضلاً عن القناعة الايرانية بضرورة التنسيق مع السعودية فى ضوء دورها المحورى والرئيسى داخل المجلس الخليجى.
- تكثيف الاتصالات مع الدول الخليجية وبمبادرة ايرانية فى محاولة لفرض التصور الايرانى حول شكل وطبيعة الترتيبات الأمنية فى إطار الإعلان السباعى والذى يقصر الأطراف المشاركة على كل من ايران ودول مجلس التعاون الخليجى وقد تمثلت أبرز نقاط الاعلان فى الاتى :-

- الدفاع المشترك عن المنطقة ضد أى عدوان من خارج الدول الخليجية الست وايران
- إقامة تعاون اقتصادى فى إطار مشروعات مشتركة بما يحقق المصلحة المشتركة لدول الاعلان السبع ٠
- التنسيق فى سياسات إنتاج وتسويق البترول مع سعى ايران لاحتلال المركز القيادى وتوجيه هذه السياسات .
- التعاون فى المجالات الثقافية الاعلامية والعسكرية .

- أما عن العلاقات مع العراق فقد بدأت المناورات الايرانية تجاه عدوها التقليدى قبيل الأزمة حيث أيـدت الموقـف العراقى فى منظمة الأوبيك وهاجمتها الدول التى تجاوزت حصصها المقررة والتى أدت الى هبوط الأسـعار ٠٠ الا أن التطورات الرئيسية للعلاقات الايرانية تجاه القضايا الثنائية ومنها الأسرى واتفاقية عام ١٩٧٥ وفى المقـابل كـان التعاطف المستتر وما تمثله ايران كمعبر رئيسى لكسر الحصار الاقتصادى على العراق ٠٠ الا أنه مع استمرار تبادل الشكوك فى النوايا عادت العلاقات بينهما مرة أخرى الى صيغة التوتر والتى بلغت فى بعـض مراحلـها التصعيد العسكرى المحدود على الجبهة ٠

وانتقالا لنطاق دائرة اقليمية أخرى ذات أبعاد عربية كان النجاح الايرانى فى عودة العلاقات مع العديد من الـدول بما فيها المعروفة تقليديا بفتور علاقاتها مع ايران خاصة كل من الأردن وتونس مع استمرار التطلعـات الايرانيـة لاختراقات أكبر داخل هذا النطاق مستمرة فى ذلك كافة الأدوات المتاحة ومستفيدة من انعكاسات حرب الخليج

- وفى اطار المحاولات الايرانية المستمرة لتنشيط دورها الاقليمى كانت جهودها لاحياء تحالف سابق يضمها الى جانب كل من باكستان وتركيا (منظمة الايكو) حيث هدفت من هذا التحرك الى محاولة تطويق المنطقة الخليجية والعربية بتحالف قد يكون للقيادة الايرانية دوراً قيادياً خلاله ، وهو الأمر الذى يحسب لصالح الموقف الايرانى كورقة ضغط عند طرح العلاقات الاقليمية خاصة مع الاتجاهات العربية والخليجية ٠

- **الآثار على الموقف الاقتصادى :-**

- شكل البعد الاقتصادى أحد الدوافع والركائز الرئيسية التى حكمت التحرك الايرانى على الأصعدة المختلفة وذلـك فى اطار المحاولات لمواجهة التدهور الحاد فى الاقتصاد الايرانى خلال الثمانينات ٠

بالرغم من كون ايران أحد الدول الاقليمية الغنية الا أن الفوضى الادارية التى صاحبت حكم الثورة واسـتـنـزاف الحرب مع العراق كانت من العوامل الرئيسية لهذا التدهور ، حيث انخفض دخل الفرد الى أقل من ٥٠ % وتوقـف أكثر من ٣٠ % من المنشآت والمؤسسات الصناعية الايرانية ٠

- وقد جاءت عمليات الخليج لتمثل ظروفا مناسبة لانطلاقة جادة لمسار الاصلاح الاقتصادى والتى تبنتـها القيـادة الايرانية بزعامة الرئيس الايرانى السابق " هاشمى رافسنجانى " حيث أدى توقف تصدير البترول الكويتى والعراقـى الى زيادة الأسعار وحجم المنتج الايرانى باجمالى دخل ٢٠ مليار دولار بزيادة ٥٠ % عن عام ١٩٩٠ (١٤٨) ٠

- ومن أبرز المؤشـرات الدالة عـلى بدء تحسن الموقف الاقتصادى الايرانى ، ارتفـاع الاحتيـاطى الايـرانى مـن الذهب والعمـلات الحرة بنسبة ٦٣ % ، مع زيادة الـواردات الإيرانية بنسبة ٧١ % لتقـترب من معـدلات

(١٤٨) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ١٩٩١

عام ٨٣ / ١٩٨٤ بالاضافة الى تحقيق الصادرات غير البترولية عائدا قدره ١,٤ مليار دولار فى مقابل مليار دولار قبل الأزمة مباشرة ، انخفاض معدلات التضخم الى ٩ % ،

- ولقد أضافت تلك التطورات والتزايد الملحوظ فى الدخل القومى الايرانى الى المزيد من الجدية فى تنفيذ مراحل خطة التنمية الخمسية والتى بدأت عام ١٩٩٠ وانتهت عام ١٩٩٤ (١٢٠ مليار دولار / التمويل ٨٣ مليار عائدات بترول - ١٧,٨ مليار صادرات أخرى - ١٦,٤٠ مليار قروض خارجية [١٤٩]) ومن الملامح الرئيسية للخطة (دعم القطاع الخاص على حساب الاشراف الحكومى الذى تم تقليصه - ادخال عنصر القروض الخارجية ولأول مرة كأحد المصادر الرئيسية لتمويل الخطة / أكثر من ٨ % من الانفاق على البنية الأساسية للدولة واعادة كفاءة المنشآت الصناعية والتجارية ، وقد واكب هذه الجهود ثورة ادارية داخل ايران وبهدف مباشر زيادة كفاءة الأداء داخل المؤسسات الاقتصادية والتى عانت من تدهور حاد فى هياكلها الادارية والفنية سواء كان ذلك بسبب هجرة الخبرة أو لاحتلال الموقف الاقتصادى مواقع خلفية على قائمة الاهتمامات الداخلية لقيادة الثورة الأولى ولصالح تأكيد الفكر الأيديولوجى داخلها ثم الانتشار والتصدير خارجيا ،

- **الآثار على الموقف الداخلى :-**

- حققت القيادة الايرانية نجاحات فى اعادة ترتيب الموقف الداخلى حيث تم تقليص نفوذ العديد من العناصر المتشددة وإبعادها عن المناصب الرئيسية والقيادية والوصول بها الى هامش الأحداث واحلال عناصر موالية للنظام والتى تفهم التوجهات الجديدة ، كما ساهمت احداث الأزمة فى تدعيم الاتجاهات المعتدلة داخل نظام الحكم الايرانى بزعامة رئيس الجمهورية رافسنجانى فى مواجهة التيار المتشدد كما دعمت وضعية رافسنجانى داخليا بعد ان حصلت ايران على مكاسب سياسية نتيجة لتنازلات العراق ،
- ارتفاع الروح المعنوية للشعب نتيجة لعودة عدد كبير من الاسرى الايرانيين لدى العراق (حوالى ٣٥ الف فرد) ،
- تقليص حجم ودور المعارضة الداخلية بعد توقف الدعم العراقى لها والذى كان يمثل جهة الاسناد الرئيسية خاصة مجاهدى خلق ،

- **الآثار على الموقف العسكرى :-**

- انطلاقا من ادراك القيادة الايرانية لأهمية ودور القوة العسكرية فى فرض طموحاتها فى المنطقة ، فان الفترة التى أعقبت أزمة الخليج شهدت تسارعا كبيرا فى تنفيذ مخططات التطوير واعادة البناء للقوات المسلحة الايرانية والتى بدأت ملامحها الأولى منذ تولى " رفسنجانى " السلطة حيث رصدت القيادة الايرانية حوالى ٤١ مليار دولار لصالح تلك المخططات خلال الفترة من عام ٩٠ - ١٩٩١ مع اتخاذ العديد من الأنشطة العسكرية البارزة لاعادة التنظيم بالهيكل القيادى للقوات المسلحة وتولى عناصر موالية للرئيس رفسنجانى وقادرة على التنفيذ الفعلى لمخططات التطوير ، مع دعم القدرات فى مجال التسليح سواء بانضمام معدات وأنظمة تسليح جديدة ومتطورة سبق التعاقد عليها خاصة مع الاتحاد السوفيتى والصين أو بمحاولة رفع الكفاءة الفنية للتسليح المتوافر بالتعاقد من خلال وسيط(غالبا باكستان)على قطع غيار وأجهزة تكميلية (صفقة بـ ٥٠ مليون دولار) ،

---

(١٤٩) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٢ ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٣

- وفي مجال التصنيع حققت ايران بعض النجاحات الجادة في هذا الصعيد مستثمرة في ذلك ما يتوافر لديها من قاعدة عملية وفنية سابقة فضلا عن قدرات التمويل وكان أبرز ما تم تحقيقه الاكتفاء الذاتي في مجال المدفعية والذخائر والقدرة على تجميع العديد من الاسلحة كالطائرات الخفيفة بدون طيار والدبابات المتعاقد عليها في هذا المجال مشيراً إلى التعاون الايراني الحالي مع كل من الصين وكوريا الشمالية والهند •

- **آثار وانعكاسات عمليات الخليج على تركيا :**

تتصف السياسة التركية إزاء المنطقة العربية بقدر كبير من الفاعلية التي يعبر عنها مؤشران أساسيان أولهما السعي من جانب تركيا نحو تعظيم منافعها ومصالحها وزيادة وزنها الإقليمي فيما يسمى بمنطقة " الشرق الأوسط وذلك بالاستفادة من موقفها إزاء العراق خلال الأزمة ويضاعف من فرص نجاح هذه السياسة ما أفرزته هذه الأزمة من نتائج لعل من أبرزها الفراغ الأمني والاستراتيجي الناشئ عن تحجيم القدرات العراقية واستمرار تفاقم حدة الانقسامات بين الدول العربية كما تنتظر هذه السياسة ما قد تسفر عنه المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف الجارية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي من تحول المنطقة العربية الى الانخراط في نظام إقليمي " شرق أوسطي " كبديل عن – أو كإطار أوسع من – النظام الإقليمي العربي القائم على الرابطة القومية •

أما المؤشر الثاني لفاعلية السياسة التركية فيرتبط بقدرتها على الانطلاق في التعامل مع العالم العربي من مسالك وأساليب متنوعة تخدم المصالح التركية ورغم ما قد يبدو من تناقض أو تعارض بين أدوات هذه السياسة إلا أنها توظف بعناية لتصب نحو غاية واحدة وهي خدمة المصالح الأمنية والمستقبلية لتركيا ودورها الإقليمي في المنطقة ويظهر ذلك من تحليل هذه السياسة إزاء العراق والمشكلة الكردية ومشكلة مياه الفرات ومشروع مياه السلام وغيره من مداخل الدور التركي الإقليمي فضلا عن تطورات العلاقات التركية – الخليجية •

الانعكاسات على تركيا :

- شكلت نتائج عمليات الخليج وانهيار العراق حافزا لإعادة صياغة السياسات التركية على الصعيد الإقليمي ومحاولة إحياء طموحاته في النفوذ والسيطرة (الإمبراطورية العثمانية والتي تمتد لتشمل المنطقة العربية) وما تشهده الفترة من تشدد تركي تجاه القضايا التقليدية مع دول الجوار العربي وخاصة المائية (مشروعات داخلية وعلى حساب نسب المياه المتدفقة بكل من سوريا والعراق) •
- فهي تحاول استثمار المناخ السائد بالمنطقة بعد عمليات الخليج وجهود السلام ولصالح أهداف خاصة بطرح مشروعات استراتيجية مائية (خط السلام) لامداد دول المنطقة (الخليج / إسرائيل) بالمياه التركية في مقابل مادى كبير (قناعة القيادة التركية باعتبار المياه كسلعة استراتيجية تتوازى مع البترول العربي) •
- محاولات لدعم العلاقات والتعاون مع كافة دول المنطقة (عربية / اسرائيل) خاصة في المجالات الاقتصادية (السوق العربي لتصريف المنتجات / الحاجة الى التكنولوجيا الاسرائيلية) •
- اعادة احياء الطموحات وفرض النفوذ الاقليمي وتصفية حسابات مع قوى عربية وبالتالي فان انشغال تلك القوة المضادة في صراعات ونزاعات على اتجاهات وجبهات اخرى هي في صالح الاهداف التركية •
- الا انه ارتباطا بطبيعة النسق الدولي الجديد (تهدئة الصراعات الاقليمية / تنافس اقتصادى) فضلا عن التقديرات بحجم العائد من التعاون الاقتصادى يفرض على القيادة التركية تبني سياسات دعم السلام الاقليمي •

- استغلال المتغيرات الاقليمية والدولية فى أعقاب الأزمة لاحياء طموحاتها فى تبؤ دور زعـــامى فى المنطقـــة وتصفيـــة قضاياها المطروحة اقليميا خاصة الحدودية مع دول الجوار العربي (سوريا / العراق) وهو امر مــــن شـــأنه تهديـــد الاستقرار بالمنطقة وله انعكاساته على المصالح والامن القومـــى المصرى والعربى ،
- استثمار الأزمة ودعم جهودها المكثفة بالمنطقة ودوليا بما يدعم وضعها الاقليمى وبما يخدم أهدافها ومصالحها ،
- ولذلك فان الموقف التركى فى أعقاب الأزمة يتبلور فى الآتي :-
  - تركز الحكومة التركية رسميا واعلاميا على الآثار الاقتصادية والسياسية السلبية التى تتحملها الحكومة التركية فى محاولة الحصول على أكبر قدر ممكن من التعويضات الاقتصادية مــــن دول الغــــرب وخاصـــة الولايـــات المتحدة ،
  - رغم الآثار الاقتصادية التى ستواجهها العلاقات التركية / العراقية ، الا ان هناك عامل مؤثر له نفس القدر من الخطورة ويؤثر كثيراً على رد الفعل التركى ، وهو احتمال تصدير تحركات كردية للنظام التركى من خـــلال بعض المنظمات ذات الأنشطة الارهابية وما يترتب على ذلك من آثار خطيرة داخليا فى مواجهة نظام حكـــم تركى لا يحظى بتأييد شعبى عام قوى ،
  - التحرك التركى تجاه الأزمة كان يهدف دائما للموازنة بين الطموحات التركية مع العالم العربى والاســـلامى فى محاولة للحفاظ على مستوى علاقاتها مع تلك القوى ،

خامسا : انعكاس عمليات الخـليج على التعـــاون الاستراتيجى الاقليمى وأثره على الشرق الأوسط :

- لاشك أن نتائج عمليات الخليج كان لها تأثيرها على التعاون الاقليمى سواء بالمنطقة العربية أو الشرق الأوسط ،
- فبالنسبة للتعاون العربى - العربى ٠٠ فقد جاء الاعتداء العراقى على دولة الكويت كاجراء غير مسبوق فى العــــالم العربى ٠٠ فى مرحلة كانت الأمة العربية فى طريقها الى تطوير العلاقات بين دولها ، فمزقت هذه الطعنة التضـــامن العربى وأصابت الثقة بين دوله فى مقتل وانعكس ذلك على مفهوم ومدى وجدوى التعاون المأمول بين دوله ٠٠ بـل وفى أعقاب تحرير الكويت برزت أصوات تشكك بالتعاون داخل الأسرة العربية ، ومن هنا وبناء على أزمة الثقـــة هذه ، عقدت الكويت العديد من اتفاقيات التعاون مع العديد من الدول وعلى رأسها الـــدول الكـــبرى ، حيـــث وجدت فى ذلك ملاذاً ٠٠ لأمنها القومى الذى سبق وهدده السلاح العربى ،
- كما أن الضعف الذى أصاب الجبهة العربية والتمزق الذى حدث بالصف العربى وانقسام الأمة العربية الى معسكرين بين مؤيد ورافض ، كان له أثره المباشر فى مدى تقدم عملية السلام ٠٠ وجعل الاهتمام بهـــا ودعمـــها ، يـــأتى فى أسبقية متأخرة ، ونتيجة لادراك الجمهورية العربية السورية لهذه الحقيقة ٠٠ فقد بدأت حساباتها نتيجـــة للتقـــارب والتعاون مع ايران لتقوية موقفها التفاوضى فى قضية السلام ، حيث تلاقت أهداف كل منهما ، ففى حين تســـعى ايران لتبوء مكانة اقليمية مؤثرة فان سوريا تهدف الى امتلاك عناصر ضاغطة فى تفاوضها مع اســـرائيل لاستعادة أراضيها المحتلة التى تخشى أن تتوه قضاياها وسط اهتمامات أخرى ، ونتيجة لأحداث تبعد بها عن بـــؤرة الاهتمـــام والحيوية ،
- كما أدركت ايران خطورة تهميش دورها فى مسألة ترتيبات أمن الخليج ، ولاسيما بعد الاستعانة بالقوات العربيـــة فى الأزمة وعلى رأسها القوات المصرية والسورية ، ولذلك فقد خططت للاقتراب من دول الخليج لتاكيد هذا الـــدور

الذى تهدف اليه وبما يحقق غايتها فى أن يكون امن الخليج قاصرا على دول الخليج فقط دون غيرهم ، ولذلك بدأت ايران فى الاقتراب من دول الخليج وسوريا تحقيقاً لهذا الهدف .

- ولا شك أن التعاون التركى - الاسرائيلى جاء كأحد إرهاصات المنطقة العربية والشرق الأوسط التى هزتها وأثرت بها أحداث أزمة / عمليات الخليج ، حيث جاء كأحد تداعياتها الغير مباشرة على المنطقة فى اطار انطلاق بعض قوى المنطقة للبحث عن صيغ للتأمين والتعاون تحقق لها أهدافها الاستراتيجية وتدرأ عن نفسها الأخطار التى باتت غير بعيدة الاحتمال من جراء نتيجة ما حدث فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ حيث اجتاحت دولة شقيقة ، شقيقتها بشكل غير متوقع ومفاجئ هز الذات العربية وأثر على تفاعلاته وأمنه ، بما كان له أثره فى اندفاع العديد من دول المنطقة لتقوية وتطوير صيغ تعاون قديمة أو بناء صيغ للتعاون والائتلاف الجديدة والتى بلا شك سوف يكون لها أيضا انعكاساتها السلبية على اخلال التوازن وسباق التسلح أيضا بالمنطقة بالاضافة إلى العديد من الانعكاسات الأخرى .

- **التعاون الاستراتيجى الاسرائيلى - التركى :-**

- ولقد جاء اتفاق التعاون العسكرى بين تركيا واسرائيل الذى تم توقيعه فى الثالث والعشرين من فبراير عام ١٩٩٦ ليعكس رغبة متزايدة لدى الدولتين فى تعزيز وجودهما فى المنطقة فى اطار الترتيبات الأمنية الشرق أوسطية على نحو يضمن لتركيا دورا بارزا ويزيد من فرص اسرائيل للهيمنة حيث منحها هذا الاتفاق عمقا اقليميا وإستراتيجيا جديدا باستغلال الاجواء والمياه والاراضى التركية مما يوفر لها فى اطار الدعم الامريكى لسياستها فرص اكبر لممارسة الضغوط على الدول العربية المؤثرة اقليميا .وان قيام مثل هذا التعاون الاستراتيجى بين تركيا واسرائيل له انعكاساته الإستراتيجية السلبية حيث يؤدى هذا التعاون الى اخلال بتوازن القوى ويزيد من فرص عدم الاستقرار فى المنطقة ويدفع بعض الدول لبناء تحالفات مضادة كما يؤدى الى سباق التسلح خاصة فى مجال الاسلحة فوق التقليدية كما انه قد يعرقل مسيره السلام العربى الاسرائيلى فى ظل التشدد الاسرائيلى .
- ومما يزيد من خطورته ان يكون مقدمه لسلسله من الاتفاقيات التى تهدف الى اقامة محاور للتعاون الاستراتيجى واتفاقيات عسكرية وامنيه بين بعض الدول الاخرى بالمنطقة حيث ترتبط تركيا بالتعاون الاستراتيجى بحلف شمال الاطلنطى بينما ترتبط اسرائيل بالولايات المتحدة مباشرة من خلال اتفاقية التعاون الاستراتيجى بين الدولتين . ولهذا فانه يمكن اعتبار محور التعاون التركى - الإسرائيلى احد اجنحة حلف شمال الاطلنطى لاحكام السيطرة على المنطقة العربية .

أهداف ومجالات التعاون الاستراتيجى التركى - الاسرائيلى :-

- تتعدد مفاهيم التعاون العسكرى الاستراتيجى من حيث المستوى والمضمون الذى يهدف اليه خاصة اذا تم فى اطار تجمع اقليمى لتحقيق اهداف قوميه مشتركة وقد يتسع هذا التعاون ويتضمن تحقيق اهداف سياسية واقتصادية ليصل الى مستوى التعاون الاستراتيجى لحماية المصالح المشتركة وردع التهديدات دون اللجوء للقوه العسكرية . ولذا فان اتفاقية التعاون العسكرى بين تركيا واسرائيل التى تم توقيعا فى فبراير ١٩٩٦ قد اثارت العديد من علامات الاستفهام لدى المراقبين خاصة وان اسرائيل كانت ماضية فى استكمال مسيرة السلام التى استندت دائما الى اتخاذ مواقف متعادلة فى الصراع العربى الاسرائيلى .
- وقد اجمع المحللون على ان الاتفاق العسكرى التركى الاسرائيلى له اثار هامة وخطيرة على العلاقات بين البلدين بل وعلى توازن القوى فى المنطقة وهناك آخرون يفسرون هذه الاتفاقيات على اساس ان تركيا تحتاج الى مساعدة

اسرائيل فى تحديث قواتها المسلحة وفى نزاعها المتصاعد مع اليونان وكذا لرغبة تركيا فلا الحصول على تأييد اللـوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة لموازنة ضغوط اللوبى اليونانى ومنظمات حقوق الانسان . واسرائيل لا يمكن ان تلعب هذا الدور دون مقابل يتساوى مع الاهداف التركية وان كانت اسرائيل تسعى الضغط علـى سـوريا باستثمار الخلافات السورية التركية ولدفع القيادة ولدفع القيادة السورية لاتخاذ موقف اقل تشددا فى التفاوض حول الجولان

- ان التطور الملموس الذى حدث فى العلاقات السياسية والاقتصادية الى جانب العلاقـات العسـكرية بـين تركيـا واسرائيل تنطوى على تحدى مهم ذو طابع استراتيجى فى العلاقات بين الدولتين وقد ادى هذا الى شعور العديد من دول المنطقة بالقلق من هذا التعاون خصوصا وان المؤشرات تدل على انه قد يكون فى طريقه الى المزيد من التنـامى الى حد الوصول الى تحالف استراتيجى بين تركيا واسرائيل وقد تنضم اليه او تدعمه الولايات المتحدة .

- **دوافع واهداف التعاون الاستراتيجى التركى / الاسرائيلى :-**
- **الدوافع والاهداف الامريكية : -**

ان الولايات المتحدة الامريكية تعمل على استقرار الأوضاع العالمية والاقليمية الراهنة مع المحافظة على حلفاء تقليدين فى الاقاليم المختلفة من العالم للحفاظ على مصالحها الحيوية وتهدف السياسة الامريكية من تمكين حلفائها من القيـام بـدور الدول المحورية التى تتبوأ مكانة الزعامة والريادة الاقليمية . ومن منطلق فان الولايات المتحدة تعمل على توطيد الارتبـاط الاستراتيجى بين تركيا واسرائيل باعتبارهما محورى ارتكاز الاستراتيجية الامريكية فى الشرق الاوسط لخدمة الاهـداف والمصالح الامريكية .

- **الدوافع والاهداف التركية - الإسرائيلية المشتركة لاقامة التعاون[١٥٠]:**

- يتيح الاتفاق تدعيم دور ومكانة كلتا الدولتين فى الشرق الاوسط فتركيا تريد ان تصبح احدى الدول الرئيسـية فى المنطقة وان تلعب دورا إقليميا بارزا من خلال ما تتمتع به من امكانيات جيوستراتيجية وبشرية واقتصادية وكذلـك فان اسرائيل تهدف الى تشكيل نظام امنى فى المنطقة يرتكز على التفوق الاسرائيلى المطلق بالاستفادة مـن الدعـم العسكرى والتعاون الاستراتيجى مع الولايا ت المتحدة والتعاون مع دول الجوار الجغرافى وفى مقدمتـها تركيـا . وهكذا يمكن ان تلعب الدولتان معا دور الشرطى الاقليمى الذى يضمن سير الامور فى الشـرق الاوسـط علـى الواجهة التى يرضاها النسق العالمى الجديد وفقا للمنظور الامريكى .

- **مجالات التعاون المشترك التركى / الاسرائيلى :**
- **التعاون فى المجال السياسى :**

تعاون تركيا واسرائيل فى دعم وتأييد اكراد العراق فى مؤامراتهم الانفصالية مع تشكيل محور ضغط علـى سـوريا لاستمرار حالة الحرب رسميا بينها وبين إسرائيل وللخلافات السورية التركية بالاضافة إلى التنسيق التركى الاسرائيلى للعمل المشترك فى اقليم ما وراء القوقاز (اذربيجان / ارمينا /جورجيا)لمحاولة ملء الفراغ السياسى والامنى .

---

(١٥٠) تقرير التقارب التركى / الإسرائيلى من الشرق الأوسط الى القوقاز د/ احمد فؤاد رسلان ،العدد ١٣٠ اكتوبر٩٧

- **التعاون في المجال الاقتصادي :**
- انشاء منطقة تجارية حرة لزيادة التبادل التجارى بين الدولتين الذى وصل الى ٥٠٠ مليون دولار [١٥١] عام ١٩٩٦ ويطمح الطرفان فى الوصول الى مبلغ مليارى دولار عام ٢٠٠٠ الا أن ذلك لايمثل سوى ١٥% من حجم الصادرات التركية الخارجية حيث تحتل التجارة بين تركيا والاتحاد الأوروبى المركز الاول فى حجم التبادل التجارى وتأتى التجارة التركية مع الدول الاسلامية فى المركز الثانى وتحتل الولايات المتحدة المركز الثالث ثم تأتى التجارة التركية مع اسرائيل فى المركز الرابع هذا بالاضافة إلى التعاون فى تطوير تكنولوجيا معالجة المياه وتصديرها وتحصيل اسرائيل على ١٥٠ مليون م٣ من المياه التركية سنويا يتم نقلها بالسفن الى الموانئ الاسرائيلية ٠
- توقيع بعض الاتفاقيات لتشجيع وحماية الاستثمار ومنع الازدواج الضريبى وتنظيم الجمارك وكذا الغاء التأشيرات بين البلدين لتشجيع السياحة مع ذلك ستظل الدول العربية الاسلامية فى مرتبة اعلى من اسرائيل كشريك تجارى حتى فى حالة تحقيق هذا الهدف الطموح للاتى :--
  - تمثل الدول العربية اهمية خاصة بالنسبة لتركيا فى مجال خدمات المقاولات فقد حصلت الشركات التركية عقود قيمتها ١٧,١ مليار دولار من الدول العربية منذ منتصف السبعينات وحتى عام ١٩٨٨ [١٥٢]٠
  - اعداد السائحون من الدول العربية والاسلامية اكثر بكثير من اعداد السائحون من اسرائيل
  - تواجد عمالة تركية فى بعض الدول العربية (السعودية / ليبيا) تبلغ تحويلاتهم الى تركيا ٥٠٠ مليون دولار تمثل حوالى ١٥% من حجم تحويلات العمالة التركية فى الخارج وهكذا نجد ان اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا واسرائيل قد تفيد اسرائيل اكثر من الفائدة التى تعود على تركيا حيث تسعى اسرائيل للاسواق العربية عبر تركيا حيث تدخل السلع الاسرائيلية المعفاة من الجمارك التركية ليعاد تصديرها الى دول عربية بعد تغيير علاماتها التجارية اعتمادا على قرب تركيا جغرافيا من هذه الدول ومن اسرائيل بما يقلل نفقات النقل والتامين على الحركة المزدوجة للسلع من اسرائيل الى تركيا ثم الى الدول العربية ٠
  - كما يشمل التعاون فى المجال العسكرى ، برامج لتحديث القوات المسلحة التركية فى كافة المجالات امداد القوات التركية باسلحة ومعدات اسرائيلية مع تطوير مشترك للصناعات الحربية اجراء تدريبات عسكرية مشتركة بالاضافة إلى تعاون فى مجال المخابرات وتبادل المعلومات العسكرية والامنية ٠
- باستعراض مفاهيم التعاون العسكرى وتطبيقها على الاتفاق التركى الاسرائيلى يلاحظ أنه :
- لم يشتمل الاتفاق على انشاء هياكل تنظيمية باستثناء آلية الحوار الاستراتيجى مع عدم تخصيص قوات او عناصر تسليح باحجام معنية وعدم انشاء قيادات موحدة باستثناء الاتفاق على توفير قنوات اتصال عبر قمر الاتصال الاسرائيلى لربط رئاسة الاركان بكلا الدولتين ووضع قيود على التدريبات العسكرية المشتركة اهمها الآتى :
- عدم اشتراك الوحدات العسكرية التابعة لاحدى الدولتين خلال زيارتها للدولة الاخرى فى اى إشتباكات مسلحة مع طرف ثالث فى حالة تورط الدول المضيفة فى أى اعمال عسكرية٠

---

[١٥١] دراسة التعاون التركى / الإسرائيلى فى بعديه البرى والجوى إعداد /عثمان كامل ،حسن الفرماوى١٩٩٥

[١٥٢] مستقبل المنطقة العربية فى ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية ، الهيئة العامة لقصور الثقافة القاهرة مارس ١٩٩٣

- حق كل دولة فى سحب وحداتها العسكرية الزائرة الى الدولة الاخرى فى حالة الحروب والاشتباكات المسلحة والاضطرابات الداخلية .
- اقتصار المناورة العسكرية المشتركة التى تم تنفيذها على عمليات غير قتالية وتركيزها على مهمات فنية محددة تتعلق بعمليات البحث والانقاذ .
- هكذا نجد ان اخطر ما اعلن عنه من الاتفاقيات العسكرية هو اتفاق التعاون فى مجال التصنيع الحربى وتبادل التكنولوجيا الحربية .
- هناك العديد من الاتفاقيات التى لم يعلن عنها كما جاء بتقرير اصدره معهد انتربرايز الامريكى للابحاث مما يؤكد ان التعاون التركى الاسرائيلى قد تخطى مرحلة التعاون العسكرى ووصل حاليا الى مرحلة التعاون الاستراتيجى بين الدولتين والواقع يؤكد حتمية تطور هذا التعاون ليصل الى حد الائتلاف الاستراتيجى الاقليمى مرتبطا بالترتيبات الامنية المزمع اقامتها بمنطقة الشرق الاوسط وان خطورة هذا التعاون تتمثل فى انه يعود بالمنطقة مرة اخرى الى سياسة المحاور والاحلاف العسكرية وهو الامر الذى يكشف زيف الدعاوى التى حاولت بعض القوى اشاعتها حول ايجاد شرق اوسط جديد متداخل المصالح كما انه يوضح نوعية السلام المزمع اقامته فى المنطقة كما تكشف الدور التركى فى مواجهة ضد المصالح العربية وكذلك ان اسرائيل مازالت ابعد ماتكون عن مفاهيم السلام .

انعكاسات التعاون الاستراتيجى التركى / الاسرائيلى على الشرق الأوسط :

- ان اتفاق التعاون التركى – الاسرائيلى قد يشكل مقدمة لترتيبات أمن اقليمية فى الشرق الاوسط تتم فى اطار التزام الولايات المتحدة بالمحافظة على تفوق اسرائيل العسكرى واحتكارها للخيار النووى وابرام اتفاقيات التعاون بين اسرائيل وتركيا لتكون نواة لمنظومة امنية تحقق الاستراتيجية الامريكية القائمة على مبادئ الدفاع الوقائى والردع والهيمنة .
- وان هذا الاتفاق يمثل حلقة من سلسلة تحالف تهدف الى اقامة محاور للتعاون الاستراتيجى واتفاقات عسكرية وامنية مع تكليف اسرائيل فى المنظومة الشرق اوسطية بمسئولية الامن وان تتولى تركيا ربط هذا الائتلاف الاوسطى بحلف شمال الاطلنطى بينما تربطه اسرائيل بالولايات المتحدة مما يضع امن دول المنطقة تحت سيطرة القوى الاجنبية والهيمنة الاسرائيلية .
- يجب وضع استراتيجية لاحتواء هذا التعاون والحد من اثاره على الامن القومى العربى والمصرى وان يتم صياغة هذه الاستراتيجية فى اطار المصالح القومية العربية مع التاكيد على رغبة العرب فى تحقيق السلام الشامل والعادل لكل دول المنطقة بما يضمن استرجاع الحقوق العربية وتسوية الخلافات المعلقة مع تركيا .

• التعاون التركى / الإسرائيلى فى اطار الترتيبات الامنية بالشرق الأوسط :

ان الاتفاق التركى / الاسرائيلى يشكل احد المحاور القائمة لسياسة الائتلاف الاستراتيجى لدعم الوجود الاسرائيلى واضعاف القدرة الذاتية العربية بما يتمشى مع الاستراتيجية الامريكية حيث تسعى الى تطويق الشرق الاوسط العربى من الشمال اضافة الى اتجاهات تطويقية من الجنوب بالتعاون الاسرائيلى مع ارتيريا واثيوبيا .

ان هذا الاتفاق هو احد ادوات السياسة الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط التى تتضمن عدة دوائر متداخلة تشمل المشروع الشرق اوسطى والائتلاف التركى الاسرائيلى والتقارب الاردنى – الاسرائيلى ومحاولة عزل ليبيا والسودان وسياسة الاحتواء المزدوج تجاه كل من العراق وايران مع تكامل الهيمنة الاسرائيلية الاقتصادية

والعسكرية مما يعنى فى النهاية بناء ترتيبات امنية شرق اوسطية تعتمد على اسرائيل كدولة محورية لخدمة المصالح الامريكية ٠

- **تأثير التعاون التركي – الاسرائيلي على الأمن القومي العربي والمصري :-**

ان هذا التعاون يؤدى الى الاخلال بتوازن القوى ويزيد من فرص عدم الاستقرار فى المنطقة ويدفع بعض الدول لبناء تحالفات مضادة كما يؤدى الى سباق التسلح خاصة فى مجال الاسلحة فوق التقليدية كما انه يمثل ضغطا على الدول العربية وهى مقبلة للتفاوض على اخطر القضايا واكثرها حساسية مما يعرقل مسيرة السلام ويؤدى الى خلق الظروف المناسبة لتزايد تيارات التطرف لدى الجانبين ٠

تعاظم الدور الاقليمى التركي – الاسرائيلى على حساب تهميش الادوار الاقليمية لاطراف اخرى وخاصة مصر ٠

ان التعاون التركي– الاسرائيلى فى المجال الاقتصادى يسهل لاسرائيل اختراق الاسواق العربية التى كانت تامل فى فتحها مما يعنى المزيد من النمو والازدهار للاقتصاد الاسرائيلى ٠

ان التعاون فى المجال العسكرى يؤدى الى تقوية اسرائيل عسكريا ويمنحها عمقا اقليميا واستراتيجيا جديدا باستغلال الأجواء والمياه والاراضى التركية مما يوفر لها فرص اكبر لممارسة الضغوط على الدول العربية ٠

● وعلى ضوء ذلك فان الآثار الاستراتيجية المباشرة البارزة على كل من سوريا / ايران / مصر كالآتى :-

ان مضمون تقديم التسهيلات العسكرية المتبادلة بين البلدين يعطى دلالة غامضة عن ماهية وأبعاد هذه التسهيلات ، وان كان من الواضح ضمنيا تبادل المعلومات والخبرات بين أجهزة الاستطلاع والمخابرات الواردة من مختلف المصادر حول الموضوعات الاستراتيجية التى تهم البلدين ، فضلا عن تقديم المساعدات العسكرية من كل جانب لقوات الجانب الآخر ، الأمر الذى يعكس العديد من الآثار الاستراتيجية على سوريا وايران ومصر ٠

● **بالنسبة لسوريا :**

يتيح هذا الاتفاق لاسرائيل امكانية اقامة مراكز تصنت الكترونية ، ومراكز مراقبة وانذار اسرائيلية فى الأراضى التركية لمراقبة سوريا ، خاصة اذا اضطرت اسرائيل للانسحاب من الجولان ، فضلا عن أن الاتفاق يزيد من الضغوط العسكرية التى تتعرض لها سوريا فى مفاوضاتها مع اسرائيل ، لأنه يحمل بشكل غير مباشر تهديد تركى لسوريا حول اتفاق المياه مع اسرائيل بشأن بحيرة طبرية ، وهو تهديد مباشر للأمن القومى السورى ، كما أن فتح الأجواء التركية والقواعد الجوية الأسرائيلية مجال عمل أكبر ومدى متسع لتعمل فى مناطق شمال سوريا وهو عمق جديد للقوات الاسرائيلية ، وهو ما قد يؤدى الى قيام سوريا باعادة تمركز قواتها البرية والجوية فى اتجاهات ثانوية ، مما يشتت جهودها وتركيزها ضد قوات اسرائيل ٠

● **بالنسبة لايران :-**

يتيح هذا الاتفاق لاسرائيل استطلاع الأراضى الايرانية وأنشطتها العسكرية ، فضلا عن امكانية قيام القوات الجوية الاسرائيلية بتوجيه ضربة ضد ايران فى حالة امتلاكها لقدرات نووية ، أو فوق تقليدية ، بصورة فعالة ومؤثرة ، كما أن هذا الاتفاق قد يدفع بايران للتحالف مع أية دولة أخرى للعمل على مواجهة التهديدات التركية – الاسرائيلية ، مما قد يزيد من التوتر وعدم الاستقرار فى المنطقة ٠

● **بالنسبة لمصر :-**

يهدد هذا الاتفاق أمن واستقرار البحر المتوسط ، خاصة وأنه يتيح لاسرائيل القيام بدوريات مشتركة مع تركيا لمنع وقوع – أو مواجهة – أى أعمال عدوانية فى شرقى المتوسط ، وهو اجراء متمم لنشاط الأسطول السادس

الأمريكي في المنطقة ، مما قد تعتبره بعض الدول المطلة على البحر المتوسط ، خاصة اليونان وقبرص وبعض الدول العربية الأخرى ، بأنه موجه ضدها ، ويتطلب تدخل مصر للحفاظ على أمن واستقرار البحر المتوسط ، فضلا عن أن الاعلان عن قيام منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل يعني امكانية انضمام دولا أخرى لهذا المنتدى ، ومن ثم تتاح الفرصة لامكانية قيام حلف دفاعي أمني في المنطقة ، وهذا يشجع على قيام أحلاف مضادة ويهدد أمن المنطقة ..

ان النسق العالمي الجديد يسعى الى فرض النموذج الثقافي الغربي على دول العالم بما فيها منطقة الشرق الاوسط ويمثل محور التعاون التركي – الاسرائيلي احد ادوات تحقيق الغزو الثقافي الغربي للبيئة العربية الشرقية وفرض ثقافة اجنبية على شعوبها وتصدير القيم والافكار التي تتنافى مع طبيعة المجتمع العربي .

سادسا : أثر عمليات الخليج على سباق التسلح في الشرق الاوسط :-

- اظهر الانفجار المفاجئ لازمة الخليج في الثاني من اغسطس ١٩٩٠ ان هناك استقرارا هشا في الشرق الاوسط وقد ادى الغزو والاحتلال العراقي للكويت ثم وقوع عملية عاصفة الصحراء وتحرير الكويت الى دفع دول الشرق نحو سباق كبير للتسلح مع البحث عن رؤيا جديدة للامن والسلم ويلاحظ انه منذ بداية مرحلة ما بعد الاستعمار شهد الشرق الاوسط عداوات.ونزاعات وصراعات مستمرة داخل الدول العربية وفيما بين بعضها البعض ووصلت هذه النزاعات والصراعات في حالات قليلة الى نقطة المواجهة العسكرية اضف الى ذلك ان العلاقات مع الدول غير العربية كانت لاتتسم في الاغلب الاعم بالتجانس والتعاون كما شهد التاريخ القريب جدا للمنطقة صراعات بين واحدة او اكثر من الدول العربية مع اسرائيل وايران واليوبيا وتركيا
- وقد فجرت جميع هذه الصراعات سباقا في مجالات التسلح لم تشهده اى منطقة من العالم باستثناء اوربا وطبقا لتقديرات الوكالة الامريكية لضبط التسلح ونزع السلاح فان الشرق الاوسط الذى يضم حوالى ٣%فقط من سكان العالم اشترى مايزيد عن ٣٠%من المنتجات والخدمات العسكرية العالمية خلال الثمانينات وقد خصصت المنطقة ما يزيد عن عشر عائداتها للانفاق العسكرى وهو ما يزيد عن ضعف المعدل في اى منطقة اخرى من العالم.
وخلال الفترة مابين ١٩٨٤-١٩٨٧ أستحوذ الشرق الاوسط على نسبة ٦١% من القيمة الاجمالية لاتفاقيات بيع الاسلحة فى العالم الثالث كما حصل على ٦٠,٢% من صادرات السلاح اما فى الفترة مابين ١٩٨٨-١٩٩١ فقد استحوذت المنطقة على ٧٥,٥% من الاتفاقيات سالفة الذكر وحوالى ٥٣,٤% من صادرات السلاح [١٥٣].
- وفى نفس الوقت فان النسق الدولى مارس على الدوام تأثيرا بارزا على اوضاع الامن فى الشرق الاوسط فكلما كانت هناك توترات او استرخاء للتوترات فى النسق الدولى كلما انعكس ذلك على النظم الاقليمية الفرعية وكان الشرق الاوسط دائما بمثابة المنطقة الثانية بعد أوربا كساحة رئيسية للمواجهة المحتملة بين القوتين الاعظم وبدا ذلك واضحا للغاية خلال ثلاث مناسبات هى ١٩٥٦،١٩٦٧،١٩٧٣ [١٥٤].
- وبالتالى فانه على مدى العقود الاربعة قبل وبعد أزمة الخليج كانت سياسة بيع السلاح التى اتبعتها القوى الكبرى بمثابة اداة هامة للتدخل بصورة مباشرة او غير مباشرة فى الصراعات الاقليمية وبناء الائتلاف التى تخدم مصالحها

---

(١٥٣) تقرير التوازن العسكرى ٩٥/٩٤ ، مركز الدراسات الاستراتيجية – لندن – أكتوبر ١٩٩٤

(١٥٤) ضبط سباق التسلح للشرق الأوسط – الجزء الأول – مركز الدراسات الاستراتيجية – أكاديمية ناصر – أكتوبر ١٩٩٤

على المستويين الإقليمي والعالمي ، وقد أفضت نتائج هذه السياسات فى الثمانينيات إلى إحداث درجة غير مسبوقة من انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ أرض – بعيدة المدى فى الشرق الأوسط .

فقد نجحت إسرائيل فى بناء ترسانتها النووية وزيادة وسائل الاتصال المتاحة لديها على الإنزال بعيد المدى وذلك من خلال علاقة الائتلاف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة والدعم الأوروبي الغربي لها . وقد تلقت الدول العربية بدورها صواريخ (سكود) المزودة بالرؤوس التقليدية من الاتحاد السوفيتي السابق وكوريا الشمالية والصين . وفى نفس الوقت امتلكت بعض دول المنطقة القدرة على تصميم وإنتاج الصواريخ الباليستية ذات مديات أبعد مما هو مطلوب للأسلحة القتالية . الأمر الذى أفضى مثلا إلى مقتل ما يزيد عن ١١٠٠ مدنى بواسطة عمليات القصف الصاروخي والجوى فى الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨) [١٥٥] .

- ومن ثم فإن عملية عاصفة الصحراء أصبحت بكل تأكيد نقطة تحول فى تخطيط عمليات شراء السلاح من جانب معظم دول الشرق الأوسط ويضع المخططون العسكريون فى اعتبارهم فى الوقت الراهن طائفة كبيرة من النظم التسليحية التى لم يكونوا ينظرون إليها بجدية فى الماضي أو لم ينظروا إليها على أنها هامة أضف إلى ذلك إن انتهاء الحرب الباردة أثر كثيرا على نمط بيع السلاح إلى الشرق الأوسط فيما جاء بمثابة نتاج لتفكك حلف وارسو وانهيار الاتحاد السوفيتي علاوة على أن الشرق الأوسط أصبح من وجهة نظر دول حلف شمال الأطلنطي بمثابة أكثر المناطق المحتملة لتلقى فائض المعدات العسكرية الناجمة عن تطبيق معاهدة خفض القوات التقليدية فى أوروبا .
- ومن ثم فان الاعتراف بان سباق التسلح يعتبر احد العوامل الرئيسية المقوضة للاستقرار فى الشرق الاوسط كان بحد ذاته خطوة بالغة الاهمية ويشير معظم المحللون ان ضبط التسلح يعتبر مهمة صعبة للغاية لان البيئة الامنية لدول الشرق الاوسط تختلف عن بعضها البعض فى العديد من الجوانب فالدول المختلفة تتبنى عقائد دفاعية متباينة كما ان امكانية المقارنة بين الاسلحة تعتبر مجازفة مرعبة وهي المقارنات التى تعتبر ضرورية للغاية على نحو ماظهرت جميع محاولات ضبط التسلح الاخرى والاكثر اهمية من كل ماسبق ان سباق التسلح العربي – الاسرائيلي كان مرتبطا الى حد كبير بسباقات التسلح الاخرى فى الشرق الاوسط لاسيما فى الخليج وكذا فيما يتعلق بالتنافس بين الدول العربية بعضها البعض كما ان اية ترتيبات لضبط التسلح العربي – الاسرائيلي سوف تصبح صعبة للغاية دون مشاركة ايران
- .وعموما فان الصراع العربي – الاسرائيلي لايعتبر الساحة الوحيدة لسباق التسلح فى الشرق الاوسط فقد ساهمت الحرب العراقية – الايرانية وحرب الخليج الثانية بدرجة هائلة فى هذا السباق وقد ادت حرب الخليج الثانية بدورها فى دعم السباق على الاسلحة ذات المستوى التكنولوجي العالي فى دول الخليج لتحقيق التوازن ليس فقط مع ايران ولكن ايضا مع العراق فى المستقبل .

وعلى هذا الاساس فانه لدى مقارنة القدرات التكنولوجية لدول الشرق الاوسط تساتى اسرائيل فى المرتبة الاولى باعتبارها الدولة الاكثر قدرة على تصميم وتصنيع واختبار وتسويق التكنولوجيا والمعدات العسكرية وتحاول كل من مصر والعراق وايران امتلاك القدرة على تعديل مالديها من تكنولوجيا عسكرية لتلبية احتياجاتها المحلية وصيانة تلك المعدات وربما لادخال تعديلات عليه اما الدول العربية الاخرى فهى تعتمد بصورة كاملة تقريبا على الشركات الاجنبية والمؤسسات الاستشارية .

---

(١٥٥) توازن القوى بالمنطقة / حرب الخليج – مرجع سبق ذكره .

* وبشأن تحديث القوات المسلحة لقد حققت عمليات تحديث القوات المسلحة فى العالم العربى عبر استيراد منظومات الاسلحة المتقدمة وفى هذا الاطار انفق العالم العربى خلال الفترة مابين ١٩٧٦ - ١٩٨٥ مايزيد عن ٣٨٠ بليون دولار اى مايزيد ثمانى مرات عن ما انفقته اسرائيل على تحديث قواتها المسلحة وخلال الفترة مابين عامى ١٩٨٤ - ١٩٩١ انفق كل من العراق والسعودية ومصر وسوريا وليبيا مايزيد عن ١٣٠ بليون دولار على شراء الاسلحة وعلى اية حال فانه منذ عام ١٩٨٨ تضافرت متغيرات عديدة لتقليص قدرة الدول العربية على شراء اسلحة اكثر كان ابرزها ازمة الديون وانخفاض اسعار النفط ومحدودية قدرات بعض الدول العربية على استيعاب وتشغيل منظومات الاسلحة الجديدة الا ان هذا المنحنى ارتفع مجددا عقب حرب الخليج على نحو ما سوف نرى لاحقا .
* سياسات التسلح بعد حرب الخليج :-
* تحتل الولايات المتحدة المرتبة الاولى فى اتفاقيات بيع الاسلحة الى العالم الثالث عقب حرب الخليج حيث وصل نصيب الولايات المتحدة الى حوالى ٤٤،٨ % من اجمالى السوق الدولية للسلاح عام ١٩٩٠ فيما جاء بمثابة ازدياد عن حصتها فى العام السابق ١٩٨٩ والذى كان قد بلغ ٢٣،٦% (بالاسعار الثابتة للدولار الامريكى عام ١٩٩٠)

وخلال عامى ١٩٩٠ - ١٩٩١ باعت الولايات المتحدة اسلحة ومعدات الى جميع دول العالم بـ ٩،٦- ١٣،٥بليون دولار على التوالى وكان نصيب الشرق الاوسط منها حوالى ٣،١ - ٣،٢ بليون دولار على التوالى ايضا وذلك بفعل الزيادة فى مشتريات السعودية وسوريا والامارات وايران وقد ركزت احتياجات المستوردين فى منطقة الشرق الاوسط على التكنولوجيا العالية والاسلحة الدقيقة الموجهة التى استخدمت اثناء الحرب[١٥٦] .

* تتمتع الولايات المتحدة بصفة خاصة بمزايا واضحة بين مصدرى السلاح بفعل الدور الكبير الذى لعبته اثناء ازمة وحرب الخليج وقد استندت سياسة تصدير السلاح الامريكية قبل الحرب تسير بصورة طيبة للغاية وكانت الولايات المتحدة قادرة على تحريك نصف مليون جندى ومايزيد عن ١٠٠٠ طائرة قتالية وانشاء قيادة مشتركة باقل صعوبة على الرغم من ان مستوى الاسلحة والمعدات والتجهيزات السعودية لم تكن على نفس المستوى الامريكى
* أثر عمليات الخليج على زيادة معدل سباق التسلح لدول المنطقة :-
* انه على الرغم من ان الدول العربية تمتلك ميزة عددية فى مواجهة اسرائيل الا ان الاخيرة لديها ميزة استراتيجية نوعية واضحة فى مواجهة الدول العربية وقد ظلت الفجوة النوعية موضوعا لجهود عربية قائمة لسنوات عديدة ويفسر ذلك محاولة امتلاك الصواريخ والاسلحة النووية على الاقل من جانب العراق ولذلك فان التخوف الاسرائيلى من الفجوة الكمية العربية فى الصراع العربى - الاسرائيلى قد اشعل مساعى اسرائيلية للبحث عن اسلحة ذات كفاءة اعلى بما فى ذلك اسلحة الدمار الشامل الامر الذى ادى بدورة الى اشعال مجهود عربى للسير قدما بمحاذاة اسرائيل ومن ثم فان هذا الميزان اللاامتماثل فى سباق القدرات الكمية والنوعية بين الجانبين يؤسس أسلوب جديد لسباق التسلح فى الشرق الاوسط كما يخلق وضعا بالغا من عدم الاستقرار .
* بالاضافة الى ما سبق ، فان عمليات الخليج أشعلت سباقا آخر للتسلح فى الشرق الأوسط ، وطالما أن العراق والسعودية وايران يعتبرون خصوما محتملين لاسرائيل ، فان كلا السباقين فى مجالات التسلح أصبحا مرتبطين الى حد

---

[١٥٦] قضايا الحد من التسلح فى الشرق الأوسط - مراد ابراهيم الد سوقى، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١ عام ١٩٩٢

كبير ببعضهما البعض كما أصبحا يساهمان بدرجة أكبر فى عدم الاستقرار بالمنطقة ويؤثر بشكل فعال فى إحــداث خلل فى التوازن الاستراتيجي بالقوى بالشرق الأوسط .

- انطلاقا من حرص بعض القوى على امتلاك أسلحة الدمار الشامل وبصفة خاصة السلاح النووى مع الاتجاه بتنسيق برنامج انتاج الصواريخ ذات المدايات البعيدة وكذا نظم الصواريخ المضادة للصواريخ والحرص على التفوق النوعى فى الاسلحة التقليدية ونظم الانذار المبكر مع عرقلة أى ترتيبات أمنية بالمنطقة وكذا جهود ضبط التسلح فى اطـار مفاهيم للتفوق النوعى سيؤدى بالضرورة إلى زيادة فجوة الخلل فى التوازن الاستراتيجي بالمنطقة وقد يثير حالة من القلق والتوتر لباقى الدول التى سوف تسعى جاهدة إلى سد هذه الفجوة بما يهدد الأمن والاستقرار بالمنطقة ويزيد من فرص نشوء الصراع .
- ومما لاشك فيه أن أى تزايد فى القوى لدولة ما ، يولد لديها قناعة بامكانية فرض الإرادة على الدول المجاورة الأمر الذى يؤثر فى إيجاد حالة من القلق وعدم الاستقرار ويؤدى فى النهاية إلى نشوب الصراع المسلح .
- وبالتالى يجب أن نخلص من جراء ذلك إلى أهمية العمل للتوصل للاتفاقيات الخاصة بضبط التسلح ونـزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة [157] باعتبارها الشكل الرئيسى للترتيبات الأمنية التى تمثل الركيزة الأساسية لأى تسوية سياسية منفردة والمنطلق الرئيسى للتعاون الاقليمى واقامة السلام الشامل والعادل لتوفير مناخ الاستقرار والتنمية الاقتصادية وحماية المصالح الاقليمية والدولية بالمنطقة .

- **سابعا: قضية اختلال التوازن الاستراتيجي للقوى في الشرق الأوسط .**

- لا شك إن أولى مسائل تلافى الخلل فى التوازن الاستراتيجي العسكرى سوف تستند على حل جميع قضايا المنطقة وعلى رأسها تحقيق السلام العادل لكل دول المنطقة مع ايجاد تسوية عادلة لمشاكل الشرق الأوسط وبخاصة فلسطين دون التورط فى أخطار سباق التسلح بما يُعرض السلام والأمن الشامل فى المنطقة .
- وتتعدد الخيارات السياسية المتاحة أمام الدول العربية لمواجهة الخلل الاستراتيجي العسكرى والذى يؤدى الى تهديدات مباشرة للأمن القومى ولا سيما أخطار التهديدات النووية بوجه خاص ، حيث تمتلكها اسرائيل ، وتسعى بالتعاون مع جنوب أفريقيا إلى تطويرها ، حيث لا يمكن استبعاد استخدامها إذا واجهت القوات التقليدية للدولة موقفا حرجا يتطلب استخدام أسلحة التدمير الشامل .
- لذلك فان شعوب منطقة الشرق الأوسط تهددها ترسانة نووية اسرائيلية تقوى يوما بعد يوم ويعتبر ذلك من أخطر التهديدات المباشرة وبخاصة مع استمرار الاحتلال الاسرائيلى لفلسطين وجنوب لبنان والمرتفعات السورية واصرار اسرائيل على تهديد فلسطين وتهديد أمن واستقلال دول المواجهة العربية فى المدى القريب والمتوسط ويتزايد حجم هذا التهديد نتيجة تطور قدرات اسرائيل النووية والكيميائية وصواريخها أرض/أرض،جو/أرض ، ومـدى أسلحتها وأدوات الردع الاستراتيجى لديها وما يخدمها من نظم إنذار واستطلاع استراتيجى .
- كل هذه العوامل تفرض ايجاد خيارات وبدائل لمواجهة الخلل الذى ينشأ عن التوازن بالمنطقة ويؤثر مباشرة على الأمن القومى لدولها .

---

[157] السياسة العسكرية فى التسعينات ، د/ زكريا حسين أحمد ، مرجع سبق ذكره .

• الخيارات المتاحة لمجابهة التهديد النووى الاقليمى :-

تعتبر مصر باوضاعها الجيوبوليتكية من اكثر دول منطقة الشرق الاوسط تعرضا للتهديدات العسكرية من جانب اسرائيل حيث توجد القوة العسكرية الاسرائيلية لدولة تعتبر مجالها الحيوى ممتدا ليضم كافة الدول العربية وقد عملت على تحقيق توازن عسكرى تقليدى وتفوق نووى مع كل دول الطوق العربية المحيطة بها " مصر - سوريا - الاردن " .

ورغم معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فان اسرائيل لم تتوقف عن تنمية قدراتها المسلحة وصناعتها الحربية وقوتها النووية والتى يتمركز جزء رئيسى منها فى صحراء النقب المتاخمة للحدود المصرية الامر الذى اكد حقيقتين بارزتين .. اولهما ان امتلاك اسرائيل للسلاح النووى اصبح امرا مؤكدا بل وانها تسعى دائما لزيادة قدراتها فى هذا المجال بما يكسبها مزيدا من القدرة والتفوق ويدفعها الى استمرار السياسات العدوانية التى تستهدف فرض الامر الواقع والتوسع .. وثانيهما - ان النشاط النووى الاسرائيلى لم يقتصر على السعى لامتلاك الاسلحة النووية والقدرة على انتاجها فحسب بل تجاوز ذلك الى امتلاك وسائل اطلاق متنوعة ابرزها الصواريخ ارض / ارض والطائرات التى تمكنها من حمل القنابل النووية الى مختلف المسافات وباساليب استخدام متباينة .

وفى ظل تلك المعطيات فان متطلبات تحقيق الامن القومى المصرى لمجابهة التهديد النووى المتنامى على الحدود المصرية - الى جانب الثوابت التى وصفتها اسرائيل للتخلص عن رادعها الاستراتيجى والتى قد يستغرق تحقيقها عقد او عقدين من الزمان على الاقل .. على ذلك فان هناك خمسة خيارات امام المخطط الاستراتيجى المصرى لمجابهة التهديد النووى الاسرائيلى باعتباره تهديدا مباشرا للامن القومى المصرى .

الخيار الاول : قبول الامر الواقع والاستسلام للسيادة النووية الاسرائيلية :-

وهو خيار مرفوض من جانب مصر بالنظر الى تاريخها الحضارى ومكانتها العربية والاسلامية ، اضافة الى انه لن يحقق الاستقرار المنشود فى منطقة الشرق الاوسط فى ظل اختلال توازن القوى والذى يستمر معه التهديد المباشر للامن القومى المصرى اضافة الى ان استمرار الاحتكار الاسرائيلى للسلاح النووى سيحقق لها عدة مزايا استراتيجية لعل اولها .. استمرار سياسة الابتزاز الاسرائيلى ضد مصر والدول العربية بهدف تحقيق اهدافها ولعل التعنت والتصلب الاسرائيلى الحالى وعدم الالتزام بالجداول والبرامج الزمنية التى التزمت بها فى ظل مواثيق السلام الموقعة عليها خير مثال لذلك وثانيها .. اضعاف فعالية مصر فى التأثير على الاحداث فى المنطقة العربية وتهميش دورها الفاعل فى عملية السلام الذى يحقق الامن الاسرائيلى من وجهة نظرها على حساب الامن القومى المصرى والعربى وثالثها .. التهديد الغير مباشر والتلميح المستمر بانزال العقاب على مصر بما يقنعها دائما بمراجعة تحركاتها وحساباتها تحسبا للخسائر المحتمل ان تتعرض لها فى ظل القدرة التقليدية والغير تقليدية والنووية المنتشرة على حدودها ولعل موقف حكومة إسرائيل والتصريحات التى تصدر تباعا" من مسئوليها خير مثال لذلك ورابعها .. عدم اتاحة المناخ الملائم لتحقيق الاهداف الوطنية وتقييد حرية القرار السياسى المصرى بما يؤدى الى عدم القدرة على تنمية الامكانيات الذاتية لمصر من خلال تهديد بقائها ذاته الامر الذى يخرج عن حدود وقدرات أى قيادة مصرية وطنية .

ان قبول الامر الواقع والاستسلام لتفوق اسرائيل وسيادتها النووية فى المنطقة يتنافى مع رؤية أى محلل للعلاقات الدولية سواء فى مصر أو المنطقة العربية او فى العالم باسرة .. ولعل الرؤية التى طرحها " حزقيال درور " استاذ العلوم السياسية والادارة فى الجامعة العبرية فى القدس المحتلة خير دليل على ذلك حيث قال " ان دوافع اية دولة للتوجه للخيار النووى

هو .. لتحسين امنها خاصة اذا كان مهددا بخطر جدى تهدد البقاء او توضع فى ظروف يصبح الاختيار النووى رغمـا عن مخاطره افضل البدائل الاخرى مثل بلد يواجه خصوما نوويين او بلدا مهددا للابتزاز .

ورغم ان حزقيال يتحدث اصلاً وفى ذهنه اسرائيل فان مارآه مبررا لاسرائيل لامتلاك الاسلحة النووية هو بعينـه مبرر كاف لمصر والعرب لامتلاك نفس السلاح لانه لايمكن لمصر ان تدع المنطقة العربية تعيش فى ظل احتكار نووى تتمتع به دولة تؤمن بالعدوان واستخدام القوة فى فرض سياستها واهدافها .

الخيار الثانى : استمرار السعى للدخول تحت مظلة نووية لتوفير الحماية النووية لمصر والدول العربية بضمانات دولية من الدول النووية الخمس الكبرى .

وقد تتحقق هذه الضمانات اما فى اطار معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية وهى اطار عالمى مقنن او عن طريـق العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين وقد سبق لمصر فى منتصف الستينات ان بحث ضمانات ومساعدات نووية سوفيتية ضد استخدام اسرائيل او تهديدها باستخدام الاسلحة النووية وقـد اشـارت بعض الدراسات الى ان الاتحاد السوفيتى رفض تقديم اسلحة نووية لمصر سواء قبل او بعد حرب يونيـو ١٩٦٧ كمـا رفض ايضا اية ضمانات نووية ضد اسرائيل وقد كانت القطيعة فى العلاقات المصرية السوفيتية منذ السبعينات قد جعلت موضوع الضمانات السوفيتية لمصر بعيدة الاحتمال كما ان الاوضاع العالمية الحالية بعد التحـولات الاخيـرة فى دول المعسكر الشرقى زادت من عدم جدوى التطلع لمثل هذه الضمانات .اما بالنسبة للولايات المتحدة فان طبيعة علاقاتها مع اسرائيل وضغوط العربى الصهيونى فى واشنطن تمنع امكانية تعهد الولايات المتحدة بتقديم ضمانات نوويـة لمصـر ضـد اسرائيل ورغم ان مصر بعد انضمامها لمعاهدة منع الانتشار النووى تتمتع بالضمانات التى ينص عليها قرار مجلس الامـن رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦٨ الا ان هذه الضمانات كما ترى مصر غير كافية وغير فعالة .

ومن منطلق اهمية الا تسمح مصر مهما كانت الظروف ان تجعل امنها القومى المهدد نوويا من اسرائيل رهنا بضمـان خارجى لعدة اعتبارات .. اولها – ان هذا الضمان قد يؤدى الى خضوع مصر لابتزاز سياسى حول طرق ووسائل حـل الصراع العربى الاسرائيلى لصالح اسرائيل .. وثانيها – قد لاتتفق مصالح الدولة الضامنة اتفاقا مطلقا مع مصر وبالتـالى قد تتخذ قرارات لاتتفق مع المصالح المصرية .. وثالثها – ان معاونة الدولة الضامنة قد تصل بعد فوات الاوان وبعـد ان تتم الضربة النووية فعلا مما يجعلها عديمة الجدوى .. ورابعها – ان وسائل الامن القومى ومواجهة التهديدات الخطـيرة التى قد تهدد بقاء الدولة ذاتها لايمكن ان تترك للغير .. بل ان مثل ذلك التهديد لابد ان يرتكز على توفر القدرة الذاتية فى مواجهته .

الخيار الثـالث : امتلاك مصر لاسلحة ردع تقليديـة وفوق تقليديـة متطورة يمكنـها مجابهـة السلاح النووى الاسرائيلى .

ويقصد بهذه الاسلحة عدة انواع من انظمة التسلح التقليدية الحديثة ذات القدرات التدميرية العالية مثل الصواريـخ ارض–ارض او الاسلحة فوق التقليدية وقد رجح كثيرا من المفكرين السياسيين والعسكريين المصريين مزايا وضروريـا ودوافع لجوء مصر والدول العربية لامتلاك ذلك والردع التقليدى المتطور ودعمه برادع فوق تقليـدى حيـث تستند مؤيدى هذا الخيار الى عدة حقائق .. اولها – رخص وسهولة تصنيع وامتلاك مثل هذه الاسلحة .. *وثانيها* – المرونة فى استخدامها بالاضافة بالمقارنة بالاسلوب المعقد والقنوات العديدة لاتخاذ قرار السلاح النووى والذى يصل لحد موافقـة رئيس الدولة ذاتها للخطورة المتناهية والعواقب الحادة التى تنتج عن استخدامها .. *وثالثها* – ان الاستخدام الغير مقيـد لتلك الاسلحة يجعلها وسيلة ردع ذات مصداقية كبيرة .

هذا وقد اكدت جميع الآراء التى نادت بهذا الخيار ان ذلك الامتلاك لابد ان تستند الى تخطيط استراتيجى عربى كاطار مرحلى يمكن ان يسد فجوة عدم التوازن فى القوى الناشئ عن امتلاك اسرائيل للاسلحة النووية وان امتلاك مصر والعرب للرادع التقليدى وفوق التقليدى يعتبر هدف مؤقت لملئ الفجوة الناجمة عن عدم امتلاكنا للرادع النووى .

وانه رغم امتلاك الدول العربية لاسلحة الردع الفوق تقليدية فمن غير المحتمل ان تكون هى البادئة باستخدامها تحسبا من تلجا اسرائيل الى خيارها النووى - لذا فان الاحتمال الاقرب الى الحدوث فى حالة مواجهة عربية اسرائيلية ان يستخدم السلاح فوق التقليدى العربى فى الضربات المضادة كاداة لاستعادة الاتزان الاستراتيجى .

الخيار الرابع: اعطاء دفعة جديدة للنشاط النووى المصرى لتطوير وامتلاك قدرات نووية عسكرية :-

ومن خلال مناقشة الخيارات السابقة لرد الفعل المصرى والعربى تجاه التهديد النووى الاسرائيلى يتضح انه لاسبيل امام مصر والدول العربية الا السعى منفردة او من خلال عمل عربى مشترك وبخطوات ثابتة وفق تخطيط دقيق لتطوير قدراتها النووية بهدف امتلاك قدرات نووية عسكرية .

ورغم الضغوط والمحاذير والمتطلبات الاقتصادية الا ان ثوابت الموقف الإسرائيلى واستمرار تطوير قدراته ليس فقط النووية بل وباقى أسلحة التدمير الشامل الأخرى فان مطلب حماية الأمن القومى المصرى والعربى يستلزم السعى من أجل امتلاك السلاح النووى ، ولقد صرح ذو الفقار على بوتو مؤسس البرنامج النووى الباكستانى " انه اذا امتلكت الهند قنبلة ذرية فعلى الشعب الباكستانى أن يأكل أوراق الشجر وأعشاب الأرض أو حتى الموت جوعا فى سبيل صنع قنبلة ذرية ، وليس هناك بديل لذلك "

ان مطلب توازن الردع النووى بين المعسكر الشرقى والغربى كان السبيل الوحيد لمنع حرب نووية بينهما ، ، وسيظل توازن الردع النووى بين الدول العربية واسرائيل هو مطلب شرعى يتطلبه حق البقاء والدفاع عن النفس هو الرادع الوحيد الذى يؤمن الدول العربية من التهديد النووى .

ومن استعراض الخيارات الأربعة نستشعر حجم المرارة التى تتحملها القيادات العربية فى مواجهة تهديد أمنها القومى ازاء التهديد النووى الاسرائيلى المباشر لحاضرها ومستقبلها وتشكل الخيارات المطروحة لحماية الأمن القومى المصرى والعربى كلها تتناقض مع استراتيجية السلام التى أصبحت مطلبا لكل شعوب المنطقة بما فيها اسرائيل نحو مستقبل افضل يبنى على توازن القوى الذى أنهك اقتصاديات المنطقة كلها العربية والاسرائيلية واستنزف العديد من الأموال فى تسابق تسلح لا نهائى بين العرب واسرائيل .

من هذا المنطلق ، وادراكا لكل تلك المخاطر فقد بدأت مصر دعوتها لانشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط عام ١٩٧٤ ، وانتهت المناقشات فى ديسمبر ١٩٧٤ بتبنى الجمعية العامة للاقتراح واعتماد القرار رقم ٣٢٦٣ فى الدورة التاسعة والعشرين حول انشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الاوسط ، حيث صدر القرار بدون تصويت وبدون اعتراض اسرائيل عام ١٩٨٠ ، ويتوالى صدوره سنويا منذ هذا التاريخ .

الخيار الخامس : انشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .

- ان خيار انشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، هو الخيار الواقعى الذى تعمل مصر والدول العربية جاهدة على التزام اسرائيل به ، على أن ينفذ على مراحل زمنية تتواءم مع خطوات السلام الحالية ، مع اثبات حسن النوايا الاسرائيلية بتوقيعها على معاهدة منع الانتشار النووى ، والتى تعنى فقط الالتزام بعدم تطوير أو اضافة قدرات نووية اسرائيلية جديدة مع عدم المساس بمخزوناتها من تلك الأسلحة والتى تدخل فى نطاق تفتيش الوكالة

الدولية للطاقة الذرية ، حيث يتركز تفتيشها فقط على المنشآت النووية وليس على مخزونات الأسلحة النووية المنتشرة طولا وعرضا داخل اسرائيل وذلك قبل ان يؤدى التهديد النووى الى العودة الى سباق تسليحى لا مفر منه ، فى ظل اصرار اسرائيل على ثوابت موقفها المعلن عنه ، تحقيقا للأمن القومى المصرى والعربى ؛

وقد خلصنا من دراسة الخيارات الى الآتى :-

- إن اختيار أحد هذه الخيارات السياسية الأربعة والتركيز عليه أو على أثنين منها فى الحوار السياسى وفى المنظمات الدولية والاقليمية أو فى المؤتمر الدولى/الاقليمى للسلام فى الشرق الأوسط يتطلب حدا أدنى من الاجماع الاستراتيجى العربى على نزع السلاح النووى من منطقة الشرق الأوسط تقره الجامعة العربية بما يشكل قوة ضاغطة فعالة ومؤثرة فى الأطراف المناهضة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ؛
- وبغير شك فان الخيارات الخمسة تشكل إمكانيات سياسية ودبلوماسية واعلامية واضحة أمام قوى السلام لبلورة جهد سياسى ودبلوماسى والاعلامى متكامل يخاطب الرأى العام فى الدول العظمى والكبرى والتجمعات الدولية والاقليمية لتعزيز الدعوة إلى تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل ؛
- ومع التسليم بهذه الخيارات فان حقائق القوة تدعو إلى استمرار دول المواجهة العربية فى بناء قدراتها العسكرية فوق التقليدية وبخاصة الصاروخية والكيميائية منها حتى تبدأ فعلا اجراءات نزع السلاح النووى من الشرق الأوسط وهى مسألة ليست متوقعة بسهولة فى السنوات القليلة القادمة ؛
- ولاريب أن تطوير الأوضاع الجيوبوليتكية والسياسة العسكرية فى اطار التوازن الاستراتيجى المركزى بين الولايات المتحدة وباقى الدول الكبرى وفى منطقة الشرق الأوسط وما يجرى من تعديلات على خريطتها السياسية سوف يساعد على ترجيح احد أو بعض هذه الخيارات ومع تطور اجراءات وجهود التسوية السياسية للصراع العربى الاسرائيلى تبرز أهمية وضرورة الربط بينها وبين إزالة كافة أسلحة اسرائيل النووية وفرض الرقابة الكاملة على منشآتها النووية ضمانا لأمن شعوب المنطقة وسلامه . ومع تقدم المفاوضات الدولية فى جنيف لإبرام اتفاقية دولية شاملة لتحريم إنتاج واستخدام وتخزين واعدام مخزونات الأسلحة الكيميائية يلزم تصعيد الضغوط السياسية والدبلوماسية والاعلامية لربط إزالة الأسلحة الكيميائية فى الشرق الأوسط زمنيا وفعليا بإزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل من الترسانات العسكرية لدول المنطقة ؛
- وقد يكون من الملائم فى إطار الدبلوماسية العربية النشطة استخدام كل أو بعض هذه الخيارات السياسية معا فى المنظمات الدولية والإقليمية وفى إدارة العلاقات الخارجية مع دول العالم لتعزيز الحملة العامة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ولإتاحة الفرصة لمبادرات دولية نشطة فى هذا الاتجاه . ويعتبر الاهتمام العربى بتنظيم المؤتمرات الدولية والسياسية وعلى مستوى الخبراء لهذا الغرض خطوة عملية فى الاتجاه الصحيح تواكب العمل على انعقاد المؤتمر الدولى والاقليمى للسلام فى الشرق الأوسط وتتيح مراجعة الخيارات المختلفة السابقة وتحديد الجوانب الايجابية فى كل منها وترجمتها إلى خطط زمنية مقترحة تصلح أساسا للحوار بين السياسيين فى دول المنطقة وتغطى بعض الجوانب العملية والفنية فى جوانب التحقق من القدرات النووية العسكرية والتفتيش على المنشآت النووية ويمكن من خلال العلاقات السياسية والخارجية والمؤتمرات الدولية والاقليمية تحديد القوى الدولية التى يمكن أن تشارك بصورة نشطة فى الدعوة لإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل ؛

- وفى كل الأحوال يجب تقدير آثار إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل على استراتيجيات الردع بأنواعها التى تمارسها دول المنطقة ، وعلى تنامى حجم التهديدات الخارجية للأمن القومى وانعكاسات إنشاء نظام دولى بين بلدان الشرق الأوسط لضمان إزالة أسلحة التدمير الشامل على مفاهيم سياسة الأمن القومى العربى بوجه عام والتوازن الاستراتيجى لدول المنطقة .
- إن مسألة إخلاء الشرق الأوسط والبحر المتوسط من أسلحة التدمير ستظل أحد محاور العمل السياسى الخاصة إقليميا ودوليا خلال الفترة القادمة ويجب أن يتزايد الاهتمام العربى بأبعادها على أساس عملى لا يكتفى بجهود الاعلام والدبلوماسية بل يمتد إلى كافة مجالات إدارة الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية وبخاصة ضد اسرائيل للاقتراب من هدف إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل ذلك البعد الرئيسى فى إدارة الصراعات الدولية والاقليمية .
- كل ذلك يؤكد مدى حاجة القوى العربية– كتجمع قومى متجانس– الى الحركة الجماعية المنسقة ، من أجل تأمين المصالح العامة للأمة وحمايتها من الضياع .. ومن أن يجرفها تيار السيولة الشديد الذى يسود العلاقات الدولية ، حيث تذوب الكيانات التى لا سند لها ، وحتى لا تزداد جسامة المخاطر التى تواجه العالم العربى .

خلاصة الباب الرابع

أولا : ظاهرة العقوبات الاقتصادية :-

لقد تزامنت مع أزمة الخليج منذ اندلاعها فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ مع إحدى الظواهر الهامة التى شهدتها الساحة العربية خلال حقبة التسعينيات وهى ظاهرة العقوبات الاقتصادية حيث تعانى ثلاث دول عربية هى "العراق وليبيا والسودان" من آثار تلك العقوبات . . إضافة إلى الحصار الاقتصادى الذى تشهده الأراضى الفلسطينية الأمر الذى أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية فى هذه الدول والتى ازدادت تفاقما" نتيجة السياسات الداخلية لبعض هذه الدول وما تفرضه كثرة المشاكل الداخلية عليها من أساليب لتعزيز قبضتها وسيطرتها على الحكم وقمعها للمعارضة أو الأصوات التى تنادى بالإصلاحات السياسية أو الداخلية هذا إلى جانب تدهور علاقاتها بمعظم الدول المحيطة أيضا" .

وأيا" كانت الأسباب فالعراق مازال يخضع لأشد أنواع العقوبات التى فرضها المجتمع الدولى على دولة ذات سيادة ، فإلى جانب أن هذه العقوبات قد أجهزت على ما تبقى من قوة مسلحة عراقية وما كان يملكه من قاعدة صناعية حربية حيث أعاق الحصار المحكم على العراق منع وصول قطع الغيار والمعدات الفنية مما تبقى له من قوة مسلحة تقليدية ، مما يمكن القول معه بأنها تحولت إلى مجرد أعداد جوفاء لا تمتلك كفاءة قتالية أو فنية فعالة . . هذا إلى جانب قرار مجلس الأمن بإزالة ترسانة العراق من أسلحة الدمار الشامل والتى ما زالت اللجان الفنية التى شكلها المجلس ماضية على طريق تدميرها وكذلك قدرات تصنيعها مع فرض نظام للمراقبة بما لا يسمح بإعادة إنتاجها مستقبلا" وذلك رغم مرور ثمانية سنوات كاملة على الهزيمة العراقية .

وهكذا خرجت دولة العراق التى تعتبر من أكبر الدول العربية قوة عسكرية واقتصادية حيث كانت ضمن دول عربية محدودة تمتلك ثروة بترولية وثروة زراعية وثروات أولية إلى جانب قوة بشرية وكوادر علمية شكلت رصيدا" هائلا" للقدرة العربية فى مواجهة كل ما يتهددها من عدائيات . كما انعكست آثار الحصار على الشعب العراقى فى عملية إبادة جماعية لشعب بأكمله فى سياسة تجويع الأطفال بالعراق وإجهاض الحوامل ومنع وصول الدواء إلى الشيوخ ، حيث أكد تقرير لرعاية الأمومة والطفولة "اليونيسيف" أن ثلاثة ملايين وستمائة ألف مواطن عراقى مهددون بمختلف الأمراض وأشار التقرير الذى نشر فى يناير ١٩٩٥ أن مليونى وربع المليون من هؤلاء أطفال تحت سن الخامسة من العمر يعانون من سوء التغذية وعدم كفاية السعرات الحرارية اللازمة للجسم البشرى . . هذا وقد أعلنت وزارة الصحة العراقية أن "خمسمائة وثلاثون ألفا وتسعمائة وسبعة مواطنا عراقيا " قد توفوا من الفئات العمرية كافة منذ أغسطس ١٩٩٠ وحتى نهاية ١٩٩٤ بسبب النقص الشديد فى الأدوية والأغذية والمستلزمات الطبية ، وأن المعدل الشهرى للوفيات من الفئات العمرية أقل من خمس سنوات بلغت أربعة آلاف وأربعمائة وتسعة معدل الشهرى للوفيات للفئة العمرية أكثر من خمس سنوات بلغ ستة آلاف وسبعمائة وأربعة وأربعون مواطنا" .

والحقائق الخاصة بمعاناة الشعب العراقى تزداد حدة يوما بعد يوم رغم اتفاق النفط مقابل الغذاء والذى اقره مجلس الامن تخفيفا لهذه المعاناة كما ادى الحصار الاقتصادى على العراق الى تقليص حدود السيادة الوطنية للدولة ومنعها من اقامة علاقات اقتصادية مع الخارج فقد كان اجمالى الناتج المحلى للعراق عام ١٩٩٠ مايقرب من ٣٥ بليون دولار وفقا لتقدير منظمة الدول المصدرة للنفط وكانت صادراته من النفط وحده مايقرب من ٩,٣ بليون دولار اى مايعادل ٢٦,٥% من اجمالى الناتج المحلى وقد انخفض الناتج المحلى نتيجة للحصار الى ١٩ بليون دولار عام ١٩٩٤ اى بنسبة ٤٥,٧ % وقد اسفر ذلك عن تدهور نصيب الفرد من الناتج المحلى من ١٩٣٥ دولار عام ١٩٩٠ الى ٨٧٠ دولار

سنويا عام ١٩٩٤ ومع هبوط الانتاج العادى الى نصف ماكان عليه قبل الحصار ، اشتعل معدل التضخم المحلى فى العراق وزاد من سوء الحال انهيار الثقة فى الدينار العراقى محليا حتى تجاوز سعر الدولار الامريكى ثلاثة الاف دينار عراقى .

ومع تدهور قيمة العملة وارتفاع التضخم فقد اضطربت خطوط امدادات مستلزمات الانتاج وتراجع معدل النمو الاقتصادى بشكل عام وتدهورت الخدمات العامة بما فى ذلك امدادات المياه النقية للشرب والمواصلات والاتصالات والصحة وول مستوى رفاهية المواطنين الى مادون المستويات المقبولة انسانيا .

اما عن ليبيا .. ففى يناير ١٩٩٢ اصدر مجلس الامن الدولى قراره رقم ٧٣١ الذى يطالب ليبيا بتسليم المتهمين فى قضية لوكيربى الشهيرة وبعد ان رفضت ليبيا قرار مجلس الامن الى محكمة العدل الدولية للمطالبة بتوفير الضمانات القانونية والفعلية لاجراء محاكمة عادلة للاشخاص المتهمين وقبل ان تصدر المحكمة قرارها لجأت الولايات المتحدة الى مجلس الامن لاستصدار قرار جديد وفى ٣١ مارس ١٩٩٢ اصدر مجلس الامن قراره رقم ٧٤٨ الذى يعبر فيه رفض ليبيا تسليم المتهمين تهديدا للامن والسلم الدوليين ونص القرار على مجموعة من الاجراءات العقابية تشمل حظر مبيعات الاسلحة والمعدات العسكرية وبيع الطائرات وقطع غيارها وحظر امداد ليبيا باى مواد او اجهزة او معدات تستخدم فى بناء المطارات ومقاطعة الطيران الليبى وحظر جميع الرحلات الجوية من والى ليبيا ، مع مطالبة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بتخفيض مستوى تمثيلها الدبلوماسى فى ليبيا " اختياريا " وقد استمرت المواجهة بين الولايات المتحدة وليبيا حيث اصدر مجلس الامن قراره رقم ٨٨٣ فى نوفمبر ١٩٩٣ بتجميد الاموال والاصول الليبية باستثناء الحسابات المصرفية التى تدخل اليها او تغذيها عائدات تصدير النفط والغاز والسلع الزراعية ، مع حظر التعامل التجارى جزئيا مع ليبيا عن طريق تحريم تصدير معدات صناعة النفط والغاز والمعدات التكنولوجية المتطورة وغيرها .

وقد تسببت العقوبات المالية وحدها الى ندرة السلع التموينية واضطراب نظم الامدادات الغذائية وامدادات المواد البسيطة كما انخفضت القوة الشرائية للدينار الليبى الامر الذى تطلب تعديل سعر الدينار ليتمشى مع التغيير فى شروط التجارة الداخلية كما امتد تأثير العقوبات وتتابعها خاصة من الولايات المتحدة بايقاف العمل بمشروع انشاء خط انابيب النفط الليبى الذى كان مقررا ان يمتد من طبرق حتى الاسكندرية فى مصر بتكلفة استثمارية حوالى ٣٠٠ مليون دولار .

وقد انعكس اكبر الاثر على القوة المسلحة الليبية التى افتقدت الى قطع الغيار وتأثرت كفاءتها الفنية وايضا القتالية بالقدر الذى جعل الكثير من معدات القتال الليبية والتى كانت تشكل رصيدا للقوة المسلحة العربية فى تآكل وتناقص مستمر .. وايضا تأثر اسطول الطيران المدنى الليبى وشكلت حالته الفنية ابلغ الاثر على كفاءته وقدرته وحجم خسائره .

اما عن السودان .. فبعد فشل السودان فى تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ١٠٤٤ والذى طالب حكومة السودان بتسلم المتهمين بمحاولة اغتيال الرئيس محمد حسنى مبارك خلال فترة اقصاها ستين يوما ، والكف عن مساندة الارهاب الدولى وبعد فشل السودان فى تنفيذ القرار اصدر مجلس الامن قراره فى ٢٦ ابريل ١٩٩٦ بفرض عقوبات على السودان تضمنت تخفيض عدد ومستويات البعثات الدبلوماسية السودانية وتقييد حركة الدبلوماسيين السودانيين ومراقبتهم مع وقف رحلات شركات الخطوط الجوية السودانية ومقاطعة المطارات السودانية .

وبعد شهرين من فرض العقوبات الدبلوماسية على السودان تعرضت السودان لحالة من الفوضى النقدية حيث خسر الجنيه السودانى نصف قيمته وبالتالى اوقفت الحكومة نشاط مكاتب الصرافة ووقف تحويلات العملة فى السوق السوداء

الا انها تراجعت بعد ذلك واصدرت قواعد جديدة لتنظيم تجارة العملات وبدأت تدخل السوق على طريق المجاعة حيث تم الاعلان فى اوائل هذا الشهر ان نصف عدد الاطفال الذين يعتمدون على مراكز توزيع الغذاء التابعة لها بجمهورية السودان بدأت حالتهم فى التدهور بسبب نقص الاغذية كما زاد برنامج الغذاء العالمى من حجم تقديم المساعدات فى جنوب السودان حيث يعانى مليون و ٢٠٠ الف من المواطنين فى المجاعة الى جانب مئات الآلاف من النازحين هربا من القتال وبحثا عما يسدوا به رمقهم ويعانى برنامج الغذاء العالمى من النقص الشديد فى التمويل من الدول المانحة ، حيث يتجاوز هذا النقص فى الاعتمادات المالية طبقا لما اعلنه المسئولون عن برنامج الغذاء العالمى الى حوالى ١١٧ مليون دولار ومما زاد من خطر التهديد بالمجاعة ذلك الحظر الذى فرضته الحكومة السودانية منذ مارس ١٩٩٨ على الرحلات الجوية لوكالات الاغاثة التى تقوم بها الامم المتحدة والتى امتدت لمدة تسعة سنوات متصلة حتى الان .

هذا وقد قررت الامم المتحدة ان حوالى ٧,٦ مليون نسمة من سكان السودان يحتاجون معونات غذائية ومعونات لمواجهة القحط ، وقد وصلت الحكومة السودانية لدرجة من الفقر للحالة التى اضطرتها لالغاء معظم الدعم الخاص بالاغذية والوقود حتى فى الشمال حيث انهارت شبكة الطاقة ونظم الرى ووسائل النقل العام انهيارا كاملا وافتقرت الحكومة للوسائل الكفيلة بكبح جماح التضخم فى الدولة والذى وصل الى حوالى ١٢٠ % مع مطلع هذا العام .

كما انعكس تأثير الحرب الاهلية وسوء الحكم فى السودان الى الدرجة التى اوصلت جمهورية السودان الى واحدة من افقر دول العالم حيث وصل نصيب الفرد فيها من الدخل القومى الى حوالى ٣٢٠ دولارا وقد ادت الحرب الاهلية وسوء ادارة الاقتصاد الى الانهيار المستمر للناتج القومى والذى يصعب قياس مدى انهياره نتيجة نقص الاحصائيات السليمة وايضا صعوبة تقدير حجم الانهيار الحاد لمعظم البنية الاساسية للدولة .

ثانيا : تنمية القوى المضادة للأمة العربية :

اذا كانت تداعيات حرب الخليج الثانية قد انهكت قدرات الامة العربية واستنزفتها فلعل سياسة القتل البطىء وتنفيذ احكام الاعدام على شعب العراق اطفالا وشيوخا ونسوة باسم القانون والشرعية الدولية واوصلت دولة العراق الى عهد القرون الوسطى من حيث التخلف وتدمير بنيته الاساسية فان سياسة قتل وابادة الشعب الفلسطينى وفرض سياسة الامر الواقع عليه وانكار حقوقه المشروعة حتى فى الحياة الكريمة داخل حدود متواضعة من ارضه المغتصبة واذا اضفنا لذلك مايحدث فى الجنوب اللبنانى وما قامت به القوات المسلحة الاسرائيلية وما ارتكبته من مذابح متكررة ضد هذا الشعب العربى الشقيق لتأكد لنا ان حوالى اكثر من ستة دول عربية تمثل اكثر من نصف الامة العربية قد تعرضت ومازالت تتعرض لسياسات متنوعة سواء منها الحصار او الاستخدام الجائر للقوة العسكرية او سياسات قمع عناصر المقاومة والنضال المشروع ضد الاحتلال .. الامر الذى يدعونا الى القاء نظرة فاحصة الى الجانب الاخر .. تلك القوى المضادة والمتنامية من اعداء الأمة العربية التى استغلت محنة الامة العربية وتداعيات حرب الخليج الثانية وبدأت فى تنمية قدراتها العسكرية والاقتصادية وصعدت من حجم التواجد العسكرى وعقدت من الاتفاقيات التعاون العسكرى والاقتصادى مايساعدها على تحقيق اهدافها فى تفكيك وتجزئة الامة العربية واعادة صياغتها بما يتمشى مع اطماعها ومخططاتها فماذا فعلت تلك القوى خلال عقد التسعينات بعد هزيمة العراق فى حرب الخليج الثانية خاصة فى مجال تنمية قدراتها وامكانياتها العسكرية منها والاقتصادية ؟؟ .

واذا بدأنا بالولايات المتحدة صاحبة الانتصار الحاسم فى حرب الخليج الثانية .. فان حقيقة الدور الامريكى فى حصار الشعوب العربية وتحيزها المطلق لجانب اسرائيل حليفتها الاستراتيجية وتواجدها العسكرى المكثف بالخليج ليس

خافيا على احد وقد تناولتها العديد من الاقلام العربية الجادة بالتحليل والدراسة بالقدر الذى لايحتاج مزيدا من الاضافة فى هذا الشان ويكفينا فى هذا المجال التأكيد على ان كل ما اصاب الامة العربية من ضعف وتفكك واحباط واذلال كان للولايات المتحدة الامريكية جانبا رئيسيا فيه وايضا كل تنمية للقوى المعارضة للامة العربية وبصفة خاصة اسرائيل - او ذلك الحلف الاستراتيجى الجديد بينها وبين تركيا قد تم بمباركة امريكية الامر التى استغلت فيه تلك القوى المعادية للعرب ذلك الموقف الامريكى وسياستها التى تتركز فى دعم تواجدها المسكرى مع مواصلة حصار الشعوب العربية لافقارها اقتصاديا وعسكريا ، لقد استغلت القوى المعادية للامة العربية هذه السياسة ونجحت فى استثمارها لمضاعفة قواها العسكرية منها والاقتصادية بالقدر الذى اصبح يشكل خللا استراتيجيا كبيرا ولفجوات تزداد اتساعا يوما بعد يوم بين الامة العربية من جانب واعدائها الطامعين فى ثرواتها واراضيها ومقدراتها من جانب اخر .

ثالثا : حتمية المصالحة العربية :

لقد ان الاوان وبعد مرور تسعة سنوات طويلة على حرب الخليج الثانية ان تسعى جميع الاطراف والقيادات العربية لعقد مصالحة تاريخية تتجاوز من خلالها كل تداعيات وانعكاسات تلك الحرب البغيضة باعتبار ان مطلب المصالحة اصبح حتمية تاريخية يتحمل مسئولياتها كل الامة العربية شعوبا وحكومات وان مايجعل هذا الامر ملحا هو تنشئة جيل كامل من الاطفال وشباب كل من الكويت والعراق وقد نمت وترسخت فى وجدانهم بذور كراهية واحقاد متبادلة لكل منهما حيث ان هناك جيل من اطفال العراق بلغ الثامنة من عمره الان وقد تعايش مع منطق القتل البطىء فى العراق حيث ان اخر احصائية فى هذا المجال قد اشارت الى ان حوالى ٥٨ % من اطفال العراق تحت سن الخامسة اصبحت هياكل عظمية تمتص امراض سوء التغذية حيويتهم ويدفن منهم حوالى ٥٠ الف طفل سنويا كما ان الطفل الذى عايش هذه الحرب المدمرة وكان عمره من الثانية عشر الى الخامسة عشر اصبح الان فى سن العشرين وما بعدها وقد تجرع كل الوان الكراهية والحقد التى تبنتها اجهزة الاعلام فى كل من العراق والكويت كما يتم تلقينها فى مراحل التعليم المختلفة مما يعنى احتمال امتداد تلك الآثار السلبية وتداعيات هذه الحرب المؤلمة الى اجيال جديدة قادمة مما يعنى ايضا حتمية عقد مصالحة عربية لصالح الامة العربية حاليا ومستقبلا .

ولعل التوجه الجديد للسياسة الكويتية قد جدد الامل فى عودة تدريجية العلاقات مع دول الضد العربية والتى كانت قد ساندت العراق عند غزوه لها حيث الغت الحكومة الكويتية ذلك المسمى من قاموسها وبدأت فى اتخاذ خطوات تحسين علاقاتها مع هذه الدول وقد كان احتمال عودة العلاقات الاردنية - الكويتية خطوة هامة وعلامة مبشرة على هذا الطريق كما كانت زيارة وزير خارجية السودان خطوة اخرى فى نفس الاتجاه ولعل الكرة الان فى الملعب العراقى الذى تنتظر منه الامة العربية خطوة شجاعة لرفع معاناة شعبه التى استمرت ثمانى سنوات كاملة من جانب ولان اى مصالحة عربية لن تكون فعالة او مجدية الا بعقد مصالحة عراقية - كويتية يقف فيها الرئيس صدام حسين معلنا ومعترفاً بتجاوزه واخطائه فى حق جيرانه وخاصة دولة الكويت شعبا وحكومة ويتعهد بقوة وبنوايا اكيدة للافراج عن كل الاسرى والمفقودين والمحتجزين فى سجون العراق ويقدم كافة التعويضات التى يرضى عنها الشعب الكويتى ويتخلص تماما عن بناء اى قوة عسكرية يمكن ان تكون مصدر تهديد لجيرانه حاليا ومستقبلا بالقدر الذى يسمح بتدخل حكماء وقادة عرب لعقد هذه المصالحة التى ستنهى بالتأكيد كل المبررات لاستمرار العقوبات الاقتصادية على الشعب العراقى من جهة وقد تزيل التواجد الاجنبى بالخليج بالقدر الذى يوقف نزيف اهدار الثروات العربية ويحد من مكاسب الطامعين فيها من جهة اخرى .

رابعا : العرب وتحديات الأمن القومى العربى :-

مع نهاية عقد التسعينات اتسع نطاق تحديات الأمن القومي العربي ولكننا نركز هنا على أبرز ثلاثة تحديات هي التحدى الأمنى وتحدى السلام والتحدى الاقتصادى !!

وبداية فإن "التحديات" أعم وأشمل مما يطلق عليه "التهديدات أو العدائيات" وبالتالى فهى أكثر الأخطار وأشدها قسوة وتأثيراً على طموحات الدولة وانطلاقها نحو التنمية بمعناها الشامل والذى يتضمن كل قوى الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية .

من هنا . . وفى مواجهة تلك التحديات يلزم صياغة لإستراتيجية أمن قومى ترتكز على امتلاك القدرة على تأمين انطلاق قوى الدولة بكامل عناصرها تلك التحديات والأخطار سواء من الخارج أو الداخل إلى جانب اتخاذ كافة الإجراءات التى تهيئ الأوضاع الملائمة والمناخ المناسب للتنفيذ الجيد لتخطيطها الإستراتيجى نحو التنمية المنشودة تحقيقا" لأهدافها القومية فى إطار من الاستقرار والتماسك الاجتماعى . . .

وعلى ضوء ذلك فإن الصياغة الناجحة لإستراتيجية الأمن القومى التى تبنى على توفر المعلومات والإدراك السليم والواعى والدراسة المتعمقة لكل التحديات بمختلف أشكالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية . . هى الطريق الوحيد لمواجهة تلك التحديات والانطلاق نحو التنفيذ الناجح لإستراتيجية التنمية المخططة . . .

ولمزيد من الإيضاح لتلك العلاقة بين "التحدى والأمن" فإن خير مثال لتلك العلاقة هو ما حدث لمصر خلال حقبة الثمانينات . . فقد كانت مصر وما زالت تواجه تحدى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد صاغت إستراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادى . . وكان أهم تهديد يعوق تلك الإستراتيجية هو تهديد جماعات العنف المسلح والإرهاب والتى تكاتفت كل أجهزة الدولة إلى جانب الشرطة المدنية لحصاره والقضاء عليه استمراراً لمواجهة التحدى الأكبر وهو الانطلاق نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة

وعن التحدى الاقتصادى . . والذى يعنى تحقيق الاكتفاء الذاتى مع وجود فائض كاف للتصدير من خلال توفير الموارد الاقتصادية الحيوية لتجنب أى ضغوط خارجية باعتبار أن التنمية الاقتصادية هى جوهر الأمن .

ومن هنا فإن هناك توازنا" بين اتجاهات الأمن المختلفة وعدم اقتصارها على الاتجاه العسكرى أو الاتجاه الاقتصادى بل يجب أن تمتد لتشمل كافة اتجاهات مما يعنى تحقيق الأمن بمفهومه الشامل !!

التحدى الأمنى

يعتبر أحد أهم التحديات الرئيسية التى تواجه الأمن القومى المصرى والعربى والمتمثل بالدرجة الأولى فى تنامى منظومة الردع الأمريكى وتنامى القوة المسلحة الإسرائيلية مع بروز المحور العسكرى التركى – الإسرائيلى مما يعنى أن التوجه إلى السلام فى المنطقة وتوقيع معاهدات سلام مع إسرائيل لا يمثل زوال أو انتهاء أخطر تحدى أمنى يواجه الدول العربية . . بل أن هذا السلام فرضته مرحلة تاريخية من مراحل الصراع بين العرب و إسرائيل . . يمكن أن يطلق عليها "مرحلة الإرهاق الإستراتيجى" والتى أدت إلى وصول إسرائيل والعرب بعد نصف قرن من المواجهات وسباق التسلح والصراعات العسكرية المباشرة إلى مرحلة من الإرهاق استدعت وقفة لالتقاط الأنفاس تتراجع فيها المواجهات العسكرية مرحليا" . . ليبقى شكل من أشكال التعاون استعدادا لمرحلة قادمة يتواصل فيها ذلك الصراع ليس بالضرورة أن يكون

عسكرياً وقد يتسع ليكون اقتصادياً واجتماعا وسياسياً وثقافيا" فيما يمكن أن يطلق عليه بمعنى شامل له . . صراعاً حضارياً ومما يؤكد وجهة النظر هذه هو التنامي المتزايد للقوة المسلحة الإسرائيلي وامتلاكها الردع النووي . . مع استمرار تعميق خطوات ومراحل التعاون الإستراتيجي الأمني والاقتصادى مع الولايات المتحدة فيما يؤكد أنه أخطر تحدى للأمن القومى العربي . . إضافة إلى ذلك المحور الجديد الذى تباركه الولايات المتحدة والمتمثل فى تنامى التعاون العسكرى والإستراتيجى التركى – الإسرائيلي .. إلى جانب خروج القوة العراقية والليبية من معادلة التوازن الإقليمي لصالح إسرائيل .

<u>تحدى السلام :-</u>

ويقصد به محاولة تفكيك الأمة العربية وإعادة صياغتها إلى ما يسمى بالنظام الشرق أوسطى الجديد . . والذى يمكن اعتباره أحد أهم وأخطر التحديات التى يواجهها النظام الإقليمى العربى حيث يمتد الخطر إلى محاولة اقتلاع جذور النظام العربى القائم واستبداله بنظام إقليمى بديل . . .

ومن استقراء المعلن من الإستراتيجيات والسياسة الأمريكية والغربية والإسرائيلية يتضح أن السعى إلى إنهاء وإخماد ما يسمى "بؤر الصراع الإقليمية" أصبح مطلبا" ملحا" بعد تفكك الاتحاد السوفيتى وانهيار الكتلة الشرقية وأصبح مطلب استقرار أو سلام الضعف فى ظل عالم جديد يتجه إلى السلام –سلام الأقوياء– سلام يرتكز على القوة الاقتصادية القائمة على التقدم التكنولوجى بعد تراجع الاعتماد على القوة المسلحة ، كل ذلك جعل المنطقة العربية المرشحة الأولى الذى يجب أن ينالها ذلك الاستقرار ، بإقرار سلام بين العرب وإسرائيل وإغلاق ملف القضية الفلسطينية بما لا يمس المصالح الإسرائيلية وبم يؤدى إلى "نظام شرق أوسطى" يتم توفيق أوضاعه من خلال تحالف إستراتيجى أمريكى يدعمه الغرب الأوربى سواء بين إسرائيل والولايات المتحدة أو المحور الإسرائيلى التركى المدعم منها أيضا" .

<u>التحدى الاقتصادى :-</u>

ذلك التحدى الذى بدأ فى إطار ما عرف "بإستراتيجية الخنق" تلك الإستراتيجية الذى خطط لها وأدارها وزير الخارجية الأمريكى " هنرى كيسنجر" فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ مع الاستخدام السياسى للنفط باعتباره أداة تضامن عربى ووسيلة ضغط هائلة على الدول الغربية واليابان بالقدر الذى أحدث انعكاسات هائلة ليس فقط على مستوى الحكومات فقد امتد لمستوى الشعوب حيث دخلت أزمة الطاقة كل بيت ومصنع وآلة . . وبرز العرب كقوة تملك قدرات هائلة على التأثير على الاقتصاد العالمى وعلى القرار السياسى . . .

وقد واكب ذلك طفرة فى أسعار النفط العربى ، واستمر احتياطى النقد العربى فى تصاعد مستمر ووصل فائض السيولة النقدية العربية إلى أرقام خيالية حيث قفزت إحتياطيات العرب النفطية وتخطت الملايين إلى المليارات وأصبح فى قدرة رئيس عربى ، مثل الرئيس معمر القذافى فى ليبيا أن يغلق بورصة نيويورك ساعات لأنه صرح لمجلة عربية متواضعة فى باريس (اسمها المستقبل) أنه سيقطع النفط عن الولايات المتحدة الأمريكية .

من هنا كان لابد من التخطيط المحكم الذى يضمن أمرين . . أولهما – عدم استخدام النفط كسلاح سياسى مستقبلى والثانى – استنزاف الأموال العربية بالقدر الذى يفرض حالة من الضعف الاقتصادى يقود إلى حالة ضعف شاملة مما يسهل معه السيطرة والهيمنة على المنطقة العربية بما لا يسمح للعرب بأن يكونوا سادة على أراضيهم ومالكين لمواردهم

وثرواتهم . . من خلال السعي إلى إقامة سوق شرق أوسطية تشارك إسرائيل وتركيا إضافة إلى إيران وأثيوبيا بعد أن تصبح أنظمة هذه الدول متناسقة مع الرغبات الغربية وبما يضمن الهيمنة الأمريكية على البترول العربي . . وتجني منه إسرائيل ثماراً اقتصادية بما يوفر لها موارد مالية بديلة عن المعونات الأمريكية التي سيتعذر على الولايات المتحدة الاستمرار فيها مستقبلا ، وقد بدأ ذلك التخطيط طريقه للتنفيذ حيث شهدت الفترة من عام ١٩٨٤ وعام ١٩٩٤ أخطر استنزافا للثروات العربية . .

وفي دراسة مثيرة صدرت عن مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان "السلاح والخبز" لمؤلفه الدكتور/عبد الرازق الفارس والذي استند في معلوماته وأرقامه كما يقول إلى ٣٠٠ مصدر ومرجع باللغة العربية والإنجليزية يعتبر أن الإنفاق العربي ما بين عامي ١٩٧٠ ، ١٩٩٠ على التسلح فقط وصل إلى ألف مليار دولار "تريليون" وأن الحرب العراقية الإيرانية كلفت العرب ٣٠٠ مليار دولار ، وأن خسائر الوطن العربي من حرب الخليج وصلت إلى ١٣٧١ مليار دولار . وذلك على أساس أرقام الدمار التي حلت بالعراق وأرقام الخسائر التي حلت بالشعب الفلسطيني المهجر من الكويت "٤٠٠ ألف نسمة" إضافة إلى المبالغ النقدية التي دفعها العرب للولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي السابق وبقية دول الائتلاف ، مع تكاليف إمدادات النفط والماء والغذاء والخدمات الأخرى والتي بلغت وحدها ٨٢ مليار دولار ، هذا إلى جانب الخسائر الاقتصادي التي حلت بالعرب من سياحة وصناعة وزراعة ومصارف وعمالة مهاجرة إلى آخره مما يصبح معه هذا الرقم اللامعقول واللامقبول معقولا" ومقبولا" .

ويختتم الكاتب دراسته المثيرة بقوله . . " لقد صدر قرار إفلاس العرب وبدأنا نرهن نفطنا بعدما طارت أموالنا" ولم يعد هناك خوف من أن يبرد مواطن أمريكي أو تقف سيارة أوروبية واحدة فالنفط سيصل سواء قبلنا أم أبينا وذهب المال العربي وبقي التخلف والجهل وأصبحت أشهر العبارات في الصحافة العربية ، هي عبارة جدولة الديون ووقوفنا على أبواب نادي باريس نستجدي هذه الجدولة . . نستدين لنأكل ونستدين لنتعلم ولندفع فوائد ديوننا ودخلنا "نادي الفقراء" من العالم بعد أن طُردنا النهائي من نادي الأغنياء .

وباستعراض التحديات الثلاثة الرئيسية التي تواجه الأمن القومي المصري والعربي يتأكد لنا وجود ثلاث فجوات بين مصر والدول العربية من جانب و إسرائيل من جانب آخر . .

أولها : فجوة أمنية . . وقد اتضحت معالمها نتيجة اختلال توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط والانفراد الإسرائيلي بامتلاك القدرات النووية .

وثانيهما : فجوة اقتصادية . . بسبب عدم إمكان ملاحقة المطالب المتزايدة لاستهلاك الطاقة اللازمة لتحقيق المعدلات المنشودة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وثالثهما : فجوة تكنولوجية . . بسبب عدم إدخال التكنولوجيا النووية المتقدمة إلى مصر والدول العربية بآثارها بعيدة المدى على أوجه التقدم العلمي في كافة المجالات .

الدور المصري في مواجهة تحديات الأمن القومي العربي . .

من منطلق أن أرض مصر كانت على امتداد تاريخها جسراً" حضارياً" بين شعوب ودول القارات المحيطة ، حيث وفر لها الموقع والطبوغرافيا الطبيعية مقومات ثابتة لا تتغير وجعلها في نفس الوقت تتأثر إيجاباً" وسلباً" بما يجرى حولها شرقاً" وغرباً وجنوباً .

من هنا فقد حددت مصر خمسة أهداف تحكم سياستها الخارجية :-

أولها . . الدفاع عن مصالحها في الخارج . . وثانيها . . حماية حدودها الخارجية والدفاع عن أمنها . . ثالثها . . تعظيم قوة التأثير في النظام الإقليمي وفي النظام الدولي ككل . . ورابعها . . محاولة التقليل من أى تأثير سلبي للنظامين "الإقليمي والدولي" على أمن الدولة . . وخامسها . . تحقيق التنمية الاقتصادية أو ما يطلق عليه "دبلوماسية التنمية" .

وإدراكاً" من مصر بحقيقة وتعاظم التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي كانت رؤيتها التي عرضها وزير خارجيتها السيد "عمرو موسى" في مؤتمر قمة الدار البيضاء حيث اقترح ثمانية مبادئ رئيسية تكون القاعدة والإطار لأى تعاون إقليمي في مواجهة تلك التحديات . .

أولها . . الحاجة الماسة إلى تنمية سريعة للضفة الغربية وقطاع غزة حيث لا يمكن البناء السياسي بعيداً" عن مقتضيات البناء الاقتصادى السليم .

ثانيها . . التنسيق بين ما يتم في محفل الدار البيضاء وبين ما يجرى في أطر أخرى منعاً" للازدواجية ومقتضى المشروعات وتصادمها مما يعود بالضرر على عملية التنمية الإقليمية كلها ، بمعنى ألا يؤدى مشروع إقليمي جديد إلى الإضرار بمشروع آخر قائم في المنطقة .

ثالثها . . إننا لا نستبدل التعاون العربي بآخر إقليمي لأن أيهما لا يمكن أن يكون بديلاً" عن الآخر ، فنحن نهدف إلى تفعيل مسارات عديدة متوازنة ودوائر متداخلة مسار عربي لتعزيز الروابط العربية ومسار إقليمي يضم أطرافاً" غير عربية تتداخل مصالحها على نحو يفرض التنسيق والتعاون ومسار يضم الدول المطلة على البحر المتوسط ويتوسع ليشمل أوروبا ، ومسارات أخرى تتصل إلى شواطئ المحيطين الهادى والأطلسى .

رابعها ..أن تدعم عملية التطوير الاقتصادى الإقليمي عمليات الإصلاح الاقتصادى القائمة وتأخذ في الاعتبار متطلباتها

وخامسها . . دفع دور القطاع الخاص في المنطقة في عمليات التنمية بما يسمح له أن يدخل في علاقة شراكة جديدة مع القطاع الخاص العالمي ليتمكن من الإسهام في إطلاق الإمكانيات الضخمة للمنطقة وفي أن تصبح اقتصاديات الشرق الأوسط جزءاً" فاعلاً" في الاقتصاد العالمي . .

وسادسها . . التفكير الرشيد في آليات التنمية الاقتصادية دون الفتات على ما هو قائم ، وفي هذا فقد يكون أهم منافذها دراسة إقامة بنك إقليمي للتنمية يكرس لعملية التنمية ويدعم مواردها .

وسابعها . . إطلاق الطاقات البشرية لاكتساب المعرفة الحديثة ووسائل التكنولوجيا وتطبيقاتها بما يدفع بقدرات مجتمعنا ويتواءم مع احتياجاتها .

وثامنها .. الاتفاق على صيغة مناسبة للتعاون العالمى لتدبير الأموال المطلوبة للبرامج والمشروعات الطموحة للتنمية المتكاملة فى المنطقة .

ثم كانت الرؤية المصرية بالتأكيد على أسس ترسيخ السلام والتى يجب أن تحقق قبل التفكير فى أى تعاون اقتصادى فى المستقبل . . حيث تتركز تلك الأسس فى .. مبدأ الأرض مقابل السلام . . والسلام القائم على العدل . . والعدل المدعم بالحرية . . والحرية التى تطلق الطاقات نحو النمو ، ونحو الرخاء ، نحو سعادة الإنسان . .

وفى النهاية .. يمكن القول انه مهما كانت بشاعة الجريمة التى ارتكبها الرئيس صدام حسين بغزوة للكويت فى يوم مشئوم يوم الثانى من اغسطس عام ١٩٩٠ فان حجم ما خلفته هذه الجريمة من تداعيات يفرض حتمية تجاوزها بقرارات صعبة وشجاعة تفتح الطريق امام مصالحة تاريخية تستجمع فيها الامة العربية شتات قواها المبعثرة وتقف بحزم امام كل الطامعين والمتربصين بها .. انه أمل نتمنى ان يشهده العقد القادم نهاية لهذا العدوان الغاشم بالاحتفال به بدلا من صيغة الاحتفالات المستفزة التى تشعل الاحقاد والكراهية وتتجاوز من خلالها تلك التسميات التى اصبحت مكروهة على الاذن العربية من امثال ام المعارك وهزيمة العدوان الثلاثينى وغير ذلك من المسميات المستفزة لكل مواطن عربى على ارض الأمة العربية كلها ولانه قد حان الوقت حقيقة لمصالحة عربية تاريخية !!! فهل تتحقق .. انه طريقنا الوحيد للقرن الحادى والعشرين !! .

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَكَانَ حَقاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ (٤٧) "

(آية ٤٧ سورة الروم)

صدق الله العظيم

الخلاصـــــة العامــــــة
والتوصيـــات

الخلاصـــة العـــامـــة

لقد تناولت أبواب وفصول ومباحث الرسالة موضوع الدور المصرى والعربى فى عمليات الخليج وتأثـــيره علـــى منطقة الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية خاصة ، وذلك من خلال دراسة وثائقية وتحليلية للحروب العراقية / الايرانية وعمـــلية الغزو العراقى للكويت ، والتخطيط الاستراتيجى لمواجهته سياسيا وعسكريا على المستويين الإقليمى والـــدولى بالدراسة المتعمقة لعملية الحشد والتخطيط والادارة للعملية الدفاعية " درع الصحراء " مـــع التركـــيز علـــى الـــدور العسكرى المصرى والعربى فى هذه العمليات ، وتأثيره على الشرق الأوسط ، ،وقد خلُصنا الى طـــرح العديـــد مـــن الخلاصات والنتائج والدروس والخبرات المكتسبة فى المجالين العسكرى والسياسى نوجزها فى الآتى :-

أولا : فى المجال العسكرى والأمنى ، ، ونركز فيه على المجالات الآتية :-

- العمليات العسكرية فى الخليج والأمن العراقى ،
- ادارة الأزمة الناتجة عن الغزو العراقى لدولة الكويت اقليميا ودولياً ،
- الدور العسكرى المصرى والعربى فى عمليات الخليج ،
- النتائج المباشرة العسكرية والأمنية مصرياً وعربياً واقليميا ،
  - النتائج العسكرية والأمنية على المستوى الاستراتيجى ،
  - اسرائيل والنتائج العسكرية المباشرة عليها ،
  - ايران والنتائج العسكرية المباشرة عليها ،
- الدروس والخبرات المكتسبة مصريا وعربيا واقليميا ،
- اختلال التوازن الاستراتيجى للقوى فى الشرق الأوسط ،
- التعاون التركى - الاسرائيلى فى اطار الترتيبات الأمنية بالشرق الأوسط ،

١- العمليات العسكرية فى الخليج والأمن العراقى :-

لقد بدأت أولى المغامرات العراقية غير المحسوبة للنظام العراقى بقرار الحرب مع ايران الذى اتخذه حـــاكم مطلـــق السلطات على الر معلومات تشير الى أن القوات المسلحة الإيرانية قد تهـــاوت نتيجة عمليات التطهير الـــتى اتخذهـــا النظام الجديد فى ايران خاصة سلاح الطيران المعروفين بولائهم لشاه ايران المخلوع ، وكـــان اشـــتعال الحـــرب فى ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ على جبهة عريضة تمتد الى مسافة " ٣٠٠ كيلومتر" حيث تقدمت القوات العراقية خلال الســـنة الأولى منها وحققت بعض النجاحات ولكن ليس بالمدى الذى يحسم الحرب لصالح العراق ، ومع أن القوات المسلحة العراقيـــة كانت تتفوق من حيث الأسلحة الحديثة وخاصة القوات الجوية بفضل الدعم العربى الذى قادته المملكة العربية السعودية والكويت، الا أن إيران كان لديها عناصر قوة أخرى من أبرزها المساحة التى تبلغ أربعة أضعاف العراق والقوة البشـــرية التى تقدر بثلاثة أضعاف سكان العراق ،

- وفى بداية الحرب عُرضت وساطات متنوعة لإنهاء القتال سواء من دول عدم الانحياز أو المؤتمر الاسلامى أو الأمـــم المتحدة ، وكان الرئيس العراقى مستعدا لقبول هذه الوساطات طالما أن القوات العراقية متقدمة ، أما ايـــران فقـــد عرضت شروطا لانهاء القتال منها دفع تعويضات قُدرت أولا بـــ ١٦٠ مليار دولار باعتبار أن العراق هو البـــادئ بالحرب ، الى جانب تخلى صدام حسين عن الحكم الأمر الذى أدى الى اتخاذ قرارخاطئ جديد بتوسيع دائرة القتـــال .

للقوات العراقية كنوع من الضغط على ايران ، حيث اتخذت الحرب العراقية - الإيرانية أبعادا جديدة امستدت الى محطات الشحن والناقلات لكلا الدولتين .. ثم توالى التصعيد العراقي لمزيد من الضغط على ايران ليشمل تدمير المدن الآهلة بالسكان ومنها طهران ، الأمر الذى اضطرت معه القيادة الايرانية الى استخدام الصواريخ أرض - أرض ضد بغداد ..

ورغم الخسائر الفادحة للجانبين فقد وصل النظام الحاكم فى العراق الى مرحلة اعتبر فيها الحرب أداة لاستمرار وجوده ، واتخذها "صدام حسين" أداة للبطش بما تبقى من عناصر معارضة عراقية .. كما القى النظام العراقى بكل ثقله فى معركة الفاو ، ولم يتردد فى استخدام الأسلحة الكيماوية مستفيدا من تفوقه الجوى مع الدعم الكبير، الذى قدم له والذى تزعمته المملكة السعودية ودولة الكويت والإمارات العربية ، الى جانب مصر التى قدمت كل متطلبات النجاح لتلك المعركة الفاصلة .. وقد قامت كل من المملكة السعودية ودولة الكويت والإمارات العربية بتقديم دعم مالى سواء منه المباشر أو نتيجة بيع " ٣٠٠ ألف برميل بترول يوميا " باسم العراق الى الأسواق الخارجية وتحويل دخلها الى " بغداد " وصل اجماليه الى "٤٦٤ مليار دولار " خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى أوائل عام ١٩٩٠

وبنظرة فاحصة لما أصاب أبعاد " الأمن العراقى " المختلفة ، سواء منها السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى أو العسكرى أو المعنوى أو الأيديولوجى ، يتضح مدى اهدار النظام العراقى لامكانيات العراق باقدامه على مغامرة حربه مع ايران .. فقد بدأ الرئيس العراقى الحرب فى ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ ، وكان احتياطى النقد لبلاده يبلغ ٣٥ مليار دولار ، تم استنفاذها فى ٣٦ شهرا الأولى من الحرب ، وبلغ الإنفاق العسكرى فى الفترة من عام ١٩٨١ حتى ١٩٨٨ حوالى " ٧٥ - ٨٠ " مليار دولار ، وعند وقف إطلاق النار ، بلغت مديونية العراق حوالى ٨٠ مليار دولار معظمها لدى الكويت والمملكة العربية السعودية ، هذا بخلاف مديونية العراق لبعض المصارف والهيئات المالية العالمية ومنها اليابان وفرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية .

وفى دراسة لمدى ما تعرض له الأمن الاقتصادى العراقى من جراء هذه المغامرة ، فقد وصل تكلفة قرار واحد اتخذه الرئيس صدام حسين " ، ما يساوى ٤٥٢,٦ مليار دولار أمريكى ،الى جانب قتل ربع مليون عراقى واسر ١٠٠ ألف آخرين ، وتدمير هائل فى البنية الأساسية والمرافق والمصانع ومحطات الشحن ، مما أنهى الحرب وقد أصبحت العراق على حافة الإفلاس ، خاصة مع التحول المفاجئ الذى طرأ على السياسة العراقية إزاء إيران والتنازلات العديدة ، التى قدمتها بغداد لطهران ، والتى كانت حديث العالم ودهشته ، حيث أقر العراق باتفاقية الجزائر المبرمة عام ١٩٧٥ بين الدولتين ، وقررت الانسحاب من الأراضى الإيرانية ، وقبلت دفع تعويضات تتمثل فى حصول إيران على كل ما يمكنها الحصول عليه من البترول العراقى والذى يصل الى ١٥٠ ألف برميل بترول يوميا ، يتم نقلها عبر شط العرب والتى تقدر قيمتها حوالى ٤,٥ مليون دولار يوميا اى ما يعادل ١,٥ مليار دولار سنويا ، وبالتالى فان قرار حرب اتخذه صدام حسين واستمر ثمان سنوات ، انتهى الى لا شئ ، مع اهدار كامل للأمن العراقى والايرانى على السواء .. مليون شهيد من الجانبين ، مئات المليارات من الدولارات ، استنفار النخوة الخليجية والعربية والحصول على الدعم العسكرى والسياسى والاقتصادى من اجل لاشيء !!!

- ثم كانت ثانية المغامرات غير المحسوبة للنظام العراقى مع قرار غزوه لدولة الكويت ، فى ٢ أغسطس ١٩٩٠بهدف تحقيق المطامع الشخصية للرئيس صدام حسين فى الاستحواذ على ثروة الكويت النفطية .. ولم تكن عواقب هذه المطامع هو تبديد - لا حدود له - للثروة العراقية والكويتية والخليجية فحسب وانما كانت تدمير- غير مسبوق له -

للقوة العسكرية العراقية بل العربية بوجه عام ، مما أهدر أبرز مقومات الأمن سواء منه العراقى أو الخليجى أو العربى بكل أبعاد الأمن المتعارف عليها - الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والمعنوية والبيئية .. !! حيث تحددت أهداف الغزو العراقى لدولة الكويت من وجهة نظر النظام العراقى فى خمسة أهداف .. أولها الخروج من الضائقة المالية العراقية التى وصلت الى عدم توازن الدخل من البترول وقيمته " ١٦ مليار دولار " فى مواجهة فوائد ديون عليه وصلت الى ٢٠ مليار دولار !!! وثانيها سعى العراق لإيجاد منفذ على الخليج كبديل عن شط العرب المسيطر عليه من إيران ، وثالثها - إضافة واجهة جديدة للعراق تدعم قوته السياسية فى المنطقة العربية ، ورابعها - تعزيز زعامة " صدام حسين " للعالم العربى ، وخامسها- امتصاص ردود الفعل الداخلية فى العراق وتوجيهها إلى عدو خارجى بحقق الذات الشخصية للرئيس صدام حسين بخلق العراق المؤثر عالميا والمسيطر على ٢٠ % من بترول العالم !!!

- لقد أصر " صدام حسين " على رفض كافة المبادرات السلمية التى دعى اليها جميع الزعماء والرؤساء فى دول العالم من أجل الانسحاب من الكويت ، بل وزاد من ادعاءاته الكاذبة من أجل التمسك بالكويت ، واعتبرها جزءا لا يتجزأ من العراق وللأبد ، حتى اضطر مجلس الأمن الدولى الى اصدار قراره رقم ٦٧٨ لسنة ١٩٩٠ فى مساء ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ والذى يتيح للمجتمع الدولى استخدام كافة الوسائل المتيسرة " بما فيها القوة المسلحة " لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت ، وأعطى مهلة نهائية " لصدام حسين " حتى ١٥ يناير ١٩٩١
- ومن أجل اعطاء النظام العراقى فرصة للانسحاب مع حفظ ماء الوجه ، قد وجه الرئيس الأمريكى "جورج بوش" الدعوة الى حضور وزير خارجية العراق الى البيت الأبيض فى واشنطن ، وتوجه " جيمس بيكر " وزير الخارجية الأمريكى لبغداد لمقابلة " صدام حسين " لكن جنون " صدام حسين " رفض المبادرة ، وأصر على تحويرها وعقد لقاء وحيد بين وزيرى خارجية العراق والولايات المتحدة فى جينيف بسويسرا لمدة سبع ساعات مستمرة يوم ١٣ يناير ١٩٩١ ولم يؤدى الى أى تحريك للأزمة .
- وهكذا فقد أصمت القيادة العراقية أذنيها عن كل التحذيرات والنصائح المخلصة التى توجه لها كل أطراف المجتمع الدولى شرقه وغربه ، شماله وجنوبه ، واتخذت موقفا صلبا على غير سند من قوة أو منطق أو حق ، رافضة التنازل عن احتلال الكويت تحت تأثير وهم مجموعة من الأسباب والتقديرات الخاطئة التى أدت الى ظهور حقيقة ، كانت واضحة أمام العالم كله وغائبة عن " صدام حسين " والنظام العراقى والتى انتهت بأقصى نموذج لاهدار الأمن القومى لدولة العراق بالقدر الذى أعتبر بمثابة " انتحارا قوميا له " حيث انتهت حرب الواحد وأربعون يوما " والتى بدأت ليلة ١٧ / ١٨ يناير ١٩٩١ وانتهت يوم ٢٨ فبراير بالهزيمة الساحقة للقوات العراقية والاستسلام الكامل لمعظمها ، اضافة الى تحقيق الآتى :-
- تدمير الهيكل الرئيسى لشبكة القيادة والسيطرة العراقية على القوات المسلحة سواء داخل العراق أو فى المسرح الكويتى .
- تدميرمعظم نظام الدفاع الجوى وتدميرشبه كامل لقدرات العراق على الانتاج الحربى للأسلحة والمعدات والذخائر وكل مطالبها من قطع الغيار وامكانيات الاصلاح .

- تدمير كلى لقدرات العراق العسكرية على انتاج الغازات الحربية والمواد البيولوجية والبكتيرية ، وغالبية المطارات والقواعد الجوية العسكرية ، وجميع القدرات العراق على تنفيذ أعمال الحرب الالكترونية المحدودة ، وقدراته على أعمال الاستطلاع الالكترونى ٠
- تدمير غالبية وسائل الاتصال الداخلى والخارجي المدنية والعسكرية ، واغراق وتدمير معظم قطع الاسطول البحرى مع تدمير كلى لحوالى ٥٠ % من القوة المدرعة العراقية ، وحوالى ٦٠ % من باقى قواته ومعداته الأخرى ٠
- تدمير الروح المعنوية لدى القوات المسلحة العراقية وافقادها الرغبة فى القتال ، الأمر الذى أدى الى وقوع حوالى " ١٠٠ ألف رجل " فى الأسر ٠
- تدمير البنية الأساسية المدنية والعسكرية للعراق ومعظم المنشآت الاقتصادية الاستراتيجية ومعظم الكبارى والمعابر وخطوط أنابيب ومصافى وموانى شحن مع تدمير آبار النفط ، ومعظم المدن الرئيسية العراقية ٠
- ومن الغريب أن " صدام حسين " قد رفض مبادرة سوفيتية لوقف اطلاق النار من جانب قوات الائتلاف الدولى ، مقابل الانسحاب العراقى من الكويت ، كما رفض الانذار الأخير الذى وجهه الرئيس الأمريكى " جورج بوش " مساء الجمعة ٢٢ فبراير ١٩٩١ باعلان قبوله لقرارات الأمم المتحدة حتى الثامنة مساء اليوم التالى ، مما أدى الى اندلاع العمليات البرية التى قضت على ما تبقى من أبعاد الأمن القومى العراقى !!!

٢- ادارة أزمة الغزو العراقى للكويت اقليميا ودوليا :-

- **موقف جامعة الدول العربية :**

لم يحدث طوال مدة استغرقت ٤٥ عاما وهى عمر جامعة الدول العربية أن اعتدت دولة عربية بجيوشها وبقرار من رئيسها على دولة عربية أخرى عضو فى الجامعة واحتلتها بل وابتلعتها تماما ، مما جعلها قضية غير مسبوقة فى تاريخ النظام الاقليمى والعربى ٠

- كان أول رد فعل للجامعة العربية هو انعقاد مجلس وزراء خارجية الدول العربية فى دورة غير عادية بالقاهرة فى ٩٠/٨/٣ وأصدر فى نهايته بيانا أدان فيه العدوان العراقى ورفض أى آثار مترتبة عليه ، وتلا ذلك انعقاد قمة عربية بناء على دعوة الرئيس مبارك فى ٩٠/٩/١٠ حيث اختتمت أعمالها فى مساء نفس اليوم وصدر عنها بيان ختامى بادانة العدوان العراقى مع التأكيد على سيادة الكويت واستقلال أراضيه وكذا تأكيد الاجراءات التى تتخذها السعودية ودول الخليج لحق الدفاع الشرعى عنها مع الاستجابة لطلب السعودية ودول الخليج بنقل قوات عربية لدرء أى عدوان محتمل على أراضيهم ، وأخيرا التأكيد على قرارات مجلس الأمن والصادرة حتى ميعاد انعقاد المؤتمر ، وقد وافقت على القرارات ١٢ دولة واعترضت دولتان هما العراق وليبيا وتحفظت ثلاث دول هى السودان ، وفلسطين ، وموريتانيا ، بينما امتنعت الجزائر والأردن واليمن عن التصويت ، ولم تحضر تونس المؤتمر مما أبرز بوضوح حجم الانقسام العربى تجاه الغزو العراقى ٠
- وفى اول سبتمبر ٩٠ أصدر مجلس الجامعة خمسة قرارات بناء على الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية الدول العربية التى وافقت على قرارات مؤتمر القمة السابق انعقاده فى ٩٠/٨/١٠ وكان ملخص القرارات هو التأكيد على استقلال الكويت وعدم الاعتراف بالغزو العراقى والآثار المترتبة عليه ٠

المشاكل التى واجهت جامعة الدول العربية :

- أن الجامعة العربية لا تملك وسيلة لفرض الحل العربى وضمان الانسحاب الكامل للعراق مع تصفية آثار الغزو ، فالجامعة العربية لا تملك غير وسيلة القوة المعنوية ، كما وان النظام العربى لا يملك قوة عسكرية رغم امتلاكه لها قانونا بناء على اتفاقية الدفاع المشترك .
- أطاح الغزو بقدر لا يستهان به من الوفاق العربى وأحدث انقساما بين دوله ، وأصيبت الشرعية القومية بضربة عنيفة هدت أركانها ومقوماتها بدرجة صار معها من الصعب اعادة الأمور الى نصابها الصحيح .
- مما لاشك فيه ان الجامعة العربية لاقت مصاعب جمة وقد فشلت ، حيث ان النوايا تجاهها غير مخلصة وغير دائمة ، فتارة تطلب الدولة العضو ضرورة الالتزام بالتضامن العربى حين تكون فى وضع الحاجة الى الجامعة العربية ، وتارة أخرى تضرب الدولة العضو – نفسها – هذا التضامن وتسخر من الجامعة اذا كانت الأغلبية ضدها .

موقف مجلس الأمن الدولى :-

- عمل مجلس الأمن منذ بداية الأزمة بتماسك واتساق وبطريقة مسئولة ومتزنة بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة نصاً وروحاً وذلك فى اطار الوفاق وانتهاء الحرب الباردة حيث مارس مجلس الأمن دورا جديدا لم يمارسه منذ انشاء المنظمة الدولية عام ١٩٤٥ ، فلأول مرة يصدر مجلس الأمن ١٢ قرارا بخصوص أزمة معينة باجماع آراء الدول الخمس دائمة العضوية بدءاً بالقرار رقم ٦٦٠ الصادر فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، وانتهاءً بالقرار رقم ٦٧٨ الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ ، والذى سمح باستخدام القوة المسلحة ضد العراق ما يلتزم بتنفيذ القرارات السابقة فى موعد أقصاه ١٥ يناير ١٩٩١ .
- وقد برز الدور الامريكى كلاعب رئيسى فى إدارة الأزمة حيث نجح الى حد كبير فى تهميش باقى الأدوار المعنية بها سواء كانت إقليمية أو دولية من منطلق الرغبة فى الانفراد كقوة عظمى تسعى لاعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية بالمنظور الأمنى الذى يتلاءم وعالم القطب الواحد الذى تأمل فيه.
- ورغم ان التحرك الأساسى لمصر فى هذا الاطار قد انطلق اولا من مظلة اغلبية عربية وتمشيا مع الاجماع الدولى شرقا وغربا فى ادانة العدوان واحتراما لمبادئ الشرعية والقانون الدولى الا ان هذا التحرك كان من المنظور العراقى يجئ فى صدارة التهديدات المباشرة التى وضعها فى اعتباره عند تخطيطه لاجراءات رد الفعل فى نطاق ادارته لتلك الأزمة بكافة الادوات والوسائل المتاحة لديه .
- وقد شكل الحشد المصرى والامريكى على وجه الخصوص فى اطار التطورات مادة لهجوم العديد من دول المنطقة الا ان واقع الامر قد اوضح ان الذين اتخذوا من هذا المحور مسارا لحركتهم هم مجموعة الدول التى بادرت بشكل او بآخر فى دعم العراق والوقوف الى جانبه مع بدء الأزمة من منطلقات بنيت على المصالح الذاتية والنظرة القاصرة لابعاد المتغيرات الدولية فى العصر الراهن .
- والواقع ان العراق قد مهد خلال مرحلة ما قبل الغزو لبناء الجسور مع العديد من دول المسرح (الاردن – اليمن – موريتانيا –السودان–ايران)واخيرا متوهما مصر فى اطار مجلس التعاون العربى .
- وفى اطار تمسك العراق بموقفه تم حشد معظم التجميع القتالى لقواته المسلحة فى مسرح عمليات الكويت مع الاستعداد لزيادة حجم تلك القوات فى محاولة لابراز مدى الاصرار على الابقاء على الكويت كجزء من العراق فى نفس الوقت الذى استمر فيه بالتلويح باستخدام القوة ضد مصادر الطاقة وتفجير المنطقة بصراعات جانبية .

- وبالرغم من ذلك فقد ظلت الجهود السياسية لمصر والقوى العربية المختلفة موظفة لصالح تجنب المواجهة العسكرية ادراكا منها لنتائجها الخطيرة ليس على العراق وحده ولكن على الامة العربية كلها .
- وبالتوازى مع الجهود السياسية استكملت عملية الحشد وبناء القدرات والقوات اللازمة للدفاع للعملية (درع الصحراء) .. ثم كان قرار اباحة استخدام القوة العسكرية ضد العراق وتنفيذ العملية الهجومية الاستراتيجية (عاصفة الصحراء) ليحقق من المنظور العسكرى تدمير التجمع الرئيسى للقوات المسلحة العراقية فى مسرح عمليات الكويت .. واستعادة الشرعية .. مع فرض الارادة الدولية على النظام لتحقيق الاهداف السياسية والامنية للعملية الهجومية الاستراتيجية .
- ولقد ولد الغزو العراقى للكويت ردود فعل متباينة بشدة على المستوى الإقليمى حيث خلقت الأزمة ما يشبه "حالة استقطاب حادة " فى العالم العربى بين الدول التى ايدت العراق والدول التى ناهضته الامر الذى دعا البعض الى وصف تلك الحالة بأنها " حالة حرب اهلية عربية " والواقع ان هذه التباينات الحادة فى المواقف العربية من ازمة وعمليات الخليج الثانية كانت نابعة فى الأساس من تراكم اوجه الخلاف بين الدول العربية بشأن العديد من القضايا التى اثارها الغزو العراقى للكويت سواء تلك المتعلقة بمشروعية الخطوة العراقية او المتعلقة بالخلاف حول مسألة الاستعانة بالقوات الاجنبية او المتعلقة بالخلاف حول مسألة الربط بين الكويت وفلسطين على نحو مافعلت القيادة العراقية ، اضف الى ذلك ان هذه الأزمة اثارت خلافا حادا حول طبيعة الخطوات الاجرائية التى يتعين اتخاذها لعلاج الأزمة التى نشبت بفعل الخطوة العراقية .
- ففيما يتعلق بالدول التى وقفت بشدة ضد الغزو العراقى للكويت كان هذا الموقف يجمع بالاساس بين كل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربى ومصر وسوريا والمغرب ذلك أن الغزو العراقى للكويت خلق مايشبه الصدمة لشعوب وحكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربى حيث ان الغزو كشف عن نوع لم يكن متوقعا على الاطلاق من التهديدات فى مواجهة تلك الدول ، اذ ان التهديد والعدوان وقع فى هذه الحالة من جانب الدولة التى كان يفترض ان تمثل مصدرا للحماية ولتعزيز امن تلك الدول فى مواجهة العدائيات الخارجية الاخرى لاسيما تلك القادمة من ايران ومن ثم فان الغزو العراقى للكويت شكل لطمة قاسية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربى وكانت استجابتها للغزو العراقى للكويت تتجاوز مجرد العمل على تحرير الكويت ولكنها كانت نابعة ايضا من السعى الى توفير عنصر لحماية امنها الوطنى فى مواجهة تهديد عراقى مماثل وبدا هذا المتغير واضحا بصفة خاصة فى حالة السعودية والتى صدرت عن القيادة العراقية تلميحات بشأن امكانية دخولها ايضا فى المستقبل الامر الذى اثار ردود فعل حادة من جانب القيادة السعودية .
- اما بالنسبة لمصر فقد كان موقفها نابعا من مكانتها ودورها بالإضافة إلى الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التى تتصل بالدلالات المباشرة وغير المباشرة للغزو العراقى للكويت حيث كانت المبادرة العسكرية العراقية تنطوى شكلا ومضمونا على محاولة استبعاد مصر وتهميشها واخراجها من دائرة التأثير فى القضايا الحيوية العربية علاوة على ان الغزو العراقى للكويت شكل احراجا لمصر التى وجدت ان وساطتها لتسوية النزاع العراقى – الكويتى قبل الغزو قد باءت بالفشل علاوة على ان السياسة المصرية انطلقت بالاساس من ادانتها المبدئية لاستخدام القوة المسلحة فى تسوية النزاعات العربية – العربية ، اما فيما يتعلق بالموقف السورى فقد كان الدافع الرئيسى يتمثل فى محاولة احتواء العراق ومنعه من محاولة التوسع فى الاطار الجيوبوليتيكى العربى المحيط به وهو ما

كان يمكن ان يمثل –حال حدوثه – تهديدا جسيما لسوريا فى ظل العلاقات الملتهبة بين النظامين البعثيين الحاكمين فى العراق وسوريا منذ فترة ليست بالقصيرة علاوة على ان سوريا رأت فى ازمة الخليج الثانية فرصة لتعزيز علاقتها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي للحصول على بعض المكاسب الاقتصادية فضلا عما يمكن ان يؤدى اليه ذلك من احداث قدر من التقارب بين سوريا والولايات المتحدة الامريكية .

- اما بالنسبة للمغرب فقد كان موقفه نابعا بالاساس من الارتباط القوى للقيادة الملكية المغربية بالسياسة الغربية علاوة على رغبة المغرب فى الحصول على قدر من المكاسب الاقتصادية التى كان يفترض ان تاتى عقب تقسيم غنائم تحرير الكويت اقتصاديا وسياسيا ومن ثم فقد كان الموقف المغربى يسير فى ركاب السياسة الامريكية فى المنطقة وكان راغبا فقط فى التوافق مع مقتضيات هذه السياسة حتى وان تعارضت مع توجيهات قطاعات عريضة من الرأى العام المغربى الذى بدأ اقرب الى العراق منه الى موقف الائتلاف الدولى لاسيما بعدما ازدادت حدة اعمال القصف الجوى لطائرات الائتلاف الدولى ضد الاهداف العسكرية والمدنية العراقية بعد ١٧يناير١٩٩١ .

- وعلى الجانب الاخر كانت هناك مجموعة من الدول العربية التى اتخذت موقفا عربيا من الموقف العراقى حيث كان موقف هذه الدول مثل الاردن واليمن والسودان مدفوعا برغبتها فى الحصول على بعض المكاسب الاقتصادية عبر تشجيعها لما اعتبرته محاولة من العراق لاحداث قدر من التوازن بين الدول العربية الغنية والدول الفقيرة علاوة على ان العراق كان يستهدف من ورائه اقامة تجمع عربى موالى ومؤيد للسياسة العراقية وقد تقدمت هذه الدول بعدد من الافكار والمبادرات الدبلوماسية الفردية او الثنائية التى استهدفت الوصول الى حل سياسى للأزمة بما يحول دون انفجارها وعكست هذه المبادرات تعاطفا ملموسا مع الموقف العراقى .

- وعلى اية حال فان كافة الجهود الدبلوماسية العربية التى بذلت فى هذا السياق آلت الى الاخفاق الكامل وكان ذلك عائدا الى ان تلك الجهود لم تكن منذ البداية ذات وزن كبير فى عملية الادارة الشاملة للأزمة وهى الادارة التى كانت فى واقع الامر من نصيب القوى الدولية وبالتالى وصلت الأزمة الى درجة المواجهة العسكرية واسعة النطاق منذ ١٧ يناير ١٩٩١ مما دفع الاطراف العربية الفاعلة الى حالة من التسليم بالامر الواقع والاقتصار على طرح عدد من الافكار الدبلوماسى .

- وعلى الجانب الاخر اتخذت القوى الاقليمية الاخرى فى الشرق الاوسط مواقف متباينة من الأزمة استهدفت فى جوهرها الافادة الى اقصى درجة ممكنة منها ففيما يتعلق بايران رأت القيادة الايرانية ان الغزو العراقى للكويت يمثل اخلالا صارخا بميزان القوى الاقليمى فى الخليج لصالح العراق استنادا الى ان حصول العراق على اراضى كويتية يتيح له امتلاك المزيد من مقومات القوة والمزايا الاستراتيجية بما قد يساعده على التحكم فى مدخل الخليج مع امكانية محاصرته بسهولة للموانى الايرانية حال نشوب مواجهة بين الطرفين وخلصت القيادة الايرانية الى ان الغزو العراقى للكويت يمثل تهديدا جسيما للامن القومى الايرانى وعلى هذا الاساس ارتكزت الادارة الايرانية لأزمة الخليج ليس فقط على مجرد معارضة الغزو العراقى للكويت ولكن ايضا على ضرورة معاقبة العراق على مبادرته العدوانية وفى هذا الاطار عارضت ايران اية تسوية من شأنها تمكين العراق من الحصول على اية مكاسب اقليمية يمكن ان تغير من الوضع الاستراتيجى فى المنطقة وهددت بانها قد تضطر الى احتلال اية اجزاء من اراضى الكويت يحصل عليها العراق كفدية للخروج من الكويت كما حرصت ايران على الاستفادة – سياسيا واقتصاديا – من المحاولات الدولية والعربية المتوالية لكسب ودها فى اطار عملية الضغط على العراق خلال تلك الأزمة .

- وبالمثل فان تركيا وقعت فى وضع بالغ الحساسية والحرج بفعل نشوب ازمة الخليج حيث انطوت هذه الأزمة على الاخلال بالمصالح الاقتصادية التى ترتبط بها تركيا مع العراق وحرصت تركيا على الحصول اولا على تعويضات اقتصادية وسياسية فى مقابل الخسائر السياسية والاقتصادية التى تعرضت لها وفى هذا الاطار حصلت تركيا فى البداية على تعهد امريكى بتعويض تركيا عن جانب كبير من الخسائر الاقتصادية وامتدت هذه التعويضات الى كافة المجالات الاقتصادية والتسليحية وفى المقابل قامت تركيا باغلاق خط الانابيب العراقى الممتد بين كركوك والموصل ووقف جميع اعمال الاستيراد والتصدير مع العراق كما اعطت تركيا تسهيلات للقوات الامريكية فى المواجهة العسكرية .
- اما اسرائيل فقد جاءت تلك الازمة تكريسا لحالة من التصاعد التدريجى فى سلسلة التصعيد بين الجانبين الاسرائيلى والعراقى حيث كانت اسرائيل قد عبرت مرارا وتكرارا قبل الغزو العراقى للكويت عن مخاوفها من تنامى القدرات العسكرية العراقية وفى اعقاب الغزو العراقى للكويت نشأت مخاوف واسعة داخل اسرائيل من احتمال هجوم عراقى على الاراضى الاسرائيلية الا ان اسرائيل التزمت الحذر فى الرد على التهديدات العراقية بفعل الضغوط الامريكية عليها لعدم التدخل فى الأزمة ولم تعلن اسرائيل حالة التأهب بين قواتها وبشكل عام فان هذه الأزمة اثارت جدلا داخليا واسعا فى اسرائيل بشأن التدخل او عدم التدخل فى هذه الأزمة والحرب حيث كانت الولايات قد طلبت من اسرائيل عدم التدخل فى هذه المواجهة لعدم تعقيد عملية بناء الائتلاف الدولى المناهضة للعراق والذى يضم اطرافا عربية قد ترفض وجود قوات اسرائيلية داخل معسكر الائتلاف الدولى ومع ذلك فان تصاعد التهديدات العراقية قبل نشوب الحرب ثم وقوع الهجمات الصاروخية العراقية على اسرائيل بعد نشوب الحرب قد دفع المسئولين الاسرائيليين الى التهديد بان اسرائيل سوف تتجاهل مطالب الولايات المتحدة لها بضبط النفس اذا ماشعرت باقتراب التهديد العراقى من الاراضى الاسرائيلية وقد انتهى هذا الجدل بالتزام اسرائيل باقصى درجة من ضبط النفس فى مواجهة الهجمات العراقية فى مقابل التزام الولايات المتحدة بتأمين الاحتياجات والمطالب الاقتصادية والعسكرية الاسرائيلية وعلى اية حال فان هذه التجربة اظهرت الى حد كبير محدودية الدور الاقليمى الاسرائيلى فى الاستراتيجية الامريكية فى الشرق الاوسط فقد نظر الى اسرائيل دوما باعتبارها وكيل السياسة الامريكية فى المنطقة لاسيما فيما يتعلق بحماية ابار البترول فى منطقة الخليج الا ان تجربة الغزو العراقى للكويت اظهرت ان للدور الاسرائيلى الاقليمى حدودا لايمكن ان يتخطاها .

٣- الدور العسكرى المصرى والعربى فى عمليات الخليج :-

فى تناولنا للفصل الرابع من الرسالة (الدور العسكرى المصرى والعربى فى عمليات الخليج) تم القاء الضوء على أبرز ما قامت به كل من مصر والمملكة العربية السعودية والدور العسكرى المحورى والفاعل فى الأزمة وعملية التحرير ..

الدور العسكرى المصرى :-

- جاء التدخل العسكرى المصرى فى أزمة الخليج متوافقا مع السياسة المصرية المعلنة ومن منطلق دورها التاريخى والقيادى فى الأمة العربية وتمشيا مع نصوص ومواثيق الجامعة العربية والقانون الدولى ... ولم يأتى التدخل العسكرى المصرى نتيجة دوافع عدوانية أو نزعات تهدف إلى الزعامة والسيطرة على الأمة العربية وانما جاء نتيجة حتمية فرضتها الاسس والركائز الآتية :-
- قرارات مؤتمر القمة العربية الطارئ الذى عقد فى القاهرة لبحث الأزمة .

- نصوص وقوانين جامعة الدول العربية .
- اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر ودول الخليج .
- طلب كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات اشتراك القوات المسلحة المصرية والعربية لمعاونتها فى الدفاع عن أراضيها ضد الغزو العراقى والاستعداد للمشاركة فى تحرير الكويت عسكريا اذا تطلب الموقف.
- النداءات المتكررة للرئيس محمد حسنى مبارك والتى وصلت إلى ٢٧ نداء والتى طالب فيها القيادة العراقية بالانسحاب من الكويت واعادة الشرعية لها درءا لمخاطر تدمير القوة العراقية فى مواجهة ترسانة من الأسلحة غاية فى التطور التكنولوجى لقوات أكثر من : " ٣٠ " دولة تم حشدها فى الخليج.
- ولقد تحملت القوات المسلحة المصرية العبء الأكبر فى حرب تحرير الكويت فقد كان عليها بالتعاون مع القوات السعودية والقطرية والكويتية أن تقتحم الدفاعات العراقية المستندة على سلسلة من الموانع المتعددة على حدود الكويت ثم تطور عملياتها بسرعة لتحرير مدينة الكويت العاصمة .. ثم بعد ذلك تقوم بتطهير باقى المدن الكويتية من باقى القوات العراقية .. فالمدفعية المصرية بأنواعها قامت بتنفيذ تمهيد نيرانى مكثف على المواقع العراقية فى مواجهة نطاق عملياتها والتى تجاوزت ٣٠ كيلومترا .. وخلال ذلك قام المهندسون المصريون ورجال الصاعقة بتأمين حقول الألغام وفتح الثغرات تمهيدا للاقتحام .. ثم قامت الفرقة الثالثة المشاة باقتحام الدفاعات العراقية وتوغلت فى عملياتها بل أنها حققت مهامها بأسرع مما كان مخططا وبفتح حجم أقل من القوات .. ومن خلال الفرقة الثالثة تم دفع الفرقة الرابعة المدرعة للتعاون مع باقى وحدات الفرقة الثالثة فى الوصول إلى مدينة الجهراء . ثم إلى مدينة الكويت لتعلن تحرير قوات الائتلاف لها وذلك بالتعاون مع الوحدات السعودية والقطرية والكويتية .
- ولم يقتصر الدور العسكرى المصرى فى الاشتراك فى الدفاع عن المملكة السعودية ودولة الامارات وتحرير الكويت .. وانما امتد ليشمل تقديم كافة التسهيلات والتأمين ضد الأخطار والتهديدات والعدائيات لقوات الائتلاف الدولى بالقدر الذى يمكن معه القول أنه لولا ذلك الدور المصرى لما كان ذلك النجاح الذى تحقق .. أو على أقل تقدير كان سيتم بخسائر جسيمة فى الامداد والاسلحة والمعدات .
- ولقد شاركت القوات المسلحة المصرية بكامل قواتها وقدراتها وفعاليتها فى عملية تأمين تحرك وحشد قوات الائتلاف الدولى
  - حيث بلغ إجمالى حجم النقل من المعدات والاسلحة والمركبات والمجررات والاحتياجات المصرية التى دفعت إلى مسرح عمليات الخليج كالآتى :

    ١٣٠٩ مجررة أنواع - ٥٠٦٧ مركبة أنواع - ٣٤١ قطعة مدفعية - ٣٨٦ مقطرة أنواع - ٣٥ ألف فرد - ٤٢٥ معدة مهندسين - ١٨١٥ طن احتياجات .
  - وقد وصلت مسافات التحرك داخل المملكة العربية السعودية التى احتاجت لخدمة قائد نظمت بواسطة عناصر الشرطة العسكرية المصرية مسافة تصل إلى (١٧٠٠) كيلومتر من الموانى والمطارات إلى مناطق التمركز وعلى طرق يتم استخدامها والتحرك عليها لأول مرة .
  - كما شهدت قيادات القوات المشتركة بالرياض وقاعدة الملك خالد العسكرية نشاطا اداريا وفنيا مشتركا للجانبين المصرى والسعودى وتعاونا وتنشيطا كبيرا لتوفير مطالب العمليات ودراستها على الواقع من خلال

الزيارات الميدانية من الهيئات والادارات المصرية أو من خلال مجموعة التنسيق المصرية التى دفعت للعمل مع الجانب السعودى بالقيادة المشتركة بالرياض لضمان التنسيق بين الجانبين.

- وفى مجال تدريب قوات المسرح على مهام العمليات ... فقد تم تنفيذ مشروعات مشتركة بين كل من القوات الخاصة الأمريكية وقوات الصاعقة المصرية كما تم تنفيذ تدريبات مشتركة على أسلوب صد الهجمات الجوية .. إلى جانب عقد دورات تدريبية مشتركة مع القوات الامريكية هذا اضافة إلى التدريب مع القوات الفرنسية وتبادل الخبرات فى أعمال الكشف الوقاية من الاسلحة فوق التقليدية . كما تم الحاق كتيبة قوات خاصة سعودية على لواء الصاعقة المصرية للتدريب والاستفادة من الخبرة المصرية فى هذا المجال .
- هذا ولم يكن اشتراك القوة المسلحة المصرية إلى جانب دول عربية أخرى هو الحدث الأول فلقد أرسلت مصر دعما إلى الجزائر قبل وأثناء حرب ٥٦ وإلى العراق عام ٥٨ لتأمين العاصمة العراقية أثناء حربها ضد الاكراد وإلى الكويت فى أزمة الحدود مع العراق عام ٦٢ وإلى اليمن الشمالية لمساندالها فى تثبيت نظام الحكم الجمهورى بين عام ٦٢ ، ٦٧ ودعم ليبيا بين عامى ٧٠ ، ٧٣ ودعم العراق عندما السحب إلى حدوده فى حربه ضد ايران خلال الفترة من عام ٨٠ إلى انتهاء الحرب علاوة على دعم السودان عند تعرضه للتهديد الاثيوبى أو فى حربه مع الجنوب وتأمينا لعاصمته الخرطوم بدءا من استقلاله عام ٥٦ .
- ولقد اثبتت التجربة أن القوات المسلحة المصرية بما تملكه من قدرات عسكرية عاليه ومستوى تدريب عالى والتزام بالقضايا القومية من منطلق الالتزام بمبادئ الشرعية والقانون الدولى .. انها القوة الاقدر على أن تلعب دورا رئيسيا فى تحقيق الامن والاستقرار فى المنطقة والمحافظة على قدرات وثروات الوطن العربى.
- هذا اضافة إلى أن مصر شاركت فى تدريب عناصر القوات المسلحة لمعظم الدول العربية .. كما أن مصانعها الحربية كادت تغطى مطالب الدول العربية من أسلحة وذخائر ... ومعاهدها العلمية العسكرية مفتوحة لكل الأشقاء العرب من القادة والضباط .
- ومن هنا فقد تحددت مهمة القوات المسلحة المصرية فى الدفاع عن المملكة العربية السعودية والاستعداد طبقا للموقف لتنفيذ أى مهام أخرى تكلف بها من القائد الأعلى للقوات المسلحة .

<u>محددات التدخل العسكرى المصرى من وجهة النظر العسكرية :-</u>

- جاء طلب المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة بارسال قوات عربية الى أراضيها هدف أن يكون التواجد العسكرى العربى والاسلامى لمعاونة القوات المسلحة السعودية وقوات الامارات لصد العدوان المنتظر عليها وأن تكون هذه القوات منفصلة عن التواجد الاستراتيجى للقوات الأمريكية والدولية التى لن تقف عند الضرورة للدفاع فقط ، بل ستكون لها مهام هجومية ، اذا دعت الضرورة ، وبالتالى فان القوات المصرية والعربية والاسلامية هى جزء من قوات الدفاع السعودية ،
- أن التدخل العسكرى المصرى والعربى والاسلامى يأتى تأكيدا للدور العربى فى المساهمة فى حل النزاعات العربية ، وتأكيدا ثانيا لعدم انفراد التواجد الأجنبى فى المنطقة العربية ،
- التمهيد مبكرا لدور حاسم فى النظام الأمنى الذى يجب أن تنتهى اليه الأزمة بالنسبة لدول الخليج ،
- تهيئة الظروف لاحلال القوات العربية فى هذا النظام الأمنى المقترح محل القوات الأجنبية بمنطقة الخليج وبالتالى ابطال استمرارها فى المنطقة العربية مستقبلا ،

- تأكيد استمرار تدفق المساعدات العسكرية على مصر وبالتالى تهيئة الظروف الدولية المناسبة لتطوير القوات المسلحة المصرية ، انطلاقا من قناعة تلك الدول ، وحتمية الدور العسكرى المصرى والمحافظة على استمرار دعمها نتيجة للسياسة المتوازنة والمعتدلة التى أدارت بها القيادة السياسية المصرية أزمة الخليج ، ومواقفها الثابتة على مر التاريخ .
- أن الدول العربية قد دعمت القوات المسلحة المصرية بقوات رمزية فى كافة معاركها السابقة .
- لاثبات مصداقية مصر وتأكيد دورها فى مساندة دول عربية ضد عدوان دولة عربية أخرى .
- أن القوات المصرية التى تم دفعها الى المملكة العربية السعودية ودولة الامارات ، لن تؤثر على مهام وكفاءة القوات المخصصة فى الاتجاه الاستراتيجي الشمالى الشرقى .

<u>الدور العسكرى السعودى :-</u>

- بصدور القرار التاريخى لخادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الصديقة والشقيقة ، واقرار هذا الحق بواسطة جامعة الدول العربية وقرار القمة العربى ، بدأت الاجراءات الفورية لمواجهة هذا العدوان الذى يعتبر من أخطر ما شهده التاريخ الاسلامى والعربى الحديث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فلم يسبق أن قامت دولة عربية باجتياح دولة عربية مجاورة واحتلالها، وتدمير بنيتها العمرانية والاقتصادية والعلمية ، وسرقة ممتلكاتها الرسمية والشعبية ، وقتل وتشريد مواطنيها العزل بدون تمييز .

ومن هنا كان التحرك السريع للقيادة السياسية للمملكة العربية السعودية فى عدة مجالات متوازية لمواجهة التهديدات العراقية المحتملة للأراضى السعودية واستقبال حكومة وشعب الكويت ثم الاستعداد لاستقبال القوات العربية والاسلامية والصديقة فى مرحلة لاحقة بعد صدور القرار التاريخى لخادم الحرمين الشريفين بدعوة تلك القوات لمشاركة القوات المسلحة السعودية فى الدفاع عن أراضيها .

- وفى الخامس من أغسطس ١٩٩٠ وبصدور القرار التاريخى لخادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الشقيقة والاسلامية والصديقة لمشاركة القوات المسلحة السعودية فى الدفاع عن أراضيها ، انطلقت المملكة العربية السعودية فى كل المجالات وكافة الاتجاهات فى اطار من التعاون بين القيادات السياسية والعسكرية والداخلية ، لتهيئ أنسب الظروف لاستقبال وايواء وتحرك وانتشار واعاشة القوات القادمة الى المملكة وما تطلب ذلك من تخطيط شامل وضعت فيه المملكة العربية السعودية قيادة وشعبا كل امكانياتها وقدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والمعنوية والدبلوماسية سعيا لانجاح ذلك الحشد الدولى وتوفير كافة الوسائل والسبل والعناصر للوصول الى والتحرك والانتشار والتأمين حتى تمام حشده فى المناطق المخصصة له فى المنطقتين الشرقية والشمالية السعودية .

<u>٤- النتائج المباشرة العسكرية والأمنية مصريا وعربيا واقليميا :-</u>

<u>النتائج العسكرية والأمنية :-</u>

- لقد عكست حرب الخليج الثانية عدة نتائج عسكرية وأمنية على المستوى الاستراتيجى
- كشفت الأزمة عن مدى الضعف الذى كان وما زال يعترى العلاقات بين الدول العربية وبعضها .. ومدى العجز الذى يعانى منه النسق العربى فى مواجهة الأفكار والتهديدات التى يتعرض لها الوطن العربى .. والتى أصبحت تأتى من قلب العالم العربى ذاته ومن أعضائه .

- افتقد مجلس التعاون لدول الخليج العربي للقدرة على ملئ الفراغ الاستراتيجي اللازم لحماية ثرواته وتأمين مصالحه الدولية .. مما اضطره للاستعانة بالقوات الأجنبية والعربية وأدى الى كسر الصيغة الأمنية التى قام عليها المجلس .
- واجهت المنطقة العربية وجودا دوليا عسكريا ضخما من أجل المصالح الحيوية للدول العظمى والكبرى ..
- ظهرت ايجابية دول الجوار الجغرافى فى اطار البحث عن دور أمنى واقتصادى لها فى مرحلة ما بعد الأزمة .. سواء من جانب تركيا أو ايران أو اسرائيل .
- برز الدور السياسى والاستراتيجى لبعض الدول العربية ، وعلى رأسها مصر التى أكدت ثقلها السياسى والعسكرى وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها القومية فى حماية الأمن القومى العربى .. وقد طرح الدور المصرى مفاهيم أساسية عن حتمية العمل العربى المشترك والجاد لارساء معالم نظام أمنى عربى يوفر الاستقرار فى المنطقة العربية .
- تعرض الأمن القومى العربى كله لعملية تخريبية شديدة عندما اعتدت العراق اعتداءا صارخا على دولة الكويت العربية المجاورة لها .. وقد خلقت هذه الظاهرة ، مفهوما مختلفا للأمن القومى العربى ، يتطلب تعديلات عسكرية وأمنية يمكن أن تصبح مدخلا لمفهوم جديد أكثر واقعية للأمن القومى العربى .
- أكدت تلك النتائج أن أى نظام جديد للأمن لايمكن أن يتمتع بالصلابة والقدرة على البقاء فى ظل الاعتماد على الذات والتى ثبت فشلها تماما .. أو على فكرة الاستعانة الدائمة بالقوى الأجنبية ، ويعد الطريق الواقعى هو السعى لايجاد صيغة عربية للأمن الجماعى تشارك فيها مجموعة من الدول العربية ..

اسرائيل والنتائج العسكرية المباشرة عليها :-

- لعل من أهم النتائج العسكرية المباشرة على اسرائيل هو تحقيق حلمها فى الحصول على صواريخ "باتريوت " المضادة للصواريخ ، وبذلك كسبت نظاما دفاعيا جديدا على أعلى مستوى من التكنولوجيا ، وتم نشرها فى كل اسرائيل بأطقم تشغيلها ..
- كما استكملت اسرائيل مراحل تجربة الصاروخ المضاد للصواريخ الذى تقوم بتصنيعه على مرحلتين ، حيث أتمت مرحلته الأولى فقط، وتتكلف مرحلته الثانية " ٢٤٠ مليون دولار " قامت الولايات المتحدة بدفعها .
- الى جانب حصول اسرائيل على وعد بدعم مالى حوالى "٢٠ مليار دولار" لمواجهة الموقف وتعويضها وتأمين حدودها
- اضافة الى ما مثله عدم الرد الاسرائيلى من تفويت الفرصة على ما كان يستهدفه العراق من حقيقة عدم المساس بالقدرات العسكرية الاسرائيلية أو تضررها العسكرى فى وقت تتآكل فيه الامكانيات والقدرات العسكرية العراقية بشكل كبير ..

ايران والنتائج العسكرية المباشرة عليها :-

ان التحول المفاجأ الذى طرأ على السياسة العراقية اذاء ايران والتنازلات العديدة التى قدمتها بغداد لطهران كانت مثار لحديث العالم : فقد ذكر تقرير من الفورين ربورت صدر فى لندن مع بداية الغزو العراقى للكويت أن الرئيس العراقى قدم لايران تنازلات عديدة أكثر مما تم اعلانه وخاصة اعتراف العراق باتفاقية الجزائر المبرمة عام ١٩٧٥ والانسحاب من الاراضى الايرانية وبدء تبادل الاسرى وذلك مقابل ضمان حياد ايران فى صراع العراق مع العالم وأوضح التقرير أن هذه التنازلات - التى لم يعلن عنها - ما يسمى بالتعويضات الحربية ، ونقل التقرير من مصادر دبلوماسية ايرانية أن وزير الخارجية الايرانى قد صرح بأن ما تحقق يعد أعظم الانتصارات الايرانية على مدى التاريخ حيث كانت ايران تطالب بـ (٣٠٠ مليار دولار) تعويضات حربية لكنها حصلت على أكثر من ذلك فقد نص

التقرير أن ما تستطيع ايران استيراده هو (١٥٠) الف برميل بترول يوميا يتم نقلها عبر شط العرب عن طريق الاسطول العراقى الهائل من اللوريات ثم الشحن من شبه جزيرة " الفاو" وتبلغ قيمة هذه الكمية (٤,٥) مليون دولار يوميا أى مايعادل ١,٥ مليار دولار سنويا واضافة إلى التعويضات العسكرية فقد تم تقديم تنازلات أخرى متعددة فى مقابل وعد ايران بعدم مهاجمة العراق فى حالة دخولها حرب مع الولايات المتحدة وحلفائها هذا بالاضافة إلى ما أكتسبته ايران من هروب ١١٠ طائرة قتالية أثناء الحرب .

٥- الدروس والخبرات المكتسبة مصريا وعربيا واقليميا :-

فى المجال العسكرى والأمنى

◆ **مصـــر :**

لم يأتى التدخل العسكرى المصرى نتيجة دوافع عدوانيـــة او نزعـات خاصـة وإنمـا جـاء نتيجـة حتميـة فرضتها عوامل اساسية :

اولها .. دعوة مؤتمر القمة العربية الطارئة الى اجتماع فى القاهرة خلال ٢٤ ساعة واستجابة كل الدول العربية لها

ثانيها .. ربط الشرعية العربية بالشرعية الدولية من خلال تمشى قرارات القمة العربية مع قـرارات مجلس الامن الدولى .

ثالثها .. ان القوة المسلحة التى تم ارسالها الى كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات كانت طبقـا لثلاث محددات التزمت بها مصر :-

- ميثاق جامعة الدول العربية .
- قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة .
- دعوة حكومات تلك الدول لمصر لارسال قوات الدفاع عن اراضيها .

رابعها .. النداءات المتكررة للرئيس محمد حسنى مبارك والتى وصلت الى " ٢٧ نداء " والتى طـالبت فيهـا القيـادة العراقية الانسحاب من الكويت واعادة الشرعية لها درءا لمخاطر تدمير القوة العراقية فى مواجهة ترسانة بحرية هائلة فى التطور التكنولوجى لقوات اكثر من " ٣٠ دولة " .

- لقد اثبتت التجربة ان القوات المصرية بما تملكه من قدرات عسكرية عالية ومستوى تدريـب متميـز والـتزام بالقضايا العربية القومية انها القوة الاقدر على ان تلعب دورا رئيسيا فى تحقيق الامـن والاسـتقرار فى المنطقـة والمحافظة على قدرات وثروات الوطن العربى .
- ان اشتراك القوات المصرية قد اكد الدور العربى فى المساهمة فى حل النزاعات العربية كما اثبتت مصداقية مصـر وتأكيد دورها فى مساندة الدول العربية ضد عدوان دولة عربية اخرى .

ولقد كان هناك العديد من الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة الا انى اركز هنا على " ثمانية " رئيسية منها .

اولها .. اهمية توافر الامكانات والقدرات العسكرية المصرية التى تتيح لها " القدرة على العمل الخارجى " خارج حـدود الدولة لدعم وتحقيق الامن القومى العربى .

ثانيها .. توفير الفعاليات المناسبة فى مجال العمل العسكرى العربى المشترك لدرء اية اخطار او تهديدات عن الامة العربية

ثالثها .. اكتساب ثقة الامة العربية فى توافر القدرات المصرية سواء للحفاظ على توازنات القوى او ردع أى محاولة أى محاولة للمساس بسيادة الدول العربية .

رابعها .. تأييد الجانب العربي لتواجد قوات مصرية فى ظل القناعة الحقيقية بعدم وجود مطامع مصرية او أهداف ملتوية للدعم العسكرى المصرى لها .

خامسها .. ايجابيات الاحتكاك والتنسيق والتفاعل ودمج الخبرات بين القوات المصرية واية قوات اخرى شاركت فى الائتلاف .

سادسها .. وقوف الشعب المصرى خلف قواته المسلحة ارتباطا بقناعة الرأى العام المصرى بمشروعية الموقف المصرى وسلامته ووقوفه الى جانب الحق .

سابعها .. ما مكنه تميز القوات المسلحة المصرية لارتباطها بالمنطقة ومعرفة خصائصها وخبراتها السابقة فى ظروف مشابهة من ايجابيات لها وزنها تجاه طرح فريد من الفعاليات لدورها وقدرتها على مواجهة التحديات .

ثامنها .. ان القوات المصرية التى دفعت الى المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية لم تؤثر على مهام وكفاءة القوات المخصصة لتأمين حدود مصر ضد أى عدوان خارجى .

- **العراق**

- لقد ادت التقديرات الخاطئة لحجم وطبيعة التهديدات الى عدم التوافق بين الاهداف العراقية وامكانياتها المتاحة - فقد كان الاختلاف واضحا فى موازين القوى العسكرية فى غير صالح العراق مما شكل قيدا جوهريا على الادارة العراقية للصراع المسلح الى جانب عدم التقدير السليم لشكل وطبيعة الحرب المقبلة من حيث كونها اولى التطبيقات العملية لنظريات القتال الحديثة " المعلبة الجو/ برية " والتى اعتنقتها قوات الائتلاف الدولى والتى افتقر الفكر العسكرى الاستراتيجى العراقى الى الاساليب والوسائل وتنظيم الدفاعات التى يمكن ان يواجه بها ذلك الفكر المتطور
- ولقد كان لاوجه القصور والنقص اثرها على الهزيمة العسكرية ومانتج عنها من خسائر جسيمة فى القوات المسلحة العراقية ابرزها :
  - القوات البرية .. تدمير ٣٩٥٦ دبابة ، ٢١٦٦ عربة مدرعة ، ٣٠٩٢ قطعة مدفعية بنسبة تتراوح بين ٣٦ الى ٦٦ % منها الى جانب اسر واستلام حوالى ٦٢ الف فرد اضافة الى حوالى حوالى ١٥٠ الف بين قتيل وجريح .
  - القوات البحرية .. تدمير ٨٨ % من لنشات الصواريخ ، ٤٠ % من باقى القطع .
  - القوات الجوية .. تدمير ٥٠ % من اجمالى طائرات القتال ، ٦٣% من دشم الطائرات .
  - الدفاع الجوى .. تدمير حوالى ٥٥% من كتائب الدفاع الجوى .
- وقد كان لصدور الاوامر بانسحاب القوات العراقية صباح يوم ٢٦ فبراير ١٩٩١ - وعدم التخطيط والتدريب على الانسحاب التكتيكى الناجح ان حدث انهيار كامل فى الدفاعات مما زاد من حجم الخسائر عامة ومن عدد الاسرى والقتلى والجرحى والمفقودين خاصة .
- وعن مدى تطبيق مبادئ الحرب فى العمليات العراقية يمكن القول ان الاستراتيجية الدفاعية والتفوق النوعى لقوات الائتلاف قد فرضت على القيادة العراقية التركيز على ثلاثة مبادئ هى الحشد .. والانتشار .. والخداع .. اضافة الى محاولة خلق التفوق المعنوى من مسرح العمليات .

- الحشـد .. يمكن القول انه لعب دورا رئيسيا حيث هدفت القيادة العراقية منه الى احراز التفوق العددى علـى قوات الائتلاف وذلك لتضييق فجوة التفوق التكنولوجى لجبهة الائتلاف .. وقد وصل الحجم داخل الكويـت وفى منطقة غرب الباطن (٤٣) فرقة متنوعة تمثل حوالى ٨٠% من القوات المخصصة للعمل فى مسرح العمليـات .. افتقدت حرية المناورة عند بدء العمليات فى مواجهة ما تملكه قوات الائتلاف من تفوق جوى قادر على قطع خطوط المواصلات مما افقد الحشد العراقى لامكانية المناورة الاستراتيجية بشكل كبير .
- الانتشـار .. حيث عملت القيادة العراقية على توزيع القوات توزيعا استراتيجيا جيدا طوليا على امتداد الحدود الكويتية ـ السعودية وعرضيا داخل الكويت وحتى جنوب العراق .
- الخـداع .. فقد عملت القيادة العراقية على تعظيم قدراتها العسكرية وقد ركزت جهودها اعلاميـا وسياسـيا وعسكريا على التضليل عن حجم امكانياتها الحقيقية وابرزت العراق كقوة عسكرية كبرى قادرة على ادارة صـراع طويل الامد مع توسيع دائرة الصراع بما تملكه من اسلحة استراتيجية تمكنه من الوصول الى قلب اسرائيل مع تعظيم امكانياتها وقدراتها بامتلاك الاسلحة فوق التقليدية والكيماوية والبيولوجية القادرة على احداث خسـائر بقـوات الائتلاف .. مع تركيزها على اخفاء الاسلحة الاستراتيجية بهدف تقليل الاصابة والتفوق .. وقد نجح العراق الى حد كبير فى خطته لاخفاء الاسلحة والمعدات الامر الذى انعكس على طول فترة العمليات الجوية حتى يحقق القصف الجوى نسب التدمير المطلوبة .

• الدروس المستفادة من العمليات النفسية :-

لقد برز دور الاجراءات العسكرية التى تمت لصالح التأثير على العامل النفسى للقوات المعادية فالحملة الجوية الـتى استمرت لاكثر من ٤٧ يوما من قصف جوى مستمر اضافة الى الاسلحة المتقدمة جدا تكنولوجيا كان لها تأثير نفسـى كبير حيث كان الهدف منها هو فرض حالة واتجاه عقلى عن هذه القوات بفرض الاستسلام اولا ثم فرض الارادة ثانيـا وكان من ابرز الدروس المستفادة التى يمكن استخلاصها منها هو ما ادت اليه من نجاح كنتيجة لاستـسلام اعـداد مـن القوات العراقية وصلت حتى ٦٢ الف فرد عراقى قبل بدء العملية البرية وانضمام اعداد كبـيرة اخرى الى قـوات الائتلاف الدولى كرد فعل ناتج عن الحالة العقلية وذلك الاتجاه النفسى الذى اصاب الجنود .

ويكفى الاشارة هنا الى ان حجم المنشورات التى كانت تلقى بصفة شبه يومية وصلت الى اثنين مليون منشـور فى الدفعة الواحد فى اطار مخطط متعدد الوسائل وانتهى الى القاء بطاقات الدعوة الشهيرة للانضمام الى اخوانهم حقنا للدماء العربية وما تلاه من جوازات المرور الامن التى تسمح لحاملها بعبور خطوط القوات المشتركة آمنـا مطمئنـا بفـرض الاستسلام والتى وصل عددها الى اكثر من ٢٥ مليون منشور .

وقد احدثت الى جانب الاذاعات الموجهة التكتيكية الاستراتيجية والتى كان استخدامها متوافقا مـع نشـر المـواد المطبوعة مما ادى الى تكامل المخطط النفسى كدرس هام فى العمليات الجوية .

الدروس المستفادة والخبرات على المستوى الاستراتيجى :-

لقد عكس الاداء العسكرى لطرفى الصراع ونسب الخسـائر التى تحققت والتى وصـلت فى الافراد مثـلا الى (١ : ١٠٠٠) مما عكس الفارق الكبير بين القدرات بما يظهر مسرح العمليات وكأنه " ميدان للرماية " وان الحـرب فى اغلب الاحيان من حيث مساحتها الزمنية كانت عبارة عن تمهيد نيرانى لمدة ثمانية وثلاثون يوما استخدم فيها كل مـا هو

حديث من السلاح والتكنولوجيا وعلى ضوء ذلك فان هناك العديد من الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة يمكن القاء الضوء على البعض منها متمثلا فى الاتى : –

- **توازنات القوى العسكرية** .. حيث برز اهمية توازنات القوى العسكرية بدول الخليج وان التعاون الكبير بين القدرات العسكرية للدول المتجاورة مع " العراق والكويت " وضع الخيار العسكرى العراقى على قائمة الاولويات لحسم النزاع بينهما .
- **التدريبات المشتركة** .. برزت اهميتها لضمان اداء قوات متعددة الجنسيات مختلف التسليح وعقائد القتال فضلا عن اختلاف اللغة وان التخطيط للتدريبات المشتركة امرا مطلوبا لانجاح أى عملية مستقبلية بين قوات تشترك معا فى عمل مشترك ضد عدو مشترك بينهما .
- **التسهيلات المشتركة** .. لقد اعتمد نجاح اداء القوات الامريكية فى الخليج على التسهيلات التى قدمت من مختلف الدول من داخل المنطقة او من خارجها خاصة التسهيلات التى قدمت للاسطول الامريكى او القاذفات الاستراتيجية مما يتطلب تنظيم إجراءات عربية متبادلة بما فى ذلك قبول مبدأ التمركز المسبق والقواعد العسكرية المتبادلة فى اطار المصالح الامنية المشتركة .
- **التسليح التكنولوجى المتطور** .. حيث اعتبرت حرب الخليج خطا فاصلا لظهور اجيال جديدة من الاسلحة وعلى رأسها الصواريخ المضادة للصواريخ والاسلحة الذكية الباحثة عن الهدف كما وجهت حرب الخليج نظر القوى الكبرى الى خطورة امتلاك وسائل الايصال بعيدة المدى " الصواريخ والقاذفات المتطورة " والاسلحة فوق التقليدية مما ادى الى بدء اجراءات لتحجيم ذلك مما يفرض علي دول المنطقة القبول الحذر مما يفرض عليها تحت ذلك المفهوم .
- **اهمية الاستطلاع الاستراتيجى** .. وذلك باستخدام الاقمار الصناعية وطائرات الانذار المبكر مما يوفر معلومات دقيقة تماما عن حجم اوضاع مناورة القوات .
- **الاسلحة فوق التقليدية** .. برز دور اجهزة الاعلام فى التوعية باساليب الوقاية من اسلحة الدمار الشامل والتعريف بها والاجراءات التى يجب اتباعها واسلوب الانذار بها والارشاد باعمال الوقاية منها .
- **العمل الليلى** .. اكدت عمليات الخليج الاهمية الفائقة للعمليات الليلية سواء للقوات البرية او القوات الجوية خاصة فى ظل السيادة الجوية للمهاجم واصبحت تشكل مطلبا لتطوير امكانيات الاسلحة القتالية الجوية والبرية لمواجهة العمل فى جميع الاوقات نهارا وليلا .
- **الحرب الالكترونية** .. لقد ادى التفوق الساحق لقوات الائتلاف فى مجال الحرب الالكترونية الى فرض السيطرة الالكترونية الكاملة فوق مسرح العمليات مع اخراج كل انظمة الاتصال والسيطرة العراقية من المعركة حيث تم اعاقة وسائل الدفاع الجوى ثم القوات الجوية نتيجة لتلك السيطرة الالكترونية فقد يضاف اصطلاحا عسكريا جديدا فى العمليات الحديثة يتمثل فى السيطرة او السيادة الالكترونية .
- **التخطيط الجيد للخداع الاستراتيجى والتعبوى** .. فقد نجحت قوات الائتلاف فى وضع خطة جيدة للخداع الاستراتيجى والتعبوى فقد تم خداع القوات العراقية المدافعة عن اتجاه الجهود والضربات الرئيسية مما تأكد معه ان الاتجاه الساحلى هو اتجاه الجهود الرئيسي الامر الذى ادى الى اهمال تامين الجانب الغربى للمسرح

- **اهمية تحقيق المفاجأة على المستوى السياسي والاستراتيجي ..** فقد كان بدء العمليات العسكرية بعد ساعات فقط من المهلة التي حددها مجلس الامن الدولي رغم تصريحات الرئيس الامريكي " جورج بوش " والقادة العسكريين ان العمل العسكري ليس بالضرورة ان يبدأ بعد انتهاء المهلة مباشرة فضلا عن الدور الفرنسي بطرح مبادرة شبه مشجعة للجانب العراقي في الساعات الاخيرة قبل انتهاء المهلة المحددة وعلى المستوى الاستراتيجي فقد شكلت الضربة الجوية الاولى من حيث توقيتها الليلي واعداد ونوعية الطائرات وعدد الاهداف مفاجأة تامة من حيث توقع نتائجها ونجاحها الكامل حيث قامت طائرات الشبح بالقاء قنابلها قبل ان تنطلق طائرات الانذار في العراق .
- **عدم جدوى الخطط الدفاعية ..** فقد اكدت حرب الخليج ما سبق ان اكدته حرب اكتوبر ٧٣ من عدم جدوى الخطط والتحصينات الدفاعية الثابتة وان الدفاعات الحديثة تعتمد على منظومة كاملة من القوات الجوية ووسائل الدفاع الجوي وباقي متطلبات النجاح في المعارك الحديثة من وسائل استطلاع وحرب الكترونية .
- **قلة فعالية واداء القوات المدرعة ..** في ظل السيادة الجوية وتقدم الاسلحة والصواريخ المضادة للدبابات وبصفة خاصة الطائرات الهليوكوبتر المتقدمة تكنولوجيا خاصة خلال العمليات الليلية مما قلل وبشكل كبير من فاعلية واداء القوات المدرعة وشلت حركتها وقدرتها على المناورة .
- **الامداد والتموين ..** لقد ابرزت حرب الخليج الاهمية العالية لوسائل النقل البحري والتي اعتبرت الوسيلة الامثل لنقل القوات باحجام كبيرة وثقيلة ولمسافات بعيدة وبالساق متكاملة طالما تيسرت فترة زمنية كافية .
- **التأمين الهندسي ..** ظهرت اهمية دراسة مسارح العمليات للدول المتعاونة كما اظهرت حرب الخليج مدى التطورات في تنظيم واساليب التغلب على الموانع وما اثبتته هذه النظم من كفاءة عالية في فتح الثغرات وما يستتبع ذلك من نظريات انشاء الموانع وتكتيكاتها ونظريات عملها .
- **القوات البحرية ..** ثبتت فاعليات طائرات الهليوكوبتر في المعارك البحرية الحديثة وتعدد استخداماتها في القيادة والسيطرة وتنفيذ اعمال الاستطلاع البحري ومكافحة الغواصات والاعاقة كما ثبت فعالية سلاح الالغام الى جانب ثبوت فعالية القوات البحرية في تنفيذ الحصار البحري .

وعلى ذلك يمكن القول ان حرب الخليج الثانية ستظل ولفترة طويلة قادمة مصدرا للعديد من الخبرات ومجالا خصبا للمتخصصين للدراسة والبحث والتحليل سواء كان ذلك على مستوى ادارة العمليات العسكرية ضمن مفهوم الحرب الحديثة او ادارة الصراع الشامل بكل وسائله فلقد افرزت تلك الحرب الكثير من النتائج والدروس المستفادة على المستويين الاستراتيجي والتعبوي والتي سوف تؤثر الى حد كبير على الاستراتيجيات العسكرية وتنظيم التسليح والتدريب اضافة الى اسلوب تخطيط وادارة العمليات مستقبلا .

٦ ـ قضية اختلال التوازن الاستراتيجي للقوى بالشرق الأوسط نتيجة عمليات الخليج :

- لقد أشعلت عمليات الخليج ، سباقا للتسلح في الشرق الأوسط ، طالما أن العراق والسعودية وايران يعتبرون خصوما محتملين لاسرائيل ، فان كلا السباقين في مجالات التسلح أصبحا مرتبطين الى حد كبير ببعضهما البعض كما أصبحا يساهمان بدرجة أكبر في عدم الاستقرار بالمنطقة ويؤثر بشكل فعال في إحداث خلل في التوازن الاستراتيجي بالقوى بالشرق الأوسط .

وانطلاقا من حرص بعض القوى على امتلاك أسلحة الدمار الشامل وبصفة خاصة السلاح النووى مع الاتجاه بتبنى برنامج انتاج الصواريخ ذات المدايات البعيدة وكذا نظم الصواريخ المضادة للصواريخ والحرص على التفوق النوعى فى الاسلحة التقليدية ونظم الانذار المبكر مع عرقلة أى ترتيبات أمنية بالمنطقة وكذا جهود ضبط التسلح فى اطار مفاهيم للتفوق النوعى سيؤدى بالضرورة إلى زيادة فجوة الخلل فى التوازن الاستراتيجى بالمنطقة وقد يثير حالة من القلق والتوتر لباقى الدول التى سوف تسعى جاهدة إلى سد هذه الفجوة بما يهدد الأمن والاستقرار بالمنطقة ويزيد من فرص نشوء الصراع .

- كما أن انهيار القوة العراقية أثر فى اختلال التوازن الاستراتيجى بالشرق الأوسط لصالح اسرائيل ، وبالتالى سوف يمتد هذا التأثير لفترة فى اطار المحددات المختلفة التالية :-
- أن القيود الاقتصادية الشديدة التى ستظل تواجه حكومة العراق لن تمكن تلك الحكومات من تدبير ميزانية تمكن العراق من الاحتفاظ حتى بكفاءة قواته الحالية ، فاستعادة اقتصاده سيكون الأولوية الأساسية حتى ما بعد عام (٢٠٠٠) بسنوات .
- أن العراق لن يتمكن من الحصول على أية معونات خليجية فى المدى المنظور ، وقد تبدو تلك بديهية ، لكنها بديهية هامة ، اذ أن الدعم الخليجى للعراق بلغ خلال سنوات حربه مع ايران حوالى (٥٢) مليار دولار ، ساهمت بالتأكيد فى بناء قوته ، بل لقد فرض عليه أن يدفع تعويضات الحرب ، ومن المؤكد أن شبكة تحالفاته العسكرية الدولية قد تفككت أيضا .
- أن الضغوط الاقتصادية ، والسياسية الدولية أدت الى توقف الانتاج الحربى العراقى الا فيما يتعلق بالذخائر ، كما أن نشاطات العراق التسليحية الخارجية أصبحت تحت المراقبة الدولية ، وأصبح من الصعب على العراق إعادة التعامل مع شركات السلاح الدولية بعدما تعرضت له ، وقد يستطيع فقط التعامل مع بعض تجار السلاح ، الا أن تلك الصفقات يمكن أن تستكمل عادة بعض جوانب النقص فى القوة ، ولكنها غير كافية لاعادة بناء قدرة عسكرية فقدت (٦٠%) من عناصر قوتها .
- أن آثار الهزيمة العسكرية ، تركزت بصماتها على الشعب العراقى الذى سيقاوم أية نزعة عسكرية ، اذا ما تطورت الأوضاع السياسية فى الداخل نحو الديمقراطية ، كما تركت آثارها النفسية القاسية على الجيش العراقى الذى تعرض لهزيمة نفسية هائلة بفعل الصورة التى بدا عليها خلال الحرب ، فمن المتصور أن الميول العسكرية سوف تضعف فى العراق لسنوات طويلة ، وضمن تلك النقطة ، فان عنصر القيادة فى العراق لن يصبح عنصرا أساسيا فى تحديد المستقبل العسكرى للعراق ، فأيا كانت السمات النفسية للقيادة ، ورغبتها فى اعادة بناء قوتها فان العوامل الضاغطة السابقة سوف تحجم أية ميول أو نزعات عسكرية مستقبلا .
- اما بالنسبة لدول الشرق الاوسط ذاتها فقد اتخذت النتيجة الناتجة عن هذه التطورات الجديدة اتجاهين رئيسين هما : العمل على بناء قدرات عسكرية كبيرة من جانب الاطراف الرئيسية فى الصراع العربى - الاسرائيلى وذلك فى اطار الاستفادة من دروس حرب الخليج من ناحية والاستفادة من انتهاء الحرب الباردة من ناحية اخرى وفى الاتجاه المقابل بدأت محاولة جادة لتسوية الصراع العربى - الاسرائيلى ولم يكن ممكنا لهذه التسوية ان تتم من دون الاخذ فى الحسبان وجود سباق تسلح فى المنطقة الامر الذى دعا الى الاهتمام بقضية ضبط التسلح كواحدة من القضايا

الخمس الهامة فى المفاوضات متعددة الاطراف فى عملية السلام العربية - الاسرائيلية وهى : ضبط التسلح ، المياه ، اللاجئون ، التنمية الاقتصادية ، البيئة •

- وقد خلصنا أن الصراع العربى - الاسرائيلى لايعتبر الساحة الوحيدة لسباق التسلح فى الشرق الاوسط فقد ساهمت الحرب العراقية - الايرانية وحرب الخليج الثانية بدرجة هائلة فى هذا السباق وقد ادت حرب الخليج الثانية بدورها فى دعم السباق على الاسلحة ذات المستوى التكنولوجى العالى فى دول الخليج لتحقيق التوازن ليس فقط مع ايران ولكن ايضا مع العراق فى المستقبل •
- وعن موقف تسليح دول المنطقة فإن اسرائيل تأتى فى المرتبة الأولى ، فى القدرات التكنولوجية ، باعتبارها الدولة الاكثر قدرة على تصميم وتصنيع واختبار وتسويق التكنولوجيا والمعدات العسكرية وتحاول كل من مصر والعراق وايران امتلاك القدرة على تعديل مالديها من تكنولوجيا عسكرية لتلبية احتياجاتها المحلية وصيانة تلك المعدات وربما لادخال تعديلات عليه اما الدول العربية الاخرى فهى تعتمد بصورة كاملة تقريبا على الشركات الاجنبية والمؤسسات الاستشارية •

وفيما يتعلق بالانتاج الحربى فان مصر تبدو المنتج الرئيسى فى العالم العربى وان كانت قدرات التصنيع الحربى المصرى بدرجة اقل من اسرائيل حيث تملك اسرائيل قدرة تكنولوجية اكثر تفوقا فى المجالات التقليدية والنووية والفضائية •

وبصفة اجمالية فان التفوق التكنولوجى يعطى لاسرائيل ثلاث مزايا استراتيجية :

- امتلاك قدرة اكبر على التعامل مع شركات السلاح العالمية والدول الحليفة وبالذات الولايات المتحدة وذلك فى اطار الشراكة حتى وان كانت اسرائيل شريك صغير فى هذه المعادلة •
- امتلاك خيارات عسكرية اكثر للتعامل مع الاوضاع المختلفة من خلال التقنية المتقدمة •
- امتلاك قدرة اكبر على التحسب لاحتمالات المستقبل من خلال التقنية المتقدمة علاوة على القدم دوما على الخصوم •

وبشأن اختلال التوازن الاستراتيجى الناتج عن امتلاك اسرائيل للأسلحة غير التقليدية فقد أوضحنا عدة خيارات وبدائل لمواجهة الخلل الذى ينشأ عن التوازن فى المنطقة ويؤثر مباشرة على الأمن القومى لدولها وإن ما نرجحه من وجهة نظر الباحث يعتبر الخيار المعنى باخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ، هو أكثر ترجيحا ، الا أنه يتطلب فترة زمنية طويلة لتنفيذه استنادا الى ثوابت الموقف الاسرائيلى الذى يضع شروطا قاسية يحتاج التوصل اليها الى أكثر من عقد من الزمان ، الأمر الذى يعنى استمرارية تهديد للأمن القومى المصرى والعربى مع تنامى أسلحة الدمار الشامل الاسرائيلية وفى اطار تلك الحقيقة فان الأمر يستلزم من مصر والعرب السير على طريق الخيار الثالث والذى يعنى امتلاك أسلحة ردع تقليدية وفوق التقليدية فى خط متواز مع مراحل تنفيذ الخيار الخامس تحقيقا لمبدئى ردع والتوازن بين الجانبين العربى والاسرائيلى الى جانب أن توفر الردع الاستراتيجى العربى يعتبر الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأمن القومى المصرى والعربى فى مواجهة التهديد النووى لاسرائيل ••

٧ - وفى تناولنا للتعاون التركى / الإسرائيلى فى اطار الترتيبات الامنية بالشرق الأوسط :

- فقد أوضحنا انه جاء نتيجة المتغيرات العالمية والاقليمية فى أعقاب عمليات الخليج وأنه يعد احد المحاور القائمة لسياسة التحالف الاستراتيجي لدعم الوجود الاسرائيلى واضعاف القدرة الذاتية العربية بما يتمشى مع الاستراتيجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط التى تتضمن عدة دوائر متداخلة تشمل المشروع الشرق اوسطى والتحالف التركى - الاسرائيلى والتقارب الاردنى - الاسرائيلى ومحاولة عزل ليبيا والسودان وسياسة الاحتواء المزدوج تجاه كل من العراق وايران مع تكامل الهيمنة الاسرائيلية الاقتصادية والعسكرية مما يعنى فى النهاية بناء ترتيبات امنية شرق اوسطية تعتمد على اسرائيل كدولة محورية لخدمة المصالح الامريكية ٠
- وعلى ذلك فان التعاون التركى - الاسرائيلى يؤثر على الامن القومى المصرى و العربي حيث يؤدى الى الاخلال بتوازن القوى ويزيد من فرص عدم الاستقرار فى المنطقة ويدفع بعض الدول لبناء تحالفات مضادة كما يؤدى الى سباق التسلح خاصة فى مجال الاسلحة فوق التقليدية كما انه يمثل ضغطا على الدول العربية وهى مقبلة للتفاوض على أخطر القضايا واكثرها حساسية مما يعرقل مسيرة السلام ويؤدى الى خلق الظروف المناسبة لتزايد تيارات التطرف لدى الجانبين كما يؤدى الى تعاظم الدور الاقليمى التركى - الاسرائيلى على حساب تهميش الادوار الاقليمية لاطراف اخرى وخاصة مصر، اضافة الى ان التعاون التركى الاسرائيلى فى المجال الاقتصادى يسهل لاسرائيل اختراق الاسواق العربية التى كانت تامل فى فتحها مما يعنى المزيد من النمو والازدهار للاقتصاد الاسرائيلى ، هذا الى جانب ان التعاون فى المجال العسكرى يؤدى الى تقوية اسرائيل عسكريا ويمنحها عمقا اقليميا واستراتيجيا جديدا باستغلال الاجواء والمياه والاراضى التركية مما يوفر لها فرص اكبر لممارسة الضغوط على الدول العربية ٠
- وبتحليل الانعكاسات والآثار الاستراتيجية المباشرة البارزة على كل من سوريا / ايران / مصر نلاحظ أن مضمون تقديم التسهيلات العسكرية المتبادلة بين البلدين يعطى دلالة غامضة عن ماهية وأبعاد هذه التسهيلات ، وان كان من الواضح ضمنيا تبادل المعلومات والخبرات بين أجهزة الاستطلاع والمخابرات الواردة من مختلف المصادر حول الموضوعات الاستراتيجية التى تهم البلدين ، فضلا عن تقديم المساعدات العسكرية من كل جانب لقوات الجانب الآخر ، الأمر الذى يعكس العديد من الآثار الاستراتيجية على سوريا وايران ومصر ٠

ثانيا : فى المجال السياسى ٠٠ ونركز فيه على المجالات الآتية

- ◆ الظروف السائدة فى منطقة الشرق الأوسط عند بداية الأزمة ٠
- ◆ الانعكاسات السياسية على منطقة الشرق الأوسط ٠
  - تطور عملية السلام العربى / الاسرائيلى ٠
  - التعاون الاقتصادى الاقليمى ٠
- ◆ تداعيات عمليات الخليج على التماسك والتضامن العربى ٠

١ - الظروف السائدة فى منطقة الشرق الأوسط عند بداية الأزمة :

- بالرغم أن المنطقة تحظى باهتمام عالمى ، ارتباطا بأهميتها الاستراتيجية وقيمتها الاقتصادية التى تتزايد للحاجة الدولية لصادرات البترول من دول الخليج ، بالإضافة إلى كون الشرق الأوسط قلب الحركة الدولية ، حيث موقعه الجغرافى ، وتحكمه فى حركة التجارة العالمية ، وسيطرته على المنافذ والممرات ، وما تشكله المنطقة من أهمية لتحركات

القوات بين مختلف المسارح الاقليمية ، وما تمثله من مجال للتنافس بين الدول الصناعية الكبرى وسوق رئيسي لتسويق منتجات تلك الدول ومجال كبير للاستثمارات الخارجية وأكبر الأسواق استهلاكا وشراء للسلاح ، الا أن المنطقة تموج بالصراعات والقضايا والتناقضات التى أفرزتها عوامل كثيرة تتعدد أبعادها لتشمل الصراع التاريخى والبعد العرقى والقبلى والنزعات الحدودية واختلاف التوجهات والأيديولوجيات والصراع على السلطة والزعامة وفرض الهيمنة ، الى جانب حركة وأهداف القوى الدولية التى تسعى الى حماية مصالحها فى تلك المنطقة ، وقد خلصنا ان تلك العوامل لعبت دورا رئيسيا فى صياغة وتشكيل البيئة الأمنية فى منطقة الشرق الأوسط والتى تتعدد ظواهرها ٠

- وقد جاءت عمليات الخليج متواكبة مع مطلع التسعينيات الذى يعد منعطفا تاريخيا فى مسار وتطور العلاقات الدولية ٠ ٠ ٠ حيث تلاحقت الاحداث العالمية بإرهاصات متتالية سريعة الخطى تلاشى معها مفاهيم الحرب الباردة ، لتعلن عن مولد نظام دولى جديد تلعب فيه الولايات المتحدة الامريكية الدور الرائد والمحورى فى اطار من الشرعية الدولية ٠

وباستعراض الشرق الأوسط فى منظور النظام العالمى الجديد فقد خلصنا الى الآتى :

- رغم الاختلاف فى تقدير العلاقات الدولية حول توجهات النظام الدولى الا ان هذا الاختلاف يزول ويتلاشى عند الحديث حول دور الولايات المتحدة فى النظام الراهن فهناك اتفاق على ان المرحلة التى يمر بها النظام الدولى بصرف النظر عن استقرارها من عدمه تلعب فيها الولايات المتحدة دور رئيسى او على الاقل دور فاعل ومؤثر ٠
- وبالرغم أن صورة الصراع حول تشكيل ملامح مستقبل هذا النظام واستقراره لازالت غامضة وان كان من المحتم ان ادوار جديدة مؤثرة لبعض القوى سوف يكون لها وضعها فى صياغة مستقبل هذا النظام يمكن ان تتضح معالمها مع مطلع القرن الحادى والعشرين من خلال وجهات نظر كل من الرئيس نيكسون والرئيس بوش بشأن الاستراتيجية الأمريكية بالشرق الأوسط ٠
- حيث اتفق كلا من الرئيسين على مجموعة من المبادئ تجاه منطقة الشرق الأوسط، توضح فكر وعلاقة النظام العالمى الجديد والأمن الاقليمى وتشمل :-
- يرى الرئيس نيكسون أن الشرق الأوسط على سلم الأولويات للولايات المتحدة ، لأنه يعتبر التهديد الرئيسى للسلم والأمن الدوليين لما فيه من العديد من المشاكل الاقليمية كما يرى ضرورة الاهتمام باستقرار السلام العادل بالشرق الأوسط لأن ذلك يحقق مصالح الأمن الاقليمى والعالمى ويتيح لأمريكا ان تلعب دورا اقتصاديا وأمنيا أفضل بالمنطقة٠
- ويرى الرئيس بوش أن الشرق الأوسط يواجه أربعة تحديات رئيسية تشمل الترتيبات الأمنية – السيطرة على التسليح – ايجاد نهاية للصراع العربى / الاسرائيلى –التحرر والتقدم الاقتصادى وتحقيق الرفاهية لشعوب المنطقة، ويتفق الرئيس نيكسون مع نفس الرأى ، ويرى أهمية دعم التنمية الاقتصادية لدول المنطقة مع تأمين مصادر الطاقة لتأمين تدفق البترول بصورة آمنة وبأسعار معقولة من المنطقة ٠
- كما اتفقا على أهمية معاونة دول المنطقة لاقامة الترتيبات الأمنية لكل دول المنطقة سواء بتعاون استراتيجى أو تكتيكى أمريكى ، وأضاف الرئيس نيكسون أن هذه الترتيبات تبدأ لضمان الحد الأدنى لأمن كل دولة فى الاقليم من خلال عدة أنظمة بدءا بدعم القوات المسلحة الوطنية – واجراءات بناء الثقة ثم التعاون الأمريكى ، وفى نفس الوقت حذر الرئيس بوش من وهم اقامة نظام أمن جماعى ، مؤكدا أفضلية الترتيبات الثنائية المحددة ، وكذا وهم الحد من

التسلح ، ووهم اعادة توزيع الثروة ، كما ركز على أهمية حل النزاع العربى / الاسرائيلى استقرارا للمنطقة كما اتفقا سويا على ازالة أسباب وبؤر التوترات فى المنطقة بما يحقق الأمن الاقليمى وينعكس على الأمن العالمى

- وان هذا الوضع يفرض على مخططى السياسة الأمنية العربية والمصرية وضع استراتيجية قائمة على الاقتراب المتوازن من القوى الدولية الفاعلة بحكم المستجدات التى يشهدها العصر الراهن حفاظا على المصالح القومية العربية والمصرية .
- ان العامل الاقتصادى اليوم بات يحكم العالم بل ان المرحلة الراهنة يشهد النظام العالمى فيها اعادة تشكيل لملامحه السياسية والاجتماعية والعسكرية وفقا لهذا المعيار وقد شهدت الفترة الاخيرة مجموعة متلاحقة من التطورات تدخل فى نطاق الاعداد لمواجهة التحديات الكبرى التى تطرحها عملية الانتقال الى القرن القادم .
- وتؤثر السمات الجديدة فى تغير اسس القوة حيث ان العالم بدأ يتجه الى حشد طاقاته وامكانياته فى اطار صيغ تكتلية استعدادا للمرحلة القادمة ،، بعضها ذو أهداف اقتصادية ، ومن أمثلتها السوق الاوربية المشتركة والتى بدأت منذ اوائل عام ١٩٩٤ فى الدخول الى مرحلة التطبيق الموحد للنظم الاقتصادية وكيف ان هذه المجموعة حرصت على تطوير هذا التكتل والتوسع به شرقا ليشمل الدول المستقلة عن التبعية السوفيتية (دول شرق اوربا) ، وعلى جانب اخر فقد نجحت الولايات المتحدة فى انشاء تكتل " النافتا " وتطوير هذا التوجه بالدخول فى محفل الاوبيك مع الدول المطلة على الباسفيك ومجموعة الآسيان وكذا التوجه نحو امريكا اللاتينية والدخول فى تعاون مع مجموعاتها الاقتصادية (الانديز – الميركسول) ، واليوم باتت هذه التكتلات حقيقة وبدأت تبرز ملامح المواجهة الجديدة وانماط المنافسة والصراع غير المسبوق لتحقيق الاهداف عبر هذا المنظور الجديد ، فاوربا بدأت فى تطوير عملية الاندماج وزادت من ارتفاع الحواجز الاقتصادية بينها وبين دول العالم الخارجى واصبح الاقتراب منها للحصول على مزايا تفصيلية محاط بغموض وتحكمه قوانين ومبادئ هذا الاتحاد .
- وهكذا نخلص الى أن الشرق الأوسط يقع فى بؤرة اهتمام العالم يتأثر من أحداثه ويؤثر فيه ، ولا يمكن أن ينفصل أمنه الاقليمى عن الأمن العالمى .

٢-الانعكاسات السياسية على منطقة الشرق الأوسط :-

ولاشك أن عمليات الخليج كان لها انعكاسها على الشرق الأوسط وما يواجهه من متغيرات وتحولات وتحديات نوجزها فى من خلال تناول الآتى :

- تطور عملية السلام العربى / الاسرائيلى ، ببعديها الثنائى ومتعدد الأطراف .
- التعاون الاقتصادى الاقليمى .
- التماسك والتضامن العربى .

قضية السلام العربى / الاسرائيلى :

- أن ما تم احرازه من نجاحات على صعيد عملية السلام العربى / الاسرائيلى بدءا باتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية والنقالات لمؤتمر السلام بمدريد عام ١٩٩١ ووصولا لاتفاقيات أوسلو والحكم الذاتى بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ومعاهدة السلام الاردنية–الاسرائيلية اضافة لتوفير الارادة السياسية السورية واللبنانية لتحقيق السلام ... يدفعنا للتقدير بتقلص فرص نشوب صراعات مسلحة عربية/ اسرائيلية على نمط ما حدث بالماضى خلال المدى القريب والمتوسط .

ورغم ما سبق فإن مؤشرات تطور عملية السلام العربي الاسرائيلي فى بعديها الثنائي ومتعدد الاطراف تعكس فى مجملها أن هدف السلام لازال بعيدا وأن أدوات وآليات الصراع الاسرائيلي العربي الجديدة باتت تشكل تحديات مستقبلية للأمن القومى المصرى والأمن العربي بمفهومه الشامل ، بما يؤدى حالة عرقلة تنفيذه الى احتمالات سلبية تنعكس عليه .

- وعن مستقبل السلام بالمنطقة فقد أوضحنا أن عملية السلام تجيء مواكبة لانهيار حاد فى النظام الاقليمى العربي وفى مرحلة تعد من اضعف مراحل النضال فى تاريخه المعاصر وذلك بفعل الانقسام الذى اعقب عملية الغزو العراقى للكويت وما ترتب عليها من تداعيات كان اخطرها على الاطلاق هو تلاشي اى منظور لاحياء ما يسمى بالجبهة الشرقية فى مواجهة اسرائيل ومن ثم فقد المفاوض العربي بصورة مطلقة اكثر ادوات الضغط تأثيرا على عملية السلام
- ولا شك أنه على مدى السنوات الماضية ومنذ مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط شهدت عملية التسوية بين العرب واسرائيل مجموعة متلاحقة من التطورات والمستجدات الاستراتيجية فرضت واقعا جديدا على المنطقة وطرحت صيغ بديلة تختلف الى حد كبير عن تلك الصيغ التقليدية التى سيطرت على نمط العلاقات وشكل المواجهة بين اطراف الصراع على مدى فترة النصف قرن الماضية .
- وقد شهدت المنطقة طى صفحات من العداء وهدم لمعتقدات سياسية وانهيار لمفاهيم ونظريات امنية بحكم الاقرار بصيغة الاعتراف المتبادل وتوسيع دائرة التعايش السلمىفالى جانب السلام علىالجبهة المصرية تم التوصل الى الاتفاق على تطبيق الحكم الذاتى فى غزة واريحا ومعاهدة سلام على المسار الاردنى ذات ابعاد اقليمية ودولية غير مسبوقة .
- ويعد المسار الاسرائيلي السورى أقل مسارات التفاوض احرازا للتقدم نتيجة استمرار اختلاف مفاهيم الطرفين ازاء المبادئ الأساسية لتحقيق السلام بينهما (الانسحاب الاسرائيلى من الجولان - مفهوم السلام ومراحل تطبيع العلاقات - طبيعة الترتيبات الأمنية المتبادلة) .
- وبالنسبة للمسار اللبنانى فهناك قناعة اقليمية ودولية بكونه مسارا تابع سياسيا يقاس حجم وهامش التقدم على محوره بمدى حجم التقدم والانفراج على المسار السورى وهناك اعتراف إسرائيلى بحقوق لبنان فى أراضيه مما يوحى بسهولة الانجاز فور تحقيق التقدم على المسار الاخر .
- وقد شكل قرار قمة الدار البيضاء منعطف تاريخى على صعيد الاسقاط الشرعى للحواجز فى مواجهة الاقتراب والتطبيع بين اسرائيل وقد زاد من وتيرة هذا التوجه الاعلان الجماعى لدول الخليج عن إنهاء جانب من المقاطعة وبدء بعض الدول الاخرى فى بناء صيغ سياسية تدخل فى نطاق التطبيع المباشر .

وعن التأثيرات السلبية لتعثر عملية السلام فقد خلصنا الى :

- ان جمود عملية السلام سوف يؤدى للعودة بالمنطقة الى حالة اللاسلم واللاحرب ونقلها لأجواء الحرب التى قد تنشب من جديد لنتيجة لتقديرات خاطئة .
- احياء سياسة المحاور والتحالفات العسكرية مع اطلاق سباق التسلح وتعطل جهود التعاون الاقليمى .
- اضعاف سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى وقدرتها فى مجال السيطرة على الأوضاع بالمناطق الخاضعة لسيطرتها وزيادة مساحة العمل للعناصر الفلسطينية المتشددة .

وعلى ذلك فان السلام العادل لكل دول المنطقة هو الهدف الذى يجب ان تسعى اليه كل الامة العربية بما يحقق أمنها واستقرارها بشرط ان لايكون ذلك من جانب واحد وانما يجب ان يعكس ارادة كافة الاطراف الفاعلة فى المنطقة .

لذلك فانه يجب الربط بين السلام وبين التوازن الاستراتيجي العسكرى بالمنطقة وضبط التسلح وخاصة فى المجال النووى حيث يستحيل السلام فى ظل وجود هيمنة نووية استراتيجية اسرائيلية على المنطقة ومن هنا ياتى اهمية وضع مبادرة السيد الرئيس مبارك موضع التنفيذ ، مع اهمية توجيه المسيرة السلمية لتحقيق تسوية شاملة وعادلة لجميع قضايا الصراع العربى الاسرائيلى وفى مقدمتها قضايا (القدس) / الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى والاراضى العربية المحتلة •

التعاون الاقتصادى الاقليمى :-

- وقد تناولنا بالدراسة ، النسق الشرق أوسطى ، حيث أوضحنا أن العالم يتجه الى زيادة التكتلات الاقتصادية واقامة العلاقات مع نظائرها ودخول اتفاقيات التجارة الحرة (الجات) حيز التنفيذ فى الوقت الذى يعانى فيه النظام العربى من عوامل الضعف وعدم التنسيق والتكامل ، الامر الذى يدفع بها بعيدا عن الارتباط بالتجمعات الدولية فى ظل غياب الدوافع وعوامل التنافس •
- وعلى جانب اخر فلم تحقق التجمعات الاقليمية العربية التى جرى تنظيمها (الاتحاد المغاربى – مجلس التعاون لدول الخليج العربى) تقدماً ملموسا على صعيد التعاون الاقتصادى •
- وقد برز العديد من الطروحات خلال المرحلة الراهنة يعد ابرز الاتجاه لهيكلة النظام العربى فى اطار المشروع الشرق الاوسطى الذى يضم قوى اقليمية جديدة (تركيا – اسرائيل – ايران) ذات طموحات فى القيام بادوار اقليمية تتحكم فى مسارات التطور الاقتصادى والسياسى والاستراتيجى بالمنطقة •
- وقد خلصنا الى أن النظام الشرق أوسطى فى وضع لايتعارض مع النظام العربى ، حيث أوضحنا عدم وجود تعارض بين " العروبة "و" الشرق أوسطية " من عدة منظورات: –

أولها : أن " الشرق أوسطية " ترتيب اقليمى ، فيما العروبة فكرة وانتماء وشعور ووجدان ، والمشكلات التى تواجه العروبة أسبق من التسوية مع اسرائيل ومما يترتب عليها من ترتيبات "شرق أوسطية " فهى مشكلات ناجمة عن تناقضات العرب أنفسهم بالأساس ، ولذلك فان طرح العروبة فى مواجهة " الشرق أوسطية " هو طرح زائف وخادع ، فالعروبة هى إحدى مستويات الهوية بالنسبة للانسان العربى ، وجوهرها ثقافى قبل أن يكون سياسى أو تنظيمى وبالتالى فهى ليست فى مواجهة أو تنافس مع " الشرق أوسطية " ولا ينبغى وضعها فى هذا الاطار

وثانيها : أن " الشرق أوسطية " ليست ترتيبا اقليميا شاملا يحل محل النظام العربى ، وانما مجموعة ترتيبات تنظيمية يتعلق كل منها باحدى القضايا التى توجد حاجة للتعاون فيها ، ولذلك سيختلف المشاركون فى كل ترتيب منها وفقا لمدى ارتباطهم بموضوعه •

وثالثها : عدم انشاء مشروعات أو مؤسسات " شرق أوسطية " على حساب المشروعات أو المؤسسات العربية ، بحيث تكون نظرة العرب الى الدائرة " الشرق أوسطية " مثل نظرته الى الدائرة الاسلامية أو الأفريقية أو دائرة البحر المتوسط •

- **تداعيات عمليات الخليج على التماسك والتضامن العربى:**
- فقد أوضحنا أن الغزو العراقى للكويت وما نجم عنه من أزمة على المستويين الاقليمى والدولى فجر آثار بالغة الخطورة على التضامن العربى وواقع ومستقبل العديد من القضايا العربية الأساسية والتى تمثل بحق بداية لعملية مراجعة شاملة تتضمن بروز صياغات وحلول جديدة تماما لتلك القضايا فى المستقبل المنظور ، وقد ظهر أن معادلة جديدة للتفاعلات العربية بصدد التكوين بعد التصدع الهائل الذى أحدثه الغزو فى صيغة التضامن العربى السابقة

سواء على المستوى الكلى (الجامعة العربية) أو على المستويات الاقليمية (مجـالس التعـاون) أو حـتى علـى المستويات الثنائية ، وكشف الغزو العراقى عن نقاط ضعف أساسية فى ذلك النظام وتمثل فى الوقت نفسه تحديـات بالغة قد تواجه أى صياغات جديدة تنتظر قيامها فى المستقبل للتضامن العربى ، ولحل مشاكل المنطقة العربيـة دون قصرها فقط على منطقة الخليج .

- وفى هذا الاطار يمكن رصد عدة اتجاهات رئيسية يتحتم مواجهتها اذا ما أريد للنظام العربى أن يعيد بناء نفسه علـى أسس أكثر رسوخا وأبعد عمقا والتى تتمثل فى انقسام العالم العربى الى ٣ محاور :

المحور الأول : وكان يساند العدوان العراقى ويباركه وعلى رأس تلك المجموعة الضعيفة تقـف منظمـة التحريـر الفلسطينية .

المحور الثانى : كان مضادا للتواجد الأجنبى وبصفة خاصة الدور الأمريكى لمقارنة موقفها من الغزو العراقى بمواقف مماثلة مع اسرائيل فى المنطقة (ليبيا - الجزائر - سوريا) .

المحور الثالث : كان مضادا بصفة عامة لدول الخليج الغنية بالبترول من حيث عدم معاونتـها فى مجـالات التنميـة والاستثمار الأجنبى بأرصدتها بعيدا عن الوطن العربى(السودان -الأردن -اليمن - - موريتانيا)

وبالتالى فان الأزمة أحدثت شرخا كبيرا فى التضامن العربى واصبحت بمثابة الاعصار الذى أهدر أمال وطموحات الأمـة فى تضامن عربى يحقق مستقبلا أفضل ويصدم أفكار ومعتقدات الذين بنوا الآمال أن يكون للتضامن العربى دور فى جمـع شتات الأمة وتوحيد طاقاتها ولكل محور من المحاور الثلاثة مبرراته التى بنى عليها موقفه السياسى واذا كان المحـور الأول الذى كان يساند الغزو (دون أن يعلن صراحة) ليس لديه مبرر واحد لاتخاذ هذا الموقف بجوار الاجماع العالمى والعـربى والاسلامى الساحق لادانة الغزو .

أما المحور الثانى : والذى لا يؤيد التواجد الأجنبى وبصفة خاصة الدور الأمريكى فله مبرراته وأسـاليده ، والـتى تعتمد فى جوهرها على وقوف الولايات المتحدة المطلق الى جانب اسرائيل على حساب الحق العـربى سـواء فى المجـال السياسى بمعارضة اى قرار يصدر من مجلس الأمن ضد التعنت والممارسات اللاإنسانية للشـعب الفلسـطينى فى الأرض المحتلة أو عند غزو لبنان أو التوسع الإسرائيلى على حساب أراضى الدول العربية وأيضا التعاون العسكرى الاستراتيجى المطلق مع اسرائيل لضمان تفوقها على كل العرب ، اضافة الى امتلاكها أخيرا للسلاح النووى ، خاصة بعـد أن وقـع الجـانبان فى ٢٢ / ٤ / ٨٨ اتفاقا استراتيجيا ،بخصوص التعاون المشترك فى المجالات الأمنية والسياسـية والاقتصاديـة بالشكل الذى أتاح الفرصة لاسرائيل لتقنين مختلف مجالات التعاون الاستراتيجى السابقة ، مع سريان هـذه الاتفاقيـة لفـترة مبدئية ٥ سنوات بحيث تتجدد تلقائيا لفترات أخرى كل منها ٥ سنوات أخرى .

أما المحور الثالث : وهو مضاد بصفة عامة للدول الخليجية تبنى مبرراته من منطلق عدم المساهمة الجـادة مـن دول الخليج فى حل مشاكل التنمية العربية أو المتاعب الاقتصادية أو حل أزمة الديون حيث أصبحت أزمة الديون العالمية هـى الوسيلة الرئيسية للهيمنة والتسلط فى عالمنا المعاصر .

هذا بالاضافة الى ظهور بعض الظواهر السلبية من جراء الأزمة نشير اليها فى الآتى :-

- **الفجوات النفسية :** التى حدثت بين الحكومات ، بل وبين الشعوب العربية ذاتها .

- **بروز روح ثأرية لدى الصفوة الحاكمة** : فى الخليج- فى مواجهة الجروح الناشئة عن الأزمة والحرب - إزاء الدول العربية التى اتخذت مواقف معارضة من الوجود الأجنبى والغربى المكثف فى منطقة الخليج ، وعدم استيعاب كافة دروس ومتغيرات الأزمة على الوجه الأكمل .
- **ظهور نزعة عداء للعروبة** : والفكرة القومية العربية بين فئات اجتماعية عديدة فى دول الخليج العربى ، ترفع وبشكل علنى الدعوة الى ادارة الظهر للعالم العربى ، وهو اتجاه كان سائدا فى هذه المنطقة ، وظهر الميل للتواجد الغربى على استحياء قبل عمليات الخليج ، وكان يظهر فى نمط المعاملة الفظة للعمالة ، حتى أنه بدا واضحا أن الوجود الأمريكى، والأجنبى فى المنطقة ، أعطى لشعوب المنطقة وعائلاتها الحاكمة إحساسا جماعيا ، بأن أمنهم وثرواتهم ، ويسر أوضاعهم ورخاء معاشهم مرتبط بالوجود العسكرى ، والأمنى الغربى ، وأن التهديدات العسكرية والأمنية تأتيهم من الدول العربية المحيطة بهم ، وهى أفكار تولدت عن الآثار السلبية لأحداث عمليات الخليج ..
- وقد انعكست هذه التداعيات أيضا على جهود المصالحة التى أخذت تصطدم بتباين المواقف وتعدد الخيارات السياسية إلى جانب عوامل الشك والتحسب المتبادل مع استمرار مصادر التهديد وعدم الثقة فى النوايا بين الأنظمة العربية وبعضها البعض .
- وقد زاد من عمق تلك التداعيات استمرار النظام العراقى فى التهديد لجيرانه فى مغامرات غير محسوبة النتائج ولا تضيف تلك الاجراءات جديد على الموقف إلا مزيد من استنزاف الموارد العربية وإعادة كشف الواقع الأمنى للمنطقة وتأصيل مبدأ العداء والتحسب لدى الأطراف الخليجية والتى أقرت فيما بعد انقضاء الأزمة بناء الأمن الإقليمى اعتمادا على المساندة الغربية المطلقة (يؤكد ذلك قصر إعلان دمشق على الشق السياسى حتى الآن) وهو اتجاه طالما سعت لتحقيقه القوى الغربية فى المنطقة .
- وعلى الجانب الأخر لم يجنى العراق الكثير من مغامرته ، فقد اعترف بسيادة الكويت وحدودها وأماله فى رفع الحظر مرهونة بمدى استجابته الكاملة لكافة قرارات مجلس الأمن إلى جانب توافر حسن النية لتطبيق نظام الرقابة طويل الأمد . وهذا الأمر عمق من مخاوف الدول الخليجية وخاصة الكويت فى ظل استمرار النظام العراقى وخلق قدر من التوتر الحذر داخل المنطقة .
- فرفع الحظر يتيح فرصة لتدعيم النظام العراقى وتماسكه واستمرار الحظر قد يدفعه إلى اليأس والمغامرة غير المحسوبة وقد لاتكون بالضرورة فى اتجاه الكويت فالمرحلة تشهد مؤشرات توتر واضراب على امتداد الجبهة التقليدية مع ايران وتنشيط أعمال المعارضة وهناك أصوات تردد بأن فتح باب تلك الجبهة التقليدية قد يكون هو المدخل الوحيد للمساندة العربية والدولية وراء بغداد وفى ذلك لو حدث استنزافا عربيا جديدا .
- يضاف إلى هذا القلق على ذات النسق الخليجى ، مع استمرار تبنى ايران لمفاهيم التوسع بالإصرار على فرض الأمر الواقع بالجزر الخليجية التى احتلتها واستمرار بناء سياستها على تأكيد أوضاعها كقوة اقليمية لها سيطرتها وتطلعها تجاه المنطقة .

ومن هنا يمكن القول ان حرب الخليج الثانية قد ابرزت عدة حقائق اساسية يمكن ان تكون اضافة هامة للنتائج التى اسفرت عنها :

- **الحقيقة الاولى** .. وتتمثل فى تعدد التهديدات وبروز تهديدات جديدة ضد المصالح المصرية والعربية فالى جانب استمرار اسرائيل واهدافها التوسعية واطماعها فى المنطقة وعلاقتها الوثيقة بالولايات المتحدة واعتبارها الخطر

التهديدات المحتملة مع التهديدات المالية والتصادم مع دول الجوار الجغرافى الغير عربية وتصاعد الخلافات حول المشاكل الحدودية والتنافس على الزعامة وتطلعات التسلط وفرض الارادة والتدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى وباقى التهديدات المتعارف عليه فقد برز تهديد رئيسى جديد يتمثل فى التصادم مع الولايات المتحدة باعتبارها المسيطرة عالميا مع محاولة الدول الكبرى ان تستعيد نفوذها فى مستعمراتها السابقة من خلال ما يطرح من مشروعات نظم امنية للشرق العربى لاستعادة النفوذ البريطانى واخر للمغرب العربى لاستعادة النفوذ الفرنسى مع تفشى روح الانتقام بعد الازمة بدلا من روح التسامح والتعاون والبناء .. اضافة الى عدم التوازن العسكرى بين دول المنطقة واحتفاظ بعضها بتفوق عسكرى تقليدى ولفوق تقليدى مع عدم التوازن الاقتصادى بين الدول الغنية والفقيرة ايضا .

- **الحقيقة الثانية** .. الاختراق الكبير للقوى الدولية للمنطقة مع ثبوت عجز النظام العربى عن مواجهة احد اطرافه الخارجة عليه مع توقع ان يفرض علينا نظام امن اساسه اقليمى وجوهره غربى ورعاية دولية خاصة مع حل المشكلة الفلسطينية والتى نشط الاتجاه الى حلها بعد انتهاء الحرب بالهزيمة العراقية .

التوصيات

أولا : في المجال العسكري والأمني :-

هناك العديد من التوصيات التي امكن الخروج بها من الرسالة سنركز على الآتي منها : -

١- على المستوى المصري :-

أولها .. دراسة تطوير العقائد العسكرية والقتالية المصرية على ضوء الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة التي افرزتها حرب تحرير الكويت .

ثانيها .. استمرار تطوير تسليح القوات المسلحة المصرية لتوفير المستوى الرفيع من التكنولوجيا الذى ابرزته عمليات الخليج خاصة فى مجال معدات الحرب الالكترونية ووسائل القيادة والسيطرة ، مع دراسة اجهزة ووسائل التعارف المختلفة المعمول بها واقتراح المناسب منها لتعميمه بين الدول العربية مع العمل على استمرار توحيد المصطلحات العسكرية التوسع فى تنفيذ التدريبات المشتركة بين القوات العربية المتعاونة من خلال (عقد ندوات عسكرية عربية حول موضوعات الأمن القومى العربى واعداد مباريات حربية يدعى اليها مندوبين من القوات المسلحة المختلفة للدول العربية) .

ثالثها .. دراسة مسارح العمليات العربية واجراء دراسة لكل اتجاه استراتيجي او تعبوى او تكتيكي بما يساعد القوات العربية على التعرف على المسرح ومطالب القتال فيه على ان يعزز ذلك كلما أمكن بزيارة الضباط العرب بصفة عامة ولدول الدعم المحتملة بصفة خاصة للتعرف على طبيعة هذه المسارح .

رابعها .. اقتراح انشاء نواه لمركز ادارة الأزمات " مشترك " لتبادل المعلومات والمخابرات الاستراتيجية على مستوى جامعة الدول العربية فى القاهرة يتم ربطه بمركز ادارة الازمات لكل دولة ، مع السعى لايجاد قاعدة مشتركة للتعاون فى المجال العسكرى بهدف تنسيق سياسات عسكرية تلتزم بها الدول العربية طبقا لاتفاقية الدفاع العربى المشترك .

خامسها .. أثبتت الخبرة المكتسبة من العمليات أهمية العمل على زيادة فعالية وقدرات النقل الجوى والبحرى لمجابهة أى موقف مماثل يتطلب نقل قوات مصرية للعمل خارج الجمهورية فى الوقت المناسب .

٢ - على المستوى العربي :-

أولها .. أهمية التوصل لمفهوم واحد للامن الجماعي العربي تتبناه جامعة الدول العربية وذلك بالعمل على حل المتناقضات والمشاكل بينها وتحقيق نوع من التوازن السياسى والعسكرى من الدول المجاورة على ان يتبع هذا الامن من داخل المنطقة العربية بما يقلل الاعتماد على القوات الاجنبية .

ثانيها : بناء القوة الرادعة الاقليمية لحماية الأمن فى المناطق الحيوية العربية على أسس راسخة منها :

- توزيع اعباء ومتطلبات الدفاع والأمن القومى الجماعى على الدول العربية كل بما يتناسب مع قدراتها وامكانياتها فى اطار استراتيجية واحدة مع الاستفادة من فائض الإمكانيات المميزة فى كل دولة من الدول العربية فى توفير عنصر التكامل الضرورى للدول العربية الاخرى المشتركة فى النظام الامنى العربى المقترح ،
- توفير القدرة لكل دولة من دول مسرح العمليات العربى للدفاع عن نفسها ضد أى تهديد واذا تجاوز حجم التهديدات المعرضة لها تقوم القوة الاقليمية العربية بالمشاركة فى مواجهة هذه التهديدات وايقاف العدوان ،
- تكوين قوة الردع الاقليمية العربية من قوات دول الخليج العربية مضافا اليها قوات مصر وسوريا ويمكن مستقبلا مشاركة قوات عربية اخرى طبقا للموقف ،

ثالثها : أهمية تجهيز المنطقة العربية كمسرح للحرب الاقليمى الموحد بكل مستلزمات الربط العضوى للمناطق الفرعية العربية وذلك من خلال :

- انشاء شبكات اقليمية للنقل والمواصلات الاستراتيجية بكل قطاعاتها البرية والبحرية والجوية لتوفير المرونة العالية للحركة السريعة الآمنة وقت السلم وفى حالات الطوارئ وتامين نقل المواد الاستراتيجية فضلا عن تحرك القوات المسلحة العربية برا وبحرا وجوا فى اتجاه مسرح الحرب ،
- ربط المناطق الهامة بالوطن العربى بمد شبكات موحدة للطرق البرية والسكك الحديدية وخطوط الانابيب والموانى والخطوط الملاحية والمطارات والقواعد الجوية ،
- يتطلب الربط الاستراتيجى كذلك التركيز على اقامة شبكات واسعة للاتصالات السلكية واللاسلكية مع الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا الحديثة للاتصالات الالكترونية لتوفير الاتصالات السريعة وتبادل المعلومات كاحد العناصر الهامة فى مسائل الامن القومى والدفاع الاستراتيجى ،

رابعها : تنظيم ودعم الصناعات الحربية العربية باعتبارها من الدعائم الأساسية للبنية الاستراتيجية للامن القومى العربى بحيث توفر القوى الاقليمية العربية قدرا متزايدا من الاكتفاء الذاتى العسكرى والذى يتطلب تجميع وتكامل منظومة قاعدة الصناعات الحربية بين الدول العربية التى تمتلك مثل هذه الصناعات مع توسيع نطاق هذه القاعدة باقامة صناعات حربية متطورة والتخطيط البعيد المدى الذى يهدف الى انتاج معظم الاسلحة التقليدية اللازمة للقوات العربية ،

وان هذه الخطوات الجماعية العربية لابد وان توضع ضمن استراتيجية عربية موحدة تهدف الى تحقيق الاستقرار الاستراتيجى على مستوى المنطقة سياسيا وامنيا ،

خامسها : اهمية ايجاد صيغة عربية للامن الجماعى يمكن من خلالها تحقيق عدة اهداف إستراتيجية

- الحفاظ على كيان الامة العربية من خلال تبنيها لمفهوم متطور للامن الحقيقى الشامل ،
- تكوين وحدة فكر عربى قومى يحل محل المفاهيم المتناقضة التى كانت سائدة فى العالم العربى والتى حرمته من تنظيم وجوده وحسن استغلال قدراته ،
- ايجاد وسيلة فعالة لاعادة تنظيم علاقات عربية – عربية فى اطار قومى سليم يمكنها من التعامل الناجح مع المتغيرات الدولية والاقليمية السائدة وعلى اساس من المساواة فى المسئولية وارتباط المصالح المشتركة وتحقيق المنفعة العامة ،

- تأكيد القدرة العربية على حماية المصالح الاجنبية بالمنطقة وبالتالى اقناع القوى صاحبة المصالح بانتفاء المبرر الاساسى للوجود الاجنبى فى المنطقة .

سادسها .. **الاهمية المطلقة لتحقيق التضامن العربى والاستقرار الاستراتيجى** والذى ثبت بأنه حجر الزاوية فى بناء الامن المطلوب .. من هنا كان من الضرورى حل كافة المشاكل القائمة فى المنطقة وتصفية كل بؤر التوتر والصراع بازالة اسبابه والتى تنحصر فى ثلاث أسباب رئيسية .

- حل مشاكل الصراع العربى - الاسرائيلى وقضيته المحورية "القضية الفلسطينية" .
- تحقيق الامن والاستقرار لمنطقة الخليج باعتبار ان امنها جزء من الامن القومى العربى .
- تحويل منطقة الشرق الاوسط الى منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل ..

وان ازالة الاسباب الرئيسية للتوصل الى الاستقرار الاستراتيجى لايتحقق الا من خلال وضع إستراتيجية عربية موحدة تهدف اساسا الى تحقيق ذلك الاستقرار خاصة فى المجالين الامنى والسياسى وان تطلب تكوين قوة اقليمية عربية رادعة قادرة على حماية قدرات الوطن العربى يتوفر لها القدرة البرية والبحرية للنقل الإستراتيجى فى انحاء المسرح العربى الى جانب فرض انسب الظروف التى تمنع حدوث أى فراغ عسكرى استراتيجى فى المراكز الحيوية بالمنطقة العربية خاصة منطقة الخليج مع ضرورة التوصل الى التوازن الاستراتيجى للقوى الموحدة فى المنطقة تحت مظلة تقليدية خالية من اسلحة الدمار الشامل وفى اطار تسوية سلمية شاملة توفر الامن والسلام وتؤكد الاستقرار لكل دول المنطقة .

تلك هى الركائز الثلاث الاساسية على طريق بناء الاستراتيجية العربية الموحدة التى برزت كمحصلة كل النتائج التى انتهت اليها عمليات الخليج تحقيقا للاستقرار الاستراتيجى المنشود .

٣ - مصر وتوجيه المسيرة العربية :

ان مصر بقدراتها المتعددة الفكرية والثقافية والمعنوية والبشرية والعسكرية قد اثبتت من خلال نتائج الحرب أنها الدولة العربية المؤهلة لتوجيه المسيرة العربية وتحمل المسئولية التاريخية للقيام بهذه المهمة القومية بالتعاون مع الدول المحورية مثل المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وعلى ذلك توصى بان تكون مصر مستعدة كى تلعب ذلك الدور فى اطار المرتكزات الآتية :-

- **أولها** : اعتبار هدف توفير الاستقرار والامن فى منطقة الخليج الى جانب توفير الامن للأمة العربية يجب الا يقل اهمية عن هدف مصر الاول على المستوى القومى والمتمثل فى تحرير الارض العربية المحتلة وحل القضية الفلسطينية حلا عادلا ، ويتحقق ذلك بسعى مصر للتخلص من اكبر قدر من الوجود الاجنبى فى المنطقة لتوفير استقرار الخليج على اسس عربية راسخة .
- **ثانيها** : استمرار تبنى مصر لإستراتيجيتها على الأسس الثابتة التى تقوم على احترام السيادة والامتناع عن التدخل فى الشئون الداخلية للآخرين مع القيام بدورها كاملا من حيث المشاركة فى ترتيبات الامن القومى لاعادة الاستقرار المنشود .
- **ثالثها** : ان تعمل دائما على تنظيم ورعاية المصالح المصرية الاساسية من خلال استمرار تحقيق التوازن العسكرى السليم بين احتياجات مصر الدفاعية المباشرة وبين الوفاء بالتزاماتها القومية فى المناطق العربية المحددة

• رابعهـا : ان تؤكد مصر على حتمية ارتباط الامن ارتباطا مباشرا بالتنمية باعتبار ان جوهر الامن مرتبطا بهـا وبدونها لن تتوفر شروط البنية الاساسية للامن العربي .

• خامسها : ان مصر انما تطرح افكارها الاستراتيجية مستندة على الواقع العربي بما يحمله من تناقضات لتضـرب المثل في السلوك القومي من خلال الدور الريادي المؤهلة له والتي تمارسه طوال تاريخها تمشيا مع وضعها الطبيعـي ومكانتها الحقيقية ووزنها عربيا ودوليا .

٤ - وعن قضية الأمن في الخليج العربي فاننا نوصي بأن تبدأ الدول الخليجية في صياغة ترتيبات امنية تنتهي الى نظام امني مستقر كالاتي :-

الترتيبات الأمنية : في اطار حقائق الموقف في الخليج واهداف الولايات المتحدة مع استمرار بقاء صدام حسين علـى راس السلطة في العراق ومع تزايد الحقد والكراهية بين شعبي العراق والكويت وفي اطار الممكن وليس المستحيل فـان مستقبل الامن في الخليج سيعتمد لعقد قادم على الاقل على ترسيخ الترتيبات الامنية بمعـنى التركـيز علـى الجـانب العسكري في الامن على ان يتسع نطاقه بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ليتحقق الامن بالمفهوم الشامل له . وتهدف الترتيبات الامنية الى توفير المناخ العسكري الملائم لتحقيق استقرار منطقة الخليج مع الاستعداد لوقف اى محاولـة من قبل دول الجوار الجغرافي لمحاولة زعزعة الاسـتقرار وتهديد امن الخليج وتتضمن الفكرة العـامة للترتيبات الامنيـة ثلاث مستويات رئيسية :

المستوى الاول .. توفير القدرة للدفاع عن التراب الوطني لكل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العـربي الست وبصفة خاصة الكويت والمملكة العربية السعودية وذلك باستمرار بناء قواتها المسلحة الذاتية وعقـد الصفقـات التسليحية التي توفر قدرات قتالية رادعة مع توفر وسائل المعلومات والانذار والتي تحقق الإنذار في الوقت المناسب عـن اى تحرك معادى مع التركيز على دعم القوات الجوية والصاروخية وقوات الدفاع الجوى والقوات البحرية بما يمكنها من امتلاك قدرات تدميرية مناسبة تعوض النقص في حجم القوة البشرية وتوفر في نفس الوقت القدرة علـى الصمـود في مواجهة القوات المعادية المتفوقة حتى يتم بناء الدعم من القوات الخليجية والدولية اذا تطلب الموقف ذلك .. اضافة الى التوسع في تنفيذ التجهيزات الهندسية والتحصينات مما يزيد منالامكانيات الدفاعية ويشكل عائقـا ومانعـا في مواجهـة القوات المعادية .. على ان يتزامن مع ذلك استمرار الحظر التسليحي وامتداده ليشمل حظرا شاملا علـى الاسـلحة التقليدية اضافة الى اسلحة الدمار الشامل لكل من العراق وايران في اطار سياسة الاحتواء المزدوج التي تتبعها الولايـات المتحدة وفي اطار ضبط التسلح في منطقة الخليج بما لا يسمح باعادة بناء قوة مسلحة مؤثرة تهدد امن الخليج مستقبلا .

المستوى الثاني .. بناء نظام دفاعي جماعي بتوفير القدرة الفعالة لقوات درع الجزيرة في اطار مجلس التعاون لـدول الخليج العربي يركز على الآتي :

• التخطيط الفعال لبناء قوات مسلحة متجانسة موحدة التسليح ترتكز على مبدأ التكـامل في نوعيـات المعـدات والاجهزة ووسائل القتال الذى يوفر لها ارقى وارفع التكنولوجيات في مجال التصنيع الحربي المعاصر بما يعوضها عـن النقص في القوة البشرية .
• دمج القيادة والسيطرة وشبكات الانذار الخاصة بالقتال الجوى والبحرى .
• بناء قدرات دفاع جوى يعتمد على قدرات صاروخية متطورة لمواجهة اى هجوم جوى معادى مشترك .

- توفير وسائل النقل الاستراتيجي الجوى والبحرى والبرى المناسب الذى يوفر امكانية الانتقال السريع لبناء الحشد العسكرى اللازم فى مواجهة اى تهديدات او عدائيات من دول الجوار ،
- اجراء تدريبات مشتركة ودعم مشترك وتوفير تسهيلات ومنشآت عسكرية مشتركة مع الاعداد الكامل لمسرح العمليات ،
- انشاء دفاعات برية واقامة تحصينات على الحدود الاكثر تهديدا فى دول مجلس التعاون لدول الخليج خاصة الكويت .
- الاعداد لاستقبال الدعم من الدول الشقيقة والصديقة اذا تطلب الموقف وحجم التهديد لذلك ،

المستوى الثالث .. ويعتمد على القوات الشقيقة أو الصديقة فى اطار الاتفاقيات الثنائية للدفاع المشترك والاتفاقيات الامنية وذلك لتدعيم قوات الدفاع الذاتى وقوات درع الجزيرة لتحقيق التفوق لردع واحتواء التهديدات والعدائيات التى تتفوق فى الحجم والقوة على القدرة الذاتية للدول المهددة ،

ثانيا : نحو استراتيجية عربية للتضامن العربى والتعاون الاقليمى :-

عن الملامح العامة لاستراتيجية مواجهة الخلل فى التعاون الاقليمى فاننا نرى :-

١ - لمواجهة التعاون الاسرائيلى- التركى :

- فان استراتيجية المواجهة يجب ان تبنى على سياسة الاحتواء بدلا من المواجهة والتأكيد على رغبة العرب فى تحقيق سلام عادل وشامل مع اسرائيل يضمن استرجاع الحقوق العربية وتسوية المشكلات المعلقة مع تركيا للحد من تنامى علاقاتها مع اسرائيل بل ومحاولة استقطاب للجانب العربى ويجب ان تحقق الاهداف الآتية :

فى المجال السياسى :

- زيادة التنسيق العربى ودعم جهود المصالحة وتسوية المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية وسرعة انهاء كافة الآثار المترتبة على الغزو العراقى للكويت وضرورة عودة العراق الى الصف العربى باعتبارها تشكل اضافة للقدرات العسكرية العربية هذا الى جانب ما تمثله من اهمية على صعيد احتواء محور التعاون التركى – الاسرائيلى ،
- قيام مصر ببذل المساعى الدبلوماسية لحل الخلافات السورية التركية خاصة بمياه نهر الفرات واقتناع سوريا بأنه ليس من مصلحتها مساعدة الاكراد الاتراك ارتباطا بالانعكاسات الغير مباشرة على وحدة العراق وما يمكن ان يترتب عليه من اثارة لايران ،
- العمل على إضعاف العلاقات التركية – الاسرائيلية وان نحول دون تطورها مع ضرورة وضع العلاقات العربية – التركية فى منظور جديد يضمن عدم انفراد اسرائيل بتركيا وان يتم التعامل العربى مع تركيا على اساس حسن النوايا ،
- استغلال قنوات الاتصال بين سوريا وايران للعمل على انهاء الخلافات وتحسين العلاقات العربية الايرانية وخلق مصالح مشتركة تدعم الموقف العربى فى مواجهة التعاون التركى – الاسرائيلى ،
- التركيز على اقناع الولايات المتحدة بان سياسة المحاور والتكتلات يترتب عليها العديد من المخاطر والتهديدات باعتبارها تدفع بالعديد من اطراف المنطقة لاقامة محاور وتحالفات مضادة ويساهم فى زيادة مساحة التوتر وعدم الاستقرار مع توضيح ان السياسة الراهنة للولايات المتحدة تضر بمصالحها الاستراتيجية فى المنطقة فى ظل

استمرار تحيزها لطرف على حساب الطرف الاخر الى جانب تطبيقها لسياسة المعايير المزدوجة فى تعاملها مع قضايا المنطقة ٠

فى المجال الاقتصادى :

- العمل على تقريب وجهات النظر بين تركيا وكل من سوريا والعراق حول الخلافات على موضوعات المياه وضرورة التوصل الى اتفاقية تلبى مطالب كل منهما فى المياه وفقا لخطط التنمية وبما يضمن تجنب او اثارة أى مشاكل مستقبلية على هذا الصعيد ٠
- تنمية المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول العربية وتركيا ويجب الا تقتصر على التبادل التجارى فقط بل يكون الهدف شراكه اقتصادية كاملة فى جميع المجالات الزراعية والصناعية والسياحية ٠٠٠ الخ ٠
- التلويح بالمقاطعة العربية الجماعية للبضائع والسلع التركية كورقة ضغط على تركيا لدفعها للاستجابة للمطالب العربية والحد من تعاونها الاستراتيجى مع اسرائيل خاصة وان حجم الصادرات التركية للاسواق العربية يعادل ٤٠% من حجم التجارة الخارجية لتركيا ٠
- ضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية بشقيها الرسمى والشعبى وتنشيط الاستثمارات بين الجانبين فى قطاع المال والبنوك والانشاءات والسياحة واقامة الشركات المشتركة وضرورة التفكير فى ايجاد صيغة للتكامل الاقتصادى بين العرب والاتراك ولو بصورة تدريجية ٠
- احياء دور الهيئة العربية للتصنيع وامكانية انشاء هيئة تسليح عربية تتولى التخطيط لاقامة صناعة عسكرية متطورة تقوم على اسس علمية واقتصادية يراعى فيها عدم تركيز الصناعات فى دولة معينة بل انشاءها فى عدة دول مع تخصيص كل دولة فى صناعة معينة فى اسلوب متكامل يحقق للقوات العربية الاكتفاء الذاتى وامكانية التصدير للخارج لمواجهة التعاون التركى – الاسرائيلى فى مجال الصناعات الحربية ٠
- تنمية وتطوير علاقات التعاون العسكرى المصرى مع اليونان واعطاء دفعة قوية للتعاون السورى اليونانى وتطوير هذا التعاون والتنسيق المشترك لتأمين منطقة شرق البحر المتوسط ٠
- العمل على تنمية التعاون الاستراتيجى السورى الايرانى وتنمية العلاقات العسكرية العربية الباكستانية وتطويرها وعقد اتفاقيات التعاون العسكرى معها ٠

فى المجال الاجتماعى :

- اهمية التنسيق العربى فى المجال الاعلامى بالقدر اللازم لاستيعاب ثورة الاتصالات الحديثة لتساهم فى حماية الهوية الثقافية للعالم العربى فى مواجهة التحديات التى سيطرحها محور التعاون التركى – الاسرائيلى واتجاه المنطقة نحو الشرق اوسطية
- العمل على تحقيق عملية الاحتواء الحضارى والثقافى لكل من تركيا واسرائيل ٠
- الاستفادة من تنامى التيار الدينى داخل المجتمع التركى ومحاولة استقطابه لتأييد وجهة النظر العربية والحد من تنامى التعاون التركى – الاسرائيلى ٠

- تخفيف حدة الحملات الاعلامية المصرية والعربية المضادة لتركيا خاصة تلك التى تتناول مؤسس تركيا الحديثة " مصطفى كمال اتاتورك " باعتباره شخصية تاريخية محمية من الدولة بمقتضى قانون اتاتورك الذى اقره البرلمان التركى .
- تفعيل دور المؤسسات والمنظمات المصرية والعربية غير الرسمية لايجاد علاقات تعاون مع مثيلاتها التركية .

٢ - ولمواجهة السوق الشرق أوسطية :-

- فقد أشرنا أن السمة المميزة للعالم الجديد هو قيام التجمعات الاقتصادية الكبرى بدور رئيسى فى تفاعلاته بما يؤكد الحاجة الماسة لإقامة تعاون اقتصادى مثمر فى العالم العربي سواء بين دوله بعضها البعض ، أو بين دولة وباقى دول العالم ، وأن توضع أسس التعاون الاقتصادى العربي والبدء فى دراسة بناء سوق عربية مشتركة بصورة تدريجية تحقق التنمية الاقتصادية لكل دول المنطقة وباستغلال طاقاتها وإمكانياتها ويجعلها قادرة على التعايش مع التكتلات الاقتصادية الأخرى والتفاعل معها .
- أهمية دراسة مشروعات التنمية التى تصلح لأن تكون مشروعات ذات سمة جماعية بما يربط المجتمع العربي بمصالح مشتركة قوية تنعكس عليه بالخير وتعظيم قيمة عائدها والدفاع عنها مع التنسيق مع منظمات التعاون الاقتصادى الإقليمى والعالمى فى إطار تبادل المصالح وتعظيمها ، وتأكيد دور حيوى ورئيسى لبلدانها ، مع دفع مشروعات التنمية فى كل منها .
- الاستفادة من القدرات والإمكانيات والمقومات المتاحة وتعظيم الاستفادة منها طبقاً لإمكانيات كل دولة بما يحقق التكامل فى القدرات والتنسيق فى المشروعات واستيعاب المنتجات ، مع العمل على بناء الشفافية والثقة فى التكامل بين الدول العربية فيما بينها وبين باقى القوى الإقليمية والعالمية .
- التحرك النشيط والسريع لتكوين نواة عربية لكيان اقتصادى موحد قادر على تحقيق الاتزان مع التكتلات الاقتصادية العالمية من ناحية والحفاظ على تحقيق التوازن مع باقى القوى الشرق أوسطية (إسرائيل - تركيا - إيران) بدخول فكرة السوق الشرق أوسطية حيز التنفيذ .

٣ - وللتحرك لتحقيق التضامن العربى فإن الهدف يتحقق فى إطار الأسس والاعتبارات الآتية:

- إن عنصر الوقت ليس فى صالح الأمة العربية ، فى عالم يتحرك ويتغير بوتيرة سريعة صوب التكتلات والتجمعات وصيغ التعاون والتضامن المختلفة .
- أهمية تحديد ودراسة المعوقات والتهديدات الحالية التى تواجه الأمة العربية ، وتعوق مسيرة تطلعاتها . . (تعثر جهود السلام - التطرف الدينى - تسابق التسلح - تهديد امتلاك الأسلحة فوق التقليدية / النووية - التنافس الاقتصادى - مشاكل الحدود) مع تنسيق الجهود لوضع خطة للتغلب عليها بأسبقية إزالة المشاكل الحدودية بين الدول العربية وتصفية المسائل المتعلقة بها .
- التوسع فى مجالات التعاون العسكرى طبقاً لقدرات وإمكانيات كل دولة وتحت مظلة جامعة الدول العربية ومروراً بالتعاون الثنائى الإقليمى ، بأن تشارك كل دولة طبقاً لمقوماتها فى تحقيق الترتيبات العسكرية والنظام الأمنى وطبقاً للمراحل المختلفة على ألا تكون هذه الترتيبات بديلاً عن العمل العربى المشترك ، ولا يجب النظر إليها على أنها محاور مضادة لمحاور أخرى مع الحفاظ على استقلاليتها إزاء محاولات الاختراق الأجنبى .

- تنويع مصادر السلاح للدول التى ستزيد من إمكانياتها العسكرية مع العمل على بناء قاعدة التنسيق الحربى العربى وتطويره لتفى بجزء من الاحتياجات العربية ، مع العمل على إيجاد توازن إستراتيجى عسكرى بين دول المنطقة بما يهيئ لكل دولة الدفاع عن ترابها الوطنى مع الاستفادة من إمكانيات كل الدول طبقا" لقدراتها وإمكانياتها .

٤ - ونوصى بأن تتبلور مسارات الحركة المصرية والعربية فى الآتى :-

- تحقيق المصالحة العربية مع العمل على بناء التعاون الاقليمى المتوازن فى اطار صيغ تعاون عسكرى واقتصادى ودبلوماسى يحقق مصالح الجميع ويحقق الحد المناسب من تنسيقها.

- العمل على دعم المبادرة المصرية باخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل مع السيطرة على التسلح بها ودعم السلام العادل .. على كافة مساراته مع حل المشاكل التى تعوقه بما ينعكس على السيطرة على سباق التسلح بالمنطقة والتعاون الاقليمى . .

- تحقيق علاقات متوازنة بين كل القوى الاقليمية مبنى على احترام الحدود – وبناء التعاون المتوازن فى مسائل ضبط التسلح – والبيئة – والحفاظ على الأمن والسلام فى كل ربوع العالم مع التركيز على حل عادل لجميع المشاكل والقضايا المتعلقة بالمنطقة (المياه) .

- ربط الأمن الاقليمى العربى بالأمن الخليجى ... واعتباره كيانا واحدا لا ينفصل مع وضع تصور لايجاد آليات للمواجهة الجماعية للتهديدات التى قد تواجهه الأمن الاقليمى سواء بامكانيات الاقليم أو بالتعاون مع القوى الأخرى تحت مظلة الشرعية الدولية .

- اهمية تركيز الجهود على متابعة المتغيرات العالمية للتفاعل معها .. وربط المصالح الاقليمية بدول المصالح الاقليمية والعالمية المحيطة بما يدعم الأمن الاقليمى ويزيد فعاليته واندماجه وتأثيره وتأثره فيها

- تكثيف الحركة السياسية والدبلوماسية العربية والمصرية تجاه الولايات المتحدة وأوربا وروسيا والصين الاسيوية ودول الكومنولث فى اطار سياسة تقوم على إظهار ثقل الدور العربى والمصرى وربط ذلك بتحقيق الأهداف والمصالح القومية لهذه القوى بالمنطقة .

- وضع نظام للتعاون الاقتصادى .. مع إيجاد الآليات التى يحقق الدعم الاقتصادى وتقويته للدول المعنية مع التركيز على التعامل الاقتصادى بفكرة تبادل المصالح وإنشاء مناطق للتجارة الحرة ودراسة المشاركة فى النظام الشرق أوسطى فى اطار الربط بين ذلك والمقاطعة الاسرائيلية والتقدم فى العملية السلمية على جميع المسارات .

- العمل على تقوية العلاقات الاقتصادية والسياسية واجراءات بناء الثقة بين دول المنطقة وبعضها وفيما بينها وبين النظام العالمى الجديد والقوى الأخرى المؤثرة الاقليمية والعالمية ، تطوير مسائل التعاون فى اطار تبادل المصالح المشتركة بعيدا عن التهديدات ... وبالتركيز على العوامل الحضارية والثقافية والاجتماعية والبيئية –وحقوق الانسان . مع احترام التراث والشخصية القومية والمسائل الداخلية بما يدعم بناء الثقة والتعاون الاقليمى وما بين الاقليم وكافة القوى الاخرى بما فى ذلك النظام العالمى .

٥ - وبدراسة عوامل احراز تقدم ايجابي على صعيد عملية السلام فقد أوضحنا الآتي :-

- التزام كافة الأطراف خاصة اسرائيل بمرجعية عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية وما تم التوصل اليه من اتفاقيات .
- امتناع كافة الأطراف عن اتخاذ قرارات أحادية الجانب تؤثر على مستقبل قضايا التسوية النهائية على المسار الفلسطيني .
- مراعاة أن خيار السلام فى الشرق الأوسط أصبح واقع وأن اطار المفاوضات هو السبيل الوحيد لمعالجة قضايا الصراع العربي الاسرائيلي وقد اكتسبت العملية السلمية بما تحقق حتى الآن على المسارين الفلسطيني والاردني قوة دفع يصعب التراجع عنها.
- أن اكتمال السلام الشامل فى المنطقة رهن بحتمية تحقيق تقدم ملموس على المسار السورى وخلق واقع مستقر للمنطقة لن يتأتى إلا بتحقق تسوية نهائية عادلة قائمة على مبدأ تبادل الأرض بالسلام.
- أن المرحلة الثانية من المسار الفلسطيني / الاسرائيلي تتطلب جهد بارز ودعم اقليمي وعربي ودولى غير مسبق اذ تصطدم تلك المرحلة بالمتطلبات التاريخية للشعب الفلسطيني (السيادة-تقرير المصير-الانسحاب-المستوطنات-القدس) وهى ثوابت يتطلب تحقيقها فترة زمنية قد تتجاوز المخطط فى أجندة التسوية السلمية .
- بات هناك قناعة بأن اكتمال العملية السلمية واعادة ترتيب أوضاع المنطقة لن يتأتى إلا مرورا بالقرار والصيغة الامريكية التى عكست التوازنات الدولية ريادتها شبه المطلقة خلال المرحلة ولفترة منظورة قادمة لادارة وتوجيه النظام العالمى الجديد .
- رغم الضرر الذى لحق بروسيا من تداعيات الفترة الماضية إلا أن الملاحظ هناك مؤشرات لمحاولة استعادة دورها ومكانها على الصعيد الدولى وبصفة خاصة منطقة الشرق الاوسط ولصالح الأمن القومى العربى والمصرى هناك حاجة لدعم هذا التوجه .
- إن اسرائيل فى إطار التوازن العسكرى بالمنظور الاستراتيجي لازالت تمتلك قدرات تقليدية متقدمة وامكانيات ردع شامل واقرار تسوية لا تضع فى اعتبارها إزالة مخاطر هذه القدرة تبقى على المنطقة فى حالة تشكك وعدم استقرار .
- إن عملية التطبيع والحركة العربية نحو اسرائيل دون الدخول إلى صيغة سلام شام فى المنطقة أمر فى جوهره يمنح اسرائيل عائدا سلميا مسبقا دون تقديمها أى التزام بإعادة الحقوق العربية .
- مما سبق يتضح أن اعتبار تطور العلاقات العربية / الاسرائيلية من وجهة نظر الباحث يرتبط بمدى حجم التقدم الذى يمكن أن يطرأ على مسيرة السلام ولاسيما المحور السورى وفى حالة تحقيق ذلك يمكن تصور شكل العلاقات على النحو التالى :
  - مزيد من الانفتاح العربى على اسرائيل وقد يصل الأمر إلى حد انتهاء المقاطعة العربية بدرجاتها المختلفة .
  - إقامة مكاتب اتصال مع اسرائيل والضفة والقطاع وبدء ممارسة نوع من التطبيع التدريجي فى مختلف المجالات .
- البحث الجدى فى مشروعات التعاون الاقليمى ولاسيما تلك المشروعات التى تدخل فى نطاق تطوير البنية التحتية للمنطقة باستثمارات أوربية ويابانية وأمريكية .

- تعاون واسع بين إسرائيل والدول الخليجية والبدء فى التفكير بتنفيذ مشروعات ثنائية أو ثلاثية من خلال الاغراء بما تتمتع به من تكنولوجيا ومعرفة متطورة فى مجال التصنيع الراقى زيادة كثافة حركة السياحة الاسرائيلية من والى الدول العربية مع تصاعد معدلات الأنشطة للمؤسسات والهيئات غير الحكومية من العرب واسرائيل .
- من المنتظر أن تحدث الفراجة فى مجال المفاوضات الاقليمية المتعددة الأطراف بمشاركة سوريا ولاسيما فى مجال لجنة الأمن الاقليمى وضبط التسلح بالدخول عمليا فى بحث الاسلوب الأمثل للحد من ظاهرة سباق التسلح ووضع الأمر المناسب لدعم الاستقرار فى المنطقة .

<u>٦ - ولمواجهة تحديات السلام فاننا نرى أن أفضل مسارات للتحرك المصرى والعربى كالآتى :-</u>

- <u>سياسيا :</u>
- استمرار العمل على دعم السلطة الفلسطينية والعمل على دفع الاطراف الاقليمية والدولية للوفاء بتعهداتها من أجل دعم تلك السلطة فى تجاوز مشاكل إعادة الاعمار والتنمية وابراز الحاجة إلى تطوير هذا الدعم سياسيا واقتصاديا لانجاز المرحلة النهائية وانمائها على هذا المسار.
- العمل على دعم المسار السورى سياسيا واعلاميا والتأكيد على ثبات الموقف العربى المصرى من حتمية استعادة الجولان كاملة باعتبار أن ذلك هو المدخل الوحيد لاقرار السلام الشامل فى المنطقة .
- من المناسب التأكيد على وضوح الموقف العربى والمصرى من حتمية الانسحاب الاسرائيلى الكامل من جنوب لبنان واعادة المجال لقيادته السياسية اعادة ترتيب أوضاعه الداخلية وفقا لآلياته القومية.
- اعادة التأكيد على أهمية مفهوم الربط بين تحقيق السلام الشامل فى المنطقة وأى صيغة للتعاون الاقليمى شريطة ألا تؤثر هذه الصيغة على هوية وشكل التضامن العربى ومصالحه القومية.
- استمرار الالتزام بتنفيذ أحكام معاهدة السلام مع اسرائيل والعمل على تطوير عملية التطبيع بما يتواءم وتطورات العملية السلمية وفى الاطار الذى يخدم المصلحة القومية المصرية .
- التأكيد على الدور الطليعى المصرى فى عملية السلام والحاجة الملحة إلى استمرار هذا الدور وثقله من خلال مرحلة التسوية النهائية وتشكيل صيغ التعاون الاقليمى تأسيسا على ما تتمتع به من ريادة سياسية وامكانيات سوق اقتصادى وحضارة بشرية واجتماعية وثقافية تجعلها مؤهلة لضبط ايقاع هذه النقلة النوعية فى نمط العلاقات بالشرق الأوسط .
- استمرار العمل على تدعيم العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة فى كافة المجالات وتنميتها فى اطار أهداف الأمن القومى المصرى والعربى .
- أهمية استثمار روح العودة الروسية لاستعادة المكانة فى الساحة الدولية والعمل على تطوير العلاقات معها بالقدر الذى يسهم فى دعم الموقف المصرى مع تشجيع اتجاهات تطوير المشاركة الروسية فى عملية السلام خاصة على المحور السورى الفلسطينى مستقبلا باعتبار أن ذلك أمرا حيويا لخلق قدر من التوازن قد يصلح من تشوهات التسوية على تلك المسارات لتحقيق الاستقرار بالمنطقة .

• **عسكريا وأمنيا :-**

أهمية استثمار فترة السلام والعمل على تطوير سياستنا العسكرية بما يخدم متطلبات تحقيق الأمن القومي المصرى على النحو التالى :-

- استمرار النظر فى الحجم الأمثل للقوات المسلحة وشكل القوات خلال مرحلة السلام ، على أن يبنى ذلك على أساس قوة عاملة ومحدودة ذات كفاءة وفعالية وقوات احتياطية يتم حشدها وفقا لنظام استدعاء وتعبئة جيد ،
- أهمية مراعاة مبدأ الموازنة بين الكم والكيف عند بناء حجم التسليح المستهدف للقوات المسلحة واضعين فى الاعتبار مستوى القدرة على الاستيعاب من ناحية والميزان الحقيقى للقوة التقليدية على الجبهة الشرقية ،
- الربط بين الاستمرار فى سياسة رفض التوقيع على معاهدة حظر امتلاك الاسلحة الكيماوية وبين استمرار اسرائيل فى رفض اخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية مع تنشيط مطالب مصر الخاصة بجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ،
- استمرار العمل على دعم وتحقيق علاقات التعاون العسكرى مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها سوف تظل المصدر الرئيسى للامداد بالأسلحة والمعدات الرئيسية خلال الفترة المنظورة القادمة مع أهمية الابقاء على قنوات الاتصال مع روسيا عسكريا لصالح توفير احتياجاتنا من قطاع غيار وأنظمة غير رئيسية قد تطلبها القوات المسلحة لاستكمال عملية البناء والتطوير .
- استمرار دراسة وبحث أنسب أسلوب لتطوير معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية بما يتمشى وروح السلام الشامل فى المنطقة .

واخيرا فان السلام العادل لكل دول المنطقة هو الهدف الذى يجب ان تسعى اليه كل الامة العربية بما يحقق امنها واستقرارها بشرط ان لايكون ذلك من جانب واحد وانما يقتض ان يعكس ارادة كافة الاطراف الفاعلة فى المنطقة ، لذلك فانه يجب الربط بين السلام وبين التوازن الاستراتيجى العسكرى بالمنطقة وضبط التسلح وخاصة فى المجال النووى حيث يستحيل السلام فى ظل وجود هيمنة نووية استراتيجية على المنطقة اسرائيلية على المنطقة ومن هنا ياتى اهمية وضع مبادرة السيد الرئيس مبارك موضع التنفيذ ،

مع اهمية توجيه المسيرة السلمية لتحقيق تسوية شاملة وعادلة لجميع قضايا الصراع العربى الاسرائيلى وفى مقدمتها قضايا (القدس) / الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى والاراضى العربية المحتلة ،

- وبشأن الترتيبات الأمنية فان محددات الموقف المصرى من أى ترتيبات أمنية فى المنطقة يمكن أن تلتزم بالمبادئ الآتية :-
  - الحرص على مصالح مصر القومية والمحافظة على أمنها واستقرارها والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب
  - الانتماء العربى والالتزام بميثاق جامعة الدول العربية ،
  - استعداد مصر لتقديم المساعدة والدعم للأشقاء العرب فى منطقة الخليج وقت الحاجة طبقا لما ورد فى اعلان دمشق وتعديلاته ،
  - الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية وقرارات منظماتها ومبادئ القانون والشرعية الدولية ،
  - الالتزام المصرى بمعاهدة السلام مع اسرائيل ،

❖ متطلبات الأمن والاستقرار العالمى فى ظل نظام حديث يسعى الى التعاون وحل الصراعات بالطرق السلمية والحوار ،

❖ ضرورة مشاركة جميع دول العالم فى أى ترتيبات والتزامات بدون استثناء ،

ثالثا : ترتيبا على ما سبق فان مقترح الرؤية المستقبلية للترتيبات الأمنية فى منطقة الشرق الأوسط يجب أن تتضمن الأبعاد التالية :

• **ترتيبات سياسية :-**

❖ توقيع معاهدة عدم الاعتداء بين أطراف الصراعات والنزاعات الاقليمية ،

❖ أن أى اجراءات أو ترتيبات أمنية مستقبلية يجب أن تكون من العمق بحيث تحقق الاستقرار والسلام فى المنطقة وألا تتضمن أى عناصر من الممكن أن تكون سببا فى عودة التوتر من جديد.

❖ ألا تتعارض تلك الترتيبات مع المبادئ العامة والمواثيق والأعراف الدولية (الاحترام المتبادل – عدم التدخل فى الشئون الداخلية – وحدة أراضى الدول وسيادتها الاقليمية)

❖ تتخذ كافة الاجراءات بموافقة جميع أطراف المنطقة ولا يترتب عليها امتيازات طرف على حساب طرف آخر ،

❖ أن أى ترتيبات لضمان استقرار الأمن بالمنطقة وبصفة خاصة الصراع العربى / الاسرائيلى بكافة أبعاده وعناصره

❖ أهمية قيام المجتمع الدولى ممثلا فى الأمم المتحدة أو مجلس الأمن بدور فى تلك الترتيبات ويتضمن بشكل رئيسى توثيق الاتفاقيات والمعاهدات ،

• **ترتيبات اقتصادية :-**

• تبنى فكرة التكامل الاقتصادى وتبادل المصالح ، لصالح التنمية الاقتصادية ورفاهية الشعوب من خلال :

❖ اقامة مشروعات اقتصادية مشتركة لما تمثله من ضمان استقرار واستمرار السلام ،

❖ انشاء صناديق دعم التنمية الاقتصادية ،

❖ استخدام عمالة المنطقة بدلا من العمالة الخارجية ،

• انشاء مناطق اقليمية للتجارة الحرة بين دول المنطقة وصولا الى الوحدة الاقتصادية الاقليمية الشاملة ،

• حل عادل لمشكلة المياه باعتبارها أهم مرتكزات الأمن القومى لدول المنطقة لارتباطها الوثيق بالأهداف الاستراتيجية لخطط التنمية بها ، وتأتى مشكلة المياه كأحد المدخلات الرئيسية ذات التأثير المباشر التى تفرض ذاتها على مقترحات التسوية الشاملة بالمنطقة فى ضوء محدودية المصادر المائية التى تشارك بها العديد من الأطراف المحلية والاقليمية وعجز تلك المصادر عن تلبية احتياجات كافة الأطراف منفردة ،

ترتيبات عسكرية :

• تعد الترتيبات العسكرية هى الركيزة الأساسية لضمان الأمن والاستقرار فى المنطقة باعتبار ان المقومات العسكرية هى العنصر الرئيسى لنشوب الصراعات وأداة لتحقيق الأهداف لبعض الدول

• وفى اطار ذلك الطرح المصرى عند بحث ترتيبات أمن عسكرية يمكن أن يجئ الانطلاقا من المبادئ الأساسية الآتية:

❖ توقيع كافة الأطراف على معاهدات عدم اعتداء واحترام الحدود الدولية وأراضى ومياه الغير ،

❖ قبول أى اجراءات من شأنها الحد من المخاطر واستخدام الخيار المسلح على الا يتم ذلك على حساب المصالح القومية والأمنية والسياسية لكل دولة ،

❖ قبول تواجد قوات حفظ سلام دولية تحت اشراف مجلس الأمن ،

- تنفيذ اجراءات لضبط التسلح التقليدى وغير التقليدى بالمنطقة .
- انشاء مناطق منزوعة ومحدودة السلاح والقوات .
- خلق نظام دقيق وفعال للتحقق والتفتيش .

● ولتطبق هذه المبادئ يمكن أن تتم الترتيبات العسكرية فى المنطقة كالآتى :-

- انشاء مناطق منزوعة ومحدودة القوات فى كلا من هضبة الجولان ، الحدود الاسرائيلية، جنوب لبنان) أسوة بما تم بين اسرائيل وكل من مصر والأردن .
- اجراءات ضبط السلاح التقليدى وغير التقليدى فى المنطقة :-
- تمثل اجراءات السيطرة على التسليح فى منطقة الشرق الأوسط أحد الركائز الأساسية فى ترتيبات الأمن المزمع اجرائها من منطلق مايشكله تكدس التسليح وسياسة سباق التسلح بين دولها من عوامل رئيسية للجوء الى حل المشاكل والصراعات بالوسائل العسكرية وبالتالى تهديد الاستقرار والأمن بالمنطقة .

رابعا : مقترحات التحرك المصرى خلال العقد القادم :

● فى ظل الاوضاع والمتغيرات الدولية والاقليمية الراهنة المؤثرة على أمن مصر القومى فان العقد القادم يتطلب رؤية خاصة وتصور محدد لما سوف تكون عليه الحركة السياسية لمصر مستقبلا بالشكل الذى يمكن من تحقيق مصر لاهدافها الاستراتيجية .

● ولما كانت السياسة الخارجية للدول ببعدها الشامل هى اهم الوسائل لتأمين تحقيق هذه الاهداف وفى ضوء المرحلة الراهنة التى تمر بها فان الموقف يتطلب استعادة قوة مصر داخليا واقتصاديا واجتماعيا وفكريا كاساس سليم لمنطلق سياسى واقعى على المسرح الدولى .

● ونشير ان تقوية الجبهة الداخلية واقامتها على قاعدة صلبة ذات تنظيم سياسى وادارى ناجح وكفء يشكل عامل رئيسى لامن وسلامة ورفاهية المجتمع المصرى ويؤكد ثقله القومى بابعاده السياسية والاقتصادية فى التعاون مع ديناميكية حركة عالم اليوم .

● ان مصر فى ظل ماتمتلكه من عناصر القوة الشاملة وثقلها التاريخى فى المنطقة يتيح لها دورا رياديا ومجالات حركة واسعة على الصعيدين الاقليمى والدولى اذا احسن استثمار وتوجيه تلك القوى فى اطار خطة تحرك متكاملة وطبقا لاولويات اهدافنا الاستراتيجية .

● وفى ضوء ماسبق استعراضه من متغيرات اقليمية ودولية ذات تاثير مباشر على الامن القومى المصرى فى اطار الحفاظ على استمرار الدور المصرى ودعم ثقله نقترح ان يسير التحرك المصرى خلال العقد القادم فى المسارات التالية :

على الصعيد الدولى :

ان تحقيق اهداف الامن القومى المصرى بابعاده المختلفة على الصعيد الدولى يتطلب سياسة خارجية تستند فى تحقيقها على مجموعة من الركائز والمبادئ التى يمكن بلورتها على النحو التالى :

● توفر الية قادرة على التنبؤ المبكر بمتغيرات وتطورات الموقف الدولى والاقليمى على كافة الاصعدة والتقدير بانعكاساتها على الامن القومى المصرى مع امكانية المعاونة فى صنع القرار القومى وسياسات واستراتيجيات تنفيذه فى التوقيت المناسب . . . والقدرة على مواجهة المواقف الطارئة والمرونة والسرعة فى تطويع اى متغيرات يطرحها

الموقف الدولى او الاقليمى لخدمة المصالح والاهداف القومية من خلال سيناريوهات معدة من قبل مع العمل على تطويرها باستمرار .

- وضوح الرؤية وتحديد الاهداف القومية المصرية فى دوائر الاهتمام المختلفة وتنسيقها فى اطار تفاعلات العلاقات الدولية والاقليمية والعمل على تحقيقها وفقا لاسبقيات اهتمامات الامن القومى المصرى مع مراعاة البعد الدولى فى العلاقات بين القوى الكبرى ومعطيات الحفاظ على مناخ السلام للنظام العالمى وما تأخذه المصلحة الاقتصادية من اسبقية متقدمة به .
- تبنى سياسات للحركة الخارجية من خطوات متوازنة مع القوى الكبرى تضمن تحقيق المصالح والاهداف القومية المصرية دون الدخول فى السياسات التنافسية بين القوى والتكتلات الدولية والعالمية وضمان خلق شروط متوازنة بين مصر وباقى القوى الاقليمية خاصة فى منطقة الشرق الاوسط - وذلك من خلال :
- التركيز على اهمية وثقل الدور المصرى المحورى فى بناء واقامة اى نظام اقتصادى او امنى بمنطقة الشرق الاوسط بدوائرها الجغرافية المختلفة (البحر المتوسط - البحر الاحمر - الخليج العربى - المغرب العربى ...) فضلا عن دورها الاقليمى (عربيا - افريقيا - اسلاميا) فى تحقيق الشرعية وحماية المصالح الدولية والحفاظ على السلام والامن العالميين وبما تملكه من امكانيات ذاتية مقارنة بباقى دول المنطقة .
- استمرار العمل على توثيق العلاقات المصرية - الامريكية مع اعطاء عناية خاصة للحد من تصاعد الاتجاهات ذات التأثير السلبى على تلك العلاقات ، باستثمار حقيقة اهمية الدور المصرى الدافع لعملية السلام ومحاصرة تيارات التطرف والارهاب فضلا عن الدعم المصرى للسياسة الدفاعية بالشرق الاوسط ومساهمة مصر فى عمليات حفظ السلام .
- اعطاء عناية خاصة لدعم العلاقات المصرية مع دول اوربا فى اطارها الموحد لخلق البدائل امام تحقيق المصالح والاهداف القومية المصرية وكذا استثمارها فى الحصول على شروط متوازنة مع باقى القوى الاقليمية بالمنطقة وذلك من خلال الدفع بمبادرة منتدى البحر المتوسط وتعميق الحوار مع المنظمات الاوربية المختلفة (السياسية - الاقتصادية - الامنية) وتأكيد اهمية الدور المصرى فى تحقيق مصالحها خاصة على الصعيدين الاقتصادى والامنى انطلاقا من واقع علاقات المصلحة المشتركة وحقيقة الامكانيات المصرية الذاتية مقارنة بباقى دول المنطقة .
- تطوير خطط الاقتراب مع روسيا الاتحادية ورابطة دول الكومنولث الروسى لاستثمار دورها الصاعد مستقبلا لتعزيز الدور المصرى فى المنطقة وامكانية الاستفادة من علاقات التعاون معها خاصة فى المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية .
- تعزيز التقارب مع الدول الاسيوية الاسلامية لخلق التوازن مع حركة القوى الاقليمية الاخرى (ايران - تركيا - اسرائيل) وبما يخدم مصالح واهداف الامن القومى المصرى خاصة مع التقدير الخاص لتلك الدول لدور الازهر الشريف .
- اهمية تحقيق الارتباط بالتكتلات الاقتصادية الاقليمية خاصة الاسيوية والاوربية لتجاوز الانعكاسات السلبية لسياساتها فى المنطقة على الاقتصاد المصرى .
- ضرورة المشاركة فى الصيغ الامنية الجارى اعدادها لمنطقة الشرق الاوسط بمختلف دوائرها خاصة بالبحر المتوسط والخليج العربى .

● اعطاء عناية خاصة فى اطار سياسات دبلوماسية – واعلامية تعتمد على حقائق وبيانات دقيقة باساليب عملية لاظهار المواقف المصرية المساندة للتوجهات الدولية والخاص بمفاهيم تحقيق الامن والسلام العالميين واحتواء اى اتجاهات مضادة للمصالح المصرية وذلك من خلال العمل على ابراز الاتى :

● الاجراءات والترتيبات الجارية لدعم وتطوير آليات الحركة الديموقراطية فى مصر •

● خطوات الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى فى مصر وما احرزته على مدار السنوات الماضية فى البنية الاساسية للدولة ومشروعات عملاقة جارى تنفيذها •

● الحرص المصرى فى الحفاظ على مبادئ حقوق الانسان •

● نجاح الخطط المصرية فى مواجهة التطرف والارهاب من خلال سياسة الناعية فى المقام الأول •

● المبادرات المصرية الخاصة ضبط التسلح فى المنطقة والدعوة لاخلاء منطقة الشرق الاوسط من اسلحة التدمير الشامل مع الاستفادة من برنامج مؤتمر الامن والتعاون الاوربى فى الوصول الى صيغ تضمن تحقيق التوازن العسكرى بالمنطقة

● الحرص على الاحتفاظ بقوة الدفع للمبادرات المصرية الخاصة باقامة آليات منع وفض وتسوية المنازعات سواء بالقارة الافريقية او بالمنطقة العربية مع السعى للحصول على دور رائد فى اقامة والاشراف على الهياكل المؤسسة لتلك الآليات الى جانب البرامج التأهيلية والتدريبية العاملة لها •

● السعى لتوسيع دائرة التعاون المصرى على المستوى الاقليمى والدولى فى مواجهة ظاهرة الارهاب والتطرف الديسق على مختلف الاصعدة بما يخدم خطط المكافحة وتطوير امكانيات المواجهة ويحقق الدور المصرى على المستوى الاقليمى والدولى فى هذا المجال •

● التحرك النشط والسريع لخلق نواة عربية لكيان اقتصادى موحد قادر على تحقيق الاتزان مع التكتلات الاقتصادية العالمية من ناحية والحفاظ على تحقيق التوازن مع باقى القوى الشرق اوسطية (اسرائيل – تركيا – ايران) بدخول فكرة السوق الشرق اوسطية دور التنفيذ •

● الاهتمام بضرورة اعطاء دفعة قوية للاسراع بتحديث آليات النظام الادارى والاقتصادى المصرى والارتقاء بمستوى الجودة للمنتج المصرى كضمان لمواجهة القيود المنتظرة لصيغ المجموعة الاوربية من ناحية واتفاقية تحرير التجارة العالمية من جهة اخرى •

على الصعيد الاقليمى :

● دعم جهود السلام مع الحفاظ على ديناميكية الحركة المصرية النشطة كشريك ووسيط رئيسى فى المعادلة العربية / الاسرائيلية وبما يحفظ لمصر استمرارية هذا الدور من جهة ولضمان مردوداته الايجابية على مصالحنا الاستراتيجية وحركتنا على المحاور المختلفة من جهة اخرى •

● استمرار مناخ الثقة والتقدير الاسرائيلى للدور المصرى والذى اكدته محصلة ممارساتنا مع اسرائيل على مدار مايقرب من عشرون عاما منذ تطبيق اتفاقية السلام فى دفع اسرائيل الى موقف اكثر مرونة لتذليل العقبات الـتى تعترض التقدم على المسارين السورى واللبنانى •

● استمرار الدعم وقوة الدفع المصرية لاستكمال ما تم احرازه من نجاحات على المسار الفلسطينى/ الاسرائيلى وبالشكل الذى يمكن معه تسوية جميع البنود الواردة باتفاق غزة / اريحا من خلال دور تنسيقى مصرى بين كافة الاطراف

اقليميا ودوليا وبما يضمن الخروج بنموذج ناجح يزيد من مناخ الثقة بين اطراف الصراع ويدفع بهم لخطوات اوسع على صعيد التسوية الشاملة وذلك من خلال الآتي :-

- دفع الاطراف الاقليمية والدولية للوفاء بالتزاماتها نحو تقديم الدعم المادى والفنى للسلطة الفلسطينية لتكون قادرة على تحقيق التغيير المطلوب لبناء ثقة المواطن الفلسطيني فى فاعلية وثقل تلك السلطة ولمواجهة التيار المعارض للسلام واستكمال مسيرته .
- تقديم الخبرات والدعم المصرى فى حدود الامكانيات المتاحة خاصة فى المرحلة الحالية لتثبيت دعائمها وخلق ارضية ثابتة تصلح للبناء عليها فى ظل متطلبات وترتيبات المراحل القادمة .
- ضرورة اشتراك مصر بهيئاتها الفنية الحكومية والتابعة للقطاع الخاص فى مشاريع الانماء والبناء المنتظرة فى مناطق الحكم الذاتى ابرازا للدور المصرى المشارك فى كافة مراحل بناء الكيان الفلسطيني الجديد .
- التبكير فى اعداد اسس واستراتيجيات التحرك لكافة هيئات واجهزة الدولة وبما يضمن لها المبادرة فى مواجهة متطلبات المراحل القادمة فى ظل شمولية السلام بالمنطقة وبما ينتظر ان يصاحبه من ايقاعات سريعة لتطورات الاحداث التى يلزم التفاعل معها بشكل يحسب لصالح تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمصر من منطلق الفعل وليس رد الفعل قياسا على :
- استمرار تطوير وانماء قدراتنا العسكرية فى اطار يحقق التوازن والردع مع باقى الاطراف والقوى الاقليمية باعتبارها احد العناصر الرئيسية للقوى الشاملة للدولة وخط الدفاع الاول عن الامن القومى المصرى وفى اطار لايتعارض مع مسارات ومناخ السلام الحالى والمنتظر .
- استثمار مناخ السلام الحالى والمنتظر وتوجهات الاطراف والقوى الدولية لضبط التسليح وتخفيف التوتر فى المسارح العالمية خاصة فى منطقة الشرق الاوسط لممارسة الضغوط على القوى الاقليمية الساعية الى تنمية قدراتها الذاتية خاصة فوق التقليدية لاتخاذ مواقف تتمشى مع متطلبات هذا المناخ وبما يحد من الخلل الحالى فى توازنات القوى بالمنطقة ويدعم حركتنا على هذا الصعيد (الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل) .

عربيا :

- دعم التضامن العربى بما يتمشى مع الأمن القومى العربى ومصالح مصر الاستراتيجية على هذا الصعيد .
- ان محددات الحركة المصرية على الصعيد العربى يجب أن تتخذ المسارات التالية :-

دول المشرق العربى :-

- الابقاء على جوهر العلاقات مع دول المنطقة فى اطار استمرار الدور المصرى الحيوى المشارك فى جهود السلام ومردودات ذلك على الثقل المصر العربى والدولى .
- التحرك المصرى لدعم الجهود المبذولة على صعيد مسار السلام بين اسرائيل والفلسطينيين من ناحية ، ومع سوريا من ناحية أخرى وبما يساهم فى تهيئة المناخ لايجاد أرضية مناسبة يمكن على أساسها الوصول الى صيغة مقبولة لتحقيق السلام بين اسرائيل وسوريا .

- التحرك المصرى لمسايرة الجهود المبذولة تجاه الحد من تهديدات العراق لدول الخليج العربية بصفة عامة ، والكويت بصفة خاصة ، الى جانب استمرار التنسيق مع الجانب السورى فى اتجاه تنشيط واحياء اعلان دمشق ارتباطا بتطور الأزمة الأخيرة وانعكاسها على شعب العراق .
- الاستمرار فى تطوير ودعم العلاقات مع الجانب الأوروبى ارتباطا بدوره الحيوى المنتظر فى ترتيبات السلام وبما يخدم التحرك المصرى على هذا الصعيد .

دول الخليج :-

- استمرار التحرك على صعيد تصفية اجواء ومناخ العلاقات الخليجية - العربية ، والخليجية فى اطار عودة التضامن العربى وانعكاسات ذلك على المصالح المصرية بالمنطقة .
- أن منطقة الخليج وما تشكله من سوق ذات طابع استهلاكى ، وضرورة العمل على استثمار ذلك فى تصريف المنتجات المصرية من خلال الارتفاع بالجودة ومنافسة الأسعار ن خاصة فى ظل الحركة الاسرائيلية الحالية .
- العمل على استقطاب الاستثمارات الخليجية من خلال اتاحة التسهيلات وتخفيف القيود والضوابط الروتينية وبما يدعم أطراف الحركة المصرية لتنمية العلاقات والارتباط بتلك الدول .
- تكثيف التنسيق بين الأجهزة الأمنية مع الدول الخليجية فى اطار الجهود المبذولة للحد من تنامى ودعم الأنشطة الارهابية المتطرفة فى الداخل .
- استمرار التحرك لايجاد صيغ جديدة تضمن المشاركة المصرية فى الترتيبات الأمنية بمنطقة الخليج بأبعادها الاقليمية والدولية .

المغرب العربى :

- دعم جهود التنسيق والتعاون مع دول منطقة المغرب العربى فى كافة المجالات الأمنية والاقتصادية .

إيران :-

- يجب عدم اغفال ايران كقوة اقليمية ذات ثقل وتأثيرها على أحداث وتطورات الموقف على الأصعدة المختلفة (عربيا - اسلاميا - خليجيا - أفريقيا) وهو ما يتطلب ضرورة تعدد أنماط ومحاور الحركة المصرية للمواجهة والاحتواء وذلك من خلال :-
- العمل على ملاحقة وحصار النشاط والحركة الايرانية على المحاور الدولية والاقليمية المختلفة على أساس التعريف بمخاطر الأهداف والنوايا الايرانية التى تسعى الى تحقيقها من وراء هذا التحرك مع التركيز على بعض المسارح والاتجاهات ذات التأثير على ثقل مصر وأمنها القومى (مسيرة السلام - الخليج - الارهاب - دول الكومنولث الاسلامية - أفريقيا) .
- القاء الضوء على الجهود الايرانية لرفع قدراتها العسكرية خاصة فى المجالات فوق التقليدية وما يشكله ذلك من تهديدات مستقبلية للأمن والسلام الاقليمى والدولى واستثمار التوجهات الدولية الرامية الى ضبط التسليح فى مناطق التوتر بالعالم للحد من تلك الجهود .

أفريقيا :-

- فى ضوء الأهمية الحيوية للسودان كعمق استراتيجى لمصر والعلاقات التاريخية والمصيرية التى تربط بين شعبى البلدين ذات السمات الخاصة وتعدد المصالح المصرية - السودانية،يلزم استمرار دعم العلاقات الجيدة مع الشعب السودانى بشرائحه المختلفة وقوى الاعتدال المتعاطفة مع الأهداف والمصالح المصرية .

<u>وعلى صعيد العمق الأفريقي من المناسب ان تقوم محاور الحركة المصرية في هذا الاتجاه على الاتي:</u>

- تبني سياسة عسكرية تستند في جوهرها على اقامة التعاون مع الدول الأفريقية والمساهمة في تحقيق الاستقرار على ساحاتها .
- وضوح الرؤية وتحديد المصالح والأهداف المصرية بالقارة وفقا لأسبقيات اهتمامات الأمن القومي بكل من اقاليمها الجغرافية .
- تأمين المصالح المصرية والحصول على دور ريادي بالقارة يساهم في الحصول على المساندة الدولية لوجهة نظر مصر تجاه القضايا الاقليمية بالقارة .
- ترسيخ فكرة التنمية الاقتصادية من خلال التعامل الاقليمي بين دول القارة .
- الحفاظ على حقوق مصر التاريخية والمكتسبة من مياه النيل وفقا لقواعد القانون الدولي وفي اطار الاتفاقيات الموقعة بين دول الحوض .
- تقديم المعاونات في اطار الامكانيات المتاحة لتلبية الاحتياجات الأفريقية من مصر مع التركيز على الحصول على أقصى مردود ايجابي من دول القارة وفقا لأسبقيات متطلبات الأمن القومي المصري .
- تكثيف الحركة الدبلوماسية المصرية واهمية التواجد المصري داخل المنظمات الاقليمية والمشاركة في معالجة كافة قضايا ومشاكل القارة مع اعتناق مبدأ الحياد على هذا الصعيد
- الدراسة الواعية للأسواق الأفريقية وتوسيع دائرة النشاط التجاري بالقارة من خلال الشركات المصرية والمساهمة في تنفيذ المشروعات الصناعية والزراعية وتقديم المنح والمساعدات في حدود الامكانيات المتاحة .
- تحقيق قدر مناسب من التعاون العسكري مع دول القارة وبصفة خاصة دول الاهتمام الرئيسي .

- ولاشك إن أفضل ما تواجه به مصر والأمة العربية القرن القادم هو الحفاظ على أمنها القومي وتضامنها وتماسكها وحل قضاياها الداخلية وتعاونها ، كما ان أفضل ما تواجه به الأمة العربية ، المتغيرات العالمية والاقليمية الراهنة (وان انطوت على بعض الأبعاد السلبية للواقع العربي) هو المصالحة العربية والتضامن العربي ، حتى يمكن أن تتعامل تعاملا قويا مع المتغيرات الجديدة ، وكذلك مع التكتلات العالمية الفعالة ، على ان يكون هذا التضامن مبنيا على أسس حقيقية وليس على مجرد العودة الآلية لأوضاع سابقة دونما أساس .

ولاشك أن الجامعة العربية لها دورها الفاعل في تحقيق التضامن العربي المنشود ، وهو ما يدعو الى دعمها وتقوية أجهزتها ، حتى تتمكن من اعادة بناء منظومة الأمن القومي العربي على أسس سليمة ، مع اهمية زيادة قوة وفعالية المنظمات العربية في اطار من التنسيق والتناسق مع الجامعة ، لجمع شمل الأمة العربية وتقويتها لمجابهة جميع هذه التحديات،وليس ذلك ببعيد المنال فهي الأمة التي قال عنها الحق جل ثناؤه "كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله (١١٠) "

صدق الله العظيم (آية ١١٠ آل عمران)

الهوامش

هوامـــش الباب الأول

(١) محمد حسنين هيكل – حرب الخليج – أوهام القوة والنصر ، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر

(٢) د / صلاح العقاد – التيارات السياسية فى الخليج العربى – ١٩٩٢ ص ٤١٨ – ٤٢٠

(٣) د، صلاح العقاد – التيارات السياسية فى الخليج العربى – ١٩٩٢ ص ٤٢٤

(٤) محمد حسنين هيكل –حرب الخليج – أوهام القوة والنصر، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر ، عام ١٩٩٢ص ١٢٥

(٥) محمد حسنين هيكل – حرب الخليج – أوهام القوة والنصر – ص ١٣١– مرجع سبق ذكره .

(٦) يقدر الكولونيل "اوليفرنورث " المسئول عن التعاون العسكرى بين إسرائيل وإيـــران – أن حجـــم مبيعـــات الســـلاح الإسرائيلى لإيران وصل الى عدة بلايين من الدولارات ، طبقا لما ورد فى مذكراته بعنوان "تحت النار" .

(٧) الملف السرى لحرب الخليج ، بيتر سالينجر ايريك لوران ، ترجمة محمد مستجير .

(٨) لسنوات طويلة كان إنتاج مصر من ذخائر المدفعية عيار ١٢٢مم يباع للعراق .

(٩) محمد حسنين هيكل – حرب الخليج – أوهام القوة والنصر ، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر

(١٠) تقرير التوازن الاستراتيجى فى الشرق الأوسط / مركز الدراسات الاستراتيجية فى لندن / طبعة عام ١٩٩١

(١١) بيتر سالينجر ، ايريك لوران – حرب الخليج / الملفات السرية ص ٨ – إصدار عام ١٩٩٢ .

(١٢) تقرير من "الفورين ريبورت" الصادر فى لندن ، عن التنازلات العراقية لإيران ، إصدار عام ١٩٩١ .

(١٣) د / ممدوح البلتاجى،رئيس الهيئة العامة للاستعلامات ، مقال فى الأهرام الاقتصادى ، بتاريخ٢٠ / ٨ / ١٩٩٠

(١٤) فاضل رسول، العراق / إيران ،أسباب وأبعاد النزاع،إصدار المعهد النمساوى للسياسة الدولية،طبعة عام١٩٩١

(١٥) رسالة الخومينى فى ٤ مارس ١٩٨٠ .

(١٦) جريدة " جمهورى إسلامى " فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٠ .

(١٧) حرب الخليج ، أوهام القوة والنصر ، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر ، عام ١٩٩٢ .

(١٨) د / يواقيم رزق مرقص ، الحق التاريخى وأزمة الخليج العربى – مارس ١٩٩١ ، ص ٦ .

(١٩) صهيون ، اسم جبل يقع شرقى القدس ، وكان النبى داود قد بنى عليه قصره .

(٢٠) سيد فليفل ، بحث الأزمة العراقية / الكويتية ، ديسمبر ١٩٩٠ ص ٨ .

(٢١) د / يواقيم رزق مرقص ، الحق التاريخى وأزمة الخليج العربى – مارس ١٩٩١ ، ص ٨ .

(٢٢) يلاحظ أن التاريخ يعيد نفسه فى التسعينيات،حيث اتهم العراق،الكويت بسرقة بتروله والإضرار بمصالحه الاقتصادية .

(٢٣) جمال ذكريا قاسم – الخليج العربى ، ١٩٤٥– ١٩٧١ ص ١٤– ١٥ ، ص ١٥٧ – ١٨٢

(٢٤) صلاح العقاد – القيادات السياسية فى الخليج ١٩٧٤ ص ٢٥٠

(٢٥) جمال ذكريا قاسم – الخليج العربى ١٩٤٥– ١٩٧١ ص ٨ .

(٢٦) جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى ١٩٤٥ – ١٩٧١ ص ٨

(٢٧) صلاح العقاد ، القيادات السياسية فى الخليج ١٩٧٤ ص ٢٥٠

(٢٨) خالد السرجانى – جذور الأزمة بين العراق والكويت– مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٠٢ ص ١٥

(٢٩) د/ يواقيم رزق مرقص – الحق التاريخى وأزمة الخليج العربى – مارس ١٩٩١ – ص ١٠٣

(٣٠) د/احمد يوسف احمد–الصراعات العربية/العربية (١٩٤٥ – ١٩٨١ بيروت ، يناير ١٩٨٨ ص١١٣ – ١١٩

(٣١) نفس المصدر السابق .

(٣٢) جميل مطر – التطورات التى ألمت بالوظيفة القيادية فى النظام العربى .

(٣٣) د/ احمد يوسف احمد – النظام العربي وأزمة الخليج – ندوة ، ٢٠ يناير ١٩٩١ ،

(٣٤) يقول صدام حسين مخاطبا العراقيين فى نوفمبر ١٩٧٩ "إنها فرصتكم التاريخية الآن ، دار التاريخ بعد مئات السنين لتكون فرصة الأمة فى العراق من خلال مرة أخرى أوسع من فرصتها الأخرى فى باقى أجزاء الوطن العربي"– ويضيف – " هذه فرصتكم التاريخية ومن خلالكم فرصة الامة العربية ، فاذا اضعتم هذه الفرصة غابت عنكم الدورة كلها"ويزعل"عليكم ليس هواء العراق وماؤه وانما "تزعل"عليكم حتى قيم السماء ومبادئها

(٣٥) موسوعة حرب الخليج ،

(٣٦) دكتور احمد يوسف احمد ، النظام العربي وأزمة الخليج

(٣٧) محمد حسنين هيكل،حرب الخليج ، أوهام القوة والنصر،مركز الأهرام للترجمة والنشر،عام ١٩٩٢ ص ١٦٨–١٧٠

(٣٨) المرجع السابق ص ١٦٨ – ١٧٠

(٣٩) ورقة عمل أعدها " منتدى الفكر العربي " / هيئة الدراسات السياسية فى المملكة الأردنية الهاشمية ،

(٤٠) جريدة الأهرام القاهرية بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٩٠

(٤١) تم تقديم تقرير الى لجنة القوات المسلحة فى الكونجرس الأمريكي ضمن تقارير وزارة الدفاع عام ١٩٨٨ وعلى أساسه اعتمدت ميزانية قوات الانتشار السريع لتلك السنة وقد قام الدكتور / انتونى كوردسمان بنشره كاملا فى كتابه "الخليج والغرب " الذى صدر فى لندن ١٩٩٠

(٤٢) ملحق الرسالة يوضح حجم وقوة التدخل السريع الأمريكية

(٤٣) التقرير الإستراتيجي العربى – عام ١٩٩١ الصادر عن مؤسسة الأهرام ص ٣٥٣

(٤٤) جلال عبد الفتاح – العمليات العسكرية لغزو الكويت، المكتب العربي للمعارف، نوفمبر ١٩٩٠ ص١٣–١٤

(٤٥) مدحت هاشم – الملحق الحربى المصرى فى العراق / محاضرة فى أكاديمية ناصر فى ١٧ نوفمبر ١٩٩١

(٤٦) ملحق الرسالة المرفق يوضح سير القوات العراقية داخل الكويت خلال الغزو ،

(٤٧) الملحق العسكرى المرفق يوضح الآليات التى استطاعت القوات الكويتية الدخول بها الى المنطقة الشمالية السعودية رقم واحد طبقا لتقرير معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية بلندن حول التوازن العسكرى لعام ٩٠/٨٩

(٤٨) التقرير الاستراتيجى العسكرى – الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية فى لندن ١٩٩٠/٨٩ ،

(٤٩) محمد حسنين هيكل – حرب الخليج – مرجع سبق ذكره – ص ٢٩٢

(٥٠) الدكتور / احمد على فهمى – تيارات ومواقف – المكتب المصرى الحديث ص ٩٠ – طبعة ١٩٩٣

(٥١) محمد حسنين هيكل – مرجع سبق ذكره – ص٣٥٨

(٥٢) بوب وود ورد – القادة / أسرار صناعة القرار الأمريكي لحرب الخليج – ص١٧٢

(٥٣) اتجاهات الشارع العربى والإسلامى تجاه أزمة الخليج ، الصادرة عن دار القيم للإعلام عام ١٩٩٢ –ص ١٦٩

(٥٤) جلال عبد الفتاح / العمليات العسكرية لغزو الكويت – ص ٣٧ ، ٧٣ ، ٧٤ ،

(٥٥) جلال عبد الفتاح / العمليات العسكرية لغزو الكويت / المكتب العربي للمعارف / ص ٧٤ ، ٧٥

(٥٦) بوب وورد / أسرار صناعة القرار الأمريكى لحرب الخليج – ص ١٨١،١٨٢

(٥٧) ملحق الرسالة يوضح حجم وإمكانيات القوات الصديقة فى العملية " درع الصحراء "،

(٥٨) البيان الأمريكى عن عاصفة الصحراء " يوميات الحرب " ، وزارة الدفاع الامريكية ، ترجمة الزهراء للاعلام العربى ١٩٩١– ص ٧٧

(٥٩) أزمة الخليج ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، دراسة بحثية ، القاهرة ، يونيو ١٩٩١

(٦٠) صحيفة الأنباء الكويتية ، الكويت ، مايو ١٩٩٢ ٠

(٦١) أزمة الخليج ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، دراسة بحثية ، القاهرة ، يونيو ١٩٩١

52) World armaments. opcit. sipri .1991

53) DEFENCE. JOURNAL. October. 1990

54) EFENCE. JOURNAL. October. 1990

55) Command. Washington. November - December .1991

56) Allen. Thomas. Band. Others. war in the gulf .Maxwell Macmillan .international .1991

(٦٧) محاضرة – دكتور / عبد الرحمن رشدى – أكاديمية ناصر العسكرية العليا فى ٢٥ أبريل ١٩٩٢

(٦٨) تعايش الباحث مع الحدث الفعلى ٠

هوامـــش الباب الثانى

(٦٩) السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج – التقرير الاستراتيجى العربى – ١٩٩٠

(٧٠) السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج – التقرير الاستراتيجى العربى – ١٩٩٠

(٧١) السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج – التقرير الاستراتيجى العربى – ١٩٩٠

(٧٢) ملف وثائقى عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية – الكويتية ، جمهورية مصر العربية / وزارة الإعلام/الهيئـة العامة للاستعلامات– القاهرة – أغسطس ١٩٩٠ – ص١ – ٢٩ .

(٧٣) مجلة السياسة الدولية – عدد ١٠٢ – أكتوبر ١٩٩٠ – ص ١٧١ – ١٧٢ "نص القرار ٦٦٠"

(٧٤) مجلة السياسة الدولية – ملف الغزو العراقـى للكويـت "الأبعـاد والنتـائج عـدد ١٠٢ أكتوبـر١٩٩٠ ص٢٢١/١١"

(٧٥) مجموعة من الباحثين "أبعاد واحتمالات أزمة الخليج" ٠

(٧٦) أوراق الشرق الأوسط –المركز القومى لدراسات الشرق الوسط–القاهرة –نوفمبر ١٩٩٠–ص ٣٠ –٤٥.

(٧٧) مجلة السياسة الدولية –كلمة الرئيس مبارك فى اغسطس ١٩٩٠" العدد ١٠٢ أكتوبـــر ١٩٩٠–ص١٧٨ ، ١٧٩

(٧٨) مجلة السياسة الدولية "قرار القمة العربية الطارئة فى أغسطس١٩٩٠"العدد ١٠٢ أكتوبر١٩٩٠ص٨٤ ، ١٨٥.

(٧٩) النص الكامل لمبادرة الرئيس العراقى/المرجع السابق– ص١٩١ ، ١٩٢

(٨٠) تصريحات الرئيس مبارك فى المؤتمر الصحفى العالمى يوم ٨ أغسطس١٩٩٠ملف وثائقى سبق ذكره ص٤٠

(٨١) نص بيان الرئيس مبارك فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ – مجلة السياسة الدولية – مرجع سبق ذكره .

(٨٢) نص رسالة الرئيس مبارك إلى الرئيس العراقى فى ٢١ أغسطس ١٩٩٠ –المرجع السابق – ص١٩٦.

(٨٣) أصدر مجلس الأمن الدولى "١١" قرارا بشأن أزمة الخليج الثانية بأرقام من ٦٦٠ وحتى ٦٧٨ .

(٨٤) جريدة الأهرام المصرية فى شهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٩٠.

(٨٥) ملف وثائقى عن الهيئة العامة للاستعلامات – مرجع سبق ذكره .

(٨٦) تقارير وكالات الأنباء العالمية يومى ٢٣ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٩٠ .

(٨٧) نص القرار فى الملف الوثائقى السابق ذكره – ص ٦١ .

(٨٨) المرجع السابق ص ٦٢ ، ٦٣ .

(٨٩) محمد حسنين هيكل – حرب الخليج أوهام القوة والنصر، الطبعة الأولى ، مركز الأهرام للنشر، ص ٥٦

(٩٠) إعلان العاهل السعودى ، أمام قمة مجلس التعاون الخليجى بالدوحة فى ٢٤ ديسمبر ١٩٩٠

(٩١) بحث الأزمة العراقية–الكويتية إصدار مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية عام٩٢ ص٩٧

(٩٢) يوميات الأزمة ملف وثائقى،عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية / الكويتية ، الهيئة العامة للاســـتعلامات، القاهرة ١٩٩٠

(٩٣) جريدة الأنباء الكويتية فى ١٨يناير٩١

(٩٤) التقرير الاستراتيجى العربى – ١٩٩٠ ، إصدار مركز الدراسات السياسية لجريدة الأهرام – القاهرة

(٩٥) التقرير الاستراتيجى العربى – ١٩٩٠ ، إصدار مركز الدراسات السياسية لجريدة الأهرام – القاهرة

(٩٦) خطاب الرئيس الليبى فى الدورة الاستثنائية لمؤتمر الشعب العام بمدينة مصراته ،

(٩٧) بيان رسمى مغربى فى ٢ أغسطس ١٩٩٠

(٩٨) القمة الثلاثية التى عقدت فى الرباط فى ١٩سبتمبر١٩٩٠بين الملك الحسن الثانى والملـــك حســـين والرئيـــس الجزائرى

(٩٩) إصدار الهيئة العامة المصرية للاستعلامات فى يناير ٩١ عن موقف الدول الأسيوية من الخليج مرجع سبق ذكره

(١٠٠) الجامعة العربية وأزمة الخليج د/ عطية حسين أفندى

(١٠١) الجامعة العربية وأزمة الخليج د/ عطية حسين أفندى

(١٠٢) التقرير الأستراتيجى العربى – مركز الدراسات السياسية – مرجع سبق ذكره

(١٠٣) أدانت الجمعية العامة العراق بأغلبية ١٤٨ صوتا ضد صوت واحد فى ٢٨ نوفمبر ، بسبب العنف ضد البعثات الدبلوماسية والقنصلية ، مؤكدة على قرارات مجلس الأمن أرقام ٦٦٤، ٦٦٧ ، ٦٧٤ وأدانت العراق بأغلبية ١٤٤ صوتا ضد صوت واحد لانتهاكه حقوق الإنسان فى الكويت المحتلة وذلك فى ١٨ ديسمبر ،

(١٠٤) الملف السرى لحرب الخليج ، ، تأليف بييرسالينجر ، ايريك لوران – ترجمة محمد مستجير ،

هوامش الباب الثالث

(١٠٥) أحمد عبد الحليم – القرار السياسى العسكرى المصرى ،

(١٠٦) نفس المصدر السابق ،

(١٠٧) تعايش الباحث مع الحدث

(١٠٨) بوب وورد / أسرار صناعة القرار الأمريكى لحرب الخليج – ص ١٨١،١٨٢

(١٠٩) وثيقة عسكرية – حصل عليها الباحث بجهوده الخاصة – عام ١٩٩٣ ،

(١١٠) وثيقة عسكرية – حصل عليها الباحث بجهوده الخاصة – عام ١٩٩٣ ،

(١١١) وثائق عسكرية حصل عليها الباحث بجهوده الخاصة – ١٩٩٣

(١١٢) توزع باقى حجم القوات العراقية وحجمه ٢٥ فرقة لتأمين العاصمة بغداد وفى مواجهة دول الجوار الأخرى سواء فى المنطقة الشمالية المواجهة لتركيا أو المنطقة الشرقية المواجهة لإيران .

(١١٣) د . / زكريا حسين أحمد – دراسات فى حرب الخليج – مجموعة محاضرات ألقيت فى أكاديمية ناصر العسكرية

(١١٤) يطلق اسم مسرح العمليات الكويتى على المنطقة التى دارت عليها العمليات العسكرية فى العملية الهجومية " عاصفة الصحراء " وهى تلك المنطقة التى يحدها شرقا خط الطول ٤٩° وغربا خط طول ٤٥° وشمالا خط عرض ٣١° وجنوبا خط عرض ٢٨° .

(١١٥) د . / أحمد عبد الحليم – عاصفة الصحراء .

(١١٦) بلغ عدد القرارات التى صدرت من مجلس الأمن الدولى (١٣) قرار ضد العراق .

(١١٧) دكتور / زكريا حسين أحمد – حرب الخليج الثانية فى الميزان مجلة الدفاع – العدد٥٧ شهر ابريل ١٩٩١م.

(١١٨) محاضرة / يسرى قنديل .

(١١٩) مجموعة باحثين الأزمة العراقية / الكويتية ، الجزء الثانى،مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية

(١٢٠) نفس المصدر السابق .

(١٢١) نفس المصدر السابق .

(١٢٢) د . / زكريا حسين أحمد – دراسات فى حرب الخليج – مرجع سبق ذكره .

(١٢٣) كان الرئيس العراقى قد اصدر أوامره يوم ٢٥ فبراير بانسحاب قواته المسلحة من الكويت ، وقد أدى القصف الجوى السابق للطرق والكبارى الى تكدس العربات والدبابات على الطرق الرئيسية بين الكويت والبصرة مما جعلها هدفا مثاليا للقصف الجوى وكثفت الهجمات الجوية عليها وقد أدت كثافة الطائرات الحليفة فوق هذه القوات الى خشية مراكز السيطرة الجوية التى تتابع نشاطها من تصادم هذه الطائرات ، فحولت بعضها الى قصف بعض الطرق الفرعية الأخرى .

(١٢٤) التقرير الاستراتيجى العربى – ١٩٩١ م

(١٢٥) د / أحمد عبد الحليم – القرار السياسى والعسكرى المصرى .

هوامش الباب الرابع

(١٢٦) الحرب فى الخليج وانعكاساتها على إسرائيل – مركز الدراسات الاستراتيجية – أكاديمية ناصر العسكرية .

(١٢٧) طبقا لما كان يعلن بواسطة القيادة العراقية .

(١٢٨) وزير الخارجية الروسى فى ذلك الوقت .

(١٢٩) الحرب فى الخليج وانعكاساتها على إسرائيل – مركز الدراسات الاستراتيجية – أكاديمية ناصر العسكرية .

(١٣٠) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٣ .

(١٣١) الأزمة العراقية – الكويتية – مرجع سبق ذكره

(١٣٢) قام النظام بالتخلص منه فى أعقاب لجوئه الى الأردن .

(١٣٣) د / زكريا حسين أحمد – مقال فى مجلة الدفاع ، العدد رقم ٥٧ ، ابريل ١٩٩١، ومجلة النصر ، العدد رقم ٧١٣٠ يونيو ١٩٩١ .

(١٣٤) مجدى شندى ، أسرار عاصفة الصحراء، الملف السياسى، الدار المصرية للنشر والتوزيـــع ، ص ٢١٣، عـام ١٩٩٠

(١٣٥) ميرفت الحصرى – الأهرام الاقتصادى – عدد ٦ أغسطس ١٩٩١ م

(١٣٦) شهيرة الرافعى – الاهرام الاقتصادى – عدد ١٣ أغسطس ١٩٩٠ م .

(١٣٧) نفى د / حلمى نمر الأمين العام للمجلس هذا الادعاء مؤكدا حرص مصر على الاستمرار .

(١٣٨) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩١

(١٣٩) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩١

(١٤٠) نفس المصدر السابق .

(١٤١) احصائيات وزارة القوى العاملة ، عن سوق العمل المصرى والهجرة للخارج ، طبعة ١٩٩٢

(١٤٢) يوميات أزمة الخليج وموقف مصر من أزمة الخليج ، الهيئة العامة للاستعلامات ، أبريل ١٩٩١

(١٤٣) مصر والأزمة البترولية العالمية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام٣٠ / ١ /٩٩

(١٤٤) الدكتور زكريا حسين أحمد – السياسة المصرية فى التسعينيات ، اصدار الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٩٣

(١٤٥) نبيل عبد الفتاح ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام يناير ١٩٩٣ .

(١٤٦) نفس المصدر السابق

(١٤٧) منظمة الايباك هى أكبر المنظمات اليهودية فى الولايات المتحدة ، وكلمة ايباك هى الاختصار باللغة الانجليزيـــة لعبارة لجنة الشئون العامة الأمريكية – الاسرائيلية .

(١٤٨) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ١٩٩١

(١٤٩) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٢ ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٣

(١٥٠) تقرير التقارب التركى / الاسرائيلى من الشرق الأوسط الى القوقاز د/ أحمـــد فـؤاد رســلان ،العـدد١٣٠ أكتوبر٩٧

(١٥١) دراسة التعاون التركى / الاسرائيلى فى بعديه البرى والجوى إعداد عثمان كامل ،حسن الفرمان١٩٩٥

(١٥٢) مستقبل المنطقة العربية فى ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية ، الهيئة العامة لقصور الثقافة مارس ١٩٩٣

(١٥٣) تقرير التوازن العسكرى ٩٤ / ٩٥، مركز الدراسات الاستراتيجية لندن ، اكتوبر ١٩٩٤ .

(١٥٤) ضبط سباق التسلح للشرق الأوسط الجزء الأول، مركز الدراسات الاستراتيجية/ أكاديمية نـــاصر – يونيـو ١٩٩٤

(١٥٥) توازن القوى بالمنطقة / حرب الخليج / مرجع سبق ذكره .

(١٥٦) قضايا الحد من التسلح فى الشرق الأوسط ، مراد ابراهيم الدسوقى ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١ الصادر فى ١٩٩٢

(١٥٧) السياسة العسكرية فى التبعينات – دكتور ذكريا حسين أحمد ، مرجع سبق ذكره .

المراجـــع العـــربية

وثـــائق

١. الهيئة العامة للاستعلامات (وزارة الاعلام) – ملف وثائقى عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية الكويتيـــة – القاهرة – ١٩٩٠ ٠
٢. د / سليمان العسكرى ، جريمة غزو العراق للكويت (أحداث ووثائق) من ٢أغسطس الى ٢ أكتوبــر ١٩٩٠، المركز الإعلامى الكويتى بالقاهرة ٠
٣. محمود مراد – وثائق المشروع الحضارى العربى –وكالة الأهرام للصحافة– طبعة أولى يناير ١٩٩٥
٤. نقط ودماء بالوثائق – الملفات السرية لأزمة الخليج – الدار الشرقية ١٩٩٠
٥. وثائق عسكرية حصل عليها الباحث ٠

ندوات ومحاضرات ودراسات ٠

٦. أعمال ندوة الأمن العربي – التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية –مركز الدراسات العربى – الاوربى – الطبعة الاولى – باريس – ١٩٩٦ ٠
٧. الندوة الاستراتيجية – حرب الخليج والدروس المستفادة والترتيبات الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط من وجهة النظر العسكرية –أكاديمية ناصر العسكرية العليا – الدورة ١٥ حرب عليا ٠
٨. د/ زكريا حسين أحمد – دراسات فى حرب الخليج –مجموعة محاضرات القيت فى اكاديمية ناصر العسكرية العليا
٩. دراسات حول المتغيرات الدولية والاقليمية وانعكاساتها على الأمن القومى المصرى ومقترحات التحرك المصرى
١٠. ندوة علمية – مستقبل العلاقات العربية بعد تحرير الكويت –مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية – الكويـــت من ٢٦–٢٨ مايو ١٩٩٧ ٠

الكـــتب

١١. إبراهيم نافع – نحن والعالم ونحن وأنفسنا –مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦
١٢. أحمد رائف – السفاح بين العراق الذبيح والكويت الجريح –الزهراء للاعلام العربى ١٩٩٠
١٣. أحمد رائف – امنعوا هذا الرجل من هدم الكعبة –الزهراء للإعلام العربى ، ١٩٩٠
١٤. أسامه خليل – وجع فى قلب الخليج –مركز الراية للنشر والاعلام ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦
١٥. إسماعيل صبرى عبد الله – وحدة الأمة العربية المصير والمسيرة –مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥
١٦. أمين ساعاتي –الأمن القومى العربى –دار الفكر العربي – الطبعة الثانية – القاهرة – ١٩٩٣
١٧. أوراق الشرق الأوسط – أزمة الخليج (ملف خاص) المركز القومى لدراسات الشرق الاوسط – ١٩٩٠
١٨. أحمد السيد النجار– العلاقات الاقتصادية بين العرب والجماعة الأوربية– السياسة الدولية – ١٩٩٠
١٩. استيفن جرين – التحـــيز –الهيئة العامة للاستعلامات – ١٩٨٤
٢٠. الأزمة العراقية الكويتية – مركز الدراسات الاستراتيجية – القوات المسلحة المصرية عام ١٩٩٢

٢١. السيد يس- نحو تأسيس نظام عربي جديد - الطبعة الأولى- عمان - الاردن - ١٩٩٢ ،
٢٢. الطيب البكوش- الخليج بين الهيمنة والارتزاق - تونس ١٩٩١ ،
٢٣. الكونجرس الأمريكي -مجلس النواب - مكتب الطباعة الحكومية الامريكية - الولايات المتحدة الامريكية - ١٩٧٦
٢٤. المؤتمر القومي العربي - حال الأمة العربية - مركز دراسات الوحدة العربية - الطبعة الأولى - بيروت - ١٩٩٧
٢٥. الوطن العربى فى عالم متغير - مركز البحوث والدراسات السياسية (جامعة القاهرة) - الطبعة الاولى - القاهرة - ١٩٩٠
٢٦. بدر عبد العاطى - الكيان الفلسطينى من بيجين الى نتنياهو- دراسة فى التصور المصرى -مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٧
٢٧. برهان غليون - ما بعد الخليج او عصر المواجهات الكبرى -تونس ١٩٩١
٢٨. بيار سالينجر واريك لوران - حرب الخليج - الملف السرى -المفكرة الخفية لحرب الخليج - رؤية مطلع على العد العكسى للأزمة ١٩٩٠ - شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ١٩٩٠
٢٩. تمام البرازى - العراق وأمريكا ٨٣ - ٩٠ (خيمة الصدام) -مكتبة المدبولى ١٩٩٠
٣٠. جلال معوض - مصر وأمن الخليج - الطبعة الأولى - مصر - ١٩٩٣ ،
٣١. جمال بدوى - أيام بغداد السوداء - دماء فى الخليج -الزهراء للإعلام العربي ١٩٩٠
٣٢. حسن شكرى الخبير الإستراتيجي - حقائق للتاريخ فى أزمة الخليج -دار الطباعة المتميزة ١٩٩١
٣٣. حمدى حافظ -سباق التسلح - برنامج لنزع السلاح فى العالم -المؤسسة المصرية العامة للانباء والنشر والتوزيع والطباعة - ١٩٥٩ ،
٣٤. خالد بن سلطان بن عبد العزيز - مقاتل من الصحراء -شركة الإعلانات الشرقية - الطبعة الاولى - القاهرة ١٩٩٠
٣٥. د / محمد رضا فوده - الأمن القومى للخليج العربى ، الصلاح للدراسات السياسية والانتاج الاعلامى- الطبعة الاولى - مصر ١٩٩١ ،،
٣٦. دكتور / زكريا حسين أحمد ، السياسة العسكرية المصرية فى التسعينات ، الهيئة العامة للاستعلامات،
٣٧. دكتور / عمرو عبد السميع - أحاديث الحرب والسلام والديموقراطية -الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٨
٣٨. دكتور / عمرو عبد السميع - أحاديث الحرب والسلام والديموقراطية -الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٨٨
٣٩. دكتور / عيد مسعود الجهنى- زلزال الخليج - نظرة تأمل - مطابع الأهرام - ١٩٩٢
٤٠. دكتور / محمد فاضل - مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة -مكتبة المدبولى ١٩٩٢
٤١. دكتور / محمود أبوزيد - المياه مصدر للتوتر فى القرن ٢١ - مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٨
٤٢. دكتور / مصطفى كامل محمد - التوازن الإستراتيجى فى الشرق الأوسط ودور مصر -مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥
٤٣. رسالة الرئيس عن حالة الاتحاد -سكرتير المكتب الصحفي للبيت الابيض - واشنطن - الولايات المتحدة الامريكية - ١٩٥٧ .
٤٤. سلامة أحمد سلامة - الشرق أوسطية هل هى الخيار الوحيد -مركز الأهرام للترجمة والنشر١٩٩٥

٤٥. صاحب السمو الملكى / خالد بن سلطان بن عبد العزيز ال سعود – أمن الخليج العربى من منظور وطنـــى – الطبعة الأولى – الإمارات العربية المتحدة – ١٩٩٧ .

٤٦. صلاح الدين حافظ – نحن وأوربا ... أزمة واحدة– الأهرام – ١٩٩٠/١٠/٣١ .

٤٧. طلعت احمد مسلم –الصراع العراقى الإيرانى – الصراع المسلح –السياسة الدولية القاهرة ١٩٨٦

٤٨. عاصفة الصحراء – أسرار البيت الأبيض – محمد مستجير – مكتبة المدبولى ١٩٩١

٤٩. عبد الحليم أبوغزالة–الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ – مطابع روز اليوسف الجديدة – القاهرة ١٩٩٧

٥٠. عبد المنعم سعيد – العرب ودول الجوار الجغرافى –مركز دراسات الوحدة العربية – ١٩٨٧

٥١. عزام محجوب ، محمد النحال –حرب الخليج البعد الاقتصادى والرهان الدولى –تونس ١٩٩١

٥٢. على الدين هلال –تحديات الأمن القومى العربى فى العقد القادم – ١٩٨٦ .

٥٣. عمر عبد الله كامل –التكامل الاقتصادى العربى – وكالة الأهرام للصحافة – طبعة أولى – يناير ١٩٩٥

٥٤. غازى بن عبد الرحمن القصيبى – أزمة الخليج محاولة للفهم –الطبعة الأولى – تونس ١٩٩١

٥٥. فادى نصار – أسلحة وتكتيك عاصفة الصحراء –المركز الثقافى العربى – طبعة أولى–١٩٩٢

٥٦. لطفى الخولى – حرب يونيو ١٩٦٧ بعد ٣٠ سنة –مركز الأهرام للترجمة والنشر١٩٩٧

٥٧. لطفى الخولى – عرب ؟ نعم . وشرق أوسطيون أيضاً –مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٤

٥٨. ماذا بعد عاصفة الصحراء – رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط – مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٢

٥٩. محمد السيد سليم –دور الجامعة العربية فى ادارة المنازعات بين الاعضاء فى الجامعة العربية –مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى – ١٩٨٣ .

٦٠. محمد الطويل – مؤامرة القرن ٢١ ودور القوات السعودية فى استدعاء القوات الأجنبية –الزهراء للإعلام العربى ١٩٩٠ .

٦١. محمد حافظ إسماعيل – أمن مصر القومى فى عصر التحديات –مركز الأهرام للترجمة والنشر،الطبعة الأولى١٩٨٧

٦٢. محمد حسنين هيكل – الانفجـــار –مركز الأهرام للترجمة والنشر – ١٩٩٠ .

٦٣. محمد حسنين هيكل – حرب الخليج – أوهام القوة والنصر –مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى، ١٩٩٢

٦٤. محمد حسنين هيكل –خريف الغضب –مركز الاهرام للترجمة والنشر – ١٩٨٨

٦٥. محمد سيد أحمد –قوة بوليسية تعلو سياسة الدولة –مطابع الأهرام – ١٩٩٠ .

٦٦. محمد عبد الهادى جمال – الكويت وأيام الاحتلال –مطابع الخط – الكويت ، ١٩٩٢

٦٧. محمد محفوظ – الخليج بين الهيمنة والارتزاق –تونس ١٩٩١ .

٦٨. محمد مصلح –مسيرة السلام وطموحات إسرائيل فى الخليج –مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – الطبعة الاولى – ابو ظبى ١٩٩٧ .

٦٩. وجيه أبو ذكرى – محاكمة سفاح بغداد – أسرار الغزو ... التحرير –دار الصفوة للطباعة ١٩٩١

٧٠. وحيد عبد المجيد – أمن الخليج فى الاطار الاقليمى–التقرير الاستراتيجى العربى – مركـــز الدراســـات السياســـية والاستراتيجية بالاهرام – القاهرة ١٩٩٢ .

٧١. ويليام ب . لواين – الشرق الأوسط كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات –مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى – ١٩٨٩
٧٢. يحيى حلمى رجب –أمن الخليج العربى فى ضوء المتغيرات الاقليمية والعالمية – الجزء الاول، الطبعة الاولى – القاهرة ١٩٩٧
٧٣. يحيى حلمى رجب –أمن الخليج العربى فى ضوء المتغيرات الاقليمية والعالمية –المحروسة للبحوث والتدريب والنشر – الطبعة الاولى – القاهرة – ١٩٩٧ .

الدوريات

٧٤. التصور التركى لأمن الخليج – التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩١ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام – القاهرة
٧٥. التقرير الاستراتيجى العربى – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – [illegible]
٧٦. التقرير الاستراتيجى العربى – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – ١٩٨٧ .
٧٧. التقرير الاستراتيجى العربى– مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – ١٩٩١ .
٧٨. التقرير الاستراتيجى العربى– مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – ١٩٩٢ .
٧٩. التقرير الاستراتيجى العربى– مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – ١٩٩٧ .
٨٠. التقرير الاستراتيجى العربى– مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – ١٩٩٨ .
٨١. التقرير الاستراتيجى العربى القاهرة – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – القاهرة – ١٩٩٠ .
٨٢. التقرير الاستراتيجى العربى– مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – ١٩٩٤ .
٨٣. تحديات العالم العربى فى ظل المتغيرات الدولية ، التقرير الاستراتيجى العربى ٩٧/ ١٩٩٨
٨٤. حرب الخليج - التأثيرات على إسرائيل –إصدار مركز الدراسات الاستراتيجية يافيه – جامعة تل أبيب – بيروس – دار نشر جامعة تل أبيب – الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ١٩٩٢
٨٥. نشرة المنظمة العربية لحقوق الانسان – ع . ٤١ – ١٩٩١ .

صحف ومجلات

٨٦. تقرير لوزارة الخارجية البريطانية ، جريدة الأهرام ٩٩/١/٢٩
٨٧. د / زكريا حسين أحمد– حرب الخليج الثانية فى الميزان (مقال– بمجلة الدفاع) العدد ٥٧ أبريل ١٩٩١
٨٨. شريف الشوباشى – أوربا تستثمر أزمة الخليج لتنشيط وحدتها السياسية –جريدة الأهرام – ١٩٩٠/٩/٢٣
٨٩. شريف الشوباشى – المهم ألا يخطئ صدام حسين فهم الموقف –حوار مع وزير شئون اوربا سنة ١٩٩٢ –جريدة الأهرام – ١٩٩٠/١٢/٣٠ .
٩٠. ضغوط فى الكونجرس لمطالبة الحلفاء بدعم درع الصحراء –جريدة الاهرام – ١٩٩٠/١٢/١٧ .
٩١. عبد المنعم سعيد – النظام الدولى : حسابات اول أزمة كبرى فى زمن التسويات العظمى– جريدة الأهرام – ١٩٩٠/٨/٨
٩٢. مصر والأزمة البترولية العالمية ، جريدة الأهرام – ١٩٩٩/١/٣٠

٩٣. منصور ابو العزم -طوكيو تعيش أزمة الخليج بكل تفاعلاتها -جريدة الاهرام - ١٩٩٠/١٠/٣ .
٩٤. ويليام كوانت - دروس فى أزمة الخليج -جريدة الأهرام - ١٩٩٠/٩/١٠ .

التراجـم

٩٥. الدروس العسكرية لحرب الخليج - ترجمة محمود برهوم - المؤسسة العربية للدراسات والنشر-بيروت ١٩٩٢
٩٦. بيير سالنجر وايرك لوران - الملف السرى لحرب الخليج -ترجمة / محمد مستجير- مكتبة المدبولى . ١٩٩١
٩٧. بيير سالينجير- اريك لوران - حرب الخليج - الملفات السرية -ترجمة د/ عزمى مخلوف - سـفنكس للطباعة والنشر ، ١٩٩١
٩٨. جرهام آى . فوللر - إيان أوليس- الإسلام والغرب بين التعاون والمواجهة -ترجمة / شوقى جلال ١٩٩٧
٩٩. شيمون بيريز -الشرق الاوسط الجديد -ترجمة حلمى عبد الحافظ - ١٩٩٣ .
١٠٠. ميشيل جوبير ، فيرجينو رونيونى- ماذا بعد عاصفة الخليج - رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط -مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٢

المراجـــع الأجـنبية

101. Aaron L. Freidberg – The Political Economy of American Strategy – No 3 World Politics –V. 31 – 1989.
102. Andrew J . Pierre – The United States and The New Europe.
103. Air Force – Magazine– U.S.A. 1973.
104. Alexander J. George and Philip J. Karley (eds) – U.S. Soviet Security Cooperation – Oxford University Press 1988.
105. America and Middle East – 1983 –طرير الحوار العربي الأمريكي
106. Anthony corpeman – the golf and the west strategies relations.. – U.S. West view press and Great Britain (mansell.p) – 1988.
107. Barry Rubin – Reshaping The Middle East - No 3 Foreign Affairs –1990.
108. Charles A. Kupchan –Iran after Khomeini – No2 Orbis – V. 34 – 1990.
109. Christopher Colophon – Understanding The Third World – 1986.
110. David E. Long and Christian Roch – Gulf Security in the Twenty First Center – 1997.
111. Edward Motimer – Europe - World Press Review – 1990.
112. Europe and Arab World –1982 طرير الحوار العربي الأوروبي الأول
113. Europe and Security of The Middle East
114. Europe and the Arab World: Pending Issues – Arab Thought Forum – 1985.
115. Foreign Broadcast Information Service Daily – Report.
116. George E. Gruen –Turkey's Relation with Israel and its Arab Neighbors.
117. George W. Bali – Error and Betrayal In L EBANON – Foundation on Middle East P EACE – 1984.
118. Gregory Travertine (ed) – Crisis Management and the Superpower in the Middle East – IISS – 1981 .
119. H. Rahman – the Making of the Gulf war, Origins of the Kuwait's Long Standing Dispute with Iraq – First ed.1997.
120. The Arab World and Turkey – 1996. العرب والأتراك : الاقتصاد والأمن الاقليمي بحوث ومناقشات
121. Hugh Pope – The Price of Principles - Middle East International – 1990.
122. Jerusalem Post Usef Gulf – The Method in His Menaces. Why Saddam Changes His Tune. – World Press Review –1990
123. Joseph Nogee and Robert H. Donaldson – Soviet Foreign Policy since World War II – Pergaman Press – 1984.
124. LE Monde – France –1991.
125. Mohamed Ayood – Security in The Third World – No 1 – International Affairs – 83/84 .
126. Mosky , Leonard – Power Policy : Oil in The Middle East – Random House – 1973 .
127. Omer Karaspan – Turkey and U.S. Strategy in the Age of Glansmost - Middle East Report- 1989.
128. Safa Haeri – Iran Westward Move - Middle East International – 1990.
129. Said Barzin - Iraq's Strategic Threat - Middle East International – 1990.
130. Stanislov, Kondrahov – Superpowers Against Iraq But Still…- World Press Review – 1990.
131. Tehran Opens A New Gulf Game –News WEEK – 1990.
132. The Economist – Saddam Hussein Changes the Golf Equation –World Press Review – 1990.
133. Tony Walker – The Gulf – World Press Review – 1990.
134. Walter F. Weaker - The Middle East and Islam – No3 - World Press Review.
135. Washington Post - Newspaper – U.S.A – 1990.

المحتويات

صدر فى هذه السلسلة

١ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ،
د . عبد العظيم رمضان، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤ .

٢ - على ماهر،
رشوان محمود جاب الله، ١٩٨٧ .

٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة،
عبد السلام عبد الحليم عامر، ١٩٨٧ .

٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة،
د . محمد نعمان جلال، ١٩٨٧ .

٥ - غارات أوروبا على الشواطىء المصرية فى العصور الوسطى،
د. علية عبد السميع الجنزورى، ١٩٨٧ .

٦ - هؤلاء الرجال من مصر جـ١ ،
لمعى المطيعى، ١٩٨٧ .

٧ - صلاح الدين الأيوبى،
د . عبد المنعم ماجد، ١٩٨٧ .

٨ - رؤية الجبرتى لأزمة الحياة الفكرية،
د . على بركات، ١٩٨٧ .

٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل،
د . محمد أنيس، ١٩٨٧ .

١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية،
محمود فوزى، ١٩٨٧ .

١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية،
شكرى القاضى، ١٩٨٧ .

١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير،
د . نبيل راغب، ١٩٨٨ .

١٣ - أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان: رؤية تاريخية،
د . عبدالعظيم رمضان، ط ١ ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤ .

١٤ - مصر فى عصر الولاة، من الفتح العربى إلى قيام الدولة الطولونية،
د . سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٨ .

١٥ - المستشرقون والتاريخ الإسلامى،
د . على حسنى الخربوطلى، ١٩٨٨ .

١٦ - فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر: دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢-١٩٥٢)،
د . حلمى أحمد شلبى، ١٩٨٨ .

١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى،
د . محمد نور فرحات، ١٩٨٨ .

١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية،
د . على السيد محمود، ١٩٨٨ .

١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين،
د . أحمد محمود صابون، ١٩٨٨ .

٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩: المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى،
د . محمد أنيس، ط ٢ ، ١٩٨٨ .

٢١ - التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى جـ١ ،
د. توفيق الطويل، ١٩٨٨ .

٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر،
جمال بدوى، ١٩٨٨

٢٣ - التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى جـ٢ ، إمام التصوف فى مصر: الشعرانى ،
د. توفيق الطويل، ١٩٨٨ .

٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩-١٩٣٦) ،
د . يجوى كامل، ١٩٨٩ .

٢٥ - المجتمع الإسلامى والغرب،
تأليف: هاملتون جب وهارولد بووين،
ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم مصطفى، ١٩٨٩ .

٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،
د . سعيد إسماعيل على، ١٩٨٩ .

٢٧ - فتح العرب لمصر جـ١ ،
تأليف : ألفريد ج. بتلر، ترجمة : محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩ .

٢٨ - فتح العرب لمصر جـ٢ ،
تأليف : ألفريد ج. بتلر، ترجمة : محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩ .

٢٩ - مصر فى عهد الإخشيديين،
د . سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٩ .

٣٠ - الموظفون فى مصر فى عهد محمد على،
د . حلمى أحمد شلبى، ١٩٨٠ .

٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية،
شكرى القاضى، ١٩٨٩ .

٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر جـ٢ ،
لمعى المطيعى، ١٩٨٩ .

٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الافريقى : نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية،
خالد محمود الكومى، ١٩٨٩ .

٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية، منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ ،
د . يونان لبيب رزق، محمد مزين، ١٩٩٠ .

٣٥ - أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبدالحميد توفيق زكى، ١٩٩٠ .

٣٦ - المجتمع الإسلامى والغرب جـ ٢ ،
تأليف : هاملتون بووين، ترجمة : د. أحمد عبدالرحيم مصطفى، ١٩٩٠ .

٣٧ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن،
تأليف : د . سليمان صالح، ١٩٩٠ .

٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى،
د . عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، ١٩٩٠ .

٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤-١٨٢٧) ،
د. جميل عبيد، ١٩٩٠ .

٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د . عبدالمنعم الدسوقى الجميعى، ١٩٩٠ .

٤١ - محمد فريد: الموقف والمأساة، رؤية عصرية،
د . رفعت السعيد، ١٩٩١ .

٤٢ - تكوين مصر عبر العصور،
محمد شفيق غربال، ط ٢، ١٩٩٠ .

٤٣ - رحلة فى عقول مصرية ،
إبراهيم عبد العزيز، ١٩٩٠ .

٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر، فى العصر العثمانى،
د . محمد عفيفى، ١٩٩١ .

٤٥ - الحروب الصليبية جـ ١ ،
تأليف : وليم الصورى، ترجمة وتقديم: د . حسن حبشى، ١٩٩١ .

٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ : ١٩٥٧) ،
ترجمة: د . عبد الرؤوف أحمد عمرو، ١٩٩١ .

٤٧ـ تاريخ القضاء المصرى الحديث،
د . لطيفة محمد سالم، ١٩٩١ .
٤٨ ـ الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الإسلامى،
د . زبيدة عطا، ١٩٩١ .
٤٩ ـ العلاقات المصرية الإسرائيلية (١٩٤٨ـ١٩٧٩)،
د . عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢ .
٥٠ ـ الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ـ١٩٥٤)؛
د . سهير إسكندر، ١٩٩٣ .
٥١ـ تاريخ المدارس فى مصر الإسلامية،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة، فى إبريل ١٩٩١)،
أعدها للنشر: د . عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢ .
٥٢ ـ مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر،
د . إلهام محمد على ذهنى، ١٩٩٢ .
٥٣ـ أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة،
د . محمد كمال الدين عز الدين على، ١٩٩٢ .
٥٤ـ الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى،
د . محمد عفيفى، ١٩٩٢ .
٥٥ـ الحروب الصليبية جـ٢،
تأليف : وليم الصورى ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى، ١٩٩٢ .
٥٦ ـ المجتمع الريفى فى عصر محمد على: دراسة عن إقليم المنوفية،
د . حلمى أحمد شلبى، ١٩٩٢ .
٥٧ـ مصر الإسلامية وأهل الذمة،
د . سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٩٢ .
٥٨ـ أحمد حلمى سجين الحرية والصحافة،
د . إبراهيم عبدالله المسلمى، ١٩٩٣ .
٥٩ ـ الرأسمالية الصناعية فى مصر، من التمصير إلى التأميم (١٩٥٧ـ١٩٦١)،
د . عبد السلام عبدالحليم عامر، ١٩٩٣ .
٦٠ـ المعاصرون من رواد الموسيقى العربية،
عبد الحميد توفيق زكى، ١٩٩٣ .
٦١ـ تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث،
د . عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣ .
٦٢ـ هؤلاء الرجال من مصر جـ٣،
لمعى المطيعى، ١٩٩٣ .
٦٣ـ موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر الإسلامية،
تأليف: د. سيدة إسماعيل كاشف، جمال الدين سرور، وسعيد عبدالفتاح عاشور، أعدها للنشر:
د. عبدالعظيم رمضان، ١٩٩٣ .
٦٤ ـ مصر وحقوق الإنسان، بين الحقيقة والإفتراء: دراسة وثائقية،
د . محمد نعمان جلال، ١٩٩٣ .
٦٥ـ موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ـ١٩١٧)،
د . سهام نصار، ١٩٩٣ .
٦٦ـ المرأة فى مصر فى العصر الفاطمى،
د . نريمان عبد الكريم أحمد، ١٩٩٣ .
٦٧ ـ مساعى السلام العربية الإسرائيلية: الأصول التاريخية،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة، بالإشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس، فى إبريل ١٩٩٣)، أعدها للنشر د. عبدالعظيم رمضان، ١٩٩٣ .
٦٨ـ الحروب الصليبية جـ٣،
تأليف : وليم الصورى
ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى، ١٩٩٣ .
٦٩ـ نبوية موسى ودورها فى الحياة المصرية (١٨٨٦ـ١٩٥١)،
د . محمد أبو الإسعاد، ١٩٩٤ .

٧٠ - أهل الذمة فى الإسلام،
تأليف : أ. س. ترتون
ترجمة وتعليق: د. حسن حبشى، ط ٢، ١٩٩٤ .
٧١ - مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤-١٩٤٦)،
إعداد: تريفور إيفانز، ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو، ١٩٩٤ .
٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية فى العصر الفاطمى (٣٥٨-٥٦٧هـ)،
د . أمينة أحمد إمام، ١٩٩٤ .
٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة،
د. رؤوف عباس حامد، ١٩٩٤ .
٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية، جـ١، فى العصر الفرعونى،
د . سمير يحيى الجمال، ١٩٩٤ .
٧٥ - أهل الذمة فى مصر، فى العصر الفاطمى الأول،
د . سلام شافعى محمود، ١٩٩٥ .
٧٦ - دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (زمن الإحتلال البريطانى)،
د . سعيد إسماعيل على، ١٩٩٥ .
٧٧ - الحروب الصليبية جـ٤،
تأليف : وليم الصورى، ترجمة وتعليق: د . حسن حبشى، ١٩٩٤ .
٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣-١٨٩٩)،
نعمات أحمد عتمان، ١٩٩٥ .
٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية فى مصر، فى القرن التاسع عشر،
تأليف : فريد دى يونج، ترجمة : عبد الحميد فهمى الجمال، ١٩٩٥ .
٨٠ - قناة السويس والتنافس الاستعمارى الأوربى (١٨٨٢-١٩٠٤)،
د . السيد حسين جلال، ١٩٩٥ .
٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر،
د . رمزى ميخائيل، ١٩٩٥ .
٨٢ - مصر فى فجر الإسلام، من الفتح العربى إلى قيام الدولة الطولونية،
د . سيدة إسماعيل كاشف، ط ٢، ١٩٩٤ .
٨٣ - مذكراتى فى نصف قرن جـ١،
أحمد شفيق باشا، ط ٢، ١٩٩٤ .
٨٤ - مذكراتى فى نصف قرن جـ٢ - القسم الأول،
أحمد شفيق باشا، ط ٢، ١٩٩٥ .
٨٥ - تاريخ الإذاعة المصرية: دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢)،
د. حلمى أحمد شلبى، ١٩٩٥ .
٨٦ - تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ - ١٩١٤)،
د. أحمد الشربينى، ١٩٩٥ .
٨٧ - مذكرات اللورد كليرن، جـ ٢، (١٩٣٤ - ١٩٤٦)،
إعداد : تريفور إيفانز، ترجمة وتحقيق: د. عبدالرؤوف أحمد عمرو ١٩٩٥ .
٨٨ - التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية،
عبدالحميد توفيق زكى، ١٩٩٥ .
٨٩ - تاريخ الموانىء المصرية فى العصر العثمانى،
د. عبدالحميد حامد سليمان، ١٩٩٥ .
٩٠ - معاملة غير المسلمين فى الدولة الإسلامية،
د. نريمان عبدالكريم أحمد، ١٩٩٦ .
٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط،
تأليف: بيتر مانسفيلد، ترجمة: عبدالحميد فهمى الجمال، ١٩٩٦ .
٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)،
جـ٢، د. نجوى كامل، ١٩٩٦ .

٩٣ ـ قضايا عربية فى البرلمان المصرى (١٩٢٤ ـ ١٩٥٨)،
د. نبيه بيومى عبدالله، ١٩٩٦.

٩٤ ـ الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤)،
د. سهير إسكندر، ١٩٩٦.

٩٥ ـ مصر وأفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة (أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة)،
إعداد أ. د. عبد العظيم رمضان

٩٦ ـ عبدالناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ ـ ١٩٧٠)،
تأليف: مالكولم كير، ترجمة د. عبدالرؤوف أحمد عمرو.

٩٧ ـ العربان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر،
د. إيمان محمد عبد المنعم عامر.

٩٨ ـ هيكل والسياسة الأسبوعية،
د. محمد سيد محمد.

٩٩ ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليونانى ـ الرومانى) جـ ٢،
د. سمير يحيى الجمال

١٠٠ ـ موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر القديمة،
أ. د. عبد العزيز صالح، أ. د. جمال مختار، أ. د. محمد ابراهيم بكر، أ.د. ابراهيم نصحى، أ. د. فاروق القاضى ، أعدها للنشر: أ. د. عبدالعظيم رمضان

١٠١ ـ ثورة يوليو والحقيقة الغائبة،
اللواء/ مصطفى عبدالمجيد نصير ، اللواء/ عبدالمجيد كفافى،
اللواء/ سعد عبدالحفيظ، السفير/ جمال منصور

١٠٢ ـ المقطم جريدة الاحتلال البريطانى فى مصر ١٨٨٩ ـ ١٩٥٢
د. تيسير أبو عرجة

١٠٣ ـ رؤية الجبرتى لبعض قضايا عصره
د. على بركات

١٠٤ ـ تاريخ العمال الزراعيين فى مصر (١٩١٤ ـ ١٩٥٢)
د. فاطمة علم الدين عبد الواحد

١٠٥ ـ السلطة السياسية فى مصر وقضية الديموقراطية ١٨٠٥ ـ ١٩٨٧ .
د. أحمد فارس عبدالمنعم

١٠٦ ـ الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد (تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن).
د. سليمان صالح

١٠٧ ـ الأصولية الإسلامية.
تأليف: دليب هيرو: ترجمة: عبدالحميد فهمى الجمال.

١٠٨ ـ مصر للمصريين جـ ٤.
سليم النقاش

١٠٩ ـ مصر للمصريين جـ ٥.
سليم النقاش

١١٠ ـ مصادرة الأملاك فى الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) جـ ١.
د. البيومى اسماعيل الشربينى.

١١١ ـ مصادرة الأملاك فى الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) جـ ٢.
د. البيومى إسماعيل الشربينى.

١١٢ ـ إسماعيل باشا صدقى
د. محمد محمد الجوادى.

١١٣ ـ الزبير باشا ودوره فى السودان (فى عصر الحكم المصرى)
د. عز الدين إسماعيل.

١١٤ ـ دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى
تأليف أحمد رشدى صالح

١١٥ ـ مذكراتى فى نصف قرن جـ ٣.
أحمد شفيق باشا.
١١٦ ـ أديب اسحق (عاشق الحرية)
علاء الدين وحيد
١١٧ ـ تاريخ القضاء فى مصر العثمانية (١٥١٧ ـ ١٧٩٨)
عبد الرزاق إبراهيم عيسى
١١٨ ـ النظم المالية فى مصر والشام
د. البيومى اسماعيل الشربينى
١١٩ ـ النقابات فى مصر الرومانية
حسين محمد أحمد يوسف
١٢٠ ـ يوميات من التاريخ المصرى الحديث
لويس جرجس
١٢١ ـ الجلاء ووحدة وادى النيل (١٩٤٥ ـ ١٩٥٤)
د. محمد عبد الحميد الحناوى
١٢٢ ـ مصر للمصريين جـ٦
سليم خليل النقاش
١٢٣ ـ السيد أحمد البدوى
د. سعيد عبد الفتاح عاشور
١٢٤ ـ العلاقات المصرية الباكستانية فى نصف قرن
د. محمد نعمان جلال
١٢٥ ـ مصر للمصريين جـ٧
سليم خليل النقاش
١٢٦ ـ مصر للمصريين جـ ٨
سليم خليل النقاش
١٢٧ ـ مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ ـ ١٩٥٨).
ابراهيم محمد محمد ابراهيم.
١٢٨ ـ معارك صحفية.
بقلم/ جمال بدوى.
١٢٩ ـ الدين العام (وأثره فى تطور الدين المصرى) (١٨٧٦-١٩٤٣).
د. يحيى محمد محمود
١٣٠ ـ تاريخ نقابات الفنانين فى مصر (١٩٨٧-١٩٩٧).
سمير فريد.
١٣١ ـ الولايات المتحدة وثورة يولية ١٩٥٢م.
ترجمة/ د. عبدالرءوف أحمد عمر.
١٣٢ ـ دار المندوب السامى فى مصر جـ١
د. ماجدة محمد حمود.
١٣٣ ـ دار المندوب السامى فى مصر جـ٢.
د. ماجدة محمد حمود.
١٣٤ ـ الحملة الفرنسية على مصر فى ضوء مخطوط عثمانى للدارندلى.
بقلم/ عزت حسن أفندى الدارندلى
ترجمة/ جمال سعيد عبد الغنى.
١٣٥ ـ اليهود فى مصر المملوكية (فى ضوء وثائق الجنيزة)
(٦٤٨-٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٥١٧م) د. محاسن محمد الوقاد
١٣٦ ـ أوراق يوسف صديق
تقديم/ أ. د. عبد العظيم رمضان
١٣٧ ـ تجار التوابل فى مصر فى العصر المملوكى
د. محمد عبد الغنى الأشقر
١٣٨ ـ الإخوان المسلمون وجذور التطرف الدينى والإرهاب فى مصر
السيد يوسف
١٣٩ ـ موسوعة الغناء المصرى فى القرن العشرين
بقلم محمد قابيل
١٤٠ ـ سياسة مصر فى البحر الأحمر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ١٢٢٦ ـ ١٢٦٥هـ ١٨١١ ـ ١٨٤٨م.
طارق عبد العاطى غنيم بيومى
١٤١ ـ وسائل الترفيه فى عصر سلاطين المماليك
لطفى أحمد نصار
١٤٢ ـ مذكراتى فى نصف قرن جـ٣
أحمد شفيق باشا ط٢، ١٩٩٩.

١٤٣ ـ دبلوماسية البطالمة فى القرنين الثانى والأول ق . م
د. منيرة محمد الهمشرى
١٤٤ ـ كشوف مصر الافريقية فى عهد الخديوى اسماعيل
د. عبدالعليم خلاف
١٤٥ ـ النظام الادارى والاقتصادى فى مصر فى عهد دقلديانوس (٢٨٤ ـ ٣٠٥م)
د. منيرة محمد الهمشرى
١٤٦ ـ المرأة فى مصر المملوكية
د. أحمد عبدالرازق
١٤٧ ـ حسن البنا متى.. كيف .. ولماذا؟
د. رفعت السعيد
١٤٨ ـ القديس مرقس وتأسيس كنيسة الاسكندرية
تأليف / د. سمير فوزى
ترجمة / نسيم مجلى
١٤٩ ـ العلاقات المصرية الحجازية
فى القرن الثامن عشر
حسام محمد عبد المعطى
١٥٠ ـ تاريخ الموسيقى المصرية (أصولها وتطورها)
د. سمير يحيى الجمال
١٥١ ـ جمال الدين الأفغانى والثورة الشاملة
السيد يوسف
١٥٢ـ الطبقات الشعبية فى القاهرة المملوكية
(٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ ـ ١٥١٧م)
د. محاسن محمد الوقاد
١٥٣ـ الحروب الصليبية (المقدمات السياسية)
د. علية عبد السميع الجنزورى
١٥٤ـ هجمات الروم البحرية على شواطئ مصر الإسلامية فى العصور الوسطى
د. علية عبد السميع الجنزورى
١٥٥ـ عصر محمد على ونهضة مصر فى القرن التاسع عشر
(١٨٠٥ ـ ١٨٨٣م)
د. عبد الحميد البطريق
١٥٦ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية
الجزء الثالث
فى العصر الإسلامى
د. سمير يحيى الجمال
١٥٧ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية
الجزء الرابع
فى العصر الإسلامى والحديث
د. سمير يحيى الجمال
١٥٨ـ نائب السلطنة المملوكية فى مصر
(٦٤٨ ـ ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ ـ ١٥١٧م)
د. محمد عبد الغنى الأشقر
١٥٩ـ حزب الوفد (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢)
الجزء الأول
د. محمد فريد حشيش
١٦٠ـ حزب الوفد (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢)
الجزء الثانى
د. محمد فريد حشيش
١٦١ـ السيف والنار فى السودان
تأليف / سلاطين باشا
١٦٢ـ السياسة المصرية تجاه السودان (١٩٣٦ ـ ١٩٥٣م)
د. تمام همام تمام
١٦٣ـ مصر والحملة الفرنسية
المستشار/ محمد سعيد العشماوى
١٦٤ـ الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ
(أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة) بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ٢٠، ٢١ ديسمبر ١٩٩٧.
إعداد / د. عبدالعظيم رمضان
١٦٥ـ التعليم والتغيير الاجتماعى فى مصر
(فى القرن التاسع عشر)
سامى سليمان محمد السهم
١٦٦ـ مذكرات معتقل سياسى (صفحة من تاريخ

١٨٧ ـ نيابة حلب فى عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠ ـ ١٥١٧م/ ٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ) جـ١

د. عادل عبد الحافظ حمزة

١٨٨ ـ نيابة حلب فى عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠ ـ ١٥١٧م/ ٦٤٨ ـ ٩٢٣هـ) جـ٢

د. عادل عبدالحافظ حمزة.

١٨٩ ـ يهود مصر منذ عصر الفراعنة حتى عام ٢٠٠٠م

عرفة عبده على

١٩٠ ـ العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١ ـ ١٩٦٣م)

د. عبدالحميد عبدالجليل أحمد شلبى

١٩١ ـ اليهود فى مصر العثمانية حتى أوائل القرن التاسع عشر جـ١

د. محسن على شومان

١٩٢ ـ اليهود فى مصر العثمانية حتى أوائل القرن التاسع عشر جـ٢

د. محسن على شومان.

١٩٣ ـ الامام محمد عبده بين المنهج الدينى الاجتماعى

د. عبدالله شحاته

١٩٤ ـ تاريخ الآلات الموسيقية الشعبية المصرية

د. فتحى الصنفاوى

١٩٥ ـ مجتمع أفريقيا فى عصر الولاة

د. نريمان عبدالكريم أحمد

١٩٦ ـ تاريخ تطور الرى فى مصر (١٨٨٢ ـ ١٩١٤م)

عبدالعظيم محمد سعودى

١٩٧ ـ القدس الخالدة

د. عبدالحميد زايد

١٩٨ ـ العلاقات السياسية بين الدولة الأيوبية والامبراطورية الرومانية المقدسة زمن الحروب الصليبية

د. عادل عبدالحافظ حمزة

١٩٩ ـ المعبد فى الدولة الحديثة فى مصر الفرعونية (تنظيمه الإدارى ودوره السياسى)

د. بهاء الدين ابراهيم محمود

٢٠٠ ـ تاريخ سواحل مصر الشمالية عبر العصور (أعمال الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع كلية الآداب جامعة الإسكندرية فى يومى ٢٢، ٢٣ ابريل ١٩٩٨م).

اعداد/ د. عبدالعظيم رمضان

٢٠١ - إمارة الحج فى مصر العثمانية (٩٢٣ - ١٢١٣هـ / ١٥١٧ - ١٧٩٨م)
سميرة فهمى على عمر

٢٠٢ - المندوبون الساميون فى مصر
د. ماجدة محمد حمود

٢٠٣ - الصراع الدولى على عدن والدور المصرى
فتحى أبو طالب

٢٠٤ - العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا (١٩٣٥ - ١٩٤٥م)
مرفت صبحى غالى

٢٠٥ - تاريخ الغربية وأعمالها فى العصر الاسلامى (٢١ - ٥٦٧هـ / ٦٤٢ - ١١٧١م)
السيد محمد أحمد عطا

٢٠٦ - مصر للمصريين جـ٩
سليم خليل النقاش

٢٠٧ - الظاهر بيبرس
د. سعيد عبدالفتاح عاشور

٢٠٨ - الدور المصرى والعربى فى حرب تحرير الكويت جـ١
لواء/ د. كمال أحمد عامر

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

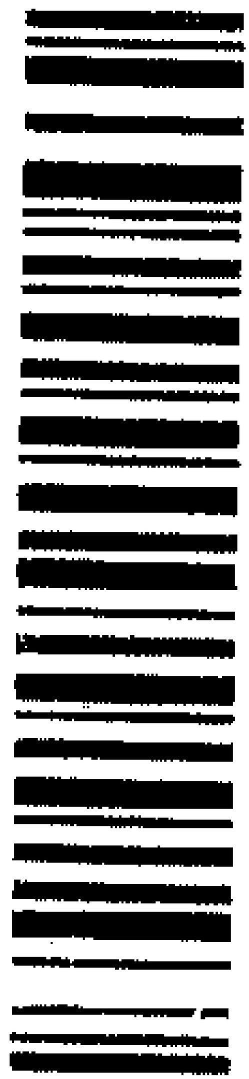
رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٤٧٩ / ٢٠٠١

I.S.B.N 977 - 01 - 7633 - 8

لقى الدور المصرى في حرب تحرير الكويت تجاهلا من الكتاب السياسيين والعسكريين، لصالح إبراز أدوار أخرى لم تكن لتبرز لولا هذا الدور المصرى، الذى أعطى الشرعية العربية لقوات التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة للنزول فى المنطقة العربية وتكتيل القوى الدولية، ومواجهة الغزو العراقى للكويت ودحره.

ومن هنا أهمية هذه الدراسة، فهى تعتمد بالدرجة الأولى على الوثائق العسكرية والسياسية، وتقوم على المنهج العلمى الصارم الذى يتحرى الحقائق التاريخية دون تزيد.

كما أنها تعد دراسة موسوعية بكل المعايير، بذل فيها كاتبها جهدا شاقا حتى استطاع عمل هذه التغطية الممتازة لأحدث الحروب التى شاركت فيها القوات المسلحة المصرية ويكفى أنه كان متعذرا على أى باحث فى التاريخ العسكرى المصرى تقديم هذه الدراسة المتعمقة والموثقة.



مطابع الهيئة المصرية

٧٠٠ قرشا